

الجزء الثالث

من أسنى المطالب شرح روض الطالب لآمام أهل زمانه، بالإنزاع
وقدوة عصره وأوانه، بلا دفاع، خاتمة الأئمة المحققين
ونجسة الفضلاء المدققين شيخ الإسلام
والمسلمين زين الملة والدين أبي يحيى
زكريا الأنصاري الشافعي.
نعمده الله برحمته
ورضوانه
آمين

* (ولبعض الأفاضل في مدح الشارح وشرحه هذا) *

كتابك شرح الروض بأزكرياء تُمد * تجمع فيه الفقه من كل وجهة
أقول لمن قد ضاع في الجهل عمه * خذ العلم من هذا الكتاب بقوة
* (غبره) *

على فقه زين الدين والملة اعتمد * نعم زكرياء الحبر في كل فتوة
ويكفيك شرح الروض منه ذخيرة * نغذ عنه كسفا للعلوم بقوة

* (وإمامه حاشية شيخ الشيوخ وخاتمة أهل الرسوخ الشهاب
أبي العباس أحمد الرمي الكبير الأنصاري قدس الله روحه وفور
ضريحه تجريد العلامة الشهير والاستاذ الكبير الشيخ محمد
ابن أحمد الشوبري رحمه الله) *

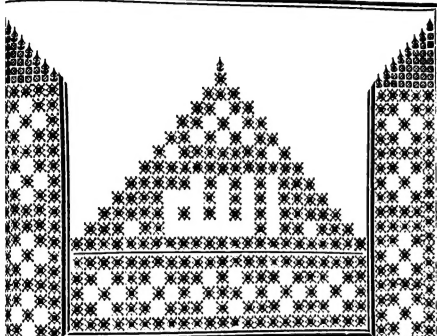
تنبية

قول هذا الشرح المذكور وقت الطبع على نسخة مقابلة على خط
المؤلف وقوبلت الحاشية على نسخة بخط المبرد الشيخ الشوبري

(بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين)

﴿كتاب الفرائض﴾ قوله والفرض لغة التقدير الفرض لغة يعنى لهان منها القطع والخبر كقرض القوس اذا حطر فها رهن التقدير كقوله تعالى نصف ما فرضت ومنها الا نزل كقوله تعالى ان الذى فرض علينا القرآن ومنه البيان كقوله تعالى سورة انزلناه وفرضنا ما القذف ومنها الاجبار والالزام كقوله تعالى فن فرض فمن الحج أى أو جب على نفسه فمن الاحرام ومنها العاطية يقال فرضت الرجل وأقرضته اذا اعطيتهم ومنها الاحلال ما كان على النى من حرج فيها فرض الله له أى فيما أحله الله ومنها القراءة فرضت حرج أى قرأه ومنها السنة كقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أى من فيجوز أن يكون الفرض حقيقة فى هذه المعاني أو فى القدر المشترك بينهما وهو التقدير فيكون مقولاً بالاشتراك اللفظى أو (r) بالواطئ وان يكون حقيقة فى القاطع بجزا فى غيره لتصریح كثير من أهل اللغة بأنه أمر

وهى هذا العلم بالفرائض لما فى من سهام متقطعة لا رتبة تسدره الله تعالى وأرأها ودينها فى كتابه وأوجبها لهم عليه منته وأحلها لهم وتعرف هذا العلم هو الفقه المتعلق بالأرث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق من التركة تحقيقه متمكة من الفقه المتعلق بالأرث ومن الحساب الذى يتوصل به الى معرفة ما ذكرفه قولنا المتعلق بالأرث أى اثباتنا ونفيها ورتبة تشمل قولنا اثباتاً ونفياً الفقه الباث عن رتبة من رث عن لا رث وعن أسباب الأرث وشروطه ودوائعه وعن أحوال من رث انفسرادا واجتماعاً فرضاً وعصوبة وجباة وعن قدر الفرض وأحواله اتحاداً واختلافاً خالصاً عن العول والردا وملتباً بأدبهما وعن أحوال من نشأ له العصبية بنفسه أو بواسطة وعن مراتب العصبية وعن أحوال اجتماع



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام والخبر الهمام شيخ الاسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الانصاري الشافعي قدس الله تعالى في قبره وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركان علومه فى الدنيا والاخرة ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

﴿كتاب الفرائض﴾

هى جمع فرضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فى من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير

جهتى فرض فى شخص واحد أو جهتى تعصيب أو جهتى فرض وتعصيب وعن أحوال من رث بالفرض فقط أو بالتعصيب فقط أو بكل منهما معاً لكان الجمع وعدمه وعن أحوال الجب هل هو نقصان أو حرمان وهل المارمان بالكتابة وفى الحال وعن موجب ذلك هل المر بعد الرتبة والدين ورتبة التجهيز والحقوق المتعلقة بهين التركة وتشمل علم الحساب علم الجبر والمقابلة وما لحق به وتشمل الحق الارث وغيره المالكى موضوعه العدول ابن الهمام وهو موضوع لان حقيقة الفرائض مرتبة فى الفقه والحساب والعلم موضوع الحساب فلا يكون موضوعاً لغيره لان كل علم يتبع من غير من العلوم موضوعه كما يتبع من غير نفسه وتعريف كل علم لا يكون تعريفاً لغيره فيكذلك موضوعه والالزم خلقه

علم بانخره ومنتع وسأله هي القضاء التي تطالب بنسب مجموعاتها الى موضوعاتها في هذا العلم واستمداده الفقه والحساب وغنايته ابدال
الحقوق الى ذوقها * (تنبيه) * كالتورث الاموال تورث الحقوق والضايفات اما كان نابع العلم الورث عنه كحياز المجلس والرد بالاعيب
وحق الشفعة وكذلك ما يرجع للنشئ كالقصاص وحد القذف بخلاف الاجل لانه حق عليه لاله الا ترى انه يتأخر حقه من التركة لتقضي
الدون ولا يتصور راث لحق يكون عليه وايضا فان الاجل وان كان حقا ماليا لكنه صفة للدين والدين لا يورث وبخلاف ما يرجع للشهوة
والارادة كحياز من أسلم على أكثر من العدد الشرعي اوطاق احدي زوجتيه او ذف وزجته ومات ولم يلعن (قوله يبدأ من التركة) التعبير
بالتركة يشمل الوليات عن خرف فخلت بعد موته أو عن شبكة نصها فوقع بمصيده بعد موته وكذلك الدية المأخوذة في قتله بناء على الاصم
من دشولها في ملكه قبل موته قال الزكسني وفيه نظر بالنسبة الى الصورة الثانية (قوله وما لزم كذا) قال السبكي لا حاجة لاستثنائها لانه ان
كان النصاب باقيا فلا صفة له تعلق شركة فلا يكون تركته فلا يكون مما نحن فيه وان قلنا تعلق جنايته أو رهن فقد ذكرنا وان قلنا بها بالذمة
فقط أو كان النصاب بالفأقان قد مئاندين أو لا استثناء وان قدماها وهو الاصم فتقدم على دين الاسدي لانه لا تجيز وأقول
أولا قوله لا حاجة لاستثنائها يقتضي صحة الاستثناء وكلامه في ترديداته غير الثاني يقتضي (٣) عدم صحته ونابا يجب باختصار الاول من
ترديداته قوله فلا يكون

وشرعنا نصب مقدم شرعا للوارث والاصل فيه آيات الموارث والاخبار الآتية تكبر الصحيحين الحقوا
الفرائض باهاها سابق فلا دل على رجل ذكر ورور في الحث على تعلمها أو تعليمها أخبار منها خبر تعلموا
الفرائض وعلومه وروى عنهما الناس في امره مقبوض وان العلم سيقبض وأنظر الفتن حتى يختلف
اثبات في الفريضة فلا يصح من بعضيهم اراء والحاكم وصححه استأنده وروى ابن ماجه وغيره خبر تعلموا
الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه أول علم يرفع من أمي وسعى نصفه التعاقب بالموت المقابل للعبادة
وقيل النصف بمعنى النصف قال الشاعر

أما من كان الناس نصفان شامت * وأنعمت بالذي كنت أصنع

وقيل غير ذلك كما بينته في غير هذا الكتاب (وفي أبواب) عشرة (الاولى) بيان (الورثة وتقدر
أصنافهم) وأسباب التورث (وبقدم عليه أنه يبدأ من التركة) وجوبا (بحق تعلق بعين) منها
تقدم صاحب التعلق كالتي الحباية (كبرهون) (زريق) (جان) ولو بغير اذن سده جنايته توجب مالا
منه عقار وقبته أو فودا في عيال (وما لزم كذا ومبيح اشترا) قبل موته بمن في الذمة (ومات مقلدا)
لامورا ولم يتعلق به حق لازم ككتابة وذلك لتعلق دين المهرن وأرض الجنايته والركة وحق فسخ البائع
بالمهون والحناء والمال الذي وجبت فيه الزكاة والمبيع سواء أبحر على المشتري قبل موته أم لا وابت
صور التعلق بمحصنة في المذكورات كإشارة السبكي في كافيه أوله والحاصل هو التعلق بالعين * فيها
سكنى المعتدة عن الوفاة كإساق في باه أو منها المسكنات اذا أدى نجوم الكتابات وما سده قبل الإتياء والمال
أو بعضه بان كسبه (في آية باه) ذكر صور اخرى مع أشكال السبكي في صورتي الزكاة ومبيع المفلس
والجواب عن منعه الوصول (ثم) يبدأ منها (بمؤنة تجهيزه) وتجهيزه كونه كإساق المفلس لأختباجه
الذلك كالمجهور عليه بالفلس بل أولى لا تقطاع كسبه (بالعرف) بحسب إيساره وأيساره ولا عبرة

تركة قالت مسلم ولا يخرج
حينئذ عما نحن فيه لعمرة
الطلاق التركة على المجموع
الذي من الحق الجائز
تأديته من محل آخر ومن
ذلك كاف في الحاجة
للاستثناء وصحته فتأمل
وقد يجب أيضا بانه لا يجب
في كل حق تعلق بالتركة
أن يكون منها (قوله
ومبيع اشترا الخ) قال
السبكي الثابت للبائع حق
الفسخ على الفور فان فسخ
على الفور خرجت عن
التركة فلا استثناء وان
أخذ بلا عرض سقط حقه
مها فقدم مؤنة التجهيز

منا عليه أوله ذرفه في ملك الورثة وحقه متعلق بما فيعتل تقدم حقه كالتزهر والحنى عليه ويحتمل ان لا تقدم حقه وهذا لم يثبت
حقه الا بالمرتب مفسدا فهو كالتعلق الغرماء بمال المفلس والمفلس يقدم مؤنة يومه فيكون هذا مثله اه ويجب باختصار الاول قوله خرجت عن
التركة قلت: نوع هذا المصنف انما يرفع القيد من جنس لا من أصله على الصحيح لا يقال انما يرفع بخروجها عن التركة بعد الفسخ لانه لا يقول
لا ضررا لأن في صحة الاستثناء كإلّا يصير تقدم سائر الحقوق المذكور وعلى غير هائي ذلك وان خرجت عن التركة بالتقديم فلا يبيع العبد
الجاني في الجناية وان خرج ببعضه عن التركة لا يضر في صحة الاستثناء أو باختصار الثالث والاحتمال الاول منه أعني تقدم حقه وهو المجهوم
ذكر في الاحتمال الثاني من ان ذلك كالتعلق الغرماء بمال المفلس ليس بظاهر لانه قد وقع بين المتبادرين في مسئلتنا تعلق بالعين بالمسبقة
ومعاقبته علم على المحصول وليس كذلك الغرماء بالنسبة الى مال المفلس م (قوله والحاصل هو التعلق بالعين) فهو امر كلي لا يتكامل بتخصر
جزئياته قال ابن العماد قد رجعت فروعا ما يقدم على مؤنة التجهيز فمات نحو الاربعين مسالة (قوله بمؤنة تجهيزه) لقوله صلى الله عليه
وسلم في الذي رقت: فانتع كفتوه في نوبه ولم يسأل أهل عيدين أم لا لانه يحتاج الى ذلك وانما يندفع الى الوراث ما يستحق عنه المورث لانه اذا
ترك له عن نفسه مائة نوب ياتي به قاله اولي ان ستره واري لان الحى والعاجل يسعى لنفسه وقد كفن صلى الله عليه وسلم مصعبا في برد
له ولم يكن له غيرها وكتب ابنا يستثنى المراتر رجة فان مؤنة تجهيزه على زوجه وان كانت موسرة

(قوله فلكون غير في الخ) ولكن بالضعاف غالباً (قوله فتدخل الوصايا بالثالث وبعده) أقوله صلى الله عليه وسلم الثالث والثالث كثير
* (فصل أسباب التوريث أربعة) * (قوله قرابة ونسكاح وولاء) فثبت المقتضى العتيق ولا عكس والأولان يورثان - مامن المارفين قال في
الخدمه ودخل ذلك ما قاله هذو جنى (٤) فسكنت فان ما دونته وان ماتت لم يرثها قال وأما القرابة يورث مامن الطرفين الا في

بما كان عليه في حياته من اسرافه وقبته (ثم نقضى) منها (دونه) التي لزمته لله تعالى أولاً حتى
ارصى بها أم لا لان الحقوق واجبة عليه وأما تدعيم الوصية عليها كراي قوله تعالى من بعده وصية موسى م
أورد في ذلك كونها غير تولى بدليل مقدم غالباً واكتوفاً شامك للأثر من جهة أخذها بالارواح وشافة على
الورثة والذين نفوسهم معلومة إلى أدائه فقد تمت عليه بعنا على وجوب انجابها والمساواة اليه ولهاذا
عاقب أولاد الوصية ببقية ما في الوجوب عليهم وليفقد تأخر الأثر عن أحدهما كما يفيد تأخره عنهم بما يفهم
الاولى (ثم) نقضى (وصاياهم) وما الحق مامن علق بالوفاة وتبرع عني في مرض الموت أو الملق
به (من ثلث الباقي) وقد تمت على الأثر لآلية السابقة وقد عدا المصلحة الملت كفاي الحياة من قبل الانشاء
فتدخل الوصايا بالثالث وبعده (والباقي) من التركة (لورثة) بجعي أنهم يتسلطون عليه بما ينصرف
ابعض تأخره عن بقية الحقوق والافتقار بالتركة لا يمنع الأثر كما مر في الرهن (ولهم ماسا كهم والافضاء)
لماعلى الملت من المال (من غيره) أي المتركة والأولى من غيرها (وقد سبق) بيانه (في الرهن)
* (فصل أسباب التوريث أربعة) * بالاستقراء (قرابة) وهي الرحم وصياتي نفسها (ونسكاح)
صحح دليلاً بلاؤه (ولاء) وهو عصبية سبب انعمه العتيق مباشرة أو سرياً كجداي في بخله (وجهة)
الاسلام فالسائلون عصبية من لا وارث له) حاز منهم غير آثار من لا وارث له أعقل عنه وارثه وأما أبو داود
وغيره وصححه ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرف لغيره سلباً ولاهم يعقلون عنه
كالعصبية من القرابة (فوضع الامام تركته) أو راقبها (في بيت المال) انزلنا تعدياها الى الجاهلهم
(أو يخص مامن يرى) منهم لانه استحقاق بصفتي اخوة الاسلام فصار كالوصية تقوم موصوفين غير
محصورين فانه لا يجب استيعابهم وكما كان الامام أن يأخذ تركته شخصاً يدفعه الى واحد لانه ما دون
له أن يفعل ما يشاء منه فيفعلي ذلك من شاعن المسلمين (لالمسكين) ولا كل من يفرق (ولا) الكفار
(ولا) القتال) لانهم ليسوا بوارثين (فان أسلموا أو عتقوا بعد موته جاز اعطاهم) وكذلك ولد بعد موته
يذكره الاصل للمسلمين أنه استحقاق بصفة فلا يعترف بوجودها الاقران كالأوصى بثلث ماله للاقرار فانه
يجوز صرفه الى من طوافقه بعد موت الموصى (ولو أوصى لرجل) بشئ (فاعلى منه) أي من المتركة
شياً (بالوصية جاز أن يعطى) منه (أضاً بالارث) فجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعسكين
لا يعلى من الوصية شيئاً بالاجازة فلغا الوصية بالشرع في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم من وصية غيره فهذه
الوصية لا تحتلوصية الميراث فلا يجمع بينهما بالاجازة وأما كل واحد من أحاد المسلمين فلم يتحقق فيه وصية
الشرع حتى يمتنع بسببها وصية الميراث

صور أولاد الاغبر يورثون
عتمهم ولا يرثهم وارث الم
يرث بنته ولا يرثه والم
يرث بنت أخيه ولا يرثه
والجدة ترث ولد بنتها ولا يرثها
ومن خرج مورثه لم يرثه ولو
مات أولاد ورثه المخرج
قوله وجهه الاسلام
فالسائلون الخ) فلا يختص
بميراث أهل بلده قال في
الانوار ويحسب زبناء
القطار والارباب ما تنسبه
وسائر المصالح ولو أوصى
ثلث ماله للمسلمين ولا
وارثه حصرت لو كان
الوارث هم المسلمون لم يصح
فدله على ان الوارث المصلحة
قال بعضهم يمكن اجتماع
الاسباب الاربع على الامام
بان ذلك انشأه وصية بنتها
غير شريرة وجهات تحتفو
زوجه وابن عمو وبنتها
وامام المسلمين أي لان الوارث
جهة الاسلام وهي حامله
فيه (قوله في كتاب الله)
أخرج به ثاب ما يسي في
مسائل الجدة والاخره اذا
كان معهم ذر ففرض وفي
مسائل الخبز أوزوجة
وأولون بمعنى كونها مقدرة
انه لا زاداعلمها وتدينقص
عنها بسبب العول (قوله
النصف) ثلث النون (قوله)

ولهم لفظان آخران ذكرتهما في الخ أي أو الثمن والدين ورضع فها وضعف ضعفاً أو النصف وأضعف ورضع في الثلثين فلها
كذلك وقد نص الله تعالى على السنة في ثلاثة عشر وضعافاً كله العز يزدكر النصف في ثلاثة وضعافاً والربع في موضعين والثمن في موضع
واحد وكل من الثلثين والثلث في موضعين والدين في ثلاثة (قوله ولد الابن كالولد الخ) وادترز بولد الابن عن ولد البنت فلا اعتبار به وان
ورثنا ذوى الارحام (قوله أعماله في حقته وبجاءه) أو قبسا كفاي الارث والتعصيب

(قوله لا زوج - فمما فوقها) لا يتصور أن يرث الشخص أكثر من أربع زوجات إلا إذا كان كافراً أو مطلقاً أو بعباطل أو أفاقر جمعاً ثم قال بعد معنى
امكان انقضاء العدة وقد أخبرني بأنه ضاهاها وأنكر ذلك فإنه أن يشكر أو بعاسواهن (هـ) ولا يقبل قوله في إسقاط الزمن ونفقتين
أو قال انقضت وأنكرت

فله التزوج أو أسلم على ثمان وأمان معه أوفى العدة ومات قبل الاختيار (قوله على أنه قيل ان فوق صلة) وبذلك خبران امرأة من الأنصار أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك يوم أحد فأخذ عهدهما له ورأته لا تتكلمان ولا مال لهما فقال صلى الله عليه وسلم يقضى الله في ذلك فنزل قوله تعالى فان كن نسأوفى اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمهما اعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ الباقي وراه الترمذي وحسنه والحاكم وجمع اسناده فدل الآتي على فرض ما زاد على البنتين ودلت السنن على فرض البنتين وما احتج به أيضا ان الله تعالى قال لا ذكر مثل حظ الانثيين وهولو كان مع واحدة كان حظها الثالث فالو وارى ان يجب لهاذلك مع أختها ولانه لما جعل للاختين الثالث مع احد الزوجة فالبنتين الثمان مع قرب الدرجة أولى فهو من القياس الجلي وحكى ابن عبد البر الاجماع على ان صبي فمن الاولاد انحلاف

فها نصف ماترك والمراد غير الاختلام المسبب أي أن لها السدس (والربع فرض اثنين الزوج) بشرطه
الآتي لقوله تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع (والزوجة فأقروها) بشرطها الآتي لقوله تعالى ولهن
الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد وولد الابن كالوَلَدِ هذا وما قبله عامر وقد نزلت الأم الرابع فرضاني
عالم يأتي بكون الربع ثلاثة (والثمن فرض) صنف (واحد للزوجة) الانصب الزوجة (فأقروها)
بشرط الآتي لقوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهم الثمن مما تركتم وولد الابن كالوَلَدِ عامر (والثالث فرض
أربع ومن الواوي واحد من النصف) أي ثنتان فأكثر من البنات أو بنات الابن والأخوات لا يورثن
أولاً بشرطهن الآتي لقوله تعالى في البنات فإن كن نساء فوق اثنين فلهنثلما تارك وفي الأخوات فإن
كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تارك تزأت في سبع أخوات لجابر بن عبد الله لمرض وسأل عن أرخم منه
كأنما اثنتين فلها ما تارك وقيس بالأختين البتة وبنت الابن وبالاخوات أو
كل الأربعة فدل على أن المراد منها الاختنان فأكسر وقيس بالاختن البتة وبنت الابن وبالاخوات أو
البنات بنات الابن بل هن ثلاث في لفظ البنات على القول بإعمال اللفظ في حقيقته ومجازه على أنه قيل ان
فوق صله كأي قوله فاضربوا نون الاعناق عليه فلا به تدل على التثنية بقاسم مائة الابن وأوهما
داخلتان كما مر بالاخوات البنات وبنات الابن (والثالث فرض ثلاثة الام) بشرطها الآتي لقوله تعالى
فإن لم يكن له ولد ورثة أم وأمه الثلث الآية وولد الابن كالوَلَدِ عامر (وأولاده) اثنان فأكتر لقوله تعالى
وان كان رجل يورث ثلاثة أم وأمه آية وأخت أمه آية والمراد اولادها بدليل قراءة ابن مسعود وغيره
وله أخ وأخت من أم وهي وان تم تنازلتها كما خلفي العمى لم يعل الصبي لان مثل ذلك اغنايه يكون
توفيها (والجد) في بعض أحواله مع الاخوة والاخوات بان لا يكون معهم وفرض ويكون الثالث أحظ
لمن المقامه كان يكون معدلتا لخاقفا أكثر كإسحاق بن عمار (والسدس فرض سبعة الام) بشرطها
الآتي لقوله تعالى ولا يوري لكل واحد منهما السدس الآية وفوله فان كان له اخوة فلهما السدس
(والجدة) من قبل الأم أولاً بشرطها الآتي لخبر أبي داود وغيره صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة
السدس وروي الحاكم بسند صحيح أنه قضى به للعدين (والاب والجد) بشرطهما الآتي لقوله تعالى
ولا يوري لكل واحد منهما السدس الآية والجد كالاب عامر في الولد وآتي بيان حاله مع الاخوة في فرض
السدس (وبنت الابن) فأكتر (مع البنت) أو مع بنت ابن آخر بينهما القضاء على الله عليه وسلم
بذلك في بنت الابن مع البنت واه البخاري عن ابن مسعود وقيس عليها الباقي ولان البنات أبس لهن أكثر
من الثلثين فالبتة بنات الابن أولى بذلك (والأخت للاب) فأكتر (مع الأخت للايون) كأي بنات
الابن مع البنت (وواحد ولد الام) ذكرنا كأن وأنتي وأخذني لما قرأت آيته

* (فصل) * في بيان الجمع على ثور يشتم من الرجال والنساء ولهم في عددهم طريقان أحدهما ما عيّر بهما
 ولهم في كل منهما عبارة ثمانية بسط وإيجاز وقد سلك كماله طرق التمييز بعبارة البسط لأنها أقرب إلى
 الضبط فقال (الوارثون من الرجال خمسة عشر والام وابنه وان سفل) ثلثت الفاء (والابن ابن ابن
 علا) بخلاف أبي الام فانه من ذوى الارحام (والاخ الابن بنو) الاخ (الاب ابنه واولاده) (والابن ابن ابن
 لابن بنو) (الام (الاب وهو) أى الم) (أخوال اب والجدوان علا) بخلاف الاخ فان المراد به أخو الميت فقط
 (وابنه) أى الم (الابن والابن والام والاب (والزوج والعقد) (والزوات (من النساء عشر البنت وبنت
 الام وان سفل (الام والجدنان) أى الجدة والاب والجدلة الام (وان علنا والاخت للابن بنو) لاخت
 (الاب والاخت للام والزوجة والعقّة) والمراد بالعقّة ذوالولاء مباشرة أو سرياً وبالعقّة ذوات الولاء
 كذلك ولولا طرق التمييز بعبارة الإيجاز لقال (الوارثون من الرجال عشرة: الاب وابنه وان علا والام
 وابنه وان سفل والاخ مطلقاً وابنه لعير الام والم وابنه لعير الام والزوجة وذو الولاء ومن النساء سبع: الام
 للبنين الثمانية (قوله (والاولاد) وانما اعلموا الثلث لانهم يملكون بالام وذلك غاية حقها وسوى بينهم لانه لا
 الاشتهاء والاب

(قوله واعلم ان الأصل قسم العاصب الى (٦) عاصب بنفسه وهو مأمراً نفا وعاصب بغيره وهو كل الخ) والعاصب منع غيره كل أنثى أصغر

والجدوة البنت وبنت الابن والاخت والزوج وبنو ذوات الولاء واعلم أن الفقهاء شبهوا عود النسب بالشئ
الذي من علو فاعلم كل انسان أعلى منه وفقره أسفل منه وان كان مقتضى تشبيهه بالشجرة عكس ذلك
فيقال في أصله وان سفل وفي فرعه وان علا * (فرع * فان اجتمع الرجال) الوارثون (ورث) منهم
ثلاثة (الابن والابن الزوج) فقط لسقوط باقهم ابن الابن والابن والجد والاب والباقي بكل منهما
أو الابن فقط لقوته على الابن العصى به فانه يسقط عوصه فاستأنا الجب اليه أولى فلان زوج الربع
ولابن السدس وللابن الباقي فاستأنا من اثني عشر (أو النساء) الوارثات (فالبنت وبنت الابن والام
والزوج والاخت للابوين) هن الوارثات لسقوط الباقيات الجدتين بالام والاخت للام بالبنت أو بنت
الابن والاخت للاب وبذات الولاء بالشفقة فلا لام السدس ولان وجه الثمن والبنت النصف وبنت الابن
السدس والباقي بالشفقة فاستأنا من أربعة وعشرين (فان اجتمع الكل) غير أحد الزوجين (فالابوان
والابن والبنت وأحد الزوجين) هم الوارثون اسقوط أولاد الابن بالابن والجدتين بالام والبقية بكل من
الاب والابن فلا لابن السدس وللزوج فيما اذا كان الميت الزوجية والزوج والزوج وجه عكسه الثمن وللابن
والبنت الباقي فاعلم اني من اثني عشر وتعم من ست وثلاثين والثامنة من أربعة وعشرين وتعم من
اثنتين وسبعين (ولنبذ بأهل الفرض) أي ببيانهم (وهم كل من له سهم قدر) في الكتاب أو السنة
(فمنهم من لا يرث بالافرضية) أي من الجهة التي هي من اذلك الوارث (وهم) - سبعة (الزوجان
والام والجدة) من قبل الام من قبل الاب (ورولد الام) الذكر والابن فالزوج شل من جهة كونه
زوجا ليرث بالافرض فلو كان ابن عم أو معتق وارث بالعصو به أيضا (ومنهم من يرث اماما بالفرضية
أو بالعصو بتوهم) أو بعة (البنت وبنات الابن والاختوات للابوين والاختوات للاب) وارث الاخ
الشقيق بالفرض في المشرقة ليس من جهة كونه شقيقا بل هي جهة العصو به بل من جهة كونه أخا لأم
(ومنهم من يرث مع جاحه وانفرادا وهدا) اثنتان (الاب والجد وأما العصب بغيره) الوجه فهم (كل
معتق) أي من له ولاء ذكر أو أنثى أو غنم مباشر المعتق أو مستأنا له (أو ذكر ليس بيبس يبيسه
وبن الميت أنثى) هذا تفصيل للعصبة بنفسه وخرج بالنسب الزوج وعما بعده الاخ لأم (وفي النساء
عصبة) وفي نسخة من تعصب (مع غيره هـ أو أنثى) بيانه واعلم ان الأصل قسم العاصب الى عاصب بنفسه
وهو مأمراً نفا وعاصب بغيره وهو كل أنثى عصم اذكر ثم قال وقد يقال العاصب ثلاثة عاصب بنفسه وبغيره
ومع غيره انتهى وعلى هذا أكثر الفرضيين وسمى الاول عاصبا بنفسه لانه لا ينافي بالعصو به بنفسه أي لا
واسطة وفرد الرافعي بين بغيره ومع غيره بان الغير يجب كونه في الاول عصبة بخلافه في الثاني قال وهو
اصطلاح والحققة واحدة وقد بسطت الكلام على ذلك مع فوائد في منهج الوصول والعصبة - تجمع عاصب
وتجمع على هي عصبات ويسمى بالواحد وغيره مذكرا كان أو مؤنثا (ولا يجوز للمال من النساء الا
المعتقة) أي ذات الولاء قال في الأصل ومن قال بالرديث لكل منهن الحصة الا للزوجة وأما من انفرد من
الرجال فجوز للمال الا للزوج والاخ للام ومن قال بالرد لا يستثنى الا للزوج زاد في الوضة وأيسر في الورثة
ذكر يدي ما نثي فبث الا لاخ لأم وليس فهم من يرث مع من يبدله الا ولاد الام
* (فصل وأما ذوالارحام وهم) * لغة لكل قريب واصطلاحا * كل قريب ليس بذي فرض ولا عصبة) بمن
لم يصح على ثبوت قال في الأصل وهم عشرة أصناف أو الام وكل جد وجدة - فاسقطنا ولاد البنات وبنات
الاخوات ولاد الاخوات وبنو الاخوات للام ومن قال بالارحام والام ومن قال بالارحام والام (فلا
يرثون) غير الترمذي ان الله اعطى كل ذي حق حقه ولم يذكرهم في آيات المواريث ولان العمة مثلا
لا ترث مع الم وكل أنثى لا ترث مع من في درجتها من الذكور لا ترث اذا انفردت كانت عمة المعتق ولا تتم -
لورثوا لقدموا على المعتق لان القرابة مقدمة على الولاء (بل) المال كما هو الباقي بعد الفرض (البنت
المال) ارضا (نعم لو لم يجمع شرائط الامامة) بان لم يكن امام عادل (رد الباقي) بفرض الفرض

عصبة بانها مع أخرى
واعترض على التعاريف
الثلاثة باطل لكل ذهات
التعاريف موهومة بلبان
المهابة من غير تعرض
لافرادها ولا تعرض للكتابة
مناق ذلك وهو يعترض على
الاخير بان فيها
ما يتوقف على العرف
ويجوز عن الاول بانهم
قد وجدوا ضابطا لمعجمها
بالاخر فادخلوا كالامام
للأحاطة بوضع الثاني بان
هذين تعريضا بان يعرف
التعصبات دون العاصب
بغيره ومع غيره فالأب
للسبيبة ويجوز جعلها
للاصناف كما وقع بغيره
حيث قال الباقي بغيره
للاصناف وهو بين الشيتين
لا يتحقق الا عند المشارك
في الحكم فيكون ذلك الغير
عصبة يتحقق مع قائمها
للقران وهو يتحقق بينهما
بغير المشارك كونه في قوله
تعالى وجعلنا عمة أئمة
هرون وزرأى جعلناه
دوره حين كان مقرنا له
في النبوة فلا يكون ذلك
الغير عصبة كالم يكن موصى
دزيرام - قوله نعم لو لم
يجمع شرائط الامامة
الخ استشكل عليه قوامه
يجوز دفع الزكاة الى الامام
الجائر وفرد بينهم من
أربعة أوجه أحدها ان
للمركز غرضها معصاني
واحدة منه سيقن بخلاف
المبدأ الثاني ان في التفرقة

كفقره وقوة على المال وصرف زمان في الدفع الى المستحقين بخلاف الارث

عند السدس كائنتين وأم وأول كائنتين وزوج ف (قوله وقد ثبت فائدة وصف رجل بن كراخ) قال النردوي فائدة وصف
 رجل بن كراخ كائنتين على حب استحقاقه وهي الذكورة التي هي حب العصبية والترجع في الإرث والله سبحانه للذكر مثل حظ الأنثيين
 قاله الأولي هو الأقرب لأنه لو كان المراد به الاحق لكان الفائدة لا لا بد من هو الآخر وأحسن من ذلك ما قاله جماعة أنه لما كان
 الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة (أ) الصبي جاءت الصفة ليس أنه في مقابلة المرأة وهذا كما قال علماء المعاني في مثل وما من دابة

في الأرض ولا طائر يطير
 يحتاجه ان نام الجنس
 فهو حل فريد بالجنس
 معا بالصفتين المراد فلما
 وصفت الدابة والطائر في
 الأرض ويطير يحتاجه
 علم ان المراد بالجنس لا الفرد
 (قوله والجد كالأب الخ) فله
 الحالات الثلاث فيرث
 بالعصبة عند عدم الفرع
 الورث وبالفرض مع
 الفرع المصاب أو إذا
 استقر أهل الفروض
 أو بقاوا فرد السدس أو أقل
 كما سبق ويرث بالفرض
 والتعصيب معاً إذا كان معه
 من البنات أو بنات الابن أو
 منها ما يفضل عنه أكثر
 من السدس وكتب أيضاً
 ولأنه اجتمع في معنى
 الرحم بالولادة ومعنى
 التعصيب بالذكورة فجمع
 بينهما كما بنى عم أحدهما أخ
 لا مردقالي ليس في الفرائض
 من يرث بالتعصيب والفرض
 بجهة واحدة إلا الأب والجد
 (قوله الا في ثلاث مسائل
 الخ) أولها بدون فوقه
 كالجدة في كل ذلك لكل
 واحد صحيح أم نفسه ولا
 يحجبها من فوقه (قوله فان
 اجتمعوا فلا بد كمثل حفظ الانثيين) فما فضل الذكرك على الانثي لانه مختص بالنصرة والجهاد وتحمّل العقل وانما
 جعل لها نصف ما للذكر لانها كذا في الشهادة والذكرك له حاجتان واحدة لنفسه وحاجة لوجهه والانثي حاجتان واحدة لنفسها
 تستقي بالزوج عن الانثيين من مالها ولكن لما علم الله سبحانه وتعالى احتياجها الى النفقة فوان الرغبة تفضل فيها الذكرك لم يكن له مال جعل لها
 بظلمن الارث وباطل حرمان الجاهلية لها (قوله لا يتيم ولا ذكرك بالام) وسوى بينهما وبين الاب جعل له السكك واحدهما السدس مع الولد

قال السدس) كما مر والباقي لمن معه لانه أقوى معنى بالعصبة (وله مع البنت أو بنت الابن) فأكثر أم ومعهما
 (السدس فرضاً) لأن ما تعلم بفضل بن الذكرك والابن من الأولاد (والباقي) بعد فرض البنات (بالتعصيب)
 لغير العصبين المحقوا الفرائض بأهلها فابقي فلا بد من ذكر وقد ثبت فائدة وصف رجل بن كراخ في منسج
 الوصول (والجد) في الترتيب (كأب) في الميراث (الان في ثلاث مسائل) الأولى أنه لا يسقط الأخوة
 والأخوات لغير الأم (كأب) بيانه (والأب يسقطهم) الثانية أنه لا يراد الأم مع أحد الزوجين عن الثالث
 (الثالث الباقي) بل الثالث كماله لانه لا يسقط أم أو جد ولا ينزل بل الجد بخلافها في الأب
 (فصل والابن) إذا انفرد (بحوز الجميع) للاجتماع ولأنه إذا اجتمع مع البنت ما لا يذهبها من أخذها
 وهي إذا انفردت تأخذ النصف قال ابن انفراداً بخلافه وهو السكك وقباص على الأخ المنصوص عليه
 بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد بل أولى (ولبنت النصف وللبنين فصداء الثالثان) لما مر (فان
 اجتمعوا) أي البنون والبنات (فلا بد كمثل حفظ الانثيين) للاجتماع ولا يتصور سبب كونه في أولاد كونه
 وان كانوا أخوة غير أولاد ونساء وانما فضل الذكرك على الانثي لا في قرآن على النساء بالنفقة وغيرها خوفاً لهذا
 في الأخوة والأخوات لا قدس في بينهم لا يتيم (فرع) لاني لابن الابن مع الابن) لحببه لانه اقرب (وله
 ما زاد عن) بمعنى على (فرض البنت البنات بعصبته) أي فيما زاد على ذلك (من في درجته أو أعلى من
 لا فرض لها) من بنات الابن سواء كانت من في درجته أو أعلى من بنات عمه أو من في درجته أو أعلى من
 مع البنت وأما له عصبته من أي أعلى منه فلتعذر اسقاطه فانه عصبته كغيره من فوقه مع قر به وحوزه
 وهو مع بعد بعدد ولو كان في رتبة الميراث فترفعه مع قر به فله في درجته وأما هذا المعنى لا يعصب من هي أسفل
 منه ولا أعلى مثلاً إذا أخذت شي من السدس (وابن الابن وبناته مع بنت الصلب) مع (بناته السدس
 تكمله الثلثين) لان البنات ليس لهن أكثر من الثلثين فالبنت وبنات الابن أولى بذلك وانما لم يأخذن شياً
 مع بنات الصلب لانه لا فرض لهن ولا عصبية (وأولاد الابن عند) وجود (أولاد الابن بمنزلة أولاد
 الصلب عندهم) أي عند وجودهم في جميع أحكامهم سواء كانوا أخوة أم بنى أعمام أم أخوة بنى أعمام
 (وكذا كل درجة) ما لم يتبع درجة ساقلة فان حكمها ما ذكر (وليس) لثاني الفرائض (من يعصب أخته
 ومحمومة أبيه) عمه (جدوه بنات عمه وبنات عم أبيه) بنات عم (جداه الا أسفل من أبناء البناء)
 (فصل الأخوة والأخوات للأبوين عند الانفراد) عن الأخوة والأخوات للأب (كأولاد الصلب) عند
 انفرادهم عن أولاد الابن فلا بد كرا الواحد والمتعدد جميع المال أو ما بقي ولاخت النصف وللأختين فأكثر
 الثلثان وان كانوا ذكراً وأنما فلا بد كمثل حفظ الانثيين ويرث بالعصبة بينهم بانهم يسقطون عند
 الاستغناء بخلاف العصبين الأولاد فانه لا يتصور معه استغناء (والأخوة والأخوات للأب عند الانفراد)
 عن الأخوة والأخوات للأبوين (كما حال الأبوين) فيما ذكر (الان في المسئلة) بفتح الراء المشددة
 وبكسرهما على نسبة التشرية لها بما يجوز وبما لا يشترط كإني نسخة بنته بعد الشين والمشهور الأول
 والمعنى التشرية فيها بين أولاد الأبوين وأولاد الأم وأولاد الأبوين ينقلبون فيها الى الفرض وأولاد الأب
 يسقطون لسبب أبي (وهي زوج وأم) وبناها الجدة (وأخوات الأم وأخ) فأكثر (لأبوين للزوج النصف

واللام
 جعل لها نصف ما للذكر لانها كذا في الشهادة والذكرك له حاجتان واحدة لنفسه وحاجة لوجهه والانثي حاجتان واحدة لنفسها
 تستقي بالزوج عن الانثيين من مالها ولكن لما علم الله سبحانه وتعالى احتياجها الى النفقة فوان الرغبة تفضل فيها الذكرك لم يكن له مال جعل لها
 بظلمن الارث وباطل حرمان الجاهلية لها (قوله لا يتيم ولا ذكرك بالام) وسوى بينهما وبين الاب جعل له السكك واحدهما السدس مع الولد

(قوله) ولانه لو كان معهما ابن عم هو أخ لام شاركهما (الخ) أجيب عن هذا القياس بان اخوة الام في ابن العم جهة فرض متعقلة ولهذا نعطيه
 به السدس فابن العم الذي هو أخ لام فيه جهة فرض وجهة تعصيب فاذا سقطت أحدهما (ق) بقيت الأخرى والاخ للابوين ليس فيه

جهة فرض وجهة تعصيب

بل تعصيب فقط ولهذا

نقول في ابني عم أحدهما

أخ لامه باخوة الام السدس

والباقي بينهما نصفان ولا

نقول في أخ لابوين وأخ

لاب الاول باخوة الام

السدس والباقي بينهما

نصفان فعمل ان قرابة الام

المقتضية للفرض هي قرابة

الام المنفردة اما قرابة

الام المترتبة بقرابة الاب

فلا تقتضي الفرض بل هما

جهة تعصيب (قوله بخلاف

ثبت الابن بعصبها (الخ)

والفرق بينه وبين ابن ابن

الان حدث بعصب عمته ان

ابن ابن الابن يعصب أخته

فيعصب عنه وابن الاخ لا

يعصب أخته لانها الارث

فلا يعصب عنه وباضا ان

ابن الابن يسمى بابنا اما

حقيقة وبجواز وان الاخ

لا يسمى أخا (قوله وخالفوا

غيرهم في ان ذكرهم

كانتهم) لانهم يورثون

بالرحم فاستدوا كالابوين

مع الابن فانهم ابا شر كان

في الثالث وبهذا فارقوا

الاخوة والاخوان الاشقاء

وأولابان للذ كرمثل حظ

الابنين لانهم يورثون بالعصبة

وللام السدس والاخوين للام الثالث بشاركهما فبسه الاخ والاخوة للابوين) لمشاركتهما باهما في ولادة
 الام ولانه لو كان معهما ابن عم هو أخ لام شاركهما بقرابة الام وان سقطت عصوبته فالاخ للابوين أولى
 دورى البقي وغيره ذلك عن عمر رضى الله عنه بعد ان كان أسقطاه في العام الماضي على الاصل في اسقاط
 العصبه باستمران الفروض فقبل له فقال ذلك على ما قضينا هذا على ما تقتضى وقول المصنف أخ أولى من قول
 أسأله اخوان (لا) الاخ (لاب) فلا يشاركهما بل يسقط لفقدرية الام (وبساوون) أى أولاد
 الابوين وأولاد الام في الثلث ذكرهم كانهم لانهم يورثون بقرابة الام ولو كان معهم فيها أخت أو اخنات
 فأكثرت لاب سقان كبحزم به الحسين بن محمد بن عبد الوهاب اللوني في كافيته (وشطر المشتركة) وفي نسخة
 المشتركة (ان يكون ولد الابوين ذكر أو ذكروهم ذكر أو انفراد الاناث) بان كان بدل الاخ باخوة للابوين
 اثنت فأكثرت لابوين (فرضهن) للواحدة النصف وللثنتين الثلثان (وعالت) مع الواحدة نالت
 نسمة ومع الثلثين فأكثرت لثلاثة (وكذا) الحكم لو كان بدلهم (الاخت أو الاخوات للاب فان كان لها)
 أى الاخت للاب فأكثرت (أخ) أيضا (سقطا) لانها فرض لها مع ولا تشاركها (و) شرط المشتركة أيضا
 (ان يكون ولد الام اثنتين فأكثرت والام) بان كان واحدا (أخذ العصبه) من أولاد الابوين أو الاب (السدس)
 الباقي لان فرض ولد الام حصة السدس ولو كان بدل العصبه في المشتركة خنت لابوين فيقتدر ذكر كورته هي
 المشتركة نصف من ثمانية عشر كان ولد الام اثنتين ويقتدر أنوته تعول الى تسعوا بينهما داخل فيصيان
 من ثمانية عشر فعامل بالاضرف فحقه وحق غيره الاضرف فحقه ذكر كورته وفي حق الزوج والام أنوته
 ويستوى في حق ولدى الام الامران فاذا قصمت فضل أو بعته وقوفة بينهما وبين الزوج والام فان بان اثني
 أخذها أو ذكر أو أخذ الزوج ثلثا وتوا لواحد * (فرع الاخوة للابوين مع الاخوة للابوين كاولاد الابن
 مع ولد الصاب) * اجتماعا وانفرادا وعرف حكمهم (الان الاخت للاب لابن عمها الامن في دور جتها)
 بخلاف بنت الابن بعصبها هو أسفل منها أيضا كاسم (فان خلف أختين لابوين وأختا لابوين أخ لاب
 فانها) أى لأختين لابوين (الثلثان وله) أى لابن الاخ (الباقي وسقطت لأخت للاب) لاستمران
 الاختين الثلثين ولا يعصبها ابن الاخ لانه لا يعصب من في دور جته فلا يعصب من فوقه * (فرع للواحد
 من ولد الام السدس ولما) * بمعنى ولين (فوقه الثالث وخالفوا) أى أولاد الام (غيرهم) من الورثة (فان
 ذكرهم كانهم) اجتماعا وانفرادا لا يتهم السابقة بخلاف غيرهم من الاولاد والاخوة فان للذ كرمثل
 حظ الاثنين اجتماعا وللواحد الكل وللواحدة النصف وللثنتين فأكثرت الثلثان انفرادا كبقدر (وانهم
 يورثون مع من يدون به) وهي الام بخلاف غيرهم من الورثة فان كل من أدلى بشخص لا يرتع وجوده
 الا بالجد للاب فانما ترث مع بنتهم قبل الام اذ لم تكن أبعد منها لكن لامن الجهة التي أدلت بها بها كما
 سبأ في ذلك مع نسو روى الباب الرابع (وانهم يحجبونه) بحجب نقصان لانهم يحجبون الامن من الثالث الى
 السدس وكان القياس ان يحجبوا به اولاد لانهم هم لان يحجب به هم (وان ذكرهم يدون بانين ورت)
 بخلاف غيرهم في النسب كان البنات والابن اما في العلق فيرث لان عصبة متعلقة تدلى بانين ورت
 * (فصل بنو الاخوة من الابوين والاب كل) * منهم (كأبيه) اجتماعا وانفرادا فلا واحد والجماعة منهم
 كل المال أو ما فضل عن الفروض بسقطا ابن الاخ للابوين من ابن الاخ للاب كاسقطا الاخ للابوين من الاخ للاب
 أبناهم لبعدهم ولانه في دور جته لا يحجبوا به اولاد لانهم هم لان يحجب به هم (وبقاسون الجد) بخلاف
 لوجوده لا تشارك فيهم بخلاف أبناهم والمجانفة في هذه المناهي بين الاخوة والابوين وأبناهم لابن الاخوة
 لاب أبناهم كاعلم بمسار فيها (وبيعصبون اخواتهم) لانهم يخصصون القرابة (بخلاف أبناهم)

(قوله بخلاف أبناهم) كما رمل الله تعالى أعطاهم الثالث حيث
 لا اخوة وهذا الاسم لا يصدق على بينهم بحال بخلاف ولد الولد

(قوله اذا كن صانعاً للبناء) وبنان الابن وسواء كانت الالفة شعبة أو لا بل ولله المثل الأعلى أربع صور سقوط بني الشقيين بالشفقة
وأربع بعضها وسقوط بني الاخ لا بل الالفة لا بل وأربع بعضها أيضاً وسقوط بني الشقيين بالاخت لا بل وأربع بعضها فبهذه الأربعة
صور يتعالى عنهم بأهم والرافعة سقوط بني الاخ لا بل بالشفقة فتأولهم سقطاً بها أيضاً يتعالى عنهم بهذه من (قوله فخير من مسود
السابق الخ) ولان الالفة تأخذ الفاضل عن الزوج فلم تستع من المثلث ومعلوم انها مبتدلة لثاير بالفرض فهو بالتعصب وخاف ان
عاص فعل الفاضل لبني الاخوة الاعام (١٠) واحتمل وجوبها قوله تعالى ان امرؤ لابس له ولله الالفة فتمسك في اثار الالفة

(والأقرب منهم بسقط الأبعد وأقربهم الابن) لقوة قصوره ببلاده فقدر في الابن بقية السدس وأعلى هو الباني ولأنه بعض أخته بخلاف الاب وانما قدم عليه الاب في صلاة الميت والتزويج لان التقدم فيها للولاية وهي للاب لا لباقره لانها وهن القوة العصبية وهن في الانشاء أقوى (ثم ابنه وان سقط) لقيام مقام الابن في سائر الاحكام فكذلك في العصبية ولان جهة البنوة مقدمة على غيرها والبعيد من الجهة المقدمة مقدم على القريب من الجهة المؤخرة كما سيأتي (ثم الاب) لان الميت بعضه وينسب اليه بولادته سائر عصبته (ثم الجد) ابوالاب (وان هلا) كلاب (وفي درجته الاخوة للابوين وللابوين ساقى) بيان حكمهم وانما كانوا في درجته لان ساقى هم في الادلاء الى الميت لان كل منهم ما يلى اليه بالاب وكان القياس تقديم الاخوة عليهم لانهم ابناء الى الميت والجد اقرأ بسبب البنوة أقوى من الاقاربة لان فرعهم وهوان الاخ يسقط فرع الجد وهو امر وقوة الفرع تنقضي قوة الاصل الا ان آثاره كذا لان الاجماع الصاعدة على انهم لا يقدمون على الجد فخر كلناهم وانما قدم عليهم الاب لانهم اولوا به بخلافهم مع الجد (فان لم يكن له ولد فالاخوة للابوين) لخبرنا عن ابى الامير وثاؤون دون بنى العلات رث الرجل أشقوالا يسبواهم ومدون أشبه لابيهره الرمزى وحسنه كل من فى سنده الحارث وهو ضعيف ولانهم انقرضوا بقرباقرية الام والافتراء باقرية كالتقدم حقا وخارجا بغير مبرر لولا ذلك لادعياولاد الابوين وأولاد العلات وأولاد الاب والاختوات ثلثة بنو اعمان وبنو علان وبنو اخفاف وهم اولاد الام وقد تكلمنا على ذلك فى منتهج الوصول (ثم الاخوة للاب) لانهم أقرب بمن بعدهم (ثم بنوهم كذلك) فقدم بنو الاخوة للابوين ثم بنو الاخوة للاب كذلك (وبسقطون) أى بنو الاخوة (بالجد) وان علا ذلك سببهم قوة الاخوة اعلمهم

(قوله فالعتيق) فلو اعتق
كافر كافرًا فلهق العتيق

بدار الحرب فاستقر ثم أعققت
الاخوة ولاؤه للمعتق
الثاني ولو كان المعتق حيا
ولكن قام به مانع من
الارث كقتل أو كفر فثابت
المال ينتقل لصبيته في
حياته نص عليه في صورة
اختلاف الدين في الام
وخالف القاضي حسين
فجعل لبيت المال لاعتقاده
ان الولاء مع وجود المعتق
لا ينتقل الى غيره وهذا
خلاف المذهب ومقتضى
الحاق الولاء بالنسب وكان
المعتق لما اعتق هذا الرقيق
ثبتت الولاء لكل من المعتق
وعصباته دفعة واحدة
واغما الذي ترتب الصرف
للميراث على الاصل بتحقيق
وليام المعتق وله ابن
صغير وأخ كبير فنقل
القاضي حسين عن نص
الشافعي انه لا يزوجه الا اخ
وايس بالمذهب المعتد
بل المذهب ان الاخ تزوج
ويخرج من ذلك قولان
أحدهما ان الولاء هل
يثبت لكل واحد من الكل
دفعة واحدة أولا يثبت
للماني الاعداد انقراض
الاول وهو يشبه الخلاف
في الوقت في ثلثي البطون
والاصح فيها ان التلثي
يثبت ابتداء ما غما الذي
ترتب الصرف في الوراثات
وشروط الواقع (قوله
ويقدم أحد ابني عم المعتق
اغلام) (الباب الثالث)

تصنيفهم أو أخوتهم بخلاف الأخوة (ثم العلم بالابن ثم العلم بالابن ثم بنوهما كذلك) أي لا بين ثم لا بين (ثم علم
الابن ثم بنوه كذلك) أي لا بين ثم لا بين (وهكذا) فيقدم علم الجد لا بين ثم لا بين ثم بنوهما كذلك وهكذا (فان
عدموا) أي عصبه النسب والميت عتيق (فالعتق) ذكرنا كان أو أنثى أو خنثى مقدم بالميراث أو بالباقي عن
الفرض لغير الولاءة لكلمة النسب والما هو كوضع أسنده (ثم عصبه) لان العتيق لو كان رقيقا
لاستحقه وكذلك ميراثه (ثم عتيقه) أي عتيق العتيق (ثم عصبه) أي كافي الولاء) فانه ثبت للمعتق ثم
عصبه ثم عتيق العتيق ثم عصبه وهكذا أو أنثى بيانه في بابه وانما قدمت عصبه النسب على العتيق للاجتماع
ولان النسب أقوى من الولاءة تتعلق به أحكام لا تتعلق بالولاء كالحرم من ووجوب النفقة وتسقوط القود
ورود الشهادة فان لم يكن أحد منهما فإيراث أو الباقي عن الفرض لبيت المال كعلم بمأمور وصرح به الأصل
هنا (والبعد من الجهة المقدمه يقدم على القرب من الجهة المؤخره) فان الابن وإن سفل يقدم على الاب
وابن الأخ وإن سفل يقدم على العم وإن قرب (وان اتخذت الجهة) دون القرب كأي أخ أو أباي ابن
أحدهما لا بعد من الآخر (قدم الأرب) منهما وإن كان الأبعد أقوى يقدم ابن الأخ للاب على ابن ابن
الأخ لا بين (ثم) ان اتخذت الجهة والقرب كاخوين أو عيين واختلاف القوة وضع فابن كان أحدهما بدلي
البيت لا بين وإن الآخر بالاب قدم (ذوالابوين) على ذي الاب لغير فلاولي رجل ذكر فيقدم الأخ
لا بين على الأخ والاب والاب لا بين على العلم للاب * (فرع) * اذا اشترك اثنان في جهة عصبه
واختص أحدهما بقراءة أخرى كان (خلفا بنى علم أحدهما أخ لام) بان تعاقب اخوان زيد وعمر ومثلا
على وطه امرأه فقلت لكل منهما ما ناول زيد بن امرأه أخرى فابنا ببناءم ابن عمرو وأحدهما أخوه
لامفيا بن عمر بن ابي زيد (لم يقدم) الذي هو الأخ لام (ولوجهه بنت) الميت (عن فرضه)
لان أخوة الام لم تصحب لها فرض والامارات لم تحجب كالميراث لم يرجع ما على التقديرين ابن الم
الذكور على الآخر (بل يستويان في العصبه) بعد أخذها السيد من لم يحجب عنه (كأبني عم
أحدهما زوج فيأخذ) ذوالفرض بهما (الفرض ثم يقسمان) الباقي بالعصبه (ويقدم أحد
ابني عم العتيق لا من الام) على الآخر بخلاف نظيره السابق والفرق ان الأخ لا لام يرث في النسب
بالميراث فإمكن ان يعطى فرضه ويحمل الباقي بينهما لا سواهم في العصبه وفي الولاءة يمكن ان يورث
بالفرض فقراءة الام معاملة لم يخلت مرتبة تحت عصبه فمن بدلي بها فأخذ الجسم كان الأخ الشقيق
للميراث يأخذ بأخوة الام شيئا ترجح بها عصبه منه حتى يجب الأخ للاب وانما لم تفرق قراءة الام في الشقيق
بالفرض لان قرابة الاب والام مبنيان من جهة واحدة وهي الأخوة بخلاف الأخوة العمومية قائم على بيان
من جهتين مختلفتين فوجب احداهما الفرض والاخرى التعصب منفردتين فكذلك اجتماعت
* (فصل في تقديم العتيق فالعتق) * لا ورث (عصبه الذكور) من النسب وهم المتعصبون بانفسهم
كأبني أخيه مدون عصبه بغيره ومع غيره كبنته وبنته وأخته مع عصبهن وكأختهم مع بنته وبنتها ولان
الولاءة أضف من النسب الميراثي واذا قرأ النسب ورث الذكور دون الاناث الا ترى ان ابني الأخ والم
يرون دون أخوتهم فاذالم يرث به فبالولاءة أول وقد كذلك مع زيادة قوله (فلا ترث امرأه بولاءة الام
عتقها أو) من (المتنبي المينسب) كبنته (أو ولده) كعتيقه فانه يرث بالولاءة منهم ويعبر عن ذلك بانها
لا ترث بولاءة الامن ان عتقته أو أعتقه من عتقته أو جوالولاءة اليها من عتقته (وترتيبهم) أي عصبته
العتق الذكور (في الولاءة كالنسب) أي في الارث بها يقدم الابن وإن سفل ثم أبوه ثم جدوه وان علا (لان
هنا يقدم الأخ وابنه على الجد والعم وابنه على أبي الجد بخلاف النسب) حريها على القياس في ان البتة
أقوى من الابوة وانما خولف في النسب للاجتماع كأمروذ كراين الم من زبانه وصرح به البلقيني وذكر
الأصل مع ذلك اني علم عتيق أحدهما أخ لام فانه يقدم بخلافه في النسب وتركه المصنف لعل به عامر
* (الباب الثالث في بيان ميراث المدعج الأخوة والاخوان لا بين أو لأب) *

بِالْأُخُوَّةِ مِنَ الْأُمِّ) وَكَذَلِكَ فِي ابْنِي عَمِّ لِأَبٍ أُجْدُهُمَا أَخْ لَامُ * (الباب الثالث) *



(قوله في الجد الخ) أي وان علاقتهم بالجدودة ووقوع الاسم على القريب والبعيد لان المعنى في قوله بان الجد ما فيه من التعصيب والولادة
وهذا موجود في الابد كوجوده في الاقرب كما كان معني الان في التعصيب والنجس ووجد في ابن الامن وان سفل وليس كذلك حال الاخوة
وبهم لان مقامه بالجدانما كانت لغتهم على تعصيب اخوتهم ويجب اتمامهم من الثالث الى السدس وبنوا الاخوة قد قدموا هذين المعنيين
ووجد الفرق بينا يد المذهب في ان الجد قد تقدم على ابن الاخ (قوله للمسمى في الباب قبله الخ) احتج المصنف في ارب الاخوة بوجوده من القاسم
على الباب فانما تجزى بالباب لاجلهم (١٢) وهو متفق في الجدود فان الجد ما كان شقيقا أو كالاخ لاب أو دونها أو رفوقها فان كان

والسلام على من يعطيهم جدامن ثم كانت الصباية رضي الله عنهم تنفي السلام فيه جدا (فالجد لا يسميهم)
المسمى في الباب قبله ولا هم يعصبون اخوتهم فلا يسمون بالجد كالابناء ولان ولد الابن لا يلبس بالاب فلا يسمي
بالجد كما لا يلبس الاب (فان انفردوا) عن ذي فرض (فهذا لا يسمي من الثالث) من (المقاسمة) اما الثالث
فلان مع الام مثلي مالهوا الاخوة فلا يسمون بها عن السدس فلا يسمونه عن مثليه ولان الاخوة لا ينقصون
اولادهم عن الثالث في اولي الجد لانهم يعصبونهم واما المقاسمة فلانه كالاخ في ادلائه بالاب كما عرفنا أخذ الثالث
فالباقى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان قاسم كان (كأحدهم) وانما اعطى الاغنياء لانه قد اجتمع فيه
جميع الفرض والتعصيب فاعطى اغنياءها (والمقاسمة اعطى له) (ما لم يكن) معه (اخوات) أو أربع
(اخوات) أو أربع وأختان فأكبر بان كان معه أخ أو أخت أو أخ وأخت أو أختان أو ثلاث أخوات فان كان
معه أخوات أو أربع أخوات أو أربع وأختان فقط فستوى له الامر وان كان معه أكثر ولا يخص حصره
فالثالث اعطى له (وضابطه ان الاخ) عبارة الاصل ان الاخوة (والاخوات اذا كانوا مثليه) كانوا من أو
أربع أخوات فهما أي الثالث والمقاسمة (سواء) في الحكم لكن الفرضيون (يقولون له الثالث
لانه أهول) علامن المقاسمة ولورود النص به في حق من له ولادة وهي الام دون المقاسمة فقال بعض أئمتنا
ولانه مهما أمكن الأخذ بالفرض كان أولى لقوته وتقدم صاحبه على العصبية مقضاه انه يأخذ به حين فرضا
وبه صرح ابن الهيثم قال ابن الرفعة فهو ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرازي ان يأخذ به تعصيبا قال
السبكي وهو عندي أقرب بل قد أقول به في قوله سمعته يفرض له الثالث اذا نعت المقاسمة عنه واثمهم
تجوز وفي العبارة ولو أخذ به بالفرض لأخذت الاخوات الأربع فاعطى اكثر الثلثين بالفرض لعدم تعصبيه لهن
لانه بالفرض والفرض لهن اذا كان ثم ذوفرض فالحاصل انه مع الاخوة عصبية لكن يتحفظ على قدر
الفرض لانه لا يفرض له مع الاخت الا في الاكدرية قال وقد تضمن كلام ابن الرفعة متعلا عن بعضهم ان
جهورا عصبانية على التعصيب وهو الذي أميل اليه انتهى (وان كانوا دون مثليه) كاخ أو أخت
(فالقسمه) له (أو فراد) كانوا (فوق مثليه) فالثالث له (أو فرغان كان معهم ذوفرض) يتصور ان
معه وهو البنت وبنت الابن والام والجدوة والزوجة (وبقي) بعد الفرض (السدس) فقط كبنين
وأم (انفرد به) فرضا لانه لا ينقص عنه اجبا (أو) بقى (أكثر) من السدس كبنتين (فهذا لا يسمي
من السدس) لان البنين لا ينقصونه عنه فالأخوة أولى ولان له ولادة فمن لا ينقص عنه كالجد والاب يعطى
الثالث ما فيه من الاضرار بالاخوة (و) من (المقاسمة) مساواة اياهم ووزله منزله (و) من (ثالث
ما يبق) بعد الفرض كيجوز ثلث الكل بدون ذي فرض وقاسم على الام في العمر يتبين لكل منهما
ولادة وضابطه معرفة اكثر من الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً أو أقل فالقسمه اعطى ان كانت الاخوات دون
مثليه وان زادوا على مثليه فالثالث الباقي اعطى وان كانوا مثليه استوى او قد تنوى الثلاثة وان كان الفرض
ثلثين فالقسمه اعطى ان كان معه أخت والا له السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث

كالشقيق لزمن أن يجعبه
الاخ لاب أو كالاخ لاب
لزم ان يجعبه الشقيق أو
دون ما لزم أن يجعبه كل
منهما وكل باطل فثبت
كونه قوفه - ما يجعبه
فلما هو كالاخ من لا يعين
بل في جنس الاخوة لاب
واخوة الام الزائدة في
الشقيق غير معتبة فيها
بالجد م (قوله قال وقد
ثبتن كلام ابن الرفعة الخ)
وحكم بعض العلماء ان
حال الساري ثلاثة أقوال
رب بالفرض وبث بالتعصيب
يتخير المقتي قال ابن الهيثم
وتظاهر فاندفع في الوصية
كبدوا أخوين أو وصي بنت
الباقى مثلاً بعد الفرض
وأجاز الاخوات فعلى الاول
تعصم الوصية وتكون
بالسنتين وعلى الثاني تبطل
لعدم مآط به بعد ما على
الثالث فالظاهر الصفة على
تقدير اختيار المقتي التعبير
بالثالث وفي الحساب كبد
وأربع أخوات فعلى الاول
أصلها من ثلاث فعلى الثاني
من ست فعلى الثالث يختلف

بأختلاف التعبير فإقوله لا يظهر للافق فائدة ليس بشئ م (قوله لان لكل منهما ولادة) ولانه لو لم يكن
ذوفرض لأخذت المال فاذا استحق ذوف الفرض أخذت الباقي م (قوله وضابطه معرفة الا كراخ) قال الشيخ بدرا بن فاضل
شبهة وضابطه انه ان كان الفرض دون النصف فالقاسم منه بران كانت الاخوة دون مثليه وان كانوا مثليه فالقاسم ثلث ما يبق
وهما خبر من السدس أو أكثر فثبت الباقي غير وان كان الفرض نصفاً فالقاسم خبران كانوا دون مثليه وان كانوا مثليه استوى الاول
الثلاثة أو أكثر فثبت الباقي وسدس المال سواء وهما خبر من المقاسمة وان كان الفرض أكثر من النصف فسدس جميع المال خبران
كانوا مثليه ولا فقد تكون المقاسمة خبر او قد يكون السدس

فالقسمه
قال الشيخ بدرا بن فاضل
شبهة وضابطه انه ان كان الفرض دون النصف فالقاسم منه بران كانت الاخوة دون مثليه وان كانوا مثليه فالقاسم ثلث ما يبق
وهما خبر من السدس أو أكثر فثبت الباقي غير وان كان الفرض نصفاً فالقاسم خبران كانوا دون مثليه وان كانوا مثليه استوى الاول
الثلاثة أو أكثر فثبت الباقي وسدس المال سواء وهما خبر من المقاسمة وان كان الفرض أكثر من النصف فسدس جميع المال خبران
كانوا مثليه ولا فقد تكون المقاسمة خبر او قد يكون السدس

(قوله كبتنن وأم الح) ليس لأمومع يفرضه السدس بالأول إلا في هذه المسئلة (قوله وأخذ الجدا السدس بالفرض) كصرح به الباقي
كالقول وقد يستدل به بأنه لو أخذ بالعصبة لشاركه الأخوة فأخذ أقل من السدس (١٣) وهو ممتنع م قد صرح الشيخان وغيرهما

بذلك وأعليهم صريح فيه
(قوله وهذا يدل على أن
ما أخذ في هذه الصورة
بالتعصيب) أشار إلى تصحيحه
(قوله أو بغيره) كذا (ل)
قال الشارح في تعريف
العاصب بغيره وكل أنثى
عصها ذكر اه فشل
تعصيب الجسد لا تخت
وعبارته في الحاشية
والعاصب بغيره كل ذات
نصف عصها ابن أو أخ أو
جد أو ابن ابن (قوله لأممر
في بيان أقسام العصبة)
وأما ما أخذ في الشققة
في المعدن لو كان بالتعصيب
سقط ولذا لا يهاون كان
الفاضل أكثر من النصف
ولا يقل له م (قوله لانه
معها منزلة أخها فيكون له
مثل مالها) قال الرافعي
وقاس كونها عصبة بالجدا
أن نسقها وأن جمع الجدا
إلى الفرض ألا ترى أنما قول
في بنين وأم وجد وأخت
للبنين الثلاث وللأم
السدس وللجدا السدس
وسقط الأخ لانها عصبة
مع البنات ومع إخوان
البنات لا يأخذ إلا
بالفرض اه وأجب
عنه من وجهين أحدهما
أن ذلك عصبية من وجه
وآخر ضمن وجه فالقدر
باعتبار الفرضية والقسمة

قوله السدس أعظم مع أخ وأخت وأختين فإن زادوا فله السدس (وحيث يترك الإلزام السدس فسادونه) كبتنن
وأم وكنيت وزوج وأم (سقط الأخوة) لاستغراق ذوى الفروض التركة (وأخذ الجدا السدس) لانه ذو
فرض بالجدة وفيه جميع المعدن الضرورة (وان كان عائلا) كله أو بعضه كبتنن وأم وزوج وكنيت وأم
وزوج (وبعد أولاد الأبوين أولاد الأب على الجدا) في القسمة فإذا اجتمعوا مع سواه كان معهم ذو فرض أم لا
لانهم يساونه وان الجدة ولان فيهم ما خوات وأرث بغيره وارث كسبحه ما لأم من الثلث (ويجبونهم
ان كان فيهم ذكر) لانهم يولون الجدا كالنساء سواء فحل ما خوات وأرث حصصهم كما أخذ الأب السدس
أخوة لأم عنها وانما لم يعد الجدا وألاد الأم على أولاد غيرهم فإذا اجتمعوا مع سواه لان سبي استحقاته
واستحقاقهم مختلف بخلاف سبي استحقات أولاد الأبوين وألاد الأب فانه متفق وهو الأخوة فاعتبر ارتباطهم
في الاستحقاق ثم قدم أولاد الأبوين عليهم قال الرافعي وأولى من هذا أن يقال ولذا الأب المعدود على الجد ليس
بمعموم أبدا بل يأخذ قسما مما يقسم له في بعض الصور ولو عد الجدا لان على الأخ لأبوين كان معموما أبدا
فلا يلزم من ثلث المعاد هذه المعادة (وان كانوا انا أخذنا الثلثين ولا يبي لولد الأب بنين لولادة) من أولاد
الأبوين (النصف) المراد أنها ما أخذت إلى النصف (والباقي) عنها من الجدا (ولذا لا ينجز ما للفروض)
كمجموعة فتوابع وأخت لأبوين من ستة ونصف من ثمانية عشر للجد ستة وللشقيقة تسعة والباقي وهو ثلاثة
لأخ والأخت للجد كمثل حظ البنين فان حازته الفروض كزوجة وجد وشقيقة فتوابع وأخت لأبوين
لأخ والأخت لأب والجد زوجة البع والجد ثلث الباقي وللشقيقة الباقي لانه تمام فرضها ونصبة كلاله أن
الأخت تأخذ ذلك بالفرض وهو ما صوته ابن الابن وقوله ان لم تجز الفروض من زيادته ولو كان مع الجدا
زوجة وأم وشقيقة فتوابع لأب أخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر وتزاد عليه وهذا يدل على أن ما
تأخذ في هذه الصور بالتعصيب والأزيد وأعيت ويؤيده قولهم لا يفرض لأخت مع الجدا إلا في
الأكثر بكونه معارض بان ما تأخذ بعد تعصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت أم عصبة بنفسه وهو
باطل قطعاً أو بغيره كذا وكذا (والا لكان لها نصف ما عصها أو مع غيرها كذا) أيضا لمر في بيان أقسام
العصبة وقد تفرعنا الثاني ويقال هذا الباب بخلاف غيره * (فرع ولو كان غـ غير القاسمة) * في مسائل
المعادة (أعطي) أعطي الجدا (كعد وأخت لأبوين وأختين أو أر بع) من الأخوات (لأب) فأكثر
(فلأخت) للأبوين (النصف وللجد الثلث والباقي لأولاد الأب بالذكر كالبنين) أي مثل مالهما
* (فرع الأخوات مع الجد من الأخ) * في أحكامهم (فلا يفرض لهن) معهن ولا تعال مسئلة بسببهن
بخلاف الجدا حيث فرضناه وأعلمنا أنه صاحب فرض بالجدة وفيه جميع البع للضرر وره هذا أصل معار
(الافى لا كدرة) سميت بالنسبة إلى أكثر وهو اسم السائل عنها والمسؤول أو الزوج أو بلد المنة
أولانها كدرة على زيادته فانه لا يفرض للأخوات مع الجدا ولا يعيل وقد فرض فيها أو أعال أو لشكدر
أشوال العصبة فيها أولان الجدا كدرة على الأخ مع إخوانها أو نصفها أو قبل غير ذلك (وهي زوج
وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب فالزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس) فرض لانه فرض مع الابن فمع
الأخت أولى لانه ترب الفرض تارو بالتعصيب أخرى فأخذ بالفرض لتعذر التعصيب لانه لو أخذ به كان
الباقي مقسوما بينه وبين الأخت ألا تافى ذى النقص من السدس وهو ممتنع وأما أنه مع غيره بالمعول فلا
بسبب عصبة مع كفى فرض غيره عائلا (ثم يفرض لأخت النصف) لان الجدا جمع إلى أصل فرضه ولا يدل
إلى اسقاطها ففرجت أيضا إلى فرضها (وتعول) المسئلة (من ستة إلى تسعة) في جميع نصيب الجدا (وهو
واحد (د) نصيب (الأخت) وهو ثلاثة (ويجعل) المجموع (بينهما) تعصبا (أثلاثا) للذكر مثل

باعتبار العصبة الثانية انما يصح ما قاله أن لو كانت الأخت عصبة مع الجدا والجدا صاحب فرض كان الأخت عصبة مع البنت والبنت
صاحبة فرض وليس كذلك بل الأخت عصبة بالجدا وهو عصبة صالحة وانما يرجع إلى الفرض بالولد أو ولد الابن (قوله وللجد السدس فرضا)
كما اقتضاه كلام القاضي حينئذ تعصبا كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره وتقدم نظيره في استواء الثلث والقاسمة م

ترث الجدة وأُمها) بان لم تكن أبعد منها (كن أولاد بنت بنت خالتها) ولها (قام أم أم الولد لا تحب أمها)
 فلا كان لز بنت بنتان حصصت وعروة ولحفصة ابن واحد وعروة بنت بنت فكتح الابن بنت بنت خالتها فأتت بولده
 لم تحب عسرة التي هي أم أمه أمهوان كانت أقرب منها (لأنهم أم أم أبيه) فهي مساوية لهما من
 جهة الأب فترث معهما الابن جهتها
 * (فصل الابن فن تحته) * درجة (يحجب من تحته) كذلك لادلائمه (والبنان يحجبان كل بنت
 ابن لأعصية لها) لا شريك لهما الثلثين وكذا بنتان تحجبان بنت ابن ابن لأعصية لهما وهكذا وبنت بنت
 ابن تحجبان بنت ابن ابن صرح بذلك الأصل وهو معلوم محاسر
 * (فصل وأولاد الأم يحجبهم) * أربعة (الولد وولدا الابن) ولو أنثى فهما (والاب والجد) للاجتماع
 ولا يثنى السكالة المفسرين لولده ولوالده أما الأم فلا تحجبهم وإن أدلوا به لأن شرط حجب المدلى بالمدلى به
 أما اتحاد جهتهما كالجد مع الأب والجد مع الأم أو استحقاق المدلى به كل التركة لو انفرد كالآخ مع الأب والام
 مع ولدها ليست كذلك لأنهما اتخذ بالأمومة وهو بالأخوة ولا تستحق جميع التركة إذا انفردت (ويحجب
 الاخ والاخت للابن بالاب والابن وابن الابن) وإن سفل للاجتماع وان تقدم جهتي البنوة والاقوة على
 غيرهما (ويحجب الاخ للاب بولاه) لذلك (والاخ للابن) لقوته وبالاخت للابن إذا كانت
 عصبية كاعلم محاسر (ويحجب الاخت للاب بالربعة) المذكورين (وبالانحسين من الابوين)
 لا شريك لهما الثلثين هذا (إن لم تحجب عصبيا) لهما من الاخوة للاب والاخت يحجبهم ما لم يرث مع عصبيا
 بالنعصب كاسر (ويحجب ابن الاخ للابن بابيه) كابن الابن مع الابن (وبن يحب) لانه يحجب
 أباه فهو أولى (وبالجد) كالأب (والاخ) كأخ والاخ (للأب) لانه أقرب منه (ويحجب ابن
 الاخ للاب بولاه) بان الاخ للابن لقوته (ويحجب الم للابن بولاه) لأنهم أقرب منه (وابن
 الاخ للاب) أقرب درجته (وقس عليه) فيحجب الم للاب بولاه وبالم للابن وبالحق بولاه وبالم
 للابن بولاه وبالم للاب وبالحق بولاه وبالم للابن وبالحق بولاه وبالم للابن وبالحق بولاه وبالم
 للاجتماع ولقوة النسب (وأحجب الفروض المستغفرة فيجبون العصبان) ذكرنا كذا وأما ما لم
 ينقلوا الى الفرض كزوج وأم وبنتين ولداً وبولداً يحجبون بالاستغناء عن الحقوق الفراض
 بأهلها * (فرع) لا يحجب من لا يرث مانع أحد الاحب جريان ولا يحجب نقصان للاجتماع في الاول
 وقد أساء عليه في الثاني (كالقتل والرق) فلو مات عن ابن قاتله أو وفتى وزوجة وأخ حزين لم يحجب الابن
 الابن ولم ينقص فرض الزوجة (فان منع) شخص من الارث (لتقدم غيره) عليه (فقد يحجب)
 غيره (يحجب نقصان كالاخ للاب) فانه (معدود على الجد) في مسائل المعاد وفي محبة محبة نقصان وان
 لم يرث (وكلم مع أب وأخوين أو مع جد وأخوين لام) فأنهم جامع كونهم لا يرثان لوجود الأب والجد
 يحجبان الام يحجب نقصان اذ (للام السدس والباقي للاب) في الاولى (أوالجد) في الثانية
 * (الباب الخامس موانع الميراث خمسة) *

قوله وكلم مع أب وأخوين (الح) وكلم وأخ لابن بن أخ
 لا بد زوج وأخت لابن
 وأخ وأخت لابن أخ قد
 أمضا قرض الاخت للاب
 وهو السدس ولا يرث
 وزوج ولداً وأخ وأخت
 لابن أخ والاخت كالسكالة
 قبلها وزوج بنت وأخوان
 وابن ابن وبنت ابن وابن
 الابن يحجب بنت الابن عن
 سدسها وأخت لابن
 وأم ولداً وأم وأخت
 لابن وزوج وأم وأخت
 لابن وأخ لابن فلام
 السدس عائلاً وهو سهم
 من سدسة ولولا الاخ لكان
 لها ثلث عائلاً وهو سهمان
 من ثمانية
 * (الباب الخامس) *
 قوله موانع الميراث خمسة
 قال الرافعي ويعنون بالمنازع
 ما يجامع السبب من نسب
 وغيره ويجماع الشروط
 فخصر اللعان فانه يقطع
 النسب الذي هو السبب
 ويخرج استناب تاريخ
 الموت يفرق أوتوهو لعدم
 وجود الشرط ويخرج
 الشك في وجود القريب
 وعدم وجوده كالفقود
 والجل لعدم الشرط أيضا
 وهو محقق وجود المدلى
 حاضراً مودن الوروث
 قوله وان اختلف دارهم
 وان اختلف في النودي
 شرح مسلم اذا نسب الى
 الهو

[illegible]

اختلاف فرقههم بجمعهم الكفر بالله فاختلافهم باختلاف المذاهب في الاسلام قال تعالى فإذا بعدوا
الاغلال وأمانه تعالى السكج جملتهم كنتم شرعة ومنها جو خبر أي في ادول وابتوارث أهل ملتين شتى في
الامة علنا السكج من دخل في دين محمد أو سلك نبي شرعة وطرقوا الخبر محمول على الاسلام والكفر
بدليل الزوايه الاخرى لا يتوارث أهل ملتين لا رث المسلم الكافر فجعل الثاني بينا الاول كياس (لا رث
من زدي) وعكسه لا قطع الموالاة بينهما بخلاف أهل العدل والوفاء لاجتماعهم في شرف الجواهر
والسلام فلا رثا لخلافهم وضعية إطلاقه كغيره انه لا فرق بين كون الذي يداروا كونه بغيرها لكن قبل
الصيرى يكونه يداروا وضعية انه لو بعد الامام الذمة لطائفة فاطمة يداروا الحرب انهم يتوارثون مع أهل
الحرب قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا تخافه (والمعاهد) بفتح الهاء وكسر
(والسما من كاذبي) لانهم معصومان بالعهد والامان في زمانه ومنهم ما ولا زمان الحرب ولا زمانه
ما نذى حموى عن ابن مثله وآخزه في ذى خرم ودى معاهدوا خرم ودى خرمي فاليراث بينهما
سوى الاخير (والمراد لا رث) أحد اوان عادى الى الاسلام بعد موته لا لاجتماع ولا لغيره لا رث المسلم الكافر ولا
ايس ينمو بين أحد موالاتي الدين لانه رثه دين الاسلام ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه (ولا ورث
كلا رث ولم يرأه الاموالا يدين بين أحد في الدين (وماله) أي ما خلفه (في) لبيت المال سواء أكان
في الاسلام أم في الردة قال الماوردي لما روى عن معاوية بن قرة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بع
أباقره الى رجل عرس بامرأته أبيه أي معتقدا له امرأه بضر بعقوة تخميس ماله وروى الثاني
معاوية كتب الى ابن عباس وزيد بن ثابت يألهما مع من مسيرات المرند فقال لبيت المال (الدين
الثاني لرق) وهو لغة العبودية والتي الرقيق وشرا عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر
ورث رقيق (ولو يدوروا ثم ولدوا ومكنا باؤتق قبل القسمة لانه لو ورث لما كان الارث اثباتا
لوارث والاذم باطل لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا لالا يقدور على شيء والقدرة المنفية عنهم في الغنى
الشريعة وهي المال الاحسانية يتبوته له كالميراث ملكه على القولية ضعف والارث ملك قهرى يحصل
اختيار ولانه لو ورث لكان الملك له ليس به وحق من الميت فلا يمكن ثور في شتمه قال الرازي ولم يقولوا
رث ثم يتلقا سبده عن الثاني يعني كالوا في الوصية والعهدة غير موقوف بغيره بان الوصية ونحوها غلبة
اختيارى فيكنى في محلها فإلحاقه بالارث بانهم انهم للسفاد قاعها العبد كانه ابقاعه بخلاف الارث فهو
على أن التلقا غير محكوم اعراض أن العبد ورث ويكون لسبده فلا يحتاج للفرق لكن ردوا عليه
بان الانسان انحارث باسباب خاصة ليس في العبودية منها فظهر (ولو بعضا) فانه لا رث لانه لو رث
لا يذهب المال للمالك الباقي وهو أجنبي عن الميت (ورث البعض) أي ورث شعبة جسيم ذلك
بحر يشتمل ملكه عليه وان كان بينه بين سبدهما أو مات في وقت سبده ولا يلى لسبده منه لا ينفذ
حقهما كسببه بالزينة (لا لورق) ولو مكنا باؤتق من المكنا لاملاله والمكاتب ملكه منصف
(المانع الثالث القتل والقتال لا رث) من مقتوله لغيره انساني بسبده خج كإفاله ابن عبد البر
للقتل من الميراث شي ولهمه ما استحال قتله في بعض الصور وسد الباب في الداف ولان الارث هو

لأنه دخل في القتل فلا يهدى عاوجا إلى الجلاء فذهب إلى الهلاك نفسه ورددوا إلى جميع الأرض فقام على حفر
البر وليس كقديم الطعام إلى أعداءه وظهر مرض متعسر ابنه إلى الهلاك ولو جمع مورثوا خروقة برث معاقلا لا يرث معاقلا والبر
الفرق بين أن يكون الناجي حذفا فلا يرث أو غيره فذهب فبرث إذا ما كان بعد الجرح لم يرث معاقلا لا يرث معاقلا لا يرث معاقلا
من ولو وادى بعد الجرح وموته أنتمت بسبب خرافة القول لغيره وعليه أقامت البينة قال شيخنا العبد الحقن الأثر معاقلا لا يرث
في خلاف الجرح أو الشاهد أو الزكاهم لا يرثون (قوله ولأن الأرض الموألفه) وأشأ الصبي وغيره إلى أنه تعدى من غير نظر إلى الله

(قوله والقائل قطعها) سواء انهم لم يستعمله أم لا لان المعنى اذ لم ينضبط أنبا الحكيم يوسف أعمن من المعنى مشتمل عليه في الغالب يكون مضبوطة كالسفر حيث لم ينضبط المعنى في الترخيص وهو المشتق كالقتل هنا حيث لم ينضبط في قصد الاستعمال ولو وقع على ابنه من عابو فئات التختاني فظاهر المذهب انه لا يرثه وان مات الاعلى ورثه التختاني قولوا واحدا ولو وصف وهو تقييد دواء لثبته فاستعمله فمات مرنه ان كان جاهلا بالعلل لانه بعد قتاله وان كان عارفا فلا لانه لم ينشئه (قوله فالتحريم من المذهب انه لا يرثه) انما اراد في تصحيح (قوله الخامس الدور الحكمي) احترام المصنف بالدور الحكمي عن الدور الفعلي وعن الدور الحسابي فلا (١٧) نفعنا الارث وهما مقرران في موضعهما

(قوله والاوجه ما قاله في غيره) كالفصول وشرح

الاشبهة

* (الباب السادس في

موجبات التوقف) *

(قوله الاول الشك في

الحياة) تشمل مالو كان

أحدهما رث من الآخر

دون عكسه كالعمه وابن

أخيه (قوله وقسماله

مادة) الصحيح انها لا تقدر

وقيل مقدرة تسبعين سنة

وقيل ثمانين وقيل تسعين

وقيل بمائة وقيل بمائة

وعشرين سنة لانها العمر

الطبيعي عند الأطباء (قوله

وقدرت الكلام على

ما يتعلق بذلك في شرح

الجمعة) عبارته وفي

الوسط ورثه من كان حيا

قبيل الحكم قال ابن الرقعة

وهو الذي ينبغي لتقدم

الموت المستعقب للارث

على الحكم به كجاء الملك

الحكم به لاحد بقضى

له بحصوله قبيل الحكم

لاعتدله قال السبكي وشبهه

أن لا يختص بالارث الحكم

ليس بانشاء بل بالظهار ولا

ينعطف على ماضى وانما

والقاتل قطعها (عدا كان القتل أرحما بما جازة أو سبب) صدور من مكاف أو غيره (وان لم يكن كالقتول بحق) كقصاص أو مال أو أحد أو إيجار دواء أو شهادة بما وجب حدا أو قصاصا ولو حفر بغير إبداره فوقع فيه ما ورثه فمات فالمشهور من المذهب انه لا يرثه خلافا لما في شرح الاصطعري كذا قاله الامام أبو عبد الله الشافعي من شيوخ الحنبري نقله عنه الزكري وقال والوصايا بخلافه * (فرع قد مرث المقتول من القاتل بان يحرقه) * أو يضربه * (ويجوز هو قوله) المانع الرابع انهم وقت الموت فان ماتا أي توارثا (يفرق أو هدم) أو نحو (ولم يعم السابق) منهما مواتا (أو علم السابق وجعل) السابق منهما (أوما ناله الميراثا) بل مال كل منهما الباقي وورثته لم يردى الحاكم بسند صحيح أن أم كاثوم بنت علي رضي الله عنهما قوتت هي وابنها بدين عمر بن الخطاب في يوم فلم يدر أيهما مات قبل فلم يرثه ولم يرثها ولان من شروط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متنفذ ولا نال ورثا أحدهما فقط فهو يحكم وان ورثنا كلا من الآخر تيقنا الخطأ (فلو علم) السابق (وأنى وقت) الميراث (الى) البيان أو الصلح لان التسديد كغير ما لو س منه أما إذا علم السابق ولم ينس تحكيمه بين (المانع الخامس الدور) الحكمي وهو ان يلزم من ثبوت الشيء تنفيه كالحرق في الاقرار والمراذات ان يلزم من ثبوت الارث تنفيه كالحاق حائر (أربابا من الميت أو أنكر) بنوع من ادعاه او نكل عن البسعين (تخلف مدعى النبوة) فلا يرث الابن وان ثبت نسبه (وقد سبق) بيان ذلك (في الاقرار) وكثيرا ما اشترى أباه فانه يعتق عليه ولا يرث (وسباني) بيانه (في الوصايا) ان شاء الله تعالى ولو لم يكن له نكاح فاقرب في المرض أنه كان عتقه في العمة ورث) بناء على صحة الاقرار والارث (تنبيه) قال ابن الماهم في شرح كفاية الموانع الحقيقية أربعة القتل والزنا واختلاف الدين والدور وما زاد عليها فمعدولان انتفاء الارث معه لانه مانع بل لان انتفاء الشرط كما في جوهل التاريج أو السبب كما في انتفاء السبب وعد بعضهم من الموانع النبوة لخبر الصحيحين نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركه فلهذا والحكمة فيه أن لا ينهى أحد من الورثة موتهم لذلك فيه لك وأن لا ينظر بهم الرغبة في الدنيا وان يكون سالمهم صدقة بعد وفاتهم توفير الاجورهم وقومهم بعضهم من كونهم مانعة ان الانبياء لا يرثون كالأبوابون وليس كذلك

* (الباب السادس في موجبات التوقف) * عن الصرف في الحال

(وهي أربعة الاول الشك في الحياة فن قد بعد غيبة أو حوض وقتال أو انكسار سنة أو أسرع دعو) أو نحوها (وجهل حاله ونف ماله) ان لم تقم بنبوته (مدة) منضجة الى ما قبلها من حين ولادته (يعلم انه لا يعيش البهلول بقلبه الثمان) فلا يشرط القطع بالانه لا يعيش اكثر منها وقد استعمل العلم فيما يشمل الثمان واذا مضت المدة المسد كورة (فيحكم بموته) أي يحكم به الحاكم تنزى بالامدة التي استند اليها منزلة قيم البينة (ويقسم ماله) على من كان وارثا له عند الحكم وقول الغزالي في بسطه ورثه من كان حيا قبيل الحكم محمول على من استمر حيا الى فراغ الحكم وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بذلك في شرح الجمعة وغيره

(٣ - استنى المطالب - ثالث)

لخلاصة ليرث لانه ان فصل بينهما وبين الحكم زمن فظاهر انه لا يرث لاحتمال الا فيكون مقارنا له فلا يرثه كالجوا ناعا وحاصل كلامه جل كلام البسطة على من استمر حيا الى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث وقول الاصحاب الموجود وقت الحكم أي وقت الفراغ منه وقولهم بالذين ماتوا قبله انصاح وأقهم كلامه ان الدلالة تقدر وهو الصحيح وقيل بتسعين سنة وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل بمائة وعن أبي حنيفة تقدرها بمائة وعشرين وأغرب في البيان فقال وحكى ان ذلك مذهب الشافعي



(قوله ذكره الاصل) وجيء النسخ الصغير الاشتراط فقال وللنساء جز من مهر باعتهما وحكم الحاكم (قوله ذكره الاصل) وجيء النسخ الصغير الاشتراط فقال وللنساء جز من مهر باعتهما وحكم الحاكم (قوله ذكره الاصل) وجيء النسخ الصغير الاشتراط فقال وللنساء جز من مهر باعتهما وحكم الحاكم

الحكم لا بد ان يكون سابقا والالزام الذي هو انفاذ الحكم يتعين الاخبار عن المستند السابق وقبول القاضي بتأويله وتزج بعد انقضاء مهلتها (ولا يرمن مان قبل الحكم بموته) ولو (لطفة) لاحتمال عدم تأثر موته عن موته وكذا من مان مع الحكم كقولنا لمعانبه عليه السبيل قال وهذا كما اذا اطلق الحاكم فخر استدعاه الى مقابلة لكون المستند ان على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فوقه فبين ان يبعث ويهمل على ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحاكم قال ولعله مرادهم ومراهم وقت الحكم الوقت الذي حكم الحاكم ان المفقود ميت فيه (وكذا الرقيق المنقطع خبره لا يجب بعد ذلك) أي ما ذكر من المدة (فقرنه ولا يجزئ) عقبه (عن الكفاية) اهدم تحقق حياته (ولو مات قريبه) قبل الحكم بموته (وقد ميراثه) منه (حتى يبين هل كان حيا) حينئذ (أو ميتا) بقدر في حق غيره (من الورثة) (الارث) من موته وحياته (فن سقط منهم به لا يعلى شيئا حتى يبين حاله ومن ينقص حقه بحياته بقدر في حق حياته ومن ينقص حقه بموته بقدر في حقه بموته ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته يعلى نصيبه (مثله ان) لاربعه مفقودا لا يرمن وجده حاضران فلا يرمن (لا يرمن من الميراث) (الثلاثين) والجد الثالث ان كان المفقود (حيا وان كان ميتا) انقسم نصفين فيعطى الاغ نصف بقدر موته والجد الثالث بقدر حياته (فيقدر في حق الاغ موته وفق الجد حياته) مثال آخراج الارث من مفقود واختنا لا يرمن وزوج حاضر وان كان حافظا لزوج النصف الباقي بينهم فلا يختصن الربع وان كان متناظرا وزوج ثلاثين سعة فلا يختصن الاربعه بقدر في حق الزوج موته وفق الاختصن حياته الواجب (الثاني) الشك في النسب فيوقف ميراث الولد (من تركه أحد المتنازعين فيه) (الى البيان ان مات أحد المتنازعين فيه) (في زمن الاشكال) (وميراث أبان مات الولد) كذلك وأخذنا في نصيب كل من يرث منهما ولو ثبت نسبهما بالا أو كما يسبق في المفقود الموجب (الثالث الجمل الوارث فيوقف له) ميراث (وان لم يكن من الميت سواء ورث مطلقا) كالجمل من الميت (أو بقدر) كجمل زوجة أخ لأب أو جد جمل زوجة (الاخ والجد لا يرث الا بقدر المذكور وفيه) أي فحين لا يرث الا بقدر (من لا يرث الا بقدر الا لونه كن مات عن زوج وأخت لا يرث من الأب) فالجمل يرث بقدر الا لونه السادسة عائلا لانه أخت دون بقدر والدته لانه أخت وهو عاصب ولم يبق ذؤا المفقود شيئا وأذا لونه مطلقا فقد يرث بقدر والدته كونه أكثر كجمل من الأب والجد بالعكس كزوجته وأموأخو من منها وجمل من الابوين وقد يرث بهما على السواء كجمل من الاب (ولو ادعت المرأة صدقت ولو) وصطته (ولم يعلل) لانه لا يعلم الامنيا (ولم ندعه واحتمل هو اقرب الوطء في الوقف له) من الميراث (تردد) وكلام الاصل يقتضي ترجع الوقت (وأعطى) في الحال (من له فرض مقدر لا يجبه عنه) الجمل اذا قلنا في الوقف (وان أمكن العلل أخذته) أي فرضه (عائلا) لانه المتفق (مثلا) زوجة حامل وأولاد يدفع اليها من عائلا والجد السدان) الاولى سدان (عائلا) لان لاحتمال كونه (أي الجمل) (الثاني) أم اذا كان يجبه عنه الجمل فلا يندشأ عملا بالحوط (ولو لم يقدروا نصيبهم) أي الموجود من مع الجمل (كالاداء وقف الجميع) بناء على ان أقصى عدد الجمل لضابطه المالحق عن الثاني أنه قال رأيت في بعض

الحكم لا بد ان يكون سابقا والالزام الذي هو انفاذ الحكم يتعين الاخبار عن المستند السابق وقبول القاضي بتأويله وتزج بعد انقضاء مهلتها (ولا يرمن مان قبل الحكم بموته) ولو (لطفة) لاحتمال عدم تأثر موته عن موته وكذا من مان مع الحكم كقولنا لمعانبه عليه السبيل قال وهذا كما اذا اطلق الحاكم فخر استدعاه الى مقابلة لكون المستند ان على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فوقه فبين ان يبعث ويهمل على ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحاكم قال ولعله مرادهم ومراهم وقت الحكم الوقت الذي حكم الحاكم ان المفقود ميت فيه (وكذا الرقيق المنقطع خبره لا يجب بعد ذلك) أي ما ذكر من المدة (فقرنه ولا يجزئ) عقبه (عن الكفاية) اهدم تحقق حياته (ولو مات قريبه) قبل الحكم بموته (وقد ميراثه) منه (حتى يبين هل كان حيا) حينئذ (أو ميتا) بقدر في حق غيره (من الورثة) (الارث) من موته وحياته (فن سقط منهم به لا يعلى شيئا حتى يبين حاله ومن ينقص حقه بحياته بقدر في حق حياته ومن ينقص حقه بموته بقدر في حقه بموته ومن لا يختلف نصيبه بحياته وموته يعلى نصيبه (مثله ان) لاربعه مفقودا لا يرمن وجده حاضران فلا يرمن (لا يرمن من الميراث) (الثلاثين) والجد الثالث ان كان المفقود (حيا وان كان ميتا) انقسم نصفين فيعطى الاغ نصف بقدر موته والجد الثالث بقدر حياته (فيقدر في حق الاغ موته وفق الجد حياته) مثال آخراج الارث من مفقود واختنا لا يرمن وزوج حاضر وان كان حافظا لزوج النصف الباقي بينهم فلا يختصن الربع وان كان متناظرا وزوج ثلاثين سعة فلا يختصن الاربعه بقدر في حق الزوج موته وفق الاختصن حياته الواجب (الثاني) الشك في النسب فيوقف ميراث الولد (من تركه أحد المتنازعين فيه) (الى البيان ان مات أحد المتنازعين فيه) (في زمن الاشكال) (وميراث أبان مات الولد) كذلك وأخذنا في نصيب كل من يرث منهما ولو ثبت نسبهما بالا أو كما يسبق في المفقود الموجب (الثالث الجمل الوارث فيوقف له) ميراث (وان لم يكن من الميت سواء ورث مطلقا) كالجمل من الميت (أو بقدر) كجمل زوجة أخ لأب أو جد جمل زوجة (الاخ والجد لا يرث الا بقدر المذكور وفيه) أي فحين لا يرث الا بقدر (من لا يرث الا بقدر الا لونه كن مات عن زوج وأخت لا يرث من الأب) فالجمل يرث بقدر الا لونه السادسة عائلا لانه أخت دون بقدر والدته لانه أخت وهو عاصب ولم يبق ذؤا المفقود شيئا وأذا لونه مطلقا فقد يرث بقدر والدته كونه أكثر كجمل من الأب والجد بالعكس كزوجته وأموأخو من منها وجمل من الابوين وقد يرث بهما على السواء كجمل من الاب (ولو ادعت المرأة صدقت ولو) وصطته (ولم يعلل) لانه لا يعلم الامنيا (ولم ندعه واحتمل هو اقرب الوطء في الوقف له) من الميراث (تردد) وكلام الاصل يقتضي ترجع الوقت (وأعطى) في الحال (من له فرض مقدر لا يجبه عنه) الجمل اذا قلنا في الوقف (وان أمكن العلل أخذته) أي فرضه (عائلا) لانه المتفق (مثلا) زوجة حامل وأولاد يدفع اليها من عائلا والجد السدان) الاولى سدان (عائلا) لان لاحتمال كونه (أي الجمل) (الثاني) أم اذا كان يجبه عنه الجمل فلا يندشأ عملا بالحوط (ولو لم يقدروا نصيبهم) أي الموجود من مع الجمل (كالاداء وقف الجميع) بناء على ان أقصى عدد الجمل لضابطه المالحق عن الثاني أنه قال رأيت في بعض

من القصر فقلت به فصاحت مبيحا ونج منها حيطان القصر فقبل لها البس لث في هذه الايام عشرة كرامة فقالت البرادى ما عت ابنا وانما صاحبت الاحشاء التي رواها وقال المارودي اخبرني جلد ودعي من البين وكان من أهل الفضل والدين ان امرأه بالعين وضعت حلا كالكرش فظن ان لا يذنب فالتى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حي وتحركت فذق فخرج منه سبعة أولاد ذكره عائوا جعوا كانوا خلقا سوا بالانه قال في أحسابهم فصرقوا وصاروا على رجل منهم فصرعني فكنت أعير بالعين بانه صرعت على رجل

فلما قرب ولادتها فرزت
وتضرعت الى الله فولدت
أربعين ذكرا كل منهم مثل
أصبع فكسروا وركبوا
فرسا سمع أبهم في حوق
بغداد م (قوله ورث
وان حكم باسلامه الم)
وهذا معنى قول بعض
الفضلاء ان لتاجادا عاكلا
وهو النطفة (قوله الآن
اعترف الورثة كلهم الم)
أقضى الغزالي فبين مات عن
أخ وأم مزرعة بغير أبيه
فولدت لكثرا من ستة أشهر
من الموت وأقامت أربع
نسوة تشهد بانها ذلك
كانت حاملة فبقي أن تقبل
أه وبه صرح الشافعي قال
الغزالي ومراة الشهادة
بالجل والولادة (قوله وقضى
البدوي بسطها ونحوها) أى
كانت أقرب (قوله وفي الحركة
والاختلاج تردد) لا عبرة
بمجرد الاختلاج على المشهور
د (قوله ولو جئني عليه بعد
انفصاله بعضه الم) والولادة
انفصل بعضه لا يعلى حكم
المفصل الا في مسئلتين
احدهما الصلاة عليه اذا
صاح واستهل ثم مات قبل
أن ينفصل الثانية اخر
الانسان رقبته قبل أن
ينفصل فبقي القصاص
(قوله الرابع الخسنة)
الذى يتصور أن يكون
خسنى من الورثة بالنسب
سنة الولد والام والام
وله والسم وله وقال

حكم باسلامه لانه محكوم بكفره يوم الموت
فصل انور يث الجبل شرط ان لا يزال ان يعلم جوده * في البطان يعني اوطنا (عند الموت) انور (بان
تلاوه) أمه (للمدة التي فيها يلبث بتقدير كونه منه) بان ولده لا قبل من أكثر مدة الحمل من الموت لثبوت
نسبه وشمل كلامه اذا كان الحمل من الميت وماذا كان من غيره ولم تكن مزرعة ولا مستولدة قال الامام
ولا يناقض هذا ما عهدنا من طلب البقية في الموارث فان ذلك حدث لا يجزئ منه عندنا شرعا كما ذكرنا في
ميراث الخائف حدث لم نعني ذكره ولا نؤثره فكيف ينسب البنا على الشرع مع ظهور الظن والاصول في
الانساب الامكان والاحتمال اما اذا ولدته لا كثر ما ذكر فلا يرث لعدم ثبوت نسبه (فان كانت مزرعة)
أو مستولدة (وانت ولدته حكمه محرم عن أبويك تحتمل حامل فان ولده قبل علم ستة أشهر
من وقت الموت) ولا كثر منهن وقت العقد على الحر أو وطء امة (ورث) للعهر بوجوه وقت الموت
ولا حاجب (والا) بان ولده ستة أشهر فاكثر فلا يرث (لا احتمال حدوث) بعد الموت (الان اعترف الورثة
كلهم بوجوه عند الموت) فبرث لان الحق لهم (ويصح أن يملك الابن العوط حتى يقين) الحال
الشرط (الثاني ان يفصل) كذا (حيا) حيا مستقرة لانه لم يملك الا على نطفة الروح فيه عند موت
مورثه اعرضا لانه انفصاله فعضطها على ما قبله اوجعلنا النظر البهاول هذا لم يملك في نطفة عمله اجتنابه عند
تفوت على ما لا يراه يومه الشرط فظننا نأله الوضوء فان كان حيا وقت موته وأوجبنا السيدية فيه أو ميتا لم يجب
فيه شي واذا انفصل جاز قال الامام ثبوت نسبه ورث ولم يذهب الى مسألة الفلن في تقدر وانسلال الروح بعد
الموت ولكن حكم في الشرع موقف ومنتهى لاسبيل الى مجاوزته انتهى ومنه يعلم أن الشرط بالشرطين
الحكم بالورث لا الارث فهو قائم انما يرث بشرطين أى انما يحكم بأورثه بشرطين اما اذا انفصل ميتا فلا يرث - واه
أتحرك في بطن امه أم لا سواء انفصل بنفسه أم بجناحه وان أوجب الغرة وصرفت الى ورثته لان ايجامها
لا يغيره فقد روي الحديث بديل قوله لم الغرة انما وجبت لدفع الحياي الحياي جمع فهو الجنين اها ولو قدر أن
ايجامها تقدر الحياي الحياي مقدرة في حق الحياي فقط تغلظا فتقدر في ورث الغرة فقط (و يستدل) على
حياته (بالاستئلال) أى الصباح (والعاطس وقبض البدوي سطلها) ونحوها لا لتها عليها (وفي الحركة
والاختلاج تردد) قال الامام وليس محلها ماذا قبض البدوي سطلها فان هذا يدل على الحياي قطعاً أى كما تقرروا
الاختلاج الذي يقع مثله لا تضاعف وتقلص عصب وانما يحل فيها بين هاتين الحركتين والظاهر كقضاة
الخلاف أن ما لا تعلم به الحياي يمكن أن يكون مثله لا تتشاور بسبب الخروج من المضيق أو لاستواعن التواء
لا عبرته كالا عبرة بحركة المزوج (ولو جئني عليها بعد انفصال بعضه حيا فقط ميتا لم يرث) وجبت فبغرة
لا بد من ورثته عنه الغرة) كما روي عنه تركه لو مات بعد انفصاله وسأيت بيان ذلك في الكلام على الغرة
في كتاب الديان (ولا يرث مذبح من أودوهو يترك) لانه في حكم الاموات * (فرع لو مات عن ابن
ورث جسد حامل فالتفت ذكرنا وانما استدل أمه ما وجهه ولوجدها ميتة اعطى كل وارث) من الابن
والزوجة من ميراثه (الاقول) لانه البقية (ورث الباقي الى الدين أو الصلح) اذ من المعلوم ان غير المستهل
لا يرث شي والمستهل يرث وبدمه ورثته ورثته نصيبه اثنا للزوجة الثلث بالامومة والباقي لابن بالامومة
لكنه لم يعرف ويختلف تقديرهما معناه بذكر ورثته وانوته فعلى كل منهما البقية ووقف الباقي كما قال
وعلم بالحال ابيد كونه في هذا الكتاب * (الموجب) (الرابع الخسنة) بالملئنة (في وعقد في حق الخسنة)

الصبري ومن ألقى طلباً بأخني أو أمانتي أو جدي اخني أو جدة خنتي فقد ألقى عليّ سحالا

(قوله) وقدمه بذلك

(التقدير) لتتقوا كونه

واثره ونظيره متوقع

بمختلف من طلق إحدى

زوجته مطلقاً أو ثلثاً أو

ولم تعلم واحداً منهن

والأخرى كناية جئت

والوقوف له معاً (قوله)

والنصرج بالترجيع من

زيادته (ويصح في الشرح

المعبر وصححه النووي في

باب الأحداث من التقديق

وسمى المذهب

*) (الباب السابع)

(قوله) كالخت لا يكون

ترب باقوى القرابتين (الخ)

اعترض على هذا القياس

بان القيس من باب اجتماع

فرض وتعيين والمقضى

عظيم من باب اجتماع الفرضين

ولا يلزم من انتفاء التوريث

بعض فرض انتفاؤه ما

بعض فرض وتعيين

(قوله) بان تحجب أحداها

الأخرى (أى تحجب حرمان

قال الزكري غلب المصنف

بهذا بشعر بأداة حجب

الحرمان خاصة من صور

حجب نقصان أن ينكح

المجوس بنته فتلد بنتاً وموت

فقد خلف بنتين أحداها

زوجة فلهما ثلثاً ما ترك ولا

عبرة بالزوجية لان البنت

تحجب الزوجين إلى ربع

إلى الثلث اه ورواه غير

صحيح لان الكلام في سبين

3 (قوله) وبها ما أضاف

بغير ذلك (الخ) أو يقال أختان

من الأبوين وتبا بالفرز واحد

والأخرى النصف والآخرى النصف

والآخرى النصف

وباقى الورثة) بمن يختلف ميراثه بالذكورة والافوثة (بالعقيد فان كان لورث هو أو غيره لا يكون ذكراً

أو أنثى) كقولهم خنثى (وقف) ما ورثه بذلك التقدير (وان ورث باحدهما أمثل) ما ورث بالآخر كقول

خنثى (اعطيه لعمالة العقب) (وقف السابق) إلى انضاح حاله أو الصلح لمن لا يختلف ميراثه بذلك كقول

الامام للعقب نيف (فلو قال) الخنثى (انار جل أد) أنا (امرأة قد فاته ميراثه) ولا انفار إلى التمهيد

لا اطلاع على حاله الامن جهته فكان كالوقال ابن عشر بلفت بالاختلاف فاته بصدق وبسقط عنه سلطان الورث

(لا) قال انار جل (وهو يخفى عليه) فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق وقيل يصدق كجلى الاولى وقرن الاولى

بان الاصل هنا امرأة ثم فاته الجاني فلا ترفع بقوله بخلافه ثم والتصرج بالترجيع من زيادته *) (فرغ الموقوف)

بين الورثة (لخنثى) أى لاجله (لا بقدر كونه) عليهم وعلى من تجدد له من الورثة (حتى يصطلموا

على قيمته عليهم بالأسارى أو التفاوت أو بترك بعضهم حصته لباقيهم واقتسام باقيهم الموقوف بحسب تراضهم

ومحله اذا لم يكن فيهم محصور عليه فأتى في نكاح المشرک أنه اذا أسلم على ثمان نسوة مثلاً وأسلم مرة

مات قبل الاختيار لا يجوز لولي المحصور عليها أن يصالح على أقل مما يدها وهو من الموقوف فيمات لتأويل

لا ينقص عن ربه ولا بد من مراعاة ذلك هنا (أو) حتى (يتواهبوا ومن وهب منهم الباقي لا يقطع حقه من الجاهل

بالحال ما للزوجة) لان العمل بقدر الموهوب يستعذر لولي يتواهبوا باقى المال على وقفه ولا ينفذهم العقين

شأنه لم يحرم بينهم ما يقتضى نقل الله هذا كما اذا لم يكن ورثة لخنثى ورثة الاول أو كانوا اياهم واختلف

ارثهم منها والا فيصرف الموقوف لهم بلا شك

*) (الباب السابع في ميراث ولدا الزنا) • ولدا الاعنة

(والمحوس ولدا الزنا لا يستحق) فلما استحق لم يلحق (بخلاف الولد الاعن عليه) يستحق فليحق (وان كان)

ثم (توأمان ولوين الملاعة لم يتوارثا) المراد لا توارث بينهما ولا بين كل منهما وبين الزانى والنانى وكل من

أدلى بما لا يقع انساب بينهما (الأقرباء الام) فيتوارثان ورت كل منهما الام والعم بالعكس بقرابتهما

الثبوت النسب منها (ولا عصبة) أى اسكل من ولدا الزنا ولدا الملاعة لا يقطع نسبهما من الاب (الامن عليه)

أو بالولاء بان يكون عشقاً أو أمة عشقة فثبت الولاء ولا ملأ لهما بعد دون عصبتها) فلا يكونون عصبة في الزنا

لانهم ليسوا عصبة) في تحمل العقل والولاية (واذا استحق من نفاذ ولو بدونه لحقه) وان لم يخلط

الميت ولدا (ونقصت القسمة) لثمة ان قصمت (والتوأمان من) والحق (بمحول) بالتأويل (وقد

شبه) أى بها (يتوارثان بالعصبة) أى باخوة الاولين والثبوت نسبهما منها

*) (فصل) • لو (اجتمع في شخص قرابتان) منع الشرع من مباشرة سبب اجتماعهما (كنكاح المحوس)

لا يتباحثهم نكاح المحارم والوطء بالشبهة (ورث باقواها) لانها قرابتان وورث بكل منهما منفرد

فيورث باقواها بمقتضى ما لا يحكم كالأخت لا يكون ترب باقوى القرابتين لا يحكم أى لا ترب النصف باخوة

الاب والجد والنصف باخوة الام (وتعرف القوة بالجب) بان تحجب أحداها الأخرى ولا تحجب أملاً

فالأول (كنتهى أخت لام) كان بطا محسوس أمه فتلد بنتاً (ورث بالنسوة) لا بالأخوة (لانها حايجة

للاخوة) الثاني (كلمهى أخت) كان بطا محسوس بنته فتلد بنتاً (ورث بالأمومة) لا بالأخوة (لانها حايجة

للاخوة) غيرها (ولا تحجب) بغيرها (أو) بان (تكون أقل حجاً كام أمهى أخت) لا

كان بقاء بنته الثانية أيضاً فتلد بنتاً أخرى (فترث) العليا (بالحجوة دون الأخوة لان الأم لا تحجب

الا ام والاخت بمقتضى حاجتها) فلو كانت القوة بمحسوبة ورثت بالمرجوة كالأخت في هذا المال

الوسطى والعليا باقوى جهتي العليا وهى الجدة بمحسوبة بالوسطى فتورثها بالأخوة فيكون الوسطى الثلث

بالأمومة ولا تنقص أخوة نفسها مع الأخرى عن الثلث إلى السدس ولعل النصف وبها ما أضافه ابن النجار

سورة ورثتها الجدة أم الام مع الام وللام الثلث والجدعة النصف وبها ما أضافه ابن النجار كذا ذكره في غيره

هذا الكتاب *) (تنبيه) • قال ابن اللبان متى أتى عليك في هذا الباب جده هى أخت لاب فانه لا تكون

من الأبوين وتبا بالفرز واحد والأخرى النصف والآخرى النصف والآخرى النصف

والآخرى النصف والآخرى النصف والآخرى النصف

والآخرى النصف والآخرى النصف والآخرى النصف

﴿فصل في الخلائق والأحوال﴾ في الجهات الثلاث (بمعنى الام) فيقول ما قولكم كانت
(والعمات مطلقا) أي من الجهات الثلاث (والاعمام من الام بمغزة الاب) فيقول نصيب الامهم يدور
به الى البت (فلو انصرفوا) أي كل من الخلائق والأحوال والعمات والاعمام من الام (في مكان البت
من يقولون) بفتح الهمزة (منزته) فيقسم المال كله بينهم على حسب ما أخذوه من ترك الام ولو كانت
هي البت فمن ترك الام ولو كانت هي البت ففي ثلاث خانات متفرقات للخالعة الثلثة - نصف ولكل من
الخالطين الآخرين السدس فيقسم المال على خمسة - فترى اوردوا في ثلاثة أحوال متفرقة في القسم
الام السدس والخالع الشقيق الباقي ولاشي للخالصين الاب لان الام لو ماتت عنهم ورثوها كذلك وفي القسم
عانت متفرقات للعمات الثلثة النصف ولكل من الآخرين السدس فيقسم المال على خمسة - فترى
وردوا في اربع احوال المتفرقة في ثلاث خانات متفرقة في المال للخالع والخالعة من الابوين في ذلك
حظ الاثنين وثلاثة للخالع والخالعة للام كذلك وتضع من تسعة واستسكة الامام بان تقضيل الخالصين
على الخالصين بخلاف التسوية بين الذكر والاثنين في أولاد الام ومقالة المصنف آخرا من نصهم
ليخص الام بالانفراد (فرع) لو (خالعة ثلاث خالات وثلاث عمات متفرقات للعات الثلاث) لو
نصيب الام لو كانت حجة مع الاب (والعمات الثلاثان) لانه نصيب الاب لو كان حيا مع الام (ك)
من الفريقين (يعني حصته) أخسا كانوا من بين يدي به) فاصلا من ثلاث وتضع من خمسة
وذكر الصبر وأوردوا أولا باعتبار لفظ كل وأنشؤ جمعه نائبا باعتبار معناه (وان كان مكان الخالات

أخوال) فالثلاث بين الخال من الأم والخال من الأبوين على ستة (فقال من الأم السدس ومن الأبوين
 الباقي وسقط الثالث) وهو الخال من الأب لانهم لو ورثوا من الأم لحب بالشقيق فتصع من تسعين
 وإذا اجتمعت العمات والخالات والأخوال فالثلاث للعمات والثالث للأخوال فالثالث للخال والخال
 من الأم على ثلاثين واثنتون واثني عشر من مائة وخمسة وثلاثين * (فرع
 وأولاد الأخوال والخالات والعمات والأعمام من الأم كما ياتهم وأمهاتهم) * انفردا واجتمعا ينزل
 أولاد الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق وأولاد الخال للاب منزلة الخال للاب وأولاد الخال للأم منزلة الخال
 للأم وينزل أولاد العممة منزلة العممة على ذلك وأولاد الأم للأم منزلة الأم للأم (د) حينئذ يسقط الأبعد
 بالأقرب) منهم (إلى الوارث) كما يجب فإن كان في درجتهم بنتهم) فأكثر (لاب) الأولى غيرها (أخذت
 المال بقها إلى الوارث) * (فرع أخوال الأم وخالاتها بمنزلة أم الأم) * فيرون ما ترثه ويقسمونه بينهم
 كما لو ماتت عنهم (وأعمامهم وعماتهن بمنزلة أبي الأم) فيرون ما ترثه (وأخوال الأب وخالاته بمنزلة أم الأب)
 فيرون ما ترثه (وعمة بمنزلة أبي الأب) فيرون ما ترثه (وهكذا كل خال وخالة بمنزلة الجد التي هي أختها وكل
 عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو أبوها وإن ترك ثلاثا من عمات أبيه) ثلاثا من (خالته متفرقا وثلاثين)
 أي وثلاث عمات وثلاث خالات متفرقات كلهن (لأسمه) فينزل عمات كل جهة بمنزلة أبيها وخالات كل
 جهة بمنزلة أمها فكانه مات عن أبي أبيه وأبي أمه وأمي أمه وأمي أمه وأمي أمه وأمي أمه وأمي أمه وأمي أمه
 ولا شيء لأبي الأم فمن لم يبق شيء أخذ من يدي به (فالثلاث الأب نصف السدس) على خمسة (ومثله لخالات
 الأم لانهم كالجدتين والباقي) خمسة أسداس (لعمات الأب) على خمسة (دون عمات الأم لانهم
 كالأبوين الأم) فاصلها من ستة تصع من ستين لكل من الخاتنتين الشقيقتين ثلاثة ولكل من الباقيات
 سهم واحدة الأب الشقيقة ثلاثون ولكل من عمات لابه وعمته لأمه عشرة

* (فصل) * لو (اجتمع في ذى رحم جهتا قرابة) كبن بنت بنت هي بنت ابن بنت) بان نسك ابن بنت ورجل
 بنت بنته أخرى فولدت بنتا (وكنت خالة هي بنت عمه) بان نسك خال امرأته لابن خالتها الأم فولدت بنتا فالمرأة
 بنت خالة البنت وبنت عمها (فان سبقت جهة) منهما (إلى الوارث ورث) وفي نسخة تقدم (إلى الوارث
 جهما) على ما يقتضيه الحال * (فرع لو كان مع ذوى الأرحام زوج) * ذكرنا كان أو أنثى (اقتسما
 لمواد على فرضه كاتساعهم الجميع) وانفردوا عنه

* (الباب التاسع في الحساب) *

أي حساب الفروض ومقدماه وقديما يقال (الفروض) المقدرة في خطاب الله تعالى (سنة النصف
 ونصفه ونصفه والثلاث ونصفه ما ونصف نصفهما وقدم في نسخة وها) أي بيانهم مع التعبير عن
 عدد الفروض بقدر ما ذكرها ونخرج الفرض عددا واحدة ذلك الفرض (فنخرج النصف اثنتان) وهما
 أصل المسئلة (د) يخرج (الثالث) والثلاثين (ثلاثة) لانهم جميعا (وعلى هذا) فقس فنخرج
 الربع أربعين وثمانين وثمانين وثمانين ستة (والفرضان) أي خرجا هما (امامهما ثلاث أو ستة اختلفان
 من بين فاكتر كتلا متوترة ثمانية اختلفان والألفان أقناهما غير الواحد كسنة وثمانية فتوافقان على المعنى من
 الأجزاء الأربعة اثنان كتلا متوترة ثمانية اختلفان والألفان أقناهما غير الواحد كسنة وثمانية فتوافقان على المعنى من
 في غير هذا الكتاب (فان تعدا فاصل المسئلة أكبرهما أو توافقا ضربت أحدهما في) كمال (الآخر
 بأحدهما) وهو أصل المسئلة هذا ان كانت الورثة غير عصيات (فان كان الورثة عصيات فستلهم من عدد
 رؤسهم) * ذكرنا كانوا كتلا ثنتين أو أمانا كتلا ثلاث نسوة اعتقن عسدا بالسوية أو ذكر أو أمانا
 (وبقدر) فيه (كل ذكر أنثيين) فاصل مسئلة ابن بنت ثلاثة لانهما من ولدت ولدت سهم (فان

(الباب التاسع في الحساب)
 (قوله ضرب بوق أحدهما)
 الضرب عند أهل الحساب
 تضعف أحد العددين
 بعدد ما في الآخر من الأجزاء
 والواحد ليس بعدد وانما
 هو مبدؤه (قوله كتلا ثلاث
 نسوة اعتقن عسدا بالسوية)
 وهذا لا يتصور إلا في الولاية
 فان تغاوت المالك تقاوت
 الأرب بحسبه (قوله وبقدر
 فيه كل ذكر أنثيين) ولا
 يقدر لأنثى نصف نصيب
 الذكر لأنثى بالكسر وانفقوا
 على عدم النطق به



قوله وان توافق بوقوع عددها) حيث وافق نصيب الصف عدده فالاتفاق بينهما نصف أو الثلث أو الربع أو النصف أو السبع
 الثمن أو نصف الثمن أو غيره من ثلاثة عشر أو مجزء من سبعة عشر وتنفرد النجاة بعشر وجود الاتفاق فيها بالعشر والستون
 بالسدس ونصف السبع ف (قوله كانوا وأخوات من أب) أي وبنين وبنات كالأمة ونحوه بشرط يكون جميع الباقيين وارثين وكذا
 عصي ليس ذلك بشرط بل يأتي فيما (٢٤) إذا كان الورثة في النجاة بعض الباقيين بشرط كونهم عصب في المستثنين وغير الورثة

الثاني فوضر في الأولى
 كائن ماث امرأه عن
 زوج وأبنتين من غيرهم
 مات أحدهما قبل القسمة
 فان ورثة الثلث الثاني هو
 الباقي من الأبنتين دون
 الزوج والورث عصبتي
 المستثنين والزوج الذي
 لا يرث في الثانية فوضر
 في الأولى وبأن أضافي
 إذا كانت ورثتهم الباقون
 جميعهم وارثهم بالفرضية
 في الثانية كفي الأولى بشرط
 أن يكون المثل الثاني
 ذا فرض ولكن فرضه
 قدر عول المسئلة الأولى
 مثله امرأة ماتت عن زوج
 وأخت لابو من وأخت لاب
 ثم نكح الزوج الأخت
 لأب ثم ماتت المنكحة
 عن الزوج والأخت (قوله)
 مثل الأول أم وجد وعصبة
 أخوة) لأنه أقل عدده سدس
 وثلاث مائتي (قوله) لأن
 العمل به أخسر (ولأن
 ثلث مائتي مرض مخوم
 إلى السدس أو إلى السدس
 والربع فلتكن الفرضية
 من مخرج جهات الأولى ومن
 مخرجها في الثانية واحتج
 له التولي بأنهم اتفقوا في
 زوج وأبو من على أن المسئلة
 من ستة ولولا إقامة الفرضية

من النصف وثلث مائتي أعلاهم من اثنين للزوج واحد وبس ثلث جميع فخرج الثلث في
 اثنين فخرج ستة وأقر على هذا الاحتجاج لكن قال في المال غير صالح من التزاع فإن جاء من الفرضين ذكر أو أن أصلهم من
 أه واعتقد الإمام من القدماء بأنهم إنما يعدونها مع ما سبق لأن الأصول موضوع على المقدورات المنصوصة وهي المجمع عليها
 ما يبق في المسئلة اثنين ليس بصحوا ولا متفق عليه قالوا لا يرد فيه ريب وقال بعضهم طريقة لقراءة أصل وطريقة للتأخير بين أخت

اجتمع أهل فرض وعصبة أعلى ذوالفرض فرضه) من مخرجهم وغيره وأصل مسئلتهم (والذي
 لعصبة جميع المسائل معروف) وصله أنه إن انقسمت سهام الفرضية في ذو جهات ذلك كزوج وأخت
 بنين وإن انكسرت على نصف قولت سهامه بعدد تباينها ضرب عدده في المسئلة بعولها عالت كزوج
 ونحوه أو أن لا يهي بعولها من سبعة وعشر بضر بخمس في سبعة من خمسة وثلاثين وإن توافقا
 وفق عدده فبها بعولها كزوج وأبو من وبنت بنت هي بعولها من خمسة عشر ونصف من خمسة وأربعين
 انكسرت على منصفين قولت سهام كل نصف بعدد فان توافقا ذوالنصف أو في وقت ولا ترك ثم تعاملت
 الرض ضرباً أحدهما في أصل المسئلة بعولها عالت وإن داخلها ضرباً أكبرهما في ذلك وإن تواف
 ضرب بوقوع أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة بعولها وان تباينها ضرباً أحدهما في الآخر ثم الحاصل
 في المسئلة بعولها فبالغ بحسبته المسئلة ويقاس بذلك الانكسار على ثلاثة أصف وأربعين
 الكسر على ذلك ومن الصحيح المتأخذان فلو مات عن ورثة فأت أحدهم قبل القسمة فقام ميراث الثاني
 الباقي وكان ارثهم منه كآرثهم من الأول جعل كان الثاني لم يكن وقسم المال بين الباقيين كالأخوة أو أخرا
 من أبعات بعضهم عن الباقيين وإن لم ينحصر أرثه في الباقيين أو أخسر منهم واختلف قدر الاستحقاق في
 مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلة ذوالالأخت كان بينهما
 موافقة ضرب بوقوع مسئلة في مسئلة الأول والأخت بكاهنم فبالعصبية بحسبته ثم من شيء من الأولى
 مضروفاً بما ضرب بعولها من شيء من الثانية أخذ مضروفاً بنصيب الثاني من الأولى أو في وقت
 بين مسئلة ونصيبه وفق وقد ذكر الأصل ذلك مع بيان أمثلته وبيان قسمة التركة مع فوائد جارية مثله
 جهات ورثته أحسن بيان في غير هذا السكاب (والأصول) التي فيها وفرض (سبعة ثمان وثلاثون
 وأربعين متوزعاً) ثماناً وعشر وأربعين متوزعاً وكذا ثمانية عشر وستة وثلاثون (كل واحد من المتأخرين
 في مسائل الجد والأخوة) إذا اختار إلى مقدر من سدس في الأول منها وسدس وربع في الثاني
 (وثلث ما يبق بعد المقدر) فيها مثال الأول أم وجد وخمس أخوة ومثل الثاني زوجة وأم وجد
 أخوة قال النوري وهذا هو الأصح الجاري على القواعد إعلان العمل به أخسر والمتقدمون قالوا لا يلزم
 الأصول المستقر بحسب كتاب الله تعالى فاصل المسئلة الأولى عندهم ستة وعشر من ثمانية عشر والثلث
 اثنا عشر ونصف من ستة وثلاثين وقد كرت أدلة ذلك مع فوائد في كفاية الهداية وغيرها (وتعول
 أي الأصول المذكورة) الستة عشر أضافاً وأدراكاً فتعول إلى سبعة كزوج وأختين لأب والى ثمانية
 كزوج وأم والى تسعة كزوج وأخت وأختين كزوج وأختين وأختين كزوج وأختين وأختين كزوج وأختين
 (التي سبعة عشر) فتعول إلى ثلاثة عشر كزوج وأختين والى خمسة عشر كزوج وأختين وأختين
 وأختين لأب والى سبعة عشر كزوج وأختين (والأب بعول العشر ون) تعول (التي سبعة عشر) فقط كزوج
 وأبو من وأبنتين وأختين لأب والى بقية الأصول لأن أجزاء الفرض فيها لا تزيد على أجزاء الخارج والعول
 ما يبق من سهام ذوى الفروض على أصل المسئلة لا يدخل النقص على أهلها بحسب حصصهم وأول من
 بالعول عمر رضى الله عنه في زوج وأختين فهي أوله لأنه عالت في الإسلام وقال صاحب المنهاج
 مسئلة زوج وأم وأخت لأب ووافي عمر على العول غير ذلك انتهى عصره أظهر ابن عباس خلافة في

فجعل النفس خاصا بالاختلاص وقد تنقل الى التعصب فكانت كالعاصب وودبلزوم كون النفس
في زوج و بنت أو بن من الابو البنت لان كلاهما ينتقل الى التعصب مع أنه قائل باختصاصه بالبنت
وليس معنى عدم اظهار ابن عباس خلافه أنه خاف من اظهار عدم انقياد عمه للعالم القاطع بانقياده للحق
ولكن لما كانت المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يحجب المصير اليه ساغ له عدم اظهار ما ظهر له
(الباب العاشر في) المسائل (الملقبات و) مسائل (المعاينة)

اللقب واحد واللقاب وهي التبايز يقال نبذة أي لقبه ومنه ولا تبايز وبالاللقاب ومن الملقبات ماله لقب ومنها
ماله أكثر وغايته عشرة كـ سبأني (فالملقبات) منها (المشركة) وفي نسخة المشتركة كـ وتلقب أيضا
بالجارية الماروي الحاكم أن زيد قال لعمر في حق الاشقاء عيب أن أباهم كان جارا ما زادهم الاب
الانبار وروى أنهم قالوا له ان أبانا كان جارا وبالجري يقول عيب قال روى أنهم قالوا لعمر هان أبانا
كان جارا ملقي في المير والمنزلة لان عمر شغل عنها وهو على المنبر (والا كدريه) وتلقب أيضا بالافراء
اعطوها فلا يفرض للاخت مع الجد الاقربا (وقد ذكرناهما) الاولى في الباب الاول والثانية في الباب
الثاني وتقدم ثم وجهه تلحقه بذلك (والخرقاء) بالبد (وهي أم وأخت) لغير أم (وجد لأم الثالث والباقي
بين الجد والاخت اثنتان) فتص من تسعة وتلقب بذلك اخوة اقول الصبيات فيها وتلقب أيضا بالملكات لان
عثمان لعلمان ثلاثة تعدد الرؤس وبالرابعة ابن مسعود جعلها من أربعة للاخت النصف والباقي
بين الجد والام نصفين وسبأني بقية عمر بعانه وبالحضرة لان الشعبي دعاه للحجاج فسأله عنها فقال اخاف
فهم خمسة من الصبيات عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس وكان الشعبي لا يثبت الرواية عن غيرهم
وقيل الخمسة تسكنوا في بيت واحد فاختلفت أئمة الهموم بالسبعة لان فيها سبعة أقوال للصبيات
ترجع الى المعنى الستة كـ تسكنوا وبالسبعة هذه الأقوال السبعة قول زيد وجاعة وهو ما ذكره المصنف
وقول أبي بكر وجاعة لأم الثالث والباقي للجد وتسعة للاخت وتصع من ثلاثة وقول ابن مسعود للاخت
النصف ولأم الثالث والباقي وللجد الباقى وتصع من ستة وقوله أيضا لأم السدس والاخت النصف وللجد
اليافى وهذا يخالف للذي قبله في اللفظ وتقدم معه في المعنى ومن ثم اعتبرهما الأكثر قول واحد وقوله أيضا
للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفين وتصع من أربعة وهي احدى صر بعانه كـ سبأني وقول
علي للاخت النصف ولأم الثالث وللجد الباقى وتصع من ستة وقول عثمان لأم الثالث والباقي بين الجد
والاخت نصفين وتصع من ثلاثة وبالمثمنة لان فيها ثمانية أقوال السبعة السابقة وقول عثمان أيضا لأم
الثالث والاخت الثالث وللجد الثالث فاللقب لها بذلك جعل هذا القول مخالفا لاسابيع نظر الى أن هذا
يقضي ان الام والجد برتان بالعرض وذلك يقتضي انهما برتان بالعصوبة وبالعصوبة يتو بالوجاعة
وبالسبعة لتسببها الى عثمان كما تقرر واقصة الحجاج مع الشعبي السابقة (وأم الفروخ) بانحاء
المجاعة لتكثر متافرخ من العول شهوها بنات من الطير معها أفرأخوار يقال بالجميم لتكثر الفروخ فيها
(وهي زوج وأم واخذ ابن لاب) أي لغير أم (واخوان لأم أمها من ستوتقول الى عشرة ولزوج النصف
ثلاثة وللأختين الثالث أو بعقول لأم السدس واحد وللأختين لأم الثالث اثنتان) وتلقب أيضا بالشرعية
لانها راعتها شرع فجعلها من عشرة كما تقرر وبالجملات موضعها لانها عالت بها وهو كـ سبأني وتقول
به الفراض (وأم الارامل وهي ثلاث زوجات وجدان وأربع أخوات لأم عثمانى) أخوات (لاب)
أي لغير أم (أسلمها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر للزوجة والربع ثلاثة وللجد من السدس
اثنتان وللأختين لأم الثالث أربعة وللأختين لأم الثالث ثمانية) تلحق بذلك أكثر مما قسمنا
الارامل وقيل لان كل الورثة ثلث وتلقب أيضا بالسبعة عشرة نسبة الى سبعة عشر لانه يعا بها
فقال شخص خاف سبع عشرة امرأة من أسنان مختلفة وترك سبع عشرة دينار فخص كل امرأة دينار
وبالدنيا به الصغرى لذلك وستأني الدينارية الكبرى (ومنها) أي الملقبات (مر بعات ابن مسعود

وهي بنت وأخت) لغير أم (وجد) فانه (قال لا يثبت النصف والباقي بين الجد والأخت نصف
 قصص من أربعة (وقال) أم الجهور والباقي بينهما (أولاد) قصص من ست قصص بعته الثانية (ز)
 وأم وجد قال للزوج النصف والباقي بين الأم والجد مناصفة (قصص من أربعة (وقال للأم) بعد
 الزوج (الثالث الباقي) وهو السدس (لجد) فرضا فهي من ست قصص بعته الثالثة (زوج)
 وجد وأخت) لغير أم (قال المال بينهم أربعة (قصص من أربعة (وقال للزوج والباقي
 والباقي للجد والأخت) مناصفة وتصح من أربعة وعشرين ومربعها الرابعة (زوجة وأخت) لغير
 (وجد قال للزوج الربع وللأخت النصف والباقي للجد وللزوجة الربع والباقي بين الجد والأخت
 ثلاثة (قصص على القولين من أربعة (وتسمى) هذه (الأخت أربعة الجاهة) لهما عندهم
 أربعة كقوله مريمات أربعاً آخر ينتهي من سبع الوصول وذكر المربع الثانية مع النص صريح بقوله وتلك
 آخره في كل من الثلاث الآخرين زيادته (ومنها خمسة وهي زوجة وأم وأختان لابوين) أول
 (وأختان لأم ولد ولا يرثان) كقوله (أصلها من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر الزوجة والباقي
 ثلاثة (ولأم السدس) اثنتان (والأختين) لغير أم (الثلاث) غنانية (والأختين) لغير
 الثالث) أو بقولها بذلك المذكر بقوله (وفيها غنانية مذاهب) قول الجهور وهو ما كرهه
 ابن عباس الفاضل عن الزوج والأم والجد والشفقة قصص من أربعة وعشرين وعنه قول آخر القدر
 عن الزوج والأم بين الأختين ثلاثة قصص من اثنين وسبعين وقول معاذ لأم الثالث بناء على أنه لا يصح
 بالأختين بقوله إلى تسعة عشر وقول ابن عباس في رواية بسقط ولأم وفي أخرى سقط الشفقة
 وفي أخرى بسقط الصفتان معا والباقي العصبون في أخرى وهي المشهورة عنه لزوجته الثلث بناء على أنه
 لا يرث من الأولاد يبع الزوج والأم فهي من أربعة وعشرين وتقول إلى واحد وثلاثين ولولها ثمانية
 بالثلاثينية (ومنها تسعينية زيد) وهي (أم وجد وأخت لابوين وأخت لاب أصلها
 ثمانية عشر لأم) السدس (ثلاثة ولجد) ثلث الباقي (خمس وللأخت لابوين) النصف (ثاني
 وسهم لولاد الأب) يقسم على خمسة (قصص من تسعين) وبها ما يضاف قال شخص ثلث لثلاث
 وثلاث اثنتان وتسعين بنار أو أخت إحدى الإناث ميراث بنار أو ليس ثم من ولا وصية وهي الأخت
 الأب في هذه الصورة (ومنها النصفية) وهي (زوج وأخت لابوين) أولاد أخت بذلك لانه لها
 الغرائض خصان برثان نصف المال فرضا لهما وتسمى أيضا بالبنية لأم النظر لهما كالميراث البنية
 التي لا نظير لها (ومنها العمر بثنان) وهما (زوج وأولاد أو زوجة وأولاد) زوجة لابوين
 والباقي لابوين (ثلاثا) كما في الباب الأول ولقبنا بذلك لثمن ما رفته إلى عمر فجعل لأم ثلث ما بقي
 فرض الزوجين وبقية لباقي أيضا بالغراوين وبالغريتين وبها يبعث لزوج إذا كان فيها أخوان
 اخوان عيان من موانع العجب بمعية الأم عن شيء فان مرته فيها لا يختلف وجودهما ولا عدمه
 وكذا مسألة الزوجة فقال امرأته ورثت الربع بالفرض بغير عول ولا ودول ليست زوجة بعين الأولاد
 فتأخذ الربع ولا وقد تأخذ مرددا (ومنها قصص فرد وهي أم وجد وأخت لابوين وأخت
 أصلها من ثمانية عشر) ان اعترفت للجد ثلث الباقي (لأم) السدس (ثلاثة ولجد) ثلث الباقي
 (خمس وللأخت) النصف (تسعة ولولدي الأب) الباقي (سهم وتصح من أربعة وعشرين) م
 اعترفت له المقاسمة فاصلها ستة وتصح من مائة وثمانية وترجع بالاختصار إلى أربعة وعشرين وقد بسط
 الكلام عليها في غير هذا الكتاب (ومنها مسألة الاختان) وهي (أربع زوجات ونسب
 ومربع ثلث وتسعة عشر لآب) أي لغير الأم وقد ذهب النباين فهي صماء أصلها (من أربعة
 وعشرين للزوجات الثلث) ثلاثة (وللجدات السدس) أربعة (وللبنات الثلثان) ستة
 (وللاختين باقي) وجزء سهمها ألف ومائتان وستون (وتصح من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين) وثلاث

(فهى كل زوجة نصبة) كاخ وعم (شبر لاب وابن) اذ ولد زوجة اذ اب أخ وأخت وولدت
الابن ابن ابن أو بنت ابن وعلى كل تقدير ويرث ما لم يكن حاجب (وان قالت ان ولدت كرا أو كرا
ورث كل منهما (لا) ان ولدت (أنثى فقط) فلا ترث (فهى زوجة أب وهناك) من
(أختنا لابون أو زوجة ابن وهناك) بنات صلب) لسقوط فرض الأنثى باستغراق الأخين في الأب
والبنين في الثانية الثلاثين (وان قالت ان ولدت كرا) ولوع أنثى (لم يرث) واحدهما (أو
ورثت فهى زوجة ابن وهناك زوج وأبوان وبنت أو زوجة أب وهناك زوج وأبوان وبنتان لام)
الأنثى فهما الافتراض فعمال لها اختلاف غير هافسقا بالاستغراق (وان قالت ان ولدت كرا أو
لم يرث وأن ولدت معا ورثا فهى زوجة أب مع أم وأخت لابون وجد) اذ هما يفضل بعد أخذ الأب
فرضها شئ فيكون لهما اختلاف مع احدهما والاولى ان يقول بدل مع وهناك (نوع آخر قالت ان
ذكر اورث وورثت أو أنثى ترث ولم أرث فهى بنت ابن الميت وزوجة ابن ابنه الآخر وهناك
صلب) لانها ان ولدت كرا فهناك بنتان وبنت ابن وابن ابنا فالباقى بعد الثلاثين بن القاطنة
اثلاثا وان ولدت أنثى فلا ترث لهما الاستغراق الثلاثين مع عدم المعصب (أو) قالت (ان ولدت كرا
ولوع أنثى (لم يرث) واحدهما (أو) ولم أرث أو أنثى ورثا فهى بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن
آخر وهناك زوج وأبوان وبنت ابن) لان ان ولدت أنثى فرض لهما خلافا لما اذا ولدت كرا (و
قالت ان ولدت كرا فلى الثمن والباقي له أو أنثى فالى سبعة أو أم وبنتا فلى الكل فهى امرأتان
عنه فاحلها ومات) وان قالت ان ولدت كرا ورثت كرا ورثت أو أنثى ورثت دونها فهى امرأتان
عدها أو أم ثم سكنت أم العتيق فاحلها مارت بعد موته العتيق (نوع آخر قال) رجل (ان كان
امراة الغائبة زوجة ورثت دون أم وبنتان أو أم وبنتان أو أم وبنتان أو أم وبنتان أو أم وبنتان
لابون) لانها ان كانت حية ورثت السدس الباقي ولا شئ له غيره بالاستغراق أو أم وبنتان
بالتعصيب يصح الجواب أيضا بامراة شملت زوجا وأما وأختين لام وأخا لاب قد نكح احدهما
الغائبة (وان قال ان كانت) أى الغائبة (حيث ورثت دونها أم وبنتان فلا شئ لنا فهاذا أخو امرأتين
ماتت وقد نكح أختهم أمها) وهى الغائبة (وباقى الوترتزوج وأم وجد) لانها ان كانت
فلزوجة النصف واللام السدس والباقي بين الجد والاخ أو أم وبنتان فلزوجة النصف واللام الثلث والجد السدس
ولا شئ والاخ وان قال ان كانت حية ورثت أو أم وبنتان أو أم وبنتان أو أم وبنتان أو أم وبنتان
وأما وأخ لام (نوع آخر امرأتان وزوجها أخذت ثلاثة أو باع المال وأخرى وزوجها أخذت الرابع صوره
لاب وأخرى لام وابنا مع احدهما أم أخ لام هو زوجة الاخ للاب والآخر زوجة الاخ للاخت للام فلا شئ
للأب النصف وللأخ وللأخت للام الثلث والباقي بين ابني العم) بالسوية (زوجان أخذت اثنتى
وأخرا) أخذت (ثلاثة صوره أبوان وبنت ابن في نكاح ابن ابن آخر) لو حذف لفظان الابن
صح أيضا (رجل وبنتان مارتا لأصفيين صوره امرأتان عن زوج هو ابن عم) أو معق (و
(بشكته) رجل وبنتان مارتا لأصفيين صوره رجل وزوج ابنة لبنت أخيه وماتت (رجل وزوجة
ورثوا المال ثلاثا صوره بنتا لبنتين في نكاح ابن أخ أو ابن ابن آخر زوجة وسبعة أخوة وأولاد
بالسوية صوره نكح ابن رجل أم امرأته فاولدها سبعة فماتت الرجل بعد موت الابن فلزوجة الثمن وبنت
ابنه السبعة الباقي) اخوان لابون ورثت احدهما ثلاثة أو باع المال والاخر زوجة صوره ابنا
احدهما زوج (نوع آخر امرأتان ورثت أربعة أو زوج واحد بعد واحد فصول لهما نصف أموالهم ثم
اخذت الاب كان لهم عمانية عشر دينار للاولى عمانية ثلثى للثانية ستة للاثالث ثلاثة والرابع دينار فماتت
الاولى ديناران ومن الثاني كذلك لان له ستة وأصابه من الاول ديناران ومن الثالث كذلك لان له
وأصابه من الاول ديناران ومن الثاني ثلاثة ومن الرابع ثلاثة لان له ديناراً وأصابه من الاول ديناران

(كتاب الوصايا) ذكرها الرافعي في شواهد ما في التعلق بما بعد الموت وتقدمها أنسب لان الانسان وصي ثم يموت فتقسم تركته اه
ويجيب بان تأخير الوصايا عن الفرائض أنسب لان الوصية لا تلزم ولا يعرف قدرها اذا (٢٩) كانت جزء من المال ولا معرفة قدر تلكه الذي

الثاني ثلاثة ومن الثالث ستة فيجتمع لها تسعة وهذا النوع ذكره الاصل مع نوع آخر وقيل يشتمل على
القرابان المشتملة منهار جلان كل منهما عام الا آخرهما وجلان نكح كل منهما مال الا آخر قوله كل
منهما من فكل ابن عم الا آخره ومنهار جلان كل منهما مال الا آخره ما حال آخرهما وجلان نكح كل منهما ماله
الا آخر قوله لهما ابان فكل ابن خال الا آخره ومنارجل هو ابن عم ابن أخى عم أبيه فهذا ابن عم أبي الميت
لان ابن أخى عم الاب هو الابن عمة هو ابن عم الاب
(كتاب الوصايا)*

جمع وصية بمعنى ابياء يقال اوصيت فلان بكذا ووصيته وأوصى اليه اذا جعله وصيا وهو لغة الاصل
من وصى الشيء بكذا اوصاه به لان الوصى وصل خبره بباء خبره بباء وشرا عاير مع مضاف ولو قلنا ما
بعد الموت ليس بشدبير ولا تعلق عتق وان الختام احكاما كالنكح المتخير في مرض الموت أو الموقوف به
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبارنا العيصين ماق امرئ
مسلمه شيء يوصي فيه يبيت بئتين الا ودية يمكنه عنده أى ما الحزم أو ما المعروف ومن الاخلاق الا هذا
فقد يعرفه الموت وتكرار ما جبه المحرم ومن مات على وصية مات على سبيل وسنة توفي وشهادة
ومات فغوراه وكانت أول الاسلام واجبة فلا قارب بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت
ان تلووا خبر الوصية الا في ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث وبق استحبابها في الثالث فاقول اغبر الوارث
لغيره عن أبي وقاص الا في (الوصية واجبة على من عليه حق) تعالى كزكوة وج (أو) حق
(لا دمين) كودية ومعصوب (بالشهود) بالحق في هذا وما قبله بخلاف ما اذا كان به شهود فلا تجب
الوصية قال الاذرى اذا لم يش منهم كتبته كالو رثوا الوصى لهم قال الاسنوى ومقتضى ذلك ان الشاهد
الواحد لا يكفي اكن القياس يخبر به على تركه في قضائيه قضاءه والكيل بحضر شاهد واحد فيكتفي فيه
بذلك أى ان كان مقامه ايا توصير المصنف بالحق في جانب الا دمين أعمن تعبير أصله فيه بالدين (وهى
بالتنازع) أى بما يتنازع عه (مستحب ولو قل المال وكثر العيال) قال الاسنوى وذكر الرافعي ما يعارضه في
الكلام على شطاري اصدان فقال والتدبير يمنع الرجوع دون الوصية بالعتق في أظهر الادب لان الابياء
ليس عقدر به بخلاف التدبير قال ومراهم ان التدبير لا يكون الاقرية والا بيضاء قد يكون ذرة في الحاشي مثلا
وقد لا يكون كالابناء للاغنياء (وصدقته بمحاشا ثم جاء أفضل) من صدقته مرضا واهـ دالموت ظهر
العصحين أفضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح فأمل الغنى وتخشى الفقر ولا تمهل حتى اذا بلغت
الحفاة قلت فلان كذا أو اقدم ان صدقة الصبح أفضل من صدقة الفرض (فالوصية للاقرية بغير
الوارث فالأقرب ثم ذى رضاء ثم صهر ثم ذى (ولاهم) ذى (جوار أفضل) منها لغيره كإلى الصدقة
المتخير فتقدم فيما ان القريب البعيد يقدم على الجار الاجنى وان أهل الخير والحقاجين من ذكر أو لم
غيره فينبغي محبة ما هنا كما اشار اليه الاذرى واقتضاه كلام المصنف كماله في الاول أمال الوارث فلا تستحب
الوصية وصرح الاصل بان الوصية للمعسر أفضل من غيرهم ولم يصرح بتقديم الاقرب وبعبارة وان أراد
ان يوصى فالأفضل ان يقدم من لا يرث من قرابته يقدم منهم المحارم ثم غير المحارم ثم يقدم بالرزاء الى آخره
(وقد عاير بعد أبواب الأولى أركانها وهو أربعة) موص وموصى له وموصى به وصدقة (الاول الوصى
وشروطه التكليف والحرية) والاختيار لان الوصية تبرع (فتعمن من صفه) ولو مجبور واعاير لحد
عبارة (لا) من غير مكاف الا للسكران ولا من مكرو (عبد مكاتب) لم يأذنه سيده (ولومات
سرا) لانهم ليسوا أهلا للبرع قال لزكري ومقتضى الخلاف بان الوصية للمعسر وقياس كونه يورث

وهو صدق مكاتب لان الله تعالى جعل الوصية تحت التوارث والعبد لا يورث فلم يدخل في الامر بالوصية (قوله لم يأذنه سيده) أى فان أذنه
فصارت كما ساقى في باب الكفاية (قوله قال الزركشي) أى وغيره (قوله وقيل كونه يورث الصالح) أى كالمكاتب ويعتق وتكتب ايضا الحزم
فصاحبها ضمنهم الجباوى وابن السراج والبقين ومن كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق وكان المالك عنده يمان فالظاهر بقاء الوصية

قوله والمبعض ليس من أهله) يمنع كونه ليس من أهله لأنه ان عتق قبل موته فذال والافتقدوا الزمة بالوالت قوله وليس كذلك بناء على
 ان ملكه موقوف أو زائل فالراجح انها موقوفة قوله وقراءتها موقوفة (ككتاب أحكام شرعية اليهود والنصارى وكتب النجوم والنظم
 وسائر العلوم المحرمة ومن سراج الكسبية وان تصدق المقتب من الجواهر بن بضرورة لان قيامه عليهم على عهدهم وتعليم الكسبية
 ولعل المراد ان يثبت على قبورهم القباب (٢٠) الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه به في شهر كرام الغزالي في الاحياء في أوائل

العهدة بناء على صحة بعضه المحرر انتهى وظاهر ان محله في غير القبر لان العتق يستعقب الولاء والمبعض
 ليس من أهله (وتصح من الكافر) ولو حيا كما صرح به الماوردي (كالمسلم) فيوصي بما يتبرأ
 أو يقتل لا يخبر وخبر برغوه ما سواه أوصى اسلم أو قتل قال الأفرقي ومقتضى إطلاقه يقتضي التوريث
 الروضة مختصة بالمرء من مات أو قتل كافر أو ليس كذلك بناء على ان ملكه موقوف أو زائل قلت
 هو كذلك على قول الوقت كما ذكره النووي كغيره في باب الزدة (الركن الثاني الموصى له فلا يصح
 معصية كذى أوصى ببناء كنيسته) يتعدى ما (أو سراجها تعظيما) لها أو بكتابة التوراة والانبيا
 وقراءتها ونحوه أو ذل لان المقصود من شرع الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يصح
 ان تكون في جهة معصية وانما تكون في جهة قربة كالفقر أو إباح لا يظهر فيه قربة فلا يصح
 بقوله تعظيما ما أوصى بأسراجها المتعين أو المختار من البضوء فتصح الوصية كالمال أو بغيره بشي
 الذميمة (وتصح) من مسلم وكافر (بعمارة المساجد) ما من ان قامه الشاعر (وقبول الامم
 والعلماء والصالحين) لما من ان احياه في بارقة التبرك لهم قال صاحب الفرائض ولعل المراد ان
 على قبورهم القباب والقناطر كما يفعل في المشاهد اذا كان الدفن في وضوء عموكوا هم أولاد ذمهم
 لانما القبر يرتفع للهوى عنه ولا فعله في المقابر المسبلة فان فيه تضيقا على المسلمين قال الزركشي وفيه
 والتمحان المراد بعمارة القباب فعمارة من اهلها من الوحي والقراءة عندها واصلها الزائر
 ما كبر لا تدور انتهى الاول هو المتبادر (د) تصح (لفعل الكفار من أسرى) لان المنفعة
 ولان الوصية بآثار لا هائل الحرب والاباء اولى (د) تصح (ببناءه) بباط أو دارا بكنها أو بغيره
 الذميمة لان صرف صدقة التطوع اليهم جائزة وكان الاولى ان يقول يسكنه أو يستغله
 * فصل وتصح لمعين بصورة له (ك) وقت موت الموصي لانها ملك (كالحل) لكن بشرط ان ينفق
 حيا حاشا متقربة كإثباته على الوصية لمن لا يرث كالمكاتب (لا) ان انفصل (ميتا)
 كان بجنازة) وأوجبنا الفقرة فلا تصح الوصية بغيره (د) بشرط (ان يعمد) لوجود حال الوصية
 بانفصاله دون سنة أشهر) منها (وكذلك دون أربع سنين اذا لم تكن فراشا) لزواج أو بغيره
 فراشاه دون سنة أشهر لان الظاهر وجوده عند النفقة وطه الشبهة وفي تقديره انما ساعدت لم ينفق
 فراشا لم ينفق شأله السبي فتقوا ونقله غيره عن الأستاذ أبي منصور قال ان انفصل أربع سنين
 أو سنة أشهر فكثر وكانت فراشا في ذكرك سنة أشهر فكثر لم تصح الوصية له لعدم وجوده عند نفقته
 واحتمال حدوثه بعدها في الثانية والاصل عدمه عندها واعلم ان ما ذكر من الحاق الاربع سنين بغيره
 خلاف ما ذكره الاصل وغيره من الحاقها بما دونها وان ما ذكر من الحاق السنة أشهر بما فوقها هو خلاف
 الاصل وغيره لكن صوب الاسنوي وغيره الحاقها بما دونها الا بعد سنين بضع لحظي الوطء والوطء
 ذكره في العدد (فان أوصى بالعمل) أي لحل فلا ينفق (من زيد) شرا أيضا لحوقه به وعدم نفقه عنه
 يلتحق به بان كانت الوصية بعد زوال الفراش فانت وولد كأم أو أربع سنين من وقت الفراق وولد من
 أشهر من وقت الوصية أو أمكن لحوقه به فنفاه بالاعتان لم تصح لعدم ثبوت النسب بخلاف ما لا ينفق

كتاب الخ وكلاهما في
 الوسيط في كتاب التقدبير
 السه (قوله ولان الوصية
 جائزة لاهل الحرب) أي
 المعين منهم (قوله وبناءه
 وباط الخ) شرط السبي
 ان لا يسبها كنيسته والا
 يقال قطعها وبشر بذلك
 تغييرها بالرباط (قوله
 يسكنها أو يستغله)
 القهريون لوقال لفرول
 المارة والتعدد فوجهان
 أحدهما ببناءه لان قوله
 وتصح لمعين بصورة له الملك
 ولو لم يعمل وله أو بآذنه
 (قوله كالحل حيا) كان أو
 زوقا من زوج أو شبهة
 أو زوا (قوله لندور وطه
 الشعبية) تقديره الخ
 قضية التوجه ان الحكم
 في الماسة بخلاف ذلك
 لكن لم يزم قال بالفرق
 بين الفاحشة والعفيفة ع
 قال شمس أوى قال لا يصح
 الفرق (قوله نعم الخ) قال
 شمسنا راجع لما سوى
 انفصاله لدون سنة أشهر
 أما انفصاله لدون سنة أشهر
 معاقفا وان لم يسبق لها
 فراش للعالم بوجوده حتى
 ومعلوم أن السنة فما دونها
 لا أربع سنين ولا فراش أي

فانما يفعل أما بقا الفراش فلا لحوق مع ما زاد على أقل من سنة أشهر لاحتمال الحدوث (قوله قاله السبي) فتقها لا بعد ذلك
 ومعنى قولهم ليست فراشا أي قائما مأكونا كانت فراشا فلا بد منه ع (قوله ونقله غيره عن الأستاذ أبي منصور) وفي كلام الشافعية
 (قوله واحتمال الحدوث) أي معها أوم (قوله ما ذكره الاصل وغيره من الحاقها) أشار الى تصحيحه (قوله هو ما ذكره الاصل) وغيره
 (قوله كاذكره في العدد على حال آخر) هو بيان لحظة الوطء التي اعتبرت على باطنها من أن العاقل لا يارت أول المدد والافعال
 قال تلحقه على هذا بانقضاء كمالها وقتها على الاول بما دونها كمالها وفي الحال الآخر وبذلك علم ان كلامنا صحيح وانها مبني

التصريح به وهو (قوله فان أتت لدون سنة أشهر من الوصية تولد الخ) وأوصى بحمل لعل فان ولد لدون سنة أشهر وصحت الوصية وأولا كثر من أربع سنين لم تصح وكذا ان ولد أحدهما لفلان من أربعة أشهر والآخر لا كثر من أربع سنين (قوله كمن باع مال أبيه بغير حياته الخ) يفرق بينهما بقوله الفرد هذا بسبب كونه في وجود الموصى به هذا ولكن القياس الصحة في قبول الولي للعمل وقبول القاتل لأن البقرة في العقد وعما في نفس الأمر قال الفتى ان ترجع صحة القول بكونه من باب الاقرار من الروضة وغير هاديت قالوا يصح (٣١) الاقرار للعمل اذا أئنه الى ارض أو وصية ولزم من صحة الاقرار

بسبب الوصية صحة الاقرار له قبل الانفصال اذ لا يصح أن يقال ان القرية للعمل الا اذا كان ماله ولا علمه بالا بقول فلا زاد لم يتببه الا سوى هذا (قوله الوصية لعبد القير الخ) أي غير المكاتب (قوله نعم ان لم يكن أهلا للقبول كعقل أي ويجوز (قوله مات والاوجه الاول) قياس ما تقدم في الحان السيد يحرم عن عبده الصغير ان يعمل هنا ع (قوله وفرق السيد بين الاستحقاق الخ) مقتضى فرقة بطلان ان لم يعق لانها تكون ماله كما ذكر وهو الذي يظهر كما (قوله فكون له) أشار الى تصححه (قوله وألغة في الاولى) هذا اذا عتق جده فان عتق بعضه فقياس ما قاله فيما أوصى لبعض ولما يأتى ان الموصى به بينهما ان الموصى به بينهما ان يستحق هنا بقدر حر يتموا الباقي للسيد ولو أوصى لحر فخر لم يكن الوصية للسيد معطال على عتق فهي له وان مات رقيقا بعد موت الموصى كانت

الوصية لجل فلانة (فان أتت لدون سنة أشهر من الوصية ولد ثم بعد لدونهما من الولادة باحتراسا) وان زاد ما بينهما بين الثاني على سنة أشهر والمراة فاش لانها ما حل واحد * (فرع بقل) * الوصية (للعبد وابيه) ولو وصيا (بعد الانفصال) حيا (لا قبله) فلو قبل قوله لم يكف لانه لا يدري وجوده حاله القول كالأوصى له نائب بشي فبلغه في ولد بدر موت الموصى وقيل يكفي كمن باع مال أبيه بغير حياته فبان منها وقضية كلام الأصل كقال الزركشي ان الاكثر من عليه وصحة الحوازي ووقع لبعضهم عز تصحيح الولد به وهو سبق فلم وفارق مناظره الاول لانه لا يستند فيه بخلاف ما نحن فيه (ولو أوصى لمل يحدث لم يصح) الوصية ان كان موبدا حيا لموت الموصى لماسر من انما تغلب وتغلب المعدم متبته ولانه لا معنى للعقد في الحال فاشبه الوقف على مذهب سني

* (فصل الوصية لعبد الغير وصية للسيد) أي تجعل على ذلك لتصح (لكن بشرط قبول العبد) لها (ولا يأتي قبول السيد) لان الخطاب لغيره مع بل مع العبد نعم ان لم يكن أهلا للقبول كعقل فهل يعمل السيد كولي الحر بل أول لان الملك بكل حال أو يوقف الحال الى تأمله للقبول قال الزركشي فينفردت والوجه الاول (ويبين بالقبول) من العبد (انك) لسيد (بالموت ولو نهاه سيد) عن القبول كالأوصى عن الخلف فخالع ثم محل صحة الوصية للسيد اذ لم يقصد الموصى تخليكه فان قصد فالحق للمطلب لم تصح كمن يراه في الوقف وفرق السيد بان الاستحقاق هنا مستلزم في وقت قبض الوصية فيكون له أو لا فلا ملكه بخلافه ثم فانه ناجز وليس العبد أهلا للملكة الوصية فخره فانه لو قال وقت هذا على زيد ثم عتق فلا بد وقصد تخليكه صح لان استحقاقه متاخر بقيد كمالهم بالوقت على الطبقة الاولى وهو متخلاه بغيره في التابع مالا يتفرق في المتبوع (فان أعتقه) سيد (أو باعه بعد الموت وبعد القبول فمالك للسيد وكذا بعد الموت وقبل القبول) بناء على أن الوصية تملك بالموت أو موقوفة (أو) أعتقه أو باعه (قبل الموت فمالك بالقبول لامر شري) في الثاني لانه المالك وقت الملك (أولاً عتق) في الاولى لانه حر وقت الملك فلو أعتق بعضه أو باعه فقياس ما يأتى في الوصية لبعض ولا يأتى ان الملك بينهما وبين سيده انه هنا بينهما اباضى الاولى وبين سيده والمشتري في الثانية * (فرع) لو أوصى أو وهب ان نصفه حر ونصفه لاجني) ولو ورثا لم تكن مهاباة (فاحس السيد) كالأوصى أو احطاب (فان كانت مهاباة فلتصاحب) أي ذلك الجميع اصحاب (النوبة) السكينة (يوم الموت في الوصية أو) يوم (القبض في الهبة) لا يوم القبول ولا يوم الوصية والى بيان الحق انما يلزم يوم الموت في الوصية ويوم القبض في الهبة وان لم يثبت الملك في الوصية بيوم الموت كان الاعتبار في العطية بيوم الانقضاء لكونه يثبت به الحق وان لم يثبت به الملك (ولو خص ١) أي الوصية أو الهبة (نصفه لحر أو لرقى فخصص) بماتر بالانحصار من الهبة المهاباة فذكرت الوصية لاجل ان من خص من نصفه الرقيق وله ان خص من نصفه الحر ذكر حكم الهبة في هذين زيادته (ولو أوصى لغيره ثلث ماله نفقت) بالجمعة الوصية (في المشرقة) لانه من ماله وعق ذلك الثلث (وذاي الثلث) من سائر أمواله (وصيقتان بعضه ملك للوارث) وبعضه (ولو أوصى له بمال ثم أعتقه فله) أو باع فلامر شري (والا) بان مات وهو في ملكه (فوصية للوارث وسيا في حكم ذلك) لو شري على قول وعلى الاظهر تكون فبأعلى قياس ما ذكره وفيه استرق بعد نقض أماته (قوله لانه حر وقت الملك) لان الوصية تخليق فان عتق من الموصى اذا كان غيره (قوله ولو أوصى لغيره ثلث ماله الخ) لوقال لعبد أوصيت لك بربك ان شرط قبوله كالوصية أو وهبت لك أو ملكك قبلنا بشرط قبوله فور الانقضاء في عتقه فيعتق بالقبول كالأوصى بسببه اعاقه ففعل ولا يرد بقره فلو قبل قبل اعاقه ففعل بشرط بغيره مثله كالخبرة أو تجل الوصية فيه تردود الرجاء منه بطلانها

لو شري على قول وعلى الاظهر تكون فبأعلى قياس ما ذكره وفيه استرق بعد نقض أماته (قوله لانه حر وقت الملك) لان الوصية تخليق فان عتق من الموصى اذا كان غيره (قوله ولو أوصى لغيره ثلث ماله الخ) لوقال لعبد أوصيت لك بربك ان شرط قبوله كالوصية أو وهبت لك أو ملكك قبلنا بشرط قبوله فور الانقضاء في عتقه فيعتق بالقبول كالأوصى بسببه اعاقه ففعل ولا يرد بقره فلو قبل قبل اعاقه ففعل بشرط بغيره مثله كالخبرة أو تجل الوصية فيه تردود الرجاء منه بطلانها

(قوله لانما اتفق عريه قصير اهل الملك وقته) يؤخذ من هذا ومن مسأله ومنه ملود انه لو ارصى لرقب غيره ثم فارن عقده وموت الموصي انه يستحقها وهو كذلك (قوله قال الزكسي وقباس ماس الخ) اشار الى تصحبه وكسب عليه وقال الاذرى الوجه الصحتو تصرف عاقله (قوله فان خسر بعلها الخ) لو مات قبل البيان (٢٤) ورجع ورثته فان قالوا اراد العاقل صحت اوثامه لا حلفوا وبالث فان قالوا لا بدري اراد فكلوا قال اوصيت لهما ولا

أى ما ذكر من هذه وما قبلها (ولو ارصى له بالثالث) من ماله (وشترط تقدم عقده) عبارة الاصل تقدم رقبته وكل صحيح (فان) مع عقده (بما) الثالث وضع الوصية لاولاده) لانما اتفق بقوله قصير اهل الملك وقته (ومكانه) لانه مسئل بالملك (وبدره) كائن (فان عتق المكاتب فلهى له والا) بان عجز وورق قبل موت الموصي (فوصية لوارث) لانه المال له وقت الملك (أو) عتق (المدرور حرج) عقده (مع) وصيته من الثالث استحقها وان لم يعجز عنه الا أحدهما (كان كان المدرور يساوى ما تولى الوصية) لهما اتوا له غيره مما تولى (قدم العتق) فعتق كاملاتى له الوصية (وان لم يوف) الثالث (بما بدر عتق) منه بقدر الثالث وصارت الوصية من بعض الوارث) وبعضه

● فصل الوصية لغيره بالملك ● سواه أقصد فكله أم أطلق لان نطاق اللفظ التليلك وهى لانكلا وخافت العدسالة الاطلاق بأنه يتخاطب وثنائى قوله وقد تقدم قبل موت الموصي بغيره قال الزكسي وقباس ما مر من صحة الوقف على الخليل المسبلة لصحة الوصية لابل أولى على عند الاطلاق (فان خسر) الوصية لهما (باعتها) أى بالصرف فيه (فوصية لساكنها) لان علقها عليه فهو المقصود بها (كأوصية لعمارة داره) قائم له لان عمارته عليه فهو المقصود بها (وشترط بقوله) لهما فيها كما كثر الوصايا (ثم تبين) صرفه فى الاول اعلمه لوفى الثانية للعمارة بغير ما يظهر رعايه لغرض الوصى (فقبول الانفاق) عليها (الموصى) أو نائبه من ماله أو غيره (ثم القاضي) أو نائبه كذلك (فلا باعها) ماله (انتقلت الوصية) للعشرة (كفى العبد وهذا قول النورى وقال الرافعى هى للبايع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا فالحق انه للعشرة وهو قياس العبد فى التقدير من رقبته أنه فهم أن النورى قائل بانها العشرة مطلقا وعليه يفرق بأن العداية تبين الصرف لهما بخلاف العبد لكونه كفى العبد يقتضى أنه قائل بالتفصيل وعليه يقتل البايع ثم باع العداية فظاهر أنه يلزم صرف ذلك العلقه وان صارت ملك غيره ● (فرع وان أوصى للمسجد) بشئ صحته وصيته ثم (صرف بغيره وصاحبه) لان العبد يعمل على ذلك وهو صرفه بغيره فى أحدهما باجتهاده (ولو اراد ذلك) فانها تصح لان له ملكا عليه وقفا

● فصل تصح الوصية لغيره ولو حرر بامرئها ● كالبيع والهبة والصدق وغيره يصح فى كل كيد حره أحر (وقال الرافعى فى قوله) لانما اتفق عريه قصير اهل الملك وقته فاعترف فى الموقف عليه الهدايا كما عترف فى الموقف ولان معنى التملك هنا ظهر منه فى الوقت دليل أن الموصى له تلك الرقبة والمنفعة والصرف كيف شاء بخلاف الموقف عليه ويصح صحتها للمعدن اذا لم يمت على رده والكلام فى الحرى والمرء المنع من بيعه بغيره فلا تصح الوصية لاهل الحرب والردة كما صرح به ابن سرافة وغيره وهو قياس ما قاله فى الوقف وكذلك أوصى لمن يحارب أو يرد (وكذا القتال) ولو تعدا تصح الوصية له بأن أوصى بجارحه ثم مات بالجرح أو لسان قتله لعموم الآية ولانما اتفق بصفة كالهدية والبيع بخلاف الارث واما خبر ليس للقاتل وصية بضعف الوصية على وصيته لمن يشقه فانها اطله كإياها (د) كذلك تصح (لغيره) أى عاقلة له وهذه معلومة بما دللها فانها فى المعنى وصية لقاتله ان لم يقتل العبد ولم ينتقل من سيده الى غيره قبل موت الموصى وذلك لان الوصية وصية لملكه وصية لغيره الوصية فيما ذكر وصية لقاتل باعتباره ما يؤهل به من كونه يصير قاتلا وان الوصية قبل كانت لا تملك الا بالقتول بعد الموت كانت اذال وصية لقاتل حقيقة أو مجازا باعتباره كان (د) تصح (العبد قتله) وهى وصية لقاتله ان عتق العبد قبل موته والا فلا تصح عليه أو أضافها (لا) ان أوصى (ان يقتله) فلا تصح لانها معصية وهذا من بانه وصرح به الماوردى ويؤخذ منها ما هو صحيح فى الحرى

بخلاف الوصية المعلقة لاداة لا فرق فيها ولا المعلقة بغيره (قوله ولو اراد تملكه الخ) قالى الاقار و بهى بملكه لمن بالقتول (قوله ورسدا) لوقيلها ثم بان مرئها بعد مقتله وكان الموصى به من تركته ارصى به عليه بالقبض (قوله كالبيع والهبة والصدق) فلا تصح الوصية بغيره أو يرقى سدا (قوله فلا تصح الوصية لاهل الحرب والردة) ولا لغيره بالخليل والسلاح (قوله لاني قتله) أى تعدا (قوله) ويؤخذ منها ما هو صحيح فى الحرى (الخ) من أنه من ارصى ان يقتله يحق

نسبة تقبل كذا نقه فى البيان عن العبد وقى الشافى للحرر قالوا لا تصرف ثلث خالى العلق بمهنة فلان صح وكان لساكنه ان قبلا ويقتضى عليها الموصى وان اختلفا فقال الوارث اراد تملك البهية وقال صاحب البهية اراد غايه قالوا قول الوارث لانه عارم خص قوله فوصية بتملكها (قال الاذرى ينبغي للطلان فيما لو كانت الهبة مما بعضى عليها كغيره فاطم الطر بنو الحرى والمجارب لاهل العبد قوله ثم تبين لعلها) قالى العباد وان انتقل ملكها لآخر (قوله) وفى الثانية للعمارة بغير ما يظهر (قوله) لانما اتفق عريه قصير اهل الملك وقته (قوله) وقال الرافعى هى للبايع (قوله) وصحة ابن الرقبة (قوله) وقضية ماله فهم ان النورى الخ) فان قيل ما تفقه محدود فان انتقلها عن ملكه كونه فلا يلزمه صرف ذلك لعلها ما يجب بان القيس عليه مما عاذه غرض الموصى نفسه فعدا (قوله) يقتضى انه قائل بالتفصيل (قوله) اشار الى تصحبه (قوله) وان صارت ملك غيره

من

(قوله لان الحق للمسلمين فلا يجبر الخ) قال الهارثي ثم ان كان الزائد من المال سلطان اعطاه من بيت المال أمضاء والاردم (قوله ان كانوا حائرين)
 (قوله لان الحق للمسلمين فلا يجبر الخ) قال الهارثي ثم ان كان الزائد من المال سلطان اعطاه من بيت المال أمضاء والاردم (قوله ان كانوا حائرين)
 (قوله لان الحق للمسلمين فلا يجبر الخ) قال الهارثي ثم ان كان الزائد من المال سلطان اعطاه من بيت المال أمضاء والاردم (قوله ان كانوا حائرين)
 (قوله لان الحق للمسلمين فلا يجبر الخ) قال الهارثي ثم ان كان الزائد من المال سلطان اعطاه من بيت المال أمضاء والاردم (قوله ان كانوا حائرين)

من قوله وهو ظاهر * (فرع متفق مستوله ومرددة قتلا السيد) وان استعمل لان الحظ في تعجيل
 الحربة ولان الاحبال كالاتفاق بديل أن الشر بل اذا أحبل الجارية المشتركة يسرى الاستيلاء على
 نصيب شركاء الاعيان لا يتدفع فيه القتل فكذا الاستيلاء (ويحل دين مؤجل للقاتل) على قتيله وان
 استعمل لان الحظ في الاتي في تعجيل برأيه
 * (فصل الوصية) لغیر الوارث (بالزيادة على الثلث ان كانت من لا وارث له خاص فيأمله) لان الحق
 للمسلمين فلا يجبر (والا فوقه) في الزائد (على اجازة الورثة) ان كانوا حائرين فان أجاز وصحت وان
 ردوا باقتى الزائد لانه حقهم ودان لم يكونوا حائرين في فإلمة في قدر ما يخص غيرهم من الزائد (وكذا الوصية
 للوارث) ولو بدون الثلث باطله ان كانت من لا وارث له غير الموصي له والا فوقه على اجازة بقية الورثة
 لغیر البقي وغيرهم رواية عطاه من ابن عباس لا وصية للوارث الا أن يجزيه الوارثة قال الذهبي انه صالح
 الاستدلال لكن قال البيهقي ان عطاه غير قوي ولم يدرك ابن عباس (فان أجازوا فلا جوع لهم) ولو قبل
 القبض بنه على الاصح من أن اجازتهم تنفذ الوصية بلا ابتداء عطاه منهم ثم الاجازة انما تصح من مطلق
 التصرف فلا تصح من غيره (ولو من اجازة عطاه) الحاصل بالاعتاق في مرض الموت أو بعد الموت بحكم
 الوصية ثبات (لصحت) بسحقه ذكر العصة وقول الاصل برهذه كور العصة يتجوز لان الولاء
 لا وارث وانما وارث * (فرع الهبة للوارث) واراؤه من دين عليه (في المرض كالوصية له) فيما سرق ولو
 قال أو ميثار في مال فان تبرع لولدي بخمسة مائة صحت واذا قبل لم يزد دفعه اليه قبل وهي حيلة في الوصية
 للوارث (ولا اثر للاجزة) والرد من الورثة كالوصية (قبل موته) أي الموصي فلأجازة قبله فاهم الرد بعد
 وبالعكس اذا لاح قبله فله ولا للموصي له فلا اثر للاجزة تا لبعده وانه ولو قبل القصة (ولا) وفي نسخة وكذا
 أي ولا أثر لها (مع جهل قدر المال) كالأبواب عن مجهول (ثم ان كانت) أي الوصية (بعد) مثلاً معين
 وقالوا بعد اجازتهم ثم قلنا كثيراً ما مال وان العبد خارج من ثلثه فبان قلته وأتلف بعضه أو دين على الميت
 (صحت) اجازتهم فيه ولا يقبل قولهم لان العبد معلوم والجهة في غيره وقيل يقبل قولهم بيمينهم لا يزددهم
 (الجهل بالتركة) أي بقدرها (في غير المعين) بان قال كنت اعتقدت له المال وقد بان خلافه صدق
 بيمينه (في دعوى الجهل وتنفيذ الوصية فيما ظنه) هذا ان لم تقم بيمينه بعلمه بقدر المال (عند الاجازة)
 والافلاصدين فننفيذ الوصية في الجميع وان لم يوجد قبض عند الاجازة بناء على أنها تنفذ * (فرع)
 العمرة في كونه وارثاً أو غير وارث يوم الموت (أوصى لغير وارث) كات مع وجود ابن (فصار وارثاً)
 بان مات الابن قبل موت الموصي أو معة (فوصي للوارث) فيقبل ان لم يكن وارث غيره والا فوقه على
 الاجازة (أو عكسه) بان أوصى لوارث كات فصار غير وارث بان حدث للموصي ابن (صحت) فيما يخرج

(٥ - اسنى المطالب) - ثالث (رد ولا يخلل عليه التصرف في العين بل يجوز بيعه والتصرف فيها
 عند خلاف الرشد فانه يرد ثم تصرف وقوله والا قرب الى القياس الوصف هو الراجح وقوله ولا مع جهل قدر المال) لو أجاز على مقدار التركة
 ثم ظهر وارث آخر فله الجبرائيل آخرت ظناً في سائر مثلاً وان فقدت في تركته وان أعطي منها الشطر فلا قول بوزن ذلك لم
 يحضر في نفسه شيء وهو محتمل غ ولان تلك بطلان الاجازة في نصيب شركاء ما جيع نصيبه فقه نظر وبشبهه أن يقال فيقبل الاجازة في
 نصف نصيبه في مثلاً هذا والموصي له تخلفه انه لم يكن يعلم بالوارث الآخر (قوله وقيل قبل قولهم بيمينهم الخ) وخرجه صاحب الأنوار
 (قوله وبه صرح النووي في صحيحه) وقال الاسنوي انه الصحيح وصححه البنديني والرواني

فوقه اشترط الاجازة للصحة الوسيطة وان كانت الامانة مثلية قوله وان اجاز بعضهم نفذ في حقه لورثته تارة ووجع او اوصى له بدلت ما بقي بعد اخرج الفرض فلان ابن اجاز الم والافن كل الم تركه وبقسم الباقي على جميع الورثة ما فرض اذا جوزه ان يفضل بعضهم على البعض الا في المالك الكبير والنهاية وقال الزاوي (٢٤) فيما اذا خال الموصي لاضام فلان انما فرض ذلك فيما اذا اجاز من عايله الضيم قوله

لو وقف المريض ولو على ابن تارخ قال في الأصل ذكر الامان صورة المسئلة فمما انجز الوصف في مرضه وكان الابن طفلا فقبضه له ثمنان فأراد الابن الرد أو الاجازة لكن لا صلاحه في هذا التصرف والله وان كان بالغاً فقبض بنفسه لم يمنع عليه الرد بعد الموت اذا اجازة المستمية هي الواقعة بعد الموت وقوله والا فلا ولهها ابطال الزائد فهل ما لو كان الموقوف عليه فقاهن له الرد بعد لو غيبه كخرم في الاقرار وقوله وشروطه ان يكون مقصود المالح فصح الوسيطة بالمهرن المقروض قبل انفكاكه بغير ان المخرجين ثم اذ ان وصي في المهرن فذلك وان ذلك المهرن فله موصى له اخذ ولا يمنع المهرن الوسيطة لم يذكره هنا وفي المهرن والمنسحق المهرن انما هو ما ينزل الملك كالبع والهتبع الاقراض او ما ينزع المهرن في مقصود المهرن وهو المهرن عند غيبه او ما وقع فيه فله ونصبه وهو المهرن والاباء ليس كذلك وقوله فتصدق بالكرهات أشار الى تصحيه (فرع) قال البلنسي لو اوصى

من الثلث والرائد عليه بتوقف على اجازة الوارث (واذا اوصى للورثة لكل منهم بقدر حصته من الميراث مشاعا كان اوصى لكل من بنه الثلاثة ثلث ماله اولادته الحائز جميعه (بطلت) لانه يستحقه بالوصية (ولو نص كل منهم (بعين) هي (قدر حصته) من الميراث كولو كان له ثلثه بنين وثلاث ودرقيمة كل واحد مائة ثم اوصى لكل واحد (اشترط الاجازة) اصة الوسيطة لا تخلف الاعراض في الاعراض وما فيها ومن ثم يجوز ابدال مال الغير بثلثه (وتصح الوسيطة ببيع العين من شخص معين) لان الاعراض تتعلق بالعين كاتمة على القدر فتصح الوسيطة بها كما هم بالقدر (ولو اوصى لكل من اجني ووارث بثلث اوصف) مثلاً من ماله (ورد الورثة الزائد) على الثلث (مطلقة) عن تقيدهم بأحدى الوصيتين (فثلث الاجني) في الصورتين ولا شيء للوارث بالوصية فان ردوا وصية الوارث فقط فلا اجني الثلث الاول والوصفي الثانية اوصية الاجني فقط على الثلث فمما لو الوارث الثلث والنصف (وان اجاز بعضهم الوصيتين أو أحدهما (نفذت) اجازته (في حقه) فقط (فرع) اوصى (وارث) من ورثته بشئ (ولو باكثر من) قدر (نصيبه) في الورثة (أو بغيرهم الوسيطة له الشئ وقامهم (في الباقي) (فرع) لو وقف المريض داره على ابن (أو) له حائزاً لورثة (أو) على (ابن وبنت) له حائزين (الثلاثا) بحسب ارضها لها (واحتملها الثلث صح) فاقس فلو اوصى لورثته ابطاله ولا يبطال شئ منه لان تصرفي ثلث ماله نأخذ انما كان من قطع حق الوارث عن الثلث بالكتابة فتصح كمن وقف عليه أولى (والا) أي وان لم يحملها الثلث بان زادت عليه (فله) أي للابن في الأولى (أولهما) أي له والثلث في الثانية (ابطال الزائد) على الثلث اذ ليس للمريض شيء به عايله فان اجاز والزم الوصف (فان وقفه) أي العاقل المهرن من الدار وكان الأولى ان يقول كاسه له وقفها (علماً) أي الابن والبت (نصفين والثلث يحمله) فان رضى الابن فذلك والا (فليس للبت النصف مالا للابن) لان له ثلثها (فلها ابطال الوصف في الربع) اذ الابن ابطال السدس كما ذكره بقوله (فبطل الاخ السدس فقط) لانه تمام حقه اذ حقه مختص في ثلثي الدار وبقى نصفه او قاعا عليه ولا تسلط له على ثلثها لانه حقها (ويبقى ثلث الدار وقاعا عليها) لانه بقدر ارضها هذا (ان اجازت) والا فبقي لها الربع فقط كعلم من قوله (ولها ابطال نصف السدس) لئلا نخذارنا (ويصير ما اطلعه) وهو الربع الحاصل من السدس ونصفه (ملكاً بينهما) اثنان والباقي وقف اعلمها كذلك ولو وقفها على ابنه ورثه وجمها حائز من نصفين فلا ابن ابطال ثمنه فقط وهو ثلاثة اثمان الدار ويسبق تمها وقف اعلمها ان اجازت ونصفه او قاعا على الابن ولها ابطال ثلاثة اضعاف تمها (وقف وقف ثلثها على الابن وثلثها على البنت فقد نقص) الموصى (الابن) نصف نصيبه) وهو ثلثها لان نصيبه ثلثها (وكان حقه ان ينقص البنت كذلك فلان الحائز في الثلث فقط) لانه ثلثه تحقه (ولها الحائز في السدس) لما حرق نصفه (الركن الثالث) الموصى به وشروطه ان يكون مقصود ايجال الانتفاع به) فلا تصح الوسيطة بدم بخود مالا بقصد ولا بغيره ونحوه مما لا يتفع به شرعاً لان المنفعة المحرمة كالهدية (وان لا يزيد على الثلث) فلا تصح الوسيطة بما لا اذ عليه على ما مر وهل الوسيطة به مكرهة أو حرام ومن حيث بشرطه فبذلك خلاف الأصل قبل ذلك وفيه ان لا اوصى باكثر من الثلث فتصدق بالكرهات وعلما المنزولي وغيره وبالمرمعة وعلما افاض وغيره وهو ظاهر خبر الصححين ان سعد بن أبي وقاص قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدي عام حجة الوداع من وجع استعدي فقات يارسول الله فديناك من الوجع ما نرى وما نأخذ وما لا نرى الا ابتغاء تصديق

المشتري الشخص بما اشتراه وما ان في الدار المجلس أو الشرط فبني أن لا يثبت الحائز الوارث ولا وصي له اما الوارث فلا لولا اشتد له ان يفسخ فتعذر الوسيطة الخارج من الثلث وهو غير ممكن من ذلك وأما الموصى له فلا له ان يصدر العقد وليس بوارث الموقوف اه ما تقدمه وردوا الحائز ينقل لورثته كما قبله كلامهم فلا يمنع منه ما ذكره

(قوله نقله في الروضة عن فتاوى القاضي) أشار الى تصحيحه (قوله قال الباقي وهو منوع الخ) قال شيخنا بحسب ما بان حقوقا للمورث
و ينتقل الوارث من بعده لا يفتح في ذلك انتقال العين كما (قوله وان أوصى بعمل الخ) بشرط انفصاله حال الوفاة - علم وجوده عند الوصية
كما تقدم في الوصية - علم له في الرجوع فيما لا أهل الخبرة بالبهايم فلو قال أوصيت بحملها أو كانت - بنزاع - علم لا تصح (قوله قال ابن الرضا)
الظاهر العموم) أشار الى تصحيحه وكتب عليه السبكي في الباقي ذلك (٢٥) على أن ما ذهب له ثم أولا فيم اخلاف فن
قال بعمومها كالامام غير

الذين يحسبوا بغير السنين
ومن قال لا ثم قال لا تناول
الاستنوا واحدة وقوله فن
قال بعمومها أشار الى
تصحيحه (قوله وبخلاف ما لو
أوصى بعمل يمتد الخ)
ليست في الوارث
أولاً - به أهمية الوصية
بجعلها بعد موت الوصي
وقبل وضعها فان الجنين
يكون ما كولا يظهر أن
يكون للوصي له كجمله
جائز في غ (قوله ويجوز
بقره) فواطعت الخلقة
مرتبة كانت الثلاثة للوارث
(قوله وتصح بمقتضى عين
وبالمقتضى لا عرفه قبل
الموصي بالرقبة ورد الوصي له
بالمقتضى عادت الى الورثة الى
الموصي له بالرقبة على الاصح
عند ابن الرضا ولم يتعرض
الشيخان للمسألة قال
السبكي والخلاف محتمل
عند الإطلاق أما إذا نص
على أن الرقبة مملوكة للنفقة
فيجزمه فن (قوله قال
الأدري والاشبه الثاني)
كالاتي والمغسوب الخ)
والمرهون المقبوض (قوله

بأن قال ماله قال لا فالت ثلث والثلث كثير أو كبير (وان يقبل النقل) من
نفسه الى آخر (فلا تصح) الوصية (بمصاص وحق شفعة) اذا لم يتصل بالثأير لعذر كتابه لثمن
وحد نفذ وان ثبت الانتقال بالارث لا يتم انتقال العقل نعم تصح الوصية بالمصاص ان هو عليه والعقود
في المرض كجزءه بالبقية وحكمه عن تعليق الشيخ أبي حامد ومثله حد الغد وحق الشفعة (ان
ثبت الشفعة لأصحاب شفع) من عقار (قاروصى به بقية الوارث) والشفقة للوصي له نقله في
الروضة عن فتاوى القاضي قال الباقي وهو منوع لان الشفعة تبطل بانقال الملك اذ يثبت بالقبول ان
الملك للوصي له من حين موت الوصي على الاصح فلا شفعة للوارث لعدم الشركة ولا للوصي له تقدم
ملك المشتري على ملكه انتهى فنقول الزكشي الشفعة للوصي له بناء على تبين الملك بالقبول فيه فنقول
قولا يدل فارصى به قاروصى ببعض السوا من ذلك
* (فصل وان أوصى بعمل ولو غير موجود) لان الوصية انما تجوز شرعا بالناس فاحتمل فيها وجوده
من الترتيب كما تصح بالجهول تصح بالمعذور ثم ان أوصى به ما لا يصح له هذا العام أو كل عام فذلك وان أطلق
قوله أوصيت بمحملة فهو ليم كل عام أو يختص بالعام الاول قال ابن الرضا الظاهر العموم (دريغ
القبول) لا وصية بالمال (قبل الوضع) بناء على ان الجهل يعلم (ولا تبطل) الوصية (بأنفصاله) من الامة (منا
ضوفا) لانه انفصل معة وما تنفذ في بدله بخلاف ما لو أوصى لعل فانفصل ميتا بجنازة قائم تبطل كإس
لا به اس أهلا للملك بخلاف ما لو أوصى بمحملة بهيمة فالتمتع ميتا بجنازة قائم تبطل وما يعرما الجاني للوارث
لان ما وجب في جنينها يدل ما نقص منها ما وجب في جنين الامة بدله (وتجوز) الوصية (بقر وصف ولين)
ورود شعر ورش (سحدث) كالموت (عناقع عين) كعند دار وروب (دونها) مؤبدة وموتنة
لان أموال المعلقة بالبعوض فاشتت الاعيان (وتتأبد) الوصية (ان أطلق) عقدها بان لا تؤبد مؤقت
(فرع) قال الماوردي لو قال ان ولدت أمي ذكرا فهو وصية لزيد أو أني فوصية لعمرو جاز وكان على ما قال
سواء ولدت أمه أو لم تلبث وتبين وان ولدت ذكرا فقبول للاحق فيسهل لواحدهما وقيل انه موقوف بينهما حتى
يصطفا قال الأدري والاشبه الثاني
* (فصل وتصح بما يعجز عنه - اجماعه كالآتي) * والمغسوب والعلير المثلث (د) تصح (بالجهول كعبد)
رؤب لان الله تعالى أعل على عبده ثلاث ماله في آخر عمره وقد لا يعرف - بنزاع - ما له أكثره أو غيبته أو
غيرهما فالت الحاجة الى نحو الوصية بالجهول (فرع تصح) * الوصية (بأحد العبدان) لانها احتمل
الجملة فاحتمل الامام (والعقيد) لاهمهم منهما واجب (على الوارث ولو قال أوصيت بهذا الانثى مثلا
(لأحد) هذين الرجلين تصح) كما اثر التمكن وقد يحتمل في الموصي به ما لا يحتمل في الوصي له (أو)
قال (أعطاها هذا الانثى أحدهما صا) كجاء قالوا لوكيله به لحد الرجلين
* (فصل تصح) * الوصية (بشخص يعمل الانتفاع به ككتاب صيد ولو جردا) بثالث الجنب كإس (برجى)
الانتفاع به (وغيره من ممتلكات منقولة من السفن) لثبوت الاختصاص فيها وانتقالها من يدالي بالوارث
وغيره قال ابن الرضا فاستحكمت الخبر وراس من عودها داخل الايصاع أدى فلا شبه فيها فانه انه يمنع
أما كالا فتجوز الوصية بها انتهى وقد يقال ما كانت محترمة لا يمنع أما كالمناقص قد تعرض من ألقاه

فدعت الحاجة الى نحو الوصية بالجهول لان الموصي به يختلف المثلث في ذلك كما يختلف الوارث في ثلثه فلما جاز أن يختلف الوارث المثلث في هذه
الاشياء جاز أن يختلف الموصي به (قوله أو أعطاها هذا الانثى أحدهما صا) قال شيخنا لانه جعل الخبرة للورثة بخلاف الاولى وأيضا سألني انه
لو قال أعطاها بعد موتي كذا كذا لم يكن بالقبول وحده بل بإعطائه الوارث ولا كذلك لفظ أوصيت (قوله ونصحهم مستأمنه السفن) وصية
لإطعام الجوارح ولو وصية كالب (أو خير بر (قوله وقد يقال ما كانت محترمة الخ) أشار الى تصحيحه

وتوجهه أضر كلامه وإيان وغيره (٢٦) أفوق لخلق الشافق والاصحاب (قوله قال الأذرى وهو الأذرب) وتبعه الزركشي (قوله ويعتبر في الموضوع) بالكلمة (الح) فان كان الموضوع من أهل بعضا قول يتبعها له أو يتبعه البر الوارث وجهان أحدهما أنهما

والاقرب للصحة وينقل اليد
فيه لمن له اقتناؤه (قوله)
وسوى الاصل بينوعين
قوله اوصيت الخ) أشار
الى تعديده (قوله والوصية
بالسلاح لحرب الخ)
الداخل بامان كالناحر
والرسول - حكم

وعزى ونظير الجزم بالتحريم اذا قصده حرمان الوارث من المصنفه وتضييع المال اذ لا في قوله هذا ما يحرمه التوروى في شرح مسلم (١) أشار شيخنا الى تضييعه (قوله ولا اعتبار بيوم الموت) لحرمان ما جبه اليك ثلث أموالكم يادقق أي أجمعكم

فيكون الوصية به ثلث المال (أي يوم الوصية لانهما ثلث بعد الموت) فلو أوصى بثالث ماله
 (مكره) أو ثلث ماله لم يكن له مال ثم كسبه (لانه يعني وارثه) ولولا وصي بقدر الثلث عند
 الوصية لم يقفه الثالث عن موته اقتضى الازالة في الزائد أو كما يكره من الثلث عند الوصية وروى الثالث
 عنده لم يقفه لها (ولا تنفذ) الوصية (إلا الثلث الفاضل عن الدين) لانه مقدم عليها كما
 في الفرائض (فإن) كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكن يحكم بأعقابه حتى ولو (أوصى)
 من الدين (أو فاضه) عنده (آخره كان لا دين) فتنفذ (فرع التبرع المتخير) كونه ووقف
 (في مرض يخوف من حصول الموت) معتبرة (من الثلث كالوصية) لما مر أول الفصل وخرج
 التبرع المتخير في الصحة من غير رأس المال المتبرع به في حياته وأقضى في مرضه واعتبر من
 الثلث كما سيأتي لأن اليمين إنما تملك القبض كما علم أن قيمته ما بقي على الورثة يعتبر وقت التوفي في
 التبرع ووقت الموت في المضاف إليه فيأتي في باب العتق أنه يعتبر بعرفة الثلث فمن أعقبه مخير في المرض
 فيقوم الاعتان وتبين أوصي بعقبة يوم الموت لانه وقت الاستحقاق وفيما بقي للورثة أو ثلث فيه من يوم
 الموت إلى يوم القبض لانه إن كان يوم الموت أقل فالزائد حصل في ملك الوارث أو يوم القبض أقل فمات نقص
 قبله بثلث في يده فلا تحسب عليه ومثال ذلك ما روي في غير العتق

[illegible]

قوله والى والده الم الم الخ) الى مان كان معسوم أو بلم وغيره ما من الانحلاط فمعروف والافير عوف والاذادام (قوله وهجان العر بالريح) يبقى أن يستغنى من ركب (٢٨) السفينة من حسن السباحة ويقاب على غلبة الخاجة بذلك ع والافير بان الانهار

الطبعة كائيل والفرات
مثل العروا من الماودرى
بذلك من أدركه سبل أو
نار أو نقي قتله أو أدوم
يصل ذلك له لكن يدركه
لأصالة أو كان مغزاة وليس
ثم ما يكلو بشره واشتد
جوعه ومصلته (قوله
و يحاب بانهم انما الخوفه
بالخوف الخ) قال البلقي
ويمكن أن يعرف بان وقت
التقديم للقتل وقد دعت
فوقه انه ان يؤخر الوصية
اليه ثم تركها وصية لم يوف
له بغير الهبة وان قانا
يؤخر ثم اذا ترك لا يصح
لها مضعين حق مالك
الودعة في أهل ذلك جعل
وقت وصيته ما ذكره
الاصحاب وأما كونه في
هذا الحالة لا يصح تبرعه
من الثلث فلان يده يجمع
ولم يلق عليه فله حصيل
الهلاك بخلاف ما اذا قدم
فانه يقبل ذلك فكان تبرعه
فيمن الثلث (قوله وكذا
ظهور طاعون الخ) وفي
الكافي ووافقه في البلد
فأما انه فهو مخوف على
أصح الوجهين قال الأذري
وفيه في أماله فليس
لا يسه على ما شاهدناه قال
خضاهر كاه (قوله وكذا
الطائي) لعظم الامر لهذا
جعل موتها شهادة (قوله

و وجع فيه طيبان الخ) والاصح قول شهادته ما به غير مخوف كما قيل بانه مخوف وقال التولي لا تقبل
لأنها شهادة على النبي وقوله وقال التولي الخ أشار خينا الى تنبيهه (قوله أخذ قول الاعم) أشار الى اصحبه (قوله ثم من غير بانه مخوف) لأنه
يقبل من غايض العلم ما يفي على غير

المترع

(قوله) أومان في غير الحرف
(الح) فان قيل الماغتادني
حكما بانه غير معروف
انه اذا اتصل به الموت الحق
الحرف واجب بان قاله
اذا قتله فان قيل أو عرف أن
مقطع من سطح فانه يكون
من رأس المال بخلاف
ما اذا كان مخروفاً من قبل أو
عرف أو سقط من سطح فانه
بحسب من الثالث
* (فصل) *
حاشي الوارث بما لا يتباين
قوله (فوصية) أعني اذا تابعت
بذلك وصية (قوله صريح به
الاصل) وهو مدلول كلام
الصف (قوله) وبحسب
من الثالث أن الثمن في رجل
باع مملوكاً قبل حلاله أو لو
بالعشري وأرنا أن لا
أجبت بالدعوى التي حالها
أجبت اليه خرجت من
الثقة فيما إذا كان الثمن
مؤجلاً (قوله) وإن تزوجت
المرءة بأقل (الورث) ج
الربض أمته بأقل من مهر
المثل فهل نقول وهو كل
نكحت المهر بضع من لا مهر
بأقل من مهر المثل فيكون
النقصان غير محسوب من
الثالث أو نقوله وهو كل أو مهر
عبد بماثل من آخر المثل
فوجب التفاوت من الثالث
لم أتفق على نقله فذلك ثم
فيه أمر آخر وهو أنما تنقص
بالتزويج قيمتها إذا حبسنا
من الثالث ما يكون المحسوب
هذا كما به نظر والاعتناء
أن بحسب من الثاني
مهر المثل قاله الملقني

يتفرع من مرضه بالزاد على الثلث (من) مرضه (الخوف نفذ تبرعه) وتبين أن ذلك المرض لم يكن مخوفاً
تبرع في مرضه بالزاد على الثلث (من) مرضه (الخوف نفذ تبرعه) وتبين أن ذلك المرض لم يكن مخوفاً
أدوات في غير الخوف وأمكن كونه منه) كاهل اليوم أو يوم (لم ينفذ) تبرعه بالزاد بدون إجازة لأننا
مخوف وإن لم يكن كونه منه مكو جرح خرس نفذ تبرعه وحل مونه على الفضة وجمه تفارقت المرضات
فوف وغيره في حكم الوصية في المرض قال الأصل ولو قال أهل النزاع هذا المرض غير مخوف ولكنه يفضي
إلى الخوف فمعهوف أو يفضي إلى الخوف نادراً فلا مشكل الإزالة بالحل قبل الطاق وأجيب عنه بأن
الأيمن من الأمراض التي الكلام فيها (والقتل) والموت بقوة وطن من صلح أو نحوه (في) المرض
الخوف كالمرتب فيه تبرعه من الثالث لأن ذلك لم يزل المرض في حاله ما كان منتظراً
(فصل) في بيان التبرع المحبوب من الثالث (انما يحسن من الثالث ما زاله عن ملكه) كعقد رطب
(أو) عن (اختصاصه) ككتاب سدس رجب (بجانب) بخلاف ما زاله بعض على ما يأتي (فنون الله
كل ما كان بالخروج دون الأديين يخرج) بعده من (من رأس المال) وإن أوصى به مالاً إلا أن استحققة
بالمسلم بذله أجماعاً (ولو أوصى بتقديم غير غريم) بدفعه على غير آخر (لم ينفذ) وصيته لاستوائهما في التعلق
بغير الترتيب في تقديم أحدهما على الآخر وهذا من زباده (وقضاء المرض من بعض الغرماء
لو لم ينفذ) كالأشترى طعاماً وعليه من أنه لا يقدم الثمن لأنه في مقابلة عوض (ولا) الأولى فلا
راجحه ومن أن منف الترتيب لجميع الديون (كذا) ينفذ (البيع من الثلث) من رأس المال سواء أباع
وآثره أو لم يرفع بما علقه به تبرعه في بدل جواز بيع الزائد على الثلث (من الثلث) (فان جازي
الوارث بمالا يتعين بطله فوصية) يعني فالزاد على ما يتعين مثله وصية (له) فلا ينفذ إلا بالجازية في الورثة
(أما مالي) (غيره) بذلك (حدث) أي الهابة الزائدة على ما يتعين مثله (من الثلث) فان ساء ما بها
ما يتعين مثله حسب من رأس المال كالبيع من الثلث وما ذكره من أن المتعبر في ذلك ما يزيد على ما يتعين
بما صرح به الأصل (ومحسب من الثلث كل الثمن في) وفي نسخة من بيع شيء من (موجب) حيث
(باعه) وما قبل حله وان كان بين الثلث أو أكثر (لما فيه من تقويت البدل الورثة وتوقيت البدل
لحق تقويت المال لأن الغائب يضمن بالحلوله) كإعفاءه بالاتلاف فليس له تقويت البدل علم كاليس له
تقويت المال (فان يحتمله الثلث وورثاؤه ما زاد) عليه (فلتستقرى الخبار) بين فسخ البيع
والإجازة في الثلث يسقطه من الثمن لتشخيص الصفقة عليه (فلو جاز المشتري لم يذهب) أي بفعله الإجازة
(المال) الذي صح فيه البيع لانقطاع البيع بالرد (ولو نكحها) أي المريضة امرأة (يا كثر من
المهر) أي مهر النسل (وورثت ما زاد) عليه (وصيولاً) فلا ينفذ إلا بالجازية بقية الورثة (وان
كانت غير واثقة) كذمة فهو وسلي وكما تارة (فن الثالث) محسب الزائد من منه نفذ التبرع به
من غير توقف على إجازة فلا يلزم فيه الجمع بين التبرع والارث (فان ماتت قبله فان وسع الثلث الزيادة
أشذها) ورثتها وان كان الزوج أولاً لذلك (والا) أي وان لم يسع الزاد وقدرها الزوج (حصل
الرد) لأنه يرث منها بغير زيادة فيه بما ينفذ من التبرع فيه يرد ما تبرع به بطريقه فلما صدقوا في
صحة ما تبرعوا به ورثتها أو يورثت قبله لا مال لها ماعداً الصدق فلها مهر مثلها أو يعون من رأس المال
وما بها بالحياتية في بيع الزوج مستوفى الاشباو يرجع اليه بالارث نصف ما تبرع ورثت فشيء فخالق
فان كان للثلاثية في تعديل بين ضعف الهابة في تعديل الجبر والواجبة في تعديل ثمانون عشر ونصف فاشترى
الانسان وثلاثون فللثلاثين وسبعون أو يعون مهر المثل والبقية بحاجته في مع ثمانين وعشرين وربع
اليه بالارث مستوفى لزوجها ورثته أو يورثون نصف الهابة أماداً استكمل مهر المثل وأقل فهو من
رأس المال كالأشترى شيئاً من مثله أو أقل (وان تزوجت المريضة بائناً) من مهر مثلها (ودورها)
الزوج (فوصيولاً) فليقرب مهرها لمهر المثل (وان لم يرها) كان مات قبلها أو كان
مسلماً في ذمة (لم يعبر النقص من الثلث) فلا يكمل مهر المثل وانما جعل ذلك وصية غفائية حق



(قوله والجواب بان في الاولى الخ) يؤيد الجواب انه لو اوصى بكل وارث بعينه قد جفاه احتج على الاجازة ولو باعها بعين مثلهما لم ينجح البها
فصل في الاجازة فقد تعرفت حق الوارث حيث لا تقويت كما تم نقل عن المناوي ان الوصية للوارث اضعف من الوصية لغيره ياذن على الثالث لان
فيها طريفة فاطمة بالطلاق لان المنع في الوصية للوارث ان تغير الفروض التي قدرها الله تعالى وان الزوج اذا كان وارثا فاعلم علمهم حصته
من الزكاة بسبب النكاح بخلاف (٤٠) ما اذا لم يكن وارثا فقد حصلت لهم بعض المهر والمهر لا تنصيص عليهم شيئا * (فرع) * سئل ابن

العراق عن شخص اوصى
بانه اذا ادعى احد من
عالمين بسلو بانه اوصاه
لا يكف باقامة البينة على
ذلك بل يكفي بحضرة هل
يلزم ورويته الاكتفاء بذلك
وبعمل الحاكم ام لا فاجاب
بان وصيته بذلك لا تغير حكم
الشرع في ان البينة على
المسدى ولا يلزم الورثة
الاكتفاء من المدعى الوفاء
بمجرد العين ولا يمكن الحاكم
ازماد العمل بذلك فان
قبل هذه وصية لكل من
أصحاب المساطير بقدرها
ان ادعى الوفاء وحلفوا قلت
فذلك ذلك فاجاب اذا عين
شخصا وقدر مدعا فان
الوصية لا تصح لمجهول غير
معين واذا اوصى بمجهول
فان نصيره لورثة فيستفي
ذلك مما قد منادى يكون
ذلك وصية فان من الثالث
ومتروقة على الاجازة فيما
راد عليه - سألني في كلام
الشارح حكاية عن الروابي
ما خالفه (قوله بلغ من
التبرع ان الخبز الخ) قال
البلخي ذكر كيفية احتساب
الثالث بالنسبة الى التبرع
ولم يوضح حال القيم المختلفة
والذي ظهر من كلام الشافعي

وارثا وروته غير وارث (لائي) في الثانية (لم تقوت) شيئا (بل امتنع من الكسب) قال في الامل
ولان التبرع انما هو فيما يورثهم بقاؤه للوارث وانتفاعه به والبيع ليس كذلك انتهى وكل منهما مما لا يصلح للفرق
بين الحكمين بل يقتضي التسوية بينهما في منع رده - هذه المجابة كما قد انقضاه كلام الغزالي غاية ما فيه ان يقال
نخصت المراتب وانما تبرع عا ليس فيه تقويت حال فاشبهه ما لو تبرعت بمعدنة والجواب بانها في الاولى نخصت
وارثا ياذن فاعتبرت في الاجازة بخلافها في الثانية فمقتضى (ومن المجابة اعارة المبرض عبده للخدمة
حتى لو اقصت مدتها ولو في مرضه واسترد العين اعتبر الاثر من الثالث لسكونها بتبرع عا فانه لا بد
الورثة من الوصية بتبرعها (لا اعارة) (نفسه) ولا يجازي لها كقوله بالاولى وصرح به الامم - فلا
يكونان من المجابة لان كلامهما المتنازع في الفصل لا تقوت للعامل والمطعم للورثة في عمله (وان
أثر المبرض عبده دون أثره المثل فقد راجع المجابة) معتبر (من الثالث وكذا) يعني منه (قيمته كاتيه)
أو اوصى بكتبه (في المرض) وان كاتيه باكثر من قيمته أو قبض التبرع قبل موته لا قابل لمساكه عا كانه
الذي هو كونه فهو في الحقيقة تقويت لا معاوضة وقد تركوه معاوضة فالعوض مؤخر كالباع بوجله
(لا) في (الصحة) فلا يثبت قيمته من الثالث بل من رأس المال وان قبض التبرع في مرضه فلا يثبت
كالخارج عن ملكه (ثم ان اوصاه) سيد من التبرع (أو اوصاه) أو اوصى بذلك في المرض فالعبر من
الثالث الاقل من التبرع (من القيمة) لانه ان كان التبرع فلا يثبت قيمته من الباع في مرضه فلا
اعتراض للورثة عليه أو القيمة غير ما كان يجزئ نفسه فلا يثبت قيمته الا لورثة وهي قدر القيمة (وان اوصاه)
أي أتم ولو (في المرض وقال) جميع (عبده أنت قبل مرضه من يوم) مثلاً ثم مرض ومات (أو
قبل موتك شهر) مثلاً (ومرضه) أي دون الشهر ومات (لم يعتبر ذلك (من الثالث) بل
من رأس المال لان ابداءه في المرض كاتيه لا يملك الاطعمة الا بالذوق والكتاب النفس وقاؤه وقفي
الصحة (وان مرض شهرا) فأكبر (فقد وجدته الصحة) المعلق العتيق في الصحة (في المرض وقبه
قولان) ارجع منهما لانه لا يحسن الثالث على ما ياتي في باب التدبير * (فرع) لو (باع بمجابهة) بشرط
الخيار (ثم مرض وأجاز مدة الخيار) أو ترك الفسخ فيما عا (ان قلنا الملك) فما (البائع فمن
الثالث) يعتبر فقد المجابهة لانه الزم العقد في المرض باختياره فاشبه من وهب في الصحة وأقبض في المرض (ولا
فكمن اشترى) شيئا (بمجاهة ثم مرض ووجد معه ما لم يرد) مع الامكان فلا يعتبر من الثالث (لانه)
ليس بتقويت بل (امتناع من الكسب فقط) فصار كالأقل المشتري والمبيع قائم عنده ومريض البائع
فلم يفسخ البائع وكل ما يمكن دفع النكاح بعينه افرصه حتى مات واستقر المهر ونحوه باجازه ولو فسخ
وهو ظاهر اما لو ترك الامر من فقال في الاصل في باب التدبير ان المجابهة تعتبر في الثالث لانه الزم العقد
في مرضه باختياره فاشبه من وهب في الصحة وأقبض في المرض زاد في الروضة فانها تظهر هذا ان الملك في
مدته لا لا (أو ترك الفسخ عند الاناسيا) (ثم ان تدبره) (لله عيب على المشتري) فالاعراض
عن الارش تقويت له (بحسب من الثالث ولا فالة حكم البسم) في أن قدر المجابهة فقامه بتبرع من الثالث
(والخلف في المرض) من الزوج والزوجة (باني) بيانه (في) كتاب (الخلع) ان شاء الله تعالى
(فصل في بلغ من التبرع) * المرتبة (الخجزة) في مرض الموت كاتيه وان وارثا وقف وصدة

والاصحاب ان من تقويت من العبد للعتق تعتبر قيمته يوم العتيق ومن تقوته للورث تعتبر قيمته بالمداد الوارث (الاول
اليوم ابدلهم في كيفية اعتبار قيمته كالمأهوب كالمأهوب نفسه كالمأهوب في الكلام في الدوريات في زيادة قيمة العتيق ونقصه وقد ذكر
النوري في تعامله المسئلة في كتاب العتيق قبل العارفي الثاني في كيفية القربة وقال هناك ان حدث النقص بعد موت العتيق وقبل الاقتراع
قال البيهقي ان كان الوارث معقودا لم ينجح عليه كمال الحية ولا ان كان معقودا لم ينجح عليه اه

أؤسفنه، بأن يقال له أربأت وحببت وأعتقت وتفتتية ولعم (قوله فالاول منها ٤١) كالأخالخ قال القنوي فيه نظر لما سارن
 قوله الاول فالاول الخ) اقوية ونغزولانية لا تقبل الخارنفة لاف ما زاد على الثلث فان نفوذته على ما جازهم (قوله أوفعل الجميع نوكله
 الموصي اذا عتبر وتوقع

بما حتى يتم الثالث عندهم معها (وان كان الآخر) منها (عقدا) لان الاول لازم لا يحتاج
 الى تبرعائه فهو قولي على الاجزاء كالمس (ولا ابراهمة بالاجابة قبل القبض) فلا تقدم على
 عتق او فوط او حجابا بل يبيع او يخرجه قبل قبض الوهب لانه انما يملك القبض بخلاف
 ولو لم ياتي من معاوضة (وان ابرأ او رب أو عتق دفعه) كان فاللجماعة ابرأ انكم
 كهذا الاول العبد اذ عتقكم (أو فوط اللجم) أي الارباء والهبة والاعتاق (وكلاهما)
 عتق بفسطاط (ما) أي باعتبارها (الثالث) على اللجم (في غير العتق) اذ لا ضرورة
 لغير منه في التملك والنفس لا ينافيه بخلاف العتق كساقني ودخل في غير العتق العتق
 عليهم اتم بخص العتق بقرع ذبه كساقني (وقرع في العتق ليعتق القارع) ولا
 يرسل ان رجلا عتق ستة مملوكين له لم يكن له مال غيرهم فدخلهم النبي صلى الله عليه وسلم
 فرع بينهم فاعتق اثنين وارأى بقوله ان الغرض منه تخصيص الشخص من الوعد تكميل
 اذ به (وان فضل) من اثلاث (ثني) بعد عتق القارع (فبعض الآخر) من الارباء
 الواو اربعة مساوين وخرجت القرعة على واحد عتق وأقرع لعتق بعض آخر (والكاهن)
 (ساقا) كالتعني لان التقدم على غيره بل يسوي بينهم ان لم يكن ترتيبه يقدم الاول
 ترتيب (وان عاق) التبرعات (بالون) مرتبة كانت أو غير مرتبة كقوله اذ مات
 الحر وغانم حر وانحر (فالاول) منها في المرتبة (كلا آخر وان كان) الآخر
 كهما في وقت نفاذه فمهما هو وقت الموت وبقي الارعاق والنقطة هنا ايضا كالمصرح به
 في العتق أقرع أو غير فسطا الثلث على اللجم باعتبار العتق والقدار وهو وغيره فسطا
 براهه فقط او مع المقدار ولو أوصى بعق سالمون زيد بما كانت كفت بفسطاط مائة والثلاثمائة
 بخسول لكن لو رجع بعد اقبضتها أو وصى له بما ثلث ماله ما تقدمت عتقه على الوصية
 مرا حوالا (تم ان) اعتبر الموصى وقوعها بعد الموت كان (قالا عتقوا بعد موتي)
 فقدم الاول لان لم يعلم ترتيب ولا عتق في العتق فالاصح في الدعاوى ان لا يقرع بل
 ماله او وقع تبرع ان يخرجه وقتها بالون تقدم المخرجه لان انفذ ذلك تاجر اولام الازمة
 جوع فيها وهذا فهم بالاول من كلامه أول الفصل وصرح به الاصل (ولو رجع بعد اوصى
 آخره مساو) وان كان الثاني يحتاج الى انشاء عتق بعد الموت بخلاف الاول لان
 واحد (وقوله في) التبرع (الجزء الحر وغانم حر ترتيبلا) قوله ذبه (سالم وغانم)
 عتقهما ما يوافق أقرع بينهم مساو اقال اذ مات فسالم حر وغانم حر اتم فاللهما حران (ولو قال ان
 تم) حر وزاد في حال اعتاق سالمنا (فاعتق سالمنا) في مرض موته (وهو الثالث)
 ولم يخرج من الثالث الا أحدهما (عتق) سالم لسبقه (بالقرعة اذ لا فائدة) فيها قد
 وأقرعها أمكن خروج القرعة بخارج به لغايم فسلم ارقان سالم فيفوت شرط عتق غانم اما
 في دفعته ان أوصى بعض سالم عتق البعض أو سالمو بعض غانم عتق سالمو بعض غانم
 ما سائل عن ذلك المصنف انه كرهه في العتق (فان قال ان تزوجت فمضى حوف تزوج في
 المهر فمضى بيان الزيادة) على مهر المال بحسبه (من الثالث) فان خرجت الزيادة
 ثلثا فذوالا (فقدم المهر على العتق) ظاهرا لاصل كذا ذكره وجه ابان المهر
 بالنسح والعق يرتب عليه لكن مقتضى قولنا ان العتق قولنا ان المرتب المرتب عليه يقع معا ولا

(٦ - استيف الطالب) - ثالث) في الزمان وما قاله في حال نزوحه صحيح وما ذكره الرافعي من الفرق صحيح فان الخلاف على الخلاف في ان المأول مع العله او بعدها كما هو مذهب كلام الرافعي وغيره وذلك لان الخلاف المذكور كما هو جاري النفعيان فهو جاري العقود وكما يسع السكاج ونحوها هل يوجد الانقضاء أم لا وقد وجدنا

فنعلم ان هذا المعلوم مع العلة والعق والزوج المهر ويجوز ان يكون في سائر واحدة اذ العلة الزوج واللفظ وعلة العق والمهر التزوج وقد وجد
 الكل وصفاً واحدة وكذلك ان قلنا: ترتب المعلوم على العلة فان العق ولم يزوج المهر وجوداً بعد التزوج فانهم صامه لولائه وزمان ما واحد
 ثم قد علمنا من الامام ابن ابي عمير (ع) (٤٢) حكاه ابن الرضعة في كتاب الطلاق ان المعلوم مع العلة في العمل العقلية مرتب على علم في العمل

وتلاحق من حيث الزمان لا يقدم أحدهما على الآخر بل وزع الثالث على الزيادة وقبلة العبد
قال أنس حر) أن تزوجت (حال تزوج زوجك الثالث عليهما) أي على الزيادة وقبلة العبد لا ترتيب
وفارق ذلك ما مر في العبد من حيث لا وزع فيه. وكذا قرع بان العتيق هنام على بالنكاح والتزويج لا لزوم
النكاح وهذا كل ما غنم على سالم وكذا التزويج. نعم من تكمل عتيق سالم فلا يمكن اعتناق عتيق
من غنم (وإن عاتق عتيقا) أي أمته المحال (يعني نصف جماعا على النصف في مرض من ماله سري)
العتيق (الزانية) وصفت أمه بالتعلق بهذا إن احتلها هو الثالث ولا (فإن لم يحتل باقي الثالث الاضمة
الاستزاد أو لا) فإن كانت على المحل (بعد انفصاله) (مضى فيها) كان كانت قيمتها حين وقبته من تزويجه
ثلاثة (أفرع) بين أوليها إلى المحل (فإن خرجت) أي القرعة (إلى المحل عتيق) جمعه (دونها أو)
خرجت (أما عتيق نصفها ونصف باقيه) وأما ما عتيق كان لا المحل في حكم جزء منها يبيع عتيق عتيقا
فوزع عليه الثلث وهي حصون على الأم والنصف الباقي بالودع في ماله نصفها ومنه لا تغار بعم (أو)
خرجت (أما عتيقها كعتيقه) بأن كانت قيمتها في الثلث المأثمة (عتيق لها أو ثلث الباقي منه) توزع على الصبيين
عالم أولى نصف باقيه أو لا فإن تعلقا بالثلاثين من ثلث باقيه. انتهى الباقي وهو سري جملة فدعت في ماله الثلث
ومنه الثلثان (فرع) لو (أو ماله) غير (يعني ماله) فكثر (وهي حاضرة أو باقي المال
غائب) الموصى له (ثالث المال الحاضر) فقط لجواز تلف الغائب وعدم جواز الوارث (ومنع من
التصرف فيه) أي في ثلثه أو باقيه يبيع أو يعتق أو غيره حتى يحضر من الغائب ما يخرجه من الحاضر من
الثلثان أو ماله يتوقف على تسامع الورثة على مثلي ما تسامعوا به. وعرفه بثلث الغائب فلا يصل إلى حقه
ولا تسامع الورثة على ثلثي الحاضر كذا كرر بقوله (كتمع الورثة من تصرفهم في باقيه) لاحتساب سلامة
الغائب فخص لهم نصفهم للموصى له حقه (فإن تصرفوا) في باقيه (وإن تلف الغائب) فكمن
بما عمل أبية) وهو (يفتاعها) فضعه أو بان سألوا عدلاهم (تسأله) إعلان تصرفهم (الركن الرابع
الصفة كأوصيته) بكذا وكذا أعطوه أو أذيعوا (الله) كذا (أو وصيته) أو جعلته له أو لم يكن له
أرؤه (يعد موقوفه له) بدون بعد موقوف (أقرار) ولا يجعل كإعانة الوصية. بده (فإن زاد)
فيه (من ماله فكتابة وصية) لأنه لا يصلح إقراره مع احتمال الوصية بالاستزاد الوصية (وكذا) قوله (عبدى
هذه) لذلك (أو) قوله (عنته) لأنه لا يمكن التعيين لتعظيم الوصية والتعيين للأقرار
(لا قول) و(بسته) بدون بعد موقوف تكون وصية (ولو نوى الوصية) لأنه قد وجد نافذا
في موصوعه فلا يكون كإعانة غيره (والوصية بالكتابة كتابة) وإن كان المكتوب صريحا (إن
بعد موقوف نافعا) بأن قال فوفيت بماله الوصية لفلان (أو أعتقها) (وارثه) بعد موقوفه كالبيع
بل أولى (فلو كتب أوصيت لفلان بكذا وهو تافق وأشهد) جماعة (إن النكاح خطا وما قبله وصية
ولم يطلعهم عليه) أي على ما قبله (لم تنفقه) وصيته كإقراره أو أوصيت لفلان بكذا فاشارة أن من خرج
بالتافق غير موقوف كرقم قوله (أو من اعتقل لسانه فوصيته) (بكتابة أو أمانة) كالبيع
وروى أن امرأة بنت العاصي أصحمت فقبل لها فلان كذا أو لسانه كذا فاشارة أن من قبل ذلك وصية
(فرع) (لو قال كل من ادعى بعد موقوف شيئا أعطوه له ولا تأملوه) بالجملة فادعى اثنتان بعد موقوفه
مختلفا القدر ولا بد أن كالوصية تعتبر من الثلث وإن ضاع عن الوفاء قسمه. ما على قدر حقه ما قاله
الروائي وفي الإشراف لو قال المرنض ما يبيع. فلا تنصفه فدفعته قال الجراحى هذا إقرار بمجهول

(قوله فلا يحتاج الى قبول) قال ابن الرفعة انه لا بد من قبول قيم المسجد فيما تافه فس وبه جزم في الأوزار (قوله وظاهر كلامهم ان المراد
 القبول الغفلي) أشار الى تصحيحه (قوله ولا يصح قبول الموتى ولولاد) من خصائص الوصية قائم لا يتصل بموت موصيها ولا يجوز قبوله ولا
 بائنه قال الجبلي لا بد من الموصي به في ملك الوصي له الا بقوله واختياره الا في أربعة مواضع اذا أوصى بعق من يخرج من ثلثة أعين
 شاه أو ولد أو وصي، فبما دونه قضى عنه شاء البائنه أو أوى وكذا اذا أوصى ببقاء أسير وإذا أوصى بأول من دونه ارى منه وان أتى
 شاه أو ولد أو وصي، فبما دونه قضى عنه شاء البائنه أو أوى وكذا اذا أوصى ببقاء أسير وإذا أوصى بأول من دونه ارى منه وان أتى
 شاه أو ولد أو وصي، فبما دونه قضى عنه شاء البائنه أو أوى وكذا اذا أوصى ببقاء أسير وإذا أوصى بأول من دونه ارى منه وان أتى
 شاه أو ولد أو وصي، فبما دونه قضى عنه شاء البائنه أو أوى وكذا اذا أوصى ببقاء أسير وإذا أوصى بأول من دونه ارى منه وان أتى

وتبينه الورقة في ذلك الزكشي
 (قوله وإما القبول فيجب في الوصية) كالموتى فلو قبل بعض الوصي به فبقي باطل لان القبول
 ونظيره في الأوزار يجب البطلان لكن القبول في الوصية على التراخي كما سيأتي فمضى وهو اذ دخل
 في العقب المتعدد المحذور كزني زيد فحينئذ يبرأه مدم يجب استبعادهم والتوبة بينهم ثم ان كان العقب
 غير آدمي كحمير قال الأذري فالأقرب انه كالوصية لجهة عامة فلا يحتاج الى قبول وسيأتي انه لا يعتبر
 قبول العقب في الوصية بله بالعتق غير لفظها قال الزكشي وظاهر كلامهم ان المراد القبول الغفلي ويثبت به
 الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالموتى (لا في الوصية لجهة عامة كالفقراء) والقبلة كالموتى
 والمطلبة والموتى به فلا يجب قبول القبول لتعذر كافي الوقف بل تلزم الوصية بالموت ويجوز الاتفاق على ثلاثة
 منهم ولا يجب التسوية بينهم وسيأتي (ولا يصح قبول الموتى) للموصي (قبول ولاد) الوصية فان
 قبل في الحياة لم يرد بعد الموت وبالعكس اذ لا حق له قبله لان الوصية لا يجب مال بعد الموت فاشبهه ما ساق
 الشفعة قبل البيع (ولا يشرط الفور في القبول) بعد موت الوصي وانما يشرط في العقود الناجزة
 التي يفتقر فيها ارتباط القبول باليجاب مع ان لو اشرط الفور لا يشرط عقب الإيجاب وفان ارد
 بالعقب والاختصاص في الشفعة لاثم ساق دفع الضرر فطلان بالتأخير (ويصح رد بين الموت والقبول
 لا بد منه ولو لم يقض) الموصي له ما أوصى به لان المالك قد حصل فلا يرتفع بالرد كافي البيع فان رضى
 الورثة نقضوا ابتداء فملك منه لهم وما ذكر من عدم صحته قبل القبض وما صححه الأصل وقال الاسوي
 انه انقضى بوفاء النور في تصحيحه فصح العصة قال الأذري وهو الصحيح المنصوص عليه في الامم وجرى
 عليه العراقيون ان ملكه قبل القبض لم يبرأ وما قاله الاسوي قال داهل الرافعي تبع الغوى في التراجع
 (ولو أوصى رجل بمن لا يشرع في بيعته فردها) الآخر (رجعت للورثة لا لأصحاب العقب) أي الموصي
 له بها (وان أوصى بعقبه) أي بعقب رقبته (بعد خدمة زيد سنة فردها) أي الوصية بالخدمة
 (لم يقتل السنة) كالولم يرد (والوارث مطالب بالوصية له بالقبول أو بالرد) اذ لم يفعل واحدا
 منهما فان امتنع حكم عصبه بالرد كما صرح به الأصل ويحل في التصرف لنفسه اما لو امتنع الولي من القبول
 لم يحرمه وكان الحنفية فيه فالحق كمال قال الزكشي ان الحنفية لا يحكم بالرد (فان مات) الموصي له
 (قبل موت الموصي بطالت) أي الوصية لا موته قبل الاستحقاق بوجوب البطلان (أو مات
 قبل وقبل القبول) والرد (قبل وارثه) أو رد لانه خلفته لا يقال بل تلزم بالموت بغیر قبول لا نقول
 وارث الموصي له فرفع فله فاذ لم يملك الأصل بغیر قبول فأنقزع أولى والتصريح بقوله وقبل القبول من زبانه
 قال الأذري فلو كان وارثه مطلقا فصار في الهبة عن القاضي انه اذا كان حظه في القبول يجب على الولي
 القبول وشمل اطلاق الوارث الوارث الخاص والخاص والعام حتى لو مات عن غير وارث خاص فام الامام مقامه
 فاذا قبل كان الموصي به للمسلمين وبه صرح الذهبي

به ونحو ذلك من المبادرة الى القبول ولا يوجب التأخير من غير مدغ (قوله وما ذكر من عدم صحته الرد قبل القبض) أشار الى تصحيحه
 (قوله وقال الاسوي انه انقضى بوفاء النور في تصحيحه) لان الشافعي رضى الله تعالى عنه قد صرح في الامم بطلان الردة والقيام المبرأ أن عوت الموتى قبضه
 الوارث أم لا بقضيه أو لم يقبله لانه ليس له رد وقام الوصية أن يقبلها الموصي له وان لم يقبلها (قوله المنصوص عليه في الامم) عبارة اذا
 قبله فقد ملك فان رد وهو مرجع الى الورثة على فراض الله تعالى اه وليس الراد الا يلزم من امتناع الرد قد رد ويب أو نحوه بعد
 التام وقال الجبلي ان المتقدمه متاركة (قوله فالحق كمال قال الزكشي الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فان مات قبل الموصي) أذعه (قوله قبل
 وارثه أو قبله) وليس لنا عقد لا يبطل بموت القابل الا الوصية (قوله يجب على الولي القبول له) أشار الى تصحيحه

به ونحو ذلك من المبادرة الى القبول ولا يوجب التأخير من غير مدغ (قوله وما ذكر من عدم صحته الرد قبل القبض) أشار الى تصحيحه
 (قوله وقال الاسوي انه انقضى بوفاء النور في تصحيحه) لان الشافعي رضى الله تعالى عنه قد صرح في الامم بطلان الردة والقيام المبرأ أن عوت الموتى قبضه
 الوارث أم لا بقضيه أو لم يقبله لانه ليس له رد وقام الوصية أن يقبلها الموصي له وان لم يقبلها (قوله المنصوص عليه في الامم) عبارة اذا
 قبله فقد ملك فان رد وهو مرجع الى الورثة على فراض الله تعالى اه وليس الراد الا يلزم من امتناع الرد قد رد ويب أو نحوه بعد
 التام وقال الجبلي ان المتقدمه متاركة (قوله فالحق كمال قال الزكشي الخ) أشار الى تصحيحه (قوله فان مات قبل الموصي) أذعه (قوله قبل
 وارثه أو قبله) وليس لنا عقد لا يبطل بموت القابل الا الوصية (قوله يجب على الولي القبول له) أشار الى تصحيحه



● (فصل) ● قوله المثلث الوصية معروف قال الناشر في يستثنى منه ما اذا قال اءامره وكذا اذا مات فانه لا عليه الا ابعاده هكذا ذكره ونظيره انكفي الوضع بين يديه كما ينفي في الخلع **● قوله والاصح** انقطع بان الله د) أشار الى تصحيحه قوله فان اراد الاصل (ورد) فان لم يفضل حكمنا عليه كما لا يقال كالنسخ اذا امتنع من الاجراء قلت: ينبغي انه اذا امتنع الولي والوصي من القبول للطفل ونحوه وكانت المصلحة تقتضيه ان يشل المأذون كذا في الصريح وعليه لا يحكم بما يقال وهذا الاشك الذي ذكرناه في المصنف انفسه غ (قوله فاما الثلث في الاطلاء) هل يتكفي مع الإحد أولاديه موهومان القبول الا في الاول ويخبر ان يتكفي في الاطلاء بالوضع عنده (قوله كان الوارث على ما ينبغي به جاعلة) أشار الى تصحيحه (قوله وقال (٤٤) الاذرى انه الاشبه) أي لانه انما جعل للموقوف عليه في تقدير حصول الوقف قال المصنف

● (فصل الثالث) ● العموصية (في الوصية موقوف فان قبل قبيل تبينه) أي المثلث (من) وقت (الموت) وان دون تبينه للوارث من وقت تدفنه لانه لا يملك بالورث ولا بالقبول وهما قولان في المسئلة انما ملك بالموث لما اراد بالركايات أو بالقبول نقبله اما ما لم يره بعد أو للوارث وبقائه عنده الموصية فكذلك لان الارث انما يكون بعد الوصية كما مر في قوله (اما الموصية بعقبة فذلك) أي فاما الثلث (الوارث حتى يعق) والفرق ان الوصية بغير العتق تملك للموصي له فيبعد الحكم بالملك لغيره بخلافه بالعتق (والفوائد) الحاصلة من الموصي به كسكس وغيره وتحتاج (والنفقة) واستراوان المحتاج اليها (والفانارة) أي فطرة الرقيق الموصي به (تتبع الملك) فان حدثت الفوائد قبل الموت فمضى ملك الموصي أو بعده فلا موصي له ان قبل والوارث ان ارد حله فله ان يملكه موقوف بذلك ان اكسب العبد الموصي بعقبة قبل عتقه للوارث لكن قال الر ويا في قبل انما اعل الخلف في الموصي له والاصح ان يملك بانها لا بعد لثقة راسخة في العتق بخلاف الموصي له فانه تخير وبما قاله من امر جاني وحري عليه المصنف كما هو في كتاب العتق (ويطالب الموصي له) بعد أو غيره (بعد الموت بالنفقة) (ان لم يشل لم يرد) كالأمتنع مما قال احدى زوجتي من التبعين فان اراد الاصل رد ولو قال أعطوا فلانا كذا بعد موتي فاما الثلث في الاطلاء للوارث ولو أوصى بوضي فتنسخ الوصية بعد موته وحصل منه ربع كان للوارث على ما أفتى به جاعلة وقال الاذرى انه الاشبه وأفتى بعضهم باله إسحق الوقف (وان أوصى بامتزجه بالمر فقيل) الوصية (تبين انفساخ النكاح من) وقت (الموت) وان رد امره لنسخ (ولو أوصى بما لايجب الزوج والزوج العموصي (وقبل لم ينسخ) أي انفسخ النكاح وان رد انفسخ النكاح والوارث لزوجها هذان خرجت من الثالث (فان لم يخرج من الثالث أو أوصى به الموارث آخر) (وأجاز الزوج) الوصية فهما (فكذلك) أي لا ينسخ النكاح بناء على أن اجازة الوارث تنفذ لما نهى الموصي لا ابتداء عطية فان لم يخرج انفسخ لدخول شيء مما يزيد على الثالث في ذلك الزوج **● (فرع) هـ** (أوصى بامته والحاصل من زوجها زوجها ولا من موصي من) ومات (وقبلا) الوصية (معاً أو من ثياب خبز جث) كلها (من) الثالث عتق عن الامن) نصفها (بالمثل) (والباقي بحق) (السرابة) وله من الزوج عتقة نصفها (لأنه قيمته لانه انما تلف نصفها والاول أقل من الثاني (وعتق الرجل عليها بالسوية) اما نصيب الزوج فلانه وله ما نصيب الابن فلان الام عتقت عليه والعتق يسرى من الخلد الى ما عتقك ما عتق من جهاتها (ولا تقويم على أحدهما) في نصيب الآخر (لانه) أي الجمل (عتق دفعته وهرأما) فاقبها ما اذا انقضى اثنتان اباه فانه يعق عليها ولا تقويم وانما الحق قبولها امرتها بقبولها معاً فاذ كان وقت الملك واحد وان اختلف وقت القبول (فان قبل الزوج وحده عتق) عليه (الجل) نصفه بالملك ونصفه بالسرابة (فقط) أي دون أمه (ولا تتبعه الام) في العتق سرابة (كما تبعها) لان الجمل تبعها هو اولى است تبعها

اذ الزوج ابنه الصغير كبر فطلعت الزوجة حراً والوصية ماقبل الدخول ان النكاح يبطل وينسخ ذلك الى البغوى (وزلزمه) ووجه ان اسلام الولي يحصل عقب اسلام الاب في قوم اسلامه على اسلام الزوج وقاله هالك على بر في الاستدراك على كلام البغوى لكن قريب اسلام الولي على اسلام الاب لا يقتضي قدماً وتأخراً بالزمان فلا يظهر تقدم اسلامه على اسلام الزوج وما خرجنا به هاتين الاستدراكاتهما على ذلك بقولنا ان العتق الاول والعقبة الترتيب هناك فان الله تعالى قال والذين آمنوا واتبعناهم ذروا ما هم بآذانكم فاعلم انكم بالبيعة الابد اثبات الايمان لا الاصل وهذا يظهر الزمان وقد يظهر هنا أيضاً يقرب هذان العلم والمعلول والشرط والشرط والسبب والسبب بينهما ترتيباً لا ملام ذلك معروف في عدة مواضع

(قوله جل للموسى، يا موسى، اخرج) لولوى (٤٦) بالشجرة وعلمها ثم تغير مؤرودة خات في الوصية * (الباب الثاني في أحكام الوصية) *

(قوله فانرجع من زيادة

المصنف) قال شيخنا أبو محمد

من ذلك تنقيح ما أطلقوه

في باب البيع من عدم صحة

بيع آله الله أو أي حث

لم يصلح لمباح مع بيعه

دوم تغيير بغير (قوله

وظاهر كلامهم انه يعطى

المزمار) أشار الى تصحيحه

(قوله والماء فيها للوحد)

لالتأنيث كعلماء جماعة

وبدله قولهم لغنا الشاة

بذكر وبؤنت واهذا حل

قوله صلى الله عليه وسلم في

أربعين شاة فاعلى الذكور

والاناث قال ابن سرة في

كتاب الامداد وانما أفرد

الله سبحانه وتعالى الضأن

عن المعز في آية الانعام

وهما جنس واحد فاعلها

فوعين وان كانا سواء

في جميع الاحكام كانه

والكفار والهدى والخصايا

وذكر الابل والبرق فاعلها

واحد لان الاختلاف

أقربها بنتائج بعضها من

بعض وليس كذلك الغنم

لان الضأن لا يطرق المنز

والعسل لا يطرق الضأن

فجرى مجرى الجنس في

النتائج فلذلك قسمها

قسمين اه وأهم قوله

مع زواضئنا لا يتناول

غيرهما فلو أراد لوارث

اعطاه لربنا ونطلب اليك

وهو المنصوص وللعموى

له قبوله وان وقع عليه اسم

شاة يذكركم عن صفه ورائها

وبغير وجه صاحب البيان وبه ولا أول أن يجب بان الإطلاق انما ينصرف اليها اذ لم تصلح لمباح دون
ما اذا لم يثبت له اشراكها بالمباح حينئذ (أولا) تصلح لمباح (حل عليها) أي على أعواد الله (وربما) (د) على
أي الوصل اذ لا يبعد الانتفاع به شرعا ولا فرق في عدم بطلان في نظيره من العبول بان يطلق العبد ينصرف
الى عود الله ولا يعماله في غيره مرجوح والمقابل يقع على الجميع وقوعا واحدا ولا يقال أن يمنع ظهور اسم
العبد في عود الله ويقول بل هو مشترك بينه وبين غيره من الأعواد ذكره الاصل (وكذا لو روى) له
(بعود ولا عوده اشترى له عود الله) يصلح لمباح (عابطة) عبارة الاصل ولو روى بعود ولا عوده لم يقتضى
تتربل مطلق العود على عود الله وبطلان الوصلة لأن بشرى له عود الله يصلح لمباح وأطلق المولى أنه
بشرى له ماله وكان موجودا في ماله أمكن تنفيذ الوصلة به العود به انتهى فالمرجع من زيادة المصنف وجوبه
بأنه المباح نصف العوداني عداته كان الامة أقرب واذا حثت الوصلة بالعود عطيته (دون الزواضئ) (د) وهو ما
اشترى به العود وتواضعه كاللوازم التي يلحق عليها الاوتار والجواهر والحيث سبنا التي ركب عليها
الزواجر لانه يسمى عودا وبشرى قال في الاصل ولو روى بعود من عداته وليس له العود له وعوده وبشرى
وعودته فان جازنا هذا العدا على هذه الاحكام فقد جازنا المشترك على معانيه معارفا بخلاف لاهل
الاصول فان منع هذه الصورة كلوا روى بعود من عداته وليس له العود له وعوده زاد النوى قلت
مذهب الشافعي رضي الله عنه دخل المشترك على معانيه وواقعه على جماعة من أهل الاصول انتهى لكنه
خافه في باب العتق فقال ان أعتقت فاعتق حفر في قوله بأنه لا يحل على معانيه (وكذا) (الحكم) (في
المزمار) فتقع الوصلة به (ان يصلح لمباح) دون ما اذا يصلح له واذا حثت (لا يعطى) (الموصى به) (الجميع)
أي (الموضوع عن الشافعيين) لان الاسم لا يوقف عليه قال الاذرى وظاهر كلامهم أنه يعطى المزمار
بجيشته وقال الروابي تبعه لما وردى يجب أن يفضل من غير فرض بحيث يخرج به عن الله ثم يعطاه
(وان أوصى له بقوس حل على العربية) وهي التي يرمي بها النبل وهي السهام الصغار المر بغير (د) على
(الفارسية) وهي التي يرمي بها القشاب (د) على (قوس الحسبان) يضم الحاء والسين الموحدة
وبالهاء الموحدة (وهي التي لها سهام فزار) تسمى لجرى فيها الحسبان اسم السهام الصغار المذكرة
ذكره الجوهري وغيره وكلام الاصل هنا يمكن حله عليه لكنه صرح في المسابقة بأنه اسم لقوس
المذكورة (لا) على (نوس) بنقود لا قوس (نصف) لاشتهار القوس في الثلاثة الاولى ودون هذين
والبنقود يسمى بالجله في ضم الجيم كذا الجوهري وبه وبه وذكر الاصل ان الجلاهق اسم لقوس
البنقود ونقوله الاذرى عن الازهرى (الان قال) أعطوه (ما يسمى قوسا) فلا يقتصر على الثلاثة
بل يعطى واحدة من الجميع (وقال) أعطوه قوسا (من قوس وليس له الهمزة) أي قوس البنقود
والنصف (ثم البنقود) أي قوسه لان الاسم اليها سبق ولولا يكن له الا أحدهما محل اللفظ عليه لا ينفذ
بالاشتقاق صرح به الاصل هذا كما عدا الاطلاق (فان بين الفرض تبسيع بان قال البنقود) بها (أو
يرمى بالبلر) أو يقال لها * (فرع لو روى بنوس) أو بيل (لم يدخل الوتر) في القوس (ولا
الجلد الزاوي) أي في العطل اذا كان (يسمى العابل) أي بيل (دونه) لان كلامهما خارج
عن المسمى وكذا يدخل السرج في الوصلة بالباية (ويدخل النصل ولربش في اسم السهم) لتبوعهما فيه
(وان قال) أعطوه (شاة من شياهي) أو من غنمي (أو) من (مالى أحرأت) شاة معينة
ومر بمرضاة معزاة تناولوها (وصغير الجنة) لصدق اسمها بذلك لان اسم الجنس كالانسان والماء فيها
للوحدة لا لالتأنيث ولها يجوز ان يخرج الذي كرم من جنس من الابل ونص في الامم ان الذي ذكر لا يدخل هنا
لغيره قال الاذرى وجمعة كثير من العراقيين وانقضاء كلامه بقسم وهو المذهب قاله ودفق به
وبين الزكاة بان الشاة ثمجة على القفزة على عرف الاسنة عمل كائن على الشافعي وانما يجوز
المعيب هنا وان اقتضى الاطلاق السلامة لان الوصلة لازمة فاعلى مقتضى اللفظ لعدم ما يدل عليها

تقع على الذكور والانتين من الضأن والمهر والعلباء والوبر والنعام وحمل الوحش وسبه تنصب العرف بالضأن والمهر

قوله **تختلف الكفارة** (فيها) **كل** كذا البيع (قوله والسفلة ولدا الضأن والمزعزج) قال بعضهم السفلة الأنثى من ولدا الضأن والمزعزج
 تسكن أول سنة أشهر والعناق الأنثى من (٤٨) ولدا المزعزج ثم لها سنة (قوله لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيها) علم من التعليل جريان

هذا الحكم في اسواق
 الشراء (قوله أو يترجا
 تعين كيش الخ) أو ينتفع
 بصورتها فضاقة أو شرها
 فتمز وهذا كذا وصية فتحت
 أشباهها إذا انقرب منها ما يدل
 على إرادته أحدها فإنه
 يتعين غ (قوله وهذا
 لما عرفت في الرضا الخ) لو
 قال أعطوه شاة من غنمي
 ولا غنمه عند موته لفت
 شاة ما إذا كان له غنم
 وهو قد يتخالف ما من
 تصح النوى وتدين
 بينهما بأن الغنم قد يقال
 لها شاة البر ولو قيل لها غنم
 البر (قوله والبيع يشمل
 النانة) ولا يشمل الفصيل
 (قوله والبقرة والبغلة
 بالأنثى) لا تشمل البقرة
 الجيلة ولا التور (قوله
 فلا تنسب الصفة كما عرفت
 الشاة) هو الاصم (قوله
 والمحب والصغير) لكن
 في التسمية أنه لا يعطى مالا
 يمكن ركوبه لأنه لا يسمى
 دابة أي عرا (قوله قال
 الأذري) وهذا إنما يظهر
 الخ عبارة إذا قال دابة
 ينتفع بدوها ينبغي أن لا
 يعطى فربما قيل تأقت أو بقر
 أو شاة لأن يكون ممن
 يشرب اللبن الخيل كالنمل
 وهذا ينتفع بالحزم به إذا
 قال من دوابي ولم يكن له غير
 ذلك (قوله دخل الجال

بختلف الكفارة وغيرها (لاحتجة وضافا) لان الاسم لا يصدق به المصغر منها كذا صححه الاصل وقوله
 الرافعي عن الصديقي وصححه البغوي لكن نقل الرافعي عن سائر الاصحاب والغزالي عنهم خلاصه ولأن
 إجازة هذا واختاره السيدي والسفلة ولدا الضأن والمزعزج كما كان أو أنثى مالم يبلغ سنة والعناق الأنثى من
 ولدا المزعزج وكذا والعناق الجدي كما تجلده السفلة ولو اقتصر وعلى ذكرها كفي عن ذكر العناق والجدي
 (في قوله) أعطوه شاة (من ماله لانتعين) الشاة (في غنمه) فجوزاعا لما عرفت على غير صفة غنمه (بختلف
 قوله أعطوه شاة (من شياهي) أو من غنمي يتعين الشاة فيها فلا يجوز زلعاء من غيرها (قوله إذا
 لم يكن له) في هذه عند موته (شاة بالمث) وصحته لعدم ما يتعاق به بخلافه لو قال أعطوه شاة من مالي
 ولا شاة فلا تطل الوصيلة بشرط من ماله شاة (ولو) وفي نسخة وان (قال اختاروا شاة تعبت
 ساجدة) لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيها كفي التوكيد بالشراء (بختلف قوله أعطوه) شاة لانتعين
 السلمة بالامر (وان قال) أعطوه شاة (بشاهيها) أو ينتفع بدوها ونسها (تعبت أنثى) من الشاة
 أو المزعزج (أو يترجا) على غنمه (تعين كيش أو تيس) والجمعة يقال (لأن من الشاة والكباش
 للذكر منها واليس كذا كرم من المزعزج) الكباش كونه من الشاة واليس كونه من المزعزج زبانه
 أشده كالأنثى من كتب اللغة (فرع لوقال) أعطوه (شاة من شياهي وليس له الإطباء أعلى
 منها) واحدة (لأنه تسمى شاة بالبر) وهذا بحث في الرضا وخرجه صاحب البيان وقوله في محل آخر
 عن الاصحاب لكن جزم غيره بعدم الصحة وقال ابن الرضا ماله الاصم (والبيع يشمل النانة والجبل الجاني
 والعرا والعرب) والسلم لصداق (بكل منه فقد) مع من العرا حب فلا ينسب إليه وصرة حتى يعبري
 والنانة لا تشمل الجبل وبالعكس كصره به الاصل (فرع عن اسم النور بالذكر) لا تسعفه
 فيه لغتوعرفا (د) اسم (البقرة والبغلة بالأنثى) لذلك ولا يتعاقف قول النوى في غير برهان البقرة
 تقع على الذكر والأنثى باتفاق أهل اللغة لان وقوعه عليه لم يشترعوا (د) اسم (فسر بقران
 د) عشر (ايتق) بتقديم الياء على النون (بالنات) بناء على اختصاص البقرة بالنانة بالأنثى ولا
 فرق بين التصريح بالقران والابق بين تعبيره بعشر وبشرة كصره به الاصل وذكر العرا مثال
 (وعشر) أو عشرة (من الإبل والبقرة والغنم) شامل (للكر والأنثى والكباش والجمال للذكر)
 لانهم يزدون وقالوا كلب وكبوت وحمار وحمار (ويدخل الجواميس في اسم البقر) كما يكمل به نفسها
 قال الصبري ولا يدخل فيه الوحش قال الزركشي الا ان لا يكون له غيره فلا يشبهه الصحة كما عرفت في الشاة
 انتهى وما قاله الصبري قد يشكك بحد من حذف لا يأكل لحم بقر باكله لحم بقر وحشي ويجب ان
 ما هنا ينسب على العرف وما هنا لا انما ينسب عليه اذ لم يضرب وهو في ذلك مضطرب (واسم الدابة
 يتناول الخيل والبغال والحمير حتى الذكر والمحب والصغير) في جميع البلاد لا تستأثر بها ذلك عرا فان
 كانت لغة ماكل ما يدعى على الأرض ولان الثلاثة أغلب ما يركب قال تعالى والخيول والبغال والحمير لتركبها
 والمرداد الجارح لا الهل هذا ان أطلق (فان قال) أعطوه دابة (لما قال) أو بقر أو يتر (عليها
 خرج) من الوصية (غير الفرس) فتعين الفرس (أو لا يتفع فظهر ما دللنا عليه) منها (البغل
 أو لبصل عليها خرج) منها (الفرس لا يزدون واعتبه الجمل عليه) فلا يخرج (أو) قال أعطوه
 (دابة فظهر ما دللنا عليه) قال الأذري وهذا إنما يظهر إذا كان من يعتادون شرب اللبن
 الخيل ولا تعلق تعين البقرة والنانة (وقال المتولي وقوله النوى إذا قال) أعطوه (دابة للعل)
 عليها (شخل) فيها (الجمل والبقران اعتادا والجمل عليها) وأما الرافعي فضعفه بأن ذكرنا الدابة على

والبقران اعتادا الجمل علم قال الأذري بل ينبغي الجزم به إذا قال من دوابي لقرينة لا إضافة ولا العرف وصديق
 القنوتان كان المشهور بخلافه اه قال ابن الرضا إذا قال دابة للعل فقد اقترن بألفا الدابة صرحة عن المعنى الذي لا جله خص الاجناس
 الثلاثة وهو الر كوا يسمى آخر وهو الجمل المنسوب به فينزل على ما يبلغ العمل اماما كالابل والبغال والحمير وانما كالبقرة والخيول

انما جعل علماني بعض البلاد (قوله فالقياس كما قاله صاحب البيان العتبات) حزمه في العباد (قوله ويعلم منها الصديق اسم الغاية علمها) قاله الباقر لأنه معنى الحقيقة القولية أو يحتمل على الجواز العرفي قال ويدلله أنه لو (٤٩) وقد فعل أولاد، وليس له الأولاد وأولادها

يضع الوقت ويعرف بهم
وان كان اطلاق الوارد عليهم
مجازا لكن يتبعه من الجواز
بمقتضى الواقع (قوله
والظاهر انه يعتبر الخ)
أشار إلى تصحيحه وكذا قوله
اذا الظاهر انه لا يكتفي (قوله
لانه صلح على مجهول) على
فيه معنى عن كفاي قوله

اذا رخصت بنو قشير
(قوله فتلاضخنا) أما اذا
كان القتل غير معين كان
قتلهم حرب أو سبي فهو
كالموت ذكره الروابي في
الجر وهو واضح (قوله
فقطعه الوارث بعد القبول
فيتمتع شاعهم الخ) وفي
الشامل وغيره انه له قيمة
أقلهم وهذا يختلف ما ذكره

الرافعي كاتوهم بعضهم نيم
ان كان في الورثة طفل أو
نحوه تعين ذلك غ (قوله
ويلزمه) أي الوصي له في
صورة الموت تجوز بزهة
ماله عنه بعد دخوله تحت
يده (قوله لو وصي باعنا
عبدنا) أي بخرجه عن العتق
الواجب عن الكفارة (قوله
لانه أعتق عنه) قال شيخنا
يؤخذ من تعليل الشارح
انه هنا صرح بعقبة عن
الميت فلا ينافي ما مر قبل
الميت قبل القبض من عتقه
عن المباشر لا مكان حله على
ما اذا أعتقه فلم يصرخ
بكونه عن الميت (قوله

الاجناس الثلاثة ينتظم جعلها على غير ما بهد أوصفة (قوله قال أعطوه دابة من درابي ومعه دابة من جنس)
من الاجناس الثلاثة (تعنت أودابان من جنس) منها (غير الوارث) بينهما (فان لم يكن له شيء) منها
عند موه (بالمثل) وصية لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شيء من الثمن أو نحوها فالقياس
كما قاله صاحب البيان العتبات ويعلم منها الصديق اسم الغاية علمها (قوله فكلوا قال أعطوه دابة من جنس)
وايس عنده الانطباع فانه يعلم منها كالموت كالمصنف شامل لذلك بخلاف كلام أصله (والترقيق يقع
على الذكر والانثى والخنثى والعلب) والسليم (والصغير) والكبير (والكافر) والمسلم لمدة بكل منها
تخلو العبد لا يشمل الامتور العكس كما أني (فان قال) أعطوه رقيقا لقاتل أو لخدمته في السر أعطى
ذكرنا) لانه الذي يصلح لذلك قال الاذرى في الأولى وحيد يجب ان يكون مكشاه مسلما من الزمان والمسمى
وتحدهما وقال في الثاني والثا ظاهر انه يعتبر ان يكون مسلما ما يمنع من الخدمة قال في الاصل ولوقال
أعطوه رقيقا فاعتقده فهو كالموت على أي النسبة لذلك كوردة الاونة لا مطلقا اذ الظاهر انه لا يكتفي عن اصله
لخدمته قاله الاذرى (أو لخدمته) أولئك من (فانثي) لانها التي تصلح للخدمة غالباً والفتنة (ولو
قال أعطوه وأسام رقيقاً أو) من (خنثى أو من جنس عبيد وايس له الأولاد أعطاه فان لم يكن) له
(شيء) من ذلك يوم الموت (بطلت) وصيته (فلكونه قبل الموت اسحق) الموصي له ما أوصى به به لان العبرة
بيوم الموت لا بيوم الوصية كالموت (ولا يجوز ان يعطى من غير اقراره وان تراخى لانه صلح على) الوجوه ما عير به
الاصل عن (مجهول) وهو باطل (فرع) لو (أوصى بأحد عبيده فقتلوا) ووقته تلاضخنا أو ماتوا
(أو أعتقهم قبل موته بطلت) وصيته ما لا يعيد له يوم الموت فهو كالموت باعهم (أو) قتلوا أو ماتوا أو أعتقهم
قبل موته (الارباح) منهم (تعين) الوصية تصدق الاسم به ولانه الموصي كالموت باعها صاعاً من صبره فلم يبق
سواها ليس الوارث ان يعلم الذي يرد دفع المبيعة مقتول بصورة المسئلة ان يوصى بأحد عبيده لم يوجد
فلا يوصى بأحد عبيده فقتلوا أو واحد لم يتعين حتى يملك غيره فلا وارث ان يعطى من الحادث (وان قتلوا
بعد الموت) فتلاضخنا (ولو قبل القبول تعين حقه في العتقة) فقطعه الوارث بعد القبول فيتمتع شاعهم
فان بقي واحد منهم غير الوارث بين دفعه ودفعه فقتلوا أو واحد القبولين (فان مات أحدهم أو قتل) فتلاضخنا
معين بعد الموت ولو قبل القبول (فلا وارث تعينه الوصية ويلزمه) أي الوصي له في صورة الموت تجوز
ان قبل) وتكون العتقة في صورة القتل المحض بناء على ما مر من ان الملك في الوصية فهو قوف على القبول
(فرع) لو (قال أعطوه قاتلاً أو ورثاً من مالي لم يتعين) أعطاه (من ارقائه ويحب شرائه ان لم يكن
له رقيق فلا يوصى بعبيد بعد أمته ولا تخنثى وكذا عكسه) أي لأوصى بأمه أو خنثى لم يعط عبد ولا يعطى
خنثى في الأولى ولا أنثى في الثانية

(فصل) لو (أوصى باعتاق عبد) تعاقبه (أجزأه) اعتاق (ما يقع عليه الاسم) كالموت اعطاه فلا
رقيقاً (وان أوصى شخصاً ان يشتري بثمنه عبد أو بعقه) عنه (فاشتراه بعينه أي الثالث) واعتقه
عنه (ثم ظهر) عليه (دين) ولو غير مستغرق (بطل الشراء والعق) لانه تبين انه تصرف فيما يتعلق به
حق الشراء فاشترى في المهرين (وان اشتراه) (في خدمته) (وقم) الشراء (عن موهة الثمن) لان
الشراء اعتقدت منه فهو عنه (ودفع العتق عن الميت) لانه أعتق عنه (وان قال اعتقا) عنى (بثلي
زبانا) أو شتره وبثلي زبانا باعتقهم (فان قال) أي أقل عدد يقع عليه اسم الرقاب (ثلاث) لانها أقل
الجمع فان في الثالث ثلاث فكثر فعل (والاستكثار مع الاسترخاء أولى) من الاستكثار مع الاستعلاء
فاعتاق خسر وقاب مثلاً فله العتقة أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة فله العتقة لانه من تخليص شخص فكثر
عن الرق وقد قال صلى الله عليه وسلم من أعتق رقبة أعق الله به كل عضو من اعضائه ممن النار ولا يصرف

(٧ - استنى المطالب) - ثالث (والاستكثار مع الاسترخاء أولى) وشراء الرقبة المضرورة الماضية عليها أولى من
الرفقة عند أهلها قال الاذرى والظاهر ان البالغ أولى من الصغير وان الذي ذكره أولى من الذي

(قوله) قال الزكي ومقتضى الحلاهم انه لا فرق (الح) وهو كذلك فان علة المنع ان البعض ليس بوقت ولا فرق (قوله) وقضية كلامه كاسله (الح) سداق كلامه كاسله فيبافضل عن الرقاب الكروال (قوله) والذي صرح به العاودي (الح) اشارات تضيحه (قوله) وقال الباقرين انه (الاف) والاف عشتون في الغلظ (٥٠) من الرز ولا هذا لا يجوز التثنية فحين اعتقه في مرض موته الاعتدال غير الثالث عن

التكميل (قوله ولو ولدت ذكراً) أي أو أنثيين (قوله ولو ولدت ذكراً) أعلى الوارث من شاء منهما الفرق بين هذا وبين ما إذا أوصى لهما أو لم يوصي لهما أن يترك من أوصى لهما أو أنثيين حيث يقسم لهما بمقدار ما عرفه نعيم وما عساه يتخلف من الكسرة في الأول فأنها (قوله كالأوصى) للاحدا الشخصين في أحد البدين أي لبطني الوارث أحد الشخصين والآخر تقدم أنه لا يجوز إلهام الوصي إلا بالبيعة أعلا العبد أحد الرجلين فحمل الخلاف على أنه قوله قال الزكشي والقياس (الخ) أشار إلى نصه (قوله وإن أوصى بغيره (الخ) لورد بعض الجيران فهل يرد على قيمته أو يكفون المردود الورثة بحال إن قالان أوجبنا الاستيعاب كان لورثتنا الألف في الجيران قوله فهل يرد الخ أشار إلى تصحيحه (قوله صرف إلى الوصي داراً) قال الكوكبي على اعتبار بدار لا سكن بها له أعمدة في الجوار على الدار

أولئك في مخرجهم، كما هو الحال في تلك الفقرة، فإن ذلك في دار الشخص سكتا غيره بآثاره وأعماله ما لم يتنازل عنها. و ينبغي فلا يستحق قطعا الاعتراف بالجرأة الموت وقوله أولئك أي أشار إلى نفسه (قوله من كل جانب) قال القاضي أبو العلاء عبد الله بن الحسن الجواب الرابع بمقتضى مستندنا اهـ وهذا حرجي على الغالب والأقصد أن تكون دار الموصي كبرية في التبرع فلو أنهما من كل جانب أكتفى من دار لغير المسامحة لها أو من امتدادان وقد تكون إحداهما حران فلو أنهما حران فحقا (قوله قال السبكي أي وغيره

(قوله قال الاذرى وقضية كلامهم الخ) أشار الى تبصيره (قوله والوجه ان المسخذه كغيره) أشار الى تبصيره (قوله اوله اقرام حفظه القرآن) (قوله قال الاذرى وقضية كلامهم الخ) أشار الى تبصيره (قوله والوجه ان المسخذه كغيره) أشار الى تبصيره (قوله اوله اقرام حفظه القرآن)

ويبين ان تقسيم حصته كل دار على عدد سكانها قال الاذرى وقضية كلامهم وجوب استيعاب الدورين
الجواب الاربعة وهو انما جعل على ان غاية الجواب وذلك لانه يجب وكلام البيان يستدعيه يبدأ
بالاخرين لا قرب كآية هـ به كلام المارودي وغيره انتهى والمتجه بقاء كلام الاصحاب على اخلاقه قال
الزركشي ويحل ما تقرر في جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
الشافعي في الام في خبره جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
المسجد كغيره في جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
الى جابر ان كثرها سكنى له فان استوى جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
بعضهم قال الاول ويبنى ان يصرف الى جابر ان كان فيها حالي الوصية والموت واقتصر الثاني على حالة
الموت (أو) أوصى (الفرقة حفظه القرآن) بصرف الهم (لا) الى حفظه بعضه ولا الى (من) فربا ما ضايف
بالحفظ) الحرف (أو) أوصى (العلماء أو لاول العلم فاهل علوم الشرع من الفقهاء والتفسير والحديث)
بصرف الهم (ان علم) أهل الحديث (طريقه ومسته وجاهه رجاله) والمراد بالفقهاء من مريانه في
الوصية كذا ذكره بعدوا بهل التفسير من يعرف معنى الكتاب العزيز فربا أورد به (المعربون والادباء)
والعلماء والمحققون والمفسرون والحساب والمهندسون (ولا المتكلمون) ولا جماع الحديث الذين
لا علم لهم وعلم ذلك لا شهر بالعرف في الثلاثة الاول دون غيرهم نعم استدرك السبكي على ما ذكر في علم
الكلام بأنه ان يديه العلم بالله وصفاته وما يستعمل عليه ابره على المبتدعة عليهم بين الاعتقاد الصحيح
والفاسد فذلك من أجل العلوم الشرعية وقدمه على كمال السبكي من فوض الكفائيات وان أورد به
الوجه في شبهه والحوض فيه على طر يق الفلسفة فلا راعاه مراد الشافعي وهذا قال لان يلي الصدر به
بكل ذنب ما خلا الشرك شيعه من أن بقاء بعلم الكلام قال في المطلب تبعاً لابن تونس والمراد بالمعنى الثاني
أما العلم بالارباب وان جالاه اكله العلم بطرق الحديث واختاره السبكي بعد ان ردهم من حيث المذهب بان علم
القرآن يتعلق بالانفاذ دون المعاني فالعارف به لا يدخل في اسم العلماء وان الثاني فائز لا مقرر قال
المارودي والمراد بالادباء والفقهاء وقدمه على كمال السبكي من فوض الكفائيات وان أورد به
والتفقه (والوصية سبق) بيانه (في الوقت وأقل الناس أزهدهم في الدنيا) وكذا أكيس الناس
قاله القاضي (وأجلهم عبدة الاوثان فان قال) أوصيت لاجلهم (من المسلمين) أي يصرف الى
من (بإسعادهم) وقيل الى الامامية والمجسمة وقيل الى مرتكب الكبائر من المسلمين اذ لا شبهة لهم
والترجيح من زايده قال الزركشي وقضية كلامهم حصه الوصية وهو لا يلائم قولهم انه يشترط في الوصية
لصحة عدم المصية وقد تمان لذلك صاحب الاستقصاء قال ويبنى عدم صحة المصية من المصية كما
لا يصح لمخالع البراري ولو أوصى بالتبخل الناس قال البقوي صرف المانع ان كان ذكر القاضي هذا
احتمالاً قالو في جملته أن يصرف الى من لا يقري الضيف ولو أوصى للاحق الناس قال الرزائي قال ابراهيم
الحري تصرف الى من يقول بالتبخل وقال المارودي عندي انه يصرف الى أسفه الناس لان الحق يرجع
الى الفعل دون الاعتقاد وعن القاضي لو أوصى اسيد الناس صرف الى الخليفة تجري عليه المارودي وعلاه

ويفين ان تقسيم حصته كل دار على عدد سكانها قال الاذرى وقضية كلامهم وجوب استيعاب الدورين
الجواب الاربعة وهو انما جعل على ان غاية الجواب وذلك لانه يجب وكلام البيان يستدعيه يبدأ
بالاخرين لا قرب كآية هـ به كلام المارودي وغيره انتهى والمتجه بقاء كلام الاصحاب على اخلاقه قال
الزركشي ويحل ما تقرر في جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
الشافعي في الام في خبره جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
المسجد كغيره في جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
الى جابر ان كثرها سكنى له فان استوى جابر المارودي جابر المسجدين ان جابر المسجدين من جميع النداء انتهى والوجه ان
بعضهم قال الاول ويبنى ان يصرف الى جابر ان كان فيها حالي الوصية والموت واقتصر الثاني على حالة
الموت (أو) أوصى (الفرقة حفظه القرآن) بصرف الهم (لا) الى حفظه بعضه ولا الى (من) فربا ما ضايف
بالحفظ) الحرف (أو) أوصى (العلماء أو لاول العلم فاهل علوم الشرع من الفقهاء والتفسير والحديث)
بصرف الهم (ان علم) أهل الحديث (طريقه ومسته وجاهه رجاله) والمراد بالفقهاء من مريانه في
الوصية كذا ذكره بعدوا بهل التفسير من يعرف معنى الكتاب العزيز فربا أورد به (المعربون والادباء)
والعلماء والمحققون والمفسرون والحساب والمهندسون (ولا المتكلمون) ولا جماع الحديث الذين
لا علم لهم وعلم ذلك لا شهر بالعرف في الثلاثة الاول دون غيرهم نعم استدرك السبكي على ما ذكر في علم
الكلام بأنه ان يديه العلم بالله وصفاته وما يستعمل عليه ابره على المبتدعة عليهم بين الاعتقاد الصحيح
والفاسد فذلك من أجل العلوم الشرعية وقدمه على كمال السبكي من فوض الكفائيات وان أورد به
الوجه في شبهه والحوض فيه على طر يق الفلسفة فلا راعاه مراد الشافعي وهذا قال لان يلي الصدر به
بكل ذنب ما خلا الشرك شيعه من أن بقاء بعلم الكلام قال في المطلب تبعاً لابن تونس والمراد بالمعنى الثاني
أما العلم بالارباب وان جالاه اكله العلم بطرق الحديث واختاره السبكي بعد ان ردهم من حيث المذهب بان علم
القرآن يتعلق بالانفاذ دون المعاني فالعارف به لا يدخل في اسم العلماء وان الثاني فائز لا مقرر قال
المارودي والمراد بالادباء والفقهاء وقدمه على كمال السبكي من فوض الكفائيات وان أورد به
والتفقه (والوصية سبق) بيانه (في الوقت وأقل الناس أزهدهم في الدنيا) وكذا أكيس الناس
قاله القاضي (وأجلهم عبدة الاوثان فان قال) أوصيت لاجلهم (من المسلمين) أي يصرف الى
من (بإسعادهم) وقيل الى الامامية والمجسمة وقيل الى مرتكب الكبائر من المسلمين اذ لا شبهة لهم
والترجيح من زايده قال الزركشي وقضية كلامهم حصه الوصية وهو لا يلائم قولهم انه يشترط في الوصية
لصحة عدم المصية وقد تمان لذلك صاحب الاستقصاء قال ويبنى عدم صحة المصية من المصية كما
لا يصح لمخالع البراري ولو أوصى بالتبخل الناس قال البقوي صرف المانع ان كان ذكر القاضي هذا
احتمالاً قالو في جملته أن يصرف الى من لا يقري الضيف ولو أوصى للاحق الناس قال الرزائي قال ابراهيم
الحري تصرف الى من يقول بالتبخل وقال المارودي عندي انه يصرف الى أسفه الناس لان الحق يرجع
الى الفعل دون الاعتقاد وعن القاضي لو أوصى اسيد الناس صرف الى الخليفة تجري عليه المارودي وعلاه

فرض الشعر وعلم انشاء النثر وعلم الخط وعلم المحاضرات ومنه التوار يخزع القرآن آت (قوله وصف الفقهاهم الخ) في شرح المذهب في باب
ما يجوز به من الاحياء لغز الى لو أوصى بحال الفقهاهم ادخل الفاضل دون المبتدئين من شهر ونحوه والوسطا بينهم دار جات يجتهد المعنى فيها
وأورد على ترك الانحياز في اثار الرحلة لان الصلاح عن ابن سريج ان الظاهر به لا يستحقون من وصية الفقهاء شيئاً (قوله قاله القاضي)
قال البقوي والراعي من لا يطلب من الدنيا الاما يكلمه موعياه (قوله قال الزركشي وقضية كلامهم حصه الوصية) قال خضناصوره أن يطلق
الوصية من غير ان يقصد جوهراً المعصية فتعفى حاصله بالاذن فقط (قوله قال البقوي صرف المانع في الزكاة) أشار الى تبصيره



(قوله وان أوصى الفقراء والمساكين الخ) ولو أوصى بالفقرهم الفقراء والمساكين وقال لكل واحد درهم فلم يخرج من ثلثة الادون الا اربع
فهل يقول راعى العدد فقط الخارج على الانشاء وقول اعطاء الدرهم لكل واحد مقصود وادعوا ادعاء على راعى النية انفق على نقل
في ذلك والمصلحة في تحصيله والافرية يدفع لكل واحد درهم لانه أقرب لغرض الموصي وباقيل من شخص درهم يعلمى شخص (قوله أو
لاحد همدان الخ) ويشمل الفقير (٥٢) المسكين وعكسه المسكين هنا غير مسكين لان كل واحد من زان يدفع اليه همدان كان مستحق

باب بد الناس هو المتقدم عليهم والمطاع فهم قال ولو أوصى لعلم الناس صرف الى الفقهاء لتعلق الفقه
بأكثر العلوم (وان أوصى للفقراء والمساكين وجب لكل) منها (النصف) فلا يقسم ذلك على
عدد رؤسهم (أو لاحدهما دخل) فيه (الآخر) فيجوز الصرف اليهما (أو لفرق بينهما
الاصناف أو العلماء لم يجب الاستيعاب بل يستحب) عند الاسكان كفى الزكاة اذا فرقه المالك (ويكتفى
ثلاثة) من كل صنف أى الانتصار على ما لا يمتثل الجمع ولا تجب التسوية بينهم (بخلاف بيني وبينى
عمر وقوله بشرط استيعابهم) بان يقسم على عدد رؤسهم كإفاد كلام الامل (وان دفع لثنتين بنحو
ثلاث أقل منقول) لانه الذى فرط فيه لا الثالث (ولا بصرفه) أى أقل منقول لثلاث (بل لثلاثة
القاضي بصرفه) له نفسه (أو برده) القاضي (اليه ليدفعه) هو قال الاذرى وشبهه بمن جعل ذلك
ما اذا دفع لثنتين عالمًا بأنه يجب الدفع الى ثلاثة أمالون جو أو لمجسول أو واقعة اذان أقل الجمع اثبات فأنه
أنه يجوز له الاستقلال بالدفع لثالث لانه باقى أمانته وان انحط أو ضاع ما قاله يذ كرو الا أنه قد اذمن
المذوق اليهما اذا أمكن وهو ظاهر بل مستحب اذا كان الموصى معسر وليس كالمالك الذى يدفع وكأنه لم
متر على ما ولو صى هنا تصرف على غيره (ويجوز نقل الموصى به للفقراء) أو المساكين ببلد ابلاد
مطلوع (أو زكاة) لان الاطباء لا تختد الى الوصية امتدادها الى الزكاة كما رى باب قسم الصدقات اذا زكاة
مطلوع فنظر الفقهاء من حيث انهم لو طغف قدره تفاوت الوصية لهذا يجوز تقيدها بفقراء سائر البلاد (فان
رون المكاتب) بعد أخذهم من الوصية (استرد منه) المال ان كان باقى يبدأ أو يسددهم (أو أوصى
لغيره ابلد) بعينه (محمور بن شرط قبول) منهم (واستعاب لهم) (ونسوية) بينهم لتعنيهم بخلاف
الوصية لمطلق الفقراء (أو أوصى (لسبيل البر أو الخير) أو لثواب (فكفيل الوفاء) وتقدمه به الله ثم فان
فرض الموصى أمر الوصية (الى الوصى) كان قاله ضح ثلثي حشر رأيت أو فمأزك الله (لم يطمع نفسه)
وان كان محتاجا كان الوكيل في البيع لا يبيع لنفسه (بل أقارب الموصى الذين لا رون) منه (أولى)
بالصرف اليهم لان القرية فهم آكد (ثم الأولى أن تصرف (الى محارم من الرضاع ثم الى حيرانه) الا ان
فالأقرب أمأثار به الذين رون منه فلا تصرف اليهم - أو ان كانوا محتاجين لا ذلوا لوصى لهم عادة قال
الصبرى وعتق الصرف الى عبد الموصى (وان أوصى لأقارب بدأ وجهه وجب استيعابهم) والنسوية
بينهم (ان انحصروا) لتعنيهم فان لم ينحصر وانك الوصية للعالة وسأى (ولو لم يكن) منهم (الأراد
أعلى الشكل) لان كلام القرابة والرحم مصدر بوصفه الواحد والجمع وعلى الامام صور والجمع بان
الجمع ليس مقصودا هنا وانما المقصود الصرف الى جهة القرابة قال الرافىي لا يمكنه ان كان كذلك لما وجب
الاستيعاب كالموصية للفقراء (ويدخل) في الوصية لأقارب بدأ وجهه (الوارث وغيره والقريب والبعيد
والدم (والمكاتب) والذكر والانثى والحنثى والفقر والغنى لشمول الاسم اهم (وكذا) يدخل فيها
(الاحداد) والجدات (والاحفاد كلهم لا الابوان والاولاد) لانهم لا يعرفون بذلك شعر فاختلاصه من قبلهم اذ
قرب اب الانسان ورحم من بنى اليه واسطة (ولو أوصى لأقارب نفسه ثم دخل ورثته) روى بقا الشرع لان
الوارث لا يوصى له عادة قبل يدخلون لوقوع الاسم عليهم ثم يعلم ان نصيبهم لا يعتدوا بما كان لهم لانفسهم ويصح
الباقى لغيرهم والترجيح من زيادته وبه صرح المتأخرين من غيرهم

التفقه على غيره فالنظر هنا
الى الاسم فقط وقيل كهر
وهو الصحيح (قوله قال
الاذرى وشبهه الخ) أشار
الى شخصه (قوله وهو
ظاهر) أشار الى شخصه
(قوله بل أقارب الموصى
الذين لا رون أول) قال
الباقى هذا وهم جواز
الصرف الى الوارث وقد
نص في الامم على امتناعه
فقال ليس له أن يسطع
وارثا لمبته اه (قوله
أو وجه) أى أقرباته أو
ذوى قرابت موكب أيضا
لو أوصى لمناس شخص
فلم ينسب اليهم من اولاده
لا لزوج والزوجة أولان
يناسبه تدخل الابه
والحوادث فى الام والجدات
مطلقا وجهان أحدهما
عدم دخولهن فى الوصية
ولا تدخل الاشوال والخلان
والاخوة لادم (قوله
والقريب والبعيد)
استشكل السبى دخول
البعيد فى لفظ الأقارب
لان مقدره اصل التفضيل
ويجانب اصل الاشكال بانالو
اقتصر ناعلى معنى التفضيل
لم تصدق الأقارب الا على
جميعهم أقرب الى الشخص

من غيرهم مع انشأ كهم والعرف بان ذلك وقد قاله الخ والاذرى ترك الاقرب بنى وصح البخارى انهم المراتب بعد نصيب
التي صلى الله عليه وسلم على السبا فقل بنادى يابى فخر يابى عدى لبطون قر بش وقوا به أخرى فى البخارى يا مسفر قر بش أو كامة نحوها
فدخل على انقر بشا كلها عشرة الاقر بنى وامل سبه ابن آدم كهم قرائب ولكن ان بعدت القرابة حتى انقطعت ولم تعرف لم تعد قرابة
وان عرفت هل تعرف لغيره أطلق لفظ الاقرب بين الأقارب على انهما أقرب من غيرهما

قوله الآن يقال في الثالثة يدخل الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ولو كان عربيا) قال جمال الدين (٥٣) المراد بالعربي من لم يعرفه بالعربية
لأن ينسب الى العرب
وهو جاهل بالعلم فانه يكون
كلاجمي قال وبشرط
أن يستعمل العلم ويعتد
اعتقادهم في اسم القرابة
انه المتصور بعد الحاجة
قوله تدخل فيها الاوان
الخ) دخول الام وولدها
في ذلك مفرغ على دخول
قرابة الام في رتبة العرب
اذا كان الموصى عربيا
وقد نبه عليه الرافعي بعد
ذلك في الكلام على الفاظ
الوجيز (قوله والاخ مقدم
على الجد) قال الباقيني
لا يقدم الاخ للام وابنه على
الجد الا في هذا الموضع
ومسألة الوقف على الاقرب
وفي وقت انقطع مصرفه
أولم يعرف ولا يقدم أخ
لاوين أولاب لابنه على
الجد الا هنا في الولاء ينبغي
تقديم العم على أبي الجد
كأبي الولاء (قوله فتقدم
ذات القرابتين على ذات
القرابة الواحدة) أشار الى
تصحيحه وكتب أيضا اذا
صدر من واقف وقف على
أولاده ثم على أولاد أولاد
هكذا في جميع الفرية
بالترتيب على ان من مات
منهم ولم يعقب كان نصيبه
لن في زوجته يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف ينبغي
أن يجزم بذلك الا يتصور
أقرب يتالى الواقف في ذلك
الاجمعتين وحدهما يكون
في الإفظار ومع ذلك فيسهل نظيره الباقيني

في الإفظار ومع ذلك فيسهل نظيره الباقيني

الاشبه ان يقال قال
ان الراسي قال ذلك
نظر فانه قد يقال اما ان
يكون الموصى من اقرب
الاقارب ما يدل على
الجمع أو لا فلا يمكن الا
اقبل الجمع فليس حديث
ما نحن فيه كالصورة التي
ذكرها فلان الموصى

لهم في الحقيقة شعرون
وان كانوا أقبل من أقبل
الجمع ومن يلهم بكم له
أقبل الجمع لا غير كذلك
الحكم وان كان اقرب
أقاربه أو من يلهم أو من
من يلهم أو أكثر من أقبل
الجمع أو ما يكمل به أقبل
الجمع قد لا يلحق به
وبين ما إذا أوصى لأحد
الرجلين لا أن يلفظ فيقال
يتمتع بالتعصيب بخلاف ما
نحن نعلمه فيتمتع له صدق
لفظ الجماعة على كل اقرب
قربا ما إذا كان من في
كلامه لبيان الجنس
لا لتعصيب وهو الظاهر
منها هنا ولا حرم قال ابن
الصباغ انما لم يقل في حالة
الكثرة بالتعصيب ليلتص
الوصية بغيره انما اذا دار
لفظ الموصى بين مجملين
أحدهما يقتضي تعصيب
الوصية والاخر يقتضي
بطلانها بخلاف ما علمنا
صحتها ان لم يكن عرف
بعارض ذلك قوله وهل
يحمل على القرابة أشار
أن تعصمه وقوله وينبغي
أن يقال لا الورثة أشار
إلى تعصيه

الراي وهذا يغني عن قوله (ويجب أن يستوعبا) بالثقال الرافي وكان الاشبه أن يقال انها وصية
اغبرهم أي يفتل لان لفظ جماعة متكررة نصار كالأوصى لأحد الجانبين أو الثلاثة على التعيين من جماعة
معين قال الأذوي ويحتاج إلى الفرق انتهى وقد يقال صورة المصنفه أن يقول أوصيت لأقرب في اقارب
زيد بصدق عليه أنه أوصى لجماعته من اقرب اقارب زيد (أو أوصى) اقرب اقاربه لم يعط ما ينبغي بغير
أودع (كأن في الزكاة هذه من زبانه) (فرع) * لو (أوصى لأقرب قريبته) يعني أقاربه
(فان قريب كذا كزنا فلو) الأولى قول أمه لكن لو (كان الاقرب وارثا صرفه) أي الموصى به للأقرب
من غير الوارثين اذا لم يجزوا) أي الوارثون الوصية بناء على أنه لو أوصى لأقرب بنفسه لم يدخل ورثته) (فرع
قدينا آل أبي علي الله عليه وسلم في كتاب الزكاة فلو أوصى لآل غيره) * على الله عليه وسلم بحسب وصيته
لتظهر أصله في الشرع (وهل يحمل على القرابة أو على اجتماع دارها كوجهان) قال في الأصل فان كان
ثم وصى قول المتبع رأيه أو رأى الحاكم كوجهان (ثم الحاكم) على القول باتباع رأيه أو الوصى على القول
به (بغير مراد الموصى) ان أمكن العثور عليه بغيره ثم ان لم يكن ذلك تجزى (ظاهر معاني اللفظ)
بالوضع أو الاستعمال (فرع أهل البيت كالأول) * فيما ذكر (لكن تدخل الزوجة معهم) أيضا
(ولو أوصى لأهلهم من غير ذكر البيت فكل من تلمز منقته) يدخل وينبغي أن يقال ارثته ليلوافق ما مر في
الوصية فأقاربه (وان أوصى لآل بانه دخل أجاده من العارفين وأولامه دخل جداته أيضا من العارفين
ولا تدخل الاخوات في الاخوة) كتمكبه

● (فصل الاختتان) * بفتح الهجمة (أزواج البنات فقط لأزواج المحارم معاقلة وكذا أزواج الخواقد)
لا يدخلون في الاختتان (الآن انفردن) أي الخواقد عن البنات فيدخل أزواجهن حديثا في الوصية
للاختتان كأوصى لآل لا يدخلون في الاختان (والعقير) في كونهم أزواجهن (حال الموت) لا حال الوصية
والحال القول ولو كن خبايا يوم الوصية متسكات يوم الموت استحق أزواجهن أو العكس فلا نكن
واثن لا رجعت كتابه عليه قوله (والرجعة كالزوجة) وكذا المنة بين الموت والقبول (والاحياء أيام)
وفي نسخة أبو (الزوجة) ومنهم أجدادها وجدانها وقيل لا تدخل أجدادها وجدانها والترجيح من
زيدانه (وكذا أزوجة كل محرم جوارا أو صاهرا أو ماهرة) (فرع) * (المحرم) يدخل
فيهم (كل محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة) (فرع) * لو (أوصى لورثة زيد سوى بينهم) وان كانوا
ذكورا وانما فلا تقسم بينهم على مقدار الوارث (ولو خلف بنتا فقط أخذت الجميع) وان لم تحكم بالذ
(فان مات الموصى (وزيد حتى أو) مات زيد (ولا وارثه) خاص (بطلت) وصيته بطلت الوارث
عند موت الموصى (وان أوصى لعصبة زيد أعطوا في حياته) لانهم يسمون بعصبة في حياته (وكذا عقبه)
لو أوصى لهم أعطوا في حياته لانهم يسمون بعقبه في حياته (وقد ذكرنا العقب والنسل والذرية والعشيرة
والعرة (في الوقت والعصبة) الذين يعطون (من كان أولى بالتعصيب) قال الماوردي ولورثاني
ولو أوصى لنسابة فيهم من نسب اليمن ذو يتدون من نسب هو الميم من آباء لانه أضاف نسبهم اليه
(والوصية للموالي كآل الوفاء) علمهم وقدمه بينهم (ولا يدخل فيهم المدبر) لا (أم الولد) اذا
ليسان المولى لا حال الوصية ولا حال الموت

● (فصل التيمم من مات أوه) * وكذا العيبة (فلو أوصى لثلاثي أو لأرامل أو لأباي أو ألعمان وكذا
للججاج والزيتي وأهل السجون والغارمين ولتسكين الموقر وحفر قبرهم اشتراط في جعل الوصية
لهم (فقرهم) لان الفقراء منهم هم المقصودون بالوصية كالوقوف واستبدال الأذوي اشتراط الفقير في الخراج
وقال الزركشي ان من تفقه النوى وهو منازع فيه فلا توفى جهاما لما نقل قال في نص عليه في الامم وحيزه
سلم الرازي وغيره انه يجوز الصرف لانها منهم وأما التوجيه فان الاشتراط كقوله الامام وغيره انه
يجوز في كل صفة تشتر بضعف النفس أو انقطاع كامل كالزيتي بخلاف الشيوخ قال في الأصل في البيضاوي

2

(قوله ونقله الرازي في الشرح الكبير الخ) وخرجه البلقيني وغيره (قوله وقود كره الاصل في الوقت) عباده واحبوا هذا القول بلانه لوقل
أوصيت بثلث مالي فاقصر عليه نصح (٥٦) الوصية تصرف للعقار وما سلك الوصية في الوقت ههنا من زواله في أثناء الباب لوقل

أوصيت بثلث مالي فاقصر
في وجوه البر كره صاحب
العدة وهو قياس أول
الشافعي (قوله وإن أوصى
بخدمته بدست الخ) لأن
المنافع أموال تقابل
بالاعراض فكانت كالأعيان
(قوله) وبذلك الموصي له
المنفعة الخ) لا تخاف من
باعتقوله بخلاف العارية
(قوله) قالوا لا يظهر فرق
بينهما) الفرق بينهما أن
الاطعام ورد في الشرع
مراد به التملك كقوله
فعلى تملكه انعام
عشر مائة كين يغسل في
لغة الموصي عليه لا كذلك
الصرف (قوله) لا يبدل
منافعه) جعل ما لو غصب
العبد الموصي بثلثه فانه
أجرة المدة التي كانت في يد
الغاصب (قوله) لا يبدل
منفعة البضغ الخ) قال ابن
الرتبة وهو متضمن بغير
الموقوف فانه للموقوف
عليه وإن كان لا يصح وقف
منفعة البضغ قال الأذري
وقد يقال في جوابه وهو
الفاقر أن تملك الموقوف
عليه المنافع والأكساب
أقرب من ملك الموصي له
بذليل أنه يملك الكسب
التادير والمضار فيما يظهر
والفرد على الأصح بخلاف
ذلك الموصي بثلثه متاعاً على

فصل الموصي له بالمنافع إثبات البذل * على الاعيان الموصي له بمنافعها (د) له (الاكساب المعقاة)
من اختطاب واختشاص وطباً ودعواها لانه بمنافعها (وكذا) له (المهر) الخاص بلوط
شبهه أو كاح لانه من غناه الرتبة كالكسب وقيل انه لا وارث الموصي لانه بدل منفعة البضغ وهي لا توصي بها ولا
يستحق بها بالوصية وهذا هو الاستنباط في الأصل والأظهر في الشرح الصغير وحكى في الأصل الأول عن نطلع
الرافعيين والبقوي صححه في المنهاج كالمهر واختاره السبكي وقال في المهمات انه لا يرث الموصي بثلثه (لا) الاكساب
(التادير) كالمهر (لا) لانه لا يرث الموصي بثلثه (والا) (المهر) الذي أتته الموصي بثلثه من نكاح أو زنا
(حكم) أنه فان الرتبة لا وارث ومنفعة الموصي له لانه جزء من وارثه والموقوف حيث كان ملكاً
الموقوف أمه عليه بالملك ثم أقوى بذليل انه يملك الرتبة في قول فقهي الاستنباط بخلافه هنا كذا قيل
وهو مردود بان الموصي له بالمنفعة لا يملك الرتبة بل يملك الموصي له بالوصية (المهر) الذي أتته الموصي بثلثه من نكاح أو زنا
بان الواقف أخرج العين عن ملكه بالوقف على الأصح والموصي له بثلثه أخرج العين عن ملكه بالوقف على الأصح
استبعدت العين على القول المذكور (ويجوز) عليه وطه الموصي له بثلثه من نكاح أو زنا (فالله) (والله)

الأصغر ذلك الرتبة على تولد وهو على المذهب يقول المال إلى الله تعالى فلا يبقى للوارث ولا لأولاد من أصله
بخلاف الموصي بثلثه فانها تلك الرتبة التي على الموصي له بالوصية على الأصح قال الزركشي كالذرية كسوا عن أرش البكر ولو كانت كبراً وبني
إن يقال قلنا يفرض المهر أن يكون على الخلاف في المهر وإن قلنا يندرج فيه فراضه هو تبعاً للمهر ويروى عنه انه لا وارث لانه بدل من

(قوله والوجه النسوبية بين البابين الخ) المعتمد ما مضى في البابين من حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة والفرق ان الموصى له بالمنفعة ملكها اقوى من مالك الموقوف عليه لمنفعة الموقوف بدليل انه موصى به او توارث عنه ولا كذلك الموقوف عليه وتصرف فيها ثم من تصرف الموقوف عليه بدليل انه مستقل بأمره اوصى له بمنفعته وانما غايته والسر به وتحويله او الموقوف عليه لا تصرفها (قوله فانه لا يجوز جوب الحد عليه كالمتأخر) الفرق بينهما ظاهر (قوله لمالك (٥٧) المنفعة السفر) أي الغالب فيه الامن (قوله بالبعد) ينبغي جواز سفره بالامتنع بحرم ارضه أو نسوة فقات (قوله فظهر الجواز) قاله الاذري هذا مردود والاصح المنع لنقصان منافعه (قوله وتبقى منافعه مستحقا الخ) قال الزركشي فقتضت استحقاق المنافع للموصى به بحسب ما سبق في اقسامه وغيرها حتى لو مات له قريب ورثه لم يكون حكمه حكم المبتحق بحسب فيه اختلاف السابق الظاهر المنع ولولا بعدا بالارث فاما كسبه فمستعمل يفوز به أو يكون للموصى به وله أن يستعير نفسه من الموصى له كالأجير الخ نفسه وسواهما استعارها من المستأجر لم أر في ذلك نقلا (قوله كان أولادها أرفاء) أشار الى تخصيصه (قوله ولو باعه من مالك المنفعة لا من غيره ما زال) لو كان العبد الوارث كافر بن فسلم العبد واستمتع الموصى له من شرائه والتفريع على انه لا يصح بيعه لغيره فهل يجوز بيعه فظهر ولو كان الموصى له به كافرا فقتضت أن يجبر على نقل المنافع

نسب واحد) على الواو في الشبهة كذا صرحه الاصل هنا جزم في الوقف بانه محدود فاس عليه ما صححه من حد الموقوف عليه وما صححه هنا قال ابن الرقعة والصحيح والاشوئى انه أوجه انتهى والوجه النسوبية بين البابين أو جوب الحد في الوصية دون الوقف قال الاذري هذا كله فيما لو اوصى له بمنفعتها أي بالأموال أو وصى له بامدة فالوجه جوب الحد عليه كالمتأخر (ولا ابتداء) بابتداء له لانه لا ملكها (وعليه قيمة الولد) بناء على الاصح من ان الولد المملوك ليس كالكاتب ويشتري به عبد ويكون مثلها أي مثل الامة في ان رقبته فالوارث يستغنى للموصى له وقبل القيمة الوارث والترجيح من زبانه ولو جبر على العبد بالزريق كان أولى ليعبدان الولد ان كان ذكر اشترى بغيره بعد أو أنشأ اشترى بغيره بأمته (والموصى له بمنفعة معينة) كخدمة عبده كسبه ومكث دار وغلها (لا يستحق غيرها) بسكنى دار لا يستحق فيها عمل الحدادين والقصار بن (ان قامت ثمر بغيره انظر) (فرع) مالك المنفعة بالسفر بالبعد) للموصى له بمنفعة لا لا يتخلل عليه الاستعارة وليس كزوج الامهات المنفعة للسيد (ونفعته) الشاهة للسكسوة ونحوها (وقطرت على الوارث ولو كان الاصله بالمنفعة (مؤيدا) لانه مالك للثمة فثقت ان يضره بغيره فغلاصه ان يعقده ولو اوصى بمنفعة لشخص ورثته لا يترك ان كان الوارث عيالا ذكر وعلف البهيمة كخدمة العبد مخرج به الاصل (فلا وارث اعتاقه لان رقبته لا) اعتاقه (عن كفارة) ليجوز من الكسب لنفسه فاشبهه الزمان نعم ان كانت الوصية بمؤنة بمقربة فيظهر الجواز قاله الاذري قال ومن اعتاقه عن الكفارة اعتاقه عن التذرية بناء على انه ليس له بذلك سلك واجب الشرع (وتبقى منافعه مستحقة) للموصى له كما كانت كالواعتق العبد المتأخر (ولا يرجع العتق على المقتن) بغيرها أي المنفعة وليس الوارث كالكاتب لان كسبه مستحقة للغير صرح به الاصل ولو اوصى بمثلها لامة فاعتقها الوارث وتزوجت بحراً أو برقيق وعققت كان أولادها أرفاء فقتله الزركشي عن بعضهم قال هو الاصل ان اعتاقه ادم أو افرار او غيرم الوارث فقتلهم لانه بالاعتاق فوهم على الموصى له وقد يتوقف فجهالة (وفي الدار) الموصى بمنفعتها (لا يجبر أحدهما على العمارة) لها (ولا يمنع منها بغيره) فظهر عليه الموصى له كالمستأجر الخ (من مالك المنفعة) من (غيره ما زال) وان كان بهيمة أو جراد فلا فائدة لغيره فيه بقصد البيع غالباً بغيره ولا اجتماع الرقبة والمنفعة في ملكه (الاماندر) الاضامه (عدة) معلومة (فله حكم المتأخر) فيصير بيعه مطلقاً ويحل المنع اذا بيعه على البيع من غيرهما فان اجتماعهما فاقاس الصنف وقضى حكم الدار في غيره من ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فاقاس ما سبق العتق من الوارث دون غيره وبه جزم الدار في بيعه على ذلك الزركشي وسيأتي تفصيل البيع المنفعة (وكذا ما اوصى ببعض منافعه كالناتج) أي كالحيران الموصى بنتاجه (يجوز بيعه) مطلقاً لبقاء بعض منافعه وفوائده كاصوف والابن والظهور وصوريته ان يبيعه ما لا يملكه الا ببيعها لا باطل يكون الحل حينئذ مستثنى شرعاً ولا يشكل ذلك بغيره بدمه ببيع الاشجار المساقية لان الحل ثم متعلق بغيرها يتخللها هنا

(نقل) لو جبر على الوارث وطه) * الامة (الموصى بمنفعته ان كان ممن يحب) لمناصبه من خوف

(٨) - (اسم الطالب) - ثالث) الى غيره كما قاله في استنجاز الكافر مسلماً غ (قوله فهل يجبر على عتق الخ لا يجبر وقوله فيه ان يجبر ان اشار الى تخصيصه) قوله فيصع بيعه مطلقاً قال أو تشكل لعل المراد اذا كانت المدة نظير على الظن فقام العتق بعد انقضائها أمال كانت مدته ولو اذ عتق لا يعتق على الظن أن لا يبقى بعدها فله الاصح المنع هنا وفي المتأخر أيضاً (قوله فان اجتماعهما فاقاس الصنف) أشار الى تخصيصه كسبه على ما لو كانت المدة بوجهه وطريق الصحة حيث ذكر في اختلاط جام البرج مع الجمل وكتب أيضاً الظاهر بغيره من غير الوارث أيضاً كما اقتضاه تعليلهم وقد تناوله قول المصنف الثاني وقد أدى أحدهما نصيبه في الجناية نصيب الآخر

(قوله زيادة تدوير) اشر الى جميعه قوله اما العبد فانه لا يقلل الوصي له الخ ما نفقه بل ينظر بظاهر الخلفه ثم اعلم ان قوله
 بغير اذنه والفقهاء على قولين في نكاحه (٥٨) باطل ولان المالك رقبته بتضرره بتعلقه ونكاحه باسباب الزوج النادرة وهي المالك

الاول بالطلاق والنقصان والضعف بالولادة والجل بخلاف ما اذا كانت من لا تحبس هذا ما صحه في امرسل
 الرضا ولكن حاصل كلام الرازي كافي المهمان جميعه التبريم وان كانت من لا تحبس كافي وطه الرازي
 المروني وعلى الاول فرق بان الرازي هو الذي يجرى على نفسه وبانه ممكن من دفع العلقه باداء الدين بخلاف
 الوارث فيجوز اوافق الاذرى ما في الرضا زيادة تدويرا فقال والذي يظهر من حيث الفقه انه اذا من
 حياه لم يعمل زمن الوطعم اتحقق الموصى له من المنفعة جزا الوطعم الا فلا (فان وطئ) فاولها (فالويل
 حبيب) ولاحد له الشهية (وعليه قيمه بشرى بماله) لتكون رقبته للوارث ومنفعة الموصى
 له بكونه رذقا (وتعني أما بالاستلاد) المراد انه ما يبرأ له الوارث وتعتق بموته (مسألة الوصية
 ويلزم المهر) الموصى له بناء على ان المهر الحاصل بوطع الشهية لا للوارث (فرع) يجوز تزويج الموصى
 بمنفعة ممن تزوجه قال في الوسيط اما العبد فانه لا يقلل الوصي له لان منع العبد فلا ضرر ينقض
 الحقوق بالا كساده هو المضرر واما الامه فبزوجها الوارث على الاصح ملكه الرقبة لكونه لا يدين رضا
 الموصى له اما بغيره فضرر

رقبته على الاصح فله
 مفرع على الوجه المرحوح
 القاتل بان ونكاح
 لا تتعلق باسبابه النادرة
 اوعلى الوجه المرحوح
 القاتل بان اسبابه النادرة
 الموصى له بالمنفعة ويرشد
 الى ما ذكره فله على ما علم
 الرضا فيها فيزوج ما علم
 رقبته باذن الموصى له بمنفعة
 (قوله فانقص الوارث بطلت
 الوصية) وفي اسقاطها ما علمنا
 وجوه ان جميع ما عوقله
 بناء على الاصح ان سوجب
 العمد القود قوله ان جنى
 على النفس الخ فالقول ما
 يوجب القصاص في الطرف
 وانقص منه قال المارودي
 والروائي ان كان باق المنفعة
 فالوصية بها وان بطلت
 مناصحه بالكتابة كقطع
 اليد من الرجلين بطلت
 الوصية بمنفعة وفيما ذكرنا
 فانظر قوله لو قلنا بقاءه
 ورجلته بغير منفعه الخ

● (فصل وان قيل) الموصى بمنفعة يتلوا بوجوب القصاص (فانقص الوارث) من قوله (بطلت الوصية)
 أي انتهى كقولنا وان دم الدار وبطلت نافعها (ولو وجب دل) بالفقهاء القصاص أو بطلت
 توجيه (اشترى به ماله) أي مثل الموصى بمنفعة (ولو كان القاتل أحدهما) أي الوارث أو الموصى
 له لكون رقبته للوارث ومنفعة للموصى له اذا القم بدل الرقبة والمنفعة متعامه فاقول يمكن شراءه
 اشترى من رقبته للوارث ومنفعة للموصى له اذا القم بدل الرقبة والمنفعة متعامه فاقول يمكن شراءه
 لا تضاعف وتختلف بالمرض والكبر فكان حق الموصى له باق بحاله ولان الارض بدل عن العين (وان جنى)
 الرقيق الموصى بمنفعته على غيره (عدا قص منه) وبطل حق الوارث والموصى له ان جنى على النفس كونه
 (أو ضاعا) أو شبهه أو رضى على مال (تعلق الدل رقبته فيجاء في الجنابة (ان لا يفيداه) وبطل
 حقهما قال في الكفاية وبني القصاص على بيع قدر الارض الا اذا لم يكن يبيع البعض فيجاء الكل ويحرم
 بضمصر المارودي والروائي (ولو زاد الفئ) على الارض (اشترى) بالرائد (ماله وان خذاه
 أو أحدهما) أو غيرهما (عاد كما كان) من كون الرقبة للوارث والمنفعة للموصى له ونحو الاجابة اطال
 الفداء منه ماله وهو رخصه (أو فدى أحدهما نصيبه) فقط (يبيع في الجنابة نصيب الآخر)
 واستشكله الاصل بانه ان خذت الرقبة فكيف يتابع المانعة وحدها وأوجب بان يبعها وحدها مع قول قد لا
 يفي ببيع حق البناء على السطح ونحوه بان يتابع وحدها بالاجارة

● (فصل) في كيفية حساب المدة من الثلاث (والمعتبر من الثلاث فداوى بمنفعته) مؤبدا
 (كسنة أو مائة سنة أو غيرها) ولو جازاة الموصى له (فيما قبل الرقبة والمنفعة) لتقويت البدل كواجب
 بمن مؤجل ولان المنفعة لا بد لا يمكن تقويمها الا بمدة غير معلومة فمقتضى تقويم الرقبة بمناقصها ماله
 أو موصى بمنفعته بدفعه بمناقصه مائة وبدون عشرة فاعترض من الثلاث المائة لانه من دفعه في نفقة
 الوصية بان يكون له ما تاتان (ولو أوصى بها) أي بمنفعة بدلا (مدة قوت بمنفعته) ثم سجد بطلت
 المدفوعة من حساب الثلاث (فالوصى بمنفعته سنة وفيه بمنفعته ما تاتو بدون انك السنه مائة
 حسب العشر من الثلاث (فلو) أو موصى بمنفعته ثلاث سنين ونقص) فبمدها بغير منفعته تلك المدة
 عن قيمتها (نصف القيمة وكان) العبد (كل المدد من الوصية في) مقدار (مدد العبد)
 بمنافعه وهولت المنفعة للموصى به في المدد قبل ينقص من آخر المدد مداه والاصح الاول ان قيمته المانعة

في بيع حق البناء على السطح ونحوه بان يتابع وحدها بالاجارة
 ● (فصل) في كيفية حساب المدة من الثلاث (والمعتبر من الثلاث فداوى بمنفعته) مؤبدا
 (كسنة أو مائة سنة أو غيرها) ولو جازاة الموصى له (فيما قبل الرقبة والمنفعة) لتقويت البدل كواجب
 بمن مؤجل ولان المنفعة لا بد لا يمكن تقويمها الا بمدة غير معلومة فمقتضى تقويم الرقبة بمناقصها ماله
 أو موصى بمنفعته بدفعه بمناقصه مائة وبدون عشرة فاعترض من الثلاث المائة لانه من دفعه في نفقة
 الوصية بان يكون له ما تاتان (ولو أوصى بها) أي بمنفعة بدلا (مدة قوت بمنفعته) ثم سجد بطلت
 المدفوعة من حساب الثلاث (فالوصى بمنفعته سنة وفيه بمنفعته ما تاتو بدون انك السنه مائة
 حسب العشر من الثلاث (فلو) أو موصى بمنفعته ثلاث سنين ونقص) فبمدها بغير منفعته تلك المدة
 عن قيمتها (نصف القيمة وكان) العبد (كل المدد من الوصية في) مقدار (مدد العبد)
 بمنافعه وهولت المنفعة للموصى به في المدد قبل ينقص من آخر المدد مداه والاصح الاول ان قيمته المانعة

ووجه ان ثباتي من مناصحه
 فهو الموصى له بالمنفعة
 والوصية بحال المالكها
 (قوله) وأوجب بان يبعها
 وحدها الخ مخرج القول
 تبعه لان الرقبة بالتالي لان
 يبيع حق البناء فيه ثمانية
 يبيع واجار تو لا يجسد في
 ارتكابه هذا قوله لتقويت

(اليد) شمل الوارث وبقية الشخص ومنفعة مؤبدا لا تخر اذنه التقويت في الرقبة والمنفعة قال في الرضا
 بمناقصها على الموصى له فانما تاهران جميع القيمة بحسب التبع ولا يخرى فيه الخلاف لعدم امكانه ولم يبدن صرح بذلك ثم في من
 البغوي ما يشمل حسبنا الجسيم من الثالث اه

قوله لعله الرتبة الثالثة عن النفع كالناله قال الباقي والعوارب الذي لا يناله غيره القطع بأعبار هذه الوصية من الثالث وان قلنا في حكمه المفسر من الثالث كل النفع لا يلا ما جعلنا الرتبة الثالثة عن النفع كالتألف لان الوارث امتنع عليه فمأصرفان عديدة فلم تحسب لاجله وفي مستأنه امتنع عليه في الرتبة لكل المصرفان فكيف يتخيل أن (هـ) هذه الوصية التي أخرجت الرتبة عن الوارث لا تحسب من الثالث وأيضا

تختلف بالارث (و لو أوصى به) أي بعد مثلا (دون من لم يعلم بحسب) أي العبد (من الثالث) لجعلنا الرتبة الثالثة عن النفع كالتألف (ولو عصب الوصي بمنافعة فآثره) عن مدة الغصب (للموصي له) لا الوارث بخلاف ظاهره في المخرج وانما يدل حقه بخلافه فان الأجرة تنفذ في تلك المدة فتعبر بالمنافعة في المال الرتبة * (فرع) ولو (أوصى يزيد من أجرة داره) مثلا (كل سنة بدينار) جعله (بعده) الوارث بدينار (للقراء والآخر) في كل سنة (عشر دينار) مثلا (اعتبر من الثالث فذا التناوب بين قيمتها) أي الدار أي قيمتها (مع خروج الدينار منها) قيمتها (سائلة) عن خر وجه منها واعتبار هذه الوصية من الثالث باعتبار الوصية بالمنافعة مدته عليه بقية بعض المنافع لمالك الرتبة (ثم) ان الوصي من الثالث (لا يجوز) الوارث (بيع شيء منها) أي الدار أي يبيع بعضها وترك ما حصل من يدونه لان الأجرة تختلف فقد تنقص فتعبر بالدينار وأقل فيكون الجميع للموصي له هـ هـ ان أراد بيع بعضها على أن تكون الأجرة المشتري أو أطاق (فان باعها مساوية النفع فقد بنا) فيبيع الوارث الوصي بنفسه (انه يبيع) البيع (من مالها) أي النفع (بخلاف الوصية بعشر الأجرة) كل سنة (فان له) أي الوارث (يبيع تسعة الا عشر) للاشاعة (وان لم يخرج من الثالث فالأجرة على الثالث) رتبة أخرى (تركة) ينصرف فيه الوارث كيف شاء ليعطى الوصية به (واذا أوصى له بدينار كل سنة) أي الوصية (في السنة الأولى) بدينار (فقط) أي لا قبضا بعدها هذا لا يعرف قدر الوصي به في المستقبل يخرج من الثالث * (فرع) لو أنمذت الدار الوصي بنفسه وأعادها أحدهما أو غيرها (بأ) لتعاد الحكم من كون رتبة الدار الوارث ومنه فمنا للموصي له

• (فصل في الوصية بجميع المتاع) • بناء على صحة السابقة فيه (وتبطل) الوصية به (ان يخرج الثالث أو باعها) أي المبيع (منه) أي من الثالث (عن أجرة الخلع ويحج عنه لو أطاق) الوصية به (من المقات) الشرعي يخلو فيه وجعله أقل لربان ولانه الذي استقر وجوه في الشرع (وان شرطه) أي الخلع عن من دور أهله وبغير الثالث) عنه (فمن حيث أمكن) فان لم يخرج من دور أهله ودور أهله مثال ناسا لامتكنة التي هي بعد من المقات كذلك (وان جعل ثلثه لمع واتسع الخلع) تخين فأكثر (صرفه) فان فضل) منه (ما يخرج من محقة فهو الوارث وان جعله محقة فهو أكثر من الأجرة فذلك الاجير أجنب لا وارثا لاجلها) بالزائد بخلاف ما اذا كان قدرها أو دونها (والخلع الواجب ولو بالتدريج يمس رأس المال) سواء أوصى به أم لا إضافة الى رأس المال أم لا خلق لازم له كالزكاة وسائر الدون قال ابن الرغزب في النذر واذا التزم في الصحة فان التزم في المرض فن الثالث قطعاً قاله الفوراني ونقله الباقي عن الامام وقال ينفى القوي به ويحج عنه (من المقات) لانه لو كان حيا لم يلزمه الا هذا ولو لم يلزمه وعلمه كفاية بين الجور ان يخرج من ماله الأقل لخال (لان أوصى به من الثالث) أو من دور أهله (فمقتل) كل أوصى به قضاء به من ثلثه فيترجم الوصي بالان الوصي على نفسه يجعله كاله كقصد الرق بالورثة (ولو أوصى الوصي) التي منها الوصية بالخلع (لم يقدم الخلع) وان كان وادى بالبراجها بالماله لان وصية خلع لم يفي الحاصل بها تمام من رأس المال بل قال انضوا ديني من ثلثي فلم يفي الثلث به وحسنه ذو المالته لتوقف مفرغنا عليهم على معرفة ثلث الباقي لمصرفه الواجب منه ومعرفة ثلث الباقي على معرفة ما يتيم به فبخرج بمأذ كره في قوله (وان أوصى بجميعه الاسلام من الثالث والآخر) لها (ماتة وأوصى زيد

لوعين شخصه ليعم فامتنع فخلص مافي المسألة انه ان كان محج فرض سقط التعيين بالامتناع ويحج عنه باق ما وجد سواء أعين ما يدوم للعمعين ألم بعين او حجب فمات على الوصية على الأصح ويحج عنه باق ما وجد كقوله يبيع ابي من فلان وتصدقوا بثلثه فامتنع المعين فانه يباع من غيره ويصدق بثلثه (قوله وان أوصى بجميعه الاسلام من الثالث الخ) ولو لم يوص له بدينار امتلاك محجوز ان ينفق منها شيء مع خروج من الثلث وان وجد من محج بدينار وان لم يبع أحد ان وجد من محج باقل من ذلك قال ابن عبد السلام في تناوبه صرف الثلث الفقير



اذا خرج من الثلثة كان الباقي الورثة قبل بسبب مصرف الجميع قال الاذرى وهذا هو الصحيح والقياص الظاهر ولا سيما اذا تمت التركة
وكان الورثة اثنى عشر بل يجب الجزم بمطابقة الاذرى من الثلث ولو قالوا نحن زيد او لم يكن زيد او لم يكن سبعة فقال زيد انما انا اربع العام بل في العام اقبل
هل يخرج الخ لاجله أم يستأخر غيره في عام الوصية والخطبة الاسلام لا نقل في المسئلة وقال الاذرى يظهر انه ان كان قد تمكن من الحج في سنة
واحدة لم يخرج ما كان له الا في الورثة من عامها (٦٠) لانه ما كان عامها بالتأخير على الاصح فيجب أن يكون الاجاب عنه على الفور لمعاونه
فيكون آخرت الى القياص

بما تارة التركة ثلثا فترضا الثلث على الوصيتين (ونتم الحج من رأس المال فينقص الثلث وتوزر
المسئلة) كما عرف فاعرف بقاها يرض ما يقربه احوال الحج شيأ يفي ثلثا ما لا يشاء اخرج عنه الثلثا وهو مائة
الاثني عشر في نفسه من الحج وزيد نصفين فذهب الحج بخسور الا سدس شيء فيض الشيء المذروع اليه يبلغ
خمسين وخمسة اصداس شيء بعد سدس مائة وذلك تمام الاجرة فاسقط خسرين في خمسة اصداس شيء
مقابل خمسين وإذا كان خمسة اصداس الشيء خمسين كان الشيء اثنين فاعلم ان ما رعته ستون واليه اشار بقوله
(فاخرج خمسين من رأس المال ثم خذ ثلث الباقي وهو ثمانون) في نفسه من الوصيتين يحصل (اصحاب الوصية
او يعوزن وللعج او يعوزن في مع الستين التي رعتها من رأس المال تمام اجرة الحج وان اوصى ان يخرج عنه
تماما او جازا الاسلام (من تلك عبائة وما بقي منه زيدا او في ثلثه له اعمر ولم يجز الورثة) ما زاد على
الثلث (فلمعرو نصف الثلث) اذا الثلث مقسوم بينهم وبين الوصيتين الاخرين (ثم يعرف من الباقي مائة
للعج فان قلنا) سنة (ثني نزيد) فلو كان الثلث ثلاثمائة كان له حرماة وخسور والباقي بن الحج زيد
العج مائة ولم يدخسوا له بوصلة الاعيان بدعي مائة الحج (ولو كان الثلث مائتين فسادوا) هما (نصف
بن عمرو والحج) نصفين بمعاذة بدعي عمرو (ولاشي نزيد) اذ لم يدخل من الحج شيء والعمره كالحج فيما ذكر
وفما يأتيه (فرع للورثة او الاجنبي اسقاط فرض الحج عن الميت من غير التركة وان لم يوص) بذلك اؤلم
باذن الوارث للاجنبي فيه كقضاء دينه وتقدم الفرق بينه وبين نظيره في الموص في ما به (ولو جعته) الوارث
او الاجنبي (فما زاد على الثلث لم يصح) لعدم وجوبه على الميت (واذا مال كان عنه والدين كالحج) الواجب
في ذلك (واما الكفارة) فستذكرها في الايمان ان شاء الله تعالى (فرع الدعاء) لما بين من وارث
واجنبي (ينفع الميت وكذا) ينفعه (الوقف والصدة عنه) وبناء المساجد وحفر الابار (نحوها) عنه كما
ينفع ما نفعه من ذلك في حياته (والاجماع والاشعار الصحيحة) بعضها تكبرا اذا مات آدم انما نفع عليه
الامن ثلاث صدقة جارية او علم ينفعه او اولاد صالح بدوله وخبر سعد بن عباد قال يا رسول الله اني
ماتت اتصدق عنها قال نعم قال أي الصدقة افضل قال سقي المساكين واهله سلم وغيره وقال تعالى والذين
جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان انني علمهم بالدعاء السابقين واما
قوله تعالى وان ليس للانسان الاماسي فاعلم بخصوص ذلك وقيل من سوغ به وكما ينفع الميت بذلك ينفع
المصدق (ولا ينقص من اجر المصدق شيء ولو اذ انجب) له (ان يجعل صدقته) أي نوى بها
(عن ابيه وفي جواز التصدقين الغير) بغير اذنه (وجهان) أحدهما المذنب بحرم المنهج كله
وعبارته ولا تصدق من الغير بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يوص به اعل الاصل في العبادات وانما هما الجزاء
لغيره صلى الله عليه وسلم حتى عن أزواجه بالبر وخبر اجدنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صعد
اشترى كبشين مجنين اقرنين أمطحن فاذا صلاي وخطب الناس أتى باحدهما وهو قائم في الصلاة
بنفسه باليد ثم يقول اللهم هذا عن أمي جميعا من شهد ذلك بالتوحيد وشهدني بالبلغ ثم يؤتي الآخر
فيسجد بحبه من يسمو ويقول هذا عن مجد وآل مجد فطعمهما جميعا المساكين وياكل هو وأهله منهما
ولا ذكر ان يجعل ذلك سنة أي اذا لام الا اعلم أحكامه (وقد ذكرنا التزاع على الغير) أي

المذنبه اذا قبله الله تعالى وايس من على الميت ولا يصح نوايل هو فضل من الله تعالى ومعنى ينفع الميت حصول
المذنبه له ان استجاب الله تعالى أم دعاه للدين نفسه قوله لا والاشعار اذا مات العبد انما نفع عليه الا ان كان المراد من الدعاء اما المذنبه فليس من
صالح بدوله جعل دعاءه من عمله وانما يكون من عمله ويستثنى من انقطاع العمل اذا كان المراد من الدعاء اما المذنبه فليس من
عمله (قوله) وقد ذكرنا التزاع على القبر الخ قال بعضهم اذا قرأ بسبب ميت وكان ذا كراهة في حال قرأته فحضوره بهذا الذكر في القبر
القيامة خير من فعل العباد في موضع نزول الاجر والرحمة أو حوان يشه ذلك

حكمها (في الاجازة) وذكرتم ثم زيادة تتعلق بها (ولا يصلي عنه الا زكاته الطواف) فصل ما من
 حج عنه به الطواف كما سري بابه (وقد ذكرنا الصوم) عنه في بابه (وفي الصوم عن مريض ما يوس من برئه
 وجهان) قال في الاصل تشبها بالمحج وقضيه الجواز
 * (فصل ولو ورث من يعق عليه أو وهبه) * أو وصى له (في المرض عتق) عليه (من رأس
 المال) وان لم يكن له مال غيره أو كان عليه دين مستغرق أو كان محجورا عليه بقلس لانه لم يبدل في مقابلته
 ما لا ورثه الا لك حصل بغير اشتاره وقبل يعق من الثلث والملكه عنه بلا عوض فاشبهه بالوصي عتق عبدا
 ملكه في مرضه وجه المتأخر كماله قال البيهقي والاصح ما هنا ويشهد له نصه في الام ان المحجور وعليه
 بالقبول لو صدقت اباها عتق عليها ولم يكن لغيرها عنه شيء لانه يعق ساعة يتم ملكها عليه (ولو اشتراه
 فيه) أي مرضه (وهو مدون مع) الشراء اذا خلل فيه (وبيع في الدين) فلا يعق عليه حتى
 الغرماء (والا) أي وان لم يكن مديونا مع الشراء أيضا (عتق) أي اعتبر عتقه (من الثلث) لانه
 تخلفه بالاشتراء وبذلك عقا لمصلحة فان خرج كلهم من الثلث عتق كلهم من الثلث والا فعد الثلث (ولو
 اشتراه وحوي) بئنه كان اشترا بخصمين وقتئذ ثمانية (فقدوها) أي الهابة (هبة) لخصم
 (يعتق) قدرها (من رأس المال ولا يتعلق به الغرماء) وعلى ما وجه المتأخر يعق من الثلث (ومضى
 حكمه) باعتقه من الثلث لم يرب منه قال لانه لو ورث منه ملكان عتقه تبرعا على الوارث فيبطل لاعتق
 اجزائه لنوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيترتب كل من اجزائه وارثه على الآخر فينتج
 ارثه (أون رأس المال لو رث) منه فلا يتوقف عتقه على اجزائه
 * (فصل ولو قال عبده أو صبيك لك رقتك اشترط) * في حصة الوصية (بقوله) لاقتضاه الصيغة ذلك كقوله
 له بعد ملكك نفسك فانه بشرط فيه القبول في المجلس ومقصود هذه الوصية الاعتراف (لان قال اعطوه)
 بعد موتك فلا بشرط بقوله لانه تعالى مقام كذا في العتق فكان كالوصية للحيات العامة (وان رهب
 اعبده نفسه اشترط) لصحة الهبة (القبول في الحال) كسائر الهبات (الان نوى) بذلك (عتقه)
 فلا بشرط القبول كالوصية لا يقال بئنه بشرطه لان ذلك صريح في بابه وجدنا في موضع آخر
 قال تصدقت علي بن زوي الوقف فانه لا يكون وقفا الا نقول ذلك اذا اختلف المتضمان وهما بخلافه لان
 مقصود هذه الهبة الاعتراف
 * (فصل وان أمر) * باعتراف بعض عبده (أو وعتق عتق بعض عبده بما بعد الموت) كان قال اذا مت
 فاعتقوا ثلث عبدي أو ثلث عبدي حر بعد موتي (فان) عتق منه ذلك البعض بالاعتاق في الاولى ويؤدونه
 في الثانية (لم يرسل الباقي) لانه ليس بملك له عند العتق ولا موسر بغيره لكونه ميتا (بخلاف
 عتقه البعض) من عبده (في المرض والثلث عتقه) فانه يسري الى الباقي (لانه مالك الباقي ولو قال
 المرض اعبده الثلاثة) ولما لا يغيرهم (وقتهم سواء اعتقتم أو ثلث كل منكم حر) أو اثنانكم
 احرار (عتق منكم واحد بالقرعة) ولا يقتصر العتق على ثلث كل منهم حذر من التخصيص في عبده
 لان اعتراف بعض عبده كاعتراف كله (وان علقه) أي عتق ثلث عبده (بجونه) كان قال ثلث كل
 منكم حر أو اثنانكم احرار بعد موتي (عتق من كل) منهم (ثلاثة) ولا قرعة (اذا لاسر به) بعد
 الموت كما سري لكونه لو راد ما اعتقه على الثلث كان قال نصفكم بعد موتي أو قرعوا باءة لالسر به كما
 نص عليه بقوله (ولو قال الثلاثة نصف كل منكم بعد موتي ولم يجز الوثنة) ذلك (أقرع بينهم بهم
 رقتهم هم حرة) وفي حصة عتق (فمن أصله الرقيق وعتق نصف كل من الآخرين) ولا يسري
 ولو أعتق الا نصف في مرضه فن عتق منه شيء سري الى باقيه الى ان يتم الثلث فيقرع بينهم بهم سري
 وهم عتق من خرج لهم العتق عتق كله وهو ثلث المال صرح به الاصل (وان أوصى يعق نصف غلام
 وثلث سالم) بعد موته (وقتهم سواء ولا يغيرهما أقرع) بينهم الراد لانه قد أعتق نصة

(قوله وفي الصوم عن مريض)
 ما يوس من برئه وجهان
 أحصاهم عدم صحتة وقد
 حزمه المصنف في كتاب
 الصيام وقد أطلق النووي
 والمأورد في نقل الاجماع
 على انه لا يصام عن أحد في
 حياته قال المأورد في آخر
 كان أو قادرا لم يردى غير أمر
 وأيضاً قال في انما له سلطة
 الصوم عن قريبه بعد وفاته
 وأما في حياته فهو كالاجنبي
 * (فرع) * لو أوصى بشراء
 عشرة أفقصة حفظ فبذرة
 بماتت درهم ويصدق
 بها فوجدها الوصي بمائة
 ولم يجد حطاة تساوي
 المائتين فهل بشرط بمائة
 ورد الباقي للورثة أو هو
 وصية بالبيع الحطاة أو
 بشرطها حطاة ويصدق
 بها وجود أحصاها أو لمها قال
 شيخنا تقدم ذلك



(قوله بخلاف نظيره في الاستحقاق) قال (١٢) شيئا من حيث هذا التعديل لان ما لا يستحقه لا يوصى به ولا بالتلف وعدم الاستحقاق

مستوفيان في الحكم كافي
 شرح المجهول وما هنا في
 كماله الخ على ما في الغرض
 في المتفرقات لان الوصية
 وان كانت معلقة فقد لها
 الشارح بالعبد (قوله كافي
 لوصي له ففصلان ولولا
 له) تقدم قيل باب الهوى
 في نظيره من الفراهة يصير
 الى وجودهم قال ابن
 العراف قد مر بين الوصية
 والتدويران التدوير ليس
 على الغرض فيصير التدوير
 بفرقة الى وجودهم
 بخلاف الوصية فان تفرقت
 على الغرض والمال مستحق
 ان لم يوجد الوصى لهم
 وهم الورثة فان وجدوا ثلث
 اوصى لهم والدفعة المال
 الى مستحقه الاصل وهو
 الورث (قوله لا لم يحصل
 لانه من المبالغ) وقرئ بأنه
 في المسئلة الاولى جعل لانه
 مع الوصية نصيبا فان كان
 كانت بالنصف وفي الثانية
 لم يجعل له نصيبا فان كان
 كانت بالسك (قوله ولو
 اوصى بنصيب بنت وله
 ثلاث بنات ورث الخ) فلو لم
 يكن الابن واغنى ووصى
 لزيد بنصيب البنت
 فالوصية بالثلاث لانه يصير
 معها بنت ثابتة ولو اوصى
 له بنصيب اغنى لاه الوصية
 بالسك (قوله اذا لم يكن
 بنصيبه) كقوله قال يعقل
 عدي بن جابر فانه غرسه

أسداس عبد ليس له الا اعتاق أو بعة أسداسه
 (الم) اي الثالث (والا) بان خرج العتق اسلم
 مرضه) كان قال نصف كل مسكر (أقرع) بضمه افن قرع
 وورق الباني) من جميع الاسخر (كن) اعتق نصفه (اولا)
 سألهم عتق ثلثا فاعلموا لقرعة
 (فصل) * لو (اعتق) أمه حامله بدونه) قوله (تبعها) الخ ولو استثناه) كان قال هي حرة بعد
 موتي لانجنيها أودون جنيته لانه كعضومنها والعتق لا يثبت في بعض الأعضاء دون بعض ولان الام
 تستبيع الخ كافي السبع قال الراعي وهذا العتق أقوى لان الاول يشك كل بما اذا اعتق الخ لانه لا يعتق الام
 ولو كان كعضومنها لعتقت هذا (ان كان) الخ (ما لكم الا فلا) بضمه لان اختلاف المال يمنع الاستتباع
 (فصل) متى اوصى له ثلث عبد) * مثلا (معين) فاعتق ثلثه فالوصى له الثلث الباني) لانه لا يفتقر
 اذا لم يوصد دار فان الوصى له وثلثه ثلثه وصحبه الاسنوي وثقله الباقى عن النص واعده هذا (ان احمله
 الثلث) والا فلا ما يحتمله الثلث (وان قال) اعلموا فلا (أحد) لثلاثة) أى العبد فاستحق ثلثه
 (نفذت) وصيته (في) الثلث الباني ان احتمله) الثلث والا فلا ما يحتمله الثلث الباني والتعريض هو
 القدم من زبانه وحكم هذه معلوم بما فيها قال في الاصل ولو اوصى بثلث صبرة فثقل ثلثا هاهنا ثلث الباني
 أى لا الباني وان احتمله الثلث لان الوصية تتناول الثلث كالتناول للباني بخلاف نظيره في الاستحقاق
 (فصل) نقل الوصى له لاساكن) * من بلد المال (الى) مساكن (بلدا) خراجا) كاسرع بيان
 الفرق بينه وبين الزكاة في بابه هذا (ان لم يخص) الوصى فزاعبله (فان كانت) أى الوصية
 (انقرع) لعمدة من ولا فغير بها بطلت) كقوله اوصى لولد فلان ولولا له (القسم الثالث في المسائل الحسابية)
 لو (اوصى) لزيد (بنصيب) الابن الحاضر وأجاز الوصية (اعلى) النصف) لا تقسم لان يكون
 لكل منهما نصيب وان يكون النصيبان ثلثين فثلثه التسوية وان رد الوصية رد الى الثلث ولو اوصى بثلث
 ما كان نصيبه كانت وصية بجميع المال اجزاء لانه لم يجعل لانه نصيبا صرح به المارودي (أو) اوصى له
 بنصيب (كنصيب احد ابنائه) وله ابنائه (فهو كان) آخرهم فهو كقوله اوصى بثلثه بربع أو أربعة
 فيسأل وهكذا (وضابطه ان تصع القرينة) بدون الوصية (و) زاد في امثل ما ذكر من (سهم)
 أى مثل نصيب الوصى بثلث نصيبه (فان كانت) بنت ووصى بثلث نصيبها فالوصية بالثلاث لان القرينة
 من اثنين لم تكن وصية بغير ادعياهم للوصى له (أو) كانت) بنتان فارصى بثلث نصيب احدهما
 (فهى) أى الوصية (بال) بغير لان القرينة كانت من ثلاثة) لولا الوصية (لكل واحدة) منهما (سهم)
 فزاد للوصى له سهم (بالب) أربعة (وان اوصى بثلث نصيبهما) معا (فالوصية تخصمى المال لهما)
 أى القرينة (من ثلاثة) لولا الوصية ونصفهما من اثنتان (فترد) على الثلاثة (سهم من مال
 نصيبهما) تبلغ خمسة (ولو اوصى بنصيب بنت) أى بثلث (وله ثلاث بنات) وأغنى فالوصية بسهم من احد
 عشر) لانها من تسعة لولا الوصية ونصيب كل بنت منهما سهمان فزيد سهم على التسعة بثلثه اضعف
 ركنا الوصى وله ثلاث بنين وثلاث بنات بثلث نصيب ابن فالوصية بسهم من احد عشر (ولو اوصى بنصيب
 ابنه صحت) وصيته (كقوله اوصى بثلث نصيبه) اذ المعنى بثلث نصيبه موثله في الاستعمال كثير
 والوصية وارادة على مال الوصى اذ ليس للابن نصيب قبل موته وانما الغرض التقدير بما يستحقه بعده وثلث
 يعال لوردها على حق الغير والترجيح من زبانه وصرح في الاصل في بيع المراجعة وفي الشرح الصنف
 هنا (ولو اوصى بثلث نصيب ابنه ولان له) وارث (بطلت) وصية ما ذل نصيب لان بخلاف مال الوصى
 بثلث نصيب ابن ولان له نصيب الوصية كافي التهذيب والكافي وكاه قال بثلث نصيب ابن لو كان * (قرع)

وهما بينه من قدره (قوله اذا لم يكن لابن) يظهر من ههنا ان الابن لو كان كافرا أو قاتلا أو رقة لم تصح الوصية
 له وتصدق كره في البيان قال صاحب الفتاوى وتبعه ابن عجل هذا اذ اعلم الموصى ان من ذكره لا يرث اطلاقا كان بعد موته يرث خالفه ابن

(الباب الثالث في الرجوع عن الوصية) (تصريح التبرع المعلق) وفي الحصة (بالون) كقولہ اذمت فاعملوا فلانا كذا ارفعوا عقاربدي (الانقبض) وفي المرض (الرجوع) عند سوعن بـهـ لانه عند تبرع بـه انقبض فيه القبض فكان كالموت فتلون القول في الوصية بمجابهة بعد الموت وكل عند علم يقتصر بايجابه القول لانه وجب فيه الرجوع رد في الوصية ما قد صرح عن رد وعاشه رضي الله عما يغير الرجل من رايته ما شاء وما عا لم يرجع في المنجز وان كان متعسفاً من الثلث حيث جرى في المرض كالمعلق بالون لان مقتضى الرجوع بمقتضى التبرع المعلق بالون الخ يستحق منه التبرع فلا رجوع عنه الا بما نزل الله كما سأل في ما به (قوله ولو



(قوله ثم رأيت ابن الهيثم يفرق بين قولك) وهو أن التشريك في محل النقل له تساوي الأول والاخير ولا كذلك فيما نحن فيه فان الارث أقوى من الوصية في ثبوته فها اختلاف الوصية اه وفرق بعضهم بان قوله هذا الورث يعمد في مفهوم وصية أي لا غيره وأما قوله هو له مورو بعد قوله ولو ينفقهم لقب الوصية انه ليس بجهة فلهذا قيل بالتشريك في هذه دون ذلك (قوله واستأجره ان مثل رجوع) وكذا ان لم يستل فبما ظهر (قوله قال الرازي على ما مر (٦٤) في جرد الوكالة) أشار الى انه يصح وكتب عليه وله ذاك قال في الانوار وبأنه كما هو بالغرض (قوله

في الوصية كون التوكيل لم يتم لتوقفه على القول بعد الموت والتبرع المتبرع عنه تام بإيجاب القول فأنه البيع من وجه ويحصل الرجوع (بالقول) = عقت الوصية بطلانها) أو رجعت فيها ونفسيتها (وصي) أي العين الموصى بها (حرام على الموصي له) كالحرم على من عليه غيره بعد ما باعته له لم يكن له أكله (أوصي لورثتي) بمعنى أوصيت أميراتي عني) لان التوكيد ميرانا لا انقطع تعلق الموصي له فيها قال الرازي وكان يجوز أن يقال بطلان نصف الوصية لجلال التشريك بين الورث والموصي له كما سيأتي في فيما لو أوصي بشيئ ثم يدم أوصي به لعمروان الوصية الثانية تشريكاً بين الورث وبين ما تم التمسك بتمامها كانت تشريكاً لمشاركته الأولى في التبرع بخلاف ما هنا المعتد بقوله الارث الثابت فيها ثم رأيت ابن الرافعي يفرق بخرق (لا) قوله (ي) تركي) فليس رجوعاً لان الوصية من التركة (واذا كره) الوصية (ان مثل) عنها (رجوع) قال الرازي على ما مر في جرد الوكالة (وصي) الاحل (خلافة في التدبير) وعليه بان كلا من هاتين التدبير معتد به تعالى به عرض خصص فلا يرتفع بانكار أحدهما قال الامام الذي ذهب اليه الاصح وظاهر النص انه رجوع لكن عدمه عزه الرازي في تذييله لا كثير من نظيره من التدبير وقال البغوي الاصح انه ليس رجوعاً ولا اصل في التدبير ان قوله ليس هذا الموصي به رجوع (قوله) في جواب السؤال عن الوصية (لا أدري) فليس رجوعاً (والتمس في الموصي به بمعاوضة) كبيع وان جعل بعده فسخ ولو تخيار المجلس (أوهية أورهن) ولو باقضى فيها (أو كناية أو تدبير) أو تعلق عتق بصفة أو نحوها (رجوع) لظهور قصد الصرف عن الموصي له (وكذا) يحصل الرجوع بالعرض (عليها) لثبات دلالة طريق الى الرجوع وهذا مما يختلف فيه الوصية التدبير كما يصح عليه في الامور ما ذكر في الهبة يحصل في العصة أما العادة فيكون فيها المارودي ثلاثة أوجه هاتان ان اتصل الماردي كانت رجوعاً والا فلا قال في الكفاية وكلامه يفهم طردهما في الرهن الفاسد ولا رجوعاً منه رجوعاً كما لغيره على ما مر من أولى (والوصية بالتصرف) في الوصية به (مثل) قوله (إذا تم قبضه) وكذا التوكيل فيه (والأصل) (الاد) لانه على كل منها (رجوع) للمار (الاولي) لانه (ولو أنزل) ولا أنزل وهو رخصه الا بدلالة قد تميز ولا تغلر ويقارن العرض على ما ذكر بان افشاء العرض اليه اقرب من افشاء الوثني الى الولد (والاقرار بحريته) أي المبد الموصي به (وصية) أي أو يقبضه (رجوع) فخرج الوثني أوصي به لم يدم أوصي به لعمروا واشتركا) فيه فلا يكون رجوعاً في الجميع لاحتمال ارادة التشريك دون الرجوع فليس ذلك من مقتضى اللفظ كما في قوله أوصيت به لسكابر من جهة له الموصي به لثاني بعد ما أوصي به لاول كانه أراد أن يشرك بينهما لانه ملك كلاهما مجتمعة عند الموت وهو متصرف فصار بان فيه (فاندره) أحدهما كان الجميع لا رجوعاً قال أوصيت به لسكابر وأحد هاتين فلا رجوعاً (نصف) فقط لا الهية أوجبه الموصي صريحاً بخلافه في التي تبناها كما عرف (وان أوصي به لاول ثم نصه في الثاني) وبهذا (اقتضاء) بانها (اذل نصف لاول قد رخصت في الثاني في النصف الا رجوعاً ذاب فيه الا لا يوجب غلط الاصل في قوله اقتضاء اطلاقاً رخصاً قاله بان ما في الاصل هو الاعتد الجارى على قاعدة الباب ان نصيب النصف الى مجموع الوصيتين الثالث عليه لو أوصي لاول بالكل ولثاني بالثاني اقتضاء اطلاقاً رخصاً الثالث الى المجموع الرابع (فاندره الثاني بالكل لاول أو) رده (الاول فالنصف لثاني وان أوصي

وان حصل بعده فسخ الخ) أشار الى تخصيصه (قوله) وكلامهم يفهم طردها في الرهن الفاسد الاصح ان ذلك رجوعاً أيضاً غ (قوله والاوجه انه رجوع) فيها) أشار الى تخصيصه (قوله والوصية بالتصرف الخ) قال الرازي تركي على ما ذكر في الوصية بالبيع اذا لم يتعين بمعاوضة أو أوصي ببيع بمعاوضة بشي معين فالوصية بالتقيد بالمعاوضة فان كانت نصف التركة فهي بينهما اطلاقاً وذلك بانها باعاً ذكره المارودي وغيره (قوله اذ النصف للاول) وقد شرعه مع الثاني الخ) قال القاضي في تناوبه مسألة أوصي لواحد ثلث ماله ولا آخر بثلث فثاني ثلث ماله ما تدينار كم يخص الموصي به من جميع الثلث أعاب يخص له تسعون ديناراً والباقي بينهما نصان وهي العشرة كقول أوصي لسان بثلث ولا آخر بثلث العبد وقية العبد ثلث ماله يخص الموصي به بالكل نصف العبد والباقي بينهما نصان فيكون الموصي به بنصف

العبد به اه قال الاذري وهو الوجه كما ينته في التوطا (قوله حيث غلط الاصل في قوله الخ) هذا من الانطباع التي عرفت ودوره الناس طوعاً وبالعقل ذهوه عن قاعدة الباب وانما كان ثلثه لثاني لانه أوصي له بالنصف ونسبة النصف الى الكل انما هو الثلث (قوله بان ما في الاصل هو المعتد الخ) به صرح البغوي وغيره (قوله أو رده الاول فالنصف لثاني) قال البغوي ويحق بالراجح المجمع الموصي من أحد الوصيتين وقد كره البغوي

(قوله فقدم العلق) أشار الى تصحيحه (قوله فقهه الوجهان) أشار الى تصحيحه (قوله قال في الاصل والقياس الخ) قال البلعيني ايس القياس
 ما ذكره المحقق فقدم من جهة ان علم ابطال الوصية في المسئلة الاولى قوة العلق وتنافيها مع الملك والفرق على هذا العلم بان تقدم الوصية
 العلق او تتأخر ليكون الوصية بالعلق نافذة والوصية بالمالك لاغية وأما الوجه الثالث في التناصف فهو فيه افتتال ذلك بظاهره (قوله
 لا يبطل الرهن فيه على رأي) أشار الى تصحيحه (قوله والرهن قبل القبض مع الوصية متعاربان الخ) قال ابن الرقعة ما مالاه من تعارض بالرهن
 قبل القبض والوصية فقد منع قبل الرهن وجد الايجاب والقبول فيه قبل تغيير الاسم (٦٥) وهما عمدة العقود في الجله ولا كذلك الوصية

ولئن سلمنا تعارضهما فالرأي
 في الرهن للاصحاب فلا يعكر
 على قول الشافعي: قوله
 يرد عليهم ولئن سلمنا قول
 الاصحاب يرد عليه لانه ما حوذا
 من أصل لم يردم فرأوه
 أن العبر بعد انقلابه خرا
 ثم خلا بدفع من الاقباض
 فوجد من وجبه آمن
 يقوم مقامه وهو وارثان لم
 يبطل بوجه ما يبل على رضاه
 بالعقد بعد التغيير وهو
 يدل على انه لم يعمد الاسم
 فسد حكمه ولا كذلك
 الوصية: وتوأ قوله ثمضة
 ذلك أن يفرق الى آخره
 على الاخراج على ان
 تغيير الصفة هل يجعل
 تغيير الموصوف وقسه
 قولان ذكرهما في كتاب
 النكاح فيما اذا شرط انما
 بصفة ثم ظهرت بصفة
 غيرها هل يصح العقد أم لا
 فان قلناه كغيره اوصوف
 لم يفرق الحال بين أن يصرح
 بالاسم أم لا وتكون عمدة
 الوصية الصفة وان يمتنع
 بها الضعف الوصية فتوعد

لزيد (أو ص) بعقده فقدم العلق) وتبطل الوصية الاولى لكون الثانية رجوعا عنها (أو يقدم)
 بان يعلق نصفه ويدفع الى زيد الباقي (وجهان) كلام الاصل يقتضي ترجيح الاول ونص عليه في الام
 كذا في الاخرى وانما كانت الثانية رجوعا عنها لغيره لانه ما هنا يستمن من نس الاولى
 (وكذا عكسه) بان أو ص بعقده ثم أو ص به لم يبدف به الوجهان قال في الاصل والقياس ان يعرف الى
 الموصي على الاول وان يصف على الثاني
 فصل قوله أو صبت زيدا أو صبت به لعمد رجوع) اظهر وجهه وقارح ما مر أول الفرع السابق
 بأنه غير مجوز ان يكون نسي الوصية الاولى فاستصحبنا بقدر الامكان بخلافه معنا (وان قال) في شي (يعوه
 وامرنا فأنه الى المساكين ثم قال يعوه وامرنا فأنه الى المساكين ثم قال يعوه وامرنا فأنه الى المساكين ثم قال يعوه
 شفتان على البيع وانما الزحف في الثمن نعم ان كان الموصي ذا كمال الاولى صرف الجميع الى الزايع على
 المذهب الصحيح قاله الاخرى وانما يشله في فظانوه وقد صرح هو به في بعضها وقارح اشتركا فيهما ذكر
 ما لو أو ص شي للفقراء ثم أو ص ببعضهم عرف عنه المساكين حيث كانت الوصية الثانية رجوعا عما بان في
 مسئلتان جنس الاولى بخلافه ثم تبعه عليه العقد وغيره (ولو أو ص لزيد بدار) أو صبت (ثم) أو ص
 لعمد وبانيها) أو بعه (فالعمدة) والخاتم (لزيد والابنية) والقص مشتركان بينهما فان أو ص
 لعمد وبانيها لا يابنيها (قال بعضهم اختص) عمرو (بالمفعة واستشكل) أي استشكله الاصل
 فقال وكان يحتمل ان يشتر كافي المنفعة كالابنية والقص وقرق ابن الرقعة ان المنفعة موقوفة لابنية
 والقص وجودان وبأنهما متدرجان تحت اسم الدار والخاتم فهما بعض الموصي به بخلاف المنفعة (فرع
 هذا كافي المنفعة) أي في الوصيتين (أما إذا أو ص ثلث ماله ثم باع مثلاً) أملاكه أو ملكه (يكن)
 ذلك (رجوعاً) عن الوصية (وتعلق ما يادف) له من المال بعد ذلك اذا اشاعره به وثالث المال لا يختص
 بالوجود عند حال الوصية بل العبرة بما عاكس حال الموت اذا تم نقص أم تبطل ولا يختص الحكم بالوصية
 بالثالث (فرع لمع الخلطة وبدرها وجب الفرق وذبح الشافعي بين العجين واحضان البيض) (الساج أو
 نحو ذلك فرخ) (ودبح الجلد رجوعاً) عن الوصية (لمعتين أحدهما زوال الاسم) قبل اشغاق الموصي له
 فكان كالثالث (والثاني اشعار بالاعراض) عن الوصية (وبعزى الاول) منهما (الى النص والثاني
 الى أبي اسحق) قال الرافعي وليس بطلان الوصية بغير الاسم واضحاً كل الوضوح يدل ان العبر
 الموهون انما تغير وتخل قبل القبض لا يبطل الرهن فيه على رأي بل يكون الخل مرهوناً مع بطلان الاسم
 والرهن ينسل القبض مع الوصية متعاربان ثمضة ان يفرق بين قوله أو صبت بهذا الطعام وبين ان
 يقول أو صبت بهذا أو أو صبت بما في هذا البيت انتهى قال في الاصل لو يتيق ان لا يكون عجين العجين
 ورجوعاً عن العجين يفسد لو ترك فاهله فسد اصله وحفظه على الموصي له قال ذلك أن تقول قياس المعنى
 الاول ان لا يكون البع رجوعاً لبقاء الاسم وكذا الاحضان الى أن يفرخ (وعلمه ما بيني والموصول

(٩ - اسئ المالمب - ثالث) تحقق الرضاء يحصل بعدها (قوله قال ذلك أن تقول قياس المعنى الاول الخ)
 قال ابن الرقعة كلا العلقين لا يشترط اجتماعهما فان المادى قال لوقلى الخطط وبقا فان لم يكن كثر رجوعاً للعتين وان لم يطعن به
 من غيرهما على العلقين وهو قد استلوك وأيضاً فلم ينقل ان بعض الاصحاب على الحكم واحد متعصراً عليها وغيره على الاخرى
 أن يعدم الرجوع على ان في احضان البيض تغير بانه زوال الاسم ولذلك جعل البها والفراسد رجوعاً على المذهب قال في البيضا لان
 ذلك يفرق تغيير اسم المنفعة حتى يسمى بستاناً وأما دبح الجلد فامل كلام العبادي في مخصوصه بما اذا كان في غير ذلك فانه لا يبيع يجعل

أهايا ويصدق يسمى أدها
فتغير الاسم (قوله فلا جوع

ان كلامهما قبل
مستقل) أشار إلى تخصيصه

(قوله) أو حبسا بالقطن
فراشا) قال الأذري لأن

يكون قد أوصى بالفراش
واجبة للموصى به بالقطن

فلا لأن الظاهر أنه قصد
اصلاحهما (قوله ولو تر

وطيا) أضيفا (قوله) أو قد
الحال) أو ما ينفصل - له أو

كان مقطوعا فاعطاه (قوله
لأن ذلك من شرط

والعلم عن الفساد) قال
الأذري قد قبل مثل هذا

فيما لو مررت الشاة أو
رحلت وشيف مسونها

فذهبها شتموها (قوله
فرع عدم الدار الخ) لو

أوصى بدار ثمن عليها
للموصى بينا آخرها ختم

فيه ما تقول حيث أبطلنا
الوصية فيما ينفصل

بالإنعدام قاليت الحق
خارج عن الوصية حدث

قلنا لا تبطل قاليت الحق
للموصى به قال في البيان

وغيره (قوله) أو جعها أخذنا
عسما له ليس رجوع

أشار إلى تخصيصه كذا أيضا
وقال الأذري إذا خطلها

غيره بغير رادنه لا يكون
رجوعا (قوله) فإذا انصرفت

إلى جهة أخرى بطلت الوصية
لاستعراق الأجزاء

الوصية) قال الأذري يظهر
أنه لو أجاز العين موطنة

لأبغض الجاهل للموصى به غالباً كان راجعاً

ذلك بغير إذه) نفاس الأول أنه رجوع وقاس الثاني التمتع هذا وقد رأت الأصحاب به لأن بكل منهما
فلا رجوعان كلامهما تعليل مستقل (ولو لم يجر) الموصى (العلم أو شراه أو جعله) وهو لا يفسد

(تقديره) جعل (الحزب قتيلاً) وشاءا بالقطن فراشا) أو حبسة (أو غيره) أو تسع الغزل (فرجوع)

لاستعراق ذلك بالصرف الوصية ولأن الغد يد لاسي الجاهل الاطلاق وإنما يسمى لم يجر قديم (ولو تر)

أي حفت (وطيا) أو قد جاع فلا يفسد (لا يكون رجوعا) (في الآية) من وجهين لأن ذلك من

لرطب والعم من الفساد فلا شعر بتغير القصد وبقاؤه خبر العجين على المنقول بأن يجمع صوته عن

الفساد بينه فلا كل بخلاف ما هنا ومقابل الاشتباهان ذلك رجوع زال الاسم * (فرع) * عدم الدار

المطل لا سمها رجوع عن الوصية (في النقض) أي المنقوض من طوب وبخش (وكذا في العروة)

أظهر ذلك في الصرف عن جهة الوصية (وإن دماها) ولو جرد غيره (بطلها في النقض) بطلان

الاسم كما علم بما يأتي (نقضا) أي لا في العروة والاسم أن يبقاها جاعها ما هو كسركم الامن من

زيادته وما ذكر من الصفقة في العروة في الحق بها الاسم وما يصفى في أصل ال وقت وقوله الزاني عن

تصحيح المتولى وقال الرواية ان القول ببقاء الحق في العروة غلط لأن الشافعي نزل على أنه لو أوصى بدار فذهب

السليل جاعها بطلت الوصية لأنها لا تسمى دارا قال الأذري بعد نقله ذلك والمذهب المنصوص به بطلان الجاع

هذا (ان بطل الاسم لا يبطل) الإصاء (في نقض المندم منها) فقط وقيل لا يبطل فيه أيضا وترجيح

الأول من زيادته وقوله ابن الرفعة عن النص وقطع الجهور (ولا أثر لشداءها بعد الموت) وقيل القول

وان زال اسمها بذلك لا استقرار الوصية بالموت بقاها لم الدار يوصى * (فرع) * قطع الثوب بقاها صوته

وتصاريه) أي كل منها إذا صدر من الموصى (رجوع) عن الوصية لأنها ظاهرة في الصرف عن جهتها

(لا تغسله) كتعليم العبد (ولا تغسله) من مكانه (أي بعد) أي مكانا بعد أن يغسله في مكان الوصية ولو لا

عذر (ولا يخلطه وهو موطنة) (فيما) أي كبعده (فجاء) فكون رجوعا * (فرع) * لو (أوصى بصاع خنطة فمقيم

بابا كالنوب) أي كبعده (فجاء) فكون رجوعا * (فرع) * لو (أوصى بصاع خنطة فمقيم

خاطم) بما يشترط غير منه (فهو رجوع) وان خلط بارد أمثاله أخرجه عن إمكان التسليم (وكذا

ان كان) الصاع (من صبرة) وخلطها باجود) منها فإنه رجوع لأن الزيادة الحادثة لم تتناولها الوصية

ولا كنيسة سلمها بدونها (لا تملأها) أي لا أن خلطها بملأها لأن الموصى به شائع مخلوط بغيره فلا تنظر

زيادته لخلطه ولا يختلف به الفرض (وأردأ) أي ولا أن خلطها بملأها لأنها لا تعتبر الموصى به بالنقصان

أجوعها أخذنا عسما له ليس رجوع والزائدة الحاصلة بالجد وغيره غير تدخل في الوصية وما ذكرنا

يذكره الأصل وإنما ذكرنا كرمه لأنه اختلطها بنفسها فقال ولو اختلطت بنفسها بالاجود فبطل الاطلاق

السابق في نقله قال الرواية ولو لم يملأها بالجد كان رجوعا (أو) أوصى (بصاع خنطة ولم يصفها)

يعين الصاع علمه الوارث مما شاء من خنطته لركن أن كان قال من خنطتي والآخر أن خنطته شاعلا

للخاطم فلو وصفه أو قال من خنطتي الغلابة فالوصف مسمى فان بطل بالخالط بطلت الوصية * (فرع) * لو

أوصى بمتعة عبده) مثلا (سنة ثم أجرو سنة وما فورا) أي عقب الأجرة (ببطلت) وصية

المستحق للموصى به منفعته السنة الأولى فإذا انصرفت إلى جهة أخرى بطلت الوصية (أو) مات (بعد

سنة أشهر بطل النصف) الأول أي بطلت الوصية فيه (ولو حبسه) أي العبد (الوارث السنة لا تملأ

غيره) للموصى به (الآخر ولا أثر لانتقامها) أي مدة الأجرة (قبل موته) أو معة في بطلان الوصية

بلى بباقي أعمالها (وابس التزويج والختان والتعالم) والاستخدام (والاعارة والأجرة) للموصى

به (والركوب) للمركوب (واللبس) للثوب (والادان) للرقبتي (في التزويج) للموصى به

بلى بباقي أعمالها (وابس التزويج والختان والتعالم) والاستخدام (والاعارة والأجرة) للموصى

به (والركوب) للمركوب (واللبس) للثوب (والادان) للرقبتي (في التزويج) للموصى به

بلى بباقي أعمالها (وابس التزويج والختان والتعالم) والاستخدام (والاعارة والأجرة) للموصى

قوله ثم ذكر ان جماعته حرروا الشرط الخ (٦٨) قال في الخادم برده على صورته ان احدهما الاخرين فان شهادته لا تقبل وتصح

الرؤية اليه كالمظهر
كلامهم هناك الثانية الوصي
اذا ادى ديني الترتك لم
يتكمن من اثباته يخرج
الوصية من يده بخلافه
يأخذ الا ان يرى وقوله
عن العبادي اه قوله
ويؤخذ من ذلك ما قاله
البلقيني الخ قد صرح ابن
القطن بحالة الموت ولو
تأهل الجدي بموت ولده
الموصي اقبلت ولاية
الوصي قوله ورده لا تدري
الخ حزم السبكي بخلاف
ما قاله الاسنوي وقوله
بخلاف ما قاله الاسنوي
أشار الى صححه قوله
والتعويض الى السلم ارج
في نظر الشرع الخ وايضا
فأعراض الموصي عن أهل
دينه مؤذن بأنه لم ياتهم
فكيف ياتهم موصي السلم
فالوجه منه وقوله قاله
منع أشار الى صححه قوله
وظاهر أنه لو كان لم يرد
بالع طبعي الخ ما تنفعه
مردود قوله فرع لو فسخ
الولي أو جنى عليه
قوله لا ولا يتمازج
الخ وفرق الشيخ ز الدين
بان فسخ الاب والجدان
وفسخ غيره باطل قوله
فاذا ارتفع لم تعد الا
ولاية جديدة نعم اذا كان
في الوصية انه اذا زال ما
تضمنه وارثه بغير العود
ر قوله وليس لوصي أن

ثم ذكر ان جماعته حرروا الشرط كلها فمن تقبل شهادته على العاقل وقد يقال كل من مامته مقص
لكافر واعتبر شرط الوصي حال الموت لا حال الابهاء ولا حال القبول لا ولا يتأهل بالتدليس بالولاية
وقت تسلط على القبول فهو كالوصية وكانت شهادته غير صالحة عند الاولاد يؤخذ من ذلك ما قاله البلقيني اه
لو وصي الى غير الجد في حصة الجد وهو بصفة الولاية ثم زالت ولا يتعدى الموت بان مات أو فسخ أو جنى مع
فلو وصي الى المستوفيه ومرويه بناء على ان العرق في الشرط بحال الموت (ويصح) الابهاء من
الذي الى ذي عدل في دينه على ذي كمال يصح ان يكون ولي الاولاد (والى مسلم) كما تصح شهادته عليه
وقد ثبتت له الولاية عليه فان الامام يلى تزوج الثقات (لا عكس) أي لا يصح الابهاء من المسلم الذي
اذ لا ولاية لكافر على مسلم وامته قال تعالى لا تقضوا بطاقتهم دونكم واستنبط الاسنوي من اشتراط
عدم العداوة اشتراط كون الوصي الذي من ملة الموصي عليه حتى لا تقع وصية انصرافي الى اليهودي
او المجوسي وبالعكس لعداوتهم لا تدري بأنه لو صح ذلك لما جاز وصيته في السلم وقد ورد كل منهما بان
المعتبر العداوة لله بنو به لا الهية قال الاسنوي ولو وصي ذي السلم وجعل له ان وصي فاختص جواز
الابهاء الى الذي واستبعد الاذرى واعتبره ما بين العبادان الوصي بلزومه الاظهار بالمصلحة التي اجتهد الفقهاء
الى المسلم ارج في نظر الشرع من الذي وظاهر أنه لو كان لم يرد بالغ فيه ذي فله ان وصي عليه من
وكافيه بما ذكر المعاهد والمستمين (فرع) مثل ابن الصلاح عن أموال ابناء أهل الفسقة اذا كانت
بايديهم على الحاكم الكشف عنهم فاجاب بالتمسك بما يترفعه اليهم يتعلق باحق مسلم به وجزم
المأوردى والى باقي مما ترعه لم أنه لا يشرط في الوصي الذكورية بل يجوز ان يكون امرأة لان عمر
أوصي الحقة مرضي الله منهما واه أو داود (د) عليه (وصفت الام) لوصايا (فهى اولى) من
غيره لانها أشق (فرع) لو فسخ الولي وصا كان أو غيره بتعدي في المال أو بسبب آخر (القول)
وكذا القاضي ازال الالهية ومثله القاضي أعادها في الاقضية (لا الامام الاعظم) فلا ينزع بالفسق
حدوث الفسق واضطراب الاحوال بانعزاله وتعلق الصالح الكفاية ولايته (لكن بسبب دله) غيره
ان ثبتت الفتنة ويجوز نصب الفاسق ابتداء (والضرر وقودا وتوبة) من الفسق (تعود ولاية
الاب والجد) ولاية (غيرهما) لان ولايتهما شرعية ولا يتغير بهما متقدمين التعويض فانها
ارتفعت لم تعد الا ولاية جديدة (وان لم يزل الوصي حيا من مال) للموصي عليه كان أثلثة (لم يبرأ) من
الابتنساع الى القاضي ثم رده القاضي اليه ان ولاه (بخلاف الاب) اذا لم يعد ذلك فانه يبرأ من ولاه
يسلم الى القاضي (فانه يترى الطرفين) فرع تصرف الولي المعزول يعني المعزل كما به الاصل
(باطل) كغيره من الولاية (فان أدى) وهو بمنزلة (حقه الصاحبه) كمنصب وعوار (أو فسخ)
دين من جنسه ان كان في القرعة (لم ينفذ) لان أخذ المسحق له كالف (فرع لو جنى أو غنى على)
ولي (غير الاصل والامام الاعظم) انعزل (لم تعد ولايته بالاقامة) من ذلك لانه بل بالتفويض كالمكمل
بخلاف الاصل تعود ولايته وان انعزل لانه بل بالتفويض بخلاف الاصل كذلك كماله لعملة الكفاية (فان)
أفان الامام وقدولى آخر) بده (نفذ) قولته (ان لم يتحقق فتنة) والادلاء بولي الاول (وان ضعف
منصب القاضي) عن الكفاية لمرض أو غيره (عزله) لانه الذي ولاه (أو) ضعف (الوصي)
عن ذلك (ضم اليه بعينه) على التصرف ولا يعزله قال الرازي ومنصب الاب يحفظ ما يمكنه (الركن)
الثاني الموصي بشرطه الحرة والتكليف فان أوصي باطله وانحازن) أي علمه (فلكم مع ذلك دله)
عليهم بالشرع لا بالتفويض (كأب أو جد) أي أب وان عدا ولا لغيره الفقهاء الذين بلغوا كماله
يصح الابهاء على ولاه من غير الولي ولو أمأوا وأخلاه لا يلى أمرهم فكيف ينيب فيه (وابس لوصي)
موصي غيره (بلاذن) لان الوصي لم يرض بغيره ولا الوصي تصرف بالتفويض فلا تعلق بالتفويض
الى غيره كالمكمل فان أذن له في الابهاء عن نفسه أو عن الوصي مطلقا صح لكنه في الثالثة لا يوصي

موصي (مثل الاب والجد ان نصبهما الحاكم لم يمس من طرأ سفهه قوله فان أذن له في الابهاء عن نفسه أو عن
أوصي (مطلقا) قال فان أوصى بشر كمن عني أو عن نفسه أو وصى بتركه

(قوله) كما اقتضاه كلام القاضي (أى الطبيب الخ) وهو أوجه فأنقله الشجنان عن البغوى من تعميمه (أى لاوضى أصلا إلا إذا أذنته الولي أن
يوسى عنه) س ايس الامر كما فهمه كتابان المقرين من كلامهما (قوله) ولم يصف التركة (أى في نفسه) بضع الايضا) قال المصنف في شرح
أرشاد لا بضع الايضا حتى بقول أوصى على (أى صان أوصى عن نفسه) لم يصب على الاصح كما ذكره في العز و زوال الرضة ١٥ وبعبارة
أرشاد كالمرزوق أطلق فقال أوصى الى من شئت أوالى فلان ولم يصف الى نفسه فهل يعمل على الوصاية عنه حتى يصبى فيه الخلاف أو يقطع
الرضة كالمرزوق أطلق فقال أوصى الى من شئت أوالى فلان ولم يصف الى نفسه فهل يعمل على الوصاية عنه حتى يصبى فيه الخلاف أو يقطع
باله لاوضى عنه وجوان حكامه البغوى وقال الاصح الثاني انتهت وقد فهم المصنف من قوله (أى لم يصف الى نفسه) ان المراد لم يصف الايضا
الى نفسه بقوله حتى في ذلك لما ذكره من تأمل ما قبل هذه العبارة من كلام العز و زوال الرضة تظهر ان معناها هو أطلق الايضا فلم يقيد
بإضافة الموصى فيه الى نفسه كأن يقول أوصى بتركي أو نحو ذلك لما فهمه المصنف من (١٦) تقيد الايضا بقوله حتى قال في العز و زوال
ذلك لئلا قال أوصى بتركي

الموصى كالاقتضاء كلام القاضي أي الطبيب وابن الصباغ وغيرهما (فاذا قال له أوص بتركتي من شئت) أو فلما كان يخطبهم بالاولى فأوصي بها (مع) لأن الابن لا يوصي بغيره ان يستب في الوصاية كإلى الوكالة ولان نظاره لا طرفة العادة بالموت يتبع دليل اتباع شرطه فاذا أوصى إلى أن يبلغ أمته وفي نظائره (ولم يصف تركته إلى نفسه) بان قال لأوص من شئت فأوصي شخصاً (بوص) الإيصاء (وإذا قال) الوصية (أوصيت لمن أوصيت إليه ان مت أنت) أو أضافت أنت فوصيتك وصيتي (لم يوصع) لأن الموصى به مجهول (والمتروك قضاء الدين يطالب الورثة بقضائه أو تسليم التركة) لتباعد الدين تركة لخدمة الموصى وكقضاء الدين بقضاء الوصايا كما صرح به الاصل (فان عين) الموصى (أفرعه عبداً) موضوعاً دينه (تعين) هل ليس للورثة ما كمل في أعان الاموال اغراضاً (وكذا الوارث ببيعها) أي غرضه أي لاجله بان قال بعه وارضى الدين من غنمه تعين لأنه قد يكون أطيب أو بعد عن الشبهة (فان لم يوص) الابن أبداً (فالجد أو من إلحاًكم) بقضاء الدين وأمر الاولاد بخصوصها (الاق في تنفيذ الوصايا) فالخا كقول أولي ولما ذكر الاصل ذلك قال كذا قلته البغوي وغيره وقال الاذري ان قول البغوي ومن تبعه الجد أولى بقضاء الدين وهم منهم فقد قال القاضي في تعليقه الذي يستحسنه البغوي ان ذلك إلى إلحاً كدود الجد (ولاب الوصية في غير الجد) في حياته وهو وصية الولاية و يكون أول من الجد (التي أمر الاطفال) أو يحوم فليس له ذلك انه ولي شرعي فليس له نقل الولاية عنه كولاية التزويج قال الزكشي فولكان الجد غائباً أو أراء الاب الإيصاء بالنصرف عليهم إلى عضو ورقع فمسا قالوا في تعليق الوصية على البلوغ الجواز و يحتمل منع من الولاية بالنقص حق الولاية (والركن الثالث الموصى فيه وهو التصرفات المالية المباحة كتنفيذ الوصايا وإضفاء الحقوق ولو أعاناً) كعقوب ودائع (وأمر الاخفاح) المتعلقة بأموالهم (د تزويجهم) لأن الموصى لا يتعذر بل هو العام بهم فيتولى من يعتني بدفعه العار عنهم فان لم يكن فيه النظر العام وهو الامام ولاهم ان كانوا بالدين لم يحرم الإيصاء في حقهم أو صغاراً فغير الاب ولا جدلاً تزويجهم ولا تزويج ارقامهم لأن الولاية تزويجهم تتبع الولاية على تزويج السكبه فاذا امتنع التسويج فالتابع أول (ولا تصح الوصية لمنهوبة) كمنهوبة من بيع العبيد كانه لخدمة الاباحة أو تسحقه بعد قوله أو لأهوه ويناسبها ما هنا لكن الاولى أولى وأوفق بكلام الاصل (الركن الرابع الإيجاب والتبويل) كإلى الوكالة (أو وصيت السلطان أو قوتش) البيلك (أو أنك مقامي في الاكتفاء) من الموصى (بالعمل بقوله) أي عن

[illegible]



التفصيل الا في قبول الوديعة (قوله وجهان) ولعل الوجه في ان ذلك صريح فيها او كتابه (قوله) رجع منهما الاذرى الانعقاد فهو صريح
وقال او تترك لعل أحدهما عدم الانعقاد وقوله فهو صريح في أشار الى أنه قد مضى (قوله) أو يبق من جنونه أو يلبغ (قوله)
ويكون المراد ان قدم أهله لذلك وهو الأقرب ع (قوله) ألا تكون ولا يشتمل أشار الى تصحبه (قوله) معاذ بذلك (قوله) ليس قبل قدومه
انقضت أو بوجه آخر وصاية الوصي (٧٠) ولو قال أوصيت والى ذى ذابغ لغاؤلى زى ديم الى ولده المجنون فى صحة التولية وجهان

أصحهما ان كان عاقل اعاد
موت أيتامنا بعتهم والا
فلا (قوله) والظاهر الثاني
قال الزركشى انه قضية
كلامهم (قوله) فرع أوصى
الى اثنين لم يستقل
أحدهما هل يجوز ان
يقارنوا واحدا لم لا يضمن
عاملين يجهلان على
التصرف فيه نظر ظاهر
غ (قوله) بل لا يضمن
اجتماعهما فيه (الح) لانه
أما الابدى بالاجتماع
وتدبركون أحدهما أوتق
والآخر أهدفت (قوله)
وقضية انه يباح له ذلك
أشار الى تصحبه (قوله)
فصل الرافى لانه المنازع
حقيقة اذ هو المقتضى لذلك
(قوله) قال ولا فى كلامهم
هو كالصريح فيما قلته
الا بوجه بالوجوب عندى
هذا وغيره ان ينزل من
الوصى الاستقلال على ما
ينظر بالاجتماع فيه أثر
دون ما لم ينظر للاجتماع
فيه أثر فيقال للفظ وان
كان مطلقا أو عاقل فهو مقيد
او مخصوص بمأذونه
من المعنى وهذا لا يقلل
ينقص الوضوء بل
الجارم على الظاهر فنفسر

بقوله (ما) مر (في الوكالة) فكيف يتبعه (وهل) قوله (وانك) كذا (بعدموى) كما وصيت
الابن) أى هل تنفذ الوصاية بلفظ الولاية كما تنفذ المذكو وأولا (وجهان) رجع منهما الاذرى
الانعقاد والظاهر انه كتابة لانه صريح في بابه ولم يجد نفذا في موضوعه (ولو رد) الوصاية (أو
فبا) (قبل الموت لم يوتر) كما في الوصية بالمال فلو قبل في الاول بعد الموت صح أو رد في الثانية
كذلك لفت (وتصح) وتقتزم علقه كما وصيت (البن) الى ان يقدم بدأ وتوت أنت (فان تقدم بدأ وتوت
فهو الوصى) لان الوصاية تختمل الجهلان والاعمال وصكها التامث والتعاقب ولان الابعاض كالامارة
وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيدا على سرية وقال ان أصيب زيد بغفر وان أصيب جعفر فعبد الله بن
رواحن واما البخارى والمثال المذكور فيه ان أنت والتعاقب قال الاذرى فلا تقدم بذوه وغير أهل فهل يتبع
ولاية الوصى ويكون المراد ان قدم أهله لذلك ألا وتكون ولا يتبعه ماذ بذلك فتقتل الى الحاكم لم أزيد شيئا
انتهى والظاهر الثاني قالو يحتتمل ان يفرق بين الجاهل بالوصية الى غير المتأهل لها وغيره * (فرع)
لواقتصر على قوله أوصيت (البن) أو أقتلته فمضى (في أمر أخفى) ولم يذكر التصرف (قوله) التصرف
في المال (والحفظ) له اعتماد على العرف (أو) اقتصر على قوله (أوصيت (البن) أو أقتلته فمضى
(فيما قلته) اعدم بيان ما به الابعاض كفى الوكالة (وتصح) بالاشارة للغة من العاجز عن التعاقب كالانحسار
دون القادوع * (فرع) الوصى في أمر لا يتعداه * (علا بالاذن) كما في الوكيل * (الحا) كدلان الوصى
أمين فلا تثبت أمانته في غير المؤتمن فيه كالودع * (فرع) لو (أوصى الى اثنين) ولم يجعل لكل منهما
الانفراد بالتصرف بل شرطا اجتماعهما فيه أو أطلق كان قال أوصيت الى ز يدورجو أو اليك (لم يستقل
أحدهما) بالتصرف بلا شرط في الاول واحتياطي في الثاني بل لا يضمن اجتماعهما فيه بل صدور
واجمعا كما سيأتى (الاولاد اعيان اسحقها) كالقصور والدائع والاعيان الموصى بها (وتضادان
من جنس) ان كان في التركة فلا حدهما الاستقلال بذلك لان صاحب الحق يستقل بالاختصاص في ذلك فلا
بضر استقلال أحدهما وقضية انه يباح له ذلك وان المدفوع يقع موقعه (فصل الرافى) وتبعه النوى
فيكون الاول ان يقول على عادته نسب الأصل (انه) أى المدفوع (يقع الموقع) فلا ينقص (وأما انه
يباح) له (ذلك) فلم يكذب له) فانه قال أما جواز الانددام على الانفراد ليس بين فانهما انما يتصرفان
بالوصاية فليكن محسبا قال وفى كلامهم ما هو كالصريح فيما قلته (فان قال أوصيت الى كل منكما وقال
كل واحدكم كوصى أو أقتل أو صائى) الاول قول أهله وصاى (فاسلك منه) ما للانفراد بالتصرف
قال الاذرى فى الاخرة نظر (ولو ضعف أحدهما) عن التصرف (انفرادا) (ن) به كاليان
أوجن أوفس أو لم يقبل الوصاية (والامام نصب من) أى شخص (يعن الا) تحرفان تعين اجتماعهما
على التصرف (واستقل أحدهما) به (لم يضع تصرفه من أمتق) على الاولاد أو غيرهم (وهل
الحاكم نصب آخر ان أحدهما أوجن) أوفس أو غاب أو لم يقبل الوصاية بالتصرف مع الوجود
(وابس) جعل الاخر مستقلا في التصرف لان الموصى لم يرض برأيه وحده بخلاف ما اذا شرط استقلال
من يقي منهما بالتصرف بعدم من صاحبه أو جنونه أو غيرهما كما ذكرناه لا ينصب بدله لم يستقل به الثاني
كان لكل منهما الاستقلال فيه والشرط أولا (ولو ما) مثلا (جبه الزمه) أى الحاكم (نصب اثنين)

للمعنى وتز باللفظ عليه كذا في نظائر ذلك ومثله ما ستره في قولنا أصحاب انه لا يشترط الاشتراك في حفظ
المال في التصرف بعدم استقلال م ما يدخله الاجتماع فليس لاحدهما التفردية وبالم بدله الموصى به تناوله بغير أمر الوصى جاز
التفردية حكما صاحب التفر بوجهه وغيره جعله قيدا لاطلاق (قوله) قال الاذرى في الاخرة (نظر) جوابه انه في المعنى كالتى قبله لان
في تنقية الصفاة عما باقر اكل واحدهما بالصفة (قوله) أو لم يقبل الوصاية) أى بان ردها (قوله) أو غاب أو لم يقبل الوصاية) بان ردها

[illegible][illegible]

نقدم هنا أسد همام وهذا آخر بحر آخر وهو وإن كان اصطلاح الختمية يقتضيه أنه كلام فاصلاح الفقهاء لا يلزم اصطلاح المتأخرين كما
كانه (قوله ولو قبل بدو دعاءه) فالشيخ الظاهر أنه المتكلم في المتقول والنظر لا يدعوه وكان وجهه المتعوم إليه وهو المسمى فأنتم
يقبل فأنتم الحاكم فخير وإن لم يقبل المفهوم الذي هو الشرف مستقل وهو كأنه يقدم مقوله تبيين أنه لا شيء كلامه * (فرغ) * أوصى إلى الله
تعالى وإلى آياته ولعل في آياته ثم في ذلك ما هو البان الوصاية التي في الأحوال كلها وذ كراته تعالى التبرك لأنه المستعان في كل شيء (قوله
أنتم تعين عليهما) كما في مثله في رجوع الموصى ويجري مثله في الوكيل والنشر والمناقص

بعض

أقوله ولم يقل على نظام) ولم يكن مستأزراً ولم يكن نصو تركونه مستأجراً إذا استأجره القاضي على الاستمرار في الوصية لم يلحقها
 أو استأجر الوصي على عمل لنفسه في حياته ولطفه بعدموتيه قوله والأفليس له ذلك قال ابن عبد السلام وبني أن لا ينفعه قوله
 والأوجه الأول أشار إلى تصحبه قوله فظهر أنه لا يجوز له عزله أشار إلى تصحبه قوله والصنف جعل ماعدا الدين مغارة له قوله كالر
 من صلت الخاص على العام قوله فرع يقول قول الوصي الخ) أفتى ابن الصلاح بأنه لو فرض الحاكم لاطفال قدر معلوماً للنقطة وكسوته وأذن
 لحاضته أماله وأمره أو وصيه أو قبح الحاكم (٧٢) في استئذنه ذلك وصرفه عليه أو في انتفاذه عليه من ماله ثم يرجع به في مال الصغير فإذا

الطريق كالوكالة هذا (إن كنتين عليه) الوصية (ولم يقل على غلة تاف المال باستلاء نظام) من قاض
 وغيره والأفليس له ذلك قال الأستاذ وعلى هذا الوجه يلزم قول يلزمه القول في غير نظر بمقتل الزم لمقتونه
 على دفع النظام بذلك بمقتل خلافه انتهى ولوجه الأول أن تعين طريق دفع المال الأذرى ولغلب على
 ظن الموصي أن عزله لوصيه مضيع لماعليه من الحقوق والأموال وأولاد باستلاء نظام وأدخلوا التصديق
 ما كأمين فظهر أنه لا يجوز له عزله (وبعض) الوصي (دين الصبي وغيره) الذي لم يرد (وذكر أنه وكفارة
 قوله) نعم لو كان لري وجوب المال كآمنه فلا حرج في الاحتياط أن يحبس زكاته حتى يبلغ فيخبره بذلك ولا
 يخرجها فغيره الحاكم كغيره يانه في أول كتاب الحاكم المصنف جعل ماعدا الدين مغارة له والأصل جعله
 داخل في محبة قاله بعض الفقهاء الذين اتفقوا على الصبي من الغرامات والكرات وكفارة القتل والاسم في ذلك
 (ول) وينق عليه وعلى من عونه بالعرف (وهو ترك الاسراف والتبذير فان أسرف صبي أو زاده فله حصة
 تقدمت مع زاده في كتاب الجيز (وبشرى له خادمان لأن) به (واحتياج) إليه فان احتج إلى أكثر من
 خادم يجب الحاجة (فرع) قبل قول الوصي (بينه إذا نازعه الولد بعد ذلك) في دعوى التلف
 والاتفاق عليه وعلى عونه (وعدم الاسراف) في الاتفاق عليهم بان ادعى ما ياتى بحالهم لان الأصل
 عدم الخيانة وأما عدم لينته الأخيرين (لان عين) قدر ما دعه من الاتفاق (وكفارة الحس)
 فلا يثبت قوله بل يثبت قول الولد في الزائد (ولا يثبت) قول الوصي (في تاريخ موت الأب) كان قال
 مات من سنتين وقال الولد من خمس واتفقا على الاتفاق من يوم موته لان الأصل عدم الموت في الوقت الذي
 يدعى ولو سألوا أمانة البينة على الموت وشهدوا ما نازع الولد والأولى أي ألقم في أول مدة ملكه فقال
 الذي اتفق عليه منه (ولاق) دعوى (رد المال) إليه بعد كماله لقوله تعالى فاشهدوا عليهم ولوليت
 قوله احتج إلى الأشهاد لان الأصل عدم الرد لسوالة أمانة البينة عليه (ولاق) (بعض الحاجة أو
 غلة) لان الأصل عدمهما واستمرار ملكه تقدمت مع زاده في كتاب الجيز ونتم الحاكم كالوصي
 فيبدأ كمرص به الأصل وكذا الأب والجد الذي دعوى البسب لم يذكر فصدان بينهما ولو فو رشفتهما
 كغير في كتاب الجيز أيضاً وأما الحاكم فقال القمولى أنه كالوصي وقال السبكي مره أنه يقول قوله بلاه بان
 كان باقياً على ولا يتوالى فيه نظر والخلد صاحب التنبيه بعضه أنه كالوصي وفي كلام الجيز جاني أشار
 إليه ثم قال مره أخرى في دعوى بعد ذكره ما قاله في المرة الأولى والذي يظهر من الآتي وهو الحق أنه يثبت
 قوله ولو لم يثبت على ولا يثبت لانه حين تصرف كان نائب الشرع وأمينه مثله انتهى فعنده يقول نوابه
 بلا عين والأوجه أنه لا يثبت بدونها كالأب والجد (وان بلغ) الصبي (مجنوناً أو ذمياً) فله حصة
 ولاية الوصي) كغير في الجيز

خبر وادى أنه قبل ذلك
 وطلب الرجوع في مال
 الصغير خلفه الحاكم كد جوا
 على ما ذكره من موجب
 اعتقافه الرجوع
 واستحقاقه فانه حكم على
 الصغير اه قال الأذرى
 وهو حسن واضح وقوله
 أفتى ابن الصلاح الخ
 أشار إلى تصحبه
 بعد ذلك (أفاده) أنه دعواه
 بعد رشده وشمل قوله الولد
 بعد ذلك ما إذا كان نفسه
 أصغر أو جنوناً أو سفه
 قوله في دعوى التلف
 بالغصب والسرقة ر
 أشار به إلى التفصيل
 المذكور في الموضع (قوله)
 لان الأصل عدم الرد الخ
 ولأنه لم يأت به وانما جعل
 المال في يده بغير اختياره
 وخالف الاتفاق بأنه بغير
 أمانة البينة عليه أو أضافه
 مستند إلى حاله الجيز خلاف
 الرد قوله ولا في بعده
 الحاجة أو غلة أو تركه
 الشفقتين غير مبطله قال
 الناصري فلو كانت الأم
 وصية لم يوزعها فمقتضى
 كلام الراسي قبول قولها

لو نور رشفتهما فكذا من في معناه كما يات في سبيل الحاكم يقول الاب لانه غير متم ولا يسجل بقول الوصي اه
 والأم غير متم فهذا يدل على أنها مستندة من الأدوية وقال والذي بعدا وادله ذلك وأقول وسقط ولا يثمن غير صباغ من من النسي
 فلا تز يد على الأوصاء أقول تقدم الام على الاب في الحصة على دل زاده شقة تعالي الاب ولعل سقوط ولا يثمن انقصها بالأنفة كانت
 لانتصان شقتها (قوله فقال القمولى أنه كالوصي) أشار إلى تصحبه قوله والذي يظهر من الآتي الخ) فله نظر إذا قبل قوله بعد العزل حكم
 بكلاً بخلاف ما قبل العزل والتفصيل منقول عن الفروق للبعري لكن في دفع المال اي

(قوله فليس ما يدفع عن ضرر العود الخ) أشار الى نفسه (قوله ولا يباعه) لا يجوز له أن يبيع من والده وله كالوكل - وادعاه القاضي
 (قوله فليس ما يدفع عن ضرر العود الخ) أشار الى نفسه (قوله ولا يباعه) لا يجوز له أن يبيع من والده وله كالوكل - وادعاه القاضي
 الطبري قال شيخنا علم قوله كالوكل ان الرجاء انه ان يبيع من ابيهما المستقل فله المذبح على أحد الوجهين * (فرع) * في فتاوى
 ابن الصلاح كان في رجل مال يقيم وليس هو بوصي وخالف من تسلمه الى والى الارض ببيعانه يجوز له النظر في أمر الماعول والتصرف عليه
 بالاجارة والا لئلا يقع الضرر وقوله في فتاوى ابن الصلاح الخ أشار الى نفسه (قوله فيما يجزى العادته بشارته له) لانها جازت عاده بشارته
 منه قال الملقني انه غير معمول به من جهة نقل والمعنى اما النقل فقال الماردى الضرب (٧٣) الثاني ان يكون تصرفه بغير اذن من
 يتوب عنه كالوصي وولى
 اليتيم وولى الماعول فيجوز
 أن يوكل من نفسه ان شاء
 وعن اليتيم ان شاء فكلما
 الامر من جازت وحكام النوى
 عنه في الوكالة وقال في
 جواز عن الماعول نظر ولم
 يتعنه في اطلاق التوكيل
 من الوصي ومن المنة - ول
 ما ذكره الامام والنوى
 وصلة في مسئلة الوصين
 وهو ليس المراد ان يجتمعوا
 على صيغة العقد بل المراد
 ان يصدر عن رأيهما بعد
 أحدهما باذن الآخر
 غيرهما باذنهما من المتقول
 أيضا قول الماردى ان
 ولاية الوصي كولاية الاب
 الا في ثلاث اشياء سوى طرفي
 البيع والوصاية والتزويج
 ولم يذكر التوكيل فدل على
 جوازه مطلقا وقد صرح
 بمقتضى ما قاله الماردى
 غيره قال الامام اذا وكل
 الوصي الطائفي في حداته
 وكلا صالحا لم يوفاه فهو
 جائز ان العرف يقتضى
 اقتضاه ظاهر اجوبه بذلك
 وهذا كان العامد في

البردية فدفعه الى هلا كفاية - ما يدفع عن ضرر العود وراى في البيت كما يراى حال خروجه
 * (اصل ولا تزوج الوصي الطفل وان أوصى) * (بذلك) المأمور (ولا يباعه) بان يبيع ماله لنفسه
 وعكسه ولو باكثر من المثل في الأولى وبدونه في الثانية وهذه تقدمت مع زيادة كتاب الجرح (ولا يبيع
 ماله لغيره) لانه لا يتولى الطرف بين بخلاف الاب والجد لقوة ولا ينفذوا قد أفنى الاذرى تفهقا
 باله يجوز لاحد الوصيين ان يشتري من الوصي الآخر ان كان كل منهما ماس - متقلا لكن أطلق القاضي ان
 الوصي اذا اراد ان يشتري من مال الماعول دفع الامر الى الحاكم حتى يبيع منه فله ان يحمل على غير ما أتى به
 الاذرى وقد جرى عليه الزكوى في الخادم (وقال - شهادته على الطفل لانه يمال) كفى شهادة الولد
 (ولا) قبل شهادته (بمال وصي البسه بشرة ثلثة) فقط لانه ثبت لنفسه - ولا يوعر بدل لابلو
 لكن انشأ بالاصل ولا يجوز شهادته بمال وان كان وصيا في تفرقة الثلث فمعا قال في الاصل
 ويجوز لمن هو وصي في مال معين ان يشهد بغيره * (مسائل) * وفي نسخة فصل مسائله * (متن) قوله الوصي
 التوكيل المعتاد أي ان يوكل فيما يجزى العادته بشارته له كالمالك كقول الماردى في الردة هذا وجوه الذي
 حكاه الشيخ أو لم يعد من المذهب الجواز مطلقا بوجه الحمل قال الاذرى وهو المذهب في البيان وغيره
 وهو وقصة كلام الرافعي في النكاح في كلامه على قول الولى في التزويج لانه يتصرف بالولاية كلاب
 والحا كخلاف الوكيل وأعمال في بيان ذلك وقد كرهه الزكوى ثم قال وبالجملة فالأصواب نقلا ومعنى
 الجواز مطلقا (ولا يخاطب الماعول بالمال الا في المأكول كاله قنن والعم والطبخ ونحوه) مما لا بد من الارفاق
 وعليه حمل قوله تعالى وان تخالوهم فخالوا نكح وتقدم هذا في كتاب الجرح (ولا يستقل بفسحة ترك
 بينهما) لانهم كانت بينهما فاسية لوقى المارقين وان كانت افرازق فليس له ان يقضى لنفسه من نفسه
 (طوباعه) شيا (حالا) بزمه الاشهاد فيه بخلاف ما اذا كان مؤجلا والتقييد بالحال من زيادته هنا
 وقد ذكره كالروض في آخر الباب الاول من أبواب الزهن (ولو فسق الولى قبل ان قضاء الجارية ليطل
 البيع أولا (وجهمان) قال الاذرى أشبههما الثاني وهو وقصة كلامهم في جنون العاقدة وكترجوه
 الزكوى فقال الظاهر انه لا يطل بل يقوم الحاكم مقامه يفعل الاحتياط للمولى عليه (وقد ارض بماله
 ثمة (ولو سافر ان أمن) الطريق لان المصلحة قد تقتضى ذلك والولى مأمور بها وهذه تقدمت مع
 زيادته في كتاب الجرح (ولو قال أوصيت الى الله تعالى (والى زيد جل) ذكر اسم الله (على التبرك)
 فظاهر المراد فيشكون الوصاية الى زيد ويقتل الى زيد والحاكم والترجيح من زيادته وبه صرح الاسنوى
 وكلام الرافعي يقتضيه وفارق تغيره في الوصية بالمال حدث تعص في التفصيل ببيان الوصية بالمال الله تعالى
 وصية بهجته بصرفه في وجهه والبر والقرابات فاذا تبرك في يده بين جهة أخرى مع القول بالتحسين
 وأما الوصاية بالاولاد - تعالى فليس لها جهة هيجة فتعين ارادة التفويض اليه تعالى والتبرك به
 قال الزكوى فلو نزل بالاب والابن فالتجهان الوصاية في ذلك معا وفي وصية الشافعي جعل لمحمد بن ادريس

(١٠ - اسنى المالحاب - ثالث) القراض يوكل ويستتبع في تفصيل تصرفاته ولا ينصبه قارضا وعلى ذلك جرى
 الفرائد والما المعنى فهو استعلاء بالتصرف (قوله أي ان يوكل فيما يجزى العادته بشارته له كالمالك) لكن عبارة المتصنف أعجم وقال شيخنا
 المعتمد في المتن (قوله قال الاذرى أشبههما الثاني) أشار الى نفسه وكتب عليه الصحيح عدم إعلان البيع كالومات أحد المتعاقدين أو جن
 فخر (قوله ولو سافر) أي الى البر (قوله ولو قال أوصيت الى الله والى زيد الخ) سبأ أي في ار كان الماعول عن البوشني في قوله أمر زوجتي
 بجد الله ويترك ان أراد انه لا يستقل بالطلاق قبل وان أراد ان الأمور كما يهد الله تعالى وانه جعل لذلك الرجل ما جعله الله له قبل - واستقل
 في قضاءه وجوب استفساره قبل الموت فان تعذر فبغيره نظر والقياس حله على التبرك فظاهر المراد جلا لفظ على التصحيح

(قوله ترجع القبول الاول) هو الاصح (قوله فله تغلبه بنى منه) قال الازرق وبهم من ان له بنو حرا عاينه بدون حرة المثل اذا دعى
عدم ذلك الى تسليط المتاع (قوله ويجب ان يصرى في اقل ما كان الخ) اشار الى تصحيح (قوله والظاهر تصديقه) اشار الى تصحيحه (قوله نزل
ابن عبد السلام الخ) اشار الى تصحيحه (٧٤) (قوله والاروجه التسوية الخ) اشار الى تصحيحه * (فرع) * لو جعل الموصى الوصى او

المشرف عليه جلا فله من
الثواب والنفقة منه
بغير العمل به (فرع) *
وقال الموصى في ثلثي ثلثي لوط
نفسه وان ادخله ولائله
وفرعوا من خلفه من اد
بنيهم وان قاله منع ثلثي
حيث شئت لم يأخذ لنفسه
ولا لغيره ولا لغيره
وفرعه * (كتاب الوصية) *
(قوله من ردع الشيء الخ)
ما لا يردع غيره على ثلاثة
معان استقر وتول وتوفه
والكل موجودها
لاستقرارها عند المودع
وتركها عنده وعدم
استعمالها (قوله وهي
توكيل بالحفظ) علمت انه
لا يجوز ابتداء الموصى
مرحبه الفاضل الحسين
هناك وكذا يمنع ابتداء
الموصى وكتب العلم عند
الكافر وقوله صرح به
الفاضل اشار الى تصحيحه
(قوله واجب عليه عند
عدم غيره) ونافق لم يقبل
هلك (قوله كذا داه
الشهادة) الخ ان قبولها
من الذي والمعاذ كقولها
من المسلم حر ومقتضا
أن يكون فرض كتابية من
الجماعة المقتضى على كل
مهم ويحجب فيه الخلاف
المذكور في نقله من أداه

تقال على الابداع وعلى العين المودعة ومن ردع الشيء يدع اذا سكن لانها كنية عدم المودع وقيل من قولهم
فلان في دعة أي واحتلته في احواله المودع ومراعاة والاصل فيه اقبل الاجماع قوله تعالى ان الله باسرك ان
تؤدوا الامانات الى أهلها وتوله فله والذى اتهم امانته وشعره اداء الامانة الى من احتلها ولا تخن من خلت
وراء الترمذي وقال حسن غير يسير والحا كذا قال على شرط مسلم ولان بالناس حاجته بل ضرر والدم (وهي
توكيل بالحفظ) لم يملك أو خص (وقوله ما يجب لادين القادر على حفظها) لانه من التعارض المتأمر به
(واجب عليه عند عدم غيره) كذا الشهادة (بالاخر) فالواجب اصل القبول دون اتلاف منفعته ومنفعة
حرف في الحفظ بالاعراض وقضيت ان له ان يأخذ آخر الحفظ كما يأخذ اقرارا ومنه الفارق وابن أبي
عصرون لانه صار واجبا عليه فاشبهه سائر الواجبات وظهر كلام الامام الاجل الازرق وقد أخذ من هذا الاثر على
الواجب كفى في البا (فان يفعل) أي يقبل (عسى) انه كره الواجب لا عذر (ولم يضمن) ان تلفت
لانه لم يلزم حفظها (أو كره) على قبولها (فعل وتلفت بلا تعصير) من (لم يضمن) كما يوجبها وأولى
(د) قبولها أي أخذها (حرم على العايز) عن حفظها لانه يعرفه بالمال قال ابن الرضا ومجمل اذ لم
يعلم المال بحاله والا فلا يصرى مال الزكوى وفيه تنافر والوجه تحريمه عليه المال على المال فلا ضايعت عليه

الشهادة وبغيره كذا يردى التوا الى ما ساعاه (فرع) وفيه من ان له ان يأخذ آخر الحفظ الخ) اشار الى تصحيحه (قوله وحرم على وما
الفاخر عن حفظها) يشمل من ردع ما يتصرفه وكتب أيضا لو أخذها من آخر زمان فكل يكون مفعولا بغيره ولا يأخذ لعدم اهله بغيره
لا يضمن الا بالان يملك كغيره وتقرر وعدم اطماعه ان قربان المال يرضى به دقة الازرق (قوله قال ابن الرضا) وابن بنس (قوله ومجمل اذا
لم يعلم المال الخ) اشار الى تصحيحه (قوله والا فلا تعصير) قال الاستوى وهو ظاهر (قوله ما على المال فلا ضايعت عليه) ايست هذه الماله

(قوله والذائقون) أشار إلى تنجيسه (قوله وبه حزم في أصل المنهاج) ما حرم به من الكراهة والظاهر لاجل الشك في حصول المقدسة (قوله)
والله أعلم بالصواب) أشار إلى تنجيسه (قوله إمامنا عليه السلام الخ) أشار إلى تنجيسه (قوله كأردعكم) أما الآخر فتسكتي
الآن لا ريب في ظهور هذا الخ (قوله إمامنا عليه السلام الخ) أشار إلى تنجيسه (قوله كأردعكم) أما الآخر فتسكتي
التارة الفهم هو كالماء منه ومن الذائقة كالبيع (قوله والقبول ولو بالقبض) (٧٥) وقال «عطى هذا رد بعد تقديمه وهو كما تفيديني
أن يكون ودعة فالشرط

والبيع في الدرع فلا يثبت على ذلك وعلم المالك بجزءه لا يبعه القول ومع ذلك لا يباع معج والودعة
 مائة وأربعين مقرر على الأثر لكن لو كان المودع وكيلاً أو بتم حيث يجوز له الإيعاد غرض
 معونه فيجوز الاختداعها (وفيه لا يثبت ما عناه نفسه) فيها (وجوه) أحدها معجرب عليه فبها
 والذي يكرهه بجزءه من أصل المباح لكن عبارة الجرح لا يثبت أن يقبلها قال الأذري وبالحجر مآل
 الماردي وسحب المذهب والرد باني والشافعي والبخاري وغيرهم وهو المختار قال ولكن محل الوجهين
 في الدرع معاني التصرف مال نفسه ولا يجزم قبولها مع ذلك قال ابن الرضا بطلان هذا إذا لم يعلم
 المالك الحال إلا فلا تجزم ولا كراهة فيه ما رآه في الأصل ولا يصح إيداع الجرح ونحوها في الجرح غير
 المختار ونحوهما إلا الاختصاص فيه أما ما في الاختصاص كالمدينة لم يدع وز بل وكب محترم فيجوز
 إيداعه كمال يصرح به البارزي وسئل قول الودعة كل ما تبين عليه الحال فأنقذت من إن الرقة
 والتموى أن ذلك كالمال فلا يلزم حكم الودعة إلا ما تواتر الضمان بالتصريح وهذا لا يضمن إذا تلف وهذا خلاف
 لقولنا إذا قلنا بأنه كالمال لا يردانه يضمن تنافه كالمال بل يردانه يبيع إيداعه ويجب رد مادام باقيا كما
 في الغير الموقوف فإنه كذلك مع أنه إذا تلف لا يضمن
 (القول بشرط) الإيداع (الايجاب) المراد بالشرط ما لا يبدله إلا بإيجاب لكن لا يرد إيداع وز كانه
 رد بقضاء العائد أو الودعة أو ما يقع فلا بد من صيغة الدالة على الإحفاظ (كأودعت) هذا المال (واحفظه
 غرض) كاستحقاقك أو استهلك في حفظه وهو دونه عندك (لا تهاعد) كالو كالة لأن مجرد الإحفاظ
 (ولو غفلت) كان قال أدياه رأس الشهر فقد أودعتك هذا (فكالكو كالة) فلا تصح حتى يسط المسمى
 أن كان رد جميع إلى آخره تأمل ويصح الحفظ بوجوه والشرط كإيداع التصرف ثم جندوا القياس على
 كونه ما عناه الأصل بطله عن قطع الروابي الجواز (د) بشرط (القول) من الودع (ولو
 بالقبض) كفي في كالة بل أولى لبعدها عن شطبة العقود قال الماردي وغيره ولا تقتصر الودعة على علم
 الودعي وإنما اختلاف الأقطان لما لم يضمن نعر فيها (فإن لموجب) المالك (له) بل وضع ماله بين يديه
 سواء أقاله قبل ذلك أو بذان أو أودع أم لا (أو أوجب) وحسن وضعه بين يديه (ورد) هو (ضمن
 بالقبض) ان قبض إلا أن كان معروضاً للضاعة فضمنه صوره عن الضائع فلا يضمن (لا بالتضييع)
 كأنه فقركه فلا يضمن (وان أم) به أن كان ذهابه بعد غيبة المالك كإيداع مائة وخمسة وثمانين
 ولو غلبه ضيعته إيداعه قاله البخاري وصححه الرازي في الشرح الصغير وقال التولي لا يضمنه (وهذا
 الودع) عز ك الودعة (والمالك حاضر كارد) لها فلا ضمان
 (أو لودع الصبي والمجنون) والعبد (ضمن) لودعته من شرط موجبها إطلاق التصرف
 كالمالك فهو مقصر إلا عند من ليس أهلاً للإيداع ولا يزول ضمانه إلا بوجه المالك أمرهم (فلو ضحى
 ضيعها) فدهم (فاخذها) منهم (حسبة) صوابها عن الضائع (فلا ضمان) عليه ولو أخذ
 من غيرهم بدين جازلة لم تعهدهم فأن لا يضمنه كما سرفي باب (وضمن الودعة) التي أودعها مالكها الصبي
 أو قبيد (بإذن الصبي ودنية العبد بالاتفاق) منها ما له عدم تسليمها عليه كالأطفال وغيره مما لا
 استدعاء ولا تسلط ويسئل بضمن الضمان في مسئلة العبد ضمنه والتصريح بالترجع في ضمان زيادته
 (لا بالتصريح) أو ليس علم ما حفظه عدم معناه التزامه ما هو كالأمر فأنه غريمه إلا أن يدع غنائه
 (والغلب) المحجور عليه (كالمص) فيما ذكر (ولو الودعة كالمه) فيكون وديعة بتدليسها على التهاعد
 كانه (فوله فلو ضحى ضيعها فأخذها الخ) قال الفري القطاره لوعلمه أن الغريم أنه تعدى بأخذها فلا يرد
 لرده إلى المالك (فوله والتصريح) بالترجع في ضمان زيادته وبه جزء من الأنوار (فوله لا بالتصريح) وان قال
 بالشرط (فوله والسيفه كالمص) لو لم أصغر شيده لم يضمن به غير ما كرهه في إيداعه والإداعه مضمون على

كل حرد أو كاشد قال لا ذرى لم أو غيره ما ظهر ان هذا انه اذا اودعه المالك التصرف ماله فان كانت لغيره دخلت في ضمانه بالاسلام
 بغيره ماله اودعه ماله او جازعته او عليه بغيره او ناسب او غيره (قوله الاول الجواز) العقود الجازعته اذا اتممت فخصها ضررا على الاخر
 استمع وصار لا يترد في اقال لئلا يروى على غيره ان نفسه الا ان يضمن عليه أو يقبل على طنه تلف المالك بالاسلام خلا من قاض او غيره فان
 ويجري مع غيره في الشرع بل هو المتقاضي (قوله والجواز الجاهل) وبكل فعل مضمون وبالاخر اياه لاخر (قوله ولو عزل نفسه الخ) شبهه بتقديره
 علة لا يلزم فيه القول بالاحرم الرد كما اشار اليه ابن الرفعة ر ع وبأن في ان المراهية المختلفة (قوله الثاني الامانة) لان الله تعالى سماها
 أمانا توغيبان بانيه وسواها كانت يجعل أم بغيره كالكالة وصعب أيضا لم من قوله الامانة ولو اودعها بشرط أن تكون مضمونة
 وعلم لم يصح وكذا على انه اذا اتممت (٧٦) وفي خلافه ان عليه لانه ابراءه العيب فان شرط ضمن وهذا في صحيح الودعة

وقاضها وفي الكافة
 اودعه دابة واذن في
 ركوبها أو أوبار اذنت في
 ليه نفذ المباح فسد لانه
 شرط لم يأت بقضية الادباع
 فلا ركوب أو ليس صارت
 عار به فسدت ولو نها
 تلفت قبل الركوب وليس
 لم يضمن كذا يضمن في جميع
 الادباع أو بعد ضمن قال
 صحيح العار به (قوله
 أسباب) تزيد جزئياتها
 على اثنين مودة (قوله
 وامتني السبي وغيره
 الخ) الاستمارة مهدود
 (قوله وصرح الفرواني
 بالتمتع) أشار الى تمصحه
 (قوله الى المالك أو وكيله)
 مشه وفيه جبر عليه
 لجنت أو سطر غ
 (قوله ثم ان تعذر وصوله
 اليها) أي أفضت أو حبس
 أو غيره (قوله ردها الى
 القاضى) أي الامين أما
 غيره فكالمع كما صرح

وقيل ليس يودعه بل امانة شرعية في يده يجب ردها في الحال اعتبارا بعقد الرهن والاسارة وترجع الاول من
 زبانه وبه جزم القاضى والامام وقال لا فائدة للطلاق قلت وقد يقال بل له فائدة وهي ان العيب يجب ردها
 على الثاني حاله على الاول انما يجب بعد الطلب
 (١) فصل وأحكامها (٢) أي الودعة (ثلاثة الاول الجواز) من الجانبين (تنتفع عتأ أحدهما
 وانما) وجوبه وجبر السعة والجواز المضمون ونقل المالك عن الودعة ونحوها كالكالة (ولو عزل)
 الوديع (نفسه) أو عزله المالك انفسه بتناهي انما عقد وفي المال في يده امانة شرعية كالثوب الذي
 طهره الرج الى داره (الزما والد) وان لم يطلب منه (فان آخر) (بلا عذر ضمن) الحكم (الثاني الامانة)
 لان الوديع يحفظه المالك فسد كيد ولو ضمن لرغب الناس عن قبول الوديع (و) انما يضمن بالتقصير
 (وله) أي التقصير (أسباب) ثمانية (أحدها ايداعها) بغير اذن مالكها (بلا عذر) عند غيره (ولو عذر
 القاضى) لان المالك لم يرض بغيره وأمانته ولا عذر واستثنى السبي وغيره ما لو طالت غيبة المالك
 فأودعها الوديع القاضى (وله الاستعانة في حفظه او اعطاه) وردها ولو اجبني (ونظرو) بأن عليها
 كالعامة) جاز بان العادة بذلك (فان كانت بغيره فخرج لما جتمعوا استحقاقا) عليها (تقتصر) به وهو
 بلا حظا في عوداته (فلا يأس) به وان قطع نظره عنها ولم يلاحظها في نفسه (تزد) عن الامام وصرح
 الفرواني بالنسب وقال انه لا يضمن بشره في غوى كالم اذ اتفق وان كانت في غير مكره ولم يلاحظها (ضمن)
 التقصير ما اذا استحققت غير معة أو من لا يختص به فعليه الضمان (٢) فرع يجب ردها الى المالك أو وكيله
 عند خوف) عليها (كالمرق واستهدام الحرز ولم يجد) حرزا (غيره) ينقلها اليه (أو) عند (سفر ثم) ان
 تعذر وصوله اليها ردها (الى القاضى) لانه نائب عن كل غائب ويلزمه القبول من سافر وان كان سفره
 للحاجة لانه نائب الغائبين قال الماوردي ويلزمه الاشهاد على نفسه بقضيتها (ولا يلزمه قبول الدين) ممن
 هو عليه (ولا المصروب) من غائبه (الذائب) فبما لان يتعاقل منهما احفظا لمالكه لانه يفي
 مضبوته وان الدين في القملا يتعرض للفساد اذا تعذر تعرض له وان من يده العيب ينقل عليه حفظها
 (ثم) ان لم يجد قاضيا ردها (الى أمين) اثلا يتضرر بتأخير السفر وهل يلزمه الاشهاد عليه بقضيتها
 وجهان حكمها الماوردي وجههم الموزم (والترتيب) فيما ذكر (واجب فان تركه) بلا عذر
 بان ردها الى القاضى أو أمين مع امكان ردها الى المالك أو وكيله أو ردها الى أمين مع امكان ردها الى
 القاضى (ضمن) لعذر على الاخرى قال الفاروق وهذا في غير زمانا ما يفسد فلا يضمن ردها الى من تمتع

به الا عيب غ و جزمه في الافراد وكذا يضاف كروا في عدل الرهن اذا اراد دفعه الى الحاكم أو أمته عند غيبة
 الرهن من غير عذر ان ينظر فان كانت غيبة الرهن وكيله طو بله وهي مسافة العصر فان الحاكم يقبضه عنهم او يبلطه الى حفظه فان لم يكن
 حاكم اودعه امانا وان خسرتم المسافة فتكاملوا كما مضى من قال بن الرفعة هذا بغيره يتجبر به بانه اذا انظر بينهم ما فرق قال الزركشي
 كالأخرى يفرق بان لها كمدخل في الرهن بخلاف الودعة (قوله قال الماوردي ويلزمه الاشهاد على نفسه بقضيتها) الاصح انه لا يلزمه (قوله
 ولا يلزمه قبول الدين الخ) قال الفاروق له اذا كان الدينون تقتضيانا على الحاكم كقتض بلا خلاف (قوله أو وجههم الموزم) قيل هو الاصح
 لانه قد يتكرر وجههم الموزم (قوله ضمن لعذر عن الاخرى) وجهه انه ردها الى الامين مع امكان ردها الى القاضى ان امانته تقاب
 قايه لا يروى حتى تعرف عدلته فظهر انما عذر عن طريق الظاهر فاشبه عدل الرهن كمن النسي الى الاجتهاد ودون الحاكم كحفظها
 ولا يتحمل مالكها الغائب

(قوله لان علمهم انبأنا) قال الزركشي لو حل الحلاق الامين على من له التسليم عند ارادة السفر من وكل اوصا كرامين على القريب
 الذين لا كانوا احسن ربه مرح صاحب التنويه (قوله سا كالمخ) قال في الرضعة وجعل الامام في معنى السكنى ان ربه ان الجواب
 اومن في نون كالحارس ونقل ابن الرفعة كلام النهاية على وجه مخالفه ولهذا قال الاذرى كان الرافعي سماعا من ابيه ساروا زول نظروا وتر
 من الغفر كون يده على ذلك الموضع والظاهر الاكتفاء في الامين بالعدالة الظاهر وقوله على تعبيرهم بالامانة دون العدالة لذلك صرح
 السكنى بالرد بالامين بسنن العدالة وقوله وجعل الامام في معنى السكنى ان ربه اشار الى تعصبه وقوله ونقل ابن الرفعة كلام النهاية
 المحال في الرضعة الذي اشتهى النهاية ان بعض الامنة اطلق الاكتفاء ملاحظ الامين مع كون الموضوع حرا وحيث ان ائمة العراف اعتبر
 سكنى الدار واستحسنه ثم قال ولست ارى ذلك خلافا بين الطرق والاطلاع الذي ذكره غير العرافين بحول على ما ذكره العرافون ولكنهم
 يبنون فصولا وان كانت الدار خارجة المطاع لا يدخلها ولكنه رعاها من وقت رعاية الحارس (٧٧) اومن الجواب فلا يكاد يصل الى
 الغرض وان احاطت بالدار

حاطت به ومن الجوانب
 رعايته فهذه الدالتى تليق
 بالودعة وهي التي عاها
 العرافون (قوله فضعن
 المقيم بالسفر بها) حتى لو
 تافت بسبب خرمها
 وظهر كلام الجمهور ان
 سفرهم امضن سواء كان
 لهما مائة اذ لا (فرع) هـ
 لو اصرها باذاع اومن ريعه
 ففعل صدق الامين في
 التاف والمالك في عدم ردها
 اليه فاذا عادم سفره فله
 استردادها وهل يلزمه الاذن
 للامين في نقلها اذا خاف
 المسكن اذ لا وجهان فعلى
 الثاني لو نقلها عند حدوده
 فعلى يضمن وجهان أحدهما
 عدم لزوم وعدم الضمان
 (قوله على القريب) متعلق
 بقوله من ذكرناه كأخبار
 اليه بالنسب (قوله لان

وجود الحاقا لم يظهر من فساد الحكم (فان دفعنا بحر زوا سفر ضمن) لانه عرضها للاضاع (لان ان علم
 بها ان سنا سا) بالمكان (حيث يجوز اذاعه) فلا يضمن لان اعلامه حيث عجزه اذاعه اذاعه خرج
 بالمسنة ما لو اودعها عند وجود الحاقا كضعن السبب (الثاني السفر) بها (ضعن المقيم) الودعة
 (بالسفر) وان تصدركان الطريق آمننا تعصبه السفر الذي حرره دون حرز الحضر (الا ان عدم
 ذكره) من المالك وكيه الحاقا كوالامين (على القريب) السابق (وسافر) بها (في طريق
 آمن يجوز) السفر بها ولا يضمن عليه لان لا يتقطع الوديع مع عذره من مصلحه ويغفر الناس عن قبول
 الواثق (بل يجب) عليه السفر بها حيث (ان خاف عليها) من نحو حريق أو غارة أو لانتصيع
 وقوله على القريب من زيادته ولا حاجة اليه بل هو ضرر ان علق بعدم لا بد كرهه (فان حدث في الطريق
 خوف أو أم) بها (فان فوجئ) بان هجم على طاع الطريق (فطرحة مضعفة لعظها) فضاقت
 (ممن) وكذا لو دفعها فممن عند اقبالهم أو مثل موضعها كإفاله القاضي وغيره اذ كان من حقها ان
 يسير حتى تؤمنه من غير مضمونه على أخذها (ولو اودعها) (مسافر افسار بها) أو متجمعا
 فانجم بها (فلا ضمان لرضا المالك) به ولو اذاع من سفره ان سافر بها فان اذاع المالك به ابتداء
 الاذن فترتبة على ان اراد احوالها بالبلد فينتج ذلك ذكره القاضي ويحلى وغيرهما قال الامام الاذنى
 بالذهب النعم هـ (السبب الثالث ترك الانباء) هـ (فعل في مرض يخوف) أو حبس لقتل (ان
 تمكن) من الرد والاذاع والوصية (الرد) لها (الى المالك أو وكيله ثم) ان عجز عن الرد اليها فعليه
 (الوصية) بها (الى الحاقا ثم) ان عجز فعليه الوصية (الى أمين وان كان) الموصى اليه (وارثا)
 ودفع على الوصية قوله (أو ادفع اليها) أى اذاعها فمخير بين الوصية الى كل منهما والاذاع عنده
 بخلافه ليعاير ان وقت الموت غير معلوم يده مستر على الوديع تمام حيا فان ترك ذلك ضمن لانه عرضها
 لقول ان الوارث يعتمد ظاهر اليد ويحبها لنفسه وكذا الوارثى الى فاق أو اودعها بحمل الضمان بغير
 انصاء اذاعه اذ اتلفت الودعة بعد الموت لا قبله على ما صرح به الامام ومالك اليه السبب لان الموت كالسفر فلا
 يخفى الضمان الا به وقال الاسنوي انه يجزى المرض بصيرضمانا لما حتى وتلفت باقى مرضه أو بعده
 لسفر مثلا) كان يكون عند الاذاع قد قارب الموت وقد قارب الموت فترتبة على ان اراد اسرافها فيه (قوله الثالث ترك الانباء) هـ (فبده ان
 لم يضمن اذا لم يكن بالودعة بينة ياقية لانها كالوصية اهـ و يلحق بالمرض الخوف ما لم يعاين من الطلق والامر والمعاون وغيره
 (قوله ان تمكن من الرد الى) أمالها لم يكن من ذلك كان ما فناء أو قبل غيلة فلا ضمان اذا تعصبه من سائر الانشاء كالودع على هذا الحكم
 (قوله ثم ان عجز عن الرد اليها) مثل ما لو كان مالها بالبلد ولكنه حبس ولا يصل اليه (قوله ثم الى أمين) استثنى بعضهم من القريب المذكور
 تلف الوارث فيصير له ان يوصى بها وان كان صاحبها أو وكيله أو حاضرا يعني في البلد (قوله ويحل الضمان بغير انصاء واذاع اذا
 في النهاية) اشار الى تعصبه (قوله وقال الاسنوي الخ) وبالحالة الوجه انه انما يضمن بالموت كالسفر به الامام وغيره وبعبارة الامام
 على الوديعت ظهور شواهد الموت بعد مضيها لو بدعت التضييع من اسباب الضمان ولو كانت الودعة تلفت في حياته فهي على حكم الامانة
 فترك الانباء لا يثبت ضمانا فان فائدة الانصاء الدلالة على الودعة الباقية حتى لا تضيع اهـ س وقوله كايصرح به الايام الخ انما على تعصبه

[illegible]

منها كثر أسباب التفسيرات يؤيدها ما في أول السبب الرابع ويحله أيضا في غير القاضى أما القاضى
 اذا مات ولم يوجد المال في يده فتركته لا يضمن لوصيه لانه آمن الشرع بخلاف ما فى الامانة واعلم
 ولا يمتنع ان يمتنع من الضمان لان ما فى يده من المال لا يضمن له ما فى يده من المال وليس يضمن
 وان مات من مرض وهو المالك لم يضمن لوصيه من المال لان ما فى يده من المال لا يضمن له ما فى يده من
 والماله كمال الاذن على كل حال تعتبر الوصية من المال لان ما فى يده من المال لا يضمن له ما فى يده من
 الخوف فيجاء كراما اذا لم يتمكن بماء ذكر بان ما فى يده من المال لا يضمن له ما فى يده من المال
 (والوصية) هنا (الاعلام بها) والوصية من المال لا يضمن له ما فى يده من المال
 الوارث او غيره من ماله من الاعلام (وحيث يرها) في الوصية باشارة الوصية (فان قال في ثوب زلم
 يصفه من ثوبها (ولو علق ثوبا) لتصفه به ترك التسمية بغير صاحب الوصية بغير ثوبها (فان قال في ثوب زلم
 خلاف ما ذكره الا يضمنه وان لم توجد في التركة الا تصفيره (ولو علقه) اى ثوبا (لم يضمن)
 كونه (لها) اى للوصية لاحتمال انها تلفت والموجود في يده من ثوبها بغير ثوبها (فان قال في ثوب زلم
 اكرم من ثوب (فان يضمن) بها (واذا وارث الثوب) (لها) (وقال في ثوب زلم) (لها) (لعلها) اى
 ثوبها (كما يغير ثوبها) وادى صاحب الوصية تصفيره (فالظاهر) وان عذبت (خلاف ما ذكره اعلم
 الوارث بالتلف باذن قال يرضى لا يباح لكن في أدركه كان الامر والماحور وانما تلفت على حكم الامانة بل
 وصح بان ذلك في ثوبها لانه لا يضمن له ما فى يده من المال (ولا نزلنا المت) اى كان على شيء هذا وادوية لان اولي
 حريته اقلان عندى كذا وادوية (ان اكر الوارث) فلا يلزمه ان يضمن بذلك لاحتمال انه كتب هو
 أو غيره بلباس أو ثوب فرى الشئ وعليه الكفاية فلم يعمه اورد الوصية بعد كتابتها في الجريدة ولم يعمه وانما
 يلزمه ذلك بانقراره وانقرام ورثه أو وصيته أو حسنة

[illegible]

بعضهم يسمونه العرافين أشار الى تعصبه كذا قوله وقد اختلف الديب الثامن الحزب بدم الضبان
(وهي قوله) توزيع التقسامين (انه) كصاحب الأنوار (قوله والوجه مقابله) أشار الى تعصبه
قوله وقد بعث الى الديب (الحال) ان أراد بالتعبد استقرار العثمان على مواضع والإقرار
ببعضهم يسمونه العرافين أشار الى تعصبه كذا قوله وقد اختلف الديب الثامن الحزب بدم الضبان
(وهي قوله) توزيع التقسامين (انه) كصاحب الأنوار (قوله والوجه مقابله) أشار الى تعصبه
قوله وقد بعث الى الديب (الحال) ان أراد بالتعبد استقرار العثمان على مواضع والإقرار

(قوله جزم صاحب الاثر والرائي) اشار الى تصحيح قوله بطلور السارق المسروق الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم على البدن اذا خذت حتى تؤديه
 ويؤديه قد اخذت الودعة وتوكلت على الله ما اعترف به (قوله لان التضمين حق المالك وقد استقبله) لكن قد تقدم في كتاب الرحمن ان من يبيع
 ضمانا كالتصديق او ابراء مالك (٨٠) العين من الضمان والعين باقية في يد المبيع او يفرق بينهما بان يد المبيع يد المالك او يد الله سبحانه اعراض
 ضمانا كالتصديق او ابراء مالك

والا لاراد وجعلنا له اسما
 بخلاف في التصحيح
 وخرج بالمالك في المصور
 عليه نحو ما كتب ايضا قال
 الا ترى ان هذا الاستمان
 انما هو لعل المالك انما لا يورث
 والوكيل يورثه بل لا يجوز
 لهم ذلك ولو لم يعلم بعد
 استمانها (قوله خلطها
 فلم يتميز ضمن حتى خلطها
 حنطة شعير مثلا من قال
 الزكي ليس الضابط الغير
 بل هو ليس حتى خلطها
 حنطة شعير مثلا كان
 ضمنا فاجاب (قوله نعم
 ان خلطها هو افلا ضمان
 الخ) اشار الى تصحيح قوله
 الان يحصل نقص الخلط
 فيضمن (قوله النص) قوله
 ثم ان لم يتميز ضمن الجبيع
 خلط الودعة بمثل نفسه
 المسرق ينضمو بين خلط
 الغائب المقصود بمثل من
 وجهين احدهما الاستبراء
 على جهة التعدي والاخر
 الامساك لنفسه فخلط عليه
 بانتقال الحق الى المشتبه
 والمودع لم يوجد منه استبراء
 على المال عدوا لانه قد قبض
 باذن صاحبه ولو جحدته
 الامساك لنفسه (قوله فلو
 رده يضمن يضمن سواء
 قال شتمنا علم من ذلك انه
 لا فرق بين ان يبرأ او لا يبرأ
 مسته ضمان تصحيح درهم في المودع يضمنه كالثمن درهم عشرة ثم لا يرضى تصحيحه او جحدته بمثل لامة
 درهم او تلفه فغنا من نصف درهم اذ هو الحق (قوله ركذ السارق في الصراء) المراد بالصراء ههنا غير الدار حتى لو كان خارج الباب فله
 كالصراء (قوله كان يورثه) أي عاتق

فوق تصرف اولائه وبما اؤا به الاحتياط (وجها) جزم صاحب الاثر والرائي وعاله بان الشرع ورد
 بذلك في القطة وهي امانة شرعية فهذا أولى (فرع وان كان) في الودعة بسبب من اسباب التصحيح
 (ثم جيع) عن الخيانة (اي يبرأ) من الضمان بطلور السارق المسروق الى مكانه (الابايع) بانها
 فيبرأ من ذلك (ولو لم يرد) قوله او مالها (ولو ابراء من الضمان بعد الخيانة لا قبلها اصابا ربنا) ويرى
 لان التضمين حق المالك وقد استقبله فهو كالخسر بمرأه وانما يملك غيره ثم ابراء المالك من ضمان الخسر
 بخلاف ولو ابراء عنه قبلها كان قال او دعك فان شئت ثم تركت الخيانة عدت امانة لي فغان ثم ترك الخيانة
 لا يبرأ امانة لانه اسقاما ما لم يبرأ وتعلق بالاستمان الثاني (فرع) لو (قال) له (خذوه من الودعة
 ورواها) ورواها (خذوه من الودعة) (و روماعرية) (فرواها) في اليوم الاوّل وعار به في اليوم
 الثاني (لو لم يرد) أي العار به أي روماعرية (ودعة) أي ابراء قال الزكي ولو عكس الاولى فقل خذ
 ورواها من الودعة ورواها من الودعة قالوا ان لا يبرأ امانة لانه اخذها باذن المالك وليست عقد ودعة ولو عكس الثانية
 فاقباس اتمها في اليوم الاوّل عار به وفي الثاني امانة
 (فصل) لو (خلطها) بمثل (فلم يتميز) عنه بسهولة (ختمها) (ولو) خلطها بماء جودها
 أو بماء المالك) لان ذلك خيانة ثم ان خلطها هو افلا ضمان قاله الاثر أي اما ان يتميز كان كان
 درهم فخلطها بماء غير ضمان الا ان يحصل نقص الخلط فيضمن (وان اخذ منها) وهي درهم (درهما
 ورد به) اليها (عليك المالك) الا بالذم اليه ولو لم يبرأ من ضمانه (ثم ان لم يتميز) عنها (ضمن الجبيع)
 خلط الودعة بمثل نفسه وان يتميز عنها فالباقي غير مضمون عليه وان يتميز من بعضها فالحالته له بقصة كسداد
 وبياض ركعة ضمن بالاثني ثم تصدق له المارودي (فلو رده يضمن) اليها (لم يضمن سواء) من قبة
 الدرهم (وان تالت) كلها او لم يتميز عنها لاختلاطها به لان هذا الخلط كان حاصله قبل الاخذ (وان
 تلف نصفها ضمن نصفه) أي نصف الدرهم فقط (هذا) كاه (اذ لم يرض ضمنا) او تفعلها في الدرهم
 (فان فقه ضمن الجبيع) بناء على ان الفض يقتضي الضمان (ولو قطع الودع) لاداء (يدها) وأخر
 بعض الثوب المودع عنده (شما ضمته) أي التلصص فتقويت (دون الباقي) لعدم تعديه فيه (أو
 عدا) أو شبهه (ضمتهما) جميعا تعديه ولا يخالف ذلك نسو يتم خلطها بالعد في الضمان لان خلطها
 في ضمان الاتلاف كالباقي البعض المتلف في ضمان التلصص كباقي الباقي فيها الا تعدي نسب
 (السبب السادس المخالفة) في الحفظ للودعة (وان خالفه في وجه الحفظ) بان أمره بحفظها على وجه
 مخصوص فعدل الى آخر (وتلف بسبب المخالفة ضمن) وكانت المخالفة تصحيحه التاديبها الى التلف
 (والا) بان تلفت بسبب آخر (فلا) يضمن (فان) كانت الودعة في صندوق (قال) له لا ترده لي
 الصندوق (فرد) عليه (واكسره) أي شقه وتلفه وتلف ما به ذلك (ضمن) للمخالفة (وكذا) يضمن
 (لوسق) ما به (في الصراء من جانب كان يورثه) ان لم يورثه (لانه اذا رده على) فقد اخذ لي جانب
 الصندوق ورجع الى يمينه (فان كان يورثه) كان يورثه (فان كان يورثه) كان يورثه (فان كان يورثه)
 الذي كورأ في بيت عزز ولو لم الجانب الذي كورأه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله (ولو قال) له
 (لا تغفل) علما (اولا تغفل) علما (فان كان يورثه) كان يورثه (فان كان يورثه) كان يورثه (فان كان يورثه)
 يضمن (لذلك) (ولا يرجع بالبناء) أي يبرأه عند رده الودعة (كأجر التلصص) لها (لضرورة) فلا يرجع
 بها الى المالك لانه متعلق (وان قال) له (اربع الدرهم) بغير الموحدة وضمانا (في كل تلكها)

بده
 الدرهم او تلفه فغنا من نصف درهم اذ هو الحق (قوله ركذ السارق في الصراء) المراد بالصراء ههنا غير الدار حتى لو كان خارج الباب فله
 كالصراء (قوله كان يورثه) أي عاتق

قوله أو تلت بصب فلا) مثل المذاينة عن امساكها بيد (قوله وان جعلوا في جيبه لم يضع الخ) هل الراد الجيب فتحه القميص كذا كره
 (قوله أو تلت بصب فلا) مثل المذاينة عن امساكها بيد (قوله وان جعلوا في جيبه لم يضع الخ) هل الراد الجيب فتحه القميص كذا كره
 الجهرى وغيره من أهل الفتوى وافقه كلام الاصحاب في ستر العورة في الصلاة وهو متعاد عند الغار به أو الجلب العتاد لم يصرحوا به قال ابن
 اللاتن والظاهر ان الراد الثاني قالوا وبعضهم يجعل عند طوقه فتحة نازلة كالخر بطة فيجتمل أن يكون الراد أيضا قال شيخنا هذا شامل
 لكل منهما والحق في القولين أحرز (قوله ما أخذ من طر الثوب بضم الطاء الخ) وأما طر بالفتح فغداه بنت يقال طر الثوب أي بنت
 أوس داخله في العكس لو كان عليه قميصان فربطها في الثقباني منها فظهر أنه لا يضع سواهما بد داخل السك أم خارجا فلا تنفع المعنى
 الذي ذكره (قوله وفرد غيرهما أن رب الخ) وجوه الربط مختلفة وتجهات (٨١) البيت مستوية فان فرض اختلافها في
 البناء أو القرب من الشارع

بنيته فان تلت) أي سقطت (بنوم أو نسيان ضمن) اذ لو ربطها لم تضرب هذا السبب فالتلف حصل
 بالغاثة (أو) تلت (بصب فلا) ضمان لان الدأحر من الربط بالنسيان في القمص الربط أحرز
 بالنسيان الى التالف بالمعنى (وان) وفي نسخة قال لم يربطها في كبل (جعلوا في جيبه لم يضعن) لانه
 أحرز (لان كان واسعاً غير ضروري) فضمن (أو) قاله (جعلوا في جيبك فربطها) في السك
 (من) لان الجلب أحرز منه كاس (وان امثل) أمره (وربطها في السك لم يكاف) معه (امساكها
 بأيدى) لان كان الربط من خارج السك فاخذها الطرار) أي القاطع ما أخذ من طر الثوب بضم الطاء أي
 دفع (ضمن) لان فيه اطمأناها وتنبية الطرار واغراءه عليه السهولة قطعه أو حله عليه حينئذ (لان
 استركت) بالاختلاف في العدة وضاعت (وقد احتاط في الربط) فلا تضمن لانها اذا انحلت بقيت الودعة
 في السك (أو) كان الربط (من داخله في العكس) فبضمها ان استركت اثنتا عشرة ما بالاحتياط لان أخذها
 الطرار لعدم تنبيهه واستشكل الرافعي ذلك بان المأمور به معالقي الربط وقد أتى به فلا ينظر الى جهة التلف
 بخلاف ما إذا عدل عن المأمور به الى غيره فحصل به التالف وبأنه لو قال احفظ الودعة في البيت فوضعتها في
 زو بئنه فانتمت عليه لا تضمن ولا يقال كانت في زاوية أخرى لسأت وفرد غير بان الربط ليس كافيا
 على أي وجه فرض بل لا بد من اقتضيه الحفظ ولهذا لو ربطها بطاغير محكم ضمن وان كان لفظ الربط يشمل
 المحكم وغيره لفظ البيت شمولاً لكل من زواياه والعرف لا يخص موضعا منه (وان لم يامر به) ربطها
 في كمالها امساكها فيه (فالحكم كالأمره فيما سبق وان أودعه) ايهاها (فوضعتها في السك بلربط)
 فمقتات (وهي خفيفة) لا يشرها (ضمن) لتفريطه في الاحراز (أو) وهي (تقوله) بشر
 بها (فلا) بضمها (أو) وضعتها (في كور جماعته بلربط) فضاعت (ضمن) هذا اذا أودعه في السوق
 شلادوم بعد البيت فان عاد اليه لم يما حرازها فمولا يكون ما ذكر حرزها لما حدثت لان بيته أحرز فلو خرج بها
 في كماله جيباً أو يد ضمن قاله المارودي لكن سيأتي في كلام الواصل ما يؤخذ منه أنه يرجع في ذلك الى
 العادة (وان أعاده) ايهاها (في السوق وقال) له (احفظها في بيتك لزمه الذهاب بها) الى بيته (فورا)
 وضعتها فيه (أو) أعطاها (في البيت وقال) له (احفظها في لزمه الحفظ فيه) فورا (فان أخر)
 فيها الحفظ فيه (بلا مانع ضمن) لتفريطه (وان لم يحفظها) فيه ور ربطها في كماله وضعتها في كماله
 على اختلافه (وخرج بها) أدم يخرج بها أو أمكن احرازها في البيت (ضمن) لان البيت أحرز من ذلك بخلاف
 ما إذا ضاع في عهدهم على اختلافه (أو) اضلعه لانه أحرز من البيت قال الأذري ويجب تنبيهه بما إذا حصل التالف
 فزمن المخرج لان جهة مخالفة الفتوى والاضمين قال في الأصل وفي تنقيدهم الصور فمما قال احفظها في
 البيت شعار بأنه لو لم يقل ذلك جاز أنه يخرج بها مبروطاً وبشأنه أن يكون الرجوع فيه الى العادة (وان
 أودعها بد) قال له (جعلها في بيتك فوضعتها في حرز) آخر (مثل بيته) أو آخر زمته كما فهم بالادنى

نحوه وقد يقال يختلف الحكم وجهاً فربان
 الرخصة ثم قال والحق ان
 استشكل الرافعي على
 وجهه لان الربط في السك
 حرز كفي كان ولا يجب
 الحفظ في الاحراز (قوله
 وان كان لفظ الربط يشمل
 المحكم وغيره الخ) وقوله
 أو بامتناع لا عام ولفظ
 البيت عام (قوله لزمه
 الذهاب بها) فورا الخ) قال
 السبكي ينبغي أن يرجع
 فيه الى العرف وهو يختلف
 باختلاف نفاة الودعة
 وطول التأخير وضدها
 اه وهذا عند الاخلاق
 فاما قال أحرزها الا ان
 في البيت فاخذ ضمن مطلقاً
 (قوله فان أخر بلا مانع
 ضمن) وقال الشيخ أبو
 حامد ان تركها في كماله
 وهو حرز مثله الى أن
 يرجع الى داره بالعشي لم
 يقم له مثل البيت في
 الحرزات ولعل هذا مادة
 تفصيل الفارق وابن أبي

لاستتله بخاراً وضربها فخرها الى ذلك الوقت لم يضعن وان لم يجرع لانه بالقعود ولاه وقت معلوم في المعنى الى البيت ضمن مطلقاً الاذري
 وما قال حسن متجنب جهة الفتحة لكن المنقول في الشامل وحلة الخ وبأنه وغيرهما عن النص من غير مخالفة وقد فاهم قالوا قوله وهو
 في سائرهم اجملاً لا يثبت لزمه أن يتروم في الحال ويجعلها اليه فلا تركها في سائرهم ولم يجعلها الى البيت مع الامكان ضمن وقال سليم في الميزان
 محلها من سائرهم فهناك في الطر يق لم يضعن وان تشاغل عنها لم يجعلها من سائرهم لم ينفذ لكت في طريقه ضمن (قوله قال الاذري
 ويجب تنبيهه الخ) أشار الى تصحيح (قوله وبشأنه أن يكون الرجوع فيها الخ) أشار الى تصحيحه

(٨١ - استنى المطالب - ثالث)

عصر ونحوه حيث قال ان كان من عهده في السوق الى وقت معلوم

(قوله وان سرقت منه
فكذلك) يعني ان لا يضمن
اذا سرق ما فيها فوشت
واحد و ذكر في الاقرار
معها الغصب من لكن
ظاهر كلام الشجين اعتماد
الحاقه بالمرت كلام الاقرار
فما اذا كان سبب الغصب
النقل وكلام الشجين في
خلاله (قوله فلو عير به
كامله بالوارك انولى) عبر
بلكن دفع التره ان يضمن
بالنقل الحاقه (قوله
وأن يضمن لم يملك انما قاله
سرى على الغالب) أشار الى
أنه (قوله قال الاذرى
لكن لو هلك للغاغه ضمن)
أشار الى تصحيحه (قوله قال
وتصحيحه الخ) أشار الى
تصححه (قوله بخلاف ما لو
وشعني غيرها الخ) يجب
تقصيده بمن لم يقصد به
الاستعمال و من لم يعد
البيع في غيره كما يفعله كثير
من العامة (قوله وتضمنه
تصدقني دعواي الخ) أشار
الى تصحيحه (قوله والحق
يحتمل الحاقه بالرجل)
أشار الى تصحيحه (قوله لان
الوديع مأمور بحفظها في
حوزتها) أي هو أن يضاعف
السارق بمرسته

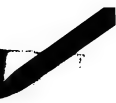
(خاتمة) في ما عرض أو نحوه (لم يضمن) جلالة عينه على اعتبار الحرز به عند الغصب الذي لا
غرض فيه يكلوا كثرى أرض الزرع خطئه أن يزرع ما ضره من ضررها ودونه بخلاف ما لو وضعه في
حوزته يضمنه فانه يضمن وان كان حوزتها (وان لم يضمنها) الحرز المماثل لبيته أو الارض منه
(ضمن للغاغه) لان التلف حصل بها (وان سرقت منه فكذلك) وان لم يضمنها (الان قال) اما
(ضمن) وان كان النقول البهائم أو ما صرح المصنف (والان وقع خوف) من غرق أو حريق أو نحوه
فلا يضمن لانه جند بجوارزها (بل يجب الى الحرز) انما هو (ويضمن به) أي حرز من الحرز الا انزل
(ان وجد) والا فلا يضمن فلو ترك النقل في ذلك ضمن لان الظاهر أنه قد صدق بالانبيى قوله من الاحتياط
(الان قال) له لا تنقلها (وان وقع خوف) فلا ينقلها وان وقع خوف ولا يضمن بترك نقلها انما صدق
كل ما قاله أن تلف مالي فالتلف (لكن لو نقل) حينئذ (لم يضمن) لانه قد صدق بالصيانة وقوله لكن من
زيادته ولا يحمل فلو عير به كامله بالوارك انولى (وان اخلفها في) وقوع (الخوف أثبت)
أي قام (به الوديع) ببينة (ان لم يعرف والا) أي وان عرف (صدق ببينه) وان لم تكن
ببينة صدق المالك ببينه لان الأصل عدم وقوعه (ولا يجزها من بيت المالك) انما حرز فيه
(الا ضرره) • (فرع) • (عن المالك) هو الظرف من نظره وقوعها (الوديع منه) الى غيره
منه لم يضمن (لان الظرف والطرف وبيتان و ليس فيه الا حقه أحدهما في حرز الاخرى في آخر (الا
ان كان) الثاني (دون المعلن) فضمن (وان كانت الظرف والوديع فكل البيوت) فيما ذكره (ولو
نه من دخول أحد عليهما أو عن الاستعانة) على حفظها (بحلوس أو) عن (الاخبار بها الخلفه)
فيه (ضمن ان أخذها من الداخل) عليها (والحارس) هو (أو) تلفت (بسبب الاخبار) بها وان لم
يضمن موضعها وان أخذها من غير ذكر أو تلفت بسبب الاخبار فلا ضمان وقول العبادي ولو ساء رجل
هل عندك لقان ودفعه فاحضره ضمن لان كتمان حفظها يحول على الضمان بالخذ لا بسبب آخر (وان
أمره) وقد أودعها ناسيا (بوضع الحاتم في خضره فحفظها في بصره لم يضمن) لانه أحرز ما كونه أعطا
(الان جعلها في أعلاه) أوفى بطلبها قاله القاضي أبو الطيب وغيره (وان كسرت غلطها) أي البصر
ضمن (لان أسفل الخضر أحفظ من أعلى البصر) ووسطه في غير الاخره قوله لا حقة في الاخره
والتعليق من زيادته على الرضوخان قال اجمعه في البصر فحفظه في الخضر فان كان لا يضمنى الى أصل
البصر فالذي فيه أنه أحرز فلا ضمان والا ضمن ذكره الأصل وقال الرضا لو قال أحفظه في بصره فحفظه
في خضره ضمن لانه اذا لم يكن البصر كان في الخضر وساء انتهى و يؤخذ من قوله أنه انما قاله
جرى على الغالب فلا ينافي ما ذكره ولو قاله أحفظه هذا في عينك فحفظه في بصره ضمن وبالعكس لا يضمن لان
المبين أحرز لانه استعمل أكثر غلبته الجعلي قال الاذرى لكن لو هلك للغاغه ضمن قال وتضمنه
انه لو كان أعمر انعكس الحكم وانه لو كان يعمل مـ مـ على السواء كانا سواء (ولو لم يضمن) في يد
الحاتم (يشق) فوضعها في الخضر لا غيرها ضمن (وان لم يجعل نفسه الى ظهور الكف (لانه أسبها) أي
استعملها بالضرر بخلاف ما لو وضعها في غيرها لان ذلك لا يعد استعمالا (الان صدق) بلبسها وانما
(الحفظ) فلا يضمن وتضمنه صدق في دعواه أنه لبسها للحفظ لكن قد يقال قياس ما مر به اذا اخلفها
في وقوع الخوف صدق المالك ويقر بان الفصل لا يضمنه بخلاف وقوع الخوف والبصر وثبت
استعماله للصنف ذكره مؤلفنا والحاتم ذكره وقد استعمله مؤلفنا عبارة حقة (وغير الخضر)
للمرأة) في حفظها الحاتم (كالخضر) لانها قد ختمت في غيره قال الاذرى والختم يحتمل الحاقه بالرجل
اذا ليس الحاتم في غير خضره لان الأصل عدم الضمان يحتمل مراعاة الاغلاظ وها هو الضمان بالرجل
غلظنا في ايجاب الزكاة فالحاقه بالرجل (السبب السابع التضييع) هو لان الوديع مأمور بحفظها
حوزتها هو بالضرر عن أسبب التلف (فضمنه) أي بالتضييع (ولو ناسيا) لانه ذلك (كأنه)

(قوله أو وضعه لها في حجره زناها) لو حزن العادة زنا الهامة في الدار فر بطلها الوديع في حجرها معترضة معني ضمائم أو جهات
أرجمها عدم ضمة لعدم تفرعها (قوله وعينه) أشار إلى تصحيع (قوله وتخلط إذا ضاعت) بغير ذلك (قال في النصار أذدل سارقا
على الوديع حين أذا أخذها السارق) فان ضاعت بغير السرقة قال أصحابنا تكون الدلالة كنية الحائنة وقد وجهان اه وأصحهما عدم
ضمائم (قوله وقضية كلامه) كالملة انه يعني الخ) أشار إلى تصحيع (قوله ولو أكره فسلمها من) اتسليمه وان عكس النفا من تسليمها
لأرسله الوديع (قوله وله أن يخلف) قال شيخنا حاروا كما استبعد من قوله (قوله قال الأذري يجب أن يوزي الخ) أشار إلى تصحيع
(قوله قال يعجزو بالخالف الخ) أشار إلى تصحيع وكتب عليه وهو ظاهر (قوله لان ٨٣) الكذب ليس محررا عنه (قال شيخنا نأى
المد كورنا والآنكل

كذب محرم مع التعمد
(قوله ويكره عن عينه لانه
كاذب فيها) فلو كان الخلف
بالمساق طاقتر وجهه
ومثله ما لو كان المحكة
تأخر وأقوله بع بضاعة
بلامسك أوجدت عن
الطريق لأجل المسك
فانكره فقالوا له احلف
بالبطلان المات ففعل ذلك
خلفه خوفه ثم قال
شعنا أي ولم يحصل منهم
أكره على نفس الطلاق
(قوله وان حلفه بالطلاق
مكرها من الخ) مثله ما لو
قال الماكوس اننا حررت
بضاعة بلامسك أوجدت
عن الطريق لأجل المسك
فانكره خلف بالاطلاق أو
العق مكرها عليه أو على
اعترافه قال شيخنا أي لانه
لم يقع أكره على نفس
الخلف بعينه والأعتراف
بل على أحدهما فتنفي
شرط الأكره (قوله وان
أعلم للصوم بمكاتب الخ)
ذكر في الروضة قبل هذا

أها را أو تافعه بها) أو وضعه لها في حجره زناها ولو (خطأ أو غاملا) وان لم يكن متعديا في الخطأ
وقوله (وان أشدت) منه (فهو المضمن) اذ لا تصحير منه (وان أعلم ما هو لأكره من إصدار المالك)
وعينه ومثله فاضاعت بذلك (ضمن) لما فاع ذلك الحفظ بخلاف ما إذا أعلم ما غيره لانه لم ياتر من حفظها
وتخلط إذا ضاعت بغير ذلك أو به ولم يعين موضع القضية كلامه كالملة انه يعني (ولو أكره) كرها
لكن نال البارودي عن مذهب الشافعي أنه لا ضمن حيثئذ كالطهر اذ دل على صدي لا يضمنه تعديا
لجائز وقال غير يضمن لانه بالدلالة مضاعف اها قال السبكي وهذا يجب القناع به ليدل التزام الحفظ بخلاف
الطهر وقال زكي الفاهر أن مراد البارودي أن لا يكون قرار الضمان عليه لانه لا يكون ضمنا أصلا
قال لا تفسد ما لو أكره حتى دل عليه فهو على الوجهين فمن أكره حتى سلمها بنفسه (ولو أكره) على
تسليمها (نساها من) اتسليمه (والقرار) للضمان (على المكروه) لانه المستولى عليها عداونا
فأذا ضمن المالك الوديع رجع على المكروه (ويجب) على الوديع (انكارها عن النفا والامتناع) من
اعلمها (جوده) فان ترك ذلك لمع القدرة ضمن (وله ان يخلف) على ذلك لانه لم يتحفظها قال الأذري
ويجب أن يوزي إذا أمكنه التور به وكان يعرفه التلخيص كاذبا ولو يخبره جواب الخلف إذا كانت
الوديع رفقاو النفا لم يردقه أو أفرغوه به قال وطاع الغزالي في وسطه أنه يجب عليه الخلف ككاذبا
لان الكاذب ليس محررا عنه (ويكره) عن عينه لانه كاذب فيها (وان حلفه بالطلاق) أو العلق
(مكرها) عليه أو على اعترافه خلف (حيث) لانه قدى الوديع تزوجه أو رفقه وان اعترف بها أو لا
ضمن لانه قد تزوجه أو رفقه فيها (وان أعلم للصوم بمكاتبها) فضاقت بذلك كاحصر به الأصل
(ضمن) لما فاع ذلك الحفظ (لا) ان أعلم (بأنها عده) من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك
(السبب الثامن الجود) لها (وجودها) عن مالكها (بهذا الطلب) منهلها (لانه خيانة) فبعضها
بخلاف جوده فله ولو بعرضه للمالك ان اتخاها أبلغ في حفظها (فلو قال) له مالكها (بلا طلب أهلي
عندك دبعة فانكر) أوسكت كانهما بالادى وصرح به الأصل (لم يضمن) لانه لم يمسكها لنفسه وقد
يكونه في الجود فرض صحيح كان يريد به زيادة الحفظ بخلافه بعد طلبها كانه قرر نعم ان دلته فربما تنع على أن
له عرضا صحيحا كما أن الظاهر مالكها بطلها من الوديع فطلبها منه وهو يجب جودها فجدها وحفظها
فلا ضمان كما قاله الأذري فلو قال بعد الجود اضمن كنت غلطت أو نسيت لم يبر الأأن بعد ذلك المالك
وهو فرع وان قامت بينة على الجاحد) • (قوله دبعة) أي دعة أو أقر بها (وإدعى التلف أو رد لها قبله)
أي الجود وتلف في صفة جوده (فان قال في جوده ملاشي) أو لا دبعة (لك عندي صدق) بيمينه
دعا ولا تناقض بين كلامه. فمن اعترف بعد الجود بأنها كانت باقية فهو لم يصدق في دعوى الرد إلا بينة
أول (لو لم يصدق في الرد) لتناقض كلامه وظهور وجوبه (لكن لو سأل التعليف) للمالك

الروض كلامه بين ذكره أسقط المصنف فقال أو دعه وقال لا تخبرم الخالف فصرقها من أخيه أو من أخيه من ولدت ببب
أخر من وقال البدي لواله رجل هل عندك الفلان ودبعة فآخره من لان كتمها من حفظها اه وهو محمول على الضمان بالأخذ
كسبب آخر (قوله على ان له فيعرضه) أي في الجود (قوله فلا ضمان كما قاله الأذري) أشار إلى تصحيع (السبب الثاني الجود) • (قوله
في رد الجود الخ) وان كانت صفة جوده لا يلزم تسليم شيء الرد المصدق في دعوى الرد التلف مقتضاة الاكتفاء من الوديع في الجواب
المبايعة لا يضمن تسليم شيء الرد وليس كذلك فانه ليس عليه التسليم بل التخليق وقد فيه النووي على هذا في آخره على فان الرافعي حكى عن
المبايعة لا يضمن شيء قال وهذا يخالف ما تقدم في الوديع فاما أن يقدر خلاف أو يؤزل ما أطلقه ونصق بالنوي والتأويل



قوله والشويعية بينهما جهة) أشار ختمنا إلى تضعفه (قوله وهو أهل القرض) يخرج بذلك مسائل كثيرة منها الوانزل الولي المودع نفس
 (قوله) وجب بعد الطلب منها) علمناه أنه ليس له الزام المالك بالاشهاد وان كان أشهد عليه عند الدفع وهو الأصح فإنه يصدق في الرد
 أوتبعه (قوله) وجب بعد الطلب ولو كان المودع أن يبيع غيره ولو أنه وصاية قبله أن يشهد له بالبراءة
 غلاما لو طلبه ولو كبرل المودع فإنه لا يقبل قولة رد الدفعة له ولو كان المودع أن يبيع غيره ولو أنه وصاية قبله أن يشهد له بالبراءة
 وتجب أيضا قال الرد بأن المودع ليس مشهور بالوصية واستدعى رجل وغلب على ظن المودع أنه لغيره وطالب المودع رد فعل مردد بمثل
 أن يقال، رد وهو القياس ويحتمل (٨٤).

(أو أكرم بينة على التلف أو الرد قبل منه) لا محال أنه نسي ثم ذكر كقول المدي لشي لا يندفع في شيء
 بينة فقامت أسع قال في الأصل وقد حكى في المراجعة هذا قال اشترى بعمائة قال له بعمائة خسران
 الأصحاب فقرأ بين أن يذكر وجه احتملاف العلماء وأن لا يذكره ولم يتعرضوا للمثله هنا والشويعية بينهما
 مقهورون في البقية بان ما قامت به البينة ثم معارض لما أخبر به فأنشأ في التأويل اجتماع الكلامان
 وانكار المودع في مقامات به البينة ثم تلفها فلم يحج إلى ذكر محتمل في الرد وبصفة أصلا ثابتة بواقعة ما ورد
 قامت البينة على تلف العين قبل الجرد فتسرع على الأصح ولا ضمان حيث ذلت انتهى والأولى أن يفرض بان
 بين المودع على الامانة والقصد بالرد في مقام الجرد دفع الضمان البينة فيها مطلقا لا على
 البيع فأنشأ في جماعه انه لا يؤول (وان أدى التالف بعد) صدق بينه وبين البذل
 لغيره في الأصل (الحكم الثالث) رد ما عند قائم على ما كسها (الرد لها عليه وهو أهل القرض واجب
 بعد الطلب) منسها لمأمر أول الباب (والرد له التخلية) بيننا وبين المالك الكسها عليه ما شرط
 الرد على مؤتمن بل ذلك على المالك أما إذا لم يكن مالها أهل القرض كان عليه رد نفسه أو كان تأمنا
 فروعها في رد بقية في الرد لا يجوز ويضمن (فان أخره) بعد الطلب (ضمن) لتقصيره (لا) ان أخره
 (بغير كسها) إلى الخرج مما هو فيه (وهو في ظلام) والودعة انشأ في تأني في نفسه اذ ذلك (أو)
 حرام أو سطر أو على طعام ونحوه مما لا يؤول زمنه غالبا كهدية وقضاء حاجة طوطا أو قرض مقرر بمرحى
 هره ولا يضمن لعدم قصيره وله أن ينشئ ما يأنى انشاؤه من ذلك كإعطاه موالا وكل العلة التي دخل فيها
 إذا كانت الودعة بعدة عن مجملته (فرع آخر) إذا ودعنا ستر كما بينا (لم يعد أحد هاهنا)
 وان طلبها (الأبالحاكم) بان رفع الأمر إليه يتسهم يدفع المحضه منه ان تقسم وذلك لتفاهتها
 على الأعيان فكذلك في الاسترداد (ون قال) له مالها (أعطى) الودعة (وكل) فلا تأمنه من إعطائه
 (ضمن بالتأخير ولو لم يطلبه) الوكيل حاله أنه لم يأمر بالرد إليه فكأنه عزله فيصير ما يده كالأمانة
 الشرعية فلا يرد وقد وجب رد على طلب بخلاف ما إذا لم يتمكن لا يضمن (وكذا) يضمن بالتأخير المودع
 المتمكن وان لم يطلبه المالك (من) وجد ضالته وقد عرف بالمال الضال (من) وجد (ما غيره من الرهن) إلى
 داره لان الأمانة الشرعية تنهى المتمكن من الرد لا يستره الغالب والواجب عليه الاعلام لحصول المال
 بيدان لم يعلو بمحصوله في الحرز فلا قل أن علمه (وان أخره) أي الاعطاه (عن وكيل حتى يشهد على)
 بالتبض (لم يضمن) لان الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه (أو) أخره لاعتذر (لعل على وكيله تأتم)
 المالك (وقد قاله أعطاه أحد كلاً في ضمن) لتقصيره (فان قاله لم ذلك ولا توخرنا عن شيء) أيضا (وأنشأ)
 أنه لا يضمن بدون هذا القول وبسببه في الأصل وجهان وعدم العيصان ظاهر كما هو في تأني لان الأمر
 لا يقتضي القور (فان قاله أعما من شئت منهم لم يضمن بالتأخير) لعل على آخر (وفي الضمان وجهان)

بصفة) أي أو فليس أو
 مرض وقال الأذرى
 ولو كان المالك سكران
 مأثوبه فرد عليه وروى
 قوله لا يصدق كذا فيه
 إلى الخرج قال الناصري
 بغهر من كلام الرافعي فيما
 إذا أنزلنا غم فريض نفسه
 مسئلة فليس هو من
 استأجره إلى مكان مخوف
 وشرط عليه المؤجر التزام
 خمار الزمان فانزله ذلك
 انه تفرس العين انصبت
 مشادة في الواسع
 آخر ما يقتضيه قوله ونحوه
 بما لا يؤول زمنه غالباً الخ
 لو كان المودع مأثوباً لزمه
 كاعتكاف شهر نذره مثلاً
 وقد دخل فيه أو سطر لم يؤول
 زمنه فاقبل بقاء الودعة
 عنده أو فراقه من تسك
 مضر بالمالك فحينئذ أن يقال
 ان تمكن من وكيل متبرع
 أمين على يمينه بيننا
 ذلك فان أخره ضمن وان لم
 يتمكن من ذلك فظهر أن
 رفع المودع الأمر إلى الحاكم
 ليس له إلا أن يبعث
 معه من يخطى يمينه

والأبعد من ضمانه وهذا التمكن بعد ثبوت الإدعاء عند الحاكم أن يبعث معه أحد الباعثين الحاكم
 جهن من يسله إليه كل كان غالباً ع ولولم يرد المودع المالك بأخذود يفسد لم أخذ هذا لان قبول الودعة لا يجب فكذلك استدانة المستد
 ومنه قوله أن كان في طلبه المالك لا يجوز للمالك الانتفاع (قوله) لأنه إما أمر بالرد إليه الخ مقتضاه أن يرد الأمر ضمانة الحاكم
 من الردوان لم يطلبه الوكيل حتى تفرغ مؤنة الرد ولكن لو طلبه المالك نفسه وجب فكيف يصدق مؤنة الرد في الأولى ولو فصل هاتين أن يرد
 الوكيل بذلك فبطل التمكن فقط أم لا نصيب اعلامه بين أن يجب الودع وقال المودع يقول نعم أو لا يجيب ويسكت فلا ضمان كذا
 أيضاً فتأني قد تقرر كذا (قوله) وقضيت أنه لا يصح بدون هذا القول هو الرابع

قوله قال الاذرى أشبههما المنع (أشار الى تبعه وكتب عليه وعبارته في غنيته أو جميعها) قوله كالأمره بضاهدينه وصحبه في التذبيب
دعي هذا فالفرق بين الدفع بحضره المالك وغنيته كالأمره (قوله قال ابن الرقعة أشبههما الثاني) أشار الى تبعه وكتب عليه
دعيه من في الأثر والحاوي الصغير وصحبه في الرضوخ في كالة وحريمه المصنف (فصل) (قوله كون الحيوان) أي بقره أو رقيقة
منه أو لدعيه بقره بقره سال انفراد كالتعب والسرقة ع كذا يقال في الغصب (٨٥) ان ادعى وقوعه في جمع أو بعبارة والا
فلا يكتب أيضا قال الباقي

والاخر وقوع موت وفاته
في جنس ذلك الحيوان فهل
يقبل قوله بعبارة كالموت
أولا لانعم العموم يمكن
اقامة البينة فيه احتمال
والاخر الثاني وكتب أيضا
سئل الباقي عن شخص
أودع شخصا خلافا
للمودع وموته هل يقبل قوله
في ذلك أم لا فاجاب بأنه
يصدق بينه وما ذكره
الغوى في اشتراط اقامة
البينة في دعوى المودع
موت الحيوان في ذلك
حيوان يمكن اقامة البينة
عليه وانما لا يمكن شهادة
البينة كلما ماتت واحدة
منهن اذا ادعى موته بسبب
يمكن اقامة البينة كالموت
أو نحوه احتاج الباع
وكذا يصدق في دعوى الرد
على من اتهمه لقوله
تعلى بل واذ الذي اتهم
أما تبينه ان الله يامر كرات
تؤدوا الامانات الى أهلها
فامر بالاداء ولم يامر بالشهاد
فدل على ان قوله مقبول اذ
لولا كان كذلك لارتد اليه
كأشدد اليه في قوله فاذا
دعيتهم اليهم أموالهم
فاشددوا عليهم وكتب

قال الاذرى أشبههما المنع (فرع) * لو (أمره) المالك (باعطاءه الوديع تركه أو) أمر من دفع هو
المالك (بإدائه له) فهل يلزم الاشهاد على الوكيل والوديع بالدفع اليهما كالأمره بضاهدينه أو لالان
قوله المدفع البينة بول في الرد والتلف فلا يقتضي الاشهاد ولان الودائع حقها الانقضاء بخلاف قضاء
الدين (وجها) قال ابن الرقعة أشبههما الثاني وهو مقتضى كلام النزوي في تصحيح التنبه فانه أقر
صاحبه (فان أو جنيته) فتركه (فالمؤمن على ما ذكرناه) في كتاب الوكيل (في التوكيل بقضاء
الدين) فحين ان دفع في غيبة المالك دون ما ادفع بحضره
وهو يصدق الوديع بيمينه في دعوى التلف * وان وقع نزاع مع وارث المالك لان المالك اتهمه ولان
التلف لا يثبت بالاختيار فقد اتساع عليه البينة ومن ثم قبل قول غير الامين بيمينه في دعواه التلف (ولا
يلزم بان السبب) التلف (فان بينه وكان ظاهرا كون الحيوان والنهب) والحرى والعارة (الا الغصب)
والسرقة ونحوهما (وعلم) بالمشاهدة أو الاشارة (وعم ولم يعمل سلامتها) أي الوديع (صدق بالعين)
لان ظاهر الحال يغني عنها اختلاف الغصب والسرقة ونحوهما من الاسباب الخفية فلا يصدق بالعين لاسر
قوله من يادنه ولم يعمل سلامتها بقدم علم من قوله وعم خرج به ما لو علم ظاهر الاية فاختل احتمال
سلامتها (أولم يعلم أو جهل عومه) فاحقح سلامتها (صدق بيمينه) في التلف لا حلفه وقوله أولم يعلم من
زادته ولم يعلم السبب أثبت بالبينة ثم حلف على التلف به وان نكل عن البين حلف المالك على نفي
العلم بالتلف واستقر ذكره الاصل (وكذا يصدق) بيمينه (في دعوى الرد على من اتهمه) وان أشهد
عليه بالاداء أو وقع النزاع مع وارث المالك لانه اتهمه فان مات قبل الحلف ناب عنه وارثه وانما انقطع
الطالب بطله ذكره الاصل (لا على وارثه) لانه لم ياتمه (فان مات المالك قبل الوديع الردى ورثته)
انما لم يرد الوديع والاداء عليهم كالمصرح به الاصل فلو تافت في يده بعد تمكنه من ردها وعدم علمهم بها
منها (ثم) ان لم يجدهم ردها (الى الحاكم) قال الاذرى ولما مات المالك بمحور عليه بفاس فظهر
انه ليس للوديع ردها على الورثة الرشداء بل يرجع الى الحاكم وكذا لو كانت ردها عند عدل (وان مات
الوديع فعلى وارثه ردها) الى مالكها أو غيره من ذكر (فلو أنكر) أي الوديع وارثه (بعد التمكن)
منه (منها او ادعى التلف) لها (قبل التمكن) من ردها (صدقا) بيمينها لان الاصل براءتها
(وان ادعى وارث الوديع ردها) الى مالكها (لم يصدق) لانه لم ياتمه (أو) ادعى (رد مورثه)
لها (أو تلفها) عند صدق بيمينه لان الاصل عدم حصولها في يده (ولا يصدق ملتقطا) لشي
(أو) لا (من التفرج عليه) باني الرد الى المالك لانه لم ياتمه ما والاصل عدم الرد (وان أودع الوديع)
الورثة (أمتاعه سرقا فادعى) الامين (ردها اليه لا الى المالك صدق) بيمينه لانه اتهمه بخلاف
المالك فادعى الاصل كذا ذكرنا من الغزالي والمؤلف فيذهب الى ان الوديع اذا علم من السران يستردها
وبعصر العبادي وغيره ثم نقل عن الامام ما يخالفه من كماله خلاف ما في نهائيه كجانبه عليه الاذرى وغيره
والاثر له وعليه عامة الاحاج في مال الوديعه شيا وكما في اجارته فاحرمه وانقضت مدة الاجارته
بعد رد يته نفعه من الحوازي في قوله نفسه نظر (فان أودعه) أي الامين ايها (تعيين المالك) له
(بالعكس) فيصدق ان ادعى الرد الى المالك لا الى من أودعه (وان ادعى) الوديع (انه أودعه)

أشدد الحكم بداري كل أمين من وكل بشر بك وعامل فراض الا ارث من والستاس وكتب أيضا انما قبل قوله في الرد على من اتهمه
اذا كان له رد عليه أهلية القبض ولا يثبت له الرد فيخرج من هذا ما نقل كثيرا ع وكتب أيضا الوداعي ان المالك أخذ الوديع من
المصرح بالصدق المالك بيمينه لانه نهائيه فعل المالك وفي الاول يدعي نفي نفسه (قوله وانما قبل المطالبة بتعاهه) وظاهر ان محل جواز طلعه
اذا اعتقد صدق مودعه في دعواه أو أنها (قوله قال الاذرى ولما مات المالك الخ) أشار الى تصحيح (قوله وان مات الوديع الخ) جنون كل

واضح من المالك بالوديع كونه قوله فصدق الوديع أحدهما فلا يخرج منه لو توبه الثالث خلف لكل منهما أنه لاحق به فله أنه
لغيره ولا يلزم من الثالث والثالث خلف (٨٦) أم المالك يصدق وكذا أن ينكل ونكلا وان ينكل خلف أحدهما فاطقة أحدهما ولو لم

يصدق من المالك أي ياذن (المالك) له (فصدق زيد) في الدفع (وأبكر المالك) اذن (فأقول) زيدان يعني
قوله يعني لان الأصل عدم الاذن (وله ما بينهما القيمة) أي الفصول (ان فانت وألرد) أي
(ان كانت باقية أو القيمة) أي (للمالكة) ثم (ان غابت) فإذا حضرت وقدم الوديع فبها أخذ
لوديعه وها إلى المالك واستدركه القيمة (ولا رجوع لاحدهما على الآخر) بما غرمه (لزمعان)
(الذات) له (المالك) اما إذا كذب في صدق بينه وبين شخص الغرم بالوديع وذكر مطالبته
المالك الامين بالقيمة للمالكة (ولو اعترف) المالك (بالاذن) في الابداع من زيد (وأبكر)
الدفع له (فأقول) قول المالك وان اعترف به أي بالدفع (زيد) لان الوديع يدعى الدفع
من لم يأنه ولا يقبل قول زيد على المالك في الدلالة يقبل قوله على التالف كما صرح به الأصل (وان اعترف
بهما) أي بالاذن والدفع (وأبكر الاشهاد) بالابداع وزيد ينكر الدفع (فلا ضمان) على الوديع
بما على عدم وجوب الاشهاد بالابداع وهو الاصح كما قدم من ابن الرفعة رجح عدم الضمان من
زيادة لصف وسه أخذت رجحه هذا الذي قدمه من ابن الرضا ولواقة وجب ادعى دفعه الى الامين
وادعى الامين ردعها على المالك أو تالفه في يده صدق بينه وبينه صرح به الأصل (فان قال) المالك (له)
أودعها أنت يا ابن أمي يعني (فصل وادعى الامين التالف) أي (صدق) بينه (لا) ان ادعى (الزاد) لها
على المالك) فلا يصدق لانه لم يأنه

• (فصل ولو تنازع الوديعه اثنتان) • بان ادعى كل منهما لمملكه (فصدق الوديع أحدهما) يعني
(فلا يخرج منه) بناء على انه لو أقر زيد بشئ ثم أقر به لغيره وبغيره (فان) خلف سقطت
دعوى الآخر وان (ينكل خلف الآخر وغرمه) القيمة وقيل نوب الوديعه بينهما ان ابطلا
وقيل بتقسيم بينهما كأثرهما فالترجيح من زبانه وبصره الأصل في باب الاقرار (وان صدقتهما فليد
لهما ما خصصه بينهما) فان حالف أحدهما قضى له ولا خصومه للأخوة الوديع لم يملكه وان نكلا أو
حلفا جعل بينهما وحكم كل منهما في النصف الآخر كالحكم في الجميع في حق غير المقره وقيل بصره
به الأصل (وان قال له لاحد كذا شيء) وكذا باقي النسيان (ضمن كذا غائب) لتقصير بنيه
وان صدق عليه فلا ضمان (والغائب) فبما لودعى عليه اثنتان غصب مال في يده إذا قال لاحد
وأثبت خلف لاحدهما على البت انه لم يصبه فمعين المصوب (لا) يخرج لهما وان قال لغير
وديعه عندي (ولا أدري) هو (لكا) أم لاحد كذا (أم اغيب كالحلف على في العلم ان ادعى
وترك في يده ان يثبت) أي بغير البينة (به واپس لاحدهما تخلف الاخرانه لم يثبت لاحدهما)
ولا استحقاق تخلف تخلفه فيما سار

• (فصل مسائله مشروعة) • لو (عدى) الوديع (في الوديعه ثم) ثبت في يده مدة لم يجرم وان توبه
عبارة الأصل وان ترك (عنه صاحب الخان) مثلاً (حاروا قال) • (احفظه) كذا يخرج
(فلا يملكه) فخرج في بعض غفلة لم يضمن لانه لم يقصر في الحفظ المعتاد (وان احترف منزله فبادر بالخارج
ماله) منه (قيل) اخرج (الوديعه) منه فاحترقت (لم يضمن) كجوابه ودعيه على أخرى
ثم ان أمكن اخراجهم ادفعه واحدة قال الأذري قالها الرضا وقال ابن الرضا في المنظر لم يهدأ
ظاهر اذا كان ما قدم من الوديع هو الذي يمكن الابتداء به اما اذا أمكن الابتداء بغيره فيخرج على ما نا
قال أقل أحد الجانبين بخلاف ما قدمه من ماله على الوديع لانه ما ورى يد انفسه وقضية تعليله له
لو كان ماله أسفل الوديع ففعلها واخرج ماله لم يضمن لكن قال الأذري انها غرامه يضمن حينئذ إذا حصل
التلف بسبب النصية (وان ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وتطلب) منه (الوديعه لتخلفه على)

بفعل المالك يعني
الوديعه متخلفان خلفا
فيل يتسبها بهما الجانب
بفعل أو يترجم القروجهان
أولهما أو يترجم قوله اذا
قال لوديعه كل ما يدينه
الخ) اما اذا كذب في دعوى
النسيان وادعى لغيره
المصدق بينه وبينه
واحدة على في العلم قال
البقي كذا حرمه وكانه
لم يضر الخلاف في تخلفه
وهي ما اذا ادعى الزمان
في دعوى تزويج الويلين
الرائع لم يثبت كسحه
وأبكرت هل تنكح لهما
بين واحدة أو يجب بغيره
قال البغوي بغيره وقال
الفخال ان حضر او ادعى
حلف بمنزله مقتضى
كلام ابن كج وقال الامام
ان حضرا ورثا بين كفت
وان خلفها أحدهما ثم
حضر الآخر فله تخلفها
وجهان لان القضية واحدة
وفي العلم السابق بينهما
ومثل هذا الخلاف يأتيها
بالفرق ونما ذكره الامام
نظرا فقد تقرر ان اذا تزوج
على انسان بين جماعة حلف
لكل واحد منهما كان وضوا
بين واحد منهما يصح ويسل
مع وان خلف في مشهور
حتى في التمسك في آخره بين
في الدعوى فإذا كرر الامام
بجواب غير الراي

• (فصل مسائله مشروعة) • (قوله قال الأذري قالها الرضا) أشار الى تعصب (قوله فيخرج على ما إذا قال أمثل أحد
الرجلين) لفرق بينهما ظاهر (قوله وقضية تعليله الخ) أشار الى تعصب

فقال ان اردت ان تباين ماخذ قمتها يعني انه يضمن قمتها التي منشؤها الكتابة بالاحرف فذلك وان اردت ان لا يرد له الشئ الاول وانما اراد به
 ما هو دونه وهو ان الكاغذ قبل كونه تكثر الرغبة فيه لان تنفع بالكتابة فيه فتمتعة كثيره بعد كونه بصير لافيه او
 نفسه ناله فلو لم يزل مع قمته مكتوبه بالاحرف لكانت له حصة من ثمنه فلهذا المعنى لو تلف ما عفا عن ثمنه فغيره بما له يمكن ان لا يرد له اعفيه
 زينة في نفسه لانه لا يرد له اذ لم يزل مع قمته مكتوبه بالاحرف لكانت له حصة من ثمنه فلهذا المعنى لو تلف ما عفا عن ثمنه فغيره بما له يمكن ان لا يرد له اعفيه
 فيه ما يرد به وارجوه ومن قفا ترسم لمتنا ما لو اعارنا هذا الدين فحرقه في المستخرج المعبر قبل الدين في ذلك الحرف على ما يرد له فانه يرد له
 واني زوجته او بعض من هو بها بالاسم يرد من ماء العسل والوضوء والوجي (٨٧) لو ليس الجعز فيه فاما ان يرد له فانه يرد له

في العلم بذلك فان نكل - حاشا - الوارث (واخذها وان قال) الوديع (حبستها) عندي
 (الانظر الى اوصي) مما لكها ولا (فهو متضمن وان عرف الملقط) لشيء (المالك) له (فلم
 يجبر) به حتى تلف (او قبله) لعلنا او نحوها او لسجد (نفسه) ولم يجبر الحاشا بحسب ما يده حتى
 تلف او انما القبيح وورث فرسا لعلنا ونحوه حتى مضى وقته ضمن لان ارتقب (بتأخير بيعه) (نفاقا)
 يا فتى اوردنا له (فرخص) فلا يضمن قال في الاصل وكذا انهم السعد في اشجاره وهذا شبيه بغيره
 التي يلقى يفسده بالدرج (وان) بعث رسولنا قضاء حاجته (اعطاه ما عفا) (في حرز) لئلا يرد
 له الحاجه (وقال) له (رد) على (بعد قضاء الحاجه فوضعه) بعد تأخيرها (في حرز) لئلا يرد
 ورد (بضم الهمزة) عليه (الاختلاف بالرد) يعني النقل ويحمل موثقه (ولو لم يستحقها) داخل
 الخيل (المباي) لحظ ثمنه (لم يرد) حفظ الثياب) فلا وضعت لضمان عليه وقضية كلامه
 كالماله ان يضمن وان نام او قام من مكانه ولا تأنيبه ثم هو ظاهر اما اذا احتفظه وقبل منه فليزما لحظنا
 (وان ادعاه) (باله) بغير القاف أي ورقة مكتوبه فيه الحق انقر به (وتلف بقضيه) كان قال
 لانه لما لم يرد في حقه لم يرد في حقه فلهذا قيل ان يعطيه (ضمن) في الكاغذ مكتوب (يا) الاولى والاضع
 فيتم المكتوب (واحدة الكتابة) ان اردت ان تباين ماخذ قمتها يعني انه يضمن قمتها التي منشؤها الكتابة
 بالاحرف فذلك وان اردت ان لا يرد له الشئ الاول وانما اراد به ما هو دونه وهو ان الكاغذ قبل كونه
 تكثر الرغبة فيه لانه لا يرد له اذ لم يزل مع قمته مكتوبه بالاحرف لكانت له حصة من ثمنه فلهذا المعنى لو تلف ما عفا عن ثمنه فغيره بما له يمكن ان لا يرد له اعفيه
 فيه ما يرد به وارجوه ومن قفا ترسم لمتنا ما لو اعارنا هذا الدين فحرقه في المستخرج المعبر قبل الدين في ذلك الحرف على ما يرد له فانه يرد له
 واني زوجته او بعض من هو بها بالاسم يرد من ماء العسل والوضوء والوجي (٨٧) لو ليس الجعز فيه فاما ان يرد له فانه يرد له

عندي
 (المالك) له
 (فلم
 يجبر)
 (نفسه)
 (نفاقا)
 (فرخص)
 (وان)
 (رد)
 (المباي)
 (لم يرد)
 (الاختلاف بالرد)
 (ضمن)
 (يا)
 (واحدة الكتابة)
 (الاحرف)
 (تكثر الرغبة)
 (الكاغذ)
 (بضم الهمزة)
 (لحظ ثمنه)
 (لم يرد)
 (حفظ الثياب)
 (فلا وضعت)
 (ضمن)
 (ان يضمن)
 (وان نام)
 (ولا تأنيبه)
 (في حقه)
 (لانه لما لم يرد)
 (في حقه)
 (فلهذا قيل)
 (ان يعطيه)
 (ضمن)
 (في الكاغذ)
 (مكتوب)
 (يا)
 (الاولى)
 (والاضع)
 (فيتم)
 (المكتوب)
 (واحدة)
 (الكتابة)
 (ان اردت)
 (ان تباين)
 (ماخذ)
 (قمتها)
 (يعني)
 (انه يضمن)
 (قمتها)
 (التي منشؤها)
 (الكتابة)
 (بالاحرف)
 (فذلك)
 (وان اردت)
 (ان لا يرد)
 (له الشئ)
 (الاول)
 (وانما اراد)
 (به ما هو دونه)
 (وهو ان الكاغذ)
 (قبل كونه تكثر)
 (الرغبة فيه)
 (لانه لا يرد)
 (له اذ لم يزل)
 (مع قمته مكتوبه)
 (بالاحرف)
 (لكانت له حصة)
 (من ثمنه)
 (فلهذا المعنى)
 (لو تلف ما عفا)
 (عن ثمنه)
 (فغيره بما له)
 (يمكن ان لا يرد)
 (له اعفيه)
 (فيه ما يرد به)
 (وارجوه)
 (ومن قفا ترسم)
 (لمتنا ما لو اعارنا)
 (هذا الدين فحرقه)
 (في المستخرج المعبر)
 (قبل الدين في ذلك الحرف)
 (على ما يرد له)
 (فانه يرد له)
 (واني زوجته)
 (او بعض من هو بها)
 (بالاسم يرد من ماء العسل)
 (والوضوء والوجي)
 (٨٧) لو ليس الجعز فيه
 (فاما ان يرد له فانه يرد له)

(كتاب قسم النبي والغنمة) *
 الشهر ونحوهما كما يعلم بحاشا في وقيل بسم الله كل منهما على الاستحاذ افراد فان جمع بينهما اذ عرفنا
 كالغفر والسكين وقيل بسم الله في يقع على الغنمة دون العكس ومن هذين توهم بسم الله في
 التي والاصل فيه ما قوله تعالى ما آتاه الله على رسوله وقوله واعلموا انما غنمتم من شيء الا يسين وسبي
 الا لذي ارباب ووجه من الكفر الى المسلمين يقال فاه ارجع والثاني غنمة لانه فضل وقا من غنمة
 (وفي بيان الاول) وهو ما اشد من الكفر بالقتال والايحاف) أي اسراع خيل أو ركاب أو نحوهما
 (من ثمنه وعشرون) مشروطة عليهم من تجاراتهم اذا دخلوا دارنا (وتركهم تدوي لادارتها

هذا انما يرد في قوله بسم الله في الوقف بغير القاف بعدد يعني القسم والقسم بالسكر الصب (قوله وقوله واعلموا انما غنمتم الا يسين) وفي
 حديثه وقد عدا القيس وقد خسر لهم الايمان وان تعلموا من الغنم الحس متفق عليه وكانت الغنم قبل الاسلام لا تملح لاحد بل كانت
 لخصم الشر بمعنى به لان الله تعالى خلق الدين بوائدها الا لا تعان على طاعته ومن خالفه فقد عدوه وسيله الرد الى من يملح معه وهذا المعنى
 من الغنمة ايضا فذلك في اسم النبي في سبيلها (قوله وذو لوارثه) وكذا ما فضل من مال ذي مائة من دار غير حار قال شيخنا انما قال
 ما الذي كوننا في بئر من ماله في السكك في المال الحرام وما الحار في بئر من ماله في السكك في المال الحرام وما كونه حيا

لا تعيش غالبها في بئر من ماله في السكك في المال الحرام وما كونه حيا
 ولا يضمن (قوله فانما من
 ضيمانه ويترفع له الغنم)
 الاصح خلافه فان تلفه في
 يده جئت كلفه في بئانه
 * (كتاب قسم النبي
 والغنمة) *

(قوله) ويقسم خمسة على خمسة منهم (الخ) قال ابن المنذر لا ينفق عن أحد من أهل العلم قبل الشافعي قال في القاء الخس كعصا الغنم فقلت
قوله تعالى آتاه الله على رسوله الآية فاطلق ههنا قد في الغنم فعمل المطلق على المقدس لا بخلاف الحكم واختلاف السبب فان الحكم
واحد وهو وجه المال من التزكين المسلمين الآية لا يختلف القتال وعدمه كما جلت في بقية الظاهر على المؤمنين كذا في القتل (قوله)
وأركان القناتة (أي ضلالتهم) (أهـ) (قوله) والخس كعصا الغنم (عليكم) ولم يرد إلا بعد الوفاة لم يكن نور بعينه على المسلمين بعد أن يعلم لهم

أوبارهم ورائعته لحول وأغيره كضرماتهم (أوصو لمخالفة) (الأنزال) أو نحوها (فخمس) خمسة أسماس
لاية آتاه الله على رسوله وشمل تعبيرة بما أخذ من ماله من اختصاص فهو أولى من تعبيرة ماله بالمال المأخوذ
وخرج قوله أخضعن الكعبة أو سدوا الحرب وحشيتن ونحوها فأنما أحباح أوزارنا بقوله ولا يجاف نحر
المرتدة بمخالفة أسرع فأنه غنم لآله

هـ (فصل في قسم خمسة) هـ أي في القسم من خمسة وعشرين (سهم) من
الخمس (رسول الله صلى الله عليه وسلم) كان ينفق منه على مصالحه وما فضل منه بصرفه في السلاح وما من
المصالح وما ضيقه في الآية لا يترك بالابتداء باسمه (وصرفته) أي السهم المذكور (بعده) صلى الله عليه
وسلم (المصالح) العامة (كسد الثغور وعمار الحصون والقناطر والمساجد وأركان القضاء والأئمة)

لأنهم يحفظوا المسكون ولقوله صلى الله عليه وسلم ما لي بمأثم الله عليكم إلا الخس والخس مرسوم عليكم ورد
البقية بأساد صحبكم ولكن الصرف للمصالح بتقديم (الاهم فالاهم) منها وجوباً قال في التسمية وأهمها
سد الثغور والاهم (الثاني لذوي القربى) الآية (وهم بنوهاشم وبنو المطلب) دون بني عبد شمس
وبني نوفل وإن كان الأربعة أو لادع يدناف لا تنصاهم صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الأربعة مع سؤال

بني الأخيرة له ورواه البخاري ولا يتم بل يفارقونه في جاهلية قول لا سلام حتى أنه لما بعث بالرسالة انصرفوا ونزوا
عنه بخلاف بني الأخيرة بل كانوا يؤذونه والعيرة بالانتساب إلى الآية كما جرح به الأصل وأما من ينسبهم
إلى الهذيل فلا شيء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعأ الزبير وعنه ما مع أن أم كلثوم منها أمة واستثنى
السبي أولاد بناته صلى الله عليه وسلم كأمه بنت أبي العاص من بنات زبير وعنه بنت عثمان من بنات زبير

فأنهم من ذوى القربى بل لا شك قال لهم تعرضوا لذلك فيجب الضعاف قرابة هاشم والمطلب لا ينعموا وأما
عنه بعضهم بأن المذكور بنو فاضل بن ولهم يكن لهم ما عقب فلا فائدة ذكرهم ما انتهى على أنما سبطا به
السبي وإن دخل فيه ما أراد تدخل فيه غير الأولاد لأن قرابة هاشم والمطلب أعم من غيرهم وما على الوجه
المذكور (لأموالهم) فلا شيء لهم (ويفضل بالله كورن) فلا ذكر له إلا بالنسب لأنه محمله من الله

يستحق قرابة الأب كالأثر قال الأذرى والظاهر أن الخنثى كالأنثى ولا يوفى شيء وقد يوفى شيء عدم
وقفت شيئاً (ويعممهم) بالعمامة وجوباً (كالإبراهيم) ولا لآية (ولا يخصص) به (فغير حاضر) موضع
التي وكبير وفد يسألهم الآية وقد أعلى النبي صلى الله عليه وسلم العباس وكان غنياً (نعم جعل مال
كل إقليم لساكنه فان عدمه بعض الأقاليم) بأن لم يكن في بعضه شيئاً (أو لم يتوسعهم) السهم بأن لم ينفق

بمن فيه أذرع عليهم (نقل إليهم حاجتهم) إذ لا تنفعهم فيه الشقة بغير الأصل فقد الحاجة إلى ينفع
ما يحتاج إلى إلام في النسب بين المتول إليهم وغيرهم والتعبير بحاجتهم يفوت هذا المعنى بل ينفع
خلاته (فإن كان) الحاصل (يسير الأبد سدا بالزور) مع عدم الإحوج) فالأحوج والاحتياج
والضرور وتوسعة المباحة مرسومة لأن تكون معتبرة في الاستحقاق السهم (الثالث للثاني) الآية
(وهم كل صغير) ذكر أو أنثى أو شئ (لأبيه) ولو كان له أم وجد ما كونه صغيراً فغيره لغيره بعد إلام
رواه أبو داود وحسنه أبو داود لكن ضعفه المنذري وغيره ما كونه لأبيه فلو ضخم والعرف - وأما كلاً

من أولاد المرتدة أم لا تمل أو يمل في الجهاد أم لا (ويشترط) في إعانتهم (فقرهم) لا لشرا فاعلم
أبو فقير على الصحيح قال الأذرى ولا ينفق على من سكنه البيت كقوله ويشترط فقرهم يشترط في الباقي إلام وكذا في
بقية الأصناف نعم قال ابن الرقعة تصرف الكافر من سهم المصالح عند المصلحة فاضطر بالزور والفقير والفقير والفقير
الكافر وفي القبط المحكوم بكفره ينفق على من يمل المال في الإحوج وفي السرقة يعاقب الذي يمل المصالح لا يخصص للمسلمين ولا لغيرهم

الإمام عليه عند الحاجة لا يضره شرط فقرهم ولا لا ينفق على الفقير ولا لا ينفق على الفقير ولا لا ينفق على الفقير ولا لا ينفق على الفقير
أبو فقير على الصحيح قال الأذرى ولا ينفق على من سكنه البيت كقوله ويشترط فقرهم يشترط في الباقي إلام وكذا في
بقية الأصناف نعم قال ابن الرقعة تصرف الكافر من سهم المصالح عند المصلحة فاضطر بالزور والفقير والفقير والفقير
الكافر وفي القبط المحكوم بكفره ينفق على من يمل المال في الإحوج وفي السرقة يعاقب الذي يمل المصالح لا يخصص للمسلمين ولا لغيرهم

[illegible]

(قوله لكن من العلم يتلوه) أشار إلى تعبه (قوله حتى لا يصر فنه الذراري) ولا يحتاج إليه المرتبة كقاضى والوالى وإمام
المولان (فضل يسبق أن يقدم (٩٠) في الديوان) (قوله أفضله القرب إلى) لأن القرب بين البشر يفسر يف (قوله كفى
المولان

(فصل سب) الامام (أن يقدم) الاعطاء في اثبات الاسم (في الدلائل قرباً) على غير
 تخيير وقد قرأنا واشترطه بالنهي على الله، وسلم وهم والنظر في كلمة أحد أجداد أصل الله عليه
 وسلم يقدم (الأقرب منهم) فالأقرب إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم (أفضله) القرب اليهودي وغيره
 عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن
 فهر بن مالك بن النضر بن كنانة (يقدم) منهم (بنو هاشم) جده الثاني (وبنو المطلب) شقيق
 هاشم (على سائر قرش) لأنه صلى الله عليه وسلم بن أبي هاشم وقد سوى بينهم وبين أبي المطلب بقوله
 أمابنوهام وبنو المطلب شقيق واحد وشبه بين أصابعه رواه البخاري (ويقدم) منهم (بنو ديل
 باو بن) إلى القدم (كسبي عبد شمس أشخ هاشم) لأبويه (على بني أخيه نوفل) لأبيه (ويقدم)
 بعدن ذكر (نوعه العزى على بني أخيه عبد الدار) أبي قصي (لمكان حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم)
 على الله وسلم فاتهم أوصارهم صلى الله عليه وسلم وهي بنو شاذ بن أسد بن عبد العزى وتقدم بنو زهران
 أن كلاب بن علي بن تيم لا هم أخواله صلى الله عليه وسلم ذكره الأصل (د) تقدم (بنو تيم) على بني أخيه
 مخزوم لكان عائشة وأبها أبي بكر (رضي الله عنهما) وعنه صلى الله عليه وسلم (ف) يقدم (بنو
 مخزوم) بن (عدي) لكان عرضاً لله عنه (غ) يقدم (بنو جدر بن) (هم) النسوية
 هذين من زبانه وعليهما جري جماعة لكن كلام الأصل لا يقدم على بني عدي في هذا المقام تقدم بنو جدر
 على بني هم (ف) بن (عالم بن) بن (الحارث بن) يقدم (بعدن بنو الأضرار) لأنهم أجداد
 في الإسلام وينبغي تقدم الأوس منهم لأنهم أشرف النبي صلى الله عليه وسلم والأضرار كلهم من الأوس
 والخزرج وهما أبناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشي (ثم سائر العرب) ومنهم المهاجرة
 الذين لأقرب إليهم قضية كلامه كقوله النسوية بن سائر العرب وصرح المارودي بخلافه فقال، بل الأصل
 معشر ثم بعة ثم همدان ثم لخم ثم غسان ثم تيمم على السافة كقرش (فان استويا) أي اثنتان
 القرب البصلي الله عليه وسلم (فالسابق إلى الإسلام) يقدم (ثم) ان استويا بقية تقدم (بأنهم)
 ان استويا بقية تقدم (بالسهم) ان استويا بقية تقدم المهاجرة ثم أفاة كلام الأصل عند التاليل الثالثة
 (بالجماعة ثم أي) ثم ان استويا بقية تقدم (ولي الأمر) فيخير بين أن يقرع وأن يقدم ولا

(قوله وأعطى) بقدر حاجته وسأجابه (أى وأى) كانوا ذميين لأنه هو الذى يأخذ (قوله الراهنة) قال شيخنا
 (قوله أومرض) أى أداى (قوله وأعطى) بقدر حاجته وسأجابه (أى وأى) كانوا ذميين لأنه هو الذى يأخذ (قوله الراهنة) قال شيخنا
 يتلوه لليلة وما استغنى عنه كنهه غفرس (قوله فرغ إذا مات أحدهم واستمر زوجته الم) استبط السبكي من هذه الملة أن الفقهاء والمعد
 أولادهم إذا ماتوا فعلى زوجته وأولاده ما كان يأخذ ما يقومهم ترغيبا فى العلم كالترغيب فى الجهاد فان فعل كل ما بينهم صرف
 الباقى لمن يقوم بالولاية قال فان قيل فى هذا امتيل بشرط الوفاق إذا اشتراط مدرسا بصفة فاعلم غير موجود فى زوجته وأولاده قلنا قد
 حدثت تلك الصفات من أبيهم والصرف لهؤلاء بالبرق لتبعية ودمهم مفعلة فى جنب (٩١) ماضى كرم الباطلة قال وأما اجتماع
 نفر من ليس باهل للجهاد

واجتهاده (فم) يقدم بعد العرب (الاجم) والتقديم فهم ان لم يتجمعوا على نسب الاجناس) كالترك
 والهند (وبالبدلان فان كانت لهم سابقة الاسلام ترتبوا عليها والا فالقرب الى ولى الامر ثم بالسبق الى
 طائفة) فان اجتمعوا على نسب اعتبر منهم قريه وبعده كالعرب وينتفى اعتبار السن ثم العجم ثم النجاعة
 ثم قريه الامركاني العرب (ولا يثبت للدون صي) لا (امراء) لا (مجنون) ولا عبد (ولا)
 (ما يخرن الغزو) كاهي وزن (و) لا (كافرو) لا (أقطع) اعدم كفايتهم وانما هم تبسب المعامل
 اذا كانوا على عهده وعلى اهلهم كجسودا ما يثبت فى البدون اسماء الرجال المكلفين الاحرار المسلمين القادرين
 على القتال العارفين به (ويثبت) فيه (الاعرجان كان فارسا) لا راجلا (والاعم والآخرس)
 قدومهم على القتال (وعبر الجوهول بالوصف) له فيذكر كرسبه وسنه ولويه ويحلى وجهه بحيث يتميز عن
 غيره (ولاسما اسمهم) أى المقاتل من البدون (اداجن أوزمن) أومرضوا من طلبة ذلك ان جى
 زوله لئلا يرغب الناس عن الجهاد بشتغلوا بالكسب فانهم لا يمانون من هذه العوارض (فان لم يرج)
 زوله (بى اسمه وأعطى) بقدر حاجته وسأجابه (قوله الراهنة) كاي يعطى زوجا الملت وأولاده بل أولى
 (فرغ إذا مات أحدهم) أى المزمومة (استمر زوجته زوجته) بى استمر زوجته زوجته أوزوجه
 (وأولاده) الذين تلزمه كفايتهم وان كان فهم من لا يرجى أن يكون من أهل الفي اذا باع ترغيب المعاهد بن
 (الان تترجى حى وبناه) قال فى البسات أو بختين بكسب قال الزركشى أو بارت أهبة أومرصة
 (و) (الان) (يلج الذكور مكنتين) أو وغبين فى الجهاد فيبسط اسمهم فى البدون وغير المناهج بقوله
 ويعلق الاطلاق فى بسطة لخواهى اعم من عبارة المصنف كالاصول والمحرر ولعل ذكر البلوغ جرى على
 الغالبان بلوغا غير من لهى أو زمانا أو نحوه مما استمر رزقهم قال الزركشى والظاهر ان أم الولد
 كزوجة قال الأذرى وكالأولاد والاصول وسائر الفروع كادل عليه كلام جماعة من الأئمة قال وليستقر فيها
 لو كان من يلزمه كفايته كان اهل على بعده الاقرب للمنع

ه (ومل ولكن وقت المعامعة) لا يختل (مسانة أو مشاهرة) أو نحوهما من أول السنة أو آخرها
 أو وسطها أو أول كل شهر أو غير ذلك بحسب ما راء الامام والغالب ان الاعطاء يكون فى كل سنة مرة مثلا
 ينظم الاعطاء كل اسبوع أو كل شهر عن الجهاد ولأن الجزية وهى معظم النى لا تؤخذ فى السنة الامرة
 (ومن مان) منهم (بعد جمع المال) تمام (الحول فخصموا لورثه) لانه حق لازمه فينتقل لورثه (كالدن)
 ولا يستأخذ بالاعراض عنه كالأرث (أو) مات (قبل تمام الحول وبعد الجمع) للمال (فقطه)
 لورثه كالأجرة فى الأجرة (أو عكسه) أى مات بعد تمام الحول وقبل جمع المال (فلا) شئ لورثه
 اطلاق ما يثبت بجميع المال وعلى من كلامه بالاولى ما صرح به الاصل أنه لا شئ له إذا مات قبل تمام الحول
 وقبل الجمع وذكر الحول مثال فله الشهر ونحوه به عليه الاصل
 ه (واضع القارى) كالدر والارضى (فالامام يوقفه) الفصح يقفه وذلك لتبقى الرقية

فان لم يقطع الدرس لغيره بس بعد انما يقرر اذا قصر المدة بحيث لا ينقطع الا فتره الا انقطع حقا واستحق أن يحل بغيره ولا ينقطع بالمرث
 أول بالاعلان من الانقضاء بالويل يعزى الحياة وقوله وقال ابن النقيب و بقر الخ أشار الى تصحيحه وقوله و فرق الخ ذكره الاذرى أيضا
 (قوله قال الزركشى والظاهر ان أم الولد كالزوجة) أشار الى تصحيحه (قوله كادل عليه كلام جماعة من الأئمة) كالغوى وغيره قال الغزى
 ويظهر ان الزوجة بالمرثعة عند الموت لا تعلى كالحياة (قوله الاقرب للمنع) أشار الى تصحيحه وكذب عليه قال غيره الظاهر ان لا يعطى
 من دألهم ففنت اه فأتى سلوا بعد موته اعطوا قال الأذرى وهل تعطى الزوجة الناشئ له أم لا كمال الحياة أم لا فبشأ وقوله
 أم لا كمال الحياة قال شيخنا هو الاصح



(قوله بل وقت) وتصرف غلظ في المصالح وهو أولى لان نعمه دائم وقوله وبرزق من مال التي (الخ) أي من أخاها الاربعة (قوله الا في الجباية من أهل القتال) (المصالح) وهو ظاهر بل هو أبلغ (٩٢) في الصغار من المسلم (قوله وان امتنعوا من قتالنا أكفاه الخ) في نسخة فان امتنع من القتال أكفاه سقطت

أورثتهم
 (الباب الثاني في الغنمة) (قوله وهي ما أخذنا من الخ) خرج بقوله ما أخذنا ما أخذ من أهل الغنم من أهل الحرب
 بقوله فانصه له ليس بغنمة ولا ينجس ولا يبرع منهم وقوله الحر من أهل الذمة وكذا الحر من فان ما أخذ منهم في الغنمة وأرأهم ان من لم يفسده لا يجوز ان يفسد ماله وبصرح المأذون في قسمه المأذون وهو محمول على من تحل بدخولهم بل يفسد حتى انتهى إلى الله عليه وسلم أول تغلب دعوة أصلامه وكان من مكابدين بأهل غلال هو كثير من الكفار وان لم يفسد دعوة محمد صلى الله عليه وسلم قاله الأذرع وكتب بضالوا أخذنا منهم ما أخذوه من مسلم أو ذي نفع من غيركم يجب رد ما في الكفر إلى المال الذي فدى السيرة به إذا استولى المسلمون عليه هل يرد إلى الأسير أو يكون غنمة قتله وجهان قال في المتن ظاهر كلام الأصحاب الأول ولو غنم مسلم وذو نفع خمس الجميع أو نصيب المسلم وجهان حكاهما من الزئفة عن الإمام أحمد هما أنها (قوله أو نحوهما) كالأنحرى قتال إليه في السفن وما أهدوا لنا الحرب فأنصرنا ما حاربنا عليه عند القتال (قوله ثم نسخ بعد ذلك) قال شيخنا يعني أن هذا الحكم كان على

مؤبد أو ينتفع بغيرها المصدق كل عام بخلاف المتفرق فانه معرض للهلاك وبخلاف الغنمة فانها بعد من نظر الإمام واجتهدنا كدس الغائبين (و يقسم غنمه كافي) المتفرق فيكون حصة المصالح والأصناف الاربعة وأربعة أخاها المبرقة (وان رأى ذمته أو بيعه وقسمه فمخاضا لربك لا يقسم سهم المصالح) بل وقت وتصرف غلظ في المصالح أو يباع ويصرف غنمه لها
 (فصل مسائل مشهورة من سأل اثباتا) في الديوان (وهو أهل) للقتال (أجيب) الب (ان اتسع المدل) والأقلا (وليعيس التي) وتوقع نازلة إلى يقسم الجميع في الوقت المعين (وعلى المسلمين) أي أغنيائهم (أمر التوازل) أي القيام بأمرهات ترك (ومعالي أخدمهم - المرافعة) بفتح الفاء الغزو وولاة الصلاة) الذين يقعون لاهله الجفان والجفان (ومعالي أخدمهم - المرافعة) بفتح الفاء لفة والغروسة (والرماية) قد علمنا الأصل على ولاه الصلاة ولا الاحداث ثم قال ولا الاحداث قبل هم الذين يعاون احداث التي الغروسة والرى وقبل هم الذين يصوبون في الأطراف لولا القضاة وسعاهم المصدقات وعزلهم ويجهز الجيوش إلى الغزو وحفظ البلاد من الفساد ونحوها من الاحداث فترجع المصنف الأول من زيادته (د) برزق منه (العرفاء) أي عرفاء أهل التي قال في الأصل وكل من قام بأمر التي من والدو كاتب وجندى لا يغني أهل التي عنهم هذا (ان عدم المتاعون) هذه الاعمال والأقلا برزق علمائهم (د) بشرط في عامل التي في الأصل والمطرية والاحتياط فبما يعلق بالتي (ومعرفة الحساب والمسابحة) بكسر الميم لان ذلك ولاية (ويجوز زهني) أي كونه ناشيا (ولا يشترط الاجتهاد) ولي جباية أمواله (أي التي بهه تقرر بها) ويجوز إرسال البسطة بجاية مال الخاص من التي (لا استنباطه) لانه كالرسول المأمور وان كان فيما استنباطه ان لم يستغن عنه الجواز إرساله لما فيه من الولاية (لا) ارسال (الذي) لذلك وقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (الافى الجباية من أهل الذمة) كالجزية وعشر تجارتهم فيجوز إرساله قال تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (ونسأول الامة كفساد لو كاله يصح قبضه) المال حتى يرد الامة إلى البقاء الاذن (ان لم ينعنه) أي من قبضه والأقلا يصح وان لم ينعنه (وليس للأدلة اسقاط أحد من الديوان بلا سب) يقبضه فان كان ثم سب فله ذلك (والاحداث جميع المخرج نفسه منه بلا غدر) له بخلاف ما إذا كان له عذرا ولم يفسد السب (وان امتنعوا من قتالنا أكفاه) لهم (سقطت أورثتهم) بخلاف ما إذا امتنعوا من قتالهم يصفون عنه (ومن جرد) منهم (لغير أولئك) سلاحه في الحرب أعطى عوض السلاح وأعطى مؤنة السفر ان لم يدخل ذلك (في تقدير عطاء) والأقلا (ومن تجزيت المال عن عطاءه بقي ديناً عليه ولا يفرع على الآخر) فان لم يجز عنه سب طلبه كل حين

(الباب الثاني في الغنمة) (وهي ما أخذنا من الكفار) الحربين (بقتال أو بإيفاء) لخل أو ركب أو نحوهما (ولو بعد فراغهم) أي أتم زيارتهم (م في القتال ولو قبل شهر السلاح حين التي الأصناف ومن الغنم ما أخذ من دارهم اختلافاً سرقة أو لطفة) كذا كره في كتاب السير وعلى تبعير ما أخذنا ما فداه اختصاص فهو أول من تبعير ما به بالمال (أي في السيرة ما فعل في الكلاب (ولم تحل) الغنمة (الأنان) وقد كانت في أول الألام بالمال الله صلى الله عليه وسلم خاصة بصنم فداها ما به وعمل بعمله اعلم الله صلى الله عليه وسلم من لم يفسد ويدل من نسخ بعد ذلك فخصت كافي ماله وأعمالوا انما غنمهم من ثمن فأنه تحججه (ونسخه ما حكم خص التي) فخص خصه سهمه لا ية (وأربعة أخاها الغنمين) أخذ من الآية ثبت ان تصرفها بعد الاضافة اليه

وجهان قال في المتن ظاهر كلام الأصحاب الأول ولو غنم مسلم وذو نفع خمس الجميع أو نصيب المسلم وجهان حكاهما من الزئفة عن الإمام أحمد هما أنها (قوله أو نحوهما) كالأنحرى قتال إليه في السفن وما أهدوا لنا الحرب فأنصرنا ما حاربنا عليه عند القتال (قوله ثم نسخ بعد ذلك) قال شيخنا يعني أن هذا الحكم كان على

على

قوله كان ينفذ في البداية ربع وفي الجعة الثالث المراد ثلث أو بعة آخرها (٩٣) أي المصالح (العارفون بالدين) (م)
 (قوله وبعد) أي إذا كان
 اسم (قوله وخشي وزمن) أي
 وأعيى ومقطوع الدين أو
 الرجاين (قوله قال الماردى
 والجرجاني ويخون) وعن
 النهاية انه لا يرضع وفاق
 قال الاذرى واصل محل الوفاق
 الذي ذكره اذا لم يكن له
 تخيير فان كان فقد يكون
 آخر أو قد لا من كثير من
 القلاء واذن ان نقص أهل
 الرضخ قبل تقضى الحرب
 بسلام أو يلوغ أو افاقة أو
 عتق أو وضع رجولة
 مشكل أو سهم أو بعد
 تقضها فطلق الماردى
 انه ليس له الا الرضخ (قوله
 لكن القياس كما قال الامام
 اعتبار نفهم) أشار الى
 تصحيح (قوله ويبدله نص
 في البولي) حيث قال ولا
 يسهم لصي ولا امرأة ولا
 لعبد الا أن يكون فيه منع
 فيرضخ اه (قوله وكذا
 ذى الخ) لو كان العبد مسلماً
 لكافر حضر بغير إذن
 الامام فهل يمتنع الرضخ
 من حيث انه يكون لسيده
 وهو لا يستمتع مع عدم
 الاذن أو رضخ له لأن المسلم
 لا يحتاج لأذن فيه نظر و
 (قوله ذكر في الكفاية) منهم
 ما ذكره ليس بمعتبر بعد
 سبب الاستحقاق ولعل
 قائله هو القائل بأنه يعتبر
 في استحقاق الكامل السهم
 أن لا يكون له سلبوه
 رأى مروج (قوله قال الاذرى والظاهر ان المعاهد الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه ويبدله تغييراً لتدبيره وغيره بالكافر (قوله وأما
 المصنف بالظاهر انه كالبد) أشار الى تصحيحه (قوله والادوية الثاني) قال الزكشي وهو الاقرب

قوله والادوية الثاني

(قوله ظاهر كلام المصنف في المتن) ولا يلزم من التنازع في الوجود (قوله ظاهر كلام المصنف في المتن) لا يلزم منه (قوله ظاهر كلام المصنف في المتن) لا يلزم منه (قوله ظاهر كلام المصنف في المتن) لا يلزم منه

والأدري والظاهر لا خلاف
في تعيينه بخلافه لا خلاف
في المعنى وهو جمع حسن
كأهل البيت في تسميته (قوله)
ومن كل منهم في الحرب
أي إسلام أو بولغ أو أمانة
أو سبق أو وضع أو جولة
مشكل (قوله كمدوسج)
أو جرح (قوله لا تخذلا)
أو سرعا أو سنا (قوله أو)
بعمه) مثل من كاره عين
واحدة فقلعه وهو ضرب
واحد فذهب أو وضع أو
كان فذهب أو وضع أو
رجل قطع المسلم الباقية
كان كقول قطعه (قوله)
وهو باسقى مسلم في خبر
ظهور (قوله) كان ذلك ابتداء
عبيد من النبي صلى الله
عليه وسلم أو باسقى
الآية في قوله تعالى وأعلموا
أنما غنمتم من ثمن ما فتح
خدا لا فهو جوهان في
الحديث وقد أكرن ما فتح
في الاستحقاق من لاسهم
كسبي وأمر أو بعدنا فلنا
ابتداء عليه أو الألف
لأنهم لما غنموا من ثمن
الذي مع الخو فذهبهم
عن ثمن الب أو ضعف
والذهب أو أصل الرزمة
أثم يستحقونه ومنه يؤخذ
قوله الله ابتداء عبيدته
على أقطع مسلم (قوله)
أما المخذل الخ فعمته
للمرتضى وأما قوله (قوله)
وأما المخذل الخ فعمته
(قوله كسبي وأمر) أي أو

(قوله كمي وامرأة) أي وعدو يحنون

(قوله وكذا مدار الحرب فاقته) قيل ما قوله وقد انتم كروا عن قرب أو كان ذلك خديعة أو كان تخبرهم إلى فتنة قريبة (قوله لانه خاطر روحه) حديث مصبر في مقاتلته حتى عرفه السلب قال الزركشي وقيل ان الحكم كذا قالوا عري به بجونا أو عيدا انجميا (وان أسسكه) بحيث منه الهرب (ولم يضبطه قتله آخر) أو اشتراكه في انان في قتله أو انجانه (اشتركا) في سلبه لا بد فاعشرهما وهذا اختلاف القصاص فانه منوط بالقتل ان كان أحدهما لا يستحق السلب كعبد ولد نصيبه إلى الغنيمة ذكره الفارسي (وان مضطبه فهو أسير) أو نزل الالاء يستحق به السلب كاسير (والجراح ان تخنن) جريحه (فالسلبه والا) بان لم ينفذ ونفس (آخر فله حذف) لانه الذي ركب القرقر في دفع شره (والامام نزل الاسير) الكامل وأمره فانه وان عليه والغداء كسبي في السير (ولاحق لاحد) بخصوصه حتى الاسير الذي عبره الاصل وغيره (زينة أسيره) ولانها فتاوى زينة الامام وأعداءه فالزينة والغداء للعاملين لاحق فيها كما أسره لان اسم السلب لا يقع عليها

القتال (وكذا مدار الحرب فاقته) اذا توفرن كونه قال القاضي ولو أغري به كذا عاقرو واقعة قتله لا يفتن سلبه لانه خاطر روحه حديث مصبر في مقاتلته حتى عرفه السلب قال الزركشي وقيل ان الحكم كذا قالوا عري به بجونا أو عيدا انجميا (وان أسسكه) بحيث منه الهرب (ولم يضبطه قتله آخر) أو اشتراكه في انان في قتله أو انجانه (اشتركا) في سلبه لا بد فاعشرهما وهذا اختلاف القصاص فانه منوط بالقتل ان كان أحدهما لا يستحق السلب كعبد ولد نصيبه إلى الغنيمة ذكره الفارسي (وان مضطبه فهو أسير) أو نزل الالاء يستحق به السلب كاسير (والجراح ان تخنن) جريحه (فالسلبه والا) بان لم ينفذ ونفس (آخر فله حذف) لانه الذي ركب القرقر في دفع شره (والامام نزل الاسير) الكامل وأمره فانه وان عليه والغداء كسبي في السير (ولاحق لاحد) بخصوصه حتى الاسير الذي عبره الاصل وغيره (زينة أسيره) ولانها فتاوى زينة الامام وأعداءه فالزينة والغداء للعاملين لاحق فيها كما أسره لان اسم السلب لا يقع عليها

فصل السلب ما عليه أي القتل ومن في معناه (من ثياب) كرايا ونحف (وسلاح ومركوب) يقال على أو ماسكا عاريا لا اصل وغيره مسكا (عائنه) هو (مقاتل راحلا أو لانه) كسرج والحمام ومقرود بخلاف المهر التام به لانه منفصل عنه ذكره ابن القمان في فروعه فان لم يكن السلاح معه بل كان مع غلامه فغيره ان يكون كالجنيبة معه ويحمل خلافه فانه الامام ومركوب أو أسسه معطوفان على ما عليه وما سكا على قتال عليه يجعله لارلوا حمله صفور وقع ماسكا كان أولى (وكذا الباس زينة) لانه متصل به وتحت يده (كناقة وسوار) كذا (جنيبة) تكون امامه أو راحقه أو يجنبه لانها تحتها قدمه ليركها عند الحاجة بخلاف التي تحمل على عاتقها وبذلك علم ان في تعقيد الاصل الجنيبة تكون في اقداب يديه قصور او امامها (وهي من راحية) من الفتحة لانهم ماسكوا بان مأخوذان من يده (وان كثرت جنايبه فهو واحدة) سبلان كلامها جنيبة قتله (لاحقية) مشدودة (على الفرس) فلا يأخذها ولا ماضيا من الدرام والاشعة كاسر أسفنه لمخلفه في خيتمه ولا من البست من لباسه ولا حلة بفرسه واختار السبي أنه يأخذها بما فيها لانه اذا احاطها على فرسه تنوق الاحتياج اليها والحقيقة دفع المهلة وكسر القاف وعاد يجمع فيه النواع ويجعل على حقو البعير (العارف الرابع القديمة) للفتنة (فيعلى القاتل السلب أولا) تفر بعلى السلب ومن أنه لا يجلس (ثم يخرج) منها (المؤن) اللازمة (كحزة جمال وحارس ونحوه ثم يقدم) باليأسوه (الخسة) مناسو ثم يؤخذ شخص وقاع فيكتب على واحد قتله على أوله صالح وعلى الآخر باع القاتل يدرج في بندقه مناسو ويتخامو (يخرج لاهل الجنس سهم بالقرعة) يجعل بينهم على خسة (ويضام الاربعة بين الغائبين أولا) أي قبل فسمه الجنس لانهم حاضرون ويحضورون وسوا في ذلك المفعول واعتذر لعدم الآية وتكون القصة في دار الحرب استحبابا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (وأخبرها) باعتذر الى المورد (الدار الاسلام) (مكرور بعلى) الامام من الغنيمة (غائبا) حضر للقتال قبل انقضاء

أشار إلى تعصيه (قوله لانه خاطر روحه) حديث مصبر في مقاتلته حتى عرفه السلب قال الزركشي وقيل ان الحكم كذا قالوا عري به بجونا أو عيدا انجميا (وان أسسكه) بحيث منه الهرب (ولم يضبطه قتله آخر) أو اشتراكه في انان في قتله أو انجانه (اشتركا) في سلبه لا بد فاعشرهما وهذا اختلاف القصاص فانه منوط بالقتل ان كان أحدهما لا يستحق السلب كعبد ولد نصيبه إلى الغنيمة ذكره الفارسي (وان مضطبه فهو أسير) أو نزل الالاء يستحق به السلب كاسير (والجراح ان تخنن) جريحه (فالسلبه والا) بان لم ينفذ ونفس (آخر فله حذف) لانه الذي ركب القرقر في دفع شره (والامام نزل الاسير) الكامل وأمره فانه وان عليه والغداء كسبي في السير (ولاحق لاحد) بخصوصه حتى الاسير الذي عبره الاصل وغيره (زينة أسيره) ولانها فتاوى زينة الامام وأعداءه فالزينة والغداء للعاملين لاحق فيها كما أسره لان اسم السلب لا يقع عليها

حضر ثبته القتال ولوع بنبأ الخبر وان لم يقاتل أو قاتل (قوله استجابا) كما فعله صلى الله عليه وسلم قال السبي الواسع استحباب التجبر لا خصوص القسم فقد دار الحرب بعليه نفس في الامم فقالوا السنة أن يقسمه الامام مجزأ فلا يؤخر قسمه اذا أمكنه في الوضع الذي غنمه به له وذكر المارودي والبغوي انه يجب القبول ولا يجوز التأخير وحكاها السبي عنده في ان كان مؤمرا بذكره هنا قال في التوضيح وذلك هو الحق ان شاء الله تعالى وقال في المسحات وعمن حل السنق كلام الشافعي على الطريقه قال ابن العماد ليس هذا بمصطلح الفقهاء ويمكن حل هذا القائل على اختلافه في الحالات فن قال يجب أو اذا ما اذا طالب ذلك الغانمون ومن قال استجاب أو اذا ما استكنوا ومن قال لا تسكره فمعتها فدار الحرب يد أو اذا ما طلبوا التأخير أو اذا ما الامام تعجل القسم لا يجوز التجلس واقر من التبسط في الغنيمة

فيما نغتم بعد تعب من وحد القرب أن يلقوا أحدا هماغوث الأخرى على ما شئنا به الغزال

وقد وجدنا أن حرب القلعة
دار الحرب قالوا الرضة
هو الاسم الأصح ولو
أردنا دفعنا عن الحرب
وقد قيل الحارة فلهم
وجه واحد أو اثنين
في بطلان همه
وهذان أو أحدهما
قوله بناء على الاسم
من النقص (الح) فان
الخطاب لا التسمية أو
الاستنباط لثبوتهم المصح
السبب فإن البطلان
يبنى على ما نقل في لوردة
التي لا تباين بالشفعة
أما قال الأذري
كل ما هو محمول على هذا

● (فصل دوم) ثبت الامام سر بالی دارالحرب فكل سر بعثوا لایشر كون) ● في الفتن (الان تعالوا)
واحد اميرهم من الوجهة فان بعض الامام اولادهم من دارالحرب بان كان فيها (فكاهم) أم جيش
الامام اولادهم والسرية (جيش واحد فتر كون) فيما غنم كل منهم (ولو اختلف الجهات) البعوث
اليها ولم يكن الجيش مرقدين لنصر الامام بان يكونوا بعدن عنه لانتظار كل فرقة بالآخرى وندري
ان جيش المسلمين يعرفون فتنهم بعضهم بالآخرى كرههم بحين فسر كرههم (ولو بعث جاسوسا فنعنا) أي
الجيش قبل رجوعه (إسبة فاعقه) من الفتن لانه فاقهم للفتح وعاشر بها عاظم من شعور فوقعوا
شكرهم) أم السرا البعوثين إلى دارالحرب (الامام) لا جيشان كانوا في دارالسلام دون نقد
أوفرتمند دارالحرب بالان السرايا كانت تخرج من المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان ترفعتم فلا شكرهم القويون بالاولان احدها لانه تظهر بالآخرى ولانه لا جامع فمن امام أو أمير بخلاف
ماذا كان معهم دارالحرب

فصل ثمان والعشرون في خروج الجهادين والبرازين والبقالين (بسم الله الرحمن الرحيم) قالوا لانهم شهدوا الوقعة بين قتالهم اثمهم بقصد واخروهم بحض غيبر الجهاد والظهور والعلو اثمهم قصد واخروهم بحض غيبر الجهاد اثمهم اقصى التعليل المذكور خلافه (والا اثمهم) رخصتهم والاحراز لغير الجهاد كساسة الدواب وحفظ الامتعة (بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة اذا حضروا الصف قالوا اذ ذكر المنهج كله كذلك في الاحراز ووردت الاحراز على غيرهم اثمهم اذ عطلوا وان لم يقاتلوا واما تعقيب بقصد فاعلم ان لا يكتفى ان يكونوا من بعد عمل غيرهم ويصيروا بالاحراز فاعلم ان كانوا من قبل فاهم الاحراز دون السهم والرض اذ لم يحضروا واجتهدوا لا يراهم فاهم بجاورة ومسلمين فلا راحة لهم بل طعنوا في اعوانهم لانهم حضروا الصف بغير علم وطلب سحقون اثمهم بوجوه في الاصلا أحد هاهنا من لشدهم الوقعة الثانية ولا به قتلهم بغوي قالوا اثم لا اراهم عندهم بالاجازة لم يحضر واجتهدوا وكلام الرافي يقتضي رجعة وان اختلف

عن الباقين أنه جرى الخلاف في الرضخ ومقتضاه عدم استحبابه الرضخ أيضا (قوله أحدهما ٩٧) وجمعه في الشرح الصغير باسمه (له) أشار إلى تضعيفه (قوله وحله) أشار إلى كونه

من العبد المذنب
من يد الكفار (وأول كافر بهم له ان حضر) الصف (وان لم يقاتل الشهودا وقتة ولو سلم من أ
أولئك مكة تعالى بالسلامة فيضجر حرماته وانما بهم لكل نعماء سحر بعد حضوره (فان كان هذا
الامر ينسب آخر آثمهم (ان قاتل) لانه قد بان قتاله قصد الجهاد وان خلاصه لم يشجع غرضه فصار
كأنه سخط الكفار بالحد فربلا بسهم المعقبن بها حتى قاتلوا ابتداء الجهاد عن القيم (والاقتولان)
أندما وصفتي الشرح الصغير بسهم للشهدة الوقتة وانهم ما لاعداء قصدوا الجهاد
والقتل يعلى الرجل - وسعد الفارس ثلاثة - وسهمه وسهم من فرسه ثلاثة - ولا ينبغي بيعهم ارواء
الخيان (ولو قاتلوا ماء وحصن) وقد أضر الفارس فرسه فانه يعلى الا - منهم الثلاثة لانه قد يحتاج
الى الركوب عليه - وجعله ان كس على ما اذا كان بالقرب من الساحل واحتج ان يخرج وركب ولا
فلاحة في لاعاها ذكر ذلك الاصل ويغني عنه وعن الغديبه قوله بعد من حضر بفارس الى آخره قال
والثالث وقد التزم مؤتمنا وليس مرادنا كإعلاء مائتي (د) الخيل (العريضة والعرايين) وغيرهما
ذلك (سواء) لانه لا يحتاج إلى بيع الكركم والفرو ولا يضر قتلها على كل حال وفي الصحيحين خبر الخيل
معه في قوسها الخبر في يوم القبايلة لاجرا والغنم فالتقت أيضا الخيل وهو شامل للعنق وهو عري
الامر يوم اذن وهو عجمه ما لا يعين وهو العربي أو فقطا والمعرف وهو العريضة أمه فقطا ثم
ينسب كون كل شيء جازعا أو ثوبا كلباني في السابقة (وراء كلب البعير والفيل والبغل والجار
والجدل) أي كل ما جلى في انه يعلى هو ما واحد الامم الا تصنع العرب لاجلها الخيل اياها بالكر والفر
الذين جعلهم من النصف ثوبا (لكن يرضع لها ويضلل الفيل على البغل والبغل على الجار) والظاهر
انه يضل البعير على البغل بل يقل عن الحسن البصري انه بسهمه قوله تعالى فشا أو جفتم عليه من خيل ولا
رأى ثم رأيت في التبعات على الحاوي والافان تقضي البغل على البعير أو في غيرهما رضى نظر (ولا يبلغ
بالرضع) لهماهم (فوس ولا يدخل الامام دار الحرب الا فرسانه بدل القوما) يقع القاف واسكان
المسماة أي هرا (د) لا أعف أي مهز ولا (زنا) براه زاي مسكورة ثم حاسه ملة أي بن الهزال
ولاحظه أي كبروا لاضرا يعرضهم الله ماله أي ضيعوا فلا بد منهم اذ اغناه عن اختلاف الشيخ من
الفتاة لا تتابع بأمره دعائه قال الاذري ويبنى ان يلقى بالاعف الحرون والجوح وان كان شديدا فويا
لانه لا يكر ولا يفر عنه الحاجة بل يقاتلها ركه (فان ادخله) أي شامها (أحد) منهم (بسهمه) وان
لم يهزم (من) ان دخله أول ما بلغه انتهى لانه لا فائدة في قبل هو كل على صاحب اختلاف الشيخ (ومن
حضر) الصف (يخرين أعف على الواحد) منهم فقط لانه على الله عليه وسلم يرضع الى غير الاخرين واحد
وقد حضر يومين بافراسه والاشافي (من حضر بفارس ركه) بسهمه وان لم يقاتل عليه واحد
اذا كان يذكرك به لان (سهمه) (ولم يعين) (ولو اسهمه) (ولو اسجد فرسا) أو اسجد أو
غصه (وحضر المال الوقتة) (فاسهمه) (لا للمالك) لانه الذي أحضره وشهده الوقتة (وان حضرا
غير مراده انتماسهم) بحسب ملكه مهة قول الامم منه مة محمول على ما اذا كان بينهما كذلك مة
على الزناتي (ولو جافرسا) وشهد الوقتة (وقوى على الكركم والفرو ما فر بعثة) (سهمان
ولم يهزم من الفرس (والا) أي وان لم يتقوى ذلك (فهمان) لهما قال النش في الفرق بين هذه
والتي قبلها انظر الى سبوا وقد تفرق وانما الحاضر به كالأركب انتهى و يفرق بان الفرس في الأولى قوى على
الكركم والفرق بين ركه بخلاف الثانية (وان ضاع فرسه) الذي يريد القاتل عليه (أو غصب) منه
(وقال عليه غيره) وحضر المال الوقتة (فاسهم) الذي للفارس (له) أي لملكه لانه شهد الوقتة
ولم يوجد من اختياره لانه قد انفصل كمالا كان معه ولم يقاتل عليه وتقدم الامم والزم من سقوطه البدين

(١٣ - (أخي الطالب - ثالث) - يعني إن السهم للعاصب دون المال العالم بحضر
المالك فان حضره لالة نصيب بدل مال أبيه وأسطر وأماله آخر والمعرفة فله وان حضر المالك كما

[illegible]

عن المارودي بما انفك هذا
 (الذي الأول من أصله)
 (وهو الذي عليه وسلم)
 ذكر المريد المتأخرين
 في كتاب شرح الصلوات
 عند الذي اخص به نبينا
 صلى الله عليه وسلم عن الانبياء
 سنون خصلة (قوله قال
 بعض علماء الفريضة
 ويد قولنا على قوب
 النافذة الخ) قال بنو
 السيف الامروعيون
 الاول من ترك الامروعي
 بحق في الله يبتغي أعلى
 الجنود تركه هو وسبل
 في الله يبتغي أرض الجنة
 وهو اسفلها في تركه
 للامه نقل والمطل تركه
 للامروض وأعلى الحق
 على ما تنافس على الجنة
 وأعلى السبل وأعلى الجنة
 على ما وجعس بعض

قوله لكل صلاة) وقيل لكل ما سبب لنا وذلك لتغير العلم وقيل عند نزول الوحي لاجتماع قول الكل مكتوبة (قوله والمشاورة فلهذا الاحكام في الامر) قال المالودي وختلف فيه ما شاورهم فقل في الحرب ومكابدة العدو وقيل في امور الدنيا دون الدين وقيل في امور الدين تنبيه لهم على حال الاحكام وطريق الاجتهاد قوله قال النزيل ولم يعلم او يظن الخ) ضعيف (قوله) والترجيح من زيادته (قال الزركشي وهو الرابع) وقد الامام على الوجهين بما اذا صدر منه معاملة طلبة ومات فلما اذا علمت ذلك في حياته ما يؤديه به لم يقض دينهم بيت المال لانه لبي الله والله مفاعلة عليه (قوله) او تعوذ من فقر القلب الخ) الذي استعاندهم واعينهم الفقر الاضطراري (٩٩) وكان يختار لنفسه الفقر لا يثاره بقره فلا يبقى في بدني اختيارا وامنه

على الرحلة من خصائصه ايضا (والسؤال) لكل صلاة صلاة صلى الله عليه وسلم امر به لكل صلاة فلو اوردوا وجهه من غير متعديه (والمشاورة) لذوي الاحكام في الامر قال تعالى وشاورهم في الامر لكن نص الثاني على عدم جوعها عليه حكمه الحق في المعرفة عند استئذان البكر (وتفسير منكر رآه) قال الغزالي ولم يعلم او يظن ان فاعله يزيد فيه عنادا (مطلقا) عن التقيد بعدم الخوف (وهو صابرة العدوات كثير) ولو راعى الضعف ولوع الخوف لانه موعود بالعصاة والنصر (وقضاء دين مسلم ما متعسرا) خبر الصحيحين (قوله) لا يجوز للمؤمنين ان ينهضوا في نفيهم فتركوا ديننا في حقنا وقبده الامام بما اذا اتبع المال (ولا يجب على الامام) بعده (تضامون) مال الصالح) يلزم به صاحب الانوار وغيره وقيل يجب عليه بشرط شائع المال ونفسه له من صالح الاحياء والترجيح من زيادته (وتغيير نسائه) بين مفارقة طلبة الدنيا وانذار طلبها لاختلافه تعالى بآية النبي قل لاز واجل لا يتبين ولا يكون مكرها لمن على الصبر على ما اوردنا من الفقر وهذا لا ينافي ما صرح به تعوذ من الفقر لانه في الحقيقة انما تعوذ من فقته كما تعوذ من فقته الثاني او تعوذ من فقر القلب بدليل قوله ليس الغنى بكثرة العرض وانما الغنى غنى النفس والمخسرين واخبره حرم الله عليه التزويج عليهم والتبديل بين مكافاته ن فقال لا تحلل لك النساء من بعد الا به ثم نسخ بقوله تعالى انما تحللنك الا به تكون له المنه ترك التزويج عليهم ذكره الامام (ولا يشترط الجواب) منه (قوله) (قوله) لما في خبر الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج آية التخيير بدأ بعائشة وقال اذا كرر لك امر اذلتنا وربي بالجواب حتى استأمرى اوبىك (في اختياره) واحدة منهن (المعمر) عليه سلامه كاتبه (أذكره) بان اختار الدنيا (وقفت الفرقة على الطلاق) فلا محل لاختيارها لقوله تعالى فاعلم ان لا تمكنوا وفسد حكمك (وهل قولها اختار نفس طلاق وهل له تزويجها بعد الفراق) اذا لم يكره تزويجها (أو) له (تخييرهم) فيما مر (قبل مشاورتهم) في كل من الثلاثة (وجوه) اوجهها لافي الاولى ونعم في الاخيرة ونفي كره الاخيرة من زيادته على الرخصة وتعبيره في الاولى بالطلاق اولى من تعبيره أصله بقوله صريح في الفراق (ونسخ وجوب التمسك به) لنسخ وجوبه على غيره ودليل وجوبه قوله تعالى ومن اللال في فسخه وبه نافلة لك ودليل النسخ وروى مسلم (لا) وجوب (الوتر) عليه في نسخ وهذا يقتضي ان الوتر غير التمسك وهو ما صرح الامام به رجحه عليه كونه مرجع في صلاة التطوع لانه لم يفسد وتقدم ثم الجمع بين الكلامين النوع (الثاني) المحرم عليه) ونسخه من التمسك به لانه لم يفسد المحرم أكثر من ترك المكر وهو فعل المندوب (وهو الزكاة والصدقة) فغلبا وفرضها كالكفارة لاسر في قسم الصدقات وصيانة نصيبه الشريف لهم ما ينشأ من ذلك الا قد عوذوا بالخوض ومنه ما ابدل به ما في الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة التي من عز الا قد عوذوا بالخوض ومنه ما ابدل به ما في الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة (ومعرفة الخلق والشعر) أي تعلمه بالقوله تعالى ولتخضعوا لربكم وقوله وما علمناه الشعر وما ينبغي له والحق المالودي

تساروا ولا يصح الاستدلال على جوازها بقول اخوة يوسف وتصدق علينا ان الله يجزي المتصدقين فاجبت بانهم انعم عليهم أيضا كآية المصدقين في جوارحهم والحدس البصري وغيرهم ووجه جماعة منهم في التخيير والقرطبي لم يفرقه ما قوله صلى الله عليه وسلم ايدوا بالساعة وقول الزنا وقول بالزنا يدعي حقا قاله صفيان بن عيينة قال يجاهد ولم يحرم الصدقة الا على بيتنا قال ابن عينة وهذا متعدي من قوله صلى الله عليه وسلم لم انا معاشرا الانبياء لا تحل لنا الصدقة وقالت فرقة كانت الصدقة عليهم محرمة ولكن قالوا تعذروا استعطفناهم في بدلة الله فيقولون تساموا في سلعتهم يعني من هنا كذا واخذتني كذا فاقم تصداتك من قبل وانما لحسنه في المقال حتى يرجع معطي الى سولم

والرأى بالخط القرفة من الكتاب بنوع الشمر ورايته وما روى من أنه خط حسيل على أنه كان
 يوشى أو على أنه أمر من خطا فتنسب إليه الفقه نحو زأوانه صرونت، معجزة روى عنه من الرزق كقوله
 أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب مبنى على قول الأتقي وغيره أن الرزاق بشعر وأنه لم يقصد به
 وقع سرجا (لا لا كل يوم ونحوه) كيدل وكراث فلا يحرم عليه ذلك ثبت فيما يقضى غير موافقا
 كراهة كذا في الملائكة والحقوقي مسلم أن يأتوا بالأصاري صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما
 فيه نوم وفي رواية أرسل إليه بهاء من خضر فقبض به لكرات فرد ولم يأكل منه فقال له إكرامه وقال
 لا وليكي أكرهه (أو الأكل منكنا) المسماة وأما صاحب البخاري ألا آكل وأنتا مكنتي فليدل
 على تحريمه ثم هذا وما قبله مكر وهان في حقه، فكأن حتى أشبهه صرح به في حقه في الأول صاحب الأنوار
 مع دانيته وما كان في الرافعي قال الخطابي والنسائي المأخوذ على وطاء تحته وأقره البيهقي وأكرهه
 ابن الجوزي وقال بل هو المائل على جنب ونسره القاضي عياض بالأول ثم قال وليس هو المسائل على جنب
 عند الحقيقة (ويحرم) عليه (نزع لثامته) أي سلاحه (فيل القتال) له الدوان احتج به البغلي
 لا ينبغي لبني أن يلبس لثامته فيقتل به في قتال علقه البخاري وأسنده الأمام أحمد وحسنه البيهقي وضم
 أنه قل من خصائص الانبياء (ومد العين إلى متاع الناس) أي اليد لانه متوا به لقوله تعالى ولا تمدن
 عينك إلى ما لا يبرأ وهي الأعيان بما يظهر خلافه من مباح من تحوشرب أو قتل وبهي
 خاتمة الآية (وأنه لا يلبس لثامته بالخطبة بالصفاء) (دون الخدمة في الحرب) فلا تحرم عليه ما في الصبيح أنه كان
 إذا أراد غزوا وتويز فيغيرها (وامساك من كرهت نكاحه) كالأقضية وجوب تغييره لثامته وأصح
 له عمار والبخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال في زوجته القاتلة أنه أعوزها مثل القداست عذت بمعاذ أبي
 بادل روى أن نساءه لقنانه قوله ذلك وقيل إلهاله كلامه بوجه (ونكاح كابية) لأنها أكرهه صبي
 ولأنه أشرف من أن يضع مائه في رحم كافر وتلقوه تعالى وأزواجه أمهاتهم ولا يجوز أن تكون المشتركة
 أم المؤمنين وشخص برأيتي أن لا أزوج الأمن كان في الجنة فاعطاني وأما الخا كوجه أصناف
 (الأنسوي) فلا يحرم قال المساردي لأنه صلى الله عليه وسلم تسرى برحمتي وكانت مديونة من بني
 قريظة واحدة شكل هذا فعليه لهم السابق بأنه أشرف من أن يضع مائه في رحم كافر ويجاب بأن القصد
 بالنكاح أصالة التواهل فاحتطاه وبأنه يلزم فيه أن تكون الزوجة المشتركة أم المؤمنين بخلاف الثاني
 فيها (ونكاح الأم ولو سيلة) لأن نكاحها مع غير تحريم العنت وهو معوم ويقعد من مهر المرن
 ونكاحه مخفى عن المهر ابتداء وانتهاه وروى الولد ونسبه صلى الله عليه وسلم منزه عنه (والمن) أي العاقل
 العاقل (أبستكر) أي أعاب الكثرة بالطمع في العوض لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأنفسهم
 بهضم بقوله أي لا تعط شيئا أخذوا ثمرة وهذا من زيادة على الرضة النوع (الثالث الخفيفان
 والمباصلة) وخصم أو قسمة عليه وتبين أعلى أنما شخص به منها بلهيه عن طاعة الله وإن ألقى غيره
 وليس المراد بالباح ههنا ما سوى طراه بل ما لا حرج في فعله ولا في تركه (وهي نكاح نسج) لأن
 ما يورث الجور وقد امتنع نسج ولا نغرضه بشر بأمن الشر معقظا ظاهره وكان أشد الناس حياء فاجب
 له نكاحه إذا لم يلق ما يورثه من أهله ويسمى من أقواله التي قد يفيها من الإضمار بها بصيغ
 الرجال (ورحم) عليه (الزائدة طعن) أي التعم بقوله لا تغفل لك النكاح من بعد أدى التبعيد نسج
 اللاتي اخترتك (ثم نسج) فابصه أن ينسج أكثر منهن بآية أنا أسكن الأنا واجل كآمر والتبعية على
 أن ذلك حرم نسج من زبانه وبه صرح صاحب الأنوار (ويستفاد من نكاحه) حاله كونه (محررا)
 بنسك نظير الصبيح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نسج بمجونة وهو يحرم لكن أكثر الرأى
 عن ابن عباس أيضا أنه كان حلالا في مسلم وغيره قالت زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان
 نسج وقال أبو رافع تزوجها وهو حلال وكنت السغير بينهما واه الترمذي وحسنه وقد رواه الشيخ

قوله أو على أنه أمر من
 خط الخ وهذا تعضده
 رواية الترمذي بذلك
 قوله وكراث أو قبل
 قوله وأغنا كراهة
 أي وإن كان مسلم ولا قوله
 مع دانيته قال الزكشي
 موضع الكراهة في الآية
 أما الخطب فقد صرح أنه
 صلى الله عليه وسلم أكل
 طعاما به يصل قوله
 وامساك من كرهت نكاحه
 في سائر الانبياء وجهان
 ذكرهما الكشف وبصار
 الجاوي وامساك كراهته
 قال ظاهره سواء كانت
 زوجة أو أمة وهو كذلك
 قوله لقد استعذت بمعاذ
 بفتح الميم قوله الجاهل
 بكسر الهمزة وفتح الحاء
 ونسجاً من عكس و

قوله وينفذ كما يحرمنا ولو كانت المرأة صغيرة أيضا قوله بل قال العراقي شارح المذهب الخ ضعف قوله وقال الغزالي لقصته بالخ قد
 أنكر السيوطي صاحب الآثار وقد عدل قلبه صلى الله عليه وسلم إلى تزوج امرأة غيره قال السيوطي وقصته بالخ إنما جعلها الله تعالى قطعه القول
 الناس أن يزادوا به صلى الله عليه وسلم وإبطاله للثبوت في الإسلام كما ينبغي عنه سورة الاحزاب من آياتها إلى آخره صغر قوله وتختفي في نفسها ما أنه
 بديه من أمر زيدا بطلاق زوجته وتزوجها بإيهالها صلى الله عليه وسلم يقتضي الطابع البشرية ذكر زوجه وأجابه بشرق عليه عكس ما هو عليه
 الغزالي وما كان عليه من أن يتخفى في نفسها لعلها صلى الله عليه وسلم بذلك كانت ولده في توضيح التوضيح اش اذا نظر إلى آية أم حب على السد
 في قوله قال السيوطي هذا منكر من القول ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم تجبه امرأة أحد من الناس وقصته بالخ إنما جعلها الله تعالى
 بصرح في سورة الاحزاب من آياتها إلى آخره قطعها القول الناس أن يزادوا به صلى الله عليه وسلم وإبطاله للثبوت في الإسلام إلى أن
 فوه تعالى لجعل الله لرجل من الذين في جوفه أي من في الإسلام إلى قوله تعالى وما جعل أدعاءكم كذبكم كذالك هو كذبكم بانفواكم إلى أن
 قالوا لهم لا تأثمموا قطعها عنه ثم حان الله تعالى السورة إلى أن قال وما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا
 أن تكون لهم الحيرة من أمرهم يحرم بعض على امتثال
 أمره تعالى في طلاق امرأة
 زيدا ثم قال تعالى وتختفي في
 نفسها ما الله عليه به يعني
 من أمر زيدا بطلاق زوجته
 وتزويجها أنت إيهالها من
 محبة معاذ الله ثم عاذ الله
 ثم معاذ الله ثم بين الله تعالى
 بالقول الصريح بعد
 التعريض الطويل أن
 السرف ذلك إيهال النبي
 ونسفه ورفعه بقول
 والفعل ليعلم الناس أنه لو كان
 ولدا لما تزوج امرأته فقال
 تعالى لكيلا يكون على
 المؤمنين حرج في أزواج
 أدعائهم ثم بعد ما كان
 يتحدث أبا أبا عن رجالكم

في رواية ابن عباس الأولى (د) - منه - قد نكحها (بلاولي وشهد) لان اعتبار الولي للجماعة قل على
 الكفاية وهو قول الكفاة واعتبار الشهود لامن الجود وهو ما مؤمن منه والمرألة تحدث لا يلفت البهال
 قال العراقي شارح المذهب تكفر بشككيه (د) ينقد بلفظ الهبة) وبمعناها (إيهال) لقوله تعالى
 وأمر المؤمنين أن لا يبيعنكم أنفسكم (لا يبيعنكم) بل يجب لفظ النكاح أو الزوج لظاهر قوله تعالى أن أراد النبي أن
 ينكحها (ولا يبيعنكم) عليه (لأوهبة) نفسها (وان دخل بها) كإهوية الهبة (وتجب أجاته
 إلى) بمعنى على (أمر أن يزوجها) ويحرم على غيره خطبتها (د) يجب (على زوجها فلا يهاجها)
 ليس كما قال الماوردي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تنكحوا أنفسكم ولا أولادكم قال الغزالي لقصة
 زوجة أبيه قالوا لعل السرف من جانب الزوج امتحان أعماله شككته الغزول عن أهله ومن جانب
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوج ببلدة البشرية ومنه من حائنه الآعين ولذلك قال تعالى وتختفي في نفسها ما الله
 عليه وتختفي الناس والله أسمى أن تخشاه ولا شيء ادعى لحفظ البصر من لحائنه الاتفاضة من هذا
 التكليف وهذا في مورد القهقهة في نوع الخفة فالت وعدي أنه في حقه في غاية التشديد ولو كان كذلك لكان
 منع حائنه الآعين آخذ الناس لما فتحو أعينهم في الشوارع والطرافات خوفا من ذلك ولذلك قالت عائشة
 رضي الله عنها لو كان صلى الله عليه وسلم يفتني آية لا تخفي هذه ويجاب بان لا حاد غير معصومين فدخل عليهم
 فاختلوا صلى الله عليه وسلم (وله تزويج من شاء) من النساء (من شاء) لو (لنفسه بغير إذن)
 من الرأى ولها (متوايلا الطرفين) لأنه أول بال مؤمنين من أنفسهم (وزوجه الله) فدخل المرأة
 فدخل غير أنفها بعد في قضية الله عليه وسلم عن الوصال فقل في يدهم ما طراز وجناكها (وأبج له الوصل) في
 اليوم لغير العصبين أنه صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقل في يدهم ما طراز وجناكها (وأبج له الوصل) في
 وأسمى أي أعطى قوة الطعام والشأرب (وصفي الغنم) وهو ما يختار منه قبل القصة من جارية وغيرها
 ومن صفاته صفة بنت حبي قال الرزكي ولا يختص هذا بالغنم بل ذلك من التي أيضا قاله ابن كعب في

في نيل السورة تعرف شيأ من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين باله القاطم أن تزوج امرأة زيدا كما كان ذلك لا لغيره وأنه كان صلى
 الله عليه وسلم أكرم الناس بالاطاع البشرية لزوجها عكس ما هو عليه الغزالي وكان شق عليه ذلك وما كان يمكنه أن يخفى شيأ مما أمره الله تعالى
 وإليه الإشارة قوله تعالى وتختفي في نفسها ما الله عليه به في قوله بل قاله الغزالي وإن كان زوجها
 من علي الله عليه وسلم قال بل بنفي التوضيح وبني لكل مسلم أن يعرف هذا قوله ببلدة البشرية يعني قبل القلب إلى تزوج المرأة وتزوج
 بغير علم (قوله ومنع من حائنه الآعين) أي من إيهالها لظاهر (قوله أي منع حائنه الآعين) أي بان يامر الشخص غيره أن يفتني
 له زوجته (قوله ويجاب بان لا حاد غير معصومين الخ) وأما قول عائشة في الآمر آخر وهو إيهالها ما كان بينه وبين مولودها عليه كإفائه ابن
 الصالح منه (قوله وأبج له الوصل) وقد قال الأيام والغزالي أن الوصال مستحب وهو تحية العباد ما أوجبه أو مستحب أو يفتني رجل
 اللان للجهل بالإدعاء في التحريم الصادق بالاحتجاب اش (قوله أي أعطى قوة الطعام والشأرب) عبر بذلك عما رد عليه من المعارف
 والمراد لو كانت النفس التي تفتني زوجها كايقوتها الطعام أطلق عليها العلم والسقي وذلك من مجازاتيه (قوله ومن صفاته صفة بنت
 حبي اصطفاها عن غيرها) هذا مردود في جميع ما من أنس أمره وتفت في سهم دحنا السكي واشترأها منه النبي صلى الله عليه وسلم
 في مصطفاه قبل القصة بل دخلت فيها وأخذها من وقته ع قال النووي في شرح مسلم لم يحل على أنه اصطفاها لنفسه بعد ما صار له حية

جاءت الأبيات (قوله ويحكم ويشهد) ليعرف نفسه أي وعلى عذره (قوله وقضته أي داود) أي والنسب أي قوله وأخذ طعام غيره من صاحب النخيل حتى أن كل رجل دخل المسجد جثا) ومنعته النقال وهو الراج (قوله

ما ذكره وشرب رقبته (وقوله) مات (١٠٢) **الغريب** (ومن الجس) من التي وافتت كان صلى الله عليه وسلم ينفق منه في العالم وما نزل جعلها
 صالحا للساكنين وله أضعاف خمس الغنم منهم كعلم الغافلين (وآربعة أخماس النية) وان لم يأنزها
 كاسرى كلب النية (ويضي بها) ولوقى حدوده تعالى بالاختلاف (ويحكموا بشهوده وانضمه)
 لا المتع من خلقه من الانصار يبعثه فيمنع عنه فاعلموا (ويجدي الموات لنفسه) وان لم يحكم عليه
 الظري لاجل الاثارة ولو لم يبعثه فيمنع عنه (والا فمما يحكي لخرتم الصدقة كاسرى بابه (وتجوزا لاشهادته
 بمأداه) اعتداه على دعواه لقصه حتى لا يشهدوا من بانه (ويقبل) هو شهادة من شهد
 له لانهما لم ينفق فاعلموا كاسر لانه قبل شهادته خيرة لنفسه وانما وجهه في ذلك هو لاجل كونهما
 وخالفان من قبل فاعلموا (وله اشهد طعام غيره) وان اوجاهه الغير (ويجب) على الغير
 ما عاونه (ولم ينسبوا له) لو صدقه لم ينسبه فذوقوا منعتهم منعتهم صلى الله عليه وسلم قاله
 بالموثقين من انهم (لا ينقضون ضمانهم) ولو بيع يمكن نظير الصحن انه صلى الله عليه وسلم
 اضبطه ورواه عن غيره فقام على رجليه (ومن شئته النبي صلى الله عليه وسلم واوهنه جعل الله له ذكرا

جواب ت

(الرابع الفضائل والأكرام)
 قوله وهي غير عزيمته وجانه
 على غيره) أساساً للآتياء
 فلا عزيمته وأجمعه بعد
 منتهى على المؤمنين قاله
 القاضي في هون المعارف
 فالتضييق للآتياء بعد
 منتهى على المؤمنين ومنه
 على غيره بخلاف زوجه
 صلى الله عليه وسلم حرام
 على غيره حتى على الآتياء
 (قوله خلافاً في الشرح
 الصغير) وقال القاضي
 الحسيني أن خلافاً فيه
 والآن لا يمكن من غيرها
 فترتبة الأولات على
 الصغير فداد عارة العلياب
 تحرم نكاح مفارقة على
 غيره ولو باختياره فتراته
 وقبل الأولات له وهذا
 هو المعنى (قوله وسواء أكرام
 وطوائف أم لا) وقال في
 الشرح الصغير للاحقر
 تحريم المدخول بانقطاع
 قوله ونقض لزوجه على

سأول الله يستغفر من أخطائه سيدتنا فاطمة فهي أفضل مني أقول صلى الله عليه وسلم فاطمة بضعة مني ولا يعدل بضعة
من رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد وفي الصحيحين ما أروى أن تكفي في نفسه نسوة هذا لا يثبت

ان الانبياء يعلمون الاول والاخر من عند الله تعالى...
ان المختصين على الانبياء كلهم حتى اقبلوا وحسب على الامم حتى يدخلوا اثنى ر (وقوله وتركة مدقة على الساميين) قال الحلال الجاني
المولود الانفاقه على زواجه كاجتمع (١٠٤) عليه العبدية وقال ابن النوى في كتابه الخصائص هل يوث التي صلى الله عليه وسلم

اول (مشقة) ائمن نجاب شفاعة واهاد سلم (وامنه خبر الام) لانه كنتم خيرا متوشهوا يوم
القيامة على الام تبليغ الرسل المودم-التلاية وكذلك جعلنا كرامة وسطا (مقصودا لا يتجمع على
ضلالة) ويخرج باجتماعه لغيره لا تزال امنى امة فاقعة بامر الله لا يهزم من خذلهم ولان حالهم حتى
باني امر الله واد الشخان (وصفهم كنه فوف الملائكة) رواه مسلم (وشر بعته مؤيدونا حقنا فغيرها)
من الشر لما امر الله خاتم النبيين وقد امر بترك الشرائع غير من الانبياء (ومجزئة باقية وهي القرآن)
عبارة الاصل وكله مجزئ موقوف على التعريف والتبديل واقيم بعده بحقة على الناس ومجزئات سائر الانبياء
انقرضت فعدوا للصنف عنهم اما قوله المفسر لمصحة مجزئة في القرآن قد قال ان اولاده لمجزئة
الكمري فسلم والاضوع انه مجزئات اخرى باقية كقوله لا تقوم الساعة حتى يبعث دعا لول كاذبون قريب
من ثلاثين كلهم يزعم انهم رسول الله وتوله لا تقوم الساعة حتى يقضى العرف وقوله لا تقوم الساعة حتى تقام
النسب من غيرهم وقوله ان امنى لا يتجمع على ضلالة ونهما يظهر من كرامات احد من امة بانه على ان
كرامات اولاده امة كل من مجزئاته وهو الحق ويحايي بانه اريد مجزئة التي ظهرت وبقيت وهذا لا يشبه
ان تظهر بعد وانما تظهر في المستقبل وكان سكونه حجة على جواز ما روي لم يتركه اختلاف سكوت غير
(نصير) بالرعب ميراثه وشهر وجعله الارض مسجدا وتراجم اظهر واولادته الغنائم (رواه الشخان)
الافواه وتراجم اظهر وانفسل ومعنى اختصاصه باعداد الاولى ان احدا من الانبياء لا يشترك فيه والا فانه
شاكرته فيه (فلم يورثه تركه مدقة على الساميين) لا يخص به المورث خير الصالحين انما عاشر الانبياء
لا يورث ما تركه مدقة ومعنى اختصاصه به ان احدا من الامم لا يشترك فيه والا فالانبياء يشترك فيه في
صرح به في الخبر واما قوله تعالى فوبى لمن بدل عن لعننا ولبا يربى وقوله وورث سليمان داود فالمراد بالانبياء
النبيون والعلم والدين (واكرم بالشفاعات الخس) يوم القيامة الاولى العظمى في الفصل من اهل الموقف
حين يفرعون اليه بعد الانبياء الثاني في ادخال خلق الجنة بغير حساب الثاني في ناس استحقوا دخول الجنة
فلا يدخلونها الرابعة في ناس دخلوا النار فليس جحيم الخامسة في وقوع درجات ناس في الجنة وكلها انبثت
الاخبار (خص منها) بالعظمى ودخول خلق من امة الجنة بغير حساب) وهي الثانية قاله
الروضة ومجوز ان يكون خص بالثلاثة والخاصة ايضا قال القاضي عياض ان شفاعته لا يخرج من قبل
مقال الحجة من ايمان شخصه قال شيخ الاسلام السراج ابن الملقن ومن شفاعته ان يشفع ابن بنت الجنة
رواه الترمذي وصححه ومنها تخفيف العذاب عن استحقاق الخلود في النار كابي طالب وها تان: يعطيهما
القاضي عياض وفي العروة الوثقى للقر وبنى آله يشفع لجامعتين صلحا المؤمنين فينجوا وعضهم في تعذيبهم
في الماعان وذكر بعضهم انه يشفع في اطفال المشركين حتى يدخلوا الجنة (ورأى الى السكفة) من
الانس والجن ورواه الشخان ورواه غيره وخاصة وأدعوا بمروسة الفوح بعد الطوفان ولا يصححها الباقين
كاتبه في السفة (وهو) اكثر الانبياء اتباعا وكان لا يتم قلبه) خبر المصنفين ان عيسى ثمانان ولا يتم
قلبي في العار في خسرا الامم امن ائس وكذلك الانبياء تمام اعيهم ولا تمام فلو هم مؤيدون خذلهم ائس
بشركونه فهذا قال في المجموع في باب الاحداث فان قيل هذا مخالف للحدث الصحيح انه صلى الله عليه
وسلم نام في الوادي من صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ولو كان غير تام القلب لما ترك صلاة الصبح فلو كان
وجهين احدهما وهو المشهور ان القلب بقفلان يحس بالحدث وغيره: ما يتعلق بالحدث وبشعر به القلب
وابس بلوغ النفس والفهم من ذلك انه لا يترك بالعين وهي تامة والثاني حكاية الشيخ اوساد عن بعض

أوفى فقال لكن في كتاب
مثل الحديث في اخر
قال ومن القليل على ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يورثه لا يورث بعد ان
أوحى الله تعالى اليه وانما
كانت ورثته اياه قبل ان
يوحى اليه اه وفي شرح
الصابغ في باب الفرائض
عن عائشة رضي الله عنها
انتم لي بالنبي صلى الله عليه
وسلم مات ولم يدع وراءه
شيئا فقال عليه الصلاة
والسلام اعلموا ميراثه
ويلا من اهل قريته قال
الثاني اخا ما من ان يعلى
وسلم ان اهل قريته متفق
منه او ترثوا اولاده كان
ابن المال ومصر فصلاح
المسلمين وسد قائم فان
الانبياء لا يورث عنهم
لا يورثون غيرهم وقال
القاضي في كتاب الايضاح
ان الانبياء سألوا ان الله
وسلانه عليهم يورثون ولا
يورثون وقوله قال القاضي
أخا اشار الى تعصم (قوله)
الثالثة في ناس استحقوا
دخول النار الخ قال
القاضي عياض وغيره
وبشركه فهدى بشارة الله
(قوله) ومن شفاعته ان
يشفع لعمال المؤمنين الخ
وان يشفع في القذف من
عذاب القذف غير من الصالحين وغيره

دستنه القذف عن ابي الهيثم في يوم الاثنين لسروة ولادته التي صلى الله عليه وسلم واعتاده فويشع بشركه ر (قوله من الامم
والجن لا الملائكة) خلافة الانبياء من عند الله تعالى ان يكون له المين بدو العالم كل موجود سوى الله تعالى

(فإن كان قوم الوادي من النوع الأول) وهذا باطل بقوله ولا ينال قلبه إذ كل يوم صلى الله عليه وسلم كان يعبدون قلبه لأنه ذكر ذلك
على وجهه بغير تعقيب الأحوال (قوله قلت ويحتمل أنه لم يلقه من النسي) لا تأتي هذا الاحتمال لأنه صلى الله عليه وسلم لم يلقه من وروى
لله عليه وسلم لا يرفع على منكر (قوله وندها به) شمل نداءه به بعد وفاته أو قال بالحمد الشفاعة أو الولية أو نحوها مما يقتضي تعظيمه فلا
يعبر بغيره من التعديل فإنهم قالوا غيرهم نداءه المذكور بقوله تعالى لا تحمدوا دعاء (١٠٥) الرسول بينكم كدعائهم بعضهم دعاءه
من ترك تعظيمه يترك من
العلمين: تنفي في مسئلتنا
والقاعدة أن الحكم يدور
مع عاقبه وجودا وعدما
وقوله المذكور يقتضي
زيادة تعظيمه صلى الله عليه
وسلم وقال النووي في
أدكاره في باب صلاحه
الحاجة إليه إلى أسألك
وأوجه ذلك بشيخ محمد
نبي الرحمة أحمد أو وجهك
الذي ربي حاجتي إلى آخره
(قوله ولما في من ترك التعظيم
الخ) قال شيخنا المذكور
أنما وعلى هذا فلا ينادي
بكنيته وأما ما وقع من ذلك
لبعض الصواب فإما أن
يكون قبل أن يسلم فآله
أو قبل نزول الآية وما
اقضاه كالمؤمن أن النداء
بالكنية لا تعظيم فيه ممنوع
إذا التكنية تعظيم بالاتفاق
وأما الخ في الجواب
عن حكمة تكنية عبد
العزى في قوله تعالى تبث
يد أبي لهب مع أنه لا
يسحق الكنية لأنه لا تعظيم
فالوجه جواز ندائه صلى
الله عليه وسلم بكنيته سواء
كان نداءه بوصفه أعظم
ش وأما في الجزأ من
أن سب النبي عن التكني

فأول ما قلناه في قوله (الشيء المطلوب - ثالث) بكنيته صلى الله عليه وسلم أن اليهود كانوا يقولون يا أبا القاسم فإذا التفت
إليه لم يكن يعرفونه إلا باسمه صلى الله عليه وسلم لا بكنيته ولا بغيره على ما علم على السيرة النبوية أن نزول آية التوبة من ذلك أن نزول سورة
التوبة عليه (قوله أو يلقه النبي) هذا الاحتمال الثاني وروى عن أبيه (قوله قال الشافعي وجه الله تعالى ويعزم التكني بكنيته الخ)
(قوله ويجب اجابته في الصلاة الخ) أما ما سألنا الله عنه فلا يجب اجابته

[illegible]

لا يصح فيه ما ينزل
سائر عتق من العتاق
ومن وجوب الله تعالى
الشهادة الأخر ومنها
الحلق الذي عرفه من خلق
كلهم من آدم إلى من بعده
يخلق آدم أحياه كل شيء
ذكره الأسيراني في عتقه
في الحجاز ومنها أن
الفتاوى ترجع إلى
في راجع الكبير مرسل
في كل الأدب يتعلق وقال
العين في هذا كتاب من
فيها وأنها من علامات
النزول ومنها مسائل الحنفية
بذلك التي مما كان يخرج
من منع الله فعله ولم ينزل
لأرض فذكر في ذلك
من وجب في كبر الله
منه العبد في كبر الله
والأمر فقد شاهد غير

وان اوسعدر شتر اذ ما بين حكم علي وكان في قلبه حرج من حكمه كفر بخلاف غير من الحكماء ذكره الاصلطري وان في ادب القضاء وسماته ان يصل عليه جماعة وافاض الي الناس علمه والارال حال حتى اذا فرغوا دخل التماس حتى اذا فرغ من دخول الصلابة ولم يكن هذا الا عن قوف وروري انه اوصى بالصلافة وادعى واه العلم ان الله سدا للتردي من خصامه ومن غير من الانبياء ان الشك لا ينجز به ذكر القاضي كفاه ان النوري في خصامه وقال ان في حرجه كل جسيم الانبياء والرسال لا ينجز الشك سلطان على صورهم فانه خاص به على الله عوسلم ليس في الحديث ما يدل على الخصص فعاود الال على العموم فعاود الاله الاور وما تأخذ بالاسواق والاعمال يعلم علموا حكمهم عند الله بشر بان اصابه تعهم لانهم عهده وامن تعرض الشك سلطان وخرجه فاعمر بان الشك سلطان لا ينجز بصورهم فانه كذا كلام الربان في احكامه لجان الاشياء لم يجر الشك سلطان ان ينجز على صورة اخرى ان لا ينجز باله عز وجل ولا ينجز بان تكونوا في التماس حقا وان تكونوا تعهم الشك سلطان هذا على قولنا فاعمرهم انهم اكرم من العربي والمسلم وما على قولنا طائفة من العلم ذبحوا الى ان العصمة من تصور الشك سلطان وتقيه الله اغماهي في حق محمد صلى الله عليه وسلم لانه بشر يجوز عليه التماس تصرف الله الشك سلطان ان ينجز في الاعتقاد وادبار واد الكاذبة

باب الثاني في مدان النكاح * قوله وهو الثاني القادر الخ قد لا يوجب النكاح القادر الثاني لعرض بان كان مسافيا دار الحرب فلا يسخله فيها ناوفا الكفر والاسترقاق له ولقد بان نسرق الزوج حتى حامل منه ولا تصدق في أن جهل من مسلم نص عليه الثاني وعلى كراهة الترسى والمطالبة هذه ووافقة قول الاصحاب في واقع النكاح بكره نكاح الحريرة وتعلمهم بذلك قوله والباءة بالمدلغة الجماع الخ قال الزكي الباءة بالمدلغة على المؤن وهو مراد المصنف بالباءة وبشهادة للثرواية الناس من كان منكم ذا طول فليترج خه انفس بالهر وأما الباءة بالغير فهي الوطء قوله وتعلم يجب الخ يجب النكاح اذا انف من الزنا ذكره الجويني وأشار شيخنا إلى تصحيحه وكتب ذلك لما يقول طبيين مقبولين ولا علمنا ما ينسري به وجد طول حره وقوله (١٠٧) ذكره الجويني أشار شيخنا إلى تصحيحه وكتب عليه أي وتعين طريقا لقدمه قوله ولا يجب العدد بالاجماع ذكر بعضهم صورة يجب فيها على المذهب وهو ما لا إذا تخذه امرأتان فظلم واحدة بترك انفس ثم طلقها فبطل أن يوفى بها حقها من فدية الضرة فإنه يجب عليه نكاحها لو يوفى حقها من فدية المظالم بدينها وعلى هذا فلها دفعه إلى الحاكم أمره بتوفية حقها بنظم بطلانها فان امتنع عززه على ذلك قوله واقلوه وأما ملكت أعانكم فغيره بينه وبين الترسى والتسرى لا يجب اجماعا فكذا ما عطف عليه قوله ولا يكره هاذك ففهم منه جمع غير الكافر وصرح به صاحب الأنوار وغيره وجمع بين السكانيين بان الجواز يحول على التداعي بادوية لا تقطع التداوي بالمثل نفتر الشهوة

والله أن يقول بعد الامان في ما قاله ابن الناص لكن غلط وقفه وأنه صلى بالانبياء له الاسراء ظهر أنه لم يكن السكالي في الدنيا الاخرة وكان أيضا لا يختلف غيره فانه أسود الشعر وكان لا يجوز عليه الخلع أو ليس بعده بني بحدرك خطاء بخلاف غيره من الانبياء وبلغه سلام الناس بعد موته ورثه له جميع الانبياء الا اذاهم القامة وكان اذاهم في الشمس أو القمر لا ينافره طلي ويشهد بذلك أنه سأل الله أن يعمل في جميع أعضاء وجهه نورا وشمس بقوله واجعلني نورا ولا يشع منه الا بلاء ولا الظهار لانهم حارمان يعمل في جميع الأعضاء فحقه ونقل الفخر الرازي انه كان لا يقع عليه الذباب ولا ينقص منه البعوض وذكر المصنف مسخوب والله أعلم قال في الروضة بل لا يعد القول بوجوبه للاربي جاهل بعض الخصائص في اخبر الصريح فعمل به أخذنا بصل التماسي فوجب بيان التعرف فاي فائدة أنهم من هذه طالع قول من منع الكلام فيها له الباءة أمرنا فنعني فلا معنى للكلام فيها

باب الثاني في مدان النكاح *

وهو لائق أي المحتاج له ولو نصبا (القادر) على مؤنه من المهر وكسوة فصل التكئين وتنقذونه أفضل من التخلي للعبادة وان كان متعبدا بغيره بالدين والمأثم من قضاء النسب وحفظ انساب والاستماع على الجماع ولغير الصبيح بمعشر الشباب من استطاع منهم كسب الباءة فليترج فإنه أعرض للهر وأعرض للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه يبرأ بالمأثم فاطع للشهوة والباءة بالمدلغة الجماع والراية هاذك وفي مؤن النكاح والتأثيل الاول رد له معنى الثاني اذ التقيد بعنده من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤن النكاح فليترج ومن لم يستطع لجزءه عنه فعليه بالصوم وانما يقدره ذلك لان من لم يستطع الجماع بعد مشهونه لا يحتاج الى الصوم بل نهها وانما يجب لقوله تعالى فانكسر صومها فليطعم مسكينا من انشاء اذ الواجب لا يلحق بالاستعانة لقوله مني وثلاث وربع ولا يجب العدد بالاجماع واقلوه وأما ملكت أعانكم (والعائز) عن مؤنه (بصوم) أي الأفضل له ان يترك النكاح ويكسر شهرته بالصوم للغير السابق والامر فيه للارشاد بالغ النووي في شرح مسلم فقال بكرهه النكاح فان لم تنكسر شهرته الا بكان وروحه زوج ولا يكره هاذك لانه نوع من الاختصاص وقال البغوي بكره ان يحتال لقطع شهرته (والقادر) على مؤنه (غير الثاني) ولا عليه (ان تخلى للعبادة فهو) أي التخلي لها (أفضل) من النكاح ان كان له بعدا اهتماما بها (والا فالنكاح) أفضل له من تركه لانه يفضي به البطالة الى الفواحش (وبكرهه كما عين) وفي نسخة بكرهه الصومين (وسمح وذن) ولو واحد من مؤنه (د) نكاح (عائز) عن مؤنه (غير تائق) لانه فاته حاجتهم البمع التزام العائز ولا يقدر عليه وخطر القيام بواجب من عداه اذ من في الاوغم بهما على المرأة التائقة يتسبب لها النكاح وفي معناها الحاجة الى النفقة والخاتمة من

في العمل ولو اراد اعادتها بمعاملة ضد تلك الاودية لا يمكنه ذلك والمهر على القاطع له مطلقا قوله ان تخلى للعبادة فهو أفضل هذا محمول على من انقطع بسبب النكاح عن العبادة فان لم يتعاقب فيها فالنكاح مسخوب لجمعه بين العبادتين وفي معنى التخلي للعبادة الاشتغال بالمال قوله لو كانت في البطالة بكره الباءة بكرهه الباءة وغيره على المرأة التائقة الخ قال ابن العماد النسيب أصناف من يتوق النكاح فلهذا يكرهه النكاح بلا شل فان خافت الفتى بقاءه جوهي وجوب النكاح عند القدرة وصفا لثوق البدو يعلم من نفسه القيام بحق الزوجين وليس يحتاج الى النفقة من المتعفة لانه ان كان متعبدا فالتارك أولى والا فالنكاح أفضل كما حق الرجال وصف غير ثابت وهو محتاج الى النفقة ولا يعلم من نفسه القيام بحق الزوجين فحصل الاستصحاب حاجة النفقة للمنع لعدم الثوق باداء الحقوق فاذا تعارض المانع والتعني نعم المانع صغير تائق وهو يحتاج الى النفقة يعلم من نفسه القيام بحق الزوجين فلا يفتقر فيه غير الإصحاب وصغير غير تائي

أوترون ثلاثة فيسوي الكراهة كالعينين والحبوب فهذا الفصل هو المعقد الموافق لاصول المذهب اه (فصل) (قوله البكر اول)
قال الزركشي يفتي فيمن تزوجها بلاوطه أو خلقت بالاكراهة أن تكون على ما سئذ كره في استناده أو قوله قال الزركشي الخ أشار إلى
تعبه (قوله نسبية) أي طيبة لاصل (١٠٨) (قوله قال الأذري) وبه أن يلحق م المالح) أشار إلى تعبها (قوله أي أذقر المالح) ونبول

استثنائهم في استزاد قوله
وكذا بالغة المالحات الخ
و يفتي أنه لا تزوجها إلا
من بالغ (قوله عاقل) لأن
العقل قدوم مع العينة
ويجب العيش قال الزركشي
والرأيه العقل لا يندعي
التكليف (قوله قال في
المهمان) ويجه أن يراد
الخ) أشار إلى تعبها (قوله
لأذن ولا لغيرة) أورد
القاضي والمردودي خبرا
أنه صلى الله عليه وسلم قال
زيد بن حارثة تزوج
خدا لا شهرة ولا لهم تزولا
همرة ولا هفوة ولا لغوا
فأقول الزوجه البذية
والثانية الطويلة الهزولة
والثالثة العجوزة المذمومة
والرابعة العقيمة المذمومة
والخامسة ذات الولهن
غير ذكر الماردودي
والغزالي أنه يكره منكح
الخاتمة والآلية والخاتمة
والسراقة والشداقة
والمرأى تزوجه وغبي
منكحها) أوتف فيه
(قوله أي أن لا يزيد عليها
من غير حاجة) ينبغي
تقديمها إذا كانت التي
تختبرها فإن كانت عتيبا
فتنكح أخرى لطلب الولد
أنه احتجاب ذلك ن

وخرجه الأذري وغيره قوله إنما احتجاب ذلك أشار إلى تعبها (قوله ومن الامة) أي والمعه فتوقله ما عدا ما بين
السر الخ) أشار إلى تعبها (قوله وقاله مفهوم كلامهم) بل قد صرح به صاحب الجرحيت قال وان كان العقل لامة للسر الخ) أشار إلى
النظر إلى الرأس والنزاعين والساقين وليس له النظر إلى العروة وتوقله ما عدا ما بين اه (قوله وهما ينظرانه منه) قال شيخنا بل يجوز لهما أن
ينظر إلى الرجل ما عدا ما بين سرته وركبته عند خطبته لانهما جعلوا النظر منوطا بعروة الصلاة فقد قال في العباين يسكن من الرجل إلى رجليه

فصل الخطاب وان دنا البليوت رياء مظهر انظر غير عورة الصلوات من الاخر وان لم ياذن له (قوله كاذر الامه الخ) قال شيخنا اعله ذكر مع
 مطلق قوله وبعد عزمه على تكلمه ليدبره ان الراد بالرقبة العزم (قوله بدليل ما رواه اودود ابن حبان الخ) وادروا من ما حرم
 اسن الله من غير ما عساه ان اذ يتزوج امرأته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها ورواها من حديث المغيرة قال انبت
 الذي على عليه وسلم وقد كرت له امرأته فاعطاه فقال اذهب فانظر اليها (قوله وقيد ابن عبد السلام الخ) اشار الى تصحيحه (قوله ولا
 ينزله من غرضه) ولانه قد نعت فحصل التفرقة بفوت الغرض او تخيل عند نظره تغير البسر عن صفته الخاطئة (قوله قال الزركشي
 ولم تعرض النسخ التكرار) ضبطه ما عود من قواعده لثبته ههنا (قوله ويحتمل تقديره بلاث) هو المظهر لانها تنفذ الحاجة
 (قوله فان لم يسر بعث امرأته الخ) لو كان الخطأ بعث امرأته او ولدته وتزوج عليه وبنهاه ما عساه من امرأته او يحرم فحصل له رؤية
 وله ان يكون ذلك حاجة اولاً وفيه شبه وظهور انه ان بلغه واستوعقه في الحسن جاز (١٠٩) النظر والا فلا ع (قوله وظهور الخ
 اشار الى تصحيحه (قوله او

نظروا في انما هم نظر ذلك الاحاطة مع انه ليس بعورة ولحرف الفتنة وهي غير معتبرة هنا كما بين في تغير
 الضبط باله اخذ من كلام الرافعي اولى من تغيير غيره بالوجه والكيفية واحتج لذلك بقوله صلى الله عليه
 وسلم المغيرة وقد خطب امرأته فانظر اليها فانه اخرى ان يؤدم بينكما أي تؤدم الود والالتفات واما الترمذي
 وحسنه والما كرمه فهو بقوله في خبر ما رواه اذ خطب أحدكم المرأة فان استطاع ان ينظر منها الى ما يبعده
 الى كفاها فليقل قال جابر بن طريف جاز به وكنت أفتيها ما احتجرت به من ما دعاني الى تكلمها فترجتها عنها
 وادوا وادوا والما كرمه هو انما اعتبر ذلك فصل الخطية لانه لو كان به دها ليعا عرض عن متناوره
 وقوله ويغير ايضاً ان يكون به بدعي في تكلمها كاذر الامه الخ الا حاجة الى النظر قبلها والما كرمه
 خطب الخبر بن المذكور من رغب في خطبها بدليل ما رواه اودود ابن حبان في تصحيحه اذا أتى في قلب
 امرأته خطبة امرأته فلا بأس أن ينظر اليها وقيد ابن عبد السلام استحباب النظر بمن يجوز رآه مظهر انه
 يحل الى الخطبة دون غيره ولكن ان ينظر الى الآخر (وان لم ياذن) أي الاخر كلفاء باذن الشارع
 ولا خلاف في الاخبار والثلاثين فيقول غرضه سواء عشي فتنة أم لا) اغرض التزويج (وله تكرير أي
 النظر الى عند الحاجة ما لثبته ههنا فلا يندم بعد تكلمه عليه قال الزركشي ولم يتعرض الضبط التكرار
 ويحتمل تقديره بلاث وفي خبر عائشة الذي ترجم عليه البخاري الرتبة قبل الخطية او يترك ثلاث ليل
 (فان لم يسر) انظر اليها (بعث امرأته) او نحوها (تأمل ما رواه صفهاله) لانه صلى الله عليه وسلم بعث أم
 سلم الى امرأته وقال انظري عرقوبها وشي عوارضها والما كرمه هو وفي رواية للطبراني وشي
 مظهره وتفيد بعد التيسر ذكره القاضي بضالكن البغوي والتولي وصاحب الكفاي والبسط
 وغيرهم اقله واذا كان يؤمن من الخوان للمعصية ان نصف للمباحث ان ادعى ما ينظره هو فيه تنفيذ
 بالمشي لا تنفيذ نظره (فان لم يجبه سكوت) ولا يقل لأمر يدهاله اذاء وحكم عدم تيسر نظرها اليه
 مفهوم مما قاله بالولي ولو عبر بما يتعلمه كان اسبب عاقله وخرج بالنظر الى الاصلاح اليه
 (فان لم ينظر الى وجهه والكيف عند من الفتنة) فيها ينظره للآخر من نفسه (من المراتي الى الرجل
 وعكسها) وان كان مكرهه والحقه تعالى في الثانية ولا يدينز بنتن الاماءه من هو مفسر بالوجه
 والكيفين كيمر فيسبب على الاول وهذا ما في الاصل عن أكثر الاصحاب والذي صححه في المنهاج كاسله
 الاخر بدو جهه الامام اتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج افرات الى جوهه وان النظر مظنة

المرأة الى المراءتة تنهله وجاهتي كانه يراه ومن هنا حرم نظر المرأة الى المسلمة لانهما تنهله للكفار اه حديث أم سلمة رضي
 عنها عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه (قوله فانظر الى وجهه والكيفين الخ) قال المارودي
 عن ابي الما لاجب ان لا ينظر الى الصغرى عن النساء وان قرين وكذا عن رجال الحارم والصبيان وعلى ورواهما مع الشيخ الهرم والمحبوب الصغرى
 فيسكنه لاجب (قوله والذي صححه في المنهاج كاسله الترمذي) اشار الى تصحيحه (قوله وجهه الامام باطلاق المسلمين الخ) تنقل في الروضة
 واضعها لاجب ان لا ينظر الى الصغرى وهو العذر وكلام القاضي عارض مردود باسائه منقول للاصحاب معنى كون المراهق
 كالبالغ له يلزم النظر والبالا احتجاب منه كالبالغ من الاحتجاب من العيون تعاطا وقوله يحرم على المسلمة ان يسير منها عند المهمة

فكافروا وحقن النورى بانه يجرى على السلة كسفن وجهه ما على ان بهضهم نقل ان القاضي اغناقله عن كثر العلماء وعليه فلا خلافه
 قوله قال القيني ترجع قوت الدرك الخ قال شيخنا مراد من ذلك ان الدرك مع ما في المباح كان الغتوى عليه قوله والقوى على ما في
 التاج قال في التوسل بالظاهر انه اخذ بالجمهور اه وجزبه في التدرب وقوله كلام الصغير يقتضى به وقال ابن عبد السلام
 لو كان رجل امرأة تنظر من طرفه او غيرها الى الجاني او ينظر من الهامه وجب عليه بناءه الطاق او سددها قال الاخرى هل
 يجرى النظر الى المتبعية حتى لا يبينها (110) الاعتيادها وصحاحه لم أر فيه نصا والظاهر انه فرق ولا سببا اذا كانت جارية له كمن

المتنصير كالمشقة فالائق بحسب الشرع من الباب والاعراض عن تفصيل الاحوال كالخولة
 بالاجنبية مصوب في الممان الاول لكون الاكثر من على وقال القيني الترجع قوت الدرك والقوى
 على ما في التاج انتهى وماتله الامام من الاثني على منع النساء أي منع الولادة لمن ساء كذا في بنات ما في
 القاضي يضاف عن العلماء انه لا يجب على المرأة ان ترفع وجهها في طريقها اذا كانت حرة وعلى الرجل ان يغطي
 البصر عن لقوة تعالي قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم لأن منعه من ذلك لان السر واجب عليهم في
 ذاته بل لا يمتنع فيه صلته تعالى تركه كدخال المرأة (كالصفاة) من الرجل (اصونها) فانه
 جائز عند أمن الفتنة وصونها ليس يعود على الاصم في الاصل (والنوشة) ندبا اذا فرغ عيها بان
 لا يجب بصورتها على ثيابها (وضوحها) عبارة الاصل بظاهر كلامها (على الفم) قال الجمهور
 والنوشة الخلق اما النظر والاصم المداكر عند خوف الفتنة أي الداعي الى جماع أو خلوة أو غيرها
 فمردوان لم يكن عورة للجماع ولقوة تعالي دل للمؤمنات بغضوا من أبصارهم وقوله قل للمؤمنين بغضا
 من أبصارهم وأما النظر عائشة الى الحاشية وهم يلعبون في المسجد بحضرة صلى الله عليه وسلم وكلاهما
 نفس فيهما انظر الى وجوههم وأبدانهم وانما نظرت الى لبعصم وحرام ولا يلزم منه تعدد النظر
 والبزوان وقع بالاصد صفة في الحال مع ان ذلك كالمع من الفتنة وفي التحريم حينئذ خلاف تقدم
 قال الزكشي ويلحق بالاصم لبعصمها عند خوف الفتنة التلذذ به وان لم يخفها (ولو نظر فرج صغيرة
 لا تنهى وغيره ردة) منها غير مشهورة (جاز) لتسامح الناس بنظر فرج الصغيرة الى لبعصمها
 لا تنهى ومصرها بحيث كنهها فرع عورتها عن الناس وأما ما ذكر في الامة فلان الاصل عدم حرمه نظر
 غير العورة (وذكره) ذلك والصريح هو في الاول من زبانه وما ذكر فيهما من الجواز فغيره عند
 الضيق في الاولى وعند النووي في الثانية فقد جزم في المباح كماله في الاولى بالحرمة قال الرافعي كسلب
 العدو غيره اتفاقهم رد في الرضة لجزءه والاتفاق بان القاضي جوزه جزوا والمصنف فهم منه انه والحاكم
 جرى على مقتضاه وعليه على الناس ومباح المباح وأصله جزم صاحب الاثر ثم قال تبعه القاضي والنووي
 ويجوز النظر الى فرج الصغيرة الى التميز وقال في المباح في الثانية الاصم عند المحققين ان الامة كالجزء
 وقال في الرضة انه لا جرح دليل (والمرافق كالباقين) حرمه (النظر) فيلزم الولي منه نعمه كإبائهم
 انظروا على العورات (لا) في حرمه (الدخول) على النساء الاجانب بغضا استثناء بل يجوز بدنه
 (الا) في دخوله عليهن (في الاوقات الثلاثة) التي يضمن فيها تابيهم فلا بد من استدثانه في دخولها
 فيها عليهن لا ية ليستأنسكم الذين لمكتسب عانسكم والذين لم يلفوا الحرام منكم (ومعناه الولي) وهو
 من النظر اليهم كمنعهم جو يادن الزنا وسائر المحرمات ويلزمهم الاحتجاب بمنه (كالجفون) في ذلك
 (ولهم من غير المرافق) والحرم بنسب أو رضاع أو مهادرة الخلوة ونظر ما فوق السرور وحت في الكفا
 لقوله تعالي في الحرم ولا يبدن زينهن البعوضن أو يابن الاية ولا الحرمة بمعنى منع التام
 أبدا كما قاله جليل والمراتب والمرتبة غير المرافق في معنى الحرمة وأما قد يعبر بحد كحرمة نظر المرأة

المراسم مناجر قوله
 قلن فيمنه انظرنا الى
 وجوههم الخ أو ان ذلك
 له كمن قبل تزول الجباب
 أو كانت عائشة لم تبلغ مبلغ
 النساء ذاك قوله وغير
 عوردة ما جاز في قوله
 امرأة يجرى على الرجال أن
 ينظر الى الوجوه ان
 أدلتهم في النظر ويباح
 لهم ان ينصت بعصورة
 اذا كانت أمية وعصى
 بيدها عنة ما على اذن في
 ذلك بصورة أخرى وهي ما
 اذ اطلق ملائكة زوجة التي
 لم يدخل ما على التبع منه
 فانه يجوز ان ينظرها لقوله
 البها وقوله يقال عليه قال
 شيخنا أي على رأى المصنف
 الضيف قوله قد جزم
 في المباح كماله في الاولى
 بالحرمة لما رواه الحاكم
 في المتابع من مستدركه
 عن محمد بن عيسى قال
 رقت الى النبي صلى الله
 عليه وسلم في صغرى وعل
 خفة وقد كشفت عورتى
 فقال غلام من غيرة
 فان حرمه عورة الصغير
 كحرمه عورة الكبير

وكتب ايضا قال في المتن والى صغرى عورتى فربما قلت وفيه وجه وكتب ايضا اراه كلام المتن
 نخل الخلقه لمر ايضا به صرح الصغرى في شرح الكفاية وقوله ويجوز النظر الى فرج الصغرى الى التمييز الرابع ان الصغير كالجزء
 قوله الاصم عند المحققين الخ اشأنا به صرح (قوله والمرافق كالباقين) قال الزكشي انهم أحق والمرافق بالباقين في جواز ردها
 البحر متاخر وفيها اذا صلح له فبان لا يضمن الا انهم يقدون بالحق وبني أن يكون هذا كله وكلام الامام يثبت به قوله وكلام
 بشرى المأخوذات نصيبه

العقدما اقتضاه تعبيراً له هنا وفيما ساقى (قوله نعم ان كان الكافر الخ) أشار الى تصحبه (قوله فلا تدخل
 قوله فهو لا من غير أنه) قال ابن العماد ينبغي تفهيمه من بما اذا كشفت المسلمة من جسدها زاد على ما يحدو حال المؤمنة فلا يمنع من لانه
 المباح (المسألة) قوله قال ابن العماد الخ أشار الى تصحبه (قوله نعم يجوز لها ان ترى الخ) أشار الى تصحبه وقوله ما يدو عند
 على ان كان نبيه الكافرة وقوله قال ابن العماد الخ أشار الى تصحبه (قوله نعم يجوز لها ان ترى الخ) أشار الى تصحبه وقوله ما يدو عند
 الهنوز الوجه الرأس والبدن الى المرفق (قوله نعم يجوز لها ان ترى الخ) أشار الى تصحبه وقوله ما يدو عند
 سوى ما بين المرفق والركبة (قوله قال ابن العماد السلام الخ) ضعيف (قوله وتارة في البقيس بانهم من المؤمنات والفسق لا يخرج جهنم
 ذلك) قوله لا في كلامه السلام نظر اذ ليس فيه ان الفسق يخرج جهنم الايمان وانما فيه ان الفاسقة يحرم نظرها الى
 الله لا يحرم نظرها الكافرة الى المسئلة بجماع عن كلامهما لا يؤمن أن يحكم ما رآه وهو (111) حسن س قال الزركشي وكان المراد

به المساحة ونحوها
 وقد صرح بذلك صاحب
 القرب وقال وان كانت
 مساحة فتكفل رجل ونحوه
 قال صاحب التتمة ان كانت
 تبس الى النساء أو خافت
 من النظر الى الوجه
 والكفين الفتنة لم يحرم
 اهل النظر كذا ذكرنا في
 الرجل مع الرجل وقال
 البغوي في تعليقه وأما
 المرأة مع المرأة فتكفل رجل
 مع الرجل وأما عند خوف
 الفتنة فلا يجوز ذلك بحال
 قال الزركشي سكرتوا عن
 المردة والمخبر تحريم
 تمكينها من النظر لانها
 أسوأ حالا من الذممة
 والفاسقة وذكره ابن
 العماد أيضا وقوله والمخبر
 تحريم تمكينها الخ أشار
 الى تصحبه (قوله والممسوح
 اذا لم يبق فيه ميسر الخ)
 ينبغي تفهيمه من حيث نظر
 الى المرأة بعفتها كثرة

والركبة من ذكر فهو أول من تعبيراً له بما يقتضي عكس ذلك ولا فرق في الحرم بين الكافرة وغيره
 ان كان الكافر من قوم يفتقدون حل المحرم كالجنس أو متنع نظره ونحوه بعبه الزركشي (كفر
 بعض النساء بعضاً) أي كإباح بعضهن أن ينظرن من بعضهن ما فوق السرو تحت الركبة لأنه ليس
 يجوز منهن بالنظر اليهن كالمرء على حال أماغير المميز فحصره كعبته ويجوز التكشف له لقوله تعالى
 أوائل الذين لم يظفروا على عورات النساء (وتحجب مسالة عن كافر) وجوباً يحرم نظرها الكافرة
 عليها لقوله تعالى أو أولئك من النساء المؤمنات ولا يظفروا بها يحكمها الكافر فلا تدخل
 المباحة المسلمة نعم يجوز أن ترى منها ما يدو عند المسئلة على الاشبه في الامم قال الاذري وهو غير
 إمام فمال من القاضى والمتولى البغوي يحرم بانها معها كالاجنبي وكذا وجه البقيس وهو ظاهر
 فقد أتى الترويه بالبحر على المسئلة ككشف وجهها والهاو هو ان يأتى على القول بذلك الموافق لما في التناج
 كالمسئلة الاجنبي لا على ما روي عنه وهو كالأجنبي هذا كافي كافرته برمحو كالمسئلة ولا يحرمها
 لها ما يغيب زناها من النظر اما إذا ما نظر المسلمة للكافرة فتقتضي كلامهم يجوز له ان يراها الزركشي وفيه توقف
 قال ابن العماد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة وتارة في البقيس (والمسوح)
 بين يسير الى النساء كإفالة المتولى (والمملوك) للمرأة (العدل غير المكاتب المحرم) في النظر
 نباح الأول النظر الى ما فوق السرو تحت الركبة من الاجنبيات ولا ثاني ذلك من سيدها اما الأول فلقوله
 تعالى ولا تبصرون عبا روى الاربعة أي المحاجة الى التكاح لكن قال النووي المختار في غير روى الاربعة
 انه انقل في عمله الذي لا يكفرت النساء لا يشبهن قاله ابن عباس وغيره وأما الثاني فلقوله تعالى أو
 ملكك أيمانهم قال الزركشي وينبغي تفهيمه الجواز في المسوح بان يكون مساحاً في حق المسلمة فان
 كان كافراً منع على الاصح لأن أشد أحواله ان يكون كافراً الكافر توقفه في المملوك بالعدل من
 أوله وذكره جماعة منهم البغوي في تفسيره قال في المهمات وقياس المرأة كذلك وصرح به المهدوي
 في تفسيره ومن الشافعية فرج بذلك القاضى قال ابن العماد يجب تفهيمه إذا كان فاسقاً ما رآه
 ولا خلاف في تحريم النظر من قيام المباح وهو المالك وفيما قاله نظر وبغير المكاتب المكاتب فلا يباح له
 ملاك كإفالة في الوضوء عن القاضى وأقره وقيدته القاضى بما اذا كان معه وفاء لم يظفر من حلته اذا كان مع
 مكاتب أحد أو كافراً فلتحجب منه ورواه الترمذي وصححه مخرج جاعته بانه كافراً وعليه نص الشافعي
 في تفسيره البغوي في المعرفة قال الزركشي فيجب الفتوى به وأجاب أعني الشافعي عن الخبر المذكور بأنه
 يخرج من بيان النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم من الحرمة ما ليس بغيره وسأى له يباح نظر الرجل الى

الاجنبي (قوله والمملوك) كلامه المذكور في المسوح بين النظر والس وليس كذلك فانه لا يباح له الا النظر وأما الس فهو في نفسه
 في السرو والكافرة والنظر الخ) والمبعض كالاجنبي وفي تعليق اولهم المروزي وحكمه البغوي في جميع المسائل الا
 كالأمة الكافرة وهو واضح (قوله قال في السرعة يعني لا قطع سارية وفي معنى البعض من بعضه) قوله لأن أشد أحواله أن يكون
 بسطة الجواز بما اذا كانا عفيفين قال الاذري فيجب تفهيمه الجواز به وبه يدفع ما شنع به النووي في شرح المذهب وقوله قيد الواحد في
 الخ أشار الى تصحبه (قوله وفيما قاله نظر) بل هو ممنوع (قوله كإفالة في الوضوء عن القاضى) أشار الى تصحبه (قوله وقيدته
 القاضى الخ) ضيف

قوله وتعتبر المصنف في المألوكة بقوله الخ **قوله** ليس يحرم مطلقا بل ليل انتقاض الوضوء بلبسه وانما يحرم في النظر والحصول ونحوهما **قوله** كغيره من النعول أي العاتلين المختار من قوله فيما ناهي أشار الى تصحيحه **قوله** ويحرم نظر المرأة أي على الرجل والمرأة وكذا أيضا فالأدنى لو كان المرأة الخطأ به أو أراد تعدد عليه زينة أو وجع وصفه من امرأة أو يحرم فعله لمرءة ولهها ويكون ذلك ما عدا أول أم أرضه شيا (١١٢) ونظري انه ان بلغه استواؤه ما في الحسن جاز النظر والا فلا ذكر الاصحاب في القضاة

في قوله بعد الزكش في المتن الى مكانته وتعتبر المصنف في المألوكة بقوله كغيره من النعول أي على الرجل والمرأة وكذا أيضا فالأدنى لو كان المرأة الخطأ به أو أراد تعدد عليه زينة أو وجع وصفه من امرأة أو يحرم فعله لمرءة ولهها ويكون ذلك ما عدا أول أم أرضه شيا (١١٢) ونظري انه ان بلغه استواؤه ما في الحسن جاز النظر والا فلا ذكر الاصحاب في القضاة

وتعتبر من النعول أي العاتلين المختار من قوله فيما ناهي أشار الى تصحيحه **قوله** ليس يحرم مطلقا بل ليل انتقاض الوضوء بلبسه وانما يحرم في النظر والحصول ونحوهما **قوله** كغيره من النعول أي على الرجل والمرأة وكذا أيضا فالأدنى لو كان المرأة الخطأ به أو أراد تعدد عليه زينة أو وجع وصفه من امرأة أو يحرم فعله لمرءة ولهها ويكون ذلك ما عدا أول أم أرضه شيا (١١٢) ونظري انه ان بلغه استواؤه ما في الحسن جاز النظر والا فلا ذكر الاصحاب في القضاة

وتعتبر من النعول أي العاتلين المختار من قوله فيما ناهي أشار الى تصحيحه **قوله** ليس يحرم مطلقا بل ليل انتقاض الوضوء بلبسه وانما يحرم في النظر والحصول ونحوهما **قوله** كغيره من النعول أي على الرجل والمرأة وكذا أيضا فالأدنى لو كان المرأة الخطأ به أو أراد تعدد عليه زينة أو وجع وصفه من امرأة أو يحرم فعله لمرءة ولهها ويكون ذلك ما عدا أول أم أرضه شيا (١١٢) ونظري انه ان بلغه استواؤه ما في الحسن جاز النظر والا فلا ذكر الاصحاب في القضاة

ان المصلى اذا فرج نفسه في صلاته بطلت فعلى هذا يكون النظر حراما و قوله في فتاى النو وى الخ اشار الى تعصمه قوله وشمل كلامهم (الفرج) اشار الى تعصمه قوله وقول الامام والتلذذ بالمر بلا بلاج جائز الخ واستدل بالبقية وغيره على الجواز باطلاق الشافعى جواز التلذذ بما بين الابتنين بلا بلاج (قوله قال الزركشى) أى وغيره اشار الى تعصمه قوله والبعض بالنسبة الى سببه الخ وقد قال الماوردى في سنن العزقى الصلاة ما عدها الذى نصفه حر ونصفه مباح فاعلمنا ترعوى الكبرى عنه لا يتحقق ما عدها بانها قد كان قد قدم ان العورة والكبرى جميعا البدن غير الوجه والكفين اه ع يحايى بان المالكية (١١٣) في اباحة التنار اقوى من المألوكة (قوله

فرع محرم فانه محرمه)

قال في الخادم العضو المبان

من الاجنبية يحرم النظر

اليه ولا يحرم مسه على

الاصع وفي هذا الترجيع

نظر اه ولو لم يكن الطيب

معرفة له لم يمس دون

النظر فانه يسلم له المس

لا بالنظر وقوله ولا يحرم

مسه على الاصع قال شيخنا

بل الاصع حرمة مسه لانه

أبلغ من النظر في اباحة

الشهوة (قوله بدليل انه لو

لمس الخ) وان الوضوء

ينقض بالمس ولا ينقض

بالنظر (قوله) ويجب

التفريق بين الخ) قبل التفريق

في الضامع يصح

بطريقين أن يكون لكل

منهما فراش وأن يكونا

في فراش واحد ولكن

مفترقين غير متلاصقين

وينبغي الكفاية بالثاني

لانه لا دليل على حمل

الحديث على الاول وحده

قال الزركشى حمله عليه

هو الظاهر بل هو الصواب

لحديث السابق فرتوا بين

فرشهم مع تأييده بالمعنى

وهو شون المحذور وكتب

بكره نظره من الآخر ومن نفسه (بلا حادثة باطنه) أى والنظر الى باطنه (أشد) كراهة قالت عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى أى الفرج وشبه النظر الى الفرج وورث العانس أى العصى كآل ودك ذلك رواه ابن حبان وغيره في الضعفاء وخالف ابن الصلاح فقال انه جسد الانسان ومع ذلك فهو محمول على الكراهة كما قاله الرافعى واختلفوا في قوله وورث العصى فقبل في النظر وقيل في الولد وقبل في القلب وشمل كلامهم الدير وقول الامام والتلذذ بالمر بلا بلاج جائز كما صرح فيه وخالف الدارمى فقال بحرمه النظر اليه قال الزركشى ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى عورت زوجها اذا منعهما من مختلف العكس لانه لا يتحقق الاحتلاف عكسه وفيما كان وقتة (والامة كالزوجة) في النظر فكل منهما ومنه هان ينظر الى الآخر ولو الى الفرج مع كراهة نظره (اللامرئة) عليه (بكاكة وتزويج وكفر) كتمس وتزويج وردة (وشركة) قال المتولى والروايات تبين (وعند من غيره) وتنبه ورضاع ومصاهرة فبحرم نظره منها الى ما بين السرة والركبة دون ما زاد فخره اذ زوج أحد كعبه وسجل يتأخر جيرة فلا ينظر الى ما بين السرة والركبة وترواه أبو داود وغيره وقيل بانه لا ينظر الى البطن وما ذكره الشيخان في المشتركة من وجع والاصواب فيها وفي البهضة والبعض بالنسبة الى سببه انهم كالا جناب يخرج بالحرمة بما ذكر المحرمه بعرض قريب والى بعض وره لا يحرم نظره اليها (فرع علم نظره محرمه) بالاولى لانه أبلغ في اللذة وأغلظ بدليل انه لو اس قائل بل محرم ولو نظر فلم يعلم في علم الرجل ذلك فغدر جلى بلا سائل وقد يحرم المس دون النظر كما ذكره بقوله (ويحرم مس وجه الاجنبية بل يحرم مس ظهر أمه وابنته وغرساها فخرها) منه وان يحرم نظره ذلك هذا اذا مر ذلك بلا حادثة ولا شقة ولا سائل أيضا وعليه يحمل قول النو وروى شرح مسه لانه يجوز بالايجامس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة وانما فرق بينهما فيما ذكرنا من المس الى البطن في اللذة ولا حاجة لانظر اع فموجع في عالم يمس الخ المس وبذلك علم انه لا يجوز لعمه وسوح ونحوه والمس وان أبغى النظر وكو حبا لاجنبية كفاها وكافها غير محرمه في مسها وكالا والانت سائر المحارم الفحشاء وبالأولى (ويحرم اضطلاع عرجا بين أوامر اثنين في ثوب واحد) اذا كانا عاين وان كان كل منهما في جانب من الفراش فله مسه لافغى الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تلغى المرأة الى المرأة في الثوب الواحد (ويجب التفريق بين بنات عشر) من البنات (وأقربوه واخوته) الشاملين لانهن عرفا (في المتبحر) واخوته الرافعى فغير مراد أولاد كرها لانهن سابع واضر بهم عليها وهم ابنا عشر وقرنوا بينهم في الضامع ولا دلالة فيه كما قال السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم قالوا بل يفتى ان يستثنى من تحرير الانشاء لاضواء بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم لغيره لتباين المرأة المرأة والرجل الى الرجل الا بالولد وله وقرباؤه الاولاد والدار وأمه وأبوه ودوا له كما قال انه على شرط الطزى فهو هذا لا بد في تخصص خبره مسلم السابق ووجه ذلك فوا المحرمه فيمنع ما بعد الشهوة وكال الاحتشام ونظرا من جملة في باسرة غير العورة عند الحاجة على انه يحتمل حل ذلك على الولد الصغرى وربما ذكر من اعتبار العشر في التفريق نازع فيه الزركشى وغيره فقالوا بل العشر السبع نظرا لما بلغ ولا ذكر

(١٥) - (اسمى الطالب) - ثالث

يضامع ابنته الكبيرة لاجل حاله على قولنا ان العورة منها ما بين السرة والركبة كما ذكرنا في الرجل من الرجل من الرجل أن يضامع الرجل بالزواج ما بين يده ما هو بوا علم انه ينبغي تعديده لجواز ما عدا ذلك المائل يده نصفه فان كان خفي لا يمنع وصول الحر من استده الى الاست فرقمهم ثم جعل الجواز اذا لم يمس من الزنوم مع صاحبه ففتننا خاف حرم وان وجد سائل وقد صرحوا بغير النظر الى المرأة الخفية عند خوف الفتنة (قوله فلو ابل المعتبر السبع) ضعيف

(قوله ففرقوا بين فرسهم) أي ندبا (قوله ذكره النروي في أذكاره) أشار إلى تعبه، وكان قوله ثم قال والظاهر الخ * (فصل و يجوز أنظر وجه المراجعة الصالحة الخ) * (١١٤) (قوله) كاتبة الروياني عن جهور العلماء أشار إلى تعبه، وكتب عليه شيئا، يمكن جعل ذلك على

[illegible][illegible]

سأستطاع المجاهدة الاقناع الحكيم بما في خبره انه كان يكشف عن مآثرهم والحق في هذه الصورة وغيرها المروءة

وان كانت في غيره فان كانت امرأه معتبرة وجواد امرأته مسلمة فان تعذرت فصلى مسلم غير مراهق فان تعذرت فمراهق كافر فان تعذرت
فمعهما لم يأت تعذرها الكافر فان تعذرت فامرأته كافرة فان تعذرت فاجني مسلم فان تعذرت فاجني كافر (قوله وفيه نظر) قال شيخنا
بل الوجه الثاني ويكون المهر مخرج يخرج الغالب (قوله ويجوز والنظر الى الفرج الخ) قال الارزقي في الغنية رأيت في السكاكي لو كان بعورة
الرجل أو المرأة لم يأت الطيب الا من ينظر اليهما للمعالجة كأي الختان اهـ فقوله الامين يديب باعتبار وجوده وكتب ايضا
أما ملأه حنانا والشوق الى ذكر الرجل اذا دعت المرأتها لتواضع من التمكن والنظر الى فرج المغضاة اذا دعي الزوج انه التحم وانكرت
والنظر الى عانة الكافر ليهل هل أثبت أم لا ر (فصل) (قوله تستحب الخطبة) (١١٥) أي ان يستحب النكاح دون غيره حتى تنكحه

ان يذكره النكاح ثم المحرم
يحرم عليه النكاح وينكحه
له الخطبة ويكره ايضا الحلال
خطبة المحرمة (قوله ويجرم
التصریح بما للعند من
غيره) كغيره من مواع
النكاح وتحرم خطبة
الامتناء كانت مستتره
ليدها لما فيه من الازياء
وربحا الى فساد وهو
أشد من تحريم الخطبة
على الخطبة قال الزركشي
هل له خطبة من تمتع
نكاحها في الحال كاتيب
الصغيرة العاقلة أو البكر فاقد

المراة (التكشف) معها (أو يبيع التيمم في البدن) يعني ولا يجوز والنظر الى ما سوى السواطين والوجه
والبدن من البدن الماحية تتبع التيمم (ومطلقا في الوجه والبدن) أي ولا يجوز والنظر الى الوجه
والتكشف في الاطراف الماحية ولا يفتي مافي كلامه من القلاق والاحفاف والحصى المرامنة أنه يعسر في النظر
الى الوجه والكفين مطلقا الحاجزة في غيرهما عد السواطين كدها بان يكون ما يبيع التيمم كشدة الضنا
وفي السواطين مزيدا كدها بان لا يدرك التكشف بسببها ههنا كالمهر أو الضمان يبيع التيمم قوله الاصل
عن الامام وأقره وقضته كمال الزركشي أنه لو كان شينا فاحشا في عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر
(ويجوز النظر الى الفرج والندى المشاهدة في الزنا والولادة) في الاولى (و) في (الرضاع) في الثانية
انظروا الحاجة اليه

(فصل) (قوله تستحب الخطبة) (١١٥) بكسر الخاء وهي النكاح لانه صلى الله عليه وسلم خطب عائشة بنت أبي
بكر الصديق وخطب حفصة بنت عمر ورواه البخاري (ويحرم التصریح بما للعند من غير) رجعية كانت
أو بانها اطلاق أو فصح أموت أو معتدة عن شهة المهر وأية ولا جناح عليك فيما عرضتم به من خطبة النساء
ولا جناح (ويجوز) الخطبة (تعر يضاني عدة غير رجعية) لهذا الآية ولا تطاع سلطنة الزوج عنها
بخلاف التصریح لانه اذا صرح بمقتضى رغبته فيها فرمها بكذب في انقضاء العدة بخلاف الرجعية لانها
في معنى النكاح ما للعند منه فلا يحرم عليه خطبتها الا تصریحا لا تعزير بطلانه بحله نكاحا في عده
(والتعريض) ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها (قوله) أنت (جمله وزرير غيبك) ومن
يعد ذلك واستمر غيبك (ولا يفتي التصریح) وهو ما يقطع بالرغبة في النكاح كإيدان أنكحك
واذا انقضت عدتك أنكحك والآخر كإيقاضه كلامهم بين الحقيقة والجاز والكتابة وهي ما يدل على الشيء
بذكر لزمه كقولك فلان طوبى لي الجاد للطلوب وكثير الزباد للمضايقات ومثاله انما التصریح أو يدان
أنفق عليك نفقة الزوجات وتلك نفقة والتعريض أو يدان أنفق عليك نفقة الزوجات فكل من الثلاثة
ان أفاد القطع بالرغبة في النكاح فهو تصریح والاحتمال هو اقتصر اي وكون الكناية أبلغ من التصریح
المفروض علم البيان لا ينافي ذلك في قال هذا الظاهر انما كالتصریح لان أبلغ منه التبيين علمه التصریح هذا
بالتصریح ثم (ولجوا بها) أي الخطبة ممن يعتبر بها بانه (حكم خطابه) أي الخطيب تصریح بما تعزير بضا
فيما ذكره في قولك ولجوا بها حكمه انما أحضر مع ذلك فتعبر بها قاله أهم من قول أصله وحكم جواب المرأة
تصریح بما تعزير بضا حكمه الخطبة (فرع) يحرم الخطبة على من علم بخطبة من صرح به بالابانة) ولم أذن
له الخطيب الاول ولم يعرض له بالخطيب الرجل على خطبة أخصمته بترك الخطيب قوله أو يأذنه
الخطيب سواء الشجان واللفظ البخاري والمعنى في ما فيه من الازياء والقاطع سواء أكان الاول مسلما
أم كافرا أعسر ما وذكره الارزقي في الخطبة جرحي على الغالب ولا أعسر امتثالها واعراض الجيب كاعراض

الجم من الظاهر الجواز يقع
لترجيح اذال المانع (قوله
وخلاف الرجعية الخ)
قال الحلال الباقي وان
وتبين أقاما عند ما امان
فاسلم أحدهما على زوجته
الوثنية بعد الدخول فلا
يجوز لثاني الآخر ان
يعرض بنكاحها لانها في
عدة قريبة من عدة
الرجعية وكذا الوارد في
عن زوجته بعد الدخول اهـ

وقال الماوردي المعتد بالردة كالجعية اهـ ومقتضى كلامهم جواز الخطبة ولو كان في نكاح الخطيب أو بيع لكن صرح الماوردي
بغيره قال ابن القبر وقيل أعسر خطبة من يحرم الجمع بينهما بوزوجه وقال الباقي فمن نكحها أو بيع لم أقف فعله نقل
والاخر بالجواز اذا كان القصد منها اذا أباحت بان واحد تزوج بها قال وقيل أعسر جرحي في زوج خطيب أعسر زوجته وقيل أعسر اهـ وقوله
ومقتضى كلامهم أشار الى تعصير قوله ولم يأذن الخطيب الاول (ل) أي ما لو خطبه وكذا قوله سواء أكان الاول مسلما الخ) وأما الزاني المحسن
فما عظم الطلاق وتارك الصلاة فانه وان أعسر ما جرحي في هذا والدم الا أنه لا يحل ايذاؤه جرح وخطيب الكافر مسلمة فان اجتنبوا أسلمت
فزوجته نجابة والى على هذا الشرط فهل يحرم الخطبة على خطبة قبل أن يسلم يحمل الجواز وهو الظاهر كالتصريح السابق للعدة لا يحرم

الحطية على خطيئة لان الاجابة معلومة بمحل المنع لان في ذلك تنطير ايمان الاسلام وكذلك لخطيئة الغاسق وقاله الولي ان مات تزوجت
ان كانت التوبة تزوج في دفع الذنب كاشرب بمخلاف الزنا ت قوله وسكون البكر غير المحرمه لمحق بالصرح هذا حكمه الشان عن
الدارك كايه الاوجب الفقه والاعمال خلافه وقد يفرق بين هذا والاكتفاء في الاذن كما ان بان النكاح سجدته اذنه مالا يستحق
انطباعه قوله او تعرض ولو يقول الزن (116) الخ اذن من يحرم الجمع بينه وبين المحلوه به قوله ان كانت غير متغيرة وان لم تاذن

لولاها تزوج (قوله او) الجواب اول الخ قاله الجواب الثاني في جواب قول الجبر
ثم بان قول: فهل يعال الخطية
لانها صار غير محرمه
والجواب لا اذن فيطسل
بالموت اذ لا تنقضه تحت
قوله لا خطيئة احد كعلي
خطية لا يستحق اذ ان
بفعله ومن تعرضه
والاقر بالاولى يفتي ان
يبي على جواز زوج
الجب عن الجواب قد
ذكره شيخنا المصم
قوله وايضا ينه ما ان
كان الخطاب غير كفه
يقتضي فيضا اذا كانت بكرا
والولي يجبر ان يفرج على
الخلاص فيما اذا ثبت
كفرا وعن الجبر غير هل
المعتبر فيه او تعينها
قوله او اجابه البدي أي
اوداه قوله واجابه البدي
مع الكتابين الخ ذكر
البقي في تعهدها ان
البعض لا يدين اجابته
وسبها قال الجلال
البقي في لخطيئة عالما
بالصريح وتزوج صم
النكاح وهو كما قال
الايجاب لم تعرضه لاثم
المرأة اذا صرحت بالاجابة ثم اذنت تزوج الثاني ولا لاثم اذا كان مجرا وصرح بالاجابة ثم وجع الثاني

الذنب

الثاني

وعتقل اثمها لم تكن لانه اعلمه الخطاب على محرم ولو كانت المرأة مجبرة فاقبلت ثم اذنت لولم اغير الجبر فزوج وهو عالم بالقضية فعقل اثم
الفقه بتابع لثمة اسباب جهه البعض في هذا البيت لقبوستفت وقس ظاهر * وانما تحذر من مثل النكر قوله فلا يصح عهدها من
فاته المرافقة الضريح بل يولد وبمسلم واما ما يوجبهم فخر في المسألة

الدين قال ذو كرمه ما ضاع ما هـ واهله مقدم ما تقدم قال رغبة الكافر محرمة كان ذم بالان فها تميز اهرام
عن قول الجوز بنو تركل فاه النمة واهله صلى الله عليه وسلم من سمع ذميا وجبت له النار واما بن حبان
في صحيحه واهل حبان كان حرمه صلى الله عليه وسلم كان يا امر حسان ان يهجو المشركين والخاص
ان الدين يهوى ذكر الانسان بما يحبه ولو في ماله أو ولده أو زوجة أو نحوها محرمة سواء أذكره لفظا
أو كتابا أم اشارته يمين أو رأس أو يد أو نحوها لكن المتباح للاسباب المذكورة بل يجب بذل النصيحة الغير
وتعذر من الشر ثم ان يدفع بغير قوله لا تفعل هل هذا أو لا تفعل لا تفعل هل هذا أو لا تفعل لا تفعل هل هذا
وغيره من غير الزل بآية ذكره يهوى فاه الزور في اذكاره وقباصه انه اذا دفعه بذكر بعضه بالاذكر
جمع بالال البارزى ولو استشير في امر نفسه في النكاح فان كان فيما ثبت الخيارات وجب ذكره بالزوجة
وان كان فيه ما يقل الرغبة عنه ولا ثبت الخيار كرهوا الخلق والشع استحب وان كان فيه شيء من المعاصي
وجب عليه الزور في الحال وسفره من استشير في ولاية فان علم من نفسه عدم الكفاءة أو الخيانة
وان نفسه لا توافقه على تركها وجب عليه ان يبين ذلك أو يقول لست أهـ لا لولا ليقا انتهى وجوب
التنصير بعد الاوجبه دفع ذلك بقوله انا لا أصنع لكم
● (نقل ويستحب) * في النكاح أربع خطب (خطبة) يهضم الخاضع من الخطيب (قبل الخطبة) بكسرها
(و) خطبتين من الخطيب (قبل الاجابة) خطبتان (قبل النكاح) احدهما من الولي قبل الاجابة والاخرى
من الخطيب قبل القبول وذلك لحكم كرهى بالواستدرك في المنهج على ذلك فصنع أن الخطيبين
الاجاب والقبول غير مستحبة قال في الاذكار ويستحب أن تكون الخطبة التي امام العقد طول من خطبة
الخطبة والخطبة تحصل (بالجدة والصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم (والوصية) بالتقوى فيحمد
الله الخطيب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول بستمكم رغباني
كم بستمكم أو فتاكم وخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك أو نحو وتبرك الائمة باروى عن
ابن مسعود وموقوفه أو فرغوا قال اذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجة من نكاح أو غيره فليقل ان الحمد لله محمد
واسمعه ونسبحه ونعزده بالله من شرور أنفسنا وسائر أعمالنا ثم يقرأ الحمد لله محمد واسمعه ونسبحه
هادية وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه أما الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تخونوا الاوائتم سلطون بانها الناس اتقوا ربكم الذي
خلفكم في قوله فربما بانها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديا الى قوله عظميا ونسبى هذه الخطبة
خطبة الحاجة تكونان فقال يقول بعدها ما بعد فان الامور كما ايد الله بقضى فيها ما يشاء ويحكم ما يريد
لا يؤثر ما تقدم ولا يقدم ما أخر ولا يجمع اثنان ولا يفرقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان عاقضى الله
تعالى وقران خطب فلان بن فلان فلا تفت فلان على صداق كذا أقول قولى هذا واسئغفر الله لى ولستم
أجيبين (فلو جلد الله الولي وصلى) على النبي صلى الله عليه وسلم (وأوصى) بتقوى الله (ثم قال زجتك
فلانة فلان الزوج مثله) بان جلد الله وصلى وأوصى (ثم قبل) النكاح مع النكاح ولا يضر هذا الفصل لان
المختل مقدمة ولولا قطع الولاء كلالا فمطلب الماء والتبسم بين صلاتي الجمع والخطبة من الاجنبى
كفى من ذكره فصل من الاستحباب ويصحب معها العقد (فان طالع) الذي كره الفاصل بين الاستحباب والقول
(أو تغال) بينهما (كلام بغير اجنبى) عن العقد لم يتعلق به ولم يستحب (بطل) العقد لانه
بالاعراض والمراد بالكلام ما يشمل النكاح والكلمة فانها مامر في البيع (ويستحب تقديم) الولي على
العقد (أو زجرك) هذه أو زجركها (على ما أمر الله من امساك بغيره وف أو تسريح باحسان ولو
شرط في نفس العقد لم يبدل) لان المقصود به الموعظة لانه شرط واثق مقتضى العقد والشرع * (فرع
ويستحب لهاء لها) أى لا زوجين (بالبركة بعد العقد) فقال يارك الله لك وبارك عليك (والجمع)
أو بالجمع (غير) فقال جمع الله بينك وبينى لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأ أن تزوج قال برك الله

(قوله سواء أذكره لفظا
الخ) قال الغزالي في الاحياء
والزورى في الاذكار انه
يحصل بالقلب كما يحصل
باللفظ (قوله بل يجب بذل
لنصيحة الغير الخ) وهو قياس
القاعدة الاصلية ان
ما كان منوعا عنه اذا جاز
وجب كالحثان وطمع اليد
في المرقعة قال صاحب
الترغيب في المذهب يجب
ذكر معاني الخطيب
لعذر وهو يقتضى انه يجب
على من علمها ذكرها نصيحة
وان لم يشر (قوله واستدرك
في المنهج الخ) أشار الى
تصحيحه وكتب عليه لانه لم
يرد نفسه وتوفى والخروج
من الخلاف في الابطال أولى

• (الباب الثالث في أركان النكاح) • (قوله بمعنى النكاح) خرج جناس من القومين بأن النكاح مصدر والنكاح وعلمه يخرج كلام القوماء (قوله) ويجعل منه على الله عليه وسلم جمع بين الفطرين (أون الراوي يرى بالمعنى ثلثه ثم ترددها) (قوله) لأنه لفظ لا معنى له أعجاز المعنى (قوله) وهذا كان لا يحسن التناقض بالكاف (١١٨) بل بالهمزة فقال قبل تأخير هذا التناقض في أبي نعيم كلوا ترجمه: اغت

المعنى في هذا القول الأول زوجنا وكذا في قوله الثاني زوجنا أو أناسنا بأبدال لكاف همزة وت مثل هذا ما قاله الولي جوزنكم فقال الزوج يجوز نحو علم من البناء على اللفظة وبالجملة أنه لا فرق في انعقاد النكاح بهذا اللفظ من لا يحسن تلك اللفظة للعدل عن أبي نعيم من يحسن قوله فجاءت فبينما أن يصح أشار إلى تعصب (قوله) ربح منهما البلقيني أي واللازوي والزكسي والعيمري وغيرهم (قوله) من كان لم يطل الفحل قال جينا أي بين الإيجاب والقبول والآن الإيجاب يعرض معنى ما بينه دون صاحب (قوله) فيقول الزوج تزوجت الخ قال لا نسوي أصله أن الزوج إذا انقصر على هذا اللفظ فأنما يند محسن النكاح فقط وأما المسي فلا يلزمه إلا إذا صرح الزوج به في ألفاظه كقوله قبلت نكاحها على هذا الصداق أو نحوها فإن لم يقل ذلك وجب صهره إلى كذا صرح به باللازوي والرواني قال الزكسي ينبغي جعله على ما إذا نوى القبول بغير المعنى في نوى التبرليه أو أطلق مع به ولم يأت

• (الباب الثالث في أركان النكاح) •

(وهي أربعة الأول) الصفة وهي الإيجاب والقبول باللفظ الزوجي أو النكاح (بمعنى النكاح والمراد باللفظ ما شق منه وهو (شرط) فلا ينعقد بغيرهما كلفظ البيع والتبليغ والهيئة والأحوال والأبوة فغيره وسلم اتقوا الله في أنسائه فانكم أتعذرون بمأنته الله وأسلطتم في زوجهن بكلمته الله ولأن النكاح ينزع إلى المصادق والرد والتدبير فيه والأد كإرفاق المصادق تتلوه من الشرع والشرع أغوار ودلفظي الزوجي والنكاح وما في البخاري من أنه على الله وسد لزوجه امرأته فقال ما كنت كهاه ما جعل من القرآن نقول وهذا من الراوي بنقد رحمه الله أرض رواية الجهور تزوجتكم قال البيهقي والجماعة أولى بالحفظ من الواحد ويجعل أنه على الله عليه وسلم جمع بين الفطرين وأراد قول الصنف شرط أنه ليس من تفة الركن وإنما هو شرط له ولو نوصيه كان أولى (ولو) كان اللفظ المذكر (بالجمعة) فإنه يكفي وإن أحسن فأنها العربية اعتبار بالمعنى لأنه لفظ لا يتعلق به اعجاز كقوله تزوجتكم هذا (ان فهمها) بأن فهم كل منهما كلام نفسه وكلام الآخر سواء انتقلت اللسان أم استقلت (فان فهمها) فانه في ذلك فهمها ما فهمها (فوجهان) ربح منهما البلقيني المنع كقوله الجمعي الذي ذكر لفظ الطلاق وأراد معناه وهو لا يعرفه قال ومرويه أن لفهمها الأبعد انتهى بها فلو أخبر بغير ما هنا قبل مع أن لم يطل الفصل وما قاله مأخوذ من كلام الإمام وبه فقد أضاف إشارة الأخرس الفهمه كما سألني في كلامه في مواضع الولا بقا الإيجاب (كز وجئت وأنت عتلت) انتهى (فيقول) الزوج (تزوجت) هاؤ (نكحت) ها (أزوت) نكحتكم (أزوت) وبه وهذا النكاح أو أن تزوج ولوقالوه يقول بالواو كان أولى ألا يجب تقديم الإيجاب على القول كما يعلم مما عيان فلا قال الزوج تزوجت نكحتكم فقال الولي تزوجتكم أو أنكحتكم ها مع ولوقالوه ردت نكحتكم فكذلك قبلت نكاحها كما يحكم بان هب من عن إجماع اللفظ أربعة وقول البيهقي نقل هذا الإجماع يجب الترفق فيه والظاهر أنه لا يصح أي فلا يصح النكاح بذلك نقلناه إن عا كقوله قبلت نكاحها باللائحة على الرضا مع باللفظ النكاح فالقول أن يكفي رضى نكاحها قال الفراء في ذواته وكز وجئت زوجتك أو ألبستك فصع لأن الخطأ في الصيغة فذا لم يحصل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الأعراب (لا قبلت فقط) لعدم التصريح بواحد من لفظي الزوج والنكاح أو بالنعقد بالكتابة لم حاجته

البيع (قوله) فلو قال الزوج تزوجت ابتك الخ أو تزوجته الآن أو أناسكم الآن قوله ولوقالوه ردت نكاحها الخ) إلى وعلى قياسه قالوا أنتعت نكاحها أو أرتت نكاحها مع كقوله قبلت لأننا لفظ مشعر لقبول (قوله) وكز وجئت الآن أو ألبستك أو أناسكم الآن كنتم من لا تزداد في الأليات على الصصح (قوله) لأن الخطأ في الصيغة) أي في الصلاة (قوله) لعدم التصريح بواحد من لفظي الزوج والنكاح أو الخطأ وان كان عا في الجواب لك منسب إلى السكبان

[illegible]

الزواج بأشياء بخلاف البضع (وقبلها أو قبل النكاح) أو التزويج (تزوج) أي خلاف والذي
نفس عليه في الآدم وغيره الأصغر قبل النكاح أو التزويج دون قبلها وحري عليه الشيخ أو حامد وغيره
(لا ينفذ بكافة) إذا لماع للشهود على النكاح أو الكفاية في الصيغة ما في العقود عليه فيصع فانه لو
فاز رجلنا باني قبل ولو فاداه منعه كإسابع أم الشهود لا ماع لهم على النكاح بكافة مغتفر في ذلك
(لا بكافة) لا يستحق بكافة في غيبة أو حضور ولا مأكلة وقد عرفت أنه لا ينعقد بها بل لوال الغائب
زوج قبل الباقي أو لوال زوجها من فلان تم كتب قبلة الكا والغيرة قال قبلت لم يصح كما صح في أصل
الروضة في القول وسكت عن الثانية لأنها سكت عن كلامه وعلى الرائي نقلا عن البقوي عدم الصحة
برأى الأول من الإيجاب وهو موجود في نظيره من البضع مع أن كلام الأصل فيه يقتضي الصحة حيث نقلها
عن بعض الأصحاب تقر بأعاضل صحة البضع والكافة وأقره وحزم المصنف وغيره ثم عليه ما الفرق بين
الباين أن بار البضع أوسع بدليل انعقاد الكا بوثوب الخواص وجعل الأنوي الرابع منه ما عدم
الصحة إعلامها من النوي فثان من عدم الصحة دليلا على أن ما نقله كالرقي ثم عن بعض الأصحاب ضعف
وفي الأصل والاستخالف القاضي فقم في تزويج امرأته يكف الكا بل بشرط اللفظ وأيس المكتوب إليه
الاعتماد على الخطأ على الأصح وحذفه المصنف لأنه منعه منسبا إلى في كتاب القضاء لقول الباقي أنه
ليس بالعقد لأنه فرع من فروع القاضي والقاضي يجوز أن يثابه القضاء بالمشافهة والمرألة والكافة
عند الغيبة انتهى مرصوحا ثم بان الكا بوحده لا التقيد بل بأعين أشهاد شاهدين على التولية (وسمى
فالزوج حتى يقال) الولي (وقد سكت انعقد) النكاح وإن لم يقل الزوج بعد ذلك وقد استدلوا على الحارم
ولما في الأصحاب من أن الإعراب الذي ذهب الواهبة منه إلى على غيره وسلم قال لا تزنيها فقال
زوجك كما يجامع لمن القرآن ولم يقل أنه قال بعد ذلك قبلت نكاحا (ومثله) في الانعقاد بصفة الاسر
(تزوج باني يقول) الخاطب (تزوجتها) ومن ذلك ما ذكره قوله (وسمى قالت طلقني) أو طاعتني
(أو عتقتي أو صلحتني عن القصص باللفف فعل انعقد) ولم الانف ولا حاجة إلى قول بعده (ولا يجزئ
زوجتي إنك) أو تزنيها (أو تزوج باني) أو تزوجتها (لأنه سكتها) وتقدم نظيره في البضع (ولو
في النكاح) الأولى (زوجتها) تنكح قاله زوجه (ثم قال الزوج قبلت نكاحها فقال قبلت نكاحها
انعقد) النكاح على جود الإيجاب والتكليف شرطان بخلاف ما قالوا أو قد علمت قوله قل من زواجه لا ينفذ
حاجة إليه وقد ثبت نكاحها وقال الأوزاعي أنه غير على الرائي في أكثر نسخها من مراده من أنه
في بعضها قبلت قال أو أبا تعبر الروضة قبلت فيهم أن الهاء تقو به مقام نكاحها أو ليس بجدها ويحتمل أن
الروضة مخففة من النسخ التي غيرها بقبائل ثم أنه يحتمل أن نسخها أيضا مختلفة فان الأصوفي وغيره
عبره ولفظ مختصر بإبانت نكاحها ويحتمل أنهم عبروا به لأنهم فهموا أنه مراد الروضة (فرع بشرط
القول فورا كالبيع) فلا يضره في لبيروا إذا أتى أحد العاقدن بأحدثي العقد فلا ينع من امرأه عليه
وبناه أهله حتى يوجد الشق الآخر وكذا لا تخفى في تزويجها حيث يعتبرها (فان أوجب) الولي

الخلافه فالجواب الاول ومنهم من اجاب بان طاعته على انصراف عند الاطلاق الى بنت الاطلاق والى الولي والشهود وبشؤون على اللقيا ولا يفتقرون
فقد انشأوا الى بنت الاطلاق وانما شرط في نية الاطلاق هذه الضرورية لئلا يكون انقضاه معا لجملة الماده الظاهر وهو صريح لا كناية فلا بد اعتراض
ابن الصباغ وانه لو كان اسم امرأه طاعته تقتل طاعته طالق وادعى غير زوجة من العواالم لم يلزم بل يحكم بالوفور (قوله وحى قال
زوجي فقال الزوج جئت انقد) صورته ان يذ كر الامر بما اذاعه او ضمير (قوله فقال زوجي) أى اياه (قوله بشتره القبول فوراً)
يشترط ايضا ان يقبل بعد الفرع من ايجاب النكاح

﴿فصل﴾ قوله لا يصح نفاقه (١٢٠) قوله زوجتك ان شاء الله وقد انكروا نفاقه وكذا قوله زوجتك ان شئت وكذا قوله انكروا نفاقه

الباقي على كون التعليق
ما عاذا كان ليس مقتضى
الامساق والا فلا ينفذ
قال الولي زوجتك اني
كانت حرة والصوره انما
كانت غايته يتحدث بعم
أود كر موثها أو تها اولم
يرت ذلك فان هذا التعليق
يصح به العاديهما
ذلك قوله ليس تعليق
لان ان اذ انك على ماض
صحت كانه يفتى ان اذ
معناها العقبى قوله
كقوله ان كان الولود بنتا
الح ان كان بنتي خلقت
واعندت فقد زوجتك
استشكل تصويره لان من
الزوجات المدخول بها لا يمكن
تصوره في البكر لاجل
قوله واعندت واجب
تصوره فيما اذا طقت
في الله أو استدخلت الماه
وفي الجوهرة أو في العاقله اذا
أخذته ان طلقت واعتدت
أن تزوجه كما اشار الى حقه
هذا لان البغوى في تناوبه
كأنه عن الشجان وأقره
قوله أو من تفسيره نافع
الراوى وصوب الخطيب
انه من قولها مالك قوله
والغنى في العاقله انك
الح اذ قال الولي قوله ويضع
كل واحدة صدق الاخرى
يفتقن استرجاعه ليه
صدقا فقد جمع ما أوجب
قبيل القبول بل قوله
حيث جعل مردا للنكاح
صدقا لا لاخرى لانه عزمه وصدقه والمحل الواحد لا يكون فاعلا وقائلا أى لا يجعل عليه ولا ولا كانا مقررا في علم
الامر (قوله أحدهما لعمه) قوله والظاهر ان عكس النص ترك ذلك) أى الى ان تعصب

﴿مرد جمع﴾ عن اصحابه (أو انعى عليه) أو من يكافهم الاولى وصرح به الاصل أو اردت (أو رجعت
الا فته) عن اذنها أو انعى عليها أو جئت أو اردت (امتنع القول) وكذا الاصل انما هادون رجوعه
والصنف عكس ذلك والامر قريب
﴿فصل لا يصح نفاقه كقوله﴾ وقد أخبره ولود (ان كان الولود بنتا فقه زوجتكها) كالبيع على أولى
لان خاصه بمنزلة احتياط (فان اعلم) أى أخبر محدثه أنه أو من احدى أسنان بمنزلة (فقدن)
المنبر (ثم قال) لا يفي بالنابز لم يفي في الاولى (ان صدق) المنبر (فقدن زوجتكها ص) وليس تعليق
بل هو تحقيق كقوله ان كنت زوجتي طالق وتكون انى اذ كقوله تعالى وخافون ان كنتم من
والحكم المذكور قوله الاصل عن البغوى وصورة بالنصديق المذكور وبعبارة قوله وما قاله يجب فرضه
فبما ذاتين صدق المنبر والادخا ان للتعليق قال البغوى هو تعليق وان تقن صدق فقد صدق بغير صورة
التعليق والقول بان ان حديثي ان لا ضرورة الى المود كرهه الا ذرى ولا يمنع فانه لما ذكر ان وقد صدق
وجب عليه ما يعنى ادعى القول بالاحتمال على كماله الى ركش لا شرط القبول بل يكفي الصدق كما فاده كلام
المصنف (فرع) قوله (زوجتك انى على أن تزوجى انك لا يكون بضع كل) منها صدق الاخرى
فقال تزوجهما ورجعتك انى على ذلك (لم يصح وهو نكاح الشجر) لانى عنى فيه ما لا يجب وقد مر
بذلك ما مؤخر من آخر الخبر لعمه لان يكون من تدبر انى على الله هو مسلم وان يكون من تدبر انى عن
الراوى أو من تدبر نافع الراوى عن غيره جمع اليه وقد مر خبر الغاوى بانى من قول نافع والغنى في البطلان
التشريك في البضع حيث جعل مردا للنكاح وصدقا لا لاخرى فاشبه تزويج واحدة من اثنين وقيل التعليق
وقل الخلوين المهر وصحى شغرا امان قولهم نكحوا المبلد عن السلطان اذ اذ لا يمنع خلوهم عن المهر وقيل خلوهم
عن بعض الشرائط وامان قولهم نكحوا المبلد اذ اذ لا يمنع خلوهم عن المهر وقيل خلوهم
رجل ابنتى حتى أرفع رجل ابنتك كلامهم يقتضى أن قوله على أن تزوجى ابنتك استحباب قائم مقام قوله
تزوجى ابنتك والاولى واجب القبول بعد (وكذا) لا يصح (لو كرم البضع مالا) كقوله تزوجتك
بنتى أو ابنتى بالفتح على أن تزوجى بنتك أو ابنتك بالفتح على كل واحد من الاخرى بقول الزوج تزوجت
بنتك أو ابنتك وزوجتك بنتى أو ابنتى على ذلك لوجود التشريك المذكور (فلو اسقط) فها هو الذى قيلها
(و يضع كل صدق الاخرى مع النكاح) اذ ليس فيه الا شرط عقدى عقد وهو لا يفسد النكاح ولم يفسد
الام على البطلان ليس فيه انه مع اسقاط ذلك فهو قيد بعدم اسقاطه كقوله في بقية نصوصه فثبت انه
مع الاسقاط يصح النكاح (بمهر المثل) انفساد المسمى (ولو قال ويضع ابنتى صدق ابنتك ولم يرد)
فقبل لاخره على ذلك (مع الثاني فقط) أى دون الاول لعل يضع بنت الاول في صدق ابنتك الثاني
بخلاف الثاني (أو عكس) بان قال ويضع ابنتك صدق ابنتى ولم يرد (مع الاول) فقط ما عرف ولو
قال زوجتك بنتى على أن تبطل صدق لها فوجهان أحدهما استحسان بغير الصدق فيجب مهر المثل
كلوى خيرا والثاني البطلان لتعين هذا الشرط جرا على الاستمتاع بالنكاح لان الصدق لك ان لا تدريس
لأحد ان يتنعم بغيره الا بانه ذكره المولى والاولى لعدم التشريك (فرع بفسد الصدق) (قوله)
دون النكاح فيما (اذ قال زوجتك بنتى بتمعة) عبارة لاصل تمعة (أمك ونحوها) كعبك
العمل بالمسمى وقوله ونحوها من زبانه (ولو قال) ان يجعله نكاح الامه (زوجتك جارى على أن
تزوجى ابنتك بدين) لها (هو قد جارية) فزوجه على ذلك (مع النكاح) لانه لا تشريك
فيما ورد على عقد النكاح (بمهر المثل) لسلكهما عدم التمسك والتعوى بعض الاولى وفساد المسمى
في الثانية اذ لم يصح المسمى فمالم حصة كساح لا جارية بنتموهو مجتمع والظاهر ان عكس التصور كذلك
بان قال تزوج بنتك على قبضة جارى وزوجتك جارى بقبض لفتان حصة لعقدن في الحالب بن وخالف

المولى

(قوله وعندى لارحة ولواحد منهما) أشار الى جميعه (قوله الواحدة منهما من الوجهين السابقين الخ) أشار الى جميعه (قوله والاولا تزكيتها
مذبة انما الخ) الوقت بالاف سنة وبلغت حدا فاحشا لان ما خذهما ان العبرة (١٤١) بصيغ القود وأمعناها والمرج

المتروى فقال في الاول لا يسد المسمى في الجارية بل يملكها البنت عن صدقاتها هذا اذا سبق تزوج
الجارية فان تاهل بمهر نكحها والآن الملك بالتزوج ينقل الى البنت فلا يجوز زواجها ان يقبل نكاح
الجارية وبما قاله مدفع عاقبته (ولو طلق امرأته على أن تزوج من ابنته والصدان) أي بصدق
البنت (بضع الطائفة فزوج على ذلك مهر) التزوج باسم (غير المثل) لفساد المسمى ووقع الطلاق على
المطافعة فلا يابن كسج وكان ابن القفطان يقول لاراحة لامعالي وهو المثل على الزير ثم قال روى لوقاله
طلق امرأتك على أن طلق امرأتى وجعل كل منهما طلاق هذه بدلان لآخرى قال ابن القفطان
يقع الطلاق اذا فلهما ولكل منهما جارية فعندى لارحاجوا احدهما ولو لكل منهما الرجوع على الآخر
بهر المثل أي لواقى ما قاله ابن القفطان في القبل باهرها وظاهر لانه نكحها فصدق بوجه ما قاله غيره من ثبوت
الرجعة بانه خلع باطل اولا عوضه غيره مقصود كالدم (ولو طلق امرأته على أن يبتع) زيد بعدوه يكون
طائفا عواضين) في نسختهن (عقته) فاعتقه على ذلك (طلق وفي العتق وجهان فمن رجوع
زوج على السيد) بهر المثل (وعكسه) أي ورجوع السيد على الزوج بهيمة العبد (ان طلقا يبتع
زوجان) لارحاجه من حلوس الزوجين السابقين مانعة الاصل عن ابن كسج نفوذ العتق ورجوع كل منهما
على الآخر ماذكر وهو قفاص ما عتقها نكح

(فصل في تكليف المتعذر والمؤقت) * ولوعداهم كسنة (باطل) كالبيع بل أولى للشيء عندهم
 للصحة حتى يذلل لان الغرض منه مجرد التمسك دون التوكل والدراسة أو أعراض التكليف وكانت خصصت في
 أول الإسلام المضاعف لكل المنة ثم حرمت عام خبر ثم خص فيها عام الغنى وقيل بعمامة الوعاء ثم حرمت
 (بالإسقاط) أي بالوطء فيه (الحديث ولوعا فساد) شبهة اختلاف العلماء (ولو قال) كعتبة مائة سنة
 لم يرد عليه (تلك) أي بطل بسقوط بالوطء في الحد (ولزم) وفي نسخة ولزمه (بالوطء فيه) المهر
 (النسب) والعدة كاصح الأصل وليس من تكليف المتعذر قالوا وجبت له وجبة واحدة حتى لا يورث بل هو
 مخرج يقتضي العقد كخبره في قوله لو بعتنا وأبغرت هذه البراءة حتى لا يورث (الركن الثاني)
 فيكون مستوعب بشرط خلافه من (الوانع) التي يباين (و) بشرط (تعيين) كل من (الزوجين) فزوجنا
 حتى ياتي أو زوجت) يبقى (أحد كباطل) ولوع الأمانة كالبيع ولا بشرط الرؤية (وان قال)
 ما عدا حتى أو بعتك لداري وليس غيرها أو أشار إليها) بان قال زوجتك هذه أو بعتك هذه وهي حاضرة
 وكانت بغير الدار وقال زوجتك لداري أو بعتك لداري (صح) كل من التزوج والبيع
 بالتصريح بمسألة البيع من زيادته (وليس في البت) المذكور وفي صورته (بغيرهما) ولوعدا
 ما عدا غيرهما فلا يثبت حتى لا يخطأ (أو غلط في حدود الدار) المذكور وفي صورته (أو
 لزم) وبذلك هذا الغلام أو أشار إلى البنت التي يريد تزويجها (صح) كل من التزوج والبيع أما فيما
 شارفوه فلا يثبت كالمن البتة. والقول الدار بصفحة لا يثبت بغيرها غير (ولو أشار إليها بمجاهة غير
 هو أو أمانة ما عدا ما عدا) بإعلامها به فارق عدم الصحة في قوله بعتك الدار في الجملة الغالبة
 وهذا غلط في حدودها كذا خبره بالأصل قال الزركشي وما خبره من البطالة في هذه من قولها
 قالوا بأبوابها الظاهر فالوجه الصحة فيقال الثاني في الصلح إذا صلح على الدار التي في غير ما يصح انتهى
 ولا يثبت بغيرها لمسألة لو قاله بعتك لداري وليس غيرها صح وان غلط في حدودها والتعذر بالدار دون
 زواجره بغيره (فان قال) من اسم بنته طامعة (زوجتنا طمعت بل قبل لم يصح) (التزوج
 كزنا وطام) فلو تزواهاهم (واعتجلا بوابه) واستشكل تصحيحه (لاستطرأ الشاهد) فيه

(١٦) - (اسفي العطلب) - ثالث) بهذا الاسم (قوله) وبه فارق عدم العفة فيقال (قال بعض الخ) أشأري تصح (قوله) وداناه ظهر إسنانه الخ) الوجه ما قاله الشيخان وليس في كلام السافق ما يخالفه والفرق بين مسئلتها واضح وهو أن الإضافه في الأولى تقدير لمؤكدها والمبديه للباقي في ثبوت القاطع في حدودها بخلاف الثانية (قوله) واستشكل لاشتراط الشهادة الخ) قال القسطنطين وحواه ان

الكاتب انما تصرف في نفس المغفل لعدم اذا أبدلها بغيرها بما ليس بغير جبر أو ما هنا قد وجدنا الصبر بمقتضى ما عدا ما عدا ولا
 يضر القصد في تعيينها وقد سلك من ذلك قال شخص زوجك فلا تنسوك على وجهه ولكن زاده والزوج فاقبت بأنه يصح في قياس
 هذا الصبر وهو الصبر (قوله رسل (122) ذلك ما لم يذكر اسمها الخ) وهو موم من كلام المؤلف بالردى (قوله وقوله غلطان من زياده

ولاحظة الياح) غير المتعلق
 مفهوم منه الاول (قوله
 بصيرين) لان اقوال
 لا يثبت بالاعمال بنحو السماع
 (قوله مقبول الشهادة)
 بشرط ايضا كونهما
 انسيين فلا يصح شهادة
 وجابين من موثقي الجنب
 فينبغي ان لا يصح العقولانه
 فلا لا يجدهما عند اداء
 الشهادة لقوله تعالى واشهدوا
 ذوي عدل منكم وكذلك
 لو عقدتاهما قبل من
 اللاتك في قوله تعالى
 منكم اخراج لثلاثة اشياء
 الكفر والجن والملاكمة
 فوف وكونهما منسدين
 فلا يقبل المحذور عليه
 بسفه وكتب ايضا قال
 الزكشي هل المراد الحرة
 معلقة او جسد المستقرة
 اجتزع بالواقف الرقيق
 عبده وعلمدين فانما يحكم
 بصفه وان كان يحمل عدمه
 لغيره او لعدم خروج من
 الثلث ولم تجز الورثة فيعرف
 فلو حضر شاهد اهل بيتي فيه
 فاقتر (قوله ولا غالب) قال
 خضا هو من الياح يظهر
 (قوله فظاهر انهما
 كالخطين) شامل في جميع
 وكتب عليه بل اولي لان
 الخطين لا تخفى غالبا (قوله
 ويصح بصري نيسان)
 يجب على شهود النكاح
 ضبط التاريخ بالاسان والعقود ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد
 ان يرد على ذلك بعد التمسك بالاطلة والخلفين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق بلحق الولد فتدبر ولعلنا
 من حين العقد فظاهر ضبط التاريخ ذلك لحق النسب (قوله وبصرون) قال البلقيني فان قيل ففي الامم يختلف القول البغوي فقال

والشهود لا يطلعون على النية وقدعت ان السكينة مغترة في ذلك ان الحوازي اعترف بمثل ذلك ايضا
 على الشهود بالنية (قوله والاول) وله اثنتان كبرى وصغرى وجنب البني (الكبرى وصغرى) (الكبرى باسم
 (الصغرى مع) التزوج (في الكبرى) اعتمادا على الوصف بالكبر قال البحر ولو قال زوجت بنتي
 الصغرى الطولية وكانت الطولية الكبرية فالتزوج باطل لان كلا الوصفين لازم وليس اعتبارا أحدهما في
 تغيير المنكحة أولى من اعتبار الآخر فنصرت مبهمة (ولو ذكر) الولي (لزوج) (اسم واحدة) من
 بنته (وتصدهما الاخرى مع) التزوج (فيما قصد) هاوافت التسبيح (وفي الاشكال) السابق
 وبأنه فيما تقدم ثم دخل ذلك الولي ذكره ما قبل قال زوجت بنتي قصدت ما عدا من كبحر به الاصل
 (فان اخلف قصدهما ليصح) التزوج لان الزوج قبل غيرهما اوجب له الولي ولو قال الزوج قصدت المسماة
 قال كبحر في الظاهر منعقد عليها كبحر به الاصل (وان خطب حرجا لسان امرأتين) بان خطب كل
 منهما امرأة (وعقد كل) منهما (بخطوبة الاسم) ولو (خطب مع النكاحان) لقبول كل منهما
 اوجب له وقوله غلطان من زياده ولا حاجة اليه ان أثرت اليه بل يومه بادى الرأى خلاف المراد (الركن
 الثالث الشهادة) قال الرازي ذكر في الوصل ان حضور الشهود شرط لكن تساهل في تعيينه كما
 وبالحق حضورهم مبهمة في الانكحة فومن ثم قال المؤلف (الايد) أي وان كانت الزوجة غيبية (من
 حضور ذكر من مبهمة يعرفان اللسان) أي لسان المتعاقدين (ولا يكتفي ضبط العفظ) التراجع
 في هذين من زياده انهم من ترجع أصل الرضا أخذ من مقتضى كلام الجمهور في العقد بالجمعي والافلا
 ترجع في الرازي انما وجد وجهان من العبادي بل رجح القاضي والبغوي الاعتقاد بذلك (بصيرين مقبولي
 الشهادة) كما بينا في بابها من الجهران من ان في صحبه لانكاح الاول وشاهد عدل وما كان من نكاح
 غير ذلك فهو باطل فان تشاروا فالسلطان ولي من لا ولي له والعنف في اعتبارهما الاحتياط لا يضر
 وصحة الانكحة عن الجمهور نص على قوله ذكر من مبهمة بصيرين مع دخوله في مقبولي الشهادة لان
 فهم قبول شهادة ضددهم لان شهادة الانثى والاصم والاعمى مقبولة في حال مخصوصه هو لا يمكن
 استنادهما اعدم ثقلها لخال وعلم من كلامه انه لا يصح بالآخرين ولا يذى الحرفة الدينية فالتراجع فيهما من
 زياده وهو ما تورد من كلام الرازي (د) يصح (باني أحدهما) أي بحضور ابني أحد الزوجين
 (أو عدويه وكذا انهما أو عدو جها) أو ابن أو عدو أحدهما مع ابن أو عدو الآخر وان تعدا ثباته
 بشهادتهما اكتشافا بعدالة والفهم وثبتت الانكحة بقولهما في الجملة (والجند) من قبل أحدهما (ان لم
 يكن وليا) له (كالان) فصيح النكاح مع غيره بخلافه اذا كان واباه له ولا ولي عاقد فلا يكون شاهدا
 كالزوج ودرك له ثابت وقد يكون اب شاهدا أيضا كان يكون بنته كاترة أو زوجة أو بنه معها وأخته
 في النكاح ليس اعاد ولا العاقد نائبه (ولوشه ووليان) كل واحد من ثلاثا نحو (والعائد
 غيرهما) من بقية الاولياء (لا) انعقد (وكافة) منهما أو من أحدهما (منه) بمعنى (جاء)
 بخلافه اذا قصدت غيرهما كونهما من ذكر لاسر (ولا يصح بجهولي الاسلام والحربة) ولوقع ظهورهما
 بالارباب كونهما بموضع مختلط فيه السلطان والكفار والحرار بالارقا ولا غالب أو بكونهما ظاهري الاسلام
 والحربة بالارباب لا بد من معرفتهما فيهما باطن السهولة والوقوف على ذلك بخلاف العبدالة والفسق فلا
 عقد بجهولي الاسلام والحربة بغيره انما سلين حرين فظاهر انهما كالمختارين وبأنه ان يصح جهما ابانا
 ذكر من (د) يصح بصري نيسان) وفي نسخة النسب لاجتماع الشرط حالا (وبصرون) أي

منسوري
 أن يرد على ذلك بعد التمسك بالاطلة والخلفين أو قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق بلحق الولد فتدبر ولعلنا
 من حين العقد فظاهر ضبط التاريخ ذلك لحق النسب (قوله وبصرون) قال البلقيني فان قيل ففي الامم يختلف القول البغوي فقال

فترجى النكاح بالشه ودولو جهل حال الشاهدين وتصادق على النكاح بشاهدين جائز وكان على العدل حتى أعرف الجرح بوم وقع النكاح
فتمتد الشافعي بذلك ما إذا جهل الزوجان ما بين أمرهما ولكن ظاهرهما العدل ولم يثبت عندنا إلما كركلامه ولا يدخل على ما نرى أنه
فيه قال ولشبهه النكاح من لا يجوز شأنه من نكاح حتى يعقد بشاهدين عدلين وقال في المختصر والشه ود على العدل حتى يعلم الجرح
بوم وقع النكاح (قوله في ما لا الأمر عليهم) وبشقي فاكنتي بالعدالة الظاهرة كما كفتي منهم بالتقليد في الحوادث حيث بشقي عليهم ادراكها
بالعدل ولم ينسج المصنف بالاعلان إنما اذ بان فسعهم عند العقدان الصفة المستوراة ما في الظاهر دون الباطن فلا يعتد في الباطن
على الصبي إلا بعدلين ما بين (قوله واقتضى كلام المتولي تصحيح الصفة مطلقا) أشار إلى تصحيحه بكتبه عليه الصبح لا فرق بين إلما كركم غيره وما أتى
به من الإصلاح طرقة فضا غفر ما في المعومات والمثله فها طر بقاء حكمها من تونس في شرح التمهيز وقال الأصم لا فرق بين إلما كركم
غيره وهو الصبي في الوافي وكذلك في التفتة فتو (قوله قال الزركشي وغيره والظاهر خلافه إلما كركم) أشار إلى تصحيحه بكتبه عليه صرح به
العدل (قوله كما ثبت شوال بعد ثلاثين يوما إلما كركم) وكما ثبت النسب تبعه الشهادة السنة (١٢٢) بالولادة (قوله فرع يبين بطلانه بقيام
بينه فسق الشاهدين) قال

الاذرى والظاهران تبين
فسق الولى بالبينه كتبين
فسق الشاهد ويبقى أن
يكون تبين فسق الشاهدين
قبل العقد زمان لا يأتى
فيه الاستبراء لعدم كتبينه
حال العقد (قوله أو بأقرار
الزوجين إلما كركم) قضية اطلاق
الرافى والنزوى وغيرهما
انه لا فرق في الحكم بطلانه
بصادق - حاملى فسق
الشاهدين وأقرار الزوج
بين أن يسبق منهما أقرار
بعد التما عند العقد أم لا
حكم بصدقه النكاح كما كركم لا
وقال الماوردى إذا أقسرا
عند إلما كركم بعقدته
مرشدة عدلين حكم عليهما
بعثه بأقرارهما فلو تناكرا
بعد أو أدى أحدهما

مستوى العدل وهما المهر وفان بها ظاهر الباطن انما عرفت بالخالطة دون التركة عند إلما كركم
الظاهر من المسجلين العدالة ولان النكاح يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة
لاحتاجوا إلى معرفتها بجهر وانهم ومن تصحيحه فيقول الأمر عليهم وبشقي هذا إذا عقدهما غير إلما كركم
فان عقدهما إلما كركم لم يصح لسهولة الكشف عا - كركم به من الإصلاح في ذنا وبه والنزوى في فسقته
واختاره السبكي وغيره واقتضى كلام المتولي تصحيح الصفة مطلقا (ويطالع السر بتسقي عدل) في الرواية
فلما تبعه بشقي المستور عدل لم يصح به النكاح والرجوع فيه من زبانه وذكره الامام وقول صاحب المختار
الاشبه الصفة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين ولم يوجد أربانه ليس القرض لثبات الجرح بل زوال
ظن العدالة وهو حاصل بغير العدل (وان تحا كركم الزمان) وقد أقر النكاح عقد مستورين (في نكته)
ونحوها من حقوق الزوجة (وعلم إلما كركم فسق شهود العقد بحكم بينهما) وقضية بطلانه لا يفرق
بينما قال الزركشي وغيره والظاهر خلافه سواء أقراته إليه أم لا (أو) علم (بكونهما مستورين
حكم) بينهما لان الحكم بينهما هنا بايع والظاهر خلافه كذا ثبت شوال بعد ثلاثين يوما تبعه البتور ومضات
بزوجة عدل (أو بطلانها في اثبات النكاح لا يفسد بل يشوق) حتى يعلم باطنهما (فرع يبين
بطلانه) أى النكاح (بقيام بينه فسق الشاهدين أو) كركمهما أو روقهما أو نحوهما عند العقد
(أو بأقرار) وفي نسخة أقرار (الزوجين) قال الاذرى وغيره أو يعلم إلما كركم (بالفسق) أو فسق الشاهدين
أو نحوهم عند العقد (أو) بقيام بينة أو أقرار الزوجين أى أو علم إلما كركم (بالاحرام) أى بوضع العقد
فيه أو في العدة أو الردة كركمهم بالاصل لغوات الشرط في بعض وجود المانع في بعض وتبين فسق
أحد الشاهدين كتبين فسقهما وقضى عليه البينة وإذا تبين البطلان فلا مهر الا ان دخل مهر لم يحكم عليها
بأن يابسته لها فها مهر المثل قال الحارثي ويحل تبين البطلان باعتبارهما في فسقهما أما في حق الله تعالى
بان طلقها ثلاثا ثم فارقها في فساد العدة وبشقي ذلك فلا يجوز ان يزوجها كما لا يحل للتمتع ولا حتى
تقتنع في فلا يفسق بوقولها قالوا لا يملكها حتى على ذلك لم يسمع قولها ولا يثبتها بذلك أتى القاضي أما

سفالو إلى أفسق الشاهدين (بصدقه النكاح سابق أقراره ولو تزوجه بعد ذلك أنكره ولو أقره أامة البينة بذلك لم تسمع لان أقراره على
نفسه أولى من بينة كركمها بأقراره وقد فهم كلامه انه إذا أقر ولا يصح منه أدى فسق الشاهدين انه يلزم بصدقه النكاح حتى
يفرض عليه أو أقره بلغوا اعتراضه الا لا حتى اعتبرنا في السابق قال الاذرى والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه أقراره السابق من حقوق
الزوجين مهر ونفقة وغيره لا ان يقره بالتحكم عليه عا ضره باعتباره الا لا حتى لا يما ينفعه عملا بأقراره السابق والرافى والنزوى
لا يخالفان في ذلك وقوله قال الاذرى والظاهر إلما كركم أشار إلى تصحيحه بكتبه إضافة إلى الأقرار ولوطقه الزانام أقر بالفسق لا بد من التحليل
قال صاحب التذبيب في التعليق لم تسمع البينة تقوم على فساد العقد الاول لا حتى الله تعالى وقال القاضي في الفتاوى ولو أقام الزوج البينة
على الفساد لم تسمع وحاصل كلامهما انها تسمع ان شهودا حسبوا لا تسمع ان أقامه الزوج وهو الذى صرح به غيرهما اه (فرع) هـ
في فتاوى الفقيه قال ان مات كركم فارق طلاق ثلاثا ففعل ذلك ليعمل بمشهودهم ثم قال في كنت شاهدة على هذا القول قاله على الشهود
أن يشهدوا يستعمل الملائق ثم هو محتاج إلى اثبات طلع سابق البينة فتوان صدقته المرافعة فاما إذا قال أو لا في ثلاث زوج حتى تارة الشهود
فعل ذلك لا يشهدون بالطلاق وقوله السابق مقبول لانه غير منهم فيه اه (قوله قال الحارثي ويحل تبين البطلان إلما كركم) أشار إلى تصحيحه

(قوله اما بينة الحصة فتسعم كذا كره البيهقي في تعلقه) أشار الى حصصه وكتب عليه وصورة جماعة ايمان بشهد بان تزوجه الزوج لا
 محلي أو بعد نزوح على انه طلقها ثلاثا (قوله قال ابن الرضا) قال في المأبوق قول قوله ما مارد في الزوج والزوج جذاذا كان شرعية
 أم اذا كانت مقيمة أي مجبورة فتأخذ تفرار هذه النكاح في سقوط شرط المهر اذا كان قبل الدخول أو الراجع الى مهر المثل اذا كان
 بعده صرنا في اقرارها في ابطال ما ثبت لها من المال لا يسع له قال الا ذري ذلك ان تقول اذا كان بعد الدخول ومهر المثل دون المسمى فينبغي
 أن لا يبطل الزائد بقوله أو ينفى أن لا يبطل حق السيد من المهر بواقعة الامة على ذمة الوان كان شرعية لا يانرا الشاهد من ولا أو تقول
 الشاهد من كذا حتى في هذا المظهر بالنسبة الى التفرق بين الزوجين وبقوله ما مارد في الزوج والزوج جذاذا كان شرعية أم اذا كانت مقيمة أي مجبورة فتأخذ تفرار هذه النكاح في سقوط شرط المهر اذا كان قبل الدخول ومهر المثل دون المسمى فينبغي
 ثم مات قبل الدخول أو بعده ومهر أو ثلها أو تزوجه في سقوط المهر قبل الدخول وفي ذمة المسمى بعده وذا كان تزوجه في اقرارها من ايمان بشهد بان تزوجه الزوج لا
 اذ ماتت بعده ومهر أو ثلها وكذا الحكم (١٢٤) في الكسوة والنفقة (قوله فان اقر به دونها من بينهما الخ) قال الا ذري بطلانها

بينة الحصة فتسعم كذا كره البيهقي في تعلقه قال ابن الرضا وقوله ما مارد في الزوج والزوج جذاذا كان شرعية أم اذا كانت مقيمة أي مجبورة فتأخذ تفرار هذه النكاح في سقوط شرط المهر اذا كان قبل الدخول ومهر المثل دون المسمى فينبغي أن لا يبطل الزائد بقوله أو ينفى أن لا يبطل حق السيد من المهر بواقعة الامة انتهى
 المحلول ومهر المثل دون المسمى لا يبطل الزيادة بقوله أو ينفى أن لا يبطل حق السيد بواقعة الامة انتهى
 (الانرا الشاهد من) بقسمه عند العقد فلا يؤثر في افساده ولا يؤثر في بطلانه بعد الحكم بشهادتهما (فان
 اقر به) أي بنسب الشاهد من الزوج (دونها) أي الزوج (فرق بينهما فرق تضييق) لا فرق قلان
 فلا ينقص عدده كقولنا بالرضاع (ولا يسقط مباحها) وفي نسخة مفرها بل عليه نصفه ان لم يدخلها
 والا فلا يملكه لا قبل بل قوله عليها في المهر (وزنه) بعدمونه (ولسلف) انه عقد بعد ان (ولو
 اقرون) بذلك (ودونه صدق بينهما) لان المصحة تدعي ترددها والاصل بقاؤها (و) لكن
 (لا ترون) انما ان (والطالب بمهر) انما ان أو قراها قبل المحلول لانكارها وعدل عن قول الرضا
 ولا مهر لها في ما قاله الا لا رد عليها مع الاسنى وغيره من ائم الوضف المهر لا يرد منها في ما سأل ما بان
 في الرجعة فبما اذا قال طلقها بعد الدخول فقاتل بل قبله فان كانت قبضا باجيع فلاما لم يثبت: ان لم
 تقبضه فليس لها الا أخذ النصف والنصف هناك كالجيع هذا لكن أوجب عن ذلك بان الزوجين في ذلك
 اتفقا على حصول الموجب للمهر وهو العقد واختلاف في المقرره وهو الولوع وهما في نفي السبب
 الموجبه فلم لا كنها شيأ من الملكة بغير سبب تدعيه (ثم انوطها في حالات الاقل من المسمى ومهر المثل)
 فان تسكروا وحلفت فبينهما (فرع) قالت تكفني بغيري وشهدت فقال بل هما: نقل ابن الرضا عن
 الفخار ان القول قولها لان ذلك انكار لاصل العقد قال تزكيتي وهو ما نص عليه في الام (فرع فلو ناب
 الفاسق عند العقد لم يلحق بالسور) فلا يصح به العقد لان في شحته تصدع عن عادة لا عن عزم
 بحق (وندا استناه المستور) حيث احتياطا (فرع لا يثبط الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح
 حيث يعتبر رضاها لان انكارها ليس من نفس النكاح المشروط به الا شهادتها وشرط فيه لكنه
 يسحب احتياطا لو من انكارها ورضاها ليحصل باقرارها وبينه أو باخبار وإيعام تصديق الزوج وشمل
 كلامه كغيرها لما كرهه اتقى القاضي والبيهقي وما قاله ابن عبد السلام والبيهقي من ان الحال كذا تزوجه
 حتى يثبت عند اذنه الا ان في ذلك وجهها في الحكم فيجب ظهور مستند مسمى على ان تصرف الحاكم في حكمه
 اضطر بيده كلام الشيخين وقال السبكي في باب احياء الموات الصحيح عن القاضي أبي العلاء ليس

لا تسكروا ما دامت مصرعة على
 تكذيبه (قوله ولا يسقط
 مباحها) ينفى اذا كان
 مهر المثل أو من المسمى
 أن لا يتصلها الا بطلانها
 منكروا لم يخرج فيه
 الخلاف فمن اقره نفي
 وهو ينكره قلته بحثا
 (قوله لو خلفت) يتعلق
 بقوله ولا يسقط مباحها
 (قوله لكن أوجب عن
 ذات بان الزوج الخ)
 المحاب المذكور لا يجري
 شأ والمعه والزوجين
 المستثنى اذا لم يجمع العتبر
 بينهما ان في زيادة المال
 معترف به لغريه وذلك
 الغير ينكره فقير المالى
 به فبهما (قوله قال
 الزوجين وهو ما نص عليه
 في الام) هذا فقر يسع على
 وأمر مرجوح وهو تصديق
 مدعي الفساد فلا يصح ان
 القول قول غيره بان

الزينة لان كان ينبغي فيه دعوى البعد والفساد الآن يقال: انكارها الى انكار العقد بالكتابة والحق ما قاله في محكم
 الذنار وهو المنصوص في الام في باب الدعوى في الشراء والهبة (قوله وشمل كلامه كغيرها لما كرهه الخ) لكن في تناقض البيهقي أيضا المرأة
 اذا اقترنت بالزوجة انما تسع من ثاعت وقاؤه أو طلاقه قبل بل قال القاضي في ذلك فترجى بها الخصر على القضاء بالمهر ونفعه الرافعي عنه قبل
 دعوى الكسب قال السبكي ولعل الفرق بينهما وبين ما تقدم عن هذا ان اقرارها ثبت حق غيرهما فلا يسوغ الاندفاع على قطعه الا ما يسوغ الحكم
 به وليس ذلك ما تقدم عليه بالانفاد فلذا لا اعتبر في معاصرتي الحكم ولا يلزم من هذا ان يكون حكما به بخلاف ما قال القاضي في كتاب الزوج
 في بلد آخر فطالما ثلاثا أو ايمان واعتدلت زوج حتى فاته يقبل قولها ولا عين عليها ولا يئنه (فرع) قال رجل لا يشهد بي في الحال كذا تزوجه
 اني قد اذن لك ان تزوجه اذ قال اذني الزبد وقوله اني في ذلك تزوجه كان لهما الاعتدال على قولها أو تزوجه اذني في الحال كذا تزوجه
 الظن صدقها وهذا كقوله البيهقي في تناقضه المرتبة من القاضي انه لو جاء رجل الى القاضي وقال فلان عقد اذنت لك بتزويجها حتى يجله تزويجها

فان ائمه في اخبارهم يجوز (قوله قال الاذري) ينبغي ان يستقبل الخ) أشار الى تحصيله (قوله) كما صرح به ابن المسلم) وان جزم ابن العباد
بطلانه لكونه كالتحالف الشاهد فانه شرط (صحت الركن الرابع) (قوله والولى) شرط في الحادى الصغير ان يكون مقبول الشهادة
(قوله فلا تدمر امرأته) كما قال الخ) المراد بالزوج المرأه لان الزوجين أحدهما إذا نكح الآخر بغير إذن الزوجين فلا يفسد نكاحهما
الثانية اذا زوجت المرأه في دار الكفر وفروا على جهة انكحهم فانها تقرر بعد الاسلام (١٢٥) لا يعتبر اذن المرأه في نكاح غيرها الا
في ملكها أو في نفسه أو

بحكم قال الاذري وينبغي ان يستحب للابن بشهدا بضاعى رضا البكر البالغ خروجها من خلاف من يعتبر
رضاها كالتب ولا يعتبر احضار الشاهد من (بل يكفي جماع النكاح) أى الايجاب والقبول (دون
الصداق) من شاهد من حضرا (ولو عقد) النكاح (بشهادة تختين) فبانوا رجلين مع) ومنه الولي
كما صرح به ابن المسلم بخلاف ما لو اقدم على نكح فبان رجلا لان عدم جزم النكاح يترجم بخلاف نظيره
في الزوجين كما جزم به الر وبانى واقضى كلام ابن الرضا لا اتفاق عليه لانها المقصود الاعظم من النكاح
بخلاف الولي والشاهد وان اشترى كوافي الر كنية على ما ركان المقصود الاعظم من أركان الحج الوقوف
بغير فتوى شاركه غيره في الر كنية ولا يشكل على عدم الصفة ما صرح به الر وبانى من الصفة في الولي والزوج رجل
امرأه اعتقد ان بينهما محرمة ثم بان نكاحهما لان المحرم يصح نكاحهما في الجلاء بخلاف الخنثى المشكل على
ان ما صرح به الر وبانى في نكاح الأصل في باب الر باختلافه وما قرره أوجه مما سبق به الاسنوى من ان الزوجين
كالتشاهد (الركن الرابع العاقدان) (كفى البيع) (وهما الزوج والولى أو النائب) عن كل
منهما (فلا تعد امرأته) نكاحا (ولا ية ولا وكاله) سواء الايجاب والقبول اذ لا يليق بمحاسن العادات
دخولها فيه لما قصد منها من الجماع وعدم ذكره أصلا وقد قاله تعالى الرالة وامرؤن على النساء وتقدم
خبره لانكاح الولي وروى ابن ماجه من خبر لا تزوج المرأه ولا المرأه نفسها أو أخرجه الدارقطني باسناد
على شرط الشيخين قال الشافعى رضى الله عنه قوله تعالى فلا تغفلوهن ان ينكحن أزواجهن أصرح
دليل على اعتبار الولي والامه كان لعضه معنى (وان وكل الله) مثلا (ان فوكل) رجلا في نكاحها
(لا ينها) بل يسهل أو طلق (جاز) لانها مرفقة بين الولي والوكيل بخلاف ما لو وكلت عنها وقيل لا يجوز
والترجع من نز يسهل وبه صرح الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والتمولى وغيرهم (واذا اقدم الولي والحاكم)
أى عدما معا كما صرح به في الرضة (فولت) مع خاطبها (أمرها) رجلا (مجتهد) ليرزوجهما
(جاز) لانه يحكم بالحكم كالحاكم (وكذا) لو اقدم معه (ع-دلا) جاز (على المختار) وان لم
يكن بمجتهد الشدة الحادة الى ذلك واشترطه كالم رضة في ذلك عدم الحاك كمنوع في الاولى فبأنى في القضاء
جواز التحكيم في النكاح مع وجود الحاك وهو المعتد ومن ثم قال الاسنوى الصحيح جوازه فمروا حضرا مع
وجود الحاك كدونه اه (فرع لو وطئ في نكاح لاوى) كان زوجت نفسها فلم يحكمها كمنعت ولا
بطلانه (لزم مهر المثل) دون المسمى افساد النكاح ونظره أعم امرأه تنكحت بغير اذن ولها ان نكاحها
باطل لئلا تظن دخول مهرها المهر بما حصل من فرجها فان تشاوروا فالسلطان وفى من لاوى له رواء
التمردى وحسنه وابن حبان والحاكم جميعا (وبسط) عنه (الحديث) سواء أصد من يعتقد خبره
أم لا ثم لا يتلافى المأثم في صحة النكاح (و) لكن (بغير) به معة فقد خبره (لا رنكابه محرما لاحد
فيه ولا كفارة) في النكاح المذكور (فزوجت قبل التفريق) بان زوجها ولم يقبل
تفريق القاضي (بينهما فوجهان) أحدهما البطلان لانهم في حكم الفرائس وأحدهما الصحة كالأنى
في فرع أول الباب الرابع مع زيادة قد (ولو طلقها بالانام تطلقه) أى لا ينفق في صحة نكاحها لى التحال
لعدم وقوع البطلان لانه لا يتابع في نكاح صحيح (ولو حكم بمعنه) أو بطلانه (حاكم) يراه (لم

اه وقال ابن العبر انه غير بلى لكن نقل التودى في شرح المهذب في كلامه على البيع القاسد عن نص الشافعى والاحصاء على انه لو تزوج
امرأته نكاحا فاسدا ووطئها وهى بكر لم يفسد مهرها لكونه لا يلزم معه أرش البكارة وقرن بان اختلاف البكارة ما ذون فيمضى النكاح الفاسد كما
في النكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد فانه لا يلزم منه الوطء (قوله ولغيرهما أعم امرأه تنكحت بغير اذن لها الخ) قال صاحب الكفاي وجه
الادلة انه من حكم البطلان وأد كذا بال تكرار وأوجب المهر بال دخول ولو كان النكاح محصلا وجب بال بعد ونقل الولى الى السلطان عند
التشاور ولو كانت هى ولية لم يفسد مهرها كالتأنى

(قوله تزويج البكر) أي ولو طرأ أسفهوا (قوله بغير إذنهم) قال ابن عبد البر لما جمعا على أن زوجهما صغرة وهي لا إذن لها أصح بذلك أن زوجها بغير إذنهم كبيرتان كانت بكر إلا أن النص انما ورد بالفرق بين الثيب والبكر (قوله نكس له تزويجها الا باذنهما) فلا يخالفه ما قاله الماوردي والرواية من أنه بائن على ولايته (قوله وغيره) معلوف على قوله لخوف العار (قوله فلا تزوج الصغرة الثيب حتى تبلغ الخ) قال ابن المجدى والمد واليب الصغرة تزوج في عشر صور الأولى اذا خلقت شيئا الثانية أن تكون (١٢٧) أمة الثالثة أن تكون بمنزلة

الرابعة أن تزوجها أوها الكافر الخامسة أن زوجها بعد الكفر السادسة أن تزوجها أوها الكافر السابعة أن تزول بكرتها بغير طه الثامنة أن زوجها كما الكفرة التاسعة أن تزوج نفسها العاشرة أن يهرها كافر على النكاح ويقتدون ذلك كالحال بالصفة المطلوبة لا تخبر إلا في حق صوري بالصفة المجردة في الأربع صور السابقة نكاح الكفر (قوله ولا تزول وال بكارة الا طه) قال الأندلسي وسواء حصل الوطء من أذى أو جهمة بتكثير أو غشها فرد ونحوه وهي مائة أو مقلوبة على عقلها هذا قضية كلامهم لا تخبر إلا في طه وقوله قال الأندلسي الخ أشار إلى تصححه (قوله وتصحح كلام المصنف كماله ان البكر الخ) أشار إلى تصححه (قوله لأنها صغرة) فليس لها اختيار الأزواج الخ ولا الواجب جناحها جعلها مجبوروا بشيء من الخلاف اذا سوي معنى معينا

(قوله تزويج البكر) بغير إذنهم انما ورد بالفرق بين الثيب والبكر (قوله نكس له تزويجها الا باذنهما) فلا يخالفه ما قاله الماوردي والرواية من أنه بائن على ولايته (قوله وغيره) معلوف على قوله لخوف العار (قوله فلا تزوج الصغرة الثيب حتى تبلغ الخ) قال ابن المجدى والمد واليب الصغرة تزوج في عشر صور الأولى اذا خلقت شيئا الثانية أن تكون (١٢٧) أمة الثالثة أن تكون بمنزلة الرابعة أن تزوجها أوها الكافر الخامسة أن زوجها بعد الكفر السادسة أن تزوجها أوها الكافر السابعة أن تزول بكرتها بغير طه الثامنة أن زوجها كما الكفرة التاسعة أن تزوج نفسها العاشرة أن يهرها كافر على النكاح ويقتدون ذلك كالحال بالصفة المطلوبة لا تخبر إلا في حق صوري بالصفة المجردة في الأربع صور السابقة نكاح الكفر (قوله ولا تزول وال بكارة الا طه) قال الأندلسي وسواء حصل الوطء من أذى أو جهمة بتكثير أو غشها فرد ونحوه وهي مائة أو مقلوبة على عقلها هذا قضية كلامهم لا تخبر إلا في طه وقوله قال الأندلسي الخ أشار إلى تصححه (قوله وتصحح كلام المصنف كماله ان البكر الخ) أشار إلى تصححه (قوله لأنها صغرة) فليس لها اختيار الأزواج الخ ولا الواجب جناحها جعلها مجبوروا بشيء من الخلاف اذا سوي معنى معينا

فان اردع عنها نسب أو مال أو حسن أو غير من الصفات المرغوب فيها فباين في أن يخس حظها منه ع (قوله وكذا فدعوى الثوبه) هذا الخ فلو كانت صغرة بكر أو أراد الاب والجد اجبارها فقال أنا ثيب فهل يتعتم من تزويجها كالكبيرة فقل والمصنف قول رن الوجه خلافة قوله قد في تصديتها فدعوى الثوبه أيضا قال بعضهم وهذه حيلة في منع الأب والجد من اجبار البكر على النكاح (قوله ونظر لا تنقض الخ) قال شيخنا قال لا يحلها

(قوله: بل لو شئد أربع سنونبوس، يتعاهد العقلمن يعلل) أشار إلى تعصبه (قوله: ذكره الماردى والروافى) قدا عثر هذا المقالة فى المجلد
 قديمه، ثم التفت إلى سبب كذا فى بيده، وقد عثر فى باب الرضا على قولها: لا تزجبه دماز و جهالولى، يتنازع عوم انه امر
 زوجه من راهل، ثم عدها والا واضح، ضد فيها هذا، وكلام الماردى والروافى مفرغ على الوجه الآخر، وتوخذ من التعديل
 الفرق بين السنتين (قوله: واصل الاول، أوجه) (١٢٨) أشار إلى تعصبه وكب عليه، قال الفقيه: الاقرب، وكب: بضال الشيطان

فولده الأمير اراد ان يفتاح الامام عبد الله والوالد للمسلمين (قوله فاعطى قوت وصيته تزوجون كالاخ) فاعطاه القوت المحبونه اراد تزوجه المسلمين والقوت لانه على مالها كما تزوج المحبونه البالغه ان لا يولي للمحبين (قوله والسلمان لا تزوج الا بالقبيلتين) وعدم اهلها (وغيرها) اموال البقي الصور التي تزوج فيها الحاكم عشرين من صور وقضاهما الجلاله السوي قوله عزوج من حاكم عدم اولى والعقد الاحرام والفضل اسير حبس فارتدت عن كساحه * اولفله ارحامه اذناهم وقتلهم محرومين جنت ولا * ايوجد احتياج فظهر امارته ليدل على اهلها * هـ المال مع قوت وفاء لا ضرر مع مسلمان علقت اودون اوكوت تات وكان اهلين ثم

(وله فان غفل الولي بالغا بالغ) انما يحصل اذا ذهبت بالغته عائلته: مع تزويجها بحرة ميسرة أو ميسرة - فوضى المال وكأن
 ادخلها الى كنفه، من قد خدام وكان الولي منفردا أو جماعة حصل الامتناع المعتبر بحسب لا بقضى النفق - فنخرج بقولنا: مع تزويجها
 بالحرة والمعتقة والمردود وكل من لا يصح تزويجهم بالمناوح وبحرة الامتور بحرة ميسرة العتقة في المرض التي تحسب من الضمان بالوحيث
 فندفع بالعتقة والمردود كل من لا يصح تزويجهم بأقربنا بحسب لا بقضى النفق - ما إذا حكم لها كبرفسقه - كتب الضمان بالوحيث
 تنهوا وانعمن من تزويجها وقال فلان: كفايته بما لوالت زوجتي من هذا الكف وقال فلان: زوجي لئلا ينزلها - أو كفايته (أو قوله) - وكفايته
 الزكفي (ضعف) * (تنبيه) * هل لها ما كمن حكم المسلمين بزوج امرأة الحكي في الملبس حتى يولايتها قال القوي: يتصور
 بصورتين الأولى اذا كان نديم أمكن كان التيمع مباحا لا بالجملة وأمثلا لا بمقتضاها فان التصرف في مالها بالبيع والتمتع لها كبره
 وهي المال وما كبره المال وهي ديباط ليس له التصرف في مالها سوى بالحفظ والعتق (١٩) كما هو المقرر في تنهوا اذا تزوجت أمته لا
 زوجها الا كما كبره المال وما كبره المال وهي ديباط ليس له التصرف في مالها سوى بالحفظ والعتق (١٩) كما هو المقرر في تنهوا اذا تزوجت أمته لا

أراد أن يحاكمها لأن عمها وأبوس للإبادة أن تزوجه البقاء الأقرب على ولا يشترط الزوج حق عليه فإذا اعتذر
منه عليه السلطان (فان عضد الولي) ولو بجرا أي منع (بالغة) عاقبة من تزويجها (أمر القاضي)
به (فان امتنع) منه (أو سكت) بحضرته (زوجها) كجلى التذويرو أم بالعضد لقوله تعالى فلا
تضلعن أن تسكنن أزواجهن (وكذا) زوجها (ان اختفى أو أعتز) أو باغية يستل زوج فيها
القاضي (وأثبت) أي أقامت (بهضه) جندنية تخفى سائر الحقوق (وله الاستئذان) من التزويج (لعدم
الكفاءة) فلا يكون امتناعه منه عضداً لأن له حق في الكفاءة ويؤخذ من التعليق أنها لو عدت على عيني أو
يجب ببابها فامتنع كان عضداً وهو كذلك إذا قلنا له في التمتع واعتبره القاع الكفاءة بين موضع
الصلاح لم أر أنه سكته وأصح منه الزكشي ولودع على رجل وأدعت كفايته وقال الولي ليس بكفه
رفع إلى القاضي فان ثبت كفايته لم تزوجه منه فامتنع زوجها القاضي منه (لأنه انما المهر) أو
لكونه من غير نقد البلد وليس له الاستئذان من تزويجها إلا لأن المهر محض حقها (والسلطان) هل
لزوج بالولاية (العلمة) (الاستئذان) (زوجان) حكمها الإمام وأفتى البغوي منه ما بالودل
قائلة لا يمكن بالولاية المازوج مطلقاً بل من الشرية (زوجان) بقضه في المازوج لقبه الولي ومن
قوله المطلق أنقلا أن أراد القاضي تسكاح من علم عنها وإحسان قلنا بالولاية تزوجه أحد تزواجه أو فاض أحرأ
بالبينة بغير ذلك أو أنه إذا تزوجه بانتمائه بغير كف أو قلنا بالولاية صح أو بالبينة فلا وانه لو كان إماماً وإسنان
والأقر بتمام قلنا بالولاية قد علمه حاضر أو بالبينة فلا والحاصل أن بعض الفروع يقتضي أنه
زوج بالولاية وبعضها يقتضي أنه بالبينة وأن فروع الأول أكثر وقد صح الإمام في باب القضاء في المازوج
أقبحه تزوج وبإبادة اقتضتها بالولاية (العارف الثاني في ترتيب الأولياء) قد قدم القراية ثم الولد ثم السلطنة
(وبقدم) من القراية (الأب المجدون علماً) ثم بقية العصة (وترتبهم) هذا كالبرأت أي كترتيبهم
فيه (الآن لا ينال الزوج) أمه (بالبنوة) إذ لا مكرتبة وبها في النسب فلا يعتني بدفع العارض
النسب وهو مذالم ثبتت الولاية للأخ من الأم (بل) تزوج (بالعصوبة أو بالولادة أو بالقضاء) ولا يضر
البنوة ثم لا يضر مقتضى إلمامه (والجد يقدم على الأخ هنا) وإن استوفى باحقاق الأرض لأن الزوج
ولاية وأبعد أولادهم (زيادة) فتعدها هذا اختصاص ولا ينال (والأخ لا يورث مقدم) على الأخ (الأب) كجلى
(الآن) وهذا علم من قوله وترتبهم كالبرأت (ومضى كان أحد العصبه أو) أحد (ذوي الولاء) المستور

(١٧ - (اسمى المطالب) - ثالث) زوجها هذاهما الحاك كان قلنا بالنسبة قدم تزويج الولي اه نظر لان الرافعي جعل حكم تزويج الولد والوكيل مع حكم تزويج الولدين معا (قوله وقد صحح الامام في باب القضاء الخ) اشار الى تصحيحه بمقتضى العرف الثاني في ترتيب الاولياء) (قوله فقدم القرابة) وان طرأ سعة المرات بعد اوقعها وانسب الاسرى الى الوهي في قوله تزويجها الحاك (قوله وقد قدم الاب) لانما اولياء النسب يكون به (قوله ثم الجدة) عند عدم الاب وعند عدم امهات يشمل مالو له بنت في كمال النسبة فانها تلقى به ولا يحكم بغيره لانه لا ينسب بالاختصاص يختلف النسب وانما قدم الجد بعد الاب على سائر العصبات بالنسبة لما بالواقع مشاركتهم في العصبية (قوله وانما شاركته فهو بناتها في النسب الخ) ولانه يغافل بابيه وأولاده فيفضل له في الولاية لانه زوج والزوج له امرأته والام لان زوج نفسه فكذلك من دليها ولا يجوز ان يكون أصلا فلا ينسب لانه ينقر عين الاب والام (قوله) بالعبودية أو الأولاد أو بالقضاء أي ونحوه فإذا كان ابن عم أو كان أخا أو له الشبهة أو نسك الجحوس أو كان ابن ابن أخيه أو كان عمها أو كان معقاة أو بن معق أو كان قابلاً أو كانا أو نسكاً

[illegible]

(أشهاد أو أبا تقدم) لأنه أقرب (فان اجتمع) بأن كان لها ابنا من أحدهما نحوهما من أمهات الآخر
 ابنا (فالابن) مقدم هناك (وقدم صفة أعني) فلو كان لها ابنا مع أحدهما مع تقدم المقدم
 لأنه أقوى صوبه بغيره ونحوه لو كان المعقن ابن عمه والابا خرقة أقدم الشقق وبه صرح المصنف
 * (فصل المعقن عندنا العصبية) * النسبة (وهو رجل فالولاية له ثم عصبته كقرب) عصبان
 (التبني) لكن (يقدم الآخر) إنما على (الجد) قال البلقيني وقدم العمل على أبا الجد كإص عليه
 في البولي (وابن المعقن زوج) بعده (ويقدم على أم المعقن) لأن العصبية لولد ولول كقرب الأرث
 لما استأجر لهذا الاستدراك (وزوج شقيقة الماتقن) ابنا (من زوجها) بالولاية عليها
 تعالى لأنه على معقنتها (ولو مرض) معقنته فلا ولاية لها على من كلاً مما صرح به أصله أنه لا زوجها
 ابن المعقن مفضلة كلاً ما كاله أنها لو كانت كافر ولو عتقت مسخرة ولو لها كافر لا زوجها وأنها لو كانت مسلمة
 والعققة كافر ولو لها كافر زوجها وليس كذلك فجمعا (فان ماتت زوجها ابنا ثم أمه أو لها ترتب
 العصبية) أي عصبية لولد وتبعه والولاية تنقطع بولوت * (فروغ أعني) أننا انشترط وضاهها *
 فيقول كلاً أو بولك أحد ههنا لا شرأ في ما شران معاً لأننا لم نعلمها له أحقيته (الولاية) بعضه فكم
 يعبر عما جاء به الترتيب في قولنا يعبر بعد (وزوجها من أحد ههنا لا الخ) مع السلطان (فان
 ماله) انشترط في تزويجها (الثان من عصبته) واحد من صفة أحد ههنا وآخر من عصبته الآخر وان
 أحدهما كمي موافقة أحد ههنا لا آخر ولو كان أحد ههنا أو نه لا آخر شملت تزويجها ولو اجتمع عدد
 من عصبان المعقن في درجة كسبب وأخوة كانوا لا لا حول في النسب فآذ زوجها أحد ههنا وضاهها صولا
 بشرط رضا لا آخر صرح بذلك الأصل (فان كان المعقن) لها (خشي) مشكال (زوجها)
 (أبو) أو غيره من أولاد بن تربته (بأنه) لا احتمال كونه فيكون قد تزوجها وكره به بتقد كونه
 زوجها لا يقد أو ترضى بصفة كلامه كالخروج واليه صفة ما جوبه بأنه وجد بأنه لا ينبغي أن زوجها
 أو بانه انتهى لكن قال القوي في فتاوه به فلو كان الأب بخشي مشكال زوج الأبعد والخشي كالمفرد
 فظاهر أنه لا يحتاج للولاية والأول هو قال الأذري فلو استمع من الأذن فينبغي أن يزوج السلطان فلو
 عقد الخشي فيان ذكر كرام كماله

(فصل من يصاهر زوجها الماتقن العصبية) * القريب (ثم) مع (قريب البعض) مع
 (عصبته) مع (السلطان) قوله ثم عصبته من زبانه * (العارف) الثالث في مواعيق (الولاية) وهي
 الأول في مواعيق الطلاق والبعض في أحوال الزوج والفسق واختلاف الدين والأحوال وقد أخذ في بيانها فقال
 (الولاية لزوج) كله أو بعض فأمه البعض قال القوي في فتاوه به لا تزوج أصلاً أن تزويجها لا آذن
 لا يجوز زواجها تزويجاً من عدله لوقوله لا تزويجاً من عدله لوقوله لا تزويجاً من عدله لوقوله لا تزويجاً من عدله
 لا يجوز وقال البلقيني هذا مفرع على أن السيد تزويج أمته بالولاية فان قلنا أمه لا يصاهر زوجها بالولاية

[illegible]

لا تزوج أبنته التي لا تملك الفتح بها كما (قوله) وظاهره أنه تزوجها لما كان البعض مع واحد مما سار أشار إلى نكحهم وكتب عليه لانه بنى نكاح
بعضهم (قوله) والرافعي في ما ينبغي أن تزول ولايته أشار إلى نكحهم وكتب أيضا وظاهره أن الأبقاء لا يثبت كالسبكي وقال ابن السراج
بنى العمل به وقال الأصمعي في كتابه في الفتوى بصحة نكاح السفيرة وجميع تصرفاته ومن قال بعدم هذا فقد قال بالاعمال وخالف العامة وقد
أفتى أبا كابر في كتابه وقال الأذري في نكاحه قبل اعداءه الجز وجها كسائر تصرفاته (١٣١) (قوله) كانت الولاية لا تخال كحورته في شرح

الهيبة قال في خبر وهو ما قاله
العراقي في تحفه ما جئت قال
لا أعلم في هذه نصا والذي
يقضيه المذهبان الولاية

لا تخال لأن ولاية الولاد فرع
ولاية النسب اه لكن
نقل القاضي عن النكاح

في جواب المتن عن ابن
صغير وأبى الولاية لا لا
فلا تزوج أي وانما تزوج

الحاكم كما اقتضاه كلام
القاضي والبقوي والعقيد
الأول فقد نقله القموني عن

العراقيين وصححه السبكي
وقال السبكي قد وقعت
هذه المسئلة واختلاف

فيها المفردون والظاهر
والاحتياط أن الحاكم
تزوج لكن فيها نصوص

تدل على أن الذي تزوج
هو الأب بعد وهو الصواب
اه وفي مقابلة الظاهر

والاحتياط بالصواب انظر
من وقوله والعقد الأول
أشار إلى تصحيحه (قوله) بن

تنظر والرافعي جعلوا
الأغنياء في الوصاية من
السوابب من غير فرق بين

طول المدونة قصرها وهما
انتظاره وقال في اختيارهما
يفرق بينهما بأن الوكيل

ينبغي حق غيره والولي
فلا يرد من يعنى بدم العارض النسب كقول
البحر في قوله لا يعنى بقوله

فغير النكاح ولا يعتبره
لا يعتبر قال الأصمعي وماله
الفتيما معيل أولى بل قل يرجع

كالنكاح قال وأما مسألة البعض فغير وجهان من زوج البعض فاذن ظاهره أنه تزوجها لما كان البعض مع
واحد مما سار ونظر والله أراد من تزوجها الوكيل بحرة (د) لا (ص) اسباب عيارته (د) لا (ذ)
جنون في حالته أي الجنون (ولو قطع) لذلك وتغلب الزمن الجنون في المقطع قال الامام وأما قصر زمن الجنون
الافاقية فالمركن الحال عال قطع لأن السكنون اليسير لا بد منه مع أطباء الجنون وإذا قصر زمن الجنون
كرومي في: فظاهره أنه لا ينفك الولاية بل ينتظر كخبره في الحضانة (وذي) لم يشغل عن النظر بالصحة ولا
لحل ولو عقب افتاقته أي ولا ولاية لذي الذي لم يشغل عنه إذا كروا لأن أخذ نظرهم لم يؤخذ جعله أوعاض
ولأن إقامته من جنونه وبقية آثاره لم يفسد مثلها من لا يعترف به جنون على حدة خالق لغيرهم عن
البعض عن أحوال الأزواج بعد وفاة الكف منهم واعتراض الرافعي الأول بأن سكنون الأم ليس باعدهم ما بعد وفاة
الغنى عليه فإذا انتظر الولاية في الأغنياء حبس أن ينتظر السكنون هذا وقد يرد من عدم الانتظار يجوز أن
يقال تزوجها السلطان لا لا بعد كذا في سورة القسمة لأن أهلية الانتظار بانية وشدة الامم المانع من النظر
كأنه في جواب في المطالب عن الأول بأن الأغنياء أمدا يعرفه أهل الخبرة فعمل مراد يختلف سكنون الأم لأن
استحل والده عن الذي ينفك بقاء الأهلية وقابس كالبقية لأن الغائب يقدر على التزويج معواها وكذلك مع
دوام الأم المذكور (ولا يجوز عليه بسفه) لأنه انقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره قال ابن حجر عليه
قال لرافعي في ما ينبغي أن تزول ولايته وهو مقتضى كلام المصنف كالأمر وضوؤه وأحد وجهي ذكرهما
البارودي وزوجان الرفعة كالقاضي مجلى وغيره بمنزلة والهاويه حزم ابن أبي هريرة وأخاذه السبكي
وهو في كلام الشيخ أبي حامد وغيره (الافس) أي لا يجوز عليه فلس لكمال نظره والجر عليه
لحق الفرع ما لا نص فيه بخلاف المذكورين قبله ولا ولاية لهم (بل تكون) الولاية (لا بعد) ولو في
باب الوفاة ولو أفتى شخص أمه ومات عن ابن صغير وأن كبره كانت الولاية لا تخال كحورته في شرح
الهيبة (ولا يبطئه الأغنياء وسكر بعدد ووطال) منها ما عاقر بين الزوال كأنوم (بل تنظر والرافعي)
لمن ليس بهما كأنما تم إن دعيت حاجتها إلى النكاح قال المولى وغيره من وجه السلطان وظاهر كلام
المصنف كالمصنف في كتابه والنصر في قوله بعد من زبانه (والاعبي والأخس المنهم) مراده الغيرة
(بالأشارة) التي لا يتحقق فيها ما يقعون (زواج كابر وجان) لقيام إشارة الأخس المفهوم مقام
النكاح في سائر الأبواب وحصول المقصود مع العمى من البحث عن الكفاءة ومعرفة من بالسباع وانما ردت
شهادتهما المتعددة للأداه من الأخس والتقدم من الاعبي والاهد الوكيل قبل العمى قبل والنصر في بيان
الأخس أن تزوج بالأشارة المفهوم من زبانه وذكر الأصل مع الإشارة الكتابة فقال بعد تصحيح
الاعبي أن تزوج بحري الخلف في ولاية الأخس الذي له كلفة أو أشارة مفهومة ولا تناق اعتبارها
ترك المصنف أهله اعتبره في ولاية نكاحه ولا يثبت أن كاتبا تكون الولاية في قول كبره
من زوج والمصنف نقل أن تزوجها الولاية ولا يثبت أن كاتبا تكون الولاية في قول كبره
مطلوبه بخلاف عدم قوله شهادته إذا لم تبق به حرقته بان باب الشهادة فسبق كاستضع عمالي في قربا
والفاسق غير الامام الأعظم تنتقل ولايته بسفه (الى الأبعد) لأنه نقص بقدر في الشهادة

حق نفسه فاحتج على حق المولى بما في حق الوكيل إذا لم يترك ما أن يفعل بنفسه وما أن يترك غيره فلا ضرر عليه بما نقل الوكيل بخلاف المولى
فلا يرد من يعنى بدم العارض النسب كقول (قوله) وظاهره أن كاتبا تكون الولاية لا تخال كحورته في شرح
الهيبة (ولا يبطئه الأغنياء وسكر بعدد ووطال) منها ما عاقر بين الزوال كأنوم (بل تنظر والرافعي)
لمن ليس بهما كأنما تم إن دعيت حاجتها إلى النكاح قال المولى وغيره من وجه السلطان وظاهر كلام
المصنف كالمصنف في كتابه والنصر في قوله بعد من زبانه (والاعبي والأخس المنهم) مراده الغيرة
(بالأشارة) التي لا يتحقق فيها ما يقعون (زواج كابر وجان) لقيام إشارة الأخس المفهوم مقام
النكاح في سائر الأبواب وحصول المقصود مع العمى من البحث عن الكفاءة ومعرفة من بالسباع وانما ردت
شهادتهما المتعددة للأداه من الأخس والتقدم من الاعبي والاهد الوكيل قبل العمى قبل والنصر في بيان
الأخس أن تزوج بالأشارة المفهوم من زبانه وذكر الأصل مع الإشارة الكتابة فقال بعد تصحيح
الاعبي أن تزوج بحري الخلف في ولاية الأخس الذي له كلفة أو أشارة مفهومة ولا تناق اعتبارها
ترك المصنف أهله اعتبره في ولاية نكاحه ولا يثبت أن كاتبا تكون الولاية في قول كبره
من زوج والمصنف نقل أن تزوجها الولاية ولا يثبت أن كاتبا تكون الولاية في قول كبره
مطلوبه بخلاف عدم قوله شهادته إذا لم تبق به حرقته بان باب الشهادة فسبق كاستضع عمالي في قربا
والفاسق غير الامام الأعظم تنتقل ولايته بسفه (الى الأبعد) لأنه نقص بقدر في الشهادة

قال الانور واذا قلنا الرواية التي في المتن لم يكن بعد انما المناسبات التي في المتن زوج السلطان دونه كافتاده كلامها على زوجها وهو واضح وقد نقلناه عنه في الاوجه لانه كافتاده كلام الشخص وغيره قالوا في الله ع. وسم السلطان من في الاولى ش وقوله والاور حمله لانه انما في نصيب (في راي من كتب عايش في ولايعزله) انما في حق قدم العباد والبلاد في غير وبناته وبناته غير ما في الرواية العامة انما في نصيب (في راي من كتب عايش في ولايعزله) انما في حق قدم العباد والبلاد في غير وبناته وبناته غير ما في الرواية العامة انما في نصيب (في راي من كتب عايش في ولايعزله) انما في حق قدم العباد والبلاد في غير وبناته وبناته غير ما في الرواية العامة

والله اعلم بالصواب. فصل الأول في بيان اتفاق باغداد الأديان أذلاء ودعاة أشد من الاختلاف في الدين وقوة التهمة والاعتقاد (وقد وصل إلى السمتان) وفيه ما لا يخفى على من عاينهما أو اطلع عليهما. والظاهر أن ما ذكره من الاتفاق بين الأديان في التهمة والاعتقاد لا يقتضي أن يكونوا متفقين في كل شيء، بل يقتضي أن يكونوا متفقين في ما يتعلق بالتهمة والاعتقاد، وهو ما لا يخفى على من عاينهما أو اطلع عليهما. والظاهر أن ما ذكره من الاتفاق بين الأديان في التهمة والاعتقاد لا يقتضي أن يكونوا متفقين في كل شيء، بل يقتضي أن يكونوا متفقين في ما يتعلق بالتهمة والاعتقاد، وهو ما لا يخفى على من عاينهما أو اطلع عليهما.

أورد في المحرم فالنكاح ما يسلط على صلتين في ذلك الحاكم إذا فقه خلفاؤه النكاح وهو محرم وكذلك الخليفة إذا فقه خلفاؤه النكاح
 وذلك الجمع والعمره سواء اه وقال الجويني في الفرق السلطان إذا فوض إلى رجل تزوج ما يحرمه فاحرمه السلطان أنزل ذلك الرجل وان
 كان فوض إليه تزوج الأباي فاحرم السلطان من غير ذلك الرجل والفرق أن الأول تفويض وكل شخص والآخر تفويض وتعميم اه
 وهذا الموضع على رأي مرجوح (قوله كما يحرمه) إجماع إجماع الزوج أو الزوجة (لو أحرم شخص وزوج ولم يدخل أحرم قبل تزوجه ثم بعده في فتاوى
 النووي عن نص الشافعي أنه يصح تزوجه ولو دخل في نكاح في الإجماع لم يحد ولو نكح مرة أو نحوها مرة واحدة وهو مطلق حد ذاته البقوى ولو
 وكل في تزوج مولته عز وجلها وكرهه ثم بان موتها ولم يلمهل مات قبل تزويجها (١٣٣) أم بعده ما لا يصح أن يكون بعد نكاحه لانها
 بقاء الحياة (قوله وصححه

الروائي والبلقيني) أشار
 إلى تصحيحه (قوله والأوجه
 العشرة) أي إذا لم يقل
 لتزوج حال حر أو لا فلا
 يصح التوكيل لأنه وكل
 عن المحرم وظاهره من
 صحة تزوج لكل فيما
 ذكره الشافعي إذا وقع
 بعد نكاح المحرم
 (فصل وان غاب الولي ما عدا
 القصر الخ) * (قوله زوجها
 قاضي بلدها) أي ما عدا
 فصل بلدها لأنه وكل في
 تزوجها وهو ما عدا
 زوجها لقاضي (قوله لا
 الأبعد) لبقاء القرب على
 ولاية التزوج حتى عليه
 فإذا تعددت منتهى ما عدا
 القاضي (قوله في الجبل
 عن الحديث) أشار إلى تصحيحه
 (قوله قال والظاهر أنه لو
 كان الخ) أشار إلى تصحيحه
 (قوله ولو لم تثبت أي
 تقم بنية بغيره) (قوله الخ)
 هذا يقتضي أن التصرف
 الصادر من الحاكم في الأمور

ولو كان) ينقل ولو فاسدا (كفيته) فزوج الحاكم لا الأبعد إذا أحرم لا يسلط الولاية لبقاء الرشد
 والنظر وانما يمنع النكاح كما يحرمه إجماع الإجماع وأول وجهه وقضية كلامه كالمسألة أنه لا فرق في مدة
 الإجماع لم يلوها أو قصرها والذي قاله الإمام والمولى في وجهه ما أن ذلك محله في طو بلها في النكاح
 (نتبه) لو أحرم السلطان أو القاضي فلما فاته أن يزوجه إلا أن تصرفهم بالولاية لا بالوكالة نعم بذلك الخلفاء
 وصححه الروائي والبلقيني وقيل هذا في السلطان دون القاضي لا في خلفاءه لا ينفذون بغيره وانعزاله بخلاف
 خلفاءه القاضي ومال إليه السبكي (ويستدل النكاح بشهادة المحرم) لأنه ليس بعدا ولا معودة عليه لكن
 الأولى أن يحضر (وتصححه) ينسك لان استدامة كلامه في دوام النكاح * (فروع لأحرم وكل
 النكاح أو موكله أو المراء) ينسك لبقاء رصده ونظره كما يفرز ويج بعد النكاح كما يحرم من
 قوله (فلأزوج قبل نكاحه وتحال موكله) ونكاح المرأة لو فرغ المفهوم كما عرفت كان أولى (ولو ركا)
 حال كون أحدهم (محرم أو أذن) لوها (وهي محرمه) أن يزوجه ما عدا أولها تزوج بعد
 العاقل أم أطلق أن الإجماع انما يمنع الالتماع دون الأذن (لان شرط العقد) أي صدوره (في الإجماع)
 فلا يصح التوكيل ولا الأذن (ولو ركا) حال محرم بالوكيل خلا في التزويج (لا يجوز) لأنه مفسر بمحض نعمان
 قاله وعن نفسك قال الركني ينبغي أن لا يصح قبلا كما ذكر واشتبهه فيما إذا وكل إلى المرأة أن تزول
 عن نفسها من زوجها انتهى والأوجه الصحتة بغيره بان المرأة ليست أهلا للتزويج أصلا بخلاف المحرم فإنه
 فإذا أهل لذلك وانما عرضه لما عدا من زول عن قرب (وان تزوج المصلي ناسيا) للصلاة (صحت صلته
 ونكاحه) وكذا وكل المصلي كما عرفت لا أولى وهو سببه الأصل بخلاف وكل المحرم لأن عبارة المحرم غير
 صحيحة عبارة المصلي صحيحة

* (فصل وان غاب الولي ما عدا القصر لا دون زوجها قاضي بلدها) * لا الأبعد ولا قاضي غير بلدها ما دون
 مسافة القصر فلا زوج حتى تراجع الولي فيحضر أو يوكيل كل ما كان مقيما نعم لو تعدد الوصول إلى البهلة ثمة
 أو خوف في الجبل عن الحبستان أن تزوج بلا مراجعة وعصده في الكفاية بقول الأصحاب
 تعذر الوصول إلى مالك الوديعه في ذلك عند إرادة المودع السفر بمنزلة ما إذا كان مالكه مسافرا أنه لا ذلك
 الركني ونقل الأذرى كلام الجبل ثم قال فإن صح وجب تقيد إطلاق الرافعي وغيره به قال والظاهر أنه
 لو كان في البلد من بعض السلطان وتعذر الوصول إليه أن القاضي يزوج (وكذا المفقود) الذي لا يعرف
 مكانه ولا مونه ولا حياته زوج عنه القاضي لتعذر نكاحها من جهته فاشبه ما إذا عضل (ما لم يحكم بغيره)
 والأزوجه الأبعد (ولو لم تثبت) أي تقم بنية (بغيره) الولي والخبر عن النكاح والدم (دم) فإن
 القاضي يزوجه (لكن لا يصح بذلك) أي إقامته بالنية بذلك ولا يقبل فيه إلا شهادة طالع على ما بنى

المختلف فيها لابد
 وهو به أو قلنا ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالصفتي المقروء ولا ولا غيره بما عرفت قوله أو بما قبله لا يمين البينة أو العالم كما عرفت وهو الذي
 انشأه كلامه أصل علمه بقاعدة مهمة فلذلك كما حضرنا فيها فتقولوا لعلوا في تصرف الحاكم فذكر الماوردي فيما إذا قسم المال للمسلمين
 ثم ظهر غرضه أنه حكمه ذكر الرافعي في السكالك على المقروء الذي ينبغي في الجواب أن القسمة كان بالقاضي قسمته تضمن الحكم
 بالقرن وان قد تم الورثته بالانضمام فيجوز أن يفرضه بخلاف وهو مرجح أن تصرفه حكمه كونه يدهما ذكره في الشر كما إذا حضر وأغند
 ما كرا أو أدامته القسمة فإنه لا قسم بينهم إلا بغيره على ما عرفت بما عرفت لا يمين أو قسمه أو أن أردت قسمه فأولها بالنية على أصل
 بقوله ثم أو ذلك الخ أن قد ثبت حكمه بالنية في نفسه وهو دينه دون باقي قسمه بينكم هذه الدوا إلى ما كغيره كان شيئا أن يجعلوا حكمها

في الجور ودماء غير القاضى حسن والمؤذى وغيره ان المفسد ان تولى بيع امواله فلا كلام وان ابا الحكم لم يجوز تشييده
عند بيعه كلها قال ولا تنافي فيه اذ هو لا تصرف وليس الركن كذلك انما هو ما بينه وبين ان يبيع ما في الذمة اذ احتاج الى امواله
موت فانه يقتضى عوازل بيعها لا ان يفرق بانه لا ضرورة له مباشرة ابا الحكم ليس مال المفسد فان المفسد قادر على بيعها بخلاف
اول البتة وقد ذكر حاشيته ان الاحكام ان تصرف ليس يحكم بينهم ان الصابغ في المفسد والاشقي في الكلام على عدة المفقودين دفعه على
الذمة من غير ان يفرق في المفسد القاضى المدعى ببيع فعل ضرب حكم وفاته اوله من استئناف حكم وجهان أحدهما الثاني وقال ان الرقعة
الذمة من غير ان يفرق في المفسد القاضى المدعى ببيع فعل ضرب حكم وفاته اوله من استئناف حكم وجهان أحدهما الثاني وقال ان الرقعة
الذمة من غير ان يفرق في المفسد القاضى المدعى ببيع فعل ضرب حكم وفاته اوله من استئناف حكم وجهان أحدهما الثاني وقال ان الرقعة

[illegible][illegible]

(عن العارف الخامس)

(قوله الجبر التوكيل بلا

اذن لو كحل الجبر وجلائم

والتوكيل يقتل التزوج

فهل يعمل الوكالة أولا ولكن

لا تزوج الا بالاذن فيه نظر

و قولك في تزويجها

فأضمت سنة تزويجها مع

(قوله وان لم يعين الزوج)

ينبغي تخصيصه ما اذا كان

الوكيل عالما بوضع المسألة

عارفا بالوكالة فان جعل

ذلك امتنع قطعا ر (قوله

أو يادى الخطأ بين الخ)

يخالف الولي فانه لو خطبها

اليه كنه مماثل وكفه

أشرف من جازان تزويجها

من المماثل ومثله لو خطبها

كفه ما بكر من مهر المثل

وخطبها كفه بمهر المثل

فزوجها الولي لا يخرج

(قوله لم يصح لفساد صفة

التفويض) ومن هنا يؤخذ

ان الوكالة الفاسدة لا يصح

بها عقد النكاح وان صح

البيع في الوكالة الفاسدة

في الامع وهو ظاهر

والفرق وجوب الاحتياط

في النكاح بخلاف البيع

وغلط في الممات في قوله

ان الوكالة الفاسدة تستفيد

بما عتقد النكاح كالبيع

لحصول الاذن ت ذكر

الزكشي بخود (قوله قالت

له أذنت للثاني تزويجي ولا

تتوالى بنفسك الخ) من

هذه المسألة يؤخذ انه لو قال

جعلت الثالث تزويجك

نفسك في بيع هذه السلعة

المتعاضد ظاهر الاذن وقد صحه الخوارزمي باختاره البغوي وقضيه تعليل النووي انه لا بد من نفوذ ارض
 الولي للقاضي وهو غير مانع له البغوي من ان القاضي تزوجه بهذا الاذن قللت بل الصواب ما قاله النووي
 انه متى قوله هذا الاذن انه لا حاجة الى اذنه انما يتاوهوا وهاهنا زوجي من نفسك لم يعمل بظاهره حتى يكون نافدا
 بل بما قاله من ان عنه اذن فوض الى من تزوجك ابائى وهذا ليس باذن منها انما يتاوهوا وهاهنا زوجي من نفسك لم يعمل بظاهره حتى يكون نافدا
 الاذن (لان قالت له) (زوجي من شئت) أو زوجي فليس للقاضي تزويجها بهذا الاذن لان
 المفهوم منه التزوج بها بجاني (الطرف الخامس) في التوكيل بالتزويج (للمجبر) وهو الابل
 والمجلفي البكر (التوكيل) فيه (بلا اذن) من وليته كزوجها بغير اذنها (وان لم يعين) المجبر
 في توكيله (الزوج) فانه يصح وان اختلفت الاغراض باختلاف الارواح لانه عاقل التعين في التوكيل
 فانه لا ملاك في البيع بخود وشقته مدعوه ان لا يوكل الا من يتفق بحسن نظره واختاره (وعلى
 التوكيل) اذ لم يعين الزوج (رعاية النظر) والاحتياط (لانه لو تزوج بغير كفء أو يادى الخطأ بين)
 الكفأين (شرفا لم يصح) التزوج فلهما لفته الاحتياط الواجب عليه (ولغير المجبر) بان كان غير اب
 وجد مطلقا أو أحد هما الاب (التوكيل) أيضا لكن (بعد الاذن له) منها (في النكاح والتوكيل
 أولى التوكيل فمما) أي دون النكاح (وكذا في النكاح وحده) أي دون التوكيل لانه تصرف بالولاية
 فيمكن من التوكيل بغير اذن كالوصي والقيم هذا (ان لم تنه) عن التوكيل فان تنه عنه لم يوكل لانها
 انما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج لو كسل لم تنه عنه اما توكيله بغير اذنه فلا يصح لانه لا يملك
 التزوج بنفسه (ولو أذنت له في التوكيل فزوج) بنفسه (جاز) اذ يعدم عنه عمله التوكيل نفسه
 (وعين الزوج اذنها) الولي في نكاحها أو في التوكيل به (لا بشرط) كالات شرط تعيينه في توكيل
 المجبر (بزوجها) الولي أو لو كسل (يكفه) التصريح بهذا من زيادته (فلو قالت) لو لم اجد (زوجي
 من شئت فزوجها بغير كفء جاز) كقوله زوجي من شئت كفوا أو غيره (واذا أذنت له) أي لو لم اجد
 (مطلقا) أي من غير تعيين زوج (فهو التوكيل مطلقا) كذلك (فان تنه) في اذنه (وجب تعيينه
 التوكيل) في التوكيل (والا) أي وان لم يعين في التوكيل (لم يصح) النكاح (ولو زوجها) (المعين)
 لان التفويض المطلق من المعطوف معين فاسد وهذا (كقوله الولي المطلق) لو كسل بيع (ماله بدون
 عن المثل) فباع بمن المثل لم يصح لفساد صفة التفويض قال الرافعي ولك أن تعرف بان قوله بيع بدون
 عن المثل اذن صريح في البيع المحتج شرعا وقوله وكانك تزويجها لا يصح فيما النكاح المحتج والتماسه
 لفظ مطلق وكذا يتقيد بالكف جازان يتقيد بالكف والمعين وسعيا بان لرفعة بان التقيد بالكف بما عين
 جهات طراد العرف العام وهو معمول به في العقود بخلاف التقيد بالمعين فانه لو تقيد به لكان يقرب من
 التقيد بالعرف الخاص وهو لا يؤتى له المذهب أصله مسألة السر والعلازمة يتوسع المحصر من غير شرط
 القاطن ببلدة عاظمه فيها فلهما حصرهما من ظاهره (فرع) لو (قالت أذنت للثاني تزويجي ولا تتوالى
 بنفسك فدا الاذن) لأنها منتهى الولي وجهات التفويض الاجنبي فاشبه الاذن الاجنبي ابتداءه (فرع
 فأمرها كقولك ان تأذن له) المرأة في تزويجها ولو اولى او غيره (وجلسا) بتزويجها (فزوجها
 باذنها جاز) بناء على ان اعتبارها لما كفي شغل معين كتحليف وسماع شهادة بخبر مجرى الاستخلاف
 (اصل) في بيان لفظ التوكيل وللفظ الولي مع ذكر الزوج في عقد النكاح (وابل التوكيل) أي
 وكيل الولي الزوج (زوجك فلا تله) عبارة الاصل بنت فلان وكل يصح عند غيرها كإبراهيم (و) (يقول
 الولي للوكيل) أي وكيل الزوج (زوجت بنتي فلا تقول) التوكيل (قبل نكاحه له وسمي ترك)
 انما قلته (لم يصح) العقد كقوله الزوج قبلت ولم يقل نكاحه أو تزويجها أو ذلك فعمل لا اكتشافا
 ذكر في الاولى اذ اعمل الشهود والزوج والوكال وفي الثانية ما عاها الشهود والوكال والاحتجاج على كل الى
 التصريح فيها (فان قال) الولي (الوكيل) أي وكيل الزوج (زوجك بنتي فقال قبلت نكاحها

ولا يصح بنفسك انه لا يصح التوكيل ولا الاذن لانه اذا لم يقد على التصرف بنفسه لا يقدر ان يوكل غيره رن

(قوله فلهذا سكر المولى فلهذا لم يسمع) أي المهر أما النكاح فمعه في السابقين بهر المثل (قوله أما طرية بقا العراقيين أي جرى عليها النوردي المهر) لأن المهر كان في السابقين في النكاح ثم انقلب الولاية في النكاح فلهذا لم يسمع (مهر ع) ١٣٦ قالوا كذا تزوج فلانة من فلان وكان رباحا النسق الأب ثم انقلب الولاية في النكاح فلهذا لم يسمع

الرجوع غير مرجع والا فلا فدل على ان صورته انه ضمن بقصد الرجوع

ثم انه ضمن بقصد الرجوع

«الطرف السابع في مجال الكفاءة» * شرط الكفاءة تجسده قدر حوت * بنبك كفاءات شعروا بد نسب ومن صغرة حرة *
 «الطرف الثامن في مجال الكفاءة» (لا) إذا ثبتت كفاءة في الأصل ، فأذا وقع القدرة على الطرف الثامن ، أخرجنا من نطاق
 «الطرف التاسع في مجال الكفاءة» (لا) إذا ثبتت كفاءة في الأصل ، فأذا وقع القدرة على الطرف الثامن ، أخرجنا من نطاق
 «الطرف العاشر في مجال الكفاءة» (لا) إذا ثبتت كفاءة في الأصل ، فأذا وقع القدرة على الطرف الثامن ، أخرجنا من نطاق

حتى يظهر في الضمان والزهر (الطرف السابع في خصال الكفاة) المنتهية في ذلك كما دفع العار
 والضرار وهي في الأصل من العيوب المثبتة للغير في الحرى والنسب والدين والصلاح والحرقة (فمن به
 عيب ثبت للغير لا اعتقائهم بكف) لأمراء (وان استوبا) في مقابل العيب سواء اختلف فيه (كرتقاء
 وجرب) أم تافكا كبرص ورماء وان كان ما به أكثر وأغش لان النفس تعف فيه عمن به ذلك
 والانس يعاف من غيره لا من اهل بيته ولا من اهل بيته او غير السوء في دينه او بين غيرهما او اطلاق
 ولا نظرهما وتعلقا معن الاصل ثم قال في تعاقب الشج أو حامد وغيره السوء في دينه او بين غيرهما او اطلاق
 الجهور واقعة تنهى وجهه بان الاحكام تبني على الظاهر ولا تتوقف على التحقيق قال في الاصل رد الروايات
 في العيوب بالنسبة للغير العيوب بالمنفرة كالعمى والقطع ونشوة الصور وقال هي تمنع الكفاة عندى
 وبه قال بعض اصحابنا واختاره العمري (ولا يكفى في الحرى) اصلية وعينية (ولان لم يمس آعاهاد
 الاثر) بها (منهم الرق من ايس ملها في النسب) لانها تميزه وتعرف في الاولى باله لا ينفق عليها
 النفقة المسمون وقوله من زبانه في النسب لاجل اهل بيته قد فهم خلاف المراد (ولا يكفى العريسة
 والرتشوة الهامة قالها) لشرف العرب على غيرهم ولان الناس تغفر بانسابهم آثم تغار وتغير قوما
 قربا لا تفرقهم واهو والشافعي بلا غيرهم سلم ان الله اصطفى كلغة من ولد اسماعيل واصطفى قربا
 من كل لغة اصطفى بنى هاشم من قريش واصطفى من بنى هاشم (وبنهاشمو) بنو (المطلب الكفاء)
 فلما ايجازي نحن بنو المطلب شي واحد في حرمة وفي الكفاة فلو كنك هاشمي ازم على أمة فانت ممتن فهي
 مملوكة لئلا يهاهله تزويجه من رقة وفيه النسب كما سأل في وفهم كلام معاصريه في الرضة من ان
 داول كقوله ايسوا الكفاءه (وسائر العرب) أي باقهم (الكفاء) أي بعضهم ككفاء بعض وقال
 الرافعي مقتضى اعتبار النسب في الجمع باعتباره في غير يفرق بين من العرب بانك ذكر جماعة ثم سمى كفاء
 ويرى النووي على ما اختصره المصنف فقل مستند كاعلى الرافعي ما ذكره الجماعة هو مقتضى كلام
 الاكثر من رد كرامهم المروزي ان غير كائن لا يكافه او اسدله اليك بتجربته من السابق فحصل في
 كرمهم كالكفاء جهات وقد نزل المارودي عن البصر بين اسم كلفا معون البغاديين خلافه فحصل مضر
 على بهنوعه وان على لفظان اعتبارا بالقرى بمسئلي الله عليه وسلم وقد مد عنه الفقيه في قسم الفنى
 والتميزه هذا لا وجه له قال في المهمات اعتبار النسب في الكفاة قول من في الامامة الفقيهى ولها سؤرا
 بين نرش هذا القول وهو انهم اختلفوا فيهم الرافعي ثم اختلف في غيره اذ وجد في شرطه فكفى ان لم يكن
 فربل من ولد اسماعيل ان بعد ان يجمعوا اذ قدما الكفاة على غيره ولم يكفى في غيره ما هنا تأولى كل
 واستند الى النووي على الرافعي يجب فانه يجمع اعتبار النسب في الجمع قال مراتبه غير يفرق بين من
 العرب بانكوا كالمجم فخره باعتباره فيهم كاية ولدى الرافعي لاشئنا والذي اقر به النووي انما هو نقل
 الرافعي بانه من جملة الظاهر ان تلك الجماعة ممن يقول ان الكفاة في غير العرب لا تعتبر (وتعتبر
 الكفاة في نسب الجم) كالعرب وحقه من يقول ويعترف بكفاءة الجم ونسبهم وعزة الاصل وبعتبر النسب
 في الجمى ان يفضل الفرس على النبطا ونسوا اسرائيل على القبط (والاعتبار بالاب) في غير اولاد وبنات
 النبطى على اهل بيته وسلم (فلا تلامدولو كانت رقيقة) فمن اوجعى وامعير يتايس كقولنا ابوها

(١٨) - (اسمى الطالب) - نالت
ف (قوله وهذا هو الأوجه) أشار إلى تصحيحه (قوله وتعتبر الكفاية في نسب العجم) ليس المراد الجميع من فإسائه
عامة لا يعرف العرب من قبل من ليس أوجه بل لأن أكثر الأعمام الرومن أولاد العرب فإن العامة لما فتحوا البلاد تزوجوا واستوطنوا
بالدولهم ونشأ فيها أولادهم (قوله وعبرة الأصل وتعتبر النسب في العجم) عبارة عنصف بعينها (قوله فلا أولاد لهم وكانت رفيقة)

[illegible]

يشهد التكبير
 الاستغفار بالأسرار
 أصل ركب اصطولات
 الحرف المتباعدة
 كدابة أم لا قال الأزرق
 يعود كدابة وقد قاله
 بعض التتبيين وبؤده
 قول المتأخرين في تركب
 الشهادتين أن من وثق
 فأنبأ لقمان أن وثق
 فأنبأ حسنت قد شهدته
 تقبل شهادة وقال القاضي
 موفق النعماني أن أكبر
 الشري بعد كلام الأزرق
 وهذا أصعب من شأن
 الشهادتين حتى يقع على
 والدكافة حتى لا يواب
 ويترك الحرفة الدينية
 (قوله قال) العار
 الأصل وقد عرفه بلطاف
 (قوله أي) قوله أي
 قد عظماء الدين أخرج
 (الرائق) أشار إلى صحة
 (قوله والأوجه الثاني)
 أشار إلى صحة (قوله)

قال الرازي من مباحث ^{في} حاله الرازي ليس بحث في مقول في المذهب قال القاضي شرح زرواني حكى جدي مولته
ان ابن ابي نجر بن قال تعبير الكفاية في الدين والنسب والحرمة والعقد والمال وان كان اموه زرواني او عمارا فلا يكون الذي اموه حاملا
في طواريق جميع ذلك العرف في ما بينهم وطعن الرخص الثاني ان اوله الجرم لا يكون كقول الرازي او عاصم فنظر ان المذهب
ما ذكره الرازي وما ذكره القاضي في العباية واخذ بعمل النافذ في حال الاكراه بنواصرة من رخصته حذر النسب لان ما ذكره القاضي في حاله هي
يدور عليها او في المذهب فذكره في قوله والحق ان يعمل النظار ان اشار الى تصح (قوله فان غابوا فلا مال) قال الاذري في
انظر الى حرفة الاما اصفان ابن العنبر في قوله انما لا مال ولا عاقل ولا تصرف في بني اذ لا يكون كقول الرازي امه اليست كذلك انما
العرف وعاد واجتهدوا في العمل والعرف والعادة (قوله ان لا مال ولا عاقل ولا تصرف في بني اذ لا يكون كقول الرازي امه اليست كذلك انما
العرب ليس شرط وانما شرطه في قوله جملته متناهية وليس كذلك عبارة الانوار واذا كان العاقل والحر فغيره من الحاصل
في اباها فالحاصل من العرب ابوا في نزع ان العرب والباقي من النسخ وانما غشي تعبيره في الولد

فوله كذا نقله الأصل عن فتاوى القاضي و يظهر تعليله بان اثبات حرام الفسخ لها بالاعتراف بانى الاجراء على النكاح المعسر فإزاعة
 ترك من انه تفرع على المراجع وهو اعتبار الادراك في الكفاءة من نوع اش لانه فاس على تزويجه بغير كنه قوله وقال الزركشي
 موسى بن الميمون لو كان بناء على ذلك لما كان من صور تزويجه بغير كنه لانه مقبس عليه قوله فاقه صبر الشيخ الخ قال الرباوى والشيخ
 يكون كذا المشايخ والجالل العلامة قال صاحب الروضة وهو ضعف قال في الاثر وهذا الضعف في الجاهل والعالما الضعف فلان علم الاء
 ان كان شرعا فلا ولد مكيف بهام ولا الحرة فتزويج الزوج بغير كنه العلم وقد قطع عن اقامة الرباوى شارح مختصر الجويني وغيره
 قال شيخنا واما مدعى الاثر * (فصل) * قوله والكفاءة حق للمراة والى خروج (١٣٩) بقوله الولي الفاسق فلا يبرأ منه في
 تزويج غير الكف * قوله

موليه (مسرا) بغير رضاها (عمر المثل لم يصح) النكاح لانه يحس حقها كثر ويجه بغير كنه كذا
 فاقه الأصل عن فتاوى القاضي ومنعه الباقي وقال الزركشي هو مبني على اعتبار اليسار مع انه نقل عن عامة
 الاصحاب عدم اعتباره انتهى وهو حرج * (فرع لاعتبار) في الكفاءة (بالاول والثاني والاب والجد
 والجدل ونحوها فالصبر والشيخ والصبر والشيخ كذا في الطولية والاثابة والملكبة والجلية * (فرع لا يقابل
 بعض حال الكفاءة برضا) أي لا يجبر بعضه بفضله فلا تزويج حرجية بفرق عربي وبعده ولا
 ملحقين العرب بدنية تعيب نسيب ولا حرقا - فقه بعد ضعف
 * (فصل والكفاءة حق للمراة والى) واحدا كان أو جماعة - توين في درجة (فلا يبرع
 رضاها بغير الكف من رضا اثر الاولياء) به (لا رضا) أحدهم يعني لا يكفي من رضا اثنين
 لانهم امة في الكفاءة فاعتبر رضاها - بتركها كالأثر - فلا يبرع لاف ما اذا زوجها أحدهم بكف بدون مهر
 مثاها رضاها دون رضاها فانه يصح اذ لا حق اهر في المهر ولا علم انه يصح النكاح بغير كنه ورضاها
 ورضاها من الكفاءة فانه شرطها لصحة لانه صلى الله عليه وسلم زوج بناته من غيره ولا كف لهن ولانه
 امر فاطمة بنت قيس بنكاح اسامة فتكفتم وهو مولى وهي قرينة وانما هي حق المراة والى وقد روي
 بتركها (الاف اعانة) أي النكاح (للمتلع رضوانه أولا) بان تزويجها أحدهم برضاها
 ورضاها من ائمه اها وزوجها فاعادها له أحدهم رضاها ورضاها دون رضاي الباقي فانه يكفي لرضاها
 به اولادها فاقه يقضي كلام الرضة فالتمريض بالترجيم من زيادة الصنف امكن الذي يحجمه صاحب
 النكاح ورجم به صاحب الاقرواع عدم الصحة لانه عقد جديد في معنى المتلع الفاسق والمعلق وجبا
 اذا اذن وزوجه بعد البيوتة والمعلق قبل الدخول (ولا اعتراض الابعس) من الاول اذ لا حق له الا ان
 في الزوج (وان زوجت الكبرى بالاجراء واليب باذن) منها (مطلق) عن التقييد بكف أو بغيره
 (من غير كنه لم يصح) التزويج لعدم رضاها به (ولو رضى به والى السلطان لم يزوجه) به لانه
 كانه يرضى عن الولي الخاص فلا يترك الخطأ وعدم رضاها به بنت قيس السابق لانه في ذلك اذ ليس نفسه انا
 صلى الله عليه وسلم وزوجه اسامة بل اشار عليها ولا يدري من زوجها فيجوز ان يكون زوجها ولي خاص
 رضاها على ان جاز ان اشتاروا والاصح هو مبني في هذا كرمالو كان عدم الكفاءة جلب أو عنة فصيح
 تزويجهما من الجبر وبالعنين ورضاها وان رضوا الولي * (فرع) * لو أقرت بنكاح لغير كنه
 فلا اثر لانكار الولي الرضا منه (به) لانه ليس بانشاء عقد فهو كالو اقترت بالنكاح واسكر الولي لا يقبل
 انكاره (وان زوجت بكالة فانكرها الولي وأقترت بالنكاح قبل قولها) كالو أنكر تزويجها (وان
 سكت عنق بينهما) أي بين الزوجين قال قول الولي لا اعتضاده بسكوته * (فرع متى زوج ابنة
 الصغرى أو الخبثون بذان عيب مثبت للغير) في النكاح (لم يصح) التزويج لانها العدة

ولو أقرب لانه صغير فزوجه الا بعد بغير كنه رضاها ففي بعض الحواشي انه لا يصح لان الصغير وان نقل فلا ينقل الحق في الكفاءة
 بخلاف الولي الا بعد فانه لم يثبت له ولا يتلاقى بقدر ائنه وهذا نظردقيق وشهد لصحته ما ذكره الرافعي في كتاب الاقراء انه لو خلف اثنين
 بأمه وصغيرا فافر البالغ بان للمسلم لم يثبت على الاصم صراعا على الصغير وهذا نظردقيق يمكن أن يقال بالعدو وثبوت الخبار للولي الصغير اذا
 لم يكن كذا روي الولي الصغير بغير كنه فانه يصح وله الخبار اذا بالغ وقد سبق والجامع عدم الرضا في الموضعين بل أولى لانه اذا أصح في حق نفسه
 في غيره أولى فس وقوله ويمكن أن يقال بالصحة كتب عليه الرجاء الصحة قوله ولو رضى به والى السلطان لم يزوجه اتمهم اتم
 بزوجها من صدقته على كفاية لها وان لم يثبت عنده

ولا يجب رضا الابعس من
 القرابة وان لم يكن له الا ان
 حق له لمعظم العارقلنا
 لان القرابة تنسرح كثيرا
 فيشق اعتبارها ولا ضابط
 نقف عنده فقرر على
 الاصر بدلو كان للمرأة



توله أو سلبه مكافئة مع بوبيت أصغر الخياط في فسخ النكاح بعد البلوغ كما ذكره الرافعي في أول باب الخياط في النكاح ت (توله)
 (توله أي من المعتبر أي أو المصوح (١٤٠) (توله مع منها بالبقية وغيره عدم الصحة) أشار إلى تصحيحه كتب عليه هو الصواب منه

وجاء في (إ) وقال الأذني جري عليه خلافتين المعتبر هو الحق وقال المصانعة الصواب (توله) وتتلوهن نص (إ) عبارة أولوز وج (أصغر) أو مجنون أو زواج أو زواجه أو مجنونه أو زواجه لم يعزله النكاح وكذلك لو زوجه امرأة في نكاحها ضرورة وليس فيها نظر مثل عوز فانية أو عبا أو قطعه وأثبت ذلك قال الركني وهذا هو الصواب مذهبا وجها وكيف يجوز تزوجه من لا تفسره على تزوجهما بل عليه ضرور بين زوجهم (توله) وقصة كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصحيح الصحة) أشار إلى تصحيح (توله) وأن أقرت زوج جبريل في نكحت الخ (توله) هذه المرأة أو زوجي فأنكرت مدوت بينهما فلو مان فرجعت وقالت كذبت هوروزي قال ابن القحطان قال بعض أصحابنا لا يقبل زوجها لثمة والصحيح قبوله لأنها لم تشرع في عابها والزوج مانع وهو معتبر على المطالب بالثمن لا بخلاف ذلك ما تقرر في الآثار ان من أقر لنفسه بمال وكذا المقر له ثم خرج وصده لم يسله إلا بالثمن الجديد لأن المال هنا تابع للزوجية وهذا المقصود أصلا وينتفي التتابع ما لا يتغير في غيره كمال نظاره (مع) الطرف الثامن اجتماع الأولياء) (توله) فعدم التتابع لا يمنع الاحتجج المتولي بحديث القسامة كبير

فكذا

فكذلك ان التعيين (فان وضعت بالجمع أمر القاضى بزوجه من الاصط) لها من بعد تعيينه فان
 تاجر وافق وعرض فزوج القاضى الاصط منهم قاله الفورانى وغيره عليه حمل خبره فان تاجر وافق
 ولى من الاول (وان اتحد) الخاطب (فالقرعة) واجبة قطعاً بالاتفاق في خرجت فخرجت زوجها كالجرح
 بين أولياء القودعين يتولاهم منهم ولو أذنت لجامعتن القضاة على أن يستقل كل منهم بزوجه فانتزعا
 فمن تزوج قال الزكوى فالظاهر أنه لا يقرع لان كلامهم ماذون له في الانفراد ولا خلاف فيه فليأخذ
 الى التصرف ان شاءت خلاف الولى وأطلق ابن كج ان الذى يقرع بين الأولياء هو السلطان وقال ابن دادر
 بنون ان يقرع السلطان فان أقرع غيره باء (ولو خرجت ليدزوج عمر ومع) النكاح لانه صدر
 من أهله في محله وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لانى ولاية البعض (فان أذنت لواحد) منهم (لم تزوجها
 الاخر) لعدم اذنته والامر بيمين هذا ههنا من يادته (ولو قالت زوجتى اشترط اجتماعهم) على العقد
 بان يصدق عن زوجهم (ولو قالت رضيت فلا تزوجا) أو رضيت ان أزوج (أو أذنت لأحد أو لثاني
 أولاد من صاحب الشرع) في تزويجى (فانكحل) منهم (تزوجها) أمافى صوري الرضا فلا منعت بنون
 شرعاً والشرط رضا او قد وجد وأما فى صوري الاذن فليصدق الجمع وهما من زياده وكهما
 المتولى (فلا عينت بعد ذلك أحد منهم لم يتعزل الباقون) بناء على أن سقوطهم للقب ليس بمجمعة على ان

(قوله اشترط اجتماعهم)
 لان الولاية وان ثبت لكل
 واحدا لانهم لم تأذنه
 استقلاً (قوله وتنقضى
 عدتها من موت آخرهما)
 قال الباقى وان يكون
 الزوج غير فرع لاحدهما
 ولا أصل له (قوله ومنى علم
 سبق دون السابق بطلا)
 هذا اذا أيس من زوال
 الاشكال فان زوج زواله
 وجب التوقف قطعاً لاه
 فى التناثر

ان اربعض العام بالزكر لا يخص
 (فصل) لو (أذنت لوليين) أن تزوجاها (هذان زيد وهذان عمرو) أو أطلقت الاذن أو وكلا
 المجرى لاجل أو رجلين (فزوجها منهما ترتيباً) أى العقدان وعلم عين السابق ولم ينس (مع الاول)
 وان دخلت بالثاني فذلك اذا أنكح الوليين فالاول أحق ورأى الحالكه كذا قال جميع على شرط البخارى وأما يعلم
 السابق بالثانية أو بالصادق (أو) زوجها بها (معاً بطلا) لتدفعهما أذلت أحدهما أو لى من
 الاثوم امتناع الجمع بينهما (وكذا) بطلان (لوجه السابق) والمعية لتعذر امضاء العقد لعدم
 العلم بالسابق ويسحب للقاضى أن يقول ان كان قد سبق أحد النكاحين فقد حكمت ببطلانه ليكون
 نكاحها بعد على يقين المعية وتثبت للقاضى هذه الولاية فى هذه الحالة للضرورة فله التولى وغيره (فان
 تعد من السابق ثم سبق يوسف حتى يبين) الحال (أو يطلقها أو عونا) أو يطلقها أحدهما ويرى
 الاخر كالحكم به أصله (وتنقضى عدتها من موت آخرهما) لانتفاء قضاة العقد واليهجوم على رفعه
 أو الحكم بارتفاعه لا معنى له ولا يبالى بطلان ضررها كزوجة المفقود والى انقطع دمها بمرض فانها تعد
 الى من البأس مع الضرر (ومنى علم السابق دون) عين (السابق بطلا) لتعذر امضاء العقد لعدم تعيين
 السابق وتقدم فى تعاطيهما من الجمعة أنهم يصلون الظاهر وفرق بان الحق هنا وقع مجهول فامضوا ومتعذر
 وهما الحق لله تعالى وقد وقعت الاولى صحبته فى علمه تعالى فامتنع اقامه جمعة اخرى ولم الجمع اعانة الظاهر
 فن سقط عنه الفرض فى علمه تعالى تقع عنه هذه فلا والاخرون تقع لهم فرض لانها صارت فرضهم
 (والطلان هنا) أى فيما اذا علم السابق دون السابق (وهذه جعل السابق) والمعية (الظاهر لابلان) أى
 يقع ظاهر الاباطنة (مأم بضعة الحاكم) فان خصه بطلاناً بالغنا أيضاً لان المرأى لم يحصل لها العوض عاد
 اليه العوض كالبايع اذا أفسس المشتري بمن علمته عادت اليه بضعة الحاكم كملها كظاهرها وانما هذا كله
 وهو كقولهم فان كانا غير كفوين فنكحهما باطل أو أحدهما كفواً فنكحها هو الصحيح وان تأخر
 من ركنه (ميراث زوجة) ان لم يكن له غيرها والا فخصته من الربع أو الثمن (أودات) هى (فجرات
 زوج) وتوفيت بينهما (الى اصلاح) أو تبين الحال كالحكم به أصله (ولا يطلب) واحد منهما
 (بالمر) لاشكال ولا دليل الى الزاهر من ولاى فسمته هرعلهما (وهل تسقط نفقتها) عنهما مدة
 التوف (وهو ان) أحدهما لم يعلم التكرين والاصل المرأة توجبها ليس من جهتها وهذا ما سمعته

(توله و كلام الوساطه حتى ترجعه) و ترجمه في الاول (توله و انتفضي كلام الراني ترجمه) هو الاصح (توله قال لا نوري وغيره وهو سوا
 الوهاب العكس) قلت فذلكون (١٤٢) اودا باذن الازام ليكون الوهاب العكس و وجه انه اذا انزه الحما كمن بشي لا يرجع

[illegible]

عليها والحال المال الأشكال على الحالة الثانية يجعل مانحة الجوزي وغيره عن نص الشافعي من أنها لو كانت
نحوه أو مضبوطة أو صنية أو خربت بعد القبول يخرج يمكن عليها عين ويغسخ الشكاح

يبيعها وحده بعد التزويج لم يكن عليها عيب ويفسخ النكاح

• (الباب الخامس
في المولى عليه) •

(قوله وكان الزوج أرقق
من شراء جارية) بأن زاد
ثمنها وثمنها على مؤن
النكاح من مهر وغيره
قوله وظاهر كلامه كماله
أن الوصي لا يزوج وهو
الراجح به أدنى من الصلاح
(قوله ويخمس له في المجنون)
الفرق بينهما ما وضع قال
الأزري وأرى في رواية

والحال حال الاشكال • (فرع) • قوله (لا حصة له من سبق اقرار) منها (لثاني) أي لا آخر
(إن عرفت) قبله (بالترتيب) أي يسبق أحدهما والا فبجوزان بقامعا فلا تكون مقررة بسبق الآخر
• (فرع) • فإن لم يتعرض للسبق ولا لعلاجه (وادعا) عليها (الزوجة) فضلا عن قدر المحتاج اليه
(لزمه الخلف) الجازم (لنكاح) منهما بأن تخلف (أنه ليستز وجته) ولا يكتفي بالخلف على نفق العلم
بالسابق (وهو زله) ذلك لأن لم تعد سبقه قال في الأصل وهذا كالأدعي على رجل أن أباه أتلف كذا وأطلب
غير من الترك خالف الوارث أنه لا يرد له أن أباه أتلف ولو ادعى أن عليه مائة مائة كذا من الترك خالفه
لا يلزمه التام وعدم العلم بجوزله الخلف الجازم (ولهم) الأول وهو ما (الدعوى) بمسار (على)
المولى المهر ويخلف على البنت (ولو كانت) مولى له (كبيرة) لصحة اقراره بالنكاح لأن غير المهر لا تصح
الدعوى بذلك عليه لأن اقراره لا يقبل (ثم خالف قاله دعي) منهما (خالف البنت) أيضا بعد الدعوى
علما (فإن نكاح خالف) المدعي العين المردودة (واسحقها) أي الزوجة أي ثبت نكاحه وكذا أن أقرن
له ولا يقدح فيه خالف المولى

• (الباب الخامس في تزويج المولى عليه) •

بفتح الميم واسكان الواو وكسر اللام وتشديد الباء وقال بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة ذكره
الوزري في تمهيديه (ولا زوج بمجنون) لا (مجنول) وهو من عقله خلل وفي أعضاء مائة - فمراه ولا
حاجة له إلى النكاح غالبا (الاكبر) الأرج كبير (لحاجة شقيق) أي شدة شدة - وهو ظاهر في الظاهر
وغنى في الزمان بدونه حاله ونفعه من ونحوهما (أورجا شاه) بالوجه (أو نعمة حديث لا يحرم)
لم يخدمه وكان الزوج رقيق) به (من شراء مائة) واعتزله الرائي بأن ذلك لا يجب على الزوجة
ونفقت من مولى وعديها وأجب بأن طبعها يدعها لتهوده وخدعة وكأنهم اقتصر على مجارمة لهم
الذين يعاملون معهم غالبا لا يفهم من معنى منهم ما فهم وانما لم يجوز ويجهل في غير ما كراما فيمن
لزمهم والنفقة من غير حاجة تدعو اليه (وزوجه الابن الجدة) أو مولى - لا (ثم السلطان
لألمنة) كولاية المال وظاهر كلامه كماله أن الوصي لا يزوجها قال الباقيني وبعضه نص أن المولى في
الشمل في الوصاية يقتضي أنه تزوجه والسبب عند حاجته ما قال وهو الأقرب في الفتنة وفي المال وإنما
أراد الشافعي والأصحاب استخراج النص أن استخراج الوصي لأنه قائم مقام الأب ويقتضيه عليه الزكوى (واحدة)
نقلا لنفاذ الحاجة بها قال الأئمة لكن قد تقدم أن الشخص قد لا تفسد المرأة لو واحدة ففسده
أن ياد قال إن انتهى إلى مقدار يحصل به الاعفاف ويخمس له في المجنون وقد أشار إليه الرائي في الكلام
على السببه وقد لا تكون الواحدة أيضا مقدمة فبإدعاء الحاجة (ولابن الجدة لا غيرهما تزويج الصغير
على الأقل لا المصوح ولو باربع) لأن المهر في نكاحها المصلحة وقد تكون له فيه مصلحة وغيلة تظهر للمولى
بخلاف الصغير المجنون لا تزوج لانتماء حاجته في الحال وبعد البلوغ لا يدور كيف يكون الأمر بخلاف
المعاقل لا الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ ولا لجمال حاجته به وقد خدمت فإن لا يجنبان أن يقمن به -
وفضله أن ذلك في صغير يظهر على عورت النساء ما غير فيلق بالبالغ في جواز تزويجه حاجته لمصلحة
قاله الزكوى بخلاف غير الأب والجد كالوصي والقاضي فلا تزوج الصغير لانتماء كمال شفعته بخلاف
المصوح فلا تزوج وقد يزوج فيه من حيث المصلحة • (فرع) • (لابن الجدة) تزويج المجنونة للمصلحة
عند ظهورها في تزويجها من كفاية نفقة وغيرها (ولو صغيرة نسباً) أو طرأ جنتها بعد البلوغ ولا يعتبر
في تزويجها الحاجة إليه بخلاف المجنونة لأن النكاح يفدها المهر والنفقة وغير المجنونة يفارق ذلك
استماع تزويج الذب الصغيرة العاقلة بمسار بالبلوغ غايه مرتبة يمكن انتظامها لا لأن بخلاف الأمانة
(ثم) بعد الأب والجد (السلطان لا غيره) تزويج المجنونة (بشرط الكبر والحاجة) لا منكم
بظهور رغبته فيه أو شوقه فغالبها بالوط فلا يزوجها المصلحة كإساقها فلا تزوج الصغيرة لانتماء حاجتها

الام لا يجمع له - بين
امرأتين ولا جارية بين
لأوطه وان اسم ماله إلا أن
تدتم أي أنها كانت عنده
حتى لا يكون فيها موضع
للوطه فتسكن أو يسرى
إذا كان ماله محتملا لذلك
اه والظاهر أن الوجنة
أو برست أو جنت جنونا
تخاف منه عليه كأن الحكم
كذلك نعم هل تترك الزوجة
تخته أو يؤمر بفراقها إذا
لم يكن لها ولعنه ولم يزوج
شفاؤها هذا موضع نظر
وأما الأمهات لم تكن أم ولد
فتباع (قوله لا المهر في
نكاحه المصالح) ولأنه
لأن كماله أن تزويج الصغيرة
مع أنها تبقى في فخر الزوج
أبدا فالصغير يمكن من
العلاق إذا بلغ المولى (قوله
قاله الزكوى) المعقذمة
(قوله من كفاية نفقة
وغيرها) ولأنه ربما كان
جنونها الشدة الشوق

وقوله على الاقرب لانه على ما لها (ودب) له (مراجعة لاهلها) في تزويجها (و) مراجعة (اهل الجنون)
في تزويج قطينة اولادهم ولانهم اعراف بصلتهم حواسن هانقال المتولى راجع الجميع حتى الاج والام للام
والخال وقيل تجب المراجعة قالوا عليه راجع الاقرب فالاقرب من الاولاد اولادهم يكن جنون وتزويج الاولاد
من زيادة المصنف وقد جزم الماوردي بما يقتضيه وصحبه والرواية في ظاهر النص وجزم المصنف في
الكلام على الخطبة بما حاصله ذلك حيث قال والمعتبر في المراجعة والامان واجبة في الجنونة فلو كانت مراجعتهم
واجبة لا اعتبر ردهم واجبة ذكر في المهمات (فلو لم ينجح) الجنونة (لما كان لهم تزويجها) السامان
(المصلحة ككفها بالنفقة ونحوها) لان تزويجها يندفع اعباء اولادهم والاب والجد ولطفة ونحوها
لا حاجة اليها (ولا تزويجهم) على تنظر افاقته عادة لكونها اتونوع فان لم تنظر لكونها اتونوع
بازدواجهم كالجنون وعادة الاصل اما الغلوب على عقله بمرض فتنتظر افاقته فان لم تتوقع افاقته فكما جنون
ثم لا يذكروا في الجنون والجنونة محله في مطلق الجنون اما متقطعة فهو ما ذكره بقوله (ومتعلق الجنون
ومتقطع لا زوجان الاحال افاقته) لئلا ينافي نكاحهما (ويجعل اذنتهم بالجنون) كما يجعل بالوكالة
فيتم وتوقع العقد في وقت افاقته
• (نص) • و (السفهاء زوجة الولي باذنه) سبأني ما يغني عن هذا مع ان المناسب لتصرفه بالاذن
عقبوا السفهاء زوج باذن الولي (فلو اذن له) الولي في تزويجها (فتزوج جاز) لانه مكلف صحيح
العبارة وانما عرّف عليه فله ذلك لمصلحة أربعة احوال لانه اما ان يعزله المراءى فقط او المهر فقط او يعينها
او يعطى وقد أخذ في بيانها فقال (فان عينه امرأة) بان قال تزوج فلانة (أو قبله) بان قال تزوج
من بني فلان (لم يعدل الى غيرها ولو ساوتها في المهر) أو نقصت عنها فيه باعتبارها بالاذن والترجيح في سفه
المسارفين و يادته ثم عومر عبارة الاصل في أول كلامه يشهد (ويشكها بمهر المثل) لانه المأذون فيه
شرا (فما ذكره) لانه حصل لنفسه شيئا (فان زاد) على مهر المثل (صح) النكاح لانه لا يشهد بحال
الصدق (بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) المعين بما عساه الولي بان قاله أمهر من هذا مهر منته
زاد على مهر المثل ولو بالغ الزاد لانه تبرع عن سفهه قال في الاصل وقال ابن الصباغ القياس بطلان
المسمى وجوب مهر المثل أي في الذمة تنهى والمشهور والاول لا ينافي ما سبأني من أنه لو نكح لمعاضل
بفوق مهر المثل أو أنكح بنتا لارشدته أو رشده بكثر ابل اذن بدونه فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل لان
المسمى فسد بجموع المسمى وصح النكاح بمهر المثل منه أولان السفه تصرف في ماله ففسد الانشاء على الزائد
بخلاف الولي (وان اذن له في النكاح مطلقا) عن التقييد بأمرأة أو بنته (بما في فسده صح) فسقط
النكاح (ولزمه) الالف (الان كان) وفي نسخة يكون (مهر مثلها أقل) من الالف (ففسق
الزاد) على مهر المثل (المسمى) وقوله ولزم ما شؤ من قول الاصل فان نكح صحص بالمسمى قال
الاذرى وهو ظاهر في رشده وتزويج بالمسمى دون غيرها (وان نكح بالفسهين ومهر مثلها أكثر من ألف
فسد) النكاح لان الولي لم يأذن في الزاد وفي الزاد الى ما عساه ماضرا بها لانه دون مهر مثلها (ولا)
بان كان مهر مثلها ألفا أو أقل (فيصح بمهر المثل) ونسقط الزائد لاسر (وان قال) له (انكح
فلانة بثلث ومهر مثلها أنزل) منه (بطل الاذن) أي فلا يصح النكاح قال الزركشي تبعه الاذرى
والقياس بختم مهر المثل كقول له الولي و ياد عليه (ولا) بان كان ثلثه أو أكثر منه (فيصح) الاذن
وحشيش (فان نكحها أكثر) من ألف (ومهر مثلها أكثر) منه أيضا (بطل) النكاح
(أو بالالف) أي أو نكحها بالالف (فيصح به أو) نكح (ياكثر) منه ومهر مثلها ألف (مع)
بالالف) وسقط الزائد منه فسد فمن قوله ومهر مثلها أكثر (أو) نكح (بما بدنه صح)
النكاح (به) والتصریح به فمما اذا كان مهر المثل أكثر من الالف من يادته (فلو لم يكن) امرأة
أوقيله بان قاله تزوج (ولم يقدر المهر صح) الاذن كما في اذن العبد (ونكح بمهر المثل) فافان

قوله وتزوج الاولين
في اذنه الصواب
• (نص) • و (السفهاء)
قوله ثم عومر عبارة الاصل
في أول كلامه يشهد
ابن أبي الهيثم كان في الزركشي
يتبعه له على ما إذا لم يلقه
معارف قبل ما لو كانت شيئا
من المصلحة نكاحا لاولادها
ودون مهرها ونفقة تفيق
الحصة تماما كقول من مهر
فذكر بدونه وقوله ينبغي في
الحق أنشأ الى نصحه (قوله)
ولا ينافي ما سبأني من أنه
لو نكح (الحق) الفرفران
المصرف هناك بخلاف
للتصرع فبطل وجوب مهر
المثل ولم يخرج على تقريب
الصفتة لانه تصرف على
خلاف الاذن الشرعي فانه
يتصرف فيه بغيره كالوكيل
والسفه هنا على ان يعقد
بمهر المثل فاذا اعتد على عين
هي أكثر من أشبه ما اذا
باع مشتركا بغير اذن
شريكه فهو يتصرف
الشريك ع (قوله أولان
السفهاء تصرف في ماله الخ)
أنشأ الى نصحه (قوله بطل
الاذن) أي لا خلاف (قوله)
كالقول له الولي و ياد عليه
الفرفران بينهما واضح



ناراً بعد علمه بالحر فله زوج محض من السلطان كذا كرف باب الحر (تنبه) فان قيل اذا كان سفيهاً او ولي ماله الحاكم أو أود الزوج
 قولي الحاكم كيدون الا بالجد اذا لم يتشدد ثم طرأ سفيهاً فقول الحاكم كذا لا زوجها الا نوهاً وجدها وأقر بي دون الحاكم كذا
 من قال بطلان ذلك والفرق بينهما من (١٤٦) وجهين أحدهما ان الكفاية تنصرف في حق الصغير وأما الآخر بيده في الكفاية

زوج حقه تقدم على السلطان ونقله الباقي عن الشئ في حله وغيره وصوبه الزكشي وبه صرح الرافعي
 في الوصايا لكن حذفت النور من الرخصة وصح من زاده هاتهنا لا زوجة ونقله عن حزم الشيخ أبي
 محمود به فتبينت بما لا ينسب في السلاح وصرح به جماعة منهم الغوري والغزالي وأما سفيهاً به لا يلاي زوج
 الاطفال قال السيد لا في غيره وقد نص الشافعي على كل من المقتدين وليس باختلاف نص بل نصه على أنه
 زوج محمول على رضى فوض اليه التزوج (واقرأه النكاح) اذ لم يأذنه فيه وبه (باطل) لأنه
 لا يملك قبل ان ياشأه بفارق جهة اقرار المراتبان اقراره بغيره لا اقراره بصله (ولاعفاس النكاح) لعمد
 عبارته وضمنه (ومؤنه من كسبه لا بما في يده) لتعلق حق الغرامة به فان لم يكن له كسب ففي ذمته الى ان يخر
 (نقل لانتكاح ابن بهر وان كوت) او بعض (الا ياذن معين) كان عين له سداً امرأته قبله (أو
 مطلق) عن ذلك لغيره انما لو تزوج بغير اذنه من لاء فهو عامر رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه وروى
 أوردته نكاحه باطل لكن ضعفه ما ياذنه فيصير مفهوم الخبر ولا به. اذنه جهة وانما المنع لرضا السيد
 حتى لو أذنت المراتبة ليد في النكاح فتشكك صح وان لم تكن لها عايد في النكاح وبغير اذن (من
 ملاك ولو اقراره فكسب السيد بالاذن المطلق حرراً واملوس) بلدة (غير بلدة) أي العبد (لكنه
 منع من الخروج الما فان عين له امرأته ولد لها لم يعد لها) التي غير لها وان سادتها في المهر وقت صحتها
 قيد اعتباراً بالاذن فان عدل لم يصح النكاح (او عين (مهر اذ لم يلق) زاد على (مهر المثل عند
 الاطلاق) عن تعيين المهر (تعلقت الزايدة بضمته) بطالبها اذ تعلق وبفارق عدم صحتها بغير اذن
 سيد بان المال هنا تابع مع وجود الاذن في سببه بخلافه ثم قال الامام ولو صرح به بان لا ينكح به بدمائه
 قال اي عدم جهة النكاح على السفيه (أو نقص) عما عساه له سداً وعن مهر المثل عند الاطلاق (جاز
 والتصر بقره ولو كفاراً وبمسألي الزايدة عند الاطلاق والنقص من زاده (ولونكح باسمي) اي باليمن
 (من مهر هاديه صح) النكاح (به) بخلاف نظيره في السفيه كاس (ورجوع السيد في الاذن) من غير
 العبد (كرجوع الموكل) عن الوكالة من غير الموكل فلا يصح النكاح (فلونكح) نكاحاً (محمداً مطلقاً)
 أو انفسج النكاح (لم ينكح ثانياً الا ياذن جديد) لان الاذن لم يذلل غير الاول بخلاف ما لو نكح فاسد الان
 الاذن لا يتناول الفاسد

● فصل السيد لا يجبر عبده ولو صغر على النكاح لأنه يلزم ذمته هذه المهر وغيره ولان العبد كالمشرك
 بالطلاق وفارق الأمة بأنه لا يملك له نفعه بضعه والأمة كالمشرك بضعه ما فارق ودل على ما لم يملكه
 ينتفع بنكاحها كسائر المهر والنفقة بخلافه في العبد وفارق العبد الصغير الا ان الصغير بان ولادة
 الاب التي تزوجها ابنته الصغيرة تنقطع بلوغه بخلاف ولادة السيد لا تنقطع بلوغ عبده فاذا لم تزوج
 بها بعد بلوغه مع قلها انك قد انكحها كالمشرك بالطلاق (ولا يلزم اجابة العبد السفيه) أي الى نكاحه (دلى
 مكاتباً) أو بعضاً كذا كره الاصل لأنه يشوش على مقاصد المكاتب وفارقوه بنقص القيمة (ويستحب
 ان لا تزوج عبده بامته الاجمير) كذا وقع في الرخصة تبعاً للنسخة من الرافعي والواو كما قاله الاسود وغيره
 عدم الاستحباب كالمهر في بعض نسخ الرافعي ● (فروع وبغير) السيد الامته بأي صفة كانت (لا يملك
 وبمعضة على النكاح) لما مر في الفرع بخلاف المكاتبه المبيعة لانه ما في حقه كالمكاتبين وقد علم
 أو آخر الطرف السابع ما يقيد ذلك (ولا يلزم اجابته) اليه اذا لم يملكه (ولو كانت محرمة) عليه نسب

بضم اشتد وعنته والامته لم تعد له رضاء أو نحوها مع انه يجبر على التزويج وجوابه أنه لا يملك منفعة بضعه وقد را
 دليله أنه يأخذ مهرهن لوطن يشتهنهن قال الاستماع من قد را (قوله) يستحب ان لا تزوج عبده بامته الاجمير علمه اذا زوج عبده
 بامته وطها لم يجب مهر ويستحب منه المكاتب كلهم كقوله قال الأذوي والظاهر ان البعض بالنسبة الى بعضه الحر كالحرف فجب
 ولم أرى مثلاً (قوله) كالمهر في بعض نسخ الرافعي أي العتقة والمالك والكفاية

أو
 علمه اذا زوج عبده
 علمه اذا زوج عبده
 علمه اذا زوج عبده

أَوْ رَجَاعٍ أَوْ غَيْرَهُمَا (أَوْ مَكَاتِبَةً أَوْ مَبْعُوثَةً) لِمَا سَبَقَ قَبْلَ الْفِرْع (وَلِلْمَكَاتِبِ لِلْسَبْدَةِ تَزْوِجُ أُمَّتُهُ إِذَا
 أَذِنَ) فِيهِ (سَبْدُهُ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَأْذِنْ لَهُ فَبِهِ كَيْفَ تَبِعَهُ أَمَّا السَّبْدُ فَلَا يَزُوجُهَا إِلَّا بِزَوْجِ عِبْدِهِ لِأَنَّهُ مَعَهُ
 كَالْأَجْنَبِيِّ (وَالسَّبْدُ بَوَاحُ أُمَّتُهُ أَدْرِيهِ) فِي التَّجَارَةِ (غَيْرِ الْمَدُونِ) وَلَوْ يَفِرُّ أَذْنَهُ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَلَا يَمْلِكُ (وَلَهُ) فِي
 تَزْوِجِهَا وَيُعَاهِدُهَا وَلَوْ بِعَزْلِهِ) وَلَا تَنْظُرُ إِلَى أَحْتِمَالِ أَنْ يَحْدُثَ دَيْنٌ لِأَبْنِي مَا يَبْدِيهِ وَكَبِيرِهِمَا هَبْتَهَا كَمَا سَرَحَ
 فِي الْأَصْلِ وَضَعَهَا وَدَوَّقَهَا وَأَسَاوَرَ التَّصْرِيفَاتِ (دَلُوكَانَ) الْمَأْذُونِ (مَدُونًا) وَأَرَادَ سِدَّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (أَشْرَطَ
 أَذْنُ الْعَبْدِ) الْمَأْذُونِ (وَالْغَرَامُ) فَلَوْ زَوْجُهَا بِغَيْرِ أَذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ أَذْنِ أَحَدِهِمَا لَمْ يَصِحْ لِغَيْرِهِمَا هَبَهَا أَمَّا
 الْعَبْدُ فَلَا يَنْتَزِعُ بِنَقْصِ قِيمَتِهَا بِلَا دَيْنٍ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَأَمَّا الْغَرَامُ فَلَا تَنْتَزِعُ بِمُضَايَا أَمَّا خَيْرُ حَقِّهِمْ
 وَتُعْلَقُ بِأَمْتِهِ إِلَى أَنْ يَبْعَثَ (دَلُوطِي) الْأَمَةَ (بِغَيْرِ أَذْنِ الْغَرَامِ لَمْ يَمْلِكْ) لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّهُمْ بِخِلَافِ
 وَطْنِ الْمَرْهُونَةِ وَلَا تَشْكُلُ عَلَيْهِمَا تَقَدُّمُ فِي مَعَالِمَةِ الْعَبِيدِ مِنْ أَنْ دَيْنَ الْغَرَامِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَطْنُ الشَّيْءِ لِأَنَّ ذَلِكَ
 فِي الْأَمَةِ الْمَأْذُونَةِ هَذَا فِي أَمْتِهَا (وَالْوَالِدُ) إِنْ أَحْبَبَهَا (وَأَصْغَرُ أُمَّ وَلَدَانِ كَانَ مَوْسِرًا وَحُكْمُهُمَا كَالْمَرْهُونَةِ إِنْ
 كَانَ مَعْسِرًا) حَقٌّ لِأَصْغَرِ أُمَّ وَلَدِهَا يَتَبَاعُ مِنَ الدَّيْنِ وَأَصْغَرُ أُمَّ وَلَدِهَا مِلْكُهَا بَعْدَ وَلَوْ قَالَ يَدُلُّ قَوْلُهُ وَتَصِيرُ إِلَى آخِرِ
 وَحُكْمِ أُمَّ وَلَدِهَا كَالْمَرْهُونَةِ كَانَ أَوَّلَى وَأَخْصَرُ (وَكَذَا حُكْمُ) اسْتِغْلَاةِ الْأَمَةِ (الْجَانِيَةِ) جُنَايَةُ تَوْجِبُهَا لِمَا تَعْلَقُ
 وَفِيهَا بِالْمَرْهُونَةِ وَتَعْنِي مَدُونٌ ذَنْبِي مَا ذَكَرَ (فَإِنْ لَمْ يَنْبُتِ الْاسْتِغْلَاةُ) فِي الْحَالِ (وَجِبَ قِيمَتُهُ
 أَمَّا الْعَبْدُ) الْمَأْذُونُ نَقَطَ (أَيُّ دَيْنٍ) اسْتِغْلَاةِ الْمَرْهُونَةِ وَالْجَانِيَةِ وَالْمَرْهُونَةِ لِحَقِّ الْمَرْهُونِ وَالْجَانِيَةِ عَلَيْهِ مَرْبُوبُ
 الدَّيْنِ لِمَا تَعْلَقُ بِالرَّكَايَةِ تَعْلَقُ بِالْوَلَدِ وَتَأْجِيلُ الْأَمَةِ الْمَرْهُونَةِ كَالْمَرْهُونَةِ وَالْجَانِيَةِ تَنْتَزِعُ إِنْ الْأَصْلَ جَعَلَهَا
 كَمَا تَقْدِرُ الْأَذْنُ مَا فِي الْأَصْلِ أَنْ تَجْعَلَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الدَّيْنِ يَتَعَلَّقُ بِرُؤُوسِ الثَّرِكَةِ وَالْمَذْهَبُ الْمَنْعُ كَانَ يَسْعَى
 ذَلِكَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ (وَأَنْ تَعْتَقَهَا) بِعَيْنِ أُمَّتِ الْمَأْذُونِ الَّذِي عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوَّالِ الْأَمَةِ الْمَرْهُونَةِ (فَكَانَتَانِ
 الْجَانِيَةِ) فَلَا تَنْتَزِعُ عَنْهُمَا كَانَ مَعْسِرًا وَالتَّقْدِيرُ عَلَيْهِ أَقَلُّ الْأَمْرِ مِنْ الدَّيْنِ وَقِيمَتُهُمَا أَنْ أَذْنَهُ الْمَأْذُونِ
 وَالْغَرَامُ نَفَذَ مُطْلَقًا (فَرَجْعُ لَوْ زَوْجِ) السَّبْدِ (الْمَوْسِرِ) وَلَوْ يَفِرُّ إِنْ دَيْنٍ مِنْ جِهَةِ الْجَنْبِ عَلَيْهِ (لَا مَعْسِرَ
 يُؤْذِنُ) لَهُ مِنْ جِهَتَيْنِ ذَكَرَ (أَمْتُهُ الْجَانِيَةِ) جُنَايَةُ تَوْجِبُهَا لِمَا تَعْلَقُ بِرُؤُوسِهَا (بِجَازٍ) وَكَانَ اخْتِيارُ الْغَدَاةِ
 وَكَذَا الْمَعْسِرُ الْمَأْذُونُ لَا يَشْكُلُ ذَلِكَ مَنَعَ بِهَا تَقْبِيلُ اسْتِشَارِ الْغَدَاةِ وَأَجِبَ بِأَنَّ الرِّقْبَةَ تَقَاتِي فِي الْبَيْعِ
 غَلَاةً فِي التَّزْوِجِ وَالْإِدْرَاقِ تَعْلَقُ تَشَوُّقُ الشَّارِعِ إِلَى الْوَبَانِ وَتَزْوِجُ أَوْسَعُ بِدَلِيلِ تَزْوِجِ الْعَصُوبَةِ وَالْإِبْقَةِ
 وَأَنْ لَمْ يَصْعَحْ بِهِمَا (فَرَجْعُ زَوْجِ السَّبْدِ) أُمَّتُهُ وَلَوْ حُرْمَتُهُ عَلَيْهِ كَأَمْتِهِ (بِالْمَلِكَةِ بِالْوَالِيَةِ) لِأَنَّ ذَلِكَ
 التَّنْجِيمُ إِلَى الْجَلَّةِ وَالتَّصْرِيفُ فِيمَا عِلَّكَ اسْتِغْلَاةً بِكَيْفِ الْمَلِكِ كَأَمْتِهَا مَا تَرْتَفَعُ (فِي زَوْجِ الْفَاسِقِ
 أَمَّا وَلَوْ كَذَا) زَوْجِ (الْمُسْلِمِ أَمْتَهُ الْكَافِيَةَ) وَسَيَأْتِي حُكْمُ غَيْرِهَا (لَا عَكْسَهُ) أَيُّ لَيْسَ لِلْكَافِرِ أَنْ يَزُوجَ
 أَمْتَهُ لِمَا إِذَا عِلَّكَ التَّنْجِيمُ بِهَا أَصَابِيلُ وَلَا سَاوَرَ التَّصْرِيفَاتِ فَمِنْ سَاوَرَ أَمَّا الْمَلِكُ عَنْهَا وَكَانَتْ بِهَا خِلَافُ الْمُسْلِمِ فِي
 الْكَافِرِ فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْمُسْلِمِ فِي الْوَالِيَةِ أَكْثَرُ وَلَهُمَا تَبَيَّنَتْ الْوَالِيَةُ عَلَى الْكَافِرِ أَنْ يَجْعَلَ بِالْجِلَّةِ الْعَامَةِ (وَقِي تَزْوِجِ
 الْمُسْلِمِ أَمْتَهُ الْجَوَاسِقَ الْوَلِيَّةِ) وَغَيْرِهَا مَعَالِمُ الْكَافِيَةِ (وَجِهَانِ) أَحَدُهُمَا لِيَجُوزَ جُزْمُهُ بِالْبَقْوَى لِأَنَّهُ
 لَا يَكُونُ التَّنْجِيمُ بِهَا وَالْثَانِي يَجُوزُ وَهُوَ ظَاهِرُ نَصِ الشَّافِعِيِّ وَجَعَلَهُ الشَّخْخُ أَوْعَى لِحُكْمِهِ بِشَرَاةِ الْحَادِي الصَّغِيرِ
 لِأَنَّهُ يَجْعَلُهَا بِزَوْجِهَا وَغَيْرِهَا وَتَنْجِيمُهَا بِهَا يَنْتَزِعُ ذَلِكَ بِمَا يَنْتَزِعُ مِنْ أَمْتِهَا حُرْمَتُهُ
 (فَصَلَّ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ تَزْوِجُ عِبْدِ الْعَبْدِ) وَالصَّبِيَّةِ (وَالصَّبِيَّةِ) وَالْمَرْهُونَةِ (وَالْمَرْهُونَةِ) لِمَا فِيهِمْ مِنْ انْقِطَاعِ كَسَابِهِ
 وَأَوْ تَنْتَزِعُ مِنْهُمْ وَلَوْ قَالَ عَبْدُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ كَانَ أَمُّهُ وَأَخْصَرُ (وَلَوْ زَوْجُ أَمْتِهِ لِلْمَصْلَحَةِ أَوْ جِدَارٍ)
 أَكْتَسَبَ الْمَرْهُونَةُ وَالْمَرْهُونَةُ وَظَاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي أَمْتِهَا وَلَيْسَ كَالْمَرْهُونَةِ وَتَزْوِجُهَا كَانَ كَامِلًا فَلَوْ كَانَتْ بِجُزْمَةِ
 أَوْ تَحْرُمُهَا لَزَامَ زَوْجُهَا لِمَا كَسَبَ الْمُسْلِمَ فَكَذَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَانَ كَافِرًا أَوْ أَمْتَهُ مِلْكُهُ لِيَجُوزَ تَزْوِجُهَا بِهَا
 (لَا غَيْرَهُمَا) أَوْ غَيْرِ الْأَبَوَاتِ لِحُدَايِهَا بِزَوْجِهَا أَمَّا لَمْ يَكُنْ كَوْنِ الْأَذْنُ زَوْجِ الْوَلِيِّ أَمْتِهِمْ إِلَّا إِذَا
 كَانَ دَيْنًا لِمَا فِيهِمْ وَتَكَاهَمُ وَكَالَاهُمْ مُتَنَفِّذٌ فِي غَيْرِ الْأَبَوَاتِ الْجَدِّ (الْإِسْلَامُ) بِأَمْتِ غَيْرِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ
 مِنَ السَّبْدِ وَالْمَرْهُونَةِ يَجُوزُ تَزْوِجُهَا لِأَنَّهَا يَلِي مَالَهَا مِلْكًا وَتَكَاهَمُ بِخِلَافِ أَمْتِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ

(قوله والثاني يجوز زوجه)
 ظاهر نص الشافعي الخ
 هو الأصح (قوله وجزم به
 شرح الحادى الصغير)
 كما صاحب التعليق والقوى
 والبارزى (قوله وكذا لو
 كان كافرا أو أمته مسلمة
 لا يجوز توليه) أى الكافر
 (قوله فيه نظر) بل هو
 ممنوع (قوله يزوجه ولو
 السبدة) إلا إذا كانت
 السبدة كافرة وأمته مسلمة

لا تزوجها وان ولّى ما لم يملكه لاي نكاحه او طهر ان الولي اذا قلنا به زوج السفيه والمجنون زوج
 أمتهما قبل الساعات (و زوج الاب) وان علّا (أمة اليتيم المجنونة) لانه يلى مال ما كنتم او نكاحها
 (لا أمة اليتيم الصغيرة) العاقلة لانه لا يلى نكاحها مالم تكن (وان كانت) أى الأمة (السفينة مؤنث) في
 نكاحها كما يستأذن في نكاحه كما سبق وقول الأذرى ينبغي ان يعتبر مع ذلك حاجته الى النكاح فلو كان غير
 محتاج فالقوله لا يملك تزويجهما في ذلك لا تزوج أمته فلو بقي في ذلك انه يملك تزويجها في الجملة
 • (فرع أمته غير المجهور عليها زوجها الى السبنة) • تبه ولا ينع على سبها (بأن السبنة قد دهم)
 لان المالكة لها فلا يعتبر ان الأمة لان السبنة ان تجبرها على النكاح وبغير اذن السبنة (نطقا وان
 كانت بكرا) لانها لا تنهي في تزويج أمتها
 • (فصل في أعتق المربض أمة) • وان كان (لا يملك غيرها من زوجها او لم يقبل منه أو برئت) من
 مرضه (جز) لم يملك بحريتها ظاهر اذ لا يمنع العتق بالاحتمال ولو لم يوافق وخرجت من الثالث
 بمحكم بعتها يجوز تزويجها وان احتل ظهور دين عليه منع خروجها من الثالث وبارق ذلك غير مكره
 أعت المشرقة في أسلم زوجها دونها لاحتمال انها قد قبلت انفسها للعدالة بان الظاهر ثم طهره النكاح ولو
 لو أسلمت في العدة تبين دونه وهما مالك والاصل قاطن ومفوض العتق (لكن ان مات وعز
 الثالث عتادون بهن) بان لم تجز لورثة (بانفساده) أى التزويج (فان زوجها السيد) ممن يملكه نكاح
 الأمة (بأن الولي أو كان هو الولي مع طلاق) عن التقيد بونه وأعدم خروجها بعد موته من الثالث
 بتدبر عدم خروجها الى الأولى مالم يملك بعتق وتائب ولي ما عتق في ذلك قال ذلك وولي هذا

• (الباب السادس في وائغ النكاح) •

(وهي أربعة أجناس الاول المحرمية) قال في الاصل وهي الوصلة المحرمية للنكاح أبدا (ولها ثلاثة أسباب
 الاول القرابة وبجرم ماسبع) الأول (الأمهات) أى نكاحهن وكذا يقدر في البقية (وهن كل أنثى ولدان
 أو ولد من ولدك) ذكرنا كان أو أنثى بواسطة أو بغيرها قال في الاصل وان شئت قلت كل أنثى ينتهي
 اليها سبيل بالولادة بواسطة أو بغيرها ودليل التحريم ينتهي في بقية السبع الأسماء آية حوت عليكم أمهاتكم
 (و) الثاني (البنات وهن كل أنثى ولدتها أو ولد من ولدها) ذكرنا كان أو أنثى بواسطة أو بغيرها قال في
 الاصل وان شئت قلت كل أنثى ينتهي اليها سبيل بالولادة بواسطة أو بغيرها (و) الثالث (الاخوات وهن
 كل أنثى ولدتها أو ولد من ولدها أو ولدها) الرابع العمات (وهن كل أخت كز ولدك) بواسطة أو بغيرها
 (و) الخامس (اخوات وهن كل أنثى) الانسب بعمام وبكلام أصله وهن كل أخت أنثى (ولدانك)
 وبواسطة أو بغيرها (فاخت أبي الأم عن) لان أخت كز ولدك بواسطة (وأخت أم الأب عن)
 لان أخت أنثى ولدتك بواسطة (و) السادس والسابع (بنات الاخ وبنات الاخت وان بعدن لامن دخلت
 في اسم ولد العمومة والخطوة) فلا تحرم واسطة المحرمات بالنسب والرضاع عجزا زمان ذكرهما الاصل
 الأولى تحرم نساه القرابة لامن دخلت في اسم ولد العمومة أو ولد الخطوة الثانية يحرم على الرجل أصله
 وفصوله وفصول أول أمه وأول فضل من كل أصل بعده أى بعد أول أمه فالأصول الأمهات والفصول
 البنات وفصول أول الاصول الاخوات وبنات الاخ والاخت وأول فضل من كل أصل بعد الاصل الأول العمات
 واخوات والعمات والبنات الثانية فلا تسبنا في الاسماء والاولى الثانية لا تسبنا في نصوص البقية
 قال في الاصل وهي أربع بجوارها رتبه على الأناث بخلاف الثانية ولهاذا قصر علم المصنف (فرع
 نكاح بنت من زوج اولو كانت من مائه) ادلاهم قوله لانا فهمي أجنبية عنه شرعا بل بالانتهاء
 أحكام النسب عنها سواء طارعت أمها على الزنا أم لا (ويكره) ذلك نحو جبان بخلاف من هو مباح
 وذلك تحريم على غيره من جهة أولى ولو أرغعت المرأة بين الزاني صغيرة فكيف ينهى قوله التولي المائل للغير
 عليها وعلى سائر محارمها نكاح ابنها من الزنا العمومية والتبوت بالنسب لا يورث بينهما والعرف ان

• (الباب السادس في وائغ النكاح) •

• (وائغ النكاح)

(قوله ودليل التحريم ينتهي

الى ما قاله الماوردي اختلف

في انصراف العسر الى

ما قل على وجهين أحدهما

وهو قول الأكثرين الى

العتق والوطء معا والآخر

الى العتق لان الوطء محرم

بالعتق والاول أصح (قوله

قال في الاصل وهي أربع

لا يميز الى ما قل) وليست على

نفا فسرته تعالى انما أحلنا

لنا تزوجنا لان آية

أجورهن وما لك ينكح

بما أحل الله عليك وبنات

عمك وبنات عمك بنات

خالك وبنات خالك دليل

على ان من عدلهم من

الافاق بمجموع (قوله ولو

كانت من مائه) قال

الزركشي عمل الخلافة ما

لو دخلت اخيه نكاحه

الرجل فاقب بنت لم

يعترض بهذا المسألة فيها

علت (قوله قاله التولي)

أشألى تصححه

عرب المذبح (الخالق) لوزن حيتاءه خرطها واوثبته ثم جعل عز وجها كالحرس به ابن الصباغ
فيصوم هذه الايام رزق رزاقها وزاد في عمره على نكاح قطعه في سنة ثمان مائة من العرب المذبحه
في يومه الذي ولد على الجاهل وهو خامس ولادة ابنه بنسبه (بنسبه) اما كانت واثم النكاح في غير اول الاستدلاء والادام تأنيده
استدعاء يكون الاول في الجاهل وهو امر من غير انفسه (النكاح) سواء كانت في الموطأ او في غير اهل قبل العقد عليها كبنسبه
ولا يلتزم بمثل من بعضهم في تقييد ذلك بالثاني (قوله) انها وهو الاوجه الثاني انما في بعضه

(قوله وانما لا يرجع بشئ) اعشاري لتعظيمه (قوله لان كانت هي البنت فلا تحرم) اياداه ان ينكحها الخ) قال في الاصل والنكاحان باطلان لان البنت نكحها وعندها هو الامام وطوءه شبهة اه فقدع البنت لم يصح وعقد الامام باطل بوطئه بنته بدل بغير تصريحها بما يجب اياها نفسا لمسي فاشدق قول الحلال المقتضي نكاح البنت هو باطل ونكاح الام صحيح وانما علمنا القصر برفقائه ودله انه يجب اياها نصف المسمى لان امره فيقول النكاح لا يثبت بها ولو قلناه باطل لم يجب بشئ * (فصل في اختلاط حرم بنسوة الخ) * (قوله الا اذا كن غير محصورات) فذلك منهن الى ان يبقى جله لو كان الاختلاط من منع منهن كانه ودونها (101) فلو قال المحصورات احديهن ولا يحرم على

عليه نكاحها (لكن) يرجع (بنصف مهر المثل) لا بمهر المثل ولا بعالم كافي الرضاع (وان وطئها ما قبله) منهن (لكن) زوجته نصف المسمى وهي بتراحة ان) أي يرجع كل منهما على الاخر بشئ أو لا (وجهان) أحدهما يرجع بنصف ما كان يرجع به لو ان فرد يوم بدروضة لانها حوت بفعلها ما كثره في الاصل ما دونها محالاً يرجع بشئ لان النكاح ارفع ففعلها ما جاز في نسب الفراق الى الزوج ككلو انشأ امرأته أو خالها وما يفارق الاصل ما بان فعل كل منهما ما تلو ان فرد حوت به الزوجان غلته من ولو اشكل الحال فزعم بعض ولا ينعى قال ابن الصباغ يجب له وطوء مهر المثل وينسخ النكاحان ولا يرجع لاجدهما على الاخر ولو رجة كل منهما نصف المسمى ولا يسقط بالثلث * (فرع وان نكح) الشخص (جاءه لامرأة وبنها ما تفرقتا) من النكاحين (باطل) له ولجميع المهر به (فان وطئ الثانية فقط عالماً بالتحريم) (نكاح الاولى بماله) لان وطوء الثانية بغير نكاحها (أو جاهلاً به) (باطل) نكاح الاولى لانها ام الموطوءة شبهة أو بنتها (ولم الاولى نصف المسمى) لان نكاحها ارفع يصح للزوج (وحرم) عليه (أبداً) المهر (والموطوءة مهر المثل وحرم) عليه (أبداً) ان كانت هي الام) لانها ام زوجته (لا) ان كانت هي (البنت) فلا تحرم أبداً (فله ان ينكحها) لانها ربيبة امه لا يفسخ لها (الا ان كان قد وطئ الام) فحرم عليه أبداً لانها بنت موطوءته (وان وطئ احداهما أو اشكت) أي الموطوءة وعرفنا السابقة (فنكاح السابقة على حاله نظر الى الاصل) من استمراره (فان طلقها) أي السابقة (حرم عليه نكاحها) كالثانية (نظرا الى الحال) وهو الاشتباه كاشبهه اختصها بجدية (وان عرفت الموطوءة أو اشكت السابقة فنكاح الموطوءة مؤثوق) فتعزم من نكاح غيره (ولها الفسخ لانها لا تنكح) للاشتباه كافي النكاح الوليين (والاخرى) أي غير الموطوءة (حرمه) عليه (أبداً) لانها ام موطوءته أو بنتها (وان أشكاه) بان اشتهت الموطوءة والسابقة (معاوفاً) أي النكاحان لا احتمال سبق البنت والموطوءة بالام فحرمنا عليه ولكل منهما الفسخ أخذاً بحسار (ولا تنكح واحدة منهما) لان احدهما محرمة عليه (أبداً وان وطئها مجعاً) مع الاشكال (حرمنا أبداً فان بان الامر وجب لها البتة مهر المثل) لانه لم ينعقد نكاحها سواء تقدم وطؤها ام تأخر (وجب) (للاولى ان وطئها ولا المسمى والا) بان وطئها ثانياً (بنصف مهر المثل) يجب انهما أما النصف فلا ارتفاع نكاحها يصنع الزوج وأما مهر المثل فلا نه وطئها بشبهة بعد ارتفاع النكاح * (فصل) (ولو) (اختلطت حرم بنسوة حرم) تغلب القصر لم يداخل للاجتهاد فيه كما مر في باب (الا اذا كن غير محصورات) كنساء بلده أو قرية كثيرة فلا يحرم من احصا الاصل الا باحتماع كون الحرام منصرفاً كافي الاصل ما من بدو مساحقة مثبته بما صيد المولود والا تحسم عليه باب النكاح فانه وان سافر الى بلد آخر لم يمان مسافراً اليها ايضا وقوله كذا يحرم يحرم بفتح الهمزة مثال الاولى والى النكاح يحرم بنسوة المهر وتزيد الزاد كالمهر به الجر جاتي ليشمل الحرمة بنسوة رضاع ومساهرة ولعان ونفي وتوثيق وغيرها (وغير المحصورات) تعسر على واحد) كمن يملكه الامام بذلك وقدمه مع ذكر ضابط للفرق الى باب الاجتهاد وقد

محصر راسم النكاح والا فلا وان لم يعلم عددها بمهره فانها القصر فله الاذنى ولو اختلطت زوجته بنسوة ولو غير محصورات حرم عليه ان يخالها واحدة بالاجتهاد ولو اختلطت زوجاته الاربع بمحصورات لم يكن له ان يعقد على امرأتين غير المشتهات ولان المشتهات يجوز الوطء في نكاحها وان اختلطت له امرأته واحدة تعقد على واحدة من المشتهات حل له وطؤها وله ان يعقد على ثلاث من المشتهات وليس له ان يعقد على اربع منهن ولو اشبهه علم ان يحرم عليها نكاحه بمهر المثل وهو لا يعلم ما هو الا تعرف عينه فينبغي ان يكون الحكم في حقه كما هو في غيره من غير مشتهات من غير زناه

(قوله فيصير الجميع بين امرأتين الخ) قال جمهورهما في النكاح ولو الولد ملك العين ولو كانت احدهما ملك البهين والاخرى تزوجت وعلم بالجزا فهاذا لم يحرم اجتماعهما بنكاح كمن له جارية ملكها فاشتها احداهما من غيرها والاخرى من غيرها فأراد أن يجمع بينهما تبين الاثنان جازان كل واحد منهما أجنبية عن الاخرى وقال القاضي الحسين في نكاحه أما إذا أراد أن يجمع بين جارية له التي كان عليها وبين إحدى تبين في الولد لا يجوز (قوله كالسراة) وأنشتم قال الرازي لو غلبهم زوجته لم يلازم ذكر مسوغها لحل لأختها أن تزوج ولو غابت زوجته مع أنشتم قدمت الأخت فذكرت موت أختها بطل له أن يتزوج أختها الأبعد تبين مسوغها قال والفرق أن الزوج مالا يبيع وزوجه فلا يعلل أن يتزوج أختها إلا بعد قبض موتها وكتب شيخنا فله سره أن يتنع الجميع بين امرأتين وأختها التي نكحها والدها بما لها احتسابا أذى غير متمسكة فعلا بدليل الحق استقفاها لحقته كاتب (قوله لا المرأة) وأهزوها) أزودوجة ونكحها (قوله فان نكحها معا بطلان) لو قال فان نكحها ما بعد كان أولى للمعاقلة في المعامل

ذكره المصنف في العدة والذباغ (الجنس الثاني) من سوانح النكاح (مالاتا يدعمر وهو ثلاثة أنواع الاول الجمع فيصير الجميع بين امرأتين بينهما حائرا به أو رضاع يحرم نكاحهما ان فرضت احداهما ذكرنا كالمرأة أختها وعمتها خالتها) ولو برأى طاعة لقول الله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنتين اما قد سئل عن نكاح المرأة على أختها ولا العمة على أختها ولا الخالة على أختها ولا الكبرى على الكبرى ولا العمة على الكبرى رواه الترمذي وغيره وصححه ورواهنا منقطع عن الحرم وان رضى بذلك فان الطبع يتغير وبالله أشاوصلى الله عليه وسلم في خبر التمس عن ذلك قوله انكم اذا قلتم ذلك فاعلمتم أنما حلوا منكم كجاءه ابن حبان وغيره وروى به يبرهذه الألفا أيضا (لا المرأة) وأمهر زوجها أو بنسب أخرى) لان حرمه طبع بينهم وان حصلت بفرض أم الزوج ذكر في الاول وبفرض بنته ذكر في الثانية لكن ليس بينهما قرابة ولا رضاع ولا ماهرة وليس ذوارحم بمقدور فاعلم ان الرافعي قد بسبب شي عن غير ذلك القرابة الرضا بان يقال يحرم الجميع بين كل امرأتين بينهما قدر ذكر التحريم زوجة ولا ان لو قدرت ذكر الصور وان لم تأم الزوج مالا وان حرم علم الزوجة لا ين لو قدرت ذكر التحريم علم الاخرى لم تكون أجنبية عنها وقد قال ودعى ما قاله الب - بدق وأتم الصدق الضابط مع جميع جواريج بينهم مائة ألفا قالوا ما عدم القرابة الرضا عن يحجب بان المبادر بقربة المقام من التحريم الرافعي المؤيد بقضي منع النكاح فخرج هذه لان التحريم في مائة زول وبان السد ولو فرضت ذكرنا حل له وعله تمت بالملا وان لم يحل له نكاحها (د) لا) بشرط زول وبه) ولا امرأتين ويبيح زوجهما امرأة أخرى كما شرح به الاصل (د) لا) أختهم أمه وأختهم من أبيه) اذا لم يحرم المأثمة بتقدركه زوجهما (وحيث حرم الجميع) بين امرأتين (فان نكحهما معا بطلان) أي المرأتان أي نكاحهما مالا يس تخفى احداهما بالطلان الأولى من الاخرى (والا) بان نكحهما معا بطلان (بطلان الثانية) أي نكاحها لان الجميع لم يحصل نعم ان لم يعلم من السابق بطلان علم ثم اشته موجب التوقف في نكاح الوليين من اثنين (فان وطئها) أي الثانية بماه بالاجم (احتجابان لا بطلان) حتى تنقضي عدة الأول وطئها نكاح أخت مسالقة البان وأرابع سواها في العدة) لانهما بان منه بخلاف ذلك كجلى طلقها قبل المدخول (لا) أخت مسالقة (الرجعية) ولا أربع سواها في العدة نكحها في حكم الزوجة (فان ادعى انما أجنبية بانقضام ادعى منكرة) لذلك (وأمكن انقضائها ذلة نكاح أختها) وأرابع سواها انقضاهما (أو) طلقها (البرقع) خلافة لذلك (ولو اشترى زوجته) بان كانت أمه (فله أن يتزوج أختها) وأرابع سواها لان ذلك الفرائش قد انقطع

(فصل وان اشترى) مثلا (أختين أو نحوهما) من كل امرأتين يحرم الجميع بينهما النكاح (مع) الشراء بالاجماع ولا يشترى في الولد ولو له ويجوز أن يشترى أخته ونحوها بخلاف النكاح وإذا لم يشترى الشراء بالوطء لم يفسخ الجميع فيبطل النكاح (لكن ان وطئ احداهما) ولو لم يوطئ (حرم الاخرى) لان الجميع لا يفسخ عنه (فان وطئها) قبل تحريم الاول (لم يحل له غيره الاول) اذا حرام لا يحرم الحلال لكن يستحب ان لا يوطئ الا حتى يفسخ من الثانية لان الجميع ملك فحرم أختهم (ويبقى تحريمها حتى يحرم الاول) على ما سبق في قوله (ذلك كبيع) أو غنما أو بعة أو بعة غنما أو قبض باذن في الهبة (أو) بأزالة (حل كزوج أو طلبة) اذا جمع عدة (لا رهن ولا حرام وعدة زوجه) ونحوها كخض وبيع بشرط ان لا يوطئ لانها أسباب عارضات زوال الملك ولا الاحتفاظ (ولا يكتفى) لحل الاخرى (استبراءها) أي الاول (د) لا) تحريمها بالوطء كقولها رهنها على ان ذلك لا يزيل الفرائش (فان) عادلهما كان باعها ثم (ودن عليه بسبب) أو قاله (أو) زوجها ثم (طلقت) أو كاتبتها ثم عززت (ثم استبراءها) فان كان (تبل وطء الثانية

تنقض الإعتدال في الزمان ولا (قوله حتى يحرم الاول) قال الفقهاء في محاسن التبرئة: التحريم في الأيام بمقتضى العلقان في البسكوحة

(قوله) والنكاح منقصر وطء أختها (الخ) مثل الباقي عما إذا جتمع النكاح وذلك العين في أختين وكان عقد النكاح على الحر التي هي إحدى الاثنين المذكورين لم يثبت النكاح أو يفسخ ذلك العين لاخت الزوجة فالباق (١٥٣) بأنه لم يجد فيها اختلاف في كلام الشافعي ما يشير

إليه إذ قال في المختصر وإذا
اجتمع النكاح وذلك العين
في أختين أدامته وعمتها
أدواتها فالنكاح ثابت
لا يفسخه ملك العبي
(قوله) لأن ذلك في الملك
(الخ) وأيضاً المترجم هنا
في عشرين وهناك في عين
واحدة فس (قوله) وللعر
أربع قد تمين الواحدة
للعسر وذلك في كل نكاح
وقوف على الحاجة كالخ
والجنود والحرائر ك
الامة وقد لا يخصص كص
النسوة فالأحوال ثلاثة
(قوله) لقوله تعالى فأنكحوا
ما طاب لكم من النساء (الخ)
ولأن المقصود من النكاح
الالفة والزانية وهي مع
الزيادة على الأربع تنوع
وأما مع الأربع فلا مع القسم
فيجب عن كل منهن ثلاث
ليال وهي مدقورية (قوله)
فان جمع خنفاً عقداً (الخ)
والثلاث للعبد كالنكاح
(قوله) فان كان فبين أختان
(الخ) في معنى الاختين مالم
كان فبين من لا تحل له
كحرة وملاعتة بحوسبة
وننية وأمنوه لا يحل له
نكاحهما فان كان من يباح
له الامة ببال في الجمع قال
القاضي أبو الطيب في المبرد
وهذا مبني على رأى

خير بين أنهما شاءا لا سواهما حيث أؤ بعد لم يحزوطه العائدة حتى يحرم الأخرى لأن الأخرى والحالة
هذه كاللاني المال الأولى (فرع) لو (ملك أختين احداهما بحوسبة أو أختهم من رضاع) أو
نسب (قوله) ما يشبه لم يحرم عليه (الأخرى) لأن الموطأ لا يحرم ولا حاجة لقوله كماله بشبهة لأن وطء
الذكور لا يكون إلا بشبهة (ولو لم يكن أمراً) وفي نسخة أمة (وبنوا وطئ احداهما حرمت الأخرى) أبداً
(فان وطئ الأخرى) ولو لم يملك الحر (حرمتها) والنكاح حرة تحرم وطء أختها) أو عمتها وأختها
والإلاء والأمان والميراث وغيرها وأدوى لا يدفع بالضعف إلا بحق ويدفع بالضعف السابق ولا ينافيه
قوله وان شترى وجهه انفسه نكاحه لأن ذلك في الملك وهذا في الاستبراء والملا عن نفسه أقوى من نفس
النكاح واستبراء النكاح أقوى من استبراء الملك
(فصل المرتدة) بعد الفحول (مادامت في العدة كالرجعية) فيحرم على زوجها نكاح أختها
وأربع سواها وأما وان حل له نكاحها لاحتمال عودها للإسلام واستبراء النكاح (فان بابت ثلاث
أوضح فيها) أي في العدة (حلت أختها) وأربع سواها لحصول البيونة بذلك ان عادت للإسلام
وبلذات من أتمده (وان أوضعت أم زوجها المرتدة أو أختها) في العدة (زوجته الصغيرة) وقف
نكاح الصغيرة (فان لم تنسل) أي الكبيرة (في العدة لم يحرم) عليه (الصغيرة) لتبين بينونة
الكبيرة وبها (وان أسلمت) فيها (حرماً كما ذكره) الأصل في تنفيره (في الرضاع) أما الصغيرة
فلا ما اجتمع في الأولى مع أختها وفي الثانية مع خالتها في النكاح وأما الكبيرة فلأنها اجتمعت في الأولى مع
أختها وفي الثانية مع بنت أختها (وعليه) حيث نزل للكبيرة المسمى وللصغيرة نصف المسمى وترجع
على المرتدة بغير التل للكبيرة (وأصلها) للصغيرة (النوع الثاني في) بيان قدر (العدد
المباح) في النكاح (فصل للبعد) ولوم كتابنا (ثلاث) فقط لأنه على النصف من الحر وقد أجمع
المصنف رضي الله عنهم على أنه لا ينكح أكثر من اثنتين وراه البني عن الحكم بن عيينة والمبعض كالعبد كما
قاله الخوارزمي الماوردي والهملي وغيرهم (و) تحل (للعمر أربع) فقط لقوله تعالى فأنكحوا
ما طاب لكم من النساء الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا نكح إلا ثلاثاً ولا نكح عشرين سنة أمك أو يعاقب
سائرهن وراه ابن حبان والحا كوفي عنهما وصححه (فان جمع خنفاً عقد) واحد (لم يحرم)
نكاحهن إلا لأوليه لا لحداهن على الباقيات (فان كان فبين أختان اختصتا بإطلاق) دون غيرها
على بشرق المصنف وأما بطل فبينهما ماله لا يمكن الجمع بينهما ولا أوليه لاحداهما على الأخرى (أو
كأننا في سبع) بطل (الجمع) وكذا لو تعدد على أربع أخوات وكالاختين كل اثنتين يحرم الجمع
بينهما (فرع) لو (عقد) على ست (ثلاث) أي على ثلاث (معا وتبين واحد وتزوج
السابقين) العقود (نكاح الواحد صحيح) بكل تعدد ولا ينافي لاتفاق الأولى أو ثلثه أو أربعاً فأنها لو
تأخر عن العقد كان ثابتهما مباحاً لا دفع نكاحها (فان كان الحداد ونكاح الباقيات باطل) لأن
كل من تعدد الفرقين يحمل كونه متأخراً عن الآخر فيطال الأصل عدم الصحة (وغلقه) الشيخ
(أبوعل قال أفعال العقود صحيح) وهو السابق منهما ولا يعرف عنه على ما ياب في مع جوابه (في نكاح
نكاح المحرمين أو أخذ) الزوج (بنفقتهن) مدة التوقف لأنهن محبوسات لاجله وإسأل عن البيان
(فان أدى سبق أحد العقدين وصدة أهله) من الفرقين (ثبت والا) بان لم يدع سبقاً كان قال لأدوى
أدواته ولم يصدقه أهله (فلا) يثبت (واهن طلب الفسخ للضرورة) فان رضين بالضرر لم يفسخ
والضرر غير التعليل من زبانه (فان مات قبل البيان اعتدت من لم ينسل بها عدة الوفاة ومن دخل بها

مزوج قال راجع فيما إذا جتمع الحر الذي تحل له الاثنتين أو بين ثلاث
حرراً أو أربع في عقد بطلانه في الامتناع في الحرار

الاكثر منها ومن الافراء احتباطا (وتعطي المفردة ربع مبرائهن) من ربع أوغهن (احتباطا
 عقد الثلاث) معها تحت حمل أن يكون الصبح معها عقد الثلاث فلا تسحق غير الربع المأخوذ في حمل
 عقد الثنتين تسحق الثالث (ويوقف ثلثه) أي مبرائهن (بين الثلاث والثنتين) ويوقف (نصف سدس)
 وهو ما بين الثلث والرابع (بين الواحدة والثلاث إلى البيان أو الاصطلاح) فالاصطلاح في الثنتين بين
 الثلاث والثنتين وفي نصف السدس بين الواحدة والثلاث (وأما المفردة للمنفردة المسماة وأما الباقى فان دخل
 بين فويل بين مسمى الثلاث ومهر مثل الثنتين) بن (عكسه) وهو مسمى الثنتين ومهر مثل الثلاث
 (وتأخذ الاكثر من القدر بن (من الجميع) أي جميع التركة احتباطا لهن) (وتعطي كل واحدة منهن
 الاقل من مسماهما ومهر مثلها) لأنه المتيقن (ويوقف الباقي) الى البيان أو الاصطلاح (مثلا مسمى كل
 واحدة مما تسمى مهر مثلها وخسرون فمسمى الثلاث ومهر مثل الثنتين أو بعامة وهو أكثر من عكسه) بخمسين
 (فتأخذها) أي الاربع مائة وخسرون من التركة (وتعطي كل واحدة خمسين ويوقف من الباقي) وهو ما تسمى
 ما تسمى من النسوة ثمانين وخسرون بين الورثة الثلاث فان بان حصة نكاح الثنتين فالمائة لهما والثلثون
 للورثة (أو بان حصة نكاح الثلاث فالمائة والثلثون لهن وان لم يدخل بين) أي واحدة منهن كما عبره
 أصله (لم يعطهن) في الحال (شأ أو وقف أكثر المبرائين) بعد أخذ من التركة (وهو في مثناة اثنا عشر
 مائتان بين الخس ومائة بين الورثة الثلاث وان دخل باحدى الفرقتين أخذت بالاكتر من مسمى المدخول
 بين فرقتهما من مهر مثلهن مع مسمى الفرقة الاخرى التي لم يدخل بها) (واعطيت الموطأ أن الاقل من المسمى
 ومهر مثلهن ووقف الباقي فان دخل بالثنتين في مثناة أخذت بمهر مثلهما مع مسمى الثلاث وهو) أي
 مجموعهما (أو بعامة ثلثه أكثر من مسماهما واعطيتاهما مائة) كل واحدة خمسين (ودفعنا ثمانين
 وبين الثلاث ومائتين بين الثلاث والورثة فان بان حصة نكاح الثنتين فدفعنا المائة) الموقوفة بينهما (الباقي
 والباقي) وهو مائتان (للورثة) أو بان حصة نكاح (الثلاث) فالسك (أي الوقوف وهو الثمانمائة
 لهن وان دخل بالثلاث فالمأخوذ) من التركة (ثلث مائة وخسرون) وهو مهر مثلهن مع مسمى الثنتين
 لأنه أكثر من مسمى الثلاث فعطيت كل واحدة منهن خمسين منها (والموقوف مائتان ولا يلقى الحكم) وهو
 نصف مائة مائة وخمسين بين الخس والباقي بين الثنتين والورثة فان بان حصة نكاح الثلاث أعطيتاهن مائة
 وخمسين والباقي للورثة وان بان حصة نكاح الثنتين أعطيتاهن المائتين (فان كانت) أي المسألة (بجملها
 ونسك في عقد) رابع (أربعا) أخر وجهه ل السابق (والمهر كمثلنا) من أن مسمى كل واحدة
 ومهر مثلها وخسرون (عم الاشكال) الواحدة أيضا (لا حلال) ودفع (نكاح الاربع قبل
 نكاح الواحدة) وقوله والمهر كمثلنا من زيادته وليس شرط في عموم الاشكال بل في قدر المأخوذ والآن
 بيانه (فوقف) اذا ما قبل البيان (مبرات أربع) من ربع أوغهن الى البيان أو الاصطلاح ولا تعطي
 واحدة منهن شأ أو أم المهر (فان وطئهن أخذنا) من التركة (الاكثر من مسمى اربع مع مهر مثل
 ستين مسمى ثلاث مع مهر مثل سبع وهو) أي الاكثر (بعامة وتعطي كل واحدة الاقل) من
 مسماهما ومهر مثلها (وهو وخسرون ويوقف الباقي) وهو مائتان بينهما بين الورثة وعدل عن قول أصله
 أخذ بالكل واحدة الاكثر من مسماهما ومهر مثلها واعطيتاهن أقلهما وقوله الباقي الى ما قاله كبريا في ما
 فتأخير من العدة الثلاث لتقول علينا بما في الاصل لكان المأخوذ في اشكال أو فافلزم ادخال الضرر على الورثة
 بمنعهم من التصرف في ثمانمائة لاضرورة (وان لم يدخل بين) أي واحدة منهن كما عبره أصله فضل
 أن يكون الصبح نكاح الاربع وأن يكون نكاح الواحدة مع الثلاث أو مع الثنتين (فالموقوف الاكثر
 من مسمى الاربع) من (مسمى الواحدة مع) مسمى (الثلاث أو مع) مسمى (الثنتين) وهو ما
 في مثناة وان دخل بعضهن أخذ من مسمى لم يدخل بها ووقف بينهما بين الورثة وأخذت لهما من
 الاكثر من المسمى لهما (ومهر مثلها واعطيت) منه (الاقل) منهما (ويوقف الباقي) بينهما

(قوله) فانه أشار الى ان في المومات قال شيخنا وهـ ذاهو المعتمد وان كان فرق الشارح بقضي اعتباره خلافه (قوله) فان طلق
العبد بلفظين أو بالحر لثلاثا (الح) قال القاضي في فتاويه أو طلق امرأته ثلاثا ثم نكحها في مرض موته بعد مضي زمن يحتمل انقضائه
بعدة الزوج وروج آخره وانقضاه العدة واختلف الورثة والزوج فثالث الورثة ما تزوجت واما خريجه وما طلقه أو وثلث تسع
عدوهـ م لانعدام الزوجين على النكاح الثاني دليل على جواز وطول وطول الورثة بينهما تخالف لانها تستحق الميراث من موتهم ولانهم
اهـ ومن ليقول ان طلق امرأته وجعلها ثم انقضت عدتها ووطئها بعد هاتم طلقها ثلاثا ثم أراد نكاحها فأجاب بانها لا تخل ولودعته
المرأة على ذلك حتى أتته الله تعالى فان الظاهر من تعليقها إياها أنها طلق متكرره (١٥٥) (قوله) حرمت عليه الفهرم الثلاث
الفرقة هل ينسب الى الكل أو الى الثالث فقط

الورثة يتوقف في هذا أصله وكان حقه ان يعقل عنه أيضا لاوافق ما راعدهم الحاربه بل ليقال المأخوذ
في قول وان دخل ببعضهن أخذت مني أو بيع لعدم جواز الزا بادة عليهن ومهر مثل من عداهن من دخل
بين فلو دخل ثلاث أخذت مني أو بيع ومهر مثل ثلاث وذلك خمسمائة وخمسون نعل على المدخول من مائة
ورجـ من وفوق أربع مائة ولو دخل ببيع أخذت مني أو بيع ومهر مثل ست وذلك ثمانمائة وثمانون نعل على
المدخول من نصفها ونوف نصفها ولو علمنا بما في الكتاب أخذت ألف في المثاليين نعل على المدخول من مائة
في الاموال وخمسون نعل في ثمنها ثمانمائة وخمسون وفي الثاني ثمانمائة وخمسون نعل في ثمنها ثمانمائة وخمسون
(وقول ابن الحداد) السابق (هو عباس سابق قريبا) في أواخر الباب الرابع (من هنا إذا) وقع
على امرأته عند انقضاء (جول السابق بطل العقد) الصادق بالعقد (والسابق منها ما قد أشكل
هنا) كسـ (والبيه أشار الى ان في المومات) قلت يفرق بان العقد عليه ثم واحدة الزوج متعدد
ولم يحد جواز أصلا بل ممنوعه وهنابا بالعكس وقد عهد جوازها فغيره فيما لا يفرق ذلك (الترج
الثالث) انه بعد الطلاق فان طلق العبد لثلاثا أو بالحر لثلاثا في نكاح أو أنكحه قبل الدخول أو بعده
حرمت عليه حتى تنجب حشفة غيره أو قدورها من مقطوعها ولو لم ينزل أو (بق) من ذكره بعد قطعها
(أكثر) من قدرها فلا بشرط تعقيب جميع الباقي ولكن غيبة ذلك (في نكاحها) لاقية غيره كدورها فلا
يصل به التحسين (في نكاح صحيح) لاقية غيره كنكاح فاسد وملاك عين وشبهة ذلك ولانه تعالى علق الحبل
بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح (وان كان الفهرم) (ثانثا) أو هي تأخذه بمحمل تحول كلامه
لهان يقال وان كان أحدهما يتناول زوجا بان هذا الوطء في ذاته يلبذه وانما يحس به لعارض غيبة
العل (أعطيها) أي الحشفة (حائل) كان لف عليها خرقته فانه يكفي تعقيبها كالمكني في تعقيبها (بشرط
الانشار) للآلة (وان ضعف) الانشار واستعان بأصبعه أو أصبعه بالحصل ذوق العسلية الآتي في
الخبر بخلاف ما إذا لم ينشر أشل أو عتقها أو غيرها فاعلم اعتبار الانشار بالفعل لا بالقوة على الأصح كما فهمه كلام
الاكثر من وصرح به الشيخ أبو حامد وساجد المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليم ذكره ما يصعب ولا
انشار لم يحل كاطلق فخال من ان الانشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع وانما حرمت عليه بما ذكره كراي ان
تفصل (تتفر من الطلاق الثلاث) ولقوله تعالى فان طلقها أي الثالثة فلا تخل به من بعد حتى تستك زويا
غيره مع غير الصبي عن عائشة بنت امرأة رفاعة القرظي التي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند
رفاعة فطقت بنت طلاق ففترحت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما يعمل هبة الشوبه قال أبو زيد
ان ترى في الرفاعة لاشي ذوق عسلية وذوق عسلية للثلاث والمراد بما عتق الغوي بين اللفظة والحال بالوطء
وهذا الذي يروى وجوه الرفاعة الوطء نفسه سمى ذلك تشبيها بالعسل جميع الذوق من الحر وغيره
جميع ما عتقها من الطلاق (فرع وتخل) (قوله) كبير وكذا صغير غير فرق بينا في عتق

التي هي ضيق المنفذ اهـ قال الذروري وانما تعقب الحشفة وتزول البكارة في القروا (قوله) بشرط الانشار (الآلة) أي وانه البكارة
بها وكتب أيضا ليس لوطء يتوقف تأثيره على الانشاء سوى هذا أو ما غير من أحكام الوطء فترتب على مجرد الاستدلال من غير انتشار
(قوله) فاني لم من ان الانشار (الح) قاله السبكي وغيره (قوله) ولقوله تعالى فان طلقها فلا تخل به (الح) قبل لاشان بالنكاح والوطء فيه لا يحصل
الحل للأول حتى يطلها الثاني وتقتضي عتقها منه فكيف ينص على ذلك في الآية الكريمة والاستدلال الجواب بان النكاح والوطء وترفع
الفرج من الطلاق الثلاث ويختلفه التحريم الى الطلاق لكونه لازمة الغير ومن الطلاق الى انقضاء العدة كسائر المقتضات من غيره فهما
تتفرعان عن غير تحريم الطلاق الثلاث لا يجتمع الى النصيب ههنا (قوله) ولما راجع اللفظة والحال الصيغة الجامع كإلوه تفسيره

يزوجها أو تزوجها الحاكم قال فمتى تمكن حل هذا على ما إذا لم تزوجوا بما لا يخالف ما قبله ويحتمل ما إذا ذكر في النكاح في
مسئلة الولي لا يخالفه - فله الحاكم كونه نائب عن الزوجين ونحوهم فإذا عنت زواجا فلا عين ثبوت طلاقه بخلاف الولي وتزوج الحاكم
في هذه المسئلة انما هو بشأنه نيابة عن الولي لا ولاية تضعم ما ذكره كاتبه قوله قال ابراهيم المروزي (الح) أشار الى تعميمه وكتب عليه ما
فته عن المروزي بخلاف ما صحه في النكاح من ان النكاح العاقلة اذا اقرب بالنكاح فقالت زوجي ولي بعدلين ورضائي ان كانت بمن يعتبر
رضاءا وكذب الولي فلا نية أو جسه معكم بغيركم بقوله لا نية انقره ولي نعمه قاله ابن الحداد والشيخ أبو علي والثاني لا لانها كالمرقة على الولي قاله
الفتاوى الثالث بفرق بين العينة والفاصلة قاله القاضي حدين ولا فرق في هذا الخلاف (١٥٧) بين أن تعيد الاقرار ورضاء الزوج
الى الولي فكذبهم او بسبب
ان طلاق ثم قال يجرى
الخلاف اضافة تكذيب
الشاهد من اذا كانت قد
عندتموا الاصح انه لا عبرة
بتكذيبهما لاحتمال
السياق والكذب هذه
عبارة وهم انظره انما
نقله عن المروزي ضعيف
مبني على أن تكذيب
الشهود المعين يقدح
فان ذلك لا يقدح قبل قولها
في الحوضين وقد سبق في
الكناية كذلك فقال في
باب التحليل ولوقال الزوج
أنا أعلم ان الزوج الثاني لم
يدخل بها ثم قال بعد
ذلك علمت انه أسلم قال
الشافعي يقبل ذلك منه
وكان له أن يتزوجها ولو
قال الزوج الثاني لم أدخل
بها وادعت الزوجة الدخول
هل للاول نكاحها وكذلك
لوجه الولي والشهود الذين
ادعت انعقاد النكاح
بمضورهم وأبكرروا
ذلك لم يقبل منهم وأشار

عند الامكان (وان كذبها الثاني) فيوطئها له انتم مؤمنة على فرجها والوطئ معاصر فاقامة البينة تعاقبه
(لكن ان حلف الثاني) على أنه لم يطأها (لا يلزم) لها (الانصف المروزي) يقبل قولها أيضا بمبنيها
(في انقضاء العدة) من الثاني (عند الامكان) لانهم مؤمنة في انقضائها (وله) أي الاول (تزوجها
وان كان كذبها) لقبول قولها ولا عبرة بقل ليس مستند شرعي (لكن يكره) خروجها من خلاف من
قال به فلنؤد ذكر الكراهة من زيادته ومرسها في الانوار (فان كذبها) بان قال هي كاذبة (بمعناه)
من تزوجها (الان قال) بعده (تبين صدقها) فله تزوجها لانه ربما انكشفه خلاف ما ظنه قال
في الرخصة قال ابراهيم المروزي ولو كذبها الزوج أي الثاني والولي والشهود لم يحل على الاصح بخلافه
القبلي نص الحلي قالوه بجزء أو الفرج الزا واستشهد به بقوله الشافعي لو ذكرت أنها انكحت نكاحا
صحتها أصبت ولا بعد حلته انتهي وفي المطالب ما وافقه وكذا الحلق النصف قوله وان كذب الثاني
انك لا لولا نية وأحوط وقول الشافعي لا شاهد به ولو قال الثاني أنا لم أكنك ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت
زوجا روطني وطاقني واعدت وأمكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني لانك قالت
كذبت ما طلقني الواحدة أو اثنين فلهما التزوج به بغير تحليل فله في الانوار ووجهه انهم لم يتحل برجوعها
حقا فغيرها (فرع وان حرمت عليهم زوجته) الامنة بالزلة ما عاكه عليها من الطلاق (ثم استأثرها بل
النكاح لم يحل له ووطأها) فظاهر القرآن (الجنس الثالث) من موانع النكاح (الزنا لا يجمع
النكاح والنكاح) لتناقض حكمهما كمال في منهما يقتضي ما لا يقتضيه الا تحرقط الاضغف بالاولى
وأثروهما لا لا فإداته ملك الزوجية ولحققت النكاح لا يشيد الاضربان المنفعة (فلولا أحد الزوجين
الآخر أو بعده انفسح النكاح) لما سأماني ملكها فإلان نية تفتي التملك وكوتم ملكه
يقتضي عدمه لان الاغلق ولو لم يكن الملك نفسا أو مافي ملكها فله فإلان اذا ملكته كان لها أن تطلبه باله السفر
الى الشر فلا يله عده او هو بها باله بالسفر معه الى القرب لانهم ازوجه واذا دعاها الى فراشه بحق النكاح
بشأنه انشأها بحق الملك فيتعذر الجمع بينهما فيسقط الاضغف بالاقوى (ولا يحل للعرل البعض متغير
وله) لا (البعضة الا بشرط) بخلاف البعض وكل من فيه وفي يجوز لهما النكاح الامع والمبعضة لا بشرط
مما بينا وبخلاف أمته وله وكذا أمته كما لا يجوز له نكاحهما مطلقا كإسأني وكذا أمته وفتة عليه أو
موصى به فخدمتها والشرط هنا بعد ذلك أربعة أحدها (أن لا يكون تحت حرة) تصلح للتمتع ولو كانت غائبة
كانت حرة كذلك حرمت عليه الامنة لا سفاهة من ثمن عرقاق وله وله فهم الآية الثانية بالاولى (فلو
كانت تحت حرة (لكنها مسفورة) لا تحتمل الجماع (أو رتقاء) أو قرناه (أو رضاء) أو مجزومة
أو هرة أو غائبة أو مجنونة فكذلك هرة) لانها لا تغنيه فوجودها كعدم فعله الامة ونسب لا تحل

القبولي التي من ذلك وهو سبب من اقرار المرأة بالنكاح فان المذهب انه يعمل به مع تكذيب الولي والشافعي
لها أي ملكها ما لم يقله أو ما في ملكها أي ملكها ما لم يقله ولا يحل للعرل البعض متغير وله (الح) وأدعى رجل جعل أمته انما
العتق ثمة انما لم يجز للعرل تزوجها الا بشرط نكاح الامنة لاجل ارقاق الولد وقد رعى أمته أحد أموره الذين يعتق عليه وله فليس له
نكاح أمته لان له من زوجة من ارقاق وله فانه يعتقدوا كذا ذكره الاذري بخاتم قال وهذا ما يجب القطع به وقل ان تعلقه له وقوله
ثم أعشق قال شيخنا أي الوارث كان فله الشارح في الاحكام المعنوية عن الزكوى عن بعضهم وقوله ذكره الاذري بخاترا الى تعميمه (قوله
و بخلاف أمته وله وكذا أمته كما لا يحل) ويجوز للعرل ان تزوج بعد كذب فرجها أو ملكها كذا أو بعض خلافا للعراق وابن العماد (قوله
أن لا يكون تحت حرة) نص الحلي (الامة) قال الاستاذ في النسخ السوابق أن يقال الزوجية تدخل في الحر والامة

(قوله أو قترها) أي أو دمدم مرادها أو نودول (قوله أو غيبته) أي وبخالفه قال كانت زوجته غائبة فحسبتم نكاح الاعتصلي وجعلنا
تطبيق القاتلة يمكن واحضار المال الغائب أي المأخوذ يمكن (قوله دونها) يعني (قوله قال الزكشي) أي قال لا دونوه وحده إذا أمكن
المعاشرة إلى تصعب كعب استحصال الأدوى والظواهر أن القرى المتجاورة على حكم البلد أو بدان كان باههم الدواعي أو بغيرهم ضرر
المعاشرة إلى تصعب كعب استحصال الأدوى والظواهر أن القرى المتجاورة على حكم البلد أو بدان كان باههم الدواعي أو بغيرهم ضرر
من مهر المثل (ج) قال الأمام والغزالي هذا أن كان لا تدفع بدله أسرا فإلا لا يفرضه إلا المتوفى
المتوفى وكذا لو جدها بكثر (١٥٨)

والتعرج بالرجع من زيادة وهو صريح في المهاجرتين العلوين والاضحية بقطع ابن الصباغ وجعلنا
 من العراقيين واراد بالبعثي عن الحسن مرسلان من صلى الله عليه وسلم حتى أن تنسك الامنة على الحرة
 يجوز على تركه فليقتض الشريط (الثاني أن لا يقدر على حرمانه وادفعه أو رغبته) فلو قدر علمنا
 وجدها واضمة وجدها فافلا على حاجتنا من مسكنه وادعه واباه وسركو ويحويها حوت
 عليه المتفقون الاية (ولو) كانت الحرة (كاتبية) لما ردت كراؤمها في الاية حتى على الغالب
 من المؤمنين انما يرغب في المنة من أن من عجز عن مهر المنة عجز عن مهر الكاتبة فلانها لا ترضى
 بالزمن الامه كبر (لا منة) عن غير ولا ترة الاقر بالما لا يوجد ولا لا يوجد ولا لا يوجد ولا لا يوجد ولا
 يحرم مهن نكاح الامه (فان قدر على تركه) عن يده (للمقتضية) على يده (فان قدر على تركه) على يده (فان قدر على تركه)
 (الفتن) وتصفها كاشا لثانها فانه موقوفه (وهذا كذا) (الامه) والا فلا يلزم السفر لها بل
 والروحي وصدقها انما يمكن انتفاء الماهية عن وطء والا فلا ظاهرا ثم كالمدة ومساكنة في مقام معاهلة
 من التفرج بالوجه لا تحتحل هذا التصديق انتهى وضط الامام الشافعية بان ينسب مسمها في طلب الزوجة
 الى الاسراف ويجوز والمخالف كرا لاصل (وكذا) في نكاح الامه (لو وجدها) أي الحرة (باكثر من مهر
 المثل وان قدر على نكاحها بحسب الماهية الماهية باكثر من مهر المثل (أو ردت بغير المهر) لو وجدها بمهرها
 بالمولود وانما ان تقابل الماهية في الحال فتقبل ذمتها ولا تفرقه (أو) ردت (بماهية) بالمولود
 فوقع قدرته عليه عند الحمل لان ذمتها تنقل في الحال وقد يجز عبا وتوقعه (أو) وجد من بسنا حواجز
 معجلة فتقبلها أو من يصفه في ما يفي بحسب الماهية (أو من) ردت (أو وجد من بسنا حواجز)
 الى ان لا يرضى لا يرضى (أو من) ردت (أو وجد من بسنا حواجز) (نهر) لو ردت بغير المهر
 اهورا (بعد محله) الامه (لقدرته) في نكاح حرة والمناقة تنقض في ذلك لجران العادة بينهما
 في المهر وتغير ما اذ وجد الماهية بين شخصين لا يمين (وتحل) الامه (ان له مسكن وتام) يحتاجها
 في أصل المهر فليقتض فلا يلزم بيعها وصرف ثمنها الى المهر الحرة (لا) من له (ابن موسر) فلا يلزم
 نكاح الامه لا يمين بمهرها ولو وجدها بمهرها فاعطها عليه والاولى التعديل بالواد (فان نكحها) أي الامه
 حيث حلته (وأيسر) الاول قوله انه ثم أيسر (أو نكح حرة ثم ينسخ نكاحها) لان الاول ادرى
 من الابداء ما تغتفر بما لا تغتفر في الابداء كأي خوف الفتنة والاحرام والرد والعدد والاحلام الشرع
 (التأشوف الفتنة وهو الزنا) بان تغلب شهوة وتشتت تقواها فاعطها لم يلب على طاعة وتوقع الزنا
 فوقع له في دور (فان ضفت شهوة وتغوى أو ردت أو ابدى استتبع معهما الزنا ثم على الامه لا تكون
 فرب الشبهة والتوقى (لا) لا يلحق بالزنا ويجوز له ان يرد ولا يملكها وطور كشره ورواه في الفتنة
 المشقة في الزنا لا سيما المحدث في المنار العلو في قوله (فان ضفت الشهوة) لا يملكها وطور كشره ورواه في الفتنة
 يستطع من حلوا أن ينكح المحضات المؤمنات في قوله فذلك ان ضفت الشهوة وتنكح الماهية العلو والفتنة
 المحضات الحرة ارفال والروايات والفتنة عمومها لا خصوصها حتى لو نكح الفتنة من امه تبين الفتنة
 الباطنية لا أن ينكحها كذا في ابد الماهية (ولا تغل) الامه (المهر) ذكره اذ لا يتصور من

[illegible]

(قوله وقال الرواية) والعصية ذلك (الح) نعمته (قوله وقال ابن عبد السلام) ينبغي جواز (الح) ما قاله ختماً فاحش لا من أحد هذه الاله مخالف
لنص الاله قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وهذا لا يخشى العنت الثاني انه ينتقض عليه ما بصي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الاله
نفسا ولا نظراً لطرز البلوغ وتوقع الحمل في المستقبل كذا نظراً لطرز البسار في حق ناسخ الامت وبنكاح الاله الصغيره والا يستوعب ما اذا
كان الاله يفتق عقب الولاده او وهو البطن كالزواج به (قوله فانك (109) مجرماً (الح) أي لا يحتاج لخدمتها (قوله ولا
يؤثر كفر سدها) استشكل

يجب تصويرها وتؤثر ذلك
في مستورها والادوية فانها
تقر في هذا الكافر وفي مكانة
اسلمت اوقنة لا يجوز فيها
اوجود ولكن باطل من غير
مثاله افا لا يجوز على بيعها
بدونه وفي أمتهى أو يجنون
أو يجوز عليه بغيره مجتمع
بغيره بدون غير مثاله (قوله
كافهمه السبكي من كلامهم
الح) أشار الى تصحيحه وكتب
عليه قال الأفرقي في التوسط
اعلم ان محل الخلاف فيما
ظاهر اذا كان الحر الكافي
يخالف العتق لا بعد طول
حره والا فبمعنى ذلك عليه
كاسم بالنسبة الى الامة
المستقلة هذا قال التولي
على وجه الجواز فصار حكم
الذي معها كالحرم المار مع
الامة فالمسلمة وانما فقد
قاسوا الاصح على نكاح
المسلم الامة المسلمة ومعلوم
انه انما يتكلم بالشروط
السابقة فان قيل أنكم
الكفار صحجة على المذهب
فخاصة بالمنع هنا قلنا
صورته اذا ما ابتدأ تزويجها
من قاضينا (قوله وعلى
تعليق المنع المذكور انتم
الاصل) أشار الى تصحيحه

وقال الرواية والعصية ذلك عند خوف النوع في الفعل المؤتمن العنت المشقة تنقل عنه الاصل مع ما نقله
والنكاح ج بالترجيح من زيادة المصنف قال القاضي وليس للعنت ذلك وقال ابن عبد السلام ينبغي جواز
المصوح مطعناً لانما يحذور من ولد الاله لا يلحقه وهذا لا يمنع مما قاله الرواية (فان وجدت الامة
زوجها المهر مجبوا) وأراد الفسخ (وإحدى) الزوج (حدوته) أي الحب بعد النكاح (وأمكن
حكمه كحكمه وان كذبه) لانما كان من دونه فذلك وان كذبه فدعوها باطلا لان مقتضى قولها
بطلان النكاح من أصله وان لم يمكن حدوته بان كان الوضع من دونه فلا وقد عقد النكاح أمس حكمه بطلان
النكاح (من تدعى شرأة أو تدعى) كان قد (ملكها) وهي حاله للفتن (لم يجعل له حكمه) بطلان
لانه خارج من العنت (فان ذلك مجرماته) كاخته وأتهم منه قول أمه أمة غير مباحة (لقد به بذلوا الامة)
فبما أروا صدقاً حره) ان وقت قيمته بذلك والاذلها في صدقاً أمته الشرط (الرابع كون الامة مسالة
ولا غير) لا توطن لأنه لا يميز بينهما العتق وبما فيهما معنى كارتقاء وقرباه (ولو ملكها) أي
المسالة (كأنها غنم أو كالأبقار) لا يميز بينهما العتق وبما فيهما معنى كارتقاء وقرباه (ولو ملكها) أي
وفي سبيل) أي يتجرع على سبيل حر أو غيره أما المارق قوله تعالى فما ملكك أعانكم من قتيبتكم الموان
ولانه مجتمع فيها فاصلاً لكل منهما ما توفى من النكاح وهو الكفر والرق فلا يجوز ولعل المسلم نكاحها كنهها
كأمر الجورسة والوثنية لا اجتماع بغض الكفر وعدم الكفار أو ما غير الحر فلا من نكاحها كنهها
فأمر الحر كانه من الجورسة (لا على كافي) حر أو غيره أي لا يتجرع عليه الامة الكافية لاستوائهما في
الدين ولا يجوز لغيره أن ينكح الامة المسالمة ويعتبر في جواز نكاح الحر الكافي الامة الكافية خوف
العتق وقد أحرزنا فيهم السبكي من كلامهم وقال الباقر في ظاهر القرآن يدل على عدم اعتبار ذلك قال في
الروضتين الحر المحرم أو الوثني الامة الجورسة أو الوثنية كالنكاح الامة الكافية (فرع المسلم)
الحر (وهو أمة الكافية لا الجورسة) ونحوها كالنكاح في حرثهم (وفي) جواز (نكاح المحنة)
أي المصاهرة (مع تيسر) نكاح (المبعدة) تردد للإمام لان أرفاق بعض الولد أهون من أرفاق كله
وعلى تعليل المنع المذكور واقترام الأصل قال الزركشي وهو الرابح لان تخفيف الرضا مطلوب والشرع
مشتق من الحر به قال وما قاله الامام بنائه على القول بان ولد المبهنة ينسب بغيره فان قلنا ينسب حراً كبره
والرقيق في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعاً

فصل في ولد الامة من نكاح أوشبته لا يقتضي حرية كان اشبهت على الواطئ بزوجه المألوكة أو
نكحها وهو ميسر (وقيل بالنكاح وان كان) الولد من عربي تبعا له ولا يولد له ولا يولد له ولا يولد له ولا يولد له
أولى لئلا يولد له من زنا

فصل في جسد عبد حر أو مملوك (ص) إذا ماتم والتمس جسد من زبانه وكال عبد البعض (أو)
جسمه من عقد (مع في الحر) دون الامة (ولو كان من نخله الامة) كان وصية الحر يتأجل المهر
أو الاله حر على غير بيق الصفقة تولد الامة كالأخت على الحر فلا تعاقب أو ليس هذا كنكاح الاختين لان
نكاح الحر أوثق من نكاح الامة لا الاختين ليس فهم ما أوثق في نكاحهما معا (وإذا جسد حر) لان
سأله مجبورة أو غيرها (كونية) (مع في المسألة) دون الأخرى على ما قلنا (بمهر المال) بناء على أن من

وكسب عليه قال الكوهكروني لا ينفقه ليس له نكاح رقيقة (قوله لا تخفف الرق مطلوب الح) دليل ان من قد رعى بعض قيمة نصيب
نريته يدرى ذلك القدر على الأصح (قوله بناء على القول بان ولد المبهنة الح) قال شتتار في العالين باب السيرة على ان ولد المبهنة
بعض فقالوا يتبعن الولد مربية وروفا كونه المبهنة (فصل في ولد الممتن نكاح أوشبته وقيل) (قوله كان اشبهت على الواطئ بزوجه
المألوكة الح) أمان وطئها على زنا ثم اشبهت أوزوجه الحر فوله منها سر



قوله فصرم منا كغفر أهل الكبائر الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم سنو لهم سنة أهل الكتاب غير أن كل ذي باطنهم ولانا كنى اسمهم
 وراصد الزناديق ان يتيقن صفة همار سلافاً للبقى و يؤكده ما جاء في الجود وكتب اضاهاها خلافة غير معاملة الكلى اذ
 وبيعوا جهنم في الكفاية وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبي بنى ان قلنا انهم غداً من بالقر وعسوت والا فلا حل ولا حرمه قال
 شذنا طاهر كلامهم انهم لا يعنون (160) من ذلك انه لو وقع حكم عليه بالهنة ووطاها ناعلى الاصح من جهة انهم لم يقدروا

نكح امرأتين يصدق واحد يجب لكل مناهما مهر ما له الا ينقص مهره ان تزوج سبع على مهرهما
 والجب انك كروا الجميع بأجنبية ويحرم أدخله ومعدته وأضرجه كما صرح به الاصل (و ينصقوا للمهر)
 بينه من جعل له ومن لا جعل له وان صغر في الاولى فقط (بان تزوج بنتاً أمته أو وكاه) أي ان زوج لهما
 (الريان) أو زوجه أحد الوليين الآخر (فيقول) المزوج (زوجك هذه وهذه) بكذا (وبقول)
 الخاطب (نكحهما) بذلك (وان قال الزوج بنتك بنتي هذه وكذا وزوجك أمتي هذه بكذا فافضل (والخاطب
 (في القول) أيضاً بان قال بنتك نكح بنتك وقيل نكح أمك (مع نكاح البنت فاعاد وكذا الفصل
 الفصل في أحد الطرفين) دون الآخر هذه والتي قبلها معلومتان من التي قبلها وما أخذ كرهها الاصل
 ليعينهما على الخلاف وقوله من زيادته (بكذا في الموضعين) نص ولا تقيد (واذا جمع) رجلان
 عقد (بين اثنين) وأمتثل (مع) النكاح (في الامة) دون الاثنين على ما صرح (ومضى قال الزوج
 بنتي وبعتك هذه الخ) بكذا (أو زوجك بنتي وأمي) أو فرسى فقلهما (مع نكاح البنت) اعلم
 قبول المضموم للبيع في الاولى والنكاح في الثانية فلفظ كرهه (مع نكاح البنت فيها) (بمع المال) يده
 على مام (وان تزوج) حر (أمتين في عقد بعل نكاحهما) وان حدث له الامت (كلاثنين) والجنس
 الرابع) من موانع النكاح (الكفر فصرم منا كغفر أهل الكبائر) التوراة والانجيل (من
 الجورس) وان كان لهم شبهة كلب اذ لا كلب بأيديهم ولا يذنبه قبل فحشا (أو) من (المسكين) هذا
 (ثبت) وادريس (وابراهيم ويزورادود) من (سائر الكفار) كعبدة الشمس والقمر والصور
 واليوم والمعاولة والزنادقة والباطنية بخلاف سنة أهل الكبائر يحمل على نفسه بان طاعة
 والهدى ناس من الذين أروا الكبائر بملك أي حل لهم وقالوا لا نتكلموا بالشر كان حتى يؤمن فالمراد
 الكتاب التوراة والانجيل دون سائر الكتب قبله حالاً لم تقبل نظام بدوس وتسل وانما أوحى إليهم
 مع ابتداء في لانهم حكم ومواعظاً لا أحكام وشرايع وقرق العقول بين الكبائر وغيرها بان غير ما جهم فب
 نقصان الكفر في الحال وفساد الدين في الاصل والكفاية قد انقص واحد وهو كذا في الحال
 (فصل) في صفة الكفاية التي ينكحها المسلم وهي اسرائيل وغيره اوقد أخذ في بيانها فقال (مع
 نكاح الاسرائيليين من اليهود والنصارى) الا ما يأتي استثنائه واسرائيل هو يعقوب بن ابراهيم
 عليهم الصلاة والسلام (وكذا غيرهم) من اليهود والنصارى (من دخل قومها) أي ياؤها أي اولادهم في ذلك
 الدين (قبل النسخ والتبديل) له (أو قبل النسخ) وبعد التبديل (و) لكنهم (تجنبوا المبدل) بمع نكاح
 لكنهم بذلك الدين حين كان عقلاً (لا) اندخلوا (بعدها) أي بعد نسخها وتبديلها أو بعد نسخها وتبديل
 أو عكسها وتجنبوا المبدل لانهم عمار فلا يحل نكاحه سقوط فضيلة حرمته بالنسخ في الاولين والابواب
 المذكور في التائفة (وكذا) لا يحل نكاحها (ان جهل الحال) وفي نكاحها أي دخول قومها في ذلك
 الدين قبل ما ذكرنا أعداً بالاعظ (ولو جهل حال آباء الاسرائيليات) في انهم اندخلوا في ذلك الدين قبل ما ذكر
 في غير الاسرائيليات أو عدل دخولهم فيه بعد نسخها وقيل نسخها (لم يحرم) للشرف نسبهم (لا) لا يحرم
 الا من دخل آياها) في ذلك الدين (بعد دين الاسلام) أي بعد دونه فيناصل الله عليه وسلم كما عبه الاصل

كان تحت حرمته أو وثنية
 وتختلف في الاسلام قبل
 المحول فغيرت الفرقة أو
 بعده فلا الآن نصراً
 ان شاء العدة اه هذا غير
 ملان كلام السبي اذ هو
 في التمريم وهذا في عدم
 منهم (قوله بخلاف سنة كنة
 أصل الكبائر على الخ)
 ذكر العقاب في محاسن
 السبعة ان الحاكم على
 اابعة الكبائر ما يرجي
 من يلهي الى دين وزجه
 فان الغالب على النساء
 الملى الى أزواجهن ويازيهن
 على الايام والاهل ولها
 حرم المسلمة على المسلم
 انما من أن عمل الدين
 (قوله) واسرائيل هو يعقوب
 ابن اسحق قال الماوي
 وجيع الانبياء من بني
 اسرائيل الاثني عشر منهم
 أيوب قاله ليس من بني
 اسرائيل بل هو من بني
 العيص بن اسحق قالوب
 ابن أنس اسرائيل هو ابن
 عم اسرائيل ومنهم آدم
 وادريس وقوح وصالح
 وابراهيم ولوط وإسحق
 وإسماعيل وهو يعقوب
 ويحمد صلى الله عليه وسلم
 وعليهم أجمعين (قوله أي بعد

يعتقنا صلى الله عليه وسلم كغيره بالاصل) قال في الروضة كاساها في باب عقد الجزية والتوراة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم وقبته
 كالتوراة والنصر بعد بعثته نيناصل الله عليه وسلم على الامم بجزية المصنف وهذا شامل للاسرائيل وغيره وما بينا على ان شر
 ميسى هل نسخت شريعة موسى أو ختمتها والاشهر بعثنا في خلاف قالوا الذي وقبته كلام الشيخين ان الصحاح الاولين انهم
 ان كل شيء من هذه التي قبلها نسخ بعد ميسى نعمت شريعة ميسى ونسخت بعد ميسى ونسخت جميع الشرائع قال وقال السبي والمجرب

الزوجه بن ان شره عيسى لم تنسح بشره عيسى فان عيسى مقرول شره عيسى التوراة (١٦١) الامان من خن الانه من انباء بني اسرائيل ثم ذكر تأويل النص وبحث

ذلك اه فسر قوله ان
الصحيح الاول وقال المارودي
انه اظهر الوجهين لان
عيسى دعا اليهود الى دينه
ولم ينسجدهم بدينه
وكلمهم بكلمة لا فهم
ولم يدعهم اه فاذا دخل
في اليهودية بعد عيسى على
الباطل وقوله وقبضتهم
لودخلوا في دين اليهود (الخ)
اي كسبوا للبل بجرم كما
جرم به في التوراة (قوله فهم
كسبتهم اهل القبلة) قال
في الاثر ان كفروهم لم
ينكحوا فقالوا وقوله وبؤخذ
من هذين التعاليم كراهة
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
قال الزركشي وبه صرح
في الام) وعنه بالغوف
على ولده من التكفيرين
والا- اتراف (قوله قال
وبه شبه أن يكون الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله قال
الاذري فظهر الجزم الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله وان
لم تنو) صحح في التحقيق
انه لا بد من نسبة الكفارة
وزوج الجنونية (قوله وله
اجبار وزوجه على ازالة
الوسخ الخ) هل له اجبارها
على ازالة جنبها ينظر في
ذلك وفيما اذا كانت شدة
هل يكون ذلك كالاتحاد
وشعر الاثم لا يدل في
تركه فخرج من التنبه
بال حال املا وقوله هل له

وفسبهم لم يدخلوا في دين اليهود بعد عيسى وقيل بعبارة بن عيسى حلت منا كتمان
لشره من سبهم بخلاف نظيره في غير الاسرائيلين كاسر * (فرع من وفاق اليهود من السامرة) وهي
طائفة منهم (أو) وفاق (النصارى من الصابئين) وهم طائفة منهم (في الاصول) أي أصول دينهم
(انما لهم) بالشرط السابق (وانما لهم في الفرع) لانهم مبتدعون في دينهم كبتدع اهل القبلة
نعم ان كفروهم اليهود والنصارى حوت منا كتمانهم كتمانهم عن الامام (لان شككنا) في
مواقفهم لهم في الاصول أو المناهج انهم لم يوافقوا طائفتهم بالخالفه كما هو بالاولى من هنا فاختل منا كتماننا
لهم وجبت الادب في سامر فلما نسبنا الى اهل السامرة عابد الجبل والثانية صابئة قبل ان نسبنا الى الصابئ عم
نوح عليه السلام وقيل نحر وجهه من دين الى آخره واطلاق الصابئة على ما قلناه هو المراد وتطابق ايضا على
قوم اقدم من النصارى بعد دون الكواكب السبعة ويصفون الانبياء بالهار بنفون الصائم المختار وقد
أثنى الاصطخري والهمالي في شأنهم لما استغنى القاهر الفقهاء فيهم فذلوله أموالا كثيرة فتركهم وظاهر
انه لا دخل لنا فيهم ولا فيهم ولا يقرن بالجزية
(فصل نكاح الجنانية) ذمة أو حرة (مكره) لثلاثته اولاده (د) لكن نكاح (الحرة
أنثى) كراهة لا يثبت تحت فهار بالغوف من اتراف الولد حلت له ولدها ولم يمس من تكثير
سواد اهل البر يؤخذ من هذين التعاليم كراهة نكاح المسلمة بدارهم ايضا قال الزركشي وبه صرح
في الام قال ذكر في موضع آخر كراهة النكاح ايضا هناك قال وبه شبه ان يكون محل كراهة النكاح اذا
وجد مسلمانا ولا كراهة (ولو) أي لا جنانية المسكوة (أحكام المسكوة) المسكوة في الفتنة
والكبر والتواضع والطلاق وغيره الاشارة كوما في الزوجة المفوضة لذلك (الاف التوراث) كما سفي
باه (وله) أي الزوج (اجبارها على الفسل من الحضي والنفس) ان تمتعت منه ولو قبل فلو طهر
عليه (د) من (الجنابة) لزوم كمال المنع على ازالة الجنابة نعم ان كانت متعبرة قال الاذري فظهر
الجزم به لا يتجبر على غسل شيء من ذلك (وكذا المسلمة) له اجبارها على الفسل من ذلك (وان لم يدخل
وقت الصلاة كالتجبر) عليه (المسلمة المجنونة تنسج) بالفسل المذكور (الوطء وان لم تنو) أي
الفسلة لا ضرر ورؤيته قد تم في مسقة فلو طهره السكامة على ذلك مع بيان حكم المنع من اذغها بما لا هوذا
حكم المسلمة العاقل في الحضي والنفس من زواجه (د) له اجبار زوجته (على ازالة الوسخ وشعر الابطا
والعانة والغفر للممس) وعلى احتساب) تناول (المؤذبات كالثوم ولحم الخنزير والجحر وكذا البند
وغيره ما يسكر وان لم يسكر به (وان استحلته المسلمة) أي اعتدته حله (وعلى غسل ما تحسن من
أعضائها) ليتمكن من الاستمتاع بخلاف ما تحسن من ثياب اولم يظهر فيه لون أو ربح كره به (وله منعها
من لبس جلمة قبل الدباغ) اي (توب كره به) أي لم يربح كره به ككل ما له ربح كره به (د) له
منعها (من المساجد والجاعات والبسج والكنايس) وكان زوج فيما ذكره كراهية بالاول (وليس له
اجبارها على الجوسم والوشة) ونحوهما (على الاسلام لان الرق ائاد) ها (الامان من القتل)
فأثبت المسلمة واس كائن له انه لا يعلم الامر فيه كبديل الدين ولا نغسلها غسلا تنظف لخل
عنه بدليل انها اذا سأت لا تصل في ذلك الغسل والتعظ فحق الزوج جازان يجبرها عليه والاسلام ليس
سنة له حتى يجبرها عليه

(فصل من انتقل من دين بشر) اه اهل عليه (المثله) كيهودي أو مجوسي تنصر أو عكسه (أو الى ما لا يقرب
كيهودي قوت أو انتقل من دين لا يقرب اهل عليه الى ما يقرب عليه كقوتى يهود كلفهم بالاولى من الضرب
الاول وصرح به الاصل (لا يلبس منه الا الاسلام) لذوله تعالى ومن يتنص غير الاسلام ديننا نقتل من قبل من ولاته
أحد ديننا بلا بعد اعترافه ببلالانه سواء اعرب عليه أم عاد لا ول ولان كان له فضله لطلالته بالانتقاء

اجبارها على ازالة لحية أشار الى تصحيحه وأشار الى تصحيح ان ذلك
كالاتحاد وأشار الى تصحيح ان تركها ليس من التشبه بالرجال

[illegible]

كزمن لمن الملام ما نسب
أوردوا أنه أوردوا أنه
يكون تحت الزوج أختها
أوعنها وأختها وأزكون
خاصة أوردوا أن كان
قد طلقها لئلا يملكها
بعد زوج آخر وألوة
كان أوردوا أنها كانت
حرفاً للشروط أوردوا
أمة كناية أوردوا
دانت بعد النكاح أوردوا
أجموعاً أوردوا أنه أوردوا
بين زنى وكناية أوردوا
وزنى أوردوا أنه أوردوا
أوردوا أنه أوردوا أنه
والنكاح أوردوا أنه أوردوا
بجزء أوردوا أنه أوردوا
قال أوردوا أنه أوردوا
لأنه كناية أوردوا
اليهودية أوردوا أنه أوردوا
أوردوا أنه أوردوا أنه أوردوا
بجزء أوردوا أنه أوردوا
من أوردوا أنه أوردوا
السلام أوردوا أنه أوردوا
نكاح أوردوا أنه أوردوا
في نسبي أوردوا أنه أوردوا
يقضي أوردوا أنه أوردوا
قد أوردوا أنه أوردوا
أوردوا أنه أوردوا أنه أوردوا

عندما كان كارتد (الكن بياغ المأمون) كان يذهب العهود ثم هو حربي أنظر ما كانه تملكه. وبما أن من
ما ينقض به عهد من قتال ويحرم حيث يقاتل ولا يقاتل. فأمنه بعدى ضرره إلى الاختلاف المنقول ضرره على
نفسه من تركه المأمون في الضرب الثاني من زيادة قال الزركشي وبناها عن عدم قبول غير الإسلام
فيما بعد العقد الجزء في المألوته وصرافا بدأ بالحرب ثم جاءه ما قبل الجزء في قائه بقرأه صلوة. وبما أن قاله
الأدوية كالأه في الضرب الثالث يقتضي أنه لو لم يسل في كارتد والمخذه أنه يبقى في حاله قبل الانتفاضة
وكان له أن يمان بتغير حكمه من قبل الأوقال المسمي به انتهى وفيه نظر (وإذا صرحت) أو فونت (مجردة
أرجو به تحمل اسم) كالتريفة (فإن كانت منكوبة) له (فهي كالتريفة) وبما أن حكمها (فإن)
وفي الاختلافات (تحت كناية تحت كناية لا يرى نكاحها فاستبعد تحت علم انفصل الفرقه بشرطه)
أي استقبل قبل الدخول وتوقف على انتهاء العدة بعدة فإن أساءه أدام النكاح والأفاقره من حين
التمسح فإن رأى نكاحها أقر زواجها (ولا يخل) لأحد (النكاح التريفة) لأن السابن لأنها كارتد
لا يقر كالتي تولى من الكفار لبقا عاقلة لا سلام فيها ولأن المرحون في القصد من النكاح الأول لم
يتمس بعدة (فإن أوتيت) ولوع الزوج أو تزوج بعده (قبل الدخول انفسخ) النكاح لعدم
تاكيد بعدة (فإن أوتيت) فلو بدقت الفرقتي قضاء (العدة) فإن جهده الإسلام فبدأه الإسلام
فالفريق من الزمانم الاختلاف من طرأ بعد الدخول في وجب الفسخ في الحل كإسلام أحد الزوجين
ولمحت ودمه امرأة أحداهم المأخوذ ليست كإسلامه لأنهم ما إذا أساءه كإسلامه المأخوذ بخلافه
أردا (ويحرم لوطه) فمدة الزحف التزلزل لأن النكاح عاقدت (واحد) فليس به عاقدت
النكاح ولكنه يعز (ويجب عدة) من (وهي) أي عدة الزوجة لوطه (عدة غرض) وأحد كل واحد
زوجته ومنهما في العدة (فرغ انوار التبيين في كل واحد من وجوب حرام) وإن كان الكافي الأتت
الفرق بين المأخوذ من ما كوله وغيره بخلاف المأخوذ من مسلم وكان الإسلام بعلوا ولا يخل عاقدت
الأديان تقاوم ولا بعلوا بهن أيضا وأما ذلك الكفر كله واحدة هذا صفة وأما وجوه (فإن)
باعت عاقدته (تبع من الكافي منه الحق به) فحل نكاحها (فاله الشافعي) لأنهم شعبين في
نكاحها كغالبية الجاهل من ماذن باعلا أحد لا فإنها باعلا واستأنت واختار من الكافي فوب
نكاحها (وإذا) فحق به لأحد نكاحها كالتولية بين يمينين (وهي) فاقاله (فإن)
على ما إذا لا قد تم به جهود لا يتصور نكاحها فيلغ واختار من أحد عهد (وصحبه) فاقاله (فإن)
ولاح عدم الحل فقدمه على أول كالم المصداق في أول نكاح الأول للمصداق في النكاح
قال لأدري وتولي النص بما كره قبدهم وفاق الملام بأن أساءه أو به صرافي ولا يتصور
انتهى وأضاف لأحالة لول الأول فإم واختار من أحد ههالان كمدونه كذلك (تتمة) قاله
فونس من وافع النكاح اختلاف الجنس فلا يجوز ولا تدعي نكاح حذوقه أي الزاير لقوله
واقعه بل لكم من أنفكم أو لعاوان بعد الإسلام قال لأنه لا يقد على نسائه في تعاله. فله النظر

ومن أهل القرآن والعلم أخبرني به تروج أو يعاواحدة بعد واحدة وأمكن يتيقن
القدرة
والأولاد من أوسعهم أو فقتهم أو كسبهم أو الجمع بينهما وبين أو يجمع من هاهنا يتعلق بذلك وكل ذلك في
الذي يتأخر جوازها فيهم من دعوى جوازهم التي صلى الله عليه وسلم أخوانا وما لم يعل على جواز
الذي يتأخر قبله يبره بعد ما استأنوا كانت في قوله ما يبره خلافا له يجوز شكاح الخ من الجواز شكاحه لا يجوز
كل شكاحه بل يجمعها على لزومه السكن وهل منه ما من التشكك في خبره صوابه إلا كمين عندنا القدر على

القدرة

فإن جعل النفر فؤهل بمقتضى علمه لا يتعلق بشرط النكاح من أمر ولو ابتدأه من الموانع وهل يجوز قول ذلك من قاضيه وهل إذا رافق
منه فغيره التي الفها وادعت أنهم أهلى به بعد علمه أو يجوز هل يكفل الاتيان (١٦٣) بما بالونه من توهم كالعظم وغيره
مؤدفة على التسليم في النكاح ليست شرطا في حقه وروى ابن أبي الدنيا امر فوأنس عن نكاح الجن

(الباب السابع في نكاح المشرک) *

(الباب السابع في نكاح المشرک) *

وهو الكافر على أى ملة كان (وان سلم نكح من زوجين أحدهما من وجهيهما) من لا تحل لنا من كنهه من
الكفران كان (قبل الميسر تحيزت الفرقة) أعدمنا كذا النكاح بالذلول (والأوقفت على) انقضاه
(البدن فان سلم الآخر في انقضائه استقر النكاح) لما روى أبو داود أن امرأة أهدت على عهد رسول الله
على الله عليه وسلم فترجعت فبث فله زوجا فها قال يا رسول الله انى كنت أسأت وعأت بإسلامي فأنزله هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الثاني ورد هالى زوجها الاول وفى الميسر استدعى الخالى (والا) أى
وان لم يسلم لا تحل لنا من وجهيهما (ثبتت الفرقة من حيثها) أى من حين اسلام الاول بالاجماع وهى فرقة
تعد لان لا نكح ما لم يوافقا علمها (وان أسلم الرجل) ولو نكحها (والمرأة حرة كذا) أى أو أسلم الزوجان معا
استقر النكاح) أمضى الاول فاسم من ان لا يسلم نكاح الكتابية يخرج بالحرقة فاما المتوفى بالكتابية نحو
التي توفى ساقى حقه مما دام فى الحياة والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء
يا رسول الله كانت أسأت. فى رد هادى. ولتساو بهما فى صفة الاسلام المناسبة للنكح وبخلافه فالوارد
معا كاس (والاعتبار) فى العدة بما تحركه الاسلام لان به يحصل الاسلام لا بآله (واسلام أبوى
زوجين الصغيرين من أو أحدهما كالسلام الزوجين أو أحدهما) فبما ذكره كروكا الصغيرين الجنونان (وان
إتت الزوجية) البتة أو زوجا أو زوجة (المطل معها) ولم يدخل حرم (قال الباقى) بطل النكاح بالترتيب
اسلامه على اسلام أبيه فقد سقته) بالاسلام (وفيه نظر) لان ترتيب اسلامه على اسلام أبيه لا يتحقق
تقدمه وانما بالزمان فلا ينافى تقدم اسلامه على اسلام الزوج ذكره لاصل السبب وهو مبنى على
ما سمعوه من كون الهة الشريعة مع ما علموا من اختلافه على نفسه فبما ذكره الباقى (والنكاح) كذا قال الباقى
مأله الباقى وهو الفقه فان الحكم للتابع متاخر عن الحكم للمتبع فلا يحكم للمتبع بالاسلام حتى يصير
الاب سائلا قال الأثرى ومأله الباقى هو ما ورد والقاضى والتولى والحوارى (قال الباقى) (وان
أسأت عقب اسلامها) ولم يدخل حرم المأفل (بطل) النكاح (أيضا) لان اسلام المأفل يحصل
كاسلامها يحصل بالقول والحكمى يكون سابقا لآله ولا يتحقق اسلامها معها (فرد وطه الموقوف
نكاحها) على اسلام فى العدة (حرام) لتزلزل ذلك النكاح والتصرح بغيره الوطء من زبانه وتقدم
نظيره فى الوطء فى عدة الردة (والطلاق والحام والظهار ولا يلازمها) فى العدة (موقوف) كلامه (فان أسلم
الآخر فى العدة تبين وقوعه من حيثها) أى من حين إيقاعه لانه يقبل صريح التعليق فلا يقبل تقديره
أثره وتقدمه لاطلاق من وقته (والا) أى وان لم يسلم الآخر فى العدة (فلا) وقوع لشي من ذلك الحصول
التيون يقبل إيقاعه (وان خذها أو اجتمع على الاسلام فى العدة له أن يلاعن البغض الحاد أو التفرغ) (والا
فلا) لادن (فان حملت الفرقة بخلقه) هى بالاسلام (حد) لانه ذف سائة (أو) بخلقه (هى عز) لانه
ذف كافرة (واذا أسلم على ردة حرم عليه نكاح أختها) وأربع سواها (فى العدة) قال فى لاصل وكذا لو
طلقة طاعة رجعة على المشرک ثم أسلم لم ينكح فى العدة أختها أو أرماسواها لان زوال نكاحها بغيره يقين
فلا ينكح من لا يجوز الجمع بينها وبينها (فان نكح المتخالف أخت المسلمة) الكافرة (فى العدة ثم أسلم) إلى
العدة تغير حالها (كلوا أسلم وتحت أختان أسلمه أو أسلمها) (بعدها استقرت الأخرى) أى الثانية
ه (فمسل وانما قره) ه (بعدها) (على نكاح لم يقاربه مفسد عندنا) وان اعتقدوا فاده
(أو ظنوه) مفسدة عندنا (وان اعتقدوه محجسترا ولم يقارن الاسلام ما عني ابتداءه) أى النكاح

وهو الكافر على أى ملة كان (وان سلم نكح من زوجين أحدهما من وجهيهما) من لا تحل لنا من كنهه من
الكفران كان (قبل الميسر تحيزت الفرقة) أعدمنا كذا النكاح بالذلول (والأوقفت على) انقضاه
(البدن فان سلم الآخر في انقضائه استقر النكاح) لما روى أبو داود أن امرأة أهدت على عهد رسول الله
على الله عليه وسلم فترجعت فبث فله زوجا فها قال يا رسول الله انى كنت أسأت وعأت بإسلامي فأنزله هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الثاني ورد هالى زوجها الاول وفى الميسر استدعى الخالى (والا) أى
وان لم يسلم لا تحل لنا من وجهيهما (ثبتت الفرقة من حيثها) أى من حين اسلام الاول بالاجماع وهى فرقة
تعد لان لا نكح ما لم يوافقا علمها (وان أسلم الرجل) ولو نكحها (والمرأة حرة كذا) أى أو أسلم الزوجان معا
استقر النكاح) أمضى الاول فاسم من ان لا يسلم نكاح الكتابية يخرج بالحرقة فاما المتوفى بالكتابية نحو
التي توفى ساقى حقه مما دام فى الحياة والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء والفقراء
يا رسول الله كانت أسأت. فى رد هادى. ولتساو بهما فى صفة الاسلام المناسبة للنكح وبخلافه فالوارد
معا كاس (والاعتبار) فى العدة بما تحركه الاسلام لان به يحصل الاسلام لا بآله (واسلام أبوى
زوجين الصغيرين من أو أحدهما كالسلام الزوجين أو أحدهما) فبما ذكره كروكا الصغيرين الجنونان (وان
إتت الزوجية) البتة أو زوجا أو زوجة (المطل معها) ولم يدخل حرم (قال الباقى) بطل النكاح بالترتيب
اسلامه على اسلام أبيه فقد سقته) بالاسلام (وفيه نظر) لان ترتيب اسلامه على اسلام أبيه لا يتحقق
تقدمه وانما بالزمان فلا ينافى تقدم اسلامه على اسلام الزوج ذكره لاصل السبب وهو مبنى على
ما سمعوه من كون الهة الشريعة مع ما علموا من اختلافه على نفسه فبما ذكره الباقى (والنكاح) كذا قال الباقى
مأله الباقى وهو الفقه فان الحكم للتابع متاخر عن الحكم للمتبع فلا يحكم للمتبع بالاسلام حتى يصير
الاب سائلا قال الأثرى ومأله الباقى هو ما ورد والقاضى والتولى والحوارى (قال الباقى) (وان
أسأت عقب اسلامها) ولم يدخل حرم المأفل (بطل) النكاح (أيضا) لان اسلام المأفل يحصل
كاسلامها يحصل بالقول والحكمى يكون سابقا لآله ولا يتحقق اسلامها معها (فرد وطه الموقوف
نكاحها) على اسلام فى العدة (حرام) لتزلزل ذلك النكاح والتصرح بغيره الوطء من زبانه وتقدم
نظيره فى الوطء فى عدة الردة (والطلاق والحام والظهار ولا يلازمها) فى العدة (موقوف) كلامه (فان أسلم
الآخر فى العدة تبين وقوعه من حيثها) أى من حين إيقاعه لانه يقبل صريح التعليق فلا يقبل تقديره
أثره وتقدمه لاطلاق من وقته (والا) أى وان لم يسلم الآخر فى العدة (فلا) وقوع لشي من ذلك الحصول
التيون يقبل إيقاعه (وان خذها أو اجتمع على الاسلام فى العدة له أن يلاعن البغض الحاد أو التفرغ) (والا
فلا) لادن (فان حملت الفرقة بخلقه) هى بالاسلام (حد) لانه ذف سائة (أو) بخلقه (هى عز) لانه
ذف كافرة (واذا أسلم على ردة حرم عليه نكاح أختها) وأربع سواها (فى العدة) قال فى لاصل وكذا لو
طلقة طاعة رجعة على المشرک ثم أسلم لم ينكح فى العدة أختها أو أرماسواها لان زوال نكاحها بغيره يقين
فلا ينكح من لا يجوز الجمع بينها وبينها (فان نكح المتخالف أخت المسلمة) الكافرة (فى العدة ثم أسلم) إلى
العدة تغير حالها (كلوا أسلم وتحت أختان أسلمه أو أسلمها) (بعدها استقرت الأخرى) أى الثانية
ه (فمسل وانما قره) ه (بعدها) (على نكاح لم يقاربه مفسد عندنا) وان اعتقدوا فاده
(أو ظنوه) مفسدة عندنا (وان اعتقدوه محجسترا ولم يقارن الاسلام ما عني ابتداءه) أى النكاح

بالسلام الزوج على اسلام الزوج (نوله وانما قره) ه (بعدها) (على نكاح لم يقاربه مفسد عندنا) فبقوله نكاح لا يلازمه وشهو فلو حثت فلا يشترط
بناكح واما لا يشترط الشهود واد لا يشترطها (قوله لم يقارن الاسلام ما عني ابتداءه) خرج بذلك ما تزوج حرمه من خائف العت ثم
صلحوا فاسلامها فاقدر على طهره أو غير خائف العت فانه لا يقارنه فالنكاح الاسلام ما عني ابتداءه

(قوله بخلاف ما إذا قاربه

مفسد عندنا) قال شيخنا

أي يجمع على ضاده عند

الأئمة (قوله ومصرحه به

الامام ونقله عن الأصحاب

وهو مقتضى كلام صاحب

الحاوي الصغير (قوله لو

اعتدوه غير أهل الغمة

نكاحا) خرج به الغصب

بغضا تلك قلة عليه كونه

(قوله وهم يعتقدون غصبا

نكاحا) قال ابن عجل وتيمه

جال الدين في شرحه المراد

انتهى من فاض بذلك أمالو

اعتداه على انفرادهما

وكان دينهم لا يقتضي ذلك

لم يقدرا اعتداهما شيئا (قوله

أما لو غصب ذي الخ) أو

حرى أو ستمن أو مهاد

(قوله وبه مرص المصنف

في شرح ارشاده في الثانية)

أشار إلى تصحيحه (قوله

وخالف في الأولى) أشار إلى

تصحيحه بكتب شيخنا صاحب

ذلك أن تكون انحصورية

من يجب عليها الدفع عنها

(قوله أو وطئت وجنسه

بشبهه) أي وطأ لا يهرسها

عليه (قوله وفر نكاحهما

وان لم يجز ابتداءه) كل امرأة

حاله ابتداءه نكاحا بإزالة

أسانكها بعقد منقضى

في الشرع وان لم يجز له

ابتداءه نكاحا لم يجز له

أسانكها إلا في مستثنى

هذه الشبهة والاحكام الطارئتين

بخلاف ما إذا قاربه مفسد عندنا واعتدوا فإنداء أو قارن الإسلام ما عمن ابتداء النكاح فلا نقرهما عليه
(فان نكح) في الكفر (بالولي) ولو بلاهود أيضا أو ثوبا جبار) أو بكر الجبار وغيره الجبار (أو
راجع) لرؤية (في القرب الرابع وجوزوه) بان اعتدوا المبتدأ لرجعة اليه (انقرا عليه) أي النكاح
لانتفاء المفسد عند الإسلام فتزل حال الإسلام منزلة حال ابتداء العقد لان الشرط اذ لم يعتبر حال النكاح
الكافر الرخصه والفتنة فاعتبر حال الالتزام بالإسلام لا لا يتخلو العقد عن شرطه في الحالين جازين
غيلان في إسلامه على أكثر من أربع أمة فتضاء أن كل نكاح لا يجوز له ابتداءه بعد الإسلام لا بشرطه
لأول (وان نكح محرره) كنهه أو معلقته (ولا تقبل النكاح لم يقرأ) عليه (لانه قد قارن الإسلام ما عمن
ابتداءه) أي النكاح (وان نكح معتد قفر) ولوعن شبهه كانه عليه كلامهم (أو) نكح (بشرط الخيار)
لهما أو لا دفعهما مدة (فانقضت العدة أو المدة قبل إسلامهما) أي إسلام كل منهما (انقرا) على النكاح
لانتفاء المفسد عند الإسلام (والأ) أي وان لم تنقض العدة أو المدة قبل إسلامهما بان انقضت معهما أو
بعدهما أو بينهما فلا يقران عليه لبقاء المفسد عند الإسلام واكتفى بمقارنته للمفسد إسلام أحدهما تنفلا
للفاء انتم الدار وأمن العنتان قارنا أو أحداهما النكاح في الكفر واستمر على الإسلام أو أحدهما ما كان
والاعتداه للإسلام لا تحرق والنكاح كما يجوز من كلامه في الفصل الأخير (بشرطه) أي الإسلام أو أحدهما ما كان
(و) النكاح (الوقت) عدة كسنة (ان اعتدوه مسقرا أو ثمره) ويكون ذكر الوقت لغو أو
كاعتدائه لا وقت الطلاق مؤبدا بخلاف ما إذا لم يعتدوا استمراره سواء أسلم أحداهما أو لم أسلم (وكذا)
يعتدون غصبا كما إذا نقرهما عليه القائمة للفعل مقام القول أما لو غصب ذي ذمبة أو اتخذها زوجه
نقرهما عليه وان اعتدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض بخلاف الحري والمستأنس وقد بان
أى هر وبذلك المبدأ لم يتوطن الذي دار الحرب والأهوا كالحرى وهو ظاهر اذ لا يجب الدفع عند نكاح
وقضه كلامهم وعلمت التفرقة بوضع الحرى ذمبة أو الذي يحس به أو اعتدوه نكاحا به مصرح
المصنف في شرح الارشاد في الثانية لكن مقتضى كلامه ما يتحققه ووافق الباقي على ما قلناه في الثانية
وخالف في الأولى فقال فيها لا نقر وأخذنا من العلل ان على الامام أن يدفع أهل الحرب عن أهل الذممة وقد
يتألف فيها قلة نظر لان هذه العلل ليست عليهم السابقة قول لا يؤخذ منها قلة بل عكسه كما يقر ويجهل
بان مراده لاخذ من مفهومها الأولى بقرينة قوله لان على الامام ألا يتأخر أو كالغصب فيما ذكر الملاءمة
(ولا يجب العتق عن) كاسم (اسلم) أي عن شرطه لانه قد أسلم خلاق في رأس أسلم الله النبي صلى الله عليه وسلم
عن شروط أن نكحتهم وأقرهم عليها ولان خبر وزا الذي يلي قلة ذات رسول الله أنى أسلمت ونحى أختان قال
اخبرناهم ما شئروا بالقرمذى وحسنه وجهه الدلالة أنه لو وجد ذلك انقضت عنه كسبة النكاحين وحكم
بإطلاقهما من الجرم بامه أو بعضه الأول ان تربيا وأما في حال الإسلام فالوجه الاحتياط صرح به الأصل
ه (فصل فان لم يقرن المفسد العقد بل طراه) بعده (وقارن الإسلام بكر) أسلمه ووطئت زوجته وشبهه
أجره بعد إسلامه (ثم أسلمت فبما في العدة) أو أسلمت ووطئت بشبهة أو أحرقت بعد إسلامه ثم أسلم فيها
في العدة (فر) نكاحهما (وان لم يجز ابتداءه) لان عدة الشبهة والاحرام لا يقعان نكاح المسلم فيها
أولى ولان الامساك استدانة فلا يرم ذلك كالرجعة (بل المجرم) المذكور (أن يختار أو يهاجم) أي
مع) في زمن إسلامه أو في العدة كما ذكر (وسمى أسلم مع حرة) تنص للتمتع وأستهن وكذا لو أسلم مع
وهو موسر أو آمن العنت بطل نكاح الأمة في الثلاث سواء أسلم معها في زمن إسلامه أم في العدة ولا يجوز
له نكاح أمة ينشئ ذمها أو نكاحها في الأولى معاً مرتباً كما في نكاح الاختين (ولو أسلم ومسر أمه
أسلمت) زوجته الأمة (في العدة أسلم نكاحها وكذا) يستمر (لو أسلمت وهو موسر) أمه (ولو أسلم وهو عسر)
لانتفاء المفسد عند اجتماعهما في الإسلام فعلم أن المعتبر في إعلان نكاح الاختين تأنيب أو أدان من العتق

(قوله) وحمل قوله والاي آخر ما لو أسلمت (الح) الواو في كلامه يعني أو فدخلت العودتان فيما قبل الواو، يدها في نقص النسخ ونحوه أنه
 (قوله أي) وحمل له نكاح الامة أو كانت كتابية وعققت في العدة قوت (١٦٥) • (فصل أسكنة الكفار بجمعة) • (قوله أي
 بن أحل وهو من حمل له نكاح الامة أو كانت كتابية وعققت في العدة قوت (١٦٥) • (فصل أسكنة الكفار بجمعة) • (قوله أي
 بن أحل وهو من حمل له نكاح الامة أو كانت كتابية وعققت في العدة قوت (١٦٥) • (فصل أسكنة الكفار بجمعة) • (قوله أي

حكم شرعي ولم يردبه الشرع
 والتعقيب انما انما وافقت
 الشرع فصحة والا
 فمكروه لها بالتحريم
 لاسيما اذا انصت بالاسلام
 قال السبكي الانكحة التي
 في نسبه على الله عليه وسلم
 كلها مستحسنة شروط
 الصحة كأنكحة الاسلام
 فاعتقد هذا وقبلنا ونكح
 به ولا نزل عنه فخصر الدنيا
 والا تحزن ولم يقع في نسبه
 على الله عليه وسلم معالي
 آدم عليه الصلاة والسلام
 الانكاح مستحسنة اشراط
 الصحة كنكاح الاسلام
 والوجود اليوم (قوله)
 ولانهم لو تزادوا (البيان الخ)
 ولان وطء الزوج الذي
 يحلل مع ان الاصح ان
 الوطء في النكاح الفاسد
 لا يحل ولاه على الله عليه
 وسلم وجموع دين زينا
 والاحسان لا يحصل
 بالنكاح الفاسد (قوله)
 بالاسلام الزوج) • (قوله)
 أسلمه تبعا لاحد أو به
 (قوله) أما اذا دفع بسلامها
 (الح) لوزج الكافي ابنته
 الصغيرة من كافي ثم أسلم
 أحد أو به قبل الدخول
 صارت مسلمة ووقعت
 الفرقة قال ابن الحداد
 وسطا المهر وقبل لها نصفه

اسلامها ما عدا ان وقت اجتماعهما فده وقت جواز نكاح الامة فانه ان سبق اسلامه فالامة الكافرة تدخل
 في اسلامها فاسلمت لا تدخل في كفاها فكان اجتماعهما في الاسلام شيئا واحدا بالنكاح الامة واعتبر
 الطائفة هذان من عدة الشبهة والاحرام لان نكاح الامة يبدل بدل البسه عند تعدد الحرة والبدل
 اثنين يحكمين الاصل في رافعه على الضيق الا في قوله لان المقدس في نكاح الامة الخوف من رافق الولد
 وهو ما في نفسه المحرمية وأما العدة والاحرام فتتفاوتان فيهما عن قرب والتصرح بقوله وكذا في آخره من
 زبانه وحذف من الاصل عكس الاول وهو ان يسلم معمر ثم يورث ثم يسلم (بخلاف ما في) أسلمت معها الحرة
 وأسلمت الامة) ولو بعدم موافق أو ردتها كعصر غيره الاصل فلا يستبرأ نكاحها وان كان عاجزا عن الحرة حينئذ
 الذكي في دفعه ان انكح اسلام الحرة فاسلامه بخلاف البسار حيث اعتبر اقترانه بالاسلام واسلام الامة جميعا
 ولم ينكح البسار السابق اسما كها كما يروى فربما بان أن نكاح الحرة بان يسلم موافقا يبدل أرثها ونكحها
 ولم ينكحها فان كان النكاح بان يختلف البسار وبان المرء اذا أسلم وتعتبت حديثه على الزوج ولم يؤثر
 موافقه ببدله لو أسلم على شخص فأسلمت واحدة فاختارها فانت ثم أسلمت الواو فانتما على لانا من قال
 الامام وان الحرة في النكح أقوى من البسار فاختارها فانت ثم أسلمت الواو فانتما على لانا من قال
 لم يقتض في غيبته فانت من طريقتين غيرهما يصح التعليل به (وان أسلم وتخته أمة كتابية فان أسلمت
 وعققت في العدة قوت) على النكاح (والا) بان لم تكن كتابية كانت كانت وثنية أو كانت كذبة ولم تسلم ولم
 تنكح أو أسلمت وعققت بعد العدة (انفس نكاحها) من وقت اسلامه (وان سألته نكاح الامة) المستحسنة
 قوله والاي آخر ما لو أسلمت ولم تعق وعققت في العدة ولم تسلم مع أنه لا يفسخ نكاحها ثم يعق في العدة الاولى
 منهما أن يكون الزوج من حمل له نكاح الامة (وان أسلمت الواو زوجة بعد الدخول ثم أردت فان لم يسلم هو
 حتى انتقض عتها) التي (لاسلامها بانه) باختلاف الدرس أولا (وان أسلم في العدة) أي عدة الاسلام
 (وان أسلم قبل انقضاء عدة الردة استمر النكاح والا) أي وان لم يسلم قبل انقضاء عدة الردة (انقطع) النكاح
 (من) وقت (الردة) وكذا حكم اسلامه وورثه) فلأول أسلم بعد الدخول ثم أردت فان لم يسلم هي حتى انتقضت
 عدها بالاسلام بانه وان أسلمت في عدة الاسلام وأسلمت قبل انقضاء عدة الردة استمر النكاح والا انقطع
 من وقت الردة (فان أسلم معه أكثر من أربع ثم أردت) قبل الاختيار أو أسلم على أكثر من أربع ثم أردت
 أسلم في العدة كما يصرح به الاصل لم يصح اختياره مرثدا فان عاد الى الاسلام في العدة فلا اختيار حينئذ
 (فصل أسكنة الكفار بجمعة) أي محكوم بعضها قوله تعالى وامرأته حالة الخطأ وقوله وقالت
 امرأتان فروعون وتبرغلان وغيره من أسلم على أكثر من العدد الشرعي حيث أمرهم صلى الله عليه وسلم
 بأربع أو بهن ولم يسأل عن شرائط النكاح ولا تمسم لو تزادوا البنا أو أسلموا لانهما والفساد
 لا يتب بحال الاسلام ولا بقرع عليه (فلوطن) زوجته (في الشرك) ثلاثا ولم تتحل فيه ثم أسلم
 (قوله) (الاجمل) وان لم يمتدده طلاقا فالانكحة بجمعة بخلاف طلاق المسلمة لعدم صحة نكاحه
 لها ما اذا تحللت في الشرك فقله (واذا ادفع نكاحها) أي الكافرة (قبل الدخول بالاسلام الزوج
 بالاسلامها استحق نصف المسمى العقيم والا) بان كان المسمى فاسدا (فمنصف مهر البتل) تستحقه عملا
 بالفائدة في التسمي فاصحوا الفاسد وانما استحققت النصف لان الفرقية ما من قبل الزوج أما اذا دفع
 بالاسلامها فلا شيء لها لان الفرقية جاءت من جهتها (وان لم يسلم) لها (شأ فالتمة) تستحقها وظاهر
 كلامه ان الحرم في ذلك كغيرها وكلامه عليه يدل عليه ونقته عن العقول ونقل عن الامام القطع بانه
 لا شيء لان العدة لم ينفذ وهذا هو الواقع لنص الشافعي من أن ما زاد على أربع لا مهر لها اذا دفع

أذا صنع لها: (قوله) وظاهر كلامه ان الحرم في ذلك كغيرها) أشار الى نصه (قوله) وكلام الاصل يدل على ما (الح) سابق في كلام المصنف
 الجزم به (قوله) لان العدة لم ينفذ) بخلاف المغايرة من الاختين ورائدة العدد (قوله) وهذا هو الواقع لنص الشافعي من أن ما زاد على (الح) هذا
 النص مفرع على قول مرجوح

قوله واجب بانها منا في الحر بين الخ) وبان الكلام هنا فيه الذا حصل اسلام بهناك فيما اذالم يحصل (قوله اوفيه اذا اعتقدوا ان قوله واجب بانها منا في الحر بين الخ) وبعد كره هذا الحكم هناك (١٠٧) قال وقال ابو حنيفة ان اعتقد ان النكاح لا يبرأ من حال أي لا ينافي ولا يولد ويقتضي نعم ان الرافعي بعد كره هذا الحكم هناك (١٠٧) قال وقال ابو حنيفة ان اعتقد ان النكاح لا يبرأ من حال

في الحكومة ثم لو لم يرد هذا الجنس وكان ثلثا كزنى خور زنى قول رقيب بعض كل من - ما على السواء يذني اعتبار الكيل (وان باعه) اي باع كافر كافرا (أو تفرقه درهما بدرهم بن ثم أسلم) أو ترفعها لا تقبل له إلا بهما كما صرح به الأصل (بعد القبض ولو باجبار فاضم) عليه (لم يعرض) علمه ما لا اتصال الاس بينهما (أو) أسلم أو ترفعها للبنا (قوله) أي قبل القبض (أبطلناه) أي كالمسلم البيع والقبض (وان قبض درهما) من مالان الدرهم بن (فقد سبق) بيانه (ق) أو آخر (باب الرهن) وخرج (لو) دخل بالزوجة لبضعها (بعد الاسلام) أو قوله المفهوم بالاولى (ولا مهر لها عندهم) محال (فلا شيء) لها (عليه) لأنه استحق وطأها بالامهر واستشكل ذلك في الباقي في الصدق من أنه لو نكح ذي ذمة ثم تزوجها بعد ترفعها لنكاحها بالامهر وأوجب بانها منا في الحر بينين وفيها اذا اعتقد ان الامر بحال بخلافه ثم فيها

ه (فصل في بيان لامه اهدان متى ترفعها) ه (البنا والالة) أي امتها (مختلفة) كيهودي وصناني (وجب الحكم بينهم اذ اهداهم المتعدى) منه ما على خصمه أي اعادة المال به على احضاره وان لم يرض خصمه كالحكم بينه لأنه يجب على الامام منع الظالم الذي كالمسلم لقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله قال ابن عباس وهذا من القوة تعالى فان يترك فحكم بينهم وأعرض عنهم (وكذا) يجب ذلك (اذا اعتقد) ما ملها كيهودين لما ذكره واسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رجم يهود بين زنبا لم ينفث الى حكم دينهم (والمعهود الذي كالمسلمين) فيه ذكر واستثنى مجاز كزنى أو ترفعها والباقي شرب الخمر قائم لا يحدون وان رضوا بحكمنا لهم لا يعقدون تحريم اما المعاهدان فلا يجب الحكم بينهما لانهم بالزمو احكامنا ولا الزمان دفع عنهم من بعض وأهم كلامه بالاولى انه لا يلزمنا الحكم بحرين ولا بين حرين ومعهاد قال الاذرى والظاهر فيه لو عقدت الذمة لم يحد في الحرب بانهم كالمعهدين فله لا يلزمنا الدفع عنهم فكذلك الحكم بينهم ه (فرع لو أقرضني برنا أو سرقتمنا) ه (ولو الذي حددناه) بناء على الاصح من وجوب الحكم بينهم ثم عند الترافع أي ارفعها للبنا (تحكم) بينهم بحكم الاسلام فان نكحوا (البنا) في النكاح أنزوا (اسلم) مائة رطل من اسلم) ونطال عليهم بالانقرة من اسلم (ونوجب النفقة) في النكاح من قرأنا) فلو نكح بلاولى ولا شهود وتراجع البنا قرأنا لنكاح وحكمنا بالنفقة كزنى أسلم والزنا الاحكام (وان نكح المحرمين بحرمه) ولم يرفعها للبنا (لم نقرض) عليه لان المعهدين رضى الله عنهم عرفوا من حال المحرمين انهم يشككون المحرمين ولم يعرضهم (فان ترفعها) الشاقي النفقة (فرقنا بينهما) أي أبطلنا نكاحهما ولا نفقة لانها بالارتفاع أظهر اما نكاح الاسلام فاشبهوا أظهر الذي الخمر (ولو ترفعها) أي السكرا لا يابنا (فيها) أي في الذمة كان يابنا كافر (وتحتة اثنتان) رطل وانقرض النفقة (أعرضنا عنهم لم يرضوا بحكمنا) ولا نفق بينهما فان زواجه فرقنا بينهما بان نأمره باخذ واحداهما (و يزوج الحاكم) بشهود مسلمين (ثم) بانكا به لا يلاى (له) خاص بالامهدهم ذلك

ه (فصل وان اسلم) ه كافر سرق (وتحتة) أكثر من أربع من الحر او من مدخول بهن وأسلم معدا) ه (اسلم) بعده أو بعضه (بعدة في العدة) والبعض الاخر معه أو قبله (او تخلفن) عنه (وهن كليات اختار أو لم) منهن (ولو يدمومهن) ولا تقبل في تهمة الاوث (ويرثن من) البنت المختارات (غير الكليات) والنفقة (بعد اختيار الاربع) (نكاح الباقيات) بالخبر غلب لان السابق سواء أنكحهن معه ام لم يتاحى لاختار من الاشهر بانجاز ترك الاستفصال في الخبر والنصر بجملة الاسلام يعقدن معه معتقبتين

حرمنا ومنه جمع فهي اضعف من الحرم وما لم يفرق لان الترافع ليس في النكاح وانما هو في علقته فاعرضنا عما ترفعها قبله ونطال ذلك اما تقدم ه (فصل وان اسلم وتحتة) أكثر من أربع الخ) ه (قوله وهن كليات) أي يحل ابتداء كاحهن (قوله ترك الاستفصال في الخبر) قال الشافعي ان ترك الاستفصال في كتابه الاحوال مع قيام الاحتمال قوله قوله الهم في انة لانه صلى الله عليه وسلم يستعمل من ذلك

(قوله أو أعلن وعقن) الحرة وهى حرة واجتماع
 اسلامها واسلام الزوج وان لم يسلم معه وفى العدة بن باخلاف الدين (وان تخلفت الحرة) عن
 الاسلام فى العدة (باعترا واحدة) من الامام (قبل انقضاء عدها فان اختار واحدة حرة) (واصرن)
 أى الحرة على الكفر حتى انقضت عدها وأومات (لم يبين صحة الاختيار) لانه وقع فى غير وقته (بل)
 بيده) وجوباً بان حلت له الامتناع بما حله لانه لم يجتمع اسلامه واسلامه (لأن الحرة فى العدة فكانت
 كالمردومة) (وان عقن) أى الامام (قبل اجتماع اسلامه واسلامه) بان عقن ثم أسلم وأعلن
 أو أعلن وعقن ثم أسلم أو أسلم وعقن ثم أعلن (التعقن بالحرارة) الاصلان (فان أسأت الحرة
 معه) أولى العدة (وعقن الامام ثم أسأت فى العدة فله اختيار أو بيع منهن) أى من الجميع (دونها)
 أى الحرة ولو أسلم وليس تحتها الامام وتخلفن وعقن ثم أسأت فى العدة فاختار منهن أربعة كالحرة الاصلان
 ولو أسلم من امهه أو فى العدة واحدة ثم عقنت ثم عقنت البائيات ثم أسأت فاختار أو بعاهن ثم تقدم عقنتهن
 على اسلامهن وليس له اختيار الاولى لرفها واجتماع الاسلامين فتدفع بالعقن عنده صرح به الاصل
 (والشرط) فبذلك (ان يعقن قبل اجتماع اسلامه واسلامه) كجمله فانها حالة لمكان الاختيار
 كفى البسار وأمن الزنا ويؤخذ من هذا ان التعقن مع الاجتماع كعقوله (فلا يعقن ثم أسأت) وأسلم
 فكان الاولى وأما (قبل) اسلام (الحرة فله اختيارهن) ثم أسأت الحرة فى العدة بآت
 باختياره الا ربع والبايت باخلاف الدين (فان لم يختار) بان آخر الاختيار (انتظار البقرة) أى
 لاسلامها (لانه اختار ثلاث منهن) اذ لا معنى لتأخير اختيار الجميع لانه يلزمه نكاح ثلاث منهن بالصحاة
 (له انتظار) اسلام الحرة لاختيار الرابعة) فان أسأت اختارها أو أوالا ربعهن العدة وان لم يملك
 الرابعة من العدة وما ذكر من لزوم اختيار ثلاث منهن هو ما حكاها الاصل عن ابن الصديق وأما
 فيه فانه على الشئ أى ما دفع الرجوع من زيادة المصنف (وان نكح شرك أربع امه أو أعلن معه)
 أولى العدة (الا واحدة دفعته ثم أسأت فى العدة فعنت كالاصيلة) أى كالحرة الاصيلة (وان
 أسلم معهن أو وعقنت) الاولى للموافق الاصل فعنت (احدهما ثم أسأت المختلفان) على الرق
 (انكحها) لان تحت زوجها حرة عند اسلامه واسلامها (واختار احدى المتقدمين) وانما
 لم تدفع الرقة منهما لان عتق الاخرى كان بعد اسلامها واسلامها لا يؤثر فى حقها كذا حرم به الاصل
 بما انفرد والذى حرمه الفروانى والامام وابن الصلاح والنورى في تنقيح موصو به الباقى تخيره
 بين الجميع قال ابن الصلاح وما قاله الفزائى سهو ونشو انه قهره انه لما كان عتق المتقدم واقعة قبل اجتماع
 الزوج والمختلفين فى الاسلام الضقت فى حقهما بالحرارة قال وهذا خطأ لان اعتبار ذلك باجتماع
 العتق نفسه والزوج فى الاسلام لا باجتماع غيره والزوج وهذه العتقة كانت عند اجتماعهما
 والزوج فى الاسلام رقة فكان حكمهما حكم الامام فى حقهما حتى غيرها قال وقد تنكحها له نأى بل يرد
 كلامه الى موافقة غيره بان يقال أراد به ما اذا اختار العتقة قبل اسلام المختلفين لكن سابق ما بين هذا
 ونقل السبكي ذلك وقال الاربع مائة الفزائى من امتناع المختلفين لا فتران حرة به احدى المتقدمين
 باسلامهما ماعى ما منه من ابتداء نكاح الامتناع التقر وعلمهما لا يقول بان دفعهما بمجرد عتق ذلك
 لا لعدم ان عتقا ثم سلما وانما يندفعان اذا أسأت على الرق وأطال فى بيان ذلك وذكر بعضه فى شرح
 البهية وذكر كره له الزركشى ومصر (وان عتقت المتقدمان) يعنى أثنان من الاربع (بعد اسلامهما
 ثم عتقت المختلفان) ثم أسأت احداهما المتقدمان) وتعين امساك الاخيرتين قالى الاصل ولو أسلم ثم عتقت
 ثنتين ثم أسأتوا أسأت الاخرى ان تم عتقت اثنين امساك الاولتين وان دفعتهما المتأخرتان (نظرا) فى جميع
 ذلك (الحال اجتماع الاسلامين) كما

(فصل سابق) فى الباب الآتى (ان لامة عتقت تحت عبيد الجوار) فى فسخ النكاح

(قوله أماعلى منقول الامام

فانما يأتي الخ) منقول
التولى والامام مقدان
فيما ذكره (قوله وأقول
بل قيسه الخ) قال
الجلال البلخي هو الصواب
المأثري على ما تقدم لان
القاعدة ان الحادث قبل
استيفاء العدد المشترك
معتبر وهو هنا لم يستوف
العدد المشترك بينهما وبين
الحرف هو ثنتان وحيد
فيعتبر الحادث وهو الحرية
فلا يختار الا واحدا من
الاماه (قوله لكن الاقرب
ان يجعل قوله الخ) قال
الموردوي بصح ما صرح
كمسخت نكاحها أو رفعته
أو أزلته بالنكاح كصرفها
أو أعيدتها قال والفسخ
يجري مجرى الطلاق لهذا
مع النكاح (قوله فان
أراد بالفسخ الطلاق الخ)
قال شيخنا انما كان الطلاق
صرحا في اختيار المطلقات
لنكاح مع كونه صريحا
في باب الفرقة الصريح في
باب لا يكون صريحا في
باب آخر له متجه هنا
لاختيار النكاح وبغير
في الضمعي لا يختلف
غيره (قوله ثم الظاهر على
كل تقدير الخ) أشار الى
تصححه (قوله ويتعين في
كل منهما بالقرينة) أي
فهو في حق من أسلم على
أكثر من العدد الشرعي
صرح في الفسخ وفي حق
غيره صرح في الطلاق

بأنه لا بد ان الاول تنعين من غير تعريض ترجيح فانه قال بعد ان صحح انه لا يختار الا واحدا فاذا قلنا به
ثبتت الاولى كذا قاله التولي والبلغوي قال التولي وعلى طريقة القاضي يختار واحدا من الجملة وعكس
الامام يكتفي عن القاضي ان الاول تنعين وعن ائمة الاصحاب انه يختار واحدا من الجملة قال وقول القاضي
هو منتهى انتهى وقول المصنف بشرطهما من يادته وهو انما يأتي على منقول التولي أماعلى منقول الامام
فانما يأتي في هذا الاختراع غير اني أسلمته ما أمافها فلا رتبة عند اجتماعهما في الاسلام ثم ماذا كرم ان يختار
واحدة قال في الأصل بعد لكن قياس ما رجوا اختياره فتنيز لانه لم يستوف عدد العبد قبل عقه وأقول
بل قيسه ان لا يختار الا واحدا لعين ما قاله (فان عتق من البواقي ثلاث في العدة ثم أسلمن) فيها (استقر
بنيكاهن) لانه لم يستوف عدد العبد قبل عقه (مع) نكاح (الاولي) بل هو اذا دخل الحرف على الامة
(وان) كن اربعة حراف فان أسلم مع امرأة عتقت مع الحراف ثم لم يزدن على ثلاث ولا اختار أو بعدا كلف
شاهدين ومنها وأحرة عتقت كانت الباقيات امه او ائمتين مع الحراف ثم لم يزدن على ثلاث ولا اختار
أو بعدا كلف شاهدين (كان تحبهم حرافان أو اثنتان) فاسلم مع حرة أو امرأة ثم عتق ثم أسلمت المقتلعتان فله
الاختار الحرفين أو واحداهما (الامة (الاولي فقط) أي دون الثانية لحرية عند اسلامه واسلمها
وفي نكاحه من غلظه عند اسلامه واسلام الاول

(فصل) في أفعال الاختيار وقرع (والاختيار قوله اختارتك أو اختارت نكاحك أو أسكنتك أو
أنتك أو جيسنتك على النكاح ونحوه) كالتب: نكاحك أو أسكنتك أو اختارتك جيسنتك أو عتقتك لحيه
الاختيار أو اسكتك في الحديث (والباقي في معناها) قال في الأصل وكلام الائمة يعني ان جميع ذلك صريح
لكن الاقرب ان يجعل قوله اختارتك أو أسكنتك من غير تعرض للنكاح كتابته انتهى ومنلهما أنتك (وان
أسلمه) أو في العدة (فان فسخ نكاح أو بيع) منهن كقوله فسخت نكاحهن أو اخترتن الفسخ
أو نه ففسخ بغيره لفظا اخترت ولم يرد بالفسخ طلاقا (استقر الباقيات) أي نكاحهن وانما تلفظ
فمن بشي (فان أراد بالفسخ الطلاق أو طلق أو بها) منهن (حرم الجميع) أما المذكور وانما فاعلها
(ان الطلاق اختيار للنكاح) لانه انما يختار به المنكوحه أو ما الباقيات فلا بد فاعلها بالشرع (ولو
قالا بربع أو يدكن من أصل التعيين) به وان لم يقل مع الباقيات لأر يدكن وفي نسخة بعد أر يدكن
والباقيات لأر يدكن وفي أخرى أر يدكن أولا وأر يدكن والسك صحيح لكن المناسب للأصل الاول ثم الظاهر
على كل تقدير ان أر يدكن كناية في الاختيار للنكاح لا مرجع (ولو آتى أو ظاهر من امرأة) فأكثر
(فليس بالاختيار) لان الظاهر يحرم والايلا حلف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجبة أو القيمه
بالمكسوة (فان اختارها) أي الاولى أو الظاهر منها للنكاح (فقد لا يلازم والظاهر) رفعه (من
وقت (الاختيار) وبه يرفى الظاهر عائد ان لم يوافق في الحال أما إذا اختار غيرها فيكون الايلا والظاهر
منها فالأتم الأنبياء فيمنه وفي نسخة فقد لا يلازم الاختيار والظاهر من بعده والمراد لا يختلف لكن الاول
أول وأخسر (وان قد ذهبا) أي امرأة أو ثمن نسائه (لم يلاعن للعد) أولان يرى هذه في (الان
اختارها) فانه لا يلاعن لعد لانها حرة زوجة (ولو قال) لواحدة (فلا تترك ففسخ) كالتب
فرأيتك أولا أو يدك قال في الرواية ولا بد فاقع على غير الزوجة بخلاف طلقك قال الزركشي وقضيه بهذا
انما الفرقان صريح في الفسخ كانه صريح في الطلاق فيكون حقيقة ففسخا أي ويتعين في كل منهما
بالتبينة (فرد لاول ان اختار الجميع) لنكاح أو الفسخ (لغا) لامتناع الجميع في الاول ولان
النكاح مقرر أر بيع في الثانية (أو طاقهن وقت) الطلاق (على أر بيع وأمر بالتعيين) لهن
(الان) لو لعت (الاختيار) للنكاح (وكذا الفسخ) كان قال ان دخلت الدار فقد اخترت
النكاح أو الفسخ (لا بد من الطلاق) بالفسخ (لغا) لانه مأثور بالتعيين والاختيار المعلق ليس
بتعيين بل ان الاختيار كابتداء النكاح أو كاستدامته فتعلقه كتحليل النكاح أو لرجعة فلو أماد قصد

بالفسخ الطلاق فلا يفر وهذا كما أفهمه كلامه السابق بعلم أن ما من قوله (ولو علق الطلاق مع وجعل الاختيار معينا) وإن كان معلقا أو محتملا في الفسخ بالاختيار في غيره كما يحتمل تعليق التاميل الفسخي كاعتق عبدك عني غدا على كذا (فلو قال كلما أملت واحدة) ممكن (نقد مطلقا مع) لأن ذلك تابعي الطلاق وهو جائز والاختيار حصل معناه (إلا ألى لكن (ان قال) بدل دفعه وطلقاتها (نقد وضعت نكاحها) فلا يصح لأن الفسخ تجزئ بغير العسود في امتناع قبول التعليق وإن التعليق الفسخ قبل استيفاء العدد الجائز غير جائز (الآن بريد الطلاق) فيصع فقبل أن الفسخ كتابه في الطلاق واستشكل بأن ما كان صريحا بأنه وجوده نفذ في موضوعه فلا يكون كتابه في غيره ويجيب بان هذا مستثنى رعاية افترض من غير الإسلام (الثالث الوطء ليس بالاختيار) للموطأ لأن الاختيار كابتداء النكاح أو كاستدامة كإبراءه ولا يحصل إلا بالقول كالأربعة (والموطأ) مع ما استحق قبل هذا الوطء (الهر) أي هو المثل لم هذا الوطء (ان اختار غيرها) فان اختارها فلا يسمى الفسخ إن كان والا فهو المثل (الرابع) لو (حصرا اختيار في خمس) فأكثر (معين) انحصر اختياره فحين وهو وإن لم يكن نصنا لما لم يكن يفيد ضربا من التعيين ويؤثر به بعض الأهم ثم يؤمر بالاختيار أو بيع منهن ويندفع نكاح الباقيات

(قوله) وجوده نفذ في موضوعه عند لادائه به الطلاق إذا ارادته بالطلاق ليست صلا للفسخ من غير سبب مقصده (قوله) وقال الإمام لأقرن) أشار إلى صحيحه

بأنه (نقل) لو (أسلم على ثمان وثلاثين وأسلم) منهن (أدفع) (أو بيع) (قبل انقضائها) (فسخ نكاح المختلفات لاختيارهن) للنكاح لأنهن قد لا يسلن فلا ينفق عن الاختيار ويضع نكاحهن بتعين الأوليات لزوجته (وله اختيار المسلمات) (له) (طالوتن) فينقطع نكاحهن ونكاح الاختاريات بالشرع (لا الفسخ) أي ليس له فسخ نكاح المسلمات لأن الفسخ بعد ذكر الثمانية يكون إجمالا على أربع وعدد المسلمات لم يزد على أربع (الآن بريد الطلاق) فله للمسلمات الطلاق لاختيار (واختيارهن) أي المسلمات (يندفع نكاح الباقيات) أي بتعين الأربعة (باختلاف الدين) قال القيراني لم يسلن في العدد إلا لاختيار الأوليات وقال الإمام لأقرن وكلام المصنف كماله يقتضي وجوب وزم به في الشرع العرف واستشكل بما مر من أنه لو أسلم على امرأة أو أسلم معهن واحدة فاختارها ثم أسلمت الباقيات في العدد من وقت اختيار الأولى فالأولى قول القيراني وقد يجب بان الاختيار لم ينقطع لجواز أن تغرق واحدة من الباقيات ثم أسلم فختارها أيضا فكان به الاعتبار بخلافه إذ استغناء العدد لا يشرى فاعترض اختلاف الدين (وان فسخ نكاح الأربع) الأول ولم يرد الطلاق (وأملت المختلفات) في العدة (اختار أو بعد منهن) أي من الجميع (واكمل منهن تحليفه أنه لم يرد بالفسخ الطلاق) وخرج بإسلام المختلفات ما لم يسلن فتعين الأوليات (فان تخلف الجميع) عنه في الإسلام (ثم أسلم بعد واحدة واحدة في العدة) الحالة إن كل (من أسلمت ففسخ نكاحها) ولم يرد الطلاق (لغا) الفسخ (في الأربع) زني نكاحهن ونفذ في الباقيات لأن فسخ نكاحهن وقع ودرا العدد الكامل فنقد فان أراد الطلاق صار مختارا للأول وقوله واحدة واحدة مثاله إسلام ثنتين ثنتين أو واحدة واحدة وثنتين ثنتين أو واحدة وثنتين واحدة أو نحوها (وان أسلم) معه أولى العدة من الثمان (خمس ففسخ نكاحهن) ولم يرد الطلاق (وتنع) الفسخ (على واحدة لا يبعينها) فأسلم البرواق في العدة بعد فسخ نكاح الجنس (اختار أو بعلم الجميع) فان أراد الطلاق صار مختارا لأربع منهن ومن الطلاق عليه التعيين (وان فسخ نكاح واحدة) مهمة أو تدين بمهنتين منهن ولم يرد طلاقا (فتعين ثنتين الفسخ) النكاح (في واحدة منهما فبيع غيرها) لاختيار الأخرى مع ثلاث) وان عين واحدة فاختار من الباقيات أربعها كما صرح به الأصل

بأنه (فصل الاختيار والتعيين) أي كل منهما (واجب) فيما إذا أسلم على أكثر من أربع وأملن معهما أولى العدة أو كن كتابات للأمر به في خبر غيلان السابق فيما لم يبعه إلا كبريات سكن عنه كما اقتضاه نص

التي والاحباب اذا سالوا اكثر من اربع في الاسلام ممنوع فيه حتى يتأخر ذلك كما بعض يتأخير
 التعيين أو البيان فمالوا على احدى امرأتين معهما أو معهن وانسى عنها كسأني في باب وهذا التقرير
 الذي قاله السكندر أن وجوب الاختيار يتوقف على طلبه ازالة الحبس كما قاله دون انه ينبغي على
 كلامه عليه (فجسسه) أي لما ذكر كذا الحقون (فان لم ينفع) فيه الحبس (عز) بما
 راجع الى الحبس الضرب مرة - مرة يكرره (مرات الى أن يختار) بشرط نخل مدة يراها من أول الاول
 (وأما في الزوج (عليه) وجوبه الى أن يختار لانه في حبه قال القاضي فان قلت ينبغي أن لا ينفع
 الا على اربع وعرف بين الجميع كافي للمرات فلهذا الفرق انهم يمتنعون عن الا وراج بسببه وكل واحدة
 ترضى انما المتكسرة والنفقة متعددة بعدد الزوجات بخلاف الميراث فان نصيب الزوجات لا يتعد بعددهن
 بل لكل مال واحدة قال في الاصل قال الامام واذا حبس لاي زوج على الفور فلهذا يرى وأقرب معتبره
 مدة الاصابة أي وهي ثلاثة أيام واعتبر بالرواية في الاموال الاستظهار وجرى عليه المصنف فقال (فان
 لم يزل) يعني استعمل (أهل ثلاثة) فقط لانه مبدء التروى شرعا (لا بالنفقة) أي لا يعمل له التضرر من
 تأخيرها والضرر يجرى هذا من زيادته (ولا يختار واحد) من ما ذكره وغيره (عن معتن) من الاختيار
 (د) عن (بنت) بخلاف المعتن في الاية مطلق عليه لما كان هذا الاختيار شهوة لا يقبل النية ولا ن
 من الفرق فيسبب ليس له منتهى وقوله ويستمن من زبانه على الرخصة (فرع) * لو (ما قبل التعيين
 فان كان بعد الدخول) حين (فعدة الحامل بالوضع) وان كانت من ذوات الاقراء (و) عدة (ذوات
 الاقراء) بالاكثر من عدة الوفاة وثلاثة اقراء) لاحتمال اختيارها لانسكاك ولغيره فانها بالاحوط (والا
 بان كان قبل الدخول (فعدة الوفاة) على كل منهن لاحتمال اختيارها لانسكاك (وابتداء الاقراء من
 وقت (الاسلام) أي اسلامهما ان اسلامها والا في اسلام السابق لانهما لما لم يحتمل انهما معاودة
 بالانتساق وهو يحصل من حينئذ (وابتداء الاقراء من) وقت (موته) ووقف لهن ميراث الزوجان
 من ربيع أو من بول أو دونه (حتى يطلعن) لعدم العلم بين منتهى نفقتهن منهن بحسب اصطلاحهن
 بنسب أو تفاوت لان الحق لهن الآن ان يكون فحين يحجرو عليها الم - فرأوا جنون أوسع وصالح عنها ولها
 فيمنع بدون حصرها من عددهن (فلو كن ثمانية أو فحين صغيرة مالم) عنها (ولها من) بمعنى على
 (الغنم) على (أقل) منه (جاز) اعتبارا بعددهن وتساويهن في ثبوت الأيدي بخلاف ما اذا صالح على
 أقل من الثمن لانه خلاف الحظ لوليه قال الصبري وطريق الصلح يقع على الاقراران تقول كل منهن
 لصاحب الثمن أي الزوجة ثم تسألهما ترك شيء من حقها هذا اذا صطلحن جميعا (فان طلب اربع منهن)
 منهن (شأ) من الموقوف (بالصلح منهن) لاحتمال ان الزوجات يغيرهن (أو) طلبه (خمس)
 منهن (اعطين ربيع الموقوف) لعلنا ان فيهن زوجة (والست) اذا طلبتهن اعطين (نصفه) أي
 الموقوف لعلنا ان فيهن زوجتين وان طلبه سبع اعطين ثلاثة أرباع (ولا ينقطعه) أي بما أخذته
 (خمس) أي ثلثه بناء على انه لا يشترط في الدفع البين ان يبرهن عن الباقي وهو ما صحه الاصل لاننا نيقن
 انهن من ربيع المدفوع فكيف نكافهن بدفع الحق البين اسقاط حق آخر ان كان صحيح مع ذلك
 وجهه لا يشترط لانهن انما اعطين لقطع الخصومة وهو انما صحه - بل بالبراه ولم يوجد ونقل عن ابن كرم
 نصه على ان النصف وقال الا ذرى وغيره انه المذهب المنصوص في الاصر بمحاولة اقتصر الشيخ أبو حامد
 وأتباعه وكثر من الاحباب ونسب في البيان للاكثر من وقال الشيخ أبو حامد انه الصحيح من المذهب وعلمته
 ان القاء مدان بعض الورثة لا يمكن من شيء من التركة حتى يحصل لصاحبه له والا فله حران بعض
 واصطاده بعض أو مال في ذلك (ولو كان فحين) أي الثمان الا لا في أصله (أو بيع كخبايا) وألح
 البقيا (أو كان محتته مساة وكما يفتقر احدًا كما قاله) ومات (ولم يبين) في الصورة (لم يوقف لهن
 شيء) لان استحقاقهن للارث غير معلوم لاحتمال كونهن كخبايا (واقسم باقي الورثة بالجميع) أي

(قوله أو معهن وانسى عنها)
 أي ثم ذكرها (قوله وذات
 الاقراء) بالاكثر من عدة
 الوفاة وثلاثة اقراء) قال
 البلقيني المراد الاكثر من
 أربعة أشهر وعشر وما بقي
 من الاقراء صرح به البغوي
 وهو ظاهر (قوله والابان
 كانت قبل الدخول) أو كانت
 عدتها بالأشهر (قوله قال
 الصبري وطريق الصلح
 الخ) اذ ذكره ليس بشرط
 بل هذا من حيث يطلان
 الصلح على الانكاح للضرورة

(قره لاز سب اولم حقيق) والاصل عدم الزاجه قال الكوهكروني ينقص هذا اذا مات وخلف اما او اشكاله الا من واخسنت لامر ودية
اب اسلم (قره لوان ديت حقي خمس ١٧٤) ورونا الجمع قال قضايتا يعني اعتمادا على راقه قدم من اتم الوطالبة بنفقة متعاضدا

جميع التركات لان سبب انهم يحق والاصل عدم التزامهم * (فرع) لو اتى بغيره فخرس فاكتر
(وزن الجبيع) باع على جهة انكسهم وقيل او باع ناقصا وقيل المورث بينهما حتى يسطحوا ويجعل
الترفع المتعاقبا باسلامهم وقيل انهما متعاقبان في الجبيع والافار بيع والترجع من زاده (أو امان
محمود فخره) له (لو وثقا) سئلان هذا ليس يتكاح في سائر الاديان وتعد به ما يحررهم منهم
تعد اصله باءه او يته * (فرع من نعمت للفرقة زائدة) على اربع (تعدنا) محسوبه من اربع (وقت
الاسلام) أي اسلامه وان سلبه اهل الاذن اسلام السابق (لا من وقت) الاختيار لان سبب الفرقة
اختلاف الدين فاعتبرت العلم منه وهو مقدم عليه

فصل في النكاح (من حين أملت) سواء أملت الزوج في العدة أم لا إن أحتسبنا أن
إسلامها جارية أو وثقة (من حين أملت) سواء أملت الزوج في العدة أم لا إن أحتسبنا أن
بالواجب عليها فلا تسقط به فقهنا وان منع من التمتع كالعدة أو الصوم المفروض وإن كان الزوج قد توفى
نظر النكاح عليها لم يفسخ كالمهر فترضا التعليق الثاني عدم استمرار وجوب الفسخ قبل
فسخ الإسلام لعزم من صرف أو جنون أو إغماء ودام به المانع حتى انقضت العدة وظاهره أنه ليس مراد
بفسخه إبطاله سقوط المهر بالإسلام، فقبل البطلان بانه عرض القدوهي بقضا بقوت المفوض ولو لم يقع الفسخ
كقول كل البائع المبيع المضرووق والنفقة مقالة التمكن ولو لم يقع فيه عليه بالإسلام بما قاله غيره
وجوبه بغيره أو لا لمعاذ به من أصله (ولو تخلفت الزوجة) بالإسلام ما عان الإسلام الزوج (لم يفسخ)
على نفقة الخلف وإن أملت في عدة لنشوا زها بالناشر وهذا يقتضي أنه لو تخلفت أمه فمهر أو جنون
أو أغفاه غير الوالد أو أملت في العدة استحققت النفقة وظاهره أنه ليس مراد الإنشاء بقدم التمكن بل
بأنه لنشوا ولا نفقة من الزوجين إنما تسقط بحسب الظاهر (والقول في) قدر (سد اسلامها) كل
نكاح إلا أملت البراءة فقلت بل من غير أن يأم في عليه نفقة (فوله) في بيان الأصل استمرار
كفره أو عدمه ضمن النفقة (لم يفسخ) لها (أملت فلا نفقة) عدة الخلف فادعت العكس
أقنانه أملت قبله أو معه (صدقت بينهما) لأنهما كان واجبا هو يدي مطلقا كالتشوز والأصل
عدمه فإلى الوسط إلا إذا انفصل في الإسلام كان أو لم يكن لأنني فقال أملت بعدى وقالت بل نفقة
فصدقت ولأن الأصل دوام كفرها (فرع) على المرتدة في زوجته المدخول بها لأنها لم تحدث شيئا
والزوج هو الذي أحدث الزنا فلا على زوجها (وهي مرتدة) وإن عادت إلى الإسلام في العدة سواء أرتد
الزوج أيضا أم لا نشوز زها بالزادة أو لم يذل من منتهى ما لا إسلام لتبدل بها أو نبها
(فصل وان اختلاف السابق بالإسلام) قبل البشور (فادعت سبق الزوج) به (الاثبات نصف
المهر) وادعى حسب بقوله (فالقول قولها) بينهما لأن الأصل شيء نصف المهر (فان قالت) وط
ادعى سبقها (لأعرف السابق) منا (لطلب) بشي من المهر (فان ادعت المهر بذلك) أي بغير
إسلام (بعد) أي بعد قولها لأعرف السابق (صدقت بينهما) وأخذت نصف (وان جعل
السبق والمهر) باعتبارهما (فالنكاح بان) لأن الأصل نفقة (وان بعد هل السابق) منها (فان
سبق بينهما) لا اتفاقا معالي لأعاب الإسلام قبل البشور (والطالبة نصف المهر) أي لم تكن
فثبتت المهر لاحتمال سببه (وان لم يفسخه) وهما (ان كانت قد قضت) أي المهر لاحتمال سببه
أي غير الصف يدعاهي بين الجاهل (وان اختلفت) في بقائه النكاح (فادى) وهو (الإسلام ما عان)
السبق النكاح (وأكررت) هو بان ادعت تعاقبها في الإسلام لتصل النكاح (صدقت بينهما) لأن
الأصل بقاء النكاح (فلهذا واختلف السابق الدعوى) من أن الزوج هو المولى وأن الزوجان المولى

مسند العبد المذنب الشافعي ربيع الدين الحلاف بمعية همامين قال فلو جاءه تائب مسلم فجاهدني وادعى
اسلامه ما عاهدت قطعا

(قوله قال الزركشي وعل الفرق الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ذكره المنولي) أشار الى تصحيحه (قوله وان حصل ذلك بمرض يوم) أي أوكر
(قوله وفي الثاني بضم الخ) أكر على (١٧٦) من فسر به بالمعظم ولعله إنما أطلق عليه ظملا لصلابته (قوله وقيل يلزم ويستخرج البول
قوله) صارة التذهب

واله ولو قيل به لكان قريبا لطعمه ما رقى العرص والجذام قال الزركشي وعل الفرق ان الجنون يفتى الى
الجنابة على الروح (لا لا يسمه بمرض) ولا يثبت به الخبار كما أثر في الامراض قال الزركشي ويحله فيصالحها
الا فانه كما هو الغالب ما لم يفسد من زواله كما لجنت ذكره المنولي (لا بعده) أي لان بقي الاغماء بعد
زوال المرض أفتثبت به الخبار كالجنون (فيثبت بها) أي بالعبور السابقة ولا يتبدى بها من قبل (الفسخ)
لشكاح (وان قلت) فقدم ذلك في الثلاثة السابقة والقرن عن عمر وعن الله عسروا ما الشافعي رضي
الله عنه وعول عليه لان مثله لا يكون الا توفرا ولا كان منها قبل التمتع والقصور ومن الشكاح بل بعضها يفتى
بالكيفية (وان اشتد لفاقى كون شي عينا فاشاهد ان خبران) بالعاب يقيمهما المدي ذلك فان لم يثبتهما
صدق المنكر بينهما (والى غنص به) أي بالزوج (وهو العنة) أي يحرمه عن الوطء في القبل لعدم
إتشارا لتعاون حصل ذلك بمرض يوم (والجب) المذكور أي قطعه ان لم يثبت منه فقد الحشفة كما سألني
(أو) غنص بها أي بالزوجة (وهو الرق والقرن) بفجر راءه ارجح من أسكنها وهذه النسخة لعل
الشافعي يفتى في الاول يلزم وفي الثاني يعظم وقيل يلزم بنبذ فيه ويخرج البول من ثقبته بفتقه (فان نفتق
الرقن) أو ثقبته فيها (وان أمكن الوطء بطل خياره) لزوال سبه (ولا تجبر) هي (عليه) أي على
شقه لتصرفه به وكار قل في هذا القرن وبما تقرره من اجله العيوب بسبعونه يمكن في حق من
الزوجين خمسة (ومأوى هذه السبعة) كالخروج والصناعات والاستدانة والقروح السائلة) والصبي
والزينة واليه والخضام والانشاء (وكونه) أي أحد الزوجين (عذوبا) بكسر الهمزة والياء
واسكان الذال الهمزة وقع ليه وهما من يتعوط عند الجماع (فلا خيار بها) لانها لا تفوت بقاءه والجماع
مطلوب نظيره في البيع لقوات المالة (ولا) كونه (خشي وخدا) ولو باختياره وعلما بقاءه كذا
المتن المشكك فنكاحها مل كالمهر قال الأذري وبشبهه ان يكون محلي ما قالوه في الاستحاضة اذا كانت
المستحاضة مافلتها ادتها والا فانه ثبتت الخبار اذا سأل أهل الخبرة واستحكم استعمالها ولو طاهر
والمعنع عسرا كالمنوع حسبوا لظن ان وقع الشافعي على نذر كمال بنظر والده فاسار
● (فصل وان يود بكل منهما عيب) ثبت الخبار (ثبت الفسخ ولو اتحد عيبها) كأن كان بكل منهما
برص لان الانسان يعاض من غير ما يعافى من نفسه (أو كان به جبر وهي رتقاء) لقوات التمتع والقصور
من الشكاح وهذا ما نقله الاصل عن الحناطى والشيخ أبي حامد والامام ونقل عن البيهقي انه حتى طرأ أمر
انه لا فسخ ظملا لانه وان فسخ لا يصل الى الوطء ونقله الأذري عن المارموي عن النص ثم قال فان الله الظاهر
المقصود ذكر الزركشي مثله (ولا يمكن الفسخ في مجنونين بالاتفاق) فثبتهما الفسخ في زمن الاقامة
والنصر به ذكر المستثنى من زبانه وصرح به ابن الرقة وغيره ● (فرع هـ) لو (انكح) أحده
الانثى (غالبا بالعيب) القائم بالانثى غير العنة (فلا خيار) له كذا في البيع (والقول) فيكون
به عيب وادعى الى آخر علمه ولو بعد الدخول فانكر (قوله) بينه (انه يعلمه) لان الاصل عدم علمه
● (فصل والى بالحدث) بعد العقد كالقانون في انه (ثبت الزوج الفسخ) مطلقا وان أمكن الدخول
بالطلاق لان الفسخ يدفع عنه التشايع قبل الدخول بخلاف الطلاق (و) مثبت (لما قبل الدخول
مطلقا) عن تقيده بسوى العنة لتصرفه به (وبعد فمأوى العنة) لذلك أما العنة فلا يشترط
الخيار لها كالمسأى (ويثبت) اهل الفسخ (بالجبر ولو بفعلا) ولو بعد الدخول لانه يثبت بالعلم
عن الوطء ● (فرع لا لولاه الفسخ بالجنون غير الحادث) وان رخصت (وكذا بالبرص والجذام) فم
الحادثين لانهم يعبرون بكل منها ولان العيب قد يندى اليها والى تشايعهم ولا يهم قد يتناول التشايع فم
لكن في البسط في الكلام على زوج الامة فلو تزوجت من معية ثم علمت بانه الخبار دون السيد
الزوج

هو وحيث عيبه والراجح ثبوته (قوله قاله الخبار دون السيد) (قوله قاله الخبار دون السيد)

هل يفي أن يفترق الزوجان (أشار إلى تصححه) قوله وقضية كلامهم أنه لو تعدد ذلك الامة كان لكل واحد منهم الخيار (أشار
بعبارة) قوله ويجوز أن لا يزوج صاحبهما) قال شيخنا تقدم في الكفاية عن (١٧٧) الحلاق الجمهور أن السلام من العيوب شرط
فيها حتى العنة

فيها حتى العنة
فصل خيار عيب النكاح
على الفور) * قوله
تكميل عيب البسيع أو المعنى
فيه أنه لا يجعل بمثل المير
الزوج له ما ذاهي منه
وماذا يؤل أمره معها فلا
تقع محبة ولا معاشر وذلك
ضرر علىه وكذا في المرأة
فإنه تبقى معه في معنى غير
الزوجة (قوله) وبه حزم
في المهر (وهو المعنى) قوله
فإنها الفاحشة) فإن
قبل جعلت فيها كفتحتها
لصكونه سببا لفسخه ولم
تجعلوا عليه كفتحه قبل
لأنه بذل العرض في مقابلة
منافعه فإذا كانت معيبة
فالفسخ من مقتضى العقد
أدلى بسببه حقه والمراعاة
تبدل شأن في مقابلة منافعه
والعرض الذي ملكته
سلم فكان مقتضىه أن لا
فسخ لكن الشرع أبنته
دفعاً للضرر عنها فإذا
اختاره زواجاً بالبدل
أدلىس هو من مقتضى
العقد فاشبهتها (قوله)
من رضى بالعيب سقط
خيار المخل) قال في الأقراء
ولو رضى أحد الزوجين
بعيب الآخر ففسخه
عيباً لا يتجدد الخيار ولو
أزاد الأول فلا خيار ولو
علت به مراً فزنت أو
أنشئت ففدت به مراً آخر

الزركشي وفيه نظر بل يفي أن يفترق الزوج عن ملكه لاحتمال أن ترجع إليه معيبة انتهى
نية كلامهم أنه لو تعدد ذلك الامة كان لكل منهم الخيار وإن لم يتوصل إليه إلا بباطل حق غيره وهو
الام الحادث بما ذكرنا ليس لهم الفسخ به لأن حقهم في الكفاية في الإبقاء دون الدوام وهذا هو
نيت تحت عبور ضيق به لا فسخ لهم (لا الحب والعنة) أي ليس لولي الفسخ شيء منه إلا بشق المار
ضرر مقصور عنها (ويجوزها) وجوباً (إلى التزوج بصاحبها) أي الحبس والعنة لذلك فإن امتنع
نحوه لا يختلف صاحب الحزن والعرض والجذام
أصل خيار عيب النكاح) * ثبت (على الفور) تكميل عيب البسيع ولا ينافي ضرب المدق في العنة
ما حدثت فتدقق (وبشرط) في ذلك (حضورها كما) ليفعل في العنة ما سبب أي بعد تزويجها وإن
سخط المبيع بمقتضى فاشية الفسخ بالأعوار (لا في) خيار (خلف الشرط فيه) أي في النكاح
لا بشرط فيه حضورها كما تكميل عيب البسيع وقضيةه أنه لو رضى بالفسخ لعيب لا يصح وبه حزم
المهر وحكي فيه المأوردى وجهه من قول الزركشي وكلام الشافعي في الام يقتضي ترجيح المصنوع به
زواج المهرى (فالمكتة) من الوطء (فوقه) أو وطءه بفترتكينها أو وطءه بأحد هما عيب (وإدى
لها) بالعيب قبل الوطء فانكرت (وأودعت عليه بالعيب) قبل ذلك فانكر (فالمقول قول المنكر)
بشأن الأصل لعدم علمه (والفسخ بالعيب) ولو أحداً (أو الغرور) إلا في بابه (أن كان
في الدخول لظاهر ولا يشترط) لأنه أن كان العيب به ففسي الفاحشة أو بها قبح الفسخ معني وجد
بأنكامل الفاحشة وإن شأن الفسخ تراءد العوسين (أو) كان الفسخ بما ذكر (بعده) أي
الدخول (وقض) النكاح (ببمعقارن العقد أو أحداً) بعده (قبل الدخول فهو المثل)
السمي واجب عليه لأنه تمتع به عيباً وبما غايد المسمى بطلان السلامة فكان العقد جري بالتمتع
لأنه في الفسخ جوع كل منهما على عين حقه أو إلى بطلان تلفه يرجع الزوج إلى عين حقه وهو المسمى
الزوجة إلى بطلان حقه و هو مهرها الفوات عقيبها بالدخول وبما تقررون أن ما ذكره من التسمية كالعقد
مقتضى ما قبل الفسخ أن وقع العقد من أصله فالواجب المثل مطلقاً أو من حيث المسمى كذلك (والا)
أن يفسخ بعد الدخول بعيب حادث بعده (فالمسمى) واجب عليه (كما إذا لم يفسخ) ولأن الدخول
نورده قبل وجود السبب والتصریح بالنظر المذكور من زيادته (ولا يرجع به) أي بالمهر الذي غرمه
(على من غرمه) للتأجيل بين العوسين ولأنه شرع في النكاح على أن يقوم عليه البضع فإذا استوفى
منفعة فقرر عليه عوضه وانما الولي والزوجة بأن سكنت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه
أعوضت منه هادجاً بحسب ما حكم (فرع لو كان أحدهما بالمدعى بالعيب) * أوقبه (وقبل الفسخ
فلا يفسخ) لانتهاء النكاح وكان الزوجين العيب (وإن طلقا قبل الدخول ثم علم) عيباً (لم يقطع
النفق) من مهره لأن الفرق حصلت بالطلاق (ولا نفقة) ولا سكنى (للمفسوخ نكاحها) بعد
الدخول (في العدة) أن كانت (حائلاً) لا تنقطع أو أن النكاح بالفسخ (وكذا) لا تنقطع لهما أن
كانت (حائلاً) بناء على أن نفقة الماطقة الحامل لها لا العمل كذا ابتداء على هذا وليس البتة بمرضى
كلها إلا ما لم يزوجها ثم خرجت من محل المتع وانما خالفنا في الماطقة لأن من كسأني بابه في النفقات
ولأن الماطقة من خواص النكاح بخلاف الفسخ لكن محله في فسخ بمقارن ما به أراض فكل الماطقة
كسأني (والمذهب كما ذكره) الأصل (في العدة) أن لها السكنى (لأنه) من عده عن نكاح يصح
بفترته في السابق فاشتت الماطقة تصحها لتمامه لا ما ذكره ثم إن أن الذهب عدم وجوبها كأن نفقة (فرع
من رضى بالعيب سقط خياره) * كس (ولو زاد) العيب لأن رضاه بالبدل رضاعاً يتوهمه (لأن

(٢٣ - (أخي المطلب) - ثالث)

في موضع آخر فلها الخيار ولو زاد الموضع الأول
فلا خيار وقوله قال في الأقراء (أشار إلى تصححه) قوله وكذا) كان قال زوجها جئت هذه البكر أعطيها لك

أقوله نفرت أمة أي أومضت (١٧٨) قوله نفرج عبدا أي أومضت عبدا قوله لا إذا كان أي لا تخز قوله وجعل العفة والحرمة

[illegible]

ه (فصل) لو (خلت كذا) لها (فاذنت) في تزويجها اليه فزوجها وخرج غيرها (فلا يلزم)
 لها انشاء التقرير في القصر وترك الحب أو الشرط (الا ان خرج معيينا) فانها الحياوان افاقنت
 فممن عار السكيب كذا فاصبح النسخ كذلك ويجوز ان تكون لفظة طارقات على التام
 ولا يلزم هنا قائل (اذ ليس هنا مرسل لانه لا نسخ

5.

فوله وحزمه في المنهاج) أشار الى تصحيحه (قوله وعلى الاول فرق المصنف في شرح ارشاده الخ) هذا الفرق لا يجري شيئا اذ قدرته على الطلاق
وجوده في احوال ثبوت الخيارات وانما ثبتت الخيارات لادونه لاسرولان الرق وغيره مما يقوت الكفاية انما يتبع لعلها ادونه (قوله وهذا غير
تاج المصلحة في اول الفصل) اقرده بالفكر كما في من اضطراب الصحيح (قوله اوسع فترجها) قال كانه قد سدها حتى اشقى (قوله فلا
بانه فيها) مثله ما ظهر اذكر اذ كانت ثيبا (فصل النفر بالمؤثر الخ) (قوله فلا ١٧٩) يختص بالمقارن للعقد قبل السابق عليه
اشار الى تصحيحه وكتب

من السلامة من العيب العالب (وكذا) ان يخرج (عبدا) وهي حرة لذلك ولا يلحق بالرق والولم ينسأ العار
من الاول لان بعض الرق في حق من النكاح لان سببه منعه منها حتى لا يخدمه ولا يلهيها بالزينة لا لغة
يخسر من هذا ما تلهي في الرق وسنن ابن الصباغ وغيره وحزمه في المنهاج لكن نص في الام والبول يلى
على انه لا خيار له في حزمه في الاقرار كالفرق في سببه ما يوسعه على نكاحها طامنا حتى يتأخر جت امته
ينقل البقي النص وقال انه الصواب ان يمتد لها قصر من ترك البحث وعلى الاول فرق المصنف في شرح
لا رشادة في الزوج على العالوق دون الزوجة (لا ان خرج فاقعا) فلا خيار له او هذا غير محتاج
الى تدويل في اول الفصل (فرع اذا طعن به مسئلة او حرة) فترجها (نفر جت كناية) في الاول
الاولى او بمعنى في الثانية (وهي تحل في فلا خيار) فلهما كالأول بشرى عدايته كاتبا فاختلف ظنه
وليد النكاح عن الخيار ووضعت تأثير الظن
فصل النفر بالمؤثر (في الفسخ بخلاف الشرط هو الشرط في العقد) لان الشرط انما يؤثر
في العقد اذا ذكر فيه (لان) اما النفر بالمؤثر في الرجوع بالهر على القول به في الرجوع بقيمة تولد
نمائي فلا يختص بالمقارن للعقد قبل السابق عليه وان طالع الغزالي قال وقال الامام اغما
بوتران اصل بالمقدولة العاقبة في معرض الرغبة في النكاح فلولم يقصده تحرير بضامع زوجها بعد
ألمام جمع فليس بنفر وراود ذكره لاني في معرض التحرير وضامعه بالقدولة في معرضه و زوجها
بعد ما ينفقه تردد قال في الاصل بعد ذكر ذلك وشبه أن لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما أطلقه الغزالي
لان تعليق الضمان اوسع ما

(فصل) لو (فرج حرة امته) وترجها (فاولادها) الحاصلون (منه احرار ما لم يعلم) رفقها
(وان كان عبدا) اوضح العقد لانه الحر بعد حده ولهم كالأول حتى أمته بظن انها امته أو زوجته
انما الحاصلون بعد علمه رفقها فانه والمراد بالحصول العلوق يعلم ذلك بالوضع فان وضعهم لاقول من سنة
أنهم من وطئه بعد علمه فاحرار والافارقة قاله الماوردى قال الزكشي ولا يدين اعتبار قدر زائد لولم
دالوضع (ولزمه) أي المأثور وان كان معذورا (فمقتهم) لسيادة امته لانه قوت عليه رفهم التابع
لفهم انما حررهم ان كان عبد السيد فاقلاش عليه ما لا يجب للسيد على عبده ما لو كان كان الغار
سدها لانه لو غرم جمع عليه لان السيد هو الذي اتلفه فمقتهم كلامه كاصله ما لو كان السيد
الاول كان زوج امته بانته فغيره انه فقتهم (يوم الولادة) لانه أول احوال امكان التقويم (والعبد)
المأثور (يتعلق بمقتهم) لا يرقبه ولا يكرهه (فمقتهم) كالحر الا جناية منه ظاهرة حتى تتعلق بوقته
وانما أولهم فقومه والحرة ثبتت بالشرع وليس القهمن لوازم النكاح حتى تتعلق بكسبه بخلاف
المهر والتفقه (د) يتعلق بمقتهم (مهر مثل زوج) لها عليه بفاسد نكاحه او يفسد لعلم تناول
اذا السيد في النكاح المفسد في الاولى والحاقا للمفسوخ بسبب مقارن للعقد بالفساد في الثانية (واما)
السمى اذا لم يفسد (فيتعلق بكسبه) لانه قد نزلت به بعد ما دون فيه كراهة اللون التي هي كذلك
(و يرجع المأثور على الغار بغيره لولد) لانه الموقوف له في غرامها ولم يدخل في العقد على ان يغرمها
(الامهر) لما في خبر العيب مع امهاتناك شامل لما هنا (واما يرجع) عليه بالقيمة (بعد

غرم بان الابل مرض بان يعرض ولد امته للحرية بظن ابنه بخلاف ما اذا كان زوجا من ابنهم العلم وحديثه مع الاستئناف هذا الحل
نوازل جسد الاولاد بعدهم ابا امهم ولا يتعق فقا على الرق فقد تنقل اليه مبرهونة وفي مرض موته وعلمين مستغرق او هو يفسد
وهو ذلك مما يأتى في خبره والجد من الجانبين كالجسد من قول او يفسد قال شيخنا أي على القول بانه الفسخ لو تميز فقا هو رفق
لا يخرج حلان (قوله عتقت) ويخرج عن أن يكون نكاحا غير والاذا كان اقرا ومهر بينها وانما شاذ لعقها لا ينفذ

الغرم) لها (كالضامن) فلو كان المغرور عبد المبرجع الابعاد العتق لانه جئت ذريته والمغرور
 مطالبة الغار بخصه كالضامن (ويصور المغرور بالحرية) للامنة (منها أو من الوكيل) عن
 السيد في تزويجها (أو نكاحها) والى كوكيل (أو من السيد) (في موهنة زوجه السيد
 باذن الرهن وهو) أي السيد (مفسر) بالذن المرنين به وهذا من زبانه ذكره كغيره من قوله
 على قول أصله كغيره لا يتصور من السيد لانه اذا قال زوجه له هذه الحرة أو على أنها حرة عتقت خوارج
 عن أن يكون نكاح غرور واعترض عليه أيضا بأنه يتصور منه فيمن اسمها حرة في جانيته وزوجه السيد
 باذن المحي عليه وهو مفسر في المأواذ بالحرية العتق عن الزنا في أمته السيد اذا زوجهها باذن وليه
 أمته المقتاس اذا زوجهها باذن الغرماء في أمته المالك بغيره في الماشية مفسر أو في أمته بعض عليه من
 مستغرق على بعضه اذا ملكه في هذه الحالة (ولا اعتبار بغرور وغيره او غير العائد) لانه أجنبي
 عن العتق فان (كان) الغار (وكيل أو غرم) للمغرور ما غرمه بالامنة (لم يرجع) به (طما)
 (الان غرته) أي الوكيل (فان غرت الزوج) وغرم (رجع عليها بما غرمه للسيد) ودون ما غرمه
 أي الوكيل في الأول والزوج في الثانية عليها (بعد عتقها) ان لم تكن مكاتبه بغيره ما في آخر الفصل
 لعجزها في الحال ولا يتعلق ذلك بكسب العدم اذن السيد ولا رقيته الا بالامنة التناقص شيا وانما ثبت اليقين
 ظن في نفس الزوج وان دفع الرق لمنه على موجب المدة على دليل الاتلاف وان غرت الامه والى كوكيل
 معا وغرم الزوج رجوع بالنصف على الوكيل في الحال وبالنصف على الامنة بعد عتقها كغيره بالاصل
 (واذا غرت الوكيل) بان ذكرت له حررتها (فذكرها) الوكيل للزوج أولم يذكرها له كغيره بالاصل
 (ورشفت الزوج بذلك) أيضا (قال رجوع علمه فقط) أي دون الوكيل لانها الماشية في الزوج خرج
 الوكيل من الوسط فهو مفرغ ومعه ان يذكرها (ولا تقع لولاه الا ان انفصل حدا واستجابته) على ما
 يتخلل من الوكيل ان انفصل بغيره لانه لا يقع له لعدم تحقق حياته وانما زالت فيه مع الجانية لكونه مضمرا
 بالغرة والمغرور وكما سيأتي في كفايته يقوم به يقوم عليه كالعبد الحاني اذا قتل بغيره على وجهه بقيت (فان
 كان انفصله سنا) بجانية أجنبي بالغرة على عاقلة الوارث وهو المغرور (ان كان حرا) ولا يتصور ورثان
 من الغرة (غيره) الأولى معه (الاحد الجاني) لانه ان كانت حرة فترث معه السيد (ولا تصحبه
 الام لرفها) والسيد على المغرور عشرة قبة لأم) لانه الذي يضمن به الجنين الرقيق (ولو زاد على قبة المغرور
 لانه قد رماقوه وهذا كماله يضمن بقبته عند خروجه حيا وان زادت على الهبة (أولم تحصل الغرة) بل
 على ما تقرر من انه يجب العشر وان زاد على قبة الغرة (وان كان بجانية المغرور فالغرة على عاقلة الوارث
 ويضمن المغرور) كما سبق (في جناية لاجني ضمن للسيد عشرة قبة لأم ولو زاد على قبة الغرة
 (ولا حقه في الغرة) أي لا يرث منها شيئا (لانه قاتل) ولا يصحبه من بعده من العبدان (فان كان
 المغرور عبدا تلقت الغرة رقبته لورثه موقوف السيد) من عشر القبة (في ذمته وان كان بجانية على
 المغرور حتى سيد الامنة على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده) فلا يتعلق شيء من الغرة بوقته ان كان
 المغرور حرا والسيان الجنين (وان كان) معه (الجنين جسد فقصم من الغرة في رقبته العبد وان كان
 بجانية سيد الامنة فالغرة على عاقلة الوارث) (وصفه) من عشر القبة (على المغرور) وان كان
 بجانية عبدا تلقت الغرة موقته حتى السيد على المغرور (وان كانت) من غير بحررتها (مكتبة
 ففسخ) النكاح بعد الدخول (فله المهر وان غرت) كالخبرة لم ينفذ في نسخة فلا مهر لها ان غرمه
 ما ذكره الاصل وعاله بان المهر لها فلا معنى لغرم لها بالاسترداد منها وهذا انما ياتي على ضعف وهو القوله
 بالرجوع بالهر (والولد) الحاصل (قبل العلم) بأن أمه كاتبة (حرف غرم) المغرور (فبطلت
 ويرجع المغرور على الوكيل) ان غرت (أو عليها ان غرت) أو عليها ان غرمه وهو معلوم من كلام
 جليل أو ان عتقناه بل ذلك كما معلوم من مآس أول الفصل وتكون القبة (في كسبها) لانه ملكها فان كان

قوله وفي المأواذ بالحرية
 العتق عن الزنا) فان ذلك
 صاف وقوله والسيد على
 المغرور عشرة قبة لأم) يوم
 الجناية (قوله بل ذلك كله
 معلوم بحكم أول الفصل)
 ذلك في غير المكاتب وهذا
 فيها وصرح بدفع التوهم
 ان جناية ولها لها كغيرها
 كغيره قوله مرجوح

الديب الثالث العتق) (قوله فيثبت الخيار لامة عتقت) أي كذا أو باقيا ولو يقول (١٨١) زوجها لم يسأل عنه حسنه وهي المازوج

أمنه بعد صداقت على
سداهاه أعنتها صدقها
الزوج وأسكر السدا فالقول
قوله بهينه فان حلف بقيت
على زوجها وهل لها فسخ
النكاح قال صاحب الكافي
قال شيخنا سمعت شخيا أبا
على يسأل عن ذلك فقال
يحتمل وجهين والاصح
انه ثبت لها الخيار لانها
حره في زعمها ما دل الحق لا
يعدوها وان اردوا قولها
في حق السيد لا في حق
الزوج قال فعل هذا لو
فسخ قبل الدخول لم
يسقط صداقها لانه حق
السدا ولو انما فسخ
النكاح ثم عتق العبد
وأيسر قول له نكاحها قال
يحتمل وجهين والاصح
لانها رقة في الظاهر
وأولاهما جعل أرفاه وقوله
والاصح انه ثبت لها الخيار
أشار الى تخصيصه وكتب
أنه أفضة كلام المصنف
وغيره انه لا خيار لها اذا كانت
مبعوض وان اذنت حر بها
(قوله وعتق الرض منها)
أي بان كان معتقها ميسرا
قوله وكذا لو عتق قبل
فسخها الحكم فيما اذا
عتق مع فسخها كذلك
(قوله فقياس ما ر في
الفسخ بالغيب بطايلان
الفسخ) أشار الى تخصيصه
وكتب عليه قال الأفرعي
والظاهر بطايلان الفسخ
وبقاء النكاح ولو أربسه
الغيب الخ وهذا هو المذهب

اسم في ذمتها أن تعتق (الديب الثالث العتق فيثبت الخيار) في فسخ النكاح (الامة عتقت تحت
ب) أي بعد فسخ قبل الدخول أو بعده فغير مسلم عن عائشة بن ربيعة عتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه
لم وكان زوجها بعد افتاحه انت نفسه لا ضررها بالمقام عتقت من جهة تأتمت به به وان لم يدعه منها عنها
نه لا يراه له على ولده وغير ذلك بخلاف ما اذا عتقت تحت حران النكاح الحادث لها صاحب السدا فاشي ما اذا
سك كذا عتقت مسلم يستثنى عما قاله ما لو عتقت قبل الدخول في مرض موت السيد وكانت لا تخرج من
ملك الا بغيره فلا خيار لها المازوم الدور اذا واخترت الفسخ سقا مهرها وهو من جهة المال فصدق الثالث
ن الوفاة بها فلا تعتق كلها فلا يثبت الخيار سواء كان المهر ديناً أم عيناً السيد الزوج أو يبدعها وهو باق
زائف (الاعكس) بان عتق العبد ونحوه أمة فلا خيار له لانه ليس في معنى المنصوص عليه فانه لا يتبع
مغراض الناقصة يمكنه الخلاص بالطلاق (ولأنه) في ثبوت الخيار (للكتابة) لامة (وعتق) (وعتق)
بعض) منها بقاء النقصان واحكام الرق ويوقف خيار العتق (على بلوغ صبيته وافتقارها لثبوتها) لعدم
غير قولها ولا يوزم الولي مقامها في ذلك لانه خيار شهوة وطبع (وللزوج الوطء) العتقة (المال فسخ)
بقائه النكاح (فان عتق هو مباح استقرار النكاح) فلا خيار لها (وكذا) لو عتق (قبل فسخها) لزوال
الضرر وكذا في غير من الراد بالغيب بعد زواله وفي الاثبات الشفعة بعد بيع ما استحق به الشفعة ولو لم يفسخ
ناه على قماره فثبتان خلافاً لقياس ما ر في الفسخ بالغيب بطايلان الفسخ وهو ظاهر كلامه * (فزوج)
لانه لا لول (لو عتقت في عدة) طلاق (وجي فاهي) في العدة (الفسخ) انقطع عن نكاحها ولو قد
اخذت طلاقاً لرجعة (و) لها (تأخير) الى الرجعة ولا يعل خيارها لانها بسدا بددال بينونة وقد
راجع فحصل الفرقان من غير ان يظهر من جهة الرغبة عتق (لا) أي لها ما ذكر لا (الاجازة) أي
تفويضها لغيره صراحة قال البيهقي لا يثبت خيارها بالاجازة بخلاف الفسخ فانه يؤكد الحرير (فاذا
سخت بنت على) ماضى من (العدة) كولو طلق الرجعية (وعدتها عدة حر) كسبا في في باهم
ومن طلقها طلاقاً (بائناً قبل فسخها عتق أو عيب على خيارها) لا قطع النكاح وإيسر كاطلاق
بالفسخ يوفى لان الانساعها يستدل بحالتها فثبت عدم صداقة الطلاق والنكاح والفسخ بالغيب
وبالعبد لا يند إلى ما قبله أمانه طلق زوجها قبل ذلك ولم تنقض عدمه الا يعل خيارها كعلم ما ر
الثاني ليس للسدا منها من الفسخ قبل الدخول لا يثبت حق من المهر) انضروها بتركه (ومضى فسخ)
فدونها قبل العتق وجب المسمى) لا ستراره الوطء (أو بعده وهي جاهلة) بعقوبتها (فهر المثل) يجب
تقديم سدا الفسخ فتكاه وجدوم العقد (ومهرها بالسدا مطاعة) أي سواء كان المسمى أم مهر المثل
حقاً وانما تشارف المقام بعد رجوع في العقد تسمية صححاً وقاسد لانه وجب بالعقد (الا اذا كانت مفوضة)
لزوجها سداها كذلك (وطؤها) لزوج (أو فرض لها بعد العتق) فمما قاله لعلها على ان
هر الفسخ يجب بالدخول أو بالنقض لا بالعقد بخلاف ما اذا وطئها أو فرض لها قبل الله في قول السيد لانه
لمك بالوطء أو بالفرض قبل عتقها موت أحدهما كالوطء والفرض (الثالث خيار العتق على الفور) كما
يختار عيب البيع وغيره (فان ادعت الجمل بالعتق أو لم يكن) كأن كان السيد غائباً أو عتق (فاقول)
والها) بيته لان الأصل عدم علمها وظاهر الحال بعدتها (والا) أي وان لم يكن بان كانت معها سداها
لكن لا حدو به فسخه عتقها (قوله) أي فاقول قوله بهينه (واذا ادعت الجمل بثبوت اختيار
سدت) بيها لان الأصل عدم علمها أو تلف خيار عيب البيع اذا لم يكن المدعي قريب بعد بالاسلام
لم ينشأ بادية بعد سدا لانه مشهور ومرد على أحد هذه الخافي لا يعرفه الا لخاص (أو) ادعت الجمل (بكونه
فورا كذلك) أي فمدق بيها كظن من العيب والاختلاف بالشفقة في الولد وغيرها قبل لا تصدق
والفرج من زيادته وهو عتق كلام الجرجاني فيه وهذا وإن الصابغ وغيره في كتاب اللعان ومقتضى
كلامه كقولهم انه لا فرق بين من عتق في عهد الجمل ومن لا عتق بان تكون فدية العهد بالاسلام وما عتلت أهله
فلا (قوله أو بعده وهي جاهلة) أي وأما عتقها أو مسمى عليها أو مكرى (قوله أي تصدق بيها كظن من العيب الخ) وهذا هو المذهب

(قوله الان يبقى قدر الحشفة كما قال الخ) (١٨٢) مثل ما لو ادعى القدرة بغير ما في المعامع وانكرته الزوجة (قوله وعن من امرأة اربع

لكن يبدى البارزى صاحب الاثر كالمعابدى فى أحد قولين نقلهما عنه الاصل من يخفى عليها ذلك قال الزكشى ولا وجه له لان كون الخياط على الفور معاً يشكل على العمل فبلى هذا المرأة اذ لو نقل وعمر عن ابن وهب ووجهه الرافى القول بعدم تصديقها لما عابان الغالب ان من علم الخياط فور بنوعان خبر التقصيب بسبب البعير غيره على الفور فاذا علمت ان الخياط بسبب التقصيص اشبه ان لم يتعاقبه وفيما قاله رقيقة (وتفصيلاً) العتيقة (بلا) مراجعة (سأكم) لانه ثابت بالنص ولا جعاق فاشبهه الزوجة بالبعير الشفعة (السبب الرابع العنة) وهى مشتركة بين العجز عن الوطء كسبب بانه وبين الخلفعة المعدة لابل والمراد الاول بعد عنته بالتعنين (ويثبت للمرأة) (بم الخبر وكذا الجلب الان يبقى) من الكرم امكن أن يوجب منه (قدر الحشفة) فاكتر ولا يثبت بذلك الخياط (فان عجز عن الوطء) أى بالقدرة المذكور (أو) عجزه (زماناً) وفي نسخة زمانه (خربت له المدة) كالسليم العار (لا) يعنى يثبت له الخياط لاجل ما ذكر لا (الفصل) القائم بزوجها سواء كان موجوداً أو خصبته لم يسألوا له بقاء له الجعاق وقدرته عليه ويقال لانه أدور عليه لانه لا يتزل ولا يعسر فيه فتور (فرع) (لو وطئها فى القبل) فى ذلك النكاح (ثم عن فلاختبار) لهما ما عرفت قدرته ووصلت الحشفة منوه العجز بعده لعارض قد نزل (وان عن من امرأة قطاً) أى دون امرأة أخرى (أو عن البكر) من التيب (فألو الخياط) لقوات التمتع وقد ينفق الاول لاجتصاص شهوة عن امرأته عنة بسبب تفرق أوجدها بشرع على غيرها بل أو أنسأما الهجر المحقق لضعفه فى الصامع أو القالب أو السكندر أو الخياط فى نفس الآلة فلا تختلف بالنسبة قال ابن الرضوي فلو من ثبوت الخياط للبكر يدل على انه لا يجوز له إزالة نكاحها بابعده أو نحوها اذ لو جاز لم يكن عجزه عن إزالة النكاح أى لعدم قدرته على الوطء بعد إزالة البكر ذلك (فرع) (لو) (فألو هو قادر) على الوطء (د) لكنه (يتمتع) منه (بطل خبرها) الاول قول أسدله فلا يزلها كالأخبار للاباح اذا تمتع المشتري من تسليم الثمن ولا امرأه اذا امتنع زوجها من الاتفاق علم ابع القدرة فبهما (فألو البتة وطء مرة يلزمه) الوطء وان حصل اياه التمتع واستقر المهر لانه محمول يلزم به كسائر الوطآت (فرع) (تقصيب الحشفة) فى قبل التيب وفى قبل البكر (بم) إزالة البكر وطء كامل لان أحكام الوطء كلها منوطه بالتقصيل والتقصيص من الحدود ولا الحشفة هى التى تخص ان الجعاق وأهم كلامه ان تقصيب الحشفة فى البكر مع عدم إزالة البكر لا يكون باغراً وليس علماً كاملاً فلا يحصل به الفرض بخلافه اذا كان عدم إزالة البكر كراهة وطء كامل (وكذا قدرها) أى تقصيب قدرها (من المعامع) كإثبات أحكام الوطء (فان أوجب) ماذا كفى القبل (والشفران) متقبلان الى الباطن بحيث يلقى ما أو لجمعهما انعكس من البشرة الظاهرة (فتردد) (لامان) ما أو لجمعهما فى غير الباطن

(فصل) وانما ثبتت العنة بالزهر (عند الحاكم) وعند شاهد من وشهدها عند الحاكم أو بين الرابحين نكوه كالمعابدى لا يتصور ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع للشهود عليها (فان أنكر) عنته (وحلف) مطالباً بتحقيق ما قاله بالوطء ويتمتع الفسخ (وان شك) عن البين (حلفت) ويثبت عنته (ولهذا قال) الحلف (عند الفان) اعنته (بالفران) كما تختلف أنه نوى الملائك بالكنية بخلاف الشهادة بان لا تفرق الشهود من ذلك ما عرفت ففى (ثم) بعد ثبوت عنته (تضرب المدة) أى يضرب بمائة قضى به (بطلان) الحق لها (ولو عا) أى عقوبتها ما لم ينسحب على ما (بجبل) عابته (شرعاً) وان جلت تقصيل الحكم قال الجرجاني ولا تسع دعوى الامتعة على زوجها الحرة لانه لا زوم له الدوران سماعه واستمراؤه ثم تحرف العنت ويطالن خوفه يستلزم بطلان النكاح ويطالنه يستلزم بطلان سماعه وهو انطلق على هذا اذا ادعت عنته مقارنة لعدم الانسجام دعواها لانسجام الدور والمدة تضرب (سنة) كجاءه عمر بن

البكر (المع) بعد التاجيل كما فى العنين كإثباته عليه (قوله) ان لو جاز لم يكن عجزه عن إزالة النكاح مثلاً (فألو الخياط) ليس يبدى له على ما ذكره اذ هو نظير قوله سم يثبت لزوم الخياط بكونها الزوجة وهو لا يدل على غير سم يثبت اياه حيث لا ضرر وقد قالوا فان شئت الرق وأمكن الوطء بطل خياريه ذلك هنا اذا أزالها بابعده وأمكن الوطء سقط خياريه ووجهاً ذكرته انه ما دون له به شرعاً فلا يضربها خطأ فى طريق الآلة بانه قوله لان أحكام الوطء كلها منوطه بالمع (قال الاذرى) سأتى عن الخياط وغيره فى الكلام على تصور العدة من غير دخل انه لو غيب فى القبل بعض الحشفة أو أزالها فيه وجبت العدة ويكمل المهر ولا يسقط حكم العنة لانه انما يسقط بتقصيب الحشفة ا ما ذكره من وجوب المهر رأى من وجوب (قوله فتردد لامان) زاد الامان ونقصه الشفران أى فلا عنت ذلك من ترتب حكم الأيلع عليه (قوله) لانما أوجب على من غير الباطن الاوجه انه وطء كامل لتقليل المذكور وكذا لو أوجب له عليه ما سئل ولو شئت (قوله قال الجرجاني) أى وغيره (قوله ولا تسع دعوى الامتعة) الخ

بجسب (قوله وظاهر ان هذا الخ) أشار الى تبعية (قوله كجاءه عمر بن) والله اعلم بالصواب

البي من مبرور دابة - مبدن المصيب عنه ورواه اضرار على والمغيرة بن شعبه ورواه ابن ابي شيبة عنه ورواه ابن مسعود (قوله وهو
الغدير) اشرار الى تصحيحه (قوله ونو بدع حذف الاني لمن الشرح الصغير) ككلام (١٨٣) غيره يقتضى ذلك وانما وقت هذه اللفظ

عنه واما الثاني وغيره تأمله العلماء على وقالوا اقتضوا الجماع قد يكون اعراض حرارة فيزول في السنة
او وودة فيزول في الصيف او بوسعة فيزول في ربيع او رطوبه فيزول في الخريف فاذا مضت السنة وتولم
طال ما ناله غير خلقي (حرا كان او عبدا) مسلما او كافرا لان ذلك شرع لاصحبل فاشبهه بالحض والارضاع
فلا يختلفون في كون المدة سنة (ابتداء هاهنا) وقت (ضرب القاضي) لها لمن وقت انزاده او حملها
لامتحن - وفيها اختلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف انص (فان سكنت عن ضرب المدة فللقاضي
تتبعها كان) سكوها (لجل اول اود هشت وان انقضت) اى السنة ولو لم يمتلها فيها (رفعته)
الى القاضي (ناي) فلا تفسخ بل ارفع اذ مدار الباب على الدعوى والاقرار والانكار واليمين فيحتاج الى
خلافه لادري والرواي (فان ادعى) بعد الزرع (الاصابة) في السنة وانكرها (صدق بيمينه)
اصرا فانه يمين الجماع والاصل للاستدلال دام النكاح (ولونسل) عن اليمين (حلفت) هي اما اسماها
(رفعت) واما هي الفسخ ايضا فانه بذلك فانهم بالاولى وصرح به الاصل (فان امتثل فكل في
الاياه) اى فيعمل يوما فاضل (ولاستقل) هي (بالفسخ الابعد قول القاضي ثبتت عنه) اى ثبوتها
يترتب عليه الفسخ او ثبت حق الفسخ فانهم بالاولى وصرح به الاصل (فان تبارى) فتستقل به حينئذ
كباب تقبل من وجد بالبيع عيبا واستشكل بعدم استقلاها بالفسخ بالاعذار بالنفقة واجب بان الخبار
نعمل الزاوى وهما على الفور وكما فلا يتوقف الفسخ على اذن القاضي لها فيه وقوله فاختار لا يقتضى
توقفه وانما يقتضى توقفه على تخبيرها كاذبا قل قال الاذرى وغيره والقاهران قوله فاختار اى ليس
شرط المراجعة اعلامها بدخول وقت الفسخ حتى لو بادرت وقضت قبله نفذ فختار او يده حذف
لاني من الشرح الصغير (فان فسخت ثم رجعت ولو قبل تنفيذ القاضي فسختها الفالج) لا ارتفاع
لعدو الفسخ (فرع لوسان) * الزوج (مدة الامهال) المضروبة (حدث) لا لا يتخذ السفر دافعا
لما طاله الفسخ ومنه له حبس ومريضه وحبسها كما صرح به الراي والقاهران النفس كالحيض (وان
عزته) في المذلول بعذر كس (او مرض) فها مرض يمنع الوطء عادة لم تحب لان عدم الوطء عندئذ
ضاف اليها (واستؤنفت) سنة اخرى او وقع شيء من ذلك في جميع المدة او بعضها (او انظرت مضي)
تل (ذلك الفصل من السنة الاخرى) في صورة البعض قال ابن الرفعة وفيه نظر لا ستزامه الاستئناف
بضال ذلك الفصل انما ياتي في سنة اخرى قال فاعمل المراجعة لا تمنع انظر لها عن في غير ذلك الفصل
ن قابل بخلاف الاستئناف * (فرع هذا الفسخ) اى الفسخ بالتعنين (على الفور بعد ثبوته)
كالفسخ باسرا العيوب (وكذا بعد مضي المدة) فلا يثبت لها الخبار الابعدها لان الحق انما يثبت حينئذ
فرضها (اى بالتعنين) قبل ضرب القاضي (الدة) (اوى) اثنتان اياما (اى الفسخ بعدها
سنة ثبوت الحق فالضابطه كسقاط الشفعة قبل جريان البيع (او بعدها اياما) كالسائر
ويجب بخلاف زوجة المولى والعسر بالنفقة لتحدد الضرر لبقاء المين وقصد المضارة وتحدد النفقة كل
الى الملائك لا يجرى من غير وطء بل العدة (ما يستدناها امامه ووطئها في الدرهم) بهان طافها راجعا
راجعا لم يصدق الفسخ لانه نكاح واحد وقد وضعت بعنق الزوج فمحل جعته حكم الاستدانة
واذا ثبت منه بلائها بان ارضع او اقتضاه علة (وجد) دسكها او تزوجته علة فثبتت له نسقا
طالها) بالفسخ لانه في الاولى نكاح جديد فيتوقف عليه حكمه في الثانية فدين عن امرأة دون اخرى
عن نكاح دون آخر (واذا انقضت بالعنة فلاهر) لوالاهه فسح قبل الدخول * (فرع لاستماع دعوى
وله كالتعلل المراجعة لا تمنع الخ) اشرار الى تصحيحه كتب عليه قال ابن القفطان اذا مضى من السنة فاشهر ثم اجمعت المرأة وهربت
انقلنا النسخة من ارجاء وهو ما ينبغي تصحيحه على الزوج

النهاية ورواه ما ذكرناه
بلائك (قوله لوسان مدة
الامهال) حدثت يستنى
ما كان السفر واجبا
كسفرها لادري وحوادث
الاذرى الذى ينظره ان
حبسه الذى لا يمكنه
الوصول اليها - ولا
الخلاص منه ومريضه الذى
لا يجامع فيه لشدته والواه
عن ذلك تمنع الاحتجاب
قطعا لان شرط المطالب
الامكان ففى النهاية لو
ضرر بناعلة المعتقل فيها
بين الزوج والزوجة حاولة
ضرورية فالواجب ان
يقال بهذه المدة غير محسنة
وفي البطلان المدة تحسب
اذ لم تقبل المرأة منه ولو
انفزل الزوج قصدا حدثت
المدة (قوله ولو بعذر كس)
ما ذكره من ان حبسها
منع الاحتجاب فظاهر الا
ان يكون هو الحابس لها
على دن له علم اذ في كونه
منع الاحتساب نظرا لانه
منه وقد يتخذ به علة ترك
الوطء الواجب عليه (قوله
او مرضت) لم يذكر وانما
اسرها ولا صورها ولا
اعتكافها واستغاضتها
لانها لا تمنع الوطء نعم لو
تحدثت قال الاذرى فلو ار
فيه صريحا فظاهر انه
يمنع الاحتجاب لادري
المانع بخلاف الحاض

المتعلقة صبي أو مجنون لان المعتمد في ضرب المدة وقسم النكاح (انقاره) أي الزوج بالعدة أو
عنه بما به نكوله وقولها ساقط ولا تم ما قاله الا بجماعه وان ووجهه ان بعد النكاح (فان ضربت) أي
المدة (على عاقل فغن) في أثناءها (ثم انقضت المدة) وهو مجنون (المطلب) بالفسخ (حتى يفنى) من
جنونه لانه لا يصح انقاره

فصل القول فيمن ينكر الوطء * من الزوجين بيته وان وافق على جريان نكحته لان الأصل عدس
فلو ادعى وطأها بيمينه كنه اطلب تسليها اليه فانكرته وامتنعت التسليم المهر صدقت وأدعت جماعها قبل
الطلاق وطلبت جميع المهر فانكره صدقت (اللائنة) أحدها (العنف) دعوى (الاصابع)
بان ادعاهما وانكرته فاقول قوله بيمينه كنه (ولو كان معطوع الذكر ان بقي) منه (ما يمكن به الوطء)
سواء ادعى ذلك قبل المدة أم بعدها (فان اختلف في امكان الوطء) أي بانقطع (صدقت بيمينه)
و زال أصل السلامة وهذا ما نقله الأصل عن قول الأكثرين ثم قال وقال صاحب الشامل ينبغي ان يؤخذ
بقول أهل الحنفية في كوادع حبه وانكره قال المتولي وهو الصحيح (فان شهد أربع) من النسوة بيمينها
(صدقت باليمين) دلالة البكارة على صدقها (فان ادعى عودها) بان قال بعد شهادتهن أمسينا
أنا لم نعد نبيكارتها وطلب عينا (حلفت) انه لم يصبا وان كان بكارتها فهي الأصلية ولو انفصلت
بعديها بان لم يدعها لم تحلف وما فرغ عليه هذا من تصديقها باليمين هو أحد وجهين ذكرهما الاصل
فقال في وجهان أحدهما وهو ظاهر النص ان شهد أربع نسوة في آخره والثاني وجه قال أبو علي
القيطاني وابن كجب والامام الغزالي وغيرهم انه ان صدق بيمينه الاحتشال عد البكارة لعدم البالغة وان ابرم
الزوج شيئا فلا بد من الاحتياط انتهى والترجيح من زيادة المصنف لكن المرجح في الشرع المصنف الثاني
وفي كلام الأصل ما يشير اليه قال الاستوى وغيره وهو الرابع وقوله الاذرى وغيره عن نص الامام علي عليه السلام
ان الرفعة طاهر النص انه لا يختلف لأن المطلب الزوج عينا قال وهو الأصل به لان الخصم يمكن من
الدعوى فلامدعى الاحتياط له (فلونكبات) عن اليمين (حلف) ولا خيارها (ولو نكل) أي
(فخفت باليمين) ويكون نكوله كلفها لان الظاهر ان بكارتها هي الأصلية قال الزركشي وليس هذا
مخالفا لقاعدة انه لا يفتى بالنكول المفرد ذلك بحمله اذ ان نكل المدعى وكان له شبهة يشك حقا ما لو كان
حلفه يسقط عنه حقا لمدعى عليه فانما نكزه بمجرد النكول لانه قضاء بالنكول بل مؤاخذته بانقاره بالعدة
وعدم ظهوره مقتضى الوطء أي بالبيئة الشاهدة ببقائه بكارتها (ولو ادعى) بعد المدة (استناعت)
من التمكن فيها ولا يثبت لاحدهما (فانقوله قوله فحلف) لان الأصل دوام النكاح ولو قال بدل فحلف
بيمينه كان أولى (و يضرب) له القاضي بعد حلفه (مدة أخرى ويسكنهما بحجب) يوم (تلقا)
يتفقون حالهما (ويضمن القاضي قرواهم) في ذلك * (الثاني المولى) وهو (كالعنف في ذلك كما)
بل في أكثره (واذا طلق عتق أو مولى) قبل الوطء ومن بعده وقد (حلفا على الوطء فاقبس اهل البيت)
لأنها الصدقة بين يدي انكارها الوطء لدفع وجعها وان صدق الاول لدفع العنة والثاني لدفع المصلحة
الا لا يزعم من صدق الشخص الدفع عن نفسه فصدقه لا يثبت حتى يله غير اذ اليمين بحدثة صدقة
(كاودع) عنده عين فانه (صدقت) دعوى (التلف) او بالاطر بما بيمينه (ثم ان غريمه مستحق)
لها باليمين او بظهر مستحقة (لا يرجع) به المودع عنده (على المودع ان حلف) المودع (التم)
لم تنصف عنده) أي عند المودع عنده وهو ان قال لم يخلف بان صدق بانها تلقت عنده أو سكت أو خشي
بذلك فينزع جميع عليه (وكذا ان يدين ادعى أحدهما جوعها وقال الاستر) بل (هي بيننا تصدق)
(صدقت) الاخر (بيمينه) لان البينة تعضده (فاذا باع مدعى الكل نعيه) الذي حصه منها (ما)
نالت قال استرقى أخذ (الشفعة يحتاج الى البينة) بملكه نصف الميراث انكره الثالث ما لم يلج
المسائل الثلاث ان الشخص قد صدق بيمينه للدفع ولا يصدق لا يثبت حوله على غيره بل قلنا من أن البينة

(قوله قال المتولي وهو
الصحيح) كلام لا أكثرين
يجوز عليه فنعين الاخذ
بقولهم عند امكانه ولو ادعت
عجزه بعده فمضى السقو ادعى
انه المتعنت فان كان
لاحدهما بينه حكم بالاداء
فالقول قوله لان الأصل
دوام النكاح فاذا حلف
ضرب القاضي مدة تأنيبا
وأمكنهما في جوار قوم
ثقت بتفقدون حالهما
فاذا مضت المدة اعتد القاضي
قول القاتل وسأني قوله
صدقت باليمين دلالة البكارة
الح) لو كانت غروا يمكن
وطأها مع قناه البكارة قال
الاذرى قال القاضي عذابه
أولا كقول كانت شيئا وقوله
قال الاذرى الخ اشترى
تصح (قوله وان ينيوبه
قال أبو علي الخ) اشترى
تصح (قوله قال ترجع من
زيادة المصنف) ووجهه
الاذرى وغيره

(قوله هو ما يحبه الأصل
هنا قال الباقين في تدويره
ولا يلحق بالوطء في التدوير
الامة والنكاح الفاسد
خلافا لما يحبه مناخلاف
فذلك اه والمذهب كما قال
ابن الصباغ والاصح في
النهاية عدم العود لقوله
لكن الذي يحبه في العان
والاستبراء كالاكثر من
عدم ثبوته به) أشار الى
تحصيه قال شتاتنا لا تصير
به الا منفراتا كما أتت بذلك
المرحله الله تعالى (قوله
وما قاله المصنف (أولى الخ)
لا تخالف بين الكلامين (قوله)
ان قلنا كان القسم واجباً
عليه) أشار الى تحصيله (قوله)
أروى في النسبة يعدمون
الأولى) أي أو أنفساخ
نكاحها وكتب أيضاً ووطأ
واحدة في نوبة الأخرى فظنه
انها صاحبة النوبة ثم يعا
صاحبة النوبة أو أعرض
عنهن ولم يثبت عند واحدة
ودارعين بفصل واحد أو
كانت عصمتها واحدة
فوطئها ثم تعدل أخرى
تصيرها فوطئها وكانت
له ثلاث زوايا ثلثين ثم
وطئهن بفصل واحد (قوله)
وقد يجب جعل التحريم
الخ كلام شرحه سبط بن
البيه (باب العائش وطء
الأب بآية الأبن)

النسب فلا يثبت على الوطء بل على اكله وما ذكر من ثبوت النسب بالوطء في الشرع وما يحبه الأصل
وخرجه في المطلق لكن الذي يحبه في العان والاستبراء كالاكثر من عدم ثبوته به لعدم سبق الماهة الى
الرحم وما يحبه السبي وغيره والمصنف تبع أصله في المواضع المذكورة (وثبت به المثل في النكاح
الفاقد وكل المسمى في) النكاح (الصحيح) لانه واطع في محل الاستنناع (وله الاستبراء ما ذكره سبط بن
كاتبه في سائر مدغمها (البدء) لقوله تعالى والذين هم لغير وجههم حافظون الإعتلى أو واجهم في قوله
في ابتني وادع ذلك فاعلم انهم العادون وهذا ما رواه ذلك (والعزل) وهو ان ينزل بعد الجماع خارج
الفرج (تحرز من الولد المكروه) وان أذنت فيه المنزول عنها فهو كائناً أو أمثله ان طريق النكاح النسل
وما ذكره من الكراهة هو ما نقله الأصل عن اطلاق صاحب المذهب وقال قوله الأولى تركه وما قاله المصنف
أولى فانه المنقول عن العراقيين وخرجه النووي في شرحه لم يقل وهو مكروه وعندنا في كل حال يخرج
بالحرز عن الولد ما عوفى به ان يزعمه غير الصريحين عن جابر كنا نعلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل
جائزاً مطلقاً واحتجوا به بغير الصريحين عن جابر كنا نعلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل
فيلغى ذلك فلم يثبتوا بانساقها في الوطء خاصة بدليل الغشوة والعنة (ويستحب) لا واطأ اذا أراد ان يعا
نائياً (ان توشأ) وبفصل الفرج بين الوطأتين) كما في باب الفسول (ويعدله) أي ضرر
حل ايقاع الوطأتين (في الزوايا الأباذين) لان القسم واجب لهن ولا يجوز نوبة واحدة ان تأتي
الأخرى الأباذناً وأما خبر الصريحين انه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه بفصل واحد فجمعوا على انهن
ان قلنا كان القسم واجباً على موالاهن كالما في قوله ويعدله أشار الى انه قد يتصور حله كالنوبة
واحدة أخرى بها ثم الثانية أو الأولى ووطئ الثانية بعد موت الأولى ووطئها فوطئ الأولى من قول أصله
ولا يتصور ذلك في الزوايا الأباذين (ويباح) ذلك (في الأماه) ولومع زوجة له عدم وجود
التمتع لهن (ويكره) ان يعا أو جارية ثم يحضر أخرى فانه ذميمة (وان ذكر مكرام في ينقسم
لذلك ولغيره من أن أثر الناس عند الله منزلة يوم القامة لجل بعضي الأسرته ونقصي البيت ثم
سرها قال في المهمات كذا طاق الكراهة الأولى في الشهادات اسكن بخرم في شرح مسلم بانه يجوز عليه
بغير مكرام في ينقسم أمور الاستنناع وصف تفاصيل ذلك قال وأما مجرى الجماع فذكره الألفاظ
انتهى وقد يجب جعل التحريم على التعديل والكراهة على خلافه (وبسبب ملاعبة الزوجة) ابتداء
وتلطفها لمسير الصريحين هذا لزوجة بكر ان لا يعاها ولا يعاها (ان لم يخف مفسدة) من ذلك فان خاف
لم يسئل بل قد خفف (د) يسئل (ان لا يعاها) فبسئل ان يثبت عنددها ويحضرها وأولى الفوطء
ان لا يتركها إليه من أربع كإبنتي في عشرة النساء (وان لا يطيل عهداً بها بالجماع بلا عذر) فهو
العائش بالعرف (وان يجامع عند قدوم من السفر) تلحق الصريحين اذا قدمت فالكيس الكبير
ابن الولد قال في في الإجماع ويكره الجماع في الليلة الأولى والأخيرة من الشهر وأولى الصفة فقال
الشيطان يحضر الجماع نهاره في جميع ويكره أول الليل لثلاثين على غير طوار (د) ان يسمى أهله
أي عند الجماع (ويدعو بالأنور) أي بالقول وذلك ما ينقول بسم الله اللهم جنبنا الشيطان والشيطان
الشيطن امار وقتنا كما في صفة الوضوء (ويحرم عليها) أي على زوجته أو جارية ثم
استنناع ياتر) بما (غير ما عاظنا) لمنعها معتم تضرر دينه بذلك ولا يحرم وطء المرء والمحل
صرح به الأصل (ويكره) للمرأة (ان تصف لزوجة امرأته أخرى لنفسه بجماعة) لأنهن عن
الصريحين وغيره لا وجعله لهنهم بالأولى

• (الباب العائش وطء الأب بآية الأبن) •

(وتزوج بغيره) وجوب (اعتنا فيه ثلثة أطراف) بقعة مافي الترجمة (الأول قوله)
(فيحرم على الأب وطء بآية الأبن) مع علمه بالحال اجماعاً ولا ية والذين هم لغير وجههم حافظون

وله فظهر انه بعد كالموطئ (الخ) لاحد قضاة فقهه للثمين ولادما قاس عليه خلافا لروايتي ومن تبعه شبهة الملك (قوله لكن نقل الاصل
تجربة الرواية عن الاصحاب (الخ) قال في الحامد كالأدري لكنه في التجربة انما كاهن والده خاصة فقال خالد الذي يحسن أن يقال بلزمه
من الحدوث ولا واحد اختلاف موطئ الا ان التي لم يرد لها على أحد الوجهين لانه قد علمكاه عليه بمجهة النفقة والمهر عند وجوب الاعفاف
لأن موطئ (قوله لانه لا تصور ان علمكاه بالحق) قال الباقين تصور ان علمكاه بان تباع ابنه رهنها وانه لا يباعه ابتداء وعساره
بالا تباع (قوله وهذا في الشرح الصغير (الخ) وقضية كلام الشيخ أبي حامد (١٨٧) وخلافه لانه لا فرق بينهما روايتي القاضى

الحسين في تعلقه فاما اذا
وطئ أم ولد ابن فحكمه
في المسائل ما ذكرناه الا
أنما التصبر أم ولد قولاً
واحداً (قوله فالحق عنه انه
لا يجد موطئها) أشار الى
تصحيحه (قوله بأنه لا يلزم
من عدم ثبوت التفرغ (الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله وكذا
أرض بكارهات ان كانت بكاراً
الخ) لانه قد استأنك عضواً
من بنتها (قوله فانه يلزمه
له المهر) ولا يتعدى بذكر
الوطأت (قوله فان أحباها
صارت أم ولد) ولومسرة
قبل فضها وأبشرط اعتاقها
أوبدرة أو موسوم أو كذا
لو كانت موهومة أو متعاقفاً
ورقية أمال والمحل موسر أو
مكاتبه لأن وفاقته به
القول من أنه لا ينفذ بلاده
لأمة استعارها من ولده
ورهنها ثم أحباها ضعيف
وكتب أيضاً يدخل في حلق
الصنصور أحداها لموكة
الابن المستقر ما كعه عليها
الثانية التي اشتراها لم
يقضها الثالثة التي رهنها
الابن اذا كان لموسراً
الرابعة التي استعارها من

على أرواحهم أو ملكك أعانهم ولا تم اسباحة ثلاثين والفرج الواحد ولا يباح لاتنين في حالة واحدة
ولاحد عليه ولوموسراً (وان كانت موطئاً) أى الابن (ولومسرة) شبهة الملك في خبر ابن
مبان في صحبه انت وما لك لا يملك وشبهة الاعفاف الذى هو من جنس ما فعله فالوسر قد لا يقطع به
لان الولد لا يقل بوله من بعد ان يرحم بوطئ جارية فقال الأدري وظهر ان محصل عدم وجوب الحد عليه
ذاوطئ في القبل أما اذا وطئها في البر فظهر انه بعد كالموطئ السبأ منه المحرمة عليه بنسب أو موهومة
ورضاع أو عيسى في دبرها بل هو أولى وما ذكره المصنف من عدم وجوب الحد عليه اذا كانت مستولمة
وماذا شاء كالم أم ولد في مواضع جرى عليها الأسنوي وغيره لكن نقل الأصل عن تجربه البرد باقى عن
اصحاب أبي يعقوب عليه الحد قطعاً لانه لا تصور ان علمكاه بالحق وهذا في الشرح الصغير من أن الاجده
ضعفة وقال الأدري انه طر به تجربة مشهورة فالحق عنه انه لا يجد موطئها كغير المستولمة (بل يجرى)
بما كفى ارتكاب سائر المحرمات التي لا حد فيها ولا كفارة وهو الحق والله تعالى لا يخلق الولد كره الأصل
هذه الصنف لول الأسنوي فيه نظراً لان الاصحاب جزموا بأنه يعزى بقذف ولده لحقه والوجع ما ذكره الأصل
أحسن الظن بانه انما يرد لوموسراً الاصحاب بأنه يعزى بقذف ولده لحقه والافقه براديه التفرغ برحق
لأنه تعالى لم يحرمه في حاله فمما لو عفا مسحق التفرغ وعنه على الأصح بأنه لا يلزم من عدم ثبوت التفرغ
ولم يوطئ بغيره بعد ثبوت بونه في ذنوبه لان لا شبهة في حال ولده بخلاف عرضه (ويجب) عليه موطئ
ولو باوعها (المهر) أى مهرها ولو كان الابن كافراً أو من المشركين وكذا أرض
كانت ان كانت بكاراً وانقضها (غير الموطئ) ثلاثين (تحرر على الابن) أبداً انما صار موطئاً
ناب (الموطئ) لا تحرر عليه حالها موطئاً على من جازى بستره ذلك الابن علمه أمال يوجد من الاب
حال (ولا يفر من الاب) له بغير علمه عليه موطئ (فيتهوان كان ذنباً) أو نحوهم بخلاف موطئ زوجة
به أو ابنه بشبهة فانه يلزمه المهر (أى مهرها) والفرق بقام المالة) التي هي المقصود الاعظام (في
دنه) والغائت على الابن انه لو جرد المالح وهو غير مقيم بدليل أنه لو اشترى أمته فربحت اختلص بغير
ن الدوافع في الزوجة الملك والمحل جرد وان الحل ذهابها المقصود في قوم وذلك يجوز ان يشترى
تتولى يجوز ان يسكنها وعلى ما ذكره لورج على أمته تجب موطئها أو مهرها لزمه مهران مهر المالكها
مهر زوجها (فان أحباها) الابن الحر ولوموسراً أو كافراً (صارت أم ولد) له عند العلوق للشبهة التي
سأله وأوجب المهر وانما يختلف الحكم هنا بالاسار والاعسار كفى بالإدانة المشركتان أن يولد
ناتماً بحيث لمرة أو توثيقاً بالشبهة المعنى لا يختلف بذلك بخلافه فانه انما يثبت في حصه الشريك
في المهر وعنه فلو نفذنا عند الاعساب لعلنا حقه بدمته خبرا وهو ضرر أيضاً والضرر لا يزال بالضرر
ببنا بلاده هذا المذهب قالوا (ان لم تكن مستولمة الابن) فان كانت مستولمة لم تصر أم ولد ولا باب
عذرنا انما ملكها اليه (ثم الولد) الحاصل منها موطئ (حرزيب) لا ولده عليه شبهة كالموطئ أمه
بموشبهة (ويجب) عليه (المهر) كسار (لان انزل قبل استنكال) ايلاج (المستشفة) في

مهرها ثم استولدها وهو موسر الحاشية التي استولدها وقد جرحى ابنه بالافاق السادسة فكانت ثلاثين اسابيع بعد بونه الثامنة الموصى
أقبل الاستيلاء دارت تحت الوصية والحق عتقه بأصغه كذلك العاشر من اشتراها بشرط العتق فاستولدها أو الواحدة عشرة الموزجة
اشترى من العتق ورقيته أمال (قوله ان لم تكن مستولمة ثلاثين) لو كان الولد مسلماً والولد ذنباً ومستولمة ذمية فقول يثبت الاستيلاء لوالده
أما قوله لا ينفذ لوقف العهد يثبت أو لا يثبت لانم الآن على حالة تقتضى منع النكاح أم أرف ذلك نقلاً عن محمل أن يرتب على استيلاء
كاتبته أو من يملكه فالة الباقين يبنى القطع بالثاني

وله فلا يمتنع عليه) اذ انساب ولوا دعى الجهر لم يحرّم وقال طهنت اثم اتحل لي وهو من رتبته عليه صدق بينه ويكون كالمه قال البغوي
 التعلق لونه فصب يارب به اثم فاسترداه هل يحرّمه اليه أم لا ان قلنا تميز أم ولد لا يجب والا فذهب **•** (الطرف الثاني في نكاح يارب
 به) قوله فصرح على الابن نكاحها) مثل ما اذا كان ممر او خائف العنت (قوله بخلاف الرقيق) أي فانه لا يجب عليه نفقة ولا اعفائه
 وله نفقات ولهم بئذ) أشار الى تصححه وكتب عليه أيضا هذا ما نقله الاصل عن الشيخ أبي حامد والعراقين والشيخ أبي علي والبغوي
 برهم وعن الشيخ أبي محمد بن بيت الاسدي وبنفس النكاح فالترجيح من زيادة (١٨٩) المصنف ورجحه الاصفهاني وخرجه الجوازى

(قوله فان قلت لولاك

مكاتب أباسه لم يعق

عليه) أي اذ شرط العتق

أن يكون حرا ملوك

التصرف والمكاتب ليس

كذلك **•** (معنى الطرف

الثالث الاعفان) **•**

(قوله اعفان الاباخر)

أي المصوم ولو يمنونا

(قوله واجب على ابنه) قال

الباقى وحيث تزوج

بعض الابن ماله وجوب

الاعفان فهل يصح ضمان

الابن المهر يحتل أن لا

يصح لزومه وأن يصح

لانه لا يتعلق بمنحتي ولو

أعسر ليس للمرأة أن

تطالب به المهر ولم أتصلى

نقل فيه ويحتل تعلقه

بالولد ولو أعسر اه وقوله

وأن يصح لانه إذا أشار الى

تصحيح قوله والاعفان الاب

أولى (الح) قال شيخنا فان

قبل لم يصح في جانب

الاصول العسوية عند

عدم الاستواء ولم ينظر

للعسوية في جانب الفرد

عند غريمه قلنا الفرع

غريم لغريمه وحيث وجد

فرعان غريمان غير نظري الى

اعفان والمكاتب ليس كالسرقه بل لا قطع بماله شبهة النفقة وعليه المهر ان اكروهت والا فلان ان أت
 لفرق في الابن غير نسب فلا يعق عليه كما فهمه قوله (الآن الولد الرقيق النسيب يعق على الجد)
 قوله في ملكه (ولا يلزمه) أي الابن (فيمنه) لا تعاقده وقفا **•** (الطرف الثاني في نكاح يارب به الولد
 مرم) على الابن نكاحها (الاعلى أسد رقيق) قالوا لان غير الرقيق فمما شبهة فاشتمت المشركتين ومن
 بخلاف الرقيق (فلو تزوجها) الابن الرقيق (ثم عتق أو تزوج حر) أو رقيق كانهم بالاولى (دقيقة)
 جني (تملكها ابنه) أي ابن الزوج (لم ينفس نكاحه) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام والدوام
 بالتزويج ليس بالزنا (فلو استولدها) ولو بعد عتقه في الاولى ولك ابنه لها في الثانية (لم ينفس)
 نكاحه لانه رضى رقبته وولد من نسبه ما ولان النكاح حاصل بمقتضى فكون واطا بالنكاح لا يشتمل على
 انفسه لانه لا يمكن نكاح **•** (فرع وان تزوج) شخص (أمة فملكه أمكاته انفسه نكاحها) بخلافها
 أمته لان تعلق السيد بملكه مكاتبه أشد من تعلق الابن بملكه فلو لم املك مكاتبته لم يملكه فان قلت لو
 مكاتب أباسه لم يعق عليه لم يملوك به فله ملكه قلنا لان الملك قد يجمع مع القرابة والمال والنكاح لا
 نعتان (ويشذذ في تولد) اذا أولد أمة مكاتبه كإسباقي ابضاعه في باب الكفاية (ويجوز) للشخص
 كإحاطة الولد له (د) نكاح (أمة ابن) (من الرضاع) لعدم وجوب الاعفان **•** (الطرف الثالث
 في نكاح الحر ولو كان الابن الولد واجب) على ابنه لانه من وجوه حياته المهمة فتجب عليه ابنة القادر عليه
 نفقته (وللا مريض ان ينفق لولا يلق بحرمته الا لا يتولى من المصلحة بالمعروف المأمور به لانه اذا
 نزل بالامانة فوات نفس الابن كافي القود ففوات ماله أولى فعمله أنه لا يجب اعفان الام قال الامام بس لا
 تزول الامانة عليها في النكاح ولا اعفان الابن لغيره لانه نكاحه بغير انفسه لا يصح وبأنه يقضى
 في المهر والنفقة بكسبه ومال تجارته ان كان له ذلك بنعمته ان لم يكن ولا اعفان الولد لانه حرمة دون حرمة
 ب (فلو قدر الابن عليه) أي على النفقة (دون) مؤنة (الاعفان لزم الولد) اعفانه لحاجة اليه (ولا
 الحق ببيت المال) ولا على المسلمين كانهم بالاولى وصرحه الاصل **•** (فرع البنت كالابن) **•** فيما
 ترك النفقة (والجد من جهة تالاب والام كالأب) فيجب اعفان فان اجتمع أو ان وجب اعفانها (ان
 مع المال) أي مال الولد وان فيهما (ولا) بان ينفق الابن لهما (فأب الأب أولى) من أي الام (ولو
 يقدم أبواي الام) على أي الام (للمصومين أقرب الآباء) من العسوة (أولى) من أبعدهم
 قدم الأب على أبيه (فان فقدت) أي العسوبة (فالأقرب) أولى من الأبعد أيضا يقدم أب الام على
 (فلو استربا) في القرب كالأب أم وأي أم أم (فالقرعة) بعمل الم تعذر التوزيع (من دون)
 الى (الحاكم) ولو اجمع عدد من يجب عليهم الاعفان حكمه بما سأل في النفقات **•** (فرع لا يجب
 انفسه) أب (فأقرب) على اعفان نفسه (ولو على سريه دون كسبه) لانه بذلك مستغن عن ولده بخلاف
 بالاعتبار في كسبه لانه لا ينفق الابن لا تقوم بدونه (فلونكس) فيساروه به في فتمه ثم أعسر قبل دخوله
 تنبت الزوجه تنفسه وقوله وقال الباقى فيجب على ولده دفع حصول الاعفان بذلك والعرف لا موجود

بوالد فعلى الطرف الكافي في الاخذ بسبب الاصلي ومضى اجمع أصلا ونقد على أحدهما فقضاه عاى العسوبة أم لا كرام لشرة أولى
 كأي أب أم وأي أم أم) أشار بالتأمل الى أن الاستواء انما يتصور عند عدم العسوبة وهو ما يتصور من قول المصنف فان قلت قوله
 باعفان قادر ولو على سريه (الح) قال الاذرى ويؤخذ من قوله فأنه مهرانه لو قد عتق مهر أمته وان العنت له لا يلزم الولد اعفان وان
 نيكس أمته له أمته كما لا يخفى قال فيضامدا كرم من انه أن ينكح أمته غير صحيح بدليل قوله ان الشخص الذي يجوز له نكاح الامة
 يكتم أمته ويحله غنى عاى (فرع) قوله فقال الباقى فيجب (الح) أشار الى تصحيحه وكذا قوله فينبغي أن يلزم ولدنا (الح)

(قوله وظاهر انه لما لم يلمح) أشار الى تصححه (قوله وتشرط الحاجة الى النكاح) قال الاذرى لو كان الاب يحتاج الى استمتاع بقوله الولد لجاءت وحشى النوع منحررا فظاهر كلامهم انه لا يلزم الولد اعطافه ذلك وفيما احتمل (قوله قال ابن الرفعة وسب اعطافه) أشار الى تصححه (قوله قال السبكي وغيره) وهو صحيح اذا تضمنت الحاجة اليه (قوله لكنه لا يسمى اعطافا) قال الاذرى فظاهر انه لو قال (قوله ولا اعطاف) منه بلك (قوله يصدق من أظهر حاجته الى النكاح) مثل ما ذلّم فظهر لنا (قوله ولا اعطاف) الولد انما تصححه بنسبي أو يتحدى قطع (١٩٠)

أولى من السبي فوثرى قال وعليه لو نكح في عساره لم يعال ولا اعطاف ثم طال به في بني أن يلزم ولده القام به لاسباب اذ ابولت الاعسار وأردن الفصح انتهى وظاهره انما يلزمه جميع ذلك اذا كان قد رجعهم مثل من تلق به (وبشرط) لوجوب الاعطاف (الحاجة في النكاح) دون خوف العنت (فيهرم طلمس لم تصدق شهرته) بأن يلزم به التعزير ولم يبق عليه الصبر ثم ان احتاج للنكاح لا للتمتع بل للخدمة مرض أو نحوه وقال ابن الرفعة وجب اعطافه قال السبكي وغيره وهو صحيح اذا تضمنت الحاجة اليه لكنه لا يسمى اعطافا (و يصدق من) أظهر حاجته الى النكاح (بلا عين) لان تحلفه في هذا المقام لا يلحق بحره قال الاذرى فلو كان ظاهره كاذبا كذبي فالحج بدو آخره فافه ونظر وشبهه لا لخب اجابته أو يقال يحاف هناك المصلحة دعواه ذكر الركنين نحوه (فرع ولا اعطاف أن تزوجه بحره بتلق به ولو كاذبة) بان ياتر له ذلك باذنه أو باذنه فيبوه بعالمه المهر فمما (أو يكاد ما تم) تحله (أو يسلم اليه المهر) في الحرة (أو ألين) في الامنة لان غرض الاعطاف يحصل لكل من يولايه أنه إن لم يهرأ وأنشأ البعد عند النكاح أو التزاور وإليه عاقلة له أن تزوجه لامتة لان شرط نكاحه الاعسار وهو سبب في ولده فان لم يقدر الاعلى مهرامة فظاهره أنه تزوجه له والتخير بين الذكر وان تحله في الولد الماطق التصرف اما غيره فعلى وليه ألا يذل الاقل ما تنذر فيه الحاجة لأن يلزمه المالك كغيره (ولا يلزمه اعطافه بقرعة) بمحال أو شرف أو سار (ولا غير سريه) أي تزوجه دون سريه (ان ذلها) لان المال جوب دفع الحاجة وهي تنفذ بغير الرفع وبالسريه وبكلا لزمه اعطافه بالزوجه دون السريه كذلك عكسه المفهوم بالاولى (ولا تخير شوهاه) فليس له أن يشأه كإلا طعمه طعاما قاسدا ولا نأه لا تقه وفيه منها العجز والهيبة قال الاذرى وكذا العبد والعرا جعوا ذوات القروح السبي والاعسار وتجوهره وان لم يثبت التحارير فلا ليس من الماحبة بالمعروف (والتمتين) أي تمين المرأه (دون الولد) ان اقتضاه (قدر المهر) لانه أعرف بقرعة قضاء شهرته ولا ضرر على الولد ومنه تعيين الامنة (ان تقاضى قدر المهر) (ولم ينفقها) أي الزوجه أو الامنة (وهوئتها) لانهم من تنقلا الاعطاف وذكر الامنة يعني في ذكر النفقة (فان اسر الاب) بعد ما ملكه الولد جارية أو غيرها (لم يرجع المهر) عليه (في الجارية أو غيرها) لانه ما ملكها له وقت الحاجة لم يملكها (كمنه قلم ما كاه) لار فان الولد لا يرجع عليه ما بعد ما ذكر ولا ينفق من ولهم ان نفقة التبر يسأتاع لانهم لان ذلك محله اذ ملكها له من لزمتوه كذا الاب ما ذكر عليه المهر كما مر حرج ابن الرفعة (وان كان تحفه نحو عجز وصغيرة) كرتة أو لم تنفذ دفعه ما حاجته (وجب) على الولد (الاعطاف لانه قاتن) فلا أعف عنه فلم تزوجه لان نفقة واحدة وتنفق الوافي بها لو كان له زوجة لم يلزم الولد لان نفقة واحدة وزوجه ما الاب علم ما هو من الولد لكن قال ابن الرفعة فظاهر انها تمين الجديته لا تنفس نفق ما يحضون المهر (ويجب) عليه (الابدال) وان تكرر (ان ماتت) زوجة الاب أو أخته (أو ضحقت) زوجته (أو فسخ) هو (سبب أو فسخ) النكاح (وردة ورضاع) أي أو رضاع كان أضرعت التي نكحها وزوجه ما غيره (وكذا الوطاني) زوجته بخلع أو غيره (أو اعتق) أمته (يعذر) فمما (كشأن ونشور) دور بيق ذلك لبقاء حاجته وعدم تصديره كالأودع اليه نفقة منته منه (والا) بان طلق أو أعتق بغير عذر (فلا) يجب الابدال له لتغييره وفضته طلاقا لم يرد له الزنى

فما أحسن صدقة أو غيرها ومنه من ذلك بعدد ومما من الشر به من عدم مضابقة الاب في نفقة تومعه بغيره بها وان استغنى عنها في موضع فافتقرها (قوله قال ابن الرفعة فظاهر انما تمين العبد في الم) قال الاذرى وهو حسن اه وغیر احسن (قوله أو أعتق أنته) قال الاذرى وفيه نظر مع امكان بيعها والاستبدال ثم ان كانت أم ولد مع زوجها (قوله ولا يلزم لطلاقه حق فيه بطلان) المالحكم لطلاقه وقت بغيره ثم ماتت أمه الجسد يدأم لان تلحق بالفرق بينهما وبين هبة المباحة اذ اختلف فيه

التدعيم قال الجرازا أعنف ثم وقعت الفرقة قال أصحابنا ظنوا بأن كانت الفرقة بغير اختياره مثل أن ماتت أو أوتيت فله اعفائه وان
بأن الفرقة باختياره بالطلاق أو غيره لا يلزمه اعفائه نأيا قال الأذري وهو يقضي إذا أفسح يعدمها لا يلزمه التجرد عند الاعفائه
فوبعد (قوله والوجه) كما قال الزكشي وغيره تقيد به (وما) أشار إلى تصحيحه وكسب عليه في العرو وغيره عن أصحابنا ما يقتضيه بإقله
في (باب الحادى عشر في نكاح الرق) (قوله ولا يشك ذلك بغير علمه) الخ استشكل في المهمات استخداها له فإنه يحرم
في الظاهر إلا ما لا يلزم وهذا ما عجب له يجوز فلا بد أن يتم له الوضوء كما دعا بين السر والركبة على الصبح يذكرك في أصل الرضة
فلهذا يجوز أن يخلوها (قوله بغير علمه) ظاهر كلام الشافعي والموجود هو أنه قد وافق النص الشافعي هنا على أن أسيدها سفر
وأباه لأصحابه نعم على الخدمة على الزوج (قوله قال الأذري) أى وغيره وقوله وأما ما عطفه فليس الخ أشار إلى تصحيحه (قوله أخذنا
يقول القاضي أبو الطيب وغيره) منهم إن الصالح والغائب واليتيم والميت (قوله فانه يلزم (١٩١) السيد أن يسلمها كما ذكرنا قال الزوج

[illegible]

فهذا استداهم من) أي أمة (لم يزل) ان كان قد سلمه السيد بخلاف مهر من دخل بالاستقرار
بالشول قال بعضهم وحمل ذلك اداسه ما نازحوا التسليم على فان تبرع به لم يشره كافي فأنشأه (وشرط
التسليم لولا) أي وبشرط (لو وجوب) تسليم (المهر) تسليم الزد جتزروها بالسلا لانه لان
التسليم الذي يمكن مع من الوطء قد حصل (و) بشرط تسليمه (و) (بالانهارا للوجوب بالنفقة) لان
الانهارا بالتسليم التام وهو لا يحصل الا بذلك (ولو) كان التسليم فيما ذكر (المهر) فانه بشرط
لوجوب ما ذكر ذلك (ومضى قتل) السيد (أمة) المروجة (أؤثنت نفسها) ولو خطاً (أو
وطئها) السيد (والزوج لم يقبل الشول) في الثلاث (سقط مهرها) الواجب له لتزوج بعمله
قبل تسلمه وتزوجها كغيره وان لم تكن مستحقة لانه يسقطها به عليها كان أؤثنت قبل الشول أو
أؤثنت الزوج فعلم انه لا يسقط ما يقع في ذلك بعد الشول المقرره وبولايجزها ولا يقبل الزوج ولا يقبل
أجنبي بل كان المهر ولا يقبل مسد ذلك كالشري لغير النفقة لان النفقة لم تحصل من جهة الزوج ولان
جهت مقتضى المهر (لانه لم يزل نفسها) ولوقبل الشول فلا يسقط مهرها من الزوج (لانه لم يزل
تزوج مهرها ولانها كالسلة في الزوج بالعقد اذ منهن السفر بخلاف الامنة فمها لان الغرض من
سكاح المرأة الوطء وقد وجدت بالمعقد من سكاح الامنة الوطء بدليل ان شرط الوطء في العقد لا يسقطه
سكاح قبل الشول (وان بيعت المروجة فظهر مطلقاً) أي سواء أجمي في العقد أم لا يسقطها كان المهر
أو فادى دخل بها قبل البيع أو بعده (البائع الاما واجب النفقة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت) بل
نصفه فرض أو موت ونحوه (أو) وجب لها (وغيرها) (وطء في سكاح فادى ثمعة) أمة (مقوضة طلفت
بعد البيع وقبل الشول والغرض) فان كلاً من المهر والنفقة (المشترى) لان كلامهما وجوب
ببشرط وقوع فعله بخلاف المشتري منه فان المهر في وجوب بالعقد أو بالفرض أو بالشول وكل منها وقع
في ذلك البائع والمتعة الواجبة بالفرق بعد الشول للمشتري أيضاً كما هو بالاولى ولو طءت غير النفقة بعد
البيع وقبل الوطء فنصف المهر للبائع كما صرح به الاصل (وان عتقت) أمة المروجة (فله) فيما
ذكره وبأبائي (ما للمشتري) وله نفقة ما قدمها للبائع (ولا يجبها للبائع المهر) الواجب له أي لا يستغنى
لانه لا يمكنه اولا المشتري لانه لا يمكنه) أي المهر (وان وجب) المهر (للمشتري فله الحبس)
لاستغناؤه لانه ملكه (وكذا المعتقة) الواجب له المهر لها حبس نفسها كذلك (لكن معتقة أو مولى لها
بصدقتها) بان أوصى لها به بالحبس (لاحبس نفسها) لاستغناؤه لان استغناؤه قاله بالوصية فلا يمكن
ولا حبس الوارث أم ولد وزوجها أو (الاولى مورثه) لصدقتها (أي لاستغناؤه وان ما يمكنه
لا يمكنها واستغناؤه للعدان بالارث لا بالسكاح (ولا حبس) هي (نفسها لاجله) لانها لا يمكنه وهذا من
زيادته (وان زوج صديق آمنه ودخل بها بعد بيع أو عتق) لهما أو لاحدهما أو قبله أو يندخل بها أصلاً
كما هو بالاول (لم يلزمه) أي الزوج (شي) أي مهر البائع ولا لغيره من معتق ومشر وعتقة لانه لا يثبت
ابناءه الا بالبيات للسيد على عبده من فلا يثبت بعده وقد لا يتعلل ان المكاتب كلمة صحيحة يلزم المهر لانه
مع السيد للعامة كالأجنبي وأما المبيض فانه ما لم يلمزمه بقسطاً ما فيه من الحر فبنيته على ذلك
الأدري وغيره

(فوه قال بعضهم وحمل ذلك اداسه ما نازحوا التسليم على فان تبرع به لم يشره كافي فأنشأه (وشرط
التسليم لولا) أي وبشرط (لو وجوب) تسليم (المهر) تسليم الزد جتزروها بالسلا لانه لان
التسليم الذي يمكن مع من الوطء قد حصل (و) بشرط تسليمه (و) (بالانهارا للوجوب بالنفقة) لان
الانهارا بالتسليم التام وهو لا يحصل الا بذلك (ولو) كان التسليم فيما ذكر (المهر) فانه بشرط
لوجوب ما ذكر ذلك (ومضى قتل) السيد (أمة) المروجة (أؤثنت نفسها) ولو خطاً (أو
وطئها) السيد (والزوج لم يقبل الشول) في الثلاث (سقط مهرها) الواجب له لتزوج بعمله
قبل تسلمه وتزوجها كغيره وان لم تكن مستحقة لانه يسقطها به عليها كان أؤثنت قبل الشول أو
أؤثنت الزوج فعلم انه لا يسقط ما يقع في ذلك بعد الشول المقرره وبولايجزها ولا يقبل الزوج ولا يقبل
أجنبي بل كان المهر ولا يقبل مسد ذلك كالشري لغير النفقة لان النفقة لم تحصل من جهة الزوج ولان
جهت مقتضى المهر (لانه لم يزل نفسها) ولوقبل الشول فلا يسقط مهرها من الزوج (لانه لم يزل
تزوج مهرها ولانها كالسلة في الزوج بالعقد اذ منهن السفر بخلاف الامنة فمها لان الغرض من
سكاح المرأة الوطء وقد وجدت بالمعقد من سكاح الامنة الوطء بدليل ان شرط الوطء في العقد لا يسقطه
سكاح قبل الشول (وان بيعت المروجة فظهر مطلقاً) أي سواء أجمي في العقد أم لا يسقطها كان المهر
أو فادى دخل بها قبل البيع أو بعده (البائع الاما واجب النفقة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت) بل
نصفه فرض أو موت ونحوه (أو) وجب لها (وغيرها) (وطء في سكاح فادى ثمعة) أمة (مقوضة طلفت
بعد البيع وقبل الشول والغرض) فان كلاً من المهر والنفقة (المشترى) لان كلامهما وجوب
ببشرط وقوع فعله بخلاف المشتري منه فان المهر في وجوب بالعقد أو بالفرض أو بالشول وكل منها وقع
في ذلك البائع والمتعة الواجبة بالفرق بعد الشول للمشتري أيضاً كما هو بالاولى ولو طءت غير النفقة بعد
البيع وقبل الوطء فنصف المهر للبائع كما صرح به الاصل (وان عتقت) أمة المروجة (فله) فيما
ذكره وبأبائي (ما للمشتري) وله نفقة ما قدمها للبائع (ولا يجبها للبائع المهر) الواجب له أي لا يستغنى
لانه لا يمكنه اولا المشتري لانه لا يمكنه) أي المهر (وان وجب) المهر (للمشتري فله الحبس)
لاستغناؤه لانه ملكه (وكذا المعتقة) الواجب له المهر لها حبس نفسها كذلك (لكن معتقة أو مولى لها
بصدقتها) بان أوصى لها به بالحبس (لاحبس نفسها) لاستغناؤه لان استغناؤه قاله بالوصية فلا يمكن
ولا حبس الوارث أم ولد وزوجها أو (الاولى مورثه) لصدقتها (أي لاستغناؤه وان ما يمكنه
لا يمكنها واستغناؤه للعدان بالارث لا بالسكاح (ولا حبس) هي (نفسها لاجله) لانها لا يمكنه وهذا من
زيادته (وان زوج صديق آمنه ودخل بها بعد بيع أو عتق) لهما أو لاحدهما أو قبله أو يندخل بها أصلاً
كما هو بالاول (لم يلزمه) أي الزوج (شي) أي مهر البائع ولا لغيره من معتق ومشر وعتقة لانه لا يثبت
ابناءه الا بالبيات للسيد على عبده من فلا يثبت بعده وقد لا يتعلل ان المكاتب كلمة صحيحة يلزم المهر لانه
مع السيد للعامة كالأجنبي وأما المبيض فانه ما لم يلمزمه بقسطاً ما فيه من الحر فبنيته على ذلك
الأدري وغيره

(فوه قال بعضهم وحمل ذلك اداسه ما نازحوا التسليم على فان تبرع به لم يشره كافي فأنشأه (وشرط
التسليم لولا) أي وبشرط (لو وجوب) تسليم (المهر) تسليم الزد جتزروها بالسلا لانه لان
التسليم الذي يمكن مع من الوطء قد حصل (و) بشرط تسليمه (و) (بالانهارا للوجوب بالنفقة) لان
الانهارا بالتسليم التام وهو لا يحصل الا بذلك (ولو) كان التسليم فيما ذكر (المهر) فانه بشرط
لوجوب ما ذكر ذلك (ومضى قتل) السيد (أمة) المروجة (أؤثنت نفسها) ولو خطاً (أو
وطئها) السيد (والزوج لم يقبل الشول) في الثلاث (سقط مهرها) الواجب له لتزوج بعمله
قبل تسلمه وتزوجها كغيره وان لم تكن مستحقة لانه يسقطها به عليها كان أؤثنت قبل الشول أو
أؤثنت الزوج فعلم انه لا يسقط ما يقع في ذلك بعد الشول المقرره وبولايجزها ولا يقبل الزوج ولا يقبل
أجنبي بل كان المهر ولا يقبل مسد ذلك كالشري لغير النفقة لان النفقة لم تحصل من جهة الزوج ولان
جهت مقتضى المهر (لانه لم يزل نفسها) ولوقبل الشول فلا يسقط مهرها من الزوج (لانه لم يزل
تزوج مهرها ولانها كالسلة في الزوج بالعقد اذ منهن السفر بخلاف الامنة فمها لان الغرض من
سكاح المرأة الوطء وقد وجدت بالمعقد من سكاح الامنة الوطء بدليل ان شرط الوطء في العقد لا يسقطه
سكاح قبل الشول (وان بيعت المروجة فظهر مطلقاً) أي سواء أجمي في العقد أم لا يسقطها كان المهر
أو فادى دخل بها قبل البيع أو بعده (البائع الاما واجب النفقة بعد البيع بفرض أو وطء أو موت) بل
نصفه فرض أو موت ونحوه (أو) وجب لها (وغيرها) (وطء في سكاح فادى ثمعة) أمة (مقوضة طلفت
بعد البيع وقبل الشول والغرض) فان كلاً من المهر والنفقة (المشترى) لان كلامهما وجوب
ببشرط وقوع فعله بخلاف المشتري منه فان المهر في وجوب بالعقد أو بالفرض أو بالشول وكل منها وقع
في ذلك البائع والمتعة الواجبة بالفرق بعد الشول للمشتري أيضاً كما هو بالاولى ولو طءت غير النفقة بعد
البيع وقبل الوطء فنصف المهر للبائع كما صرح به الاصل (وان عتقت) أمة المروجة (فله) فيما
ذكره وبأبائي (ما للمشتري) وله نفقة ما قدمها للبائع (ولا يجبها للبائع المهر) الواجب له أي لا يستغنى
لانه لا يمكنه اولا المشتري لانه لا يمكنه) أي المهر (وان وجب) المهر (للمشتري فله الحبس)
لاستغناؤه لانه ملكه (وكذا المعتقة) الواجب له المهر لها حبس نفسها كذلك (لكن معتقة أو مولى لها
بصدقتها) بان أوصى لها به بالحبس (لاحبس نفسها) لاستغناؤه لان استغناؤه قاله بالوصية فلا يمكن
ولا حبس الوارث أم ولد وزوجها أو (الاولى مورثه) لصدقتها (أي لاستغناؤه وان ما يمكنه
لا يمكنها واستغناؤه للعدان بالارث لا بالسكاح (ولا حبس) هي (نفسها لاجله) لانها لا يمكنه وهذا من
زيادته (وان زوج صديق آمنه ودخل بها بعد بيع أو عتق) لهما أو لاحدهما أو قبله أو يندخل بها أصلاً
كما هو بالاول (لم يلزمه) أي الزوج (شي) أي مهر البائع ولا لغيره من معتق ومشر وعتقة لانه لا يثبت
ابناءه الا بالبيات للسيد على عبده من فلا يثبت بعده وقد لا يتعلل ان المكاتب كلمة صحيحة يلزم المهر لانه
مع السيد للعامة كالأجنبي وأما المبيض فانه ما لم يلمزمه بقسطاً ما فيه من الحر فبنيته على ذلك
الأدري وغيره

أنه فعل عني العبد وجبت الشجة قال الماوردي ان العتيق يقع عن الباذل للنكاح دون السيد وله تلزيم القبة اه ولم يحصل الملك
 العوض فالدانة حاصل بالعرض الثابت شرعا ووقعة لعبد أو تضي كلام الرافعي وقوع العتيق عن السيد وان ذلك ملحق بالخالع
 فلا تثار فساد العرض والذي اقتضاه كلام الامام الغزالي وصاحب الترتيب والرافعي في الكفارات وقوعه عنه وجه واحد وهو وقعة
 كلام الماوردي (قوله في وجوباً فقبضها) قال الاذري يشبهه أن يكون وضع (١٩٣) الوجهين ما اذا لم يكن له غرض خاص في

تزوج زيد أمالو كان كان
 أو وجهه ما عا فأي به
 ونحوه أو صد اعاقف عبده
 أو وله الجنون انه تلزمها
 القمبوجها واحدا (قوله
 أو وجهه ما عا الخ أشار
 الى تصحبه) الطرف
 الثاني في نكاح العبد
 (قوله وله المهر والنفقة
 كالمهر) لا تزوج أمته بعده
 لم يجهه - النكاح محلو
 عن المهر في غير هذه في صور
 احداها السعة اذ نكح
 فادعوا وطى الثانية اذا
 وطئت المقوضة في الكفر
 واعتقدوا ان لامه او اما
 محلو ثم احوال الثلاثة اذا
 وطى العبد جارية بعده
 يشبهه ما لا يعتق مرض
 أمته وهي ثلث ماله ونكحها
 ووطى ومان ونكحها
 فاختارت بقاء النكاح
 الخامسة ووطى المهرمن
 المهرية باذن الراعي مع
 الجهل بالقرار وبطاعته
 وقباحتها في فاعل
 اقراض والمستأجر
 ونحوهما لا تستوطئ
 حريته بغيره اساع ووطى
 مرقبة بغيره ومانت على
 الرقة الزائمة وطئت منه
 بشبهه ما تاتت من العائشة

(الاولى) بالنكاح (منهما) فلا يلزمهما (ولو كانت) أى الامة (مستولة) اذ لا يصح التزام
 في الاستبدال أنه لو أتم المهادرهم في نكاحها الغنا (فان تزوجها) معقها (واصدقه العتيق) فسد
 السيد لان اذعتت فلا يصح عتقه فاصدا فالنكاح متأخر فيجب المهادر المثل (أو) اصددها (القيمة)
 الواجبة عليها عوض عنها (مع) الاصدان (ورثت ذمتها) مهران عالها (لان وجهها أو
 ثلثهما) فلا يصح الاصدان كسائر المجهولات (فلها) عليه (مهر المثل) وعما في القيمة قال في
 الاول فان اصددها القبة فلها ما اصددها وله عليها القبة وقد يقع النقص (وكذا لو تزوجها بقبضة
 يده) (انما) مع الاصدان (ورثت ذمتها) امثالان لوجهها أو احدها فلها المثل (ولو كانت
 لها ما تاتت من غيرها) (رجل) أعق عبدك على ان أنكحك لا يفتي بفعل
 عتيق العبد ولم يلزم الوفاء بالنكاح (وجبت القبة) أى قيمة العبد بناء على لو قال أعق عبدك عنك
 على انك لا تاتيه بلزمه لان (كأن كرم) الاصل (في باب الكفارة) لان له غرض في عتقه للثواب
 (لا) ما تاتت من غيره (هنا) من عدم وجوده او يؤخذ من التعريف - هذه بعين وفيما يشبهه يعنى
 ويرزقها في الاولى أنه لا فرق في لزوم القيمة في الاولين والثاني في الثانيين تركهما وكره في الثالث حتى حذوها
 كذلك كلك دعوات جماعة قرآن في قوله كذا كرهه الى آخره يجوز لانه انما ذكره في الثالثة حتى حذوها
 في الاولين الذين ذكرهم هالكه صحيح من حيث المعنى لان الحكم ينشئ على المبنى عليه حكمه على المبنى
 غالبا (فان لامة أعتقتك على أن تستكبر بزيادة في وجوب القيمة) أى فتمت علمها (وجوهان)
 اوجه ما عا كذا اقتضاه كلام الروافعي وقال الاذري انه ظاهر قال وما عا - الاسودى من أن الغنا الرافعي
 الوجهان بالرخص وهو يعنى ترجع خلاف ذلك كفى التي قبلها مردود فالذى رأيت في نسخ الرافعي
 وجهان بل هو رخص ولا يشترط وفيه أسوة مع أنه لو كان كذلك فقد افاذا اصنف ان المعقد في تلك
 الاوجب كاعتق في الكفارة (وان قالت بعد اذ اعتقلتك على أن تزوجني) أو نحوه (عتق بمجادلهم
 بشئ لا يهازل ثم شرط عليه عوضا او ما وعدته وعاد بها لدهوان نصير زوجها فكان لم لو قالت أعتقتك
 على انك اصبك بعد العتيق انما يختلف ما عا في عتقه - لان يضع المرأة ثم شرعا في قابل بالمال فلزمها
 فتمت بينهما (مهر عرق) لانه (ان كان في علم الله في أنكحك) أو نحوه (بعد عتق فانت حرة)
 وان ابرأه الله بنكاحا كانت حرة قبله ونكحته (لم يصح) النكاح وان عتق بعد قوله زمن يصح العتيق
 (لم يفتق) وذلك لهدولان العتيق متوقف على صحة النكاح وهي متوقفة عليه ولانه حال العقد له هل
 هي من أمانة (كالمهر لامة ان نكحتك بالرافعة حرة قبله بشهر) مثلا (ثم تزوجها في الحال) لم
 يصح النكاح (المعارف الثاني في نكاح العبد وله تلزيم المهر والنفقة كالمرحوم كان ما دونها) في التجارة
 (انما يقال بده من ربح عا) بعد موجهها بكماله أى بانه في غير المأذون (وكذا) ربح (قديم
 او راسل) وذلك لان ما دونها لزمه بعد ما دون ذمة كسائر الدون التي هي كذلك وكسبه كالرجل وروى
 في ذلك (وغير المأذون) له (يتعلقان بكسبه) لان ما من لوازم النكاح وكسبه العبد اقرب شئ
 صرف للمهر الاذن في النكاح اذن في صرف كسبه - ماله وانه وانما يعاق المهر بكسبه (الحادث بعد
 النكاح) في مهره (د) بعد (الولم مهره) ووجله (وبعد طه) وفرض صحيح في مهره وقصة والنفقة

(٢٥) - (استى المال) - (ثالث) ووطى السيد أمة غير المكاتبه أو زوج زوجته بعد الوطء الاول للحادية
 غير المستوفى الا كغيره - مسأوجه - له صدق امرائه وانقضاه بانه ثم أسلفان المهر ينزع من يده وكلام الرافعي يدل على انه لا يجب مهر
 (المهر المستوفى) الخ - شمله المهر المثل اذ افسد المهر (قوله والاذن في النكاح اذن في صرف كسبه الى مؤانته) لانه لا يمكن الاحتجاج على
 حيد لان لم يلزمه لم يستوف المهر ولا في القبل ولا وجب به المستحق ولا في الذمة لانه اضرار بالمرة

[illegible]

ما سبق في الكسوف أما الفرضين الكسب فأنظره المبدأين من كلامهم أن السبب في السحرة واستخدم معضرات
غير الفرضين ولازم من ذلك كسبه البتة ولا جعل له في العلم أو في نفسه محالاً في الأدعي قوله لا ريب في كسبه الخ لأن الأدعي
أنما يقول في النسخ الصحيح على المنور قوله قاله الأدعي في الخ أشار إلى أنه بعد قوله في كسبه أي حوز قوله سات نفسه الفرضين
بأن كسبه المالك كلامه هو ما

[illegible]

كانت حرة فطيلة أوجرت له أو كرهه فالوجه تعلقه فمقتضى لانه جناية محضة وإلزاما وجباة
 البينة وإن كان صحيحا إلا بآذان ووطئ وإن كانت رقيقة وسالها سيدها فوضع ثأمل انتهى الإلزام جملته
 شبه (مضى بك) العبدامة (غير ما دون ووطئ لتعلق المهر برتبته) لا يفتنه تجلوا كرامة أوزر
 إلزام التصريح بأنه جرم من زبانه وبه صرح الإمام وجرم به في الإلزام لكن رجح الزكاشي تعلقه
 به (وإن آذنت له البدي النكاح ففسخ) نكاحا (فاسدا) ودخل فيه ما قبل التفريق (تعلق المهر
 به) لا يربته وكسبه وما لم تجارة ففسخ (وكذا) يتعلق بالمهر الزائد (على ما قدره) فجلا أن شرع ذلك
 فإذ قلنا في النكاح (الفاقد أورد المهر فمقتضى أن يرد النكاح) (تعلق المهر) (بكسبه) وبالم
 وبأنه لو جاز أن يفسد بالان في لغة ثم إن عين المهر فبقي أن يكون المتعلق بالكسب أقل الأمرين
 من غير اللزوم (أو) (فرع) أنكر البدي الأذن (للبدي النكاح) (فأدعت) أي الزوجة على البدي
 أن يرد على البدي (أن كسب العبد مستحق) (لـ) (مهره) ونفقته (معت) دعواها قال ابن الزعنة
 بعد أن دعي على سيده أن يرد بثمنه فخلصه أكتسب المهر والنفقة

المال والابن عقده ولو
أذن له وكسب أضاف إلى
البقيت على كسب هل
يطالب بالإناء الذي في ذمته
أم لا وكذا الوعت بعضه
فأجاب بأنه إذا لم يعنى
ولكن كسب قص في
الام له لا يطالب بالوعت
بعضه لم أسمع في نقل
ذلك يعمل أن تطالب ولو
كسره بالباطل واعتل
أن تطالب به بكل والقبض
الاول قوله فيسب أن
يكون المتاع بالقبض
أول الاسر من الم أشار إلى

صحة (قوله) فاعتك كسب العبد مستحق في بهري الخ قد يفهم من هذا النص وإنه قد سمع دعوى الزوج بدونه مال والصحيح كما
سألتني أنه لا يرد خلافه (فصل) (قوله) وكذا لو اشترى العبد نفسه ولو بإثنه الخ قبل كيف يقع الشراء ولو أهله أو أخته لم ينعقد له
في أمره أو أهله أو أخته البعد إذ في الشراء مال المدفوع على أن يكون عقابه وأفعاله بعد ذلك لا يمكن نقلها وقضية الشرع أن يقع
الموت بالثبوت لا بعوض فالمدفوع ليس هو المدفوع يظهر الثبوت في أنه إذا ابتاع العبد نفسه قبل وقوعه في العدم (قوله) بشرائه أو أهله أو أخته وإذا
عمل بمقتضى الشراء بعد ذلك قبل لزوم البيع فليس له بعد ذلك أن يزوج صديقاً أو بنته أو غيرها بما قاله البعض (قوله) وفيه وهم
منه فكذلك نفس الزاني وموابعه فليس له بعد ذلك أن يزوج صديقاً أو بنته الخ (قوله) في زوجه إن فضته قال فينبغي كسبها معهم
من أجل أنها نفس الزاني وموابعه فليس له بعد ذلك أن يزوج صديقاً أو بنته الخ (قوله) في زوجه إن فضته قال فينبغي كسبها معهم

[illegible]

الصورة لا يمكن عقوبته
الثالث لم يولد ما يقتضي
عقوبته من رأس المال فثرت
وقد كتبنا تفسير ذلك في
الوسايل قال ابن العربي
فيه نظير لانما انما لم يثرت
بكلها بالاعتان الاول لم يصح
نكاحها فلا زوجة ولا
ارث وان عقت فكيف
يجب الاستبداد بحبل بعد
العقد الذي هو بد العتق
اه قوله لان عقوبته
عليه من انما ليست - قوله
قوله لانه اجازتها اي
رضاعها * (فرع) هـ اذا
اعتقها الوارث ولا يثبت
اختار الفراء فقد ثبت
الدين تصرفه وان اذا
ثبت تصرفه لاداء
فان منع الاداء فسخ تصرفه
وهنا يمكن فسخ تصرفه
وهو العتق فلم يثبت اي انه
يفسخه عتقه ويتعلق الغرم
بفسده يكلو كان وسرا ثم
احسر لا يقال اذا كان
معسر وعلى الترك كذا
لا ينفذ اعتاقه لا ينفذ
حين اعتق لم يكن على
الترك كذا وانما لحدوث
الدين باشتبار العتقة
الفسخ قبل الدية ولا يزال
ملا باسباب الامن قبض
الصلح لانه ينفذ بما

إذا كان الوارث مسرورا وبالعالم يكن هناك صدق مقبوضا وإنما كان معنى في ذمة الزوج أو عين لم تقبض بالفعال
 للمعنى والعين التي لم تقبض من جهة التركة وقبض بالاعتقاد لذلك لا الاعتقاد الذي يخرج من الثلث وتسقط الوارث لا يخرج من
 الثلث والزوج خيرا والوارث بالتعلق بالوارث اهـ وقال الباقون أيضا إذا أجاز الوارث عند الاحتياج إلى إجازته في إبداءه على الثلث أو أجاز
 صاحب المير من يدعي عنه حول المال فإنه يذهب فضله والمير في نفسه المير اهـ

لَا تَعْلَمُ دَوْلَةُ بَنِي عُزَیْرَةَ

نفس حكم الحاكم العتيق والاتباق فيه طريق آخر وهو رفع القضية إلى ما آخر بحكم الشهادة وورث
 الابن وورث الحاكم العتيق ولادود (ولو أقر مرض يقتل) أي باعتاقه (لأنه في الصحة ورثه) بناء
 على صحة الأقرار للوراثين
 • فصل البعض والمكاتب لا يقران • ولو باذن السيد كما يربطه مع ما يتعلق بالتمتع بالتمتع بالتمتع
 وبكلام الأصل في معاملة العبد

• الباب الثاني عشر في اختلاف الزوجين •

في النكاح (ونكاح أحدهما يبقى زيد بعينه وأدعتاهما) بأن قالت كل منهما أنا المروجة (وصدق
 الزوج أحدهما) ثبت نكاحهما المتقارهما (وحلف للآخرى) لأن النكاح يشترط دفع بانكاره والمقصود
 المعرفة لا من خلفه بخلاف ما لو ادعى اثنان نكاح امرأة فارتد أحدهما لا تخلف إلا خولته لا بدى
 عليها (وأنما يقصد النكاح فإذا نكل عن البين وحلفت لزمها نصف المهر) لارتفاع
 النكاح بانكاره قبل الدخول (وأن أنكرنا) بأن قالت كل منهما ألتزوج قبل صاحبتي (وبين
 الزوج أحدهما) للنكاح (لخافت) أنه ليست الزوجة (بالحلف) (بالحلف) أي كمال
 حقه من الأخرى بتعيينه الأولى (الآن صدق) الولي (المهر) فبينها فلا يطل حقه منها ولا يضر
 أنكارها (وأن نكلت) عن البين (وحلف) هو (استحقها) وأعماله ثم تصديق المهر في ما إذا
 ادعتا النكاح معاً لانه إذا عين أحدهما لم يقبل قوله على الزوج (وأن أقرت أحدهما) نكاحها (وأن
 المهر بنكاح الأخرى عمل بأقرار السابق) منها وقبل بطلان جها والزوج من زبانه وهو مردود
 بأنه لا بد من تصديق الزوج فأصل انما هو بأقرار من صدق الزوج على أن ما فهمه من التصور ليس مراداً
 وأن كان في كلام الرضا وقوله إذا لم يردا انما هو إذا تعدد الزوج وتعددت المهر فاقترن الزوج والمهر لا يخر
 هل يقبل أقرارها أو أقراره وجهان فمما مع البين العتيق آخر الباب الثالث (ولو شهدا) على رجل
 (نكاح) لمرأته (بسمي) معلوم وهو منكر (وغير) له (أو نصف ثم رجعا) عن شهادتهما (رجع)
 (هو) عابها) بما غرهما لانهما السبب في تفرقه (فلو شهدوا) أي مع شهادتهما السابقة (اثنان
 بالاصابة) أو بأقرار الزوج (واثنان بالطلاق) وحكم بمقتضى الشهادة (وغير) هو المسمى (ثم
 رجعا) كلهم عما شهدوا به (غرم) (الصف الثاني) من المسمى أي النصف المستقر بالدخول
 (شهود الاصابة) لانهم السبب في تفرقه (لا) شهود الطلاق لانهم وافقوا الزوج على علم
 النكاح ولا يتم لهم بغير قواعده شيئاً (ولانه) كان ثم نكاح ففقدان نكاحه قبل شهادتهم وانما يفرم
 شهود الاصابة (ان تاتوا بغير الاصابة) عن تاريخ النكاح بان شهدا أن نكحها في الحرم وأخر أن
 أصابها أو صفر (أو صرنا أو فوجعا) أي الاصابة (في النكاح) فان أطلقا فلا غرم عليهم - بل لو
 فوجعا أو صفر النكاح من زمانا أو غيره (ولو شهدا النكاح أربعة ثم شهدا اثنان منهما) الأولى منهما
 (بالاصابة) ثم رجعا (انخص شهود الاصابة بثلاثين بالغرم) وشهود النكاح بربعه إذا انصف
 لأوله مشترك بينهما والثاني مختص بشهود الاصابة (وأن زوجت) امرأة (من) رجل (ببين
 بالاذن) منها (فبسه) أي في تزويجها منه (واعتصم من الزوج) أي كان قالت هو أو حين
 الرضا (أو) ادعت (جنون الولي) حين زوجها (لم تسمع) دعواها لانها تناقض ما تضمنه رضاءها
 من موافقة (الآن ادعت ابناً) للمصيبة والجنون (وتعوه) كلفها فتسمع دعواها لغيره (فحلف
 له الزوج) أنه لا يعلم بحرية وجنون الولي (ولو كانت بحرية) وزوجت بلاذن (أو ذنت) ولو
 بحرية (في) نكاحها لرجل (غير معين) وادعت ذلك (فأقول قولها) بيمينها لاحتمال قولها له
 تعريضه فصار كل ما ادعتاه لا تزوج به وهذا (كأن باع الحاكم) له (بسبب اقتضاه) (أب)
 حضرة القند كنت (بعته فلانا) أو اعتقه أو فوجعا فانه (بصدق بيمين) وببعض بيع الحاكم

• الباب الثالث عشر في

اختلاف الزوجين •

(قوله قال صل انما هو
 بأقرار من صدق الزوج)
 تصديق الزوج لحصل
 فله مدع لنكاح فان أقر
 معاً لقرارهما (قوله)
 تقدم ما مع البين العتيق
 آخر الباب الثالث) هذه
 فتقدمها المصنف هنا
 وما أتاده هنا صحيح وإن لم
 يكن مراد أصله (قوله بالاذن
 منها) أي لفظاً

﴿كتاب الصدقات﴾ قوله وبالله أنشأه الخ له ثمانية أسماء بمعنى بيت مدائن ومصرته وله وفرة في جوارحه وأمره عقد هاتين
 قوله ﴿وبالله﴾ الله له الهبة لأن المراد من دفع الزوج كاستمتاعه أو أكثر فكم أتخذ الصدقات من غيرهما قبل وقيل لعله أي عبط من الله
 وقيل لم يضمن قوله فلان يتخلل بكذا أي يضمن قوله وبالله العقدية نقول عن جماعة كراهة تأخذه العقد عن اسمه الصدقات ودليل
 جواز تأخذه من الإجماع قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم أنفسكم إن كنتم مسلمين أن ينفقوهن فربما ينفقن ما في أموالكم من قبل الله
 أو الفرض المستحق لعدم كل منهما (٢٠٠) قوله ولأنه أدفع لفرضه انما يجب لان المرض الاعمال الاستمتاع ولو احواله ذلك بقوم

بالزوجين ففسح الخ
 قوله ثم لو زوج بعده
 بانه لا يستحب كره على
 الحديدي كذا في المطالب
 والكافية وفي نسخ العزير
 المتقدمة وفي بعض نسخة
 الروضة ان الحديدي
 الاستحباب أي كإباحته
 اساس البر والسخافة
 أن يتزوج المحدث مع
 استحبابه الصلوات وانما
 يرتفع حديثه قال الأوزي
 والاصحاب الاول وقوله
 والاصحاب الاول انما في
 تعصيه قوله يكاتبه زان
 يكونه لا يجوز زهلي
 وقد اعيد صدقه لزوجته
 الحره والبعثه والمكاتبه
 بل يسل النكاح لانه قاره
 ما يضافه ولا أحد أقوى
 الصغيرة والجنسونه أو
 السفيه صدقاتها لا لاجل
 الاب أم ابنه صدقاته
 بل يصح النكاح بمهر مثل
 امتني بعضهم هذا المورد
 من قوله مأمع ميا
 مع صدقاتها لا الأوزي
 لأوجه لقوله فان زاد كره
 يجوز زهلي صدقاتها لصدق
 بيان ما يصح صدقاته ولم

﴿كتاب الصدقات﴾

هو يقع الصاد وكسرها لوجب نكاح أو زوجه أو بيت يبيع فقرا كزواج وجوه وصدقته
 صدقة يبيع أو زوجه أو بيت يبيع فقرا كزواج وجوه وصدقته
 رغبة بانه في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر وبالله أيضا مهر ونحوه بكسر النون وضها
 وفرصة وأجر وطول وعقر وعلة وتعليل ما هو نكاح قال مالي ولا يستحب للذين لا يصدقون نكاحا وزل
 الصدقات ما يجب بشبهة في العقد والمهر ما يجب بغير ذلك والاصل في الباب في الإجماع قوله أنه لا زوا
 النساء صدقاتهن تحته وقوله وآفوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا
 حدير ولا الشبان (ويستحب العقدية) لانه صلى الله عليه وسلم لم يجعل نكاحا مولا إلا بثمن نكاح المرأة
 نفسه صلى الله عليه وسلم ولأنه أدفع لفرضه ولم يزوج عبده بانه لا يستحب ذكره في الجدة
 لا فائدة فيه وعن اصحاب العقدية جواز انشاء النكاح عن ذكره به صرح الاصل ثم قد يفتي بذكره
 له ارض بان كانت المرأة غير جائز التصرف أو لها غير جائز أو كانت حائره وأذن لوليها أن يزوجه
 ولم تخوض أو كان تزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه من أقل من مهر من الزوجه ولم
 عداها على أكثر منه (و) يستحب (ان لا ينقص من عشرة دراهم) خرو جامن خلاف أبي حنيفة
 (و) أن (لا يزيد على خمسمائة) من الدراهم كاصدقة ثلث النبي صلى الله عليه وسلم وزوجه ولا
 اصدقات أم حبيبة أو بعدائه الذين انزلوا من الصحابي اكرامه صلى الله عليه وسلم ويستحب ان لا يدخل
 ما استحق يدفع اليها شي من الصدقات خرو جامن خلاف من أو جبه (فان عقد با دفع مقبول بان) ككثير
 ان يكون ثلثها وليس ولو خذ من حديد (والا) بان عقده لا يقبل لقوله وأوله عدم بانه (فصدقت
 السنية) نكح من عن العروضة وبالله الصمري بالانوار الحصة فتؤخره البصلة ويقع بالانكحة (وقيل
 أي كتاب الصدقات) سنة أو بالاول في أحكام الصمري وهي ثلاثه الاول في الضمان) قاله (الزوج يصنع
 الصدقات للمهرين) قبل قبضه (فمن انفق الا على ما اراد) لانه لا يقبل بغيره ما ردت فكان كالبيع
 في بدل البائع قبل قبضه (فلا يجوز لها بيعه) ولا يبرهن من أثر الصفات المنتفعة ثم (قبل القبض) لما
 ذكره قوله والله ضمن ضمير يدين بالزنا كلها والاسم (وان تلفت له) أي قبل قبضه (بأنها
 انفق) عقد الصدقات (ولو عرض عليها) فاستعت من قبضه كمنه في البيع (وبعد) أي بغير
 عوده (لأنه قبل التالف) حتى لو كان عبد الزوجه مؤنته بغيره كمنه في البيع (ووجب له) لانه

يتولون من جاز ليس من جاز اصدقات من حتى يبي ذلك ولو هو ما ذكره ووصو ركيزة قوله والابان عقد ولا يقبل (وقيل
 لقوله وأوله عدم بانه لا يجوز له ان يبيع ما يبيع من غير ما يبيع بما لا يبيع فبما هو وان حرة ولا لاله سها هو يبي العت تقدر له
 وعلى بيعه أنت صدقاتها ليس بصدقاتها وان كان سدا لا يبي على البائع على الانفراد والجار به من يبيع له لأن من شرط الصدقات
 الصدقات لمن ضمن الصدقات فغيره لا يبي على غيره بخلاف المتاع الملوكة بالانكحة التي تولى (قوله فلا يبيع
 عوض من المهر من كان صغيره فان كانت بنته يبي لابنهم (قوله وان تلفت له بانه) أي أو بالانكحة غير معين

(قوله وما له التولي منه ما لم) امتناع اعتياض الزوج عن فعله الصنعة فباعا على المسلم فلا يعتق وجوب تسليمه في محل العقد وان
 جواز دفع غيره من الدين بشدته نصف قيمته لا يفتي فيه لأنه لا يفسد لان الصنعة متعلقة بالبيع وكان باع عن صانع
 ولا يفتي بحدوث كل واحد الوجهين في البيع (٢٠٢) (قوله يحتاج الى الفرق بين البابين) الفرق بينهما ان الزوج مستقل بمطاع المبيع

بينهما الاصل بتمام التولي فقال الحق التفتوا اصدقوا تعليم القرآن اوصعته بجزء الاعتناء قاله البزني
 وفي ذلك نظر لانه لو كان المسلم فيه لا يتسلم الزوج في مجلس العقد وهو خلاف الاعتناء وما قلناه من
 اذا فرق في الدين بين الصنعة وغيرها فلا يجزئها كغيرها كالمهر وهو ما انقضاه كلام غير التولي وما قلناه
 التولي ضعف وقد ورد له كلام الاصل (فرع) لو (زاد المصدق في بدة بادة متصلة) كمن
 وكبر وتسلم صنعة (تبع الاصل او منعه) كمنهز ولد وكسب (ذلك المزوج) كالمبيع ولو انصر
 في الاشتقاق على قوله ذلك المزوج كمن (واذا تافت) أي الزاد في بدة (لزمهها) لان بدها عليه ما يدا منه (الا
 ان طابها) منه (ما تم من تسليمه فبعضها) ولو امتنع (البائع) من تسليم العين (المبيعة) المعصية
 في بده (فكانت له) لها فبعض البيع والصدق كالبيع في ذلك وهذا من بدهته هذا وانما
 العين المبيعة بالصدق كان أولى وانما (ولا يصح) الزوج (منعته) الصدوق وان (استوفاهم)
 بركوب أو ليس أو استخدم أو نحوه أو طأله بالتسليم فامتنع كالمبيع قبل نفسه وهو موقوف الزك
 من تمام اذا استوفاهم أو طأله بالتسليم فامتنع من لام احادته فهو كالزاد الحادثة اذا امتنع الزوج من
 تسليمه وقد يفرق بان الزاد لم يتناولها فهو الصدوق ابتداء بخلاف المانع
 (مطل) لو (صدقها) فاصدا كان اصدقها (حرا او حرة) او موصوبا (وجب) لها (مهر المثل)
 بالعقد في ذم زوجه قاله المحقق النكاح نوجب بده كالمبيع من فاسد وتعدو رد المبيع يجب قبضته (وكذا)
 يجب له اذ كان (اذا غرها بانه بعد اوصيه) هذا في انكسها ما انكسها او الكفاة فكل ما عداها وصية ما عداها
 يجري عليه حكم المهر قال الزكشي وياس ما في الخلع من أنه لو طأها على بدهه مودود كالمهر ومن
 وجد اعدام وجوبه وانما في نقل في تقاربه فان تكون الزوجة كالمودود لكن صرحوا بانها لا فرق في فتح
 الى الفرق بين البابين انتهى ويفرق بان الغالب من جانب المرأة المفاوضة فامتنع من كونها عوضا وقد
 بخلاف طأها بانه مودود فامتنع النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصود الفرق في
 فصل غالبا بدون عوض (الحكم ان في التسليم) للمهر (فلكبيرة) عاقلة (سلبت نفسها) الزوج
 (مطالبة الزوج) بنفسه أو وليه (بالمرءان كان) الزوج (صغيرا) كالمثل النفقة (ولا) أي فكبيرة
 (حسب نفسه) حتى يسلم (الزوج) (المهر) (المعين أو الحال كالإثم سواء أقر تسليمه لعذر أم لا والحسب
 الامتنع بها أو وليه (لا المثل ولو سلم) قبل تسامح وجوب تسليمها قبل المأخوذ لانه ما رتب بالتأجيل
 كالمبيع وذلك من الحسب بمحله في غير ما مر في أوائل الباب الحادي عشر (ولو صغيرة) ويجوز تولي
 (الحسب) لهما (للمصلحة) فاعلم أن له حسيه ما حتى يسلم الزوج المهر (وان تنازعا) أي الزوجان في الدية
 بالتسليم بان قاله أسلم المهر حتى تسلي نفسها وقالت لا أسلمها حتى تسلم أجيرا بما ذكره قوله (أم)
 تسلمها على عدل ثم أمرت بالتيك (فأذا كنت) لم العدل المهر المأخوذ من المهر في الزوج كالمبايع من تسلم
 المحصنة قال الامام فلو لم يوطء بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه ما ترددناه من أنه لا يفتي تسلم
 على عدل لانه ان كان تسلم فالحسب للزوج والا فلا يجوز تأجيلها بانه تأجيلها كمن صرح به الجليل وانقضاه كلام
 الاصحاب فيه اذا أخذ الخلع من المهر من الممتنع فان المأخوذ لم يكن له مهر بترأدته المأخوذ منه ومع كونه
 تأجيلها هو نوع من تسليمها المأخوذ من المهر فممتنع من التسليم في قولنا لا يفتي تسلمها بغير المهر
 أجبرناه اختلفا انصره في المأخوذ بمجرد التسليم وأجاب آخرناه تأجيلها سواء شهد به بمقتضى كلام الاصحاب

جدا فاقا فاقا بغير قصد
 خذ من ما قبله وولي
 النكاح غير مستقل باخلاء
 عتق من ايجبه للصدق
 وكذا لو لم يسه ما لم تقوض
 ففي تسليمه غير المقصود
 وجب الحسد مهرها
 وان أدت فيها لا تنفذ
 تقويضا (قوله فلكبيرة)
 سلبت نفسها المثل للزوج
 بالمهر) كمن لا يسه
 المحصنة (قوله والحسب في
 الامتنع بها) ولو لم يكن
 كانت بصفة فالتسليم
 حصة البعوض الزكشي اوانما
 المكاتبه كالمهر
 أن يجري من سبها
 خلاف من الخلاف في مهرها
 (قوله لا المثل ولو سلم المثل)
 قال الاذرى محل التردد في
 التنزه بعد المأخوذ انما
 هو في مجرد الابتداء اعالو
 خاتفت فون المهر أو البائس
 فون التمن فلا خلاف فيها
 لو كانا بايعين الاصل فتأمله
 ولم يله ذكر في كلامهم
 وقوله قال الاذرى أشار الى
 تعصمه (قوله ويجوز)
 أي سلبته (قوله فاعلم ان
 له حسيه ما حتى يسلم
 الزوج المهر) أي الحال
 قال الاذرى قوله المثل

ورأته على الرأى وهي نعمه لم يجوز قول أن زوجها أو جليل لم أر من صرح به فان سمع ذلك وهو
 قضية كلام سلم الرأى في بدهه فلو لم يكن كسب بالانتماء حتى يشترط فيه الرهن والاهاد كما ذكره في كلامه
 الكليل عن الرهن في ذلك محتمل وبعد جواز تزويجها بغير حل من معصوم وتسليمها اليه بانه يؤدي الى فوات البيع ولا يضر
 يجوز أن يفتي بجواز مهر مثلها حالا أو بعد من بدهه عليه لا ليل الا ليل في نظر (قوله وأجاب بانه تأجيل المثل) قال الباقي في التذريب المثل

المذكور

[illegible]

كروا وهو اذ خربانه نائمه ولا يحذروا اجباره لزوال العلة المحضة. لعدم اجباره او اخرانه
 بالمرع قطع الخصومة بينهما (وتجب عليه) نفقتها بقوله اذ اسلم (المهر) (مكنك) لانك اجبتك
 لانه (فرب) (سطح حق الحبس) للزوجة (بالوطء) لها تمكينك من متعة ما توافقه ولو انك جازا
 بالبيع غير عاقل قبض الفين (لا بالتسليم) نفقة فلها بعد حبس نفسها حتى قبض الفين لان القبض
 صحيح ولو دون التسليم (ولا يوطئها) كرهه صغيرة بغير زوجة ولو بسلام لغيره لان العدة
 لا تنقطع ولو اولى الصغيرة والمجنونة بالصفقة بغيره في كل الفسخة اياها لوجوعها وان كلت جازا ترك
 لانه لا ينفقه الصلوة ناسا لاجتماعه وعاهه الا بغيره بعد زوال الخرجي الاصغر بخلاف ما للمهاجرة بغيره لانه
 مبرور عليها الصلوة لو كانت فها ورأى الولد لا فقه في حق أن يكون له الرجوع وان وطئت (ولو استعت)
 بغيره لم تنزل بالاعداء (وقد يادى) بسلام الصدق (المبرور) لتبرره بالمبادرة (كقولك) (الدين المؤجل)
 (بغيره) (بالبيع) هي على نكاح نفسها (وبالتسليم) أي وبسلامتها منه هاله (المقبض الصدق)
 (بغيره) (كطريقه) (البيع والصرح) به ما من زبانه (وهل) وجوبا (بعد تسليم الصدق)
 (بغيره) أي أو لا والله الامهال (أخبر تنظف) من وسخ كاستحسان ذلك من غير فرائضه داعي
 في ظاهره كالحج (ثلاثة أيام) بذلها (فادونها) لان الغرض من ذلك يحصل فيه ولا يتم أقل الكسبر
 أو كقولهم والرماد ما رافض من اناله أمر بمحبة وفيه (طاهرا كانت) من حبس ونفاس (أم لا) فلا
 يلا كمن لا يخرج نحو التنظيف الجاهز والسن ونحوهما فلا تغفل لها وكذا الحبس والنفاس فلا
 يغفل عنها لعل لا مد منه ما قد تعادى وبأنى التمتع معها بالوطء كما في الزنا وهذا أصح به الاصل وقال
 الركنين ما ذكره في الامهال للتنظيف ان عمل الحائض اذا لم تزدهم فيه على مدة التنظيف وقد
 مر في التنظيف عديم امهالها بما اذا كانت مدت ما لحض تزدي على ثلاثة أيام والا فله انتهى
 بالحض فبما لله النفاس هذام انه يمكن ادراجها في قول المصنف لتعريفه فيكون بخلافه الاصله
 وبما تغفل ولكن يغفره شرط ان لا تزدي منه على مدة التنظيف ولو علمت انه يباشرها ولو انبأه
 فعلها لكانت تنقح به فرد لا لام قال لا يمددو بذلك ادراجها عليها (ويعبر مد من التحمل)
 (الضرر) (ضرر مرض) وهو الزلزلة وريها والصرح بغير عمن المر بغيره من زبانه (وهل) أي من
 الفضل (في نكاح) المامر (وبكره) لا يوطئها (أي الصغيرة) بغيره بغيره كقولك (فولست له)
 (صغيرة) (فإن لم يوطئها) (تسليم المهر) كالتفقه (وان سلمه) على ما حالها او جازا (في استدراجها) وان
 (كفره) لم يوطئها (لا تستفت) بالاعداء وقد بادر الزوج إلى تسليمه ذكره الاصل وفتيته مرجع عدم ادراجها
 (والزوجه) لو (قال) سألوني ان لا تحتمل الوطء وأنا (لا أوطئها) حتى تحتمل (وجب تسليم المهر) بغيره
 لان من قبله حاصل التمتع في الجملة (لو لم تستفتها) (لم يكن له الامتناع) من نكاحها كايكس له
 بغيره جازا وان اذامع في الجملة (وتزكته) (تفتق) المامر (بخلاف الصغيرة) لا يجب تسليمه هاله وان
 (قال) فلان لا تقربوا إلى بعض أبنائه ولا منه من رجحان الشهوة ولو سلمت له كان له الامتناع من تسليمها

قوله وقضيتي ترجع عدم استرداد) وهو الاصح

[illegible]

هذا القول ونسبه كلامهم انظر وايضا قال الأدرسي بشرط في هذا القول ان يكون مما عداه من التحليل فلا
يقتصر بآماله على شخصه فإني أتأتمن الوفاء له وحري عليه جماعت (قوله في الشك المصع من القاسد) شرح به الجلب وبيان
اللعين وهو ظاهر (البيان الثاني في الصدق القاسد) (قوله له) أسباب ستة قال الأدرسي في أسبابه مع وهو ان يصدق ما به وبها
لا يثق في فعلها كما بدأ بها (قوله أو في غير مصروف) أو ردعه كما (أو في أولها) الشارح وكان ما غير معروف
في أولها

بالمصلحة ذكره بقوله (فان لم يتعلق به غرض) كشرط ان لا تأكل الا كذا (أو) تغلق
 رطلك (وافق مقتضى النكاح) كشرط ان يتفق عليها أو يقسم لها (لم يوتر) في النكاح ولا
 له ان يشاء فأنه (ولا) أي لم يوافق مقتضى النكاح (فان لم يتصل بعقد والعقد كشرط ان
 يتن الا بتزوج عليها أو لا يسافر بها أو لا يقسم لها أو ان يسكن مع زوجها ان عقد النكاح لعدم
 بل يتصور دلالة لا تأثر فساد العوض بفساد الشرط أولى (بمهر المثل للمسمى) لفساد الشرط
 ان كان لها فرض بالمسمى وحده وان كان عليها اقترى الزوج ببدل المسمى الاعسار لانه متاخر شرط فاعدا
 الشرط وان لم يقبضه جوع البهاوجب الرجوع الى مهر المثل (وان أخله كشرط ان يعلقها)
 مدلوله (أو ان لا يجار) في النكاح (أو) انما لا تزني (أو) انه لا يرثها أو انما لا يورثان
 لان النكاح يعلق غير الزوج (بمال العقد) لاختلال المذكر ولو كان قوله أو لا تزني الى آخر ما زنه نقله
 سل عن الحامل ثم قال في قول بعض ويطال الشرط قال الباقين في غيره وهذا هو الاصح وجهه
 رطل المذكور لا يتصل بمصدر العقد (لا بشرطه) أي الزوج (ان لا يطاها) فلا يطل العقد (كما
 ين) بانه في الكلام على التحليل * (فرع) * (لو نكحها بالمال أن أقام) في أي البلد (والا
 فبأنزوج أخته بعد) لغيره (على ان الاولاد لا بد من انعقد) النكاح (بمهر المثل) لما سبق
 رطل (وكذا) ينقضه مهر المثل ان شرط الخيارات الصداق لانه لم يتجهض عوضا بل فسمعى
 لالتزامه بالخيار (أو) نكحها بالمال (على ان لا يلهأ أو) على (ان يعطيه انما) لانه ان لم
 ين الصدق فهو شرط عقد في عقد الا فسد على بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوج ففسد
 البيع (السبب الثالث) تفرق الصفقة في الابتداء كان أحد فباعه وبعده غيره أو نكح امرأتين
 فرض واحد كمال في الفصل الاتي بخلاف تفرقها في الدوام وفي اختلاف الاحكام ومن تفرقها
 اعتبر ذكره بقوله (فأما زوجته بنته وملكه ألفان مالها بعد بيع المسمى) لان ذلك جمع بين عقدين
 في الحكم في صفقة بعض البس وصدائق وبعض مبيع (ووزعنا العبد على الألف ومهر المثل فان
 مهر المثل ألفا إضافية العبد الفين نصف العبد مبيع) ونصف صدق (فان رد) العبد
 لزوج (بعد رجعت) زوجته عليه (بالقولها) عليه (مهر المثل ولو ردت) عليه (أحد
 سفين) فقط (جاز) لعدم العقد (فان طلقها قبل المذلول) بها (رجع للزوج) نصف
 الزوج (رجع العبد فقط وان فسخ النكاح بعيب) أو نحوه (رجع البها الصدق كما هو وصف
 دون ثلث البس قبل القبض) له (استردت الألف وطالبت بمهر المثل) ولو وجد الزوج بالثمن
 رد استرد البس وهو نصف العبد ويبقى لها النصف الآخر صرح به الاصل (فان تزوجها واشترى
 فلان مع) كل من الصدق والشراء (وقسط) الألف على مهر المثل وقبض العبد في النكاح مهر
 البس وصدائق (فان رد العبد) عليها (بعد استردت) الزوج (قسطه) أي قسط العبد من
 (وليس لها رد الباقي) والرجوع الى مهر المثل لان المسمى جميع (هذا ان في النكاح وان) الأولى
 (فصل في المثل واسترد) الزوج (الجميع) أي جميع العوض (فان خرج الألف) فحق استردت
 من زوجها (أو مهر المثل فان زوجها باها وملكه مائة درهم لها بائنتي درهم على البيع
 سلفا) لانه بائنته من قاعدته زوجة (فان كان أحد العوضين دنانيرهما) ادعيا بانه جمع
 مائة درهم وهو دنانير خمسة

(قوله أو ان لا يجار في
 النكاح) لانه عدم معاوضة
 لا يشمله كاصرف (قوله
 أو ان لا تزني) وانه لا يرثها
 (الح) قال في الخادم شرط
 نفي الارتب ينفي أن يكون
 محله في غير النكاح سابقة لامة
 قلوزن زوج كناية أو أنه على
 ان لا يرثها فان أراد ادمام
 المانع فأن النكاح صحيح
 لانه امر صحيح مقتضى العقد
 وان أراد مطلقا فباطل
 لمخالفته اقتضى النكاح
 وان أطلق فيضمحل العصة
 لان الاصل دوام المانع
 ويحتمل البطلان تنزيلا
 للمطلق على ان لا يملك
 وقوله ينفي أن يكون محله
 الخ اشار الى تنصيصه وكذا
 قوله وان أراد مطلقا وكذا
 قوله فيضمحل العصة (قوله
 فأما الزوج بنته وملكه ألفا
 من مالها بعد بيع المسمى)
 فان قلت كيف تزوجها بغير
 نقد البس قلت أنصرف
 بالفتور شعبة أو نكحت ذلك
 أو كانت بحجورة وهوولى
 مالها ورأى الخاطفان ذلك
 كإفاه البغوى والعمرافى

(على) هو (تساع امرأتين معا) كان زوج جميع ما أو أو جمعا أو معة قهما أو وكل ولهما (أو أخلعهما)
 على عرض فسد العوض (للمهر) على ما يخص كلامهما في الحال كإلزامه ببيع جميع بغير واحد
 النكاح والبنونة فلا يفسدان لان فساد العوض ذهبا لا يقتضى فسادهما لانهما بالباع معاوضة
 رجوع) نهما (الى مهر المثل) لكل من المرأتين كإلزامه قهما خيرا (وكذا) بفساد العوض

(قوله فان كانتا اثنين لسد لم يسد الخ) أو زوج ينتهوا بمباذنها في ذلك من عبد معها واحد (قوله فالاولا ان ياذن لعبد في نكاح من والصدان وقتئذ يسد النكاح) قال الباقر الصديق هذا النكاح والصدان ثم ينقض النكاح كالقوله ان بعد ذلك فأنشأ من زوايا كانان واجتمعا فأنشأ طلاق على الاصم وفأذنه في التعلقا فترجوا اه التحقيق ما له الاصحاب من عدم جهمته بالافتراق العبد عايناه ولاه اذا جتمع المقتضى والمانع قدم المانع ولم يعرف باليسع والرجعنا بانهم لان اعناق البائع المبيع في خدار الجاس نافذ طلاق الزوجين وقع (قوله لانه لا الرجعة منه ليس كذلك (٢٠٦) قوله وكذا في جعل أحد أو بع واحد قالوا) قال شيخنا العل وجهه انه لما كان له علة

في المهر بالملك وان غلبه
فقد زال جهتا وان كان
الملك له فلا يمانى
في الاختلاف من انه لو قال
لهما صدقت اياك فقلت
بل ايا عكسه (قوله متى
تبرع عن ابنه الصغير)
أي أو نحوه (قوله عاد النصف
أو اثني الى الابن) سئل
الباقر عاذا صدق الاب
عن ابنه الصغير فقال ذمة
الاب ثم بلغ الابن وطلق قبل
الفتول وقبل فقد صدق
ما حكمه فأجاب تصديق
الزوجة على الاب النصف
والذي يقتضيه الفضان
الاب يسحق على ابيه
النصف الباقي وقد صرح
المأوردى بتسليم ذلك في
التفريع على القدم اذا
قتنا الاب يكون متضملا
لاضامنا وهذا من الفائق
الطعنة ومقتضا ان لو
فسخنا ابيهم لم يسقط
الصدان عن الاب بل يكون
جميعه مضملا لابن اه
وقد صرح البصري
والخوارزمي في مسئلة
الفسخ بان النكاح لو لم

ورجع المهر الى الزوج (الاب ابتد) من رجلين (بعض واحد فان كانا) أي المزوجتان
لواحد وبعض واحد (أمنين لسد) واحد (لم يسد) أي العوض (لإتمام المستحق) في هذه وتعدد
في تلك (السبب الرابع من تعين إثباته) أي الصدان (رفع النكاح أو رفع الصدان فالاول) مثله
(ان ياذن لعبد في نكاح من) بصدان (والصدان وقتئذ يسد النكاح) لانه فانه عايناه وبغير
بطلان الصدان لانه لم يصح للمكتزوجها انفسح النكاح فيرفع الصدان وكما لم يصح للمكاتبه (ان
كانت) أي المقتضى لكاح عبده (أنه مع النكاح والصدان) لان المهر يسهلها (فان طلقها
قبل الفتول وقلنا الاصم ان من باع عبدا قد تزوج باذنه) فطابق قبل الدخول وبعد الاداء للمهر
حكمه (ان المسرد) من المهر (المشترى كان العبد كله) هنا (لسد الامتعات أعنت مالك الامنة
العبد ثم طلقها) العبد (قبل الفتول) بها (أو أوفدت) قبله (فدلى المقتضى للمقتضى نصف فتميل
صوره الملاق وجهه) الاول وجهها (في) صورة (الردة) وكان الاول أن يعسر ببقية نصفه
لانصرف فتمت لان الزوجة دينه (ولو لم ينفقه سيدا لامة) فيما ذكر (بل باعه كانه عليه ذلك) أي
ما ذكر من النصف والجسم (المشترى) لان الصدان يكون أدا له العبد دوم الطلاق أو الانفصاح
(ولو باع الامنة ثم طلقها) العبد (أو فسخت) نكاحها بسبب قبل الدخول (في) العبد (أي بابتها)
ولا يخفى عليه (ومثال القسم الثاني) وهو ان تعين اثبات الصدان وقوله (أن يكون له) أي لرجل (له
حرم أمته ملك يدها) كان وله من موهبي في غير ملكه نكاح ثم ما حكمه ما فسخ عليه وله ذمه (فزوج
بامر أو بصدقه امتعات الصدان يشترط وجوب للمرأة (مهرات) وذلك (الانان) أي لو حصة
(نكاح) الامة (أولافى ملك الابن وعنت) عليه فتمت انتقالها الى المهر أو كذا لوجه جعل أحد أو بع واحد
صدقا قالوا (ومتى تبرع) الولد (عن ابنه الصغير بالصدان أو اشترى له شأ) في ذمته ولم يذمه ثم طلق
قبل الفتول (أو رد) المبيع (يعب عاد النصف) أي نصف الصدان في الاولى (أو اثنين) في الثانية
(الى الابن ولا رجوع الاب فيه فلا تبرع به أجنبي) من الزوج (أو) والد (عن ابنه الكبير بالهما)
لا لا التبرع عنه ثم تقدم أو آخر باب ضيار النقص ذلك مع ذكر الفرق بين الحكمين وبغيره (السبب
الحامس الولي) أي تفرطه (فان تزوج المجبرة بالاجبار) بان تزوج بنتا المجنونة أو البكر الصغيرة
أو الكبيرة بغير اذنهما (بائنا من مهر المثل) بما لا يتفان بملكه (أو قبل) النكاح (لاينة الصغير
أو المجنون لان مال الابا كثر) من مهر المثل بما لا يتفان بملكه (بما لم يسمي) لان تمام الخط والمصلحة
فيه (ومع النكاح) مغير المثل لانه لا يسد بفساد المهر ولو تملكه في كثر من مهر المثل من مال نفسه مع
المسي عنها كان أو دينا لان المهر مطلقا لم يكن ملكا لان حق يعرف عليه والتبرع به انا حصل في ضمن
تبرع الاب والواقي فأتى على الابن ولزم مهر المثل في ماله وهم فاقطع المهر الى البكرى والمأوردى في مهر المثل
والمرحومين فساد لانه يشترط دخوله في ملك الابن ثم يكون متبرعا بالزائد وأيداه الاصل بجمعه اعاقته بعد

لكن في كلامهما بشر بان ذلك بعد دفع وليس بشرط ما تقرّر
للمثل) أو زوج جهتها لم يشرط وجود راتبها كثر من مع النكاح ولا اعتراض عليه قاله الامام قال الاذرى وهو الوجه اذا رأى ذلك سقط
تدبيل على مقتضى اقامة المذبة وقوله قال الاذرى وهو الوجه انما قال الاذرى وهو الوجه اذا رأى ذلك سقط
النكاح به المثل) أي ان لم يستقر من مهره مالاه والا فلا يصح النكاح (قوله أو المجنون) أي أو المجنون وعده بفسقه (قوله ومع
المعادن ونس في شرح التبرع لانه لا يدخل في ملك الاب تبعه لا مقصودا وقال ابن أبي الدنم انه لا يظهر فانه لو أوصى فاطمة بغيره
للمعجب بغيره لم يوجب النكاح عليه بل هو القبول فاذا قبل على غيره لم يوجب النكاح فانه لو أوصى فاطمة بغيره



قوله وسكن البدر من غير المكاتبة) والوصي بمنعها اذا قلنا بان مهرها الموصى به وامة الماذونة في النكاح اذا كتبه المهر وان
 الرضا اذا قلنا على ان المهر مال فراض وقوله اذا قلنا بان مهرها الموصى به أشار الى تصححه وقوله بخلاف اذن المرأة الاولى فانه يجوز
 (الح) وفيما بين الرقة بينهما من المأثرة ما خلقت الا اذا كان يعمل على ان الولي يترك المهر فلهذا لم يجعل نفو يضا ولا كذا لا السيد فانه
 يمكن من بطلان عقد نفو ايضا اه قال النووي في التمتع قال في الهابة ولو اذنت المرأة للتزويج وطلقت اذنتهم لم تذكر المهر نافية ولا
 مثبتة فاذن المالك في المهر على طالع المهر وقاؤه بمثابة اذن مالك المتاع في بيع متاعه اه وسكت عليه (تنبيه) * مقتضى القواعد
 ان نفو في المكاتبة يرضاه (٢٠٨) كبره باذنه وان نفو في المهر يرضاه عن محنت وان مات قبل الحصول كان نفو بغير

وهو صريح في الشرح الصغير (وقال) وفي نسخة وادعى (في الهامات أنه نفو يرض) وان الشافعي
 نص عليه نصا فاعطى وليس كإدعى النص الذي ذكره ليس فاعطى بل جعل جدا كإتباعه عليه الاذني
 (وسكن البدر) عن مهر غير المكاتبة (عند العقد نفو يرض) لان يكونه عنه في العقد شهر وضاه
 بخلاف اذن المرأة الاولى فانه يجوز على ما يقتضيه العرف والشرع من انصرف لها بالاصحة (ولو زوجها)
 اولى (بأنه اعلى ان لامهر) لها (وان وطئ مع) النكاح كالنكاح من مهر المثل (وهل تبقى مفوضة)
 ويجعل النفوس معها بالغاء التفي في المستقبل (أو لا) استحق مهر المثل بالعقد ويجعل النفوس
 فاسدا (وجها) وبالثاني قال أبو إسحق وصاحب المذهب والبيان وغيرهم في كل سائر الشروط النافذة
 قال الاذني وهو قسبة راجد وهو الراتبين كقوله بعض الائمة والمذهب (فرع) * لو (نكحها)
 على أن لامهر ولا نفقة لها (أو على أن لامهر) لها (وعلية) أي تعطى زوجها (ألفا) وقد اذنت
 بذلك (فنفوسة) لان ذلك يأتي في النفوس (وان زوجها مهر المثل) من نقد بالبدل وقد اذنت ان
 تزويج بلا مهر (مع المهر أو) زوجها (بدية ففوضة) فلا يلزم شي بالمعقد قال الزركشي كذا
 تبع فيه الشنخ البقوي وهو يجب كقوله ابن الرقة لان العقد وقع على نسبة فادع في ان يجب مهر
 المثل بالمعقد فلا بالعادة (الطرف الثاني في حكمه) * أي النفوس (فلقية ففوضة مهر المثل) بالوفا
 لا الوفاء لا يباح إلا بالاجابة من حين اقله تعالى ثم لو نكح في الكفرة ونكح في اسلام او اعتق اذ لم اذنت
 افرضه بجعل نفو في فلاشي الهالة استحق رطبا لامهر (لا بالعقد) الاذني وجبه لشعار بالعدول قبل
 الحصول كالسبي الصحيح وقد دل القرآن على أنه لا يجب الالتمعة (أو تزويج أحد هيا) أي الزوجين لانه
 كالوطء في نكح والسي فكذا في ايجاب مهر المثل في النفوس ولا نكح بنت وادع في نكحت بلا مهر
 فبان زوجه قبل ان يرض لها فافضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر نساها وبالميراث وادع اولاد
 وغيره وقال الترمذي حسن صحيح والمفسر في مهر المثل في صورة الوطء (أكرمنا كان من العقد الولد
 وكذا في) صورة (الموت وجوه) مهرها (يوم الموت وجوه يوم الوطء وجوه) ووجه اعتبار الاكثر
 صورة الوطء ان البضع دخل بالعقد في حياته وانقر به الاتفاق فوجب الاكثر كالمعقب بشره فاسد
 ويؤخذ فسمنا الارجح في صورة الموت عدم اعتبار الاكثر وينبغي فيها اعتبار يوم العقد على ان ما ذكر في
 صورة الوطء من اعتبار الاكثر هو ما صححه في الوطء بما لا يشك كلام أصلها هناك كنه صحيح في التمهيد كقوله
 والشرع الصغير اعتبار يوم العقد ونفسه الرافي في سراية العتق من اعتبار الاكثر بن (وله المالك العا) *
 لزوج (بالفرض) مهر (قبل الميسر وحس نفسه) أي الفرض استكون على بصيرة من تسليم
 نفسها (أو كذا) اوجب نفسها (التسليم) أي تسليم المفروض كالسبي في العقد (وان تسليم
 قبل الحصول والفرض فلا مهر لها) أي فلاشي الهامته لم يوجبه قبل الطلاق (فرع) والمفروض

لوجبه الزاوت فلامهر
 للمثل قال شنه كذا ذكره
 العلامة البلقيني في تناوبه
 ووجه ان النفوس يرض
 مرضها بغير الوصية
 لا يقال يجب لها بالسوت
 المهر فلا فائدة قال لانا
 نقول بحله في غيره هذه
 الصورة وشبهها (قوله) وهل
 تبقى مفوضة) ويجعل
 النفوس معها كإزجر
 في الاولاد ويؤيد بها
 في المسئلة وما هو الاصح
 فهو ثابت الزركشي وجبه
 بان الشرط الفاسد دائما
 وجوب مهر المثل حيث
 ذكره مسمى دين الفانفوس
 بزاد الثاني في المستقبل
 وقد ذكر الشنخ انه لو
 نكحها على ان لامهر لاولاد
 نفقة كان يلحق النفوس
 مع ان عدم النفقة يقتضي
 فساد السبي لو كان وحدها
 فكلا يقتضي هذا الفساد
 عند النفوس فكذا اشتراط
 نفق المهر في المستقبل اه
 (قوله قال الاذني) أي
 وغيره (قوله أو زوجها
 بدية) أي أو بغير نفقة الميسر (قوله قال الزركشي) كذا تبين في الشنخ البقوي أشار الى تصححه (قوله وهو يجب

الح) المحبب كذا كرم ان التسمية الفاسدة كالتسمية نفوس بغيره ما لو سكت من المهر والتسمية الفاسدة انما تقتضي وجوب مهر مثل بالمعقد
 في غير النفوس (قوله فافق ففوضة مهر المثل) بالوطء لا بالمعقد (الوجدان يقال العقد سبب وجوب أحد أمرين من المهر أو ما يترضا به) وبذلك
 الواجب تبين اما بترضاها واما بالوطء واما بالميراث فاحد الثلاث بشرط والعقد سبب الواجب مهر المثل القول الاظهر (قوله) ويؤخذ
 ان الارجح (الذي) يؤخذ من ترجع اعتباره اذ البضع قد دخل في حياته بالمعقد وانقر به المهر وهو طوطء مسمى بالتسليم الفاسد
 ان يفي بماله الوجوب (قوله وهو ما صححه في الوطء) أشار الى تصححه (قوله ولو سبجلا) ليس لنادين يتأجل ابدان غير عقد الالهة

لقد ابل عقد (قوله أول برضا الخ) هو محمول على ما إذا فرض دون مهر المثل أو قدره عرضا فان فرض مهر المثل من نقد البالد فلا أثر
 له لان ما دون الاجتهاد لو فرض له من غير طهارة مهر المثل أو أكثر فلا امتناع له لان غاية أمرها ان ترتفع إلى القاضي فيفرض لها
 ما كان له والذى ينبغي اعتداله قلت وهو ظاهر إذا كانت المروضة من نقد البلد والقالب ولا وجه لاشتراط رضاها فيه غايا بل
 للمثل وهذا هو الذى ينبغي اعتداله قلت وهو ظاهر إذا كانت المروضة من نقد البلد والقالب ولا وجه لاشتراط رضاها فيه غايا بل
 ولا يرتفع المسمى على مهر المثل الا إذا لم ينعص عنه الارضاها فان زاد أو نقص شأفلا ينعص عنه أو زاد النقد الذى يتبعها من نقد البالد
 بعد الاجتهاد كما سرح به غيره (قوله فرض القاضي مهر المثل الخ) هل يعتبر مهر المثل وقت العقد أو وقت الفرض وجهان حكاهما
 روى في الحاشية ونسب الأول لابن سريج والثاني لابن خبيران وقال الرويانى (٢٠٩) فى الحاشية يعتبر مهر المثل بصفته وقت العقد

لا وقت الوطأ فى أصح القوانين
 لان الجواب يستدلى
 حالة العقد وقوله والثاني
 لان خبران قال شيخنا هو
 الوجه وانما لم يأت فيه
 ترجيح الاكثر لان الوطأ
 اتلف حتى والموت اتلف
 شرعى وفرض الحاكم ليس
 واحدا منهما (قوله من
 نقد البلد الخ) قال
 الصيرفى لو جرت عادتهم
 فى ناحية بطرس الشهاب أو
 غيرها قضى لها به أو قلعه
 اذا لم يكن نقد تعاملونه
 اهـ قال الاذرى ليطرق
 أو مرنه لو كان العقد ببدل
 وكانا طالب الفرض
 بفرضه نقد البالد من مختلف
 أو كان نقد البالد عند العقد
 فوعا عند الفرض فوعا غيره
 أو جسا آخر ومنه الأول
 يكن فى البلد نقد البالد
 نفوذ مختلف من غير غلبة
 فى الذى يفرضه القاضي
 أو ما يسمى منها اناسها
 أو ما راء منها أو يرجع
 إليها ليقضى بقدمتها
 فيفرض منه فان تنازعا قدر

بما يعلو ولو جلا
 مهر المثل شرط العرب بل الواجب أحدهما (فان امتنع) لزوم من الفرض لها (أول برضا الخ)
 قدر (فرض القاضي مهر المثل من نقد البلد الخ) كفى قيم التلقات (لا مؤجلا) ولا يفرض نقد البالد
 ان رضى بذلك لان منصبه الالتزام بمال من نقد البلد (واها) اذا فرض مالا (تأخيرا) أى
 يفرضه لانها (ولا اعتبار بغير تحمل مثله) فى قدر المهر (ويشترط علم القاضي
 الشل) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بالافتاوى اليسير (لارضاها) بمافرضه القاضي لان
 منحكمت وحكمه لا يتوصل ربه على رضا الخصمين (ولو فرضه أجنبي من ماله لم يصح) لانه خلاف
 قديم العقد (فرع يبطل ارضاها) عن المهر (واسقاط الفرض قبل الفرض ولو طم) فيها
 ارضاها لانه ارضاها يجب وأما الثاني فكاسقاط زوجة المولى حتى من مطالبة زوجها (ولا يصح الاراء
 بالتوصل بعد اللان) لانه قبل الطلاق ارضاها على محض بده ارضاها من مجهول (واذا فسد المسمى)
 بغيره نخر (فان من مهر المثل الذى تعرفه ص) الاراء وان جعله لم يصح (ولو علم أنه لا يزيد
 بالغير وقت ألف) أى أنه لا تنقص عن ألف (فأمراته) أى زوجها (من ألفين نفذ) ارضاها
 إلى الأصل ولو قبضت ألفا أو ثمانية من ألف إلى ألفين فان كان مهرها ألفا أو فوقه إلى ألفين فالأمر ماضى
 دون ألفين لا ألفين لانه الزيادة وحصلت العراقة من ألفين وهذا هو المسمى فى باب الضمان فلهذا ذكره
 مست (وأن أعطاها) أى دفع لها زوجها (ألفين ومالكه مافوق الألف إلى ألفين ملكته) أى
 لكنت فان كان مهرها ألفا أو فوقه إلى ألفين (فان بان أقل من ألف دون) اليه (تكملة
 ان) أى نفذ بالتفاوت بين مهرها والألف لانه لم يدخل فى التملك وما ذكر فى هذه من جهة التملك فى
 التملك بولى ما صحه من ألفين من به من عشرة فبى قال أو ثمانية من واحد إلى عشرة وأما على ما صحه
 لوزم وزمبه المصنف أنه برأ من تسعة فيبقى إسقاط واحد من الألفين (فرع لو أراء) من
 ب (فان كان لأدله) عليه (صح) الاراء كالإبواب مال أبيه طامنا حباه فبان ميتا (ويحصل
 لاراء) بمعنى البراءة (منها) أى الزوجة (بلفظ التخليل والاراء والإسقاط والعفو) والتملك
 (أو) بمحل الاراء (منه) بلك الاعيان أى بافطاص المثل إلى الاعيان (فان تلفت) أى العين
 للفرض قال الزوجة وادخلنا ديننا (في اللفاظ المذكورة) يصح الاراء منه
 فأصل الفرض الصحيح يشترط بالطلاق قبل الفسخ كالمسمى ابتداء (لا) المفروض (القائد)
 غير أنه يشترط به مهر المثل إذا عتبه بعد إخلاء العقد من المفروض بالكتابة (تختلف) فالمدعى
 (نقد) لعدم إخلاء العقد من العوض (فرع محكم فى ذمة قوت) بضمه فى نكاحه اذا لم يحكمها
 فيه (عند التراجع) البناو الطرف متعاقي بحكم

لا لا يبي - (استى المالح) - ثالث
 بالانبي - والزوج ان يصح الفرض من ماله وتكون الكان فرعا له بزمه اعفاة وقد أذن له فى النكاح أى رضى عنه والذى يفرض عنه
 مهور من المال يجوز دفعه بيقى إذا كان الخ أشار إلى تخصصه (قوله ومالكه مافوق الألف إلى ألفين ملكته) أى مافوق ألف إلى ألفين
 تملكها أو أحدا أو لغيره لا بدخل (قوله كالى باع مال أبيه الخ) أو طلق زوجته طامنا ثم أجنبية أو عتقه طامنا لانه لغيره (قوله والعفو
 لغير الزوج) ولا يجوز التملك بلفظ العفو الا فى هذا الموضع (قوله تحكمت فى ذمة قوت) بحكمه ناعدا التراجع البناو لا يختلف هذا ما قدمه
 لغيره من المهر كالمهر والشارح أول العارف الثاني لان ذلك فى الحريتين ولا تراعى منهم البناو قد حصل الاتفاق وهو حري والى الكلام هنا
 لغيره من المهر كالمهر والشارح أول العارف الثاني لان ذلك فى الحريتين ولا تراعى منهم البناو قد حصل الاتفاق وهو حري والى الكلام هنا

قوله فناء الارحام الخ المذلة لا يورث تقدم في الاعتبار على المذلة بالاب فقط في الجسد وكتب ايضا مراده بالارحام هنا قرابات الام لا ذور الارحام المذكور وفي الفرائض لان الجسد اعم الام ليست ممن فاعلموا (قوله قال الماوردي) أي والروايات وقوله وتقدم من نساء الارحام الخ قال البلخي وهو قديم جد (قوله وفي العتقة عتقة مثلها) أي مثل موالها في الدرجة وقوله وتعتبر البلد في عدم نساء بلدها قاتر البلاد (قوله الاجنبات) حذفها (٢١٠) المصنف ليند انهم يقدمون على نساء الارحام أخذ من قواهم فان قدم نساء عصبانها

أول يمكن أوجهل
 مهرهن فناء الارحام
 وعبارا بالعاليو يعتبر أولا
 بناء عصبانهم وان كن في
 بلدة أخرى أو ستم (قوله)
 وراى العتقة الجال الخ
 وقال الفارقي والطورى
 وابن أبي عسرون وابن
 نونس يعتبر المهر بمال
 الزوج أيضا من اليسار
 والمهر والعقود والنسب فقد
 يخفف عن المهر والعقود
 وينقل على غيره وأما
 الباقى الشاغل والاستقصاء
 فلي هذا أوجهل
 انشاء العترة من نصفها
 وزوجها من زوجها
 الصفات المذكورة اعتبر
 بها والاقلا يعتبر بها قوله
 لا يتعدد المهر ووط
 الشبهة شملها لو كانت
 صغيرة أو مجنونة أو مكروهة
 (قوله قال الماوردي إذا
 الخ) باله حسن صحيح
 وكذا قاله أصحابنا العربون
 غ (قوله لم يكن يعتبر بكل
 الادوار في الطائفة)
 المراد بالكثر وتقدم
 المهر على كل مرة
 فناء الوطى مع تعدد
 الاذن من قبله كان يزوج
 ويعود والاتصال المتواصلة

فصل حيث أوجبت المهر المثل فهو ما رغبه في مثلها * عادة (من) نساء (عصبانها) ومن التسويات التي من تنسب اليه كالاخت و بنت الاخ والعمة و بنت الم (وان ممن فخرى) القرى في الفارقي فتقدم (الاخوان) بن الايون ثم من الاب ثم بنات الاخ لا يورث ثم اب ثم عمات كذلك (على ترتيب الارث) في الفارقي يقول المهر مخرج هذا من زيادة (فان فقدت) أي نساء عصبانها (أول يمكن) أوجهل مهرهن (فناء الارحام) تقدم (القرى في الفارقي من الجاهل وكذا من الجاهلة الواحدة كمدان) وثلاث قال الماوردي وقد قدم من نساء الارحام الام ثم الاخت لادم ثم الجدات ثم الاخوات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال وعلى هذا قالوا واجتهدت أم أب وأم وأما فوجه نالها التسوية (ثم) ان تعدت نساء الارحام اعترفت (الاجانب) أي الاجنبات (وزاى المماثلة) بينها وبينهن (في النسب) لانه الركن الاعظم لاهل (وفي الامة) أمة (مما لها في خصة السدوشرة) وفي العتقة عتقة مثلها وفي العربية عربية مثلها وفي البدوية بدوية مثلها وفي القرية قرية مثلها (وتعتبر البلد) لان العتقة تختلف باختلاف الامة فلو كان يلدتها وهي باحدهم اعتبر به يلدتها (لكن نساؤها) أي نساء عصبانها (وان غبن) عن يلدتها (يتقدم على نساء بلدها) الاجنبات (نعم) ساكنها من قرى (البلد) أي بلدها قبل انتقالها الى الاخرى (تقدم على) اذا نسا كتمها يلدتها وهذا من بانه (وهو صريح) ان الصالح وان تفرق في البلاد اعتبر به حال يلدتها (وروى) مع ذلك (العقود والجال) وأما اتصال المقصودة) أي الرغبة (ولو يسارا) ككارة وفصاحة من لان المهر يختلف باختلافها (فان فضل من أو تفتت) عن بصة من الصفات المرغوبة (فرض) المهر (اللاتي) بالخال وان ساحت امرأة من العصبية) ببعض مهرها (لو بلغت لها) اعتبارا بالبالغ فلا يلزم البنات السبعة (لا) ان يكون (لنفس) نسب بقدر الرغبة) فتعتبر المسماحة (وان كن) كاهن أو غافل (ساجن) فورا دون قوم اعترى بهاء) فلو حجت عا دهن بمسماحة العشرة دون غيرهم ففهمنا مهر هذه في حق العترة دون غيرهم وكذا لو لم يكن للعترة يدون غيره (و يجب) مهر المثل (حالا من تقدمت البلاد) كتم المتلفات (فان اعتدت التأجيل) في جميع الصداق أو بفضه (نقص) للمهر في قدره) أي قدر ما يليق بالاجل (و يعتبر مهرها في النكاح الناسد يوم الوط) كالوطء بالشبهة (لا يوم) العقد) اذا حرة لعقد الفاسد * (فرع) لا يتعدد المهر ووطء الشبهة) أي بتعدد قال الماوردي في المهر يورث المهر ينسب التعدد (الان تعددت) أي الشبهة كأن وطئ امرأة ثم نكحها فاسد ففرق بينهما ثم أخرى بنكح آخر فاسد أو وطئها بغيرها و زوجته ثم عمل الواقع ثم طهرها أخرى و زوجته فوطئها أو وطئها مرة أخرى زوجها مرة أخرى فوطئها و زوجته الأخرى فتتعدد المهر لعدد نسبه (لكن يعتبر) كل الاحوال في الطوائف) لانه لو وجد الاوطاء الواقعة في تلك الحالة لم يجب ذلك المهر فالوطاء لا يثبت اذ لم يقتضز باذنا ولا يجب نقضا (و يتعدد) المهر (بالاكره) أي بتعدد اذ المهر وجه الاتلاف وقد تعدد بالاختلاف كذا منى القصب (ولو وطئ جارية وولد) بغير ارباب (أو) الحارثة (المشتركة) أو كانت مرام (يتعدد المهر) بالشرط السابق عن الماوردي وعليه نفس الشافعي في المكاتب لان شقيق الاعفاء وان بعثت الوطاء

ولم ينس الوطى الا آخره وواقع اسد لا خلاف د (قوله بغير ارباب) أوجه في المرأة لا تعتبر قوله أو الجارية (الب) الشتر كتم أو طنته الرغبة (قوله أو كانت) محله في المكاتب اذ لم تجعل فتصير بين المهر والمخير وصبر أو لم فتصير المهر فإذا كان ذلك فوطئها مرة أخرى تنسب فكان اختار المهر وجب له مهر آخر وهكذا سائر الوطاء نفس عليه الشافعي وآخ عوارته في ذلك ولا يلزم من فتختلص الصداق ثم أصاب المهر الصداق آخر

هذا المسمى في ثمانية اصدان) (قوله في غودالزوج نصف المسمى الخ) سبق في كتابنا المشرقة انه لو نكحها على مسمى صحيح منعها
 من انكحها ثم انما لا يثنى لها وجبت لوطا في الاسلام قبل الدخول فلا شرط لادامه رغ (قوله بالعلاق) قال الزركشي يجب
 قول بعض الشارحين يعني الاذرى ينسب فيه الرجل مع ان الكلام قبل الدخول اه واجب بمؤثر الرجعة لا بدخول ما ينسبها
 (قوله) يعود اليها ذلك في فترة اى في الحياة احسن اذن من الفرقه بالموت المسمى انه مقرر للمهر ومن صوره ما لو منح أحدهما
 اى لم ينسب لزوج قبل الدخول جوا في التدوير يسهل يحصل الفرقه ولا يسقط شي من المهر الاذا ينسب رجوعه للزوج لا انتهاء أهلية
 له لا لزوج لان لا يثنى في الزوجه فانما قال ويحمل تنزيل محله جوا ماغترله الموت فيستقر به المسمى اه وتخير الفرقه تنسخ
 بعد احوالنا بعد الدخول فجه فان لم يكن صحيح أحدهما جوا بان بعد الدخول (٢١١) كالأزفة فيتنظر رجوعه انما في العدة قلنا

يفارق الدخول وجهين
 أحدهما انه قد خرج من
 الانسانية فليس من جنس
 من يصح نكاحه ووجه
 ايسر الى اختياره بخلاف
 المرد الثاني ان مرد العادة
 الايهه بهدم عود المسخ
 بخلاف المرد فكثر ما
 ماورد ان قال جينا
 فلو منح بعضه جوا بعضه
 جوا فهل حكمه حكم
 الاموات أم الاجاه الاقرب
 اعتبار الاعلى فان كان جادا
 ثبت ولا يفي كاقوله
 فيما تقدم انه تحصل الفرقه
 ولا يسقط شي من المهر انشأ
 الى نفسه وكذا قوله وتخير
 الفرقه تنسخ أحدهما الخ (قوله
 أو معها تنسخه الخ) (قوله)
 أشار الى تعينه قوله وصح
 الفارق وابن أبي عسرون
 خلافه أى لان جانبها هو
 الملقب بالمر (قوله) والظاهر
 رجوعه لمصلحة فقط الخ
 يفرق بينهما بان المر وجب
 بالعد والمات من نشأه

(الباب الرابع في نشأة الصدق وفيه أطراف أربعة)

الزوج منه وكيفية وجود الزوج نصف كل من (المسمى والمفروض وهو المثل ويبرأ منه ان كان
 لا يزوج غيره) أى الزوج النصف ولم ينسب به فاض (بالعلاق) ولو دخلها (قبل الدخول وان
 منه) الزوجية (ينقضه) أى العلق (الها) قوله تعالى وان طلقتهن من قبل ان
 يهرن وقد مر منهن برضاة فنه مافرضت وليس بالعلاق غيره من أنواع الفرقه لان قد تنازع
 فذلك ان لم يعدا معا موقوف كل الدوش كإلى البيع الا ان زوجة كالسلة لزوجها بالعد من
 جانه وتصر فانه ان ملكها بالناكح من غير توقف على قبض فاستقر ذلك بعض العوض وسقط
 من عدمه ابله القصد (د) يعود اليها ذلك (بكل فترة فلا يسبب منها كان ارد) وحده أو معها
 حال الوفاى ونشأ في الاذرى وغيرهم كالخلع والفارق وابن أبي عسرون خلافه وكذا الزركشي
 انه ولو راقى بحسب ما فهمه من قول الرافعي في المتعة ولو راقى وجوهها كالوجهين
 غير والصح المنع لعلنا نتبع راجع المسمى والظاهر رجوعه للمصلحة فقط ولو ادعى القمولى
 وله واصل منها لا يجب ذكر في التظهير وجهين لا زوجة وعسر والزركشي في شرح المنهاج تنسخ
 نظرا لرافعي في باب الترهدهم (أو أراضعت أمه ونحوه) كان أراضعت أمه أو بنته (أو وطئها أبوه
 لبنته) فكانت أى الفرقه (يسبب منها كالأهله) ولو تبعا (وردها وأرضعها بعينه
 حتى جاوز أراضعها زوجته) الأخرى الصغيرة (عاد) اليه (الجم) لانها أثقلت العوض
 لا التام فقط العوض كالأهله البائع المبيع قبل القبض فان قلت لم جعلتم عينا كصفها الكونه
 بالفسخ لم يجعلوا به كصفه ذلك الزوج بذل العوض في مقابلته منافعها فاذا كانت معينة فالفسخ من
 تنفى العقد اذ لم له حزمه لزوجته لم تبدل شي في مقابلته منافع الزوج والعوض الذي ملكته سلم
 كونه متعديا لا فسخ لها الا ان الشارع أثبت لها الفسخ دفعا للضرر وعنه فاذا اختارته لزمها رد البذل كما
 أرشد (وكذا لو ائتمرت) يعود اليها الجميع بمعنى بة طاعة (فلا اشتراها بشرط) الصدق (ولو
 لم يعلق ان لا تنسأ له الشرط) كالأهله وتنفى الولاء (فان نقص) الصدق (فيدها بعد الطلاق
 ولا يعلق منتهى) لانه مقبوض عن معاوضة كالبيع في يد المشتري بعد الاقالة (ولو ادعت حدونه)
 (نقص) (قبل الطلاق) فانكر الزوج (صدقت بينهما) لان الاصل برائة الذمة (الطرف الثاني
 ينسب قبل الطلاق فان تلف رجوع) الزوج (ينصف قيمته لا قيمته) ان كان متوقفا وينصف

وهذا في نفسها وبسببها والفرقة في مسائلنا بسببها اقلها بابه والمتعة انما تنسب بالفرقة فاعتبروا كونها لانها ولا بسببها ف
 من انسابها (قوله) أو أراضعت أمه) أى أو بنتها (قوله) كالأهله ولو تبعا) قال الاستوى يثنى ان يجب على مباشر الاسلام أى من
 من لم يهرأ على لانه لا يشك في غير ما سلاه وان كان واجدا عليه كإلى نظيره من الرضاع الواجب (قوله) وضعتا بابه) أى أو عساه بغيرها
 ينسبها كزركشي (قوله) وضعتا بابه الخ) لو صدقت جوا وانما حصلت الفرقه فمن جهتها وعاد كل المهر الى الزوج كإلى التدوير لا فرق في نفسه
 بين المهر المأثور للمعد والمأثور بعد دخولا فالأمر روى (قوله) وأرضعها زوجها الأخرى الصغيرة) أدبت في الصغيرة فارتفعت من ناقصا
 جهتها بوجهين معنى مقنا عنه أى فبما اذا كان دينا لم يرض (قوله) فلا اشتراها بشرط الشرع في المسكتين) مثالا والظاهر الملك والفرق بين
 المهر الذي ينسب قبلها وبين المهر الذي يجب بالعد وقد جرى في ذلك البائع فالأهله كالأهله انما تنسب بالشرع وانما يحصل في

فلا يزوج بكسبه فجهله على نفسه

قوله والمحق لم يشاهد في ذلك الخ أشار الى معناه قوله ان الواجب بالفرقة نصف المهر الخ وقوله ان النصف من عيبه لم يكن
 قوله لم يشهد شرعا لان النقص لم ينفذ عليه الزوج ويجب نصف القيمة على الشريك اذا أنقش المهر لثبوت وقوعه ونقصه ونقصه تحت
 الزوج لم يشهد شرعا لان النقص لم ينفذ عليه الزوج ويجب نصف القيمة على الشريك اذا أنقش المهر لثبوت وقوعه ونقصه ونقصه تحت
 قوله وقوله لا يدرى أي غيره قوله على ان الشافعي والمجوز الخ اذا استلزامه له نصفها قال الشافعي بشرطه عليه نصف المهر
 ونصف قيمته بالجزء (قوله فتمت الوصف ٢١٢) في هذا بيت له الخبار لقول الزوج حدث النصف بعد الطلاق فعلى المهر

شبهه ان كان متليا وانما يرجع نصف القيمة لا يثبت النصف لانه اكثر منها ان النصف من عيبه كما قاله في
 الاصل هناك القسم الثالث وقال ان الغزالي تساهل في تعبيره بقيمة النصف انتهى والحق انه لم يتساهل في
 ذلك بل صدق كلامه بل قال امامنا في التعبير بنصف القيمة تساهلا ورادهم قيمة النصف ومال الامة ان
 الزموا السبكي وغيره لان الواجب بالفرقة نصف المهر وقد تعذر اخذها في وقتها وهي قيمة النصف
 لان نصف القيمة وقد انكر في الروضة في الوصاء الى الزاني تعبيره بنصف القيمة بنحو ما ذكره لكنه تبعها
 وصار قوله رعاية الزوج كما رجعت الزوجة في ثبوت الخبار له وقد نبهنا على ان الشافعي والمجوز
 عبروا بكل من العبادتين وكذا الغزالي قاله عرفت وغيره لم يروى به بنصف القيمة وهذا من جهة المهر وقد
 انشأوا ما عدا ذلك واحدا بان راد نصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين من قدر الانصاف الى الآخر
 فيرجع قيمة النصف ارباب راد قيمة النصف قيمة منتهى لانه قد راد نصف القيمة (وان كان
 باثباته) فليس له ابداله ولو اداه لها (بحاق ذمته) من الصداق لانه عادى ملان الزوج بالفرقة (وان
 تغير) غير ثبوتها فقد يكون نصف أو زاده أو جهل الاول النقص فتمت الوصف كالعيب والعور (في
 هذا بيت له الخبار بين أخذهم) في الصداق أو نصفه (معيا) كعيب المبيع في يد البائع (وأخذهم
 سلميا) ان كان متقوما وأخذهم فلان كان متليا دفعا لضرر ربه (فان حدث) النقص (في يد
 قبل فضا) له ورغبته أخذه (فانما بالارض) لانه نص وهو من ضمنه (ان لم يوجد)
 النقص (بجناية وأخذوا رشا) بل لم يأخذوه (فله) مع ما ذكر (نصفه) أي الارشاة
 بدل الفات (فانما النقص في هذا كاحد العدين أخذ) هو كما اذا اشترى الصداق (نصف
 الموجود ونصف بدل المفقود الثاني الزيادة فالمنفعة) كولو للدين والكسب (لها) سواء أخذت
 في هذا أم في يد الزوج (و يرجع) هو (نصف الاصل في الجارية) (ولدت) فلا يرجع في نصفها
 (لحرمة التفريق) بينهما وبين ولدها في بعض الازمان (فتمت كالناتفة) فيرجع الى قيمتها نصفها
 (واما) الزيادة (المنفعة كالسمن والصنعة فله زوجة) فيها (الخيار بين تسلم) أي نصف
 الاصل (واذا دل) ان تسلم (قيمة غير زائدوا الزيادة لانه لا أثر لها في الرجوع) في جميع الابواب
 (لانه ان هذا العود ابتداء تلك) لا يخرج بخلاف العود في غير الصداق فانه فسخ وهو رزم العقد من
 أصله أو حينه فان رزم من أصله فكله لا عفاؤ من حينه فافسخ شبهه بالعقد في باده فسخ الاصل
 في العقد فكذلك في الفسخ (وهذا) أي يكون العود هذا ابتداء فله لا نصف (لو سلم به) دان
 زوجته من كسبه فتمت ثم طلق قبل الدخول (عاد النصف اليه لا الى البدل ولو عجز عاها بغيره)
 ثم طلق (اعتبر به رزاقها من الغرماء والا) أي وان اتى الزاد المذكور (مشارب الزوج) مع
 الغرماء (ولو عاد اليه الكل) أي كل الصداق (تظنر خان كان بسبب عارض كرهتها) والبيع
 (فكذلك) أي في نفسه ما عرفه عود النصف مما حدثت به الزيادة (أو) بسبب (مقارن كسب
 أحدهما أخذ برأيه) المتصلة وكما عرفت بما يظهره السبب الحادث قبل الزيادة لتسلط الزوج على
 الفسخ قبلها (الثالث الزيادة النقصان وهما ما بسبب واحد كبر العبد) فسخه من حيث المهر
 والقيمة من حيث النقص الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الثمل ويقتبل الى الأديب والي لا يفتوز به من

فقال بل فيه ولا يمتنع
 فاعلموا المصنف وجهان
 أحدهما المرأة قال فسخنا
 اذا الاصل عدم ضمانها
 قوله ثم لم يوصل بجناية
 أي من الاجنبي في يد
 الزوج أو في يدها أو من
 الزوج في يدها (قوله لان
 هذا العود ابتداء تلك
 الخ) ولان الزوج يستهم
 بالطلاق ولا كذلك البائع
 لغسل المشتري (قوله فله
 فسخ وهو رزم العقد من
 أصله) فتمت هذه الزيادة
 انها لو تباين في الصداق
 أو رجع به في رجوع الى
 الزوج برأيه وأخذهم
 ينافيه وقوله انه
 يرجع الى الزوج الخ أشار
 الى نصف (قوله فان كان
 سبب عارض كرهتها الخ)
 قال الباقى في سببه ربعا
 لاصله من الزيادة
 المتصلة في الزيادة
 اذا ارتفع بغيره من
 وشاع أو ردت أو ردت
 بنقص الفسخ السابق
 الذي فرق به المهور بين
 الصداق وبينه لا ارباب
 وكان الحمل ليس على ما
 قد روى من الحكم في الصورة
 المذكور وان العارض أمر
 لا يقتضيه العقد ولا يعلقه

بسبب الفسخ فانه بسبب عقد خلاف الراد بالفسخ فانه يفسخ العقد كالفسخ بالعيب وهذا بخلاف الرجوع
 فانه يفسخه شرعا لا يعلقه باختيار المتعاقدين والتمن وقوله في الفسخ هو ما عدا ذلك واحدا بان راد نصف القيمة نصف قيمة كل من النصفين من قدر الانصاف الى الآخر
 فيرجع قيمة النصف ارباب راد قيمة النصف قيمة منتهى لانه قد راد نصف القيمة (وان كان باثباته) فليس له ابداله ولو اداه لها (بحاق ذمته) من الصداق لانه عادى ملان الزوج بالفرقة (وان تغير) غير ثبوتها فقد يكون نصف أو زاده أو جهل الاول النقص فتمت الوصف كالعيب والعور (في هذا بيت له الخبار بين أخذهم) في الصداق أو نصفه (معيا) كعيب المبيع في يد البائع (وأخذهم سلميا) ان كان متقوما وأخذهم فلان كان متليا دفعا لضرر ربه (فان حدث) النقص (في يد قبل فضا) له ورغبته أخذه (فانما بالارض) لانه نص وهو من ضمنه (ان لم يوجد) النقص (بجناية وأخذوا رشا) بل لم يأخذوه (فله) مع ما ذكر (نصفه) أي الارشاة بدل الفات (فانما النقص في هذا كاحد العدين أخذ) هو كما اذا اشترى الصداق (نصف الموجود ونصف بدل المفقود الثاني الزيادة فالمنفعة) كولو للدين والكسب (لها) سواء أخذت في هذا أم في يد الزوج (و يرجع) هو (نصف الاصل في الجارية) (ولدت) فلا يرجع في نصفها (لحرمة التفريق) بينهما وبين ولدها في بعض الازمان (فتمت كالناتفة) فيرجع الى قيمتها نصفها (واما) الزيادة (المنفعة كالسمن والصنعة فله زوجة) فيها (الخيار بين تسلم) أي نصف الاصل (واذا دل) ان تسلم (قيمة غير زائدوا الزيادة لانه لا أثر لها في الرجوع) في جميع الابواب (لانه ان هذا العود ابتداء تلك) لا يخرج بخلاف العود في غير الصداق فانه فسخ وهو رزم العقد من أصله أو حينه فان رزم من أصله فكله لا عفاؤ من حينه فافسخ شبهه بالعقد في باده فسخ الاصل في العقد فكذلك في الفسخ (وهذا) أي يكون العود هذا ابتداء فله لا نصف (لو سلم به) دان زوجته من كسبه فتمت ثم طلق قبل الدخول (عاد النصف اليه لا الى البدل ولو عجز عاها بغيره) ثم طلق (اعتبر به رزاقها من الغرماء والا) أي وان اتى الزاد المذكور (مشارب الزوج) مع الغرماء (ولو عاد اليه الكل) أي كل الصداق (تظنر خان كان بسبب عارض كرهتها) والبيع (فكذلك) أي في نفسه ما عرفه عود النصف مما حدثت به الزيادة (أو) بسبب (مقارن كسب أحدهما أخذ برأيه) المتصلة وكما عرفت بما يظهره السبب الحادث قبل الزيادة لتسلط الزوج على الفسخ قبلها (الثالث الزيادة النقصان وهما ما بسبب واحد كبر العبد) فسخه من حيث المهر والقيمة من حيث النقص الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الثمل ويقتبل الى الأديب والي لا يفتوز به من

وكم الشجر الخـ طول الخـ له المثل في غرض زيادة حصته ولا رده على تعبئة (٢١٣) بغير الشجرة اذا اراد به قهرها من المهر

ما أتى على الشـ دائد والا فادوا حقا لما يستحفظ (وكبر الشجرة) فنقصها من حيث انما
 ان لم يزل (زيادة من حيث انه) يكثر حطبها او كالحبل دل ولو لم يمتد (فزيادة من حيث وقوع الولد
 من نصف ما ولد وطولها لا خصوصاً في الامتونه يغسلها الما كولة (أو يسبين كان اعور)
 (ونعم صنعة مقصودة) (كل من الزوجين) الخبار وان نقص بها) أي بالزيادة (القيمة
 زائدة بالبدل) لنصف العين (فلا زيادة) عليه سواء لم يترتب عليه القيمة خالية عن الزيادة والنقص
 غير على رد نصف العين بالزيادة ولا هو على قبوله للنقص والحاصل انه متى ثبت بدله اولها لم يمان
 زوج المهر أو نصفه حتى يتجاوز ذلك الاختيار (فرع الحارث زيادة في أرض الزرع) * لانه يجرؤ الزرع
 له (وهو ينصف في أرض البناء) لانه يشهونها (فان رضى الزوج بالناتجة جبراً) على تسليمه
 لزوجته (والزرع نقص) في الأرض لانه يستوفى قوتها غالباً فان اتفاقاً على رد نصف العين وترك
 على المالك ذلك قال الامام عليه السلام لا جرة لان زرعتم ملكها الخاص وان رغب فيه الزرع
 تحت اجرت عليه أو رغبتم فيه على الامتناع وبان هذا القيمة لو فالت نقص الأرض ونقص الزرع
 بل ان الزرع ليس من عين المالك بخلاف الثمرة (أي بعض هذا في كلامه) فان طلقت بعد المصاد
 سائر الأرض (فانته) بان كان المهر أو الثمرة وكانت تصلح للملاصحة قبل الزرع (فزيادة حصته)
 في الرجوع الى الأرض

فعل القياس (نقص) في الأرض (كل زرع) فلو طلقها الأرض ضرب ردة أو مفر وستة اذ
 لم يأت في الأرض نقص اضعافها وهو الغالب فهو على خبره والا فاحصه في الأرض
 لتبريد التباين أو تنازله وانه قد يجرؤ بامتناعه وقبوله ما تسلفه) وقد تقدم حكمهما ولو حذف
 التضرع وقال أنت ترضونها كان انحصاراً ووضع (ولو رضى بترك الملاصحة) الثمرة (الزرة)
 (أي أجبر على أخذ نصف النخل) فليس له طلب القيمة بخلاف الزرة (وابس له) بكتبتها
 الزرة (أي جبر على النصف) أي نصف الشجر لانها جذت في خالص ملكها فتمكن من تربيتها
 لها في الجراد (ولها ان تكونه الى الرجوع) في نصف الشجر (واقعة ثم الى الجداد بل له طلب
 في النصف في الشجر خالي بالانقص ثبت به خلافاً يؤجل (فان قال) له (ارجع وأما قطع
 رضى الشجر أو الشجر والزرع عن الأرض) أو ابدت قطع ذلك كأنهم بالادوى مصرح به أصله
 بعمل القول ان لم يحدث بقطع ذلك (نقص) في الشجر أو الأرض (ولو طال لقلعه مدة)
 في النقص ولا ضرر عليه مؤخره (ثم قال) الشجر والزرع من زباده (وسبق بذلك الزرع
 شجرة الزرة (أي جبر) هو (في الشجر) في الثانية (والأرض) في الاولى (لم يلزمه القول)
 باليقين قوله فيما مر من الزرة (ولو رضى بترك زرعها الى الحصاد أو الثمرة الى الجداد بما) ليرجع
 من الأرض أو الشجر (أجبر) لان ذلك في يدهما كاستعمال الملك المشترك كقولنا لا ضرر عليها
 (أي بعبادتها) (هنا التي كثر يكتفي في الشجر انفراداً وحدهما بالشر) وقد مر حكمه
 في الأصول والثمار (وابس لها) بكتبتها (أي تأخير الرجوع (الى الحصاد) لانه يستحق
 سائر القيمة في الحصاد فلا يجوز الا برضاء وأراد الحصاد ما يشمل الجداد (فان آخر) بان قال آخر
 جبر الى الحصاد (فها) الامتناع وان (وهنا) الضمان بان قال ارجع ويكون نصيبه ردية
 ملكاً وقد تكرر أن من ضمنه لا نصيبه يكون نصيبه ما عليها ولا حصة الا ما ائذ كقولنا لا اضرار من
 ملكه بغيره (فانما لما على كل من (والتأخير) أي وتأخير الرجوع الى الحصاد (بالتراضي) جاز
 بالنظر اليهما (ولا يلزم) دلالة المصادفة للرجوع عما رضى به جازان ذلك لا يرد ولا يلزم ذلك
 لأنه على الرجوع في نصف الشجر في الحصاد به مصرح الاصل (فرع) * لو صدقها (نخل) مع
 (أو زرعاً ثم طلقها قبل الدخول) ولم يزد المصدق (رجع في نصف المبيع وان جددت)
 الشجر ودراده حال المصدق والشجرة والزرع له الرجوع في نصفهما بطريقه كذا تبين عليه فيهم وهو ظاهر وقد نقل عنه

(قوله وكالحبل دل ولو لم يمتد)
 فرق في الرضا وتأسلمها
 في خيار النقص في البيع
 فقله عياناً لا مضمون
 بقية الحيوانات (قوله)
 الحارث زيادة في أرض
 الزوج) اعلم ان حرث
 الأرض المدة للزراع قد
 يكون نقصاً الفسخ في غير
 أو انه كما قوله لا يكون
 فلا يصح الحلال القول بأنه
 زيادة بل هو خارج على
 الغالب (قوله ان لم
 يحدث نقص) ولم يطل
 لقلعه مدة قال ابن الرفعة
 اذا ابدت قطعاً ردها ولم
 يؤثر ذلك في النقص
 عاجلاً ولا يستمرار جمع
 الشرط في الزوج كالمالك كان
 القلع قبل الطلاق (قوله)
 ولو رضى بترك زرعها الى
 الحصاد (المع) لست ترضيها
 لو حرث العادة بقاها
 كالحصر هل يملكها قطعاً
 كذلك أم لها تأخير الى
 الجداد الحلال فيهم
 الثاني وفي احتمال ظاهر
 (قوله ارجع في نصف)
 المبيع الخ) قال الاذوي
 كذلك اطلعه الرافعي وظاهره
 انه يرجع فيها ردها وهو
 ظاهر اذا لم يمتد في الثمرة
 زيادة ما حصلت بان
 كانت اولاً يملكها
 طلقها وقد يملكها أو
 نصيب منها بغيرها أو
 بعد جدها فان الرجوع
 قهر المالك به المطلق

الديع جلد هلم بدور هالم الخ الفرق بين عدم هود الجلد وهنا هو الزجوع فيه هنا واضع (قوله لان ثلث الجلد في بها) أي حيا
إلا قوله (ونظر) قد وقعت هذه المسألة في التشرح الصغير على الصواب فقال ولما صدقها عصر افتخرف في يده ثم عاد خلا ثم أكلها ثم أرقا
بها فنهض اه الظاهر ان ما وقع في الكبير تحر بفس ناسخ زلها قال الراعي عقبه ولو اصدقوا فخر اعدان خلاصه هاتم طلقها قبل
لها لولع الزجوع في ربيع إلى نصف الخل فيه وجوهان أحدهم الرجوع ويستحل أن يرجع في هذا إلى العن ولا يرجع ثم ر والفرق
إراهم (قوله وقد سرق في الرهن أنه لو جرى هذا في يد البائع الخ) إنما جعلوا هود المألفة في البيع كدوامها تحر راعين بل لا يختلف
إنها لا يأتو بخروج الصدق عن المألفة ولم يعلموه مقتضى الانقضاء (الصدان ٢١٥) حتى يجب لاهم مثلها العود ما ثبت ولم

ذكر في الغصب أن الأصح كون الجلد لاه لا لأنه لم يفسد فيه أنه يكون الرجوع أظهر هنا أيضا
بمختلفه فان فعل الغاصب يحرم فلا يثبت في إخراج ما انحصر به المالك بخلاف ما هنا وذكر الراعي
في أنها آثاره من شاة فانت في يد المرحمن قد بسخ جلد هالم بدور هالان مألوفة حدثت بالمألفة بخلاف
الأنفقت (لان ثلث) الجلد في بها (قوله الطلاق) وبعد الديع فلا يرجع (لان الجلد مذكور
به لولع الصدق والقبض) بخلاف الخل لما سألته متى (وان صدقها عصر افتخرف في يده ثم تحلل
لما) أرقا هالنا (وجب) عليها (قبة العصر) إنما قبل قبض ولا عبرة بتحل (وقيل نظر)
زاده أنه لو باله قول المألفة لا يستقيم إيجاب قبة العصر قد سرق في الرهن أنه لو جرى هذا في يد البائع
على البيع لا يخفى المشتري وحيد بنزلة اختياره وجهه: لان الصدق في يد الزجوع معنونه عليه ضمان
بالرخصة البعد هالان لان المألفة مع كافر وانقلبه حرا وقع في الكفر أيضا ولم يخرج عن المألفة
بهم انتهى فلهذا لم يختار الفسخ فلهذا هو المثل والأما الخ لا في العنصر وإنما يصح إيجابها بغيرها
أن الصدق معنونه ضمان بد (ولو قد ضته خرا تم طلقها قبل الفسخ ثم أسألا) أو راقا البنا (فلا
وجه) لعدم المألفة يمنع أسألا الخ في الإسلام (فان تحللت في يدها ثم طلقها) قبل الدخول (رجع
من البني) (أزني) مثلها (ثالث) ولو بالطلاق (وان أريد قبل دخول) به (قوله وفي السكك
لم يخل بالجلد كقول في النصف هناك) أي في مال المطلقة أو أريد قبل الدخول

أصل كل بيع أجزأه * كعالمه قرأت وحدا ثم خدعة وقبذه * يجوز له صدقا * كما يجوز جعله
أ (فان صدقها فليطعم سورة) من القرآن (أو شقة) منه بنفسه (اشترط تعيينه) أي الصدق
والنظر في الخ لا زوج والولي بالشرط تعلمه بان بعلمه * وسهولته أو صعوبته (والأ) أي أن يوليه * لما
بصدقه ذلك (وكلا) أو أحدهما من يعلمه (ولا يكتفي) حيث قد التقدر بالاشارة إلى المكتوب
أو دون المصنف بان يقال تعاهما هنا هذا لا تعرف به سهولته وسعوه بنه واستشكل بان اكتفاء
بده أن قبل الشرط في البيع وان جعلت حقيقة من الاعصار والمحال وضد هاد فرق بان القرآن
فما هو قوله فاحضنا له والكفيل توفقة لا معقوده عليه فنف أمه (ولا يشترط تعيين الحرف) الذي
طلبها كقوله ما يقع أو أبي عرو وكذا في الإجارة فعملها ما شاءه على ما اقتضاه إيراد الشيخ أي حامدا من تبعه
أنسب للورد إلى البعدها بين ثم نقل عن البصريين أنه فعلها ما غلب على قراءته هل البلد قال الأذري
بالحسن (فان عنه) أي كل من الزوج والولي الحرف (كحرف نافع تعين) عملا بالشرط (فان ثلث
وغيره في ما عرفت فلو جبه وبلغه تعليم الحرف المين) وهو حرف نافع عملا بالشرط (وان صدقها
قبل القرآن أو غيره (شهر الباز) كقوله الاستجارة للبايع نحو حوالا تعليم (سور في شهر) فلا يجوز
فلا يستبرأ من هذا الزوب البروم (ولاملا كان عليه كتعليم لحقة أو كلة) كتم تقار كخلفه في الإجارة

بمجره (قوله وفي الزوج والولي بالشرط) قال الأذري في كلفه بعلم الولي عن علم المرأة الباعلة لا يرد نظر لان المهر لهما قال
عالمه بان كلفه أو لأعوانه يكتفي فعدم الوكيل وان لم يعرفه الوكيل فصوره المسألة أنها أذنته بعد علمها في نظره تعليم كذا كما
أما قوله في القرآن الخ * يعرف بان مشاهد الكفيل فصداد الظاهر عنوان الباطن بخلاف شاهد المكتوب (قوله فعملها ما شاءه على
الظن والرد إلى الشيخ أبي حامد الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله فلتزوج به) لأنه باشر اتلاف منفعته فلا تعين له (قوله ولا مالا كلفه فيه) كعالمه
فان كان لا يجر له لا يفتني به إلا بما يفتني القرآن وهي الكو ثلث آيات فصاعدا يكون قد راعى نصيبه إلا بما

أرادتها العلو) عن قصاص له عليها أو على عبد هاهم (فصل الخاراج) • قوله ومنعت من الصرف فيها لان طاعة الزوج فيها فوق الزين بالدين والفرع ما بالترك (قوله وظاهر كلام الأصل انه لا عليك بالاعطاء) (٢١٧) أشار الى تصحيح قوله حتى يفتي له

به القاضى) لان مدركه
بالاجتهاد (قوله وقاس
ما مر في البيع والثمن الخ)
المراد من عارة المصنف
كامله ما ذل من نقص
القسيمة بين اليمينين عن
قيمتها بان اوتى قسيمة
أحدهما أو زادت على
قيمتها فان نقصت عن
القيمتين فالعسرة بها
والقسيمة قاله الأصحاب انه
يعتبر أقل قيمتين يوم
الاصداق الى القبض قال
الركشي وغيره وهو
الصواب (قوله فقيمتها

والمخاطبة فاصدا لا يجوز الاشتغال به التبدل (أو اصدق التوراة) أو التخييل (كناية فاعلمنا
بأنه لا يبعد التام فلا يفتي لها) سواء (أقوله فهو المثل) يجب لها كفى الخمر (وان أصدقها)
الزينة (فيلم فقه أشر) أو نحوها مالىس بمجرم (لا يجوز أو اصدقها) ردع ردها من موضع معلوم
بول (ول) بخلاف تعلم اليهود ونحوه وردع ردها من موضع مجهول كفى الإشارة وإذا صح الصدق في
عندها (فان طلق بعد رده) وقيل المشكوك (رجع) عليها (بنصف الاجرة) وقوله رده الى نصف
لربن باعتبار الزينة (وله) هناك (لما كذبوه) كولى أو وكيل وقوله ونحوه من زيادته
ان (بعد) هناك (من يقضه) منه (ردع الهاربه) عليها (نصف الاجرة) ان لم يتبرع به (فان عاد)
مدا (نصف أو رد) أى أو رد (غيره) أو مان كما صرح به لاصل (لزم مهر المثل) أى نصفه (لنعدو
أو زوجه) لها (على خطا منسوب) معلوم (فان تلف الثوب أو غيرها) أى الزوج كان سقطت بدو أو مان
والفعل على منه وجب مهر المثل (لأن ذلك بمنزلة الصدق قبل القبض بخلاف ما لو كان العقد قد مضى
نظيره يوم تمامه (فان طلق بعد الخطبة) وقيل المصحول (رجع) عليها (بنصف اجرة المثل أو ثمنها)
المضطه (الخطبة) فعل الخطا فاقبته (والأقبية) لها (نصف مهر المثل أو اصدقها العفو عن قصاصه
للمبايع) لانه عرض مقصود لان اصدقها العلو (عن مدنف) (عن شفعة) فلا يجوز لان ذلك
يقابل عرض الوارء أى (ولا يجوز) (جعله) أى الزوج (طلاق اخرى أو جعل بضعة أمته صدقا)
لتركه فلهما ولو قال أو بضعة كان أولى

بقيمة يوم الثالث) هذا ان
لم ينفذ منه بعد طلبه والا
فقيمتها حين المقصوب
(تنبه) قال الكرهى هكلى
وطنى انه ان انقص النكاح
ورجع الى كل المهورات
ولم يزد من الكل على كل
القسيمة ففى الحكم به
ففى هذا القول فان لم يزد
منه على قيمته ففى به
لكان أخصروا ثم أوقف
للعوم في قوله بيع ما فى
به (الطرف الثالث) في
حكم النفل) •

(فصل الخاراج الثالث هنا) لأحد الزوجين أو لهما (زيادة أو نقصان) في الصداق (على التراضي
كذلك المهورات الخ) الزوج اصدق أو نصفه (قبل أن يختار) من الخيارات الرجوع والامساك كان
اختيار الغير والوافق معنى (لكن عند مطالبة الزوج) لها (نكفاه الاختيار) فلا تخد من
تأخير وليس له طلبه تعيين العين ولا القسيمة ثلث التعيين: نقض فوض الامر ليهما بل يطالبها بمقتضى
مدفوعه بالاصل (فان انتفعت) من الاختيار (لم تجب) له (وزعت منها العين) ومنعت من
الشر فيها (فان امرت) على الاستمتاع وكان نصف القسيمة دون نصف العين لازيادة أو نقص (بيع
بها) أو من العين (بقدر الواجب) من القسيمة (فان استوى نصف العين ونصف القسيمة على نصف العين) اذ لا فائدة
في (الزائد) على قدر الواجب (فان استوى نصف العين ونصف القسيمة على نصف العين) اذ لا فائدة
في بيع ظاهر وظاهر كلام الأصل أنه لا عليك بالاعطاء حتى يقضى له به القاضى وفيه نظر (وان
استقر) الزوج (الرجوع) بالاصداق أو نصفه بان لم يزد (استقبله) وهذا انما كرهه الأصل
فما ورد من الصداق بان كان بعد انقضاءه تنقل الزوج بالرجوع حيث قلنا به • (فرع حيث وجبت
القسيمة) في الصداق المتقوم لكافة أو نحو وجهه عن ملكه أو زيادة أو نقص فيه (فهى الاقل من فقيمتها
يوم الاصداق) يوم (القبض) لان الزيادة على قيمة يوم الاصداق حادثة في ملكه لا تتعلق للزوج
مما لا ينقص منها فبصل القبض من ضمانه فلا يرجع به عليها وقاس ما مر في البيع والثمن اعتبار الاقلين
لغيره أيضا كما يجوز ضمن العمل ومن تعبير التنبه وغيره بالاقل من يوم العقد الى يوم القبض (وقيل
عن أكثر أن الربيع يوم القبض) وهذا من زيادته وزعم الاسنوى أنه الحق به وأجاب غيرهم ان
القبض موقوف على زيادة أو نقص المخلص بين القبض والتلف وكلامهم هنا موقوف في الحاصل من
القبض الاصداق والقبض (ولو تلف) الصداق (بعد الملاقاة في يدها حتى يبعثه يوم التلف)
لأنه تلفت بضمائه كالبيع الثالث تحت المثل ثم يرد الفسخ • (الطرف الثالث في حكم
الاصداق) (بعد التصرف) من الزوج قسيمة (فردا لساكنه اعنه) يبيع أو غيره (لان

قوله قوله المدا كهاضه)
فقيمتها لافرق: بان
يكون يمكن استرجاعه
وهيته ولها هذا أقل
مشتريه أو هو بان يبعثه
بملكها الرجوع في يده هو
ظاهر ثم لو كانت يجوز

لصغر أو غيره وأقل مشتريه وكان لها الوافى الرجوع عنه بالزمن
الولى استرجاعه ورد نصفه على الزوج أخذها بالحق لافى الموضوعين قو
(اعنى الطالب) - ثالث

أقوله لا في المهرين فلتعلق الحق بالزوج (قوله) قال الخادم هذا إذا لم يكن هو المهرين فلو رهنه عند الزوج بدنه له علم فإذا طلقها بشئ أو
رجع النصف المضاف جمع إليه انفس الرهن لا يكون رهنه عند وكذا في الرهن من فاذر جمع إليه انفس الرهن من فاذر
رأى ابن الخادم وكذا في الزوج (٢١٨) ان كانت أمه قال الأذري وظاهر كلامه - حاله لا يلزمها نكاح الرهن جزاء وأثبت

حواشي الوسيط لابن
السكوي ذكر في مذهب
فهم ظاهر انفس الرهن أو
كان لا له بتعين على
المعجزة فلو قال لم إذا
كان مستوطنا فاعرفه (قوله)
ورجوعه بنصف الصداق
مطلوب منه عند الأجر
بغلافه في الخلف
لأن العود بالمال ملك
مبتدأ والظاهر تعلق
الجنابة وبتعينه غ
(قوله) لأنه قد ثبت مع
قدرة الزوجية (الخ)
التدبير في ربه تعلق بها
غرض لا يتقاعدهن الزادة
المصلحة التي لا تؤثر في القيمة
(قوله) وتصر به الرجوع
والنقد (الخ) قال أبو إسحق
المرزوقي وغيره بخلاف
فإذا كانت موصية تمسك
من إله القيمة فإن تمسك
رجع إلى نصف العبد قطعاً
(قوله) وإذا رجع الزوج في
نصفه بقي النصف الآخر
مدوا (الخ) ولو باع المدبر
ثم طلقها أو ترك
العنوبل نصف القيمة
شوقاً من حكم فاض بطلان
الرجوع والبيع ولو طلقها
وهو مدبر فعلقها بالقيمة
فزال التدبير قبل أخذها
في الرجوع إلى النصف
وحيثما كان في المدبر طلق

يجري بانها تخرج من الرجوع (قوله) ولو طلقها وهو محرم الخ الواسد الكافر كافر بعد طلقها قبل الفسخ وإذا سلم العبد بالقيمة
(قوله) لا يخرج به بغير بلغة الأرمال (الخ) قال البيهقي أن يذكر من الصور صورتي السلم وصورتي العتق وصورتي الأجر وصورتي
ففي كل واحد من هذه الصور صورتي الفسخ وصورتي القطع وصورتي كل ضمان فيه القرار وصورتي الموارث

نوله وبيعها) أي بعد ما بيعتها أما اذا وهبها قبل قبضها وقتلها بضمان العقد (٢١٩) فكسبه المبيع قبل قبضه البائع والمذهب

الإباحة (وكذا) بلفظ (الهبنة) والتمليك ولولم يحصل) مع ذلك (قبول) من المدين اعتمادا على
 المتقابلة وهي الإحاطة (وان كان اصدقا عينيا اشترط) في التبرع (التمليك) بالإيجاب
 القبول (والإباحة) ان كان حاضرا في الم تبرع (أو كسبه ان كان في يده) أي المتبرع عليه
 وفي غيره ولو غاب ولا بد في ذلك كسبه الاذن في القبض يلزم في كسب الهبة (ويجوز) أي يكفي
 لا التبرع بالعين (لفظ العفو) لظاهر القرآن كما يكفي لفظ الهبة والتمليك (لا الإبراء
 وعده) كالإعطاء (الطريق الرابع) في هبة مصادقاتها لزوجها (ثم طاعت قبل التحول
 بالاصطفاة عند الوهبته) ثم طاعت قبل التحول (رجع) عليها (بنصف البذل) من مثل أوقعة
 لانها قبل الملاقاة عن غير جهته فاشبهت بملوكها من أجنبي ولانها صرفتها بتصرفها إلى جهة
 مملكتها فاشبهت بملوكها من أجنبي سواء كانت الهبة بافطها أم بلفظ التملك أو العفو وانما استعمل
 العفو لانه الموضع انه لا يستعمل في غيره لظاهر القرآن (ولشرط) في هبتها (ان لا يرجع)
 في البذل (ان طاعت الملاقاة) لو جرد الشرط الفاسد (فرع اذا هبت نصف الصداق المدين) في
 بلفظها قبل التحول (رجع) عليها (بنصف الباقي بدله ببيع الكل) لان الممتوردة على مطلق
 نصف البيع فيما أخرجته وما أبقته (ومتي كان) العدان (دينا فإبراءه) منه (أو وهبته)
 ثم طاعت قبل التحول (لم يرجع) علم باشي بخلاف هبة العين والفرق ان في الدين لم تأنس منه مالا ولم
 تعمل على ثبوت خلافها في هبة العين (فان ساء) أي الدين أي بذله لها (ثم وهبت) له ثم طاعت قبل
 التحول (فكسبها) أي فكسبه الصداق المدين في عقد النكاح وقد صرح به (وان أبراءه من النصف)
 ثم طاعت قبل التحول (فول ببقا عنه نصف الباقي أم يلزمه لها) الباقي فلا يسقط عنه شي من يكون
 طأرته من ميسر ما عن حق كانهما علمت (وجهان) أوجههما الثاني أخذ بما رجوع هبة نصف
 البعيل القبول بان هبتها كانهما في الجوع ووقع في الروضة التعبير بالنصف الباقي بأقل في الملمات
 ووقف ما روى نصف الباقي على الزاني وبه عبر المصنف كآيات (ولو وهب البائع الثمن العين
 لفسر في موجد) المشتري (بالمبيع عياضه طال بالبدل) كتخليق في الصداق (وأبراءه) أي
 الدين المشتري في ذلك (عن ثمن في الفدية كالاربعين صدقات في الفدية) فلا رجوع بالثمن وان حصل
 فسخ في الفدي في الأصل ذكر ذلك في نصف الثمن ونصف الصداق والامر سهل (فلو أبراءه عن عشر الثمن
 فسخ) المشتري (بالمبيع عياضه العشر وتعذر رده) محدث بعينه (طالب) البائع (بالأرض)
 ولا تصرف البعيل أو ترى عنه (ومتي شهدوا له) أي الشخص (وبين) ادعاءها على غيره (ثم وهبا
 لمدعى عليه رجوع الشهود) به وذلك عن شهادتهم (لم يغروا) لان المدعى عليه لا يقول بحصول
 التباينة في زعم دوام الملك السابق بخلاف في هبة الصداق لان الملك فيه زال حقيقة وعاد بالهبة
 (والصل) لو (خالها قبل التحول على غير الصداق استحقق له نصف الصداق وان خالها على
 الصداق كانه مصرع في نصيبها فقط) أي دون نصيبه (لكن له الخياران جعل التشطير واذ) الأولى فإذا
 (فسخ) عوض الخلع (رجع) عليها (بغير التملك ولا بغيره فان خالها على النصف الباقي لها) بعد
 الفسخ (مسار الكل) أي كل الصداق (له) نصفه بعوض الخلع ونصفه بالتشطير (ومتي أطلق)
 البائع في نصف الصداق لها (أو غيره) (رفع) العوض (مشترا) بينهما لا طلاقا وكانه خال
 على نصيبها نصف نصيبه فمصرع في نصف نصيبها فقط (فلها) عليه (ربيع المسمى له) عليها (ثلاثة
 أرطاب) بمسار الخلع وعوض الخلع (ونصف مهر المثل) بمسار فسخ الخلع (فرع) لو (خالها
 على ان لا تبيع عليها المهر مصرع وعنا على ما يتيقن لها) منه

في المال الذي يجب على الرجل دفعه لأمه بغيره باها (ووسوى في المسمى والمهر في الحر
 والحكم في الدين على ما مضى لو كان كاهنا) (قوله أوجههما الثاني) أشار إلى تخصيصه (الباب الخامس في التمتع)

[illegible]

بالع

وجبه المثل لان التحالف بسقط اعتبار المسمى فصار الاعتبار بمهر المثل (قوله ان كان من غير نقد البلد الخ) قال الباقي أو معنا
ظاهره ان دعواه الانسح (الخ) ما قبل ليس بظاهر لا متنازع طلبة التبع حيث يفرض مهرها المدعى المسمى دونه فختلف قل
على مدعى الآخر وقد تله كلام المصنف وقوله فختلف كل منهما الخ أشار (٢٢١) الى تعميمه (قوله قال الاذرى الصحيح
منهما الاول) أشار الى

تعميمه (قوله فممن
كلام الاصل مع حذف شي
منه وايس بصح الخ) بما
ذكره المصنف بصح ولعل
سكون الشخب عنده لعل به
بما ذكره في المسئلة الاولى
ويمكن ان يكون قولهما
وقياس ظاهر المذهب في
آخره من كلامهما لا
حكاية لكلام الامام فيكون
راجعا الى المسئلة وان
كان خلاف الظاهر والفرق
الذي ذكره الشارح لا يؤثر
وذكره في مسئلة الوارث
صرح فيه واهذا قال
الانوار ولو ادعت نكاحا
نكاح مهر المثل أو مهر أسقى
بساو به أو ادعت مهر
الزوج بالنكاح وذكر المهر
أوسكت ولم يدع التفويض
أوقال فلان ابني من فلانة
كف ببيان المهر فاذ كر
شدوا وراذت تحالفوا ان
أصر ولم يذكر دون البين
عليهما وقضى لها وقال
ابن أبي شريف في شرح
الارشاد ومهر المثل في قول
الحاوي وان ادعت مهر
الثلل نص ولا تقسده
فالمسمى كذلك ولذا أطلق
الارشاد المهر في قوله وان
أقر نكاحا لمهر كف
البيان وقال الثاني في
نكحه المثل ليس بشرط

(ب) هو المهر المثل ولو ادعى ما ادعت لمصير الصداق بالتحالف بمهر المثل (فلو ادعى أحدهما مسمى)
فرق به من المثل الزوجه فيها ادعته أو دونه فيما اذا ادعى الزوج (وأنتكر الا - خواتمه ولم يدع
بالتعاقب) لغير ذلك لانه لا ينفصل في القسود لان النكاح يقول الواجب مهر المثل والا - خريد
رمت أو دونه على ما عرفت وكذا في تعاقب وان لم يكن مدعى الزوجه أكثر من مهر لهما ان كان من غير
بلد لا اختلاف الفرض باعتبار الاموال ذكره ابن الرفعة (وان ادعاه) أي التفويض (فلا صل
السنة) من جانب (وعدم التفويض) من جانب فختلف كل منهما على نفي مدعى الا - خريد
ولذلك لا اختلاف في عقد من فاذا خلفت وجب المهر المثل نعم ان كانت هي المدعى فلا تفويض وكانت
عاقلة البشول فظهر كقول ابن دها والانسح لانها لا تدعى على الزوج شيئا في الحال عايشان لها
البالفرض (وان ادعى أحدهما التفويض والا - خرا سكوت عن المهر صدق الا - خريد بهينه)
لم يعد التفويض فيجب مهر المثل و بأن في ما قدمته نفا و اذا حكمتها بالتحالف خالف أحدهما
الا - خريد كما نال التحالف من أقام بيته حكمتها (وان أقام ابنتين) مختلفتين (بقدره) أي
(بنيانها) حتى يستألفا فالحال (أو تقدم بيته المأثر) بادة عليها وجهان) قال الاذرى
بمنها الاول ونص عليه الشافعي في الامم به حزم في الأنوار (ولو ادعت النكاح ومهر المثل فاعترف
لم وأنتكر المهر) أوسكت عنه ولم يدع تفويض ولا اختلاف في النكاح عن ذكر المهر كما ذكره الاصل
بالبين لموران النكاح يقتضيه خلافا للقاضي في قوله انها تختلف وبثب المهر المثل ذلك وانما
ببينة (بالتعاقب) ان ادعت زيادة على ما بينه (فان أصر) على الانكار (خالف) بين
ما سبق عليه مهر ما وقضى لها بمهر المثل ولا يقل قولها بالنداء لان النكاح قد بدعيا فيقول
تزوج بمهر المثل ولا يتوجه التحالف أيضا لانه عبارة عن حلف كل منهما على اثبات دعواه وفي
الا - خرا والفرص ان الزوج لم يدع نفرا (وان ادعت) علم مع النكاح (مسمى قدر المهر قال
ي) أوسكت (كف البيان) لمهر المهر ان النكاح يقتضيه (فان أصر) على الانكار (خالف)
د (وقضى لها) بمهر المثل وقوله كف البيان فهم من كلام الاصل مع حذف شيء منه وايس بصح
البعد التصور والمذكور قال الامام ظاهر ما ذكره القاضي ان القول قولها قال والذي يقتضيه قياس
بأنه علق على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها ثم حتى عن القاضي على قياس ما مره أنه لو
في صدقه واهما عاها النكاح وان هذا الوجه علق به منه في هذا والذي مناهمه لمهر المثل اذا حلفت
تزوجها ظاهر وانما قياس ظاهر المذهب أنه يكف البيان اذا أنتكر فان أصر حلفت انتهى فتشكك به
تأخروا في التي قد حلفها كالي ذكرها ولا في التي ذكرها تأنيوا وقدمت بان المدعى فيها معلوم فكانت
أمرها علقه على صدقها فانها (وان ادعت مسمى على الوارث) (فقال الاذرى) أوسكت
نظير في المهر ووجب (مهر المثل) لان تدمر في المسمى كعدمه وان لم يكف البيان
علا على الزوج لان الزوج عكده على ما علقه غالبا (والزوج وولى الصغيرة يتحالفان)
للمهر لا ينفصل ولا ينفصل المهر فكان اختلاف الفرض ولا ينفصل المهر ولا ينفصل المهر
لمهر المثل لا ينفصل المهر فكان اختلاف الفرض ولا ينفصل المهر ولا ينفصل المهر
القاضي فختلف الزوج من غير تحالف قال الاذرى وكذا في ما ذكره من حلف الولى ما في

لوان ادعت مهرها أو نكاحا دونه كف بالبين لكان أولى (قوله حلف على نفي العلم ووجهه المثل) قال الباقي الصواب
بأنه منزهة عما لا كلام فيه (قوله والزوج وولى الصغيرة الخ) والمأثر ولى الصغير (قوله وأما ان تقول هذه الفائدة الخ) يجب
بالتعاقب لان كلامهما مدعى ومدعى عليه فلا يرجع لغيره ما على الاخر وانما يختلف أحد المتنازعين فقط اذا وقع بينهما

(قوله قال الملقني) أي غيره (قوله والتشقي إليه لا مال) هذا ما ردهم بالمثل فانهم انما انفروا الخالف وقد تناولته فاعدهم ان كل من
فوجئت عليه بعدى لواتر بما لو الزمه (٢٢٢) وأنكره خلف (قوله وقال الاسوي لوجه الخالف بها) هو كما قال وقال الاسوي الخالف
فوجئت عليه بعدى لواتر بما لو الزمه (٢٢٢) وأنكره خلف (قوله وقال الاسوي لوجه الخالف بها) هو كما قال وقال الاسوي الخالف

الادوي من ان لو ادعى بطلانها فأنكره ادعى عليه ونسكل لا يخلف وان ادعى مباشرة نسكل لا يخلف
مطلقا على استحقاق موليه فهو خلف لغير فلا يقبل النيابة وهذا على ان العقد وقع هكذا فهو صاحب على فعل
نفسه او امر به ثبت فعينا (وانما يخالفان اذا ادعى بطلانها على مهر المثل واعتز الزوج بوجوب
المثل فان ادعى الزوج دون مهر المثل فلا تخالف لانه يجب مهر المثل) بدونه وان نقص الولي (وكذا قال)
اعتزف الزوج (قدور يزد على مهر المثل وادى الولي أكثر فلا تخالف للاربع) الواجب (ان)
مهر المثل فيرجع في نفسه فذلكه (الاولى فيه) (القول الزوج) قال الملقني كذا قالوه والتحقق ان لا
من تخلف الزوج على نفق الزا بدونه ما ان ينسكل فيخلف الولي وثبت مدعاؤه وان خلف الزوج ثبت مدعاؤه
ويؤخذ من كلام اصنف انه لو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر وكرز الزوج أكثر من ذلك لم يخالف بل يؤخذ
بما قاله الزوج وقد نقل الامل فيها عن الحنابلة وجهين بل يرجع وقال الاسوي لوجه الخالف فيها (ان)
نسكل الولي نول يعق (بين صاحبه (أو ينظر بلوغ الصبية) فلهما تخلف (وجهان) وجهها
الامام والرواي وصاحب الافراغ الثاني (وتخلف صغيرة بلغت عاقلة) قبيل الخالف لانهما
أهل العيّن فيلحق بالولي (ويجزي هذا) الحكم (في) اختلاف المراهقة مع (ولي الصغير) (ولي)
اختلاف (ولي) أي ولي الزوجين (الصغيرين ولا يخلف بغيرها بالغة) العاقلة بل هي التي تخلف
لانها من أهل العيّن والكبير غيرهم كالنفس بالولي (تخلف الوكيلين) في العقد المالك كالبيع فلو كان
لانها من المائدة بخلاف الموكنين وأما الوكيل في عقد النكاح فكالولي في هذا ذكر (ولا) يخلف (له)
الصغيرة في مهر المثل (ولو ادعى على رجل انه أنصف ما لو أنكر المدعى عليه ونسكل لا يخلف هو بمنزلة
لانه لا يتماثل بانثائه بل بخلاف المدعى عليه) ان أنكر ولم ينسكل (ولا يعرض بشكول) من ان نسكل
بل توقف (حتى يبلغ الصبي) أو الصبية (ويخلف) وكالصغير والصغيرة فمما ذكر الجنيون والمجنون
(وان ثبتت) بالبينة أو بالقرار أو بينهما بدونه (انه نسكلها أمس بالف وبعدهم بالف لزم) لانها
صغيرة العقد من كان يتقدمها خلع ولا حاجة الى التعرض لفضل الفرقة لاستقرار الثاني ولا ولا ولا ولا ولا
استمرار المسمى في كل عقد الى بيان المسئلة (فان ادعى عدم الوطء) فيها أوقأ أحدهما (صدق بينهما)
الراقة للامل (وبشطر) ما ذكر من الالفين أو أحدهما لان ذلك فائدة تصديقه (أو) ادعى
(ان) العقد (الثاني) تحديدا لا لا (لا عقد آخر لم يقبل قوله لانه خلاف الظاهر) (حاشا) لم
نفق ذلك لامكانه (وبثبته طلقان) بمعنى انما اتفق معه بملقنين وفي عبارته ان خلاف الظاهر (حاشا) لم
ادعى انه لم يصح في النكاح الاول صدق بينه ولا يعالين من المهر الاول الا بالانصاف ونسكل معه بملقنين
ولو ادعى في النكاح الثاني الطلاق قبل الاصابة صدق بمنع وقوع منه بنصف المهر الثاني أيضا (وان كان)
حزنا ذلك أو يوم نسكلها باحد هما معينا (أصدقتني أي يقال بل بالانصاف) بخلاف الاختلاف
خس الفتن وقسم عقد الصدق (ووجب) لها عليه (مهر المثل لان نسكلا أو نسكت) وخلفه فلا يخلف
لها مهر لان من ادعى شأوا نسكل عن العيّن بعد ذلك كان لم يدع شيئا (وعق الأب) دون الام في المهر (أو)
(بالقرار) أي بالقرار الزوج بدونه وفيه (لأن من يعق عليه ولا يلزمها قيمة الاب لان التعق عليه
لرجل بمنزلة ابك فانك عتق عليه بالقرار ولا يلزمه قيمة) (ووقف ولا يؤخذ لانه يقول هو ادعى
تعتق الام لان نسكل وخلف) فتعتق الام لانك عتقها بانها صدق بين الزوجين وعليها عقد الصدق (أو)
قال أصدقتك أباك ونسكتك (بل) أصدقتك كلاهما (وتعاقبا) ونسكتك عقد الصدق (أو)
عليه (مهر المثل وعليها قيمة الاب ونسكت) قيمة (الام وكذا) فعتق بانها ان كانت موصرا فلا تعاقب عليه

متابعدا لذكر الصورة
فلها قول الحقيقة السليمة
مكررة (قوله ورجع منها
الامام الخ) نسكت الخلف
من ترجمه لغيره مما
ذكره بعد قال في الخادم
ووقع في بعض النسخ قلت
صحح الامام فانها اه
(قوله وصاحب الافراغ)
أي والادوي (قوله لانها)
اله (فان) أي المعلق
بهما أحكام العقد ولا
كذلك ولي النكاح وانما
خلف عند تصدده خلف
موليه لم ضرورة (قوله ولا)
خلف (ولي الصغير) الخ
لو ادعى بطلانها أو انا قال
ببينة فقال أصدقتك لم يورث
أو أقراني من خلف الولي
بل الصبي اذا بلغ يستور
الدين في الخلد (قوله أو)
بالقرار الخ) أو بعد القاضي
(نسيب) زوج الحاكم
امرأة تلأبا بلوغها ثمان
الزوج فادى الوارثان
كانت صغيرة عند العقد فلا
أورثا فانك نسكت قال القاضي
حين صدق الوارث بينه
يكرز في البائع انه كان
صغيرا عند العقد ولو نسكت
امراة ومات خلف الوارث
مهرها فقال الزوج نسكت
لخلف عند العقد صدق
بينه فلا قامت بينة على
بلوغه حين العقد أو على
انقراضه بغيره قال الرابي لو زوجت مولا نسكت
استصاع شرطه بخلاف غيره له ما ذكره القاضي من تصديق مدعى الصغر في المسائل الثلاث مفرع على منعه وهو تصديق مدعى النكاح
(قوله وصدق الاب بالقرار الخ) يجوز بالزوج أن يأخذ من تركته في الاب قدرا ما لم يهرأ اذا لم يكن وارثا سواهما يحسب في الاموال

كان
استصاع شرطه بخلاف غيره له ما ذكره القاضي من تصديق مدعى الصغر في المسائل الثلاث مفرع على منعه وهو تصديق مدعى النكاح
(قوله وصدق الاب بالقرار الخ) يجوز بالزوج أن يأخذ من تركته في الاب قدرا ما لم يهرأ اذا لم يكن وارثا سواهما يحسب في الاموال

قال الرافعي وكان يجوز أن يسرى بينه وبين مسئلة الصداق (الخ) الفرق (٢٢٣) اظهر قوله وعلى الاول لا أشار الى تصحيحه

بالإيضاح الأم صدقاً فاعترفوا بالصدق مع الفسخ (وجعل المهر المثل ففروم قهتسما) دليل الرد العتيق فاشبه بما لو اشترى عبداً فاعتقه ثم اشتد في الثمن وتعاثا (فان حالف) هو كمن عتيق عن الابن ووصف الام (ولم يسر) العتيق الى باقية ان كانت الزوجية مسورة فكأنه يدعي الاصل قال في الهداية لا علم بالاحكامنا بينهما ان الصداق هو الابن ووصف الام (أو حلفت دونه عتقا) لحكمنا صامدان (ولا شئ عليه ان قالت) بعد قوله أصدق قلنا ملك ووصف أمك (بل) أصدقني بوصف الابن وتعاثا (فخص عقد الصداق) فلها عليه (مهر المثل وعتي نصف الابن حلتا) والزواج (وصف الام بالسراية) ان كانت الزوجية مسورة كإلى الاصل (فتقدم قيمته) أي بالأم (د) عتيق (بأنه) ما بانها فها (أي الزوجين على دخوله في ملكه من يعتق عليه وعليها الحق من الابن) ومعناه فاعترفوا عليه من الابن قال بعضهم والوجه وجوب قيمة الابن كانه لان الزوج زعم من كملها بدوله في ما كملها الزوجية - فزعم أن نصفه عتيق علمنا بذلك ونصفه الآخر عتيق علمنا ربه فاعترفوا على عتقه لكن له اختيار في الجهة والاختلاف في الجهة لا يضر انتهى ويجاب بأن هذا لا يقيم على السراية بل بانها ركض - فله الذي غرمت قيمته لكونها مالاً فاقوة ما علم تقدم قيمته من بنائه (وان أعماها ما لا قالت) أعطته نفسه هدية (وقال) بل (صدقا قالوا) (بأنه وان لم يكن) المعطى (من جنسه) أي الصداق أو اتفقنا على أنه لا يورثه فاختلافهما في القيمة في كفاية إزائه لملكه ونشبهه قال في الاصل فان كان المقبوض من جنس الصداق وقع عنه والا رضاه بالصداق فذاك والا ما رده وادى الصداق فان كان المال فله البذل عليها وقد يقع في النقص والفسخ تركه لغيره من محل آخر على أنه وجد في نسخة (وان أعطى غير غريم) أي من لا دين له عليه أو لم يملكه إلا بمقبوض أو أنكر صدق المنكر بينهما) قال الرافعي وكان يجوز أن يسرى بينهما بينه وبين الصداق فقال انه اعترف بكيفية إزائه لملكه أو يقال كإثبات الاصل أن لا تعرض على المعطى له فالاصل في الصداق لا يورثه من عرضا عن المعطى انتهى ويجاب بأن الزوج مستعمل بأداء المهر وبه صدق وأنه لا يورثه بخلاف ما علم من لا دين له عليه فها (وتسجد دعوى تسليم الصداق الى ولي صغيرة) وبخبرونة ختمت الدوى (رشدته) ولو بكر اذ تسجد دعوا عليه (الا ان ادعى اذنها فاعطا) فتسجد عليه بالسر على في القبض (وان اختلفا في عين المنكر وحقه صدق كل منهما) فبما انفاء بينهما (لانه اختلاف فدين (وان كان) الاختلاف في قدرها كان (قال) لاسرأتين تزوجت ما بالاف فقالت احدهما كالمضا (بالتمتع) لانه اختلاف في قدر المهر المتفق على نكاحها (وأما الاخرى فاقول قول كرم الاول فوالها أي في نفي النكاح (وان أصدقها جارية ووطئها) عالما بالحال (قبل الدخول عليها) أي شبهة تختلف العلماء في أمه اهل فانه قبل الدخول جميع الصداق ونصفه فقط وعاله لم يورثوا به لا بعد ان يخفى من ذلك في العوام ثم يرضى عليها ما لو كان عالما بانها جميع الصداق فغضى الثاني بسجد وعلى الاول قال الزكشي وليس في كلامه ترجيح في هذا الجنب والذي نص عليه أنه يلزمه في الحد قوله به يظهر أن الرجوع من التعليق الذي واستشكل بان شبهة العلماء موجودة في كل حال فذلك ما راع التعليق الاول الذي اقتصر عليه المصنف وزعم الحد المفرغ على التعليق الثاني أو لا يلزم من البناء على شيء الاتحاد في الترجيح (أو بعد محدود لا يقبل دعوى بهل ملكها) للجار به لتعذر الانزاع بينه وبالاسلام (أو من نشأ بادية بعد تعذر العلماء

*) كتاب الولية *

قال الرافعي ولا اجتماع دعوى تنزع على كل طعام يتخذ دلسر وحاد من عرس واملاك وغيرها ما لم يكن متعلقا بمسألة على العرس أو موقوف غير تعبد فقال ولية تختان أو غيره (وهي دعوة العرس) أي دلول وهو العقد (ولية) وملاك وشئني (وهي آ كدها) أي ولية العرس أكد الولية (والختان امرأته الظاهر بتجديد الاحتجاب وقوله كفى لهن ولية أشار الى تصحيحه كذا قوله فان الظاهر الخ

(قوله والامر في القلوب) فاسم على الاصح هو قوله صلى الله عليه وسلم ليس في المالح سوى الزكاة (قوله وهي لتعجب اجماع علماء) كونهما
 (قوله قال الاذرى والظاهر الخ) أشار الى تصحيحه (قوله قال وأما قوله السجبان الولية) فمقدم
 من السفر (بان يصنع طعام أو يستعجو) وقوله والظاهر ان عمله في السفر الخ أشار الى تصحيحه (قوله قال النشائي) أي غير قوله والامر
 المزدني البرزى بالله لا يحصل كمال السنة الا بمجرد ثبوت الاصح (قوله وبأى شيء أول من العلمام جاز) لوليك أن يرماه عاقول يستعجل
 واحد ولو لم يكن ثبوت ولعنه عن الجميع أو يفصل بين العقد الواحد والعقد الآخر في المصلحة ان تصدع عما يتخذ من العلمام الذي عين من الكبر
 حتى ينفذ ثلث لوليك اليوم واحدة فانه قد نازع في خلافه ثم في الثالث فانه قد نازع في خلافه ثم في الثالث فانه قد نازع في خلافه ثم في الثالث فانه قد نازع في خلافه
 لها باقية فلهما يكون تناول الفصل (٢٢٤) ويقر بين هذا ولوليك واحدة وأول ثم طافها ثم نكحها عدا وأول ثم طافها واحد جدد كرم

في الثالث وأول وقد يشوب
 في وجوب الاجابة انما سأل
 من أباب أولاً أما لو نكح
 ثلاثاً في عقد واحد وأول
 عن كل واحد في يوم من
 الثلاث فهل يتعد وجوب
 الاجابة أولاً وكذا لو نكح
 مرتين لم يتناول الويل ففعل
 يتعد وجوب الاجابة في
 الأيام الثلاثة نظر الى تعدد
 الزوجات ولا تغفل المعنى
 وحصول العرض بالوجه
 الواحد في عقد العقد
 الاول ففعل ولم أرفعه فلا
 وأهل الثاني أقرب وقوله أم
 تكن ولعنه عن الجميع
 أشار الى تصحيحه وكذا قوله
 المتعنه ان تصد الخ وكذا
 أيضاً قوله قالت الظاهر ثم
 وكذا قوله أيضاً ففعل يتعد
 وجوب الاجابة في الأيام
 الثلاثة (قوله الاجابة في
 ولية العرس الخ) وجوب
 الاجابة لا يتعد وجوب
 الفعل دليل السلام (قوله

اعتذر) بكسر الهمزة وانعام الدال (قوله ولادة عقد والاسلام من العلق حرم) بضم الحاء المعجمة
 وبين مهملة وبالصاد (قوله دوم) من السفر (تقنية) من النقع وهو الغبار أو الخمر أو الغزل
 (وهي ما) أي طعام (يصنع) أي القودوم سواء أسنعه القادوم أم صنعه غيره كما فاده كلام الجميع
 في آخر ملامح السفر لكن الذي في الروضة هذا كذا قولنا أظهر هذا الثاني لكن سبب الاذرى لا زال
 والبناء وكبره من الزكر وهو المأوى (والاصح في رخصة) بكسر الهمزة وبسبب من الولائم نظر الاضطرار
 في القالب (وبلا شبه أدية) بضم الهمزة وفتحها واخفاها في القرآن حذان بكسر الحاء المعجمة وبذال المعجمة
 (والكل مستحب) ودليل استحباب الولية اخبار البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم يأكل على بعض أسنان
 يدين من شدة جوعه وأنه لم يأكل على صفة من وجع واقفا وأنه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أول ولادة
 والأمر في القلوب فاسم على الاصح هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من الأكل الا لوجهين
 لتعجب اجماع العلماء لا كفاية قال الاذرى والظاهر أن استحباب الولية متخذتان بحله في ختان الذكر دون
 الاثباته بخفي وبسبب من اظهاره فيحفل استحبابه لقضاءه في عين خاصة قالوا وطافوا استحباب الولية
 القديم من السفر والظاهر ان عمله في السفر المأوى لقضاء العرف به ما من غلب وما أواماً ما بسببه في
 بعض النواحي القريبة كالخاضر (وأما الهامك شاذو فغيره ما نذر) عليه قال النشائي والرد
 أقل الكمال شاذو لقوله التتبع وبأى شيء أول من العلمام جاز (فرع الاجابة) في الهمزة (في ولية العرس
 ان لم يرض) صاحبها (بالعذر) أي بأحد المدقق (فرض عين) في (غيره مستحب) خبر العصيان
 الاذرى أحد كمال الويل ففعل في سفر العلمام طعام الولية تدعى لها الاغنة او تزكياتها او غيرها
 بحسب العرف فتدعى الله عرسه قالوا والمراد ولية العرس لان العهد وعندهم وقد يؤدى في خبره
 أيضاً ادعى أحد كمال الويل ففعل في سفر العلمام طعام الولية تدعى لها الاغنة او تزكياتها او غيرها
 دعاً أحد كمالاً ففعل عرساً كان أو غيراً ففعل في سفر العلمام طعام الولية تدعى لها الاغنة او تزكياتها او غيرها
 العرائين كقوله الزكري وأخضاره السبي وغيره يؤدى عرساً كان أو غيراً ففعل في سفر العلمام طعام الولية تدعى لها الاغنة او تزكياتها او غيرها
 المعاصي دعى الختان فلم يجب وقال لم يكن يدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولاه أحد ففعل
 أما اذا رضى بعذره الذي اعتذره به فلا يجب الاجابة يستثنى من وجوب الاجابة القاضي لشبهة الناس واما
 يجب الاجابة أو تستحب (بشرط) منها (أن يكون الداعي مسلماً) فلو كان كافراً لم يجب اجابته

وفضله لوجوب الاجابة الخ ضعف (قوله أما اذا رضى بعذره الذي اعتذره به الخ) وان علمه بربته الحال
 فوجها (قوله ويستثنى من وجوب الاجابة القاضي الخ) قال الاذرى ويشبه ان في معناه كل ذي لذة عامة بانسبة الى عرسه وتوابعه
 وغيره ولا يصح القاضي وإنما أحد المحضين حال خصوصته ولا واما تم ما يستحب ضرره ولو لم يتعد هذا شرط التعهد في العرس
 فان كثر وتعلق عن الحكم ترك الجميع ولا يصح فيه من عدة بابا بنو بكره دعى واتخذ له خاصة أولاً لا غير فهم لا لاف
 العلماء ودعى فهم ولهم ان ردهم ومنهم (قوله قال الاذرى ويشب) بالخ أشار الى تصحيحه (قوله بشرط أن يكون الداعي مسلماً) أي كمال
 وشبهوا طعمه بسبب ما قال في الاحكام لا يكون ظاهراً أو غيراً ورأى سكتها طابا للعلماء والظاهر قال الاذرى وبشرط ان يكون
 الداعي حراً وشهدا ولكن علمه من لا يرجوه وفاه من وجبة خروجه كان يتعين عليه صرف ذلك في دينه أو فقه من تلهه ففعل في الظاهر ان لا يصح
 اجابته وقت سبق الاصح غير بمقدته بذلك ما نحن فيه أولى بالخبر (قوله قال في الاحكام الخ) أشار الى تصحيحه وكذا قوله قال الاذرى

بعضه فدل الإذري فالظاهر أنه لا يجب إجابته هو كإل (قوله ولا تستجاب له الإذري) لاضافة ما اضاف إلى المفعول (قوله كون
 وسلباً أياً) أي كونه حرافى العدمية برأى من قوله في التوضيح وبقي اشتراط كون الدعوى متوقفة على استحباب الإجابة بل لم يرد الاستحباب
 على أنها تنقل استحباب الإجابة من كلام القوى إنما من العقدة أن المفعول على الله عليه وسلم بعد الإدخال في دعوى بمرخص
 بالاجابة وأن يكون المدعى كافراً شديداً قال الإذري وأن لا يكون أمراً مخافاً بينة أو تهمة وقوله وأن لا يكون أجراً اجابة عن على
 بمرحله لأن ذلك له المستأجر وقوله قال الإذري وأن لا يكون الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله ذكره المارودي الخ) أشار إلى تصحيحه
 قوله كإل الإذري الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله قال الزركشي ولولا الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وبقي تنقيده بما تقدم من الإذري)
 إلى تصحيحه (قوله في ظاهره جواب الحضور) أشار إلى تصحيحه (قوله وأن لا يحضر (٢٢٥) من يؤذى المدعى) فلو كان هناك عدله

أودعه عدله لا يتأذى به
 فهم ما وجبت الإجابة وأضى
 البارزى بأنه ان كانت
 العداوة دينية كانت عذراً
 في عدم الوجوب والألا
 تكون عذراً (قوله فلو كان
 منكراً الخ) مثل المخلقة
 من لامة فمما ذلك منكراً
 كما في الحديث لكن قال
 الرافعي أن كل ما يشربون
 التبت المختلف في له فلا
 ينكر قال ابن كج لانه
 في موضع اجتماعه والإذري
 أن يكون الحضور فسق
 من يعتقد التحريم كفى
 المنكر المجمع على تحريمه
 (قوله كفرش الحرير)
 قال الإذري فدين عن
 نقل النوى وغيره فلو
 بسط على فراش الحرير
 شيئاً جازاً لمجلس عليه
 كالحذر فقد قال يحضر
 وفرش فوقه شيئاً ويجلس
 عليه وهو بعد وقد تمتعنا
 القسفال في آخره ملاحظة

فما دل المزمع وأنه يستقدر ما علم لا احتمال نجاسته وفساد تصرف (و) لهذا (لا) يجب إجابة
 في استحباب إجابة المدعى فيها استحب في إجابته و يؤخذ منه أنه استحب إجابة الإذري (و) ان كرهت
 (ن) وبقي في الوجوب كون المدعى مسلماً أيضاً فلو دعاه مسلم كافر لم يلزمه الإجابة ذكره المارودي
 إلى (و) أن لا يحضر بالهوى (الاعتناء) ولا غيرهم بل بعشيرته أو جيرانه أو أهله حرته
 بقوله كإل أغنى ما يشر العلما و ليس المراد أن جميع الناس لتعذر بل لو كثرت عشيرته أو نحوها
 رجعت البسطة أو كان قد قهر لا يمكنه استيعابها لوجه كإل الإذري عدم اشتراط عموم الدعوى بل
 ما في الظاهر من قصد التخصيص (و) أن لا يطالب طعاماً في جأه أو لآعته على باطل (أو خوف مائة)
 يحضر بل يردود التعقيب وكذا لا يقتضى كإل قضاءه كلامه (و) ان يعين المدعى بنفسه أو نائبه
 من لدى الناس) كان دفع الباب وقال المحضر من أراد أو قال له مائة مائة من شئت فلا تطالب الإجابة
 الدعوى لثلاثة أسباب لا يورث حشوة (و) ان يدعو اليوم الأزل) أي في وقتها ولم يلائم ثلاثة أيام فاعلم
 بالماضي والأزل (و) تستحب في الثاني ثم تنكره فيما بعده في أي دار وغيره أنه صلى الله عليه وسلم
 بالوقت اليوم الأزل وفي الثاني المعروف وفي الثالث وأما وسعة نعم لم يمكنه ما سأل الناس في الأزل
 لهم أوسع من غيره أو غيرها قال الإذري فذلك في الحقيقة كإل ما وجدته في الناس إليها أو جاف
 بإحدى الركعتين ولولا في يوم واحد من فالظاهر أن الثانية كالיום الثاني فلتجب الإجابة وبقي
 يدعيه تقدم من الإذري ويشترط أن يكون الداعي مطلق التصرف فلا تطالب إجابة المجمع عليه لصبا
 جنون أو سفاهة أو ذنوباً له أو غيره بخلاف ما لا يلائمه نعم ان اتخذها الول من ماله وهو أب أو جد
 ظهر وجوب الحضور قال الإذري (و) أن لا يحضر) هناك (من يؤذى المدعى) أو تصحيحه (السنه)
 لأن ذلك كان فهو مذهب في الخلاف لما فيه من التأذي في الأزل والغضاضة في الثاني وبذلك علم أنه
 أنه أن لا يكون هناك منكراً ولهذا فرغ عليه قوله (فلا كان منكراً) كفرش الحرير في دعوى ما أخذت
 رطل من حرير ما لا يغور بقي و بها كإل الحليمي وغيره (وصور الحيوان المرفوعة) كان كانت على
 شفاً رجداً أو ثياباً ملبوسة أو وسادة منصوبة (لا) صور (الشجر والقمر من حر الحضور) لأن
 لغيره من ذلك كإل المنكر والتمس عن ذلك في الإجابة بالصحة بخلاف صور الشجر والقمر من لانه جعل
 موزة كإل (أن لم يزل) أي المنكر (لا) لاجله أي المدعى كان كان نزول لاجله وجبت إجابته إجابة
 دعوى وإل المنكر وأما مجرد الدخول في الأصل يقتضى ترجيح عدم تحريمه حيث قال ولدخول

(٢٩ - (أسنى المطالب - ثالث)
 الإذري أن تستأذنه بالإجماع في دخوله هذا البيت حكم البصر وعدى الأحكام من الشرط أن لا يكون هناك شيء يدعو إلى بدعته
 انفسار المدعى لردوان لا يكون هناك من يفسد بالكذب والمجس وأن لا يكون هناك آفة تذهب أو فضاء قال الإذري فان أراد أن
 دخل في طعام الدعوة أو شربهم فظاهر وإن أراد وجوده أو أن لم يعمل التحريم فإقتناها على الأصح فإسمان كل باعهم اقتناها كان
 بهذا عذراً في عدم الإجابة وقوله قال الإذري فان أراد الخ) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضاً قال ابن أبي عمير وفي كتابه الانتصار إذا كان
 البين كنه كنه لا يحرم دخوله والمجلس فيه لا جاع قال الإذري وظاهره كان من ذلك ليس بعذري إجابة بالله عذراً مطلقاً (قوله أو ثياب
 ليرس) قال الإذري ظاهره أنه إذا كان منكراً في كونهم ملبوسين يجوز أن يكون المراد أن لا سواه كانت ملبوساً في ذلك الوقت أو
 ملبوساً على الأرض وغيرها (قوله في كلام الأصل يقتضى ترجيح عدم تحريمه) أشار إلى تصحيحه

(قوله أو ممتنة الاستعمال) ترد في المهمات في البريق لكونه بمن الاستعمال لكن لا يعمل عليه شيء زوال إلى المتع فقال إنه المصنوع
 أن القائل الرتبة التي عليها المصنوع القسم الذي لا ينكر لامتناعه بالانفاق والمجاهلة وقد كان السلف رضى الله تعالى عنهم يتعاملون
 من غير تكليف حدث الله إمامه السلام في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف (قوله كطابق وقصة) قال الزركشي في نهج شجرة
 على درهم أو دينار في القياس الصافي (٢٢٦) بالتبليغ لامتنة بالاستعمال العرفية قال الزركشي الخ أشار إلى تصحيحه (قوله وكذا كان من
 وأما) قال الزركشي وكذا كان من
 وكذا حكم ما صور بل رأس
 وأما الرأس فلا بد أن قول
 تخرم فيه تردود الحرمة أو ج
 له هو وجهان في الحاشي
 وبها على أنه هل يجوز
 تصور وجهان لا تقتضيه
 أن يجوز لما ذكرنا في الألفاظ
 وهو ليس بمتناهية في الزمان
 ويحرم تصور وجهان
 (قوله فلا ينهاهم) لأنه
 يمتنع من جعل كلامها إذا
 كان المصنوع هو القادح أو
 من نصب لأهلها حدود
 وهو يرى المذهب (قوله)
 كان أمرا وأخرج وجوبا
 مثل ما يوصى على فراش
 الحر وشيئا أو جالس عليه
 (قوله كان كالذي لا يخالط)
 أوثاق من سائر أصحاب
 الدعوة (قوله ويحرم
 التصور بالعنوان أي
 وإن لم يرد له كإسناده
 جنان قال المتصور ولو لا
 رأس له يحرم عليه
 أن يصور وجه إنسان إلا
 بدن وقوله قال المتصور ولو لا
 رأس أشار إلى تصحيحه (قوله)
 واستثنى لبيان أن الخ
 ونقل القاضي عياض جوازه
 عن العلامة أبيه في شرح
 مسلم (قوله جعل العائم
 المحذور) استثنى القتيبي، ما إذا كانت الدعوة في أول النهار والمدة من كاهم مكافون ما عتق قال فلا
 تحسب الآية فلا ينافي ذلك في الأروبة طهارة والقعود من أول النهار إلى آخره مشق فان أراد هذا ما دعاهم عند الغروب وقال وهذان
 وقوله استثنى القتيبي الخ أشار إلى تصحيحه (قوله والذي قاله المتصنف في تقييده بالاشتراك) أشار إلى تصحيحه (قوله ودفع الجوز
 فخر في شرحه) وذكر في تصحيحه في الخادم وهو ترى ما كان لم يجد من واقعه على تصحيحه

البيت الذي فيه الصور المنوعة حرام أو مكروه وجهان: بالقرين قال الشيخ أبو جهم وبما ذكره من
 صاحب التقريب والبيد في وجه الامام لغزالي في الوسيط انتهى وفي الشرح المصغر عن الأكرين
 أنهم مالوا إلى الكراهة وصوبه إليه لا ينوي وخبره صاحب الأنوار أن حتى في البيان عن عامة الأهل
 الصريح بذلك على أن مسألة الدخول غير... في الحضور فلا يخالطهم إلا استوى وكسور الجوانب
 ذلك في شرح الحرير كائنا في الكلام لاصل (ولا بأس بصور مبسوطة) كان كانت في بسط (خاصا)
 مختار بذكرها عليها (د) بصور (ممتنة بالاستعمال) لها (كطابق وقصة وكذا كان) كانت صفة ممكنة
 (متمعة أو...) لأن ما يداوس ويعلمه من يستدل بمعارض الرأس لا يمتنع وجوبا في مخرج بخلاف المتصور
 فانه مرفوع في الأصنام (وان- ضركر كراهها) به (ثم اهدم) أي تم تكيه زلة لا تمسك (الان)
 كانوا (شريعة يذنب قدوة) أي حله فلا ينهاهم عنه لأنه بمنجذبه مختلف ما إذا اعتقدوا وتقرر ذلك
 الجمع على تحريمه (فان أمروا) على ارتكابهم المنكر المحرم عليهم (خرج) وجوبا (فان تعدوا لخرج)
 كان كان لا يخالط (تعدا كرها) بقايلو لا يسمع لما يحرمه - معاء (كلوا كان ذاتي حوارين)
 يلزم القول وان دافعه الصوت (ولا يحرم الدخول) إمكان الويلية (وفي المحصور بل لا يكره) دخوله
 (دخول حمام به صور) لأن خار - بمن يحمل الحضور فكانت كالحاجة من المنزل ولا يصح بعدم
 الكراهة من زبانه (ولا بأس بصور القبر من الشجر) ونحوهما مما لا ربح له. (أورد القاري عن ابن
 عباس ما قاله المصور لا يعرف صنعة غيره قال إن لم يكن يذوق من الأشجار ولا ينظره ولا يصرح
 يحكم المصور من زبانه المصنف والاصل أتم على التصريح يحكم الصور (فرع ويحرم التصوير)
 العوان (وفي أرض زروبوان تسوخ بدوس صور) إن اتفق تصويره صلى الله عليه وسلم - من
 الصور من زبانه القاري واستثنى لب البنات لأن عائشة كانت تلعب ما عند رسول الله عليه وسلم من زبانه
 وكسنة فخر بين أمر الرتبة (ولا أحزله) أي للتصور المحرم لأن الحرم لا يقابل باجرة
 (قوله) إذا دعاه جماعة (يجب الاستيق ثم الاذنين جاثما) الأقرب (درا) كقولي الصدقة ثم التفرقة
 (وعلى العائم المحصور) تلخيصه إذ ادعى أحدكم إلى طعام فليجب فان كان مفسرا فافطام كان مفسرا
 فإل على أي قاذع بديل رواية فليدع بالبركة أو ادعى وهو صائم فلا يكره أن يقول في صائم حكمة القتيبي
 أو الملبس عن الأصحاب (فان كان) الصوم (فلا يخالطه العجائز) يعني جليح خاطر الداعي (أنتقل)
 من أمساكه ولو خالته لانه صلى الله عليه وسلم لم يأكل من حضره وقال في صائم قاله بكتك
 أخوك المسلم وتقول اني صائم أفطر من أفض وما مكانه واليه يقى وغيره وقد أطلق الشافعي والمزنيون
 الحكم والذي في لاصل تبع المراءضة فتدعيه إذا شق عليه أمساكه ولا يخالطه أمساكه واليه أشار
 المصنف بقوله العجائز (ولو أمساك الغنم) عن الأكل (لم يحرم) بل يجوز له أن يتبعه إلا أن
 صرح به الأصل ودفع القوي في شرح مسلم تصحيح وجوب الأكل (ويحرم) على الصائم (الافطار من)
 صوم (فرض ولو توسع وقت) كذره ملان وقضاة ما كان من شأنه ذكر كبري باه (والمراد بتجديده)
 (وكذا) يجيها (الرب لا مع خلوة صرفة) فلا يجيها إلى طعام مائة (أو) مع عدم الخلوة فلا يجيها (أو)
 طعام خاصه) كان يستحب بدونه له الطعام إلى بيت آخر من دارها (خوف الفتنة) بخلاف

قوله يجوز على الشئ

على الأذى أشار إلى
تعميمه وقوله فترن ترين
وعوهما قال في شرح
سبل الصواب التفضل
فإن كان العالم مشتركاً
بينهم فافترس حرام إلا
رضاهم ويحصل الرضا
بالصريح أو بما يقوم مقامه
من قرين فقال أوله لا عليه
بما يعلى بقنا أو عفاً أو
أهم وضرب به ومثل ذلك
في رضاهم فإما وإن كان
العالم انفراداً لم يرد
انفراد رضاهم فترن بغير
وضارهم قال في الخلاف
ويحصل الجواز في ثلاث
صور أحدها إذا نكرت
المالكون باسمه إذا ساءحو
بذلك قاله الأذكار
القارن هو المالك وقوله
الصواب التفضل الخ
أشار إلى تخصيصه
لكنه صوب في شرحه
كرهته أشار إلى تعميمه
وكب عليه كلام الرضا
محمول عليه لأنه فيها
للا حاشية الصريحة
بأنه عنده في جميع ما ذكره
خلاف الأولى وهو المنكر
أذا ورد فيه من غير خصوصه
لكنه قال في فتاوى لا يكره
(نوله ويكره أن يكره أي
بشرط العلم الخ) قال شيخنا
أفتى الولد رحمه الله تعالى
بعلم كرهته (نوله ولا
يقوم العلم الخ) أي
ولا يترك إلا قوله وإن
يعمد الله على حصوله فيها
عنده ويظهر ضرورة به
ويشعر عليه بطله أهل
لتضييقه ش

أفعله فهو أحسن حتى لا يشغله الشرع عن ذكر الله تعالى (د) يستحب (المجدد ذلك) أي الغرض من الإجماع
والشرع كإبراهيم في آخر الأعمدة (جهر اقتبها) أي في البسمة والمجدد بحيث يسجد ومقتنه (لقد)
(ه) فهدوا إلى الصراط المستقيم بالهدى من الله قال في الإجماع من قول الله جل جلاله وما كان الله
مكلفاً ولا مكفوراً ولا مودع ولا مستغنى عنه بنارهم ابتداءً ونصبه بالاختصاص أو النداء أو جزمه بالنداء
منه (د) يستحب (عسل الدابة) بعده (لكن المالك) يتدنى به في حقه ولا يتأخر فيه فيجاء
بسدع الناس إلى كرمه (د) يستحب (لاكل ثلاث) من الأصابع الإبتداء واهـ سلم (ولاء)
الضمة ف بالماثور ودان لها كل) كان يقول أكل طعامكم الأبرار وأطعموا عندكم الصائمون وصلت على
الملائكة يستحب أمة دورى لاختصاصه ويش ذكره الغزالي وغيره (ويكره الأكل من الشئ) لم
ألا آكل شئكم قال النووي قال الخطابي المشكي هنا الجالس معصداً على وطاء تحته كقوله من ربه
الأكرام من الطعام وأشار غيري إلى أنه المائل على جنبه ويملكه المضاعف كقوله ياء أولى (د) يكره الأكل (ما
يلي غير مومن الوسط) والأعلى (لا يحول الفاكهة) مما يتنقل به ونص الشافعي على تحريمه ويجوز على الشئ
على الأذى (ويكره تقرب منه) أي من الطعام (يحب تقرب منه) أي من شئ (ومن)
الأطعمة ويكره من يفسد يدق القصعة (لا قوله لا أشـ تهيه) أو ما عدا ذلك كالهذلي ولا يكره من الأكل
المحصن (ويكره البرق والمخاط حال الأكلهم) قال في الرضا والأضرورة (وقرن ترين ونوعهم)
كعنتين بغير انفراد الرفقاء (ولا كالبسمل والتفليس والتفخيخ في الأمان) فلهي عن ذلك (والشرع)
فأعذر (منه) قائماً ومضاعف فالشرع قائماً بلا عذر بخلاف الأولى كما ذكره في الرضا كمنعوا
شرح مسلم كراهته وأشار به صلى الله عليه وسلم في غزاة تبوك الجواز قال في شرح مسلم ويستحب لمن شرب
قائماً بالآذان أو أياً من شئ الحرام لم لا يشرب أحدكم قائماً من شئ فليس (د) الشرب (من
الشرع بكمروه) فلهي عن الشرع من الشئ أي القربة ولا نه بغيره على غيره ومنه في الإجماع
في حقه وقد يكون في القربة وهو لا يعلم ورد بالشرع من الأبرق ويحرمه ويكرهه بغير عى بشر
بالعلم بالأعز في البدن (ويستحب الجماعة والحديث غير المحرم على الطعام) لما سرق في الأطعمة (د) يستحب
للعق الأمان والأصابع أو كل (فما) من الأقم ونحوها إذا (لم يتنحس أو) تنحس (ولم يتعد ونظيره)
وطهره لا لاخبار العيص في ذلك بخلاف ما إذا تعذر تطهره (د) يستحب (مواكبة عبيده وصغارهم) وزواجره
(وان لا يتنحس نفسه بطعام الألفر) كدواء (لأنهم) على نفسه بقاخر الطعام كقطعة لحم ونحوه
أو طيب (ولا يقوم) عن الطعام (وغير ما كل) مادام يقطن به حاشية إلى الأكل (وان رجب نفسه)
(د) يكره (يكره في الأطعمة وان محمد الله على حصوله ضيفاً عند مومن آداب الأكل ان باقاً فتان العلم
وان يقول المالك الضمة وله مره كرهته وله إذا فرغ من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتفق له
الكتي من ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتفلس ولا يتعلم ما يخرجه من استنائه بالخلل إلى ربه ومنه في
خلافه يجمع عليه ما من بيننا فإنه يتعلمه وإن كان كل آكله العلم أمة وأقمته أو ثلاثاً من الخبز
بسدن الحلال وان لا يشم الطعام ولا يأكلمه ساقى بغيره وان رأى أسفل الكوز حتى لا ينفق وان غزاه
الكوز فليس ان يشرب ولا يتنحس فيه بل ينجسه فيه بالماء ورد به المسلمون بندين بشرط ذلك
أنفس التسمية في آذانها وبالحدق وأخرها في أول آخر الأول والحدق هو زبدية الثاني الجمجمة
العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم ومن آداب الشفان يشبع الشفان عند فتح وجهه إلى باب الأذن
آداب الشفان لا يخرج الأذن صاحب المنزل ولا يجلس في سقائه بغيره أو يمشي أو يمشي أو يمشي أو يمشي
النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام وينبغي ألا كل ان يقدم الفاكهة ثم الخلاوة وانما
الفاكهة فلا تم أسرع استخذه فتنبني ان تقع أسفل المذق بندين ان يكون على المائدة قبل وفاء
زيادته في ذلك في شرح البهجة

[illegible]

• (فصل) • (رقسم) الزوج (الراحم) كالبالغ (فانجار) في قسمه (أثم الولد) جاء فيه (الشيء فلاثم عليه) لأنه مكف (ولا يلزم لولي العتق بالجنون) عليهم سواء أضمن منه الضرب أم لا (لأن غروب قضاء قسم) وقعه من قبله مع العتق عليه قضاء لم يضمنه كذا ما دللنا وخرج بقوله أن طراد الولم مطالب فلا يلزمه (فأشأنه أن لا يتأخير إلى فاقته ثم المؤنسة (أو) أن (كل الجماع ينفقه) يقول أهل الحيرة (أرسل اليه) بجمله إلى القضاء فليزمه أن يطوف به عليهم قال في الأصل أو يدعونه إلى حيزه أو يطوف به على فقههم يدعوه فقهون بحسب ما جرى وظاهر أن جملة في الأخوة إذا كان من عذر أو وقع مدعى له نقل (فان ضرره) الجماعة يقول أهل الحيرة (وجب) على وليه (منه) (فان تمنع الجنون والقبض) كروم وروم (فأباه) أي الجنون (كأخيه) أي كما هو ظاهر وقسمه أيام فاقته فلم يلزم له أن يطوف بالجنون عند واحدة لقضاء به صرح الأصل فلا داعي البتة وغيره فقلت لا يخلو أنما أخرج به ما يعني بالقبض وقال المتولي راعى القسم في أيام الإفاقة وراعاه الولي في أيام الجنون

لها زاد في الظهور غا شهور
 ولا تمنع وهي ساءة
 فالتسعة واجبة وذكره
 الركني أصابعه اوتوه
 وذكره الركني الخ اشار
 الى تصححه (قوله بان
 يدعون الى المسكن) لو كان
 في سائر امرأته خسر
 وخسر لم تعد العرو ولا
 تلزمها ايابته الى مسكنه
 وعاء القسم لو لم يبتأ كما
 يشير اليه كلام النهاية
 وقيل عن الماوردي
 واستحسنه الاذري لكن
 استغربه في الدر وقوله
 فلا تلزمها ايابه الخ اشار
 الى تصححه (قوله وان
 سارت سقط حقها) هذا
 جئت لأعذر فلو سارت
 لو سرت الذرية وارحل
 أهلها ولم تكنها الاقامة
 والزواج غالب عن افلايني
 أن تكون هذا مبنيًا
 وقوله فلا يثبت أن تكون
 هذا الخ اشار الى تصححه
 (قوله وقسم المراق فان
 جرائم الولي) وما له غير
 الذي لا يثبت له الوفاء ولا
 تزيج المعاشرة فإذ قلنا
 البتشي الظاهر من كلامه

لوقته اذا من مفرز (قوله وهذا احسن) ظاهره المخالفة لظاهرهم ان نقل ذلك وقد قال لا مخالفة بان جعل كلام البغوي على ما اذا لم يؤمن بالقرن الاول الى النسخه وكلام المتولي على عكسه وقوله بل جعل كلام البغوي الخ اشارة الى تصحيحه (الطراز الثاني) (قوله الارضان) احسن يمكن واحد رضاه كرهه وطا واحد اهما مجبضرة لاخرى لانه ذواته وتسو وعشره ولو طام اليه فلهما الاجابة ولا يصير بالمتناع ناشئة ولانه وقد ذكرنا في هذه الموضعين المشقة وان كلامهما متحقق السكتي فلا يلزمها الاشتراك فيها كما لا يلزم بالاشارة في كسرة واحدة لربانهم الحق اهل الابدودها (قوله ومنه السرية مع الزوجة) أي يحرم عليه جدهما (٢٢١) يمكن الارض الزوج وجناته اذا ظالم

رض يصير المسكن غير لائق بما وقد صرح بذلك القول في الجواهر فقال وكذلك لو كان له زوجة سرية يجمع بينهما في بيت الارضا الزوجاته (قوله صرح به الماوردي) اشارة الى تصحيحه (قوله قال لزيكشي) وينبغي ان يسنن ما اذا كان الخ) اشارة الى تصحيحه وكسب عليه ولم يعرضوا له وما قاله ظاهره ان السفر ليس بحمل السكتي وهو مرادهم وان اطلقوا ش (قوله ولو جده فله) لدان التوبة الخ) اشارة الى تصحيحه (قوله لانه وقت الخلق) لان الخلقة تكون وقت السير (قوله ما قاله الاذري) اشارة الى تصحيحه (قوله بان كانا مجمعة أو نحوها) اذ كان اوصراء (قوله كان عماد فلهما حالة السراخ) وهذا واضح ولو كان معروفه فنفذ فظهر الفرق بين الكبير والصغيرة فالكبيرة كالزوجة البتة والصغيرة كالزوجة

يكون لكل واحدة فوبتم هذه فوبية من هذه وهذا احسن انتهى قال لاذري والذي نص عليه الشافعي قوله ان الفرج زوجته لزيكشي ويصح حله على ما قاله المتولي (وان لم يضبط) جنونه (وابانة الولي بالمجنون واحدة واقا في رواية اخرى معنى ما جرى في الجنون) لقصد (العارف) اشارة الى المسكن (وزن) القسم (عليه افرادك) ممنون (يمكن لائق بما ولو بجهرات تميزت مرافقه) كسراخ وبهر بل رمى اليه (من دار واحدة) اذ كان واحد فيحرم عليه ان يجمعهم يمكن دلو له واحدة لا رضى لانه لو كانا متزوجين في عشرة ومثله السرية مع الزوجة جده الماوردي والروايات يجمعان يمكن زوجهم يميز مرافقه ما اذا لم تميز فكالمسكن الواحد قال لزيكشي وينبغي ان يسنن ان كان سكر فان افرا دل على مجتمعتهم افاق مجاميشق وبغض ضرره مع ان ضرره ان لا يتأيد بفعله ولو لا ذلك لافان تميز المرافق مسكن فان رضيت يمكن جاز) لان الحق هون

واصل عماد القسم الاول) لانه وقت السكون (والنار نار) لانه وقت اللهش قال تعالى يارايي من اهل البيت لتسكنوا فيه وانما هم بمصر او قال وجهنا الى اللباسة او جعلنا لهم ما شا (تقدم تبار (تواتر) أي لانه يجمعه قبل الله أو بعد هاهو أو أولى وعليه التواتر الخ) اشارة الى قول السراخ اليه قال لاذري والوجه في دخوله ذات التوبة لبل اعتبار العرف لا يعرف الشمس وموقعها (والموافقي) كالسراخ لا يرفع الهمة وقتشديد المثنية من فوق وهو وفاد الجاهم نسبة الى الاذن بولقي توبته النار (نهاره ليله) فهو عمادة جده لانه وقت سكونه والليل تابع له لانه وقت عماشه (وعند القسم) لاسان وقت النزول ولونهوا) فلذلك اذكر ان الله وقت الخلقة يؤخذ من العلة انه لاذري انه لم يحصل الخلقة للاحالة السير بان كانا مجمعة أو نحوها والله النزول يكون مع الجماعة في جملة كان عماد قسمه حالة السير دون حالة النزول حتى يلزمه التوبة في ذلك (والندول) ان عماد حاله (على امرأة) في ليله غير هاسم ولو لم حاجة) كعماد فلا يفسد من ابطال حق ذات التوبة (الا فورا كرضها الخرف) ولو طافا قال الغزالي أو احتمل الاكثر بق فيجوز دخوله لبيتين الحال اهذره (يعني) لزمان التوبة بقدر ما مكث من توبة المدخول عامها (ان طال) الزمن وان لم يصب بالمدخول لآخر لا بد من سبقها بالمدخول فان قصر الزمن فلا قضاء (كلا تعدي) بالمدخول فانه يعفى ان طال زمن (ولو جامع) من دخل عامها في ليله غيرهما (عمى) بتعديه بالمدخول فيصير والتعدي وان قصر زمن قال الماوردي الا ان ياتى في القمع يانه لا يوصف الجماع بالانحراف ويصرف القهر الى ايقاع العصبية والاعتناء به العصبية وحده لانه ان يحرم الجماع لانه يوصف بالانحراف (وقضى المدة) دون الجماع فلهذا النشاط كاسر (لان تعذر) فلا يضطرب بعرف طول الزمن وقصره بالعرف (فرع لا يجب) على (الزوري) بين في الافامة) في البيت (نهارا) لانه زمن الانتشار فسد قبل في يوم ويكفر عروا يضطرب فيه عسر بخلاف الليل (لكن لا بدشك) أي لا يصير دخوله (على اخرى فيه الاجابة) كمن لا يرضع مناع) وأخذوه وتعرف خبره وتسليم ناقة) وينبغي ان لا يطول مكثه صرح به الاصل

نابصص (قوله ان طال الزمن) أي عرفا (قوله وان لم يصب بالمدخول) أي كان اكراه عليه فانه قصر الزمن فلا قضاء لو كان متزاهما سراديمي في ذهابه الى موعده من زمان طويل وجب القضاء وان لم يطول مكثه عندها بل ولا مكث أمه لا وقوله وجب القضاء اشار (تنبه) قال الاذري اعلم انه ليس من شرط وجوب قضاء ما فوته على صاحبه التوبة بل ان يكون قد قصر فعلى سرائير لم يجب فقه وان لم يصر في غيرهما كمنه لا يرضع في هذه الحالة من فوبية واحدة ممن (قوله وينبغي ان لا يطول مكثه الخ) فان اوفى المالك في حاله والى البان يجب القضاء ولم يذكره الشيخان قال الاذري وحاصل كلام الاصحاب اذ جهرهم لانه يجوز

له ونسب ما قاله في الشق الاول ان يعيد الخ) التشبيه في مجرد قضاؤه الكثير دون القليل (قوله وان عتقت في البتة) لو قال في أصلها
 له ان لا يخل ما اذا كان الاصل ثم ابرأ قوله وهذا ما قطع به الامام الخ) أي والقاضي الحسين (قوله وان افرز والسرعي) أي وهو ظاهر
 له ومع الغوى ابقاء البتة (قال الخ) قال المصنف في شرح اوشاده فوسى بين أن تكون البتة دامة المرأة بالامتناع فافرق ظاهره فان
 نثبت كانت البرامة مع انداسه ونوف المتأوهى أمه فتدعى في الحره بالزنا المثلين (٢٣٣) وهو الموافق لما في الحارثي اه (قوله
 واستشهد به الاذري بنص

صان نفسه في اخره فوراً وأوجب به ما نوه في الشق الاول فيجب ان لا يقضى جميعه امر ودلان
 في قوله كانه لا يخل ما اذا كان الاصل ثم ابرأ قوله وهذا ما قطع به الامام الخ) أي والقاضي الحسين (قوله وان افرز والسرعي) أي وهو ظاهر
 له ومع الغوى ابقاء البتة (قال الخ) قال المصنف في شرح اوشاده فوسى بين أن تكون البتة دامة المرأة بالامتناع فافرق ظاهره فان
 نثبت كانت البرامة مع انداسه ونوف المتأوهى أمه فتدعى في الحره بالزنا المثلين (٢٣٣) وهو الموافق لما في الحارثي اه (قوله
 واستشهد به الاذري بنص
 في الام) عبارته و يقسم
 للسرعة ومن ولادته وما
 ثم قال فان عتقت في ذلك
 اليوم فدار الى الحره أو
 الحرار فصر يمين بينهما
 يوما وبأقرب ذلك بالامنة
 قبل الحرار أو بالحرار
 قبل الامنة لانه لم يقسم اهن
 يومين ومن حتى صارت
 الامنة كالحرار التي لها
 ما هن (قوله وينبغي الحزم
 به الخ) أشار الى تصحيحه
 (قوله قال التولي لا تسقط)
 أشار الى تصحيحه (قوله لان
 الفوات حصل بغير
 اختيارها فعذرت) واستثنى
 السبكي أيضا لو خرب
 البلد وانحلت أهلها ولم
 تمكنها الاقامة والزواج
 غائب وقال الغزوي وقد
 يأتي في الحره اذا كرهت
 على الخروج وقوله واستثنى
 السبكي أيضا الخ أشار الى
 تصحيحه وكذا قوله وقال
 الغزوي الخ (قوله وسبقه
 اليه القاضي) عبارته
 العبد اذا كان عند
 امرأته فانها عند واحدة
 منهما ثم سافر به مولد
 فلما جع لزمه ان يقضى
 الذري فوثق وبها وكذا ذلك

(٣٠) - (اسي المالب) - ثالث) الامنة اذا سافر بها لمولاها بعد ما ردها الى الزوج يجب على الزوج
 ان يقضي لها مهرها وان كانت غائبة يتيها (قوله وينصرف عدا أي أو بعض قوله أو تزوج بمهره ومهر الخ) أو تزوج بمهره ثم اقترنت
 له (قوله وانما في غير والاشتهار الخ) ذكر القفال في حسان الشريعتان المعنى في ميسل النفس الجديدة فلا يلحقهن باختصاصه بالامام
 منهم فخصوا بنصره فان عتدهم بصورة التام

(قوله وتخرج من حلت ثوبها عرض الخ) قال الاذعري يترسوا انما يتغير بهما وقد اختلفوا في ذلك بالكلية الا انهم
 اختلفوا هناك لان الحق الزفاف حق البكره او ثوبه وظاهر الحلاله الخ اثنائي في تغييره (قوله وسحب تغيير الثوب بين ثلاث الخ)
 انما يجوز ان يغير ثوبها في حلتها (قوله وان سح لها ما سح لها الخ) ما سح لها السبع دفعه عن القعود الثلاث التي هي منها
 التغيير الموقوف على هذا الوجه وقضاء السبع (قوله بخلاف البائن يتعد الخ) قيل بالواقع عندنا انما يات من ثوبه
 ثوبه وفيها ما بين من حقها وهو (٢٣٤) اربع ايام بالثوب عندنا ثلاث ايام فان قيل هو الايام الزفاف واجبة وقد فاتت هذا

ان الواسع بقا النكاح
 يمكنه لا فرق تركه كما عرفت
 مسئلتنا واسمان كانت
 الفرق بين جهتها فالخصنا
 ولا يخال ذلك ظاهر كالم
 والوضعية حيث كرز
 حق الزفاف من تركه
 المسئلة وقالها الثلاث
 فلما يقصد حق الزفاف
 وأربع تمنعها الاول
 اننا بعدم تعدد ثوبه
 فلو ثلاث ايام بسبع
 الثاني والاربع فكت
 عنها العلم من ثوبها
 انقصة به في خلاف
 وقدر بقا على النصف
 القائل بعدم تعدد ثوبه
 الاربع تنه الاول فاذا
 قيامها لازم على القولين
 قوله بان في سلب طرفها
 المراجعة الخ اثنائي
 يصح (قوله وفي الجديده
 حقها) انه سيق بالمقد
 وحق القعدة مستحق بالفضل
 والمستحق بالعدا انوي
 وكذا (قوله ولها تسحق
 ثلث القسم) اوجه
 كل من الثنتين من القعدة
 المذكورة تنصها فثبت
 معها فضيلة (قوله قال

كانت ثوبها بوطه حلال او حرام او طه شبهه وتخرج من حلت ثوبها عرض او شبهه او غيرها
 (متوالفات) مسفلة السبع وثلاث ايام غير ثوبها لان الحلية لا تزول بالفرق (فلسوفه في العرس
 وقضاء) لها (متوالفات) بعد ذلك (لاخرات مافرو وسحب تغيير الثوب بين ثلاث ولا في
 وسبع وقصد) من كماله صلى الله عليه وسلم ايام من ترى الله عاصيت قال له ان شئت سبت عدا
 وسبت عندهن وان شئت ثلثت عندهن ودون أي انفسهم الاول ارضاء والاقال وثلثت عندهن كمال
 وسبت عندهن وراما لك وكذا اسمي عنده (فان سح) لها (بغير اختيارها) أي طلبا (أو اختار من
 سبع من نفس الاماني الثلاث) لانها لم تطعم في الحق المتزوج اذ هو اوان سح لها باختيارها
 جمع السبع (لاخرات اظفار الحبر) لانها طعمت في الحق المتزوج اذ هو اوان سح لها باختيارها
 سبع وهو يفرغ من (وان طابت البكره) مثلا (أو جاف) مطلوب (فانما جاف) أي انما يتم
 (لا يفرغ لا يذهب في الزفاف) (بغير اختيارها) (بغير اختيارها) (بغير اختيارها) (بغير اختيارها)
 يحدد في قوله وفي الجديده الخ بخلاف (بغير اختيارها) (بغير اختيارها) (بغير اختيارها) (بغير اختيارها)
 (وان زقدما واولئك المذكورة) (أربع) بينها (لا ابتداء لحي الزفاف) في خرجت قرعة اذ هو السبع
 السبع والثلث ايام زقدما تبدأ حتى الاولى اولا (ولا يثبت حقه) أي الزفاف (الان في نكاحه
 أخرى بيت معمول) ان كان تحته ثلاث ايام بيت معهن يثبت حق الزفاف (اربعه) كالماء انما يبيت مع
 زوجته او زوجها ابتداء له نكاحه قول الاصل ولو نكح جديتين ولم يكن في نكاحه غيرهما وجبها ما من
 زفاف له ليجعل على من اراد المصداق ثم قال النوي في شرح مسلم الاقوى ان الزوج هو المطلع انما
 لكن بعد البلية بان في سلب طرفها المراجعة باذا كانت عند الزوج حة او أكثر غير البلية الزفاف
 تصكون هذا رواة الملقاة في بيتها ان روايت ولو جبر المصنف بدل في قوله حتى كانا
 (فرع) لو (زفت عديتوه زوجان قد قواها) حقهما (وفي الجديده) حقها (واستأن)
 بعد ذلك القسم بين الجميع (بالقرعة) انما يثبت له لاداء حاد ما لا يجد ثم في القعدة بلها ما بين
 عدالجديده نصف ليلة لانها تسحق ثلث القسم (ويخرج المصنف) أو نحو أي البية ليلة (ان
 بسبع القسم) بين الثلاث بالسوية (فرع لا يخفى) بسبب حق الزفاف (عن الخمر)
 لعدا انما لا يتر أعمال الم) كمياد القدر في وثيقه الحائز (معدة الزفاف اليسار) فثقت
 وجوبه بتعدا الزوج ليل الاذعري وهو طه فثقتا قد باعش العرائس وفيه خصوص الشاقي كالم
 القاضي والغيري وغيرهما ان قال كانهن في استحباب الخمر وجب ذلك ولكن صرح به من المراجعة بالخمر
 في شعره والغزالي في خلاصته انما لا يماطير به في ذلك وقد عرفت من ان في أيام القسم بدوا في
 (وأما في القسم) فحب السوية بينهما في الخمر وذلك من يخرج في ليلة الجمعة أو لا يخرج
 مسلا (فان خص ليلة بعض بالخروج في ذلك اثم البار في الرابع في النكاح والقضاء من تحته ثلاث
 فطاف على امرأتين) من (عشر ليلة) اما عشر اعده ثم عشر اعده وهذا رواية في ليلة

الأدوية وطرق تنفيذها (الخ) أنشأتها الجمعية (العرف الرابع في العالم والقضاء) (قوله في تحفة ثلاث خفاف العشر
على أصم عشر من زبالة الخ) قال في الأول مكانه أربعين سنة وقد ترك القسم لاحدا من أربعين سنة في قسم لها عشر أقال الاصابع بوزن
أن شئت عند الثلاث عشر عشر أو بعد العشر أربعة فلا يثبت عند واحد منها أموال وع الأربعة من الثلاث بالسوية في كل
واحدة ثلاث عشرة وثلاث فمسمول البعث في الأوصاف في الشامل ما حول الاصابع النص عليه قال ولو زاد ذلك لم يجر أن يقال في
لأصابع ذلك أقام عند كل واحد ظاهر كلامه أن أقام عند من أربعين سنة وما قاله عندي وجه صحيح لأن الذي تنص عليه في قسم

نوله على رأى أى مرجوخ (قوله وكان حقه أن يقول وثلاثا) وقف عليه بلفظه يعجز الطرف الخامس السفر بعضهم (قوله لا يجوز أن
لنا يشم إن الأربعة) أى أو بالترافى كذا كره الماردى لكن لمن الرجوع لأن يشرع في السفر بحيث يجوز العقر لو كان
من السفر ما اجتمع أوصافه من الأربعة بالنسبة إليها (قوله عندئذ زعمه) علمناه أن العاقبة في السفر لا تدخل في القرعة (قوله
ناله من ثمنه فارتفعت بعينها) والمقيم وإن ظاهرا حلفها من الزوج فقد ترتفت (٢٣٧) بأداءه ولا حاجة لتقبل الأمران فاستويا

قد أثبتت حقه بأدائه وبه وهذا سبب تحريكه للعلاق بعد ما صرح به الأصل قال ابن الرقعة يتحقق
بكون العيب أن يباذلا طلقا بأبى بغير سوء الهول أو فلا كجليل في زمن الحيف على وأخذ قول
بالفداء وهو المال - ثلثة أن يكون العلق بائنا أمال الرجى فلا عيبان فده ما تمكمن الرجعة والميت
بكران وجب رد ثمنه في البدعى بين البائن والرجى وقولهم (فإن أعادها ولو بعدد والمستوفى
بوجه فده طلاق فضاها) أى إعادة حقه المتمكمن من الخروج عن المظلة (والا) أى وإن لم
يزال دون فده (ولا) فضاها له انما بعض من قوة التي ظلم لها لئلا التي استوفت قوة المأومة
التي يتبع المأومة عن القضاء (قبل عودها) أى المستوفى لذلك (فرغ) * لو كان
شذرا يبع فله قسم واحدة ريعين (لله) بأن وزعمها على الثلاث بالسوية (فضاها) أى الواحدة
أنه عند زوالها مثل ما بان عند كل من الثلاث وكان حقه أن يقول وثلاثا (وقى) أى لا يملك بعض
غير أن يقول أى الأصحاب (بما إذا بان منفردا) عنهن (عشر) بأن بان عند كل من الثلاث عشرا
للاشر إلا بدعوى قال ابن الصباغ ما قاله في الامعدي وجه صحيح لأن ما كانت مهن في الأربعة لم
بالاشر فإلى تسخه بالقضاء عشر كالأول وثلاث لبال واث تسخه أداه لأن زمن القضاء لها فيه
ويكون الأربعة أداه القضاء وتابعه عليه العمرانى * (الطرف الخامس في السفر ببعضه لا يجوز)
في ذلك (وان كان لا يشم لمن الأربعة) عند تنازعهن لا لتابع وإاء الشخان وإذا سافر مع أفلا
عطفه فلم يقل عنه أنه على وسيله قضاء به - دعوه فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولان
الرفعه وان فازت ببعضه فقد تعبت بالسفر ومشاقه هذا (في سفر مباح ولو) كان (تصيرا) أما
للمباقيس له أن يسافر مع أهله بقوله لا يغير فها كان سافر مع امرأته القضاء للباقيات (وإذا نوى
أنه) بمقدد أو بجمل آخر طريقه (مدة قطع الرخص للسافر) وهي أربعة أيام بغير يوم
ولو لم يدرج (وجب القضاء في الرجوع) أى وجب قضاء مدة الإقامة لمدة الرجوع ولا
تقبل لكن هل يقضى مدة الذهاب من المحل الاستخفى صورته السابقة ولاذ كر الأصل فيها حجة البين
فلهذا الإقامة في بعضها (وان أقام) في مده أو غيره (من غير نسبة قضى الزائد على مدة)
من السفر) فلو أقام الأشفل ينظر فيجزه كل ساعة فلا يقضى إلا أن يقضى ثمانية عشر يوما (فإن
بعضه لنفقه لحرم) عليه (وقضى) للباقيات (ولو أفرغ) بينهن أذا بس له أن يتخص
ن كل الحضر (فلو غلبت نسبة نية السفر) لغيرها (فهل يسقط) عنه (القضاء) والائمه
لا يستر حكمهما إلى أن يرجع إلى الباقيات (وجوهان) قال الزركشى نص الامعدي الجزم
ن (لو سافر لثقة ولم ينفقه من نفسه أو وكيله ولا طلقا من أم) فيجب أن ينقل وجهه بنفسه أو وكيله
طابقين لتصرفه بالخلف وبأهله عن البيوتة والقصور بخلافه في الحضر لا يكلف بالبيوتة
ناه بجاهة المباح (ولا ينقل بعضه بنفسه) بعضه بركله الأربعة) فصرم ذلك بدونه
بعضي) أن فصل ذلك (إن) بعضا (مع الوكيل ولو أفرغ) بينهن لا شرا كمن في السفر
نزع له لو (سافر مع الحاجة بقرعة) ثم نوى الإقامة (وحسين نوى الإقامة كتب بدعى
خان) (سافر مع الحاجة بقرعة) ثم نوى الإقامة (وحسين نوى الإقامة كتب بدعى
ناله من ثمنه فارتفعت بعينها) (فهل يقضى المدة من وقت كتابته) أولا يقضيها (وجوهان)

(قوله فليس له أن يسافر
مع أهله بقوله لا يغير هـ الخ)
لأن جواز السفر مع المرأة
من رخص السفر (قوله)
في صورته السابقة هي
قوله أو بجمل آخر طريقه
قوله ذكر الأصل فيه
أصحابنا أرحمهم
قوله أنه أن يتخص بعض
بما في الحضر قضياته
ناله الحكي وبه صرح المتولي
لكن حكى في البسط عن
الأصحاب أنه لا يجوز ذلك
وهو متابع للقول وهو
الوجه لما بين الأعمال
والاشر وقد ذكره المصنف
بقوله ولو سافر لثقة في قوله
أم (قوله أو بغير يوم
الخ) أشار إلى تعديه (قوله)
قال الزركشى نص الام
يقضى الجزم بالثاني ووجهه
الباقى وأولاهم بقصده
واقطع رخصه عما أنشأه
سفر إلى أمامه قال الامام
فإن بدله هذا السفر ولم
يكن فزاده في خروج الأول
قضى هذا الإمام كان فزاده
أولا وهو يعمل والارجه
الوجوب و قال الشافى
في الامعدي لا يتعد
مع التي خرجت فرعها ثم
عنه سفر آخر إلى البلد آخر

لا يقضى لأن كل ذلك سفر واحد لا ترى أنه يستوجب القصر والطارق في الزيادة كما في البصر ولا تباين بين الكلامين لأن كلام الامام
لما قطع رخصه بقصده وان كان في آخر كلامه فنظر وكلام الشافى في الزيادة لم يقطع رخصه ش المعتمد اطلاق النص (قوله ويقضى
الوكيل بالرد ولو قيل هذا محرم فإن كان أجنبيا امتنع عليها السفر وحده وفي الاكتفاء في هذه السفر بالنسبة للثقات ونظر والظاهر
أنه من ثمنه فارتفعت بعينها

(قوله قال الباقى الامع بل الصوابين) انما سلك من وجوب علمه بما قد علم من الاول قوله فان شئنا في بلدنا فرض لمن ابلغ انشأنا في تصحبه (قوله والاعمال الثاني اصح) هو قوله ويحتمل انه يقضى الخ (قوله) تخالف احداهما في بلد بالقرعة (قوله) بالقرعة ضرورة المثلثة ان ذلك الباد لا يعد عوده اليه (قوله) يخالف حتى المظالمه فانه لا يندرج في السفر دخل في حاله ما انقسم ولم يفسر عن القسم وكانت السقبي حقهما القارعة فلا تدخل في ذلك فتنبأنا اذا جرع وقها وتنبأنا (الباب الثاني في الشقان) (قوله ولا يجبرها في فراشها) كلامهم قد يقتضى تحريرهما في المنصر في هذه الحالة ولا تملك اذا فوت حالها من قسم أو غيره ولا لا ظهر عدم تحريره لان الاستلزام مهملت فله تركه منه عليه جماعة منهم السبكي والاذري وقوله ولا يظهر عدم تحريره انشأنا في تصحبه (قوله ولا يجبر في فراشها) فان لم يقصد به جبرها لم يجز عزم مكان الطبيب ونحوه وان ذكره الانسان فلا يصدق بانها تفسد كمال الاحداد ثم

قال الباقى الامع بل الصوابين (أو) سافر بها الحاجة (بالقرعة قضى بالذات) جميع المدة (ولو لم يبت معها لم يكتفها في بلد) فان خلفها في اقليم بقى من تلك الاصل عن فتاوى الباقى في قول من غلبه الله يحتمل انه لا يقضى الايام عندا هو يحتمل انه يقضى وان خلفها في بلد قال الباقى في الاحتمال الثاني اصح (تمثل) لو (سافر زوجين بقرعة فظلا احدهما انشأنا) حقهما (في السفر فان لم يتفق) ذلك (ففي الحاضر) يقضها (من ثوبه صادقتها) التي خلفتها (فان كانت احدهما بالقرعة) والاخرى بقرعة (عندل بينهما وانما يخص ذات القرعة بمدة السفر اذا انفردت) عن غيرها من الزوجات (ويقتضى من ثوبه صادقتها ان تخلف اذا جرع) من سفره (لا زمان الزفاف ان كانت جديدة) فلا يقضى لخاصتها به (ولا تخلف احداهما في بلد بالقرعة وان سلك في طريقه) جديدة (وهو وحده) أو مع احدها من خلافة له لعمدة فان ما لم يقم فوق مدة الترخص بالسفر (فان اقام ذلك فمضى من جميع مدة الاقامة) فواها والاضى ما زاد على مدة السفر (فرجع في الزفاف) من ثلاث أو سبع (يندرج) في أيام السفر (اذا سافر بقرعة) لحصول المقصود من زوال الحشمة (بخلاف) في المظالمه فانه لا يندرج في أيام (السفر الا اذا كان) السفر بها (بقرعة) الصريح به زمان زيادة على الرتبة فلو نكح حديثا وسافر باحدهما بقرعة تخرج حتى زفافها في أيام السفر فاذا عاد حتى حق الاخرى كما ساقى لانه حتى ثبت في السفر فلا يسمعهما بكالوقسم لبعضهما وسافر فانه يقضى بعد الرجوع لمن لم يقسم لها وفارق حتى المظالمه اذا سافر به بقرعة حيث لا يندرج في السفر بان يحل ثوبه الضرائر وأيام السفر حتى لا يفسد بخلاف حق الزفاف فانه ليس عليه وانما وجب التحصيل الانسوا وذهب الحشمة وذلك بحمل الصيغة في السفر (ولو نكح حديثا وروى) اليه (معاً ومضى) وسافر باحدهما بالقرعة تخرج حتى زفافها في أيام السفر كما ساقى (ولو جرع) من سفره (قضى حتى زفاف) المختلفين (وجرع) من سفره (بعد يومين قضى للمختلفة) حتى زفافها (بعد تقيم حتى) زفاف (القادمة) من السفر (ولو سافر ذوز وجأت ولماه) أو زوجة أو امرأة (بمئة بلا قرعة مجاز) كما هو قياس أصل القسم (وان سافر باحدى زجاته الثلاث بقرعة نكح حديثا في زفافها حتى الزفاف) علماً (واقام سبعاً عند القعدة ثم جرع) من سفره قبل أن يقضى الجديدة حتى زفافها (فقتضاها حتى الزفاف) ثم قضاهما السبع من ثوبه المسافر وقد ورد علمها وعلى المختلفين ويكونان فواتين حتى تستوفى بان يبيت عندهما البتة ويعد كل من المختلفين ليلة وهكذا حتى يتم السبع (ولو لم يسافر باحد) أي واحدة منهن (ومنع الجديدة) حتى الزفاف (وبان عند قعدة) من الثلاث (عشر) الى اول الجديدة فزفافها ودار علمها وعلى المظالمين حتى يتم لكل منهن (عشر)

• (الباب الثاني في الشقان) •

بين الزوجين وهو (قد يكون بسبب سواد) قد (يكون بسبب سنه) قد (يكون بسبب منهما) فان كان بسبب (منها) نظرت فان ظهرت آثار نشوزها كالعبوس بعد سلاط لا تلاحق (والكلام الحسن) بعد ذلك (وعظما) بدلالة (والاخرى) تخافون نشوزهن فظنوهن كان بقوله الله انما اتفق الحق الواجب على ذلك واحظرى العقوبه بين لهما ان النشوز يسقط النفي والفسخ فقد تآدب بذلك ويستحب ان يذكر لهما في العيدين من خبر اذا بان المرأة هارواش ووجهها الملائكة حتى تصحروا في الثمذين من خبر ايمانها ثبات زوجها وارض عنها فدخلت الجنة (ولا يجبرها) في فراشها (ولا يضر بها) فاعلمها بتدبيرها في سفرها (فان نشرن) ولم يشكر منها النشوز (هجرها في الفراش) مع وظلها الظاهر لا يأن في الهجر أثر الظاهر في نادب النساء (لا) في (الكلام) أي لا يندب هجرها فيه بل يكره كافتقار كلام الامام وغيره (ويحرم الهجر به) للزوجة وغيرها (فوق ثلاث) من الايام للهجر الصبي لاجل المسلم أن يجبر أمه فوق ثلاثة أيام (الا للندع أو

(قوله أو جى البحر صلاح دين لهاخر) قال شيخنا أو دنياه كذا كره الناشئ في نكته (قوله قال أو جى هذا ما ردهم) هو داخل فيما استند به (قوله والسكون أهون منه) يفرق بينهما بشكر ومشة في المعنى في الكلام مع أنه ليس فيه أثر ظاهر في تأديب النساء (قوله فان تكبر رهنما التثوير) وكذا ان لم تكبر وصرح بما حقه الضرب في هذه الحالفة ولا يه من الشرع للزوجه لا خدعة قال ابن عبد السلام وليس للموضع بضرب فيه الحق من منع حقه غير هذا والعبد اذا منع حق سيده لان الحاجة تجامع (٢٣٩) فوجها تعذر ذلك بسبب عدم الاطلاع عليه

فائق) أو غيره وان لم يتغير بما انصف به (أو جى البحر صلاح دين) لهاخر أو لا همه ولا يحرم وعليه يعمل همه صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبه مروان بن الربيع وهلال بن أمية ونهيه الصبية عن كلامهم وكذا ما يامها من هجر السلف بعضهم بعضا وحل الأذى تبعها بعضهم القرم على ماذا فسد جبرها ردها لحظا نفسه فان صدبه ودها عن المعصية وواصلح بينهما فلا تخبرم قال أو جى هذا ما ردهم اذا التثوير جازع في شرعي رد كرتوه والى وكفى ثم قال ولا خدعة للتثوير في الحديث على مدعا أنه ورد في المعسر بغيره ودوا لعل ان التثوير والتثوير وما يسا على الضرب والسكون أهون منه (فان تكررها التثوير وكذا ان لم تكبر وصرح بها) فظاهر الآية لا تقتدر بها والى التي تخافون تشوزهن فغواهن فان نشرهن فاعبروهن في المضاجع واضروهن وانما يضربها (ان أقاد) ضربها في طئه والاداء ضربها ردها من زمان زبانه وصرح به الامام وغيره بمعنى عنه قوله (وهو ضرب التثوير) فذيق أن لا يكون مدعا ولا مبرما (وسند كره بابه والاداء العفو) عن الضرب وشبهه التمس عن ضرب النساء مجمل على ذلك أو جى الضرب بغير سبب يعقب لعل في النسخ ادلاء اواله الا اذا تعذر الجمع وعلما للتاريخ (بخلاف دلى المعنى) فالاداء له عدم العفو لان ضربه للتأديب صلته وضرب الزوج وجته صلته لنفسه (فرع والتثوير نحو انطرح من المنزل) الى غير بغيره ان الزوج (الى القاضي) لطلب الحق منه (وهذا من زيادته ذكره الاسنوى واولا كسها بالنفقة اذا عسر به الزوج كسائى في بامها قال ابن العمد والاداء لا يستغنى ان لم يكن زوجها فقوله اولى يستغنى لها (وكان الاستناع) أى منعهما الزوج من الاستناع (ولو غير الجاه لا) منعهما منه (عدا لا والاشتم) له (باللغة) أو غيره (بل تأنيبه) ونسخ التآديب عليه (ويشلى تأديبا) بنفسه (على ذلك) ولا رفعها الى القاضي لوجوده الان في معصية وعارا وتذكيرا لا لاستناع (فما بعد وحيث الاداء لوجب بخلاف ما لو شتمت اجنبيا قال الزكشى ويبنى شخص ذلك بما عاين ان لم يكن بينهما عداوة والاداء من الرفع الى القاضي والزوج منع زوجته من عبادة أو جى من شهود جنازتها وحنازتها واداء الاوى خلافه (وان كان السبب منه بان منعهما حالها) كعدم ونفقة (أثمها الحما كرايا) لعجزها عنه بخلاف تشوزها فانها اجبرها على ايفاء حقه لقدرته (دبر جرح) الحما كعبارة الاصل وبناه (ان ذاهوا وضربها لاسباب ثم يمزج) ان عادوا طلبت التعزير موهوم كلامه كانه أنه لا يميز في المرأة لومع ان الاداء لاسباب معصيته كانه لاجل ضرورة العشرة فقد انتهى بانتهى فلا معنى للاجتناب ذكر الزكشى (ويكسها) الحما (عند من يمنعه) أى الزوج (من التعدي) عاها عبارة الاصل لا يجب نفقة قاله في رد كروا انه لو كان التعدي منها مجامعا فكذلك يفعل الحما كدولم يفرعوا بالحالوة وقال القزوينى ان حال بينهما ما حتى يعوذ الى العدل قال ولا يه منه قوله في العدل وانما يعوذ قوله او شدة القران انتهى وفضل الامام فقال ان ظن الحما كتعديه لم يثبت عنده لم يعمل بينهما وان تحققه أو ثبت عنده وطاق ان يضربها بامر مالى كونه جسورا أسأل بينهما حتى يظن أنه عدل اول لم يعمل بينهما واقتصر على التثوير بل بما يقع منها ما خلا سدك انتهى فن لم يذكر الحالوة أراد الحال الاول ومن ذكرها كافر الى والحاوى الصغير والنزوى في تنقيح أراد الثاني وظاهر ان الحالوة بعد التعزير والاسكان (فان كان

من اثمهم المنزل أو جى من حولهم ان الجرائم في غيرته وان ثبت اجراء المنزل أو جى جميع معية (قوله قال الزكشى) أى وغيره وقوله ويبنى شخص ذلك الى انشأ الى تصحبه (قوله وكأنه لاجل ضرورة العشرة) لان اساعة الخلق بين الزوجين تكبر (قوله ذكره الزكشى) تبعا للسبكر وغيره (قوله أسأل بينهما) قال أو شكيل الذى يظهر لانه يجب عليه اقرار النفقة عليها لانها باذلة يجب عليه وهذا الحالوة بينه وبينها محضة عداوة فان سقط ذلك فغتها كالوثنى جنازة نفس بسببها (قوله وفضل الامام الخ) قال الأفرغى ومادة كرتى غاية الحسن والتحقى (قوله فن لم يذكر الحالوة الخ) أشار الى تصحبه

قوله واكتفى هنا بقية
واحد تقريباً للمصلحة
الرأية لا الزعم - عموماً
بلقاء التمسك بغير شرط
لأنه لا يثبت قوله وجب
أن يثبت حكمه (المخ) قال
البهي قال الثاني وإذا
لوقع الزوجان الخوف
مقتضياً إلى المخاكتف
عليه أن يثبت حكمين
أهلهم وسكان أهلها قال
الأدري ولم أرس حكى عن
الثاني استصحاب البعث
غير الرأية (قوله وهما
وإذا كانا كان الزوجين
غير بائنين) فنفى كلام
الاصحاب أنه لا يثبت الحكمين
لعدم إمكان العاقل من
الزوج وعدم إمكان بذل
المال من الزوجة (قوله فلا
ولي علمهما في قسمها) لقوله
فصل أن مرداً أصلاً
وفق الله بينه فدل على
أن المردود إليهما الإصلاح
دون العفوة (قوله قال
الماردي ولا يجوز بيع
عدوين) قال شيخنا يظهر
أن كلامه مفرغ على أنهما
حكمان أما إذا قلنا بما
وكان بشرط رضاها
قوله لأن الوكيل يلزمه
الاحتياط (المخ) فإنه لا يملكها
قبل الاحتياط فثبت بغير
أوتنتع من الأداء (قوله
ذكره الأدري) أي غيره
* (كتاب الخلع) *

لا يتعدى علمها لكنه يكرهها (أي يكره محبتها) (الكبر أو مرض) أو نحوها (ويعرض عنها) كأن لا يدعوها
إلى فراشه أو يجم بها (قوله فلا يثبت عليه ويستحب) أي (أن تستعطفه بما يحب) كأن تسترضيه بترك بعض
حقها من قسم أو نفقة الخ - من الصحن إن سودت ما كثر جهات نورته العاشقة فكان صدق الله عليه وسلم
يقسم إلهها وبها - يوم رودة (وكذا عكس) أي يستحب إذا كرهته فحسبه أن يستعطفه بما يحب (فإن
ادعى على) منها (أي يندى صاحبها) عليه وأشكل الحال على الحاكم (سأل) فتفتحن بينهما فإن عدم آتكنهما
الجنبنة (فتعرف) يعرف ما هو مأمور (ينسئ إليه) ما تفرقه (فيخرج) عبارة الأصل فيع (الظالم) عن
ظلموا كتنى هنا بقية واحدة تقريباً للمصلحة الرأية (المخ) قاله ابن عسك (فإن اشتد الشقاق
ونفس وجب) على الحاكم (أن يثبت حكمه أو حكمه ومضاهه البطلان) بينهما أن تفسر الإصلاح (أو يفرقا)
بينهما (بطلقة) فقط (أن عسر الإصلاح) لا لآية واحدة تعرضها إلا الحكمين وكذلك قالوا (وهما
وإذا كان لهما) فليسا حكمان من جهة المخاكتف لأن الحال تدبدي إلى الفرق والبعض حتى الزوج والمال
حتى الزوجية وهما شديتان فلا يولي علمهما في قسمهما (فبشرط توكيل الزوجين لهما ما يغنيهما فلا
في توكيل الزوج (هذا) أي حكمه (في التلويح والخلع) (قوله الزوجية) (هذا) أي حكمهما (في
الذلل) للعرض (والقول) للملاذبة والواقي كلامه في الموضوعين أي (فإن لم يرضا بهما
ولم يبق فاعلى شيء) (أدب الحاكم) قاله الماردي (توفي للظالم) حقه (ولا يكتفى بحكم واحد) لظاهر الآية
وأن كلام الزوجين بينهما ولا يفتى به سواه (وشرطهما الإسلام والحرية والعدالة) المتضمنة
للتكليف (والاعتدال) إلى المقصود بما يثبت له الإجماع أو بما اشترط فيه ذلك لم يمتدوا وكان اتفاق
وكالاتهما يتنزلها كقوله (فإن أصلا) بينهما (يترك) (تقسم نفقة) وعدم تسرا أو تسامح عليها
(لم يلزم) تركه (ويستحب كونهما من أهلها) الآية (ولأن الأصل في أقرب الرواية الإصلاح
وغيره بغير العلم بالأحوال ولأن القريب يفتى سواه في يمين غير حرجية بخلافه لا الجنين) فأن يثبت
أثنين بخلاف الأولى قال الماردي ولا يجوز بيع عدوين (و) (يستحب كونهما) (ذكرن) (خروجاً
من الخلاف والتصرح بالاستصحاب في هذا من زبانه (فإن ذهب القاضي) إليه (وهو أهل
أحدهما جاز) وإن اتهم الآخر وكذا إن كان من أهلها أو ليس بأهل لواحد منهما (كأنه) - هم بالولي
(و يتناول حكم) منها (بصاحبه) أي يملكه (و يفهم مراده لا يفتى بحكم عن حكم شيئاً) إذا اجتمعا
(و يعملان بالصيغة) (اختلعا) (أباً) (بعث) اثنين (غيرهما) حتى يتجتمعا على شيء (فإن اتفق على
أحد الزوجين) أوجب (ولو بعد استلام الحكمين رأيه لم يفسد حكمهما) أي أمرهما إلا أن
الوكيل يعزل بالانضمام والخوف وإن اتفق على أحدهما أوجب قبل البعث لم يميز بعث الحكمين (وإن
غلب) أحدهما بعد بعث الحكمين (نفذ) أمرهما على ما توكلوا به وظاهره أنه بعد رشده الزوجية
لأنما يذله العوض لا رشده الزوج لما مر أنه يجوز زلع العقد في بيعه فوكيله فيه (فرع قولنا) الزوج
وكيله (أنه مال منها ثم طلقها) أو ضاعها أو أارداً أخذت ماله منها طلقها أو ضاعها (أو طلقها) أو ضاعها
(على أن أنقض ماله) منها (أشترط تقديم الإند) للمال على الطلاق أو الخلع وكذلك أخذ ماله منها
وطلقها كأنه لا الأصل عن تصحيح البغوى وأثره لأن الوكيل يلزمه الاحتياط فاشترط ذلك وإن لم يكن الوار
الترتيب وكان المصنف قد فعله معهم كالاستوى البغوى فرع ذلك على القول بالو والترتيب (أو)
قاله (طلقها) أو ضاعها (ثم ختم ماله) منها (بما تقدم الإند) للمال على ما ذكرناه زبانه فغير
وكانت توكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانبها كان فالتكليف ماله منه ثم ختم ماله ذكره الأدري
* (كتاب الخلع) *

بضم الخاء من الخلع فقهوا هو التزعم صي لأن كلام الزوجين ليس الآخر قال تعالى هن لباسكم
وأثم لباسهن فكانه بخلافه لا يفرغ لبياءه - ويأثم عنه في الشرع والأصل فيه قبل الإجماع قوله

(قوله فانه رجعي ولا مال) أي كإسائي (قوله وذكر الخوف في الأختى على الغالب) ولأنه إذا جازى حالة الخوف وهي مضارة في نيل المال (قوله في حالة الرضا أو ولو بالفساد على الألفاظ في البيع) (قوله ولا يكره عند الشقاق الخ) إنما كره في غير ما ذكرنا من قطع السكاح الذي طلب الشارع ودوامه (قوله أوعده بفساد البائع الثلاث الخ) الخلف بالتقنين كذلك (F11) (قوله أنه إذا كراهها) انما كرهها ليس

تعالى فان خفتم أن لا يسموا بحدود الله الآية وقوله فان طعن لكم من شيء منه نفسا فكونوا منه ألدية وشرا
الغزالي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سمع أن ثابت بن قيس رضي الله عنه قال قال رسول الله
ثابت بن قيس ما أعجب وقير وأبى ما أتبعه في خلق ولا دن ولكني أكره السكاح في الإسلام أي كره أن
العمدة فقال أنكر من عليه حديثه قالت ثم قال قبل الحديث فوطئة فاطمة وقوله وأبى فتردها وأمره
بفراقها وهو أول شاع وقفي في الإسلام وأبى فيه أنه لا جازان على الزوج الانتفاع بالبيع بعوض جازان
زيل ذلك المأثم بعوض كالشراء والبيع فانسكاح كالشراء والخلم كالبيع وأضاف دفع الضرر عن المرأة
غالباً (هو) في الشرع (فرقة بعوض) مذكور (راجع إلى الزوج) أو سيده عدل عن قول أنه
بأخذ الزوج إلى ما قاله ليعمل له ولو شاء ما على ما ثبت لها على من قصاص أو غيره موزن مقصور وأخرج الخلع
بم أو نحوه فانه رجعي ولا مال (وهو جائز على الصدوق وغيره) ولو كان أكثر منه لم يكن يكره أن يأخذ عليه فله
في الإجماع ومع في حالي الشقاق والوفاء وذكر الخوف في الآية جرى على الغالب (ولا يكره عند
الشقاق أو عند كراهيتها) لسوء عاقبة دينه وأخبره (أو) عند خوف (تفسير) منها (في
حقه) أو عند سخطه بالطلاق الثلاث من مدخل لم يعل في فعل ما لا بد من فعله وذلك لما عالج إليه وغير
السابق في خوف التفسير قال في الأصل وألحق الشيخ أبو حامد بذلك ما لو ضمه بائنة وأخبرها فأندت
لتخلص منه انتهى فان منه ما هو ذلك لغيره فاطمأطن لانه حديثاً كراهها أو يقع الطلاق رجعة إن قل في
الإشمال والجر وغيرهما من الشيخ أي أحداً أيضاً ما قبل أن الأول أيضاً باطل لانه نعم الحق صار كرهها لها
بعد (فان كرهها ثلاثاً فافداً عشرين) منع حقها (حتى اختلعت كره) الخلع وان كان نائذا (وإن
بفعله) وبكره أيضاً في غير الصور السابقة وان كرهها ثلاثاً أي أو نحوه ومن الحرمان فاسد عشرين حتى
اختلعت بكره وان أمم بفعله عليه - محل قوله تعالى ولا تفضلوهم لذهبوا ببعض ما آتموكمهن إلا أن يأتين
بفاحشة مبينة (وان أكرهها) بالضرب ونحوه (على الخلع) أي اختلاعهما اختلعت (لم يصح)
للاكره (ودفع) الطلاق (رجعت إلى اسم المال) ولا يشك بأن مطلق الخلع يقتضي نيل المال دفع
بأنثائه تخمياً فنه ما إذا وجد طارفاً انعقد المهر أتمتهما تقبل قبولاً معتبراً (وان سمى أوقال فاطن كذا
وضرب بها القبل) فقبلت (لم يصح) طلاقاً لانه لم تقبل مختارة (ولو ادعت أنه أكرهها على الخلع وأقامت)
به بينة (وإدعى الخلع) أي اعترف به بدون الاكره (رد المال) إليها (وبانت) منه قوله فان لم يعترف به بل
أنكر المال أو سكت وقم الطلاق رجعتاً (وفي هذا الكتاب خمسة أبواب الأول في حقيقة) أي الخلع أي
مدلوله (وهو بلفظ الطلاق) صريحاً كان أو كناية (طلاق وكذا بلفظ الخلع) ونحوه كالفداء ولو وداهما
القرآن به في الفداء قال تعالى فلا جناح عليكم فيما أفندتم به أنفسكم فداءكم بالخلع فتنقص مع عاهد الطلاق
كفظة الطلاق (لا يصح) لانه لو كان نكاحاً على غير الصدوق لكان الضحى وجباً شرعاً ليدل وإذا
كان طلاقاً (فصح بحالته تصفوا أو يملك) أو نحوه ما كذا (أو أخلعتك شهراً) بكذا في أمنا الطلاق
(ولفظ الخلع وكذا المفاد نص في الطلاق) لشروطه في العرف والاستعمال للطلاق لانه ما يكثر
في القرآن مع أن اللفظ المفاد قد ورد في كبره وقيل ليس ذلك بصريح ولا يرجع من زبانه وحري عليه
التمسك كالملة فلا راجح له صريح (ان ذكر المال) لأن ذكره بصريحه بالبين (وكذا إذا لم يذكر) كان قال
خاتمك أو فاديتك أو فنديتك فقبلت لان قبواها بصريح بذلك وهذا معنى كلام المصنف كالمصنف وغيره

(٣١ - (اسم المطالب) - ثالث)
العرف كقوله زوجته أنت على حرمان فانه لم يرد شرعاً في الطلاق وشاع العرف
في رادته فوجهان أي لا يصح الفداء بالكتاب قال الزكشي وكان ينبغي أن يرد بما ورد على لسان الشارع وشاع على السنة حلت وكان هو
المقصود من العقد في كونه صريحاً بوجهان ولا يصح صراحة كفظة التخلل في البيع (قوله فيتنقص مداهم عاهد الطلاق) لان امره فلا يكملها غير
الزوج (قوله وكذا إذا لم يذكر) لان تكميله على لسان جملته الشرع لانه الفرق كالشك في القرآن

(قوله) فان اقمضى التراضي حتى يلج في الكفاية ان مذهبهم ان متى وقع مقاداره اذ انقلا معا أعطيتي الغائبات طلاق يجوز التراضي حتى في النهاية
ما يقضى. وقال السبكي ونظر وقال الاذري ومنع التراضي في الخلاصة بأنه اذا انقلا معا، وهذا أعطيتي بأنه لا يتعد بحسب الجواب (قوله)
بشرط التبول ولا الاعلاء (قوله) لان في صريحه في التراضي يدل على انه لو قال في أعطيتي السلكة كان محالاً ما كان كذلك ثم تغير
بالترشيد ان النص لا يتعد معناه كذلك قاله في الذم (قوله) الا انه بشرط الاعلاء (قوله) ان كان كانت حاضرة لا فوقيت، بلوغ الحرة وهذا
في ان المكسور وأما الغنوب فقام إطلاق في الحال بانثالان التمتع ولا نلتنا أعطيتي في ألفا (٢٤٣) قاله الماوردي قال وكذلك الحكم اذ

[illegible][illegible]

(قوله كذا في الفالح) لو قال طلق بالطلاق أنت طالق ثم قال أردته ابتداء طلاق لا جواب لا لأنه ما قبل منه قوله الرجعة لها تعليل
فإن أراد ابتداء (قوله لا نعتا قبل ما يذهب) (الح) ولأن الجاهل بالشرع ما يذهب بغيره من الطلاق يعاقب بالاحتياط (قوله له ما قبل من شائبة

الجملة) الشائبة من
والسوابب الشوب وهو
الخطأ فاق في الفالح ورد
بأنه صواب أيضا (قوله
ونشرط الطلاق فورا)
قال الزركشي ينبغي أن
يسقط في كل ما صرح
بالتراخي فإنه لا بشرط
الذوق بل هو السعي إذا
أجابها في زمن التراخي ولم
يذكره قوله صدق بيمينه
حتى لا يقع عليه الطلاق
(قوله فاعلموا ما حدثنا في)
لو طلقنا نتبين اسحق ثاني
الأنف أو واحد قد صفا
فول يسقط ثاني الأنف أو
نصف وجهه أو أجزءهما
الثاني وكنت أيضا قال
الأذرى لو قال أنت طالق
ولم يذكر عددا أو قوله فويل
يحمل على السلب أو
الواحدة لا يحضر في قول
والظاهر الواحدة أنه قال
الكبرى والظاهر وقوع
السلب أنه قد صرح
تعدد الطلاق قبل العارف
الثالث قال المنصوفي
فقرره والظاهر الواحدة
أشار إلى صحته (قوله بان
ذلك ليس بمعاوضة) انظر
معه عتاقه (الباب
الثاني في أركان الخلع)
(قوله كان له ان تدفعه
اليه) لا لا لولي لانها

الغور بل حتى وجد منها اعطاه طاعت وزنه لمهر المثل وقول البقعي لا فرق عندي بين الحررة والامة كما
لو قال ذلك ما رتب مسعرة فيه نظر (القسم الثاني أن تدفعه فمسأل الطلاق يعرض كطاعني بالف أو متى
طاعني ذلك ألف) (وحيثما) (سواء عاقت) كأي الصورة الثانية (أو غيرت) كأي الأولى وهذا لا حاجة
اليه (فهي معاوضة) للملكة المضمومة بالعوض (فهي معاوضة له) لأن مقابل ما يملكه وهو الطلاق يستقبله
الزوج كالعادل في الجملة (وله الرجوع قبل الجواب) لأن ذلك حكم المعاوضات واجبه لأن ذلك مقتضى
كونه معاوضة من جانبها أن لا يحتمل فيه صفة التخليق لكن الاحتكام لمقدم من شائبة الجملة المحتمة لها
حيث يقال ان رد عندي ذلك كذا (وبشرط الطلاق) بعد زوالها (فورا) وان عاقت بتي لأن الغلب
من جانب المعاوضة كأي (والا) أي وان لم يطلقها فورا (كان) تطليقة لها (ابتداء) الطلاق لأنه قادر
عليه والظاهر أنه لو أدى أنه جواب وكان جاهلا بقرب عهد ما لا لزوم فيه بديعة عن العلماء صدق
بيمينه (فلو قال طاعني ثلاثا بالف) وهو عاك على أكثر من طاعة مرتبة ما يأتي في العارف الثاني من
الباب الاسم مع ان السبلة مذكورة ثم أيضا (فطاعة واحدة) مثلا فتأذ أو طلاق وقت الواحد (استحق)
ثلاث آلاف كطاعني في الجملة (كان قال رد عندي بالف فرد أحدهما) (فرع) (لو) (قال) لزوجه
(طاعتك) أو العتق أو نحوهما (بالف فقبلت أحدهما) فمما (أو) قال خلقت أحدا كأي بالف
وأهم فقبلت ما لم يقع شيء) لعدم واقعة القبول لا الجواب وشبهت الأولى بما قال بعتك هذا بالف
قبل أحدهما أو الثاني (لو قال بعت أحدا كذا بالف فقبلت أحدهما) كذا هو الذي كره البغوي في
تخيذه وغيره وكلام الماوردي قد يقتضي وقوع الطلاق به المثل على من يدينه بغيره من ابن الرقة ففقه
وهو الموافق لما نقله البغوي وزجه بالصف كالمه في العتق من المثل لو قال لا مائة أحدا كما هو في الف قبلت
عتقت واحدة بغيره وأمر بالتعيين والمناقل البغوي في فتاويه (مما عتقت العتق قال وامل قائم يقول في الطلاق
كذلك لا يناس فقلت وبالجمله لا وجه معنى وقوع الطلاق والعتق والنقل وقوع العتق ومن الطلاق
وبغير بيان الشارح عتقت العتق ومن فرغ من الطلاق وفرق الباقي بان ذلك ليس بمعاوضة بخلاف الخلع
فيه تباين (أو) قال (طاعتك وضرتك بالف فقبلت أحدهما في الصورة الأولى (وان قالتا) له (طاعتك بالف ولم يقل
مختلفة لنفسه فاذن بالضرر كما لا يخفى بخلاف في الصورة الأولى (طاعتك بالف ولم يقل
مناصفة فذلقتهما أو أحدهما) طاعتك في الأولى وأحدهما في الثانية كقولنا اتان ردعينا بكذا فردهما
أو أحدهما فقط (فعل الملقطة) فيها (مهر المثل) لأن ألف السبع بما يليه هاء من مائة مائة مائة
ما قولنا لاثنين بعتك بعدي بالف فقبلت فانه يصح ويلزم كالمناصفة لعدم اختلاف البعد بخلاف
البعد إما إذا قلت لثلاث مائة ففعل الملقطة نصف ألف (وان قالتا) له (طاعتك بالف فطلعتا بمائة
بأن بعتك مائة) كقولنا ردعينا بالف فردت مائة ولأنه ان يطلقها بغير شيء
(الباب الثاني في أركان الخلع)
(وهي خمسة) الزوج والختم والعرض والعوض والصيغة (الأول الزوج وشرطه التنكح فيه مع
من السببة بما قبل وكثر) وان لم يأخذ له الولي لان طلاقه جائزا ما أخذ (د) استكم الخلع (تسلم المال للولي)
ثالثه كسائر أهله ثم لو قبل الدفع اليه كان قال ان دفعت اليه كذا فانت طالق كان له ان تدفعه اليه لا لا
الولي لأنه في غيره هذا ملكه قبل الدفع وفي هذا انما عليك بالدفع البعول وليه المبادر إلى أخذ منه فان لم
يأخذ منه سخطت تاف فلا غرم فيه على الزوجة أنه الأذرى عن الماوردي (فان سالت للسببة بغير إذن
الولي وهو دين تبرأ) لأنه لم يجر قبض مع رجوعه منه فان تلف في يد فلاحه بان لا تهاجم ماها

تعلق بالدفع البعول وليه (قوله وفي هذا انما عليك بالدفع الخ) هذا صريح في انه ملكه بالقبض فسلته ان دفعت
وهو وجه الأصح ما تعلقت على صفة فعله هذا على ما إذا اقترن به ما يدل على الاعطاء كقوله وجعلتني أولا صرفني حاجتي أو به بق منها
بل بعض أوطار العرف يارادة التمسك به (قوله فله الأذرى عن الماوردي) وحري عليه الوفاء والتمسك

(قوله واستثنى الحادى الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ولعل وجهه ان المال الخ) أشار الى تصحيحه (قوله أو وجهه الاول) هو الاصح وقد خرم
 الشيوخ في باب القسط في تحريم هذه المسئلة بان الضمان على الولي وهي ما ذكره النقط الصبي فان على ولده ان يرضعها من يد فان قصر بتركها
 في يده حتى تافت أو أتاته لزم الولي الضمان في مال نفسه اهـ ومقتضى هذا الجزم ما يجب (r40) الضمان على الولي لان السببه في الانقاط

بأنه إلى السببه يمكن بقاءه أو سواها الموقوفه عندده قال الزركشي وقضى ما ذكرنا من أن لا يترأس تسليم العوض
 إليه ما عاقدوا استثنى الحادى والخامس والواحد والواحد في قوله فانه من غير أن يترأس تسليم العوض
 ولعل وجهه ان المال وان كان باقيا على ملكه الفاسد القرض هي يدفعه إليه أذنت في قبضه بمعاملها
 فاذا قبضه الولي من السببه اعندبه (أو) سلمته كذلك وهو (عين وعلم الولي) بالحال (أخذها)
 منه فان تركها في يده (حتى تلفت) بعدعله (فهل يضمن) له تنزيلا لعلمه بذلك منزلة أذنته في
 القبض أولا لتقصير المرأة (وجهان) أو وجههما الاول (وان لم يعلم الولي تلفت) في يد السببه
 (فهي معرفة) من زيادته (فتضمن) له (مهر المثل لفتحها) أى العين أما إذا سلمته بأذن الولي قال
 في الأصل في الاعتداده قبضه وجهان عن الماركر ورجح الحاشي على الاعتداده انتهى وعبارته لا ذرى قال
 في الصر والتخص قال انه كقبضه وجهان أو أحدهما براء أو كإصرها بالدفع إلى أجنبي وهو ظاهر المذهب
 والثاني لا يبرأ لان المصور عابه ليس من أهل القبض فلا يفيده الاذن شيئا ثم قال ظاهر ساقان ترجح
 الماركر وقد يؤخذ من جهة عدم كلام الام وكذا قال السبكي ان ذلك مقتضى نص الشافعي وأما الماركر فيزعم
 بان الدفع بالأذن كموه الاذن * (فرع) خلع العبد ولو ربا لا ذن * من سيده ودون مهر المثل
 (جائز) ويدخل العوض في ذلك السيد فهر كما كسبه (والنصيب إليه كالسببه) أى كالتسليم إليه
 فيلمر (لكن المختار) يطالب به بعد العتق بما تفتت تحت يده بخلاف ما تفتت يد السببه لا يطالب به في
 الحال ولا بعد الرد لان المجرى على العبد حتى السببه فتقتضى في الضمان ما حق العبد والماركر على
 السببه حتى نفسه بسبب نقصانه وذلك يقتضى في الضمان كالوا لا يظهر انهم اؤلت العبد للعبد ولم
 به السيد وكذا حتى تلفت لم يضمنه لان الانسان لا يضمن لنفسه (والمبعض خالع ويضمنه) أى
 يضمنه بغير سيده (مها) إذا عاقد العوض من الاكساب النادرة فتدلى في التوبة كالتعبد على البيع
 فلا يلزمها في توبة نفسه قبض جميع العوض أو في توبه سيده لم يقبض شيئا وان لم يكن بينهما عامه أو أمة أو
 ما يخص حريمه (والمالك يضمن لنفسه) العوض لصحة يده واستقلاله كإلى البيع وغيره (الركن
 الثاني المختار) من زوجة أو أجنبي (في شرط) فيه (نفوذ تصرفه) في المال لانه المقصود في الخلع
 ولانه تبرع وخرجه من بحر (وللعصر أسباب الاول الزوفان اختلعت) روقه تنفصها بدين أو عين
 (بلاذن) من سيدها (صح) الخلع يعنى وقع الطلاق بأشأ الوتوقع بعوض وان كان فاسدا كالخلع بخمر
 ومغسوب (وتعلق العوض بذمتها) فحاله ب بعد العتق لاقى الحال لمحافظة على حق السيد ووجه الخلع
 انما تاتي في صورة الدين لاقى صورة الدين على ما ذكره بعد في تعبيره بما انقلب الاصل انما تاتي بالدينونة
 فلم يزل ذلك (فان كان) العوض (عينا غير المثل) هو الواجب لانه المراد عند الفساد (أودينا فاعلمى)
 هذا ما رجع في أصله الرضا والمحتاج ونقله الرافعي عن العرائسين لكن يرد على المهر والشرح الصغير
 وجوبه المثل وكلامه في الكبير يعنى إلى الفساد المسمى لكونه البت أهلا لا التزام فكان كثيرا
 لرفق بلاذن ورجح السبكي الاول فاعلم ما حمله أنه لا يعتبر في الخلع حصول البضع لمن لزمه العوض بل دلل
 خلع الأجنبي بخلاف الشراء يعرفه حصول المبيع لمن لزمه الثمن وهو مستوفى شراء الرقيق وكذا رجع
 الأدرى اليكته قال القاسم الثاني ان لزم المسمى مع الحكم بفساد العقد خارج عن القياس انتهى ويجب
 بمنع ان الغائل يلزم المسمى قبل بفساد العقد (فان أذن لها) ولو سببه (أن تتخلل بعزله صح) الخلع

كالصبي (قوله درج
 الخاطي الاعتداده به)
 وكذا لو ربا في الكافي
 والباقي وخرجه صاحب
 الأثر وهو الاصح قال
 البلقيني وقبضه أمة تجري
 في كل دين ولا عين أولى
 (قوله والتسليم إليه كالسببه)
 تشمل مالوا كان مأذونه في
 التجارة (قوله وظاهر انها لو
 سالت العين الخ) أشار الى
 تصحيحه (قوله في شرط نفوذ
 تصرفه في المال) تشمل من
 سيده بغير رشده ولم يجر
 عليه (قوله فان اختلعت
 بلاذن صح) وظاهر ان
 هذا اذا كانت رشده (قوله
 وتعلق بذمتها) اعلم انها
 لو تعلقت بماله بشرطه
 الى وقت العتق فسد وجب
 مهر المثل مع كونه انقلب
 به لا بعد العتق لان ذلك
 التأجيل بالشرع فلا تصرف
 جهتها قال السبكي
 وهذا يجب لانه شرط توافق
 مقتضى العقد ويقصد
 (قوله ووجه الخلع انما تاتي
 في صورة الدين الخ) يحتمل
 أن يقال هو جمع حيث بات
 وانما يوصف بالفداء عوضه
 وفي كلام الشافعي والماركر
 ما يؤيده ويؤيده أيضا
 عدمهم من المعاضة الغير
 المحضة التي لا تفقد فساد عوضها والخامس وحديثه في بيع قول المصنف مع قوله يحتمل أن يقال الخ أشار الى تصحيحه (قوله فان كان عتاقه
 المثل) هذا من غير العتاق فان قدمه قبل العتق لم يتعلق عليه الماركر وهو ظاهر (قوله أو دينا فاعلمى) وان ظن حريمها (قوله هذا
 ما رجع في أصله الرضا والمحتاج) أشار الى تصحيحه (قوله فاعلم ما حمله) الخ وأيضا قد يكون المسمى دون مهر المثل في اقتضائه الزام ذمتها
 مهر المثل فيضها غير الزامها بل يقع بعد الولي السيد بل قبضه ولو عتقت ودونها

(قوله قال الباقى) أى وغيره وقوله في هذه المطلق أشار إلى تعينه (قوله صرح) (٢١٧) به الخوارزمي

فانت طالق فإنه قال الباقى في هذه المطلق لأن المعلق عليه وهو الإبرام لم يوجد فالقوله بطلان صرح
الخوارزمي وقوله أى الباقى في صورة الاعطاء احتمالات أو بعضها أتم الاتفاق بالأطراف فإنه لا يعمل به لأن
واست كلاً من تلك الحالات فهو المثل بخلاف السفينة والثاني أن يسأل الاعطاء من معناه الذى هو المثل
الذى معنى الانبساط فتعاقب وجه انتهى وهذا أو جهة تفرق لا اعطائهم متفرقة بها (فرع) لو قال
لشيد وسفينة أى يحجر وعليهما بيه (مطلقاً بكى الف ولوج) قوله (انستما فبات احدهما
لها) المطلق فلا يقع على واحدة منهما إلا أن الخطاب معها يقتضى القبول لهما (أو) قلنا (وجهاً)
بانت الرشدة) لانها اهل للارتزام (بمهر المثل) العمل بما يلزمه من المسمى (وطقت السفينة زوجاً)
لأننا لم نعد منها شيئاً بل انما هو المثل في صورة الماشية بما يكون بلفظ المشية (وكذا ان سألنا)
فقالنا طلقنا بآيات (ونسألهما) فيقع على الرشدة فباتا مهر المثل وعلى السفينة زوجاً (مذكر
فان أجب السفينة طلق زوجاً الرشدة فباتا) يقع المطلق بهما المثل ولو قال السفينتين طلقنا
بآيات فباتا وقع المطلق عليهما جميعاً صرح به الأصل وأصول هذه المسائل تقدمت (السبب الثالث
الصغير ونحوه فالحاكم معها) كقوله لاحدهما أنت طالق بآيات فبات (لغو) ولو وقع بين
الانتماء أهلية القول فلا عبرة به باراً الصغيرة والمجنونة بخلاف السفينة وقيل يقع المطلق في صورة الصغيرة
المسيرة زوجاً والآخر جمع فبان من زواجه ورجع الباقى وغيره الثاني قالوا قد نص في الام على وقوعه
وجهاً ما ذكره قالون كانت المرأة أو باقة أو باقة تسترشد ومغلو باقى عقاقها فباتت من زوجها
بشيء فكل ما أخذ مهرها ودفعه او دفع عليها المطلق وبذلك علم الرجع وقد يجب جعل النص في
الحيث المجرى على ما إذا بدأ بالخطبة مع الزوج فمطلق من غير ذكر المال ولم يقع المطلق (السبب
الرابع) انما كان شاعراً من مضمة مرض الموت ما كثر من مهر المثل (قالنا لندعي مهر المثل بمجانة)
نفسه من الثالث فهي كالوصية فلا بد من الاقرار بالخروج الزوج بالخلع عن الارتقاء من وراثته
أخرى كآب عم أو عمته قالوا قد نص في المثل وان سألته مهر المثل أو أقل فالمسمى معتبر من رأس مالها ولم
يقتصر من الثالث واعتبر وانما المكاتبه ترفع عن تصرف الرضى أو بيع وما كثر من تبادل جواز
صرفه بالمال في شهوده ونكاح الإكبار بهما وأما ان وان عجز عن وطئهن ولم يمس نفسه بالموسرين
والمكاتب لا يصرف الا بعد ائتمار الحاجب ولا يلزمه الاشفة فالمسرين فيقول الخلع في حقه مثلاً ليرجع
بكونه من قبل قضاء لاوطار الذى نعت منه المكاتب دون الرضى (فان سألته بعد دفعته ما تدره
منها او دون فالحاماة نصفه فان سألته أى النصف (الثالث أخذته) أى لزوج العدة نصفه أيضاً
ونصفه وصية ولا يخبره (والا) أى وان لم يجعله اثلاث (فله الخيار بين ان يأخذ النصف وما سألته
الثلاث من النصف الثاني) كان خلاف مع اربعة عشر وعشرين درهما فتضم الى نصف العدة فتكون
التركة خمسة وسبعين فله ثلثه خمسة وعشرون وهى قدر ربع العدة فله ثلاثة أرباع نصفه بالخلع وبه
بالوصية (وبين ان يفسخ المسمى وبأخذ مهر المثل) ولائى له بالوصية لانها كانت في حين عودته وقد
ارتفعت بافسخ (لان كان) عليها (دين مستغرق) يعتبر بين ان يأخذ نصف العبد وهو قدر مهر
المثل ولا لئى له به واه لعدم جهة الحاماة (وبين ان يفسخ) المسمى (وبعضا) مع الغرامة بمهر المثل
ولا تملكه في ذلك الا بالخلاص من سوء المشاركة (وان راحته) أو باب لوصايتها بين ان يأخذ نصف العبد
وإبرام) أو باب (الوصا بالانصف) الاخرى لانه فيه كاحدهم (وبين ان يفسخ) المسمى (ويقدم
بمهر المثل) على أو باب الوصا ولا لئى له بالوصية الماسرة وانما تنجم المزاوجة كإقال ابن الرفعة في وصية متبرعة
مقارنة لوصية بالخلع والا فلا راحة تقدم التبرع على الملق بالموت ويقدم الاول فالاول لمن التبرع
(وان لم يكن) لها (سوى العبد) ولان وصية (تبريرين) تنبيه) النصف معاوضة والسدس
وصية وهو مات الباقي (وبين الفسخ) المسمى (و) أخذ (مهر المثل) عندها علم من قوله أو

وكتب عليه صرح هذا القضى الحسين

قوله قال زكريا) أي وبغيره وقولنا بطلان ولا رجوعه) أشار إلى تعديه (قوله قاله المأوردى) أشار إلى تعديه (قوله) رواه
 في إتيانها على ضعف) ليس كذلك فقد قال الشيخان ولما عمل ما مورثه طائفا حادته وكان متصاعف في الظاهر (قوله) وعينا ومفعلة
 في المعامل على تعليم مروتين القرآن فضية (٢٤٨) كلامهم في طلب الصدقات حيث قالوا بالتعذر أنه لا يصح و (قوله) فان شاع على

مجهول الخ) فخل مالو
 شاع على معلوم ومجهول
 فان المقتصد فساد المسمى
 كاد وجوب بهر المتصل
 والفتابين مجهول المتصل
 الخالم المجهول اذ لم يعلق
 أعلق بإعطائه وأمكن مع
 المجهول فلو قال ان أبرأني
 من صدقاتك مثلا وهو
 مجهول لوما لا أحدهما
 لم يعلق وصورة المتصلان
 لاتصاحبه هذا الممنوع
 فان تعاقب به وقال ان
 أبرأني من صدقاتك أو
 دينك فانت طالق فانه
 لم يقع الطلاق لأنه عاق
 على الإقرار من جميع الدين
 وقد استحق بعض الفقهاء
 فلا تصح البراءة من ذلك
 البعض فلو وردت الصفة
 كقوله يا مال الذي تهاقت
 به ان كنت بعد المحلول فانه
 يبطل في قدرها قوله أما
 في كنهها) في بعض النسخ
 المعتمدة كقوله) أو
 كانت فارغة وعاليه) انما
 وقع هنا بانها لا تضمن
 اعتبار المال لان قوله في
 كنهها صفة لما أوصفها
 غايته ان وصفه بصفة كاذبة
 فتلزم فيه كونه ماله
 على شيء مجهول فيصير
 مشكلا جرمي (قوله)
 والرائق في التعليل فأنار

لم) وقد يتوقف في شأن الدم قد يفصل لأعراض وقصبت مع وجوب بهر المتصل ويكون ذكر الدم كالسكون
 لم واجب بان ذكره لا يفصل ما راق الفاعل ان اشتد العوض بخلاف السكون عنه وقد نظر ان قاله بنه على ان الدم غير مقصود
 ثم كلامه على انه مقصود ثم ألبس ابن الرقة بان الدم وان قصد فاعيا يفصل لأعراض فانه

عالمها
 ١

(قوله فان قدر لك فيه في الخلع الم) وجهه فوكيله في الطلاق انه رفع عقد فاشبهه بالرد بالعيب (قوله وان اطلق التوكيل في الخلع الم) مثل مال وقال الخلع ز وجي ولم يقل بل وفرضنا لان مطلق الخلع لا يقتضي مالا حلاله على الخلع المعتاد فلو اطلق بالمال (قوله وجهه في أصل الرضا في الخلع) أشار الى تصحيحه (قوله وفي المهر ما كان الفتوى عليه) وخبره في ارشاده وقال في تحصيله المذهب (قوله أي كتبه بانفس من المقدر) أي في الثانية وفيه ما اذعين له الموكل بالبدوا لحال (قوله أو مهر المثل) (٢٤٩) أي في الاولى والثانية: عند اطلاق عبارة

عليها (مهر المثل) لا يبدل الزوج لان الطلاق تعاقب بينهما فاشبهه بالرد بالعيب عليه بخلافه فانها على غايات تعاقب بعض في الذمة (فان قدر) الزوج (لو كيله في الخلع بالاذن) عليه ولومون غير جنسه أو وقتصر عليه كما فهم بالاول وصرح به الاصل (صح) لانه أتى بالمأذون فيه ومأذون في الاولى خبرا (أو نقص) عنه (المطلق) للجهة لغة كافي البيع (وان اطلق) التوكيل في الخلع (فيها) المهر المثل أو أكثر منه (صح) لانه أتى بقتضي مطلق الخلع وزاد في الثانية خبرا أو يحكم اطلاق التوكيل في البيع على من المثل (أو) خالع (بدونه) وجب مهر المثل (كأن خالع) يحتمل وفارقت النقص عن مقدار الزوج يصرح المخالفه فيها بخلافه في هذه وما مضى عليه الشافعي وصححه في أصل الرضا وتصحيح التنبه وحكاها الرافعي عن العراقيين والرواية في المهر ما كان الفتوى عليه وصححه في المهر المثل كالهله لانه لا خلاف أصلا في كل البيع بدون تمس المثل وقال الرافعي صدقته أقوى فوجها وقال في الشرح الصغير انه الاقوى واليه ذهب البيهقي (وتعلم الوكيل بالزوج أو بغير جنس المسمى أو) بغير (نقد) البلد كالنقصان) أي كتبه بانفس من المقدر أو مهر المثل (وان وكلته لخصمها بمائة فاختار) هم أو بدينها (جاز) لانه أتى في الاولى بالمأذون فيه وزاد في الثانية خبرا (أو بأكثر) منها (فيها) ما أو بغير جنسه) أي العوض كأن قالت خالع بدراهم فخالع بدنانير أو ثوب (وزعمه وكاله) منها (نقد) الخلع بخلاف وكيل الزوج اذا نقص عن مقدره كما شرحه الفقيه في الزوج المالك لهما لان لا تنكح وانما يعتد بمهرها في قول العوض فمعا الفتوى كيله انما ترقى العوض ونساده لا نعم البيونة ولان الخلع من جانب الزوج فيه شبهة تعلّق فكان التعليق بالمقدور عند نقصه لم تحصل الصفه (ولزمها مهر المثل) سواء أزاله في مقدرها أم نقص افساد العوض قال في الحاشي الصغير وعلى وكيلها الزائد على مهر المثل واذا غمره لا يرجع به عليها لانه التزمه من عهده واستشكل البارز في زوال المهر المثل انما هو جيل فساد العوض فلا يرجع الزوجه عليه ولا يشرع له الغزالي ولا الرافعي (ولا طالع) وكلاهما (بما لزمها) الا ان ضمن كان يقول على ان ضمنه في طالع عاصمي وان زاده على مهر المثل فلا يؤثر ترتيبه على انضاق فاده لان الخلع عقد بقله الاجنبي فإثر ان يؤثر فيه الضمان بمعنى الالتزام وان ترتب على ذلك خلاف ضمان الثمن ونحوه (فان اضاف) الوكيل (الخلع الى نفسه) أو أطلقه ولم ينوها كإقتضاء كلام الامام وغيره (فهو كالاجنبي) فيلزمه العوض لان اختلاص الاجنبي لنفسه صحيح فاضافة الى نفسه أو اطلاقه على الوجه ان كذا وارض عن التوكيل واعتداده بالخلع مع الزوج (وان اطلق) الخلع (ولم يصف) البس ولا البها وقد نواها (طوب) بما جاء وان زاده على ما سمته وعلمه منه ما سمته لان صرف اللفظ المطلق يمكن فكأنه اقتضاها بما هو ارفق من عهده فعليه ما زاده وفيه بالاولى ما صرح به الاصل من أن الحكم كذلك في غير اضاف سمها لها وما زاده اليه (و) اذا غمر في هذه وقسماته الضمان (رجع) عليها (ان كان بقدر ما سمته) فقط ان سمته شأنا لهما لم يرض باكثر منه ولان الزائد في مسألة الضمان لو لم يرضه فمضمان لهما ان ترضع عليه فيها بما غمرته زاده على سمهاها ويكون استعراو الزائد على قاله الرافعي (وان اطلقت التوكيل فكانت مقدور مهر المثل) فأتى فيه ما مر من أنه قد يخالغ

(٢٣ - استحق الطالع - ثالث) وقمر وجهه (قوله وان اطلق ولم يصف طوب بما سمها) علم من ان صورته الماله ان ينزى الموكله فان اطلق ولم ينوها تزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي وانقطعت الطلقة عن المرتزبه به الامام وقال انه بين لا إشكال فيه وهو كخالف كلام العراقيين مصرح به وقاسوه على ما لو اشترى شيئا مطلقا فانه يقع لنفسه قال الغزالي يقع عليها كولو لها وارادوا ان الرفع ثلثان خالف فيه ولم يفت على كلام الامام وأعجب منه حرم الغزالي بخلافه من غير تنبيه على لكن كلام الغزالي في صورته والموافقه لا تنافي الخالفه في الفرق بينهما فان في صورته والموافق الخلع الاطلاق فربما فوكيله لا يقتضي تنزيل جعله عليها في المخالفه تنزله عليه و

(قوله ولم يملكه فخلل الردة لانها سيرة) علم من هذا ان فخلل الكلام الاجنبي الكبير (٢٥١) لا فرق فيه من كونه من المبتدئ وكونه من

المخاطب المطلوب جوابه
(قوله قالنا هو سيرة) يعني
بالردة) أشار الى تصحيحه
(قوله قاله السبكي وغيره)
قال شيخنا عبارة الشارح في
شرح منحه تحالفه (قوله)
أقواته ملحق على ألف
فقال ما ملكت الحنفية
أردت ابتداء طلاقها قبل
منه الى اربعة اهل تحلفه
على انه لم يرد جواب (قوله)
لتنافي شرطى المال والرجعة
(الح) وأيضاً فطلاق الواقع
لا تحالفة وأثبت أحد
المشرطين لابد منه
والرجعة أولى بالثبوت
لانها أقوى من حيث انها
ثبت بالشرع والمال انما
ثبت بالشرط والالتزام
ب(قوله لها توكل امرأته)
أى رشيده (قوله وكذالك)
في خلع وطلاق (الح) اعلم
ان في تسلط وكيل الخلع
على قبض العوض الخلاف
في قبض وكيل البائع الثمن
(قوله وهو الانسرب الى
المنقول اذاذن الزوج (الح)
يجاب بان التقيد هو
الموافق لقوله لم يصح
توكيل الغير للقبض فيما
لا يتقبل به من التصرف
الأبازن من الولي والسيد
بسل قال لا ذرى قبض
السفينة قبض السبي
فقياس ذلك ان لا يصح
قبض السفينة مطلقاً
سواء تعلق على عين أو دين

المال) أى تبين ذلك ولم يملكه فخلل الردة لانها سيرة (والا) أى وان لم تسلم في العدة (فلا) طلاق
ولامال وان رقت الردة مع القبول فالظاهر بيننا بالردة قاله السيد بنى وغيره (وان سألناه) أى
زوجناه (بعد القول والعلاقى بالف طابعهما وتخلل ردتهم ما أوردت أحدهما) بين الإيجاب والقول
(أوردت الردة) منها أوردت أحدهما ذلك (فطلاق كل) منهما (موقوف على إسلامها في العدة
لكن) اذا وقع انما يقع (بغير التسلل) لان نصف الف للزوج بما يلزمه منه ولا يحسنه اذا وزع
على مهرهما (ثم الطلاق الموقوف يقين وقوعه من يوم الطلاق) فقبض العدة منه وكذا كره حكم سبق
ردة أحدهما من زيادته (وان كان الزوج هو المبتدئ وقال) الأولى قول الرخصة فقال (طالعكم)
بالحق فارتدنا) أو أحدهما كما مر به الاصل (ثم قبلنا في نية أحدهما بالردة تمنع طلاق الأخرى) كما تمنع
طلاق نفسه فلو أخلت أحدهما أو امرأتها لم تطلق الأخرى لم تطلق واحدة منهما كقولنا أحدهما دون الأخرى
وقد مر انه اذا ابتداء بالإيجاب فلا بد من قبولهما بخلاف ما اذا ابتداء
● (فصل) هو (قال خالعتك بالف طلاقك قلت الانسرب) ان (لم يرد كراخع أو فاقات) ٤ (طالعني على ألف
فقال ما ملكت الحنفية) ان (سكت) عن ذكر المال (أوقال) لها (المتوسط) بينهما (اختفت نفقتك) منه
(بكذا) فاقات اختفت ثم قاله (على الف) و (خالعتك) لها (خالعتك) أو خالعت (كفى) في
هه ما ذكر (وان لم تسلم) أى المرأة في الأخيرة (الاكلام الى وكيل) يعنى التوسط ولا يشترط
جماعه الزوج أى أثرى انه لو مخاطب أسم فاجبه غير المخاطب وقبل صم العدة
● (فصل) لا رجعة في طلاق العوض وان قصد) العوض لانها ما بذلت له بل بهما فإذ ملك الزوج ولاية
الرجوع اليه فكان الزوج اذا بذله صدقاً فملك البضع لم يكن له امرأته ولا به الرجوع الى البضع ولا به تعالى
جعله فدية ولا فدية خلاص النفس من السادة عليها (ومضى شرط) في الخلع (الرجعة) كما قلنا
بدينار على أن في ملك الرجعة (بطل العوض ووقع) الطلاق (وجعبا) لتنافي شرطى المال والرجعة
ففسخا فلان ويبقى أصل الطلاق وقبضت ثبوت الرجعة (وان شرط) فيه (رد العوض من شأنه) لم يصح
(بأن) رضاه بسوط الرجعة هذا ومتى سقطت لا تعود (بغير المثل) افساد العوض بفساد الشرط
● (فصل) ان كانت رشيده (توكيل امرأته وكذالك) توكيلها (في خلع وطلاق) كأي غيرها
ولان امرأته طلاق نفسها بقوله اها طاق نفسك وذلك اما غلبت للعلاقى أو توكيل به ان كان توكيل ذلك أو
تخليك في جاز تخليكه لشئ جاز توكيله به (وله توكيل عبد وسفينة) أى بحجور عليه بنفسه في ذلك ولو (بلا
اذن) من السيد والى اذلية توكيله في الخلع عهدت ولا تكلان العبد والسفينة لو خالعت نفسه بغير غاز
ان يكون وكيلاً في خلع غيره (لا في القبض) للعوض بلاذن لان مالها اهلها قبضت هه ما بالاذن
فصح كما يصح قبض السفينة بكمس من الدار وكذا التقيد بعدم الاذن في هه هو كره حكم العود فيها وفيها
بأن عهدها من زيادته (فان وكله) أى كلامهما في القبض وقبض (والعوض معين) قال السبكي أو
غير معين لكن على الطلاق يدفعه اليه (بضيق) الزوج ماله (ورثت) منه امرأته التقيد بالسفينة من
زيادته وخارج غير ذلك تبرا المرأة بدفعه لمانى الله لا يتعين القبض ويصح وتبيع في هذا السبكي وغيره
والطلاق هو ما اقتضاه كلام ارباب الفقه وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذاذن الزوج للسفينة لا كاذن
ولسبه ولو بطل اذنه في قبض دينه فقبضه عنه بطله الاصل عن ترجيح الخاطئة (وان وكلت عبداً)
في تسلاعهما جاز ولو بلاذن واذا امتثل (فان اتعاه) بعين ماله اذ ذلك أو بمال (في الذمة) فان اتعاه
الباطل ولو ثبت وان أطلق فان وكلته باذن سيده تعلق المال (بكبسه) أو ع في يده من مال التجارة كما
لو خلت المرأة باذن السيد (ووجع) عليه ان غرمه (والا) أى وان كان بلاذن (طوب)
أى طالبه الزوج جوازاً بالمال (بعد العلق) وطالبه في الحال (و يرجع) هو به (عليه ان تصدق)

ويكون المدفوع من ضمان يادله (قوله) ولو ايعاذن في قبض دينه (أى للسفينة) قوله ويرجع عليها ان تصدق (أى الرجوع عن يده) بان
فواها بخلت خلاصه ما أطلق فخلل الردة لانها سيرة

(قوله مجلسه الروابي)

ونفس عليه الثاني وقوله

أزواج انفسخ في الباقي

هذه منسوبة على انفساخ الاجارة

بموت المستوفى به والاصح

خلافه فأن أي بصي مثله

لترتفع فذلك والا استقرت

الاجارة عليه (قوله والزوج

أمرها بالانفاذ الخ) وليس

له استتراج الولد بزويها

لزم الاجارة

(الباب الثالث في

الاطلاق الماتمة)

(قوله فحصل كونه عليها

شرطا) فلا تعلق بينهما

اباء ولا عتاقها وان صرح

بعضهم بالانفاذ فيما (قوله

لانه لم يذكر عوضا لشرطا

الخ) شبه الثاني بما إذا

قال أنت طالق فذلك كونه

وإن أخذ من التعليل فلهو

فالتعلق والى ذلك ألف

انه كلما أطلق لفظ الطلوع

ولم يذكر كبر ولا تعلق بالجله

المطوقة (قوله كان قالت

طلقه) والى ألف أو

أضمن لك أو عيذك ألفا

(قوله لان المتعلق بها التزام

المال) فحصل عليه لفظها

لان المنفعة تعود اليها

فالتأثير انما ساءت بالعوض

لأنها فمقابلته فكان بعضها

والزوج ينفر بالطلاق

المزدان الواو لجواب الامر

والامر كالشرط هكذا قاله

الخطيب الماسح له يسيو به

وله يخرج اجل هذا

ولقد درهم فانه بجائز امله

بهم

أى الرجوع وغرم ولا يشك ذلك بعدم صحة ضمان العبد بغير إذن سيده لان الضمان ثم صدقها انما
 حمل ضمانا في عقد الخلع لكن في اشتراط العقد نظرا فان شرط ان يضاف الحرف وخلاف ظاهر كلامهم
 في ان لا يخلع الاجنبي ولا يخلع الى الفرق والوجه انه لا حاجة الى العقد كإقتضاه كلام المتن (وان وكنت
 سفها) أى يجوز اطلاقه به علم به وان أذن الولي لم ينافه من الضرر عليه فلا يحتاج الى (واضاف المال
 المباح) ولزمه المال لا ضرر فيه على السفيه (والا) بان أطلق أو أضاف المال اليه (وقرر جمعا)
 كإختلاف السفيه نفسها (واما) أى لا زوجين معا (وكذلك) وان كانا مسكينين لانه قد يتعالم المساكين
 وماله قد يبدل لهم لو أخلت وتختلف نفعها في العدة ثم أصل حكم بعض الحكماء لا يتعد ذلك بالذى بل الحري
 كذلك يصرح به الروابي وغيره ما الكافر (ولو ذكر الزوج لاني في الطرفين) للتعلم (م)
 يتولها) كإني سائر العقود (وله ان يتولى طرفا) منهم مع الآخر أو كله

(فصل بصر كون العوض منفعة) تأخر كإرضاع العطف وحضانته (ولو كان الولد من غيرهما
 مدة معلومة) كإرضاع كونه عبدا (فان استغنى العطف) من الارضاع (أزواج انفسخ) العقد (في الباقي)
 من المدة لاني الماتمة منها على بشرق في الصفة (درج) الزوج عليها (بقوله) أى الباقي (من مهر
 المثل) اذ اذرع على أحرق مثل المدين (فان غلب على كماله عشر سنين) فوضعه مناسبتين وتخصه
 وتنفقه (أى تنفق عليه (الباقى) منها) (وقدر كفاية كل يوم ذكوة) كإصل (أو سنة) وكان ذلك مباحا
 السلم فيودعه (بصان السلم المصحح مع) الخلع بناء على صحة العقد الجامع بين عقدين مختلفين الحكم
 لان فيه جمعا بين اجارة وسلم (والا) بان لم يقدّر شيئا أو كان مباحا لا يجوز السلم فيه أو لم يصفه بصفتان السلم
 (فلا) يصح (زوج) عليها (مهر المثل) لفساد العوض (والزوج) فيما ذاع الخلع (أمرها
 بالاتفاق) على العاقل (وله) أخذها (أى النفقة) (لينفق) هو على نفسه وغيره بخبر بينهما أو أربابا يثقان
 ما مثل الذكوة ثم إن عاش العاقل حتى استوفى العوض فذلك (فان خرج زهدا) أى قليل الأكل وفضل
 من المقدر شئ (فان زاد الزوج أو رغبا) أى كماله لا على واحتياجا الى زائد (فان زاد عليه) أى على
 الزوج (فان مات) العاقل (فمدة الرضاع انفسخ) العقد (فيما بقي من مده لانه) ماضى منها ولا في
 (النفقة والذكوة) علما بتفريق الصفة فيستوفى الزوج النفقة والذكوة ويرجع الماتمة مع العقد فيه
 من المدة الى حسن من مهر المثل (تقوم النفقة والذكوة) مثل (مدة الرضاع) الماضية بالباقية
 (وتعرف نسبة) قيمة (بانها) من جمعتها (فيؤخذ من مهر المثل) بتلك النسبة أما اذا مات بعد مدة
 الرضاع فيبقى استحقاق النفقة والذكوة كإحصار به أصله وشمله قوله (ولا تنحل النفقة) والذكوة أى
 استحقاقهما (بموت) (فمدة الرضاع أو بعد هابل يبق متجما كما كان لان المدين انما يحل بموت المدين
 فان انقطع جنس النفقة والذكوة ثبت) (الخير) كإني السلم فيما اذا انقطع (في الجسيم)
 أى جسيم السلم فيه (لاني انقطاع) فقط كإظهاره فيما لو اشترى عبد من فوجدا أحدهما معيبا أو أراد أفراداه
 بالرد وقوله (فان استأثر انفسخ في الجسيم) زيادة اباح ودم هذا القول ثبت اختيارا فان استأثر الغض
 ففسخ في الجسيم لان انقطاع كان أحصرا وأوضع وأعمال ففسخ في المنافع كالاية ان لم يبعدها بينهما جسد أو قد
 نقله الاصل من المتن وأقره

(الباب الثالث في الاطلاق الماتمة) (وقوله مقتضاها)
 (فان قال طلقك) أو أنت طالق (على ألف فقبلت) (الاف وبات من) (أو على انى عليك ألفا)
 فقبلت (فكذلك) لان على الشرط فحصل كونه عليها شرطا (أو بعد على ألف فزجر جمعا) وان
 ثبت لانه لم يذكر عوضا لشرط ما بل جملة معاوضة على الطلاق فلا يثبت حرما أو تعلق نفسها (الان سبه
 استصحاب) من الزوجة (بالف) كان قالت طلقك على ألف فقال طلقك على ألف (فان لم
 لان المتعلق به التزام المال يحصل عليه لفظها والزوج ينفر بالطلاق فإذا مات يصفى معاوضة على

قوله واستثنى الأصل مع ذلك الخ أشار إلى تصحيحه قوله إذا تعارض في تعليق المطلق الخ لا تعارض بين المثلين لأن الكلام هنا فيما إذا تعارض استعمال المطلق في رادة في قول يعارضه مدلول لغوي والكلام هناك فيما إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي من محبان يحمل تقدم اللغوي مالم يتبع العرفي بحيث إذا أطلق المطلق انما يبادر منه الفهم إلى العرفي أما إذا اشاع العرفي كذلك فهو مقدم على اللغوي شئت من قال هو جزمه أبريني وأنت طالق وتصد لتعليق المطلق على البراءة فاجبت فيه (٢٥٣) بالجل على التعليق وقوله فاجبت

لفظه على ما يفرقه واستثنى الأصل مع ذلك نقلا عن المتروك ما لو اشاع في العرف استعماله في الالتزام وتركه لمصنف القول التولي كالاكثر من إذا تعارض في تعليق المطلق مدلولان لغوي وعرفي قد قدم اللغوي ولقول ابن الرقعة فإنه يعني أن الصراحة تؤخذ من التولية إذا قضيت عدم الزوم عند الزوي (وكذا) يلزم ذلك بما ذكر (لو ادعى) به قصد الزام فصدقه (أو) كذبه (وإذا بين) عليه (خلف) وقضيه هذا أن ذلك كناية كتعبيره فيما ذكر بقوله (ولو قال) بعتك عليك ألف فمكاتبه في البيع (أو) بعتك (على أن لي عليك) دراهم هي (ألف فخرج) فيه (وإن قالت) له (حائقي بالفاهاج) بقوله (طالقتك) أو طالقتك بالمال كإفهام بالولي وصرح به الأصل (بأن) لوجود المعاضة (بمهر المثل) لفساد العوض (أو) بقوله (طالقتك بالف) وعلى ألف الأصل (يلزم) أي الأصل لم يطابق (حتى تقبل) فإذا قبلت لزم ألف وطالقت وجهه الرافعي في الثانية ينتزى بل تقدم استنباح ما لم يوافق بصيغة المعاضة (وإن قالت طالقت بالف فقال طالقتك) عليك ألف بآلت (به) لأنه لو قال طالقتك فقط بآلت به بقوله وعلى ألف لم يكن مؤكدا لا يكون مانعا ثم لو ادعى قصد الابتداء صدق بمنه وقع الطلاق رجعا كما سيأتي في الباب الرابع (فإن أنكرت دعوى الاستحباب) من الزوج (أو) دعوى (ذكر المال) فيه (صدقت بينهما وتبين باقراره) والتصريح بذلك أنكار دعوى ذكر المال من زاده وبعبارة الأصل ولو اختلفا فقال الزوج طالقتك بآلت بدل فقلت في جوابك طالقت طالق وعلى ألف فقال بل ابتدأت فلا شيء لك صدقت بينهما في نفي العوض ولا رجعه لقوله (وإن قالت إن ضمنت لي ألفا فقلت طالق) أو أنت طالق إن ضمنت لي ألفا (فقلت خورا ضمنت أو ضمنت الفدين) أو ألفا كما فهم بالآلى (طالقت) ولزمتها العوض لوجود الشرط والعقد الغشبي لا الزام مع مزيد في الثانية بخلاف ما لو ضمنت دون ألف لعدم جود المعلق عليه بخلاف ما صرح طالقك بالف فقلت الفدين لا شرط توافق في صيغة المعاضة ثم الزيد بقوله ضمنت كما سيأتي ولو ذكره هنا كان أول وأخصر (لأن أعلمته) ألف (أو قالت ضمنت) أو ضنت أو قبلت بدل ضمنت فلا تطلق لأن المعلق عليه الضمان لا غيره وليس المراد بالضمان هنا وفيما يأتي في الباب الضمان المحتاج إلى أصل فذلك عقد مستقل ذكر في باب ولا الالتزام المتد الآن ذلك لا يصح إلا بالنذر بل المراد الالتزام قول على سبيل العوض فلذلك لزم لأنه في ضمن عقد فمما ذكره أشرار باعتبار لفظ الضمان حتى لا يفتني عنه وهو لو مراد فله كلفه الالتزام ويحمل افتناء المرافد كهذا المثال دون غيره وهو المضمون كلامهم ما يدل به * (فرع) * (لو قال) لها (طالقتي) ففسل أن ضمنت لي ألفا فقلت خورا ضمنت وطالقت نفسي أو طالقتك وضمنت بآلت بالآلى لأن أحدهما شرط في الآخر بغير تعارض به فهما قبول واحد فاستوى تقدم أحدهما وتاخره في ذلك (وإن تأخر التسليم) للمصالح المجلس (لأن أنت باحدهما) فلا تبين لأنه قرض النطاقين بشرطين فلا بد منهما (وإن قال أنت طالقتك بالميان شئت فقلت خورا شئت طالقتك) بالآلى (ولو لم تقل قلت) لأن المطلق انما علق بعيشته وانما اعتبر المشقة في اختلاف التعليق بسائر المرافد فآلت لأن التعليق ما استنداه لجوابها واستأنه لغيره فقلت شئت ما علة القبول في سائر المعاضات ولأنه يضمن تعويض الأمر بها فآلت ما لو قال طالق ففسل (ولو قالت بعتك) عن شئت (لم تطلق) لأن القبول

ذلك الذي انتهى على الأصل لأنه حيث تعلقت على صفة كاتبه (قوله) وبمما ذكره أشرار باعتبار لفظ الضمان الخ) قال شيخنا وهو الوجه نظر إلى جانب التعليق فاعتبر وجود اللفظ المعلق عليه فلا يكفي المرافد كاتبه (قوله) فهما قبول واحد أي فلا يقعا الآن وقت واحد وهذا اختلاف ما لو قال إن أحيت خراقي فأمر ليديك فإنه لا بد أن تقول أحيت خراقتك ثم طالقت نفسها لو طالقت نفسها قبل ذلك لم يتغير (قوله) فإن قال بضموعي كني ما وهما (وأي وقت حين زمن

فوقه اشترط المشتبه انوار الخ فان لم يشأ فوقع الطلاق رجعا فيهما قوله وملكه أي أعطته علم منها لو كانت سفيها لم تنطق
باعتبارها قوله فوقع الطلاق رجعا (204) ويقع قباض المصوب والمترك والغصب واليكاب لان الانقباض لا يثبت على الملك قوله

أليس بمشترط الرجوع لزوج على قاعدة التعليقات كعلم عام وصرح به الاصل هنا (فان قال) أي
على غير ما عرفت فسمه الفوره هنا فاسم (يخوضي لم يشترط الفوره) بل متى شئت طلقت كعلم عام
أضافي فصل الخلع قسمان (وان قلت طلقني بالث درهم فذلك طلقك بالالف ان شئت أو بالف) ان
شئت (وفى الدرهم أو لم ينوشأ) كذاهم بالاولى (فابتداء) منه بالطلاق اذ لا يصلح جوابا له ما عرفت
التعليق (و) اذا كان ابتداء (اشترط المشتبه) منها في الماسر (وكذا) يكون ذلك ابتداء حتى
تشترط المشتبه فيها (أي في الدنانير) مثلا وبعبارة الاصل ان فوى غير الدرهم وهي أهم (وان علق)
الطلاق (بالاعطاء) لشيء (فوضعه بين يديه) بشئ الدفع عنه - هـ - التعليق (كفى) في وقوع
الطلاق اذا تمكن من فوضه وان منع من ان تمسكها بايمن القبض اعطاه منها اذ يصح أن يقال اعطاه فلم
يأخذ وهو بادئنا معقوف طعة (وملكه) أي ما عطاها (كرها) أي عطاها وان لم يتلفظ بشئ ولم
يقضه لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه بما منع فسد العوض وتدخلت
زوجته بفسادها ذلك لا يحل العوض عنه وكلاهما بالانباء (وكذا ان أمرت) وكرها بالاعطاء
(وأعطي بحضورها) كفى وملكه الى زوج كرها تتركها لحضو رهام اعطاه وكرها منزلة اعطائها لان
اعطائه في غيبتها لانها تعلمه حقيقة فلا تنزيلا (ولان عاوضته) بان أعطته (عنه) أي عن
المعلق بعوضا (قوله) لها (ان أقبضني أو سألت أو دفعت) أو أدبت (الى كذا) فانت طالق
(تعلق بالانكاح) لان الانقباض لا يقتضي خلاف الاعطاء الا ترى انه لو قبض اعطاه عليه ففهم منه التعلق
بغيره فقبضه (فبيع) الطلاق (رجعا) لا يابتن (ولا يختص) الانقباض (بالمجلس) كسائر التعليقات ان
(ولا يكتفى بالوضع عند) بل بشرط الاخذ باليد لان الوضع لا يسمى قبضا ولو أمرت وكرها بالانقباض
وأدبته بحضورها كفى لا يفتيها أخذها بغيره ولا يكتفى بالوضع عند فبيع فيه المناهج كاصلة والغزالي في
بطلان وجيزه قال ان الرقة لم أره لغيره وانما ذكرها القاضى والغزالي في بطلان فبيع فيه فان قبضت
ملك كذا وبين الصبيتين فرق وذكر نحوه المعلق بل صرح الامام بان ذلك يكتفى وهو ظاهر كلام الاصل
فانه بعد ان ذكر مسألة التعليق قال ولو قال ان قبضت منك كذا فوقع قوله ان قبضتني ويعترف القبض
الاخذ باليد ولا يكتفى بالوضع بين يديه لانه لا يسمى قبضا انتهى (فان سبق) منه (ما يدل على الاعضاء
قوله ان أقبضتني) كذا (لا تقضى به ديني ونحوه) مثل لاصرفني في حوائجي (فقبلك) كالاعطاء
(فان قال ان قبضت منك لم يشترط اختيارها) في الانقباض بل يكتفى قبضتها كرهه لوجود الصفة
بخلانه في الاعطاء والانقباض لانها لم تعلم لم تقبضه هـ (فرع) لو (قال ان أعطينتني ألفا) فانت
طالق (فاعطته ألفين طلقت) لان وقوع الطلاق هنا يحكم التعليق واعطاه الالفين يشترط على اعطائه
أنفرد وقال فانت ما بين كان أولى لان الاعطاء يقتضي التعلق وليس مراد ان أخذ الالفين بقرينة ما بين
(بغلاف) ما لو قال (خالعتك على ألف) فقلت ما بين لم تطلق (لانه معاوضة) فنشترط فيها
موافقة القبول واليجاب (ثم الالف الثانية) التي فيها على الالف المعلق عليها (معه أمانة وكذا قوله
ان شئت) الى الفاتح طالق (فزادت) في ضمانها على الالف (الغالب) وان أعطته له مع
الالف كان أمانة وهذا الذي ذكره هو المراد من التثنية المذكور فكان ينبغي ذكره وأحذف الغالب زائد
هـ (فرع الدرهم في المعادلات وانما الخبز يوزن على) غائب (نقد البلد) ولوانص الوزن أو زائده
لكثرة وقوعها ووجبة الناس فيها ورجح (و) ينزل (في الخلع المعلق و) في (الانوار على) الدرهم
(الاسلامية) التي تقدم بينها في بارز كذا التقدير (لا) على غائب نقدا بالبلد وقوع التعليق ولان

فلا أمرت وكرها بالانقباض
وأدبته بحضورها كفى
ليس ذلك كاف (قوله) تبس
في المناهج كاصلة فقد تكلم
السبكي على زيادة المناهج
وأحسن وذكر انه لا يكتفى
بالوضع بين يديه ويصح كلام
المناهج (قوله) وهو ظاهر
كلام الاصل الخ ليس ذلك
ظاهر بل هو ظاهر عدم
الاكتفاء به اذ قوله ويعترف
في القبض الى آخره متناهي
عن السبكي في عدمه والجماع
وهو واضح من جهة الملقى
فان الانقباض متضمن
للقبض وبعبارة التفتي ولو
قال ان قبضتني أو ان قبضت
منك ثم قال فبعني فيه
الاخذ باليد لا يكتفى بالوضع
اذ لا يسمى قبضا باليد
لانه ما قبض منها ولو قبض
منها كرهه كفى لصفته
بغلاف الاعطاء اذ انما
اه وزعم صاحب الانوار
وغيره بما في المناهج قال
شئنا وأضاف وجه ما فيه
انه ليس فيه حصة ولا منع
ولا تحقيق خبره فربما كان من
أنعام الخلق فان كفى فيه
بطلان الوجود ولو لم يكره
كان معلقا بقدم السلطان
والخرج كما بين في خط الوالد
بذلك (قوله) فان سبق منه
ما يدل على الانقباض الخ
أوسبق فيهما ما يدل على

الانقباض كملقي باليد (قوله) بخلافه في الاعطاء والانقباض الخ المعلق في الانقباض لا كفاية فيه منها كرهه
بأنه في النور وفي منها به وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كراهه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطويع النسيء
(قوله) فرع الدرهم (أي) الدرهم

(قوله ويؤخذ منه انه لو انفصل عاد ملكه اليها) انما يعود النعل الى المشتري اذا عرض عنه (٢٥٥) ولم يملكه البائع فان ملكه لم يعد اليه
 وهذا حاله في البيع بها
 في كلام الرضا وحديث
 فلا يعود النعل الى ملكها
 بانفصاله وانما يخرج في
 ملك البائع لتعلق النعل
 بالتعلق بخلاف الفعلان
 النعل يبعد السقوط من
 الدابة بخلافه (قوله فاعطته
 عبدا الخ) مثل مالوا عطته
 خنسي فبان ذكر (قوله
 ولا مروهنا) أي ولا موقوفه
 (قوله بخلاف المكاتبة الخ)
 قال الاذوي قال في العرق
 اعطته آياه قال القاضي
 الطبري يجهل وجهه
 والظاهر ان الامثال لكل
 من يعق عليه من أصوله
 وفر وعه وهل يكون في
 معناهم من آخر يحريه
 ولا شبهة للخ (قوله فاذا
 خرج مهيأ وردد جمع
 بهر المثل) فان قيل لورد
 السيد تجبوم الكتابة
 بالغيب ارفع العرق فلم
 لا ارفع العرق لان هاتقنا
 الغلب على الكتابة الصحيحة
 حكم العارضة ولهذالي
 كاتبه على مال فأبرأ منه
 عرق والغلب هذا التعلق
 ولهذا لو علق في ذمتها
 ثم أبرأ منه لم تطلق نعم
 نظرا لمصلحة الكتابة الفاسدة
 وكتب ايضا قال الزركشي
 يستثنى من جواز الرد
 والرجوع بهر المثل ماذا
 كانت قبة العبد أكثر
 من مهر المثل وكان الزوج
 أنشأ الى تصحبه (قوله أو)

الانراخبار عن حق سابق وقد تقدم وجوبه على الغلبة أو يجب بمعاملة أخرى ولا (على النافضة أو
 الزائدة) وذا (وان غلب التعامل بها) لان الغلبة لا تؤثر في ذلك كما عرفنا باللفظ صريح في المازنة (الان
 قال الماعني أودتها واعتدت) كل منهما أي التعامل بها وقبل قوله (ولا يجب) علينا (سؤله) قيل
 اخباره برادول رأيت بالظاهر من الحل على الاسلامية الآن يخبر عن مراده (فان اعطته) في صورة
 التعلق باعطاء الدرهم (الوازنة لان غلبت بالبد طاعت وان اختلفت أنواع فضتها) جودتور داه
 (د) لكن (له أن يرد) عليها (وباطال الغالب) وفي نسخة يبدل لان هذا العقد مثل على صفة
 ومعارضة فاعتنا الطلاق بالصفة والزنا والغالب على موجب المعارضة (وان غلبت) الدرهم (المقشوشة)
 وأعطته (لم تطلق) لان اسم الدرهم لا ينداول الا الفضة (وله الحكم النافضة) وفي نسخة والتفسير بها
 كموه بالنافضة وقبل قوله أودتها والطلاق لا ينداول الا باعطاء النافضة من أي نوع له ان رد عليها الحال الصخر بطالها
 بالمقشوشة كالمري النافضة (ولو كان نقد البلد صا فاعطته مقشوشا تباع فيقرن) الا في قوله
 (الفاطمة) اسما لفظ الدرهم للصفة ولم توجد عادة صارت (ولم يكن) أي المقشوشة بعش الان
 فضها اعتبر في وقوع الطلاق فكذلك في اعادة المثل وقبل لاعلمها لان المعاملة تنزل على الغالب والترجيح
 من زيادته وجسمه في وقت ملكه النعل بمقارنه في جنب الفضة فكان تابعها كما في مسئلة فعل الدابة
 ويؤخذ منه انه لو انفصل عاد ملكه اليها (وذلك) أي القس (عيب فله الرد يرجع) عليها اذ ارد
 (بهر المثل) لا يبدل المقشوش لانه كالعوض بخلاف ما مر في الواز نالقي من غير غلب نقد البلد (وان
 علق) طلقها (باعطاء عديم مطلق) أي غيره وصف بصفات السيد (فاعطته عبد الامكاتب والمعهودا
 ولا مروهنا) أو نحوه كعبد مترك وجان متعلق برقبته مال (بانت) لوجود الصفة سواء كان
 العبد سلبا أم مهيأ ولويدر اوعا فاعتقه بصفة وقوع اسم العبد وادكان نقه وتلكه بخلاف المكاتب ومن
 ذكر معناه لان اعطاه بعد تعلقه وهو متصف بذلك (وان قال) ان أعطيتني عبدا (تركها) فانت
 طالق (اشترط) وقوع الطلاق أن تعطيه تركها فلو اعطته غير ترك لم تطلق لعدم وجود الصفة (ولم يملكه)
 أي الزوج العبد في صورة التعلق به لانه مجهول فلا ذلك بمعاوضة (ولزمها) له (مهر المثل) لانه لم
 يعلق بمجانا ولا عكس الرجوع الى جهة المجهول (وان كانت) أي الزوجة (أمت لم تطلق باعطائه) لانها لم
 تملكه وتقدم عكسه في فصل الخلع فمجانا وانه الاوجه تغليب الجانب التعلق لكونه الاصل لها ولا يدونه
 يجب بهر المثل (الان عينه) كان قال لها ان أعطيتني هذا العبد فانت طالق فاعطته فطلقته لعينه
 بالاشارة بلفظه له مهر المثل كلوا على بعد مفصوب (وان وصفه كافي السليم فاعطته بالصفة طلقته وما يملكه)
 الزوج كافي السليم (والا) أي وان لم تعطه بالصفة (فانت) طالق ولا يملكه لعدم وجود المعلق عليه (فاذا خرج)
 المقبوض بالصفة (مهيأ وردد) بالغيب (رجع) عليها (بهر المثل) لا يبعد تلك الصفة سلمها
 لانه بالصفة كالعبد في العقد (وفي نسخة لا ينفذ) كان قال ان أعطيتني ألفا فانت طالق فاعطته ألفا
 من غير نقد البلد له رد ثم (باطال بالسبد) أي غلب نقد البلد كسرى بيانه مع ذكر الفرق بينه وبين
 المقشوش وذلك الفرق هو الفرق بينه وبين مسئلة العبد السابقة أيضا (ولو علقه باعطائه هذا العبد
 الغصب أو هذا الحر) أو المكاتب أو نحوه (فاعطته طلق بهر المثل) كقولك على خير (ولو علق
 بخبر) معينة أو غير معينة (فالغصبة منها) كان كانت محترمة وألذي (كثيرهاني) وفي نوع الطلاق
 بهر المثل لان الاعطاء هنا متعلق بالاملاك والنصر بهر المثل من زيادته (فلو علق عبدا) كان قال ان
 أعطيتني هذا العبد فانت طالق (فاعطته) له (وبان مستحقا) أو مكاتب أو نحوه (بانت بهر المثل) كلوا على
 بخبر (وان قال ان أعطيتني هذا الثوب) أو ثوبا (دهور) فانت طالق فاعطته له (فبان مرديا)
 أو بالعكس باسكان الرابحة قال في مرد ينفقه وفي فقير اسات (لم تطلق) لعدم وجود الشرط (أو) قال

مع مراعاة بصفه أو قال لان ذلك هو قدر الزائدة على الدية أو الغرماء وقوله قال الزركشي ويستثنى الخ
 المكاتب أو نحوه أي كعبدك هذا فبان حرا

(توبه زهروری) اذعی انه هزوی او بشرط كونه هزویا (قوله والذي في الابانة والنهاية الخ) المعتمد في المسائلين كلام البغوي والفرز
 بينهما مع (فرع) واولا ان اوائتي من صدقات طالق فأمرته منه وهي تعلم وهي جازية انصرف في ماله امانات وروى عنه بخلاف
 قوله ان اوائت فلا تمانين ذلك فأمرته دفع (٢٥٦) وجعل الامة تعلق بمحض قال لا اري لو كان فلان عبدا وقد تعلق بدينه بوجه يتكبر

ان اعطيتني (هذا التوبه الهزوي) فانت طالق فاعطته (فيان مرويا) او بالعكس ملقت لامة البس
 مصفطرا بل مصفطرا في جعله الوصف لكنه انما لا به الا بال الوصف كالمشرط فينبغي أن يكون كونه
 وهزوي لا في قوله وهزوي جله فكان بعد الشرط الذي لا بد من الاعلى الجمل أقوى الزا
 خلافت قوله الهزوي كونه مفردا (فان تجز) السالط (قوله ملقتك) أو بالعكس (على هذا التوب
 الهزوي أو وهزوي غلبت) واعطته (وبان مرويا ملقت ولم يرد) (اذ لا تفر بمن ههنا)
 ولا تشترط منه الا وصف وانما ذكره ذكر رائق بمجمله وايس قوله في الثانية وهزوي كونه قوله
 ان اعطيتني هذا التوب وهزوي وفيان مرويا بحيث لا يقع الطلاق كاسرانه تدخل على كلام غير
 مستقل وهوان اعطيتني فيقتضيه بخلافه هذا كراه الاصل ولما ذكر عدم الردي مسئلتا قال كذا
 ذكره البغوي انتهى والذي في الابانة والنهاية بالسبب واقتضاء كلام ابن الصباغ وعبرانه ان ارد
 وان فرضه في الاولى اذا التمس مثله لاهل المواق أيضا لم يصححه البغوي من ثبوت الجساري شرعا
 تحتل بنفسها بخر (أو) قال ملقتك أو بالعكس على هذا التوب (على انه هزوي) فاعطته
 فيان مرويا (أو قالت هي هزوي) فعلقني عليه (فعل) أي فعلقها عليه فيان مرويا (بانت به
 اخبار) وان لم تنقص فتمت عن الهزوي اما في الثانية فماتت بغيره واما في الاولى فلا لم يوجد فيها الاخاف
 الشرط وذلك لا لوجوب الفساد بل الخبار (واذا ردت) التوب فيها (رجع) عليها (عهر المثل)
 لاجبة التوب (وان تعذر) رده (لثقت أو تعيب) له في يده (رجع) عليها (بقدر النفس
 من مهر المثل) لا بد من القيمة لا هزوي لانه معين بالعقد (ولو شرط كونه كذا خارج قلنا) أو
 عك (فند العوض) ولزم مهر المثل بخلاف صورة الهزوي لرجوع الاختلاف هنائي الجنس
 وهنالك الى الصفة (فلو قالت) له (هذا التوب هزوي أو كان فقال ان اعطيتني هذا التوب فانت
 طالق فاعطته) له (فيان مرويا) أو قلنا (بانت به ولاد) له (لانه شرط قبل العقد بضر)
 والتصرع علة السكان من زيادته (وان نالها على توبه هزوي) مصوف (بصفات السلم) فاعطته
 نوبا (بالصفة) المشروطة (بانت باقبول فان خرج مروا ورده وطالب بالموصوف) هذا
 منقعه في لركن الرابع

(الباب الرابع في سؤالات الملاق بمال واختلاص الاجنبي وضع أطراف) * اربعة
 (الاولى في افعالها فلوها) له (ان ملقتني ومنى ملقتني) أو اذا ملقتني (فذلك على ألف وخلقني
 بانف) أو على ألف (أو على ان اخمته) لك (أو اعطيه) لك أو نحوها (صحيح) في الالتزام
 (ولائتي) عليها بذلك (الان طالق فورا) فعلم العوض ولا فرق في التعلق بين مني وغيره بخلاف
 قوله مني اعطيتني كذا فانت طالق لا بشرط الفور كما سيأتي (ويقبل قوله قصد الابتداء) بالاعلان
 دون الجواب وقصد على جواب ان ذكره الا لا بد من وجه الاحتياط ذلك (واها تخلفه) انه قصد
 ذلك انتم منه قال لا اري وهذا أي قبل قوله ما فاه الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعد لان دعاء ذلك
 بعد التماسها لاجابته وان خلاص الظاهر وظاهر الحال انه من قصر ثم رأيت له في كلامه على المختصر ان
 وقوعه وجه انما هو في البان اما في الظاهر فيقع اثنا قال ردا كرهناه والوجه الا انني منصرف ولا يفر
 بين تابعي على الاول فانهم لم يظفروا بالحققة بعد (وان قالت) له (ملقتني وأنت ترى من صدقاتي
 الرجعة شرطها الا ان يكون قد عارض الان في دعواها فاعطه الخ) وادعى انها كانت ردة حين نالها فظاهرها

ممكن على الزوج وكذا
 لو كان كاذبا فلا تلاق ولا
 وجرحه فقام له وقال
 الخور في الكفا ان
 أرائتي من الصدق ونفقة
 الفد فانت طالق فأمرته
 منها قال فقال لم تعلق
 (الباب الرابع في سؤالات
 الطلاق الخ)
 قوله ويشترط قصد
 الابتداء الخ) ويخالفه
 لجواب ملقتك الا لا يصلح
 لا ابتداء (قوله قال لا اري
 وهذا) أي قبل قوله ما فاه
 الامام الخ أشار الى قصصه
 (قوله قال ردا كرهناه)
 (الوجه) أي التعقيب بل
 قال بعض المعربين انه
 السواب (قوله وان قالت
 طالقني وأنت ترى من صدقاتي
 الخ) لو قالت أرائتني
 صدقاتي وعليك الطلاق أو
 بشرط الطلاق أو على أن
 تعلقني أو بالصدق أو أراد
 به تعلق الطلاق فعلقه في
 مجلس التواجب بانت
 وروى من الصدقات قال
 الا اري سلت في فتايعن
 خالرج وجه على صدقاتها
 عليه فاذي أوهانتم تحت
 خبر موثق لما كره بذلك
 هل يشع الطلاق وجهها ثم
 باننا جئت بقصر وجهها
 الرجعة شرطها الا ان يكون قد عارض الان في دعواها فاعطه الخ) وادعى انها كانت ردة حين نالها فظاهرها

أو
 لا رجعة في الظاهر لا تارة من جهة الخلع والبنينة وقوله فأجبت يقع وجهها الخ أشار الى قصصه (فرع) اذا طلق زوجته قبل الدخول
 على جميع صدقاتها المسمى في العقد وقع الطلاق بانثاؤه نصف مهر المثل لا جميع الصدقات لا يستقر مع الملاق قبل الدخول له نصف
 المسمى أيضا وأما طلاق الكمال فلا فرق في الجواب

(قوله أو آخر الباب) أي الخمس (قوله وقد حرمه القاضي فقله الخ) قال القاضي لأن الزوج لم يرض بأن يباعه بما يجاء بال ظن أن الإباحة
صحح وقال الأثرى أنه الأصح وقال السبكي أنه المعتبر (قوله وقال الركني تبعه اللطيني التحق المعتبر الخ) هو الأصح وكتب أنا أبو جعفر
الغسل المارن صورته ولو عارضا فإنه يحل بطلان تعليق الإزامان عليه وقوله جرحا وهذا هو المذهب في التدريب أن ولو قالت
طلفت ضرتي فانت بري من صدق فطاعة له لم يبرأ وتقع البيوتة وعليه بر مثل ضرتي (قوله وقال ابن الرنت) أي وإن أتى الدم (المأرف
الثاني في الواعد) (قوله فطاعة الخاطف توهي الثالثة) أي أو الثانية فإن يفرق (قوله له حصل به مقصود الثلاث الخ) أبو جعفر
أقاع، رضى تلك الماطعة كإباحة الخاطف قال شيخنا لأنه أقاده البيوتة الكبيرة بذلك الفصل (روى) مقصودا وهذا هو الواجب طاعة لثانا

(٢٣ - اسى العالاب) - ثالث)
 لم أره نه وهذا الإراء لا بشرط فهور بخلاف مالو كان خلعاذا كره ان الصلاح وأفتى فمع عليه من وز وجته فقال ان آخره المودس
 المستوفى أرأيت من سدا لقلنا فانت طالق فقلت أخر وأرأيت ان يقع الطلاق الآن بر ذناخير الأرياق فسد الموضر بحسبهم المثل
 يربى عليه مد أفوا والدين كما كان اه قال الفزى وذه فظفر والقياس أنه لا يقع الطلاق إلا بالصيغة فوجده تغير المسئلة أنه قال وأرجوته
 أن تأخذ من تلك المسئلة أن تستين فانت طالق فقلت أخذتها فقلت بعض الأصمعيه وقوع الطلاق وعلامة النسخ نابع الدين ان مراده ما بعد هذا
 التزام ذلك وقلت أني أخذت لا يلزم والعلة قاله أبو طاهر وجهاً من حيث هو ولكنك لعلنا قد افقدوا وهو لا يلزم إلا مراده ما بعد هذا
 شاعها على كذا يطلقه فقلت قال أبو يونس ذلك جدياً ما لم أجد إنشاء طلاق أخرجه صدق بعينه

(قوله اسقوه واحدة) ولو باخاضه دونها (قوله فابايعه اليه العسي) قالوا قالوا باعوه وانه الزنت ثم طلق فطالق وقال
فان يكون الانف ومقابلة الثلاث لكن صرح بعضهم بام اثنان الا في انقضاء وسحق اثبات الانف لا اذ اجعل لـ الاول في طلاقه اثنان
فان لا ينفقه اطلاقه على ما قال اثنان (٢٥٨) فطلاق ثم طلاق وقال فثبت ان يكون الانف بمقابلة الثلاث وكتب في محل آخر لو قال

والقصد هو المناقشة فيما يورثه (وولفات) له (خالق عشر الف) وهو لا يعلم الا الملائكة
 (استحقه بمراعاة تكمل الثلاث ولا) أي بان كان علم الثلاث (مفسره) أي يستحق
 واحدة عشر الف (وبالتين عشره) أي يستحق بالثلاث جميع الالف وملك طاعتين: سحق
 بالواحدة العشر وبالتين جميعه وضاعوا ذلك اية من ملك العدد السؤل كله فاجاب به قوله المهي
 أو يصفه فلهه وان ملك بعض السؤل ولو فاض بالسؤل أو حصل مقصود ما أو نوع فله السهي ولا
 يورث السهي على السؤل صرح به الاصل (وولفات) له وهو علم الثلاث (خالق ثلاثا يانف
 فافق واحدة بالف وثلاثا يانف بالثلاث) لعدم التوافق في طوليت واحدة ثلث الالف وطاعتها
 واحدة فانف (ورفع الثناني بجما) لأنه يستقل بالثلاث بما يقعان رجوعين وهذا ما له الامام ومن تبعه
 وقال في الاصل انه حسن مقبوع بعد ان احسنه ما نقله عن الاصحاب من وقوعه في الاولى ثلث الالف لانهم رضى
 واحدة الالف كالجلاء ولا يقع الاختراع بالثلاث (ورفع الثناني) جوابا لما ذكره طلقته (واحدة ثلث الالف
 وثنتين بجما ورفضت الاولى) بتأملوا فتمت ما قلناه من طوعهم في التوزيع (فقط) أي دون ما بعده بالبنوة
 (أو) طاعتها (ثنان بجما واحدة ثلث الالف ورفضت الثلاث) واحدة من اياته وهذا ان كانت مدخلها
 والا فالثلاث (ثلاث دون الثلاثة بالبنوة) (وولفات) طاعتك (ثلاثا واحدة بالف ورفضت الثلاث) واحدة منها
 (بنيته) لأنه أتلفه طاعتين وهذا ما له الاصحاب وفي كلام الامام السابق كما ذكره الاصل فعل قوله لا يقع
 الا لثلاث رجعتان وكان الاثني بالصف أن يمتنع على قوله كشي عابه بنعاص (وولفات طلقه واحدة
 في الف قطعه) ثلاثا وثنان سحق الالف ولو أعاد في جوابه (كان قال طاعتك ثلاثا لثلاثا لانه لا ينفه الالف كما
 ورواه المصنف في الجلاء يختلف في نظيره في السبع اذ قال يعني ثلاثا فليست بمثل ذلك بل طاعتها واحدة
 (واحدة واحدة) من طاعتهم جميعا بالبنوة (ولان ثلث الالف لا يستقل به بالبنوة بخلافه يقع على طاعتها
 على الالف وهل الالف في مقابله ما أو نوعه أو الواحد وجهان ظاهر النص بينهما هو لا يثنى على خلاف
 فائدة قال في المهمه تبين فواتهم ولو كما يعلمه الثناني بجما واحدة عاشر من العوض فـ أنه طاعة
 بالف فافق ثلاثا من الالف في مقابله الواحد وقع الثلاث لانه وافق الاذن وان جعلنا في مقابله
 الثلاث فقد حصل كل طاعة على الالف وهو منوع عن ايقاع طاعتين بعض فوافق وانما السائلة تنفع
 ثلث الثلاث على الاصح ومنه الاذن في وقاه ما مضى الطاعة السؤل أو من شخص عنه ذلك أو أوها
 التي جعته (أو) طاعته (بنوب) لا (فوقه) بترامه فنبطل أو تامل به قول أملا (وان قال) له
 (خالق واحدة بالف لثان طان وطاق وطاق فان روضا) مما ياتي (أو أو أو بالالف) مقابلة
 (الاولم في غيرها) لانه جوابه لقوله وافت الاخترايين بالبنوة بالاول (أو) أراد به (الثانية) ولو
 مع الثالث (قال) تقع (وجعية في المتعولم) والزيادة في بناءه على صحة خلع الرجعة ولقت
 للثلاث بالبنوة وخرج بالعرض بغيرها ثين بالاول وبغيرها واحدة بالبنوة (أو) أراد به (الثالثة
 ورفض الثلاث) الثالثة بالعرض (ولايان بلا عرض أو أراد به الجميع) الاول والى والثانية أو الثالثة
 (رفضت الاولى فضا ثلث الالف) علمنا بالثلاثة سابقا والبنوة بالبنوة قال في الاصل ذكر في المهمه بل
 هذا التصريح فيه اذا استوفى أن طاق وطاق وطاق على ثلثه (ان قال) في جوابه ان طاق
 المصنف قد عذر لما لم يعبه المذهب ففهم خـ لا فوايس كان فيـ (ان قال) في جوابه ان طاق
 وطاق وطاق (ادعاهن بالف عذر ارادة) مثاليه (الحكم) وثقة الاحوال التي ذكرها كما

فلم يقل قول المصنف

بعضه في الأنوار وقال في العرا ساق الألف مقابلة طالع وهو المذهب وقال أبو اسحق
 علي بن الحافظ (قائدة) أن في لزوم الألف المعلقة قوله وهو ممنوع عن أية ع طالعين: موضع فلا تعان) فقد
 خالف فيه ابن جابري علم، وتوقع الألفان إذا جعل الألف في مقامها

(قوله في رخصة في) هذه تعرف من نافع والزواج مائة كخصر به القوي المحوار في المصنف بقوله وان طلق نصفها نصفه
المسي (قوله لا مكان التسبب) بناء على ان الطلاق يقع على المذكور ثم يسري الى (roq) الباقي لانه من باب التبرير بالجزء على الكل

وهذا نظير ما قاله الاصحاب
فما اذا طلق المهر اعني
نصف هذا المهر اعني بالنف
منه يسري العتق الى
ان يكون لا رة للسائل
ولا يفسر ببسب السراية
شأنه ان الرقة قال
الاخرى ما قاله من ان الولاء
يكون للسائل ولا غرم عليه
وحكاية ذلك عن الاصحاب
فيه فنظروا في بعض
الاصحاب وهو ضعيف والفتاوى
خلاف ذلك كما سطره ان شاء
الله تعالى

(الطرف الثالث في

تدلة المهر)

(قوله فطلاقها قبله وقيل
بان مهر المثل) قال
الاخرى ذكره وفي
الكفارات عن صاحب
التفسير بان لو طلق احد
عبدت في غدا بان عقد
استحق الالف ونصفه
استحق في المسمى ههنا
الآن يقال لحاط المعارضة
هنا أقوى وفيه نظير فان
العتق يصح التزامه للغير في
الذمة لتسوف الشارع
الي بخلاف الطلاق (قوله
ونصفه كلام المصنف
رجع الاول) أشار الى
تخصيص قوله وبصدق فيها
بمعنى لان المراتك الطلاق
ناظر ببعض فطلقها ثم قال
لم أره جوابا بل الابتداء
قبل منه بالعين فهنا أولى
قال ابن الرقعة لا الطلاق

مس (وان قالت ان اهلك) عليها (الاطاعة طلقتي فلا نا بالف فطلقها ثلاثا) ولوم قوله (احدها)
بالف ونوي به الطاعة لا لزوما (الافلان مقصودها من البينة الكبرى حصل بذلك (وكذا لو لم
ينوبأ) الماطعة الجواب الاول (وان نوي به غير ما وقعت الاولى فبما قاله قالت له طلقتي ثلاثا
بالف (واحدة) منهن (مكة له التثنية) يقع على (اذ تزوجتني) بعد زوج أو يكونان في ذلك
تخصيصا حيث فطلقها ثلاثا أو تثنى أو واحدة (وقعت واحدة) الاولى قول الأصل الواحدة (فقط)
واما كلامها في الاخرين لان تعليق الحلاق بالسكاح وانتيابه في النفس بالطلاق (ولها الخيار) في ان العوض
للبعض الصفقة (فان اجازت ثلث الالف) تخير عملا بالتسبب كافي البيع (ونفذت فمهر المثل)
يفسخ (وان قالت طلقتي نصف طلقتي بالف أو طلق بعضي) وفي نسخة نص في أو يدعي أو رجل (بالف)
فعل وقت طاعة) تكديلا لبعض (عمرائيل) لفساد صفقة المعارضة وانما لو طلق بعتك هذا
نصف بيعه أو بعتك بفساد البيع (وكذا) تقع طلقة فمهر المثل (ان ابتدأ بذلك) بان قال أدت
ط ل نصف طلقة أو نصف طلقتي بالف (فقلت أرقأت طلقتي بالف فطلق يدعيه) لفساد الصفقة في
الاول وعدم مكان التسبب في الثانية (وان طلق) فيها (نصفها نصف المسمى) يجب لكان
التسبب كالقوله طلقتي فلا نا بالف فطلقها واحدة وهذه التي قبلها من زيادته وهما في فتاوى القوي
(الطرف الثالث في تعاقب المهر) فان قالت طلقتي غدا أو في هذا الشهر بالف أو خذ هذا على أن
تطلقني غدا) فاحذر (أو ان طلقتي غدا أو في ثلث في هذا الشهر ذلك ألف فطلقها فيه) أي فيما
عنته أو قبله بان لا يأتى فيه فحصل مقصوده أو قبله فقدرها كالجسالات طلقة فطلقها ثلاثا
(عمرائيل) لا باسمي لفساد الصفقة أي صرخ الزوجة بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها
لان التأخير فيه الملعوض وقد هذا فارق الزايع ما يأتي في الوفاة اذ جاء الملعوض وطلقتي ذلك ألف فطلقها في الغد
حيث يلزم المسمى وسوغ ذلك ان الملعوض طلاق ما جرى والحال به كقوله في الحام مخمر ونحوه بخلاف القاضي
ون تبعي قوله من ان الطلاق يقع رجوعا في حالة العلم ولا يرجع في الأصل في هذا قضية كلام المصنف
رجع الاول وأنه لا شرط فيه اذ كره طلاقه فوراً (خلاف قولهماني) لطلقتي ذلك ألف (ولم اصرح)
في بالزمان فانه بشرط طلاقه فوراً (والفرق اتم اصرحت هنا بجواز التأخير) فضعفت
الفرق بتفريده كذا الموضع عن مقابلة اصرح بخلافه ثم (وان طلقها بعدة أو قصد الابتداء فرجعي)
لخلافه قولها في الاولى وعملنا بقصد في الثانية (وبصدق فيه يعني) ان اتمته قال الاخرى وهو مبني
على ما مر من الامام من تبعه وقد قدم ما مره وقد ذكره اول الباب (واعلم أن لها الرجوع قبل أن تطلق)
في الصور السابقة (وان علق) كسائر اقوصات المذهب في جانبها المعارضة بخلاف جانب الزوج في الماذا
علق وكلامه هنا أنهم من كلام أصله وقول الرضة واصل أنه لا رجوع لها قبل القبول صوابه بعد القول
كعبه به الزايع (وان قالت طلقتي شعرا بالف ففعل وقع) طلاقه (مؤيدا) لان الطلاق لا يؤت
(عمرائيل) لفساد الصفقة بالتأخير (وان علقه) الزوج (بصفقة ذكر عوضا كونه اذ جاءه غدا أو
ذلك لدار فان طلق بالف فقلت فوراً وكذلك كان ذلك وماها) كقولها علق طلقتي بغدا وبسوغ
الدار بالف ففعل (طلقت بالمسمى بعد وجود الصفقة) المعلق عليها كسائر الملعوضات وكما يجوز الاعتراض
عن الطلاق النجس بوجوع المعلق (و يستحق) الزوج (المسمى في الحال) لان الاعراض المطلقة
يلزم تعاقبها في الحال والمعوض ناخر بالتراضي لوقوعه في العلق بخلاف النجس من تلعبه في رغبة يجب فيه
تقارن العوضين في الملك (وكذا) بصفقة في الحال لو طلقته اذ جاءه الغد واطقت في ذلك ألف فقال اذ جاءه
اذا كانت طلاق) قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الى آخره من تصرفه ولا يتأمله تحقيق المسمى

بظواهره تنكون منزلة في الابتداء المعلوم الأصل بخلافه في الطلاق والمثل (قوله وهو مبني على ما مر من الامام) أشار الى تخصيص قوله
وبصدق المسمى في الحال قال الاخرى هو الوجه اتمام شق العقد (قوله في الحال من زيادته) ليس كذلك بل هو في الأصل

قوله فان جسدنا

الحال الخ استحقاقه معلق بمجيء الغدو بالطلاق قالو جسد في الحال والتعريف في الجواب بقول الاصل
 تصرف المستحق
 تأجيله مع امرائه لا فرق في
 وقوع الطلاق واستحقاقه
 المسمى بين ان يغض طلاقها
 في ذلك الوقت وان يغضها
 ويسحق للمسمى في الحال
 وابس استحقاقه معا فاما
 ذكر وانما المعلق به
 استقراره فالجذر
 قوله في الحال والاحسن
 ما عبر به المصنف (قوله)
 المعارف الرابع في اختلاف
 الاجنبي (الخ) لو قال الاجنبي
 طلقها على هذا المصوب
 أو على هذا الخ أو على عبد
 زيد هذا وطلق وقع رجعيها
 بخلاف ما اذا نسبت المرأة
 ذلك فانه يقع بانها لا فرق
 ان البضع يقع لمرأته
 فلم يباين خلاف الاجنبي
 (فرع) لو قال الاجنبي
 زوج امرأتين طلق
 احدهما على ألف في ذمتي
 فاباه الزوج قال البلقي
 ان هذا السؤال لا يصح
 لان الاجنبي في الخلف فرع
 الزوج والزوجان لو قال
 لهما الزوج احدا طلقا
 بالفتن قبل ان يصح فذلك
 هنا والراجح عندنا وقوعه
 رجعي اذا علم غيابه هذا
 لو قال مع الاجنبي فقل
 له طلقها على هذا العبد
 المصوب أو على هذا الخ
 فان الارجاءه يقع رجعيها
 (قوله) فان كان مضمورا
 رجعيها من غير بدو رده
 في محضر عليه كالرشد

في الحال لان استحقاقه معلق بمجيء الغدو بالطلاق قالو جسد في الحال والتعريف في الجواب بقول الاصل
 ضلقة في الله داجية له لو عيل ولو طلقه لقبل الله فظاهر وقوعه ثم ان بقيت قايمة بالطلاق الى الله استحقاقه
 المسمى والا فلا وكذا ينبغي ان يقال انما تصرف في المصنف (فان تعذر الطلاق) بعد وجود الصفة المعلق
 عليها (فرق ونحوه) كقول (وجود الصفة) كقول (أي المسمى) كونه رطل تسليم المسمى وقوله ونحوه
 زادت (المعارف الرابع في اختلاف الاجنبي وهو من جاتمه معارضة ما شوب جعله وهو من جانب الزوج
 معارضة فيها عسى التعلق بكسر ذلك في حالة الزوج مع الزوجين وانما جعل الاجنبي لانه فداء كاتمام
 المال اجتنابا لبعده وقد يكون له فيه غرض كان يكون الزوج سي العشرة (فان قال) له اجنبي
 طلق امرأتين لو ألف ألف ففعل لم ذمته (الالف ووقع المعلق بانها (حرا كان أو عبدا) كالزوج فانه
 يصح اختلافهما ككأن أو أمة (فان كان مضمورا) الطلاق (رجعيها) ككلاهما تختلفت صفة نفسه
 (ولو قال) شخص لا خير (يع عبدك من فلان وكذا على ألف) أو بع عبدك بالف مائة يكتفهم
 الاول وصرح به الاصل ففعل (لغا) ذلك القول ولا يستحق البائع على القائل شيئا وان صح البيع في
 الاول لا يجوز ان يستحق الثمن على غير من عكس المبيع (وكيف لو اطلع ان مخرج) فيه (بالوكالة
 لم يطالب) بالمعوض وانما المالك به هي بخلاف وكيل المشتري (والا) أي وان لم يصرح بالوكالة (طوبى)
 به كما عاها به (ووجه علمها) اذا غرمه وكيل المشتري (الان قصد الاستقلال) بالخلف ولا
 يرجع عليها كقول قوله فاستثنى منه صادقا بما اذا قصد الوكالة وهو ظاهر وبما اذا لم يقصد شيلا
 منفعة الخلف له فوقع له باختلاف نظيره من الوكيل في الشراء فان ثابته بان يكون له وكيل لم يتكون له وكيل
 فوقع في مثل ذلك لو وكيل أوله لانه المباشر وقول الاذري وغيره ما ذكر في الثانية أنه لا يفرق في
 قولنا في حيزه بامره لانه لا يرجع علمه انما بان كلام الغزالي فيها اذا يخالف الوكيل المرأة فبما بين
 وكلام لامة فيها اذا انفاهة وبمسألة قصد الاستقلال من زادة المصنف يفهم منها بالاولى حكم ما لو صرح
 بالاستقلال الذي انصرف عليه الاصل (والاجنبي ان وكيل الزوج اختلعت عنه) فتخبر به بين الاختلاف
 لهما الاختلاف بان يصرح أو يتنوى بكسر في عكس فان اطلقت وقع لهما الاختلاف لهما (فان قال)
 لهما (حلى زوجك طلاقا بالف ولم يقل على فليس يتوكل) حتى لو اختلفت كان المال علمها (بخلاف
 قولها) ذلك فانه توكل وان تقل على لان منفعة الخلف لهما (وان قال) لهما شي زوجك طلاقا بالف (على
 ففعلت وفوت الاضافة اليه) أو تعلقت بها كاتهم بالاولى وصرح به الاصل (فالمال علمه والاعطيلها) وقول
 الاجنبي الاجنبي سل فلانا بطلاق زوجته على ألف كقوله للزوج فانه يبين قوله في وعده مخرج به الاصل
 (فان اضاف) الاجنبي (اطلع لهما) بصرها (بالوكالة كذا) بان تبين كذبه (لم يقع) طلاقا لارتباطه
 بالمعوض ولم ياترتم واحد منهما فاما شوبها كان لخطاب معهما فقل نعم ان اعترف الزوج بالوكالة بان
 باعتراقه ولا شيء (وأبوا كالا جنبي) فبما ذكر فان اختلفا بجماله فذلك (وان كانت صغيرة) أو بجماله
 وصرح بجماله كذا وأبوا ولا يقع الطلاق لانه ليس وكيل ولا في ذلك الا ولاية لا تثبت له التبرع علمها
 وان صرح بالاستقلال فكأنه لم يصرح بان غلبت لهما صرح بذلك الاصل وعنه ان حذر المصنف بقوله
 (فان قال الاب والاجنبي) الزوج (غير تعرض لاستقلال ولا نية طاعة) على عبداه أو على هذا المصوب
 أو الخمر فطلقها على ذلك (وقع رجعيها) كعلم السفلان كلامه ما حصر وعلمه على ما قاله كالف وهو
 ان تاترتم مالا ولا تكن مطالبات واحد منهما بالزوج مستقل بالطلاق فيقع رجعيها (خلاف الفاس كبرية) من
 زوجها فاما مضموب أو خمر وطلقها عليه فانه يقع بانها غير المثل والفرق ان الزوجة تبذل المال لتبذل
 منفعة الضم لهما والزوج يبدل المالك لهما بما فلهما المال والاب والاجنبي يتبرع بما يبذله لا يحصل له فيه
 فاندفع اذا اضاف لهما فندصر بترك التبرع (ولو قال) الاب والاجنبي زوجها طلقها (هذه العبد)
 وهو لهما (ولم يذكر انه من له أو لانه مضموب وقم) المالك بانها (لهم المثل ولو لم الزوج) انما عبد الله

(قوله وان قاله الاب طاعة لها وان ترى من صدقاتها الخ) قال البلقي في اختلاع الاب بصدقاتها المتماثلين معه اذا خلعت له الصدقات فنه
فان عبر بالصدق على معنى مثل اصدان وكانت قرينة تقتضي ذلك من حواله الزوج على الاب وقبول الاب لها بحكم المباحة بحجره فالتى
اذ ثبت في ذلك ونحوه وان التلاقي يقع باشتغال الصدق وتقدر المثل في ذلك متعين (٢٦١) كقوله بعثنا شريث ورجلهم مثلا

وقوله عليه الصلاة والسلام
فان باعه فهو أحق بالثمن
قال والخلاف في بيعت بما
باع به فلان فرسه وأوصيت
له بنصيب ابني ما لم تكن
قرينة تدل على ارفاق المثل
فعامة القرينة يصح قطعها اه
ما قاله هو مراد الاصحاب
ونفسية كلامهم. الاثنت
س (قوله فكان كلامها
بمغضوب) اذ دل الكلام
على حقيقة وهي ضمان
عن المرأة غير ممكن

● (الباب الخامس
في الاختلاف) ●

(قوله لوقات خالعتني على
كذا فانكر صدق بيعها الخ)
لواعترف بعد ذلك بالخلع
فقضى له بالعوض (قوله قاله
المارودي) قال شيخنا ولا
يناف مما مر في اذفراته
لا يسلمه الا باقرار جديد
لوقوعه في ضمن معاوضة
(قوله وبانت باقراره) وهذا
من قاعدة من أقر بشيئين
أحدهما بضره والاخر
ببغوه وبضر غيره قبل فيما
بضره وفيما بضر غيره
(قوله ولا ينفك ابصارها
منه) لومات في العدة فيما
يظهر وقال الاذرى وغيره
انه الظاهر للاختلاف انه
لا أثر لقوله الخاف المأثري
بالمقروط لان التصودان

الترتم المال في نفسه فكان كلامها بمغضوب سواء اقال مع ذلك وعلى ضمانه أم لا (وان قاله) (الاب طاعة لها
وان ترى من صدقاتها فاعمل وقهر جدا) ولا يعرف من صدقاتها ولا شيء على الاب اذ ليس له الاراء ولم يترتم
في نفسه شيئا فاما طاعت العوض أشبه السفيه فلما التزم مع ذلك ذلك براءته أي الزوج كان قال وضمت
براه تلمن الصدق (بانت وزمهم المثل) لانه التزم المال في نفسه فكان كلامها بمغضوب (فان كان
جواب الزوج بعد ضمانه المذكور ان رثته من صدقاتها فهي طالق لم تطلق) لان الصفة المعلق عليها لم توجد
● (الباب الخامس في الاختلاف) ●

لوقات خالعتني على هذا فانكر صدق بيعته لان الاصل بقاء النكاح وعدم الخلع صرح به الاصل (وان
اختنا اتفاقا للزوج) وقد خالعت احدى زوجتي وأجابتها أحدهما (لجميعه) قصدت ضربت خالعت
وقالت الجعية بل قصدتني (واسمها واحد) والقول (قوله) يمينه ولا قرينة لانه أعرف بتصره (أو) قال
(طاعتك بعوض فانكرت العوض فاعل قوله) يمينها في نفسه لان الاصل عدمه فان عادت واعتزبت بعد
يمينها بما ادعاه ولم يها دفعه اليه قاله المارودي (وبانت) منه (باقراره ولم تسقط) عنه (السكنى والنفقة)
له في العدة وذكر السكنى تبع فداءه قال الزركشي وصوابه للكسوة لان السكنى تجب لاختناعة قال ولا
يسقطها أيضا لزمها منه لومات في العدة وقعا فظهر (وكذا) الحكم (لوقات الطلاق بالف فانكرت
السؤال) أصلا (ولوا دعت طول الفصل بين الاعياد والقول) فانكر (صدقت يمينها وبسقطها
العوض) لان الاصل رعايته منها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه ولو قال صدقت يمينها في العوض كان
أوضح بل لو حدثت صدقت الى آخره وعبر بأول ولو كان أولى وأخير (وكذا يصدق) يمينه (ان
ادعت) أي طول الفصل فلواتها الطلاق بعوض وطلعتها بدون ذكره ثم اختلافنا قلت طلقنا
ثبت وقال بل منه صلاتي لرجعت صدق كباصدق في نفي أصل الطلاق (وتثبت له رجعتو بالاختلاف ولو
مع أجنبي في جنس العوض أو قدره أو وصفته) من جهة تركه يبر ونحوهما (أو عين العقد) كان قال
أحدهما ألقاه والآخر منه لا يمين (تخالفا) كقولي (البيع) وبانت منه (وقالته) أي التالف
(الرجوع الى المهر المثل) بعد الفسخ كخالفهما في اصدق ولانه بدل الموضع التالف وكان كقيمة المبيع
التالف (واذا ألقاه يمينت تعاضدا) فسد طمان (وان خالعه على ألف شي) مهم (وجبه مهر
المثل) لعدم التسمية (الان نواجا نسا واحدات يمين) وان لم يتواطأ عليه قبل العقد الخاف المأثري
بالمقروط ونسخة بدل هذا ولو نواجا نسا واحدات وهي جارية على قول القاضي والاولى على غيره وهو
الاصح والتمريض بالرجوع من زبانه (أو خالعه) على ألف شي وبانت يمين (كذلك وهذا) عادت
مما قبلها فان لم ينو باشتغال مهر المثل (وان خالعتني نيتا هما) بان أراد كل منهما أحدا (وتصادقا)
على ذلك (فلا قرينة) لعدم صحة العقد والتمريض به من زبانه (وان تكاذبا) فيه كان قال أرونا
بالا للفرقة فاعل الفلوس (تخالفا) لانه اختلاف في جنس العوض فاشبه ما لو خالعتنا جميعا
(وبانت بهر المثل) بعد الفسخ (وان صدقتني فإرادة للزواج) النقرة (في) قوله (طاعتك على
ألف شي على ألف درهم) وتم درهم والغالب منها (وادعت أنها أرادت الفلوس وكذا يمين) لما أتت
وه لا شذذه (قوله (أو عكسه) بان صدقاتها في أرادته الفلوس وأدعى انه أراد النقرة وكذبته (بانت ظاهر
الانتظام الصيغة ولا شيء له) عليها فمما (لانكره الفرقة معنا) أي في الثانية (وانكرها) لها (هناك)
أي في الاولى (وبتبرق في هذه عينها) كخمس حبه الاصل (الان عادت صدقتها) في الاولى (أو) عادت

يكون العوض معلوما اجتماعا قد نفاذا وتفاعلا على شيء بالثمن كان كقولنا فاعل على المعلق (قوله وتم درهم ولا غالب منها) التقيد بعدم الغلبة
تبع فيه بعض المتأخرين وكان المصنف كالمه مرجح في رد ما سأل عنه على خلافها (قوله الان عادت صدقتها في الاولى) قال شيخنا أي على
لأولئك الفلوس معومتها ● (تنبيه) ● قال في العبر تبع العاوى وقال طالق اذ أعطيتي الخالط في الحال لانه مقر بانها أعطته أفعالي

(وسدقته) في الثانية (فيستحق) عليها (المسمى) لاهر المثل والنصر مخرج من ذاق الثانية من زبانه (وكذا لا يتجلى) عليها وتبين لاهرا (لوقالت أودنا الفراهيم وقال أردتها وذلك) المذكر (لوقال أردت لاهراهم وقالت أردت الفلوس بلا صداق وتكاذب) بان لم يتعرض أحد منهما للحال الاستحسان من (وجب) له عليها (مهر المثل بالاختلاف) لانه لا يدعي علم بعد نكاحي تخلف (وان) قال (أنك ثلثا بالثالث) فاجبتني (فقال بل واحدة بالثالث) فاجبتك (تخالفا) لاختلافهما في قدر الموضع (ورقة واحدة لمهر المثل) بعد الفسخ (وان تأملنا بينهما) وسدقت أحدهما تار يخاف (قدمت السدقة بالاختلاف) ولوقال طلقك وحده بالثالث فقلتني واحدة (فقال الثالث) (فقال بل ثلثا) المثل صرح به لاصل (وان قالت سالك ثلثا بالثالث فقلتني واحدة) (فقال الثالث) (فقال بل ثلثا) فلي الالف (أخذ بانزاه) فعلق ثلثا (وله علم بيمين) نفي العلم انه ما علقها ثلثا (ويستحق) عليها بعد علمها (ثلث الالف) كقولها ان رددت عيدي لثلاثة ذلك ألف فقال رددتهم وقال مردون الواحد والرمة في الخلف لانه انما يكون عند الاختلاف في صدقة العقد والعوض وهما ما يقعان على ان المردول ثلاث وان العوض ألف فسحق ثلثا لثلاثة (نعم أنث الثالثة) وقال ما طلقتهما قبل يذكركه لاصل (والمطل) فصل اسحق علم (الالف) لان الوقت وقت الجواب (فرع) هو (قالت طلقني ثلثا بالثالث فقلت بل واحدة باليمين) أو بالثالث أركبت عن العوض ولا بدنة أول كل منهما بدنة واحدة قال على العلم بالامرة (تخالفا) لاختلافهما في كيفية لعقدوله عليها مهر المثل بعد الفسخ (أو) قالت (خالفتني بالثالث) أي على ان يثمة (عني زبدا) بالثالث (شتمتني) عني زيد (لثمة) الالف ولا ينفعها ما قالت لانه لا يقطع المثل عنها (أو) قالت (خالفت) أنت (زبدا) لنفسه علة (فقال بل) خالفت لم يزلها (ولا زبدا) (وبانت) منه باقراره ولا تقول انه أقر بعد سدقت في نفسه فليعلمو بيني وبينك كقولنا انكر الشرع عني العبد للعقد بالبيع فتنضم الخلع ائتلاف العوض وهو البضع بخلاف البيع بدليل انه يبيع بعقد العوض والبدنية لا ترد نعم نظيره من البيع ان تقول بعقد عدي فاعتقت وانكر فانه يصدق بينه وبينه بحكم يبيع بقوله العبد باقراره (لوقالت خالفتني بالثالث في فسخ بدنة ضمة) أنت (أو) قالت (خالفتك وكيلة لزيد أضفت) الخلع (اليه) فانكر (تخالفا) لان ذلك اختلاف في كيفية العقد وثمة من زبانه وقبضه ليس بقيد (وان قالت لم أضف اليه) الخلع (لكن فوبته) فانكر أصل الوكالة أوبة الاضافة بل أوصدقها (طوبت) لشعاع العبد بالوكيل (فرع) لو (طلقة بالثالث وأرضعت بلينا) وفي نسخة قوله الموافقة لاصل بنتها (زوجته الصغيرة) واختلعا (فقال الخلع سابق) على الارضاع فعلم المال وقال لي ليس بسابق عليه فانفسخ النكاح والخلع افترق (فان عساناوم الارضاع فاقول قولها) بينهما لان الاصل عدم تقدم الخلع (والا) بان لم يبيننا يوم الارضاع سواء أعساناوم الخلع أم لا (فقوله) أي قال قول قوله بينه لان الاصل بقاء النكاح وعدم الارضاع يوم الخلع ولان اشتراطهما لخلع ظاهر في بقاء النكاح كقولها لهما ما دعت انه طلقه قوله ثلثا (وان قال الزوج الخلع أكرهها) على الخلع عبارة لاصل كنهه مكرهته وهي أعم (فانكرت رد) عليها (المال) لانفراد (ولاربعة) لانه لاصل عدم لكرهه (وكذا ان قالت أكرهتني) على الخلع (فانكرت وأقامت بينة) بذلك زبدا المال لبيان الخلع ولاربعة لانه لا ينعى بالبدنية (فان لم يصرح بالانكار) بان سكت (أو كان المسكر وكيلة له الربعة) بعدم اعترافه بالبدنية اما اذا لم ينعى بالكره فهو المصدق بينه وبينه والمال

(فصل) وفي نسخة عرو (خالعها بوب) مثلا صدقتها (للمسقة صدقاتها) منه عبارة لاصل والخلع على عين الصدق قبل قبضه لانه مسقطا عنه ومنه بعد قبضه وقبل النكاح لا بد مسقطا حتى الزوج من نصفه عند انقضاء في الاول فها بان في العيزو يلزمه مهر المثل لاهرا المثل وفي الثاني بسقطها

مسلاتها لان اذا تخلف

بعض الزمان دون مستقبلة

واذا تخلف مستقبلة

الزمان دون ماضيه فان

أبصر ذلك وطالبته

بالالف زبدها لانه مفر

بقبضها ومدع استحقاقها

فلزمه اقراره لم يقبل دعواه

ويصح طلاقها لتلا اعترافه

اه فان كان القائل لا يميز

بين اذ واذا قال لا ذرى

فيمكن أن يكون الحكم كما

لزمه بزمان وان هذا ظاهر

اذا ادعى العاصي انه أراد

التطريق بذلك لخالفه علم

وقوله قال لا ذرى فيمكن

الخأشور الى تعصيه

(قوله وان قالت أنت بريء) أي أدارأرتك (قوله من صدق فطلق) أرفاق الزوج ان أرفق من صدق فطلق فقلت أرفقك قولها
لوقال ان رقت من مهر فقلت طالق فأرأته وقد أفرته بشخص طالق ولو قال رجل لأمرأته أنت طالق على عام البراءة نهل يكون ذلك
طالبا بغير الطلاق الا وجود البراءة فاجاب الاجمعي بأنه يكون شرطا على المختار - فما إذا قال أردت به الشرط فكيف ذلك على الفور وعلى قول
من يقول حكمه حكم الشرط وقوله اجاب الاجمعي الخ ان ارأى نصيبه (قوله فليكن كما (٢٣٦) فلو طلق وأنت بريء من صدق

يفرق بينهما ما بان قولها في
المنصب عليه وأنت بريء
من صدق فقلت طالق
فقد قيل فطالقه باها وهو
معنى الماوضة اذا حال
مقدمة كالشرط بخلاف
المنصب (قوله لان الخلع به
يقضى - سقوطه بالكتابة
الخ) قال بعض الفضلاء
وأوضح من الفرق المذكور
من حيث المعنى ان المهر
بمقتضى قولها نكاحا طامعا
فترجع الى بدلها وهو
التيك لكن يارب الفسخ
لنعود العوض أو الانقضاء
لان انكاره كالانقضاء
القبض أو انقضاء العينة
للمصلحة في ماله بخلاف
ونظيره وأرفقده ولو كان
المن أن كتم من قيمة المهر
لا يتمكن من أخذه الجس
على الثالث وهو حسن غ
(كتاب الطلاق) *

من المهر والمهر بالبدل نصفها (وايسر له خلع زوجة وله) العاقل أو نحوهم لان الفراق انما يقع على كمال الزوج
(وقد سبق حكم من برئت) زوجها (من صدقاتها شاعت به) في أول كتاب الخلع (ولو قالت ان
طالقتني أرفقك من صدق أو فقلت بريء من صدق فطلق أو خلع حاملا فنفقة - ثم لم يبرأ) لان تعليق البراءة
في الاولين والتمس في الثانية بالطلاق (وطالقت) بانها (مهر المثل) اهرم حصول المهر في الاولين
وفساد في الثانية (والخلع بالنفقة على ولده سنة) مثلا (كل يوم كذا مائة) العهل بالمسعى فبين بغير
المثل (واعلم ان له بزوج صفته المثل) فان استوفاهما مع الخلع وهو - فامر بآذنه فانه قد قدم كماله
المصلحة آخر الباب الثاني في أركان الخلع (ومن خواصه بعضه أن ولدها) منه (سنة) مثلا (فترجعت)
في أثناءها (لم يزوج) منه لان البراءة عقد لازم (وان خالعه اعلى) فوب (مهرى) ووصفه (بصفات
المسلم طاعته مريد بالمعز) أخذه (الأبوجه) وفي نسخة على وجه (الاعذار) بان يجعله بدلا عما
عاهدا به - له الزوج فيجوز كالاتبدال عن الثمن في الفدية فان لم يصغه بما ذكر فأنوجب مهر المثل فلا
يجوز أخذه الا بوجه الاستبدال أيضا ضرورة الأصل ولو حذف المصغرة وصفاته المسلم لنتهه وكان
أخضر (وان قالت أنت) بريء من صدق (فطالقتي بريء) منه (ولم يلزمه الطلاق) قال الزايعي
ويكن أن يقال انما قصدت جعل البراءة عرضا عن الطلاق ولذلك ترتب - وقال الطالق عليه فليكن كقول
قالت طلق وأنت بريء من صدق (وان قالت خالعت بصدق الذي في ذمتك فأنكر وحلف سخطا)
عنه (صدقاتها بخلاف قولها اشترى بك ولها به) فانكر لاسقاط عدل الخلع به بمقتضى - سقوطه بالكتابة
لان ذلك الزوج انما برئت منه لكان اشتغاله به بخلاف الشراء فذكر فخرج الدار مستحقا أو رد بغير أو
تلف قبل القبض فيعود الصدق (وان ادعى خلعها) فانكرت (خالفت ثم وطئها لزما لم يجد ظاهرا
دونها) لان تزعم انما في نكاحه (لا باطلان كذب) فان صدق لزما لم يجد باطنا أيضا (ولو قال) لها
(أنت طالق طلقين احدهما بالف وقت واحد فورا) أي وان لم تقبل خلوها عن العوض وقيل لا تقع
الابوة او التراجع من زواجه (وتقع الاخرى بالالف ان ثبتا وهي مدسول بها) فلا دوى رجعة ولا نازة
بان (والا) أي وان لم تقبل أو ثبتت وهي غير مدسول بها (فلا) تقع الاخرى لعدم قبولها في الاولى
وليؤتمر بها الطالقة الاولى في الثانية

(كتاب الطلاق)

هو اغسل القيد وشرع على عقد النكاح بلفظا العاقل ونحوه وعرفه بالو وي في ثم ذبيته بأنه تصرف بمثل
لزوج يحدهه بلا سبب فقطع النكاح والاصل فيه قبل الاجماع كقول تعالى الطلاق مرتان وقوله
بأنهم انما اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدن والسنه كقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل يقول
راجع حفصة فانما تزمته فؤامة وانما تزوجت في الجنة واه أو دوا دبا من حسن وقوله ليس شيء من
الطلاق أبغض الى الله من الطلاق واه أو دوا دبا من حسن وقوله ليس شيء من
في السني والبدعي (انما نازة) (د) في (غيره ما دونه طرفان الا في بيان السني والبدعي فاستي طلق
مدسول بها) في طهر لم يجدها هاهنا ولا في حبس فله (لست بحامل ولا صغيرة ولا أيسة) وهي تعد بالانقضاء
وقد قاله في الشرع في العدة وعدم التدم وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدن

الشفقة اذا رأيا والى - ذهب كما إذا كان يعصر في حقه البعض أو غيره أو كانت غير عذبة أو مائة الخاق والى محظور كطالق البعد والى
مكره وهو صدق نكاحه الخالق والى ليس به مباح وأشار الامام الى جواز اذا كان لاشهرته ولا تصدق نفسه بغيره من غير حصول استماع
فأله لا يكره طلاقها (قوله فاستي طلاق مدسول بها) ولو وطئ في دهر امرته استخافها لم يكره (قوله ليست بحامل الخ) ولا يستماع في
سأله بسبب العاقل الشروع في العدة لان مجامعها في النكاح الذي طلق فيه أو في الحبس الذي قبله وبين الحل

فقره فقال من قبل اجمعها الامر بالامر حتى الى الحديث امر بنحو القرية في قوله امر الام الامر في قوله فلما اجمعها لانه لو حذف لفقره
والفقره في امر اجمعها كان امر الفاعل هو الله على امر مراده به الام من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انه يفهم من قوله الى
فوزم في اللان بفعل كذا انه امر من المات والقرية نعلم ان ما يبلغ الامر بالامر ومنه ما يفهم (قوله في حديث اوزاع) اذا لم يستعجب اللان
الصدقه او كان في ظهر جامعها او في الحضيض قوله ولم ينظر الحلي وكذا في افعال الاذرى فبعض الملاحم انه لا فرق في ذلك بين العالم بحاله
ويخرج لانها في ذلك الوقت يغمره ولم يرفق بمصباحه وذكر الباقين في نحوها التعلل انه لا يجري عليه حكم البدعي وقوله ضقة ملائمتهم
انه لا فرق في اثارها تبعية (قوله ولو في عدة (٢٦٤) ط-ان رجوع) تعالى على رأي مرجوح وهو استثنائها العدة (قوله والمفعول) فاضربوا

[illegible]

(قوله) ثم قد يقال خلعه في الظاهر المذكور (جاء في الخ) بل هو حرام فظاهر قد قال ابراهيم الروزي انه لا فرق بين اما اذا سلمه الطلاق في يومين ثم سلمه
 بخلاف الحضي لان البدة فيه لحقه او قد وضعت فسخا وهما البدة لحق الولد فلا سقطا حق وشرها (قوله) يستحب لمن طلق بدعا أن
 يرجع (راجع) قال الاذري لو طلقها لمصلحة ثم غو لها أو ثبت بالبينة أو شاع ذلك عنها أو ثبت بعد طلاقها بما هو مخبر وفيتني أن لا تستحب
 مراجعتها ولا بعد كراهته لماني من مراعاة الغيرة والروفة وجاب الواقعة فيه ولا (٢٦٥) سيما اذا حل من ذلك أو ظهر ذلك لم أره بشا

عرض واختارها اجنبي في زمن البدة (حرم) اذ لا تعلم بذلك ما جنبا الى الخلاص ثم قد يقال خلعه في الظاهر
 المذكور جائز لسرا ان اخذ الموضع بعد احتمال الندم وليس فيه تعالى بل عدة عليها (فرع يستحب
 لمن طلق بدعا ان يرجع) * مطلقا تمام يدخل الظاهر الثاني لغير الصحيحين السابق ويقاس بما فيه بنية
 صور البدي وانما الرجوع هو الرجعة لانها في معنى النكاح وهو لا يجب قال الامام ومع استحباب الرجعة لا فرق
 ان تركها مكر وه قال في الروضة وفيه نفار فينبغي كراهته لاحتياطه فيه اول دفع اليزام كان الصنف حذو
 لان الامام قد صرح في سابقه باجابه ما استدلوا به الى الجهر بدائه لانهم فيه (فان راجع والبدعة
 الحضي فاستحب ان لا يطلقها في الظاهر منه) لغير الصحيحين ولان يكون المقصود من الرجعة تجديد الطلاق و
 ينهي عن النكاح لجرم الطلاق ينهي عن الرجعة ولا يستحب الوطء في الظاهر الاول كقائه بإمكان التبع
 (أو) راجع (د) كانت البدة طاهر جامعها فيه) أو في حضي قبله ولم بين حاله (وطي بعد الرجعة) فيه
 (فلا يزال يطلقها في الظاهر الثاني ولا) بان لم يرجعها ابل بعد الطهر أو راجعها قبل طهرها (استحب ان
 لا يطلقها فيه) أي في الظاهر الثاني لئلا تكون الرجعة طلاقا وظاهرا ان ذلك في طلق غير من استوفى
 دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة لم يوجبها حقا (فرع لو قال أنت طالق مع أو في آخر
 حذو فسنى) لا يستعاقبه الشرع في العدة (أو) أنت طالق مع أو في آخر طهرك فبدعي وان لم يطلقها
 فيه) بناء على ان الغرم هو الظاهر المحتوش بين ذين لا انتفاء منه الى الحضي وهذا واثباته بمقدار
 اضابطي السني والبدعي (و) الطلاق (المعلق بصفة صادقة من البدة بدعي) لكن (لا ثم فيه) أو زمن
 البدة متى فالعدة يكون بدعا أو سببا وقت وجود الصفة فلا وقت التعليق اذ لا ضرر وحذو حذو لا يدم
 قال في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدته الصفة باختياره ثم باقاعه في الحضي وبالجملة (ظهير راجع)
 احتجابا (وتعليقه حال الحضي باج) (فرع) * لو (طالها) ولو في الظاهر (حاشا) يجعل (غيره شبهة
 اومن سابق) على المطلق (وقع بدعي) التناحر الشرع في العدة) لان التناحر يكون بعد وضع الحمل
 وانتفاء النفاش بخلاف الحمل منه (وذكر) الاصل (في العدة) حل الزنا خلاف هذا) ليس بخلاف
 بل ذلك فيما اذا حاضت وهذا فيما اذا لم تحض بقى بنتعلقة السابق وذا راجع الحمل المذكور فظاهر
 عامر انه يستحب ان لا يطلقها حتى تضع ثم ينقطع نفاسه ثم تحض ثم تظهر لئلا تكون الرجعة طلاقا
 (ولابدعة) ولا سنة (في نسخ) لانه التناحر علفه ضرر فادفلا يناسبه تكليف رعاية الاوقات ولانه
 نوري غالب اقلو كان الطلاق فيما ذكرنا من زمن البدة الى زمن البدة نقطة في الغور ينزل التأخير
 (د) ولا في (عق موطوعة) له وان طال الزمن لا يستبرأ لان مصلحته أعظم (ولا يحرم جمع ثلاث طلاقات
 لما في خبر لعن المتلاعن قاله طالق لثلاثا لان بدع الانكاح عليه الذي صلى الله عليه وسلم وان يقع
 الطلاق في تلك الحالة ما حول الفرة ولا ما كان ذلك لا يلا بدع الى مثله ولانه انما لا يجوز اجتماعه وتفرقا
 كعتق العبد وقد يفرق بان العتق يوجب بوال الطلاق ميفوض ولا يحرم جمعها (لا يكره) لكن (يستحب
 الاتصاف على طقة في القرة) لئلا لا تفرق في الشهر لذات الشهر لئلا يكون من الرجعة والتجديد ان يدم
 (والا في البرم) أي وان لم يقتصر على ذلك فليطرق الطلاق على الايام (ويقرقن على الحمل طلاق في

(٣٤ - استي المالب - ثالث) ليس بشكاف ثم قول الرافعي بيان نظرنا الى المعنى ولو وجد التعليق
 والصفة المتعلقة بالاختيار في حال الحضي فظاهر التحريم نظرنا الى اللفظ والمعنى هـ اذ ان كان في حضي واحدة كان وجد التعليق في حضي
 والصفتي حضي أخرى ففيه احتمال ان تنظرنا الى اللفظ لا الى المعنى وقوله انما باقاعه كان ينبغي أن يقول بوضع فان الصفة توضع لا باقاع
 ويحتمل أن يكون مراده انما باقاع التعليق وهو خلاف الظاهر (قوله ولا في عق موطوعة) (الخ) لانه انما علم اوهي مقتضيه وهو ابروها
 من أن تخرجاتها الى أن تظهر في زمان بدع فلا يمتنع انما الاذري وهذا لا شك في بدعيته قبل طهرها فاستمررها

(قوله فان قال آت طالق للسنه الخ) قوله آت طالق بالسنه: أو في السنه كقوله للسنه فانه بالجر وكذا
 (قوله فاما العنق فانه آت للسنه) قوله فاما العنق فانه آت للسنه: أي في السنه كقوله للسنه فانه بالجر وكذا
 (قوله كانه صغير لم ينعش أو نحوها الخ) قوله كانه صغير لم ينعش أو نحوها الخ: أي كانه صغير لم ينعش أو نحوها
 (قوله أو بإيلاج الحنفية في الماهر) قوله أو بإيلاج الحنفية في الماهر: أي مثل إيلاج الزوج بإيلاج حنفي شبهه قوله
 المحكم قوله شيأ وقد شبهه كلام الدارمي (١٦٦)

(أنت طالق طلاقاً نهياً لا نكاحاً) أو في حال السنة أنت طالق طلاقاً بديعاً لا نكاحاً (وقع في الحال (الإشارة) إلى الوقت بغير اللفظ) (فرع) * لو (قال طالق لا لا سنة ولا بدعة أو طلاقاً بديعاً أو وقع في الحال) سواء كانت ذات سنة أو بدعة أم لا لأنهم إن لم تكن قالها ما ذكر وإن كانت قالوها عن متناهيان قد عفا وبقى أصل الطلاق (فإن أراد السني الوقت والبدعي الثلاث في قوله) لذات أقره أنت طالق طلاقاً بديعاً أو بغيره وإن تأخر الطلاق) أي وقوعه لأن ضرر وقوع الثلاث أكثر من فائدة تأخر الوقوع (فصل لوقال) لزوجه (أنت طالق ثلاثاً بديعاً أو بدعة) (وذا الأقراء) تعاقب (ملققتين) (في الحال وطاعة) نائمة (في الحال الثاني) لأن التبعض يقتضي التشهير ثم يسرى بكلامه هذه الدار بهن الزيد وبعض العمر ويحمل على التشهير (فلو قال أردن عكسه) أي ابتاع طلقة في الحال وملققتين في الحال الثاني (مصدق) بيمين لأن اسم البعض يقع على القليل والكثير من الأجزاء (ولو أراد بعض كل طلقة) أي ابتاع في الحال (وقع الثلاث في الحال) بطريق التكميل (ولو قال) أنت طالق ثلاثاً (بعض السنة وسكت وهي في حال السنة) أو في حال البدعة (وقع في الحال واحدة) فقط لأن البعض عبارة عن النصف وانما يحمل فيسار على التشهير لأضافته البعض إلى الحالين فيؤدى بينهما (ولو قال) أنت طالق (خمساً) بعض السنة وبعض البدعة طلقت ثلاثاً في الحال) أخذوا بالتشهير والتكميل (ولو قال) أنت طالق طلقتين طلقة سنة وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال (ووقع في المستقبل طلقتان قال) أنت طالق (طلقتين لا سنة ولا بدعة ووقع الجميع) أي جميع الطالقتين في الحال لأن قوله لا سنة ولا بدعة موصوف للطلقتين في الظاهر فافهم لثاني وبقى الطالقتان وهذا (كقوله) أنت طالق (ثلاثاً لا سنة ولا بدعة) فافهم يقع الجميع في الحال (وقوله) أنت طالق أحسن الطلاق وأتمه ونحوه من صفات المدح كاجله وأفضله وأجمله (كقوله) أنت طالق (لا سنة) فلا يقع أن كانت في حال البدعة حتى ينتهي إلى حال السنة (واقعه) أي وقوله أنت طالق أقبح الطلاق (ونحوه) من صفات الذم كما جمعوا أقبحه وأخسبه (أو) أنت طالق (للعرج) أو طلاق العرج (كقوله) أنت طالق (للبدعة) فلا يقع أن كان في حال السنة حتى ينتهي إلى حال البدعة (فإن قال أردن بالحسن البدعي) لأنه في حقها أحسن لسوء خلقها (وبالتبع السيئ) لحسن عشرتها (لم يقبل ظاهراً إلا فيما مضى) بأن كانت في حال البدعة في الأولى وفي حال السنة في الثانية فبقوله لأن اللفظ بمقتضاه وقته تغلب على ما (وإن قصر القبيح بالثلاث قبل) منه وهذه قد فهم من زيادة قبلي الفصل وبعبارة الأصل هنا فإن فسرك صفة بمعنى فقال أردن كونها حسنة من حيث الوقت وقبيحة من حيث العدد حتى تقع الثلاث أو بالعكس قبل منه وإن تأخر الوقوع (وإن قال لظاهر غير موسوسة) أنت طالق في كل قره طلقة والقره هنا (هو الطهر) وإن لم يجنوس بيمين لصديق الاسم وانما شرط الاحتياط في انقضاء العدة لتكرار الدلالة على براءة لرحم بالظهار أحوالها الفهم (بأن في الحال طلقة فإن جدد نكاحها قبل الطهر من أو أحدثهما فاعادوا وحلت) بغير نكاح في وقوع الثالث والثالثة والأصح عدم العود (أو) جدد (بعدهما انحلت البين) الأولى قول الأصل لم يقع شيء لا نكاح لال البين قبل التخييد (أو) فافهم الطاهر (موسوسة) وقع لكل طهر طلقة سواء أ جامعاه أم لا ولا تكون الطلقة سنة إن لم يجمعاه فهو بدعة إن يجمعاه فهو بدعة أو بدعة أو بدعة (الأولى) الأولى ما إذا قاله لحائض فلا تطلق في الحال لأن القرء عندنا أظهر يكلم (أو) قاله (لحامل أو صغيرة أو أيسة) كل منهما موسوسة (وفي في الحال طلقة) كما سرى غير الموسوسة (فإن راجع الحمل وقعت أخرى بالظهار من النفس ثم نكحت بعد العدة لهذه الطلقة سواء أوطأها بعد الرجعة أم لا) فإن لم راجعها انحلت عدها بالوضع فإن كانت الحامل حائضاً وقت التعليق (لم تطلق حتى تظهر) لتوجد الصفة (ولا يشترك الطلاق بغير طهرها لأن الحمل قرء واحد) عبارة الأصل لأن القرء مادل على البراءة وهذه المعنى منتف مع

(قوله سنة لا نكاحاً) أو في

هذه الحقة (قوله أو طلاقاً

بديعاً) أو طلاقاً حسنة

فبيعة أو جيلة فالحسن أو

للعرج والعدل (قوله لأن

اسم البعض يقع على

القليل والكثير من الأجزاء

أي حقيقة وهذا القول هذه

الدار بعضاً لا زيد بعضها

لعدم رتب تسر البعض بدون

النصف قبل (قوله كاجله

وأفضله الخ) أي وأكمله

وأجوده أو خير الطلاق أو

أنت طالق للطاعة (قوله

وأخسبه) أي وأضعفه

وأردنوا لتلفه وشتر الطلاق

وأضره وأمره (قوله فإن

قال أردن بالحسن البدعي)

كان قال أردن بقسولي

أحسن الطلاق أمجله أدلم

أعرف بهذا (قوله والقرء

هنا الطهر) لأننا لا نجدنا

هنا قرء بنته بل على اختصاصه

بالطهر وهي أن الطلاق في

الحض لما كان حراماً كان

الظهار من حال المراجعة

أراد به هذا اللفظ المشترك

وأراد المعنى الآخر وجنث

صار هذا الحسب عاملاً يعلم

تحريم الطلاق في الحيض

أيضاً ولو كافراً

غيره (قوله وهذا قد ثبت على ما مر من أن القرية هذا المظهر) فبعبان بالابتداء وتفاوت المظهر الأول الخالي عن الاحتشاش (قوله ولما ظلم كلام القاضى في المأثورين بينهما اقترن (٢٦٨) به بالمأثور قبل تقريره ليس أن ظن صدق الزوج نكاحه أو فيما بعده وجوهان أحدهما وأما المظهر الثاني فبعبان على ما مر من أن القرية هذا المظهر (خلاف قوله) لها أنت طالق (في كل مظهر طلاق) فان طلاقه يتكرر ويكرر مظهرها (وان كانت الصغيرة قبل معنى ثلاثة أشهر) من وقوع الطلاق (تكرر الطلاق بتكرار الإقرار) وان لم تحضر ولم يراجعها حتى مضت ثلاثة أشهر بانت منه (فان قال) لزوجه أنت طالق (بجمل قوله طلاقه) لا تنفذ ذلك (أي فكيف ذكر قبله ولو لم يقل لاسنة) (الأن ذات الأثر لا تطلق في الحال في مظهر جوهرية) لعدم وصف السنة (ومن طالق ثلاثا) (اللسنة) أو بلا قيد ونوى (التعريف) لها (على الإقرار منق) أي لم يقبل (ظاهرا) لخالفته مع معنى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في حال السنة في الأولى وفي الحال في الثانية ولا مرية في الأولى ذكر السنة فلا سنة في التعريف (الأن تلفظ بالسنة فكان يعتقد تحريم الجمع) الثلاث كلها التي قبل ظاهرها الموافقة تغير ما اعتقده وتبع في تقديره بالسنة أصله وظاهر كلام التاج أنه لا فرق وهو ظاهر على اعتقاد الخالف وإن استبعد الزكشي (وأقرت) زوجته (بالاتفاق) منه ظاهر وقوع الطلاق الثلاث عليها فيه (وجاز له) (الوجه) لها (باطنا) إذا جرحها (وكان صدقا في ذلك) قال الشافعي رضي الله عنه له العليل وعلمها الهروب (ولو لم يكن من من وطئه له) (ان صدقته) بقرينة (وهذا معنى التدبير) وهو لغة أن تسكب اليدين وإذا صدقت فتم أعمالها كمن يجهنم بن قول يفرق بينهما فوجهان أتواهما في الكفاية تم (ويدين من طلق صغيرة لاسنة) أو بلا قيد فبما يظهر (وقال أردت إذا حاضت وطهرت) لأنه لو صرح به لانتظم مع كون اللفظ ليس تصاق أفرادها (وان قال) (انت طلق وأراد من وثاق أو ان دخلت الدار أو ان شاعز يد) وأنت وذلك (لأن شاعز الدين) والفرق أن إن شاء الله ونحوه كان لم يشاء الله رفع حكم الطلاق بالكسبة وتوماه دامن صور والعتاق يخصصه بحال دون حال قوله من وثاق أو بل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى فكيف فيه النسب فأن كانت ضربة فقلت في الأصل وشبهه وذلك بالنسخ لما كان رفعا للحكم بالكسبة يميز الالفاظ بخلاف التخصيص فاذن جاز اللفظ وبغيره كالتدريس انتهى وفيه نظر إذ النسخ جاز في القياس على الصحيح كالتخصيص سكن نقل الزكشي عن أبي إسحق المرزوي عن الشافعي أنه غير جائز (ولو خصص عاما ككسائي) طوائق (أو كل امرأة طلق طالق وأراد الواحدة من) المأمر (ولم يقبل) منه في هذا نحوه (ظاهرا) لخالفته عموم الفتا المصور أفراد القابلة (الابقرينة) تشعر بإرادة الاستثناء أو غير الطلاق (كلها لمن وثاق) عند قوله لها أنت طالق وقال أردت حلها لمن وثاقها (وقول المشقة وهي تخصه تزوجت) على إذا قال عصبه كل امرأة طلق وقال أردت غير الخاصة فقبل منه مظاهروا بالحق فتواريته بدلالة القرينة (وكذا الحكم في الإذعان) طلاقها (يا كل خير) أو نحو (ثم فسر بنوع خاص) فلا يقبل ظاهرا الابقر ينو ما حتى عن النص في لا كل من أنه يقبل بغيره بنوع يجعل على وجود القرينة بوعلى القبول باطنا كالتفائره (ولو قال ان كلمت يدا فانت طالق ثم قال أردت) النكاح (شهر لم يقبل ظاهرا) (ويدين) فلا تنفذ إذا كانت به دهر وهذا بخلاف نظيره من الخلف بالله إذا لم يتعلق بحق أدى بقوله والله لا كلمه ثم قال قصدت شهر فانه يقبل منه مظاهروا باطنانه آمين في حق الله تعالى (والضابط) فيما يدين فيه وما لا يدين (انه ان نكر) كلامه (عبار رفع الطلاق فقال) بعد قوله انت طالق (أردت طلاقا لا يقع) عليه (أو) أردت (ان شاء الله) أو لم يشاء الله (أو) فسر (بخصيص بعدة) كالتفائره فلا تواراد الواحدة (أو) كقوله (أو بعثكن) طوائق (وأراد الاثلاث لا يدين وان فسر بغيره) أي بغير ما ذكر (من مقيد الطلاق أو صارف) له (الى معنى آخر أو مخصص) له ببعض

غيره (قوله وهذا قد ثبت على ما مر من أن القرية هذا المظهر) فبعبان بالابتداء وتفاوت المظهر الأول الخالي عن الاحتشاش (قوله ولما ظلم كلام القاضى في المأثورين بينهما اقترن (٢٦٨) به بالمأثور قبل تقريره ليس أن ظن صدق الزوج نكاحه أو فيما بعده وجوهان أحدهما وأما المظهر الثاني فبعبان على ما مر من أن القرية هذا المظهر (خلاف قوله) لها أنت طالق (في كل مظهر طلاق) فان طلاقه يتكرر ويكرر مظهرها (وان كانت الصغيرة قبل معنى ثلاثة أشهر) من وقوع الطلاق (تكرر الطلاق بتكرار الإقرار) وان لم تحضر ولم يراجعها حتى مضت ثلاثة أشهر بانت منه (فان قال) لزوجه أنت طالق (بجمل قوله طلاقه) لا تنفذ ذلك (أي فكيف ذكر قبله ولو لم يقل لاسنة) (الأن ذات الأثر لا تطلق في الحال في مظهر جوهرية) لعدم وصف السنة (ومن طالق ثلاثا) (اللسنة) أو بلا قيد ونوى (التعريف) لها (على الإقرار منق) أي لم يقبل (ظاهرا) لخالفته مع معنى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في حال السنة في الأولى وفي الحال في الثانية ولا مرية في الأولى ذكر السنة فلا سنة في التعريف (الأن تلفظ بالسنة فكان يعتقد تحريم الجمع) الثلاث كلها التي قبل ظاهرها الموافقة تغير ما اعتقده وتبع في تقديره بالسنة أصله وظاهر كلام التاج أنه لا فرق وهو ظاهر على اعتقاد الخالف وإن استبعد الزكشي (وأقرت) زوجته (بالاتفاق) منه ظاهر وقوع الطلاق الثلاث عليها فيه (وجاز له) (الوجه) لها (باطنا) إذا جرحها (وكان صدقا في ذلك) قال الشافعي رضي الله عنه له العليل وعلمها الهروب (ولو لم يكن من من وطئه له) (ان صدقته) بقرينة (وهذا معنى التدبير) وهو لغة أن تسكب اليدين وإذا صدقت فتم أعمالها كمن يجهنم بن قول يفرق بينهما فوجهان أتواهما في الكفاية تم (ويدين من طلق صغيرة لاسنة) أو بلا قيد فبما يظهر (وقال أردت إذا حاضت وطهرت) لأنه لو صرح به لانتظم مع كون اللفظ ليس تصاق أفرادها (وان قال) (انت طلق وأراد من وثاق أو ان دخلت الدار أو ان شاعز يد) وأنت وذلك (لأن شاعز الدين) والفرق أن إن شاء الله ونحوه كان لم يشاء الله رفع حكم الطلاق بالكسبة وتوماه دامن صور والعتاق يخصصه بحال دون حال قوله من وثاق أو بل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى فكيف فيه النسب فأن كانت ضربة فقلت في الأصل وشبهه وذلك بالنسخ لما كان رفعا للحكم بالكسبة يميز الالفاظ بخلاف التخصيص فاذن جاز اللفظ وبغيره كالتدريس انتهى وفيه نظر إذ النسخ جاز في القياس على الصحيح كالتخصيص سكن نقل الزكشي عن أبي إسحق المرزوي عن الشافعي أنه غير جائز (ولو خصص عاما ككسائي) طوائق (أو كل امرأة طلق طالق وأراد الواحدة من) المأمر (ولم يقبل) منه في هذا نحوه (ظاهرا) لخالفته عموم الفتا المصور أفراد القابلة (الابقرينة) تشعر بإرادة الاستثناء أو غير الطلاق (كلها لمن وثاق) عند قوله لها أنت طالق وقال أردت حلها لمن وثاقها (وقول المشقة وهي تخصه تزوجت) على إذا قال عصبه كل امرأة طلق وقال أردت غير الخاصة فقبل منه مظاهروا بالحق فتواريته بدلالة القرينة (وكذا الحكم في الإذعان) طلاقها (يا كل خير) أو نحو (ثم فسر بنوع خاص) فلا يقبل ظاهرا الابقر ينو ما حتى عن النص في لا كل من أنه يقبل بغيره بنوع يجعل على وجود القرينة بوعلى القبول باطنا كالتفائره (ولو قال ان كلمت يدا فانت طالق ثم قال أردت) النكاح (شهر لم يقبل ظاهرا) (ويدين) فلا تنفذ إذا كانت به دهر وهذا بخلاف نظيره من الخلف بالله إذا لم يتعلق بحق أدى بقوله والله لا كلمه ثم قال قصدت شهر فانه يقبل منه مظاهروا باطنانه آمين في حق الله تعالى (والضابط) فيما يدين فيه وما لا يدين (انه ان نكر) كلامه (عبار رفع الطلاق فقال) بعد قوله انت طالق (أردت طلاقا لا يقع) عليه (أو) أردت (ان شاء الله) أو لم يشاء الله (أو) فسر (بخصيص بعدة) كالتفائره فلا تواراد الواحدة (أو) كقوله (أو بعثكن) طوائق (وأراد الاثلاث لا يدين وان فسر بغيره) أي بغير ما ذكر (من مقيد الطلاق أو صارف) له (الى معنى آخر أو مخصص) له ببعض

وان لم يقل على سبيل الشرط فقلت لأن هذا الاستثناء لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت قال
الفتاوى وقال كل امرأة طالق إلا غير مولا امرأته سراها خلقت اه قوله فقبل منه مظاهروا باطنا (لو ادعى في الشترك إرادة أحد من
قبل ظاهره على الأصح (قوله بدلالة القرينة) فان قيل صدق في نفسه بوقتي التيمم عزاه إلى وجهها بإدخال ضربة عليها وسماها من سؤل الطلاق

نائه

قوله أو طالق من وثاق) أومن العدل (قوله ورثبه أن يقال إن لم راجعها لا تطلق) أشار إلى تخصيصه (قوله بخلاف الحامل من زوج أومن شبهة) قال شيخنا إذا ذكره الشارح من أن الحامل من شبهة ليس طلاقاً ما ضاها (٢٦٩) بدعيه غير ظاهر لأن طلاقها لا يستحب

شروعها في العدة فقد

البدعي منطبق عليه وحده نذ
فلا صرح به بدعي كعلم بحاصر
*(الباب الثاني في أركان

الطلاق)

(قوله وشروط تعيينه وتعلقه

التكليف) وتنبؤ طلاق

المجنون والمعتدى عليه

والنائم وما إذا قل طلاقها

في حال التكليف بصفة

فوجدت وهو غير مكف

(قوله ويستثنى من غير

المكف السكران الخ)

السكران عذلة فقهاء غير

مكف ولكن تجرى عليه

أحكام التكليف كأن

المرتد المجنون تجرى عليه

أحكام العقلاء تغلب

وأيضاً بعقل وهذا مراد

من أطلق من الفقهاء أن

السكران مكف وليس

مراده أنه مخالف في حال

سكره بالعبادات وغيره لأنه

لوصلى ما حث عليه ولو

وقف بعرفة لم يصح وقوفه

وما ذكره النووي من كون

السكران غير مكف ظاهراً

واعتراضه الآخر وغيره

عليه مردود وقوله ولو عرفه

بعرفته لم يصح وقوفه قال شيخنا

تقدم من الرابع فروع ج

المجنون فعلا (قوله فالصريح

الطلاق والسرّاح والفران)

قال الأذري قال الداربي

قال ابن سيرين لم يعرف

الطلاق فهو صريح بحسب أي والفران والسرّاح

الوردية لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

نائبه (قوله) بعد أن طلق (أردت أن دخلت) الدار (أو أنك) طالق من وثاق (أو أردت
الطلاق بعد) قوله (كل امرأة) لي طالق (أو نسائي) طوالت (دين) وفارق ما قبله بأن لفظ
الار بعنقره وهما من الأعداد في العدد المعلوم واستعمالها في بعضه غير معروف بخلاف استعمال اللفظ
العالم في الخاص

*(فصل) لو قال لموسة كلما ولدت فانت طالق للسنة فقلت واحدا طلقت بالظهر من النفاس

لوجود الصفة (أو) ولدت (فأوجبت معاً طلقتين) طلاق (بالظهر من النفاس أيضاً) لأنها ولدت

ولدت وكما تنقض السكران (فلو قلنا) بأن ولدت أحدهما بعد الآخر (طلقت) طلقت (ولادة

الأول) لوجود الصفة (لا) طلقت أخرى (بالظهر من) ولادة (الثاني لانقضاء العدة) أي

بوضه (أو) قالها (كما لو ولدت ولدت فانت طالق) السنة (فولدت معاً ما أوتيتا قبيل في بطنها

ثالث طلقت) طلقت (والأ) أي وإن لم يكن في بطنها ثالث (فلنا نلق حتى تاهل) من النفاس

والصريح بقوله والأي آخر من زواجه (وان ولدت ولداً فطلعتا جميعاً ثم ولدت آخر فتكذلك) أي

تتعلق طلقة أخرى وإن لم يراجعها كان في بطنها ثالث ولا فلا تطلق حتى تاهل كذا ذكره (ورثبه

أن يقال إن لم يراجعها) ولم يكن في بطنها ثالث (لأن طلاقاً لانقضاء عده) الطلاق (الحقيرة) أي

بوضع الآخر أمال طاقها بالثاني فكنهية ثم ولدت آخر لانقضاء طلقة أخرى بناء على عدم ورود الحث (وان

قال حامل من زواج طالق للسنة فالج كالمكفوم) إذا حرمتها (فإن كانت غير موهبة طلقت في الحال

(أو) كانت (عموسة) ولم تراد لم تطلق حتى تاهل من النفاس وكذا) إن وأنه لم تطلق حتى تاهل من

(الحضان علق وهي حائض) كالحائض بخلاف الحامل من زوج أومن شبهة يقع طلاقها في الحال

وان كانت حائضاً إذا نساه لها ولا بدعية تكسر (وان قال) لزوجه (بصفته) الثالث طالق للسنة أو

لبدعيه (تزوج) الطلاق في الحالة التي هي فيها بل (في الحالة الأخرى لأنه القين) كقولها أنت طالق اليوم

أورد الأمازيغ حتى يجي القدر وهذا قين لما سئو بدعية ما غير ما يقع عليها الطلاق في الحال كما أشار إلى

ذلك بقوله في الحالة الأخرى (وقوله أنت طالق طلقة سنية) أو حسنة (فدخول الدار كذا) أي

قوله أنت طالق طلقة سنية أو حسنة فإذا (دخلت الدار) فتطلق إذا دخلتها طلقة سنية حتى لو كانت

في حبس لم تطلق حتى تاهل أو تاهل بجماعها فيه طلقت في الحال أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض

وتظهر (قاله) اسمعيل (البوشنجي وان علق) طلاقها (بالسنة وهي طاهر فأدعى جماعها فيه) حتى

لأن طلاق في الحال وإن تكررت (مدن بيمينه) لأن الأصل بقاء النكاح وكقول المولى والعين جامعته قاله

البوشنجي أيضاً كقوله عنه لأصل (د) قوله لها (طلقتك طلاقاً كالتلج أو كالتلج يقع في الحال) ويبلغ

التشبيه المذكور خلافاً لما قاله من قصد التشبيه بالتلج في البياض والتلج في الأصا طلقت في زمن السنة

أو التشبيه بالتلج في البرودة بالزرق الحار أو طلقت في زمن البدعة

*(الباب الثاني في أركان الطلاق وهي خمسة)

(الأول) المعلق وشروط تعيينه وتعلقه (التكليف) والاختيار كما سيأتي فلا يصح من غير مكف ويختارون

وجدت الصفة بعد الأهلية فساد عبارته ولغير رفع القلم عن ثلاث يستثنى من غير المكف السكران

وسبأ) (الركن الثاني فيما يقع به الطلاق وفيه ثلاثة أطراف الأول في اللفظ وهو صريح) وهو ما

يحمل لظاهره غير المطلق فلا يحتاج إلى نية (وكذا) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره فهي (تحتاج إلى نية

فأصرح الطلاق والسرّاح) يقع السب والفران (والخلم والمفاداة كما تقدم لا يشترطها في معنى الطلاق

الطلاق فهو صريح بحسب أي والفران والسرّاح

الوردية لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

بأنه لا يكون صريحاً ما لا ظاهر لا يصح غير ذلك ومن صرح

عندنا سر عام كناية ذلك ما كان عندهم كناية أخرى علمهم الكتاب وان كان سر بمعاذنا لا لا نعتبر عقودهم في شركهم بغيرهم فكذا
 الملاحظة انه لم اقل فيه التصریح بغيره ولا ذم ولا تبادر من كلام اللاحق انهم لو زانوا والناحكتنا في الريح والكتابة بينهم عناصركم
 به بينهم لا تتعرض اليهم من غير ترافع اه وقوله ونحوه قول الروائي الخ اشار الى صحة كذا قوله وقصة كلام المصنف وغيره الخ وكذا
 قوله حكمت في الصريح والكتابة الخ قوله وكذا أنت طالع الخ أي وأنت سر أو السر أو أوتت طالع من امرأة فلان وامرأة فلان
 معقولة قوله أو أنت طالع صريح كونه نصف طالع قوله والذي فيه كناية له الرافعي في نسخة العهد فان أنت لك طلبة تقدم الامر على
 الكافي الخ - تأتي هدف كلامه في (قوله فالوجه صريح عليه الاسنوي والركنسي) أي دعيهما (فرع) في الودائع لان سر
 وقال أنت طالع كل تطابق طلبة ثلاثا من (٢٧٠) قبل ان يمالأ غايه وهذه غايته (قوله أو من العمل) - هل ما اذا كانت بمن لا يعمل

كبيان الخ (قوله وما يورثك) وورددها في القرآن مع تكرر بعضها - وبالطابق ما لم يشكر ومنها ما تكرر بجماع استعمالها مما بين
 في القرآن كناية بقدر كروا
 في الودائع الخ على أكثر من
 أربع فقال للاحدا من
 فارتكبت ان فعلت في الصبح
 وليس بطالع قوله ان
 فانه العزم على الزيادة التي
 أتت بها فان لم يأت بالزيادة
 ونحوها قيل فسرغ لغنا
 الطلاق دين فان كانت
 قرينة يكلو فاه وهو يجعلها
 من ذاق قيل طاهر في
 الاصح (سرع) قال
 لزوجهما كدت ان أطلقك
 فهو اقرار بالطلاق فاه
 البغوي قال الغزوي وفيه
 نظر لان النفي الدخيل على
 كاد ان لا يثبت على الاصح
 الا ان يقال واخذنا به
 للعرف (قوله ورجعة الطلاق
 بالجمعة صريح) سلت
 عن شخص حلف وهو
 لا يشرفه ولا توهمين
 الطاء ولناه فيقطعون
 باننا مكان المعاضل أنت

تألي أو التلازم أو واجب على أو تعود ذلك بل يكون صريحاً في الطلاق كأنه في جماعتهم المتأخرين
 منهم الشيخ عليم الدين البقاعي والشرف المادري والسراج العبادي وجماعتهم العصر بين وقاسوه على رجعة الطلاق وهو مشكك لان رجعة
 الطلاق موضوع على لغة الجهم للطلاق فلم تحتمل غيره بخلاف التلازم بالناه فانه موضوع لغير الطلاق فإذا اشترق في معنى الطلاق يكون كناية
 فيه كناية الله على حرام ونحوه فاحتمل بان الالفاظ المذكورة كناية في الطلاق فلا يقع الطلاق في الآية وقد سلموا لهم اذا اشترق في الطلاق
 سوى الالفاظ الثلاثة الصريحة ككناية الله على حرام أو أنت على حرام أو ألس على حرام في الفداء ما صريح أو وجد أو به قطع العاقبون
 والفتحة مدفوعة كناية مطلقا اه ويؤيد وقوع الطلاق من عند نيته ان حرف التاخر يبين مخرج الماعوا بدل كل من غير ما لا
 في كسبر من الالفاظ قالوا ضمتا ذكره الواهفي لازم لي وواجب على ممنوع (قوله كذا صحه في اصل الروضة) أشار الى تصحيحه وكتب عليه
 وكلام الصغير فيهم وهو الفرق اسم لفظة الطلاق في كل انفعال في اللفظ الفران واليسر (قوله أجددها صريح) والاصح

فصل
 في كسبر من الالفاظ قالوا ضمتا ذكره الواهفي لازم لي وواجب على ممنوع (قوله كذا صحه في اصل الروضة) أشار الى تصحيحه وكتب عليه
 وكلام الصغير فيهم وهو الفرق اسم لفظة الطلاق في كل انفعال في اللفظ الفران واليسر (قوله أجددها صريح) والاصح

وهو (فصل بشرط في الكفاية) * قوله والاكتفاء ببعض ولو بأخره يصح في أصل الرخصة أشار إلى تصحيح قوله لأن الثاني من بين
 بينهما) لأنه وقت الوقوع وقد قارنته النية (قوله لكن مثله الرافعي تبع الجماعة بقرنها بابت من أنت بان) معلوم أن نية بان طالق كالجواب
 عما يأتي من أن لقول الرافعي يجمع قوله أذهي البيت أبوي لم يسع لأن قوله البيت (٢٧١) أبوي لا يحتمل (قوله لكن أنت بان

الرخصة في المثله وجهين
 وأما الاكتفاء ببعض الخ قال
 الأذري لكن في كفاية بان
 الرخصة أنظر كما قال بعض
 التبريد لأن بان سريعا
 قال يكونه سبيلان الطلاق
 وقع بجموع قوله أنت
 طالق فلم يعلق حال
 الحضيض شرعا في التعليق
 حالة الماهر فلم يصدق تطويل
 العدة ولا نزاع أن قوله أنت
 أنزاعا ونوع الطلاق فذلك
 أمكن أن يقال يكونه سبيل
 وأما القول بأنه يحصل بذلك
 قره فبه سبيل الإجماع
 لأن الطلاق إنما يقع بعد
 القضا أو مع آخره ولم يوجد
 ذلك إلا في حال الحضيض وأما
 بعضهم فهم قولهم فذلك قوله
 وقع سبيل (قوله بان) هي
 القصة القصصة كطابق
 ويجوز لفظة قوله بانة
 قوله وحرام ولزاد أبدا
 الخ بخلاف ما لو أضاف
 إلى قوله تصدقت صدقة
 لا يتابع أو لا توب فان الأصح
 صراحتهم في الوقوف وتروى
 البلقين بينهما لا تتعرون
 أحدهما أن صراخ الطلاق
 بصورة بخلاف الوقف
 الثاني أن قوله بنية تحرمه
 لا تلحق إلا بداعي شخص
 بالطلاق بل يدخل فيه
 الصريح والرائد أو أفاط

(فصل بشرط في الكفاية) * بالاجماع (مقارنة) للفظ (ولو) كانت مقارنة (لبعض اللفظ)
 كفي والاكتفاء ببعض ولو بأخره يصح في أصل الرخصة لأن اليمين إنما تعتبر بتسامها أو نقل في تنقيح
 ابن الصلاح من غير مخالفة أنه ثبت شرط مقارنة الأول للفظ فلا يكفي وجودها بعد إذا عطفها على ما مضى
 به ويختلف استحباب ما وجد ولها إذا وجدت في أوله عرف تصدق منه فالنقح بالصريح وهذا ما صححه
 الجرجاني والبعري في تعليقه وغيرهما وقال ابن الرخصة أنه الذي يقتضيه نص الام قال في المهمات به
 القوي كما أشعر به كلام الشرحين وقال الماوردي بعد تصحيحه أنه أشبه بذهب الشافعي وصوبه الزركشي
 وصح في أصل المناهج اشتراط مقارنة الجمع اللفظ وحري عليه البقي واللفظ الذي يعبرن الزينة هو
 اللفظ الكفاية كما صرح به الماوردي والروائي والبنديجي فتل الماوردي لقرنها بالاول بقرنها بالباقي بان
 والآخران بقرنها بالجامع فذلك مثل له الرافعي تبع الجماعة بقرنها بابت من أنت بان وصوب في المهمات
 الاول لأن الكلام في الكتاب وهو ظاهر لأن النية جعلت صرف اللفظ إلى أحد مجتمعه لأنه والتمحل إنما
 هو بان مثلا أو أنت فانما يدل على الخطاب بل كن أثبت ابن الرخصة في المثله وجهين وأما لا يكتفاء بعد
 أنت بما إذا وقع أنت من الماهر وطابق زمن الحضيض فان سريعا قال يكون الطلاق سبيل يحصل إقامته
 انتهى والوجه الاكتفاء بذلك أنت وان لم تكن جزءا من الكفاية فهو كالجزم منها لأن معناها المقصود
 لا يتأخر بدونه (وهي) أي الكفاية (كانت خالصة) (وبية) أي مبدى (بنية) (وبتله)
 أي مقابلة الوصله (بان) من البين وهو الفراق (وحرام ولو) مع على أو (زاد) فيه (أبدا)
 فلا يصير بذلك سبيل التحريم قد يكون بغير الطلاق وقد بينا التحريم المؤبد باليمين على ترك الجماع
 وأنت (حق) (واحدة) (واعترض) أي لا يملكك وإن لم يدخل بها لأنك لا تحلل للعدن في الجالجه
 (ونسرى) أي لا تملك سميت على بالطلاق فلا يحصل إلا أن أرك (واسمى رجل) وان لم يدخل بها
 (والحق بهاك) بكسر الهمزة وتضع الحاء قبل العكس أي لا يملكك سواء كان لها أهلا أم لا
 (وجعلت على غارلك) أي تملك سبيلك لا يملك البعير في الصراة وزمناه على غاربه وهو ما تقدم من
 الظهور ولزاد من العتق لبري كيف شاء (لأنه سرك) أي لا أهتم بشأنك لأن طلاقك وأنداء زجر
 والسرب بفتح السين وسكون الراء ما رمى من المال كالابل وذكر المظرزى أن السرب بكسر السين الجاعة
 من الظباء والبقه فبحر وكسر السين هنا أيضا (واعزبي) بمهمله عزاي أي باعدى عني (اغربي)
 بجمعة ثمراء أي صبرى غريبة بلا زوج (أذهي) أي إلى أهلك لأن طلاقك (لا أذهي إلى بيت أبوي)
 فليس بكفاية فلا يقع به طلاق (ان نواه بجموعه) لأن قوله إلى بيت أبوي لا يحتمل الطلاق بل هو
 لا يستند إلى معنى قوله أذهي فان نواه بقوله أذهي وقع (ودعني) (ورثت منك ولا حاجتي فذلك)
 أي لا يملكك (تجرى) أي كاس الفراق (ذوق) أي مرارته (ترزدي) أي استعدي
 لعمومهاك فقد طلقك (وبانتى أن أمكن) كونه بانته وان كانت معلومة النسب من غير ذلك قاله
 لا ينفك وأما كسر من بجمعه إنما تستعمل في العادة للملاطفة وتحسن المعاشرة (وتزجي) وانكسرى
 أي لا يملكك (وأحلك) أي لا زواج لأن طلاقك (وردت عليك المطلقات الثلاث) هذا كفاية
 في الطلاق الثلاث فان قال ردت عليك الطلاق فكفاية في واحدة (ورفعت عليك الطلاق) أي أوفته
 وفي نسخة الطارق وفي أخرى طريق أي الوصله إلى الزواج (ولعل الله يسوق إليك الخير) أي بالطلاق
 (وبارك الله لك) أي في الفراق (لأن قال) بارك الله (فك) فليس بكفاية لأن معناه بارك الله لك

الوقف بحسن بالوقف الثالث تصدق بكذا يقتضى زوال المأثرة بمحلان محل الصدقة التي تجعل المال وحمل الصدقة التي هي الوقت فزيادة
 تعين العمل الثاني بخلاف الطلاق (قوله وقيل بالعكس) قال الزركشي وهو خطأ (قوله وتجري) أما حري في وضعتي فليس بكفاية (قوله)
 وأصلك) أدوات أولى الناس بنفسك أو أعظم الله أجري ذلك أو أعظم الله أجرك في أو أبعك الله أو أهلك أو أهلك أو أهلك أو أهلك

الآخرى أشركك معها فإنه

لا يصح التشرع له لأنه لا يشرع للعين بالله والبدن
بمنزلة العين بالله والبدن
بأنه لا يجوز منه ذلك إنما
قال المارديني في قوله زوجته
أنت على حرام طلاق ولا زنة
له فقلت ولم تزني كفارة
قوله ولم تحرم وزنة كفارة
بين في الحال وإن اشترطنا
الحرام في الطلاق والطلاق
وإن كان موجبا للكفارة
فلا يتوقف حل الوطء على
إخراجها كإيقاف الوطء
في النكاح وعلى التكفير
والقرن غلظا لثقلها
فإن النطق به حرام وهو
معدود من الكاثر وأما
النطق بالتحریم فليس
بحرام قوله وكلاهما
فيما بينهما من قول الشخص
لا يخرج (أو ذلك) هو ذلك قوله
بغير ما أمته غير الحرم
المستولدة (قوله والمستمر)
أي والمكانسة (قوله أو
اعتدت بشبهة) أي أو زنت
(قوله أحدهما لا الصدقة في
وضعهما) هو الأصح وبه
أذنت (قوله لا يستحلها
في حق الأمة) فلا يلزمه شيء
كما ذكره ابن الصباغ
والجوهريان قال البيهقي
بأنه لثقلها لا يجوز تحریم
عينا (قوله والله) كإقال
الزكشي وغيره من المؤلفين
مع اتحاد الجاهل أشد إلى
تقصيره وكتب به جزم
في الأثر (قوله أوجهها
عدم التعدد) هو الأصح

(كفر) لا يصح كفارة عن كسبه أي والكفر اهتد كرها الأصل في الظاهر (ولم تحرم) هي عليه لما
رواه الشافعي أن رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنهما فقال لي جعلت أمرا في علي حراما فقال كذبت
أبنت علي حراما ثم تلاها بي أن تحرم ما أحل الله (وزنة كفارة بين في الحال) وإن لم يعلما كإقوال
ذلك لأنه أخذ من مقتضى ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم هي على حرام زنة قوله تعالى يا أيها النبي
تحرم ما أحل الله لك تنفي مرثأتك وأحل الله غنم ورحم قد فرض الله لك غنمك أي أي أوجب
عليك كفارة ككفارة أيمانك (وإيس ذلك عنا) لأن البهي إنما تنعقد بما سمعناه تعالى وصفاته قال الشيخ
(وكذا) يكره ولا يحرم عليه مزوجته بلزوم كفارة بين في الحال بذلك وإيس عينا (أذا لم يره) به (شيئا)
لعموم ما مر وشمول كلامه لمساعد الزم الكفار من زيادته (فأقول أردت به العين من الوطء) أي على
تركه (لم نسط الكفارة) ألا قبل قوله لاسم العين إنما تنعقد بما سمعناه تعالى وصفاته قال الشيخ
أبو حامد وغيره وهذا كإقوال أنت طالق وقال أردت أن تحل الفاروق قبل ظاهر أو يدين (ولم تحرم)
الشخص (غير الأصابع) كان قال هذا الثوب والأصابع أو العبد حرام على (فلا كفارة) عليه خلاف
الإصباح لاختصاصها بالأصابع والله قد قبلها التحريم بدليل تأثير الظاهر في بادون الأصول وكلاهما
فيما بينهما من قول الشخص لا تحريم زوجة وتولاه له أنت حرام على وأما الأمة فقد ذكرها (وتجب)
الكفارة بتحريم أمته غير الحرم) لاعتقاده به بخلاف الحرم بنسب أو رضاع أو صاهرة ككفارة صدقة
في وصفه بالتحريم عليه (وفي) وجوب الكفارة بقوله ذلك لأنه (المزوجة المعتدة والمجوسية
وتحريمها) كالزينة والوثبة والمستمرأة (وهي) يحرم بان في زنة أحوت أو اعتدت بشبهة) أحدهما
لا صدقة في وصفه وأما أمته لأنها محل لامة باحتة في الجلة بخلاف الحرم وزم بان بالاول في أمته
المعتدة والمجوسية والقاضي به في المعتدة عن شبهة والمجوسية والمرغنة (ولا كفارة) بذلك (في زوجة) صدقة
في وصفها (ووجبت في حاضر وصفه وتحررها) كنفسه ومصلحة لأن عوارض سريعة الزوال فإن أراد
تحرير وطئها يلزمه شيء (هذا) أي وجوب الكفارة بتحريم أمته المذكورة (أذا نوى تحرير من
الأمة) أو نحو عينا (أو أطلق) فإن نوى عقاقض (لأنه كناية في نفسه) (أو أطلاقا أو ظاهرا أو
لا احتمال لما في حق الأمة) (فرع) لو (حرم كل ما علك وله نساء وأما وزنة الكفارة) كما علم مما مر
(وتكفيه) كفارة (واحدة) كإقواله أن لا يكتم جماعة فكاهم وشبهه لو قال أربع وجب أن
على حرام كما صرح به الأصل فيمنع في الظاهر عن الإمام من تعدد الكفارة في هذه وصف ولها حذف
المصنف (ولم يحرم زوجته) كان قال لها أنت على حرام أنت على حرام (في مجلس كفارة)
واحدة (وكذا) في (بالمجلس ونوى التأكد) أي نوى (الاستئناف) فلا يكفيه كفارة قبل تعدد تعدد
الزينة وشبهه كإقوال الزكشي وغيره من المؤلفين مع اتحاد الجاهل وإن أدوم كلامه كالمصلحة خلافه (فإن
أطلق قولان) أوجهه عدم تعدد كناية في تكرار الحلف بالله تعالى (د) قوله لها (أنت حرام كناية)
فدعوى الكفارة (إن لم يقل على) فإن قالوا هو صريح (فرع) لو قال أنت على كناية (أو الله) أو الخمر
أو الخمر (أو الخمر) (فكفارة) أنت (حرام على) فيمصر وشمول كلامه لمساعد الزم
الكفارة في ما ذكره التحريم أو أطلق من زيادته وكذا ترجيح زوجه ما بعد الإطلاق وعبار جزم صاحب
الأثر لأنه الأصل عن ظاهر النص وعن الإمام ثم قال والذي ذكره البيهقي وغيره أنه لا شيء عليه (لأن
عدم) به (الاستئناف) فلا شيء عليه (فرع) لا يفي كناية بالمرجع سؤال المرأة (الطلاق) (ولا
فرقة) من غضب ونحوه لأنه قد صدق خلاف ما شرع به الفرقة والطلاق في نفسه محتمل (ولا يلقها
به) (أو أطلاقا) كالزنا على جعل قوله (أنت على حرام كناية) كان قاله في قلت لاسم أني أنت على
حرام طالق أو يديه المألول ثم قال لها أنت على حرام فلا يكون صريحا (بل يكون ابتداء) أي كإقوال ابتداء
لا احتمال بتعريفه وقوله ولا موطأة إلى آخره تنفي عنه ما قبله (وقوله) أي الأصحاب (إن) قوله



قوله ونوبه الطلاق لا يرمى) أي أو يلزم في كسبه أيضا وقال رجل لفلانة اعمل الشغل الفلاني فقال لا أحسنه فقال الطلاق يلزم في المنة تعرف
 أن يرمى المني فان تصد ذلك الغلام ساقط فدل عليه لا تخفى عليه الامور العربية قال يقع طلاقه وقوله على الطلاق الخ) قال علي
 أن يرمى المني كذا وكذا لأن لا ينبغي القضاء والقدر ثم فعله وقال أردن اخراج ما قد رويته عن أبيه قال ابن الصلاح في فتاويه: يقول ذلك
 الطلاق لا أنقص له ما كان لا ينبغي القضاء والقدر ثم فعله وقال أردن اخراج ما قد رويته عن أبيه قال ابن الصلاح في فتاويه: يقول ذلك
 منوطا بطلاقه وقوله أو وقعت عليك طلاقا صريح ذكره الروابي وقال في العروة قال ابن الرزق أو وقعت عليك طلاقا في قولك كان صريحا (قوله
 وقال المصنف في المنة صريح) أشار إلى تصحيحه (٢٧٤) قوله لا شتمه في معنى التلطيح) وإلا فإذ مناه عن التلطيح عن الأكثرين فس

(أن حرام على صريح في الكفر: يجوز لأنه ليس في اللفظ معنى لزيم الكفران) أي ليس لزيمه معنى
 القطعي وقال أنه صريح فيه وانما هو حكمه كونه الشرع على التام بما به (فان أدعت) في تلافيه كناية
 (شتمه) الطلاق (فان كرونيك) عن المصنف (لما فقت) عين الرد (حكم بالطلاق) فربما كان قد
 أقر بذلك ثم جدد أو اعتمد قرآن بجواز الحلف بها
 (فصل) في مسائل متنوعة متعلقة بالصريح والكناية (قوله) لها (لم يبق بيني وبينك شيء) يبيع
 الطلاق) لها (بصغته) أي البيعة من إيجاب وقبول (بلا عوض) أو بعوض كإس أوائل الخلع (أو) قوله
 (أرأيتك أو عرفت عليك أو برئت من كسبك) أو برئت للتمسك بالطلاق كناية (ومعناه في الآخرة تبرأت
 منك واسطفا) يقع الطلاق عليك (لا) قوله (برئت من طلاقك) فليس بكناية فلا يقع به طلاق وان فوّه قال
 الأذرع ولا يعدا بقا عليه لأنه قد برئت منه عهده أو من سبب إيقاعه فان سببها منكم (وقوله الطلاق
 لا يرمى أو واجب على الفرض) على (صريح) هو العرف في الآذان بعد معة في الثالث قال في العبر عن الزرقاني
 قال علي الطلاق فهو كناية وقال المصنف في صريحه وهو الإيجاب لئلا يركب في غيره أنه الحق في هذا
 الزمن لا يشتهر في معنى التعلق بقوله ابن الصلاح في فتاويه أنه لا يقع شيء يجوز على أن لم يشتر في لزيم
 نوبه الطلاق (د) قوله (مطلقا لله وأعتقل الله وأمر الله أن لا يرجع) في الأولى (وأنت) في الثانية
 وخرجه في الثالثة (صريح) في الطلاق والعق والامراء إذا طلق الله لا يعتق ولا يرجع إلى الأولى وجبة
 طلاق والامتنعة والغريم يرى وقد سدم في البيعة إن باع الله وأقال كناية في البيعة والأقاله ويرى
 بان الصيغ هنا قد بدلتا لها بالمقصود بخلاف البيعة والأقاله (د) قوله (مطلقا لله وليست
 زوجتي) أي كل منهما (كناية) وفارق الأول منهما على الطلاق على قول المصنف بإحتماله لأن
 فرض بيع مع عدم اشتباه بخلاف على الطلاق (ويقع بائنا طلاقا وطواق طلاقه) فقط (وكذا)
 يقع عليه الطلاق بقوله (أنت طال بالترسيم) وان لم ينو (وقيل لا يقع به وان نوى أو قال دوز وجبة كل
 امرأة طالق إلا أن طالق الاستغراق) لأنه يعال الاستثناء (مخلاف) قوله (كل امرأة طالق غيرك
 وسواك) أي أوسواك (طالق) فلا تطلق هذا من زيادة قال في المهمان وصرح به الخوارزمي
 ووجهه أن الأصل الاستثناء فزم الاستغراق إذ هو خارج بعد إدخال وغير ونحوها أصلها المصنف فيكون
 مدلول اللفظ إيقاع الطلاق على المغيرة للحصاة فقام وسوى السبكي بن الأوغير فقال الذي استقر رأي
 عليه أن تقدم غير فقال كل امرأة طالق غيرك طالق إلا أن طالق وان آخرها طلاق وكذا القول في الإمان قال في
 امرأة إلا أن طالق قال كل امرأة طالق إلا أن طالق طلق وتبعه الزركشي قال والمصنف
 صاحب المهمان حيث فرق بين الأوغير ما استدل إلى كلام الخوارزمي وكلام الخوارزمي صريح في أنه
 لا فرق بين الأوغير وأوطال في بيان ذلك (وبخلاف قوله لسوحي) أي وجبة (فهو أن طالق طالق
 الأخذ) وأشار إليها أو لا زوجي فلا تطلق لأنه عينه واستثنى وجبة (وقوله بما لا ذلك لدفع) كذا

(فرع) أو قال زوجتي طالق
 لم تطلق سائر زوجته
 بالعرف وان كان وضع اللفظ
 يقتضي الطلاق لأن اسم
 الجنس إذا أضيف ع
 وكذا في قول الطلاق
 يلزم لم يحل على الثالث
 وان كان في اللفظ ألف
 واللام للعموم قال شيخنا
 سئل والذي عني قال
 والطلاق يلزم لأقل
 كذا ثم فعله فدل على
 بذلك طلاقا لا فاقاب
 بأنه لا يقع به طلاقا إذا لم
 يبره التعلق لأن الطلاق
 لا يحلف به الأعلى وجبه
 التعلق فان قوله ونوع ولا
 فرق جمادا كترابيه حرف لفظا
 الطلاق وغيره وعلى هذا
 يحصل كلام كثير من
 الأصحاب على الحالة الأولى
 يعمل قول الاستوى في
 تعهده ما يعتاده الناس في
 العقوبة يقولون العتق
 يلزمي لأقل كذا وكذا
 ما ينفقون به يجروروا
 فمجهول فيقولون والعتق
 والطلاق يراخا والعتق
 وذلك لا يرتب عليه شيء

فان مدلول ذلك هو القسم بما اقسم عليه من أن لا يقع به طلاق فدل على أن القسم على أن لا يقع به طلاق فدل على أن القسم
 شكر والواله عن فوائدها لا يقع كذا من غير أو القسم بل وعن قوله المعلقا يلزمي فقط لا هو صريح مطلقا أو كناية
 مطلقا فاقابها بان المنة كناية واستدل بذلك ثم أخفى بضمه ثم أيت في كلامه جمع من الأصحاب أنه صريح بوجه بان يلزمي يستعمل
 الحال العرف بالفتنة صريح (قوله وقد لا يقع به وان نوى) أي لأن الترخيم لا يقع في غير النداء إلا نادرا في الشهر (قوله قال في المهمان
 وصرح به الخوارزمي) لم ينو ذلك كلامه فقال الخوارزمي على تصور واحد ع (قوله وقال والذي استقر رأيي عليه أنه الخ) أشار إلى تصحيحه
 (قوله وقوله بالطلاق لا فعل كذا) إذا قال والطلاق لا فعل كذا بالجر لم يقع به ولا حيث عليه أن فعله ر

(قوله ولو قال أنت طالق أولا تشديد الواو الخ) لأن معناه أنت في أول الطلاق وكذلك لو قال أنت طالق لا (قوله وان ثبت امرأ تزوج أمها الخ) قال الأفرغى يشبه أن يقال ان الصورة قديمة اذا كان يعلم انتم بالمتغيرة أما اذا (٢٧٥) كان يعلم ذلك ويعتقد ان البنت أشهر

(أولى امرأة تزوجها طالق أو طلقته ولم يسمع نفسه اقوى) أما الأولى فلا ان الطلاق لا يحل فيه وأما الثانية فاعلم الزوجية حين التعليق وأما الثالثة فلا تأتي به ليس بكلام وبقا فموقعه بالكتابة مع التخصيص لا في فهمها بخلاف ما عتدوا (وكذا) ياقوله (ان طالق أولا) باسكان أوله لأن ذلك استهوا فكأن كقولك قال أنت طالق (الان يريد) بقوله أنت طالق (انشاء) للطلاق (تطلق) ولا يجوز قوله بعده أولا وهذا الاستثناء من زبانه هنا ردود كالمسألة كلها في باب الاقرار فهي مكررة قال في الأصل ولو قال أنت طالق أولا تشديد الواو وهو يعرف العربية طلقت (وان ثبت امرأة زوج أها فقال) زوجها (بنت فلان طالق ونواها طلقت) ولا يضركم زوفي نسبتها كتنفيره من النكاح (والا فلا) تطلق (ولو قال نساء المسلمين طوائف لم تطلق امرأته) ان لم ينو طلاقها بناء على الأصح من ان النكاح لا يدخل في عموم كلامه وما وقع في المهمات من ان الأصح خلافه امتد منه إلى كلام الامام والغزالي ومن تبعهم والأصح الذي عليه أكثر المتقدمين الأول كتابه عليه الزركشي (وايس) قوله (بانثني امرأتى أو حوت على اقرار بالطلاق لانه كتابه) فيستوفى على النية (وان قال أنت طالق ثم طلقها بعد مدة فلا تأثم فسر الكناية بالطلاق اربع الثلاث) أي وقوعه المصادق في النية (لم يقل) مثله من ثم حينئذ وقوله بعد مدة أي تنقضي يوم العدوتين كان بعد الحشول والافلاحة المدة (وان قال زب طالق وأراد) زب (غير زوجته قبل) كذا نقله الأصل هنا عن فتاوى الفقهاء والأصح عدم القول بغيره المصنف في الباب الخامس في الشك في الطلاق وقال في الأصل ثم انه الصحيح الذي عليه الجمهور وصحة في المنهاج كماله وعلى الأول يستدعي منه ما ذكره بقوله (الان سبق استدعاها) بان قالت طلقتي فقال طلق زب ثم قال زب زب غيرهما لا يقبل منه لانه لا حال (وهذا بخلاف ما سبق ان سؤال المرأة لا يلحق بالكتابة بالصرح) وأجيب عنه بان زب ليس كناية عن الزوج وانما هو صريح فيها والاجاب انما حاصل نية غيرهما بها وهو كالمشرك ينصرف إلى أحد معيانه بالقرع فينتقد بنار عن ان القرع يشهدا تنقضي طلاق زب وجعلان عدوله عن طلاقها إلى طلقت زب بشرط ايراد غيرها وبالملة بالصحيح لا يقبل منه ما رده سواء سبق أو لم يبق لها من التناقض المشار إليه انما يأتي على هذا النسخة التي شرحت عليها تبعا لاصلاحها أما على ما في أكثر النسخ من ترك قوله وان قال زب ان آخره فلا تناقض (وقوله ولو تزوجها اقرار بالطلاق) بخلاف قوله لها تزوجى أو انكحى لانما لا تقدر على ذلك لانه كناية كسائر (وان قال أنت طالق أو طالق فليفسر الأول) أي رجعه في التفسير ولا يجعل الثاني تفسيره (وان) كركنايه كان (قال اعتدى ناربيا) به الطلاق (وكرهه غلغلان التاكيد والاستئناف فعلى أجهما يحمل تولان) أو جهما على الاستئناف فان نوى التاكيد وقعت واحدة أو الاستئناف فتنتان كزمره والافلاحة (فان اختلفت الافلاحة) فزوى الطلاق (تعدد) بعددها وهذا نقله الأصل عن شرح الروافى من جدمو غير موافقه وهو كما قال الزركشي بخالف الرابع في خلاص الصراح من ان حكمه حكم ما لو انقعت ولعل ما قاله شرح مفرغ على المرجوح في اختلاف الصراح (ولو قيل له طالق امرأته فقال طلقت أو قال لا امرأته طلق فقلت طلقت وتنف) الطلاق لانه لم يذكر ولا دلالة فهو كقولك قال طالق امرأتى فزوى الطلاق صريحه الأصل (وان كان أولاً وزوجته) مسبين (محمد بن وغل على احدهما) عند الناس (وإذا يقال أنت محمد طالق لم تطلق) بنت محمد معناه (حتى يريد نفسه) أي المعين فتعلق بنته لان العبرة في اسم الشخص بتسمية أمه لا بتسمية

ثم قال في نسخة طاعة أخرى قاله الفاضل في فتاواه (قوله وقوله ولو تزوجها اقرار بالطلاق) لانه يقتضى تسامح الولى على ذلك ولا يشل طاعته الا بعد طلاقها (قوله أو جهما على الاستئناف) هو أظهر (قوله تعدد بعددها) أي ان نوى الاستئناف أو طلق (قوله فتعلق بنته) لانه العبرة بالانتماء عند طلب الأخرى ذلك

قوله وهو مقتول (الصل) أشار الى معناه قوله وانهم ادعوا قريظ (نعم الخ) هو الاعم (قوله ولم يرذا التوكيل) فان اراد التوكيل لم ينطق حق
قوله لان ذلك (قوله فبينما ان يستمر الخ) (٢٧٦) أشار الى معناه قوله وقع طلاق الوكيل (وان لم ينالو كالة لانتهاء الصرافة

وَمَعْنَى أَهْلُهَا وَأَقْرَبُ بِهَا الْقَوَى وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ (قَوْلُهُ لَا تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ لَوْ) فَالْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ
الْبَغَوِيُّ بَلْ قَالَ الْأَوْقَعُ أَوْ بَعْدَ التَّقْيِيدِ التَّامُّ أَنْ جَعَلَ ذَلِكَ كِتَابَةً فِي الضَّرْفِ الْأَوَّلِيِّ

(قوله لغاؤه والنسبة بذلك الخ) لأنه يجب أن تكون النسبة واللغة من واحد فاما أن تكون من واحد والفظ من آخر فلا يجب شي إلا الغبر لا يقوم مقام غيره بالنسبة (الطرف الثاني في الفعل القائم مقام اللفظ) (قوله فاشارة (٢٧٧) الاخرى في الملائق وغيره كالنطق) قال

الباقي (والباقى لغو) عبارة لالام في هذا ولو قال له رجل فعلت كذا فأنكره فقال الحق عليك حرام والنسبة يفي ذلك ما فعلت كذا فقال الحاصل على حرام والنسبة يتبينك ما فعلته لقوله والنسبة يتبينك ويكون كجاء لفظا به ابتداء (وان لم يكن أنكر) شيئا (امراة طالق ان كنت كاذبا فقال طالق) طالق امرأة ان كان كاذبا لم يثبت كلامه على كلام القائل (الان أراد غيره) فلا يتعلق لانه لم يوجد منه اشارة اليها ولا تنسية (أو قال) يفي أولك امرأة أو زوجها طالق) وأنت باز وجتي (أو) قال (نسائه المسلمين طالق) وأنت باز وجتي لم يتعلق لانه عطفها على نسوت لم يطلق (الطرف الثاني في الفعل القائم مقام اللفظ) فاشارة الاخرى في الطلاق وغيره من عقود وحلول كترار ودعوى كالنطق (فترتب عليها) أحكامه (ولو) كان (كائنا) لغيره من دلائلها على ما يدل عليه النطق (ليكن لا يتعلق صلاته) بأشارته بغيره من ذلك (ولا تصح شهادته) به ولا يصحح في الحلف على عدم الكلام (فان أقدمت الفهم) أي الملك (وغيره العلانية) فلا يصح (أو) أقدمت الفهم (وحده فكيفه) يحتاج الى نسبة وقبل يقع به الطلاق نوى أول ينو والترجيح من زبانه وما رسمه هو ما رسمه المتهاج كاصله (وتفسيره صريح) بأشارته في الطلاق (بغير طلاق كتنسيب اللفظ الشائع في الطلاق بغيره) فلا يقبل منه نظرا لالا بقرينة (ولو أشارنا طلق) بالطلاق (وان) (نوى) كان فاشارة طالق فاشارة بغيره من اذهبي (لغا) وان أقدمت به كل أحد لان عدوله عن العبارة الى اشارة بفهم أنه غير فاصلا لالفاظ وان قصد به ما فهمي لافضل لا لاهام الانادرا ولا هي موضوع عنه بخلاف الكناية فانها حروف وموضوعه لا لفهم كالبقرة (فلو قال) من له امرأتان (امراة طالق) مثبرا لادى امرأته وقال أردت الاخرى (ولو) من ولا يراه بالاشارة شيء وقبل لا يقبل بل بطلاقان جوا والرجوع هتامن زبانه وصريح به في لروضة آخر الباب الخامس (وان قال) لاحدهما (أنت طالق وهذا قول) لفظه (هـ) كناية أو صريح (وهان) عن أبي العباس الرواى والوجه الثاني ما لم ينوخ لافلانه عطفها على من طلقه وكذا لو قال من أكره على طلاق حفصة حفصة طالق وعمر وهذا أولى من قول الزكري الفاهر الاول الخاطا لثالب قوله بعد طلاق احدى امرأته لاخرى أو أكثر كنك معها

هـ (فصل كتاب الطلاق) * ولو صرحا (كتابة ولومن الاخرى) فان نوى به الطلاق وقع والاذلا كائنا (وان فرأه) أى كاتبه حال الكناية أو بعدها (فصرح فلوقال قرأته حاكما) ما كاتبه (لاية) الملائق (صدق بيمينه) كجاء لو قال أنت طالق وهو يحمل الزنا وقال فوبت له (وعائده) أى قوله المذكور (انما يقارن الكتب بالنسبة) فان قارنها طلق ولما معنى قوله المذكور (ومنه) فيما ذكر (العق والاراء واللعن) عن القصاص وسائر التصرفات غير النكاح هـ (فرع) ولو (كتب أنت) أو زوجتي (طالق ونوى) الطلاق (طالق وان لم يصرح بكلمة) البهتان الكناية طريق في افهام المراد كالعبارة فترتب بالنسبة فان لم ينو لم يطلق لان الكناية تختص بالنسخ والحكاية وتجربة العلم والماد وغيرها (وان كتب اذ قرأت طلق فان طلق فقرأته أو فهمت معطالعة) وان لم تتلفظ بشئ منه (طالقت) فان قرأت أو فهمت بعضه نسباني حكمه (ولو نوى علمه ان تلقى) اعدم الشرط مع الامكان بخلاف الكناية بعزل القاضى لان الملائق معنى على اللفظ وعزل القاضى معنى معرفة القصد ولان العادة في الغضاق تقرأ عليهم الكتب (الا اذا كانت أمينة) لزوج بانها أمينة معطالق لان القراءة في حق الامينة على الاطلاع على ما في الكتاب وفروجه (لان جهل) انما مية فلا يتعلق نظر الى حقيقة اللفظ (ولو كتب اذ وصلك) أو بلغك أو (أنت طالق) فان طلق (طالقت بوصوله) البهارة على الشرط (لا) ان وصل اليها (بمضى) ما فبقوى

هذا ان طلق ولم يقرأه صا بحسنه ان يكتب في ذلك اذ الفرض الاطلاع على ما فيه بقى ما لعلق بقراءتها وكانت قارئة وهو بعلمه ثبت بقراءتها وأوجب نكاح الكتاب أهل طالق بقراءة غيره ولو علمه بقراءتها على ما بانها غير قارئة ثم فعلت ووصل كجاءه لثا في قراءة غيره الفاهر الاكتفاء في الثانية نظر الى حلة التعليق وعدم الاكتفاء في الاولى ذلك ولا نقل عندي فيها

(قوله واليهي الادوضع الطلاق مطلق) لو قال اذا طلق طلاقى فانت طالق فاماهاه بعض الكتاب فان كان قصد ذكر الطلاق وقع والا فلو
قال اذا طلق طلقى فانت طالق فذهب به من يقي اليه من وقع الطلاق ولا يكن فيه ابقي ذكر الطلاق (قوله) كما لو قال انت طالق وسكن
الحج علم من التسمية المذكورة في الطلاق (٢٧٨) بكتابه المذكور والاف كتابه صرح المعلق كتابه (قوله) كما لو قال قوله لو طلقه

نسخة بمجموعه الاطلاق كالوشاح (الان ثبت الا نازمه قوله) أي يمكن قراءته اتفاقا كما وصل والمكتوب
بجمعه والاولى قراءته بمعنى على النسخة الاولى بكسر الحاء فكيف مع من يقي بنسخه بدله من افعلة في النسخة
اسم فاعل متصرف وعاربا المقصود نصا كما عاربه فاعا وجرافا لفظا لا يجوز قراءته باسكان الميم لانه حيز
يكون وباعدا مع انه ثلاثي نقول معنى لوجه مجزوء او بجمعه مجزوء او بجمعه مجزوء بجمعه مجزوء بجمعه مجزوء
(ولو اتبعى الادوضع الطلاق خلقت) لوصول المقصود في لادفيل انطلق ان قال كذا في ذكره لانه قال
كذا في هذا والاولى الكتاب والترجميع من باده وقدره بالتمويه بكتابه يقتضى ترجيح الثالث وقد استحسن
الاصل (ولا اثر) في وقوع الطلاق (ابقاء غيره) أي غيره وضع المعلق لعدم وصول المقصود (وان علق
ببلوغ الطلاق) أو وصوله أو تأنيبه (فدلى) من الانعقاد (موضع الطلاق وقع قطعاً) فان لم يسلم
يقع ولا سبابة بقوله فاعا (وقراءة بعض الكتاب) أو فهمه مطابقة (ان علق) بقراءة كوصول بعض
على وصوله (في تأنيبه) ما مر من (وان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طاعت بوصول الكتاب
مطلقين) لوجود الصفتين (أو) علق (بوصول نصف الكتاب فوصل كله طاعت) لاشتمال الكل على
النصف (وان كتب غيره اركب) لفظا (بانه لو) (قوله هو) الطلاق (انما) فالعبرة بنية الكتاب
والكافي (والكتب على الارض) أو غيرها (كاتبه لاعلى الماء والهواء) ونحوه مما لا يشك في
تغيره في البيع (وان كتب أنت طالق واحد) بالقرن المفرد انظر (ان كان) الاستعداد (لحاجة
ثم كتب تعليقا) كذا أنالك كذا (مع التعليق) ظاهره انطلق حتى بانها الكتاب (والا فلو
الحال) وذلك كما لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ان دخلت الدار فان كان السكوت لحاجة علق الطلاق
بالشرط والادفع في الحال (وان أنكر) الزوج (الكتاب) أي كتب الطلاق (أولنية) واحدة
الزوجة (فالقول قوله) لان الاصل العدم (المعارف الثالث النقوض) الطلاق وهو
بالاجتماع واخبره انما اصابه صلى الله عليه وسلم خير نسائه من المقام معهن من مفارقتهم لما لم يلقوه عليه
بأنهم النبي في الزواجات كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها الى آخره فلو لم يكن لاختيارهن الفرقه لزم ترك
اختيارهن معهن واستشكل عما يحتمون من انه لا يقع الطلاق باستنابها الدنيا بل لابد من ايقاعه بسبب
تعداين أمكن وأمر سكن (قوله طلق نفسك) لزوجه (أرأعتي نفسك لامة) فعلق الطلاق والأعتا
لان ذلك يتعلق بفرضها (كالبهية) ونحوه فان كانه يقول ملكتك نفسك فله كتابته بالطلاق والأعتا
(لا توكرل) بذلك دفع ما قيل انه لو كرل كذا في التعريض لاجنبي وفرق الاول بان لهما فذكره غير ضار له
بالزوج والى السبب انصلا (فان كان) النقوض (بمعنا) فليكن (بعض) كالبيع كانه بلا عوض كالبهية
(وشرطه) أي النقوض أي شرطه (الكاف) فلا مدح من غير مكلف ولا مدح غير مكلف لفساد البهية
(والعاطل نور التضمنه القول) وهو على الفور لان التملك يقضه فلو أخرت بقدمها بقطعها في الفور
عن الاجاب ثم طلق لم يقع (الان قال) طلق نفسك (متى شئت) فلا بشرط الفور وان اقتضى التملك
استمراله قال بان الرقة لان الطلاق الاول التعاقب سوغ في تملكه وما ذكره المصنف كبعض خصمه
الر وضمن عدم اشتراط الفور في ذلك على القول بان النقوض بملك وما حرمه صاحب التمسك به
ان الرقة بما ذكره والاصل انما ذكره تفر بما على القول بانه لو كرل في وصو في التمسك وهو الحاق والاعتماد
كالطلاق فيما ذكره في بابي وانما اقتصر عليه لان البحث موضوعه (ولازج الرجوع) عن النقوض

بالجمعة انطلق بمجر ذلك
بل يحتاج مع ذلك الى اثبات
قراءته أو تأنيبه وانما يجوز
لشهود الله لا على الله
نطقه اذا شهدوه وقت
كتابه وكان لفظا محفوظا
عندهم لم يأتوا التروير
• (المطرف الثالث
التوضيح) • (فرع) •
فوض طلاق امره الى
رجلين فقال أحدهما
واحد في الآخر ثلاثا قال
البنديجي في المحدث الذي
يتنفس المذهب انه تقع
واحدة لانهما اعتقدا
واختلفا في القدر الزائد
فثبت ما تمهده عليه
وسقطا الشك في وجوبه
وكل رجل اطلاق زوجته
فقال الوكيل أنت طالق
نصف طلاق قال الفوراني
لا يقع شي من صاحب
التضمنه يقع بطلاق قوله
قال البنديجي في المحدث
الحج اشار الى تخصيص قوله
والطلاق فوراً كان قالت
طلقت نفسي وأمسألت
لازمي وكتب أيضاً لان
الطلاق خارج جواب التملك
فكان صحيحه وقوله
فوري (قوله) فلو أخرت
بقدمها بقطعها في الفور
عن الاجاب (تم) مالو
قالت على الفور قلت (قوله) وما ذكره المصنف كبعض خصمه في الرجوع
الفور في ذلك الحج اشار الى تخصيصه (قوله) وما حرمه صاحب التمسك به
طلبه من قصره على التملك ومن أثبت القولين قال في التمسك اذا فوض الطلاق اليها وجعل على التمسك فاذى رسل اليه الاصحاب
كلهم انه يجوز ذلك وانما يأنه على كذا على ما سكت في الجواب عن حديث عائشة

(قوله) كالا صفوى (قوله) من عدم اشتراط
قوله) من انصهر على التملك ومن أثبت القولين قال في التمسك اذا فوض الطلاق اليها وجعل على التمسك فاذى رسل اليه الاصحاب
كلهم انه يجوز ذلك وانما يأنه على كذا على ما سكت في الجواب عن حديث عائشة

(قوله) أي قبل التعلق (ولا يصح تعلقه) أي التفويض (فقوله) إذا لم يقدّر (زيد مثلا)
 (فما في نفسك اني) كما في التعلق في جميع ذلك (وان قال لاجني إذا لم يقدّر) مثلا (فأمر امرأتني)
 أي في الطلاق (بيدك) وقصد التقييد بالقدرة (الطلاق به فليس له الطلاق قبله ولا بعده (والا) بان لم
 يقدّر ذلك بان قصد الحلاق الطلاق به بعد وجود العقد أو أطلق (فله الطلاق بعده) متى شاء له الطلاق
 فمخوله كلامه عليه السلام في ذلك (وان قال) له (أمرها بك إلى شهر) أو شهرا كما صرح به
 لأصل (فله التعلق) فيه لا بعده (وان قال) لها (طالق) نفسك فقلت: بقدر من يديها) لأن لم
 يملكها التعلق قال في الأصل وكذا الحكم حتى لا يجني قال الرواية لو قال لها طالق نفسك فقلت
 طلق نفسي بأف درهم قال القاضي العاصمي الذي عندي أنه يقع الطلاق ولا معنى لأقوالها بالدرهم
 (وان قالت) بعد قوله طالق نفسك (كف أطلق نفسي ثم طلقك وقت) الطلاق والفعل بذلك لا يؤثر
 لقهره (ولو كان) أو وكل آخر في تعليق الطلاق (بصم) كما صرح في الوكالة أيضا لا يصح تعلقه وان كان العاقل
 به وجد له المال كطالع الشمس لا يجرى مجرى الامان فلا تدخله النيابة
 هـ (فصل) لو (قال لها) أي بنفسك فقلت أنت (نوبا) عند قولها الطلاق (طلقت) كالتعلق
 بالبرج وكذا الوانخاف لفظه بما بالكتابة كما صرح به الأصل فان نوبا أو أحدهم لم يعلق لانه اذا
 لم ينو لم يفوض الطلاق واذا لم تنوحي ما مننتك (وطالق اذا قال) لها (طالق) نفسك فقلت
 سرحت لا شتر كما في الصراحة (وكذا) تعلق (لوكن) وروى (فصرحت هي أو ذكره) في
 الطلاق (أو بالعكس) بان صرحت فكنت هي أو ذكره ونوبا (الان أمرهما بالاحدهما الغالف) كان
 قال لها طالق نفسك أوله طلقها (بصرح الطلاق أو قال بكاتبه) فعلا عن المأذون قبله إلى غيره ولا تعلق
 تخالفه ما صرح كلامه والنصر يحكم بخلافه لو كمل من زيادته فظاهر انه لو قال طلقها لفظ التعلق
 فعلقها لفظ النسخ أو بالعكس لم يعلق للخلافه (وان أجابت زوجها بطلاقك فكذلك كقولها
 أنا طلق طالق) بجماع إضافة الطلاق إلى غيره هـ (فرع) لو (قال لها) نوبا بالتفويض) الطلاق
 (اختاري نفسك فقلت اخترت أو) قال (اختاري) فقط (فقلت اخترت نفسي وون) فيها
 (وضع) الطلاق (وان ترك النفس معاقه جهان) أحدهما به قال القاضي والبغوي في تهذيبه
 لا يقع وان فوض نفسه إلى غيره في كلام أحدهما ما يشعر بالفراق وانهما يقع اذا فوض نفسه به قال
 البغوي والبغوي في تعلقه قال الأذري وهو المذهب الصحيح ونسبة كلام جماعة من العراقيين وغيرهم
 الجزم به وجرت عليه في شرح البهجة (ولو قالت) بعد قوله اختاري نفسك أو اختاري فقط (نار به)
 الطلاق (اخترت أهل أو الأزواج) أو غيرك (طلقت) لاشعارها بالفراق والنصر بذكر كذا به
 من زيادته (لان) اجابته (باخترت زوجي) أو الزوج (أو النكاح) فلا تعلق لعدم اشعاره به
 (وان قالت) في جوابه (اختار لم تعلق) لاحتمال الاستقبال مع ان الأصل بقاء النكاح (لان)
 فدل على (به (الان شاء) فعلق (والقول في عدم اختيارها) الطلاق (فوق قوله) للأصل
 واقامة البينة على الاختار وكنته بذلك علم ان القول به في الاختلاف في أصل التغيير أو في اختيار الزوجة
 وبصرح الأصل في الأولى (و) القول (في البينة) اثباتا ونفيا (قوله النواي) لانها لا تعرف الا
 منكم لو قالت ما نوت فقال الزوج لم نوت طلقك علما بفراقه صرح به الماوردي وغيره (وكذا)
 القول فيها (قول من وكل في الطلاق فكفي) به كان قال لها أنت بائن أو أمرتك ببسلك وزعم انه في
 الطلاق لم يكذب وكذب الزوج لانه أمينة (لان كذبا معا) لاتفاقهما على بقاء النكاح (وان
 فوضها) أي فوض البها الطلاق (فيما شاء من الثلاث) كان قال لها اختاري أو طلق نفسك
 من ثلاث طلقا ما شئت (ملكك مادومتها) من واحدة وثنتين وثلاث لان من لبعض
 (وان كرر) قوله (اختاري وأراد واحدة فواحدة) تقع باختيارها فان أراد عدة فواحدة أو أطلق

(قوله) ولا يصح تعلقه (لو
 قال ان تزوجت عاتيك
 فأمرك ببسلك فزوج في
 مصيره مفوض وجهان
 أحدهما انه ليس بفوض
 لانه تملك فلا قبل التعلق
 قوله قال القاضي العاصمي
 الذي عندي (الخ) أشار إلى
 تحصيله (قوله) وظاهره
 لو قال طلقها لفظ التعلق
 (الخ) أشار إلى تحصيله (قوله)
 وانهما يقع ان فوض نفسه
 (الخ) أشار إلى تحصيله وكتب
 عليه اذا قرينة دلت على
 المحذوف فكان كالمذكور
 (قوله) وان قالت اختار
 أي أو أطلق (قوله) لاحتمال
 الاستقبال (الخ) هذا
 قول القضاة المضارع اذا
 تجرد فالحال أولى لانه ليس
 صرحنا في الحال وعارضه
 أصل بقاء النكاح (قوله)
 ولا تعلق (الثلاثة) لان من
 للتبعض كقولنا شعاعان
 المكتب ماشاء من مال
 الكتابة ليس له أن يشاء

الكل

قوله قال لا يزود كذا

أطلق في هذا الموضع وهو قوله
كلام المفسر وهو الصواب
لان المدونة انما هي
بذلك كمال النقص (قوله)
والوكل كذلك الخ قال
في التتمة لا ذلك بل لا
زوجه فقال لو انما طلق
نصف طلاق وقع لان
الطلاق لا يشترط نسوة
وهذه كسبة كله وكذا
الحكم كقولنا طلقها طلاقا
فطلقه ونسأه كذا والطلاق
طلاقا ونسأه كقوله أنت
طالق شهر اه ولو كره
في أن يطلق زوجته نصف
طلاقها كذا النكاح وقع
طلاقه قوله قال في التتمة
وكذا الخ استأثر لي نصحه
وكتب خضعا عليه من غيره
العاب في فصل في إيقاع
زمن من طلقه قوله وان
قدم المشتق على العدول الخ
نيل ما لو فدها على الطلاق
أضافت الشارح الخ
مردود (الركن الثالث
قصد الطلاق) (قوله)
وكذا سبق (السان) كان
قال أردت أن أقول طليقتك
فسبق الساق إلى طليقتك
ومن سورين (السان) أن
براهما العتيق سلم أو
حبيل فيقول إلى أين أنت
طليقتك ثم يقول أردت أن
أقول إلى أين أنت طليقة
أو رها ذاهبة في طريق
فيقول إلى أين أنت طليقة
وقال أردت إلى أين أنت
مطلقة

وقع بعدد القضا ان لم يخافه فيه أو الأوقع ما تفقأ عليه (ولو طلق نفسه عايشا) وثبت (فما دلت
التفويض) له أو لم يطل الفصل بينهما (طلقت) كجواب ما دل عليه على ظن أنه في بيان أن
(وان جعل طلاقا) بالله وبغيره ان قصد (الشركة) فليس له أن يذعن بطلاقها (لا) ان قصد
(الترك) أو ان الامور كما هو ايداعه كجاءه عليه الاصل فلا يخفى قال لا يزود كذا والوكل أطلق فيما ظهر
والوجه أنه كجاءه عليه الشركة كناية الظاهر من العطف (قوله) لها (جعلت كل امرئ عليك يدك
كناية في التفويض) البها وليس لها ان تطلق نفسها الا بالامم بزوها وكجاءه عليه الاصل (و) قوله
(طالق) نفسك في غد (أو) وان ضحك في غد غيره كقوله طالق نفسك اليوم وغدا وبعد كجاءه عليه الاصل
فما دلت قوله وغدا به - غدا (وان قال طالق أو أييني نفسك فطلقت) نفسها (ولو بالثلاث وقعت
لان القضا يحتمل العدد وقد نواه (ولا) أي وان لم ينو بإيهان فوى أحددهم عدد الاخر ان لم
(فان التثنية) يقع لانه المتفق عليه والاول فاقول التثنية (ولم ينو) هو أوجهي شيئا وقعت واحدة
وان نوى عدد او طلق بالصرح لان صريح الطلاق كناية في العدد وهي لم تعد (وان قال طلق
نفسك ثلاثا فقلت ثلاثا طلقت وقع) لان اولها اجواب اكلامه فلو كان في الجواب بخلاف
ما دل عليه من ثلاثا هو بالثلاث ونواه لان النوى لا يمكن تعدد رعوته في الجواب اذا الخطاب بالثلاث لان
(أو) قالت (طلقت واحدة وقعت) لانها الموقعة أو تثبت وقوعها كجاءه عليه الاصل (فلو زادت
التثنية) الباقيتين على الواحدة التي أوقعها (فوزر لو بعد ما راجع وقع) أي الثلاث اذا تكرر
بين ان طلق الثلاث دفعه أو بين قولها طلقت واحدة ووزر واحدة ولا يدفع بحال الرجعة من الزوج
والصرح يفرضه الزيادة بعد الحكم بالامم وراجع من ياديه (وان قال طلق نفسك واحدة طلقت ثلاثا
أو تثنتين (فواحدة) تنفع لانها المأذون فيه والمتفق عليه (والوكل كذلك) أي كالأمر في ذكر
فلا يدفع بطلانه الا المتفق عليه (أو) قال (طالق) نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة (أو) قال طلق
نفسك (واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا طلقت واحدة كجاءه عليه الاصل) كذا المشقة وان قدم المشتق على العدد فقل
طلق نفسك ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا وعكسه) بان قال طلق نفسك ان شئت ثلاثا فطلقت واحدة
(لغا) فلا يقع به طلاق أصبر ورة المشتق طلق أصل الطلاق والمعنى طلق ان شئت ثلاثا فطلقت واحدة
اختار غيرهم لم يوجد الشرط بخلاف ما إذا أخرها فان ترجع الى تفويض المعين والمعنى فقلت لك
ان طلق نفسك ثلاثا فان شئت فافعلي ما فقلت لك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نه فمادخل في
والظاهر انه لو فدها على الطلاق أيضا فقال ان شئت طلق ثلاثا واحدة كان كجاءه عليه الاصل
(الركن الثالث قصد الطلاق في شرط قصد اللفظ بعمام) أي مع ليل لانه النكاح فقول لا يزود
ان الباه في عمادته يف وانما صوابه باللام مردود لان المتسبب قصد اللفظ والمعنى مع او اعدت قصد اللفظ
أخرج كناية طلاق الغير وتوضو والقديم والداء بطالق لسمائه كجاءه عليه الاصل فقلت وقصد انما بغير طلاق
عند الضرر وضما بصرف الطلاق عن معناه كقوله الفرجات لامة اذا قال لها أنت طلاق وقصد لامة
الطلاق وهو معناه وقع وان لم يقصد معناه كجاءه عليه الاصل فقلت وقصد انما بغير طلاق
لا يحتاج إلى تبينه بخلاف الكناية وعلى اعتبار قصد المعنى فالفرق بينهما وبينها في أن المهمان عن بعض فلا
عصره لانه بغير قصد اللفظ والمعنى أي وهو معناه بغيره جامع ذلك قصد الإيقاع فالزود ذكر الرافعي في
ما يؤيد بذلك فقال قال الوضو انما يقع الطلاق بقوله أنت حرام لي اذا نوى حصة الطلاق وقصد ايقاعه
بهذا اللفظ (في كناية الطلاق) كقوله قال فلان زوجي طالق (وكذا طلاق النائم) والمبرم والنسي
عليه كجاءه عليه الاصل (لغو وان قال) بعد ادعاء طلقه (أخرجه أو أوقعته) اعدم قصد معناه ولم
وقع القلم عن ثلاث ذكره في النائم (وكذا سبق (السان) الى القضا الطلاق لغو لانه لم يقصد
(لكن) أو اخذه ولا يصدق في دعواه السابق (ظاهر ان لم تكن قرينة) المتعلق حق الغير به بخلاف

(قوله ولو ظنت صدقة بامارة فلها مصادقة) ولا يكبرها هو بحسب الزوج فقته او كسوته او يحرم عليها النشوز فانه نشز لم يحسب بها الحاكم وان ثبت وقوع خلافه في الظاهر (قوله وكان ما هنا ما اذا ظنوا الخ) اشار الى تخصيص (قوله فان كان اسمها طاهرا فالخ) لو كان الزوج النكح بعد الرأى لاسما هو طاهر فلا خلاف في قبول قوله انه اراد النشد او معنى تعليق البقوى لو كان اسم زوجته طاهرا واسم اخواته ان يتقدم باسمها ان سبق الى اسائه باطلاق قاته لا يقع المطلاق كالذكره وقوله وصور عدم مطلقا عند الاطلاق ان توجد التسمية بالخ) اشار الى تخصيصه (قوله وفيما ساقه نظر لان العن لا يوزن بالخ) اشار الى تخصيصه (قوله ويقع طلاق الهزل) أي الاطلاق في المناكح ولو خاطبها بطلاق هازلا أولا بعبارة اللب على الهزل يقتضي ثبوتها وكلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزحمر في الغافي الهزل والعبس ودعى الاضطراب وعطفه في الحرر بالواو من باب عطف الشيء على نفسه (٢٨١) ولم يذكر في الروضة الشرع باللفظ الهزل

ما اذا كانت قرينة كان دعاءه بعد طهره من الحيض الى فراشه وادان يقول أنت الآن طاهرة تنسقب لاسائه وقال أنت الآن طاهرة (ولو ظنت صدقة) في دعواه السابق (بارأى ظاهرا مصادقة) أي يقول قوله (وكذا الشهود) الذين سمعوا المطلاق منه وعرفوا صدق دعواه السابق بامارة (ان لا يشهدوا) على ما يطلق كذا ذكر الاصل هنا ذكر اخر المطلق انه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق انه سبق لاسائه المسلم يمكن له ان يشهد عليه بطلاق المطلق وكان ما هنا ما اذا ظنوا وما هناك فيما اذا تحققت كبراهمه كلامهم ومع ذلك فيهما هنا نظر (فان كان اسمها طاهرا وطاهرا) أو نحوهما من الاسماء التي تقارب حروف طالق (فتداهيا باطلاق طلقت و) لكن (ان ادعى سبق اللسان) اليمن قال الا لفظ (قبل منه) ظاهر الظاهر والقرينة (أو كان اسمها طاهرا فتداهيا) به (لم يطلق) وان لم يتقدمها باسمها (الان نوى) المطلق فتعلق بصوره وعدم مطلقا عند الاطلاق ان توجد التسمية بطلاق عند التداهيا فان زالت ضعف القرينة فتداهيا قالوا في نظيره من تداهي من السجى بغير تسمية عليه لا نسوى وغيره قال الزركشي وضبط النووي في المناكح بالطلاق باسكان القاف وكنه يشترط ان يكون طاهرا بالطلاق فيقسم له ان يثبت عليه على القسم يراد ان ارادته العلية وان قال باطلا بما بالنصب تعين صفة الى التعلق وينبغي في الحال انما لا يخرج لدعوى خلاف ذلك وفيما ساقه نظر لان العن لا يوزن في وقوعه وعدمه

هـ (فصل يقع طلاق الهزل وعقته وكذا نسكحه وسائر تصرفاته بظاهر او باطنا) فلا بد ان كان قاته في معرض الدلال أولا سخره اطلقى فقال طلقته وذلك لانه أي باللفظ عن قصد واختيار وعدم رضاه بوقوعه فانه لا يقع الا أثر له لخطا فانه لا أثر له في اطلاق بشرط الخطا ولو سخر ثلاث جده من جسد وهزل من جسد النكاح والطلاق والرجع وادأوداد وصح الحاكم استاده وفس بالثلاثة غيرهما ونصت بالذكرة لتمامها بالابضاع المختصة بغير تداهيها ان الترمذي روى ان هزل العتق جسد وانما لم يدن لانه لم يصرف اللفظ الى غير معناه بخلاف ما قال أنت طالق ثم قال أردت عن رواتي لانه ثم صرف اللفظ عن ظاهره الى معنى آخر (ولو ظنت اجنبية) لكونها في طاعة أو من وراء حجاب أو زوجه أو في صفة أو وكيله في كبره ولم يعلم أو نحوها (أو نوى النكاح فطلقها طلقت بظاهرها) لانه أوقع المطلاق في محله ولأن غير الواقع لا يندفع (وقى الباطن وجهان: اعلى) جهة (الابرا من المجهول) وعدمه أو قضيت ترجيح الممنع وقضية كلام الروائي وغيره ان المذهب للوئوع (ولو جهل جمع) كان كان واعطا وطالب من الحاضر بن شياطينه بعدوا فقال منتهج منهم (طلقة) كمن قد فهم أمره ولم يعلم بها (ان) فلا تعلق بكنهه الاصل بعد نقله عن الامام انه أفتى بخلافه قال النووي لانه لم يقصد معنى المطلاق ولان النسائه

(٢٦ - (اسنى المطالب - ثالث) الشرع في جسد مدلول اللفظ وشرط حل المشترك على معنيين عدم تفادها فتعنت الغلبة وهي لا تفادها بواقع المطلاق ككاشته على زوجته بل لوصح وقال طلقت كمن زوجي لم يقع المطلق وكتب انصاف فتقار العز الى انه لو زوجته امرأته في طريق فقال تاريخي باحرفه بان أشبه لا تنق وتقل الشك من في أروا القى وأمره في نظيره لانتا فانه قد نص على ان النكاح باصريح صريح كقوله باطلاق قال الباقي حقيقة المطلاق لغة الهمزة والواو فتشترط حل في النكاح بوجه مخصوص ولا يمكن حصول كلام الواعظ على المشترك لانه متعذر فانه لا يمكن الحمل على الحقيقة الشرعية في جميع مدلول اللفظ وشرط حمل المشترك على معنيين عدم تفادها فتعنت الغلبة وهي لا تفادها بواقع المطلاق على زوجته بل لوصح وقال طلقت كمن زوجي لم يقع المطلق بل باكتفاء النووي بما اراه في قال نساء العالمين طلاق وانثا باطامتن جهة انه عطف على نسوة لم يلقن لغوا باعتبار ما عطف



عليه ولكن هل كلامه على القدر المشترك (٢٨٢) وهو مجرد المعبر عنه فان ذلك كتابه في محل الزوجة فيجوز ان يقال ان

الذي يخل في خطاب الرجال لا يدل انتهى واعترض بفتح الهاء لم يقصد معنى العالق اذ معناه ان يرتفع قوله وانما
وبان دليل المحمول هنا موجود وهو متفق عليه الحاضر من عدمه عليه بان زوجته منهم لا يمنع الا بفتح ك
نما عليها فليتها غيرهما واجب على الاول بان معنى العالق شرعا قطع عنه النكاح ولم يقصد الوفاة بخلاف
من غاب وزوجته فليتها غيرهما على الثاني بان ذلك انما يكون بحسب الفصل للغييب ولا قصد (فرع) (زوج) (م)
لو (لحق) الزوج (العلق) أي كنه (بالغة يعرفها) فقالها (بإحاطة معناها بقصدية) الاولى (الطلاق)
(الطلاق لم يقع) كقولنا بقصدية بقصدية لا معنى له وكما لو قلنا كنه الكفر فقالها لا يحكم بكفره وقول المنهاج ولو قلنا
بمعنى به بالمرء لم يعرف معناه لم يقع بقصدية لا فرق بين ان يقع وان لا يقع وان لا يقع وهو ظاهر (وكذا)
لا يقع (لوقد) (معناها بالعربية) لانه اذا لم يعرف معناها لم يقع بقصدية (ويؤخذ) بمعناها فيجوز ان
(ظاهر انما لهاها) ويدن
● (فصل) في الاكراه (لا يصح طلاقا واسلام) وغيره من سائر النكاحات القولية (من سكره
بباطل) لم يبرقع عن أمي لعلها والنسيان وما سكره واوليه ونحوه لا يطلق في اغلاق أي اكره
رواها يوداد والحاكم يصح اساده على شرط مسلم ولانه قول لم يصدق منه باختياره طلق زوجته ومن
اسلامه فاذا أكرهه بباطل لعلها كالدقة تقدم شروط الصلوة لو تكلم فيها مكرها بطلت (لاحق)
أي لامن سكره حتى (فصح اسلام مردود حتى بالاكراه) لهما عليه ولون كافر لانه اكرهه
وكذا طلاق المولى واحدة باكرهه القاضي به بعد ضي المدة وتقدم تصوره وأمره بالعلاق دون الفسخ
(لا) اسلام (الذي) لانه مقرر على كفره بالجزء قال ابن الرفعة وشبهه ان المعاهد كالذي (فلو أكره
القاضي) الزوج (المولى على) العلق (الثلث) فتلحقها (وقلتنا يعزل بالنسق) وهو
الاصح (لغا) الطلاق كونه غيره (والاوقت واحدة) وانما لا يؤخذ (ومن أكرهه على الطلاق
بصفة) من صريح أو كناية (أوصفت) من تخيير أو تعليق أو توحيد بطلاق أو للزوجة أو وشده (فان
بغيرها) على الطلاق (تخير) فيه أو في الزوج كطلاق طاعة أو طاعتين أو حفصة أو عورة (أو على
طلاق (مبهم) محله كطلاق احدى زوجتيك (فمن) في التخيير أو الاجهايم (أو على طلاق حفصة
قتل على عورة طالقان وقع) الطلاق انما هو وقصد الاختيار بعد دله بما أكرهه عليه (فلو قال حفصة
طالق وعورة أو حفصة طالق وعورة طالق طلق عورة واحدة) وان عاينت عورة على من لم يطلق لان من
تطلق هناك على الطلاق الزوج حاله بقاؤه فلا يشك في عاين كل امرأه أن تزوجها طالق وأنت بازواج
وفي نساء العالمين طواق وأنت بازواجي ● (فرع) ● لو (ادعى المكره التورية) كان قال أردت
بطلاق فاطمة غير زوجتي أو العلق من زمان (فيل) منه لاجابة لهذا لانه لا يطلق عليه وان لم يقع
التورية (ولا يلزمه) لعدم وقوع العلق (التورية) بان يريد غير زوجته (فلو تركها عالما) (بالا
(من غير ذهني) اسأله بالاكره (لم يضر) لانه يجبر على اللفظ ولا يتقنه شعر باختباره ويقارن الصول
عليه حيث لزمه الهرب فاذا قد علم بان النفوس يحاط لهما لا يحاط لغيرها والتورية من ورثته لم
تورية أي سترته وأظهرت غيره كنه ما خوذ من رواه الانسان كنهه بحيلة ورواه حيث لا ينهادر كره
الجوهر في حال التورية في اذ كاره ومعناها انما علق لفظها وظاهر في معنى ويريد معنى آخر يتناول
ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره (ولو أكره) على الطلاق (فقد ايقاع) به (وقع) اقصد فصرح لفظ
العلق عند الاكره كناية (فلو أكره في الزوج الوكيل) في العلق عليه (لغا) طلاق الوكيل فلا يقع
وان وجد اختيار موكله لانه لا يشرألوا كرهه الزوج فوقع لانه أبلغ في الاذن
● (فصل حد الاكره ان يهدد المكره بالاكراه) أي على الاكره (باجل) من أنواع العقاب (بأن
لما قل لاجله الاقدام على ما أكره عليه وغلب على علمه ما يفعل) به ما هدده به ان امتنع عما أكرهه عليه
(وغيره من الهرب) والمقومة (والاستغناء) غيره ونحوه من أنواع الدفع وخرج بعاجل الاجل لا يجعل

● (فصل) حد الاكره

عليه ولكن هل كلامه على القدر المشترك (٢٨٢) وهو مجرد المعبر عنه فان ذلك كتابه في محل الزوجة فيجوز ان يقال ان
الذي يخل في خطاب الرجال لا يدل انتهى واعترض بفتح الهاء لم يقصد معنى العالق اذ معناه ان يرتفع قوله وانما
وبان دليل المحمول هنا موجود وهو متفق عليه الحاضر من عدمه عليه بان زوجته منهم لا يمنع الا بفتح ك
نما عليها فليتها غيرهما واجب على الاول بان معنى العالق شرعا قطع عنه النكاح ولم يقصد الوفاة بخلاف
من غاب وزوجته فليتها غيرهما على الثاني بان ذلك انما يكون بحسب الفصل للغييب ولا قصد (فرع) (زوج) (م)
لو (لحق) الزوج (العلق) أي كنه (بالغة يعرفها) فقالها (بإحاطة معناها بقصدية) الاولى (الطلاق)
(الطلاق لم يقع) كقولنا بقصدية بقصدية لا معنى له وكما لو قلنا كنه الكفر فقالها لا يحكم بكفره وقول المنهاج ولو قلنا
بمعنى به بالمرء لم يعرف معناه لم يقع بقصدية لا فرق بين ان يقع وان لا يقع وان لا يقع وهو ظاهر (وكذا)
لا يقع (لوقد) (معناها بالعربية) لانه اذا لم يعرف معناها لم يقع بقصدية (ويؤخذ) بمعناها فيجوز ان
(ظاهر انما لهاها) ويدن
● (فصل) في الاكراه (لا يصح طلاقا واسلام) وغيره من سائر النكاحات القولية (من سكره
بباطل) لم يبرقع عن أمي لعلها والنسيان وما سكره واوليه ونحوه لا يطلق في اغلاق أي اكره
رواها يوداد والحاكم يصح اساده على شرط مسلم ولانه قول لم يصدق منه باختياره طلق زوجته ومن
اسلامه فاذا أكرهه بباطل لعلها كالدقة تقدم شروط الصلوة لو تكلم فيها مكرها بطلت (لاحق)
أي لامن سكره حتى (فصح اسلام مردود حتى بالاكراه) لهما عليه ولون كافر لانه اكرهه
وكذا طلاق المولى واحدة باكرهه القاضي به بعد ضي المدة وتقدم تصوره وأمره بالعلاق دون الفسخ
(لا) اسلام (الذي) لانه مقرر على كفره بالجزء قال ابن الرفعة وشبهه ان المعاهد كالذي (فلو أكره
القاضي) الزوج (المولى على) العلق (الثلث) فتلحقها (وقلتنا يعزل بالنسق) وهو
الاصح (لغا) الطلاق كونه غيره (والاوقت واحدة) وانما لا يؤخذ (ومن أكرهه على الطلاق
بصفة) من صريح أو كناية (أوصفت) من تخيير أو تعليق أو توحيد بطلاق أو للزوجة أو وشده (فان
بغيرها) على الطلاق (تخير) فيه أو في الزوج كطلاق طاعة أو طاعتين أو حفصة أو عورة (أو على
طلاق (مبهم) محله كطلاق احدى زوجتيك (فمن) في التخيير أو الاجهايم (أو على طلاق حفصة
قتل على عورة طالقان وقع) الطلاق انما هو وقصد الاختيار بعد دله بما أكرهه عليه (فلو قال حفصة
طالق وعورة أو حفصة طالق وعورة طالق طلق عورة واحدة) وان عاينت عورة على من لم يطلق لان من
تطلق هناك على الطلاق الزوج حاله بقاؤه فلا يشك في عاين كل امرأه أن تزوجها طالق وأنت بازواج
وفي نساء العالمين طواق وأنت بازواجي ● (فرع) ● لو (ادعى المكره التورية) كان قال أردت
بطلاق فاطمة غير زوجتي أو العلق من زمان (فيل) منه لاجابة لهذا لانه لا يطلق عليه وان لم يقع
التورية (ولا يلزمه) لعدم وقوع العلق (التورية) بان يريد غير زوجته (فلو تركها عالما) (بالا
(من غير ذهني) اسأله بالاكره (لم يضر) لانه يجبر على اللفظ ولا يتقنه شعر باختباره ويقارن الصول
عليه حيث لزمه الهرب فاذا قد علم بان النفوس يحاط لهما لا يحاط لغيرها والتورية من ورثته لم
تورية أي سترته وأظهرت غيره كنه ما خوذ من رواه الانسان كنهه بحيلة ورواه حيث لا ينهادر كره
الجوهر في حال التورية في اذ كاره ومعناها انما علق لفظها وظاهر في معنى ويريد معنى آخر يتناول
ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره (ولو أكره) على الطلاق (فقد ايقاع) به (وقع) اقصد فصرح لفظ
العلق عند الاكره كناية (فلو أكره في الزوج الوكيل) في العلق عليه (لغا) طلاق الوكيل فلا يقع
وان وجد اختيار موكله لانه لا يشرألوا كرهه الزوج فوقع لانه أبلغ في الاذن
● (فصل حد الاكره ان يهدد المكره بالاكراه) أي على الاكره (باجل) من أنواع العقاب (بأن
لما قل لاجله الاقدام على ما أكره عليه وغلب على علمه ما يفعل) به ما هدده به ان امتنع عما أكرهه عليه
(وغيره من الهرب) والمقومة (والاستغناء) غيره ونحوه من أنواع الدفع وخرج بعاجل الاجل لا يجعل

(قوله واتلاف الولد والوالدة) رضى الرجم المحرم أو اتلاف عضو واحد منهم (قوله بغير زاده بقوله الخ) اجتمع ما في المنهاج وغيره وقد قال الأذرى وغيره من المذهب خلاف ما في الزوائد لكنه يخالف غيره باختلاف الناس وكنت عليه أنا فتايمه التي في المتن وقد قال في البيان إذا تواعد بانئذ القتل من مال من لا يشق عليه لا يكون أكرها (قوله وصورة الزكسى) أى وغيره (قوله وقبل يخافه أخذ المال الخ) أشار إلى تصحبه (قوله والقتل بنفسى الخ) قال الحساب أى تبعه الأذرى وغيره في قوله والائتلاف نفسى كذا لظهوره وبطلان عدم الوقوع إذا قلناه من لو هدد بقتله كان مكرها كالولد وقوله وبطلان عدم الوقوع الخ أشار إلى تصحبه (قوله ولا ٢٨٣) بخوفه من قصاص أى ونحوه (قوله وإن قال

بأنه لا يكره له لاضرر بترك غدا قال الأذرى وفي النفس منه شئ إذا غلب على ظنه بايقاع ما هدد به لولم يفعل ولا يصح إذا عرف من عادة الظالم بايقاع ذلك انتهى ومع اشتراط كونه عاجلا لا يترتب تخيير بل يكفي التوعد لفظا مخرجه بالاصل (ويختلف أكرها باختلاف الأشخاص والاسباب) المكره عليه فقد يكون الشيء أكرها في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر (فالتخويف بالجس الطويل والصانع ظاهرا) أى فى المأثورة بدلوله (والعاطوف) فى السون أى التخويف بكل منها (الذى مروته واتلاف الولد والوالدة) أى أحدهما (لا اتلاف المال بغير زاده بقوله) (الذى لا يضيع عليه) أى على المكره بكمية دراهم فى حق المورس (أكرها على العاطف) ونحوه (لا على القتل) ونحوه وإن لم يكن اتلاف المال المذكور أكرها لأن الإنسان يغمه ولا يطاق تخلف المال الذى يضيع على المكره (د) الأكرها (بأن اتلاف المال أكرها فى اتلاف المال) وحصول أكرها بعباد كرهه وما تصحبه فى الرخصة وقال لكن فى بعض نفسه له نظرا الذى يحكى عن النفس ويصحبه المنهاج كله وقال فى الشرحين أنه الأرج عند الأئمة وصورة الزكسى أنه يجعل مجذور من تخوفت أو فاع أو أخذ مال أو اتلاف أو ضرب أو حبس أو استخفاف ويختلف الأئمة لثلاثة الأضلاع باختلاف طبقات الناس وأحوالهم ولا يخافه بما قبله أو قيل يختلف عليه أخذ المال أيضا واختاره الروافى وجرم به جماعة من شراح المنهاج وهو ظاهر والحاصل أن أكرها يحصل بإكراه ونحوه (لا يطلق زوجتك والائتلاف نفسى) أكرهت أو أعتلت صرى أو صلتى فليس بأكرها (ولا تخوفه من قصاص) بأن يقول له استحق القصص طلق امرأتك والائتلاف منك فليس بأكرها (وإن قاله اللصوص لا تخلف حتى تخلف بالطلاق أنك تكتمها) أى لا تخبر بها (خاف) بذلك (فهو أكرها) منه على الخلف (فإذا أخبر بهم لم يطلق) زوجته (أو أكرها) بأن حله ظالم (على الدلالة على زبدها) وقد أنكره مرة فحله فلم يخلف حتى يخلف بالطلاق (خافه) كذا بأنه لا يعلمه طاعت) لأنه فى الحقيقة لم يكرهه على الطلاق بل خبر بينه وبين الدلالة * (فرع) * لو (قال طاعت مكرها) فأنكرت زوجته (وهذا كثر فى ينة كالحبس فالتوكل بقوله) ببينه (والأفلا كدعى للأغواء) بأن طلق مريض ثم قال كنت فمضى على فانه أعهده له إن غلب قبل قوله والائلا (فإن ادعى البيا) بعد طلاقه بغير زاده بقوله (وإمكن) صدقه (صدق ببينه) وهذا أنه لا يصل مع تصديقه فى دعوى النوم عن أبي العباس الروافى وعبارته ولو قال طاعت وأما صدى أو أاتم صدق ببينه ثم قال فى الرخصة وما ذكره فى النائم فيه فنظر انتهى ووجد النظر بأنه لا أمارعة على النوم بخلاف الصبا وحذف الضمير من النوم لهذا النظر وتجب الاستوى من الأصل فى ذلك فانه جزم فى الأيمان بعدم تصديق مدعى عدم قصد الطلاق والعناق طاهر التعلق حتى القبر بهما وادع عليه بأن تلك لأتبع هذا فان الزوج تعلقا ثم صرح بالطلاق ثم ادعى صرفه بعدم قصد المدعى هنا طلاق مقيد بحالها لا يصح فيها الطلاق نقى قوله لعدم مخالفة الظاهر

(فصل) * فى طلاق من زال عقله (ينفذ طلاق المتعدى بالسكر) بشرى خير (وشرب دواء يمحى لزمه الطلاق فان لم يسهل عدمه قبل قوله كالمجنون لم يسهل عدمه وقاسه فى المرض إذا همد منه الفشى فإن لم يسهل عدمه صدق على وعليه البينة (قوله وتجب الاستوى من الأصل فى ذلك الخ) قال ابن العدة هذا أراد تعيب فانه هنا قد اترادعاه لا يصح فيها الطلاق فقبل عند الاحتمال ودعم مخالفة الظاهر والاصل قضاء السكاج وقد ذكر الرافعى فى الجنايات أنه لو قتل شخص أو قال كنت قوم القتل صبا أو مجنونا بصدق ببينه أن عرف الصبا بعد الجنون وأما مسألة البين التى أوردها فنصرت ما إذا أتى بصرح البين ثم قال أرده البين فانه لا يعتبر مخالفة الظاهر (قوله لتعلق حتى القبر بهما) أى فكان ينبغي رد كلام الروافى بهذا (قوله ينفذ طلاق المتعدى بالسكر الخ) لأنه كالصاحف فى قضاء صلوات من كرم وكذا فى وقوع طلاقه وغيره تغلظا عليه لغير جرح

(قوله عليه السلام) خرج الناب عن غيره كل كلب فانه لا ينفذ تصرفه (قوله) واستثنى ابن الرقعتين نفوذ طلاقه ما لو طلق بكناية (الخ)
 الموقوف الطلاق فانه ينفذ طلاقها (قوله) مع حدود (الخ) عن المرنى انه الذي لا يعرف بين الارض والسماء ومن آمن وأسرأته وقول
 انه الذي يضع ما كان يحشم منه وقول الذي يتناول في شتم مذهبى كلامه موقول الذي لا يعلم ما يقول (قوله) قال الاذرى وعده يجب
 ان يستنصر (الخ) أشار الى تصحيحه (٢٨٤) (قوله) وما قاله ظاهر فمن لم يعرف معنى الاكراه أشار الى تصحيحه (الركن الرابع الى)

(قوله كالشعر الخ) قال
 في التتمة لو أشار الى شجرة
 فقال هذه الشجرة منك طالق
 طالت ولو قال أنت طالق
 الا فرجك طالت لانها
 لا تفيض ولا تستاء لا
 يرى ولو قال باحصة أنت
 طالق ودأى عمة فرفع رأس
 طلاقا وقيل إذا لم يتوفى
 طلاق عمة زوجان ولو طلق
 رأس عمة عجز الراس لم
 تطلق عمة فانه أتم وأنها
 عن طلاق حفصة (قوله) انه
 ملئ جزأها كفرجك
 أو دوك (قوله) ظاهر كان
 كالبه أو باطنه كالشعر
 لو قال أنتك أو إحدى
 أنتك طالق أنتى الفقه
 أحد الرسول وقوع الطلاق
 قال لا لعمرة أنتين من
 داخل الفرج وقال بعض
 تلازمته وأظنه قال أحدها
 لبش الشعر والثانية لتزول
 التي اه ولم تزدان فغيره
 ولعل قولهم عن شجره
 قائم صرحوا بعدم الفرق
 بين الظاهر والباطن اه
 تأسرى وقوله أنتى الفقه
 أحد الرسول الخ أشار الى
 تصحيحه (قوله) وحوى عليه
 الاضوى أعيدوا بن الرقة
 في الكفاية والقوفى شرح الحارثى
 (قوله) بل هو زائد لم يكون كالهم يدل عليه أنهم أوجبوا ضمانه في الغصب
 فيما لو جئت فمهرت فلو جوبوا ضمان كل من تكررت خلاف الصنعة إذا زالت ثم عادت (قوله) وله ما لى الخ) قال الباقى لم يتعرض
 المصنف ولا أنه لما إذا علق طالق وقد استفتيت من هذه المسئلة وأجبت فيها بأنه لا يقع طلاق لان الاصم عند أهل الكلام والفقه
 انما العقل عرض وليس يجوز اه فتصرح البغوى في نقله بعد عدم وقوع الطلاق به وإنه من المعاني وقوله وأجبت فيها الخ أشار الى
 تصحيحه (قوله) فان قال طالق لم يملك (الخ) ان لم يرد ذلك أو أن طالق وقال ان يرد في هادي بن وهب قبل ظاهر وجهان أحدهما عدم نية
 في الكفاية والقوفى شرح الحارثى (قوله) بل هو زائد لم يكون كالهم يدل عليه أنهم أوجبوا ضمانه في الغصب

لا
 فيما لو جئت فمهرت فلو جوبوا ضمان كل من تكررت خلاف الصنعة إذا زالت ثم عادت (قوله) وله ما لى الخ) قال الباقى لم يتعرض
 المصنف ولا أنه لما إذا علق طالق وقد استفتيت من هذه المسئلة وأجبت فيها بأنه لا يقع طلاق لان الاصم عند أهل الكلام والفقه
 انما العقل عرض وليس يجوز اه فتصرح البغوى في نقله بعد عدم وقوع الطلاق به وإنه من المعاني وقوله وأجبت فيها الخ أشار الى
 تصحيحه (قوله) فان قال طالق لم يملك (الخ) ان لم يرد ذلك أو أن طالق وقال ان يرد في هادي بن وهب قبل ظاهر وجهان أحدهما عدم نية
 في الكفاية والقوفى شرح الحارثى (قوله) بل هو زائد لم يكون كالهم يدل عليه أنهم أوجبوا ضمانه في الغصب

(قوله أو طلق في مظاهر) الظاهر خلافه كما تقدم كلام المصنف كماله إذا خالفه يقتضي الحسم والحكم بالارادة وتغترق الى البدن والروح (قوله وهو يقتضي اتم اتفاق في انقطاع عن الكف أو من المرفق) أشار الى تخصيصه وكسب عليه بشي أن يكون على الخلاف فإن السد دل على اتفاق الى النكاح ثم لا قوله له اتفاق الى النكاح أشار الى تخصيصه (قوله وقوله ان تزوجت قبل ما طلق فأتى بغيره) أوجز لقوله روى الدارقطني عن زيد بن عيسى عن الحسن بن علي بن جلالته الذي صلى الله عليه وسلم فقال ان أي عرضت على فراقه فقلت هي طالق ان تزوجتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان قبل ذلك قلت قلت لا قال لباس (٢٨٥) وروى أيضا مسنده عن عبد الله بن عمران

رسول الله صلى الله عليه

وسلم سئل عن رجل قال يوم

أتزوج فلا تفتني طالق

فقال طلق ما لك وهذا

الحديثان صريحان في

ابطال التعليق (قوله ونظير

لا طلاق الخ) استدله

ابن عباس بقوله تعالى

إذا تكهنتم المؤمنات ثم

طلقنوهن وعنه الشيخ

ع زاهر بن طوائف القصد

من العقد فبطلان أثره

(تنبيه) قال كل امرأة

أتزوجها فهي طالق ترفع

الى خاص شافعي فخصه

انفصحت العين لأنه يمتد

فيه بين أو لا فالعبدى

في أدب القضاء قال الهروي

ليس ذلك بفسخ بل هو حكم

بإبطال الميثاق فان العين

أصبحت بلا فسخ (قوله

أحدهما يصح لانه في صورة

النفر الخ) هو الأصح (قوله

وهو ما تقدم في باب) قال

شعنا نكن تقدم في متن

الروض انه لو قال ان ملكك

هذا العبد فقلت ان أعتقه

أو فهو ربي لم يفسد نذره

(قوله ثم علق بذلك) قال

لا نكح بضع الفاء طاعت) لانها ماضية الى الماضي وتذهب به معان الجمله بخلاف فصل بضع الفاء لانه
أجزاء من الهوا تدخل الرثة وتخرج منها لاجز من الرثة لا صفته لوامته لا طوطر يعلق ويصحبنا صرح
به الأصل (وكذا) طالق (قوله) (حاشا) طالق (ان أراد به الروح) أو طالق فيما ناهي (لا) ان أراد بها
الشيء القائم بالحالي كسائر المعاني (فرع الطلاق يقع على الجزء ثم يسرى) الى باقي البدن كإثبات العتق
فلو قال ان دخلت الدار فبينك طالق ففعلت ثم دخلت لم يأت طالق كمن خاطبها بذلك (ولا عين) هو الفقدان
المزلة الذي يسرى منه الطلاق الى الباقي كإثبات العتق وكإلحاق الفلج كالأذن كرك طالق وصورتا رأت السلة
بما إذا فقدت عينها من الكف وهو يقتضي أنه اتفق في القطوعة من الكف أو من المرفق (ولو قال لامة
أو لامة طلق أم ولدي في الأول) (أم) بذلك (ابن) في الثانية (لما) فلا يشترطه استدلالا لا نسب لعدم
السراية فيها (الركن الخامس الولاية على المملوق في العدة طلاق رجعية) إبقاء الولاية على ما يملك
الرجعة (لا) طلاق (بأن) لانتهاء الولاية عليها (قوله) لاجنبية (ان تزوجت أو ما كنت فأت طالق
أو تزوجت) لذلك ونظير لا طلاق لا بعد نكاح ولا عتق لا بعد ملك وراه أو دار وغيره وقال الرمزي حسن
صريح وراه لما كمن رواية جابر بن طلق ان لا طلاق ولا عتق ان لا طلاق وقال جميع على شرط الشيخين
أي لا طلاق واقع ولا عتق واقع كذلك وليس تعليق العتق بالملك كالنذر بخلاف قوله ان شئني الله امرتني
فعله على عتق وتجب بلمزعة النذور وان لم يملك قبله لان ذلك التزام في الذمة وهذا تصرف في ملك الغير (فان
قال) (ربني) ان ملكك فقلت الله ان أعتقتك أو فأنعتقتك بغير وجهان أحدهما يصح لانه في صورة النذر
التزام في الذمة وهو ما تقدم في باب وهو صورة الوصية أولى بذلك وثانيهما لا يتعلق به غيره (و) ان قال (غير
حامل) أو حامل فكيفه بالأولى وصرح به الأصل وكان الأولى والاخصر ان يقول لامة أو حامل (ان ولدت
فولدت كغيره فقلت عتق) الولاية ملك التصرف في الأصل فسلطه في الفرع كما أن مستحق الدار يصرف في
المنافع المهدومة موقوفة على التعليل أنه لو أوصى له بمائة لامة ثم علق بذلك فولدت لا يعتق الولد والظاهر خلافه
تزوج بلا استحقاق فمقتضاها في الولادة فمقتضاها ملكها أو كمالهم جروا فيه على الغالب (ولو عاق العبد) الطاعات
الثلاث (يدخولها فمتى ثم دخلت أو بعته فقلت عتق) أي الثلاث وان لم يكن مالك للثلاث حالة
التعلق لانه لا يتعلق في الجمله ولانه ملك أصل النكاح المقيد بملك الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت
وشبه ذلك بتعليق الطلاق على حال البتة (وان علق) الزوج (خلافها) بصفة كدخول الدار
(فأبانه) قبل الدخول بها أو بعده (ثم تزوجها ووجدت الصفة قبل التزوج لم يطلاق) لانعدام العين
بالدخول في حال البتة (وكذا) ان وجدت الصفة (بعده) أي بعد التزوج (إذا ظهر أنه لا يعود
الخسوف) أي في الطلاق (ولا في غيره كالأبلاء والظهار والعتق بعد زوال الملك) أي لانه لا نكاح في
الأوليين والرقة في الثالث وبعد تحريمه وذلك لانه لا يصح فمأشئ من ذلك فرفع حكم البين ولانه
أطلق سبق هذا النكاح فلا يوزع كالتعلق في حال عدم الزوجية (ولا يضر) أي عود الخسوف

شعنا أي على الأوصى له بعد موت الموصى وبعد القول بدليل التعليق الآتي (قوله والظاهر خلافه) أشار الى تخصيصه (قوله لا لخلال العين
بأنه يشترط في حال البتة) لان البين تنبؤات فعلا واحد أو قد وجد في حال لا يقع فيها فاعتل (قوله وكذا بعده) قال الهروي قال لو جئت من
تزوجت عاتك فأت طالق أو قال ان تزوجت فأبانه ثم جدد نكاحها لم يعلق عليه حتى أتوزع بعد نكاحها فعلق على أنه حلق على أن
لا يزوج عليها ولو تزوج في البتة ثم جدد نكاحها لم يعلق على ما جرى في البتة فنقلوا كان قال إذا تزوجت فأت طالق يقل عليه فأبانه
وتزوج فاعتل عنه ولا اتفاق إذا تزوج عليها المرأة بعد ان نكحها اه ماذ كمن وقوع طلاقه بعد بينوته ثم أتى من يزوج (قوله ولانه
تعلق سبق هذا النكاح الخ) ولانه ينتج أن يراد به النكاح الثاني أسبقه فعين الأول وقد انقطع

[illegible]

ذكر (تحال) العلان (الرجي والرغبة) بين العاقل ووجود العملان ان جعلت فاسدًا، فاجابها
ولا تحال ما بينه مما ذكر (ووالان ان ينكح نكحت فانت طالق) ان دخلت الدار فقلق) فادخلت الدار
بالنكاح لاسر ولغيره بدلقوله ان دخلت الدار بقوله ودخلت الدار وجعله عتق نكحت كامل الاصل
كان انحصار (ومن تزوج عاتقه قبل استكمال الزوج وبعد الزواج عاتقت اليه بما فيها منها) فقل
به الزوج لم لا ما دون من الطلاق ليجوز الزوج اخراجه النكاح الثاني والدخول فيه لا به دما هو ذكر
المسألة الثانية والعاطفة ما بعد استكمال العقد والم التلاش لدخول الثاني في ما افتادها الاول ولا يمكن ان
العقد الثاني على الاول لا يفرق فكان نكاحا متصفا بحاكمه

• (فصل العشر) • طلقات (ثلاث) لأنه الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى اطلاقوا المغانم •
الثالثة فقال أوترعها بأحسن (والعبد) مكاتباً أو مديراً (طالقات) فقط لا ورعاً يرى عن عثمان بن مازن
أن نابت ولا غنم الفدا من العصابة ووالها شافى سواء كانت الرقيق على منة مارة أو أمه لأن الطلاق
على فاعته بما لا يكو مشروعه على جمل الرجل فاعته بحبائه والمبعض كالعبد (وان طلقها الذي المر
طالقة ثم استرق) بعد تفضله الهد (ثم تكفها) بالذن سببه (عادت) له (باطلقة) فقط لا
رق قبل استيفاء عدد العبد (وكذا الوسيقة) قول سرقته (طالقات) ثم تكفها عاهد الله بالطلاق
(لأنه المحرم) عليه (بهما) ضاربان الرق لا يرفع المحل الثابت (ومن عتق بعد طلقة) أو فمها
زوجته ثم رجعها أو حددت كسها بعد البيونة (يقول طلقان) لأنه عتق قبل استيفاء عدد العبد
(أو) متى (بعد طلقين لم يبق له شيء) فلا تعلق إلا بحال الاستيفاء بعد العبد في الرق ولا يماحون
عليه بهما إلى أن تفرق الحرة بعقود يحد بعده بإقتضاء الذي أحرز إذا طلق طالقتين ثم استأذنه
رفع المحل يرقن بحد بعده (وكذا) لا يبقى له شيء (لو أشكل عليهما) أي الزوجين (هل رفقنا)
أي الطالقتان (قبل العتق أو بعده) لأن الرق يرفع وطالقتين معايمان والأصل شاعا إلى حين أرفعهما
فإن أدى تقدم العتق عليهما (وأكثرته) قال قول قوله) لأنه أعرف بوقت الطلاق (الان
انفعال يوم الطلاق) كروم العتق (وإدى العتق له) قال قول قوله لأن الأصل دوام الرق قبل يوم الطلاق
ثم البيونة ثم الانفعال بعد العتق وهو لا ينقض عتقه

• (فصل خلافة المريض في الوقوع (كلحجج) أي خلافة غيب (فتنواران) أي الزوجان (في) العالان (الرجسي) ما لم تنقض عنه إقامته أنار الزوجة في الجعية لم يوق الطلاق لها كإسروحة الظهار والإبلا واللعان منهار وجوب نفقتها كما أتى في بحاله (لا) في الطلاق (البائن) لانه ما مع الزوجة (الباب الثالث في تعدد العالات في زوجه أطراف)

ثلاثة (الزواني) في أحد دفنان مال أنشأ طاق أو بان أنقصوه (وئوي ثلاثا) مثلا (رقن) لاجلها
اللقنة المسماة للدخول بها وغبرها (أزأت واحدة وأت طلاق واحدة معا وعرف) نهما (واحدة)
أقصبتو ئوي ثلاثا و(رقن) لاجل المال على واحدة والمقتن ثلاث أو على توحد المرأة عن زوجها ما
وضعت له الزوج، وما أضاف الجبر السكون وقدرها ثلاث واحدة أو واحدة أو نصفه أو واحد يكون
للمكتمل والحق لا يقع الحكم بناء على ذلك في المهرات أو زوالها من الرقن وما ركز في الرقن النصب
هو ما على الجهر، وصح في أصل الروضة أن ينفذ النصب لتمام كلام الجرم، وهو عارضة

أفتى عن بعض العمرين أنه أوجب نونوع طائفتين على كل واحدة على نونوع الثلاث
وله أوقف عليهما أو بينهما ثلاثا والأقرب عندي ما أوجبته ولم أر المسئلة منه وله (قوله وقضية التوجيه ونونوعها
وما ذكر في حال النصب) أي في الثانية (قوله وخالف فيه التمام الخ) وقال في التوضيح كذلك قوله أنت الثنتان
لهن فبما الخلاف هل يقع ما نوى أولا يقع الاثنتان قال شيخنا وسيأتي في كلام المصنف في قوله أنت بائنا ثلاثا ونونوعا

واحدة انه يقع المتوى على المرجع ما يشهد بالما ذكر لاحتمال ارادة الاجزاء وقوله قال في التوضيح انما اشار الى تعصيه (قوله فهل ينظر الى اللفظ
اولاوية) وجهان تعصيهما انما تعصيهما ظاهر كلام غيره لان العبرة في الحكاية بالنسبة (قوله ولو اراد الثلاث) بان فواحدة قريبة للفظه طابق (قوله
وقال جعل البوشنجي ان توى الثلاث الخ) أشار الى تعصيه (قوله وقال الزركشي انه الصواب الخ) هو في الحقيقة قتيان الاول اذ التاني قد اقام
نقارن اللفظ لا آخرها ثم رأيت في التوضيح انه يظهر ترجمه وكانه تحقيق مناط ثم قال والذي يظهر ان سواه قبل تمام ثلثا و بعده الشرع
فيما ذكره قبل الشرع فبهاذا وقع في ما ذكره قبل قوله في الثلاث اذا شرع (٢٨٧) فلفظا لا لامرأته في اثنتان لم

عمل بظاهر اللفظ من أن واحدة صفة واحدة وحذف أى طائفة واحدة والنسبة مع ما لا يحتمل المتوى لا توتر (فان
قال أنت بائن ثلاثا توى الطلاق لا الثلاث وقمن) لان ما أتى به صريح في الطلاق وكفاية في العدد قوله وانما ذكرنا
ان توى الثلاث كلفهم بالاولى وصرح به الاصل (أو قال) أنت بائن ثلاثا توى واحدة فهل ينظر الى اللفظ
فدفع الثلاث لانه صرح بها (أو الى) التية فواحدة لانه ذكر يد الثلاث ثلاثة ثلاث طلقة (وجهان)
فتسببه كلام المتولى الجزء بالاولى وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالتدليل كذلك وبه صرح الاصل
(ولو اراد الثلاث) أي أراد ان يقول أنت طالق ثلاثا (فما أتى) أي قوله بعد قوله أنت طالق لانه
وقمن) وان لم يكن فواحدة بان طالق لا تمنع ارادته المذكر وقصد ما هو قد تعصيه ما عدا ما عدا الطلاق في حيايتها
أو قبل اسائه فيسه لان قوله ثلاثا بين لانت طالق وله هذا القول لتفسير المصنف لاجل ان طالق ثلاثا يقع
الثلاث ولا يقال تبين بان طالق ولا يقع الثلاث وقيل يقع واحدة وقيل لا شيء وقال جعل البوشنجي ان
توى الثلاث بان طالق وقصد ان يحذفه باللفظ ثلاثا والافواحدة والترجم من زيادة المصنف وبه
صرح المنهاج كما صرح به في الاقرار وقول البوشنجي وقال الزركشي انه الصواب المقتضى عن المارود
والفعل لا غيرهما ما اذا حصل ذلك قبل أنت طالق فلا يقع شيء لوجهان عن محل الطلاق أو امسأله فيه

بأن تمام الفظة (وردتها واسمها قبل النحول) بها (كوتها) فيما ذكر
(فصل) لوقال ولا تسببه (أنت طالق مل الدنيا أو مل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالمرحدة أو
أقوله) أو أضره أو أشده أو نحوها (وقعت واحدة) ففعل واحدة (وكذا القول بعد التراب) بناء
على قول الجمهور ان التراب اسم جنس لاجمع وقال البغوي عندي تقع الثلاث بناء على عكس ذلك وهو قول
الجزء والترجم من زيادة المصنف وهو ما عليه الامام والقاضي ومصاحب النخعي وغيرهم ورجع الاذري
والزركشي قول البغوي فالاول لا يقتضي العرف غيره قال ابن العماد وهو المتجه لان التراب لم يثبت كونه
جمعاً فهو اسم جنس جعي واحدة قراية (أو بعدد) (شعرابايس) لانه تجز الطلاق ويطعده شيء
شككنا فيه فوقع أصل الطلاق وباني العدد لا واحدة ليست بعدد لان أقل العددين اثنتان (فان قال) أنت
طالق (بعد أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالثلاثة أو كلاً أو بامانة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث)
انظر هل ذلك فيها أو التصرع بالضبط بالثلاثة ثم زيادته (أو أنت) كائنة طالق فوجهان أحدهما تقع ثلاث
لوقوع التسببه في العدد واختاره ابن الصباغ واقصر على الوباني وانما جهاد واحدة لانها المتينة واختاره
البدنجي وغيره وأتى به أبو العباس وابن أبي زينة له عنه الاصل بعد ما ذكره واختاره الزركشي (أو أنت
طالق) طائفة واحدة (أو ألف مرة أو كاف أو) أنت طالق (بوزن ألف درهم ولم ينوعوا) في الثلاث
(فواحدة) فقط تقع لا ذكر كالأحاد في الاولين يمنع حقوق العدد ذكر الوزن في الثالثة بل لان الطلاق
لا يوزن واستشكل حكم الاولين (أو قال) أنت طالق ان أو ان لم طلقت) لانه لو أتى بالتعلق بلا فعل لم يقع
هنا أولى (لان قصد التعلق أو الاستئناء) فليتم فلا تطلق (وبصدق) في دعوى ذلك للقرينة

فأتى الشيخ أبو المعالي بوقوع طلقتين ومدرك ظاهره وأتى الفقيه أبو البراهيم بوقوع ثلاث لما قال أقل من طلقتين كما قال طلق شيئا
ولما قال واكثر من طلقة وقت أيضاً طلقتان فيكون المجموع ثلاث طلقات وشيئا قطع الثلاث اه وقال الاثنيون الصواب الاول لان
قوله أكثر ليس إنشاء طلاق بل هذا عطف على التفسير للمصدر المحذوف وهو قوله أقل فيكون المجموع تسعاً والتقدير أنت طالق ثلاثاً
أقل من طلقتين أو أكثر من طلقة وهذا المجموع لا يزيد على طلقتين قطعاً اه (قوله واختاره الزركشي) وهو الأصح (قوله أو أنت طالق بوزن
ألف درهم الخ) أو أنت طالق مثقالين أو ثلاثة أو عشرة أو عشرين فطلقت في الجميع (قوله ان قصد التعلق أو الاستئناء)
أي منعت تمام الكلام

(قوله) وسئل المستفتي منسبه الى النوفى التاكيد أو اطلاق فلا يجدهم فيه وجه فم لو اطلق نحو بان العادة بان الانسان بكر واليه بن الواحدة مران (قوله) أو ذوقها مخالفة (الخ) أى أو على طائفة أنواعه الملققة (قوله) بخلاف بقية الألفاظ لا يقع بها (الواحدة) أشار الى تعصبه (قوله) عن مقتضى كلام المولى أشار الى تعصبه وكتب عليه قال الأذرى وكلامهما يقتضى موافقتهما (٢٨٩) المعنوى (قوله) لكن الذى نقله فيه

(٣٧ - اسحق المصالب - ثالث) من زمان والزمان قبل وبعد وليس له فوق وتحت (قوله وعليه مسمى
 قول الحارثي الصغير) قال الأذري أنه الأصح (قوله فواحدة فقط) لانهما بان العطف ما بعدهما بان اظاها ان محل ذلك ان لم ينو
 قوله انطلق الثلاث فان نواهيه وتعد (قوله فالتلهاه) وفيه الثلاث (أشار الى تعينه

قوله ثم جعل الأول هو الأصغر قال الأذري ومحمد بن الحزم بل إن الأناطلي بدأ في عدة ملحقتر جمعة قبل أن يراجمها (قوله ولما ولما
وجعلنا) قال الأناطلي والقدري جمعا قال جليته الأناطري قال البرهني خلف وقاع البعري وقوع الثلاث اه وفيه أوائل
السلطان والقدري جمعا مكنو وأجمع (٢٩٠) أمهات من قال لا نافع من تصديك لا ماله من ثمرة الأول ويان له وأدبته ولا نافع

فهل يقبل) سنة (أو يقع) طلبة (آخرى وجوه) أنهما الأول (ولو قال طلبة) (نأ) أو قلتي طلبة
وطلبة أو قلتي طلبة طلبة كاحصرهما الأصل (فقال طلبة) أو أنت طالق (ولم يرد بعد أو أنت
وفيه نظر) لأن الجواب يقتل على السؤالية في وقوع ثلاث كسرة على اللفظ طلبة نفساً ثمناً قالوا
طلبة والنظر من يادته وجوابه بان السائل في تلك الحالة لا يعلق بخلافه في هذه (ولو قال طلبة
طلبة) (سجدة) قال طلبة (لأنها) فلا يقع به شيء (فزع) لوقال أنت طالق أقل من طلبة
أكثر من طلبة وتوقع طلقتان كإثبات الاستوى على العالي وهو به وإنه تعالى أعلم (بالطرف الثاني
في الحساب وهو أربع) ثلاثة (الأول حساب الضرب) وما يدكره (فقال أنت طالق طلبة في طلبة
وأرابع) طلبة (وقع طلقتان) كسرة بطريق الإقرار (أو الطرف الأول) حساب أول مردش (أو واحد) أنهم
مقتضى الطرف وهو جاب الحاصل للمحقق لعدم الإرداء (أو أنت طالق (طلبة في طلبة في طلبة
فقلت) (والجواب) طلبة طلبة (الحاصل) بان لم مردش أو أو أراد أحساب أول مردش (أو واحد) أنهم
فرداً) فقلت (ولو قال أردت ما يقتضيه الحاصل) لأن الالام لا تعد أروثة (وكذا) يقع به واحد (أو
ضد الطرف) لأنهما مقتضايا التصريح به من يادته وصريح القول (أو) أنت طالق (انصف طلبة
في نصف طلبة) ولم رد كل نصف من طلبة (طلبة) سواء أراد المدعو طلبة أو طلبة أو طلبة
أو طلبة (أو طلبة) لا يخفى (وكذا) يقع طلبة بقوة أنت طالق (طلبة في نصف طلبة لأن
العدة ثلثتان أو) أنت طالق (واحد أو ربع أو نصف أو واحد أو ربع) ولم رد العدة (ثلاث
وأن أراد العدة ثلاث) بشكالة الكسرة في الأربع (ولو قال عدد طلاق زد) كان قال طلبة ثلث
مائلين ياداً بعد طلاقه (أو أو) أي العدد (وهو يجهل) فهما (واحد) لأن التيقن (أو
قال) أنت طالق (من واحد أو ثلاث ثلاث) ادخالاً للمعربين وبقاؤه تفسيره في الغالب
الإنارة بان الملاحة في روي عدد طالعها أربعة أو خلافه ما ذكر في باب الضمان (وكذا
يقع الثلاث (وقال) أنت طالق (ما بين الواحد إلى الثلاث) لأن ما بينه من شيء من بقرينة القول
يادته ونقطة الضمير وغيره على الرواية (أو) قال أنت طالق (ما بين الواحد أو الثلاث فواحدة) ثم
صادقة بالشيء جعل الثلاث بمعنى الثلاثة (النوع الثاني التجزئة لطلاق لا يخفى) بل ذكر بعض
أحد كراهة قوة سواء أجمع أم لم (فقال) أنت طالق (بعض طلبة) أو نصف طلبة متغير
للقول أو ادعى أو المعلقة (قال) أنت طالق (ثلث أو نصف طلبة) أو أربعة أو ثلث طلبة
(فقلت) لأن الإجماع يرد أن طلبة حبت الزيادة من طلبة تحريم أو في ما ضيف إليها (فقلت)
ولو قال أنت طالق طلبة نصف طلبة (أو) أنت طالق (ثلاث أو) أنت طالق (ثلاثة نصفها) أو... لأننا لم نجد
سماوية من الإجماع طلبة طلبة (ثلاث أو) أنت طالق (نصف طلبة أو ربع أو نصف طلبة)
بشيء طلبة (فقلت) لم رد (أو) أي كل جزء (من طلبة) فإن أو ادعى وتثان (وكذا) يقع
قوله أنت طالق (نصف طلبة) ولم رد كل نصف من طلبة لأنهما معاً حصل الإجماع عليه (فقلت)
فهم مضمون زاد بالثالث فالإمام وليس قوله لثلاث نصف من العبد لأنهم أحصلوا لثلاث لأن قاله
بهم إضافة لكل منهما أو الملقان شبهان العبد والمجنش (ولو قال) أنت نصف درهم ولم يرد
نصفه (أو) على (ثلاثة نصف درهم فدرهم ونصف) لأن المال بخلاف (ووقع غرضاً

أنت طالق (نصف طلقين) أو ثلث طلقين (طالقتان) لأنه في المعنى أضاف كل جزأ إلى طاعة
 (د) يقع (ب) ثلاثة أنصاف طلقين أو ثلاثة أنصاف (الطلاق ثلاث) أما في الأولى فلا تنصف
 طلقين طالقتان كما سراً فثلاثة أضافهما ثلاث طالقتان وأما في الثانية فنأصاف اللفظ العرفي بال
 الجنس والتصریح بالترجيح فيه من زبانه (ولو قال) أنت طالق (نصف طلاقة وثلاث طلاقة ودرس
 طلاقة طالقتان ثلاثاً) لأنه أضاف كل جزء إلى طلاقة وعطف فاقضى التفاضل (وان لم يكرر الطلاقة) ولم تزد
 الإزاء عليها كأن قال نصف وثلاث ودرس طلاقة (أو) كرهها لكن (حذف الواو) كأن قال نصف
 طلاقة ثلاث طلاقة ودرس طلاقة (أو) لم يكرر هابل (حذف الطلاقة أو الواو) الصادق ذلك يحذفها بعدله
 أو ما منه شلو كأن قال نصف ثلاث ودرس أو نصف ثلاث ودرس طلاقة (فواحدة) إذ
 تكمل أجزاء طلاقة واحدة (فلو زادت الأجزاء الواو) وكره الطلاقة (كنصف طلاقة ثلاث طلاقة وربع
 طلاقة فطالقتان) كمال قال ثلاثة أنصاف طلاقة (أو) أنت طالق (نصف طلاقة ونصفها ونصفها ثلاثاً
 الان أراد بالنصف الثالث التأكيد فطالقتان وان قال أنت طالق واحدة أو اثنين على سبيل الإنشاء
 تخبر) بينهما كمال قال اعقت هذا أو هذين (أو) على سبيل الخبر (شأ كالم لزوم الثانية) لان
 الثلاث لا يقع بالثلاث ولا بنافي الخبر في الأولى عدمه فيما لو قال أنت طالق اليوم وأعدا لسنه أو لعدة
 حيث لا يقع طلاق إلا بعد انتفاء العلة الأخرى لان ذلك محمول على ما إذا لم يغير خلافه وانما سكتوا
 عن الخبر ثم لان لوقوع الطلاق غاية تنتظر بخلافه النوع الثالث التثنية بان أوقع على أربع
 بان قال أوقعت عليهن (طلاقة طاهن واحد واحدة أو أربعاً) أو ثلاثاً أو اثنين (فكذلك) أي بالطلاق واحدة
 واحدة لان ما ذكره إذا زرع عليهن حصص كالمنهن طلاقة أو بعضهما فتكمل (الان نرى توزيعه)
 أي توزيع كل طلاقة عليهن (فثلاثاً ثلاثاً) يقع في صورتين الأربع والثلاث وتبين في صورة
 التثنية ولبعد هذا عن الفهم لم يحمل عليه اللفظ عند الإطلاق (أو أوقع) عليهن (جساً) أو ستاً أو
 سبعاً (أو غنياً) ملحقين طلقين طلقين فان أراد التوزيع أو قال تسعاً ثلاثاً وان أوقع بينهما ثلاثاً
 مثلاً (واسمى بقية احداهن) وأخبر به (لم يقل) طاهر لان ظاهر اللفظ يقتضي الشركة كمال
 قال أوقعت الثلاثين بسكن (ودن) لاحتمال ما قاله (فان قال أردت طلقين) من الثلاث (لعمره)
 واحدة لا يافان) وفي نسخة للجميع (قيل) لأنه حيث لم يعمل الطلاق في بعضهن وما ذكره من
 العدد بينهما وان تفاوتن فبعضهن (فلو أوقع بينهما ثلاث طلاقة وربع طلاقة ودرس طلاقة فثلاثاً
 ثلاثاً) لان ثلثاً والأجزاء وعطفها يشعر بقسمة كل جزء بينهما (فان أوقع) بان قال أوقعت بينهما
 طلاقة وطلاقة وطلاقة فثلاث طالقتان ثلاثاً ثلاثاً لان التثنية يل يشعر بقسمة كل طلاقة عليهن (أو واحدة
 واحدة) كقوله ثلاث طالقتان (وجهان) أفرع ما الأول وان أوقع بين أربع أربع أو قال أردت
 اثني أوقعت (على اثنين طلقين طلقين دون الآخرين) لم أوقع عليهما شيئاً (لحق الأولين طلقتان
 طالقتان) إلا بآثاره (د) لحق (الأخرى بين طلاقة طلاقة) ثلاثاً يعطى الطلاق في بعضهن والتصریح
 به من زبانه على الرخصة ولو ذكره أعقبه لعمدة كافي كان أنب (فرع) * لو (طلق
 إحدى امرأتين وقال للأخرى أشركتك معها أو أنت كسبي أو مثلها ونوى طلاقها لم ينفذ لان الطلاق
 لفظ غير الطلاق والمراد بأشراكها جعلها مثلاً أو كذا لفي كونها طلاقة لافي طلاقها لان الطلاق
 عليهما لا يمكن جعل بعض لغيرها أما لو قال أشركتك معها في الطلاق فتعلق وان لم ينو كذا صرح به أو بالفرج
 الزور نظير من الظاهر (وكذا) تطابق (لو أشركتها في طلاق رفع على امرئ تغيب دوني وان أشركتها مع
 ثلاث طلاقة هو أو غير دوني (واراد أن يشركه كل) بمن (طالقت ثلاثاً أو) انما (مثل احداهن
 طالقت) طلاقة (واحد توكلوا طالق) نية الطلاق ولم ينو واحدة ولا عدد لان جعلها كأحداهن أبقى
 إلى الفهم وأظهر من تقدير توزيع كل طلاقة قال القاضي أو العالب ولو أوقع بين ثلاث طلاقة ثم أشركت الرابعة

قوله لان ظاهر اللفظ
 يقتضي الشركة أي
 والتخصيص بينهما فلم
 يقبل (قوله وما ذكره من
 العدد بينهما) وان تفاوتن
 فيما بينهما وهذا كما صرح
 أن يقال هاتان الماران
 فثلاث وثلاث وان تفاوتنا
 في القدر المسحق (قوله
 أفرعها الأول) هو الأصح
 وقدم على هذا المسألة
 التي قبلها (قوله وقال
 للأخرى أشركتك معها
 الخ) فتأوى الفعل أنه
 لوطق زوجته ثم قال
 للأخرى فبنت الطلاق
 يتكامل يقع عليها شيء لانه قد
 وقع وصار حقاً أحداً منها
 فلا يصح قسمة بعد ذلك
 بخلاف قوله أشركتك معها
 فإنه يقتضي ان يقع عليها
 مثل ذلك

ان هذا ليس من صور العود الى الكل وكيفية استثنى واحدة وبمعناها اثنتين وانما يستقيم ذلك بقدر وهو الواحد من كل من الثلاث ولا
 دليل على ذلك بخلاف بقية صور الاستثناء المتعقب للعمل وينبغي ان شديدا كلامهم في عودها الكل وقيل لهم على ذلك ع فيه نظر
 نس (قوله وهو ظاهر) هو الاصح (قوله لان الاستثناء من الاثبات في وبالعكس) قال العراقي سلت عن كلف شخص الميت عند يالي
 خلف لا يثبت غير ذلك الاله المسئلة به هل بحيث ترك الميت عنده فما يجب بان مقتضى قاعدة ثبات الاستثناء من التي اثبات ان يكون
 الميت ثلثة الاله على افعاله سواء اخصت ترك ذلك في شخص الامام القليبي يحصى وفي غير حلف لا يشك وقرعنا لان ما كسر في هل
 بحيث ترك شكوا مطلقا فاجاب بعدم الخلل من مقتضوده انما هو في الشكوى من (٢٩٣) غير ما كسر في الشكوى ووافقه تصحيح التورى ٧

وواحدة وواحدة طلقت واحدة لان الاستثناء انما يحصل بالانتماء (وكذا) لوطاق (ثلاثا
 الراحدة واحدة طلقت واحدة ثم واحدة بل الواحدة واحدة ثلاث) تقع لانه استثنى واحدة من واحدة وهو
 مستغرق فلا يجمع وان تسبل بالجمع في غير هذه المتعارف الاخطاء (وان قال) أنت طالق واحدة
 وواحدة واحدة الراحدة طالقت ثلاثا لان استغراق واحدة منها قبلها (أو) قال أنت طالق
 (ثلاثا) اثنتين الواحدة طلقتان لان الاستثناء من الاثبات في ومن التي اثبات كسري في الافراق
 فصل تقع ثلاث) هي أقوى أنت طالق ثلاثا (الا ثلاثا الواحدة طلقة) لانه يتعقب الاستثناء
 الثاني لاول آخره من الاستغراق فكأنه استثنى طالقتين من ثلاث لانه استثنى منها ثلاثا الواحدة وثلاث
 الواحدة ثلثان (فولقال) أنت طالق (ثلاثا) ثلاثا الاثنتين فطالقتان (اعلم مما قبلها (و) يقع (ثلاث
 الاثنتين الاثنتين طلقة) الغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به (و) لوتى (ثلاثا) الراحدة
 الواحدة قبيل) يقع (ثلاثا) لان الاستثناء من الاثبات في وبالعكس (وقبل ثلثان) الغاء للاستثناء
 الثاني فقط لحصول الاستغراق به وقيل ما في الذي قبلها ترجع هذا وهو ظاهر (فولقال) أنت طالق
 (ثنتين الواحدة واحدة تغيب) تقع (ثلاثان) لان الاستثناء من الاثبات في وبالعكس فالمعنى انا
 واحدة تقع فضم من السابق من اثنتين (وقول واحدة) الغاء للاستثناء الثاني لاسما ثم تراه ووجه
 ادخل الاستثناء من الاثبات في وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصحيح لان المستغرق آخر الكلام
 قال الاصل لو قال ثلاثا ثلاثا الاثنتين الواحدة تغيب ثلثان وقول واحدة قال الخطابي ويحتمل وقوع
 الثلاث قال الرازي ووجه الاول بان الاستثناء الاول باطل لاستغراقه لغيره ويبقى قوله ثلاثا الاثنتين
 الواحدة والثاني بان المعنى ثلاثا لا تقع الاثنتين بقدر ان الواحدة لا تقع فيبقى واحدة واقعة الثالث بان
 الاستثناء الاول باطل لاستغراقه وكذا ما بعده اقرب ما انتهى والوجه الثاني

فصل (ولو زاد) المعلق على (العدد الشرعي) من الطلاق واستثنى (انصرف الاستثناء الى اللفظ)
 المذكور الى العدد الشرعي لان الاستثناء للمعنى فيجب فيه مو جب اللفظ (فطلق يخصم الثلاثا
 طالقين ويخصم الاثنتين ثلاثا واربعة الاثلاثا طلقة وبس الاو يعاطف ثنتين واربعة الاثلاثا
 الاثنتين ثلاثا) ويخصم الاثنتين الواحدة ثلاثا (ولوقال) أنت طالق (ثلاثا) ثلاثا الاثنتين
 ثلاثا) بناء على ان الاستثنى منه لا يجمع مفرقه (فرع لوقال أنت بائن الا بائنا والا طلاقا ونوي بائن
 بائن الثلاث وقع طالقتان) اعتبارا بنيت به فهو كولو تافط بالثلاث راسثنى واحدة قال الرازي وفي معناه
 ما لوقال أنت طالق الا طلاقا ونوي بائن طالق الثلاث (وقوله مستأنفا أنت طالق ولى طالق الا طلاقه
 كقوله طالق ثلاثا لا طلقة) فتقع طلقتان تبس في هذا ام له وهو مبني على جواز جمع المفرق
 طلة في طلقتان والبعض الباقي وكامل ومن هنا يؤخذ انه لوقال أنت طالق أقل المعلق انه يقع بعض الطلقة ثم يكمل قال الزركشي ولم
 يتعرض لاثبات طالق ثلاثا الا كثر الطلاق وقضى حل كثر الطلاق على الثلاث ان يكون مستغرقا وقع الثلاث ومتفقين ما ترو
 بعضهم وهو جاهل على طالقتين وبعض الثمانية يقع طاقه لانه يبق بعد الاستثناء من طلقة ثم يكمل وقوله في الاستثناء المأشأ الى
 بعضهم وقوله وقضى حل كثر الطلاق على الثلاث الم قال شيخنا وهو الارجح لانه لوقال لها أنت طالق كثر الطلاق وقع الثلاث وقوله وقضى
 فانرو بعضهم ان قال فضعنا له أيضا يمكن الفرق بين قوله واكثره وان الاستثناء من الاثبات في (قوله وهو مبني على جواز جمع المفرق) ليست
 باعتبارها انما تصنع جعله لا سقاط الاستغراق وليست مسئلتنا انما اذ ليس فيها الاجماع الثانية في الالوه وهو مردود ٧

[illegible]

والاصح خلافه كما راعاه بقية ثلث الغاء للاستثناء لاسيما خبره وكذا ان أطلق له للثان ولو قال
من انفع وكذا لمن قال (قوله) فيما ذكر (الماضي كقوله الماضي) فبأن فيهما ترتيب ورواها
عقب الماضي وأولها فيبقى قبلها كان انحصار (وقع بثلاث النصف طرفة ثلاث) لانه أبني نصف
طرفة فيكمل لا بد لنداسني النصف فيكمل فلا بد لاعقلان لا نقول التكميل لانه يكون في طرف
لا بد اعقلانيا التحريم (و) وقع (ثلاث الماضي ونصف طلفان) لانه أبني طلفه ونصفه فيكمل ولو قال
طرفة الانصاف أو طرفة طرفة كسر حبه الاصل (وقع بثلاث الماضي ونصف طلفان) علما بما عرفت
(أو واحدة) لما راعاه لا يجمع الفرق فيكون كالف نصف حصول الاستتفاء به (وجهان) أحدهما
الثاني (و) وقع بثلاث الماضي النصف طرفة طلفان) لما راعاه (وكذا) يقعان (واحدة ونصف
الواحدة) الغاء للاستثناء الواحد من النصف لاد- تغرق وتبقى طرفة بضع اعلى النصف من الفرق
والراجع من زباده على الروضتين ظاهر كلامهما ترجع الثاني (و) لو أني (بثلاث النصف أو أراد)
بالنصف (نصف الثلاث أو أطلق) وقع (ثلاث وان أراد) نصف طرفة (ثلاث) اعلم بما عرفت ولو قال
أنت طلق ثلاثا ولا يفتقد في الاستتفاء متعلقين ثلاثا لا تفتقد الطلاق بضع طلفه على الثاني
والبعض الباقي فيكمل والسابق إلى الفهم أن أقل طرفة متعلق بالطلاق (ولو دفع الاستثناء على الثاني
منه) فقال أنت الواحدة طلق ثلاثا فكأنك شديده عند دفعه في هذا المثال طلفان وقيل لايصح الاستثناء
فتقع الثلاث لان الاستثناء لاد- تدرك الساعة من الكلام والترجع من زباده وهو واقف لهما
الاصل في العيان ولما عرفت بعد عن القاضي من الاستثناء قوله أن يفتقد الاذلة طوالت (فرع)
ولو أنت طلق ثلاثا في غير واحدة نصيب غير وقع طلفان أو بضعه أو قال الماوردى ورواها في الأصل
العربية يقع ثلاث لانه جئت عند الاستثناء فالأول ليس لاحكامه بغيره نص فان كان المتعلق من أهل العرب
فأولها بغيره أو من غيرهم كان على ما قد مضى من اختلاف وجهين لا يحسمان قال الأزهري في تفسيره
بفسر المعاني ويعمل بشيئه (الضرب الثاني المتعلق بالشيء فان قال أنت طلق ان شاء الله) فإنه
مطلق (فصله المطلق لتعلق) لحكم من حلف من قال ان شاء الله فقد استثنى وراه الترمذي وحسنه
والما كوجهين لا يحسمان المتعلق بغيره هو نولان المتعلق بغيره بقضى - وهو ما عرفت كالنقض في
نقضه من تعالي قد فعلت أو بغيره فلو لم يصد بالشيء المتعلق في بقية ثلاث أو أنه قد فعلت
والأول أو صدق التسليم أو أن في شيء من تعالي أو لم يصد به لم يفتقد المتعلق إلى اللفظ وقد مضى
هذا كلاما استثناء المسغور لان ذلك لا يمتنع من غير تسليم المتعلق بالشيء فيستقيم فانه قد دفع
الطلاق وقد لا يفسح كالمتر (وكذا يمتنع من ان يقع ما مره الصراف) كالمتعلق بالنفس والعين والبيع
والطلاق كقوله أنت طلق ان دخلت الدار ان شاء الله (ومثي وإذا) ونحوهما (مثال) فبأن



لو البلية لم يفسد في الشك في الملاقاة (الشك عند الأصوليين التردد على السواء وعند الفقهاء على التردد قال الزركشي وهذا هو قبح
تبيينه المصلحة بالشك في الملاقاة وفيه نظر مع الجحان قوله فان شك في الملاقاة أو وجود الصفة لم يتحقق في هذا الموضع
فلا يلزم مطلقا (قوله ويستحب الاحتياط في الملاقاة) الاحتياط لمن شك في مطلق أم لا لأن مطلقا لطفه معلق على في المصلحة الثانية بيان في قوله
أما في ملاقاة فهي مطلقا كبريا يقع عليه مطلقان (قوله وراجع ليقين الحال) لأن المحقق في الملاقاة التحريم الذي يزول بالرجوع والرجوع بالرجوع
مشكوك فيه قوله لعل لغيره بقتنا - حذفت في وضو كونه لم يرف فانه لو مطلقا واحد وانقضت عنه مباحات لغيره - من قال في الخادم وفي
الموسرى أن يعلل أن يقال بقرن الثلاث (٢٩٦) حتى إذا أراد تزوجه بالثانية بن (قوله وعلى شخص كل يفتق أمعاء) على

وفي التطبيق بيقين لعق
وقد مصر من لم يتفادوا
فيه إذا باء ثلاث أو باع
أحدهما نصيب لا يتر
يعتق نصفه على المشتري
وجود الصفة في المصلحة
يقضي في النصف بغير
ما قبل البيع لا يفتق منه
شيء للشك في الصفة فان
تفادى فيه أقل التصيين
وخرج بمصر من الزيد
على الحلي المورس
فيعتق الجميع بمصر والعلي
لحققت حث أحدهما
فيعتق نصيبه وبصري إلى
الباقى ووقف الولام لكل
أن يدعى في بنية يبيع على
الأخر ويملكه في البت
انه لم يثبت وخرجه أيضا
المصر والموسرى فاعتق نصيب
المصر بمصر والتطبيق إذ
لا يتصور الحال من حثه أو
حث صاحب وسراية العتق
الى نصيبه بغير نصيب
الموسرى لشك في المصراع
يدعى عليه في بنية يبيع بمصر
على البت انه لم يثبت وكالبيع
الموسرى لا يتصوره وما ولو
تبادلوا المصراع لم يثبت
بالأخر نصرف كل منهما فيما

بشأنه) أورد (أولا أن يشاء تعلق بعدم مثله الملاقاة لا يشك فيه فانه وجدته المشتية الملاقاة
(ثانياً) وان قال لم يشأ) أي الملاقاة بل عدمه (أو شك حتى بان مطلق) حاد في الأولى وقيل منونه
التي أخذها كما به على ما قدم من أن المعنى لم يشأ الملاقاة فان أراد أن لم يشأ عدم الملاقاة قبل منه ورب
عليه مقتضاها كما مر حبه الزاني

● (الباب الخامس في الشك في الملاقاة) ●

(فان شك في وقوع (الملاقاة) منه (أو) في (وجود الصفة) المعلق بها كقولنا ان كان هذا الطائر
غراباً فانت طائر وشك هل كان غراباً أو لا (لما قلنا لان الأصل عدم الملاقاة) وبقاء النكاح (أو) شك
(في العدد) بان مطلق وشك هل مطلق واحدة أو أكثر (أخذ بالاقول) لان الأصل عدم الزائد عليه (ويستحب
الاحتياط بمرجعة أو ملاقاة) غير دع ما يربك في المالا يربك رواه الترمذى وصححه فان كان الشك في أصل
الملاقاة الرجعي راجع إلى يقين الحاصل أو البائن بدون ثلاث جدد للنكاح أو ثلاث أسسك عنها وطلبها
ثلاثاً قال الرافى لعل لغيره بقتنا وان كان الشك في العدد أخذ بالاقول أكثر فان شك في وقوع مطلقتين أو ثلاث
لم ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره

(فصل وان علق شخص) له زوجتان أو أمثان (بيقين كان) أي كقوله ان (كان) هذا الطائر (غراباً
فانت طائر (أو) أنت (حزوان لم يكن غراباً بضررتك طائر) أو وقتك حرة (أو) شك (حاله) (في)
الملاقاة أو العتق (على أحدهما) لحصول إحدى الصفتين (واعترافهما) ورجو إلى تبين الحال
لاشياء المباحة بغيرها (وعليه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجه أو أمثانه أن تضع له ليعلم المصلحة
أو لم يفتقن غيرها وهذا في الملاقاة الدائنة وفي الرجعي إذا انقضت العدداً ما ساق من غير وجوب بيان
في الملاقاة إحدى زوجته فلا فارجعها (أو) علق (شخصان كل منهما يعتق) صوابه عتق (أنت)
كان قال أحدهما ان كان هذا الطائر غراباً فانت حرة وقال الآخر ان لم يكن غراباً فانت حرة وأشكلك
(فلا شيء عليهما) فكل منهما التصرف في أمته كمن ينفرد بالتعلق فتعلق الآخر لا يفسد حكمه كمن يبيع
صوت حديثين اثنين ثم قام كل الى الصلاة ثم عرض عليه (فان قال أحدهما حدث صاحب) أو ما حدث
أنا (ولك أمته ولو بعد بيع أمته عتقت مجاناً) أي لا يرجو بيع غيرها ان كان اشتراها الآخر بغير زينة (أو) لا
أي وان لم يقل أحدهما شيئاً (اعترافهما جعاً) ان كانا في ملكه (أو من يبي) منهما ان كانت أحدهما
تعلقا في ملكه ويؤمر بالبحث والبيان (كأنك لا تباينشك) أي حين التعلق (في ملكه) وطلب
الصحت عن حقيقة الحال (وضع التصرف فيما حتى يبين) الحال فوله أو من يبي شامل لبقاء أمته وأما
أما صاحب وهو الذي انصرف له الأصل وفي كلامه أوضح في شرح البهجة (وان قال ان كان) هذا الطائر
(غراباً فانت طائر) أو حصة نصرتك طائر ولم يعلم أنه غراب أو حصة أو غيرهما (لما قلنا واحد منهما)

بالأخر نصرف كل منهما فيما كان يتصرف فيما انتقل اليه كما كان يتصرف فيما انتقل عنه حكاه ان الرفعة عن الاعجاب ان شك في جواز التبادل
بالقطع بفساد أحد العوضين وقد يجب عنه بان ذلك انما يتراد إذا كان المقلوع فساداً معناه كطريقه في تحري الفدية وغيره (قوله هو)
عتق أمته) ما عهده المصنوع أو باع (قوله وضع التصرف في صاحب يبين الحال) هذا ما راجع إلى الشك ان ثم قال الزوي لم يكن
الشيخ أو لم يدعوا الرافى فيهم بن من العتق في المشتري وقوله هذا ما راجع إلى الشك ان ثم قال الزوي لم يكن
في شرح البهجة) لو باع أحدهما لمواشيتي الأخرى في الوسيلة احتيالاً أن أحدهما وهو ما في البس. واطو قد قال فيه انه القسامة
التصرف فيما كان يملكه أو نصفه فانتقلت كالاتى الصلاني نظير من تحري القبله والثاني المنع حتى يبين الحال لان استيعاب جنبة

بالإضافة إلى القرى قال النوى وهو الأتيس احتياطا للعق ولأن الأموال وغرامتها أشد من القبله وسائر العبادات قالو يؤدء أن أقامة على الزالة ملكة رقيقة كالمصرح بأنه لم يعق وان الذي عتق هو ورقى الآخر قال وهذا كله على طرقة تغيير العاردين اما على طرقتهم فعتق المشتري بالملك اهـ والواقف المارعين الاصحاب في مسئلة التبادل ما في البيضاويه من الموارد والروايات ولا نسلم انه يعق المشتري على طرقة العارفين ولا يلزم من عتقه على اذاجتماعي ملكه متعة عليها اذ لم يجتمع فيه * (فصل طلاق إحدى امرأته) * (قوله فالوجه كما قاله لأدري الخ) هذا من غير رأي مروجح تقدم فنابره في الدعوى على الزوجة ثم اتفق سلم أحد النكاحين (قوله أو أطلاق) قال ابن السكيت السكوتى ينبغي أن يكون محله ما إذا لم يصد على الأجنبية طلاق منه أو من (٢٩٧) غيره ولا فلا يحكم بطلاق زوجته لصديق الكلام عليهم ما صدقا

لمار قبل الفصل

• (فصل) • لو (طلق إحدى امرأته) بعينها (وتب)ها (اعتزلهما) حتى يتركها فصدقته في النكاح فلا ممانعة باليان لأن الحق لهما وان كذبها وبأذن واحدة وقالت أنا المطلقة لم يكف في الجواب نسب أو لأدري لانه الذي وط نفسه بل يخلف أنه لم يطلقها كما ذكره بقوله (ومن ادعت) منهما (الطلاق يخلف لهما بعينها) فان نكل حلفت وقضى بطلاقها ولو ادعت كل منهما أو أحدها أنه يعلم التي عنها بالطلاق وأما نت تخلفه على أنه لا يعلم ذلك ولم تقبل في الدعوى ثم المانعة فالوجه كما قال لأدري قبول هذه الدعوى وتخلف على ذلك

• (فصل) • اسم زوجته بنيت فقال زينب طالق وأراد) • زينب أخرى (أجنبية أو أمته لم يقبل طاهر) ويدون يعرف ما لو قال احدا كاطاقي كما ساق بان احدا كانا أو اهما تناولا واحدا ولم يصرح باسم زوجته ولا بما هو مقيم بخلاف زينب وظهر أنه بالزوجة لا غيرها (أو) أراد فبطلان نكح امرأته نكاحا سجا أو أخرى نكاحا فاسدا وقال احدا كاطاقي (فاسدة النكاح قبل) كالأولاد الأجنبية فيما ذكره بعد بل أدى هذا مافي الفصل وعبارة النصف صدق به وان يكون اسم كل من هاتين المرأتين زينب وعلق بقوله زينب طالق وأراد فاسدة النكاح بل عبارته ظاهرة فهو ظاهر (ولو قال لها) أي زوجته (والأجنبية) أو أمته (أو رجل أو دابة احدا كاطاقي طاعت) ان نواها أو أطلاق (فان نوى الأجنبية أو الأمانة للرجل والذابة قبل) منه (بعينه) لاحتمال اللفظ لكل منهما على السواء مع كون كل من الأجنبية والأمانة محلا لطلاق بخلاف الرجل والذابة

• (فصل) • لو (قال زوجته احدا كاطاقي وجب فوراً التعيين) لها (ان أجهم) الطلاق (والتبين) التعيين) لتبينة الحرمة عن غيرها فان أخبره فاف أن امتنع حبس وعزر قال الأسنوي ونسبة ذلك أنه لو استعمل لم يجهل لكن قال ابن الرقعة جهل أقول الروايات فيمن أسلم على أكثر من أربع أو استعمل أهل ثلاثة أيام وقاله ابن الرقعة ينبغي أن يكون محله فيما إذا أجهم أو عين ونسب فان عين ولم يدع نسبانا فادعوه لكلامه هذا (في غير زوجي) أما دية فلا يلزمه فوراً تبين ولا بيان لأن الرجعية زوجة (وان ماتا) فاجب فوراً التبين والتبينة لتبين حال الأثر (ولا بد في دعوى النسبان) بقدراده بقوله (ان كذبها) بل يخلف لهما كما يربيه (والطلاق) يقع (بالافتقار) فيما إذا طلق أحدهما (ولو لم) لانه جزم به ونحوه فلا يجوز تأخيره إلا أن محله غيره معين أو غير معين فوثر بالتعيين أو التبين (لكن عند) الطلاق (المهم من التعيين) والمعين من اللفظ لعدم تعيين المحل في الأولى دون الثانية ويجوز أن تأخر العددة عن وقت الحكم بالطلاق كما يجب في النكاح الفاسد بالوطء وتحسين التفريق (وبعناهما) إلى التعيين أو التبين لا شأنه بالمادة بغيرها (ويبقى عليها) إلى ذلك لحبسهما عند

واحد والأصل بقائه الزوجة وقد ذكر الرافعي في العتق انه إذا عتق عبدا ثم قاله ولعبدا آخر أسديا حر لم يقض ذلك عتق الاخر اهـ (قوله قال زوجته احدا كاطاقي وجب فوراً التعيين الخ) قال جلال الدين البلقيني لا اختصاص لذلك بهذه الصورة بل قال ان دخلت الدار فاحدى زوجتي طالق فالامر كذلك بغير بين فصل المعنة والإيهام ولو قال على عاتق أهل مصر والشام المطلقين يلزمني لا أقول كذا وله زوجتان فه تعين احدهما اودا التعليق وقد سئل عما لو كان له زوجتان فقال المطلق الثلاث يلزمني لأنام عند واحدة منكما ما خلاصه واذا نام عند واحدة منهما كيف يقع الطلاق فأجبت بان خلاصه ان عين احدهما لتطبيق ثم يخالفه ثم

يحدد العقد وينام عند من شامتها اذ انام عند واحد منهما (استى المطالب) - قالت (٣٨) هذا الملم وقع الطلاق بمحاولة تعيينه فمن شامتها اهـ وقوله فأجبت بان خلاصه الخ إلى أن تعصه • (تنبيه) • القاعدات باسم الجنس إذا اختلفت ولم يلزم علمه انه إذا قال زوجتي طالق وله أربع نساء أو أن يطلق الجميع والجواب بان هذا مما انفصله العرف عن موضوع القرى بدليل أنه لو قال مالي صدقة تم جميع ما له لعدم تخصيص العرف بإدخال الاسم المعروف بالام التعريف به على الأصح يلزم عليه انه إذا قال الطلاق يلزمني أن تقع الثلاث عند الحلف على العموم والجواب انه منقول بالعرف والاعتبار بنسبة على العرف كالأنزاع الخالف فلم يلزم ولا غسل بياله ولا لفظه صريح فيه

(قوله لو ماتا قبل البان الخ) يفهم من ان موت احدهما كونهما كذلك يقتضي ان له في موت احدهما تعيين الحية والمستوفاه لان ذلك بين الطلاق المحرز والمعلق وهو في المحرز والمعلق الذي تقدم فيه جرد (٢٩٩) الصلة في موت احدهما واضح وما في الملقن الذي تقدم فيسوت احدهما عمل الحث كونه

(وان فصل الاولى) فلبه البيان (وان فصل الاولى) عما بعدها (طالت والتردد بين الزايعتين المتوسعتين) فلبه البيان (وان سرد) الالفاظ بان ينفصلها (احتمل المعلق الثلاثة) أي فصل الرابعة وفصل الثالثة وفصل الاولى (فيسأل) ويعمل بما أظهر ارادته ويحل ذلك اذا فصل بوقفه بسيرة ونحوها كما مر فقله (وقس باقي الصور على بعضها) المذكور ولذا قال هذه أو هذه. لانه قد عاقت احدى الانتين واحدى الآخرى ولو قال هذه وهذه أو هذه وهذه فقد فصل الاولى عن الثلاث الاخيرى وضم بعضها الى بعض فطلق الاولى وتردد الطلاق بين الثانية وحدها وبين الآخرى بين معاودة بفرض الفصل بين الاولين والآخرى والضم فيهما فطلق الاولان أو الاثنيان وقد يفرض فصل الرابعة عما قبلها فطلق الرابعة وتردد الطلاق بين الثالث وحدها وبين الاولين بها (وان قال هذه) الماطقة (ثم قال لا أدري هي) هذه (أم غيرها طاعت ووقف البانين) أي أمرهن (فان قال) بعد ذلك (تحققنا انها هي قبل منعه) ولم يلق غيرها (وان سبى في غيرها حكم بسلامتها أيضا) ولم يقبل جوعه من ان اقرار الاول (هذا كله في تبين المعنى) هذا الصياح ان الكلام فيه حيث قال وان قال الى الابد (وان عن المهر) لاطلاقه أو عن المعلق خلافا لمهر (فقال هذه وهذه) أو هذه وهذه أو هذه وهذه أو هذه وهذه (اغت الثانية لان تعيين المهر انشاء للاختيار) لا اختيار عن سابق وليس له الاختيار واحدة بل هو كاختيار غيرها (فرع) * لو (ما تناقسل البيان والتعيين وقف سيرة بينهما) حتى يبين أو يعين (فان عين أو بين وطلاق بان لم يرهن الماطقة) لينتوئها منه ويرهن الأخرى (ثم نوى معنيين في واحد فلو رتة الأخرى تخلفه انه لم يرهنها) بالطلاق لانه يردم الشركة في تركها (فان حلف فذلك وان) تسكن حافوا ولم يرهنها أيضا (لان البين المردودة كالقرار (وان حلف) كأننا (قال في الروضة) كاسماها (طالوه بكل المهر ان دخل) عورتهن (والافعل بالمابو بالكل) أي بكل المهر (لاعتراة انما رزوجة أم نصفه لزمهم انما ماطقة) قبل النكول (وجوهان وفيه نقل لانه اذا حلف) قبل النكول أو بعده (ورث نصف المهر أو ربه فلا يطالبونه الاجار ادعى لونه) ويذعن النظر بأن المراد بمطالبة المهر بكل المهر أو بنصفه معطاة المهر بنصفه من ذلك وأقرب الوجهين المذكورين نأينهم سالز عنهم انما ماطقة فهم منكر ون استحقاق النصف (وان عين) امرأة (في) الطلاق (المهر) فلا اعتراض لورثة الأخرى عليه لان التعيين الى اختياره (وان كذبه ورثة الماطقة) يعني المدينة للملاق (فالمهر تخلفه) انما الماطقة (وقد أثره له بأثر لا بدعه وادعى) عليه (مهر المستقر بالموت) ان لم يدخلها وتغير الاصل في هذه لورثة المدينة اطلاق بهم انه أراد مسألة الطلاق المهر وليس مراد الان التعيين اختيار لا اختيار فلا يقع فيه تكذيب (وان مات قبلها) أي قبل البيان والتعيين (قام الوارث مقامه في التبيين لاقى التعيين) لان البيان اخبار كان الوارث عايب بغيره أو قرينة التعيين اختيارا يصدر عن شهوة فلا يخلف الوارث فيه كالمسلم الكافر على كثر من أربع ومات قبل الاختيار لا يخلفه وارثه وما ذكره وما صححه في المناهج تصحيح التبيين خلافا لانتفاء كلامه من انه يقوم مقامه في التبيين أيضا ونزل كلامه ما مات قبله أو بعده أو احدهما قبله والآخرى بعده أو لم يمت واحدهما قبلها أو ماتا احدهما دون الأخرى وقال الفضل ان ماتت ابنة عالم عين وارثه لم يبين الا فخره في ذلك لان ميراث زوجته من ربع أو ثمن ووقف لكل حال الى الاطلاق سواء أمت أمزوجة أم أكثر فخلافا لما اذا مات بعدهما وبينهما فقد يكون لغرض في تعيين احداهما لطلاق (فان توقف) الوارث في التبيين بان قال لأعلم ومات الزوج قبل الزوجتين (وقد) من تركته (ميراث زوجة) بينهما (حتى يصلها) أو يصلح ورثتها بعد موتها وان ماتت

كأنما كان زمان منتهى فلو كانت احدهما كحياة والآخرى والزوج مسلمات فلا يصح في نظر من نكح المرأة ان لا يوقف حتى وهذا مشبه لكن نقلي في الكتابة عن اختيار صاحب الساملي في هذه المسئلة (الزوج قبل نقل تركته جواز لا يمتد) وقوله وجها في قوله أشار الى تعيين

﴿فرع﴾ لو قال له زوجي طالق (٣٠٠) قال الروابي وغيره مطلق واحد منهن وله تعيين في واحدة كقوله اخذنا من طالق

وقال ابن عبد السلام الذي
يتبين انهن يعاين كلهن
اه وجزم الاول في الاقرار
وقوله وجزم الاول في
الاقرار انما في تعميده
قوله قال الفسائي وفي
الكتاب من هذا الفرق شيء
البح قال الغني الفرق
صحيح لانه رأى العاقر قد
عرف صفته ان ادعى عليه
غيرها خالف ما في عامة
الرؤية فتابس الحلف
على البت وأعدم الدخول
فليس مشربا ولا هاتلا
على نفسه من الحواس الا
أن يدعى انه لازمه بحيث
قطع بايم لا يدخل لكن
ذلك فرض نادر قوله لا
في النسوة التهمة ردى
المعتمد به قد لا يكون
في تعيين الحث من الزوجة
ثم مقتضى تزويجه بان
يكون المطلق رجسا
وبتأخر موته او قد لا يكون
بينهما قول رافق أو اختلاف
دون وقد يكون المطلق
بأنشأ زوجا ولو كان من
الزوج بعد وانقضت العدة
وقد زيد الارث على قيمة
العبد وتكون في تعيين
الحث في العبد معتمدا
اذا قتله قاتل وورثه
وكانت نسبه اذ لم تكن
وتلى حصته من الارث
وقد ائتمرت المرأة من الزوج
بان يطلقها بعد ذلك خلافا
بأنه قال ويبيح النظر في
أبناؤه مطلقا كما قلناه

﴿فصل﴾ لو قال ان كان هذا الطائر غرابا قسائي طوائق (وان لم يكن غرابا فعدى حر
وأشك) الحال بالآلة لا لأنه غراب أو غيره (وددقوه) أى النسوة العبد (أو كذوه وحلف)
على نفي العلم (اعتزلون) أى النسوة (ولم يستخدم العبد) ولم تصرف في البيان لتيقن التعزيم
في احدهما كطالع احدى زوجته ولا يقرع بينهما مادام حي التوقع البيان (وأنفق على الجميع) اليه
أما إذا اشك فحلف المدعى منهما بفضله بما ادعاء (فان اعترف بطائفة) بان قال حثت فيه أو في
بعضهم وصدقه بذلك ولا يمين عليه (و) ان كذب العبد (حلف) السيد (له)
فان نكل لحلف العبد وحكم المطلق) بالاعتراف (والعق) باليمين المردودة (وكذا كسبه) فان
اعترف به على السيد بان قال حثت فيه أو في العبد فان صدقه النسوة بذلك ولا يمين وان كذبته حلف
اين فان نكل حكم بالعق والمطلق (وانكاره الحث في احدهما الاعتراف به في الآخر) ففوله لم أحث
في عين العبد كقوله حثت في عين النسوة ففوله لم أحث في عين النسوة كقوله حثت في عين العبد (وان
ادعت احدهما على المطلق ونكل) عن اليمين (وحلفت طلق وحدها فان دعت) عليه (الآخرى) ذلك
الاول قول الاصل أخرى (فله ان يحلف ولا يضره النكاح مع غيرها) أي ولا يوجب نكاحه في واحدة
ونكاحه في حق غيرها قال القوي وهذا بخلاف ما لو أقامت احداهن بنية على إقراره بالحلف حيث تعلق
هي وصاحبته لان البينة عامة كما قال الزوجته ان دخلنا الدار فانتا طالق فان دعت احدهما
الدخول وانكر مدعى بيمينه فان نكل حلفت هي وطلقت دون صاحبته وان أقامت بيمينه في ذلك طلقا
جميعا انتهى ولوا دعت كلهن على المطلق ونكل عن اليمين حلفت بعضهن دون بعض حكم بالملاق من حلفت
دونهن لم تخلف ويجري هنا من الامر بالبيان والحس والتعزيم عند الامتناع صرح بذلك الاصل
(ومضى مات) قبل يمينه (نكل) البيان (من الورثة ان عتوا) الاول ان يبينوا (الحث في العبد)
لا لضرارهم بانفسهم بنسب النسوة في التركة واخراج العبد عنها (لا) ان يبينوه (في النسوة) فلا
يقبل منهم (التهمة) باسقاط ارثهن ولو اقاموا العبد في نسبه قبل من الوارث ان عين الى آخره وانسابها

الاصحاب اذ يرد مع التهمة فيه تغير يجهل على امرائها الحث بالذكورة او الا نفي على التهمة فيه اضطراب
فوله

قال ابن العماد ما عرض به مردود وما لم يصد من روية اما قوله فان الزوج قد رث منها فاعلم فان صورة المسئلة ما اذا مات الزوج قبل او بعده وقد رث الميراث بان يكون المطلق رجعا وبموت الزوج في العدة واعتراض سافلان الرافعي على بقوله فيرق العبد بسخا ارب الزوجة وهذا بدفع الرجعية لانهم اوارثة لا يتصور رجعا حتى يتعدا اربا وقوله لا رث احد ههنا من الاخر كما اذا كانت الزوجة رقيقة وكافرة أو كان المطلق بائنا أو رجعا ساكنا لكن مات الزوج بعد انقضاء العدة فله من صورة المسئلة لان عدم ارب احد ههنا من الاخر انما يكون عند تحقق المطلق والمات الميراث لهم لم يتحقق وقوعه حتى ينفى التهمة وقوله ثم ان الارث قد يزيد على قيمه العبد كان الصواب ان يقول فان الارث قد ينقص عن قيمة العبد لانه حينئذ تنفي التهمة ويؤيد ذلك (٣٠١) حصلت التهمة وقوله ان العبد يقبله قال

فيهم في تعيين العتق فيه ليرث دينه المطلق في موضع التقيد لانه انما رث دينه بحسب الارث من النيب وقوله وقد لا رث الميراث من الزوج كما اذا طلقها بعد ذلك طلاقا بائنا اهل عن صورة المسئلة ايضا لانه متى طلقها بعد التعلق المذكور طلاقا بائنا لم يتحقق الى بيان الوارث واما اذا كانت الزوجة رقيقة أو كافرة فيظن ان بين العتق في العبد قبل طعنا لانكشاف الضرر على نفسوا من عين

قوله (فان توفى) بان قال لا أعلم (أفرع بينهما) رجاء خروج القرعة على العبد كما هو في العتق وان لم توفى المطلق كما تقبل شهادة رجل وامرأتين في السرعة لثأثيرها في الضمان وان لم توفى القاطع في النكاح لثأثيرها في المال وان لم توفى النكاح (فان خرجت للعبد عتق ويكون عتقه من الثلث ان عاتق في المرض) والافان رأس المال (ولم يرب) من الزوج (ان ادعى طلاقا بائنا والارث وان خرجت من استر الاشكال) اذ لا أثر لقرعة عتق المطلق ولا تعاد (وقد اربهن والاولى من تركه للورثة) (فصل قال ابو شيخي لوقال) * احدى نسائه (أنت طالق وهذا وهذا فان فصل الثالثة عن الاولتين أو الاولى عن الاخرتين) أو ارب ذلك كما صرح به الاصل (فالحكم كسقي) في فرع ارب الوطع تعيينا في الاولى ان عين الثالثة طلقت وحدها أو الاولتين أو احدهما طلقتا وفي الثانية طلق الاولى واحدى الاخرين والتعيين اليه (والا) أي وان لم يفصل (فان كان علقا فان الواو للجمع فالترديد في الاولتين والثالثة وان كان جاهلا) به (طلعت الاولى واحدى الاخرتين) فيعينها (ولو صاعف) نسوة (الرابع) صفا (فقال الوسطى مسكن طالق قال النوري) كالقاضي (طلعت احدى المتوسلتين) لانه وضع الوسطى لوحدها فلا تزداد عليها وسأني في الكفاية فيما اذا قال شـ وعان المكاتب أو وسط النجوم ما يؤيد ذلك عند التأمل الصادق (والتعيين اليه وان طلق زوجته رجعا) قبل الرجعة (طلق احدهما لا تأويلهم) للمعلقة (فله التعيين ولو بعد انقضاء العدة) بناء على ان الطلاق يقع باللفظ لا بالتعيين (ولا يرب الزوج باحدهما قبل التعيين) وبعد انقضاء العدة (حتى تنكح زوجا غيره) * (الباب السادس في تعليق الطلاق)

الطلاق في الزوجة جاء الخلاف وقوله فيما تقدم أورد مع التهمة أشار الى تصحيحه * (الباب السادس في تعليق الطلاق)

قوله (تعلقه بائنا) بشرط في التعليق بدخول الدار ونحوه وان يرمض على الشرط قبل فراغ العيدين وان يصل

(تعلقه بائنا) كالتعلق لانه فكرهه طلاقا فيدفع بتعليقه بتجسيمه وادنا نسو له بخبر المؤنون عند شرطه وادنا وادنا وادنا بائنا حسن ولا يجوز الرجوع فيه كالحلف كما قدم في الخلع وصرح به الاصل هنا (بالفراق قبل) وجود (الشرط ولو) كان معلوم الحصول أو (قال بخلته) أي الطلاق المعلق لتعلقه بالوقت المستقبل كالخلع في الجملة وصوم يوم معين نذر وقضية كلام أصله أنه لا يقع في الحال طلاقه بقوله غلبت الطلاق المعلق قال الاستوى وليس كذلك بل تقع في الحال طلاقه بجزء ما وانما الخلاف في وقوع أخرى عند جود الصفة كذا كره الامام وغيره انتهى واستشكل ما من عبد السلام بأنه ان لم يصح التجهيل فنبى ان لا تعلق في الحال انتهى ووجهه وقوع الطلاق على بعده بان قائلة أفي وصف التعليق توفى طلاقا فبشدة (فان قال أنت طالق ان وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهرا) لان ظاهر الحال يدل على انه ندم على التعليق انقصه وعد الى التجهيز (الا ان منع النكاح) كان وضع غيره يده على فيه (وحلف) فقبل ظاهرا للفرقة وتوافقا لحال احتمال انه أراد التعليق على شيء حاصل كقوله ان كنت فعلت كذا وقد فعله (وسق)

الشرط بالمطلق وان يتلفظ بالشرط بل بانه بحيث يسمع نفسه ولا بشرط هذان يسمع غيره بخلاف الاستثناء (قوله ولو قال بخلته) أي الطلاق أو قال أريد تجهيل (قوله وقضية كلام الاصل انه لا يقع) أشار الى تصحيحه (قوله قال الاستوى وليس كذلك الخ) الذي يظهر في محققاته الرافعي لانه الماشي على القواعد هذه القول لا تعارض ما ذكره لانه قال وقبوه وجع من حكاية الشيخ أبي علي وغيره على ان اذ ذكره يمكن حله على ما اذا قصد التجهيز بما وقع قبل الشهر لانه لا يستقيم تجهيل المعلق مع بقائه التعليق لان الشرط لا ينتدم على شرطه والاول لا يقدم على الثاني بل يقارنه أو يتاخر عنه ثم لو تناهضت تجهيل المعلق مع بقائه التعليق للزم ان لا يقع بالدخول شيء آخر لان المعلق سبق وقوعه والذي لو وقع لم يعلق فكيف وقع ما يعلق ت (قوله بل يقع في الحال طلاقه بجزء ما) الاصح انها لعل في الحال وتطلق عند جود الصفة (قوله لاحتمال انه أراد التعليق الخ) وان الكلام من استأنف ان ير يدان جافو بدفا كرمه أو نحو ذلك

(قوله وأهل هذا الصبح) يجعل كلامه (٣٠٢) البرهني على هذا (قوله وقوله اندخلت الدار أنت طالق الخ) لو قال أنت طالق لودخلت

[illegible]

(قوله كذا قالوه والوجه الخ) الوجه - مسافة الاحجاب لانه مذكور اللفظ كالمين: (قوله أو بالليل فغير وبشمس غدا الخ) حتى في المطالب
الافتقار على هذا المثلثة ثم قالوا وتفقروا على انه لو كانت طاق في كل يوم طائفة منها فطلق (٢٠٣) في الحال طائفة في اليوم الثاني طائفة
وكذا في ابتداء اليوم الثالث

انما خروجه وانما خروجه ومضيه ونفذه (كذا) تطلق يا - خروجه من (ان علق يا - خر
أول آخر) لان آخره اليوم الاخير وأوله طلوع الفجر فأخرأوله الغروب وهو الجزء الاخير كذا قالوه
والوجه انها تطلق قبل زوال اليوم الاخير لانه آخرأوله وقت الغروب انما هو آخر اليوم لا آخرأوله
(وان علق يا أول آخره في أول اليوم الاخير) منه تطلق لانه أول آخره (أو آخر) أي واقع يا - خر
(أوله فبا - خر اليوم الأول) منه تطلق لانه آخرأوله ونقطة الاصل عن الاكثرين وقيل تطلق يا - خر لانه
الأول منه لانه أوله بالحقيقة وصوبه الشاشي وان أبي عصرون وحري عليه صاحب الفخر وغيره وقوله
ابن الصباغ وغيره عن الاكثرين والحاصل انهم اختلفوا في النقل عن الاكثرين وفي الترجيح فذهبهم من نقل
الأول عنهم وجه ومنهم من عكس والاقبيس قالوا العمراني الثاني (أو بان تنال شهر فغير وبشمس
الخامس عشر) تطلق (وان نقص) الشهر لانه المفهوم من ذلك (أو بنصف نصفه) الأول (في طلوع
في الثامن) تطلق لان نصف نصف سبع ليل ونصف سبعة أيام ونصف ليل سابق النهار فيقال نصف
ليله نصف يوم يجعل ثمان ليل وسبعة أيام نصف اربع ليل وثمانية أيام نصف (أو) علق (بنصف
اليوم) كان قال انت طاق نصف يوم كذا (فندال زوال) منه تطلق لانه المفهوم من ان كان اليوم
يجب من طلوع الفجر شرعا ونصفه الأول أطول (أو) علق (بعض يوم وهو النهار في وقت من
اليوم الثاني) تطلق لان اليوم حقة في جمعه متصلا أو متفرقا (أو) وهو (بالليل فغير وبشمس
غدا) تطلق اذ به يحقق معنى يوم قال الرازي كذا أطلقوه لكن فيه تعلق اليوم من البعض المرفق وقد
مر في الاعتكاف انه لو نذر يومين بغير تفرق ساعة انتهى وأوجب بان التفرق بقى الممنوع منه ثم تفرق
تخلو زمان لا اعتكاف فيه أم لا يدخل في انما يوم واستمر الى نظيره من الثاني أو قال في انما الله ان
اعتكف يومان هذا الوقت فكيف ذلك وهو نظيره ما هذا لان زمن التعلق حصل الشرع فيه عقب العين
ولفرض انطباق التعلق على أول نهار طلعت عند غروب شمسه يومه صرح به الاصل (أو) قال نهارا
انت طاق (ان) الأولى قول أصله اذا (مضى اليوم فغير وبشمس) تطلق وان في منه لحظا لانه
عرفه فيصرف الى اليوم الذي هو فيه (فان كان) قاله (ليلا) اذ لا نهار حتى يجعل على المهورود
وقال النول ولا تكن الجمل على الجنس اذ لا يتصور بقاؤها حتى تنقضي أيام الدنيا فكذلك صفة مستحيلة
(أو) قال (انت طاق اليوم أو الشهر أو السنة) وقع في الحال وان كان (قاله) (ليلا) ويعود ذكر
اليوم لانه لم يعلق وانما وقع وبشمس الوقت بغيره - بعد من قال في صورته بالليل أردت اليوم التالي فينبغي ان
يقبل من حتى لا يقع قبل الفجر قاله الاذري (وان علق بعض شهر فبعض ثلاثين) يوما تطلق (فان كان)
التعلق (ليلا فبعض ثدره) أي الليل أي ما سبق معنى التعلق (من ليلة احدى وثلاثين) تطلق
وان كان نهارا كل بقدر ما سبق منه على التعلق من يوم احدى وثلاثين وهذا مذكوره في الاصل وظاهر
ان لمعنا ان يعلق في غير اليوم الاخير فان علق في يومه بعد شهر هلال كاسم في السلم وبما تقرر علم ان في
كلام المنصف انما فاقولانه (فان افتقت مقارنة) ابتداء (هلال) للتعلق (كفي) مضى
الشهر اما أو ناقصا اما اذا علق بعض الشهر معرفة فطلق بعض الشهر الهلال كاسم صرح به الاصل (أو) علق
(بانقضاء سنة فبانتفي عشر شهرا) بالاله تامة أو لأي فبعضها تطلق (ويقيم المنكسر) من الثلاث
عشر ان وقع كسرا بان في انما الشهر كاسم في السلم (وان شك) بعد معنى مدغم التعلق (هل
تم العدد بالقبين وحده الوطه حال التردد) لان الاصل عدم معنى العدد والطلاق لا يقع بالث (أو)
علق (بانقضاء السنة فبانقضاء باقها عشرين) تطلق وان بقي منها لحظا لم يسم في نظيره من اليوم (ولو قال

النهار فقد مضى خروجه تمامه ولا يقع بغير وبشمس وقوله وامل المراد الخ أشار الى تصحيحه (قوله أو اننت طاق اليوم أو الشهر الخ) ولو قال
انت طاق شعبان أو رمضان غير ذكر شهر قال ابن سراج وقع ساعة تكلم (قوله فينبغي أن يقبل منه) أشار الى تصحيحه (قوله فان علق فيه
بأن بعد شهر هلال) أشار الى تصحيحه

أردت) بالسنة مكررة أو مرة فسنة (رومية) أو فارسية (أو) بالسنة مرة فسنة (كاملة لم يقبل) منه
(ظاهراً) لثمة التأخير (و بدت) لاحقاً ما قاله الأذري لم وكان بلاد الروم أو الفرس فينبغي
قبول قوله قال وعلق بعض شهور طلت بعض ثلاثة أو الشهر وبعض ما بين من السنة على الأصح عند
القاضي وبعض اثني عشر شهر إلا أنه عند الجلي ثم نقل عن الجلي أنه وعلق بعض ساعات طلت بعض ثلاث
ساعات أو الساعات فبعض أربع وعشرين ساعة ثم إجماعاً ساعات اليوم والله

● (فصل في علق بمسجل عرفاً كمعروف السماع) ● والبيان واحد المولى إذا أراد به المعنى المراد في قوله
تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام واحد المولى ياذن الله (أو عقلاً كحياتهم المولى) والجمع بين الضدين
(أو شرعاً كمنع صوم رمضان لم يطلق) لأنه لم يميز المطلق والمقتضى ولم نجد الصفوة ويكون القرض
من التعاليق بالمسجل امتناع النوع لامتناع وقوع العلق به كإثبات قوله تعالى حتى بلغ الجبل من سم الخطاط
واليمين فيبدأ كمنع عقده كما صرح به ابن نويس وغيره حتى يحدث بم المعلق على الحلف ولا يخالفه ما يأتي في
الاعتناء من أنه لو حلف بالله لا يصعد السماع لم ينفذ عيانه لأن عدم انعقادها لم يفسد لعلقها بالمسجل بل
لأن امتناع الحلف لا يحل بتعظيم اسم الله تعالى ولهذا ينبغي دفع الجواب ليقول لا ولا هو ميت مع تعاقبها
بالمسجل لأن امتناع العلق لا يحل بحرية الاسم فيخرج إلى التكليف (ولو قال أنت طالق أمس طلقت في
الحال) سواء أراد وقوعه أمس أم في الحال مستند إلى أمس أم لم يردش أم مات أم من قبل بيان الإرادة
أم خرس ولا إشارته مفهومة لأنه خاطبها بالمطلق وروى ما يجمع بين فافق الوفا ويقع المطلق كالقوله أنت
طالق للبطعة ولا بد من طلاقها (فإن أراد الانتحار) بأنه طلقها أمس في هذا العقد ونفذها معها أو هو
الآن معتدة أو بان (قبل) منه لغيره لا إضافة إلى أمس (واعتدت من أمس ان صدقته) وبيد النذر
في أنه كان يخاطبها أو كان يأتى بيانه في العدد (والا) أي وإن لم تصدقه (فإن الأقرار) تعتد (وان
قال أردت) أنها طلقت أمس متى (في عقد غير هذا) العقد (أمرن زوج) آخر (قبل قبل) منه (ان
عرف) عقد سابق وطلعت فيه سنة أو غيرها سواء أصدقه في إرادته أم لا بالمتأخر حيث لم يصح
فيه المعرفة ذلك لاعتدائه بالمطلق في هذا العقد وهذا أراد منه عنه (والا) أي وإن لم يعرف ذلك (فلا)
يقتل من يحكم بالطلاق في الحال وهذا ما في المنهاج كالملة والشرع الصفوة وقوله الأيام والليالي عن
الاحتجاب ثم ذكر أعني الأيام احتجاً لحرى عليه في الرخصة تبعاً للنسخ الرافعي السقيمة وأنه ينبغي أن يقبل
من الاحتجاج (والها) ان لم تصدقه (تخلعه) أنه أراد ذلك) أي أنه الملقط في هذا العقد أو في عقد غيره
(وان قال) أنت طالق (لشهر الماضي فكذلك) أي ذاتي في الماضي أنت طالق أمس (ان أراد
التاريخ) وكذا قال في الشهر الماضي (والا) بان أراد التعليل أو المطلق (وقر في الحال) كالمقوله لوروى فلان
(وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر) مثلاً (تقدم قبل معنى شهر) الانسب بكلامه الآخر قبل أكثر
من شهر من انتهاء التعاليق (لم تطلق) لتعذر وقوع المطلق قبل آخر التعاليق (واختلف الذين) حتى لو قدم
زيد بعد ذلك أو شأبان سافر ثم قدم وقدم في أكثر من شهر لم تطلق (أو) قدم (بعد) معنى (أكثر من شهر)
من انتهاء التعاليق (تنبأ وقوعه قبل شهر) من قدومه (فتقدم حينئذ) لأن معنى ذلك تعليق المطلق
بوقت يتصور بين التقديم شهر فوجب اعتباره واعتبرت الأكثر به الصادقة بأخر التعاليق كما ذكرنا ليعنيها
المطلق وذكرها من زيادته وبه صرح ابن الصباغ والبندينجي والمجمل وغيرهم واعترض به الاستثنوي
وغيره قول الأصل وان تقدم بعد معنى شهر من وقت التعاليق تنبأ وقوعه قبل شهر لأن المطلق إنما يقع في
زمن يسع وقوعه أو ادعى الشهر ويحاج عنه بيان مراده وقت التعاليق آخره فينبغي الوقوف مع الآخر
اذ الشرط والجزاء يتقاربان في الوجود كما سألنا العلامة تبيين الكلامين (وان قالها) وقدم معنى أكثر من
شهر من انتهاء التعاليق (ثم قدم) زيد (بعد الخلع بشهر) سواء معلق الأصل أو كثر من شهر (صع الخلع)
ولم يقع المطلق المعلق لانه عند الصفه ثبات (أو بدونه) المراد بدونه أكثر من شهر (والطلاق المعلق

(قوله فينبغي قبول قوله)

أشار إلى تعينه (قوله على

الأصح عند القاضي) أشار

إلى تعينه وقال شخبنا أيضاً

هو الأصح ولا فرق بين أن

يكون الباقي من المستندون

ثلاثة شهور أو أكثر منها

حلا للتعريف على إرادة

الباقي أو قبل يفرق بين

أن يكون الباقي أقل من

ثلاثة فتكمل كما يستأن

ما ذكرنا من عبارة القمولى

في جواهره (فصل قوله

علق بمسجل عرفاً كمعروف

السماح الخ) وقد أحرى

برسول الله صلى الله عليه

وكتب أيضاً وان علق على

عدم موقع (قوله كما صرح

به ابن نويس الخ) أشار إلى

تعينه (قوله ولا إشارته

مفهومة) أي لا كتابة

ثلاث (صم) الخلع والمال مردود فلما بان بالخال قبل الخلع بطريق التين أو الوضوء أو لم يرضى أكثر من شهر والحكم كذا ذكره في الشق الذي لم يصح فيه الخلع أن كان بين التعليق والقدوم دون أكثر من شهر أو بان صم الخلع لم يعلق بالصفة قبله صم به العمر أو غير موصى الثلاث ما دونها أو لم يعلق غيره أو كان قبل التحول بخلاف غير ذلك فصم معه الخلع، ناعلي صحة خلع الرجعية (وان قدم بعد شهر) الأنسب ما قدمه أكثر من شهر من أثناء التعليق (ومات قبل قدومه بدون شهر) أو أشهر (لم يرثها) لوقوع الطلاق عليه سائلا ومثاوجه أضافات وهي بان أضافات قبل قدومه با أكثر من شهر غير ثواب العدم بقى على الخلع عليها كونه أمّا إذا كرمته بالنسبة لزوجها لم ينعقد عدم أروها

• (فصل) • لو (قال) نهاراً (أنت طالق) غداً أمس أو أمس غداً لا صفة ترفع العلق (في الحال) لا ندم
أُمس أو أمس غداً اليوم (ولو قال) أنت طالق (أمس غداً أو غداً أمس بغير صفة تعاد كمرأس) ووقع العلق
في الغد لأنه علق بالبعد بالأمس ولا يمكن الوقوع فيه أو لا الوقوع في أمس فتعين الوقوع في الغد لأنه
(أو) أنت طالق (اليوم غداً أو واحدة) تقع (في الحال) ولا يقع شيء في الغد لأن الماطقة اليوم طالق غداً
ويعتدل أنه لم يرد لذلك (وكذا) تنع واحدة فقط في الحال (لو أراد بذلك نصفه اليوم ونصفه الآخر غداً)
لأن آخره مجهول (فإن أطلق نصفين) بأن أراد نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غداً (فطالقان) إلا أن تبين
بالدلالة وكذا لو قال أردت اليوم طلقة وغداً أخرى يلاهم بالاولى وصرح به الأصل (ولو قال) أنت طالق (غداً
اليوم طلقت) طلقة (غداً فقط) أي لا في اليوم أيضاً لأن العلق تعالى بالتعدد كمرأس اليوم بعده كجبل
الطلاق للمعلق وهو لا يتجمل (أو) أنت طالق (اليوم غداً أو بعده فواحدة) تقع (في الحال) ولا يقع في الغد
ولا بعده أي آخرها طلقة اليوم معلقة فيما بعده (أو) أنت طالق (في اليوم أو في غده فطالقان) تنعان
(في اليمين) ولو زاد فقال وبعيناً بعد غد وقعت طلقة ناشئة في اليوم الثاني وعلى هذه أقصر الأصل
(وكذا) لو قال أنت طالق (في الليل وفي النهار) تقع طلقة بالليل وأخرى بالنهار قال المتولي لأن المظن والاصل
باعتدال تعدد الظرف قال في الأصل وليس الدليل بواضع فقد يبعد المظن وبخلاف الظرف انتهى والاولى
تعمل لذلك بإعادة العامل (فإن قال) أنت طالق (بالليل والنهار فواحدة) فقط لعدم إعادته (أو كل يوم
تكرر) العلق بان يقع في كل يوم طلقة حتى تكمل الثلاث لأنه السابق إلى الفهم (وأنت طالق غداً أو
بعده غداً) أنت طالق (إذا شاء الغداً أو بعده غداً طلقت فبما ذكر بعد الغد لا في الغد) لأنه يقين ولو قال
أنت طالق اليوم أو غداً لم يعلق لا في الغد ذلك كما صرح به الأصل (ولو قال) أنت طالق (يوماً أو يوماً
يتوسط) قال في الأصل أو في طلقة ثبت حكمها في يوم دون يوم أو تقع في يوم دون يوم (فواحدة) وإن
فوى لملقة في يوم أو نال به وهكذا ثلاث مرات وقع ثلاث في ثلاثة أيام متعاقبة (ولو قال) أنت طالق
اليوم أو غداً أو غداً أو أنت طالق (وحدث الغد أو نزلت الغداً طلقاً ولا نزلت طلقاً ولا وجدت الصفة لا على
وجودها ولا يقع قبله وإن وجدت فقد مضى الوقت لاجله بحال لا يقع (أو) أنت طالق (اليوم
إن لم يطق اليوم) مضى اليوم ولم يعلقها (في آخر طلق من اليوم) تطلق وهو إذا بقي من اليوم
وإن لم يلبس العلق بذلك يتحقق الشرط وكما تخلف من اليوم لملقة قبل الفسخ أو موت أحدهما
أو جنون الزوج المنص عنه أو بائناً اليوم

هـ- (فصل) لو (قال المحدثون جهات طلاق كل ستة) طلاقاً (مطلق واحدة في الحال ثم الوعد) لنفوع البقية. بل (فلا الوقت كل ستة لأول الحرم) يكفي نظير من الاجراء والحلف على عدم التكليم سنين (الان يريد اتمامه) أى فلقه (السنه) أى السنين (العربية) فتقع الثانية في أول الحرم القابل والثالثة في أول الحرم الذي بعده (ويصوّر) هذا واقعها (بطول العدة أو المراجعة) فترجع بخلاف ما ذهبنا إليه وأما عقدت عندها فلاقعة بقية بناء على عدم عود الحنث (وان قال) أنت

(قوله ولو لآل أنت طالق)
 اليوم أذا جاء الغد الخ) لو
 قال آله الغد غداً طالق
 اليوم أو أذا جاء الغد غداً
 طالق اليوم ضد حزم
 الغزالي في كتابه غاية الفوز
 في حراية الدرد بأنه يقع
 الطلاق في الحال قال
 البلقيني وهو عندنا ممنوع
 ولا فرق بين ذلك وبين
 المسألة السطوية وتؤيدنا
 ذلك في الغوائد المحفة على
 الزاني والروضة
 فصل في الدخول بها
 (الح)

طالق (كل يوم طلقة) أو ثلاثاً في ثلاثة أيام (وهو النهار طلقت في الحال طلقة ثم الوعد) فوقع البتة
 (بحر كل يوم فأن أراد) أنها تنفع في مثل (ذلك الوقت) الذي عاق فيمن كل يوم قابل (فالقول قوله) أي بينه
 واعتبره في كل يوم فبما إذا أطلق لما في اعتبار غيره من تأخير اليوم، لا بد وأن قاله وهو بالليل وقع ثلاث
 طلقات بلسان العجير في الأيام الثلاثة التالية لتأثير كل واحدة به الأصل (وان علق) الطلاق (بافضل
 الأوقات فإله القدر) تعلق وقضت في الصوم ثم اتعلق أول آخر ليلة من العشر الأخير (أو) بافضل
 (الأيام) يوم عرفته تعلق أو بافضل أيام الأسبوع في يوم الجمعة إن لم يكن فيه يوم عرفته كما جزم به ابن عبد
 السلام في قواعدوه والنووي في مجموعته في شعب الإيمان للعلامة صلى الله عليه وسلم قال سيد الشهور
 رمضان (أو) علقه (بما بين الليل والنهار في الغروب) تعلق (ان عاق ثم أرادوا العجير) وعلى منها عبارة
 عن مجموع جز من الليل وجزء النهار إذا فاضل بين الزمانين (وان قال أنت طالق قبل موتي) أو في
 حياته (طلقت في الحال فان من العاق وقع الياء) من قبل (أو) قال (قبيل) بالتحصير فقبيل
 (الموت) تعلق قال الأسنوي وما ذكر من فقه ما قبل غانا لم يذكره أحدنا بخلافه من الباء واسكانها كتحقيقه
 وهو له وذكره الجوهري وغيره ولم يتعرض للرافعي وإن الرخصة الأصل العاق فقط انتهى ورده من
 الصناديق قبل هنا ليست نقضة بعد بل بمعنى ما يستقبل فنعى أنت طالق قبل موتي أي عند استقباله وذلك
 قبيله كإدخالهم كلام الأزهري قال في كلامه ما يدل على أنه لو كسر العاق أيضاً طلقت قبل الموت وفي رده
 نظر لأن الأسنوي لم يجعل قبل نقضة بعد بل جعله نقضة لا بد من كان نسخة الزمن بدل الذي دفعه عنها بعد
 على أن الضبط المذكور ليس في كلام الأزهري (أو) أنت طالق (بعد قبل موتي في الحال) تعلق
 لأنه بعد قبل وبه (أو) أنت طالق (قبل أن أمض بكذا وتعود بعد بعد) وجوده عبارة بالأصل
 محالاً لعدم وجوده كدخول الدار (فلا شيء) من العلق يقع (حتى يضر بها) والمراد حتى يوجد العلق
 عليه (قبيل) حديثه (وقوعه عقب اللفظ) هذا ما فهمه الأسنوي من قول الأصل فبعد يقع
 الطلاق مستند إلى الحال للفظ لأن اللغة تقتضي وجود الملق عليه عود بمخالجه ثم اعترض عليه بشيء
 أجاب عنه غيره والذي ينبغي أن يفهم من ذلك أن العلق يقع قبل الضرب باللفظ السابق ويحتمل الاستناد
 إليه في هذا الواقع ما يأتي في أنت طالق قبل ما بعده رمضان والفرق بان الضرب غير محدود بخلاف الوقت
 ثم غير مؤثر (أو) أنت (طالق طلقة قبلها) يوم الاضحية طلقت عقب (يوم الاضحية المقبل) ليكون
 قبل التلقة (فان أراد) الاضحية (الماضي في الحال) تعلق كقولها يوم السبت أنت طالق طلقة
 نهار يوم الجمعة وأراد الجمعة الماضية (أو) أنت طالق (قبل موت يزيد عمر) وبشر فان مات أحدهما
 قبل شهر (المتناسب المسمى في مسألة القدور قبل أكثر من شهر (لم تعلق والا) بان مات بعده طلقت
 قبل موت أحدهما) الاضحية قبل موته (بشهر) لأنه وان تأخر موت الآخر يصدق عليه أنه وقع قبل
 موتها بشهر ونظيره قوله أنت طالق قبل عبد الله والغار والاضحية بشهر فتعلق أول رمضان صرح به
 الأصل (أو) أنت طالق (قبل ما بعده رمضان) وأراد بما بعده الشهر (فاخرج من رجب) تعلق
 (وان أراد به اليوم فقبل يوم الثلاثين من شعبان) ان كان تاماً (وان أراد به اليوم باليلة) فقبل
 الغروب ليلة الثلاثين منه ان كان تاماً (أو) أنت طالق (بعد ليلة رمضان) وأراد بما قبله الشهر
 (فبقبل) في (القدرة) تعلق (وان أراد) به (الايام) الأولى اليوم باليلة بعده (في) أول
 (اليوم) الثاني من شوال تعلق فان لم ير ذلك في الثاني من شوال تعلق بغيره في أول شوال (وقوله أنت
 طالق في الشهر تعلق) فلا تعلق في الحال بل بعده في شهر وبتأيد الملاق فغيره في أول شوال (وقوله أنت
 ان من عباس مثل من رجل قال لأمراه أنت طالق إلى سنة فقال هي امرأته سنة ولأن ذلك لا يبيح
 تأجيل الإيقاع كجعله تأجيل الواقع فيؤخذ باليقين (فان أراد التأني) للطلاق من تعيينه
 (طلقت في الحال مؤبد) قوله (أنت طالق طلقة لا يقع) عليك (الإعذار تعلق) فلا تعلق

(قوله وتنبه ما مر في
 الصوم ثم اتعلق أول آخر
 أسبوع من العشر الأخير)
 أشار إلى نصه (قوله قال
 الأسنوي وما ذكر من فقه
 ما قبل غانا لم يذكره
 أحدنا بخلافه من الباء
 واسكانها كتحقيقه
 الخ) قال شيخنا العلامة
 من حيث الضبط والافلاحة
 مسلم على أنه قد يجلبان
 من حفظه على من لم
 يحفظه (قوله أو قبل ان
 أمض بكذا) (أو) كانت
 طالق قبل ان أمض بكذا
 قوله فقبل وقوعه عقب
 اللفظ أشار إلى نصه
 (قوله فاخرج من رجب
 تعلق) قال الباقين يحمل
 قوله في آخر من رجب
 صلى الله عليه وآله الزمان الذي
 يليه شعبان لا تعلق الشهر
 ولا طالق قبل فان طالق
 الشهر يقتضي طلائها
 بأول شهر رجب ومطلق
 الزمان يقتضي الملاق حالاً
 اه (قوله فان لم ير ذلك
 في الثاني من شوال)
 فالتاس الخ) هو واضح
 وسكت عنه كالمع له فيه
 من المسئلة السابقة

الابهي والغسد كالو قال أنت طالق طلقة تقع عليك غدا (أو أنت طالق اليوم وان جاء الغسد طلقت في الحال) طلقة كقوله أنت طالق اليوم وان دخلت الدار (فان قال أردت طلقة أخرى اذا جاء الغسد قبل) منه نطقاً أخرى اذا جاء الغسد ان لم ين من به الاولى لانه غلط على نفسه * (فرع) لو (قال أنت طالق غدا أو بعدى حر بعد غد فعليه التعيين) وان كان الطلاق رجعي الاجل حرة بعد فاذا عين الطلاق أو الحرة تعزى في اليوم الذي ذكره

* (فصل في أفعال التعليق من وادوان) * ومنى (ومنى ما وهما وكلمه أو أى) كقوله من دخلت منكنا أريد أن أوتى أو منى ما وهما أو كلما أو أى وقت دخلت فانت طالق ومنه اذا ما نحو ما فعلته من كذا فانت طالق وأبان وأما ما وبن وحب ولو وكفى نحو كفى تجلسين فانت طالق (ليكن كلما تقتضى التكرار) وضعا واستعمالا بخلاف البقية والجبيع في التعليق اثباتا كالمدخول (لا تقتضى الفور) في المعاق عليه لان الغسد التعليق به متى وجد ودلالة لتسلي من ذلك على فور ولا تراخ (الابيض الصبيغ في التعليق بالمشقة) وذلك في تعليقه عشرين وثلاثين وجميع ما طلقه أنت طالق ان شئت (أو المال) كان منتهى لى اذا أعادته لى ألقا فانت طالق فانه يقتضى الفور ولتضمن الاول تعليق الطلاق والثاني تعليق المال (كسبي) الاول في هذا الباب والثاني في باب الخلع وسيأتى الاول أيضا مع التعليق بالنفى * (الطرف الثاني في التعليق بالطلاق) ونفيه ونحوهما (فان قال ادخول بها ان طلقنا أو أوقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم طلقها) وهى مدخول بها (وقعت) طلقة (أخرى بالتعليق فان قال لم أرد التعليق بل أردت ان تصير معلقة تنكك الطلقة لم يقبل) ظاهرا (ودين) لاحتمال ما قاله وقوله لم ادخول بها مضر لا غير هذا كذلك وانما يستبرأ كونه سائدا دخولا بها عند طلاقها أو فودقه وذكرا ما ذكره عقب طلاقها تعالاه لكان أولى (فان سلمها أو كانت) أى الطلقة (غير مدخول بها لم تقع) الطلقة (الثانية) أى المعاقعة (لانما قد بان الاولى وتصل العين) فاستناع وقوع المعاقعة ليس تأخر الجزاء عن الشرط اذا أصبح تقارن ما فى الوجود بل استناعه للتأخر بين الشرط والجزاء الذي يترتب له الحاصل بالشرط تمايز وقوع المعاقع به كسبي أى ذلك (وان طلقها وكسبه) في الطلاق (وقعت المتخرفة فقط) أى دون المعاقعة (لانه لو وجد تعاقبه) بل تطلق وكسبه ونحوه وكسبه ما لولا ان امكنك طلاقك فانت نفسك فان المعاقع يقع أيضا قاله المارديي لانه مستشكل بالتعليل (وان طلقت) طلقة (بوجود شرط متقدم على التعليق) بالتعليق (لم تقع أخرى) لان وجود الصفة ليس بتعليق ولا يقع كسبي (فان تراخه) الشرط (وقعت) أى الأخرى لان التعليق مع وجود الصفة تطلق ويقاع كسباً (والطلقة المعاقعة بصفة تقع مقترنة بها) لان الشرط على وضعه وبالطلاق معاقع مقترنان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلول وانما لا يقدم والتأخر فيها رتبى (وانما تطلق غير المدخول بها) لى صوابها السابقة طلقة (نانة لان معنى ان طلقنا ان صرنا مطلقين بمجرد صيرها مطلقا بان) والبنوة تتمايز في وقوع أخرى وبخلاف ذلك ما لولا قالها أنت طالق لطلقنا لان البنوة تفيقه هم ما وبنواستحداها منه فصلة عن الأخرى وبخلافه من المعاقع وفى نسخة بدل ونحوه الى آخره (فان طلقنا اننى بالتعليق * (فرع التعليق) الطلاق (مع وجود الصفة وتطلق ويقاع) يقع بكل منهما الطلقة المعاقعة به (وبوجود الصفة وقوع) لالتحاق ولا يقع (كطلاق الوكيل) فانه وقوع لطلاق الموكل لالتحاق ولا يقع منه (وبغير التعليق ليس بتعليق ولا يقع ولا وقوع) وقد بين أمثلة ذلك فقال (فان علق طلاقها بالتعليق أو بإيقاعه) كان قال ان طلقنا أو أوقعت عليك الطلاق فانت طالق (ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت طلقين) طلقة بالدخول وطلقة بالتعلق أو الإيقاع وهو التعليق بالدخول مع المدخول (فوق تقدم التعليق بالدخول ثم قال ان طلقنا أو) ان (أوقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم دخلت لم تقع الثانية) أى المعاقعة بالتعليق أو الإيقاع لما مر ان مجرد وجود الصفة

(قوله وأبانا) أى واذا ما
(قوله العسرى الثاني) فى
التعلق بالتعليق (الح) قال
رجل لامرأته طلقتك ان
دخلت الدار أو ان دخلت
الدار طلقتك قال الكندى
عرضت هذه المسئلة بدمشق
منسوبة الى الجامع الكبير
لمحمد بن الحسن وايسر
مذكورة فى كتب الشافعية
ثم أجاب فيها بان طلقك
ان دخلت الدار تطلق فى
الحال ولو ان دخلت الدار
طلقك فلا تطلق الا عند
دخول الدار قال السبكي
أخطأ الكندى فيما قاله
والصواب ان الطلاق فى
الاول يقع عند دخول الدار
لا قبله وفى الثانية لا يقع
أصلا الا ان ينوبى وقوله
طلقك معنى أنت طالق
فقع عند وجود الشرط
(قوله وقوله ادخول بها
مضر) لا ضرره (قوله
لكنتم تشكل بالتعليق)
يجب بانها ما لم تكن أهلا
لإيقاع الطلاق كان الطلاق
حقيقة هو الفرض اليها
بخلاف الوكيل

وقوع الطلاق ولا يقع (وان كان تعاقبه) الثاني (بالوفاة) كان قال بعد تعاقبه، بالمدخول ان وقع
 عليك الطلاق فانت طالق ثم دخلت (وقعت) أي الثانية لوجود الوفاة بوجود الشرط المتقدم
 (والتعليق) أي المعلق (بالوفاة) يقع بملاقاة الوكيل بعده (وجود الشرط) بعده (التقدم)
 عليه ولا يراه لم يفرغ منه مكر ولا يفتي (وان قال كما قدم عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها) وهي
 مدخولها (وقعت الثلاث) لاسرار كما لا يكرار فوقع وقوع الاولى نابت بوقوع الثانية نابت
 (ولو كان) اتعليق (بصفة كما طلقته) فانت طالق ثم طلقها (لم يرفع الاثنتان) فلا تقع
 الاثنتان الصفة هي التعليق لم تنكر (لان الثانية تقع بغير صفة) وهي تعاقب الاولى فهي وقوع
 (لاطلاق ولا يقع لم تعلق) بغير الثانية (الا بالتعليق فلم تقع) أي الثالثة (ولا تنحل البين)
 لان قضاء القضا التكرار (لكن لا فائدة منه) لانه اذا طلقها مرة أخرى كان بالخير منسوبة وبالثلاث
 (أو) قال (كما طلقته فانت طالق ثم قال اذا وقعت عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها طلقث ثلاثا)
 واحدة بالخير واثنان بالتعليق (فرع) لو (علق طلاقها بعتاقه عبده) بان قال لها ان أعفقت
 عبيدي فانت طالق (ثم علق عتقه بصفة) كالمدخول (وعتق وجودها طلقث) لان تعليق العتق
 بالمدخول مع المدخول اعتاق يقع به الطلاق المعلق به (لان تقدم تعليق العتق) على تعليق الطلاق
 بان قال له ان دخلت الدار فانت حرة قال لها ان أعفقت عبيدي فانت طالق قد دخلت الدار فانت حرة قال لها اذا
 بعد عتقي طلاقها بغير صفة المدخول وهو اس باعنا بحد لاف قال له ان دخلت الدار فانت حرة قال لها اذا
 عتق أو وقع عليه العتق فانت طالق قد دخلت الدار فانت طالق (فرع) لو
 قال لحفصة ان أوكلها طلقث عمة فانت طالق ثم قال لعمرة ان دخلت الدار فانت طالق قد دخلت ثلاثا
 جبا عمة بالمدخول وحفصة بتعليق عمة بالتعليق بالتعلق مع وجود الصفة (وان قال لعمرة ان دخلت)
 الدار (فانت طالق ثم قال بعد ذلك لحفصة ان طلقث عمة فانت طالق قد دخلت عمة طلقث) بدخولها
 (وحدها) اذ لا تعلق بغير الصفة فتقوله من يادته بعد ذلك لاجابة اليه (فان كان قال خاصة) قبل
 تعليق طلاق عمة بالمدخول أو بعده (ان وقع طلاق على عمة) فانت طالق قد دخلت عمة (طلقثا جبا)
 وقوع طلاقها على عمة على التسدير (وان قال لحفصة ان طلقث عمة فانت طالق ثم عكس) فقال
 لعمرة ان طلقث حفصة فانت طالق (ثم طلق حفصة طلقث طلقثين) واحدة بالتخيير وأخرى بتعليق
 طلاقها على تعليق عمة وقد وجد بتعليق صفة (د) طلقث (عمة طلاق) بتعليق حفصة (وان طلق
 عمة بدل حفصة طلقثا طلقث طلقث) أي طلقث عمة بالتخيير وحفصة بوجود الصفة وهو تعليق عمة ولا يعود
 عليها من وقوع طلاق حفصة طلاق أخرى لاسرار بمجرد وجود الصفة ليست بتعليق (وان كان) تعاقب
 طلاق كل منهما (بصفة ان وقع طلاق) بان قال لحفصة ان وقع طلاق على عمة فانت طالق ثم قال لعمرة
 ان وقع طلاق على حفصة فانت طالق (وطلق احدهما طلقث طلقثين) طلاق بالتخيير وأخرى بصفة
 الوقوع على الاخرى (د) طلقث (الاخرى طلاق) بالصفة (أو) كان (بصفة كما) وقع طلاق
 وطلق احدهما (طلقثا ثلاثا) ان كان عاكثا على كل منهما الثلاث (وان قال لحفصة ان طلقث
 لعمرة طالق ثم عكس) فقال لعمرة ان طلقث حفصة طالق (ثم طلق حفصة طلقثا طلقث طلقث) أي
 طلقث حفصة بالتخيير وعمة بالصفة ولا يعود على حفصة من الوقوع على عمة طلاق أخرى لاسرار ان مجرد
 الصفة ليست بتعليق (وان طلق عمة بدل حفصة طلقث طلقثين) طلاق بالتخيير وأخرى بالصفة
 (د) طلقث (حفصة طلاق) بالصفة (فرع) لو (قال لاربع كما طلقث واحدة) مذكور
 (فصرحها طلاق تكلمها طلق واحدة) من (طلق طلاق طلاق) لاسرار كما انقضى التكرار
 (وان قال كما طلقث واحدة منكن فانت طالق) ثم طلق واحدة (فكذلك) أي فاما طلاق طلاق
 (الا ان يقع على المعلقة طلقثان) لان طلاقها معاني بتعليقها وقد كان طلاق نابتة لها وللاولى ثلاث

(فوه أو كان بصفة كما
 الخ) كلما انفاز
 غيرها في التعليق بالوفاة
 لاني التعليق بالابتناء أو
 بالتعليق

وشرط اذا شغل فمحقق وجوده وانما اذا قال الفاضل ان من شأنه يوم القسامة حكم كغيره ان تردى في ذلك ولو قال اذا مات أو جاء يوم القسامة حكم كغيره من قوله حكم كغيره ان تردى قال شيخنا بنو سعد من التعليل ان محل كلفه ماذا انقضى التردد بالفعل (قوله والصواب وقوعه اذا بقي مالا من التعلق الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله تبين وقوعه قبل الانفساخ) شمل الانفساخ بسبب تجرعه ما عليه بنصر عما قد بدأ به ان أو رضاء أو وطئه من قوله انحلت العي (وليس فيه عودا لحث لان كلامنا بالنسبة الى النكاح الاول لا الى الجدد) وقوله في وقوعه عبارة لا اصل لها (الخ) عبارة ولو أنها يوم السبت البيوتنة (٣١٠) الى الموت ولم يتفق الضرب لم يقع الطلاق ولا يحكم بوقوعه قبل البيوتنة بخلاف قوله اذا

لم أطلق لان الضرب بعد البيوتنة يمكن والطلاق بعد البيوتنة غير ممكن اه وتوله ولا يصح بوقوعه قبل البيوتنة أشار الى تصحيحه (قوله وان قال ان لم أطلق اليوم فانت طالق الخ) لو قال ان لم تزكني الا لاني داري فانت طالق لا دلالة قول أطلق وجهان أحدهما ان لم أطلق عند اليأس من حصه ولها في داره في تلك الليلة ولو قال ان لم أصبح هذا العبد اليوم فانت طالق فاعتقه أو من السيد طلقت لكن حالاً بالفرج وبوجهان أحدهما تأنسما (قوله فتقع أخرى لسكوته) قال البلقيني الصواب لا تعلّق لأنه ما طلق في الحال لم يسكت عن طلاقها فصار كقول ان خرجت بغيراذني فانت طالق فاذن لها فخرجت ثم خرجت ثانيا بغيراذن فانت طالق لا تخلل العي بالخرج الاول كذلك هنا انحلت العي بالطلاق فثبت بذلك (قوله والفرق كما قال ابن

سبع الطلاق في طلاق) فيه (طلقت لان منع) من الطلاق كان أمسك غيره فمأذراً كرهه على ترك التعلق فلا تعلق للعذر (وان قال أورد بان معنى ان قبل مظاهراً) لان كلامهما متدين مقام المقام الآخر (فان كان التعلق (بصفة تالم) أطلقك) فلا تعلق الا عند اليأس من الطلاق) والفرق ان ان سرف شرط لا شأنا له بالزمان وغيره ما طرف زمان يدل ان انه اذا قبل التمسك أمسك صعد ان تقول اذا أوفى شئت أو نحوهما أو يصح ان شئت فتعوله ان لم أطلقك معناه ان فاني أطلقك وقتها وباليأس وقوله اذا لم أطلقك معناه أي وقت فاني فيه التعلق وقوله ان يضي زمن يتأني فيه التعلق ولم يطلق ويحصل اليأس منه (بان عوت أحدهما أو عي الزوج جنونا متصلا بغيره فيقع قبل الموت أو الجنون) بحيث لا يبقى زمن يمكن ان يقع فيه لانفساخ التكليف بكل منهما وانما لم يحصل اليأس بمجرد جنونه لاحتمال الافاق ولا يطلق بعدها قال في المذهب حاشا والتبرير قبل غير محرور والصواب وقوعه اذا بقي مالا سبع التعلق فيه عليه الماردى والرواية وكالجنون الانعام والخمس الذي لا كلامه لصاحبه ولا إشارة مفهومة (وانفسخ النكاح) أو وقوعه قبل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق (رجعياً) اذا لم يكن وقوعه قبل الموت لفوات الحمل بالانفساخ ان لم يوجد وعدم عود الحث ان بسدد لم يطلق فتعين وقوعه قبل الانفساخ واعتبر طلاق وكذا لانه لا يفتقر للصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه وهذا هو نائده معطفاً لطلاق الوكيل على ما قبله والا فلو لم يترك حكمه بل اقتصر على حكم ما قبله واعتبر وقوعه قبل الانفساخ كونه رجعياً البيوتنة الانفساخ بعده (والا) بان كان بائناً (لم يقع) قبل الانفساخ (لان البيوتنة تنقضي الانفساخ فيقع الدور) اذ لو وقع الطلاق لم يحصل الانفساخ فلم يحصل اليأس فلم يقع الطلاق (فان طلقها بعد التخييد) النكاح (أرضاق بنق فعل) غير التعلق (كأضرب نضر امره مجنون أو وهي مطلقه) ولو طلقا بائناً انحلت العي (أما الاول فلان البر لا يختص بحال النكاح ولو طلق العي بن وجود الصفة فعال البيوتنة زوالاً الثاني فلان ضرب الجنون في تحقق الصفة فنقضها كضرب العاقب والضرب حال البيوتنة يمكن بخلاف الطلاق فان أباها واستمرت البيوتنة الى الموت ولم يتفق ضرب تبين وقوعه قبل البيوتنة كما صرح في السبع وان رفع في عبارة الاصل هنا ما يقتضي عدم وقوعه أصلاً بل عطفها على المهادن (وان قال ان لم أطلق اليوم فانت طالق) فغنى اليوم ولم يطلقها (طلقت قبل الغروب) لحصول اليأس حينئذ وهذا علم بمسار خضول قال أنت طالق غداً أمس (وقوله ان تركت طلاقاً أو) ان (سكت عنه) فانت طالق (يقضي الغايم) فاذا لم يطلقها في الحال طلقك لوجود الصفة (بخلاف ما اذا انفكها) فقال ان لم ترك طلاقاً أو ان لم سكت عنه فانت طالق فلا يقتضي الفور كما علم بمسار ولا يرد على ذكر التبيين زيادته (فان طلق فوراً) واحدة من سكت (انحلت عي الترك) لا تقع أخرى لأنه لا يترك طلاقاً (لا) عي (السكوت) فتقع أخرى لسكوته وانحلت عي والفرق كما قال ابن العدم اذ أخذ من كلام

المواردى قال الخ يمكن ان يقال السكوت فعل فاذا طلق سكت فمكاته انشاكوا بخلاف الترك فانه عدم وكتب أيضاً المواردى قال الخاطم فرق الماردى بينه ما بان قوله ان ترك طلاقاً فانت طالق بعينه ان لم أطلقك فانت طالق فاذا طلقها وقع التجزؤ دون المعلق وارتفع حكم التعليق لانه مشروط بعدم التعليق وقد زال الشرط وقوع التجزؤ في ترك التعليق حكم كقولها قال أنت طالق الان أدخلت ثم دخل فله لا يقع الطلاق المعلق على عدم الخول لانه رفع حكم الطلاق المعلق بالخول وأما قوله ان سكت عن طلاقاً فانت طالق ثم طلقها عقب ذلك يقع الخلف ولا يعمل حكم التعليق لبقاء أثر طوعه التعليق على السكوت والتلفظ بالطلاق وغيره لا يسيء كما حال تلفظها واذا لم يرد سكون عن الطلاق فيبقى التعليق على حاله وان سكت عقب التجزؤ لحظة وقع المعلق والمعلق بالسكوت لا يسيء كما حال تلفظها بالطلاق التجزؤ

المواردى قال الخ يمكن ان يقال السكوت فعل فاذا طلق سكت فمكاته انشاكوا بخلاف الترك فانه عدم وكتب أيضاً المواردى قال الخاطم فرق الماردى بينه ما بان قوله ان ترك طلاقاً فانت طالق بعينه ان لم أطلقك فانت طالق فاذا طلقها وقع التجزؤ دون المعلق وارتفع حكم التعليق لانه مشروط بعدم التعليق وقد زال الشرط وقوع التجزؤ في ترك التعليق حكم كقولها قال أنت طالق الان أدخلت ثم دخل فله لا يقع الطلاق المعلق على عدم الخول لانه رفع حكم الطلاق المعلق بالخول وأما قوله ان سكت عن طلاقاً فانت طالق ثم طلقها عقب ذلك يقع الخلف ولا يعمل حكم التعليق لبقاء أثر طوعه التعليق على السكوت والتلفظ بالطلاق وغيره لا يسيء كما حال تلفظها واذا لم يرد سكون عن الطلاق فيبقى التعليق على حاله وان سكت عقب التجزؤ لحظة وقع المعلق والمعلق بالسكوت لا يسيء كما حال تلفظها بالطلاق التجزؤ

المار ودعى انه في الاولى عاقى على الترك ولم يوجد في الثانية على السكوت وتدور دلالة بصدق عليه ان يقال
سكت عن طلاقه وان لم يسكت أو لا يصح ان يقال ترك طلاقه اذ لم يتركه أو لا (فان كان) التعليق
المذكور (بصفة كناية فقدر ثلاث طلاقات) أي قد مر ما بهن من طلاق بل انطلق (طلقت ثلاثا
ان لم ين بالاتي) والطلاق واحدة تقعا (وحين أوجبت) أو مهما أكلما (لم أطلقك قوله اذ لم
أطلقك) فيها (وان أراد بان معنى اذ قبل) منه (لانه أغلق) عليه وهو الصريح مما ذكرنا
زيادته (وان أراد بغيره) أي بغير ان (وقتا) مع اقترابا أو بعيدا (دون) الاحتمال ما اراده
وهذا لما ذكره الاصل في ان قوله المصنف الى غيرها كقول الاسوي انه يحرف أو غلط لان لا تقتضي
الزواج الآخر ما عرفنا عنه. وقبل ظاهره او باطلا لانه غلط على نفسه وانما يكون التدين اذا ادعى أمرا
أخف مما يلزم وما اتضاه كلام المصنف من انه لا يقبل قوله ظاهر الاينافي ما مر فبالا أو ارباذا بمعنى ان
ثم أراد باقضا معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرط فلا دونهما

● (فصل) لو (قال أنت طالق) أن لم يثبت في المار وأن دخلت الدار بالغ (فيهما) وهو يعرف
العربية طلق في الحال) دخلت أم لا لان المعنى على التعليل للتعليق أي لعدم الفحول أو لا يشول كافي
قوله تعالى ان كان ذاملا لبنتين قال الزركشي أخذ من التعليل ومحل كونهما للتعليل في غير التأنيث فان
كان نسيه فلا كالقوله أنت طالق ان جاءت السنة أو البعدة لان ذلك بقية لان جاءت واللام في مثله للتأنيث
قوله أنت طالق للسنة والبعدة وهذا متعين وان سكوتها عنه وما قاله في ان جاءت ممنوع ولو سلم فله ان منعوا
ذلك في ان جاءت فان المقدار ليس في قوة القاطع مطلقا (والا) بان لم يعرف العربية (فهو تعليل) فلا تطلق
حتى توجد الصفات القاهرة فصدقه وهو لا يميز بين الادوات (فان قال) العارف بالعربية (أنت طالق ان
طلقتك بالغض طالق في الحال طلقين احدهما اقتراره) والاخرى بايقاعه في الحال لان المعنى أنت طالق
لاني طلقك قال في الاصل ولو قال أنت طالق اذ دخلت الدار طلق في الحال لان اذ التعليل اضاءها ان كان
القائل لا يميز بين اذوا فليكن ان يكون الحكم كقولهم يميز بين ان وان انتهى وما بحث فله صاحب الفخر
عن الشيخ ابي هاشم الشيرازي وكان المصنف لم يعده ولم يفرق بين اذ شاء الله واذ دخلت او كني بذكرها
في التعليق بالشيء فتقدم ثما يوافق ذمته الفرق بينهما ● (فرع) لو (قال أنت طالق طاقا فلاشي) يقع
(حتى يطلقها طالق) حينئذ (طلقين) والتقدم اذا صرت مطلقة فانت طالق هذا (ان لم تبين
بالعلقة والخبرة والادلاء يقع غيرها ثم ان اراد ايقاع طلاقه مع المجزوع فثان وصار كقوله أنت طالق مع
تعليلك اليك ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طاقا فان طلقها وجب اذ دخلت وقعت المعلقة وان دخلت غير
طالق لم تقع المعلقة صرح به الاصل (وقوله) ان قدمت طلاقا فانت طالق وطالق تعليل طلقين بقدمهما
مطلقة) فان قدمت طاقا وقع طلقان بالتعليل وكا قدوم غيره كالمشور له به عبر الاصل (وان قال أنت
ان كنتك طاقا وقال) بعده (نصبت) طاقا (على الحال او لم) كلاي (قبل) منه فلا يقع
شيء وان لم يلق لم يقع شيء أيضا لان بر بما مر اذ عند الرفع يقع الطلاق اذا كلمها واغتصبه الله على وكلام
الاصل ● (لانه عدم الارادة متدافع وجه عدم الوقوع فيها عدم انتظام الكلام) ● (العارف الثالث في
التعليل بالحل والولادة) ● (فلو (قال ان كنت حاملا ولا وجهها يمكن فانت طالق طلق) في الحال (ان كان
مطلعا ظاهرا) بنما على ان الحمل يعلم (أو) لم يكن ظاهر المكن (ولده له دون سنة أشهر) من التعليق
(وكذا دون أو ربع سنين) منه ولم يوافق المار اذ هي ثابتة اثبت انها طلقته من التعليق لبنتين الجملة من
حينئذ ولها الحكم كتابت بول النسب (لان بول وطئت) في عدة السنين الا ربع من زوج وغيره (وما
يكن كونه منه) أي من ذلك الوجه بان ولده بعد الوطء لسنة أشهر فأكثر مما تعلق لا تحصيل كون الحمل
من ذلك الوجه والاصل في بقاء النكاح لان ولده لا ربع سنين فأكثر من التعليق لا تاتقها ثم ان لم تكن
حاملا من التعليق فعمل من كلامه ان للار ربع حكم ما نوقضه ما اتضاه كلام الاصل وعليه جرى بان

● (فصل) قال ان لم يخل
الدار فانت طالق) ●
(قوله قال الزركشي أخذ
من التعليل الخ) أشار الى
تصحيحه (قوله فله ان
منعوا ذلك في ان جاءت
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
فيمن أن يكون الحكم كما
لوم يميز بين ان وان) أشار
الى تصحيحه (قوله وان لم
يقبله لم يثبت شيء أيضا)
أشار الى تصحيحه (قوله ان
كان حلولها ظاهرا) بان
ادعائه ومرددها الزوج أو
شده برجلان (قوله لبنتين
الحمل من حينئذ الخ) اذ لا
يمكن أن تأتي به كالملافي
أقول من ذلك كذا قاله
وعلى هـ ذهب المار به الولد
الكامل فلو ولدت لدونها
مضفة لم يقع للعبد وشها
بعد التعليق لان المضفة
لا تثبت في البطن خمسة
أشهر والموضوع لا يسمى
ولدا حتى يكمل والا فلو
سقط (قوله ما اتضاه كلام
الاصل) أشار الى تصحيحه
وكتب أيضا الرابع ما قاله
وهو ان حكم الار ربع سنين
حكم مادونها وصرح به
صاحب الكفاي

(قوله قال والستة أشهر)
معينة لحياة الدنيا قال
الزكريا وهو كمال
ويجب أن يشار إلى معصيه
بالوفاة أشار إلى معصيه
(قوله أوله ون أربع
سنين) أي أول أربع سنين
(قوله قال في المصاحف وهو
ممنوع فقد تقدم قريبا
أنه لا يجب) يجب أن الوفاة
هنا بسبب ظاهر في حصول
الصفتان على المعلق
(قوله قال الروائي في التعلق
حتى يئس) أشار إلى معصيه
* (فصل) * (قوله قال
ان كنت حاملا بدك الحمل)
مقتضاه إذا أنت به لم
سنة أشهر وكان الحمل حين
الحلف علقه أو منبأه يقع
الطلاق مع كون الحمل ذلك
ذلك لا وصف بكونه ذكر
أو أنى وإن قيل في الجواب
عنه أن الله تعالى أقرى عليه
حكم الذكر والأنثى في ذنوبه
فقال يوصيكم الله في أولادكم
فالمسلم لا تتول على ذلك
ذكر وفي الإيمان ذكره
ابن الزعفراني المطلب قال في
القول وهو قال الزكريا
وابن العرافي وقد يقال أنه
كان ذكر أو أنثى من حين
وفوع النطفة في الرحم
وبالتعاطي ظهر ذلك

الربعة وغيره تبعا للوسط ووجهه أن أكثر مدة الحمل أربع سنين فإذا أنت لا ربع من التعلق تبينا أنهما
تسكن عنده حاملان والأزواج مدة الحمل على أربع سنين ونأزع من الزعفراني إذا ولدته لدون سنة أشهر مع
قيام الوفاة وقال أن كمال الوفاة ونفع الروح فيه يكون بعد أربع أشهر كما نهى به الحبر فإذا أنت به خمسة
أشهر مثلا احتل المعلق به بعد التعلق قال والستة أشهر معتمدة على حياة الوفاة أو ما يجب به أنه ليس في
الحبر أن نفع الروح يكون بعد الأربع سنين بعدد ما افتتخه من أسرار الله الملك المتعالي في نفع الروح فأنه يتم
دفع على نفع أسرار الله بذلك ولا تعرف مدة التراضي فبالاستنباط فقهاء من القرآن أن ذلك مدة الحمل
سنة أشهر علما أنهم هادوا التراضي ونفع الروح عندها واجب أيضا بان الراد والوفاة قواهم أو ولدته
الوفاة التام (فإن لم يظهر الحمل عند التعلق بسن) للزوج (اجتماعا حتى يستبرأها) احتياطاً وانما
لجب لان الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح (فلو وطئها) قبل استبرائها أو بعده (وبانت حاملا كان)
الوطء (شبهة) يجب به المهر لا الحلد (والاستبراء) هنا (بأن) استبراء (الامة) فيكون بحصة
أو شهر بدله لان المقصود قيام ما يدل على البراءة وهي تحصل بذلك والاستبراء (قبل التعلق كافي)
لان المقصود من فسخها في الحمل لا فرق بين التقدم والتأخر بخلاف العدو واستبراء المملوكة (فإن قال
ان كنت حاملا) وإن لم تكو حاملا فانت طالق (وهي ممن يحمل حرم وطئها قبل الاستبراء) لان الأصل
والفعل في النساء الحلال (وهو) أي الاستبراء أي الفراغ منه (موجب) فنجس البهيمة) أو الشهر
آخر قال استبرأ منها واجب وموجب (للعلم بالطلاق) لتأخر الحال (فنجس البهيمة) أو الشهر
(من العدة) التي وجبت بالطلاق فتبناها (لان استبرائها قبل التعلق) فلا يجب ذلك من العدة
لنقدمه على موجبها (فإن ولدت) ولو (بعد الاستبراء) فالحكم في تبين الطلاق وعدمه بعكس ما سبق
فلا تعلق ان ولدت لدون سنة أشهر أو ولدن أربع سنين ولم وطئها لتبين أنها كانت حاملا عند التعلق لان
وطئها وتأكد أن كونه من لان الظاهر حالها حينئذ ودون ذلك لو لم يكن هذا الوطء ولان ولدت لأربع
سنين فأكثرت التعلق لتحقق الحبال عنده (فإن وطئها) قبل الاستبراء أو بعده (وبانت مطلقة) منه
(زمن المهر) لا الحلد لا شهة ما إذا لم تسكن من تحمل كان كانت صغيرة أو آيسة فتطلق في الحال (وإن قال
ان أحبلت) فانت طالق (فالتعلق بما يحدث) من الحمل ولو كانت حاملا لم تعلق بل يتوقف طلاقها
على حل حادث فأن وضعت أو كانت حامل لم ينع من الوطء (وكما وطئها وجب استبرؤها) قال في المصاحف
وهو ممنوع فقد تقدم قريبا أنه لا يجب ولو قالها إن لم تحبل فانت طالق قال الروائي في التعلق حتى يئس
وغيره المنع بما ذكر أو أنى من قول أمه وإذا وطئها مرة من غير تحيض * (فزع) * (لو) (قال الحلد
ان كنت حاملا فانت طالق بدنا رقة قبل طاعت بهر المثل) لفساد المسمى ووجه فساد بان الحمل مجهول
لا يمكن التوصل اليه في الحال فأنشبهوا إذا جعله عوضا لم ذكر الأصل القبول بل شرط اعطاه الدينار فأبده
المصنف باشتراط القبول لقول الانسوي وغيره أنه خالف الماسر في إلزامه باشتراط القبول
* (فصل) * (لو) (قال ان كنت حاملا بدك كراؤ) ان كان (في بطنك) ذكر فانت طالق طلقه وإن كنت
حاملًا بأنثى (ان كان) (في بطنك) أنثى فقلتين فولدت أحدهما فوقع به ما أوفى بالتعلق فإن ولدت
ذكر طلق طلقه أو أنثى فقلتين (وإن ولدتها) معاً أو مرتباً كان ما بينهما دون سنة أشهر (فلا تلد)
لوجود الصفتين (ويدينس الوقوع) في الأحوال الثلاثة (من اللقاة أو) ولدت (خشي فلقطة)
لانها الملقحة (الان بان أنثى) فقلتان وإن ولدت أنثى وخشي فقلتان وثوقا الثالثة حتى يبين حال
الخنثى (وتنعش العدة بالولادة) لوقوع الملاقاة من حين اللقاة كما (وإن عبر بان كان طلق أو في
بطنك) ذكر فانت طالق طلقه وإن كان أنثى فقلتين (فولدتها لم يقع بهيئة) لان قضية القفا
كون جميع الحمل ذكر أو أنثى ولم يولد (فلو ولدت أنثى أو ذكر من فكاك واحد) أي فكاك أنثى أو ذكر كرفع
بالذكر من طلقه وبالنسبة لطفة ان معنى ذلك ان كان حملك أو بانى بطنك من هذا الجنس (أو) ولدت

قوله اذ كمل ولدت ولدا قال شيخنا رحمه الله انصارا لما دل كل فرد فرد فلا (٢١٣) يعارضه ما افهمه كلام الشارح في شرح

منهجه انه يقع عليه طلقه تولادة ثلاثة معا حيث لا يسهل امر ذلك عن نفسه ولدا وانما هو ان ولدت فصارا على ما اتفقت من بطنها في آن واحد معا ولو تعددا (قوله او وهم ثلاثة فطلقني الخ) فان انفصلوا معا طلقته ثلاثا واعتدت بالافراء ولو وضعت اثنين معا واثنين معا طلقته اثنين وانقضت عدتها بالآخرين في ثلاث ثم واحد تطلق ثلاثا وعكسه طلقه ذكره الماوردي في الحادى (قوله وان ولدت ذكر طلق واحدة الخ) ولو ولدت ستادولم يعرف حاله بنش ليعرض (قوله ولو احد اكن الخ) قبل وتعليقهم في هذه المسئلة بكاملها فان وغيرها من ادوات الشرط كذلك وهو مردود عنه لا غير كالمسألة ادوات الشرط لا يقتضى تكرارا فلا يقع في التعليق به طلاق بعد وقوع الاول من الحاقه أيشكن بكلامه ودولانها وان كانت للعموم لا تنفذ التكرار وقوله فلا يقع في التعليق به طلاق أشار الى تعصمه (قوله وأما الثانية) المرام في قول الشارح الا انى ان رقت عدتها في الثانية قول المصنف أو فان الخ (قوله فانه لو حلف

الحكم (فان بان) الخفى (ذ كرا فواحدة) أو انى لم يقع شئ (وعكسه لا يخفى) حكمه بان ولدت خنتى وانى فوق الحكم فان بان الخنتى اثنتى فاطلقتان أو ذ كرا لم يقع شئ (وان قال ان ولدت طالق طلقته بانفسها ماتت قصودا) بره ولو ميتا) ومطابقا لاف ما يتم (فان مات أحد الزوجين قبل تمام خروجه لم تعلق) لان الولادة لم توجد حال الزوجة بل عند انتهاء النكاح فاشبهه ما لو قال انت طالق موفى (فان عقبته) أى الولد الذى وقع به الطلاق (بآخر يلحق الزوج) بان ما لو ولدن أو أربع سنين (انقضت عدتها به) أموال ولدهما معا فلا تنقض عدتها بذلك (أو) قال (كمما ولدت ولدا) فأنت طالق (فولدت في بطن واحد) ثلاثا معا طلقته ثلاثا (لأنه انقضت كلمة التكرار كما لو تعدد الافراء أو الاشهر لانها ليست حاملا وقت وقوع الطلاق (ومضى ترتيبها) أى الاولاد في الولادة (وهي أربعة طلقته ثلاثا) ولادة ثلاثا وانقضت عدتها بالاربع (أو) وهم (ثلاثة طلقته) ولادة الاولين وانقضت عدتها بالثالث وتعلق به نائفة ثم انفصل الحمل الذى تنقض به العدد فلا يقاربه طلاق (أو) وهم (اثنان فطلقه لا تنقطع العدتان بالآخر) (في الصور الثلاث) كما تقرر (قوله للرجعة أنت طالق مع انقضاء عدتك لا يخفى) لما صر أن انقضاه لا يقاربه طلاق ولو ولدت اثنين معا واثنين معا طلقته طلقته وانقضت عدتها بالآخرين وان ولدت ثلاثا معا طلقته ثلاثا وتعلق في عكسه طلقه قاله الماوردي (وان قال ان ولدت ولدا فطلقه وان ولدت ذكر طلقته ثلاثا) لان ما ولده وهدود كرهوه (ولو قال ان كلمت رجلا فأنت طالق طلقه أو قبحا فطلقته فكلمت رجلا فبقيها يقع ثلاث وان ولدت خنتى طلق واحدة للثلاث في كونه ووقوفها معا داه الى البيان (أو ان ولدت ذكر طلقا وان ولدت اثنتى فطلقته فاولدهما معا طلقته ثلاثا) لوجود الصفتين وهى زوجة (وانقضت عدتها بالافراء) أو الاشهر وان ولدت ذكر طلق واحدة وتعد بما ذكر أو انى فثنتين وتعد بذلك صرح به الاصل (وكذا) ان ولدهما (متعاقبتين) يقع ثلاث (ان كان بعدهما) ولد (ثالث تنقض به العدد) بان يلحق الزوج سواء أولدت الذى كره قبل الاثنتى أم بالعكس (والا) بان يكن بعدها ثالث تنقض به العدد (انقضت عدتها بالثالثى ولم تعلق به) لصلوتهما ليدنو فوفاها أطلق بالاول فطلق به طلقته ان كان ذكرا وطالعتين ان كان انثى (فان شئت في التعاقب فالواقع) عليها (طلقه) واحدة لانها المتبينة (والورع فركها حتى تنسك) زوجا (غيره) لاحتمال المعية (فرع) لو (قال ان كنت حاملا بذكر فأنت طالق طلقته وان ولدت اثنتى فطلقته) فاولدت ذكر فاطلقت (يتبين وقوعها) (وتنقضى به) أى ولادته (عدتها لانها تعلق بالافراء) ولدت (اثنتى فطلقته) ثم تعدد (بالافراء) والاشهر (لانها تعلق بالولادة أو) ولدت (اثنتى ثم ذكر طلقته ثلاثا) ثنتين بولادة الاثنتى وبولادة الذى كرهت به (أو عكسه) بان ولدت ذكر طلقا (أو ولدهما معا طلقته بالذكر) طلقه أى تبين وقوعها (ولا شئ الا انى اقترانه العدد) الطلاق المعلق بولادته اذ انقضت (ولو قال الاربع) حوامل له (كما لو ولدت احدا اكن) أو ابنتين ولدت (فصاحبا أو فانتين طوالت فولدت معا طلقته ثلاثا ثلاثا) أما فى الاول فلان كل منهن ثلاث صاحب فقع عابهن بولادة كل منهن طلقه وأما فى الثانية فلانه على بولادة كل منهن طلاق الولد وغيرها (وعدهن بالافراء) أو الاشهر لان الطلاق وقع بالولادة والعدد عقب الطلاق (أو) ولدت (حربتا في العدد طلقته الاولى والرابعة ثلاثا ثلاثا) أموالا لاربع قبوله لاد كل من صاحبه الثلاث طلقته سواء الاولى بولادة كل من صاحبه الثلاث طلقته فى المسئلة الاولى وبولادة نفسها ولكن من الثانية والثالثة طلقته فى الثانية بان بقيت عدتها عند ولادة الثانية فمعا عند ولادة الرابعة بقى الاولى والطلاق السبع لاني في العدة والزوجة فانه لو حلف بطلاق نساء دخلت الرجعية فيه (وعده الاولى

(٤٠) - (اسنى المطلب) - ثالث (بطلاق نساء دخلت الرجعية فيه) قال الرافى ولو استثنى قوله في الجواب يكون الرجعية لما طلقته الاولى بولادة الرابعة لانها طلقته بولادة الاولى والثانية والثالثة تنقضى قبل ولادتها بان ثلاث وهوذا يعرف ان المراد

بصاحبها الصواب عند

التطبيق للاحالة وقوع الطلاق

بل الفرض من الوصف

التعريف فالمعنى أن سن

ولدت طلق غيرها ولو لاها

غ (قوله فلهذا مبيع صور)

وقيت نامنه عبر الفتي عن

الناتج صور بقوله طلق

كل بعدد من سبقها من

لم تسبق لانا قال ابن

الودي

منابعه ان الثلاث القاعدة

الواضع عقيب واحدة

فقط فطلق أو اثنتين

فقط فذى تعلقي طلقين

(قوله حتى تلد الاول فتزداد

بالتالي الخ) انما يقع على

الثانية وبالحال الثاني نائية

لانه لم يكن هناك عند

ولادته ولادة لاولي بعدها

التي لتكون ولادتين حتى

تقع عليها نائية

بالاتجاه) أو الاشهر والرابعة ولادتها (د) طلق (الثانية طلقه) ولادة الاولى (والثالثة طلقين)
 ولادة الاولى والثانية انما تطلقا أكثر ولادتين بعدها (لانقضاهما بالولادة) أي ولادتهما
 ان لم يتأخر في تولدهما في الولادة الرابعة والاطلق ثلاثا لانا (ولو ولدت ثنتين معا ثم ثنتان معا طلق
 الاولان ثلاثا لانا) ولادة كل من صواحبه الثلاث طلق في الاولى ولادة لهما كل من رفيقتها واحدة
 الاخيرتين طلق في الثانية (وعندهما بالاتجاه) أو الاشهر (د) طلق (الاخيران طلقين طلقين)
 ولادة الاولين (وانقضت عدتهما بالولادة) أي ولادتهما فلا يقع على كل منهما بالولادة الاخرى
 (أو ولدت ثلاث معا ثم الرابعة طلق ثلاثا لانا) أما الرابعة فلولادة ففسوا كل من رفيقتها طلقه وأما
 الثلاث فلولادة كل من صواحبه الثلاث طلق في الاولى ولادة ففسوا كل من رفيقتها طلق في الثانية
 (أو عكسه) بان ولدت واحدة ثم الثلاث معا (علق غير الاولى طلقه طلقه) ولادة الاولى ثم تنقض
 عدتهن ولادتهن فلا يقع عليهن شيء آخر (د) طلق (الاولى لانا) ولادة الباقيات ان بقيت عدتها
 في الثانية (أو تربت ثنتين) في الولادة (ثم) ولدت ثنتين معا طلق في الاولى ثلاثا لانا) ولادة الباقيات
 ان بقيت عدتهن في الثانية (والثالثة طلقه) ولادة الاولى (وانقضت عدتهما ولادتهما والاخيران
 طلقين طلقين) ولادة كل من الاولين طلقه (وتنقض عدتهما ولادتهما) فلا يقع عليهما شيء آخر
 (أو) ولدت ثنتين معا ثم تربت ثنتين عكس ما قبلهما (طلق ثلاثا لانا) لمسار (الاولان
 فانها تطلق طلقين ولادة الاولين وتنقض عدتهما ولادتهما) فلا يقع عليهما شيء آخر فلهذا مبيع صور
 وقيت نامنه وهي مالى ولدت واحدة ثم ثنتين ثم واحدة طلق في الاولى والرابعة ثلاثا لانا مثل ما مر في الصورة
 الاولى وطلق الاخيران طلقه طلقه معا فترد على ما في كلام من الانجاب بواسطة جمع بين مسأله
 الصواب ومسلته فأتين هـ (فرع) والتصور بعبارة ذكر بقوله لا لا ربع كما لو كانت احدا كن فصولها
 أو فأتين طوائق (فاذا طلق كل واحدة) من (طلقه متجزئة ثم ولدت على التعاقب انقضت عدة
 الاولى) عن المعلقة (ولادتها وازدادت الثانية) ولادة الاولى (ثانية) وانقضت عدتها عن
 العاقبتين ولادتها (واستكمل الاخيران الثلاث) واحدة بالتعجيل وثنتين بالولادة الاولى (فرع)
 لو (قال) لا ربع (كلمة ولدت ثنتين) منكن (فالاخيران طلقان فلو لم تربتا طلق الاخيران)
 ففما (ولادة الثانية) طلقه طلقه (وانقضت عدتهما ولادتهما) طلق (الاولان ولادة الرابعة)
 طلقه طلقه (د) انقضت (عدتهما بالاتجاه) أو الاشهر هـ (فرع) لو (قال) لهما من أو
 طلقين (كلمة ولدت احدا) فأتينها طلقان فلو لم تربتا طلقا (ولادتهما طلقه طلقه) ولادة
 الثانية تعلق الاولى ففما طلقه نائبة ان بقيت في العدة وتنقض عدة الثانية ولادتها (وان ولدت
 احدا ثم اخرى ثم الاولى ثم الاخرى من بعد ان واحد طلقا) بالولادتين (الاولتين طلقين طلقين
 وانقضت عدة الاولى) عن الملقين (ولدها الثاني) أي ولادته فلا يقع عليهما شيء آخر (وازدادت
 به الاخرى) طلقه (ناتية وانقضت عدتها أيضا) عن الثلاث (ولدها الثاني) أي ولادته فان
 كان التعلق (بصفة كلمة ولدت) فانما طلقان (فولدت احدا ثم لانة) من الاولاد
 بعد واحد (ولو متعاقبين ثم) ولدت (الاخرى كذلك) أي ثلاثة ولو متعاقبين (طلق الاولى ثلاثا
 ولادة الثانية) الثالثة (د) طلق (الثالثة كذلك) أي ثلاثا ولادتها الثالثة (الان انفراد
 الاخير) بالولادة (تنقض به العدة وتطلق طلقين) ففما ولادة الاولين والاولان ولدت الاخيرين معا
 تنقض جميعا العدة وتطلق طلقه ففما الثلاث على الثانية مجله اذا ولدت الثلاث معا فالمرجع
 مجموع القدر المقدس من زباده (وان ولدت الاولى واحدا والثالثة ثلاثة متعاقبين ثم الاولى اثنتين
 كذلك) أي متعاقبين (طلقا بالاولين الثانية طلقه طلقه ثم الطلاق) على واحدة منهما (حتى
 تلد الاولى) ولدا (فتزداد بالثاني) أي ولادته منتهى الى ولادة الثانية الثاني (طلقه) نائية

وتنقض

قوله فان قالوا فانما اولوا ابدال الخ) أو مستحاضة واحدة: قوله ورجعنا بن وادوا ابدال الخ) اشار الى تصحيحه (قوله صدقت بهينا
لأنهم لم يثبتوا ذلك) قال تعالى ولا يصلح لهم أن يكفون ما خلق الله لآدم حين اخرج الله من الجنة من قوله انكسروا
الشهاد (قوله انهم لم يثبتوا ذلك) والله اعلم بغيره من قوله انه لا يعرف الا من جهنا كما راضنا بالعلماء وقول الامام اذ عرى عن النهي
مقبول ولا نهى لانهم انما استغفوا عن (٢١٦) الزوج وولوا ان حدثت فضررت طائفتا وكذا ما قاله قوله وان صدقوا ما لحقت الضرر

ورواق قلب على لحي
 صدقها ولكن أجور كذب
 لعمري فان قيل قائم اذا
 صدقها طاق لا يستند له
 في صدقها الا غلبة الظن به
 الذي عن اخبارها لا يفي
 ان أطلق اذ صرح بغاية
 القول قبل التصريح بالمسند
 فتدفع عن القبول كالشبه
 للملك فانه لا يهدفه
 الا لاستغاضة فاذا أطلق
 شهادة الملك سمعت وان
 كمر ان صدقه الاستغاضة
 تجمع قوته والبعض
 الحب لوقال لاسرائيل ان
 سمعت فذموا الترافقات
 الماتق فقال أحببت
 خوارا فويل تعلق رجها
 زعمها ان كذبت (هو كذب
 بعض النسخ هو كذب
 قيل قول صدقنا الحب
 لا يفي (لا يفي) اوردوا ان النفع ان
 الانسان يقول قبل فبلا
 بعلم الا ان وجهه بغير عين
 ويقيم ذلك على غيره
 كقولك انت ماتت ان شاء
 زيد فقال قلنا فانه يصدق
 في ذنبه - من غير وضع
 السلطان على انظر الى
 كونه اذمته قول طلاق
 ضرر ان ذلك السوء

(فخاض ثلاث منهن طلقت الأربع ثلاثا ثلاثا) لان كلما التكرار كسر (وان كان حاض فكذبهن وحلن طلقت كل واحدة طلقة) لان بينهما كفي في حضاها فيهما (أو صدق واحدة فقط طلقت طلقة) بقوله (و) طلقت (المكذبات) طلقتين طلقتين أي يطلق كل منهما طلقتين طلقتين بثبوت حضاها بقولها طلقت بعض التي صدقها الزوج (أو صدق ثنتين طلقتا طلقتين طلقتين) طلقت (المكذبات ثلاثا ثلاثا) أو صدق ثلاثا طلق الجميع ثلاثا ثلاثا وان قال كلما حاضت واحدة منكن فصاحها ما طلق فأدعته وصدقهن طلقن ثلاثا ثلاثا وان كذبهن لم يطلق واحدة منهن (وان صدق واحدة طلقت الباذنات طلقة طلقة) لثبوت بعض صاحبة كل واحدة تصديق الزوج (دونها) فلا تطلق اذ لم يثبت في حضاها بعض واحدة من صواحبه (وان صدق ثنتين طلقتا طلقة طلقة) لان لكل منهما صاحبة واحدة ثبت حضاها (و) طلقت (المكذبات طلقتين طلقتين) لان لكل منهن صاحبتين (و) طلقت المكذبة حضاها (وان صدق ثلاثا طلقن طلقتين طلقتين) لان لكل منهن صاحبتين (و) طلقت المكذبة ثلاثا لان الثلاث صواحب (فرع) لو (علق طلاقها ورثها لغيره على) دم (الحض) لانه المعتاد (فيكي العلميه) فلا يشترط ردو يثبتي التعليق برؤية الهلال فلونفس بغير دم الحض فان كان يجهل قبل حضاها قبل طاهر وان كان يشأ عنه فلا (فرع) لو (قال لحاض أنت طالق ثلاثا في كل حضة طلقت واحدة في الحلال) طلقت (الثانوية الثالثة مع صحتها) وهي أوّل الحضي الثاني وأوّل الثالث (وفي التعليق بنصف حضة) بان قال اذا حاضت نصف حضة طالق (فما بقي نصف أيام العادة) فلو كانت عادتها ستة أيام مثلا طلقت بعضي ثلاثة أيام (العارف الخامس التعليق بالمشيئة) اما عيشة الله تعالى قد تقدم واما عيشة غيره فقد يكون عيشة نزر وجهه بخطاب وقد يكون عيشة بدون خطاب وقد يكون عيشة غيرها فلو (قال بخطابها) أي بخطابها (أنت طالق ان شئت أو اذا شئت فان قالت فورا شئت ولو بشركر ورثت طلقت) لتضمن ذلك تعليقها البضع والنصر بحرقه ولو بشركر ورثت من زباده (لا بجنونة وصيدة ولو بغيره) فلا تعلق بذلك الا بغيره بقوله فان التصرف وان لولا قال لغيره من طالق نفسك فطالقت لم تطلق فكذا اذا علق عيشتها (الا ان قال) لواحدة منهن أنت طالق (ان قالت شئت) لان المعلق عليه يستدعي تلطفها بالمشيئة وقد جرد العصى فيما ذكر كالصبي والسكران كالسكران كانه له كلامه (فان قالت) زوجها في جواب قوله لها أنت طالق ان شئت أو اذا شئت (شئت غدا أو) شئت (ان شئت) أو شاء فلان (فشاء) المعلق عيشته أو لم يشأ كما فهم الاول (لم تطلق) لان الزوج علق عيشة غيره ولم يعلق نفسه (وكذا) لا تطلق (لوشاءت بقلبها لم تطلق فان عكست) بان طلقت ولم تشأ بقلبها بل كرهت ما شاءته (طلقت طاهر وكذا بالحنان) اذا التعلق في الحقيقة بلفظ المشيئة لا بما في الباطن بدليل انه لو علق عيشته أجنبي فقال شئت صدق ولو كان التعلق بما في الباطن بان صدق كما اذا علق طلاقا ضمنها بغيره الا تصديق في حق الضررة (وان علق عيشته غيرها) ولو خطبا كان قال ان شئت أو ان شاءت يذوق وجتي طالق (أو) علق (المعلق متى) كان قال أنت طالق متى شئت (لم يشترط الفور) لان انتهاء التعلق في الأوّل والنصر يصح بغيره والتأخير في الثاني كإمري الخلع وكسب أي وقت (وكذا) لا يشترط الفور (ولو علق عيشته بغير خطاب) بان قال لها لو عاضرتي وجتي طالق ان شاءت بعد التاميم بانتهاء الخطاب (وأشاره الأخرس بالمشيئة كالنفاق) من الناطق يقع بها الطلاق (ولغيره بعد التعليق) فان مشيئته كالناطق (وان علق عيشتها) خطبا (ومشيتي يدا شرط الفور) مشيئتها (فما) أي دون مشيئتي يدا إعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد كما انه لو قال أنت طالق ان شئت ودخلت الدار على كل من الوصفين حكمه لو انفرد (وليس له الرجوع قبل المشيئة) لانه تعليق في الظاهر وان تضمن فلا كما كان (كسائر التعليقات) (فرع) لو (علق عيشته بالاشك) أو (عملها لم تطلق) اذ لهم مشيئته لم يعلم حصوله افسى مشيئته لله تعالى (وكذا لا) تطلق اذا علق (عيشته بجمعة) لانه تعليق بمسحيل

(مبعت الطرف الخامس)
(قوله بدليل انه لو علق
عيشته أجنبي الخ) احتجني
الشخ أو يحد في الفروق
ماذا قال ان شئت بقلبك
فشاء كارها لم تطلق

• (فصل) • لو (قال) لاسرأبه (فلنكنان شنتا شامان احداهما تطلق) لعدم شنتهما هذا من يادته (أو شاعك) منهسا (طلاقها) أي طلاق نفسها (دون شرط في وقوعه تردد) أي وجهان أحدهما أن لا يزعم منه تعليق طلاق كل واحدة بغير شنتها والثاني وهو الوجه الأول أن شنت كل منهما طلاقهما على وقوع الطلاق علم اوعلى شرطها (وقوله أنت طالق شنت أم أبيت طلاق مخير) إذا تعلق (أو) أنت طالق (إن شنت أو أبيت تعليق بأحداهما) فبمع الطلاق به لانه مقتضى اللفظ كقول قال أنت طالق إن شنت أو أبيت (ولو قال) أنت طالق (كف شنت أو على أي وجه شنت طلقت شامان أم لا) وقيل لا تطلق حتى يشاع في المجلس الطلاق أو عدمه والرجوع من يادته وحري عليه صاحب الأنوار لكن كلام الأصل في أن شاع كل العتي يقتضي رجحان الثاني كآية عليه لا سني (وان قال أنت طالق ثلاثا ان شنت شامان أقل) منها (لم تطلق) لان شنته أقل منها أبيت مشبهة لها (ولو قال) أنت طالق (واحدة ان شنت شامان ثلاثا) أو اثنين (طالقت واحدة) لانها إذا شاعت أكثر من واحدة فقد شامت واحدة

• (فصل) • لو (قال) أنت طالق ثلاثا الآن بشاء أولك (أو دلان) واحدة وشاء واحدة أو أكثر لم تطلق (لانه شاء واحدة منهما أو زاد في الثانية (الآن) ريد الآن بشاء أولك وقوع واحدة تنفع) لانه غا على نفسه (أو) قال أنت طالق (واحدة الآن بشاء أولك) أو دلان (ثلاثا شاء ثلاثا لم تطلق) لانه شاء ثلاثا (أو شامونها) أي الثلاث (أول بشاء) شيا (طالقت) واحدة (فرع لو قال أنت طالق لولا أولك) • أو نحو كولو لا لله ولولا دينك (لم تطلق) إذا المعنى لولا طلاقك (وكذا) لا تطلق لو قال (أنت طالق لولا أولك طالقتك) لانه أشعر أنه لولا حرمه بها الطلاق ما كدهذا الخبر بالحلف بطلاقها كقول والله لو لا أولك طالقتك هذا (إن تعارفوه غيبنا) بينهم فإن لم يتعارفوه غيبنا طالقت وهذا من يادته هذا أحدان كلام الأصل بعد وجعل عدم الطلاق أو فسده في خبره (فإن كذب به طلقت بالحان أو نزه) أي يكذب (نظاها) أي بضالته لا طريق لنا إلى معرفة ذلك الا أنه • (فرع لو قال) • لو (شأني أو أحس أو أريد أو رض أو أوعى أو أختار أو الطلاق وأراد التوفيق) للملاق البها (فقال شنته أو أحسبه) أو رده (أو رضينه أو أوعى به أو أختاره طلقتك) الصور (الثلاث الأولى) فلا تطلق قال البوشنجي لانه استدعى منها كلام الثلاث ولم يطلقها ولا علق طلاقها ولا وقضه البها ولو قدر أنه نفرض فقولها شنت أو أحسبه أو أريد ليس بتعلق هذا ما فهمه المصنف من كلام أصله حيث نقل عن البغوي أنها تطلق في الصور ركها وعن البوشنجي أنه لا تطلق في الثلاث الأولى ثم قال وهذا أقوى انتهى ولم ير البوشنجي المحصر في الثلاث وإنما ذكرها أنه بقرينة فعله الجاري في بقية الصور (وان قال أنت طالق إن شنت فقلت أحسبت مثلا (أو بالعكس) بأن قال أنت طالق إن أحسبت فقلت شنت مثلا (لم تطلق) لان كلام لفظي المشبهة والمجبة يقتضي ما لا يقتضيه الآخر ولها يقال يقال لسان بشاء دخول الدار ولا يقال بحسبه ومحب ولده ولا توسع لفظه المشبهة ومن ذلك أن يقول لها أنت طالق إن أردت فتقول هي شنت أو بالعكس فلا تطلق وهو ما يحسنه البوشنجي كما نقله الأصل عن طريق الصورة الأولى قال في الأنوار بل ينبغي أن تطلق أي لان اللفظين مترادفان (أو قال أنت طالق الآن بيدو فلان) غير ذلك (أو الآن) (يريد) أو بشاء أو يرى (غير ذلك) ليدل بيده طالقت قبل موته أو جونه المتصل به لقوات ملجعه ما تعلق بوقوع الطلاق (أو) أنت طالق (الآن) أشاء أو يبدلي طلقت في الحال) لانه ليس بتعلق لانه أوقع الطلاق وأراد نفسه إذا بدله قال الرافعي بعد نقله ذلك عن البغوي عمن أن يقال هو كقولك الآن بشاء فلان والآن بشاء الله قال الأذري وغيره وهذا الصواب وما نص عليه الشافعي في الأم وحكامه البهني وجزبه المتولي فلو ذهب خلاف ما قاله البغوي ولم يبلغ ابن الرقة على هذا النص فقال انه نص على أن غير من الأقراء ثبت أنه نص عليه وعلى نظيره لم يثبت ما يخالفه فيعمل به (أو) أنت طالق (إن لم شأنا فلان فقال لم شأ) أي الطلاق أو سكنت حتى مات (طلقت) في الحال

(قوله والثاني وهو الوجه

لام أشار إلى تعصبه (قوله

كآية عليه لا سني) قال

شعنا وهو الوجه (قوله لا

أن يرد الآن بشاء أولك

وقوع واحدة الخ) أو عدم

وقوعها إذا شاء ما تطلقان

(قوله هذا ما فهمه المصنف

من كلام أصله الخ) أشار

إلى تعصبه وكسبه

وكذا فهمته الأصغر

والجزي (قوله ومن ذلك

أن يقول لها أنت طالق

إن أردت فتقول هي شنت

أو بالعكس فلا تطلق) أشار

إلى تعصبه (قوله قال في

الأنوار بل ينبغي أن

تطلق) قال شعنا تعصيف

(قوله وأنت طالق الآن

أشاء) أو يبدلي طلقت

الحال أي لم يقصد التعلق

قبل فراغ لفظ الطلاق

(معنى العارف السادس) (قوله قال فانك أوسى لقلت الخ) قال سفيان بن عيينة وقع إطلاق على زوجي بعلقي أو تخبره فقلتاهم وقوف على أن تعطيني ألف درهم ثم طلقها فقلت والعائق المذكور لا إذا طلق الواقع بسبيل طلقه (قوله فانك طلقته) أي أودعه (قوله) وإنا لم نبع العتق بربع العاق) فزعم بن موهوب، وعدم وقوعه، بل وقع وهذا يكمل ما علقه بن موهوب من وجته الحرة قبل الدخول، بإدخاله الذي ضمنه السدسان الثاني نص على أنه لا يصح البيع لأنه لا يصح للمكة فيفسخ النكاح فيسقط المهر إذا قبل البيع (قوله والخمار وقوع الخمر) لأن من عهر الذي أدركت عليه عظماء علماء مشايخيهم الذين انتهت بهم رواية (٢١٩) العلوم الشرعية على رأس المائة: أئمة

في الأولى وتبين الموت في الثانية كإبراهيم مع زبده قبل الباب الخامس (الطرف السادس في) مسائل
(الحدود) قال ان طلقنا أومتي طلقنا فانت طالق قبله ثلاثا لو طو أو غيره (أو واحدة) أو اثنين
(أو مبرو أو تم طلقه أو طلقنا لاستأنف أعنتك) أومتي أعنتك فانت حرة ثم أعنتها مع الحد (الدور) فعلى
جمعة طلق ثلاثا ولا تقي إلا لوقع المخبز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولوقع المعلق لم يقع المخبز وأدام يقع
بغيره لم يقع المعلق لكن الأصح المختار بطلان الدور عليه قال (المختار) وهو ما معهم ما لهما كأمله (دور) في
(المخبز) دون المعلق لأنه لا يقع لم يقع المخبز وأدام يقع المخبز لم يقع المعلق لأنه مشروط به فوقع معمال بخلاف
وقع المخبز فقد يخاف الجزاء من التبرأ سبب كإعراقه على سلم بغير غانم ثم أعنت غانماني مرض مونه
ولا يني ثلث ماله إلا أحدهما لا يقرع بينهما بل يعين على غانم وشبهه هذا والأمر بالراح بان المثلث ثبت النسب
دون المبرأ ولا الجمع بين المعلق والمخبز يمنع وقوع أحدهما غير منع وقوع المخبز أولى بالوقوع لأنه أقوى
لانتفاء المعلق إليه من غير عكس لأنه جعل الجزاء قبل الشرط وهو لا يقدم عليه فلفظ التعليق ولأن ذلك
أنصرف شرعي صدر من أهله في محله فيبعد سببه (وكذا يقع) المخبز فاما قول (أنت طالق) اليوم ثلاثا
أن طلقنا غدا واحدة) فطلقه بأحد واحدة (فان قال لو طو أو أن طلقنا فانت طالق قبله بسنة) مثلا
(فعلها ما قبل معنى السنو فانت المخبز) دون المعلقة لأن الوقوع أعين المقتضا (أو بعدها) أي بعدها
(وبعدا فانت طلقنا) أحدهما مخبز والآخرى معلقة (أو) بمعنى مضى ففاز المخبز دون المعلقة أو مالم يقل
ذلك انبرمو طو أو فالحخير تم طلقا (فان كان قال) لو طو أو أن طلقنا فانت طالق قبله بسنة ثلاثا ثم طلقه
قبل المعلق (لا دور) فوقع المخبز بكل حال (أو بعدها) فوقع المخبز (دون المعلق) على المختار فان طلقه
وكله أو طلق بصفة ممتدة) تعليقاً على تعليقه بالطلاق كان قال ان دخلت الفارقات طالق ثم قال ان
طلقنا فانت طالق قبله بسنة ثم دخلت ولو بعد سنة (فلا دور) لأن الزوج لم يطلقه أو أعانوه عليها فلا طلاق
مطلق فلا تقي أول في الأولى ما بدخلت في الثانية (أي) لكن (أو على) لأن (أو) لا حصة أو (أو) لا حصة
فانت طلاق أول قبل أو وحشي في أي فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقه أو وكله أو طلق بصفة ممتدة
أعلة أفدور وقع في المختار طلاق الوكيل والمعلق بالصفة فطلقه (أنت طالق ثلاثا بل أن المطلق
واحدة) ثم طلقه (دور ولو طلق أكثر من واحدة) لاشتمال الفدوة واحدة فعلى محله الدور لا يقع شيء
وعلى بطلانه يقع المخبز (أو) قال (ان طلقنا ثلاثا فانت طالق قبله واحدة فانت طالق ثلاثا) فوقع الثلاث
على المختار ولو طلق واحدة أو اثنين وقع المخبز بكل حال (فرع لو قال ان ألب أو أظهر منك أو أعنتك
أو أوجعتك أو رفعت النكاح بعينك) أو حلفت بطلاقك فانت طالق قبله ثلاثا ففعله) أم أعانته
(محل الدور) فلا ينفذ شيء من ذلك على جملة الدور (ويفدج مع ما ذكر) من ذلك (على المختار) من بطلان
الدور (فان أعان) الطلاق الثلاث (بما لا يشوق في اختياره لكسها بعينيه أو عنتها أو إسحقاق) أي
أزواجاً باسحقاق (حق لها كنافعة) والتقسيم والنفقة بحرية أو عنتها أو طلب الطلاق في الإيلاء (فاسحقته

الطائفة القبلية قد صاروا للحالة هذه معاقلة النقيضين وهما لوقوع وعدم الوقوع وكلما كان لآثار النقيضين فهو واقع ضرر ولا ضحالة
 وقوعه خالوا لواقع من احدهما او قد اعترض على جماعتهم الشيخ زهران الدين في علاقة فقال لا نسلم ان مقتضى التعلق الاول وقوع القبلي
 وكفى بكون مقتضاها وقوعه مستحيل لان التفرع ليس على محذور وهو استلزام امتناع وقوعه المعاني والمخزج والتعلق الثاني فهو يقتضي
 وقوع القبلي على تقدير عدم وقوع المخزج وليس مستحيل لكن وقوع القبلي على تقدير عدم وقوع التفرع مستحيل للحدور لا لوقوعه
 والتعلق الثاني لوقوعه في الثلاث سواء الحدور او اعترض ايضا بعض المتأخرين بما حمله انه لا يذوق الحدور لا لوقوع الطائفة بما احدثه من
 التعلق لزم وقوع الطائفة الثلاث شبهة بالتعلق الاول في وقوعه بالتعلق الثاني في ثبوتها بدو مستحيل بحاله

أَوْصَحَتْ بِمَا ذَكَرَ (نَفَذَ الْفَسْحَ وَثَبْتَ الْاسْتِحْقَاقَ) وَلَا دُرُورَ أَنْ يَنْتَهِ بِمَا سَرَّ لَانْ هَذِهِ فُسُوحٌ وَحَقُوقٌ
تَبَيَّنَتْ عَلَيْهَا قَهْرٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَا سَرَّهَ وَاسْتِخْرَافٌ لَا يَصِلُ بِتَصَرُّفِهِ رِضَا هَاهُ بِمُطْلَاقِهِ غَيْرُهُ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ
وَيُخَوِّمُ بِمُجْمَلِ كَلَامِهِ مَا لَوْ عَلِقَ بِانْفِصَاحٍ نَكَاحًا ثُمَّ أُرِيدَ أَنْ يَسْتَرْفِعَ فِيهِ فَسُوحُ النِكَاحِ وَلَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ
بِهِ بِصِرَاحِ الْأَصْلِ (فَرَعَ) * لَوْ (قَالَ) وَأَنْتَ لَكَ وَطَنُكَ وَغَايَا مَا فَانَتْ طَائِقُ قَبْلِهِ وَوُجْهُهَا الْمَطْلُوعُ
لِدُرُورِ لَانْ إِذَا الْأَوَّلِيُّ (وَقَعَ الطَّلَاقُ لَمْ يَكُنْ الْوَطَنُ مَبَاسًا) وَهِيَ بِالْمَطْلُوعِ لَا يَصِيدُهَا بِمَا لَطَقَتْهَا الْإِثْلَاقُ
الدُّورُ بِمُجْمَلِ الْوَاحِدِ يَتَعَلَّقُ بِمَا سَرَّ (أَوْ قَالَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَنْ طَلَّقَتْهُ مُطْلَقًا تَرْجِعُ بِهَا طَائِقُ قَبْلِهَا
طَائِقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا طَائِقَهَا) طَائِقَةُ (رَبْعَةٌ فَدُورُ قَتْعِ الْوَاحِدِ عَلَى الْخِتَارِ) وَلَا تَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ (وَأَنْ اسْتَخْرَفَهَا)
أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَقَعَ الْخِتَارُ) دُونَ الْمَعْلُوقِ (وَلَا دُرُورَ لَانِ الصِّفَةُ) وَهِيَ الطَّائِقَةُ لِرَبْعَةٍ (لَمْ يَجِدْ
وَأَنْ قَالَ أَنْ طَلَّقْتَ) طَائِقًا (رَبْعًا فَانَتْ طَائِقُ مَعَهُ ثَلَاثًا) فَطَائِقُهَا (فَدُورُ يَقَعُ) الْأَوَّلِيُّ يَقَعُ (مَا
يُجْرِي عَلَى الْخِتَارِ) وَأَمَّا عَلَى غَيْرِهِ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ أَمَّا لَوْ قَالَ لَانْ طَائِقَتُهُ لِرَبْعَةٍ فَانَتْ طَائِقُ ثَلَاثًا وَلَمْ يَقَعُ قَبْلَهُ وَلَا
مَعَهُ مَطْلَقُهَا يَقَعُ الثَّلَاثُ وَلَا دُرُورَ لَانْ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً كَانَتْ رَبْعَةً ثُمَّ يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا الطَّائِقَتَانِ
(فَصَلَ) * لَوْ (قَالَ) زَوْجَتُهُ (حَتَّى دَخَلْتُ الْبَارَ وَأَنْتَ زَوْجَتِي قَبْلَهُ) بِدَى حَرْفِهِ وَهِيَ مَطْلُوعُهَا وَهِيَ
عَبْدِي فَانَتْ طَائِقُ قَبْلِهِ ثَلَاثًا فَتَصِلُ لِمَا عَافَدُورُ (فَلَا يَقَعُ الْعَبْدُ وَلَا طَائِقُ الزَّوْجَةِ لَانَّهُمْ الْوَاحِدُ لِحَالِهِمَا
مُعَافَدَتُهُمْ مَحَلُّوهُ كَانَ كَذَلِكَ بِكُنْ الْعَبْدُ عَبْدُ دُورِ الدُّخُولِ وَلَا الْمَرْأَةُ وَجْهٌ وَقَدْ فَتَاكَ لِكُنْ
الصِّفَةُ الْمَعْلُوقَةُ عَلَيْهَا مَصْلُوعَةٌ وَلَا يَأْتِي فِي هَذِهِ الْقَوْلِ بِطَّلَاقِ الدُّورِ وَإِذَا بَسَّ فَمَا سَدَّ بَابَ التَّصَرُّفِ (وَأَنْ تَرْتَبَا)
دَخُلَا (وَقَعَ) الْمَعْلُوقُ عَلَى (الْمُسَوِّقِ فَقَطَا) أَيْ دُونَ السَّابِقِ فَلَوْ دَخَلَتْ الْمَرْأَةُ أَوَّلًا لَمْ يَصِدْ عَلَى الْعَبْدِ
وَلَمْ تَطْلُقْ هِيَ لَانَّهُ حِينَ دَخَلَ لَمْ يَكُنْ عَبْدًا فَلَمْ تَحْصِلْ صِفَةَ طَلَّاقِهِ أَوْ دَخَلَ الْعَبْدُ أَوَّلًا لَمْ تَطْلُقْ الدُّورُ
يَقَعُ (وَأَنْ يَذْكَرَ) فِي تَعْلُوقِ الْمَذْكَورِ لَقَطَا (قَبْلَهُ) فِي الطَّرَفَيْنِ (وَدَخَلَ لِمَا عَافَدُورُ) طَائِقَتُهُ
لَانْ كَلَامُهُمَا عِنْدَ الدُّخُولِ بِالصِّفَةِ الْمَشْرُوعَةِ (وَأَنْ تَرْتَبَا) دَخُلَا (فَكَأَنَّ سَبْقَ) آتَا فِي تَقَابُرِهِمَا
(فَرَعَ) * لَوْ (قَالَ) زَوْجَتُهُ (مَتَى أَعْتَقْتُ) أَنْتَ (أَمَتِي وَأَنْتَ زَوْجَتِي فَهِيَ حَرْفٌ قَالَهَا
مَتَى أَعْتَقْتُ فَانَتْ طَائِقُ قَبْلِ اعْتَاقِكَ بِهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَعْتَقْتُ الْمَرْأَةَ قَبْلَ ثَلَاثِ أَيَّامٍ (عَقَبْتُ) لَانَّهُمَا
أَعْتَقَهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ (وَلَمْ تَطْلُقْ) لَانَّهُمَا طَلَّقَتْ طَائِقَتِ قَبْلِ الْإِعْتَاقِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَحِينَ ذَكَرَ الطَّلَاقَ
مُقَدِّمًا عَلَى الْفَقْدِ ذَلِكَ مَنَعَهُ وَأَنْ أَعْتَقْتَ الْامْتِجَاعَ لَوُجُودِ الصِّفَةِ وَهِيَ تَلْفُظُ الزَّوْجَةَ بِاعْتَاقِهَا أَوْ بِمُجْمَلِ عَلَى أَنَّهُ
أَذِنَ لَهَا فِي اعْتَاقِهَا (أَوْ) أَعْتَقَهَا (بَعْدَهَا) أَيْ الثَّلَاثَ (لَمْ يَقَعَا) أَيْ الْعَقْدُ وَالطَّلَاقُ لَانَّهُ شَرْطُ فِي
الْإِعْتَاقِ أَنْ تَكُونَ زَوْجَتَهُ فَلَا تَقَعُ فِي امْتِجَاعِهَا لَوُجُودِ الصِّفَةِ لَانْ وَجْهٌ قَبْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ
لَمْ تَصْغُرْ زَوْجَتُهُ وَإِذَا لَمْ تَقَعُ لَمْ تَطْلُقْ أَيْ لَانْ طَلَّاقُهَا مَعْلُوقٌ بِعَقْدِهَا * (الطَّرَفُ السَّابِقُ فِي أَنْوَاعِ
التَّعْلُوقِ) * وَخَوَّه (فَهِيَ الْخَلْفُ وَهِيَ مَا أَقْضَى مِنْهَا) مِنَ الْفَعْلِ (أَوْصَحْتُ) عَلَيْهِ (أَوْ تَحَقَّقَ) خَيْرٌ وَجِبَابُ
تَصَدَّقَ (لِغَاثِ الْخَلْفِ بِالطَّلَاقِ فَرَعَ الْخَلْفَ بِأَنَّهُ وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ سِوَاهُ) كَانَ الْمَنْعُ وَالْخَلْفُ
لِنَفْسِهِ أَمْ زَوْجَتُهُ أَمْ لِنَفْسِهِمَا وَقَوْلُهُ وَجِبَابُ تَصَدَّقَ بِعَقْدِ تَقْدِيرِهِ (فَانْ قَالَ) زَوْجَتُهُ (إِذَا) أَوَّانَ
(خَلْفَتْ) أَوْ أَصْبَحَتْ أَوْ صَدَقَتْ (بِعَيْنِي) بِطَّلَاقِكَ (فَانَتْ طَائِقُ قَبْلُهَا أَنْ دَخَلْتُ الْبَارَ أَوْ قَالَ أَنْ لَمْ تَدْخُلِ الْبَارَ
أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ يَخْتَلِفُ أَوْ تَخَوَّاهَا (فَانَتْ طَائِقُ طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ) طَائِقَةُ (الْخَلْفِ) بِاقْتِسَامِ الثَّلَاثَةِ
إِذَا أَوَّلُ مَثَلٍ لِلْمَنْعِ لَهَا مِنَ الدُّخُولِ وَالثَّانِي مَثَلٌ لَهَا عَلَيْهِ وَالثَّالِثُ مَثَلٌ لَهَا فِي الْخَيْرِ (دُ) طَائِقُ
(بُيُودِ الصِّفَةِ الْآخَرَى) مِنَ الدُّخُولِ أَوْ عَدَمِهِ أَوْ كَوْنِ الْأَمْرِ كَمَا قَالَ أَوْ تَخَوَّاهَا لَانَّ وَجْهَهُ (فِي الْعَدَمِ)
طَائِقَةُ الْآخَرَى أَنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْمَعْلُوقُ بِالْخَلْفِ رَجْعًا (لَانْ قَالَ) بِعَدَمِ تَعْلُوقِهَا بِالْخَلْفِ (أَنْ طَائِقُ التَّمَسُّسِ
أَوْ) أَنْ (حَضَرَ وَخَوَّه) كَانَ سَاءَ وَأَسْ شَهْرًا أَوْ أَنْ طَهَرَتْ أَوْ أَنْ نَفَسَتْ فَانَتْ طَائِقُ قَبْلِهِ طَائِقُ الطَّلَاقِ
الْمَعْلُوقُ بِالْخَلْفِ (لَانَّهُ لَيْسَ بِعَلْفٍ) لَانَّهُ لَيْسَ بِمَنْعٍ وَلَا حَتٍّ وَلَا تَحَقُّقٍ خَيْرٌ بِلِجْصِ تَعْلُوقِ قَبْلِهِ وَقَوْلُهُ قَالَ وَهُوَ
لَا يَصِدُّ الْحَاجَّ وَلَا يَصِلُ الشَّهْرُ وَلَا تَطَالُعُ الشَّمْسُ وَلَا يَجِبُ الْمَطْرُاقَةُ لَيْسَ بِبَيِّنٍ كَذَلِكَ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ لَكِنْ

الرافع جعله في الإيمان بما نوافع المعلق بالصفة وان وجدت (الان ادعى) الزوج (الطالع) لشمس
مثلا (فكذبته فقال ان لم تعالِم فانت طالق فهو حلف) لانه قصد به تحقيق الخبر وقد يقال ليس ذلك
تعلقا بالطالع بل بيقينه فلا يحتاج الى الاستثناء (فان قال ان ارضا قدم فلان فانت طالق وقصد به هو
من يتبع) اذن يبالي بحلفه بخلاف (والا) بان قصد التأكيد أو طالق أو كان المعلق بفعله بمن لا يتمتع
بمعناه كالسلطان أو الخليفة (فمعلق) بحض لا حلف وفي معنى القدوم بالدخول والخروج ونحوهما
(فرع) * لو (قال للدخول بها اذ لم أحلف بطلاق فانت طالق وكرره) أي أتبعه مكررا (ثلاثا)
طالقت ثلاثا نفيها (أي مران الحلف (قدرا بسع الحلف به) أي بالحلف بطلاقها (والا) بان
وصلها (وقع بالثالثة طلقة ان سكث بعدها) عن الحلف بطلاقها بخلاف ما لو قال بان (لا قضاء اذ لم
الغور) دون ان لم ولا يقع بالاولى ولا بالثانية شي لانه حلف بعدهما بطلاقها ولم ينظر واهنا الى قصد
التأكيد وعدمه لان الثاني مثلا لا يصلح للتأكيد اذ شرطه عدم التأخير في الاول وهما يورف لانه صفة له
تعمل بها بخلافه فلو كرر ان دخلت الدار فانت طالق ويقاس بالثالث ما فوقعه اخرج بقوله من زبانه
لادخول بها غيرها فلا يقع عليها الا طلقة واحدة سواء كرر أو لم (وتوقع الثالث في قوله لو طرأت ان حلفت
بطلاقك) فانت طالق (يشكر به) * (أرأى) لان ما كرره حلف فوقع بالمررة الثانية طلقة فانه
حلف بطلاقها وتعمل العين الاولى ويقع بالثالثة طلقة ثانية بحكم العين الثانية وتعمل ويقع بالارابعة طلقة
ثالثة بحكم العين الثالثة وتعمل وهذا بخلاف ما لو كرر التعلق بالدخول فانه لا يقع بالدخول الا واحدة لان
في صورة الحلف تفعل كل عين بالعين التي بعدها والتعلق بالدخول لا يعمل بتعلق بالدخول الذي بعده فلا
يشكر والمعلق يخرج بالمطوأة فغيرها فوقع عليها طلقة فقط لانها بانتم بها وانحلت العين (د) يقع
الثالث (في قوله كلام أحلف بطلاقك) فانت طالق (بعض ثلاثة أوقات) كل منها بسع الحلف به
لان كمال التكرار كمال (وان قال اغفرم طوأة اذا كملت فانت طالق وكرره أو يعادف بالثانية) طلقة
(وهي معتدة وتعمل بالثالثة) لان التعلق هنا بالسلام والسلام قد يكون في البيوتة فترفع ماسر
التعلق بالحلف بالطلاق وذلك لا يكون في حال البيوتة فترفع وهي على آخره لا حاجة الى بيان فائدة انما
تقارن القول بعد الحنف وذلك انما يناسب الاصل * (فرع) * لو (قال لاسرأتين دخل باحدهما
ان حلفت بطلاقك فانت طالقان وكرره مرارا لم يقع عليهما الا طلقة واحدة) بالمررة الثانية (لان تلك) أي
غير المدخول بها (بانت) بنها لا تعلق واحدة منهما بالثالثة لان شرط الطلاق الحلف به وما لا يصح
الحلف بالباش كقَالَ (فانقوا الحلف به) أي بطلاقها (فان تكع الباش وحلف بطلاقها) وحدها
(ذلك) أي المدخول بها (في العدة) أو راجعها (طالقت) لحصول الشرط وهو الحلف بطلاقها
اذ يعتبر فيه الحلف بطلاقها معا (الا المنكوسة) فلا تعلق ببناء على عدم عود الحنف بعد البيوتة بتحديد
النكاح خرج بقوله دخل باحدهما او دخل بهما فانت طالقان ثلاثا لا تأويلتين ننتين وما لم يدخل واحدة
منهما فانت طالقان طلقة واحدة تبيينان (وان قال ان حلفت بطلاقك فاحدا كما طالق وكرره فلا طلاق) على
واحدة منهما المازد بقوله (لانه انما حلف بطلاق احدهما او قال بعده ان حلفت بطلاقك فانت طالقان
طالقت طالقت احدهما) بموجب التعلق الاول (وعليه البيان) أو العين المطلقة (وكذا الوفا) لان حلفت بطلاقك
بطلاقك (فعمرة) منكبا (طالق عوض احدا كما) وكرره (تطلق عمرة) لانه لم يحلف
بطلاقها وانما حلف بطلاقها وحدها وكذا الوفا بعد التعلق الاول ان دخلتها بالمررة فطالق (فوقال)
ان حلفت بطلاق احدا كما انتم طالقان وأعاد) مرة (ثانية طلقتهما) لان طلاقهما متعلق
بالحلف بطلاق احدهما * (فرع) * لو (قال) انسوته (انما اسرأتين أحلف بطلاقها) منكبن
(فصرحهما طوأتان لم تعلقان بامكان الحلف بل بالأسمنة) بعمرة أو بعمرة أو بعمرة المتصل بعمرة اذ
ليس بعبارة تعرض للوقت بخلاف قوله متى أو أي وقت لم أحلف وقبل اذا سكنت ساعة يمكنه ان يحلف فيها

١٠٠ فصل علقاً على قوله (قوله) كفى بصدق النعموان كان كراهه قاله الماوردي) أشار إلى تحذيره (قوله) والشارع ألقا عام لا يحصر
في شيء (أشار إلى أن من الشرطية عقوبة العموم إذا التقى بين من يشرف بشاره
ولا ينشر بشاره) (٣٢٢) ولأن بشارته تنكر في أن الشرطية عقوبة العموم إذا التقى بين من يشرف بشاره
ولا ينشر بشاره

الانفاس والطلاق واجتماعهما يمنع فيع الاقوى وهو الانفاس لانه يثبت قهر او الطلاق يتعلق وقوعه بالاعتذار كالمشتري بعضه موقوف عن كفارة فانه يعق عليه وتلقونه وتخرج بالوراث غيره كان فام به مانع من الاثر فطلاق حيثئذ (فان كانت مدبرة) والزواج على طلاقها بموت سيدها (طلقت ان عتقت بالتدبير) الاولى بموت سيدها (ولو باجارة الورثة) للعتق كاعتقه ان خرجت من الثلث وان لم تجزى الورثة فلا ينفسخ النكاح لعدم دخولها أو بعضها في ملك الوارث حيثئذ * (فرع) * لو (علق طلاقها) أي زوجته الامة (بشرائها وعلق السيد عتقها ببيعها واشتراها) منه وجها (عتقت في الحال على السيد مطلقا) أي سواء أتناها الملك في زمن الخيار للبائع أم المشتري لم يورث لاننا قلنا الملك لله للبائع أو موقوف فالامته ملكه وقد وجدت الصفة والمشتري فلا يبيع الفسخ واعتاده ففسخ فتعود الامة بالاعتان الى ملكه (وطاقت) ان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف لان الملك لم ينتقل الى المشتري وقد وجدت الصفة (لان قلنا الملك في زمن الخيار للمشتري) فلا تطلق اصادف حال حصول الموقوف لان الانفاس (كالمعلق طلاقها بملكها) بان قال مع تعليق السيد عتقها على بيعها ان ملكك فانت طالق وملكها فام لتعتق في الحال ولا تطلق وان انا الملك في زمن الخيار للمشتري لاسرا نفا (ومن اشترى زوجته ومطلقا في المجلس) الاول قول أمه في زمن الخيار (طلقت ان قلنا الملك) فيه (البائع أو موقوف وبسخ) العدة ان الزوج لم يملكها (والا) بان قلنا الملك فيه للمشتري أو موقوف ولم يفسخ العقد (فلا تطلق لانفساخ النكاح كسر واذا طلقها) حيثئذ (دون ثلاث) وجبا أو باننا (ذله وطوها) بثلث العين (في عتده) ولا يلزم الصبر الى انقضائها كجمله نكاح مختلف في العدة وان طلقها ان لا فليس له وطوها بثلث العين قبل الفصال

* (نصل لوفال) زوجته (انت طالق أو) لامتة انت (حرية يوم يقدم زيد فانت) أي الزوجة (أو باعها) أي الامة (صعوق وقد ظهر ايتينا وقوع الطلاق أو العتق من الغير لا عيب القسودم) لان الطلاق والعتق مضاف الى يوم القسودم فاشبه قوله يوم الجمعة لا وقد حصل الوصف المعلق عليه وقوله نيات أو باعها اضحوا مثال فلو لم يقع موت لا يبيع كان الحكم كذلك (فان قدم لي لانا) أي لم تطلق ولم تعتق لعدم وجود الوصف (الان يريد الوقت) فطلاق أو تعتق لان اليوم قد يستعمل في مطلق الوقت كما في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ قهرا فانه أراد وقت القتال

* (نصل) * لو (قال) زوجته (انت طالق هكذا مشرا بثلاث أصابع طلقت ثلاثا) وان لم ينوها كما تطلق في أصبع طهنة وفي أصبعين طلقتين لان ذلك صريح في العدد وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا وهكذا وأشار بأصابعه وعقد باهم في الثالثة وأراد تسعة وعشرين فدل على ان اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد فالامام ولان تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله عنه الاصل وأقره (فان أراد) بالاشارة في صورة الثلاث (القبوضتين لاحداهما صدق بيمينه) فلا يقع أو كثر من طلقتين لاحتمال ذلك وانما يصدق في اربعة احداهما لان الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (فان أشار) مع قوله انت طالق (ولم يقل هكذا لفت الإشارة ولم يعدد) أي الطلاق في ذلك (الابنبيس) قول الشريفة ثلاث أنت هكذا (أو) أي لا يقع به طلاق (ولو فوى الطلاق) لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغيرها ولو قال أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الاصبع دون الزوج لم يقبل بظاهر ادم بغيره بل الاصبع ولو قال أنت الثلاث وفوى الطلاق لم يكن شيئا ذكر ذلك الماوردي وغيره

* (نصل) * لو (قال ان دخلت الدار أو كملت زيدا فانت طالق طلقت باحداهما) أي الصفتين (وكذا) فطلق باحداهما (ان تقدم) أنت طالق على الشرط (وماتت يمينه) فمها فلا يقع بالصفة الاخرى شيء (فان قال ان دخلت الدار وان كملت) زيدا بتقديم أنت طالق أو تأخيرها (وقع بكل صفة طلقتين) لوفال (ان دخلت وكملت) بتقديم أنت طالق أو تأخيرها (اشترط) أي الوصفان أي وجودهما

(قوله أو موقوف) أشار

الى تصحيحه كلام الشارح

وكلام المصنف

* (فصل قال أنت طالق

هكذا مشرا) * (قوله قال

الامام ولابد أن تكون

الإشارة مفهومة الخ) أشار

الى تصحيحه (قوله لم يكن

شيئا ذكر ذلك الماوردي

وغيره) أشار الى تصحيحه

قوله لكن بشرط تقديم الاختراع الخ قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا هذا في حق المعارف فان كان عالما على ما جازته به عادتهم **أ** قال تاج الدين السبكي وهو صحيح لم أجده في كلام غيره ولكن قراءه هم متفقون عليه (قوله وهو كما قال الاسنوي غير مستقيم الخ) هذا الاعتراض سابقا لأن الجيب ليس من شرط (٣٢٤) ان يحصل له اصول الحث بدليل ما لو وجدت الصفة في البنية وقد تقدم في خلاف

الاصطري والجبين حتى (لوقوع خلقة فان عطف بالفاء أو بشي) كان دخلت فكلمت أو لم تكلمت (اشترط في ترتيبهما) بان تقدم في المثال الذنوب على الكلام وبشرط مع ذلك في الفاء افعال الثاني بالاول كما ذكره في التنبيه وقباضه اشترط ان يفصله عنه في ثم ذكر الاسنوي (وكذا) بشرط ترتيبهما (في) قوله (ان) دخلت ان كلمت لكن بشرط تقديم التنبيه (لانه شرط الاول فهو تعليل للثاني وهو يتبعه) كان التنبيه يتبعه ويسمى اعتراض الشرط على الشرط ومنه قوله تعالى ولا تنفعكم نعمي الا به أي ان كان الله يريد ان يغويكم فلا تنفعكم نعمي ان أردت أن انصع لكم (فان عكست) بان دخلت ثم كلمت أو وجد معها (الم تعلق وانحلت) أي العين فلو كلمت بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان العين تنعده على المرتب الاول كذا في الاصل عن المتولي وهو كما قال الاسنوي غير مستقيم لان المحلوف علمنا هو دخول سبقه كلامه ولم يرد له الا به وهو الكلام فالعين بالشيء لو دخلت حث والتعلق بان في الشرطين مثال تفسيرهما من أدوار الشرط مثلها (ولو قال ان أعطيتك ان وعدت ان سألني فأت طالق اشترط سؤالها ثم وعدت فطالعها) والمعنى ان سألني فوعدت فطالعك فأت طالق قال القاضي أبو الطيب بعد كلامه على تعلق التماثل قال أصحابنا هذا في حق المعارف فان كان عالما على ما جازته به عادتهم **ب** (فرع) لو (قال ان دخلت فأت طالق ان كلمت وأراد تعلق الطلاق بالقبول بعد الكلام أو عكسه قبل) منه (ما أورد) والاشترط تقديم الاول كما يجب. يأتي في كتاب التنبيه (أو) قال (ان كلمت زيد او عمر او عمر وبع بكر) فأت طالق (اشترط تسليما وكون عمر وبع بكر حال كلامه) كذا قال ان كلمت فلا ناهي وراك (وان قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغتها) أي بلا (مثل ان) كالقبولين (طالعك بالقبول) وفاعل قال من ايمان ليست لغتها كذا في التعلق زيد وبعلا **ج** (فرع) لو (قال أرى بعن طوائف الاقلات) أو الاواحدة (طلق) جيبا (ولم يصح الاستثناء) لان الاربع ليست صفة مجرد وانما هي اسم خاص لعدد مدعيه لوم خاص بقوله الاقلات فغيره الطلاق عليها بعد التمسك عليها فهي كقوله أنت طالق فلا طلاق عليك وقضية التعليل انه لا يصح الاستثناء من الاداء في الاقرار وليس كذلك ذكره الاصل وقد يجب بان هذا مضمون في الدال مضمون باسم عدده من فان صرح به كان قال هذه الاربع لك الاواحدة وانما يصح الاستثناء نظرا لما هنا وهو مردود بانه يصح الاستثناء وان صرح باسم العدد كما صرح به صاحب التنبيه وغيره في باب الاقرار (بخلاف أو يمكن الاقلات طوائف) فصح الاستثناء لان الخارج في هذه وقع قبل الحكم فلا تناقض بخلاف الاول ورواه الاسنوي بانه لا فرق بين تقدم المستثنى وانحصر وهو حسن وبالجملة فالاصل في نقل المسئلة بطريقه من المعاني واستشكل تعليلها إذ ذكره في اليمين الاستثناء مطلقا (أو) قال (أنت طالق ان كلمت زيد حتى يدخل عمر الدار) أو اني يدخل (اشترط) وقوع الطلاق (تكميلا) بدخول عمر والدار) والمعنى أنت طالق ان كلمت زيد حتى يدخل عمر الدار **د** (فصل) لو (قال) له شخص (مستخرا ملحق) زيدتك أو ملقتك وأراد الاستفهام (قال) نعم أو نحوهما ما رادها الكبير وأجل (فأقر به) أي بالطلاق (ويقع) عليه (ظاهرا) كذب (ويدين) (فان قال أردت) طلاقا (راضا) وراحت صدق) بينه واحتجنا وان قال بغيره وجددت النكاح فكما في قوله قال أنت طالق أمس وقصر بذلك (أوقال) له (ذلك ما من الاقلات) فقال نعم طلقت وقع وكذا يقع (اذا قصر على نعم) اذ السؤل معاد في الجواب وكانه قال نعم طلقت وقضية التعليل انه لا يصح الاستثناء من الاداء في الاقرار) أي والملاق (قوله) كما صرح به صاحب التنبيه وغيره في باب (وهذا الاقرار) أشد من (قوله) لان الخارج في هذه وقع قبل الحكم فلا تناقض بخلاف الاول وهو ظاهر (قوله) وبه في اليمين المستقلة (قال شيخنا) الوجه المستقل في كل من الطلاق والمسلمين غير فرق بين التقديم والتأخير كما

الاصطري والجبين حتى
تعلق على فصل حصل
على الاول في الجود ولا
تعلق بتغيره الا اذا دلت
صفة التعلق على التكرار
ككلامه وحده ذقوله في
الاعتراض ان المحلوف عليه
انما هو دخول سبقه كلام
ممنوع بل دخول اول سبقه
كلام والتسبيل الاول
هو جد شرطه وهو تقديم
الكلام بالقبول الثاني
يتعلق بخلاف وهذا في
فصله واعلم ان شفا تاجر
الدين صحيح في الارشاد
ان الاصم اشترط تقديم
الثاني على الاول كما صح
الفقهاء الا ان ابن مالك
صحيح في الثاني في موضع
نصب على الحد وهو
لاوافق لما تقدمت
(قوله) والتعلق بان في
الشرطين مثال الخ نقل
الرائي في التسديد عن
الاكثر من قوله أنت حر
اذما نشت تأخر الشبهة
عن الموت ثم قال بغير هذا
الخلاف في مثل التعلقات
كقوله اذ دخلت الدار فأت
طالق ان كلمت فلا ناهي
لان الاربع ليست صفة
مجرد قال شيخنا ورواه
قوله تعالى فليختم أمف
سنة لا تخين علما (قوله)
وقضية التعليل انه لا يصح
الاستثناء من الاداء في الاقرار

وهذا
الافتراق
بطلان
قال شيخنا الوجه المستقل في كل من الطلاق والمسلمين غير فرق بين التقديم والتأخير كما

(قوله وان انتصر على طاعت الخ) لو لم يجبه لفظا بل كتبتم أو بلى أو كان ذلك أو كذا كان فهل هو كطاعته وجهان أصحهما له ليس
 كتطاعته (قوله وقيل هو كنتم) فيكون صريحا وهو الأصح (قوله قال الزركشي قالنا هو انه استخار) أشار إلى تصحيحه (قوله وهذا ما نقله
 الأصل عن نص الاملاء الخ) وهو الموافق لما ذكره في الدعوى من ان المرأة لو اذنت النكاح فأنكر لا يكون انكاهه طلاقا (قوله ثم ذكر
 نفقة ما جاهد له انه كافي) أي في الافتراء (تنبه) لو قال زوجته أنت طالق ان افطرت لا يله على حار أو بارد واستغنى فيها ابن الصباغ فقال بحث
 لأنه لا بد من طهر على أحدهما واستغنى فيها أو حق الشرازي فقال لا بحث لأنه يصير مغفرا يدخل لاله لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا أنزل الليل من هناد أو در الهنا من هونا فقد افطر الصائم قال ابن العربي هذا صريح مذهب الشافعي والاذن مقتضى مذهب
 مالك قال ابن العماد وفيما قاله ابن العربي نظرا لان مذهب الشافعي تقدم العرف (٢٢٥) الحاصل على عرف الشرع قاله
 الصدوق في شرح المختصر

ولهذا كان صريحا في الافتراء (وإذا انتصر على طاعت فبطل) هو (كافية) لأن تم تعين العيوب
 وقوله طاعت مستعمل بنفسه مكانه قال ابتداء طاعت وانتصر عليه وقدمه انه لو انتصر عليه فلا خلاف
 وهذا خلاف ما لو قالته طاعت فقال طاعت أو قيل له طاعها فقال طاعت أو قال لها طاعني نفسك فقلت
 طاعت فانه يقع فانه يرتب على السؤال والتعويض (وقيل) هو (كنتم) فيكون صريحا والأوجه
 الأول ولو جهل حال السؤال قال الزركشي قالنا هو انه استخار لان الانشاء لا يستقيم عنه وصرفه إلى
 الالتباس بجواب يحتاج إلى قرينة وهي مفعلة وهذا * (فرع لوقيل) * له (أنك زوجة فقال لا طاعت
 ولو بلى) لأنه كذب بعض وهذا ما نقله الأصل عن نص الاملاء وقطع كثير من الأصحاب ثم ذكر تعنيها
 ما جاهد له انه كافي على الأصح به صريح النووي في تصحيحه وان لها تحايها لم يرد طاعتها عليه جرى
 الأصول في شخشا وعبد الله الخازني في اختصاصهما كلام الروضة (وقيل) له (أطاعت) زوجته
 (الأنثى) أو كنت عند ذكر الثلاث كما فهم بالاولى (فقال قد كان بعض ذلك فليس بانفرا بالملاقاة لا ختم
 جريان تعني أو وعد أو خصاصة قول الفلوسفي شيء من ذلك قبل (وقوله) لها (ما أنت بشيء
 لقول) فلا يقع به طلاق (وان نوى أو) قال (اسرى طاعها وزوجها) والحال انه لم يزوج غيره وفي نسخة
 فيه (طاعت) وهذا هو الذي قبلها من زيادة

• (نقل) • لو (قال) زوجته (وقد كاذبنا) مثلا وشاطنا نواهما (ان لم يقر نواي من قول
 فانت طالق فخلص) من الحنث (بتفرقة) منها بحث لالتحاق منه فوات اتباع اللفظ (الان أراد
 التعيين) لنواهما من فوات يقتضيه بذلك (وكذا ان قال ان يقر بئني بعدد جود هذه الشجرة اليوم
 وفي نسخة ترك اليوم (أو) بعدد (حب هذه المانة قبل كسرها) أو ان لم يذكر في ذلك فانت
 طالق (فخلص) من الحنث (ان لم يقصد التعريف) أي التعيين (بان نأخذ عددا يتقنه) أي
 ذكر عدد اتعلم ان ذلك لا ينقص عنه (ثم تكرر مع زيادة واحد واحد) فتقول مائة وواحدة مائة
 واثنان وهكذا (فترد حتى تبلغ ما تعلم ان ذلك لا يزيد عليه فتكون شجرة بذلك العدد ذكرا
 له انا هذا العدد التعريف فلا يخلص بما ذكرته واستشكل الشق الاول بما مر من ان الخبز بيم الصدق
 والكذب بعينه فيخلص بأي عدد ذكرته لحصول معنى الخبز به وان كان كذبا كما في معلقة بياضها
 بقوم يوم بواب بان لا مائة نحو حواء عددنا ما وقد علمت به فاذا أذنبه بعدد حبها كاذبه لم تخبر به
 بخلاف قدوم زيد فيصدق بالخبر الكاذب (فان قال ان لم تعدى جودها) أي هذه الشجرة اليوم

الظهور مع الامام فمضى طالق فذكر بعد الكعة الاولى لم يطلق لأنه لم يدرك الجس وهذا أيضا موافق لفتوى ابن الصباغ قال شخشا
 فهو الغنم وصورت المسئلة حيث لم ينوش أو أذاع على شيء وقوله فيما تقدم واستغنى فيها ابن الصباغ فقال الخ أشار إلى تصحيحه • (نقل قال
 ونسأ كاذبا الخ) (قوله الان أراد التعيين لنواهما من فوات فلا يقتضيه بذلك) ليس في هذا نص صريح بالوقوف على تعذر ذلك جله كان من
 صوابه بل في المستقبل عادة وقد ذكرناه عدم تغيير الملاقاة الاذرى في ما لو قصد التعيين فبعت في ميرته وقالت هذا كقولك
 بجرته كذب ولا غيره مفعلة كلامهم تفهم انه ليس بخلص وفيه احتمال لجواز أن يكون كذبا وقد تعرف بذلك وبؤيد مسئلة الفهر إذا
 انطلقت بصرفها فكأنه الافتراء قال في الكافي بعد الملاقاة قول بالخالص يتفرق النوى ولو قال ان لم يقر بئني نواي أو لم يقر بئني نواي
 فانت طالق فالظن بان ان تعدا نواي عليه واحدة واحدة وتقول في كل واحدة هذه فانتك اه (قوله بخلاف قدوم زيد الخ) قال الباقر
 انما خرج من القاعدات وجهين أحدهما ان القرينة ترشد إلى المراد الذي كرا لاطلاق الخبر الثاني ان الإيجاز كان لما وقع معدودا أي

مطلوب كرمي انحر فلا بد فسمين الاخبار الواقعة وان كان المشتل الوقوع وعنده كندوم فيمكن فيمطلق الاخبار اه (قوله وقيل يبر
 ان يتدنى من الواحد الخ) اشار الى تعجبه (٢٣٦) وكتب عليه ختاهوا واضع الظهور الفرق بين الاولى وهي من لم يتعرف بعدد كذا
 وبين هذه وهي ان لم تعدى
 ولا يحصل الا بالابتداء العدد
 (قوله) فاما كانت بعضها اقروا
 رويت الباقي الخ) اوردت
 بعضها اقروا وامسكت
 الباقي (قوله) وقوله كاصله
 في محلي الابعان عكس
 هذا) انما يعنى به هذان
 المتعبر في تعاقب العلاقات
 الوضع القوي وهو لا يتاخره
 وفي الابعان العرف واهله
 معاقرون اسم الاكل عليه
 وقال ابن العماد المفهوم
 من مجموع كلامهما ان مجرد
 الاشتغال فيحتاج الى
 المضغ كالخيل يسمى اكل
 فمع في مثله ان يقال
 ابتلع وما كلاً وامامالا
 يحتاج الى المضغ كالصدقة
 والهرب او يحتاج اليه
 بسيرا كالسكر فابتلاعه
 يسمى اكل (قوله) نعم ان
 سلمه بالاصح ودونزل الخ
 اشار الى تعجبه (قوله) فقال
 ان لم يتغير بين الساعتين
 رماه او تصدقني الخ) اما
 اذا قال لم تغلبني بالصدق
 فانما لا يتخلص بذلك
 (قوله) وتنبه لما قال أنت
 طالق الان بشان زيد اليوم
 الخ) قال ختاهوا فيقع
 لا على وقوع الطلاق
 وشكك في واقعته وهو
 وجوده في ذلك اليوم
 والاصل علمها ولا يتاخر
 ما من من انه لو قال أنت

فانت طالق (فقيل) يتخلص من الحنث بان تفعل (هكذا) أي بمادة كذا (قوله) وقيل يحبان
 يتدنى من الواحد) وترد الى ان تنتمى الى العلم بمادة كذا (قوله) * لو (على الإطلاق) بانتم
 تترقب فبقاؤهم بقذفهاو باسأكمها) بان قال ان ابتلعها فانت طالق وان ذفقتها فانت طالق وان أمسكتها
 فانت طالق (فاكت بعضهما فاقروا وروى) الباقي أول قوله (تخلص) من وقوع الطلاق عليها
 لان كل البعض روي البعض أو ما سكه مغاير لكل من الثلاثة هذا (ان تاخرت عين الامسك
 كذا كرفان تقدمت أو توسعت أو خربت زوجة أو كل البعض لم يتخلص بذلك لحصول الامسك (ان
 عاينها كلها وعدم اكلمها) بان قال ان اكتبها فانت طالق وان لم اكتبها فانت طالق (فلا خلاص بذلك)
 أي بما كلى بعضها فاقروا فان فعلت حنث في عين عدم الاكل بعد الياس من اكلها الباقي (ولو على الاكل
 فانها لم يحنث) لانه يقال ابتلع ولما كلى وقوله كاصله في محلي الابعان عكس هذا (وان عاينه
 أي الطلاق (وهي على سلم بالاصح ودونزل الخ) بالمثل (فقطرت) أي دبت
 (أو اتقت الى) سلم (آخر أو اضم) السلم على الأرض وهي عليه وتقوم من موضعها (أو حلت)
 وصعد بها الحامل أو نزل (بغير أمرها فورا) في الجسع (أو انطلق) وأعاد تعبير من زاده عن اعتبار
 تاخير التعليق بالوقوف الأول ثم تأخر طلق وتخرج بغير أمرها ولو حلت بأمرها فصحت نعم ان حلتها بالاصح
 ودونزل بان يكون الواقع الأرض أو نحوها فلا أثر لها (قوله) * لو (علقها) كرامة أو رغب
 فاكت الاجبة أو لبية يقع موعها) بان يسمى قطعة تدعى (لم يحنث) لانه بعدد انها لم تاكل الرمانة
 أو الرغب وان اسامع أهل العرف في الحلاق أو كل الرمانة أو الرغب في ذلك بخلاف ما يقع من موعها فثان
 الحنث الذي يدعى مدركة لا تظهر له أثر في ولا يحنث نظر العرف ومثله بان في الرمانة فبما ذاب في بعض
 حبة وكلام المصنف يقتضيه (قوله) * لو (سقط الخ) من علو (أو انجمها) زوجها بصرقة
 (فقال) في الاولى (ان لم يتغير بين الساعتين رماه أو) قال في الثانية (ان لم تصدقني أسرفت
 أم لافانت طالق) ولم يرد تعبيراً فيهما (فقال) في الاولى رماه (تخلفوا لآدي أو) في الثانية
 (سرت معاسرتي تخلص) من الحنث لان ما صدقت الاخبار في الاولى وباحد الاخبار من في الثانية وانما
 لم يتخلص في الاولى بقولها رماه أي لجواز ان يكون رماه كذب أو ربح أو نحو هذا حالان سبب الحنث وجد
 وشكك في المانع وشبه بما لوقال أنت طالق الان بشان زيد اليوم فمضى اليوم ولم تعرف شيئا (أو)
 قال (ان لم يتغير بين كركعات الفرائض) في اليوم والليلة (فقال) سبع عشرة وذلك معروفا
 لانه موجود في غالب الاحوال (أو خمس عشرة) أي (الجمعة) أي ليومها (أو احدى عشرة وهي)
 مختصة (بالسفر تخلص) من الحنث حتى لو قال الان من لم يتغير بين كركعات فرائض اليوم
 والليلة فهي طالق فقلت واحدة سبع عشرة أو أخرى خمس عشرة أو ثلثة احدى عشرة ثم فقلت واحدة
 منهن اصدقهن فيما ذكرته من العدد كانه روي ان أراد أحدها هذه الايام عينا فالخالف على ما رآه
 (قوله) * لو (قال ان لم أنسل كذا قولين فانت طالق فقلت) له (أنت طالق ثلاثا فلا يصح) من
 الحنث (ان يقول أنت طالق ثلاثا شاه الله أو) أنت طالق ثلاثا (من وثاق أو) أنت (قلت
 أنت طالق ثلاثا فقلت) له (كتب فتقول اذا اردت ان تتلفني فقال أقول أنت طالق انها) فلا تلحق به
 لانه اخبار عام في المستقبل (وان علمه وهو في غير) أي بغير (بالخروج) منه (أو بالبلت)
 فيه الاولى وبالبلت بان قال لها ان خربت منه فانت طالق وان لم يلبث فيه طالق (ان لم تلحق)
 خربت أوليت (لانه) يحرمه (مفارقتها أو) وهي (في راكدة لتفعل منه فورا) ليتخلص
 الزوج من الحنث (أو علقه بارقتها الكوز و بركه) فيه (وبشرها وبشر بغيرها) بان

طالق لان ما يدل على ذلك اليوم وانما يتلف حنثه حيث لا يقع لانه أو من العلاقات بشرط أن يتقيد دخوله
 بام يتحقق (قوله) نعم ان أراد أحدها هذه الايام عينا فالخالف على ما رآه) اشار الى تعجبه

قوله أو شربته أي أو غيرها بوضعه أو قبلت بوضعه أو ثبت أسفل الكوز لمخرج الماء أو بقلعه أو حدث طرفه فصبته في فها طرفها الأخر
في الكوز فصبه الماء ووضعه في فها ثم بجمته (قوله وظاهره أنه لا بد أن يخرجه وإن تركته في الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله نقله الرازي عن
الفرزاني قوله) بآرته والتحقير أن مثل ذلك لا ينبغي لأنه لا يمكن ترجيع أحد الجانبين (٢٢٧) وأدلة الحكم كجملة على الإطلاق ولكن

بأنه لا يرتفع ما هذا الكوز فانت طالق وإن شربته أنت أو غيرك فانت طالق وإن تركت فانت
طالق (قلت به خروجه عنها فيه لم يطلق) وكذا بالتياب بوضعه أو شربته أي أو غيرها بوضعه وظاهر
أنه لا بد أن يخرجه وإن تركته كفي مسئلة الفرية والأبعية ردقوله وإن شربته تطلق لانها تركته * (فرع
الاجتهاد بالإلزام والفرزاني ع) بأن في التعليق إلى تقديم الوضع * (الفرع) (هل العرف) الغالب
أن العرف لا يكاد يضبط كما في قول لم يخرى نوى من قول فانت منه العرفي التفرق ومعناه العرفي
التعبدية * (هذا أن اضطرار العرف فان اضطرر على به لقوة دلالة حديثه وعلى الناظر التأمل والاجتهاد
فيما استغنى فيه عنه الرازي عن الفرزاني وأقر ولا يخفى بقوله الفرزاني بل ياتي على قوله غير من معناه يأتي
في الخسيس على قول المصنف كماله وشبهه إلى آخره * (فرع) * في بيان أوصاف تجري في خاصة
الزوجين ويطبق عليها العلق (الخسيس من باع دينه بدينه) بأن ترك دينه باشتغاله بدينه (ويشبه
أن يقال هومن يتعاطى في العرف (ملا يلبق به بخلاف) بما يلبق به بخلاف من يتعاطاه فواشعها
(أخص منه) أي من الخسيس أي وأخص الانحسار (من باع دينه بدينه غيرة أو السهو واجب
الاجر) قال الفرزاني هذا إذا لم يكن سابقا ولا كان في معرض اسراف أو بذاءة لسان فالوجه المثل
عليه (والقواعد من يجمع بين الرجال والنساء) جمعا (حراما) وإن كن غير أهله وكذا من يجمع
بينهم بين المرد قاله ابن الرفعة (والفرط طبان من يسكت على الزاني بأمراته) وفي معناها محارم ومحوهن
(وقال الحبش لا يغازي أهله وبمحارمه) ونحوهن (والغلاش الفراق للعالم كالمشتر ولا يرد به)
أي يرى أنه شتر ولا يرد الشراء (والهرون) بالثالثة (من لا يمنع الدخول على زوجته) من السخول
ويشبهه كإفالة الأذرى أن يحارمه وإمامه كزوجه للعرف (والخجل مانع من كاد من لا يرى الضيف)
نفسه كلامه من كلامه ما يخجل وهو ظاهر بخلاف قول أهله الخجل من لا يؤدي إلى كاد لا يرى الضيف
(من قبله بازوح القصة قال كانت) زوجتي (كذا في طالق طاعت ان قصد التخصص منها)
أي من عارها كالقصد المكافأة (والاعتبرت الصلة) فان وجدت طلقت والا فلا (والقيمة هي البتوان
نظرا) في الخصومة كان قال لها يا بشركونين أنت قتالت واش تكون أنت (فقال ان لم أكن منك بإبيل
فانت طالق فان قصد التعليق لم تطلق لانه منها بإبيل) لانها زوجته (أو) قصد (المكافأة) لها
بإجماع ما تكرر (طلقت) إذ المقصود إيقاع الفرقة وقطع ما بينهما ولو (فالتزوجه المسلم أنت من
أهل النار فقال) لها (ان كنت من أهلها فانت طالق لم تطلق) لانه من أهل الجنة ظاهرا فان اردوا من
مرتها بان وقوع العلق (أو) فالتزوجه (الكافر) فقال لها ذلك (طالقت) لانه من أهل
النار ظاهرا (فان أسلم بان ان لا طلاق) ثم ان قصد المكافأة في هذا التي قبلها طالقت في الحال كما صرح
به الأصل ولو قال المسلم ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق وكان اذا أذنب ذنبا يخاف الله تعالى لم يقع
الطلاق لقوله الأذرى عن القاضي ثم قال ووضعية انه ان لم يكن يخاف الله تعالى اذا أذنب ذنبا وقع علاقته
نظر واقع غير اسوداد فطلق المتولى والتدنيجي انه لا يقع لانه شكوك فيه وهذا هو الصحيح انتهى ولو
(فالتزوجه) أنا أنت شكك منك فقال كل امرأه أنت شكك مني فهي طالقت فظاهرها (المكافأة) تطلق
ان لم يقصد التعليق وهو ممن زبانه (والله من يتادد في الاعمال لا تادرا) فلو قالت يا شفعه فقال
ان كنت كذا فانت طالق فان قصد المكافأة طالقت حالاً ولا يعتن الصفة بما ذكر (والكسر من قل
شعر وجهه وعدم شعر عارضيه والغرغرة من يطاها الاراذل ويخاصم) الناس (بالحاجة والاحق من

بأنه لا يرتفع ما هذا الكوز فانت طالق وإن شربته أنت أو غيرك فانت طالق وإن تركت فانت
طالق (قلت به خروجه عنها فيه لم يطلق) وكذا بالتياب بوضعه أو شربته أي أو غيرها بوضعه وظاهر
أنه لا بد أن يخرجه وإن تركته كفي مسئلة الفرية والأبعية ردقوله وإن شربته تطلق لانها تركته * (فرع
الاجتهاد بالإلزام والفرزاني ع) بأن في التعليق إلى تقديم الوضع * (الفرع) (هل العرف) الغالب
أن العرف لا يكاد يضبط كما في قول لم يخرى نوى من قول فانت منه العرفي التفرق ومعناه العرفي
التعبدية * (هذا أن اضطرار العرف فان اضطرر على به لقوة دلالة حديثه وعلى الناظر التأمل والاجتهاد
فيما استغنى فيه عنه الرازي عن الفرزاني وأقر ولا يخفى بقوله الفرزاني بل ياتي على قوله غير من معناه يأتي
في الخسيس على قول المصنف كماله وشبهه إلى آخره * (فرع) * في بيان أوصاف تجري في خاصة
الزوجين ويطبق عليها العلق (الخسيس من باع دينه بدينه) بأن ترك دينه باشتغاله بدينه (ويشبه
أن يقال هومن يتعاطى في العرف (ملا يلبق به بخلاف) بما يلبق به بخلاف من يتعاطاه فواشعها
(أخص منه) أي من الخسيس أي وأخص الانحسار (من باع دينه بدينه غيرة أو السهو واجب
الاجر) قال الفرزاني هذا إذا لم يكن سابقا ولا كان في معرض اسراف أو بذاءة لسان فالوجه المثل
عليه (والقواعد من يجمع بين الرجال والنساء) جمعا (حراما) وإن كن غير أهله وكذا من يجمع
بينهم بين المرد قاله ابن الرفعة (والفرط طبان من يسكت على الزاني بأمراته) وفي معناها محارم ومحوهن
(وقال الحبش لا يغازي أهله وبمحارمه) ونحوهن (والغلاش الفراق للعالم كالمشتر ولا يرد به)
أي يرى أنه شتر ولا يرد الشراء (والهرون) بالثالثة (من لا يمنع الدخول على زوجته) من السخول
ويشبهه كإفالة الأذرى أن يحارمه وإمامه كزوجه للعرف (والخجل مانع من كاد من لا يرى الضيف)
نفسه كلامه من كلامه ما يخجل وهو ظاهر بخلاف قول أهله الخجل من لا يؤدي إلى كاد لا يرى الضيف
(من قبله بازوح القصة قال كانت) زوجتي (كذا في طالق طاعت ان قصد التخصص منها)
أي من عارها كالقصد المكافأة (والاعتبرت الصلة) فان وجدت طلقت والا فلا (والقيمة هي البتوان
نظرا) في الخصومة كان قال لها يا بشركونين أنت قتالت واش تكون أنت (فقال ان لم أكن منك بإبيل
فانت طالق فان قصد التعليق لم تطلق لانه منها بإبيل) لانها زوجته (أو) قصد (المكافأة) لها
بإجماع ما تكرر (طلقت) إذ المقصود إيقاع الفرقة وقطع ما بينهما ولو (فالتزوجه المسلم أنت من
أهل النار فقال) لها (ان كنت من أهلها فانت طالق لم تطلق) لانه من أهل الجنة ظاهرا فان اردوا من
مرتها بان وقوع العلق (أو) فالتزوجه (الكافر) فقال لها ذلك (طالقت) لانه من أهل
النار ظاهرا (فان أسلم بان ان لا طلاق) ثم ان قصد المكافأة في هذا التي قبلها طالقت في الحال كما صرح
به الأصل ولو قال المسلم ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق وكان اذا أذنب ذنبا يخاف الله تعالى لم يقع
الطلاق لقوله الأذرى عن القاضي ثم قال ووضعية انه ان لم يكن يخاف الله تعالى اذا أذنب ذنبا وقع علاقته
نظر واقع غير اسوداد فطلق المتولى والتدنيجي انه لا يقع لانه شكوك فيه وهذا هو الصحيح انتهى ولو
(فالتزوجه) أنا أنت شكك منك فقال كل امرأه أنت شكك مني فهي طالقت فظاهرها (المكافأة) تطلق
ان لم يقصد التعليق وهو ممن زبانه (والله من يتادد في الاعمال لا تادرا) فلو قالت يا شفعه فقال
ان كنت كذا فانت طالق فان قصد المكافأة طالقت حالاً ولا يعتن الصفة بما ذكر (والكسر من قل
شعر وجهه وعدم شعر عارضيه والغرغرة من يطاها الاراذل ويخاصم) الناس (بالحاجة والاحق من

قال الأذرى أن يحارمه الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله قضية كلامه ان كلامه ما يخجل الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله والقصة الخ) كقصة تليست
عربية أنكسر في الماهية أو توهمة مولدة كالتي في الخادم وهو يجب فقد ذكره جماعة من الفقهاء منهم الصائغ في العباب وحكامه ابن مرد
نقال القصة كقصة مولدة (قوله وهذا هو الصحيح) أشار إلى تصحيحه

فصل فيما يجري بالاصحاحية * قوله مكتوب في الاصل بتقديم الراء على الواو الذي ائتمت فصار به المصنف قوله أو المشافهة
 (المراد) أي أول ما قد شأ * قوله وعبارته (٢٢٨) فان حل الفعلا على المكافاة طلق في الاصل (الكثرة الاشكال المتناسو) والاول
 لكثرة الاشكال لانه علق
 الطلاق على روية الاشكال
 وقد ذكره في الوسيط على
 الصواب فقلت وكان صواب
 التعبير والافعتو وجود
 الصفة وهي روية كثرة
 الامثالات وجميع ما جرى
 عليه المصنفان في رويتها
 مثله في الجوابية والفتوة
 وجدت ولا بد من خلاف
 المعاني في الشكل والصورة
 وعدد الثمرات فانها قد
 لا تكون وجدت وقوله
 وجه ما جرى عليه المصنف
 الخ أشار الى تبصير قوله
 بخلاف حكمه الخ افعال
 جعلوا بخلافها تبصير بخلافه
 لآمره بخلاف حكمه لان
 المطلوب بالامر الايقاع
 وبخلافها تبصير جعل
 الايقاع لا تركه المطلوب
 بالتبصير الكفاية لانه
 وبخلافها تبصير لم تكف ولم
 تنه لانه تبصير ما هو به
 والعرف شاهد ذلك وقوله
 انما لم يجعلوا انما انتم تبصير
 الخ أشار الى تبصير قوله
 وكذا حذف أو عصر أو
 دهر أو عيان كالمشاهدا
 يقع على القليل من الزمان
 والكثير (قوله) وبخلاف
 الخ الاستشكال على
 في اطلاق الحب والعصر
 والدهر على زمن القليل
 ومن عليل من الاصحاب
 بالاطلاق على القليل فبما به
 عليه الاشارة وقوله والحق
 البشاري والحب الدهر وقبل
 في التباين في تفسير سورة
 الكهف حقا زمانا في تفسير

يفعل الشيء في غير موضع مع العلم بقبحه كما حرمه الاصل في كفارة الظهار وقوله والنور هنا عن صاحب
 المذهب والتهذيب وقيل من قصت مرتبة أو وهو أحواله عن مراتب الاشكال فبما به المصنف قوله أو المشافهة
 وقيل من يعمل ما يضر مع علمه بقبحه وقيل من يضع كلامه في غير موضع فبما به المصنف قوله أو المشافهة
 وعكسه وقيل من لا يتبع بعقله (والجوهودري) من علمه (الفتوة والحساسة) وقيل من علمه
 صغر أو جبروت جميع الأول من زبانه وروح خفي أو جبروت الخ جازي الثاني (فان عاق الاطلاق له في الثاني
 لان المصنف لا يوصف به) قال في الاصل قال في الوسيط وفيه نظر وان قصدت المكافاة فطلقت
 والجوهودري مكتوب في الاصل بتقديم الراء على الواو
 * (فصل فيما يجري) بين الزوجين (بالمصاحبة) أي ذما (وان قالت) له (بانتميس أو بامانة
 فقال ان كنت كذلك فانت طالق ان قصدت المكافاة) لها باجتماع ما ذكره من العلق كما عاتبته بالنتم
 (طلقت) حال وان لم يكن نسبيا ولا سطحا لان العلق بالطلاق انما يحصل بذلك والتقدير عزيماني ان كانا
 فانت طالق اذن (والا) بان قصد التعلق أو اطلق (فتعلق فيعتبر الشرط) المعلق عليه أي وجوده
 لا يتحقق فانه من العرف بالمكافاة وضبط قدم على الوضع على ما قدمته (فان شك) في وجود الشرط
 (لم تطلق) لان الاصل عدمه (أو قالت) له كم تحرك لحبك فقد (رأيت مثل لحبك ككثرة افعاله
 ان) كنت (رأيت مثله) كثيرا (فانت طالق فنهذه) اللعانة في مثل هذا المقام (كتابه عن
 الرجولية والفتوة) أو نحوها (فان قصد) بها (المعاينة والمكافاة أو الرولية والفتوة) فطلقت أو
 المشافهة في الصورة فلا تطلق الان كانت ثارت مثله كثيرا أو لفظة كثيرا في كلام أصله وهي مثال
 ولا فلا حذفها المصنف وقوله أو الرولية والفتوة من تصرفه والذي في الاصل انه كالمشاهدا وكثرة وعبارته فان
 حل الفعلا على المكافاة طلق والا فلا (فرع) * لو (قبيل زان زنت فقال من زنى فامرأته طالق
 فانت امرأته اذ قصدت الرافى) لا ايقاع الطلاق (وان قال لامرأته زنت) مثلا (فكذبته فقال ان كنت
 زنت فانت طالق طلق) حالا (بافراة) السابق
 * (فصل) * لو (قال ان ثالث امرى) فانت طالق (بخلاف تبصير) كان قال لها لا تقوى ففانت
 (لم تطلق) لانها ثالث تبصير امره قال في الاصل وفيه نظر بسبب العرف (بخلاف عكسه) بان
 قال لها ان ثالث تبصير فانت طالق بخلاف امره كان قال لها تقوى ففقدت طلق لان الامر بالثبتي تبصير
 عن شدة قال في الاصل وهذا فاعدا ذاب الامر بالثبتي تبصير عن شدة فبما يختاره وان كان فالعين لا ينبغي له
 بل على الفسقة أو العرف (وان علقه بمضى حين أو زمان) كان قال انت طالق بمضى أو بعد أو الى حين أو
 زمان (طالق بمضى لحظة) أو نحوها عليها كما يقع على ما توفىها فيفارق ما ذكره في الاعيان فبما قال
 لا ينبغي عقل الى حين حيث لا يحتمل بمضى لحظة للشك في المراد بان الطلاق انما هو الاضطرار لا قصد تبصير
 فيه اليه (وكذا) تطلق بمضى لحظة ان علقه بمضى (حقب أو عصر) أو دهر كما ذكره الاصحاب
 (وفي نظر) عبارة الاصل وهو بعد لاجله أي لما لقائه فبما به عابدهم ففسر الامام العصر بأنه زمن
 طويلى يسمى امسا أو بقرض بانقرضهم وفي معناه الحب والدمر وقصر بعضهم الحب المحقق به الا
 بشائين سنة وبعضهم ثلاثين سنة والحق انه لا نظر ولا بعد فقد دهر الجوهري وغيره الحب والعصر
 بالدمر والدمر بالزمن وأما الحب بضم القاف فهو تخامون سنة وليس الكلام في موعود في الشرح الصغير
 ما يخالف كلام الجوهري على ما فسره الامام لا تعلق أصلا كما لو قال انت طالق بعد موعود على ما فسره
 البعض فطلق بعد انقراض المدة المذكورة وعلى قول الاصحاب لو قال الحالف أردت ما نسر به الامام

المنع
 البشاري والحب الدهر وقبل
 في التباين في تفسير سورة
 الكهف حقا زمانا في تفسير

(قوله وينبغي قوله) أشار الى تعني (قوله ان آلم المضروب الخ) هذا ما اقرى لافي الرضة كعوض نسخ الرافعي وفي نسخة صحبته ما نصه
والاشهر انه تعني ان يكون فيه ايلام ومنهم من لم يشرطه واكتفى بالصدرة واليه مال الا كثرون وهذه النسخة تدفع التناقض أي لان ما هنا
مجمول على الأيلام بالوجه وفي الأيمان محمول على الأيلام بالفعل وقوله لان ما هنا محمول الخ (٢٢٩) أشار الى تعني (قوله ومن شعره

ونظمه الخ) أي وعضوه
المبعض ولا يعرف غيره فظاهر كلامهم انه لا يقبل منه ظاهر اوهو بعينه ينبغي قوله ان اختلف بقرائن
نصته (أو) عاقه (بالضرب رفع) الملائن (بضربه حيا) لا مبتلانه ليس في منلته لا يلام (بالسوط
والركز) أي الضرب والدفع ويقال الضرب بجمع البدل على القن (والاكثر) أي الضرب بجمع
البدل على الصدرة هذا (ان آلم) المضروب (ولو مع حائل) بخلاف ما اذا لم يزل في حال في المهمات وهذا ما
يختلف لما بين أي في الأيمان من تصحيح عدم اشتراط الأيلام ووجهه انه يقال ضربه فليزوله (لا العوض
ونظم الشعر) فلا يحصل الضرب مما اذا يقع بهما الملائن المعلق عليه (أو) علقه (بالقذف أو بالاسم)
الانصب بآياده المن كاعبره أصله (خلقت بالقذف الميت ومن بشرته) اصدق الاسم فيه كأي الحى
ولهذا يجد قاذفوه ويتنقض وضوءه ما يخرج بالبشر منه محائل ومن شعره ونظمه وسنه (أو) علقه
(يقدم) أي يقدم شخص (وقدمه ميتا لم تطلق وكذا) حيا (محمولا بلاذن) من دون كاذبنا
ويضرب لانه لم يقدم بخلاف الواذنه في الحى فطلق كالقذف لم يكابر ولا ذن أولى من تعبير الواذنه
بالنيل (وان علق بالقذف أو القتل بالاسم) بان قال ان قذفت فلا تاتي المسجد أو نزلته فباتت
طالق (اشترط) ففروع العلق (كون القاذف أو المقتول فيه) اذ قرئ بتأخا لالشعر بان القصد
الاستماع عما بين سلك حرمة المسجد وهكذا بالقذف انما يحصل اذا كان القاذف فيه بالقتل اذا كان
المقتول به ان كان المقتول أو القاتل خارج (فلو اراد العكس) أي كون المقتول في المسجد أو القاتل
فيه (صدق بينه) ظاهر الصلاحية للفظه (أو) علقه (بهما) أي بالقذف والقتل أي بكل
شيء بان قال ان قذفت أو قتلت فلا تاتي (في الدار اعترفت بينه) اذ قرئ بتأخا لم يكن له نية فالظاهر اعتبار
كونه ما في الدار (أو) عاقه (برؤيتها زيارت ولو شأ من بدنه) ولو غير وجهه (حياتينا)
أي أوصينا (ولو) رأته (وهي سكرى) أو وهو سكران (ولو كان) المرقى (فيما) صاف (أو)
زناح شغاف لاجلها (فيما طالقت) لوجود الوصف والمساو الزناح كزوران بين الرافعي والنزلي
كأمر الهواه بينهما بخلاف ما اذا كانت خاله فيها لانه لا يقع مع ذلك اسم الرؤبة المعلقة على مقامه أنها
لا تطلق برؤيتها ثالثة أو مستورا أو ثوب أو ما كدر أو زناح كسيف أو نحوها أو برؤيتها خاله في المرأة
كذلك نعم لو علق برؤيتها وجهها فرأته في المرأة طلق اذ لا يمكنها رؤيته الا كذلك صرح به القاضي في
قائه فيقول علق برؤيتها وجهه ويعتبر معاذ كرم رؤيته كعمر فاقه قال المتولي بعد ذكره مامر
انما يخرج يده أو وجهه من كوة فرأ ذلك العضومة فلا تطلق لان الاسم لا يصدق عليه (فان كانت
كها) أي ولدت عبا (فطلق عسجول) فلا تطلق وعدل عن تعبير أصله بعصا أي كها أقول
الاصح انه يبين اختصاصا بالكها والافعال به باللاج عكن قال الاذري ولا يقتصر ذلك على الكها
بل ان أس من برمهاده كمن تراكم على عبا البياض أو غارتا كالكمها (أو) علقه (برؤيتها الهال
جس على الهاله برؤيتها في غيرها) له (أو بشام العدد) تطلق بذلك لان العرف يجعل ذلك على العلم
وعليه عمل خبره موافقة بخلاف رؤيته زيد مثلا فقد يكون الغرض من خبره ان رؤيته على اعتبار العلم
بشطر الثوب عند الحاكم كأي الخبر السابق أو قد يقي الزوج بنيه عليه ابن الصباغ وغيره أو أخبره
سبي أو عدا أو امرأة أو فاسق فصدقه فظاهره ولأخذه ذكره الاذري (ولو) وفي نسخة ولو (قال اذوت)
بالرؤبة (العامة تصدق بينه لاني) العلق برؤيته (العصيان) فلا يصدق لانه خلاف الظاهر (لكن

(٤٢ - استي المالب) - ثالث) تعنيه وكتب عليه من به في الأثر (قوله قال الاذري ولا يقتصر ذلك على الكها بل
من أس الخ) أشار الى تعنيه وكتب عليه من به في المصنف لعل كلامهم محمول على الاكصوص (قوله جل على العلم) - ثلث شخص
قال لزوجه مات طالق ان رأيت القمرا فاجتبان المراد رؤيته علمه انه كأي الهلال أو لا يصدق عليه الاسم بعد ثلاث ليال (قوله ولو
برؤيتها غيرها) أي بعد الغروب (قوله بشرط الثوب عند الحاكم) أشار الى تعنيه (قوله فظاهره مؤاخذه) أشار الى تعنيه

(توبه قال الانبياء صلى الله عليه وسلم كانت (٣٣٠) طالع غرته في المنام فان اولادها ينفعه نظارته. ومع الهلاك نازعه انبياء قائم على الصلوة على العائنة) اشار الى تصحيحه (توبه قال اربع الفرق) اشار الى تصحيحه (توبه فنجح عدم الفرق) اشار الى تصحيحه (توبه قال الانبياء صلى الله عليه وسلم كانت (٣٣٠) طالع غرته في المنام فان اولادها ينفعه نظارته. ومع الهلاك نازعه انبياء قائم على الصلوة على العائنة) اشار الى تصحيحه (توبه قال اربع الفرق) اشار الى تصحيحه (توبه فنجح عدم الفرق) اشار الى تصحيحه (توبه قال الانبياء صلى الله عليه وسلم كانت (٣٣٠) طالع غرته في المنام فان اولادها ينفعه نظارته. ومع الهلاك نازعه انبياء قائم على الصلوة على العائنة) اشار الى تصحيحه

قولها بهيذا أيايطلع
 غير هاتيل رز باهاالمن
 قهاهلوان اردور يتعليه
 السلام لاني اللام اولم رد
 شيا بقول يقع لاني من ردة
 تقدر آاولا بقسم لانه
 لا يالوالب التي عليه
 السلام ولان الاحكام لا
 تثبت بما يصعصع في المزام
 به وجهان وماريت
 السله سلوة ولكن
 ليل التي في قوله
 علق بكنها ل (ال)
 قال كان فانت طالق
 اعاد مرة اخرى طلقت
 اعادة ولو قال ان كنت
 رادعرا او بكر فانت
 التي فكنت اعددهم
 عت طلقه او كنهم
 ادة او لانا وجهان
 ههما اولهما قوله
 في الباقي اجاب بذلك
 انة اشتاء السكرك
 فاعلم السد واقفة تما
 ك الام فمرات
 سكران واذا استثنى لان
 سد رها على العرفي
 سكرام وتكم الطام
 سعة من اذيان الذي
 يعدد في العرف سكراما
 ان كان واذعده فما
 تتعلق بتنظيفات الشريعة
 ليس هذانها (قوله)
 من انعلق بما كراخ

(قوله وقد يقال ما هناك مجمل على ما إذا قصد بالـ) عبارة الروضة في الأيمان ان خرجت لغيرة عبادة ١٥ فالاصح وقوع الطلاق في مستلثنا
وعدم وقوعه في تلك والفرق بينهما ان الى في مستلثنا لانتهاء الغاية المكاتبة أي انتهى خروجك لغيرة الحام فانت طالق وقد انتهت
لغيرها لا لا لم يزل إلى أي ان كان خروجك لغير العادة فانت طالق وخروجها (٢٣٣) لأجلها مع ما عاين من خروجها لغيرة العبادة

(قوله وظاهر ان الحكم
كذلك) وان لم تكن اغته
أشار إلى تبعية (قوله
ويكن الفرق بان المصارع
الخ) أشار إلى تبعية
قوله بخلاف ان أبرأني
من دينك) أي أو مهورك
أو صداقتك (قوله فأبرأته)
أي فورا أو إذا لم يلقها فغير
ان غابت الان كانت أمة
غير ماذنية في الخلع أو
علق بمالا يقتضي الغور
(قوله فانه يقع بمالا يعود
منسقة العوض اليه الخ)
يعاقب المعاق ذنوبه لغيرة

المقصود اجنبى عن الجسام ومنها الحام مقصود بالخروج انتهى وقد يقال ما هناك مجمل على ما إذا قصد غير
الحام مقصودا وما هناك الماذن بقصد أو يصدق حيثما دخل الخروج هو ما له خروج لغيرة الحام لان
الخروج هو ما خرج لغيرة الحام (وان شئت) فخرجت الى دار أبيها مثلا (خلف) بالطلاق لا يردوها
(أحد فأكثرت) ٣٣٣ (ورجعت البع لملكو) مثلا (لم تطلق لانه محمول بردها وان علك) بعينه
فلو خرجت فردها الزوج وغيره لم تطلق اذ ليس في القضا ما يقتضى تكرارا

١ فصل قوله المرأة التي تدخل الدار من نساء طالق تعاقب ٢ وان لم يكن فيه أدلة تعاقب لا يقع طلاق
قبل الدخول (و) قوله شمير الى واحد فتمت (هذه التي تدخل الدار طالق تبخير) فطلاق في الحال وان
لم تدخل (وان ادعت) عليه امرأة (نكاحه) لها (فانكسر لم تطلق ولم تنكح) غيره عسالة ولها
عقوبة ولو قال نكحتنا وانما وجد طول زوجي محرم عليه بطلت ذلته ثم أقرب بالنكاح وادعى مفسدا وهدمنا لم يقر
أصلا كذا في الأصل عن فتاوى القضا قال الاسودى وهو خلاف الصحيح اذ الصحيح انه فرق نسخ كاحرم به
التورى اثر الباب الثالث من أبواب النكاح (وقوله أنت طالق لا أدخل) هذه الدار (تعلق) وان لم
يكن فيه أدلة تعاقب فلا تطلق قبل الدخول وظاهر ان الحكم كذلك وان لم تكن لغيرة الزوج بل ان كان وهو
مخالفا لم يرق أنت طالق لا دخلت الدار ويمكن الفرق بان المصارع على أصل وضع التعاقب الذي لا يكون
الا مع قبل فكان ذلك تعاقبا طاعة بخلاف الماضي (وان قال حلفت بطلاقك) على (ان قلت) كذا
(ثم قال أحلف) انما (أردت نحو يفها دين) وطلقت ظاهرا ان فعلت (أو) قال (ان خرجت أنت
جعلت أمرك) وفي نسخة أمر بطلاق (بيدك) فقالت أخرج فجعله بيدها فطلقت نفسها فقال أردت
جعل ذلك (بعد الخروج صدق) بعينه وان لم يلقه طلق في الحال (أو) قال (ان أرت زيدا) من
دينك فانت طالق (فأبرأته وقع) الطلاق (رجع بخلاف) ولو قال لها (ان أبرأني) من دينك
فانت طالق فأبرأته فانه يقع بانها عوض العوض البسه في هذه دون تلك فكان ذلك فيها تعاقبا قصدا (أو)
قاله انما أنت طالق وقال أردت بذلك الاخرى صدق بعينه قال الأذرى ويجب تقديره بما إذا لم يكن ذلك
جوابا لانتهاجها منه بطلاق انتهت التي تحب (أو) قال (ان فعلت معصية) فانت طالق (لم تطلق بترك
المعصية) كالصوم والصلاة لانه ترك وليس بفعل فلو فعلت معصية كسر فتورنا طلقت قال الاسودى وقباس
ما ذكر في ترك الطاعة فان لم تطلق بالزنا اذا كان موجودا منها انما هو مجرد التمكن بان كشف عورتها
فكسرت أو كانت مكشوفة العورة لان وجود منها انما هو ترك الدفع وليس بفعل واجب بانه لا معنى لزانها
منها الا لا يمكن منه والسكوت عنه قد سمع التورى في مجموعة باب الصوم انه اذا لم ينعى بغيره اذنه
وهو ما كسع القدرة على الدفع انما يفعله السكوت كقوله لا اكل ٢ (فرع) هو (قال أنت طالق
بالخلق لا طلاق وقت طلاقان) طلاقة بالدعاء وطلقة بما قبله وهذا علم مما رقى الباب الرابع ثم ان قصد
بالمخالطة الشدة ينبغي ان يقبل قوله فلا يقع الواحدة وان كانت لغته لا يملك ان وقعت طلاقة واحدة بالثناء
ثم ان طالق نائبة وقرفت أخرى ان كان الطلاق رجعا (أو قال وان طلقت أمي بغير اذنك فانت طالق)
فأنت أذنما (فقلت) له (طاهاني عنها فاقبى اذنك) نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذا
وفرا في غير الوطء ما في الاذن لا يخصصا قاله الأذرى (فلو طوى زوجته فلما انتم أمتة فقال ان لم تكوني
أولى من زوجتي فمضى طالق لم تطلق) لانه لا يجزى بغيره وهذا ما نقله الأصل عن تعصم أبي العباس

صدقت بعينه بالنسبة بقاؤه بها وان كانت مؤاخذه بها فانه (قوله على أن الاراءة ذلك أشار إلى تبعية كذا قوله ومورد المسألة أن
لا يتعلق بها الدين كذا الخ) (قوله قال الأذرى ويجب تقديره بما إذا لم يكن ذلك جوابا الخ) أشار إلى تبعية (قوله لانه ترك وليس بفعل) نظرا
لعرف (قوله قال الاسودى وقباس ما ذكر الخ) ما باله مردود (قوله وأجب بانه لا معنى لزان الخ) أشار إلى تبعية (قوله ينبغي أن لا يقبل قوله
الخ) أشار إلى تبعية (قوله نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذا خ) أشار إلى تبعية

قصرتها ذهباً (مشتوا طلاق) لوجود الصفة (أو) علقه (بجوابها) له (عن خطابه) بان قال ان
 ان ينفى عن خطابه فان طلق ثم خطبها (فقد صدقت خطابه) أي بقراءة آية (تضمن جوابه
 طلاقاً) لذلك وان قد صدقت مع القراءة فان كذب في انما أقصدت ذلك فانما طهرتم المصدقة كظهوره في ما
 وان تصدق بها القراءة فقط أو لم يبين قصداه أو لم يكن له ان تصدق لم تطلق (أو) علقه (بأسبغها
 أوها) من مال مورثها (وقد تأنى) كله أو بعضه (كفي) في عدم وقوع طلاقها (الاستبدال)
 لا به استدل عنه (وهو باق) فلا يكفي ذلك لعدم الضرورة اليه (ولا الإبراء) عنه لانه
 لا به استدل عنه (ولو حلف بالطلاق ان هذا الشيء هو (الذي أخذته) من فلان (فشهد عدلان
 أنه غيره طلق) لانها وان كانت شهادة على الشيء الذي لا ينفى عنه العلم به وراد قوله (ان تعد) يخرج
 الماهل فلا تملك زوجته لان من حلف على شيء بقدره ما به وهو غيره يكون جاهلاً بالجاهل لا يحسن كذا كره
 الشك في أول الاعيان به عليه الاستوى وقال فتعلم له واستحضره فانه كثير الوقوع في الفتاوى وقد ذهل
 عنه الشك في مسائل وان كان قد فطن له في مسائل أخرى وتقدم فيه كلام عن ابن الصلاح وغيره (ولو حلف
 بالمال ان ما نفعت) كذا عبارة الأصل لا يعل كذا (فشهد عدلان) بان أخبرا (انه فله فلان صدقهما
 زما لاخذ بالطلاق) نزه الأصل عن أي العباس الروابي (قال الاستوى هذا) انما يأتي (اذا أوعدنا
 طلاق الناس) ماقاله (هو الحق) قال أعي الاستوى عليه ينفي الا كذا ما وجد عندنا صدقه قال
 ومقتضى ذلك انه لا يلزمه الاخذ بقول نفسه فتصديان وفيه نظر أي والظاهر انه يلزمه ذلك أما ذلك بان
 صدقهما فلا يلزمه الاخذ بالطلاق وطريقه في دفعهما ان يحلف انه فعله ناهياً اذا قلنا بعدم الحنث فيه (وان
 نفث احداهن) أي زوجها (الباب فقال الفاتحة) متبكر طلاق (واحد على واحدة) من
 (فأقول لوجه) ببيته فلا يقبل قولهن لان مكان إقامة البيئة على ذلك (وليس له التعيين) لو احدى منهن
 (ان جهها) أي الفاتحة (بمختلف) الطلاق (المهم) لان محل المبالاة عين هنا بخلافه ثم (ولو
 بعث اليه) غيره (رجلا) ان (علم انه لم يبعث اليه) بخلاف بالطلاق لا بد بعث اليه لم يأتى لانه يصدق
 ان يقال بعثه فله تملك (وان حلف بالطلاق ان لم يبعث به) كان قال ان لم يبعث به فان طلق خلقت
 بعثها باسمه (لها بشئ) أو غيره (لها بعثه لوجود الصفة (لا بقولها) له ولو بعد أمره أو غيره (لها
 (الأولى) فلا تطلق (أو) حلف بالطلاق (ان دخلت دارك) كان قال ان دخلت دارك فان
 طلق (ولا دارها) وقت الحلف (طلق تدخل كل دار ما كتب اليه) أي به والحلف (فان قال)
 ان دخلت دارك الآن (فتعلق بمال) فلا تملك وان دخل دار ما كتب اليه (ولو أتى بغيره معاً عليه
 أنما لم يحكم بالطلاق لانه ليس صريحاً بالطلاق) ولانه قد ينفذ شعرهما بالبين على ترك الجماع (أو قال)
 ان أجبت كلاً أي فان طلق فحكم غيرهما فانما هي لم تطلق (لانه انما يسمى جواباً اذا كانت هي المخاطبة
 (أو) قال (ان خرجت بغير اذن) فان طلق (فأخرجها) هو (فول يكون اذناً) انما يخرج
 أولاً (وجهاً القياس المنع) فتطلق (ولو قال القاضي المعزول امرأة القاضي طلق لم يؤذنه) به
 (ان قد صدقته) فظاهر ما وجد الأصل في الباب الثاني في ما لو قال من اجبره امرأته طلق وان كان
 خلاف من قوله ومن قول المصنف في ما كسب التنيب عليه ثم قيل بوالاخذ به والترجيح من زيادة المصنف هنا وذلك
 علم أن الحكم لا يتقدم بالمرور وقد نفيه عليه الاستوى وان كان فيما بعده نظر (ولو ليس خف غير مصنف
 بالطلاق) انما (استدل به) حتى (فان علم بعد سلفه) ان خفف مع من خرج قبله من كان حاله معه
 (وعدا ان لم آخذ به) كان كذا فان كان عالماً عند حلفه (بأخذه) أي بأخذه به (طلق أو حلفاً
 تركا للناس) فلا تطلق (وان لم يصدق) فهو في العرف مستبدل (فطلق وفي الوضع) وهو المعتبر بكسر
 (غير مستبدل) لعدم الطلب فلا تطلق (وان خرج وقد بقي بعض الجماعة وعلم له) أي خفف (كان باقاً
 أو تملك قال في الوضعية فيه الخلاف في تعارض الوضع والعرف وفيه نظر لانه هنا مستبدل عرفاً وضعية) وفي

(قوله) قالنا طهرتم المصدقة
 (الح) أشار الى تعميمه (قوله)
 أو علق بأسبغها ثم أخرجها
 (الح) عبارة رافضة وتوانه لو
 قال ان لم تستوفي حلفك من
 تركه أباك ناما فان طلق
 وكان اشهرها قد أدانوا
 بعض الركعة فلا بد من
 استبغها حصتها من الباقي
 وضمان التالف ولا يكفي
 الإبراء لان الطلاق معاقب
 بالاستيفاء الا أن الطلاق
 انما يقع عند الرأس من
 الاستيفاء (قوله) قال الاستوى
 هذا اذا أوعدنا طلاق
 الناس (الح) قال ختمنا يمكن
 حل عبارة الأصل على ما
 خالف وفعله عدداً ثم نسي
 فاشهره بذلك من ذكره وذكر
 الحال بسبب ذلك كاتبه
 (قوله) وانما طهرتم المصدقة
 (ذلك) أشار الى تعميمه
 (قوله) القياس المنع (فطلق)
 قال ختمنا كذلك وسأله
 بانسحبها دفعها أو جرحها
 لأجل وجهه الا كراه

(قوله وفي نظره نظر لانه غير متبدل وضع عدم العال (ولو تحت خشبة فقال ان عدت لانه) أي ائتل هذا الفعل نظر نظر لانه غير متبدل وضع عدم العال (ولو تحت خشبة فقال ان عدت لانه) أي ائتل هذا الفعل (فانت طالق ففخت) خشبة (غيرها) ولومن شجرة انوي (عالت) لان الخشب كالخشبة (ولو قال ان يخرجني الاله من داري فانت طالق) ثلاثا (فخلفها) بنفسها أو باجنبي في الاله وان عكست قوله من الخروج (ثم جرد) تركهاه أو لم يجد (و) ان (لم يخرج) لطلق (قال الراعي لان الاله لا يخرج من البيت ولم يمس كل الليل وهي زوجته حتى طلق لكن أفنى ابن الرضا به لا يتخاص بذلك فيسأل حاف لا فعلن كذا في عدة كذا بعد ان أفنى بخلافه وقال تبين لي انه خطأ وان الصواب انه بنظره لم يفعله حتى انتهت المدة طلقت قبل الخلع وبطل الخلع انتهى وأنت تعبير بان الطلاق العاقب ان كان رجوعا بصح الخلع فلا يصح قوله انه باطل وان كان بائنا لم يفسد الزمان لا يصح الخلع كما قال ابن الرضا قوله انه عاقب قبل الخلع لبقاء النكاح لا طلاقا مع عدم البأس من الخروج حيث ذكره ابن الرضا في طلاق الأقبيل في الفجر وحاصل كلامه الاصحاب ان ذلك مفر وض في البائن وان وقوعه فيسبيل الخلع يؤدي الى عدم وقوعه فلا يقع بالزوج ويصح الخلع اذا مانع (ولو خلف بالخرج) من البلد (الامه) فخرها (فبعها بائنا أو ان) حلف (لا يضر بها) لا يوجب نفقة فضر بها بالخشب مثلا (لم تنافي) العرف في الاول واضربه اياه بالواجب الثالث ما ذكره في بابها بالواجب ما سبق في الضرب عليه ناديا (أو قال ان رأيت من أشقى شيئا لم أفعلني) (فانت طالق حل علي) موجب (لرؤية) موهوم (الفاحشة) دون ما يقصد الله - عليه كالا كل والشرب (وكان) اعلامها به (على التراخي) المراد انه لا يشترط اعلامها به على الزور كما يبره الامم (وأما حديثه في دينار فقال ان لم تعطني الدينار فانت طالق) كانت قد انقضت (لم تطلق الا بالأس) من اعطاهما بالدينار (فان تلف) الدينار (قبل التمكن من الرد) (فكمكرهه) أي فكمكرهه (أي فكمكرهه) الفصل الموقوف عليه فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت ولا يشترط بعدم خلافه في مسألة الخلع السابقة اذا لم يعلل البعض معنى زمن يمكن فيه خروجه اصل الطلاق في تلك الزمان بخلافه هنا (وهنا) في الأصل (مسئلة سبق) في العارف الرابع في التعلق بالحيض وهي مالو عاق طلاقا ورؤيته بالهجر حل على دم الحيض وذكرها أخرى قد سبها في الركن الثالث مع ما فيها وكثيرا ما يعقل المصنف ذلك ولا يذهب عليه (ولو عاق بدخول هذه الدار وأشار الى موضع) منها (قد خلعت غيره) منها (طلقت) ظهرا (ودين) نعم ان اشتركت الدار على حجر فاعاد الى حجر فتمها فالظاهر القبول ظاهر الاسم اذا انفردت برأفتها ذكره الاندلسي (أو قال ان كانت امرأتني في المائمه) بالمشاة أي في جماعة النساء في المصائب (فامتن حرزوان) كانت أمتي في الحسام فامرأتني طالق فكانتاهما) أي كانت الرأفتي المائمه والامتن في الحسام (عنف) أمست لوجود الصفة (ولو تعلق امرأته لان الامة عنت بالتعلق) الاول أي عند تنصافه (فلم تقل أمته بعد وان تقدم) التعلق (بالامة) أي بكونه في المائمه فقال ان كانت أمتي في المائمه فامرأتني طالق وان كانت امرأتني في الحسام فامتن حرزوان فمكرهه (وقعا) أي الطلاق والعنف لكن العنف انما يقع (ان كانت) أي المرأة (رجعت والا فلا تطلق) لانها بائنت عند تمام التعلق الاول فلم تنقض امرأته بعده (أو قال) ان كانت امرأتني في المائمه فامرأتني طالق وأمتمت حرزوان فمكرهه (وقعا) لوجود الصفة (ولو عاق الطلاق والعنف بمعنى يوم لم تأكل كل) منهما (فمكرهه) بان قال لزوجه ان لم تأكل تنكحني اليوم فانت طالق وقال لا تمنان لم تأكل تنكحني اليوم فانت حرزوان فمكرهه (فامتنه أو اكنتا) هما بان اكنت كل منهما واحدة (ولو بالتحريم) منها ومن الزوجين في انما اكنتا فمكرهه (فلا تطلق) من طلاق (وعنف يقع (لذلك) وفيه اعتبار التحريم والترجيح من زيادته (وإن اكنتها الحرة) الاولى المرأة (وباع الامتن يومه) من المرأة أو غيرها (فخلص) من الخنث (بنيقين) وكذا لو خال الزوج وتزوجت باع الامتن يومه ثم جدد النكاح والشرع كجاءه الأصل لكنه مذهبنا ذكره المصنف وفيه نظر بل الظاهر ان كلا منهما مخصص وكذا لو اكنتها الامتن وتزوجت الزوجه قول الاسنوي يعود ذكره ما وجد الأصل

(قوله وفي نظره نظر لانه غير متبدل وضع عدم العال (ولو تحت خشبة فقال ان عدت لانه) أي ائتل هذا الفعل (فانت طالق ففخت) خشبة (غيرها) ولومن شجرة انوي (عالت) لان الخشب كالخشبة (ولو قال ان يخرجني الاله من داري فانت طالق) ثلاثا (فخلفها) بنفسها أو باجنبي في الاله وان عكست قوله من الخروج (ثم جرد) تركهاه أو لم يجد (و) ان (لم يخرج) لطلق (قال الراعي لان الاله لا يخرج من البيت ولم يمس كل الليل وهي زوجته حتى طلق لكن أفنى ابن الرضا به لا يتخاص بذلك فيسأل حاف لا فعلن كذا في عدة كذا بعد ان أفنى بخلافه وقال تبين لي انه خطأ وان الصواب انه بنظره لم يفعله حتى انتهت المدة طلقت قبل الخلع وبطل الخلع انتهى وأنت تعبير بان الطلاق العاقب ان كان رجوعا بصح الخلع فلا يصح قوله انه باطل وان كان بائنا لم يفسد الزمان لا يصح الخلع كما قال ابن الرضا قوله انه عاقب قبل الخلع لبقاء النكاح لا طلاقا مع عدم البأس من الخروج حيث ذكره ابن الرضا في طلاق الأقبيل في الفجر وحاصل كلامه الاصحاب ان ذلك مفر وض في البائن وان وقوعه فيسبيل الخلع يؤدي الى عدم وقوعه فلا يقع بالزوج ويصح الخلع اذا مانع (ولو خلف بالخرج) من البلد (الامه) فخرها (فبعها بائنا أو ان) حلف (لا يضر بها) لا يوجب نفقة فضر بها بالخشب مثلا (لم تنافي) العرف في الاول واضربه اياه بالواجب الثالث ما ذكره في بابها بالواجب ما سبق في الضرب عليه ناديا (أو قال ان رأيت من أشقى شيئا لم أفعلني) (فانت طالق حل علي) موجب (لرؤية) موهوم (الفاحشة) دون ما يقصد الله - عليه كالا كل والشرب (وكان) اعلامها به (على التراخي) المراد انه لا يشترط اعلامها به على الزور كما يبره الامم (وأما حديثه في دينار فقال ان لم تعطني الدينار فانت طالق) كانت قد انقضت (لم تطلق الا بالأس) من اعطاهما بالدينار (فان تلف) الدينار (قبل التمكن من الرد) (فكمكرهه) أي فكمكرهه (أي فكمكرهه) الفصل الموقوف عليه فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت ولا يشترط بعدم خلافه في مسألة الخلع السابقة اذا لم يعلل البعض معنى زمن يمكن فيه خروجه اصل الطلاق في تلك الزمان بخلافه هنا (وهنا) في الأصل (مسئلة سبق) في العارف الرابع في التعلق بالحيض وهي مالو عاق طلاقا ورؤيته بالهجر حل على دم الحيض وذكرها أخرى قد سبها في الركن الثالث مع ما فيها وكثيرا ما يعقل المصنف ذلك ولا يذهب عليه (ولو عاق بدخول هذه الدار وأشار الى موضع) منها (قد خلعت غيره) منها (طلقت) ظهرا (ودين) نعم ان اشتركت الدار على حجر فاعاد الى حجر فتمها فالظاهر القبول ظاهر الاسم اذا انفردت برأفتها ذكره الاندلسي (أو قال ان كانت امرأتني في المائمه) بالمشاة أي في جماعة النساء في المصائب (فامتن حرزوان) كانت أمتي في الحسام فامرأتني طالق فكانتاهما) أي كانت الرأفتي المائمه والامتن في الحسام (عنف) أمست لوجود الصفة (ولو تعلق امرأته لان الامة عنت بالتعلق) الاول أي عند تنصافه (فلم تقل أمته بعد وان تقدم) التعلق (بالامة) أي بكونه في المائمه فقال ان كانت أمتي في المائمه فامرأتني طالق وان كانت امرأتني في الحسام فامتن حرزوان فمكرهه (وقعا) أي الطلاق والعنف لكن العنف انما يقع (ان كانت) أي المرأة (رجعت والا فلا تطلق) لانها بائنت عند تمام التعلق الاول فلم تنقض امرأته بعده (أو قال) ان كانت امرأتني في المائمه فامرأتني طالق وأمتمت حرزوان فمكرهه (وقعا) لوجود الصفة (ولو عاق الطلاق والعنف بمعنى يوم لم تأكل كل) منهما (فمكرهه) بان قال لزوجه ان لم تأكل تنكحني اليوم فانت طالق وقال لا تمنان لم تأكل تنكحني اليوم فانت حرزوان فمكرهه (فامتنه أو اكنتا) هما بان اكنت كل منهما واحدة (ولو بالتحريم) منها ومن الزوجين في انما اكنتا فمكرهه (فلا تطلق) من طلاق (وعنف يقع (لذلك) وفيه اعتبار التحريم والترجيح من زيادته (وإن اكنتها الحرة) الاولى المرأة (وباع الامتن يومه) من المرأة أو غيرها (فخلص) من الخنث (بنيقين) وكذا لو خال الزوج وتزوجت باع الامتن يومه ثم جدد النكاح والشرع كجاءه الأصل لكنه مذهبنا ذكره المصنف وفيه نظر بل الظاهر ان كلا منهما مخصص وكذا لو اكنتها الامتن وتزوجت الزوجه قول الاسنوي يعود ذكره ما وجد الأصل

طلاقا رجعا (كل واحدة) متكررا (راجعها طالق كما كانت فلا انفكاكها كما طلق من راجعها
 منهن) قبل تكامله (فان راجع واحدة) منهن (ثم كلمه) طلقت (ثم) ان راجع (ثم) لم يأتها
 الاخرى حتى يكامله (لان شرط الحث التكامل بعد الرجعة ولم يوجد (أو) قال) (آخر من أراجعها)
 طالق متكررا (فراجع تسلا فامر بتبطلها) (بينما طلق الثالثة) أي وقوعه بوجود الصفة في كل
 آخرون راجعها (فلان ثلث انقضت دعوا) قبل موته (عنه المهر) أي مهر منهن (ان) كان
 (وطبقا) وقوله مرتين زباده ليجزى بالراجعه مع الولوج راجع واحدة ثم ثنتين معا وثنتين معا
 ثم ثالثة فظاهر ان اثنين طلاق الثنتين في الأولى والثانية في الثانية (فان طلق الأولى) بعد مراجعتها (ثم
 راجعها بعدهن) أي بعد مراجعتين (فهى الاخرى) بعدما كانت الأولى وثنتين ان الثالثة ليست
 أخيرة فظاهر ان مثل ذلك باق في الثانية (والطلاق) لطلاق (بالنكاح) يجعل على العقد لا لوجه
 (ان لم ينو الوطء) قال الاذرى ولم يكن قرينة تشعر بارتاده (وان قال ان لم تكن في الساعة) من الوطء
 فانت طالق (فاخرج حتى مضت الساعة طلقت) قال الاذرى والآخر بان طلاق الراجعه يجوز على الفور
 لاجل الساعة الزمانية (أو ان كلمت بنى آدم) فانت طالق (اشترط) في وقوع الطلاق (ثلاث) أي
 تكليم ثلاثتهم لم يأنه أقل الجمع (وان قال ان دخلت الفارعة على حر أو ان كلمت فلا فامر أن طلق
 انعقد ما أراد منهن) أي من العينين مفرد أو جمعا حتى لو قال أردته معهما على عراده (و) قوله
 (أنت طالق في الفارعة) أنت طالق (ان دخلت الدار) فلا طلاق قبل دخولها ساكنا قالوا أنت
 طالق في غدا فانت انما طلق قبل مجيئه (أو) قال الثنتين (انما كلمت بعد فانت) الأولى قول لرافعي
 فامرأتى (طالق اشترط) لثلاث (اجتماع ملكهما عليه) حتى لو ملكه أحد معهما باع بالآخر
 لم يحن ولو قيل أنه يجب تملك كل واحد (أو ان ابست قبضين فانت طالق طلقت باه) وهو موثر لابن أوان
 اغسلت) فانت طالق (طلقت بالفسل) ولو عن غير جنابة (فان أراد) الفسل (من جنابة
 دين) ولم يقبل فظاهر ان كان ثم قرينة كالورادها فانت تغض خاف ذلك فظاهر انه يقبل
 قوله فظاهر انه عليه الاذرى (و) حلف (لا أكلمه وما وادو) أي وقت حلفه (ليل ولا ليلة
 حل) عدم كماله (على الفدلة تكلمه قبله) قال الاذرى وفي نسخ لرافعي المعلقة ذكر اليوم معرفة
 راعاه الصواب وحيد في تكلمه قبله فظهر اليوم بطاق وراديه زمن الحاضر ولو لا (أو ان)
 طلق ان دخلت الدار ثلاثا) مثلا (وقال أردت) انما طلق (واحدة) دخلت ثلاث مرات
 فاقول قوله) قال في الامم - لم كان اتم - لم حلف وان قال أردت انما طلق العدد المذكور وقت الثلاث
 كما صرح به لاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق اسكن الا رجعة ثم انطلق واحدة
 فضا للثلاث من موجب الثلاث (أو ان خرجت من الدار) فانت طالق (واها) - ثلث باه) مفتوح
 (المهر وهو) - ودعوتها فحكمها) فلا طلاق بخروجها منه اليه وان لم يكن معدودا منها طلقت ذلك
 (أو) حلف (لا تزوج مادام أراي) حبيب (ومات أحد معهما فليزوج) ولا يحنث (أو)
 حلف (لا يطلعن ابصل هذا الرج) أو الهم (حنث) وعلمها به ولو (مترونا) من الرجوع أو الهم
 (وركا في سيرة) وان شئني ولعنني فانت طالق لعنته لم تنطق) لانه عاق بالاسر ولو لم يرد - ودوكا
 لو قال ان شئني وان لعنتي فانت طالق على ما في بعض نسخ الامم - لم والمصنف ان قال لا - بنو يه غير
 مستقيم فانه قد ذكر في اعتراض الشرط على الشرطان الشرطين المعلقين بالوعدتين تقدم أو تأخر
 وحيد فتنطق هنا بالعين ودمه وياشتم وحده وانما يستقيم ذلك مع حذف والاعطف (أو) حلف
 (لا تنمي في البلد ثلاثا) من الايام (لشيء فتفرجت) منها (لاوتها) أي الثلاث (ثم كان)
 (الها) (لم يحنث) لان الرجوع فيها ثلاثا (أو قال نصف الليل) مثلا (ان) - عسك) فانت طالق
 (فان) عندها بقية الليل (حنث) فمررت وان قضيت البيت أكثر الليل وان عرفت (جلا) بوجه

قوله فظاهر ان اثنين
 طلاق الثنتين في الأولى
 والثالثة في الثانية) أشار
 الى تصحيحه (قوله فظاهر
 ان مثل ذلك باق في الثانية)
 أشار الى تصحيحه (قوله قال
 الاذرى والآخر بان
 طلاق الساعة) أشار
 الى تصحيحه (قوله فظاهر
 انه يقبل قوله طاهر) أشار
 الى تصحيحه (قوله قال
 الاذرى وفي نسخ لرافعي
 المعلقة ذكر اليوم معرفة)
 وبعبارة في الاقوال (قوله)
 وحيد في تكلمه
 قبله فظاهر ان
 الماطة على الجواز فلا
 يجعل عليه عند الحلالة
 (قوله لو كان الراجعه انما
 تطلق واحدة فقط) أشار
 الى تصحيحه (قوله ان قال
 الاسوي انه غير مستقيم)
 أشار الى تصحيحه (قوله)
 لان الرجوع فيها ثلاثا أي
 لاختصاصه ولان المفهوم من
 الطلاق العرفي التوازي
 فعمل عليه

(قوله ولو حلف لا باكل من)
 مال زيد الخ (لوحلف لا
 باكل من طعامه فسد فع
 البس مديقه ليجزله فغيره
 بمحيرة من عنده لم يحنث
 لانه مسئلة كذا في الكبير
 نقلا عن العبادي وتبعه في
 الرضة قال الاسنوي وهو
 غير مستقيم هذا مال
 مشترك لثلاث فرائى فيه
 ما قالوه فبني الايمان وهو
 انه ان اكل ما زيد على
 حصته حنث والا فلا قال
 ابن العباد والفقهاء ما قاله
 الرافعي لانه يشتم من حلف
 لا باكل شيئا كافيا في عسرة
 فانه لا يحنث وأما الذي
 اعترض به عليه فلا يصح
 لان ضرورة في مخالط تكون
 عينه باينة وهو واجب اذا
 طلب القسم أو ما لم يجز
 المستركة ولا يجب طلب
 القسم فيها وكذا لو خبره
 بلمع أو ما من عنده وهذا
 وضع وكتب شيخنا بحذائه
 سيأتي في كلام الشارح
 (قوله لان الضيف هناك
 الطعام قبل الزنداد) أشار
 الى تصحيحه (قوله انما يجزى
 الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
 فبني أن يحنث) أشار الى
 تصحيحه (قوله وضيفة
 التعاليل الاكتفاء بصوم
 ثلاث غلات الخ) أشار
 الى تصحيحه (قوله ولعل
 الرافعي أراد الخ) أشار الى
 تصحيحه (قوله وهو ظاهر
 أشار الى تصحيحه

(دون اسم ومالت محبة له خاف لا أعرف حنث أو) حلف (لا أنام على ثوبك فتور) وحنثنا
 مثلا (الحنث) كقولهم علم يديه أو رجليه (ولو حلف لا باكل من مال زيد فافاضه) أو ثوبا ما كولا
 فافاضه كجبره الأصل (أو خافنا ما زدنا) أو كل من ذلك (لم يحنث) لان الضيف هناك الطعام
 قبل الزنداد والمقطوع بالاختذار الخلفا معنى المعارضة قال الرافعي ولو حلف لا باكل ما أحدا
 لم يحنث الا لا يحنثا فافاضه ما جازعنا حنث كقولنا لا اكل الا هذا وهذا فافاضه ما جازعنا هذا الاسنوي
 غما يحنث اذا كانت صورتان أو لا الوارد (أو) حلف (لا يدخل داره) فافاضه ما جازعنا هذا الاسنوي
 اليها (خرداه) ما الحالف وهو فيها (لم يحنث) لان المقطوع بالعمد لا ينقل منها نعم ان أراد كونه
 فيه فبني ان يحنث قاله الاذري (أو) قال (أنت طالق ان قتلت زيدا فافاضه اليوم وما من منه
 غدا لم يحنث) لان الفتن هو الفعل المقتول الروح ولم يوجده (أو) حلف (لا تضربني فافاضه
 اليها لو ادبني فافاضه حنث) لو ود الصفة (أو) حلف (لا يصمت زمانا) حنث (بالشروع
 في الصوم) كقول حلف لا يصمت وما قاله ما دون في الأصل المتعدي المعرف فافاضه لا يصوم ورفع في الرضة
 ينال الصغى الأصل السقيمة التعبير بقوله لا يصوم وهو تعريف كونه عليه الاسنوي (أو) حلف
 (لا يصوم أربعة أشهر) يصوم لا يشتماله أربعة موقوفة لتعالي الاكتفاء بصوم ثلاث لحظان
 وبه مرع الاسنوي (أو) حلف (لا يصوم الا بأربعة أشهر ثلاثا) منها حلف على ما على أيام العمر
 (أو) قال (ان كان الله يعذب الموحدين فانت طالق لم اطلق الا ان يريد) ان كان يعذب (أحدا
 منهم) فافاضه الاتفاق فيما إذا أراد ان كان يعذبهم كاهم أو يطلق لان التعذيب يخص به هم
 (وانهم هم) كانهم زوجته (بالواطع) حلف لا باكل حراما حنث بكل يجرم من تقبل أو اس
 أو نحوهم الصوم للفظ بخلاف ما لو قاله فقلت كذا حراما فقال ان نعت حراما فانت طالق لان كلامه
 ثم ترتب على كلامه ما اختلف اللفظ فحلف كلامه على الالبس داو وكانم ابتدأ به بنوع من الحرام
 ففي نفسه جنس الحرام قاله الرافعي قال الاسنوي وهو مشكل في الصواب وقياس نقلا عنه يحنث
 ولا ترتب كلامه على كلام غيره ولو لم يحنث قبله كان زيدا اليوم فقال والله لا يكلمته انما قدمت البين
 على الابد الا ان ينوي اليوم يكفاه الرافعي في أو خاف الايمان انتهى واهل الرافعي أراد ثم ماذا أراد
 الزنداد ما ذكرته المرأة خاصة (أو قال ان تخرجت من الدار فانت طالق ثم قال ولا تختر جبين من الصفة
 أيضا فالاشير) لانه كلام مبتدأ ليس فيه متعاقب ولا عطف فلو خرجت من الصفة لم تطلق وقضية
 الفعل أنه لو قال بدل الاخير عقب ما لا به ومن الصفة أيضا طلقت وهو ظاهر (أو أنت طالق في الجرد أو في
 مكة أو في النخل) ونحوها مما لا ينتظر (طلقت في الحال ان لم يقصد التعليق) فان تصد لم تعلق حتى يوجد
 التعليق عليه وهذا الخالف ما سار في قوله أنت طالق في الدار من أنه تعليق والأوجه هنا أنه وحى عليه
 المأورد وغيره وقال ان غيره لا يصح إلا بقا فائدة التخصيص (وأما) قوله أنت طالق (في الشتاء
 ونحوه مما ينتظر تعليق) فلا تعلق حتى يجيئ الشتاء ونحوه (أو) قال (ان أكلت طيبط) فانت
 طالق (فوقعت القدر على نار) غير موقودة (فأفادها غصيرها) ان أكل طيبط فانت
 طالق (لغيره غصينه) بان أخذها من غير أو ماء أو لحم فحين يذيقه (أو كاه) أي ما لم يجز أو غير
 (لم يحنث) لان الذي طلع في الأولى غير الزوج مقطوعا هائي لا تنقسم تلك فيه ما لو حلف لا باكل شيئا
 كافيا في عسرة فافاضه فافاضه لا يحنث ما لم يحنث في الايمان فيما لو حلف لا باكل من طعام اشترا من زيد فافاضه
 مشترك في غيره من أنه يحنث اذا كل منه ما به من أنه مما اشترا لان ذلك في مسئلة عينه باينة بخلاف
 هذا لانه لا يجب طلب القسم ثم يحنث لا هنا (أو) قال (ان كان عندك نار) فانت طالق (حنث
 بالسراج) أي بوجوده عندها (أو ان يحنث يحنث يحنث) فانت طالق (فماض وبالياسوم طلقت)
 بخلاف ما لو جاءت وبالياسوم (أو) حلف (لا دخلت دارك فافاضه ما دخلها لم يحنث) قال (ان لم

(نزهة الواصل في بيان الحق) وقال تعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بما يعرفون (٢٤١) الآية والمراد بوجع الرجل هنا مقاربة

انقضائه العدة لان العدة اذا انقضت فلا مسالة (قوله وطلق على الله عليه وسلم حفصة وسودة) وانكر ان حرم سودة وقال بل طلقها (قوله ولحرقته حرة) مراجعة الامثلة التي طلقها) لو عرفت الرجعة تحت عبد فاعلم ان الله لا يجعل قبل اختيارها وادها فاعرف ان باب الخيار بالعتق لانها انفس على الاصغر لقطع سلطة الرجعة (قوله الركن الثاني الصفة) لانه استحبابه بضع مقصود ولم يصح بفراقه قول كالنكاح (قوله ويستحب أن يزيد الى أولى نسكاح) معناه انما رجعت الى النسكاح الكامل الذي لم يكن البيونة فيه انقضاه العدة (قوله وراجعت بلاضافة للبيونة) علم انه لا يمين لفعل يدل على المرأة من ضمير أو اسم أو إشارة أو وصف كراجعتك أو راجعت فلانة وهذه أو زوجتي أو نحوها (قوله وصرح بتخصيص المهاد كالمه) أشار الى تخصيصه (قوله والذي أوردني التذب) استحبابها فيه أشار الى تخصيصه كتب عليه وقال ابن القفول لانسوي والازعي هو المذهب المشهور وقال البلقيني

وشرع للمرأة الى النسكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ بما ياتي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويؤمنن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحاً أي رجعة كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقوله العالان مرنات فأمسك بهن وفأوترسج بأحسن الرد والامسك مفسران بالاجتماع وقوله صلى الله عليه وسلم فامرجعها كما يروى على الله عليه وسلم حفصة ثم راجعها واما يوداد وغيره ما بناه من قول ان ركني وسكنوا عن كرمها سنة ولا اختلاف ذلك بحسب الحال (وفيها بيان الاول في أو كرمها وهي لانه) مراجعة وصيغة توكيد وجعل الامل من أو كرمها الطلاق مع قوله انه سبب لها (الاول) الزوج (المراجع) وشروطه اربعة عقد النكاح) بنفسه بان يكون بالغاً عاقلاً غير مثلاً الرجعة كانتا النكاح (فلا تصح) الرجعة (في الرد) والاصحاب الجنون كالأبصار استداء النكاح فيها وتصح من السكران وأورد على ذلك المهر فانه راجع وليس فيه أهلية النكاح ورد بان فيه الأهلية وانما الاحرام مانع (لكن لا بد) والصفة (الرجعة بلاذن) وان احتاج في النكاح اليه اذ يغفر في الدوام لا يغفر في الابتداء (ولم يحتمل من مراجعة لامة) التي طلقها ثلاث (د) راجع الولى الجنون) طلق قبل جنونه حبس (يجوز له) (رد وجهه) بان يحتاج الى المجهون (الركن الثاني الصفة) ومصرحها راجعت فلانة أو رجعته أو رجعتها) وان لم يدل الى أولى نسكاحه في ذلك وورد في الكتاب والسنة ولم يلق بها سائراً ما انتق من معدها كما صرح به التولي كانت مراجعة أو رجعة (ولو كانت) الصفة (بالجمعة) سواء أحسن العريبي ما لا يكفي عقد النكاح (وكذا وردتها) لورودها في الكتاب قال تعالى ويؤمنن أحق بردهن (ويستحب أن يزيد الى أولى نسكاحه مع راجعت زوجتي ونحوه) من الالفاظ السابقة (لكنه) في رد الزوج حتى شرط لمرأسته لان المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فتدبره من الذي لا يوين بسبب الفراق فلم يمتد فيه ذلك خلاف البقية فذكر قال ابن القفول في ذلك لا يمتد فيه أيضاً (د) قوله (راجعت) مثلاً (بلاضافة) الى ظاهر أو ضمير (البيونة) فلا يمين اضافة اليه كراجعت فلانة أو راجعتك أو راجعها لمصرح به المارودي وغيره (د) قوله (راجعتها للضرر أو لا كرام) أو نحوهما (الاضر) في صحة الرجعة (الان قصدتها دون الرجعة) فضرر فصل الرجعة فيما ذا قصدتها معها أو طلق (فيسأل) احتياطاً لانه قد يبين ما لا يتوصل به الرجعة (فان مان قبل اسوال حصلت الرجعة) لان اللفظ صريح (د) قوله (أمسكتك وترجعتك وانكحرتك جعتك) ونعتت غير على وأعدت لك ونحوه أي كل منها (كتابة) لاحتتماله الرجعة وغيرها لان ترجعتك ونحوه كنتكحتك من صرحان في ابتداء العقد فلا يكونان من صرحان في الرجعة لان ما كان صرحان في شيء لا يكون صرحان في غيره كالطلاق والظهار وما قاله في أمسكتك من انه كتابة تبين فيه الانسوي والازعي المتناقضان عن نص الشافعي وهو خلاف ما اقتضاه كلام الاصل من انه صريح وصرح بتخصيصه في المنهج كالمه لورود في القرآن عليه قال في الامل وبشأن يحيى في اشتراط الاضافة والخلاف في اشتراطها في رددها لكن قال بعده والذي أورد في التذب استحبها به مع حكاية الخلاف في الاشتراط في رددها وهذا هو الواقع للمسلمين من الزفة في رددها (وكذا لوروى فقد) للنكاح علماً (باعتبار قبول) بدل الرجعة كان كتابة لمسار وقد علم من كلامه ان صراخ الرجعة مختصة فيما ذكره على ما تقرر فلا يخفى في غيره وبه صرح الاصل قال لان العالان صرح بمصرح وروى عنه انه انزل قوله رجعتك تحمله أولى (فرع لا يشترط الاشهاد) على الرجعة لانها في حكم استداء النكاح ولا طلاق الاذلة والامر به في آية فاذ المنع أجلهن يجوز على الاستحباب كما في قوله وأشهدوا ذات اربعتهم وانما وجب الاشهاد على النكاح لاثبات الفرائض وهو ناشئ منها (تصح بالكتابة والاشهاد) وان قد روى عن النعاني كالبيع والطلاق وصلى الكتاب على الكتابة من صلف الخاص على العام (لا يالوطه) ومقدماه وان يوي بها الرجعة لعدم دلالتها على ما لا يحصل بها

لا يحتاج فيه الى ان يقول الى أولى نسكاحه على المتمد (قوله فصح بالكتابة والنسبة) كما في كتابة الطلاق

قوله كالمسب والاشهاد) أي وقوع الطلاق المانع بوضعها على الاصغر والفرق انهما موقوف في العدة واستت وضمن وقوع الطلاق بل
 منهم قوله مائة وعشرين يوما) التعبير بها هو الصواب لان هذه الاشهر عديدة (٣٠٣) لاهلايا ومن الاشهر العدة بالاشهر الحنة
 التي هي اقل مدة الحمل

وحث مدتها في الوضع
 فهو بانسبة الى العدة
 بالنسبة الى النسب وثبوت
 الاستداد وقوع الطلاق
 المانع بوضعها على الاصغر
 والفرق انهما موقوف في
 العدة وليست موقوفة في
 وقوع الطلاق بل منته
 فيه وقوعه هو الصواب
 أشاران تصحيحه قوله وأما
 خبره من اضرار بالشافة
 فكان وأرويه عن ليله الخ
 صاحب عدا ان الاستاذ وغيره
 بان هذا ما في الاربعين
 الثانية لقصور ورواق
 السمع والبصر والجلد
 والسمع والعظام والتميز
 بين الذكر والانثى وبعثه
 بعد الاربعين الثالثة لنفخ
 الروح وقد حصلت العارة
 بين الاثنين اهل الحديث
 كالمسبحين في هذا الجمع
 قال الزركشي وهو من
 احسن الاجوبة قال شطنا
 وما ما شاهد من تحرك
 وما يخص وما في الذكر
 فعمل الحديث على انها
 غاية نهاية لارسل فلا بد
 في ان يثبت لالتصريح فيها
 قوله وان كانت قنة) أي
 أومضة قوله وقال شيخه
 الضمري أشد بالاكتر
 الخ) أشاران تصحيحه قوله

لا يمكن لانه لا اعتبار بكتسامين حيث ذكره ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه ومن خرج
 بانشاء العدة بغيره كما نسب الامة ابلد فلابد قولا والا يفتقر بما سوى الاشهر اربعة اشهر العدة بالاشهر
 قالوا قوله فيه بينه لرجوع النزاع الى وقت الطلاق وهو المصدق في أصله فكذا في وقت وقوعه وان أمكن
 ما ذكره من دعواه الصغر وأبأس أو غيره وهو المصدق أيضا فوقع على قوله ان أمكن قوله (فيمكن انقضائها
 بالولادة تمام سنة) الاولى باسم سنة (أشهر ولحظتين) لحظتها لوطها ولحظة الولادة (من) حين
 (يمكن احتسابها) أي الى حين بعد النكاح (والمعروف بربعة أشهر) مائة وعشرين يوما (ولحظتين)
 من حين إمكان الاجتماع (واضحة) بلا ضرورة يضي (ثمانين يوما ولحظتين) من حين إمكان الاجتماع
 وذلك الثلاثة أنما لم يلحق الذي تنقضي به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى بسنة أشهر قوله تعالى وحده
 وضاه ثلاثون شهرا مع قوله وفصله في علمه ودليل اعتبار المدة الثانية بما ذكره خبر المجتهدان
 أنه يجمع خمسة في بيان أمه أو بعن يوما ثم يكون عاقلة مثل ذلك ثم يكون مصة فمقتل ذلك ثم يرسل المالك
 فنفي فيه الودع ورمس أربع كلمات بكتسامة وقته وأجله وشق أو سعة أو ما تدرج من الم اضرار بالشافة
 فكان وأرويه عن ليله الخ) الله المالك ما كان صورها الحديث فاحيب عنه باب الخبر الاول أصح وأن هذا من
 الترتيب الاخباري كان قال أخبركم بكذا ثم أخبركم بكذا وبجواب أيضا يحمل النص في الثاني على غير التام
 وفي الاول على التام أو يحمله على النص ويريد المدة المفاد من الاول ولا يمنع فافهم قوله الثاني قد يبر
 فست مدقة صورها كقولها تعالى فله غناه (د) يمكن انقضائها (بالأثر المطلقة بظاهر) لثلاثة في ذلك بان
 حره معادة (بائنين وثلاثين يوما ولحظتين) لحظتها لوطها ولحظة الولادة (من) حين إمكان الاجتماع
 بما عاقد في من الطاهر لحظتها ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطهر
 في الحيض لحظتها (ولو خالف) ذلك (عادتها) فانه يمكن انقضاء عدتها به (وان كانت مبتدأة فبثابة
 وأربعين يوما ولحظتها) للامان في الدم تنقضي عدتها لان الطاهر الذي طلقت فيه ليس بقراء كونه غير محض
 بدين ولا بغير لحظتها لآخرى لا لحظتها لوطها في آخر حرج من ذلك الطاهر (د) بمعنى (سبعة أو أربعين يوما
 ولحظتين على طلاقها) بخلاف الحيض) تطهر بعده أقل الطاهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر ثم تحيض
 كذلك ثم تطهر أقل الطاهر ثم تطهر في الحيض لحظتها (وكذا) بمعنى سبعة أو أربعين يوما ولحظتين على
 طلاقها (بالولادة) بان ثم تطهر أو هي معادة فان رآه أو كانت مبتدأة زادت المدة وقول الأصل بعد ما ذكر
 واعتبر في ثلاث حيض والامان في الحيض اربعة أشهر وصراجه حصة ثمان والعلم في الثانية (وان كانت
 قنة) فنافقت في طهر وهي معادة (فثلاثة عشر يوما ولحظتين) تنقضي بها عدتها بان بما عاقد وقد بقي من
 الطاهر لحظتها ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطاهر ثم تطهر في الحيض لحظتها (أو وهي مبتدأة فان
 وثلاثين يوما ولحظتها) تنقضي بها عدتها (أو طلقت (في حيض) أو وقدم عليها لطلاق بالولادة (فأحد
 وثلاثين يوما ولحظتها) تنقضي بها عدتها (والدخلة لآخره) في مدة انقضاء العدة بالاقراء (فأصله) للقره
 الثالث عا بعد أي بينه لامن العدة وقول (لا تصلح رجعة) ولا غيرهما من أن نكاح اطلاق كارت ولولم
 ذكر المرأة هل طلقت في طهر أو حيض قال الماوردي أشد في الاقل وهو انه طلقها في الطاهر وقال شيخه
 الصبري أشد في الاكثر لان الخارج من عدمه الا يقين قال الاذري والركشي وهو الاحتياط والصواب
 (فان ادعت) أي انقضاء العدة (لادون المكان كذا) انها رآه ان راجع ثم ادعت) أيضا بعد ذلك
 (الامكان مدتها) اهلها لو صرت على دعائها الاولى) لان اصراها في حق دعوى الانقضاء لا يمتثل لدعوى
 المالك في الزكاة غلطاً فاحتمل ان انقضت وقوله فيه فانه يصدق في القدر الذي قطع منه في الخرص

وهو الاستطاع والصواب) لا يمتنع ان ادعت الرجوع بغيره يراد بالحق قوله ولو امرت على دعواها الاولى) قال الفـ في مقتضاه ان الامر مع
 دعواها الامكان وليس هو في الرخصة كذلك وانما هذا ان مجرد الامر على دعواها الاولى كاف في تصديقها الا ان على الاصغر فزدت اربعة
 وكذا فاستقام الكلام فصارت من ادعت الامكان مدتها وكذا لو امرت على دعواها الاولى فلتصديقها التسليم هكذا

هـ (الباب الثاني في أحكامها) هـ (قوله فحرم الاستمتاع بالرجعة) انما حرم وطؤها لان العدة قد وجبت عليها المهر فمهرها فلو اقبلها
وما اقبلها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه
فلا يلحق حرم الوطء مفرم مدمامة كالبائن (قوله والنظر اليها) أي ولو بالاشهر (قوله فلا حد عليه) لا يشترط من وجهين سامعة الزنا ولا
أبينة فيجبنا بالعدة (قوله ويلزم بالوطء) ظاهره وهو واحد ولو تكرر الوطء وقال الباقين لم أر من تعرض
مهر المثل (ظاهره) وهو واحد ولو تكرر الوطء وقال الباقين لم أر من تعرض

(فصل) هـ (الرجعة مختصة بعدة المطلق كما سفلو (ولحق) الرجعة في أثناء عده استأنفت العدة من
الفرار عن (الوطء) ودخل فيها ما بين من عدة المطلق لانها من شخص واحد وقوله استأنفت العدة
من قول الأصل استأنفت ثلاثة أقراء واختصت الرجعة بقية عدة المطلق (دوتن ما زاد عليها بالوطء) فلو
أقبلها بالوطء من رجعتها ما لم تزد (لوقوع عدة الوطء من الجنتين كالباين من الإقرار إلا أن ذلك يتبع بعض ودون
الحال لا يتبعه فان وقت فلا رجعة لا قضاء العدة

هـ (الباب الثاني في أحكامها) هـ (فحرم الاستمتاع بالرجعة) انما حرم وطؤها لان العدة قد وجبت عليها المهر فمهرها فلو اقبلها
وما اقبلها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه ولو لم يمتدحها فمهرها يتبعه
فلا يلحق حرم الوطء مفرم مدمامة كالبائن (قوله والنظر اليها) أي ولو بالاشهر (قوله فلا حد عليه) لا يشترط من وجهين سامعة الزنا ولا
أبينة فيجبنا بالعدة (قوله ويلزم بالوطء) ظاهره وهو واحد ولو تكرر الوطء وقال الباقين لم أر من تعرض
مهر المثل (ظاهره) وهو واحد ولو تكرر الوطء وقال الباقين لم أر من تعرض

هـ (فصل في الاختلاف لو ادعى الرجعة العدة بآية) هـ (وأكثر) (فأقول قوله) بيمينه لقد رنه على انشاء
(وكان) أي وجعل دعواه لها (انشاء) اها قبل اقرار لان الدعوى اقرار والانشاء متماثلان
والترجيح من يادته وما رجعه صوره الاسنوى وانه عن نص الامم وردة الاذرى وقال بل النص ظاهر في أنه
اقرار مقبول لانشاء وهو نصية كلام المتولي والشرح الصغير وأجابه العرايين وقال الامم
لا وجه لكونه انشاء (أو) ادعاه (بعد انقضائها وقبل النكاح) فان قالوا لا نقضت أسس وادى الرجعة
(فله) وادعته اهي بعده (صدقت هي) بيمينها انما اقبلها رجعتها أسس لان الأصل عدم الرجعة قبل أسس
ولانه يدعى بعد انقضائها سلمته وقوعه من قبل ذلك فاشبهه بالكيل اذا دعى بعد العزل أنه تصرف قبله
فانه لا يصدق (أو) قالوا لا رجعة أسس وادعته انقضائها قبله (وادعاه بعده (صدقت هو) بيمينه هو)

والقياس على ما ذكره في
الوطء في النكاح القاسد
وطء الاب والشرىك
والنكاح بالعدة لا يجب الامهر
واحد (قوله التصريح بما
من زيادته وهو ظاهر) كما
لو استبرأ السرة ثم اعتقها
قوله وان قال الثاني انها
زوجة في خمس آيات (الح)
ذكر الباقين في الرجعة
زوجة في ستة عشر آية
وبينا (قوله فأقول قوله
بيمينه (الح) والعدة كلها
في العدة قال ابن الزعفر
وليعرف ان القاصد دعوا
ذكره ابن السدود وغيره
انما لا تنقض النكحتون
راجعها وصدق في كان
الاختلاف فدفع بينهما
في أسس على المطلق البائن
فأدعت انه طلقها لانا
وأكثر وحلف (قوله صوره
الاسنوى وانه عن نص
الام) عبارة وان قال لها
في العدة قد راجعت أسس
أو يوم كذا البرم ماض بعد
المطلق كان رجعه وكذا
لوقال كتب رجعت بعد
المطلق قال الباقين في حرم
المادر في هذا الحالة
بان القول قوله بلاعين الا
أن يريد بذلك استعاضة
لها بان يكون وطؤها حاله بغير المثل نزعها بالاقراء بالرجعة على المذهب اهـ (قوله وردة الاذرى)
وقال في النص ظاهره انه اقرار مقبول لان انشاءه وقضية التطليل (قوله أو ادعاه بعد انقضائها (الح) لو كانت اسر أمه بيمينه أو مدعته فله
الزوج بعد انقضائها عن غير اقرارها بيمينها قبل بعدد الابينة سواء مدعته ولم أم لا سواء كان الولي أباً أو غير أب ولو كانت ممدعة فعرض لها عرض
أنجب عليها ثم قال بعد انقضائها عنها كسرها رجعت اقبلها قبل فان أفاقت حصة قبله وكانت زوجته ن

(قوله وما ذكر من الحلاق تصديق الزوج فيما ذاق سبق الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وقال ٢٠٠ من الحضري فانه من كلامهم انهم لا يريدون) أشار الى تصحيحه (قوله قال الزركشي وهو الظاهر) وقال أوزرعة وظاهر كلامهم (تنبه) قال الاسوي وغيره وقد ذكر في العدد فيما ذاق ولدت ولطقت انما اختلفا في التقدم بينهما ثم ما ان انشأ على وقت أحدهما ما العكس مما تقدم وان لم يتفادس الزوج والدار واحد وهو السبب بالاصل ومغفلة فالذي في الرضة أوصلها في العدد (٣٤٥) موافق لما عندنا في الاتفاق الزوج لا عكسه فبينما

هناك لو ولدت ولطقت ثم اختلفت فقالا لطقت بعد الولادة قبل الرجة وقالت بل فيها فان انشأ على وقت الولادة كيوم الجعة وقال لطقت يوم السبت وقالت يوم الخميس فهو المصدق بينهما لان العدة لا يسد قصد فيه كإصله لان الأصل عدم الطلاق قبل الولادة وان انشأ على وقت الطلاق كيوم الجمعة وقالت ولدت يوم الخميس وقال يوم السبت صدقت بينهما لأن المصدق في الولادة فكذلك في وقتها وان لم يتفادس في وقت واحد ي تقدم الولادة وهي تقدم الطلاق فهو المصدق لان الأصل بقاء سمانته الشكاح وقد أشار الى الفرق عند عدم الاتفاق بأنه يصدق في الطلاق فكذلك في وقت وبان الأصل بقاء الشكاح هناك ولو جسد ما دفعه ويعرضه للزوال وأما أنه في الرجة فقد سبق فيه الطلاق فضعفه الشكاح وصار زواله موقفا على انقضاء العدة وانقضت أو لم ينقض ففسد الى قولها فلهذا انتقل زناها الى السابق بالدعوى ويحتمل هنا عند عدم الاتفاق على وقت

بأنه ثبت قبله لان الأصل عدم انقضاء قبله (ولو اختلفا في السابق مطلقا) عن التقييد بوقت بان اقتصر هو على أن الرجة سابقة وهي على أن انقضاء العدة سابق (صدق السابق) منهما (بالدعوى) بينهما لاستمرار الحكم بقوله فان سبق في الزوجة وقالت انقضت عدتي قبل ما جعتك ثم قال الزوج بل بعدها صدقت بينهما لأنهما انشأا على الانقضاء واختلفا في الرجة والأصل عدمهما واعتددها بالاصل وان سبق الزوج وقالوا جعتك قبل انقضاء عدتك ثم قالت هي بل بعد انقضاء ما صدقت بينهما مطلقا على الرجة واختلفا في الانقضاء واعتددها بالاتفاق والأصل عدم الانقضاء وما ذكر من الحلاق تصديق الزوج فيما ذاق سبق هو في الرضة كالشرح الصغير والمهاجر وأصله والذي في الكبير عن الغفال والفرعي والمزولي لا بشرط تراخي كلامه عند انقضائه بل في المصدقة لان الرجة موقوتة وقوله راجعتك كأنها مبالاة لانقضاء العدة ليس بقولي قولها وانقضت عدتي اخبار عما تقدم فكان قوله راجعتك صادق انقضاء العدة فلا تهم وكان الرضة أم قطعه لعله مبالاة في منشي الرجة وهل المراد سبق الدعوى عند ما ذكرنا لقال لا يجزئ نعم وقال اسمعيل الحضري فانه من كلامهم أنهم لا يريدون قوله قال الزركشي وهو الظاهر وماله البقية عن النص واعتمد من أن القول قولها فيما ذاق سبقها الزوج أيضا يجوز على ما لا يبرأخ كلامها عن كلامه فلا ينافي ماسر (فان ادعى ما صدقت) بينهما الماسر في أنه الغفال وغيره وان انقضاء العدة لا يعلم غالب الامور الزوج يمكنه الاشهاد على الرجة ولم يتحقق سبق حتى يقدم به لان انقضاء العدة محقق فهو أصل والرجة قد انقضت في الماضي والأصل عدمها (وان اعترف بآثار بينهما وأشكل السابق) منها (قضية) أي للزوج بينهما (لان الأصل بقاء العدة) ولو لاية الرجة (فان قال) الزوج منسأ (راجعتك فقالت منسأ به قد انقضت) عدتي (قبل) أي قبل رجعتك (صدقت) لان في راجعتك انشاء قولها وانقضت عدتي في اخبار فيكون الانقضاء سابقا على قولها ما لو قالت ذلك من غير من قول الزوج فهو المصدق وكذلك لو قال راجعتك أمس والعدة بانتهى الى الآن فقالت بل انقضت قبل أمس على ما أقومعه قوله منسأ ساكن موافق لكلام الغفال وغيره السابق صدقها (وان تزوجت بعد انقضاء العدة) زوجها آخر (وإحدى مطلقا) تقدم الرجة على انقضاء العدة (فه الدعوى) به (عليها وكذا على الزوج) لانها في حياته ونفاه وهذا أنه الأصل عن قطع المحاملي وغيره من العراقيين بعد ذلك عن تصحيح الامام أنه ليس له الدعوى عليه لان الزوجة ليست في يد فالتصریح بالترجيح من زبانه والناهي عن المناسب لم يصر فيما اذا زوجها وابان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نسكاحه ونسكاحها ثم ما هنا متفقان على أنها كانت زوجة لا ذل فغسلتهما ثم (فان أقام بينة) عددها (انقضت) من الزوج سواء أدخل من أم لا (والا) أي وان لم يقم بينة (فان بدأنا) في الدعوى (فاقرت) بالرجعة (لو قبل) اقترأها (على الثاني ما دامت في محبته) انشأ حقيما (فان زال عنه) بغير أو طلاق أو بآثار أو دلل على الاول بين الرجة والدعوى عليه أو غيرها (ساكت لا ذل) كإلزامه بجره بعد عدم انشأ حكم بجره (وقبل ذلك) أي زال حق الثاني (يجب عليه الا ذل مهر مثلها بالابوة) أي لانها أحالت بنو بينة مع ما نسكاح الثاني حتى لو زال حق الثاني ردها للمهر لانها لم تحاوله والتصریح بكونه المهر من زبانه (بخلاف ما لو كانت في حبالة رجل فادعاه) أي زوجيتها (آخر فأقرت) لها (وقالت

(٤٤) - (اسنى المطالب) - ثالث - سلامة العصمة عما عورث خلافا بيننا على ذلك ابن العماد (قوله وكذا لو قال راجعتك أمس والعدة بانتهى الى الآن فقالت بل انقضت قبل أمس على ما أقومعه قوله منسأ) أشار الى تصحيح قوله وان تزوجت بعد العدة (الخ) ونسأ منسأ للمطابقة فلا جرم ان تزوج بعد انقضاء عدتها وان كان المطلق غائبا لم يعلم هل راجع قبل انقضاء العدة أم لا وهو كذلك (قوله ونسكاحها بانها منسأ فان الخ) أشار الى تصحيح قوله بخلاف ما لو كانت في حبالة رجل (ولو طلقها الزوج وتلا

وأكثر الطلاق لفسان أو غير موجب (٣٤٦) عاها ان قاطن شفعه الذي نكحها ثم تنقله بانها كانت زوجته من قبل منى

كنت طالقاً فانه يقبل اقترارها (١) (وتنزع الاول) الاول هي التي طلقها (ان حالفه لم يمان والفرق ان شافقهما) أي الزوجين (في الاولى على الطلاق) والاصل عدم الرجعة بخلاف الثانية فتم ان أفرت أولاً النكاح لثاني أو أفرت قبله ثم نكحت رجلاً بالثاني ثم أفرت بوضع حرم بينهما الا قبل اقترارها كالو باع شيئاً ثم أقر بأنه كان ماله فلان لا يقبل افراد ذكره البغوي أو شالوا إليه القاضي وكذا الباقين فقال يجب تعقيباً بعد ما ذكرتم المراء أفرت بالنكاح لن هي تحت يدوله ثبت ذلك بالبينة فبان وجد أحد همام تنزع منه جزاً (ولو أنكرت) رجعت (له تحلفه) على نفق عاها بالرجعة (لافرم) أي لغيرم هو المثل اذا أفرت أو نكحت وحلف هو فان حلفت - قطعت دعواه (وان بدأ بالزوج) في البغوي (فأقر) (أو نكح) عن البين (خلف الاول) البين المردودة (بما لن نكاح الثاني ولا يستحقه الاول) حلت (الاباقرارها) (أو حلفه بعد نكاحها) ولو اهل الثاني بالوطء هو المثل ان استحقه الاول والا فالحكمي ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان فله وعلم من قوله أو نكح ان يصدق بعينه في النكاح لان العن قد انقضت والنكاح وقع بمحض الظاهر والاصل عدم الرجعة (فرع) * لو (طلقها) دون ثلاث بلا عوض (وقال وطئت على الرجعة) وأنكرت وطئاً (فانقوله ولو اختلف) أنه ما وطئه إلا ان الأصل عدمه وفارق عدم قبوله انما اذا أنكرت وطئاً الى العن اذا عاها بان النكاح ثابت ثم قال الذي ما نزل به والاصل عدمه ان العاها قد وقع وهو بدى الرجعة بالوطء قبل الطلاق والاصل عدمه (وتنزع) بعد حلفها (في الحال) فلا عدة عليها (ومنع) المطلق (لافراره) بوطئه (نكاح) أخوها وأقر ببع سواها (في العدة) عاها بآثاره ثم وقع لها بالمعروهي لا تدعى النصفه (فان كانت قد أخذت المهر) كما (في المطالبه) وبشيء منه عاها بآثاره (والأ) أي وان لم تكن أخذته (طالبت بالنصف فقط) عاها بنكاحها (فلو أخذته) أي النصف (ثم اعترفت) الزوج (بالدخول لم تستحق) عليه (النصف الثاني الاقرار بجديدته) وقيل تستحقه لاقرارته وانما ترجع من زيادة هنا صرح به الاستوى وقوله عن ترجع الزاني في الاقرار وذكره الأصل هنا - ثلثين حذفوا المصنف لقول الاستوى ان الحكم فيها غير مستقيم * (فرع) * لو (ادعت) الدخول فأنكر مدعيه) بيمينه لان الأصل عدمه فلا رجعة ولا تنفعة ولا سكنى (وعاها العدة) عاها بآثارها (وان كذبت نفسها) بعد دعواها للدخول (لأنها) عدته ان رجوع عن اقترارها * (فرع) * لو (أنكرت الرجعة) وانقضى الحال تصدقها (ثم أفرت) بها (قيل انه) أي اقترارها انما يجدد حق الزوج ثم أقرب به فلا يجوز إبطاء كلتي القصاص (ولو أنكرت غير المبررة الاذن) في النكاح وكان نكاحها (قبل الدخول) بها أو بعده بغير رضاها (ثم اعترفت) بانها كانت أذنت (لم يقبل منها) لان التي اذا تعلق بها كان كالابن بدليل ان الانسان يحلف على نفق فصله على البن كالابن وفارق ما قلنا لها ذلك بان اذن الزوج شرط في النكاح دون الرجعة (وجسد النكاح) بينهما لاقتل لا بد من تعديده وقوله قبل الدخول من زيادته أعتمد كلام الأصل قبل باب السداد (وكذا ان أفرت بنسب أو رضاع) بحرم يمين أو بين وجعل (ثم رجعت لا يقبل) رجوعها لا رجوع عن الابتناء والابتناء لا يكون الا عن نفق الرجوع عنه تناقض بخلافه فصار ما رجوع عن التي والنسبي لا يلزم ان يكون عن علم لو قال ما تألف فلان ما لي ثم رجوع وادى أنه تألف من جميع دعواه الا أنه قوله ما تألفه يشتمن الاقرار على نفسه بمراجعة المدعي عاها وبني الامام على الفرق السابق والادع انه طلقها فانكر ونكح عن البين وحلفت هي ثم كذبت نفسها لا يقبل الاستناد قولها الاول الى ابتناء * (فرع) * لو (كانت الزوجة) المطلقة طلاقاً رجعياً (أمنت) واختلفا في الرجعة قبل القول فلو السدحيت فلنا القول وتول المارة) وفي نسخة الزوجة لان نكاح الامه حقه (والمذهب) المخصوص عليه في الام والبر بغيرهما (خلافه) وهو ان القول تولها كالخسرة والرجوع من زيادته

تخلص من الاول (قوله ذكره البغوي وأشار إليه القاضي وكذا البغوي الخ) وقال الاذني الحق انما هي كانت قد اعترفت لمن في جبالته بالزوجة اعتبر القاصر عاها وضمنا كسكنه اذا تم في نكاحه ونحوها لم يسمع اقترارها انتهت قوله فان وجد أحد همام تنزع منه جزاً قال شيخنا هو كمال قوله لانه رجوع عن الثلاث الخ وان الراجل ادعى خا فأنكرته ثم عدت الى الاعتراف واذا قاضا على ثبوت حقه لم يعبأ به ولا يقبل الحق الزوج كمال ادعى زوجة فأنكرتها ثم أقبرت بها أو ادعى على انسان قد صافا فأنكره ثم أقربه بخلاف قولها فلان أي (قوله لا يقبل) لاستناد قولها الاول الى ابتناء وجع عدم قبول رجوعها عن البين المردودة كآثار الزوج بطلانها على الاظهر وكأما البينة على مقابله (قوله قبل القول تول البسدا الخ) لو كانت الزوجة متبينة أو معروفة فقال الزوج بعد انقضاء عدتها واجبتها فيها لم يصدق لا بيمينه ولا صدقة ولها أم لا وسواء كان الولي بالأم غير مدعي أو كانت محصة تعرض لها مرضاً أنجب عليها ثم قال بعد انقضاء عدتها كنسرت رجعتا فله لم يقبل فان أفاقت وصدقه قبل قال شيخنا قد تقدم هذا أيضاً (قوله في نسخة الزوجة الخ) بجزءه في الانوار (قوله والمذهب المنصوص عليه في الام والبر بغيرهما خلافاً) قال وهكذا كان

ووجهه من قبل منى

زوجته انقصته كانت كالحر في جميع امرها ولو كذبته مولاها لم أقبل قوله لان التحليل بالرجوع والفرق بالطلاق فيها دلالة انتهت (قوله)
ويعمل بالانوى وغيره) وهو مقتضى إطلاق الجمهور وصوبه الزركشي (كتاب الايلاء) (قوله ولو قلنا الحلف) يدل قراءة ابن عباس
والذين يفتنون من نسائهم (قوله لانه ضمن معنى البعد قبل من النسبية) أي يحلفون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في على حذف
مضاف فمأى على ترك الوطء أو ترك الوفاء وقيل من زائدة والتقدير يؤثرون أي (٣٤٧) يقولون نسائهم أو أن الي بعدى على ومن قاله

أبو البقاء نقلا عن غيره أنه
يقال في من امرأته وعلى
امرأته (قوله الاول الحالف)
لوقال أنت على كلهرأي
خسة أشهر مثلا فلا يصح
انه يكون مولاها فظاهر
وايس يحلف لكنه منزل
منزلة الحلف (قوله يتصور
منه الجماع) خرج به ماله
حلف لانه لا طأ وزجته
الصغيرة مدة يتحقق
انقضائها قبل وصولها إلى
حالة الامكان فانه لا يكون
مولاها وشبهه ما إذا كانت
مدته حلقه تقتضي في عدة
الشبهة والحلف واحد هما

بالشرع والاشتراف بالغرب
(قوله فحاذر من المدة)
مع زيادة فسمي أربعة
أشهر (قوله قال الزركشي)
أي كالبقي وغيره وقوله
ويصعب من غير الخ أشار
الى تصعبه (قوله ومن
مظاهر منها الخ) وموطوءة
بشبه (قوله ولا تضرب
المدة لانه بعد الشفاء) أشار
الى تصعبه (قوله ويقتضيه
الا بعد التحلل الخ) أشار
الى التيسر ولو حلف زوج

مولاها الحلف قال الشاعر وأكذب ما يكون أوبالتي * إذا ألى عينا بالطلاق وكان طلاقا في الجملة
فتبرأ الشرع حكمه وخصه بالحلف على الاستناع من وطء الزوجة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ
بما يأتي والاصل في قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم الآية وانما عدت فيهما بين وهو انما بعدى
بلى لانه ضمن معنى البعد كانه قول يؤثرون معدين أنفسهم من نسائهم وهو حرام لا لانه عاين من قبله
صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نسائه شهرا (وفيه ما بان الا في أركانه وهي أربعة) حالف
ويحلف به ومدة ويحلف عليه زاذي الانوار ويحلف زوجة (الاول الحالف) وشروط زوج مكاف
مختار متزوج ومنه الجماع فلا يصح من أجنبي كسبه ولا من غير مكاف لالسكران ولا من مكروه ولا من
لا يتصور منه الجماع كجنيته وسأني بعض ذلك وكذا كزنا من زبانه اذا تقرر ذلك (فبعض من
العبد) بسائر أنواعه (د) من (السكران ولا يخل) ايلاءه (بالاسلام و) يصح (من الغضبان)

لان الآية تشمل حالي الغضب والرضا وكافي فغيره من الطلاق والظهار وسائر الامكان (د) من (العين
والاربض والخصي) لذلك والتصرح بالعين من زيادته (لا) من (أصل ذكر وجوب) كل
الذكر أو بعضه (الان بقي فمدا الحشفة) فبعض الايلاء منه لانه قادر على الجماع بخلاف ما قبله فلا
يقضي منه قصد الايلاء (ولا يخل) الايلاء (بالجب) لعروض العجز في الدوام فلا يوثق الايلاء السابق
عليه (ويصح) ايلاء الزوج (من صغيرة) يمكن جساها فبما قدر من المدة (ومرضة ولا تضرب
للمنحس في ذلك) الصغيرة طلاقا للجماع (وتطبق المراجعة) ذلك قال الزركشي ويصح من صغيرة
لاختلاف الشفاء ومن محرمة فلا احتمال التحلل لحصر وغيره ومن ظاهر منها قبل التكفير لا مكان الكفارة

قال في الاولى ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء وقاسه فيما بعدها ثم لا تضرب المدة والتحلل والتكفير
لوعدها المصنف بقوله حتى تلقى كان أولى وأخصر اذ لا تتبع أمهله (د) يصح (من عجمي بالعربية
وعكسه) أي ومن عربي بالهجمة (ان عرف المعنى) كحلف الطلاق وغيره (فان في من اجنبية
لزوجتها) بعد ايلائه (خالف) فلا يزمه بالوطء قبل التزوج أو بعد ما يقتضيه الحلف الخالف

عن الايلاء (الاول) لان الايلاء يختص بالسكران فلا ينفذ على الاجنبية كالطلاق قال تعالى
الذين يؤثرون من نسائهم ولا يست اجنبية كالأزواج لانه لا ينفذ فيها قصد الايلاء (ويصح من
رجعية) كما يصح طلاقها (ولا تضرب المدة قبل الرجعة) لانها في زمن المدة عار به إلى اليونة
ولم ينقض بالطلاق فلا دفع لاستناعه من الحرام (ولا يصح من رتقاء ورتقاء) لعدم تحقق قصد الايلاء
كأنه يوجب (ل) كذا في الحائض به ولا يختص باسماء الله تعالى بل ان التزم شيئا كحرم
وطأه وغيره (الاول وغيره) (مما لا يخل البين فيه الا بعد أربعة أشهر كان وطئها نفق في صوم يوم)

الشرع بالغرب لا يداها كان مولا الاجتماع الوصول على غير العادة ولا تضرب المدة لاجتماعه ولو لم يداها وسلم من مودة
نفق في عقد البين فان جمعهما الاسلام في المدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فمولا والا فلا وقوله قال البقي الخ أشار الى
تخصيص (قوله بل ان التزم شيئا كحرم الخ) قال الاذرى اعلم انه لو كان به أو بما عمن الوفاء كرض فقال ان وطئها نفق على صلاة أو صوم
أو غير ذلك فانه داه نذر الحجاز الا لا استناع من الوفاء فظاهر انه لا يكون مولا ولا ما فمولا يصدق في ذلك كسائر نذر الحجاز وان أفق ذلك
إطلاق السكران وغيره وقوله فالتأهرا لانه لا يكون مولا أشار الى تصعبه

الشرع بالغرب لا يداها كان مولا الاجتماع الوصول على غير العادة ولا تضرب المدة لاجتماعه ولو لم يداها وسلم من مودة
نفق في عقد البين فان جمعهما الاسلام في المدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فمولا والا فلا وقوله قال البقي الخ أشار الى
تخصيص (قوله بل ان التزم شيئا كحرم الخ) قال الاذرى اعلم انه لو كان به أو بما عمن الوفاء كرض فقال ان وطئها نفق على صلاة أو صوم
أو غير ذلك فانه داه نذر الحجاز الا لا استناع من الوفاء فظاهر انه لا يكون مولا ولا ما فمولا يصدق في ذلك كسائر نذر الحجاز وان أفق ذلك
إطلاق السكران وغيره وقوله فالتأهرا لانه لا يكون مولا أشار الى تصعبه

أصله أوج (أوقات حرام) أو طلق أو فطر طلق أو فطر عدى حر (صار موباً) لأن ما يلزمه
 في ذلك بالوطء منع منه فيحقق الاضرار ولأن ذلك يسمى حلفاً فحلفه أطلاق آية الإيلاء وفيه معناه
 الظاهر كقوله أنت على كفار أي ستفعله إياه كإتيانك به (وهي) أي العين المذكورة (عين
 الجاح) فغير بين الوفا بما التزمه وبين كفارة العين (وأي العين بصوم هذا الشهر إياه) فلو طلق
 أن وطئت فلي أن أصوم هذا الشهر والشهر الثاني وهو ينقض قبل مجازة أربعة أشهر من حين
 الجهر لم ينقض الإيلاء لا بحال العين قبل مجازة فبذلك يفسد الإيلاء ولو لم يفسد الإيلاء فلي
 عن المدة من العين كان قال أؤكل جب أن وطئت فلي صوم ذي القعدة وأفعلي صوم شهر ربيع الأول
 (ولا) بصوم (هذا السنة) لأن بني منها أكثر من أربعة أشهر فيكون إياه (وهي) أي العين
 (بصوم شهر الوطء إياه) كقوله أن وطئت فلي صوم الشهر الذي أؤكله فلي صوم شهر ربيع
 مقضى العين (ويجزئه صوم بقية) حرام فلما يلزم ما التزمه أم بأنه غير بين ما التزمه وكفارة العين
 (وبقضى يوم الوطء) كقوله فبين نذر صوم اليوم الذي يقسم فيه في يوم فمذموم أم (وعلى الولي الكفارة
 أن وطئت) بعد مدة الإيلاء أو قبل (ولو بعد المطالبة) لحث في بینه فيلزمه كفارة عنه أن سلب الله ولا يقضي
 بين ما التزمه وكفارة العين (فإن قال أن وطئت فساماً حرراً وفعلي أن أطلقك أوقاتاً وأوقات
 راتباً) فإذا يلزمه بالوطء شيء (ولا يكون فاذنوا بوطئاً) أي بسببه لأن الكفارة للعالم
 لا يلحق عارا (لكن به زر) لها بقوله المسد كولا أنه ذاهبه كالأول المسد كهمزة (ذو) أن
 وطئت فانت طالق إن دخلت الدار أو فعدى حر بعد سنة) أي من الوطء (كقوله أن أصبت لولته
 لا بطنك) فإنه (لا يكون موباً في الحال) إذا يلزمه شيء بالوطء في الحال وأما يتعلق بسببه السلطان
 بالذخول أو الحربة بمعنى سنة كإتعلق العين بالله تعالى بالوطء (وإن جاز الإيلاء عوت العبد) قبل معنى
 السنة (وخرجوه) قبله (عن ملكه) يسبح لازم من جهة أو بغيره إذا يلزمه بالوطء حدث شيء
 (لا يذير ويؤكل ولا يستلذ) لامتة التي علق عنه بالوطء لا كمنهم بعق ووطئ (فإذا زاد ملكه
 في العبد يدرج عنه يسبح ونحوه) (لم يعد) أي الإيلاء على الأصح من عدم عود الحث (وان
 قال أن وطئت فعدى حره بشهر فإن وطئت قبل معنى شهر) من آخر لفظه (أصلت العين) ولا يعلق
 لشهر فقدم على ألفاظه واستحل انحلاله بالوطء المذكور لأنهم تناوله (وان معنى شهر) مما ذكر
 (ولو صار موباً) فضرر مدة الإيلاء وطالب في الشهر الخامس قال في المهمات ولا بد أن يضمن من
 يسع العتق كذا كراهة الغواني في ظاهر من الطلاق (وحيث يطأ بعد ذلك) أي معنى شهر (تبين عنه
 قبل الوطء بشهر) تبين (انفساخ البيع) بعتقه كان باعته قبل الوطء بدون شهر (والا) بأن كان
 باعته قبل الوطء بأكثر من شهر (فيحل الإيلاء) لأنه لو وطئت بعد ذلك لم يحصل العتق قبله بشهر لتقدم
 البيع على شهر ولا يفتي بمسار من الغواني اعتباراً بانه على الشهر فيما ذكر بعده وفي معنى البيع على
 ما زل إلى الثمن مونة به وعبرهما (وان طلق حين طوبى) بالفتنة أو الطلاق (ثم راجع) أي
 أعاد مطلقته (ضربت المدة تارة إلا أن بانث منه خدد) نكاحها فلا تضرب المدة بناء على عدم عود الحث
 وإذا وطئها تبين عتق العبد قبله بشهر وان وقع الوطء بصورة الزنا كما صرح أصله ولا حاجة لذكر المطالبة
 فيما ذكر وإن ذكرها أصله أيضاً (أو) قال أن وطئت (فعدى حر من طهارى) فإن كان فطهاً
 وعاد (صار) وإسما حلف نأب الظهار أم لا) لأنه وإن زنته كثرة الظهار فعتق ذلك العبد ولا ينجب
 عتقه عن الظهار زناً على موجب الظهار التزمها بالوطء وهي صالحة لاعتنه عنه (ثم أن وطئت) فبعد
 الإيلاء أو بعدها (عتق عن الظهار) لأن العتق المعلق بالشرط كالشرط عند وجود الشرط فكذلك قال
 عند الوطء اعتق من ظهاري وبأن مثله في سائر التعلق كان دخلت المرافقات حر من طهارى (فإن
 كان لم يظهر فقد أفر) على نفسه (بظواهر صير موباً مظاهراً في الظاهر) لاني الباطن فلا يقبل قوله

(قوله لا تهاجم تناوله) عدم
 تناوله ممنوع (قوله وحيث
 يطأ بعد ذلك تبين عتقه
 الخ) فإن قبل ليس عند
 المصنف في عين الجاح
 كفارة عين فلم تبين العتق
 أم كيف صورها فالجواب
 أن هذا قول الأعيان
 قول آخر فلي بالتناقص
 وقال في المذهب أن كانت
 صبغة تطيق عتق العبد
 وإن كانت صبغة نذر كان
 نذر الجاح وحيث قد لا
 تنقض (قوله أو فعدى
 حر من طهارى الخ) احتراز
 بقوله فعدى حر موباً
 قال فعدى من عدى حر
 عن ظهاري لأن الكفارة
 عنه على الفور فلم يلزم
 نصاً ولا يجب لانه يفسد
 في بعد معين يحتاج إلى
 خدمته

انه لم يكن مظاهرا مستخدما بقراره (فان وطئها) في مدة الايلاء أو بعدها (عنى في الظاهر من الظاهر وان قال) ان وطئها بعد عدى (عن ظاهري ان مظهر فلا يامعنى بظاهر) اذ لا يلزم من شئ الوطئ قبل الظاهر وانما العنى به مع الوطئ (وبعد الظاهر ان وطئ) في مدة الايلاء أو بعدها (عنى) لوجود المعلق به (لا عن الظاهر ان تقدم تعليق العنى عليه) والعنى انما يقع عن الظاهر بل فقط بعد مدة قال الرافعي وقد تقدم في الملائكة انما اذا علق بشرطين غير مختلف فان قدم الجزاء عليها أو أخره عنها - لا اعترف في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وان قوسا بينهما كاصور واهنا فينبغي ان يرجع كما مر فان اراد انه اذا علق الثاني فعلق بالاول فلا يمتنع العبد اذا تقدم الوطئ وانه اذا حصل - ل الاول فعلق بالثاني عنى انتهى فان نهذرت مراجعته أو قال ما أدبرت شيئا فالظاهر انه لا يلامه طلاقها (فرع) لو (قال ان وطئتك لله على ان أعنت عدي) هذا (عن ظاهري وهو مظاهر) منها أومن غيرها عدا (صار موابا) بناء على الاصح من ان من في ذمته اعان رقبة فذرع على وجه التبرع ان يعنى العبد الفلاني عساه على ذمته من عليه اعانته كما لو تبرع بانه اعانته وفارق ما لو تبرع صرف كاهل مع - ين من الانصاف أو صوم يومين عن يوم عليه حيث لا ينص الانصاف ولا اليوم بقوة العنى وان غرض العنى أولى بالرعاية فلو طلق خرج عن موجب الايلاء وتكاد الظاهر في ذمته يعنى عند ذلك العبد أو غيره (فان وطئ) في مدة الايلاء أو بعدها (وأعنته عن ظاهره خرج) عن عهده (عنه) بجزء من الظاهر (و) ان أعنته من العبد لا يجوز من الظاهر فيلزمه الاعتناء عنه وان أعنته بعد ما لم يجره من واحد منهما لا يشر بل وان لم يشو شيئا منهما فالظاهر ارجاؤه عن العبد ويجوز ان لا يجره عن شئ منهما أصلا

ه (فصل) لو (قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا) أو فانت طالق فهو ايلاء لان وقوع الطلاق بالوطئ يمنع منه (فان وطئها عليه انزع فتبطل الحشفة) في الفرج فتوقع الطلاق حينئذ ولا يمنع من الوطئ تعليق الطلاق لانه يقع في النكاح والزوج بعد الطلاق ترك الوطئ وهو غير مجرم لكونه واجبا بظاهر كلام الاصحاب وجوب الزوج عينا لكان صريح في الاقرار بان الواجب النزع والرجعة (فلا استدام) الوطئ ولو بما لا يفرج (فلا حكمة) لاجل احتال الوطئ بانه (ولا مهر) عليه لان وطئا وقع في النكاح (وان فرج ثم أوج وهي) أى المسئلة (مفر وشق) وتعلق (طلاق الثلاث فان جهلا التفرج) للاستدامة (لو طئتمه) فلا حكمة وعليه المهر ويثبت النسب والعدة (كأن كانت رجعية فان علمه فزنا) فيلزمهما الحد ولا مهر ولا نسب ولا عدة (فان أكرهها) على الوطئ (أو علم) التفرج (دونها فلها المهر) ولا حكمة عليها بل عليه (ولو عانت) ذلك (دونه) وقد رت على الدفع حدث ولا مهر لها (فرع) لو (قال) لها (قبل الدخول) بها (ان وطئتك فانت طالق قول وتعلق بالوطئ) طلاقا (رجعا) لانه وان وقع مقارنا للصفة فالوطئ الحار يفتضى العدة فيكون الطلاق مع العدة وهو مثبت للرجعة فلا ينعقل ان الرافعي قد يماثل الوطئ مقرر والمال لا يميز فيه - ما وان اجتمع اغلب جانب المقرر للنكاح وقد نسبت المسئلة بمال الوفاة البدول وجت اذا ما من سدى فانت طالق طلقين وقال سيده اذا مت فانت حرة فان سيده لا يحتاج نكاحها الى محمل المقارنة لما علق العنى

ه (فصل) لو (قال ان وطئتك فضررتك طالق فوطئها) في المدة أو بعدها (طلقت الضرة) لوجود الوصف (واذ ان الايلاء) لانه لا يرتب عليه شئ فوطئها بعد ذلك (وان طلق الضرة) طلاقا باثنا (اعل الايلاء) فان (الرجعيا) لا يفسخ الايلاء حتى لو طئ الحاشية طلقت الضرة (ولا يعود بالتفديد) لنكاحها (ان) بالنكاح الايلاء اعدم عود الحاشية (وان طلقت هي) أى الحاشية سقطت معها البتة ما لم يرجعها (فان) راجعها بعد اعدام الايلاء لا يعود بتفديد نكاحها ان بان (ويبقى طلاق الضرة معلقا بالوطئ للمعاشية) (فطلق ولو كان زارا لوقال) لا مراة (ان) وطئتك احدكم لا تخرى طالق ونواها) أى احدهما (وامتنع) بعد المدة من (البيان) لها (و) من (الفتنة طلق القاضي) عليه (المتوبة) نيابة عنه لا حتى

(قوله قال الرافعي وقد تقدم في الملائكة الخ) كلام الاصحاب في الايلاء المقصود منه بيان ما يصير به مولا وما لا يصير به مولا حتى ما يحصل به العنى فاما جاهد بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ بتحقيقه مما تقدم في الملائكة وينفع على ذلك مسئلة الايلاء بحيث اقضى التعلق بتقديم الظاهر وتعلق العنى بعده بالوطئ كان ايلاء والا فلا وذلك الاتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظة م (قوله) فالظاهر انه لا يكون ايلاء مطلقا لكن الاوقفا بما فسره به آية قل يا أيها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجهة الثاني وجزائه أن يكون مولا ان وطئ ثم ظاهر وكنتقدم الثاني على الاول فيما قاله الرافعي مقارنته بكاتبه عليه السبكي (قوله) ويجوز أن لا يجره عن شئ منهما أصلا أشار الى نصحه (قوله) من صرح في الاقرار بان الواجب السقوع أو الرجعة أشار الى نصحه

قوله عليه وسدخه النهاية فإذا امتنع نأى عنه الحاكم كقضاء الدين والعقل (وله مراجعها قبل البيان) لأن
مداومة عنده وقول الأصل لا تصح رجوعها إلى الإجماع سبق فلم يبق عليه في المهمات (فان وطئ) أحداها
(قبل البيان) لم يحكم بالطلاق الأخرى (الثاني) في أن التي فلهي الموطوءة أو الأخرى (وإيضا بالبيان فان
قال أردت الأخرى بان أنه مولد من الأخرى) فلا يراد منه (فطلبه) الأخرى (بالفتنة أو المطلق فان وطئها
طلقت الموطوءة أو لا وان قال أردت الموطوءة طلقت الأخرى وانحل الإبلاء ولو لم يسم) المولى منها بان لم ينس
أحداهما (فكذلك قال) لئلا يمتنع واحدة منكن وأراد واحدة) منهن (مبهمة) أي (حكمه) وان
قال كلما وطئت أحدا فكذلك الأخرى طالق ووطئ أحداها مختص من الإبلاء) الأول (وطلقت الأخرى)
ولا يختص بالسكينة من إبلاء الأخرى وإن سقطت مطالبتها في الحال بوقوع الطلاق إبقاء العيب في نفسها
واقضاء القضاة التكرار فإذا راجعها عاذاً فبها حكم الإبلاء

● (فصل القرب من الحنف ليس بإبلاء) ● إذا لا يتعلق بلزوم شيء ولا يفتق به ضرر (فلو قال لا يبيع والله
لا لأبائكم) فلا حنث (لو طئ) وفي نسخة وطئهن (كلهن) لا يوطئ بعضهن وإن قرب من الحنف لأن
العيب معقود على الكل فهو كجملته لا يكف زيدا أو بكر أو عرار بل يوطئهن (كثيرة واحدة) لأن
العيب واحدة (ولا يبلأ حتى يبلأ ثلثا) منهن (ولو في الله برفع الإبلاء على الرابعة لنعاق الحنف) أي
بوطئها (فان ماتت واحدة) منهن (ولم يطأها التحل العيبين) الشاملة للإبلاء لتعذر الحنف ولا تنظر إلى
تصور الوطء بعد الموت لأن اسم الوطء إنما يطلق على ما يقع في الحياة (فإذا أبان واحدة) منهن (أو لمكها
وأعتقها) قبل الوطء (ثم وطئ الثلاث) ثم نكحها وانحل الإبلاء) أعيد عود الحنف وانحلله لا يتوقف على وطئه
ولا نكاح وترتيب نكاحها على وطئه ليس بشرط فلو صلب بالوفاة أو في (لا يبيع) فلا تنحل حتى لو وطئها
بعد الدينونة فزامة كفارة لأن العيب ينتقل إلى الحلال والحرام ومسئلة المثلث والاعتناق من زبانه ● (فرج) ●
لو (قال لا يبيع والله لا لأبائكم واحدة منكن) وأراد كل واحدة) منهن (وكذا لو لم يرد شيئا صار ودا منهن)
علا بآراءه في الأولى وجعله في عموم السبب في الثانية فان التكرار في سياق التي يتم (فلو وطئ واحدة)
منهن (حنث) لأنه خاف قوله لأبائكم واحدة منكن (وانحل الإبلاء) عيبين في حق الباقيات) وفي
بحث يعلم من كلام الأصل لا تجمع جوابه قريبا (ومن طلقها) من الإبلاء (سقطت مطالبتها) أي في
الإبلاء في حق الباقيات (فان راجعها ضربت المدة ثانيا وان أراد واحدة منهن نظرت فان عتبه) أي (فليدعه) أي
كأن الطلاق (فان يذبحها) (ثلاثا) فإن كذبته (تخلفه) فان أقروا (بان أقرا بكل منهن) بالله
نواها (أو نكح) عن العيب (وصالح وانخذناه) بموجب الأقرار (فان وطئهن) في صورة الإقرار
(تعددت الكفارة) فلا تعدد أقاروه (لأن صورة النكول) والحلف فلا تعدد لأن عيبهن لا تنحل إلا بالزنا
الكفارة والعيبين المردودة وان كانت كالأقرار لا تعلو حكمهم من كل وجه ومن ثم لا يضر لزوم أنه يكون مولدا
منه أو لا يخفى بخذ راولا كفارة (وان قال ثلاث) من الأربع (لم أردكن) أو ما آتيت منكن (فعتقت
الرابعة) فلا يبلأ (وان أبهم) المولى منها (فهو مولد من واحدة) منهن مبهمة فزير بالعيبين كال
المطلق (فان عتبه) واحدة (لم يخلقه الباقيات) ولا تارة عتبه (ويضربها المدة من) وقت (الفتنة) لأن
وقت التعيين كإثبات وقوع الطلاق المهم (وان لم يبعين طلبة الجميع بعد) مضى المدة (بالفتنة أو المطلق)
واعتبر طلب الجميع ليكون طلب المولى منها حاصلا (فان امتنع) منها (طالق القاضي) أحداها (مبهمة
ومنع منهن حتى يبعين) المعلقة (فلو راجعها قبل التعيين لم تصح) الرجعة وهذا من زيادته (ثم إذا)
إلى بعضهن (أو طلق بعضهن قبل التعيين لم ينحل الإبلاء) لاحتمال أن المولى منها غيرهن (وان قال طلقت
من آتيت منها انحل الإبلاء ولزم التعيين) للعلاقة ولو قال لا يبيع والله لا لأبائكم كل واحدة منكن قوله
كل واحدة فحصول الحنف طوله كل واحدة فان معناه عموم حصول وطئهن بخلاف قوله لا لأبائكم
كأحران معناه سلب العموم أي لا يبيع وطئ فكأن وضرب المدة في الحال فإذا مضى فليسك الطالبة الثانية أو

قوله ولا يبلأ حتى يبلأ
ثلاثا منهن) قبل وطئهن
بأن ثلثا يبلأ من قبل
وطئهن ثم يوطئهن (قوله
وان وطئ أحدا من باقيات
العيبين في حق الباقيات
وارتفع الإبلاء الخ لأن
الحلف الواحد على التعدد
وجب تعدل الحنف بأي
واحدة وقع ولا تتعدد
الكفارة لأن العيب الواحد
لا يبيح ضم الحنف وحي
حاصل حنث حصل
الانحلال وإذا قال والله
لا أدخل كل واحدة من
هذه بن الدارين فقد نحل
واحدة منها ما حنث
وسقط العيب على ظاهر
المذهب خلافا لصاحب
الانصاف كإفاله في الجسر
ونفي رجوع الرافعي

الملاقاة الحاتمة من سقطت المالحة فان راجعهم ضربت المدة ثانيا وان طاق بعضهم قال بقاء على
 ما بين وان وطئ احدهم انخلت العين في حق الباقين وارفع الابله فبين على الاصح عند الاكثرين
 كقولهم لا جامع واحده منك وقيل لا تخضع ذلك تخصص كل منهن بالابلاء وحذف المصنف هذه لانهما
 منى ياذكره ويبحث الاصل بعد ذكره لانه ان اراد تخصص كل منهن بالابلاء فالوجه عدم الالتصال ولا
 فان قلت قوله لا يملكه فلاحته لا يوجب جمعهم ومنه البقية في بان الحلف الواحد على متعدد ويجب
 فان الحنف باي واحد وقع لا تعدد الكفارة قال بين الواحدة لا يتبع فيها الحنف متى حصل فيها حنف
 حمل الالتصال وقد ذكره الروابي في الجرد وقال انه ظاهر مذهب الشافعي وفرع عليه انه لو قال والله لا اذلل
 في راجع من هاتين الدارين فدخل واحدة منهم احسنت وسقط العين
 (هـ) (نقل) لو (حلف لا اجمعك سنة الامرة او يوما او قال عسرا) او غيرها ولا حاجة لقوله قال (فليس
 يرد على من علم العدد) الذي استشهد به (وبقي) من السنة (فوق) او بعة (شهر) فيكون مولى الحصول الحنف
 وزعم الكفارة ولو طئ (فان بقي) منها (دونها) الاولى دونه (خالف) لأمول (وقوله يوما كقوله
 مرة) هذا مكرر (فموضحة) ولا يجمعها فلا كفارة لان مقصود العين منع الزيادة على ما استنادهم
 ان اراد الوطء فيها وحسنت فيها وجبت الكفارة (ليكن لو اوطئ) في صورة الامرة (ثم قرع ثم اوطئ) ثانيا
 (احسث بالثانية) من المراتين (لانه وطئ مرتين وان قال) والله لا اجمعك (السنة بالتعريف) الامرة اذ
 غيرها (انقضت) السنة (الخافضة) فان بقي منها فوق او بعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استشهد كان مولى
 والافلا (وسمى) قال ان أصبتك فواته لا أصبتك فلا يلا محسنى (يعا) اذ لا يلزمه بالوطء الاول شيء
 (هـ) (نقل) لو (أتى من امرأته بالله وقال لعرضتها أشركتكم معها) أو أنثت شركتها أو لمها (ونوى)
 الابلاء (والحق الثانية) لان الامين بالله غايتا كون باسمه أو وصفته فلا تنعقد بالكتابة حتى لو قال به لا اذلل
 كذا لو أردت بالله لم بعد عنه (ولو طأهم من أشررك) معها الثانية (ونوى) انطأهم منها (لحقها)
 نقلي الثانية العالق على شاة الميم بن وقوله ونوى من زبانه على الرخصة لا بد منه لان ذلك كلمة
 (من سكان الابداء بطلاقة) أو بعثا بالله تعالى (وقال) بعد قوله لعرضتها أشركتكم
 معها ونحوه (أردت أن الأولى لا تعلق الا اذا أصبتهم اجتمع ما يقبل) منه فلا يجوز نقض التعلق
 بصفة في أخرى فاذا وطئ الأولى طلت (فان قال أردت) ان (طأ الضرة) معلق (وطء الاولى)
 أيضا (ملقت) كالاولى (وطئها) لان العالق يقع بالكتابة (ولو قال أردت تعلق طلاني الثانية)
 بوطء نفسها) كما في الاولى (ففي هذه) الحلة (تشارك في الابلاء) احصا التشارك لانه جاز في تعبير
 العالق فكذا في تعليقه اما في الحالتين الاولتين فلا تشاركهما في مولى قال أردت ان وطئت الثانية فلا يلحق طاق
 فيكون فذلك طلاق الأولى بوطء هذه وطء هذه وطء نفسه فاذا تشاركها الثانية في الابلاء أيضا فاله الشج أبو
 حنبل ولو قال أردت ان طلائها مع طلاني بوطءها مع طلاني في الاولى كما مروى قبل في الثانية فليكن له يكون
 مولى بها حتى يما الاولى لانه يقدر قبل وطءها على وطء الثانية فلا يقع طلائها (وهكذا) أي ويشمل
 التشارك في تعاقب الطلاق بالوطء (التشارك في تعاقب الطلاق بدخول انداء ونحوه) فان قال ان دخلت
 الفارقات طلاق لا يلزم هذه مشرا الى امرأته أخرى (وأراد ان العالق بدخولها) أي المخالفة (لا يقع
 الا على هذه) أو قال أردت تعلق طلاني الثانية قطعا (أي دون الاولى) بدخول نفسها طلاقا (أي
 كل من مولى بدخول الاولى في الاولى بدخول نفسها في الثانية والتصرح بالترجع فيها من زبانه ولا يقبل
 ما زاد من الرجوع عن التعلق (فرع) (هـ) (قال بن حنف) حلف واحد وحسنت أو لم يحسنت يعني في عينك
 مع كونه (يرد تعاقب امرأتين بطلاق امرأتك) أي ان طلق في الاولى ومعلق طلاقها في الثانية
 كما تارك (استنوبا) وقوعه في الاولى وتعلقه في الثانية يستفوذ كرهان زبانه (وان كان) قال ذلك
 (ينزل الحلف) أي حلف الآخر (انما) اذ يصير المعنى اذا حلف مرة واحدة فلا يصير بلفظها قاسوا

(قوله ويبحث الاصل بعد
 ذكره) (الها) (يؤيد ما حنفه
 قول المحققين ان المزل
 بكل اذ اشعر ان الذي يفيد
 حلف العموم لا يعم السلب
 ووجه ظهر الفرق بين لا طأ
 كل واحدة ولا طأ واحدة
 حيث لا ارادة فتسوية
 الايجاب حيث في الحسب
 بعدد أو بعد مطلقا هو
 في الاولى دون الثانية هذا
 ولكن يجب بان ما قاله
 المحققون أ كثرى لا على
 بدليل قوله تعالى ان الله
 لا يحب كل مختال فخور
 قوله (وسعه البقية الخ)
 قال المصنف في شرح ارشاده
 الحق ما قاله الا اكثر من وان
 قوله والله لا طأ كل واحدة
 منك بمعناه والله لا تترك
 وطء كل واحد منكن فاذا
 وطئ واحد حثت لانه لم
 يترك وطء كل واحدة وتختل
 العين بذلك (قوله هذا
 مكرر) ليس بكرر اذ لم يلم
 من قوله فيسار وما من مفاده
 كفاة قوله مره (قوله طلقا
 جعلا) قال حنفا عبارة
 ان من طلق فلتزوج
 الذي ذكره الشارح وهو
 أولى من فهمه انه على
 مرجوع

(توبه أوجهها الثاني) أشار إلى تصحبه (توبه) وكذا أن قسدا كثرا من أربعة أشهر للمرتبة بعد ما في سمرها) أي شق عليه
وكتب أيضا فاعطى ملاقاها (for) من يتحقق أنه يتقضى وقيل معنى أربعة أشهر لم ينفذ إلا بلاذشر طعنه ما كان عليه
الوجه الثاني للمدة المذكورة
وكتب أيضا قال البلقى
وهذا الأشهر ثلاثة
فحلف لا يزوجها مائة
وعشرين يوما يحكم في
الحال بأنه مولا فذاضت
أربعة أشهر ثلاثة ولم
يسم ذلك العدد لنفس
الاهله أو بعته تبين
جسده كونه مولا مائة
من أن الأشهر ثلاثة تسلم
مكن ولم يحكم في الحال
بأنه مولا بموجب بل الوجه
أن يحكم في الحال بأنه مولا
إذا غالب على الظن
المصدق أن الأشهر أربعة
لما لا يجوز تنقض من مائة
عشرين يوما ولو سلم عدم
الظن بذلك فلا يتوهم
لحكم به مولا على معنى
وبعد أشهر يسأل أي
توفر نفس حكم عند فراغه
بأنه مولا من قوله قال
البلقى وهذا الأشهر
ثلاثة أشار إلى تصحبه
(توبه) وصرح به المارودي
(الح) وبني بعد ما لا يلا
فيقول على أربعة أشهر
بأنه مولا بأربعة أشهر
المطالبة بموجب البين
الأولى لا تعطلها هذا
الأوجه أن يقال ما قاله
الإمام إليه لا يملكه
واضحة للبلقى بغير
الشافي لا يملكه



في المدة لحته في عينه (فلو اني بالعين ولم يقل فلان مضى) بان قالو الله لا اجعلن حسنة اشهر ثم قالو الله لا اجعلن حسنة (فداخلنا) أي البيان بتبادل مدتها (وادخلنا بوطه واحد) فلا تعدد الكثرة بانه على ما بين من ان الحاشية في عينين بعل واحد كان حلف لا ياكل خبز وحلف لا ياكل طعام فداكل خبزنا لا يلزمه الا كفارة واحدة

[illegible]

﴿فصل﴾ (قوله علق بمحفل) أي عانة أو علة أو سراج قوله وزلزل عيسى صلى الله عليه وسلم إذا كان الأيلاء قبل خروج الديار أو بعد ذلك ولما قام وقد بقي من معسكر بقية الأيام أكثر من أربعة أشهر بالأيام المعهود وقوله الأيلاء يكون إيلاءه (قوله وإن احتج الأمر بالخال) فلو لم يكن من علق طلاقها البائن زمن يتحقق انقضاء قبل مضي أو بعد أشهر بل بعض (قوله قال الأديري والظاهر أنه يدعي فيه أضالغ) أشار إلى تضييعه وكتب عليه واضح إذ مرادها لأصحاب بعدهم الذين قد كانوا بالنظر إلى المعنى الضمني كإتيان بالنظر المعاند عدم ذكر الذكر وأما بالنظر إلى متعلقه فالسبب كإلزامهم

اقتضاض وسحقها انما هو في ذلك الان يقال الفتيحة حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهم مما مراد
 القاضي والنص (ثم المباشرة والمباشرة والامتناع من المس والامتناع والمباشرة والامتناع من المس والامتناع من المس
 والمباشرة والمباشرة والامتناع من المس والامتناع من المس والامتناع من المس والامتناع من المس والامتناع من المس
 لان لها معاني غير الوطء ولم تشتر في الوطء اشتهر الالفاظ السابقة في قوله قال الزركشي ومما رجح في المس
 يحتاج قاعدته ان الصراحة تؤخذ من تكرار اللفظ في القرآن وقد تكرر في البقرة والاحزاب وفي الحديث
 فان مسها ظلم المهر بما استعمل من فرجها وقد يجب ان ذلك مذهبنا لا استعماله في معناه المراد (وقوله)
 والله (لا بعدن) اولاً لا عين عنك اولاً غفلت (كنايات في الجماع المدة) لاحتمال الالفاظ
 لهما واخبرهما (اولاً طبلن ترك لجامك اولاً سواك في صريح في الجماع كتابة في المدة وقوله) والله
 (لا يجتمع رأسنا) وفي نسخة لا يجتمع رأسنا على وسادة أو تحت سقف (كتابة) لما ذكر ولانه ليس
 من ضرور الجماع اجتماع رأسهما على وسادة أو تحت سقف (فان قال) والله (لا يجمع الا في الدبر
 قول اولاً في الخيض والنفس) ثم (رمضان والمسيح) أي احدهما (فوجان) احدهما
 نعم به أي البغوي في غيرة النفس لان الوطء حرام في هذه الاحوال فهو ممنوع عن وطءها واعلم
 الاستماع وقضرب المدة ثم تعال بدها بالفتنة والطلاق فان قال الهان في هذه الاحوال سقطت المطالبة في
 الحال والاضارته وقضرب المدة تارة بالبقاء الهان في هذه الاحوال سقطت المطالبة في الحال والاضارته
 وانهم لا يوجب جرم السرخص في صورة الخيض والنفس لانه لو جامع فمأصل الفتنة فتناوذه بين
 انعقاد الايلاء قال الانسوي والاول هو ما جزم به في الخبر ولا يخبر غيره وقال الزركشي انه الرابع فقد جزم
 به في الخبر وقال في المطالبه الاشبه لو لم يجمعها في شيء من هذه الاحوال لم يكن مولياً بل هو بمنزلة
 صريح في الاصل في غير الاشبهين قال الرافعي لانه ممنوع من ذلك كما لا يخفى عليه منها ما لم (اولاً يجمع
 الاجماع سواء اراد الجاع (في الدبر) أو في مبدون الفرج (أو بدون الخشفة قول الرافعي) بان اراد
 الجاع الضعف أو لم يردشاً (ذلاً) ايلاء لان ضعف الجماع كقوله في الحكم والاصل في الدبر وادى
 عدم الخلف في الحال الذي يكون في مولد ارحم عدم الارادة من زبانه به صريح الانسوي فتقارروا
 قال لا يجمعك جماع سواء اولاً يجمعك جماع سواء لم يكن مولياً كما لو قال لجامك في هذا البيت اولاً يجمعك
 من التبل صرح به لاصل على اختلاف نسخته (فان قال) والله (لا تغسل عنك وأرادت ترك الغسل)
 دون ترك الجماع (أو ذكر أمر احتمال كمال) بان لا يغسل بعد الوطء حتى ينزل (واعقده)
 أي واعتقد ان الوطء بلا انزل (لا يوجب الغسل أو) أراد (ان يجمعها بعد) جماع (غيرها)
 ليكون الغسل عن الاولى لحصول الجنابة بها (قوله) ممنوع لم يكن مولياً ما قاله في الاولى هو ما صرح به
 أصحاب الشافعي والتمتوا البيان لكن في تعاقب القاضي أبي الطيب انه تأويل بعبدلان المسلم لا يرد ذلك
 فيكون مولياً ظاهر الا بالغا قال الزركشي وهو الصواب فقد نص عليه الشافعي في الام وهذا النص قوله
 الاذرع وغيره (أو) قال والله (لا يجمع فرجك أو) لا يجمع (نصفه الا سفل فباله) ان قال
 والله (لا يجمع) سفل الأعضاء أي بانها كان قال لا يجمع بك أو نصفك الاعلى أو بعضك أو نصفك ولا يكون
 ايلاء الا ان يرد ببعض الفرج وبالنصف النصف الا سفل فيكون ايلاء

• (الباب الثاني في حكم الايلاء وقوله أو بعداً طرفاً) •

(الاول ضرب المدقوقي أو بعدة أشهر) بنص القرآن (المر والعبد) حرة كانت الزوجة أو أمه لان المدة
 شرعت لامر جليل وهو إزالة الصبر عن الزوج وما يتعلق بالجنسية والنجس لا يتعلق بالحرة والرق كما في مدة
 المدقوقي حتى تزوج كالاجل حق للمدين (ولا يحتاج) ضربها (الى ضرب) ما حكم كره في اختلاف
 مدة العتق لانهم لا يمتد بقدرها (وايتواها من) وقت (الايلاء لم يكن مانع) من الوطء والاين
 وقت زوال المانع يفسر في أول الباب الاقل

(قوله الا ان يقال الفتنة
 في حق الكبرياء) أشار الى
 قصصه (قوله) وقد يجب
 بان ذلك مذهب الخ) أشار
 الى قصصه (قوله) وانها
 لا أشار الى قصصه وقوله
 وبه جزم السرخص أي
 والرافعي في الصغير
 • (الباب الثاني في حكم
 الايلاء) •

(قوله) وابتدائها من
 الايلاء) قيل دل على ان
 واحدة غير معينة ثم عينا
 فان ابتداء المدة من وقت
 البين على الاصح لان
 التعيين

فصل في تحريم المدة حال طلاق وودة * من الزوجين أو أحدهما وإن واجعه الزوج أو أسلم المرد
 لما في الباب الأول (وتقطع) المدة (بإريان ذلك) أي كل من الطلاق والردة (ويستأنف)
 في صورة الطلاق (ولو طلق بعد المدة) يعني بعد المدة بمخالبة أو بدونها (برجعة) أي تستأنف
 المدة بالرجعة لأن الزنا إنما يحصل بالامتناع التوالي في نكاح سليم (لا بتجديد نكاح) بعدية وتنها
 عدم عود الإلام (وبإسلام) أي تستأنف في صورة الردة بإسلام المرد (في العدة) ولو لم يرد
 المدة يكرهه الأصل لأن الردة تفرق بغير النكاح كالطلاق ويؤخذ من قوله في العدة أن صورة المسألة
 أن يرد بعد الدخول لأنه لو لم يرد قبله انقطع النكاح هذا (ان يبق) من مدة إيمان بعد الرجعة والإسلام
 (فوق أربعة أشهر) لأن المانع من الوطء بان المضارعة له وكاله راجع أو أسلم ثم حلف نائبا قال الإمام
 وكان يندفع أن يقل كما مر راجعها وهو الطالبة لاتحاد النكاح استكما لما قلنا في أحد الأمرين المطالبين
 أحدهما فاقعة الطالبة ومخالبة بالعدة في مسأله الردة فإن يبق ذلك فلا استئناف (وكذا حكم عذارها)
 المانعة من الوطء كالشور والمرض والصغير وجنون) الأولى والجنون حالة كون كل من الثلاثة
 (يمنع التمكن) من الوطء (وصوم وعنف وفرضين) وأحرام فرض (عدة قسمة) فلا تحجب
 المدة عنها وتستأنف إذا زالت إحدى صور الطلاق والردة نعم إن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة
 ثم أضاف المطالبة فلا استئناف قد جرد المخاض في المدة على التوالي ذكره الأصل ورجحه مخرج
 بالفرض النقل فلا يؤثر أنه يمكن من وطئها فيه (لا حبض ونفاس) فتحجب المدة معها لأن المدة لا تخلو
 عن الحبض غالباً بل في تحجبها منتهى ضرر بطاؤها وأحق به النفاس أشارت إليه في أكثر الأحكام تتبع
 كماله في ذكره البغوي كشفاً لقاضي كمال الأذري وغيره قالوا المذهب المشهور وقول الجمهور أن
 المدة لا تحجب عنها اندور وقال الزركشي أنه الصواب الذي عليه الجمهور (وتحجب) المدة (حال جنونه
 ومرضه وسائر عذاره) كصومه وإعكافه وأحرامه فرضاً أو نفياً لأنها يمكنه المانع منه وهو القصر
 بإبلاؤه ولهذا أحقت النفقة وأغتمت تحجب مع طلاقه وورثه لأجلها بالمناكح * (العارف الثاني
 في كيفية المطالبة فلهما بعد) معنى (المدة المطالبة بالنفقة) أي الرجوع إلى الوطء الذي امتنع منه
 بالإبلاء (أو الطلاق) أن لم يفسد كسباً في ذلك بغير دفع الضرر عن نفسه أو إتمام المطالبة بالنفقة أو لأن
 حقها فيها (أو أسقطه) أي المطالب (ثم تمت طالب) فالمتمتع المدة لاتجد الضرر يكفي ظاهره
 من الرضا بالإعسار بالنفقة ويغفر ظهري في العتبات بأصله واحدة لا تنقطع على الأيام بخلاف حق
 الوطء والنفقة ولا إتمامه وبالرضاه به بقطع حق الفسخ (ولا يطالب) الزوج (للمرافعة) بمنزلة
 يخوف (نذا) (من الله) تعالى بخلاف الله بالنفقة والطلاق وإنما مضى عليه إذا بلغت أو أفاقت وطالب
 فلو أن المطالبة تخص بالزوج لكان الحق حقه كالفسخ بالعدو وكان الطلاق يخص بالزوج (و) لوذا
 كان (المطالبة) للامتناع * (فرع لا يطالب) الزوجة زوجها (و) بعد عذر عن الوطء كحبس
 ونفاس (وصوم وفرض وجنس) يمنع التمكن لامتناع الوطء المطالب بخلاف صوم الفصل (فإن كان
 العذر به وهو طبي كالمرض أو خوف زنا به) أو بقاء البرص منه (ولو طلق طوبى لفتنة اللسان والطلاق)
 أن لم يفسد لانه يندفع الذي حصل باللسان (بلا ماله) لفتنة اللسان وأن استعمل لأن الوطء حين
 منس (فيقول) فيها (إذا قدرت ثقت) وزاد الشيخ أبو حامد ونعمت على ما فعلت وحري عليه
 كثير من العربانيين والمرار زنا ظاهر أن مرادهم التأكد والاستصحاب كإصراره القاضي أو الطبيب
 (ومع يقرر) على وطئها (بطلب الوطء أو الطلاق) أن لم يفسد لفتنة اللسان ولا يحتاج إلى
 استئناف مدة (وإن حبس يدين وقد رجع فضاها لم يكن) أي الحبس (عذراً) فهو مرابطة أو الفتنه
 بالوطء أو الطلاق بخلاف ما لو حبس ظلماً (وإن كان) عذره (شرعياً كإحرام) وصوم واجب (وظاهر
 قبل التكميل طوبى بالطلاق فمأ) أي دون الفتنة باللسان لأنه الذي يمكنه بخلاف عذره الطبيعي لأن

(وله) أذكر ان زالت بكوارث الخ) قال في الكفاية ومن شرط الوطء في البكر اذهب العذرة فانص عليه الشافعي لان تعديس الحشفة لا يمكن
قال الابن ونصر صرح بما ثبت من الابدان الصباغ والحدائي وغيرهما فكان ينبغي ان يعصفان (فوف) يقول ونحصل باختال الحشفة في الثيب

أو ذهاب البكر منها قال
القاضي الحسين كل حكم
يتعلق بالجماع يتعلق بتعيب
الحشفة اذا كان سليما
وتعديسها باعدل الحشفة
اذا كان معلقا وهذا في
حق الثيب وأما لبكر فلا
تخصص عن المطالبة الا
بإذهب العذرة وقال
الغوي وأقل ما تحصل به
العشمة أن يتضاها بالة
الافتراض ان كانت بكرا
وان يعيب الحشفة في
فرضها ان كانت ثيبا فوله
و بالتبيل الدر الخ) قال
الاسنوي ما ذكره من
عدم العشمة بالثان في
الدر غير صحيح لانه اذا
حلف على ترك الوطء حثت
بالوطء في رد فعل العين
ونسبة المطالبة كما لو اطلها
حتى انقضت مدة الحلف
قال وينبغي فرضه هائي
الحلف على ترك الوطء في
القبل قال ابن العراقي هذا
تعيب حسن لكن لا يقال
ان ما ذكره وغيره صحيح فانه
لا يلزم من سقوط المطالبة
حصول الفسقة الذي عبره
المنهاج والروضة وأصلها
ولا يغاظرها حقها (قوله
وان استندخلتها أي
الحشفة الخ) قال البلقي
لم يفسر فربا بين أن يكون
ناتما أو مة قطعا ساكتا

أو كان زلت به بكرا ولا اولا يدمن زلته لان أحكام الوطء ملق بذلك (فيقول الابن) بذلك صرح
بأنه الحشفة فادخله مادونها كسائر أحكامه ما قبل الدر لان الوطء في مع حوته لا يحصل الفرض نعم ان
لم يصرح في الآية ما قبل ولا زوايا بان غلظ التحل بالوطء في الدر (وان استندخلتها أي الحشفة) (أو أودخلها)
هو (نابسا أو مكرها) ويجوز أن لا يجب الاولي ولم يجب (كفارة) ولم يغزل العين) وان حصلت
الفسقة وارتفع الايلاء ما عدا عدم الحث وعدم التحلل العين لعدم فعله في مسأله الاستدخال واختلافه فيما
عداها وما عدا عدم الكفارة فتلعدم الحث (وسقط حقه من المطالبة) لوصولها في حقه وان دفع
ضررها (كإلزامه الجنون الوديعه) الى صاحبها (ولان وطء الجنون كالاعتقال في) تقرير (المهر والتحليل
وعبرم الى ربة) وسائر الاحكام وبقا سقوط حقه ما عدا الحث والكفارة بان رعاية العدة الصغرى في
حقوق الله أشد منه في حقوق الأخرى بدليل محقق للفسقة عن الحضيض المسلم دون العادة اذ ليس لها بية
صحة ولو ما ظهر بهذا لعدا عند اختياره اقل الحث وزنه الكفارة وان تحلت العين

(فصل لو اختلجا) أي الى الزنا (في الايلاء) (في انقضائه منه) بان ادعته عليه فانكر (فانقول
قوله) بینه لان الاصل عدمه (فرع) لو (اكتزعت بالوطء) بعد المدة (وأكثره سقط حقه من
المطالب) عملا باعتدافها (ولم يقل ردوها) عنه لا اعتدافها بوصول حقه اليها (ولو طئ من ألى منها) وهو
بطلان غير ماض سقط حقه من المطالبة (لوصولها الى حقه) ولم يجب الكفارة ولم يغزل العين لما سار في
وطءه ما ناسيا فلو حدث هذا وقال ثم أوطأنا فإن الموطأ غير المولى منها كان أولى وأنصر

(فصل) لو (كره عين الايلاء) مرتين فأكثر (وأراد) بغير الاولي (انما أكد) لها (ولو تعدد
المجلس وطال الفحص مسددا) بینه كتفريقه في تعلق الطلاق وفريق بينه ما بين تغيير الطلاق بان التغيير
انشاؤه بإيقاع والا يلازم التعاقب منه لقان ما مر من مستقبله فالتأكيدهما لئلا (أو) أراد (الاستئناف
تعددت) أي الأيمان (ولوا طلق) بان لم يردنا كدوا ولا استئنافا (فواحدة ان انحدر المجلس) حل على
التأكيده (والأدودت) لبعدها التأكيدهم كعدم اختلاف المجلس وتغيره ما سار في تعلق الطلاق (وكذا) الحكم
(لو حلف بمناشئة بمناشئة) مثلا (وعدا الحكم بالتعدد) للعين (يكفبه) لا تحلها (وطء واحد)
وبتخلص باطلاق عن الأيمان كلها (وكذا) يكفبه (كفارة) واحدة لما قبل فصل على محصل
(كتاب الطهار)

هو مأخوذ من الظاهر لان صورته الاصلية أن يقول لزوجته أنت على كفتر أي وخصوا الظاهر لانه موضع
الركوب والمرأته ركوب الزوج يقال ظاهرا من امرائه وتظهر وتطاهر واطاها من امرئته وكان طلاقا في
الجاهلية كالا يلاء فغير الشرع حكمه الى آخره ما بعد العود لزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشريعة
أنشده الزوج زوجته في الحرمة بمجرمه على ما بينا في الاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون
من اسمائهم الآية ثارت في أوسن من الصامت ما ظاهرا من زوجة مشهورة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها
ونسبها (وهو حرام) قال تعالى وانهم لم يقولوا منكر من القول ووردوا (قوله أنت على حرام) ليس
بجرام بل (مكرود) لان الظاهر عاقبه الكفارة العناهي وانما علق قوله أنت على حرام بكفارة العين واليمين
والحنث ليس بمجرمين ولان النص يرجع الى زوجة قد يجتمعان والتحريم الذي هو كقصر الامم الى زوجة
لا يجتمعان (وفيها بيان الاول) أنه وهو ثبوت الاول الزنا وانما يصح الظاهر (من زوج مكاف)
تخار (وان كان مـ وحاوذا) وعبد كالمطلق فخرج الابني والصبي والمجنون والمكره والمزوجة في
قوله لزوجها أنت على كفارة أي أو أتاها عليك كفارة أمك فلا يصح ظاهرا لم يوافق بل وفيها كافر ان

وصرح به المولى وهو مقتضى كلام الاصحاب وكأهم بنوعه على ان حقيقته منع أن يفعل بشيء لم يورد ذلك فلو قال لا ينبغي أولا يدخل
ذكر في فرضه انما تنص مرسله المستطه (كتاب الطهار) (قوله ونسب العموم الآية) ولانه لفظا يقتضي تحريم الزنا وحده فص
فيه كالمطلق والكفارة فيها ثابتة الغرامة (قوله والمجنون لا يصح منه ظاهرا) وخبر (لأمعلق) أمالوا لطفه وهو عاقل من غير فوجدت الصفه في قوله

(قوله لم يوجد الشرط)

لانه ان ظاهرها بعد ان

نكحها لم تكن اجنبية او

قبيله لم يصح الظاهر ان

حلف لا يبيح الحرفه

لمحنت تستر بالالفاظ

العقود على الصحيح (قوله

بان قصد بان طلق

الطلاق) أي أو أطلق

(قوله وبكلمة أي الظاهر أو

نوى هي ما ظاهرا أو نوى

بكل منهما ما ظاهرا أو لومع

الطلاق أو نوى بالاول

غيرهما وبالثاني ظاهرا

ولومع الطلاق (قوله أو

قصد بلفظ كل منهما

الآخر) أي أو أطلق

وصحبت أيضا أو قصد

أحدهما بالاصبه أو نوهما

أو غيرهما بالاول ونوى

بالثاني طلاقا أو أطلق

الثاني ونوى بالاول معناه

أدعى الآخر أو معناه

أو غيرهما أو طلق الاول

وواه والثاني أو نوى هما

أو بكل منهما أو بالثاني

غيرهما (قوله قال الرافعي

في الاخير يمين أن يقال

الح) وهو صحيح أن نوى به

طلاقا غير الذي أوقفه

وكلامهم فيما إذا لم ينويه

ذلك ش هذا كلام

مردود ويجب أن يحث

الرافعي بأنه إذا نوى بكلمة

أي الطلاق قدرت كلمة

انطباع معو بصير كأنه

قال أنت طالق أنت كلمته

أي وحيدته يكون صريحا

في الظاهر وقد استعمله في عرضة ولا يكون كتابة في غيره (قوله لو قياس ما مر في حكمه) في جميع عدم وقوعه هذه هو الاصح

الاصفة (الان يريد اللفظ) أي التلفظ بالظاهر فيكون مظاهرها وجود الصفة (كالتعلق)
 الظاهر مثلا (يبيع الخمر) في أنه إذا أتى بالتلفظ بها لا يكون مظاهرها انتزاعا لفظا بل العود على الصفة لا
 ان يريد التلفظ بها فيكون مظاهرها (وكذا قوله ان تظاهرت من فلانة اجنبية أو وهي اجنبية) فانت
 على كلمته أي لا يكون به مظاهرها من زوجته أو أنها طلقها فقل ان ينكحها ثم بعد ذلك شرط
 الظاهر منها وهي اجنبية ولم يوجد الشرط الان يريد التلفظ بظاهرها فيكون مظاهرها من زوجته
 والصريح بان تظاهرا اداة التلفظ في هذه والتي قبلها من زبانه (فرع) * لو (عاق الظاهر بخوها
 الدار فخذت وهو بمنون أو ناس فظاهر) منها كغيره في الطلاق لما في بدو قولها وانما في النكاح
 والمنون في قول الملحون على فعله (ولا عود) منه (حتى يفرق) من جنونه (أو يترك) أي يترك
 بعد ذلك (ثم يحسن) الظاهر من زمانه يمكن فيه الطلاق ولم يطلق وقوعه في الاصل هنا بما عاين ذلك
 وبه سقوط لفظة لانه

(فصل) * لو (قال أنت طالق كلمته أي فان أقره تصدك) منها (بلفظه) بأن تصد بان
 طالق الطلاق وبكلمته أي الظاهر (والطلاق رجعية أو ما) أي الطلاق والظاهر لصفة الظاهر الرجعية
 صلاحته قوله كلمته أي لان يكون كتابة فانه إذا قصد قدرت كلمة الخطاب معو بصير كأنه قال أنت طالق
 أنت كلمته أي (وان كان الطلاق باثنا لم يقصد) شيئا (أو قصد بالفتانين) أي بجمعوهما
 (أحدهما) أي الطلاق أو الظاهر (أو كلاهما) باثنا حرمه بحري المقصور (أو) قصد (بالفعل)
 منهما (الآخر) بان قصد الظاهر بان طالق والطلاق بكلمته أي (وقد الطلاق) لاتبانه صريح
 لفظه (وحده) أي دون الظاهر أو بالاول فانه ظاهري اجنبية وأما بالنسبة فلعدم انتقال
 لفظه مع عدم قصد به وأما بقية فانه لم يقصد به لفظه والطلاق لا ينصرف في الظاهر وعكس كما
 مر في السابق قال الرافعي في الاخير يمين أن يقال إذا خرج كلمته أي من الصراحة وقد نوى به الطلاق
 يقع به طلاق آخرى ان كانت الاولى رجعية (وان قال أنت على كلمته أي طالق وأرادهما) أي الظاهر
 والطلاق (حصلا ولا عود) فانه عقب الظاهر بالطلاق فان رجع كان عائدا كما مر في السابق أو صرح به
 الاصل هنا (وان أطلق فظاهري) وقوع (الطلاق رجعيان) لانه ليس في لفظه مخاطبة قياس
 ما مر في حكمه ترجيح عدم وقوعه في هذه وقد وقع في الثانية إذا أراد الظاهر بان كلمته أي
 والطلاق طالق فان أرادهما بالجمع فلا يقع الا الظاهر وكذا ان أراد به أحدهما أو أراد الطلاق بان
 كلمته أي والظاهر بطالق

(فصل) * لو (قال أنت على حرام كلمته أي ونوى بجمعوهما الظاهر فظاهر) لان لفظ الحرام مظهر
 النسبة مع اللفظ والنسبة أولى (وان نوى) به (الطلاق فطلاق) لان لفظ الحرام مع نسبة الطلاق
 كمر بيمينه ولو أرادهما بجمعوهما أو بقوله أنت على (حرام تخير) أي اختار (أحدهما) فثبت
 ما تناهوا منهما وأعمالهما معا بما جعلنا التعزير به لهما لا اختلاف موجه (وان أراد بالاول الطلاق والآخر
 الظاهر وهو) أي الطلاق (رجعي حصلا) لما مر في نظيره وان كان باثنا وقع الطلاق وحده (وان
 عكس) بان أراد بالاول الظاهر وبالأخر الطلاق (فالظاهر) يقع (وحده) إذا لا يصلح ان
 يكون كتابة عن الطلاق لصراحتي في الظاهر كذا عاين به الرافعي وتضييقه على صراحتي في الظاهر فيما
 إذا أرادهما وليس كذلك بل يخبر بينهما كما مر ان قيامه على صراحتي في ما مر من عدله (وكذا)
 يقع الظاهر (وحده ولو طلق) لان لفظ الحرام مظهر النسبة مع اللفظ أولى وأما عدم وقوع الطلاق
 فلعدم صريح لفظه ونسبته (ولو أراد التعزير بحريمه أي كراهية) تنزه لانه مقتضى ما يكون قوله
 كلمته أي ناكرا للتعزير فلا يكون ظاهرا كما قال (ولا ظاهرا لان نواه بالثاني) وهو كلمته أي (وان
 تأخر لفظ التعزير) عن لفظ الظاهر فقال أنت على كلمته أي حرام (فظاهر) لصريح لفظ الظاهر

في الظاهر وقد استعمله في عرضة ولا يكون كتابة في غيره (قوله لو قياس ما مر في حكمه) في جميع عدم وقوعه هذه هو الاصح

(قوله ولو قال أنت مثل أي

أتركوه حال الخ) هذا تقدم

في كلام المصنف

(الباب الثاني في حكمه)

(قوله في قسم التمتع بها)

يعني به الباشرة وكتب أيضا

قال الأذري لم يفرق بين

من تحرك القبله أو لم يتحركها

شهوته وغيره كما سبق في

الصوم وينبغي في الجرم

بالضرب إذا علم من عادته

أنه لو استمتع ولو لم يشبهه

ورقة تقوله قوله ورجعه

في الشرح الصغير) وجرم

به صاحب الأثر وغيره

قوله وهو أن يحكمها زنا

عكسه فارادته) كان

يشترع في مجازها بالتحريم

به علي خسر مران قوله

والأول هو ظاهر الآية

(الخ) أشار إلى تخصيصه وكتب

عليه جرم به الشنجان

وغيرها في كتاب الإيمان

قوله أو اشتراها متعلا

لا ينقد ذلك بالشراء بل

المراحم لها هو ذاك إذا

ملكها بغير الإرشاد متعلا

بالتأهل قوله لأن علقه

ثم ظاهر وأوردته بالصفة

بالحق إذا علق العسلان

يدخل الدار ثم يظهر بادر

بالتمسك ولو ولكن كانت

الدار بعيدة فالظاهر أنه

عائد وكتب أيضا بادر

بالتمسك عقب الظاهر فلا

هو قد قال الباقية حتى لو كانت

الدار بعيدة في صورة التعليق

قبل التأهل فهل تقول

لا يكون عائد لا يشفع بأبواب الفرائق أو تقول يكون عائد لا يسلم فرائط البهائم أو من تعرض للتلو الصواب أنه يكون عائد

وكون قوله حرام تأكيده سواء أقر تحريمه أم لا فدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة بالصغرى
في مقتضى الظاهر وهو الكفارة العظمى أم أطلق بترسيته قوله (الآن نوبه) أي بعنا التحريم
(الطلاق) فمقتضى الظاهر بالطلاق وقال أنت مثل أي أكره رجوعها أو غيرها فبأنه الطلاق
كان طلاقا مسامرا أن ذلك ليس مرجح لها أو صريحه الأصل
(الباب الثاني في حكمه)

أي التأهل (ولأنها) يمكن الأول بحرم وجوب الكفارة له (وطه) من التأهل (حتى يكفر
بالطه) أو غيره مما يأتي له تعالى أوجب التكفير لا به قبل الوطء حيث قال في الاعتان والصور
من قول إن يتناسا وقد مر له في الأطعام حلاله ما لم يلق على القيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم
قال رجل ظاهر من امرأته ورائعها لا قربها حتى تكفر ويرى عاتقها حتى تكفر وهو في الظاهر
المعاني أما الموقت حتى يكفر أو تنقض المسدة كما يأتي (وهي) أي المظاهر منها (في سائر) أنواع
(الاستمتاع كالخمس) فيجوز التمتع بما بين العروة والكتبه فظان الظاهر معنى لا يحل بالملك كالخمس وما
اقتضاه قوله كالمعسر من ترجيح تحريم الاستمتاع بما بين السر والكتبه من زيادته وبزعمه القاضي ونقل
الرافعي ترجحه في الشرح الكبير عن الإمام ورجحه في الصغير (الحكم الثاني وجوب الكفارة) على

التأهل (بالود وهو) في غير الجمعية (أن يكفها) في النكاح والتأهل وغيره وثبت (زمانا) كونه
مفترقا منه) قال تعالى والذين ظهروا من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآفة والود لا قول بخلافه
يقال قال فلان قولنا ثم عاد له وعادته أي خافه ونقضه وهو قريبي من قولهم عاد في بيتة وهذا بخلاف العود

إلى القول بأنه قولنا ثم عاد له ومقتضى الظاهر وصف المرأة بحرم ومساكنها بخلافه وهل وجبت الكفارة
بالتأهل والعود أو بالتأهل والعود بشرط أو بالعود لانه الجزء الأخير أوجه كراهة الأصل ولا ترجيح والأقول
هو ظاهر الآية بالرافعي ترجحه عن كفارة ما بين نكاح واليمين نكاحا واليمين نكاحا (فإن ما أتت به عاقبه)

أمر التأهل (أو شفع) النكاح بسببه أو بسببها (فما يقتضيه) أي الفسخ أو التخييع (أو جن الزوج
أو طلق أو شاف أو جد أو رجعا ولم يرجع أو أورد) أحدها (قبل الدخول أو بعده وأصر حتى انقضت
العدة) فلا يعود لعدم مساكنها في النكاح في غير الجنون وتقدر العدة في الجنون (ولا كفارة) لعدم

العود (وكذا) لا يعود ولا كفارة (لولا عتيا أو اشتراها متعلا) بالتأهل وإن تقدم الاستيجاب على القبول
في الشراء لم يضر وإن كانت العتيا أو اشتراها متعلا فكذا اشتغل بوجوبها لم يؤثر طوله دليل أن قوله
أنت طالق ثلاثا أو بانه ثلثت فلان أنت طالق بمثابة قوله طلقك وإن كانت هذه اللفظة أقصر (وتخل

المداينة) ونحوهما من أسباب الشراء كقوله من النكاح والفرقة (والعقد) بلائها بقرينة
ما يأتي (وإنيته لا يكملان للعنان عود) لانه معك إلى فراغه من ذلك فادري الفرقه فلا بد من سبق ذلك
للتأهل بخلاف كلمات اللعان لانه موجب للفرقة كما مر ولا حاجة لتكررها لعموم قوله وكذا لا لعان (فإن

قال عقب التأهل (طالقتك بالتمتع) أي (طالقة أو فورا) بلا عوض (فلا عود) لا شفعه
بسبب الفرقة (وإن علق طلاقها) عقب التأهل بصفة (فعاذ) لانه آخر الطلاق مع إمكان التخييل فكان
ممسكها بالوجود والصفة (لأن عاتق) بصفة كذا قوله الجار (ثم ظاهر وأوردني بصفة) فلا يكون عائدا

لفسخ الفرقة (فرع قول أنت لي كفارة أي بإزائه أنت طالق ولم يتقال) بين أنت طالق وما قبله
لعمام يكن عائد) ويكون قوله بإزائه أنت طالق (كقوله بإزائه) أنت طالق في منع العود فإن
تخل بينهما العان كان عاذا كقوله عاذا أيضا وقبل يكون عائد لا شفعه بالتمتع قبل الطلاق والأصريح

بالترجيح من زيادته
(فصل رجع من طلق ولو قبل التأهل عود) سواء أمسكها بعدها أم لا (لإسلام المرتد) عقب
التأهل في الصفة فليس عودا (حتى يحكمها) بعده فيكون الإمساك عودا والفرق أن الراجعة ما لا

لا يكون عائد لا يشفع بأبواب الفرائق أو تقول يكون عائد لا يسلم فرائط البهائم أو من تعرض للتلو الصواب أنه يكون عائد

في

في ذلك النكاح والاسلام بعد الرد: يقول للدين بالحق والحق تابع له فلا يحصل به امساك (وان
 ظاهر في الكفر - فالاسماع أو) أعلم (هو وهي كناية فهو عائد لبقاء النكاح وان أسألت) وتختلف هو
 (أو رأيت هو وهي وثنية) أو نحوها (قبل الا دخول أو بعده ولم يجتمعا) اسما (في العدة فلا يكون
 عاذا لارتفاع النكاح (وان أسألت في العدة) مرتبا (وتأخر اسلامه) عن اسلامها (فلا امساك)
 لها بعد اسلامه (عود أو) تأخر (اسلامها) عن اسلامه (وعليه) أي باسلاها (فكذلك) أي
 فامساكها بعد عود (وليس مجرد الاسلام) من أحدهما (عودا) لما مر أول الفصل
 • (فصل) لو (عاق الظهار بفعل غير مفعول لم يصرع عاذا بالامساك قبل عاقه) بالفعل بخلافه بعد عاقه
 به (أو) عاق (بفعل نفسه مفعول ذا كرا) للعقيق (ثم نسي) الظهار عقب ذلك (فامساكها ناسيا)
 له (صار عاذا) اذ نسبته الظهار عقب فعله عالميا به بعد ما ذكره وقيل يقتصر ذلك على قول حنث الناحي
 قال في الاصل وهو أحسن بعد قوله ان المعروف في المذهب الأول واعتقد بالفتن ما استحبته ونسبه كلامهم
 انعقاد الظهار ان كان المعلق بقوله جاعلا أو ناسيا وهو ممن يبالى بتعليقه وبه قال المتولي وعليه وجود الشرط
 لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعلى حكمه فيما مره

• (فصل اذا وجبت الكفارة بالعدو فاشتا) أي الزوجان أو أحدهما (أو ابائهما) أو طاعة ما خلا
 وجهها أو فسخ النكاح كما مرح بذلك الاصل (لم تسقط) أي الكفارة لاستقرارها كالدين لا يسقط
 بعد نيوبته (وان جد نكاحها) بعد ابائهما (بقي التحريم) للوطه (مالم يكفر وكذا لو لمكفها) بعد
 ابائهما لما مر أول الباب

• (فصل يصح نوبته) أي الظهار بالطلاق وان كان الطلاق يقع مؤثرا والظهار يقع مؤقتا كما سألني
 ولان سألته عن حصر ظاهر من زوجته حتى استلخ رمضان فذكر بالرسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بالكفر
 رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه (فأذا قال أنت على كفله رأيي - من صار مظهرا) منها طهار أو مؤثرا
 عابا فلقته وتغلبت عليه ما بين على شبه الطلاق (ويصير مولا) لاشتراكه من وطئه لقوله أو بعد أشهر فلو طوى
 في المدة ككفارة لا يلاؤه وكذا في الظهار والعدو فانه في الوقت بالوطه كما سألني جزم بذلك صاحب التعليقة
 والافوار وغيرهما من البارزى انه يلزم كفارة الظهار فقط وهو ما صححه في الرضة كاسلمها لا يمين وبوجه
 الأول بان ذلك ينزله منزلة العين التي أنت على حرام سنة وعليه فلا يتوقف لزوم كفارة لا يلاؤه على الوطه
 ولا يصير عاذا الا بالوطه في المدة) المذكورة لان الحرمة مؤقتة مؤقتة - مع من فحتمل ان يكون الامساك لما
 بعد المدة لا للوطه فيها فلا يقع بها الا بالوصف بالتحريم (ولا يحرم الوطه) لان العود الموجب للكفارة تأثرا
 يحصل به (بل يجب النزاع بالاح الحشفة) كما مر في قوله ان وطئت طائفة طائفة طاعة قبل التكفير
 أو انقضت المدة واستمر الوطه وطه (ثم بعد النزاع يحرم) الوطه (حتى يكفر أو تنقض المدة ثم) اذا انقضت
 المدة لم يكفر (بمحل) الوطه لارتفاع الظهار (ربيعي الكفارة في التمتع أو انقضت المدة لم يطأ) فلا كفارة
 لذلك فالظهار المؤقت يخاف المطلق في أن العود فيه بالوطه في أن الوطه الأول مباح في أن التحريم بعد
 الوطه الأول عندنا في التكفير أو انقضت المدة • (فرع لو وقت تحريم غيرها) كقوله أنت على حرام شهر
 أو سنة فتؤتى تحريم غيرها أو طلق (مع وزمة كفارة يمين)

• (فصل) لو (ظاهر من أربع بكلمة واحدة) كقوله له أنت على كفله رأيي (تعددت الكفارة)
 بعد من حصل فيه العود فالظهار استعد كالوطه من بكلمة واحدة فانه يقع عليهم جميعا الطلاق بخلاف ما
 حلف لا بك جماعة فكما لهم لا يجب الا كفارة واحدة وفرق بانهم انما يجب ثم بالحنث وهو انما يحصل
 بتكليم الجميع وهما انما يجب بالعود والعود يحصل بالامساك واحدة كما يحصل بالامساك الجميع (أو ظاهر
 ممن لم يبع كلمات - والظاهر انما هو) ممن (عود فحين قبلها) فصيبر بظهار الثانية عاذا في الأولى
 وبظهار الثانية عاذا في الثانية وبظهار الرابعة عاذا في الثالثة (وعود الرابعة الامساك) له في النكاح فان

(قوله ففعله ذا كرا ثم
 نسي) فامساكها ناسيا
 زبانه (قوله لكن قياس
 تشبيهه بالطلاق أن يعلى
 حكمه فيما مره) هو
 كذلك وكلامهم محمول عليه
 ويجعل كلام المتولي على
 ما ذكره بعد اعلامه (قوله
 ووجه الأول بان ذلك الخ)

يجعل الأول على ما ذكره
 السه حلف قال قال والله
 أنت علي - كلهم رأيي
 سنة والثاني على ما ذكره
 عنه (قوله ثم يحرم الوطه
 حتى يكفر وتنقض المدة)
 لو قد انظر بيمان فكل هو
 كالزبان قال الباقر في المأمون
 تعرض لذلك والافراس انه
 كالظهار المؤقت قال واذا
 قلنا يتعد بذلك السكان لم
 يكن عاذا في ذلك الظهار الا
 بالوطه في ذلك السكان ونسي
 وطئه فمحم وطؤه مطلقا
 حتى يكفر اه ما قاله ظاهر
 الاثارة ونسي وطئه فمحم
 وطؤه مطلقا حتى يكفر فانه
 على طريقته في كونه
 المؤقت بالزبان رأيا على
 ما قاله الثماني انه اذا انقضت
 المدة يحرم كذلك في المكان
 لا يحرم اذا كان في غيره

قوله لقوته بل ان الله الخ
الاستئناف الخ

ثم ان الظاهر الوقت فالجميع
تظهر واحد لعدم العود قوله
وجوبت الكفارات كلها بعد
واحد بعد المحلول قال
الباقي وبشكل فلان بما
لوحظ على فصل واحد
مراراً بعد الاستئناف
فان الاصح في المذهب وتادى
النزوي انه تزوم كفارة
وفي الفرق غرض وكتب
شخصاً قد يفرق بينهما
بان المقصود من الكفارة في
البيان جبراً نهائياً الاسم
وهو حاصل واحدة لاتحاد
المحلول على وجهائهما
ينفي الى فرقة تناب
التعدد في الكفارة لعدم
الظهور كالاتفاق كا قوله
أظهرهما ما جاز به صاحب
الانوار عدم التعدد أشار
الى شخصه قوله بخلاف
صفة اذالم أي وعوها
كتاب الكفارة
قال ابن عبد السلام اختلف
في بعض الكفارات هل
هي زواجر أو زواجر والظاهر
الثاني لان اعياداً تتفرق بان
لا تجمع الالبانة وهو معنى
ما حكاه الرافعي عن الامام
ان في الكفارة معنى العبادة
لما فيها من الافاق وسد
الحاجات ومعنى الماخضة
والعقوبة ورضها الظاهر
الرافع لكنه قال في
الاساليب وفيها معنى العبادة
والقرية ومعنى العقوبة والزواجر
لأنه استعمل معنى الزواجر في الكفارة قوله لكن نقل في الجموع عن الاصحاب ما حاصله انه يجوز تعدد ما على ذلك الخ أشار الى تصحيحه وكتب
عليه سبيل المأجور في حوزة تقديم النسخة بمال الدين العبد الذي يستعمل العلم الذي يطعمه فأما بالنسبة للتعيين قال ولا يجوز فيه ما لو اذاع

قوله أو ذكر غيره
الاستئناف الخ

لكن الكفارات متواليات لم يخف حكمه عار * (فرع) * لو (كررها لفظ الظاهر) في امرأة واحدة
وقرعة تعدد الظاهر (ولو نوى التأكيد) بغير الأول تعاقباً بالشيء المطلق (لان اوله) فلا تعدد (ولو
أطاق) بان لم يتوكل ولا استئنافاً بخلاف ما لو أطاق في تغييره بالانفاق كما لقوته بل ان الله الخ ولأنه
عدهما صورة الزوج بالنسبة فإذا ذكره فأنها نهر انصرف الى ما عاكس (الات في الاستئناف) فيتعذر
(والتركيز ليس يعود) لان الكفارات المذكورة كالكفارة الواحدة لو افرقت عنهم لم تزوم كفارة (الان
تعدده الظاهر) بان نوى به الاستئناف فيكون عوداً * (فرع) * لو (كررها لفظ الظاهر) بالمدخل
قال ان دخلت الدار فانت على كل شيء أي وكررها مراراً (بنسبة التأكيد) لم يعدد وان فرقته في مجالس (أو
كرره) (بنسبة الاستئناف) تعدد ما عاكساً أي سواء فرقته أم لا (وجوبت الكفارات) كلها بعد واحد بعد
المحلول فان طلة ما عاقب بالمدخل لم يجب نفي (وان أطلق فقالوا) أظهرهما ما جاز به صاحب الانوار عدم
التعدد ونظره الباقي بان ظاهراً الخبز وبما أتى به النووي من أنه لو كرر تعاقب المطلق بالمدخل وأطاق وقع
عليه طاعة واحدة * (فرع) * لو (قال ان لم تزوج عليك فانت على كل شيء أي وتكررها) أي من
الزواج (وقفاً) ظهر على موت أحدهما قبل التزوج ليحصل اليأس منه (استكن لا عود) لونهوع
الظهور قبل الموت فلم يحصل إمساك ولا ضرورة الى تعدد وجوبه عقب الفلأما إذا تزوج أولاً ثم يفسخ من
التزوج بان كان أحد ما عاقب الظاهر فلا ظهور ولا عوداً والفسخ وجوب الزوج المتصلان بالموت كالأول
والثاني صرح الاصل ورواه ما لوحظ عليه فخر عام مؤيداً برضاع وأخبره (بجملته بصيغة اذالم) بان قال اذالم
أن تزوج عليك فانت على كل شيء أي (فانه يصير مظاهراً بإمكان التزوج) عقب التعاقب فلا يشق على موت
أحدهما والفرق بين ان اذا ضرب به في المطلق (فرع) لو علق الظاهر بضعة وكفر قبل وجودها وأطاق
عق كفارة به وجودها) أي الصفة (لم يجز) لانه تقدم على السبيلين جميعاً كتقديم الزكاة على المحول
والغالب وكفارة البين عليها (فان كفر بعد الظاهر قبل العود أو موهماً) أن يخرج عن أحد البين ويجري
ما ذكر في تعليق الاية بكثرة قوله (ولو قال ان دخلت الدار فانت على كل شيء وكفر قبل المدخل لم يجز) *
لمارس * (فرع) * لو (ظاهر أو لى من امراته) الامة (فقال السد) ولو قبل العود (اعتقها عن
ظهار أو ابلائي) أوعى كفارة أخرى على (فعل عتقت عنه وانفسخ النكاح) لان اعتاقها عنه يضمن
تخليها (وانه لئن ظاهراً منها واعتقها عنه) أي عن ظهاره (جاز) حتى لو كانت ذميمة ثم نفقت
الهدوء استرقت وسلكها فاحسب فاعتقها عن ظهاره أو جزأه من هذا هو الأصل في عبارة المصنف أعم
* (كذب الكفارات) *

من الكفر وهو السر لان السر الذنب (و يدخل العتق في نوعين الأول) الكفارة (تربطاً) بنسبه
تخييراً (وهو كفارة الظاهر والقتل والجباة) في ثم اورد مضاعف (والثاني) الكفارة (تخييراً) وهو كفارة
الزينة) ومعظم المقصود منها كفارة الظاهر ويدخل فيه أشياء من غيرها والبعض مشروط بأولها
* (فصل بشرط نية الكفارة) بخبرنا انما الاعمال بالنيات (مقارنة العتق أو تملكه بعد الاطعام) استكن نقل في
الجموع عن الاصحاب ما حاصله انه يجوز تعدد ما على ذلك الخ في كل كذا ثم نقل عن جميع ان صورته في ان كانا
ينوب عن عذرها أما الصرم فانه ينوب بالليل (ولا يشترط نية الوجوب) لان الكفارة لا تكون الواجبة
(ولا تعييناً للجهة) أي جهة الكفارة فلا يشترط في كذا المال تعين المال المذكور بجماع أن كلامه ما عبادته
مالية (فان عين واختار) في تعينه (لم يجز) لانه نوى غير ما عاكس فلا ينصرف الى ما عاكس في الصلاة
والزكاة (وان اعتق أو صار مشروطه) من تأنيب وغيره (عن إحدى كفارتيه) مسبهة (جاز ان صرف

(نوله فرع الذي المظاهر يكفر بالعق والطعام) لان النية في الكفارة للتمييز لا التقرب (٢٦٣) والمتنع في حقبة التقرب وانما لم يصح

منه النذر لقلية شائبة العبادة

عليه السلام. قالوا: لا والله

عليه السلام هذا يجمع الالبرام فيه

بالصلاة والصوم فكان

كون الناذر مسلماً أقرب إلى

التزكوة اقله ولايت

وہ قلمی اور لکھی ہوئی چیزیں

وهو قادر عليه) علم منه انه

لو كان عاجزا عن الصوم

لمرض أو غيره من

سرگرمی اور تفریح کا یہ عالم

(قوله كقضاء الدين) قال

شیخنا فی بعض صوره اما

وحيثما كانا معا فمنا

وَجَوَابًا لَدَانَهُ فَعَطَّرَ مُسْلِمًا

عَمَلُهَا أَجْوَاذًا كَالْوَلِزْمَةِ

دینان و دفعہ - افعہ تاج

لنفسه كونه عن أحدهما

لَيْسَ لَوْنُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا

لے صدق بیچنے (فولہ ولان

الزكاة لا يجوز صرفها

الحاف) فيكذالكفاة

معلومات النظام:

بجامع الظاهر والحديث

الذي قال ان علي رقيب

وكان قد لطم حاربته فسال

الفصل الثاني عشر

المبني على الله عليم وحليم

هل يجزئها عناقها أم لا

فقال له ارسول الله صلى الله

علموه - اذعن الله ففعلوا -

عليه وسلم - لم ابن الله فعالت

في السماء فقال من أنا

فَقَالَتْ أَأَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ فِي

رواية طائفة من فقهاء معتقها

رواية ما حارب فقال اعصها

فإنها مؤمنة ولأن الخلق

سـلم اعتبار السلامة من

لا داهما تعاناهما) فلا يمكن من صرفه إلاخرى كما لو عين ابتداء ولو عتق مملوكا عليه كفارة فأما ما روي
عن ابن الكفارة أجزاء عتق مملوكا عليه كفارة ابن عبد الله الكفارة أجزاء عن واحد سواء
أعتق جنسها أم اختلف ولو عتق من مملوكا عن كفارة رضى سبها أجزاء ولو عتق من عليه ثلاث كفارات عن
واحدة عتق صفا مشهورين بحجوز طاعون وبعين شأ آخرته (ولا يكتفي في الواجب إلا بالان بين المجهة) أي
بما هو الكفارة فأصدق الواجب بدون تعيين الجاهة على الذر (فرع الذي الظاهر يكفر) بعد عوده
(بالنفس والعلم) لأنه أن يعقوب يعلم غير الكفارة فكذلكها (و يتصور اعتاقه) عن كفارة
(بان بس) عتقه الكفارة أو وثب عدا ساسا (أو يقول السلم اعتق عبك) السلم (عن كفارة) فنجبه أو
يحول ذلك فان تعذر تحصيله الاعتاق وهو مرسخ عليه الوطء كراه أو يسلم ويعتق ثوبا (والصوم
من الأصناف) ففتح عينه (لا يلزم) عن كفارة (لا يلزم) ففتح عينه (لا يلزم) ففتح عينه (لا يلزم) ففتح عينه
بوصوم (فتح عينه الوطء) ففتح عينه (لا يلزم) ففتح عينه (لا يلزم) ففتح عينه (لا يلزم) ففتح عينه
يكفره (أي لا يلازم ترك قضاء الدين) هذا التظهير من بانه على الوطء (والكاذب) ففتح عينه
(من بعد وجوبها) أي الكفارة لا يلزمه قبل الرد فتكات كاذبين (وتجوز) الكفارة بالاعتاق
والطعام (فقط) عدا الإسلام وإن كفر في الردة

● فصل المومنين بكفر في الظواهر والاعتقادات (والرؤية) الجردية الكافرة (شروط أربعة)
 اذكر اول اسلامي تلايخري كان قال تعالى في كفارة القتل نفس بربوة، ومنه والحق ما غيبره، فاسما عليها
 اوصافا للمطابق على التمسك باصل الحق في قوله تعالى واستشهدوا بدين من ربك على المكذوب قوله
 يا شهداء اذ يدعى عليكم ولان الان لا يكونوا من صفات الكافر فكذلك الكفار فيه (يجزئ صفر حكم اسلامه
 بتبطل الادبوه أو الراسي) لا طلاق الاية ولا نه كره فيه وهو كاربض وجرى قوله الغوران وغيره
 زنا الف الفرحان لا يجزئ فيها الصغر لما حق آدى ولان غرة الشئ خبارة ولجنون كاصغر فيما ذكر
 ذكره الاصل والمذهب ان يكون من بكفر به مكافاة للفرج من خلاف العلماء (لا صغر في حكم اسلامه)
 فلا يجزئ (وان أسلم) بنفسه لعدم صحة اسلامه (كما ينافي القسط و فرع اصل اسلام) من الكافر
 (المجيب) وان أحسن العربية (بأشارة انفس مفهومة) وان لم يصل بعدها كما تصح عقوبة بالاشارة
 (لا طاعة فيها) فانهما (وهو) (لا صغرهما) لا يجزئ في حق من أسلم به (عرفوا) هو (أدركه) لا
 ان تأتي في معرفته قوله قول لقوله تعالى كفاي في فرغ فتقول الحق من الله المتفق (يكفي) في حق من لا
 (الشاهدان) بان شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وان لم يبرأ من كل دين كدين الاسلام الا
 ما عتبه به بانه (فان كان كفره فيها) لكن نخص رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بالبر أو بعد
 اشترط معها ان يبرأ من كل دين خالف الاسلام) بان يأتي بما يدل على ذلك كقوله
 وأمرنا إلى آخره أو وان محمد رسول الله الى كافة الخلق (والمذهب قوي) أي طلب اقراره بعد
 اسلامه (بالبفت) بعد الموت وسيتفي في باب الرد به ذلك (الشروط الثاني السلام من العيوب
 الغير العمل ضررا) ان لا يمتدح له قوله في نسخة اضرا (بينا) وان لم يسلم عايت الرد اليه البيع
 وتبع الاية في غرضه بالجنين لان المقصود من عتق الرقيق تكسبل حاله لا يضر ولو طائف الاحرار من
 العباد وغيره وذلك انما يحصل بقدرة على القيام بكفايته او ايصار كالاية نفسه وغيره والقصود
 بالان والفرقة المالية فاعبروا في كل محل ما يليق به كما عتبروا في قبيلته من ان ينقص الموقوف عيب
 النكاح ما يليق بالتمتع (لا يجزئ زمن ويجنون افانته) من جنونه (أو أكثر) منه (ومشها
 نصف من نفعه لغيره من الاولاد) بان يكون بمن من الجنون أكثر من زمن الاقافة بخلاف من افانته أكثر
 من نصفها من كراهية الامم بان يفرق بينه عليه السلام لان وال اغنامه مرقوق وتبطله الاكثر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب ويهدي به السبل
والعلم الذي هو سرور القلب وسرور الدنيا والآخرة
والعلم الذي هو سرور القلب وسرور الدنيا والآخرة
والعلم الذي هو سرور القلب وسرور الدنيا والآخرة

قوله بعد من ران من افاقته كثر أو استوى فيه الامران يجزئ قال الأذري رحمه الله إذا استوى بالنسبة إلى الليل والنهار فاما ان كان بحر ثم أراد يفتي ليل ولا يجزئ وعكس يجزئ قطعا أه رحمه الله إذا كانت التمتز من عمله وهو مراد ع قوله لا يجرى برؤيه (الخ) إلا العي في بصره يجب أني قوله لا يعمى الحق (٣٦٤) لا يزول أي غالب البصر وتساوى العي الحق وصورة سلة الجنابة في ظن ذهابه

فانظر (قوله لا يفتي بخل بالعمل) لأنه ذهب نصف منقعة الكعب (قوله وكذا الأنايل العليا) المفهوم من قوله أنه لو طاعت الله فمن البصر واثنان من الخصر من يديه يجزئ وفيه نظر (قوله ولا يجزئ أصم الخ) بخل كلامه ما لو اجتمع فيه العمى والخرس وهو كذلك على الأصح (قوله وأخرس يفهم الإشارة) قال صاحب المين هذا إذا كان سلامة تبعا لحدوثه أو كان كبيرا أو أثار بالسلام وصل وصل تكفي مجرد الإشارة من غيرهما لو جهان أما إذا لم يثبت سلامة الأبالاشارة قبل البلوغ فلا يجزئ عقنة على الأصح وقوله وصل تكفي مجرد الإشارة وأشار إلى نصيبه (قوله لأنه لا يعمى حكم الإحياء) أي غايبا (قوله واستناعيهم) فلو قال أعتق مستولدك عني على ألف فقال أعتقتها منك عتق وفلغيره منك ولا عرض عني في الأصح لأنه رضى بشرط الوقوع له عند بلوغه قال الغزالي وأعلم ان حكم العتق في المسئلة مع قوله أعتقتها على يدلي على أنه إذا وصفت

العتق أو الطلاق وصف حال بلوغه ودون الأصل (قوله بخلاف الكتاب كراهة فاسدة) هذا هو المذهب في الرضة وعن التتبع شرح الوسيط للتوري ان هذا التصليل عن الغزالي وإمامه ثم قال والذى أعلقه جسد أصحابنا أنه إذا عتق المكاتب عن الكفار فقد العتق ولا يجزئ من الكفار من غير فرق بين الكفاية أخصه أو الفاسدة وكذلك النص مطايعا أه قال الغزالي هو صحيح في الصبي عتقنا الفاسدة (قوله فكذلك) أي أنه لا يثبت كفاية صحته أو إمامه كالتابع

وسأيتان (ولم يجز) عن الكفارة لما في التي قلها هو أقدم في الجواب ذكر الكفارة فقال أعفاه
عن كفارتها بالفعلين أم عكس فقال أعفاه بالفعلين عن كفارتها في معنى ذلك ما قاله المال
أعفت عبداً عن كفارتها بالفعلين قبل وبه صرح الأصل (وإن رد) المقتى (المال) ليكون
عقبة مجزئاً عن كفارتها (لم ينقلب مجزئاً) إلا لأن عقبة الانقاس أعفاه عن كفارتها (جنا) فجزئته
الغنى (ولذلك لا ممان قاله) السدي (اعفاه عن كفارتها) كذا في لم يرد كذا وقال (جنا) فاعفاه
(عن) عن السدي لأنه اعفاه عنه (ووجب) القمطر على كل الفاضل (دين) ولم يشترط وجوب
(وأجزأه) عن كفارة فلم يقل عن كفارة بأن قال اعفاه عن ولا عفاً أوله بقصد وقوعه عنه فلا شيء
عليه لأنه به صرح به الأصل (وإن قال له) (اعفاه عن جنا) فاعفاه (عن) عن السدي (لذلك) ولا شيء
عليه لأنه (وإن ذكر) كذا في صرح به الأصل

﴿فصل﴾ العتق حال كالمالان فهو من جانب المالك العوضه قد اشوبها بقى ومن جانب المستدى مواردها شوب بجهالة كى المخلع فلو **﴿قال﴾** له اعتنقك سولتلك عنك اوطان امرائك بالف فعل مع وزنه الان وكان ذلك ائتمان من المستدى والعرض بالثانية من زباده **﴿فان قال﴾** فيها عني وجب مع البعثة (العوض في الزوجه) لانه ائتمان كالمرد باقي فوله عني او يجعل على العرف استعانة كانه قال طلقها بالاستعانة **﴿لا في المستودع﴾** لانه التزام العوض على ان يكون عتقه عاهه وهو متنع لانها لا تتنقل من شخص الى شخص وفارقت الزوجه بجنبه بتخصيل فيها انتقال العتق والاولاه يعمل **﴿ولو قيل﴾** فيما اوفى غير هان الارطه **﴿عني وعلقك فسكوه عتق﴾** فبمع العتق ويلزم العوض **﴿وان قال اعتنقك سولتلك عني وروى عن كذا عني فاعتقه احرأه﴾** عنها كالقول اعتنقك عن كذا عني **﴿ولو قال اعتنقني﴾** بالفعلى انك الواؤه فعل فسد الشرط وعتق عن المستدى **﴿بالثمة﴾** لا بالسمى البعد عن المتولى افساد به فساد الشرط **﴿وان قال اعتنق عن ابني الصغير﴾** فعل **﴿حازان كان﴾** البعد عن الابن العتق بغيره فمقتضىه عتق بغيره **﴿لانه﴾** كتاب لواه **﴿في﴾** **﴿بالضرر﴾** يلحقه وابس كل كونه **﴿وقيل﴾** ان اذ اوفى بعتقه عتق بغيره **﴿فان قال الوهاب اعتنقني وولى الصغير﴾** قيل بالعتق **﴿فان قال﴾** **﴿جاز﴾** خالفى الاصل ولكله امر به بسلطه على واده وواب عتق في الاعان الولد **﴿وبشرط في﴾** موزة **﴿الاستعانة﴾** لوقوف العتق عن المستدى وزم العوضه **﴿الجواب﴾** **﴿في ثور والوالا﴾** بان لم يكن جواب او مال الفصل **﴿رفع﴾** العتق **﴿من﴾** المالك **﴿لا شئ﴾** على المستدى **﴿رفع﴾** لو **﴿قال اذ اياه العتق فاعتقك سولتلك عني على اللف﴾** من نسخة بالف **﴿فعل مع وزنه لمسى﴾** لتنعن ذلك البيع انوقف العتق على المالك فكذلك قال بغيره كذا راعته عني وقد اياه **﴿وكذا لو قال﴾** له **﴿المالك اعتنقك عنك على ألف اذ اياه العتق﴾** في الحال **﴿وان اعتنقه على خير﴾** مثلا جاز بان طلبه ائتمانه عن عاهه **﴿عتق﴾** عنه **﴿بالثمة﴾** كافي المخلع **﴿والعتق بغيره العرض﴾** وفي معتق العتق المقيد بالعرض **﴿ما ترو﴾** **﴿ان كان البعده متأسرا أو موصرا﴾** لا يقدري انتراعه **﴿لان﴾** **﴿البيع﴾** في ذلك **﴿عني﴾** في غير بعهه مالا يقتصر على المقتل **﴿رفع﴾** **﴿العبد العتق عن المستدى﴾** بدشلفى **﴿ملكه﴾** اذ عتق في غير ملك **﴿ثم العتق قربت على الاثريق مع تسلايه وذلك في لحظه طابعه﴾** لان **﴿العتق﴾** رفع عن الغير فيستدعي تقدم المالك فاذا وجد قرب العتق عليه **﴿وان خرج﴾** العتق عن المستدى **﴿معبا الحق الاثر﴾** بعينه **﴿ويكفر بغيره ان منع﴾** **﴿العب﴾** **﴿الاجزاء﴾** عن املكه او والاه احرأه **﴿رفع﴾** **﴿لو قال﴾** **﴿المالك﴾** **﴿اعتقه عني﴾** بالثمة فاعتنقه عني **﴿او بغير اللف﴾** **﴿رفع﴾** عتقه **﴿عن العتق﴾** دون المستدى

(قوله ثم العتق يترتب على الملك الخ) أى يحصل عقب الفراغ من لفظ الاعتاق على الاتصال

• (فصل - ل) • قوله تعالى
يعبدون الرشيد الى الصوم
عند قصر الرقة (لوبيان
بعد فراغ الصيام انه ورث
رقة قال بعضهم اعند صومهم
بخلاف نسيانها في ملكه
ويحتمل المنع فهم ما اه
وهذا هو الاصح) قوله فلا
يكفر بالمال (أشار الى
نقصه

• فصل الثامن: تبدل الرشيد إلى الصوم عند تعسر الرقبة عليه * لا تفتن في إيجاد نصيبك شهرين فالمراد منها التعسر لا التذمر وخرج بالرشيد إلى الأصل السفيه أي الله ورواه ما لم يفتن فلا تكفر ما لم يفتن ما لم يفتن

(قوله بخلاف كفارة اليمين) قد تقدم في الجريان المعتبر فيه بكفر بالصوم في غير كفارة القتل (قوله ويجوز أن يقدر بالعموم الغالب) أشار إلى
تصححه (قوله مع أن متقول الجهر والاول) أشار إلى تصححه وكتب عليه اعتبار (٢٦٧) الكفاية على الدوام صرح به في الشامل وقوله

في الجرة كما عسر في لو حذف وحسن كفر بالصوم قاله الاثنى عشرية بان الاعتان تنكر مرة
فلا يلزم من جعله فيها كما عسر جهله كذلك الظاهر لانه يحرم والمكاتب ممنوع منه عداً وبأن زمن الصوم هنا
بما لا يتصور ترك الوطء بان الظاهر ينتقل بجزءه عن الصوم الى الاطعام فاذالم بكفر بالسعة بالمال
وهو عاجز عن الصوم ادى الى اضراءه ترك الوطء ثم قال فالحكمة ان بكفر في الظاهر بالمال يفي القتل والفرج
له والسبب الثاني هو وهذا هو ظاهر نصوص الشافعي والاحتياط وما حكاه الجوزي عن الشافعي من انه اذا
حلف او اظهر بصوم غير يسأل بعرف في الظاهر واسئل بعض الاصحاب وجدل الشافعي ذلك في كفارة اليمين
فالحق به كفارة الظاهر ثم قرن هذا بالحق حتى ذلك عن الشافعي وهذا يصح من قواعده بخلاف كفارة
اليمين (فيبقى) المذكور (عند خدمته) ان كان فاضلاً عما ياتي لادب (الان يكون) هو
(مريضاً) اوزماً (أو كبيراً أو ضعيفاً) فضاة ممنوع من خدمة نفسه (أو انصب) بمنعه من ذلك فلا
يكفي اعاقته حاجته اليه بخلاف من خلعه من ذلك لانه لا يلحقه بعقوبة ضرر شديد وانما يكون به نوع رفاهية
(وشرها) أي الرقبة (بما ضل عن كفايته من غيره) من نفسه وغيره (د) عن (أنا لا بدت)
هذا داخل في كفايته - والمعتبر (في) الكفاية بكفاية (السنة) كفاية (العمر) لان الوثاق
تنكر فيها وجازة الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن تقدر بالعموم الغالب وان تقدر بسنة
وصوب في الرضة من المال وقضى ذلك لانه لا ينقل فيها مع ان متقول الجهر والاول كما سري قسم الصدقات
وجزم البغوي في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الركة (وعن مسكن) يحتاجه وهذا داخل فيها ماسراً أيضاً
أما اذا كان بمحض السعة فلا يلزم الاعتان لانه فاند شرعاً كالو وجد الماء وهو يحتاج اليه العيش واعلم
ان ما ذكر في الحج في قسم الصدقات من أن كتب الفقيه لا يتابع في الحج ولا يمنع أخذ المال في الغلس
من ان يحل الخدم في المرتبة بقوله في قوله تعالى هذا بله هذا بله في أوله كره لا ذرى وغيره (وبسبب) وجوب
(فاضل) والواحدة ان يمكن به مع مسكن الباقي اذ لا ضرر ولا عسر وكلامه ككثير يقتضي ان
ذلك في المألوفه وغيره هو كذلك لانه لا يفارها (وان حصل الغرضان) أي غرض اللبس وغرض
التكفير بالاعتان (بسبب ثوبه) بسبب لا يلحق بالكفر (وجوب البيع) والاعتان (وكذا) الحكم
(في عسر وادون عسر) اذا حصل غرض الخدمة والاعتان في العسر وغرض السكنى والاعتان في الدار
(لما لو في) فلا يلزمه بيع بعضهما العسر فمارقة المألوف فيجزئه الصوم وفي الحج يلزمه البيع له وان كانا
مألوفين قال الرافعي وكان الفرق ان الحج لا بدله ولا اعتان بدل وكالكفارة في ذلك الامتوالفرق بين ما هنا
وبين ما مر في الغلس من انه لا يفي للغلس خادم ولا مسكن ان لكفارة بدلان حقوق الله تعالى منبئة على
الساحة بخلاف حقوق الاذى (ولا يكف ببيع ضعفاء أو مساكين) بخبره (أو ما شتر بهما) أي
ربيع كل منهما (فقد كفايته) أي كفايته به فقط أي لا يكف ببيعها التحصيل رقبة بعقوبة الحاجة اليها وان
الافتقار الى الحاجة اليها لا يفي بالسكنة تشد من مفارقة الدار والعباد المألوفين والفرق بين ذلك وبين الحج ماسراً
أنما (وذكر له أجرة) فقدر (كفائته) يلزمه التأخير لجهله أي لجمع الزيادة لتحصيل العتق له
الصوم (ولو تبرعت) أي الزيادة التي يحصل بها الرقبة (قبل سبامه وجب العتق) اعتبار الوقت الاداء
(أو زرع) هو (غالب مال المكفر) عنه (أو) حضرا يكن (فقد الرقبة) حساً او شرعاً كان لم يجدها
بمن المال (له بدله) عنها الى الصوم بل يصح حتى يبعدها بمن المال أو يحضر المال (ولو في) كفارة
(الظواهر لانه لو ان لا تحت) أي الرقبة (من الرقبة) ولا تنتقل في الظاهر بقوات التمتع مدة
الحرية التي ورط نفسه في وقتيل بعد الى الصوم في كفارة الظاهر وان ضرره بعدم العدول والتصرح

مكأن الدم كفاية غير بارهم وسكان الكفارة مطلق فاعتبر بهار مطلقاً وكتب أيضاً وانما انقضضت جنة غنيت مسافة انقضضت امرها
وبالاعتناء بغيره بخبر النبي عن الكفارة لا حاجته اليه في الظاهر هي على التراخي على الشهود

تقوله واجب بانهم اكثروا الخ اشترى نصحه تقوله وبان العود لما كان شرطاً في ايجام) يعني لا بد منه (تقوله لا اعتبار في ساره بوقت الاداء) أي شرط في الصوم وكتبنا بصلاته إعادة لها بدل من غير منه لما شئت الوضوء والتيمم والقيام والقعود في الصلاة وتعارفنا الخ فان لا بد منه متفق الاعتناء لا يمنع مع (٣٦٨) ايجاب الصوم (تقوله ولا يجزئ الا ان قال الخ) اشترى نصحه (تقوله لو شرع في الصوم

فارجع الاكث من زباده وجزءه الفوراني وانه لو رأت في ان الاجاب (بخلاف مثله في التيمم) لو لم يجر عنه ما أوقف له لم يلزمه اجبر بل يتم (لان الصلاة لا تقضى عن الميت) وبخلاف الحصر الذي يجره الهدي بل وجدته بصوم ولا يلزمه الصبر بل ضرر بالاحصار وصرح الرافعي هنا بان الكفارة على التراخي وفي باب الصوم بانهم على الفور وتعلقه في باب الحج عن القفال واعتدل كل كون في ان القفال على التراخي بان شبهة معصية وقامه ان يكون على الفور وأوجب بانهم اكثروا بغيرهم الوطء بحيث يكفر عن ايجام على الفور وبان العود لما كان شرطاً في ايجام او هو مباح كانت على التراخي (فرع لا يجب) عليه (تقبل هذه الرقة) ولا غنى ولا قول الاعتناء عنه لعلم المنة (بل يجب) قبولها (فان حصلت) أي بشرى لتيمم فلا يلزم مشروضا في الاولى ويلزم في الثانية ان يبعث منه زيادة تلقى بالنية فيكون مومرا والاصل بمحمد اني ان يحضره

● (فدل الاعتبار في ساره) ● واعصاره بالاعتناء (وقت الاداء) بوقت (الوجوب) كسائر العبادات وعلى هذا قال الامام في التعبير عن الواجب قبل الاداء فيحس ولا يبقه الآن يقال الواجب اصل الكفارة ولا ينعين صفة كما تقول بوجوب كفارة العين على المومن غير تعيين صفة أو يقال يجب ما تقتضيه صفة الوجوب ثم اذا تبدل الحال تبدل الواجب كما يلزم المقادير لا تقدر ثم اذا تغيرت صفة الصلاة ذكر الأصل (ولو) الا لا يلو (عنى العبد) الذي لم يمت الكفارة (وأبسر حاله الاداء ففرضه الاعتناء) كما كان الحرام مع سائر الوجوب ثم أبسر حاله الاداء (ولو تكف بمسعر العتق) أي الاعتناء بقرض أو غيره (أجزأه) لانه أعلى ● (فرع لو شرع) ● المعسر (في الصوم فابسر) العاجز عن الصوم (في الاطعام فقدر) على الصوم (لم يلزمه الانتقال) الى الاعتناء في الاول والى الصوم في الثاني لشر وعه في البديل كقول وجد الهدي بعشر وعه في صوم العشرة فان انتقل اليه كان أفضل ووقع بفاعله تعاونا ● (فصل لا يكفر العبد الا بالصوم) ● لانه معسر ولا يكفر شيأ (وليس بد منه) من الصوم (ان أضر به) بحيث يضره مع من خدمته سببه لانه معسر على الفور والكفارة على التراخي بخلاف صوم شهر رمضان فلو شرع به بغير اذنه كان له تحمله في الاحرام بالحج وبخلاف الامنة الحائنة لاسددها منه ما هنه وان لم تضعف عن خدمته طق منعه الفورى كما سأتى في كفارة العين (لا في) كفارة (الظلمة) فلا ينعمن الصوم عنها (ان ترد) بدوم التبريم (ولا ينعن) من الصوم (ان حلف باذنه وحش باذنه) وان كانت الكفارة على التراخي لصدر السبب الموجب لواجب اذنه (وكذا وحش باذنه) الاولى وكذا الواد في حشته (فقط) أي دون خلفه لان الحش يستغيب الكفارة فلا ذن فيه ذن في التكفير كالذن في الاحرام بالحج فانه اذن في أفعاله (لا عكس) بان أذنه في الحش دون الحش فله منع من الصوم ان أضر به لان الاذن في الحلف لا يستلزم الاذن في الحش المستلزم لازوم الكفارة فلا يكون الاذن فيه ذن في التكفير بخلاف الاذن في الحش كما هو واقع في المباح كالمسك من تعصم اعتبار الاذن في الحلف قال الشافعي سبق فلم (فلو صام) بغير اذنه حش منه ما هنه (أجزأه) وأتم (فلو لم يضر به) الصوم (لم ينعن منه ولا من التعلق به ولا من التعلق) بصلاته غير وقت الخدمة) اذ لا ضرر بخلاف الزوجتين للزوجه ما هنه صوم التعلق علاه لم يضره بغيره الوطء (وليس بد منه) عن كفارته ولا غيره حاله ان ليس أهلا للواء ● (فصل يجب تبيت نية) ● أي الصوم لكل يوم كما يحرى كتاب الصيام (ونكسبه) بصوم الكفارة) فلا

فايسر أي ذو بعد مائة تقوله لا يكفر العبد الا بالصوم) والمكاتب يكفر بالاطعام والكسوة باذن سببه (تقوله ولا ان حلف باذنه وحش باذنه) لا تنتقل من مكان زبداني عمود وكان حلف وحش في مكان زبد قول لعمر والمنع من الصوم ولو كان زبد اذن فجماد في أحدهما ولو كان البعد غائبا فهل على العبد أن ينتفع من صوم لو كان البعد حاضرا اكله منعته أو لا فافهمه انهم ولو أجزأه عن عبده وكان الضرر يخل بالشفعة المستاجر اهما فتعاه قول الصوم باذن المستاجرون اذن السيد فطرق قال الاذرى والاقربانه ايسر ليه منعهم فلم يفرقوا في المسألة بين كون الحش واجبا أو غير واجب لأن تكون الكفارة على الفور أو التراخي ع والراجح المسئلة الاولى وفيما هو حالف في مثل شخص وحش في مثل آخران الاول ان أذنه فيما أوفى الحش لم يكن الثاني ينعمن الصوم وان ضرر ولا فسد منه من أضره وقوله الظاهر ما تم اشترى نصحه وكذا قوله والاقربانه ليس احس (تقوله قال الشافعي) أي غيره (تقوله لانه ليس أهلا للواء) يترجم من التعليق ما قاله ابله يفسر من انه يعصم اعتقده كفارته فبما لوقاله ما لا يعضد اعتقده عن كفارته فبما يترجم من التعليق ما قاله ابله يفسر من انه يعصم اعتقده كفارته فبما

يحب ان س (تقوله قال الشافعي) أي غيره (تقوله لانه ليس أهلا للواء) يترجم من التعليق ما قاله ابله يفسر من انه يعصم اعتقده كفارته فبما لوقاله ما لا يعضد اعتقده عن كفارته فبما يترجم من التعليق ما قاله ابله يفسر من انه يعصم اعتقده كفارته فبما

(قوله عما سوى الحيض والتفاس لا يتوهم من السراة الصوم المتتابع للكفارة الاجل القتل وكذا في كفارة الظهار أو الجاع اذا صامت عن قريب الميث (قوله استأنف صوم الشهر بن) الا خلال بما اعتبره الشرع من الموانع (قوله ويجعل قول الأوز ولا يكون ماضى نقلا) قال شيخنا الأوجه العمل المذكور اذا وجه لبطان ماضى فالأقرب خلاف ما في الأوز والخلان وقوعه نقلا (قوله انقطع المتابع) فيه يجوز أن من شرع في صوم الكفارة في وقت يعلم دخوله ما يقطع المتابع قبل فراغه من الصوم يتعد ابتداء عن الكفارة لتتفق عدم الشرط (قوله وكذا لو رجزه ولكنه دام الخ) لو كان بقدر على الصوم في الشهره ونحوه دون الصف ظه العدول الى الاطعام لجوز والآن عن الصوم يجوز عن الاعتاق الا يعرف انه لو صبر قدر عليه جازاه العدول الى الصوم بقتضاه كلامهم (قوله لكل واحد مد) لأنه سداد الرغب وكفاية المقتضى دونهاية الزهد

يجب تعين جهتها كاس (ولو ترك نية المتتابع) فإنه بكفارة ذلك فلا يجب نيته لأنه هبة في العادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية (فان نوى الصوم ثم طلب الرقبة قبل جدها لم يجز) الصوم الآن بعد الدنية في الابل بعد عدم الوجدا ان كان ثلثة النية تقدمت على وقت جواز الصوم (وهو) أي صوم الكفارة المسمى (شهران متتابعان) بالنعس وهما هلاليان (وان انكسر الأول أتمه ثلاثين من الثالث) لعدم زال جوع فيه الى الهلال كغائره (فان قد صوم يوم) ولوال يوم الأخير (عما سوى الحيض والتفاس والجوز ومستغرق النعاس استأنف) صوم الشهر بن (وان كان) الافساد (بغير كسر ومرض ورضاع) أما فساد به شيء من المستبين فلا يجب الاستأنف لأن كلامهما ينافي الصوم مع عدم الاختيار فيه من الصائم بخلاف غيرها (وينقلب) صومه السابق على صومه الفاسد (نقلا) كالوفاي الظاهر قبل الزوال والتصریح بالترجس من زبانه وقاس ظاهره المذكور ان منه في الافساد به ذرو يعمل قول الانوار ولا يكون ماضى فعلى الافساد بلا عذر (ونسيان النية كتركها عدا) فيوجب الاستأنف لان النسيان ليس عذرا في ترك الأمور بخلاف تركها من جن أو انغى عليه جميع الدليل (فان وطن) انظروا منها (ابلا) قبل تمام الشهر بن (عصى) يتقدم الوطء على تمام التكفير (ولم يستأنف) لأنه وطء لا يتر في الصوم فلا يقطع المتتابع كالأكل بالليل ووطء غير المظاهر منها لا يوجب الاستأنف لو تم صوم الشهر بن بعد النعاس ولو لم يوجبه كان به ما قبل النعاس وهذا أقرب إلى ما هو مأثور به من الأول (فان شئت في يوم يوم بعد الفراغ) من الصوم (دومن) صوم (اليوم) الذي شئت في نية (المريض) اذا لم تزل شئت بعد الفراغ من اليوم وبفارق نظيره في الصلاة بانها أشيق من الصوم (ويقطعها) أي المتتابع (عبد العفر ورمضان ولو في تحري أسير) أي ولو في صوم أسير تحري فيه فخطأ بظاهر ما ذكره كالأقوال بالمرض ولو كان لها عاقبة في الظاهر عند شهر بن قريش في الصوم في وقت يتخللها الحيض انقطع المتتابع نه في الرخصة عن التولي وفي الشامل عن الأصحاب فاذا كره المصنف تبعا لقها عن الخلق المجهور من أن الحيض لا يقطع المتتابع محمول على غير ذلك (وان صام رمضان بشية الكفارة أو بنيتها) أي الكفارة ورمضان (بطل صومه) لأن رمضان لا يصلح لغيره (ويأثم بقطع) صوم (الشهر بن) ليستأنف بال الأولى اذا (هما) أي صومهما بعبادة واحدة (كاليوم) أي كصوم فيكون قطعه كقطع فربضه شرع فيه وذلك لا يجوز

ه (فصل وان عجز) المكفر (عن الصيام أو المتتابع) له (الهرم أو مرض لا يرجى) زواله (وكذا لو) رخص زواله لكنه (دام) أي يدوم (شهر بن غالب) بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء (أو المدة بنديدة) تلحق بالصوم أو بتتابعه (مع القدرة) عليهما (ولو) كانت المشقة (يشيق) وهو عند القدرة أي شدة الوطء (أو خوف زيادة في المرض أو ألم) أي ذلك (ستين مسكنا أو فقيرا) لأنه السابعة وانما لم يجز ترك صوم رمضان بهذا الشق لأنه لا بد له ولأنه يمكنه الوطء فيه لابل بخلافه في كفارة الظهار وأصح رجحه الى الفراغ منها وانما لم ينظر في زوال المرض المرجوز والله للصوم كما ينتظر المال الغائب للعق لأنه لا يقال لن غالب له لم يحرمه فبقو يقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولأن حضور المال يعلق بانتدائه بخلاف زوال المرض وخرج بالمرض السفر فلا يجوز العدول به الى الاطعام ولا يجوز زواله بغيره بل جوع ترك الشرع في الصوم بل بشرع فاذا عجز أو أضر بخلاف الشق لأن الخروج من الصوم يباح بفرض الجوع دون شرط الشيق صرح به في الرخصة بعسر في المسكين والفقير أن يكونا (من أهل الزكاة) فلا يجزئ الدفع الى كافر ولا هاشمي ولا مملوك ولا إلى ماله ولا إلى من تلزمه نفقته ولا إلى بدلان الكفارة حتى أنه تعالى فاعتبر واقصاف الزكاة (ستين مد الكل) واحد (مد) بدلا عن صوم ستين يوما لاسر في الصوم في كفارة الوطء فعلم أنه يكفي الدفع وان زال المرض بعد مد به مخرج الأصل (من

الحج الصحيح من ذكرك
أشكال في التوراة لا يجوز
العلم والدين له في العز
والرؤس في العلم والدين
تخلف كالحلف في الانط
وأولى بعدد الاجزاء قال
الاصح في الفطرة
التي تصل في حق الدين دون
العلم كذا يحكمه الرافعي في
باب الفطرة وهو مقتضى
عبارة الحسود والمهاج هنا
ومع التورى في صحيح
التبعية عدم اجزاء الدين
قال ابن العمد لا يلزم من
التصحيح هنا التصحيح هنا
لان التفسير باب مواصلة
خاصة الغنص بالتوسعة
في الفرج والكفارة من
باب الغفران ورواها
الحنايات في تفسيرها بان
تسوية ثم قال ومحمل
الاجزاء الخ نصف قوله
أوجهها بقاؤه أشار الى
نصبه * كتاب القذف
واللعان * قوله وانتير
لقنا اللعان الخ والاصح
انه عين محض وهو رخصة
لان مقتضى القياس جعل
العين في جانب المرأة ابتداء
لانهما سد على الزوج
مدح قبل العين ابتداء في
جانبه بخلاف قاعدة الدعوى
وانما كان مسألة الانساب
عن الاختلاط ولعسر البينة
على زناها وليس في الايمان
شيء متعدد الا هو والفسامة
ولا عين في جانب الدعوى
الانثما

جنس الفطرة) فيخرج من غالب قوت البلوغ وقضى احوالها الدين لكن صحيح التورى في تبعية المذموم
(ولا يحزني خبره) كدقيق وسويق (والدو بيع صاع) أي بطل وثقت (وقد سبق) بانه في (الركا
فان غاية ما هو مشاعا) كان قال ملككم هذا واطاق أقواله بالسوية فقبله (أجزاء) ولا نظر في الضر
مؤنة القصة متعلقة أمرها (وكذا ان) لم يأت لفظ التملك كان (قال خذوه ونوى) به الكفارة (فاخذوه
بالسوية فان تفاوتوا) فيها أخذوه (لم يحزها الا مد) واحد (لانه قيل ان أحدكم أخذ مددا (مالا يدين
وفي نسخة يدين (معهم أخذوا) آخر فيخرج بمد آخر وهكذا فلو قيل ان عشرة أو أكثر أخذ كل منهم
مددا كثر أجزاء العدد ولم يكتمل نعم ان أخذوا مددا كثر أخذوا مددا كثر أخذوا مددا كثر أخذوا مددا كثر
فلا يضر التفاوت في الأخذ به مدداها وما استشكل به الاجزاء فيما ذكر من أن الكيل ركن في قبض المكيل
ونائبه من عن المظاهر تؤدي الى اتحاد القاض والقض وهو يمنع ودان الاجزاء معروفة على التملك
وردد لاعلى القبض أضاره مذكور في الاولى بقوله في الثانية بأن مددهم له جله وأما القبض المتوقف
على الكيل فذلك الصفة لتصرف وليس الكلام فيه أنه قبل ان يكمل إنما بشرط لصحة القبض في
الامارات بخلاف المقدرات من الكفارة والى كذا حتى لو أعطى في كذا جازا فاقطع ما به يزيد
الواجب أجزاء فاعاها وقول الماوردي في كفارة العين لو أعطاهم هو بواحدة فبما ذكرنا منهم من غير قطع لم يحز لان في
ما تقرر لانه حال عدم الاجزاء فيما قاله بأن الفرج في بواحدة فبما ذكرنا منهم من غير قطع لم يحز لان في
مددا (الى ثمان وعشرين) مكيئا (بالسوية) بينهم (احتسابا بثلاثين) مددا (فصرف
ثلاثين أخرى الى ستين منهم ويتردد الامداد الباقية (من الباقين ان كان ذكر) لهم (انها
كفارة) والا فلا يتردد كذا في قوله في الزكاة (وان صرف ستين) مددا (الى ثلاثين) بحيث لا ينقص
كل منهم من مد (لزم صرف ثلاثين) مددا (الى ثلاثين) غيرهم ويسرد الامداد الباقية من الباقين
(كاتبين) أي ان كان ذكرهم انما كفارة * (فرع) * لو (صرف سكين) واحد (مدن من
كفارة بجزا وان أعطى رجلا مددا واشترى مثلا منه مددا فاعاها وكذا في السنين أجزاءه وكذا
الشبه بالعائدين مددته * (فرع) * لو (دفع الطعام الى الامام تناقص) في يده (قبيل الشقة)
له (لم يحز بخلاف الزكاة) لان الامام لا يملكه على الكفارة بخلاف في الزكاة وهذا نقله الاصل عن تجربة
الروايات قال الاذري وغيره وقد حكاه الروايات في البصرين والله اعلم بالاثم قال ومحمل الاجزاء وان
لم يكن الى الامام كذا الاموال الباطنة قال وهو الاظهر عندى قال الاذري اللهم الا ان يكون ظفر بذلك
مستقولا عن المذهب ولا خلاف

كتاب القذف واللعان

القذف لغة الزمى شرعا الذي بالزنا في معرض التعمير واللعان لغة تصدرا لاعتقاده وتصديق جماعه
وهو الطرد والابادة وشرا كلعان معلومة جعلت حجة لمضمار الى قذف من اطلع في راسه والحق العار به
أوالى في ذلك كالب أن سميت لعاناً لاشتغالها على كلمة اللعان ولان كلام من المتلاعنين به - مع الاعتراف
بما لا يصح النكاح بينهم أبداً واختير لقنا اللعان على افعلى الشهادة والغضب وان اشتغل عاها

(قوله وكاتب لان كلام

تعتبر فيه الشهادة ولا يقول

مخاطب ائمة فيه الكتابة

بالنية قوله فالصريح زين

أو يراى في الخ) وقال رجل

لامرأة يا عاهر فاني كونه

صرى على القذف أو كتابة

فيه وجهه بلا ترجع

قلت اعمه ماله صريح فيه

لان المعرف في القذف هو الزنا

يقال عاهر فهو عاهر وفي

الصحيح الولد القراش

والعاهر الحرس فان قال

الرجل لم اعمل كونه ذفا

ولم اتوبه قبل قوله لحفاته

على كثير من الناس (قوله

وفي الاكتفاء بوصف

بالتحريم نظر الخ) عجب

بان النادر عند الاطلاق

الحرام لذاته فهو صريح

فان ادعى شيئا ما ذكر

واحتله الحال قبل منه كما

في الطلاق في دعوى ارادة

حبل الزنا ش وقوله

عجب بان النادر الخ اشأ

الى تنصيص (قوله هو

المعروف في المذهب الخ)

أشار الى تعصده (قوله

لاحتيال انه بريءه على

دين قوم دول) وقال القاضي

أبو الطيب انه راجع فان

أراد انه على دين قوم ولم

يحد وان أراد انه يعمل

علمهم حد على جوى

المذهب (قوله ندمه عليه

الزكسى) أو يمين القرب

وغرهما وهو واضح لابد

منه (فرع) أو قال لاثنين

وفي أحدكما وثلاثة أحد كم

الكلمات أيضا لان العن كامة غريبة في تمام الحجج من الشهادات والاعمال والشيء مشهور بما يقع فيه
من الغريب وعلم من اسماء السور ولان العن يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان ادانته
منه قد علم اعلم في الآية والواقع وقد ينقل عن اعلمها والاصح في قوله تعالى الذين يرون أزواجهم
الآيات وجب تزواها ما في البخاري ان هلال بن أمية قد قذف زوجته عدالتى صلى الله عليه وسلم بشرين
ابن سمعة فقال له البينة أحد مدعى ظهر لك فقال يا بني الله اراى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلبس
البينة فعول النبي صلى الله عليه وسلم بذكر ذلك فقال هلال والذي بعثنا بالحق انى لصادق ولد بتران الله
ما يرى يظهر من الجسد فتزلت الأبار وفي البخارى أيضا ان عو بن العجلى قال يا رسول الله ارايت ان
وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتلتموه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أتوا الله
فمن وفى صاحبك قرأنا فذهب فائت بم قال هلال بن سمدة قتلنا عنده صلى الله عليه وسلم فجعل بعضهم
هذاب الزنول ومن قال بالاول حل هذا على ان اراد ان حكمه وتعتل بين بما تولى في هلال اذا حكم
على الواحد حكم على الجماعة (وفيه أبواب) ثلاثة (الاول في القذف وفيه طرقان الاول في العاطفة
وهي صريح وكاتبه وأمر بض) لان اللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يحتمل غير القذف فصرح ولا
فان فهم منه القذف بوضعه من كتابه والافتراض (فالصريح) منه كقوله رجل امرأته (زينت
أو يراى) اتيك ذلك وشهرته كسائر الصراخ (وان كسر التاء) في الاول (أو أثبت الهاء) في
الثاني (للمذكر) أو وقع التاء أو حذف الهاء لم يثبت لان العن في ذلك لا يمنع الفهم ولا يدفع العار
على ان بعضهم قال ان الهاء قد ترد للبعالة كراوية وعلاصة ونسابة (وكذا كل صريح في الآية)
كانت له الابلاخ الحشمة أو الذكر في الفرج (وصف بالحرام) فانه صريح في القذف بخلاف ما اذا لم
وصفه لانه يقع على المال والحرام بخلاف الزنا فان قذف بذلك في البر لم ينع في وصفه بالتحريم
لانه لا يكون الا صريحا في الاكتفاء بوصف بالتحريم نظر فان الوطء قد يكون محرما وليس زنا كوطء ماض
ومحرمتة ولو كتمه من نسب أو رضع قال وجهه ان يصف لى وصفه بالتحريم ما ينعفى الزنا منه عليه ابن
الزعرور وغيره (وقوله رجل لامرأة زينت في ذلك كتابه) لان زنا به قبله لا ينعى بخلافه للمرأة فتكون
فيها صريحا (وقوله علون جلاحي دخل ذكر في رجل صريح كملت ولا بل فلان) سواء
أنشوط به رجل أم امرأته (والكتابة مثل) قوله لغيرة (يا فاجر يا نحيب بالوطى يا فاسق وللغيرة
يا نحيب وفي رواية تحب الخلوة ولا تزد بالامس) لاحتمال كل منها القذف وغيره والقذف في ما ينطى لام
المخاطب حيث نسبته الى غير من نسب اليهم ويحتمل ان يريد انه لا يشبههم في السر والاخلاق وكان حقه
ان يعبر بالمرء في بدل القترى لاثنا توهم التخصيص قال الجوهري والنبط قوم يترلون بالبطاغ بين العراقيين
أي أهل الزراعة قد ورد في يالوطى من انه كتابة هو المعروف في المذهب كما قاله النووي في روضة
وصربه في تنصيصه لاحتمال انه يريد انه على دين قوم ولم لكنه قال في الروضة ماسر قد غلب استعماله
في العرف بأرادة الوطء في البر بلى لانه منتهى الأذى فينبى ان يعظم بانه صريح والافترج على الخلف
فيما اذا شاع لفظ في العرف كقوله الحلال على حرام وأما احتمال كونه أراد انه على دين قوم ولم فلا
ينفعه العوام قاله واب الجزم بانه صريح وبه جزم صاحب التنبيه انتهى قال الاذرى والصواب انه
كتابة كماله لا تارة قال ابن الزعرور ان نسخ التنبيه مخالفة في بعضها بالوطى وفي بعضها بالامس قاله النظار
ان لنا هي العصبة (وقوله زوجه أو أجنبية وجدته مع رجل آدم جلد عذرا ليس صريحا)
بل كتابة اسماء بنات النازبة صوابين لم يعلم الا تقدم اقتضاها صريح فان علم فلا كتابة أيضا بنه
عليه الزكسى (ناقوى بذلك النازبة الاعتراف بالقذف لجد) وتبرأ منه (كالقاتل) لغيرة حشة
يلزم الاعتراف بالقتل يقتضيه من وبي عنه لان الخروج من نظام العباد واجب (وقوله لامرأة زينت)
من فلان صريح في حقه ما يدونه لانه نسب الزنا اليها صريح ما يدونه (والمرء يض مثل زنا ما ناقلت بران ولا

ان فهو قاذف واحد وليسكن ان يدعى عليه انه أراد كذا قال لاحد هذه الثلاثة على القضاة يجمع اقراءوا كل منهم ان يدعى عليه بصل التحريم

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قال شيخنا بفتي الله تعالى
قوله لا ينسب اليه ما لم ينسب اليه
اذا احتمل القذف المتروك
الحج قال الشيخ الهامسي
ومن اتهم بالزنا فله ما قاله
الشافعي من ان التعريض
بالفاحش يقطع بالصرح
مع القرائن الدالة على
مقصود التعريض فكن
في القذف كذا بل أولى
القطع بالاشبهة قوله
الا ان يكون مراد من نفي
الدلالة الخ اشار الى تعصبه
قوله تقتضي التعريض
للايذاء الحج صرح ابن
الحداد والشافعي بان قوله
لشخص باطل كناية قال
شيخنا بغير الايذاء كما
آتى به الوجه والله تعالى
قوله ومقتضى ما رواه
السلطان الحج اشار الى
تعصبه قوله وفتي ايضا
بصرامة الحج اشار الى
تعصبه وكتب شيخنا عليه
نعم قبل صرفه من اذ قول
الصرف لا ينسب الصراحة
قوله قال الاذرى رحمه
يشتق الحج اشار الى تعصبه
قوله فان كان كذلك فلا
اشار الى تعصبه قوله أما
لو شرطناه وهو الاصح فلا
اشار الى تعصبه قوله
والفرق بين الصفتين
ظاهر لان الثانية تختص
بالحق المكن أي زنت
بغيرك وهو مع فلا يتصل
الاولى قوله آيات عليه
الفرق وفيه ما لا خلاف الحج
لأعتارها بعد قذفه بما نسب اليه

ابن زنا يقول بان الحلال ونحوه مثل ما أحسن الجمال في الخبر ان واست ابن خياط أو اسكاف (فابن ينفذ)
صرح ولا كناية (ولو هو) القذف لان النسبة لا تنافي إذا احتمل القذف الذي لا احتمال له هنا
ومابهم وقيل منه فهو أو قرأ من الاحوال فهو كمن حلف لا يشربه ما من عايش وحي ان لا يتقلده منه
قانه ان شره لغير العايش لا يحتمل قال الاذرى رحمه نظر فان احتمال اللفظ في التعريض المتروك اشعاره
به محال ينكر أي فيكون كناية قال ان يخشى الفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية ان تذكر الشيء
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا بغيره على شيء ثم ذكره كما يقول المحتاج للجهتاج البسه
جئتكم لاسلم عليكم ولا تنظروا لوجهي ولا تلاقوا وحيدنا بالاسلم من تعاضيا كانه اذ ادله الكلام الى عرض
يدل على الفرض ويسمى التلويع لانه يلوح منه بما يريد ثم قال هذا كلامه وهو ظاهر في ان التعريض
مشمول بالمراد في الجملة الآن يكون مراد من نفي الدلالة والاحتمال عن التعريض ان لا يلوها للقرينة
والسابق لم يكن اللفظ مجرد في التعريض مشمولا بالمقصود فيجب تحذير بعض القريب غير ان هذا القدر
لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية نحو قوله بغيره فلا يشاءه باضافة الذوق الى كاس الفرائز
انتهى وجواب ان مراد ما ذكره قوله الآن يكون مراد من نفي الدلالة الى آخره ما قوله غير ان هذا القدر
لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية الى آخره فلا يشاءه بالمراد من نفي الدلالة الى آخره ما قوله غير ان هذا القدر
هو مدلوله بخلافه في التعريض هذا وما اشار اليه من أنه ينبغي أن يكون كناية هي طريقة العارفين بكافة
ان ان فخره بغيره وهو ما ذكره في المصنف ونحوه لا حاجة اليه (فرع السابقة غير الزمان) سائر
(الكبار) وغيرهما ما يذاه قوله لها زنت بعلانة أو ما ينك فلا تة (يقتضي التعريض) الايذاء
(الاحد) لعدم ثبوته قال ابن القطن ولو قاله بايضا وأنها لا توجب كناية ومقتضى ما رواه آخره العاقل
ان قوله بآية صريح رحمه آتى ابن عبد السلام وفتي ايضا بصراحة قوله لا يحتمل للفرق
فصل في احوال الاداري وغيرهما لا يخرج زنت بلزومه مدالزا لا اقراوه في نفسه (د) حد
(القذف) لانه قاذف قال الاذرى رحمه ينبغي ان يكون محل ذلك اذ لم يبعد بينه ما وجب مستمرا من
صفه الى قوله فان كان كذلك فلا كلام الاداري يقتضيه ثم الظاهر ان ذلك مقدر على انه لا يشترط الفصل
في الاقرار بالزنا أو لشرطه وهو الاصح فلا انتهى وقضية كلام المصنف ان القذف بما ذكر صريح قال في
الاصل وهو المعروف في المذهب ورأى الامام انه كناية لاحتمال كون المخاطب مكرها وهو قوي وبوجه
ان قوله لها زنت مع فلا تة قذف لها بدونه انتهى والفرق بين الصفتين ظاهر ولا يحسن التايد بما ذكره في
ان الاشكال المذكور واجب عنه الغزالي وغيره ان اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايذاء التام لا باد الفهم منه
الى صدور عن طواغيت وان احتمل غيره ولا يجد بالنسبة الى الزنا مع احتمال اقراره بالعين والرجل
(و يد اجد القذف) لانه حق آدمي (فان رجوعه من قضاة الزنا) لمساكن في بابه (وحده) أي
دون حد القذف لانه حق آدمي (فان قال لها زنت) أو بارأية (فقلت زنت بك فاجواب) منها
(كناية) لاحتمال القذف وغيره (فان أردت ان زنت بك) سقيمة (قبل النكاح حدث الحدون)
حد الزنا وحدث القذف لا عتارها بما يوجبهما (وعز) للايذاء وسقما عنه حد القذف عتارها
(أو) أردت اني (زنت بك) قبل النكاح (وأنت مجنون ونحوه) نحو وأنت نائم أو بوشه بنو آنا
عالة (حدث) بالزنا عتارها به (ولم يعز) هذان من تعريضه بالاصل وسقما عنه حد القذف
وهو لا يلزم عدمه التعريض بل قد يستلزم وجوبه وهو ظاهر للايذاء (ولم تكن قاذفة) لهداك
(وعدت يمينها) في اقرارها المذكور ولا احتمال ما قلناه فان نكحت خلف ذلك حد القذف (وان قال
أردت) اني (زنت به) ان كان النكاح أي الوطء فيه (زنا أو أردت) اني (ان لم يكن بزن) هو

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

قوله ليس ينفذ ولو هو هذا (٢٧٤) في حق غير الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين

(صدقت بينهما) في ارادتهما ذلك وهذا كما يقول الشخص انه بر سر ت قد قول لم يرتفع معك وريدني
 السرعة عن نفسه (ولاشئ) أي حد (عليه حد الغف) فان نكحت حلق واستحق حد
 الغف (وقال البغوي هو) أو زنت بك (من الأجنبية) جواب الرجل قال لها زنت أو أجازة
 (انفراد) برناها (وقد) له (والقياس) أي قياس ما ذكر من تصديقها في ارادتهما في الزنا
 عنهما معا (انما كل زوجة) هنا فيه ولو قالت لزوجه زنت أو أجازة في الزنا في قوله من
 الفصل السابق ذكر الأصل (تنبيه) قضية خلاصهم ان قوله لزوجه زنت أو أجازة قد فها
 سواء أعلم أم لم يعلم فلهذا أجابته أم لم يعلم الحال وفي فروق الجويني انه اذا قد فها امرأته وهو لا يعرفها
 حين قد فها ثم بان انما زوجة فليس ذلك بقذف ولا لعان وان ادعت عليه صدق بينه انه لم يعرفها قاله
 الأذري وغيره قال كان ذلك محلي وفاق فبني تقييد الاطلاق به (فرع) لو (قال) لزوجه
 أو غيرها (بأزانية) فقالت أنت أزني معنى الجواب منها (كناية) لاحتمال ان تريد ان أهدى الى
 الزنا أو حرص عليه منها أو انه لم يعان في غيرك في النكاح فان كنت أزانية فانت أزني معنى وأقول التعديل وان
 اتصى الاثر لك في الأصل وانبات ان زيادة لكن قوله أنت أزني معنى خارج يخرج الدم والمشاقة ومثله
 لا يعمل على وضع اللسان كفي قول يوسف لاحتوته أنتم شركاء ولان هذا ما هو ان لا يتعد بالوضع (كان
 قالت) جواباً أو ابتداء (أنا) ابتداء أنت أزني في فقره (بالزنا) (وفاضة) له وبقية حد الغف عنه
 (وكذا) لو قالت ابتداء أنت أزني من فلان فكنايه الا أن يكون قد ثبت زناه (بالينة) أو بالانفراد (وعلمت
 ثبوته) فيكون صريحاً فتكون قاذفة لهما فتصدق لهما طبع وتزول لا تحمله هو كالمعتكف العريض بثبوت
 زناه (لان جهات) ثبوته فيكون كناية فتصدق بينهما في جهاتهما اذا حلفت عز رت ولم تعد ولو قالت أنت
 أزني في فهمي كذهاب الصور وتوابعها قد فها الصنف وان ذكرتها الأصل وجهين بالترجيح (ولو قالت هو
 زان وأنت أزني منه أو في الناس زاناً وأنت أزني منهم) أو أنت أزني زاناً الناس (فصرح) لفظه وفي
 القذف (لان قالت الناس زاناً وأهل مصر) مثلاً (زانت وأنت أزني منهم) أو قالت أنت أزني اناس أو أزني
 منهم فليس قذفاً (لتحقق كذا) بنسبتهم للناس كلهم أو نحوهم (صريح) في قوله (فرع) لو (تفادى) فلا تنافس
 (لان فوت) انه أزني من (من في منهم) فيكون قذفاً (فرع) لو (تفادى) فلا تنافس (فصرح) لفظه وفي
 الفصح فلا تنافس كافي وحقة وذلك لانه انما يكون اذا اتفادى الجنس والقدر والصفة ومواقع النسب والحوال
 الضربان متفاوتة (فصدقنا بالعالم) فرع قوله زاناً في الجبل (كناية) وان لم يعرف
 القتلان الزاني الجبل هو الصدوق به (وكذا) لو صرحت على زاناً (وهو زان) لان ظاهره
 بتضي الصدوق (فلو قال) زاناً (في البيت) بالهمز (فصرح) لانه يستعمل بمعنى الصدوق
 البيت ونحوه (فان كان فيمدرج) بهه إليه فيها (فوجهان) أو جهه هما كناية (و) قوله
 (زنت في الجبل) بإياه (صريح) كما قال في البيت لو قال أردت الصدوق بينه لاحتمال ارادته
 (و) قوله (بأزانية في الجبل) بإياه (كناية)
 (فصل القذف باضافة الزنا إلى الفعل أو المرد أو إلى (فرع الحثي) المشكل (صريح) لاضافة الفعل
 إلى محله أو لت (وكذا باضافة إلى البدن) كزنا بك لانه اضافته إلى جلت فكأن كقوله زنت (وهو)
 أي القذف باضافة الزنا (إلى البدن) الرجل واحد فرج الحثي ونحو ذلك كالعين والجزم الماشع كالنصف
 والثالث (كناية) لان المفهوم من اضافة زنا إلى البدن اللبس وإلى الرجل المشي وإلى العين النظر ونسب
 عام البقية واحد فرج الحثي محتمل ان يكون زاناً فلا يصرف شيء من ذلك إلى الزنا الحثي إلى الأينية
 (و) قوله (زنت في ذلك صريح في المرأة) دون الرجل كما مر أو في الباب أيضاً (لا) قوله (وطئ)
 فيجوز لانه (فليس بقذف) (لاستقامته) فهو كذب صريح (فيعز) للإيهام ولا يحد للصريح
 بقوله فيمن زانته ولو قال قد فها أو في ذلك كان أولى وخرج بذلك ما لو طاق فبعد لا مكانة في قوله ولحد

(قوله) والقياس انما
 كل زوجة (أشار إلى تعميمه
 قوله) تنبيه خلاصتهم
 ان قوله لزوجه (أشار
 إلى تعميمه) (قوله) قاله
 الأذري وغيره (أشار إلى
 تعميمه) (فرع) لو قال
 لوه بارها زنا أو غيرها فهو
 قذف لا يحد في قوله
 ويحد لانه بره في قوله ان
 الصلاح وسببه إليه
 الماردى قد كرت في باب
 كفي به للعان قال العري
 وأعلن ان في بيتي فتأوى
 القتل (قوله) أو جهه
 انه كناية (الاصح انه
 صريح بعبارة الصدوق
 أو زان في البيت أو زنت
 في الجبل قد فها في الأصح
 وعبارة الخازني ولو قال زاناً
 في البيت أو زنت في الجبل
 قد فها (قوله) وبأزانية في
 الجبل كناية (قد وجهه
 لما قرنت قوله في الجبل الذي
 هو محمل الصدوق بالأم
 المنادى الذي لم يوضع لانه
 الصدوق خرج عن العراحة
 بخلاف الفعل (قوله)
 يخرج بذلك ما لو طاق
 فبعد (أشار إلى تعميمه)

في القتل والاشراق البرزخية عليه الاسنوي

• (فصل قوله است ابن زيد) • أولست منه (صريح من الاجنبي) في قذف الام وإن أرادته ليس ابنه
لكونه من وطء شبهة يظهر ظاهر كلامهم (كتابته من الاب في قذف الام) سواء أقاله بالصفة السابقة
وكان اسمها يداهم بقوله است ابن أبي أولست مني لأشباحه إلى تأديب وله مثل ذلك زجره إلى عمال سابق نسبة
وقوم به بخلاف الاجنبي وقضية التعديل إن ذلك جازي في كل من له تأديب كاعتبه وعه (فأما سؤاله) عن مراده
(فإن قال أردت) بذلك أنه من زنا فاذف لها أو (مباشرة الطبع) بيني وبينه (فأما تخلفه) فإن تنكلا
وحلفت (حد) للقذف (وله إن بلاعن) لاسقاطه قال الماوردي وليس له في الولد لأنه لم ينكر نسبه
(وإن قال إنما أردت) أنه (من) وطء (شبهة) فلا قذف فإن ادعت ارادته القذف (فأما تخلفه)
يظهر (ولا يتنى) الولد (عند لكن لو عين والحال عه) أي الولد (فكنا) وفي نسخة فحكمه (سباني)
في الباب الثالث من أنه يعرض على القذف (وإن قال) أردت أنه (من زوج) كان (قبس) لم يكن
قافذاً للام وإن لم يعرفها زوج وأما الولد فإن لم يعرف لامه زوج قبله لم يقبل قوله بل لحقه (فإن عرف
لهما زوج) قبله (فكنا) سباني (في العدد) من أن الولد عين يخلق (فإن ألحق به أنه إن بلاعن نسبه
وإن جهل أباه) فإن الأول ونكاح الثاني يخلق بالثاني لأن إمكان الولادة منه لم يتحقق (الآن أثبت)
أي أقامت بينة (بما كونه) أي ما ولدته في نكاحه زمن الامكان فلهقه (وتقبل) شهادة النساء هنا
والا) أي وإن ثبت ذلك (حلف) أنه أولدته زمن يسجل كبره منه أو أنه ليس منه (فإن تنكلا
حلفت وحلفه الولد فإن قال) أردت أنه لم تاده (بل هو قبطا) أو مستعار (فاقول قوله) بمنعني في
الولادة وعليها البيهقي أن لم تكن بينة تعرض معها على القاضفان ألحقهم بالحق الزوج واحتاج في نفسه إلى
اللعان وإن لم يلحقها أرم يكن قاطعاً أو أشكل عليه خلاف الزوج لأنه لم يأت أولدته وانتنى عنه ولا يلحقها
(فإن تنكلا) عن بعته (حلفت وحلفه) الولد (فإن تنكلا قول قوف) أي البعين (الجلف الصبي)
بعد بلوغه إن ألحق له أو لا إن عين لولا تردد (وجهان) قضية كلام الرافعي ترجيح الثاني فإن قلنا بالاول
خلف بعد بلوغه لم يهر وإن تنكلا أو قلنا بالثاني انتفى عنه ولا يلحقها وإن قال لم أردشـ لم يلزمه حد أيضاً فإنه
الماردي وغيره وهو مقتضى كلام المصنف وأصله • (فرع) لو (قال ما في بالامان است ابن فلان فهو
كناية في قذف أمه) لأنه يمتثل (فقدريد است ابنه مشرعاً) أو أن الملاعن نقال أوائل لأشبهه
خلفاً راجحاً (ولها تخلف) أنه لم يرد قذفها (فإن تنكلا وحلفت أنه أرد قذفها) حد وإن حلف (أنه لم
يرده) عز ولا يذاهم لو كان (قوله است ابن فلان) (بعد استلهاه فصرح) كسراً أيضاً (فإن حلف
أنه أراد) أنه لم يكن ابنه (حين نفاه عزز) لا يذاهم ولا يحد لاحتمال ما أراد به وسامه له ماصر به في
الروضة فقلعن الماوردي أنه قذف عند الاطلاق فحد من غير أن يذاهم ما أراد فأن ادعى بمجمل حد
بمعنه ولا حد والفرق بينهما من ما قبل الاستحقاق فأنما لا يحد حتى تسأله أن نلفعه ثم كناية فلا يحد إلا
بالتشويه ظاهر ألفاظه القذف فحد بالظاهر إلا أن يحد كرمحتملا • (فرع) لو (قال ما في بالامان) فحد
أو عكس ولم يردش أو أراد الدار أو اللسان) أي هندی أحدهما أو غيره أو أراد أنه لا يشبهه من ينسب
إليه في الاختلاف (أو) أراد (قذف إحدى دانه) مثلاً (دلم بعينه) أو (فلا حد) ويعز ولا يذاهم
(تكملة أحد أو يوزان) أو في الكفران ولم يعين (فلا حد) تخلفاً عنه أنه لم يقذفها (أي لم يرد ذلك
قذفها وظهر أن تنكلا من ذكر في المنظر به أن يدعي على القاذف أنه أراد على قياس ما لو قال لأحد حد ولا
الاثنان على ألف (فإن تنكلا وحلفت) أنه أراد (حدلاً) إن كانت محصنة (أو عزز) إماماً كانت
غير محصنة • (المطرف الثاني في أحكامه) فن قذف المحصن وهو الحر المسلم البالغ العاقل العفيف عن الزنا
حد لا يذاهم وروى المحصنات (فإن اختل وصف) من هذه الأوصاف (فانتهز بر) لا يذاهم
الاكسران فكذا كلف (اكن من قذف مجنوناً أو ناقلاً المجنون حد) لوجود الأوصاف في عند الفعل

(قوله نيه عليه الاسنوي)

قال ابن الصاوي هذا ان فواء

القاذف فصيح والافتقد

الاطلاق لا ينصرف القفظ

اليه لانه نادر لا يمكن

استخاره غالباً فلا يحد به

(قوله) وإن أراد أنه ليس

ابنه لكونه من وطء شبهة

الح) لو قال أردت أنه من

وطء شبهة قبل ولا قذف

فإن ادعت ارادته القذف

فأما تخلفه (قوله وقضية

التعديل إن ذلك جازي)

أشار إلى تصحيه وكتب

الام والجود مطعنان بالاب

على أصح الاحتياط ولو

قال لا يحد است ابنه قال

الزركشي لم أر فيه نقلاً

والظاهر أنه كناية (قوله

قضية كلام الرافعي) ترجيح

الثاني هو الأصح (قوله وإن

قال لم أرد شأني لم يحد

أيضاً الح) أشار إلى تصحيه

(قوله أنه قذف عند

الاطلاق) أشار إلى تصحيه

(قوله المطرف الثاني في

أحكامه الح) من قذف

رجلاً أو امرأة العفيف

فجميع العلماء على أنه

لا يحد له طلب حد القذف

الامالكافة قاله طلبة

أنه وتبطل العفة بكل وطء وجب الحد (الخ) فالوصح يدل به على محضه الأول لازم العدالة مائة ستون صر من أمر خلق الله وأزهدهم لأن
العرض اذا ثبت لم يندس ثلثه ويصدق فاقته فعلى هذا لا يجد قذفه بل يعز ولا يذمه هذا هو القول ومن صرح به الجوري والقاضي الحنيني
وإدعى الوفاق فيه مع أبي حنيفة فتروضة خلافا له لافرق بين قذفه بذلك الزنا وتزنا به وقول الامام ذاصر ح تزامني فلا شكنا له ايضاً
قافى وان قال الزنيت اليوم وكان قد قذفه في مائة ستون من هذا موضع النظر والقاضي (٢٧٥) قاطع بان تمام الحد يظهر الحكم لزومه
اذا ظهرت التوبة وقبلت

المقذوف به (وتبطل العفة) المعترف في الاحصان (بكل وطء وجب الحد) ومنعوطه أمزوجه وبوط
المرئى الرهون على ما بالهرجيم (وكذا بالوطى في كل وقت) له (من بحرهم) كلته ومعه نسب أودع
(د) في (دور زوجة) له مختار مع علم بالهرجيم وان لم يوجب الحد له لانه على قلة المبالاة بالزنا لا الوطء
في كل وقت له (مرئدة) ومرتجة أوقبل الاستبراء أو كانت في (الوطء) مشتركة بينهما وبين غيره (وبارة
ابن) له (د) زوجة (د) زوجة مع شعبة ومنكوحه بها) كان نكحها الأولى أو شهود أولى الاحرام
وان كان حرما لقيام الممانى الأولى بانها مؤثرون التبع فيما بعد حاجت حصل علان من ذلك الوطء
(ولا يزاني ويجنون) لعدم النكاح في حق اذا كلفا قذفهما شخص من الحد والوطء في حض ونحوه
(وكذا جاهل الهرجيم) لوطء (تقرب عهد) له بالاسلام أو نشئه بادية بعد عن العلماء (وسكره) عليه
لا تبطل عفته ما به شبهة لا يهل ولا اكراه (د) كذا (يجوسى وطى بحرما) له كانه سباح أو ملك لانه
لا يعتقد تحر به (د) فرع (د) في المقذوف قبل خدق قذفه (عنه) خلاف نظامه لا من الردة لان
الزنا يكتفى ما يمكن فظاهر ومعه ربيق مثله غالباً لانه تعالى كرم لا يكتفى السر أو لمرة والردة مقيد بوجوب
لا يكتفى غالباً فظاهر ما لا يشر بيقى الختام أو لان الزنا يمنع ما فيه الحضانة لا يكتفى بغيره فيسقط ما سبقه
بغير خلاف الكفر ولا حد القذف موضع العسرة من الزنا دون الردة لأن بسطة بطر زه دون طرها
وكما رزنا طر زنا وطء اسقط العفة كائن على الام والختصر (فان كانت) أى الزانية بعد القذف
(زوجته) المقذوف (لا يلعن الا لثني ولده) فلا يلعن لاسقاط الحد وقوله (ولولدت) المقذوف (أوسرت)
أوتقت) بل حد قذفه (لا يسقط) لان صدرته ليس من جنس ما قذف به (ولو قذفه) أى شخصاً (بافه)
سقط) عنه الحد أى يجب كإقضاء بغيره وان لم يبع القذف والقضاع بالاذن (د) فرع (د) ولو قذفه كافر
أو عبد لم يحد قذفه بعد النكاح) بالخبر وبالاسلام (ولو) قذفه (بغير ذلك الزنا) لان العرض اذا انخرم
بالزنا لم يحد له بل بما طر من العفة (د) فرع حد القذف وتزنا (وه) أى كل منهما (بورث) كسائر حقوق
الاثنين (وهو الجميع الورثة) الخاصين (ثم) بندهم (لا لعان) كالبال والقصاص ولومات
المقذوف من قبل استنفاه الحد فلا وجه له لا يسقط بل يستوفى ما ورثه لولا الردة للثني كإلى نظيره من
نصاص العرف (والقذف ولو ورث من اميت) بعض حد القذف (أو عفا عنه بعض الورثة) بل استنفاه
الجميع) لانه حق ثبت لكل منهم كولا للمال وحق الشفعة وتلان عا والقذف يلزم الواحد كإلزام الجميع
وقرن القصاص باله لا بد له بخلاف القصاص قال الماوردي ولا حد الورثة طلب الحد مع عفة الباقي أو
صفرهم بخلاف القصاص (وان قذفه) متناول للزوج) الصادق بالذكر والانثى في حد القذف أو تزنا
(حق) أولاً (د) جهان) أو جهما المنع لقطع الوصلة حالة القذف (د) فرع لو قذفه أو قذف مورثه
(له) وان لم يجرع من يدين الزنا أو يبينه لا قرار به (تأخذه) انه لم يزن) في الأولى (أو) أنه (لم يعلم) زنا مورثه
في الثانية بلان بما عرفت بسقط الحد عن القاذف حال في الاصل عن الاكثر من قالوا ولا تسع المدعى بزنا
والخلاف على نفي الاثني هذه المسئلة (ولا يلزم الحاكم البحث عن حصة ما قذف) ليقم الحد على قاذفه
لان القاذف عاص فغلنا عليه باقاة الحد فظاهر الاحصان بخلاف البحث عن عدالة الشهود ليحكم بشهادتهم
فان لم يلزم لان الشهود عليه لم يجرع من يدينه ما قضى التناقل (ولا يستوفى) يجنون حد القذف بل ينظر قافته

لهذا لانه ما عني (قوله) فالأوجه انه لا يسقط (الخ) أشار الى تحصيله (قوله) قال الماوردي ولا حد الورثة (الخ) أشار الى تحصيله (قوله) أو جهما
(المنع) أشار الى تحصيله (قوله) قالوا ولا تسع المدعى بزنا والخلاف على نفي الاثني هذه المسئلة (الخ) أشار الى تحصيله (قوله) يضمن البائنة وهي
ما لو قذفه أو مالا على قوله على ان من قذفه من نفسه ما سقط عنه وعاد نصيبه الى أخيه فإدى أحدهما على الآخر في ايعود نصيبه اليه جمعت
فان أنكره ونكل حالف المدعى المردود فتقضى له نصيب النكاح ولا يحد النكاح بذلك

قوله والصدقة للفقير الخ) أشار الى تعصبه (قوله وانما ظهر منهما المنع) أشار الى تعصبه * (الباب الثاني في ذنب الزوج) قوله
ولزوج قد فذه انما تراه في الخ) قال الأفرى خطري انه اغتاصب زوجه القذف حدث لا ينفه اذا علم من نفسه او غاب على ظنه اذ اقامه على اللعان
أو غلب على ظنه انه لا ينفه حذرا وجبا فلا يجوز القذف للسانه من الأضرار بنفسه وإبطال عدالت وتعر يسه نفسه للعدو غير ذلك
وطريقه في الخلاص الطلاق وقوله (٢٧٦) اغتاصب زوجه القذف الخ) أشار الى تعصبه وكذا قوله لا يجوز زوجه القذف (قوله اما

قد استوفى أودونه فيستوفى وادونه فلا يستوفى به لعدم حصول التشنى والعصبة كالجنون حيث ثبت له
الشرع في صرح به الاصل وبلوغه كافاته (ولو ذنب) البس (عبد قذبه) مطالبة بسده بالعرز لم لا يراه
فلا يراه العبد قبل الاستيفاء فهو يستوفى الامام وألوجهان في الوعد والظاهر منهما المنع بناء على أن
الحاقه بقتل الى بسده (وصح التمزير برفقة العبد) ثابت (له) لا بسده اذ عرضه له لا بسده (فان مات)
قبل استيفائه (فليس له لا قريب) ولا السلطان استيفاءه لا يعقوبه وجبت بالقذف فلا تسقط بالموت
كالعدو والبسده انحصر الناس به ثابت له في حياته يكون لبسده بعد موته بحق ذلك كمال المكاتب (ومن
ذنب مورث لم يستعاضا عنه) بخلاف من قتله (وبستوفى باق الورثة منه الحد) ان كان ثم باقى والا فلا استيفاء
لسقوط الحد عنه لانه ورث ما عليه

*(الباب الثاني في ذنب الزوج) هـ زوجته
(ولزوج قد فذه انما تراه في وطن) زلتها (ظنادك كذا ما تراه) به (أورثته) لرجل (معها)
مرافق في محضر ربه أو مرتبة تحت شعار في هيتسكرو أو بخبر مقفرا (والزاني وهو زنى بها المراد نفقة عنه
وان لم يكن عدلا (أراضة) أى شيوخ عرب الناس بذلك من غير اخبار أحد له عن عاتل لكن (عصمتها
فرينة) يتخذ بها زلتها (كرزته) له (حار جانيها) أى من عنده ذكر كزته بمعناها في خلو فلا يكتفى بمحرم
الشروع لانه قديد كزته غير نفقة فتسقط أو بشبهه عدو زلتها أوله أو من طمع فيه فلم ينظر بشيء ولا يحد
الحيلة لانه في محاد بل يتماثل بين الحرف أو سرقة أو طمع وانما حار جانيه حذو القذف المرتب عليه الله ان الذي
يخلصه لا حشاشه الى الانتقام منها لخطيئته فراشه ولا كذا بسده على ذلك بنية أو إقرار
(والاولى) اذ لم يكن ثم ولد ينفسه (ان يستر) عليها (و يطلقها) ان كرهها (ومن لحقه ولد) ظاهرا
(و) يتبين (أنه من غيره) لكونه لم يباها أو لم يرجع عن أقل المدة للعمل (أو كرها) أى أو نزع روج الولد
لا من سنة أشهر من وقت الوطء أو لا كره من أربع سنين (لزمه نفقة) لان ترك نفقة يفسد استيفاءه
واستحقاق من ايس منه مكرام كما يحرم نفق من هو منه وفي خبر أبي داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم
أما ما سأله أخطت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يبدلها حنته وأما جمل مجدوله وهو
ينظر البسده احجب الله منه يوم القيامة واضحه على رؤس الخلائق يوم القيامة فمن في الاول على الرأى
الثاني الى الرجل ومعلوم أن كلامه في معنى الآخر وكالوطء استدلالا الى والمراد بالنية هنا ما يشمل
القتل المؤكد (ولا يقذفه الاحتمال) حصوله من وطء (شبهة) أو من زوج قبله نعم ان يتبين مع ما ذكرتها
زنت أو ظنه ظنادك كذا قالوا لزمه قذفها أيضا ونزع قوله لحقه ما تراه من نفسه بحيث لا يلحق به ظاهرا او زنا
أيه ايس منه فلا يلزمه نفقة وبه صرح ابن عبد السلام قالوا الاولى به البسده والكشف عن القذف لكن تغيير
الاصل بقوله وان كان هنالك ولد يقتضى لزومه (وكذا يلزمه النفي) لكن بعد قذفها (لورأى ما يبيع قذفها
وأث بعد موته سنة أشهر) فأكثر (من حين الزنا لمن) حين الاستبراء وكان قد استبراء أهله بجمعة
لحصول البقية والقتل حذو بانه ايس منه فلم يربا يبيع قذفه الميجزاني وهذا ما صححه في أصل الزوجة
وقوله عن قطع العراقين لكن يصح في المتأخر كالمه والشرع الصغير باحتمال الاستبراء لانه أمانة طاهر على
أبيه ايس منه لكن الاولى أن لا ينفقه لان الحمل قد تدرى الدم ولم يرحى الكبر شيئا وانما اعتبرت الدمن

بأثر ارمهاه) أى وان كانت
فاستقلته من باب المؤاندة
لأن باب الاختيار وذلك
أبلغ من حصول الظن من
شعر العدل لان من شأنها
المكتمن لا سبام من الزوج
قاله ابن الرقة (قوله والمراد
ثقة عنده وان لم يكن عدلا)
عبارة الاصل وقال ابن كنج
والامام سواء كان الغائب
من أهل الشهادة أو لا
اه وهو يومه قبول قول
الفاقد اذا وثق بقوله قال
ابن الرقة والظاهر انهم
يرون ذلك وانما أرادوا
كونه مقبول الخبر كالأثر
والعبد لان هذا من باب
الاخبار قال الأفرى لم
أخبره الزوجة بذلك ووقع
في نفسه صدقها جازاه
اعتمادا وقذفه وان كانت
فاستقلته من باب المؤاندة
لأن باب الاختيار وذلك
أبلغ من حصول الظن من
شعر العدل لان من شأنها
المكتمن لا سبام من الزوج
قاله ابن الرقة وأطلق
جاءه ما وردى انما ابنى
أشتر عنه بل انما يراه
اعتمادا وقذفه ولم
يقصد به ان يقطع نفسه
صدقا وبشره ان يقال

فهم منها الكذب وانما تراه في التوصل الى الخرافة بعضها لم يحضر ويجب الجزم به اذا ظن كذبهم او قوله وبشبهه أن يقال
الخ أشار الى تعصبه (قوله وبه صرح ابن عبد السلام) أشار الى تعصبه (قوله لسنة أشهر من حين الزنا) هل يجب ابتداء الا أشهر
ابتداء العلم أم من انقطاعه قال ابن التميمي لم أر من ذكره والذى يظهر انه من طرده لانه الدال على البراءة وقوله هل يجب ابتداء المدفون
ابتداء العلم أشار الى تعصبه

حين الزنا من حين الاستبراء لانه مستند للعان فاذا ولده له دون ستة اشهر منه ولا كثر منه من الاستبراء
 ثبت انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز زاني رعاية الفراض وكذا الولم يستبرأ كما يعلم بما
 يأتي ايضا الفرض السابق ولا عبرة بقرينة يجهده في نفسه او شبهة تغلب اليه فسادا وعطف على كان قوله (أوغلب
 على الغلب انه من الزاني) مع احتمال كونه منه (بان كان يعزل عنها) (أو شبهة الزاني) فليزعمه التي بعد قذفها
 لاسر (وان لم يغلب على غلبه) ذلك بان ظن انه منه أو احتمال كونه منه ومن الزنا على السواء بان لم يستبرأ
 (حرم الذي) رعاية الفراض كما مر أيضا (لا القذف) واللذان لتيقن زناها فإذا ذلك انتقاما منها وهذا قول
 الامام فسادا بعد دقة عن العراقيين والقاضي حرم ذلك وبصحها الاصل والمتابع كاسمه لان العان حجة
 ضرورية لتمام اصدار البالدفع النسب أو قلع النكاح حيث لا بد وشوقا من أن يحدث ولعل الفراض الملتصق
 وتدخل الولد فاقول في قاعدة (لان في انبات زناها تعبير اللوم والعلل الاستدلال فيه فلا يحتمل ذلك لفرض
 الاستدلال من مع إمكان الفرق فبالطلاق (ويجوز زاني لمن يطأ في الدبر) أو غيره مما عدا القبل لان امر
 النسب يشق بالوطء الشرعي فلا يثبت به غيره على أن في ثبوتها بالانبات في الدبر اضطرار باقصة في النكاح
 (لان يعزل عنها في وطن لان الملة قد سبقه الى الرحم من غير شعور به (ولا يلزمه) في جواز انفي
 والقذف (تبيين السبب المحذور للزاني والقذف) من رؤيته زنا واستبراء ومحوهما (لكن يجب عليه) بانها
 (رعاية السبب المحذور) لهما * (فرع) لو (أنت ببيض وهما) أي أبواه (أو ودان) أو عكسه
 (لم ينجس) أو (به الذي) له (ولو أشبع من تنهيه) أمه وانضم الى ذلك قرينة انزال الخمر للصبي أن رجلا
 قال للبي حتى الله عليه وسلم امرأتين فلبث غلاما أسود قال هل للثمن ابل قال نعم قال فساؤا لو انما حال حرقا
 هل فيه من أورد قال نعم قال فاني أتناه ذلك قال عسى أن يكون زعمه عرق قال فدل هذا زعمه عرق
 * (فصل في بقاء الولد للعان عن زوج لا يمكن وطؤه) لانه كشرى (زوج مغربة) * أي بان كان هو
 بالشرق وهي بالمغرب وان أثبت له ستة اشهر من العقد (أو من طلق في مجلس العقد) للنكاح فسادا على
 ما لو انما امرأة ألحى ولد (فان أكن) وطؤها (لحقه بخلاف النكاح الفاسد فانه لا يلحق به الا بالوطء)
 فلا يلحق به كان الوطء فيه لعدم الاذن له فيه وعطف على لا يمكن قوله (أو لا يمكن كونه منه ولو بدون ستة
 اشهر) من العقد (أو له أكثر من أربع سنين بعد غيبته) منه عنها (بتعذر قضاها للزاني) بينهما فثبت عنه
 الولد لاسر

(الباب الثالث في العان وفيه أطراف)
 أربعة (الأول في سببه وهو قذف الزوج أو في الولد فلا عن الدفع حد) لزمه بقذفه لها وان لم يكن نكاح ولا
 ولد (وكذا) للدفع (تعزير موجب: لا كذبية ظاهرا) بان قذف زوج صغير المحصن لم يعلم كذبه ولم يظهر
 صدقه (كقذف صغيرة طوعا ومجبرون ولكن لا بلاعن) للدفع تعزير لهما (حتى تكفلا) بالبلوغ والاختاف
 (وعتالها) به (كقذف) متدنية وذلك لانه اذا لاعن الدفع الأعلى فلما أدبرته أولى وانما اعتبر المطالبة
 بعد الكمال لانهم لا يهتتم عليها (ولا بلاعن) للدفع (تعزير موجب لتأديب لعل بكذبه أو لوطء وصدقه
 كقذف صغير طوعا) وان بلغت وطأ طابت (د) كقذف (كبيرة تبش زناها) بنتا أو أقرار (أو اهان
 منعه امتناعه منه ما في الأول فليقتن كذبه فلا تكن من الخلف على أنه صادق فيعزل لا القذف لانه كاذب
 فيه فلما لم يطعم بما عارجل منه الله من الايذاء والخوض في الباطل وما في الثاني فلان العان لاظهار الصدق
 وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير به لليب والايذاء فاشبه التعزير بقذف صغير لا طوعا (يعزير) فيها
 (نايذا) لا تكذيبه والحاصل أن الحد الأدنى للزوج بلاعن لم يرفع والتعزير بالألزام له نوعان تعزير
 تكذيب وهو ما شرع في حق القاذف الكاذب ظاهرا كانه يكذب بما تجرأ عليه فله العان للدفع وتعزير
 تأديب وهو أن يكون كذبه معلوما أو صدقة ظاهرا فلا لعان نفسه بل يعزير وقوله ويعزير تأديبا ساقط من
 أكثر النسخ مع أنه لا حاجة اليه (ولا عن لفي ولد المطلقة) (ولد) العاقبة (الحد) أو التعزير ولو بالتأنيب
 لانه قد عاقب الزاني بقرينة حاجته الى اظهار الصدق والانتقام منها المتطهر ما عاقبها ثم ما كان من حد

(قوله وبصحها الاصل والمتابع كاسمه) أشار الى تصحيح (قوله نوله للمعادن يستبعد في الرحم الح) ظاهره سواء انضم الى ذلك تخيله أم لا وهو كذلك وفيما اذا انضم الى تخيله نظر
 * (الباب الثالث في العان) *
 (قوله وهو قذف الزوجة الح) فلا يصح لعان غير الزوج لان الله تعالى لم يجعل لعن الزنا واجزا عما من القذف الا بالبيضة فقال والذين رموا المحصنات الا بآبانه (تنبيه) * هل يرفع فسخه لعله اذا اعتنت وجهان أو وجههما ارتقاعه فان قبل قوله تعالى لم يكن لهم شهود الا أنفسهم يدل على ان من له بينة بلاعن قلنا معنى الآية ان لم ينفق شهادة شهود فسدته أحدهم ونظامه فان لم يكونا رجاين فرجل وامرأتان أي ان لم ينفق شهادة رجلين وكذب أيضا قال الأذرى وكلام القاضي أبي الطيب في التعليل القطع برؤا فسخه ببلعانه التعت بعدد ما لم يبل هو صريح في ذلك كذا كثره بلفظه في الغنية

أو قهر ومصلحة يطلب شخص يسقط بعقود إذا كان أهله وذو كرمه... ولد المطابقة هان من زيادة (نلو)
 فذهب زوجته فثبت من الحد) أو التزيم برؤا لم تنب منه (أو سكنت) من طلبه وعن العفو (أو شترناها
 ولولا) في الجلبع (لم يلاعن) لعدم ضرورته إلى الامان ولان الحد أو التزيم واجب بتوفى بطلبه بخلاف
 اللعان في الولد فإنه لا يترقب على طلبها (فرع) هو (قاله بن بكسوح أو يبيع أو قال لرفعاه) أو
 قترناه (زيت عزز) لا بداموا لحد (ولالمان) ليقن كذبه وكذا الحكم لو قال لمسوح زيت أولاد
 زيت وأنت رضيع (ولو قال لزوجة زيت مكره أو زينة أو زناه) بالحكم (عز) لا بداموا لحد
 (وله اللعان) دفع التزيم برؤا لم يكن وله (فان قال أكره فلان) على الزنا (لزمه الحد) اقذفه به
 (وله اسقاطه باللعان بخلاف ما إذا اقذفها هي وأجنبية بكافة كقوله وتبنيتم اسقط حد الأجنبية باللعان)
 لان فعلها ينقل عن فعل الأجنبية ولا ينقل عن فعل الزاني بها (وقوله) لها (وطئت شبهة كقوله) زيت
 (جاهل) في لزوم التزيم برؤا واللعان لكن ان كان ثم ولد فبعضه تفصيل ذكره قوله (فان كان ولد ولم يروى
 الوالد على الشبهة أو عينه ولم يصدق لهن لنفسه) لان الولد حينئذ لا يحق به فهو مضطر إلى نفسه (وان صدقه)
 في الولد (وادعاء) أي الولد وأثبت البينة على الولد على ما سبقت في باب الحاق القاتل (عرض على
 القاتل فان ألحقه بالعين لحقه ولا لعان والا) بان ألحقه بالزوج (حق الزوج) وليس له نفسه باللعان (لأنه
 كان له طريق آخر فلهذا المعنى حاصل فيما إذا ألحقه
 بدعوى الاستبراء (وان أشكل) الحال على القاتل بان تغير أو ألحقه بهما أو نكحاهما (أولم يكن
 فأنه انتظر بالوجه) لانتساب إلى أحدهما (فان انتساب إليه) أي إلى الزوج (فلهذه فبها باللعان) لتعينه
 الآن طريقا والفرق بينهما بين التي قبها اشكل كاتبة عليه الرافعي لاجرم خص صاحب المذهب والمأوردى
 والمأوردى بان الرافعي غيرهم بان للزوج أن يلاعن إذا ألحقه به القاتل وسقط به الملقى وقال مافي الروضة
 وأصلها عن البغوي وغيره ليس بمعتد به لاللعان كالجزم به جمع من الاحتجاب لان قول القاتل انما جعل حجة
 لاحد المتداعين لأنه أثبت نسباً لا ماعلى منكر انتهى وجواب بان الحاق القاتل أقوى من الانتساب كجراما
 إذا انتسب إلى المعين فسقط نسبه عن الزوج بل باللعان (فرع) هو (نسبها إلى الزنا لم يشترط لجواز اللعان
 أن يقول) عند القذف (رأيتها زانية) بل لاللعان وان قال زيت أو زانية أو قال وهي غائبة فلا زانية
 (ولا) أن يقول (استبرأتها) بعد الوطء (بل لاللعان وان أقر بوطئها في طهر وقذفها فيه) بان ذلك
 لا خلاف في أهلية اللعان ولان اللعان بخلاف غيره من وجوب القذف المصدق كداعن المطلق كالبنية (ولو قال)
 لها (زيت فلان وهو طاهر) فذهب زوجته فاقذفها (فان قال له) فليزمه الحد (وله اسقاطه باللعان فان كان) ثم (ولد
 ونسب إليه) أي إلى وطء فلان المذكور (فكالنسبة إلى) وطء (الشبهة) في لزوم التزيم برؤا واللعان لاني
 الولد ان لم يصدق المذكور (فان صدقه عرض على القاتل كاسر) هذا داخل فيما قبله (وان اقتصر على قوله
 ليس هذا الولد مني لم يلاعن حتى يبين) في قذفه (السبب) الذي استدلى به في الولد من كونه زنا أو وطء
 شبهة أو نحوهما بل لحق الولد بالفراش وذلك لان احتمال أن يربطه عدم المشابهة متشكلا وأخلاقا فان قلت يلزم
 من ذلك أنه لو جهل السبب تعذر انفي التعذر بان السبب قلنا منع ذلك عندنا أن نقول هذا الولد حصل
 من وطء غيري أو علقت به من غيري أو نحوها وأجلب في المهادن بأنه نسبته إلى وطء غير حلال أي مع قوله ليس
 مني فيشمل الزنا وهو ظاهر ووطء الشبهة لا يوصف بعمل قالوه هذا الجواب مستفاد من كلام الامام انتهى
 لكن ما قاله لا يشمل وطء زوج سابق

(فصل) لو (قذفها) أي زوجته (بعين أو بعينين) ذكرهم في اللعان) بان قال أشهد بالله اني
 ان الصادقين فيسار بينهما من الزنا بلان أو فلان وفلان وفلان (سقط الحد عنه) أما سقط حد ذنبا
 فلا ية والذين يرون اذ طاهره ان لعانه كذا الشهود في سقوط الحد به وأما سقط حد ذنبا فلان
 الواقع واحد وقد قامت فيها بجمعة صدقة فانقضت شبهة دارنة للحد (والا) أي وان لم يذكرهم في أهله

(قوله والفرق بينهما بين التي قبها اشكل كاتبة عليه الرافعي لاجرم خص صاحب المذهب والمأوردى والمأوردى بان الرافعي غيرهم بان للزوج أن يلاعن إذا ألحقه به القاتل وسقط به الملقى وقال مافي الروضة وأصلها عن البغوي وغيره ليس بمعتد به لاللعان كالجزم به جمع من الاحتجاب لان قول القاتل انما جعل حجة لاحد المتداعين لأنه أثبت نسباً لا ماعلى منكر انتهى وجواب بان الحاق القاتل أقوى من الانتساب كجراما إذا انتسب إلى المعين فسقط نسبه عن الزوج بل باللعان (فرع) هو (نسبها إلى الزنا لم يشترط لجواز اللعان أن يقول) عند القذف (رأيتها زانية) بل لاللعان وان قال زيت أو زانية أو قال وهي غائبة فلا زانية (ولا) أن يقول (استبرأتها) بعد الوطء (بل لاللعان وان أقر بوطئها في طهر وقذفها فيه) بان ذلك لا خلاف في أهلية اللعان ولان اللعان بخلاف غيره من وجوب القذف المصدق كداعن المطلق كالبنية (ولو قال) لها (زيت فلان وهو طاهر) فذهب زوجته فاقذفها (فان قال له) فليزمه الحد (وله اسقاطه باللعان فان كان) ثم (ولد ونسب إليه) أي إلى وطء فلان المذكور (فكالنسبة إلى) وطء (الشبهة) في لزوم التزيم برؤا واللعان لاني الولد ان لم يصدق المذكور (فان صدقه عرض على القاتل كاسر) هذا داخل فيما قبله (وان اقتصر على قوله ليس هذا الولد مني لم يلاعن حتى يبين) في قذفه (السبب) الذي استدلى به في الولد من كونه زنا أو وطء شبهة أو نحوهما بل لحق الولد بالفراش وذلك لان احتمال أن يربطه عدم المشابهة متشكلا وأخلاقا فان قلت يلزم من ذلك أنه لو جهل السبب تعذر انفي التعذر بان السبب قلنا منع ذلك عندنا أن نقول هذا الولد حصل من وطء غيري أو علقت به من غيري أو نحوها وأجلب في المهادن بأنه نسبته إلى وطء غير حلال أي مع قوله ليس مني فيشمل الزنا وهو ظاهر ووطء الشبهة لا يوصف بعمل قالوه هذا الجواب مستفاد من كلام الامام انتهى لكن ما قاله لا يشمل وطء زوج سابق

ع

(فلا) بسقطا عنه حد قذفهم كقضى الزوجة ولو ترك ذكرها (لكن له ان يعيد اللعان) ويذكرهم
 (لما طلقه) عنه (فان لم يلاعن) ولا يينة (وحد القذف) بطلبها (فطالبه الرجل) بالحد (وذا
 يجب عليه حدان) حداه واحد للرجل وهو الاصح (فله اللعان) لاسقاط حد قذف الرجل (وهل
 تنابذ الحرة) للزوجة (باللعان لاجله) أى الرجل (فقط) أولا (وجهان) عبارة لاصل قال
 البغوي قبل تنابذ التحريم ويحتمل خلافه وظاهره ان القبول تنابذ الحرة (ولو ابتدأ الرجل فطالب) بعد
 قذفه ولم تنابذ بهى (فله اللعان) لاسقاط حده أولا (وجهان) قال في الاصل وقد بينا على
 خلافه ان حق بنت أصلاً أو ناعماً لحقه انتهى وظاهر كلامهم أنه ثبت أصلاً (وان عفا أحدهما)
 عن حقه (فلا تنابذ) بحقه (مطابقاً) أى سواء ألقنا الواجب حد أم حدان لان الحد لا يتبع
 وذلك لاننا اذا عفا بعض ورثة القذف عن الحد كان للآخرين استيفاءه بتمامه وللزوج اسقاطه
 باللعان (فرع) لو (قذف امرأته أو أجنبية عند الحاكم) فزيد فعل الحاكم اعلام يزيد) بذلك
 (المطالبة بحقه) انشاء (وان أقره) أى لشخص (بمال) عند الحاكم (لم يلزمه اعلامه) بذلك
 والفرق ان استيفاء الحد يتعين به فعله يستوفى ان شاء بخلاف المال

(فصل) لو (قذف جماعة بكلمات فكل من منهم) (حدوكذا) لو قذفهم (بكلمة) واحدة
 لانه من الحقوق المقصود لا تدين فلا تند اسئل كالديون ولا تدخل الدار على كل منهم وقذفهم بكلمة
 (كلمات الزانين فهو قذف لا لوجه) وكأثر زامة (ويعدد اللعان) بتعدد القذف ولو بكلمة (ان
 كثر زوان) لم أصراً نفياً (فان زنى باهنا واحد لم يحز) لعان واحد عن واحدة ممن (ان ذكرهن
 في اللعان معاً) بأشارة أو غيرها كالأمرى المدعون به من واحدة وليس بعضهن أولى من بعض (وان
 زنى) ذكرهن (وقع) اللعان (الاولى) لسيئتها (فان تنازعن الباءة وهو) أى القذف
 (بكلمات بمن) من قذف أو لا وبكلمة أقرع بينهما ولو قدم الحاكم أحدهما (بلا) قصد
 (الابتل) أى يفضل لبعضهن على بعض (جاز) وان قصد الا بتأويل يحز (وان قال لامرأته اني انيت
 الزانية) أو زنت وزنت أملك (وجب) عليه (حدان) لهما (وقد مات البنت) بالحد لسبق
 قذفها مع نساوهم حتى ان كانا منها لا بسقط حدها باللعان (فلا كانت) من بدأ بقذفها (زوجته
 قدمت الأم) لان حدها أقوى فانه لا يسقط باللعان وبتقدمه تقديم الأجنبية المقذوف مع الزوجة
 (وتقدم) من بدأ بقذفها (مطابقاً) أى سواء كانت الزانية زوجته أم لا (ان قال بالزانية أم الزانية)
 لوجود المقضى لتقدمها بكل حال

(فصل) لو (أدعت) امرأة (ان زوجها قذفها ولم يترفع) به بان سكت أو قال في الجواب
 لا يابى الحد (فأقامت بينة) بقذفها (للعان وان كان قد أنكر) القذف (وقال ما رميتك لاحتمال
 التأويل بان الصدق ليس برى) أو بان ما رميتك به ليس بقذف باطل بل هو صدق فالسكوت وقوله
 لا يابى الحد وانكاره القذف مع التأويل أو احتماله له ليست انكار القذف ولا تكذيب البينة في الحقيقة
 ولان قوله مردود عليه بالبينة قصار كانه لم يذكر ويقول في لعانه أو شهد بالله في بان الصادق فيما أثبت على
 من رمى باها بالزنا (وان كان قال) بول ما ذكر (ما زنت) وأقامت بينة بقذفها (حد لم يلاعن)
 لانه شهد بغيرها فكيف يحق زناها بلعانه (ولم يسمع بينته) برأها حديثاً لانه مكذب لبينته بقوله ما زنت
 وشبه ما إذا أنكر المودع أصل الابداع فأقامت البينة عليه فادى التلف أو لا لا تسمع دعواه ولا بينته (فان
 أنشأ) والحال هذه (قذفاً بعد من زنى) بعد الدعوى والجواب (يمكن فيه تناقله) لللعان بسقطه الحد
 الاول الذي قامت به البينة كالثاني وان أنشأ قبل ذلك فلا لعان له (واخذته) بأقراره ميراثها (فرع) لو
 (امتنع) أحد الزوجين (من اللعان ثم طلقه في أثناء الحد) أو قبله (ممكن منه) فسقط الحد
 أو ما فيه من كفى البينة ولو لم يلعن بها في هذا وان كان يمثلاً لاجتهادها من حيث ان الزوج يأثم به من غير

(قوله وهل تنابذ الحرة
 باللعان لاجله فتزوجان)
 أصحهما حم (قوله فهل
 اللعان وجهان) أصحهما حم
 (قوله لان حدها أقوى)
 لوجوبه بالاجماع والحد
 بقذف الزوجة يختلف فيه
 (قوله فادى التلف أو لا)
 لا تسمع دعواه ولا بينته
 عدم جماع بينه ووجه
 مرجوح والاصح جماعها
 لاحتمال ان تفسى فصار كمن
 ادعى وقال لا بينة لي ثم جاء
 بينة فأنشأ

قوله فترجع اليه من
وبناء المصنف اشار الى
تصحيح قوله لان العان
عن مؤكداً في أو شهاده
أو بين فيها شائبة عواده أو
عكس ولا يشرط غير ذلك
من عدالة أو غيرها لان
أقوى الوجوه المذكورة
الاول قوله لا به العان
مع قوله صلى الله عليه وسلم
لهال لالم ولا نه لما أتت
المسألة بالوجه على الفت
المكره قال صلى الله عليه
وسلم لولا الاعان لكان في
ولها شأن ولأن العان يصح
من الماسق والاعمى ولو
كان شهادة الماصح منهما
ولان المساعين يدبر الماعنه
الحسد عن نفسه وشهادته
لنفسه غير مقبولة ووجه
الثالث بان من استمع من
الاعان ثم أراد مسكن منه
بخلاف من نكل عن اليمين
لا يمكن من العود اليها وبذلك
وجه الرابع قوله فلا
لعان بقذف صبي ويجنون
التفسير المشهور لانه قول
يقضي الفراق فاشبهه
الطلاق

أن يطلب جنس يؤثري اثبات الحد عليها كاليمينتولم يلحق باليمين في امتناع العود اليها بعد النكول لانها
بالنكول تنقل الى المدعى ففي تكليف المدعى عليه بعد الانتقال الى حاله حقه والاعان بالامتناع عنه لا ينتقل
الى الغير وكذا قد يفتى بذكر التعزير (لا) ان طلبه (بعده) فلا يمكن منه فلا قد ظهر كذبه بأقامة الحد
عليه (الان كان) ثم (ولد) والمطالبه الزوج فله ان يلاعن لنفسه
● (فصل) لو (قال) لزوجته (زيت وأنت صغيرة وجب التعزير) لا يراه (فيسأل) عن بيان
الصغر (فان ذكر سننا يحتمل الوء لاعن) لاسقاط التعزير (ولا) بان ذكر سننا لا يحتمل له أولم
يذكر شيئاً (فلا) يلاعن بكسر ومثله ما ذالم يذكر شيامن زبانه (وان قال) زيت (وأنت مجنونة
أو كافرة أو أمعوفه لهما حال كذلك) أو ثبت بينه أو اقرار (عزير) ولا حد عليه (ولاعن) لاسقاط
التعزير (وان علم ولادته في الاسلام والحريه) وسلامه عقلا (حد) لا يحد الصريح وتلقى الاضافة
الى ثالث الحاله (ولا) بان لم يعلم حاله واشتقافا (فاقول قولها) بينه لان الظاهر من حاله في دار
الاسلام الاسلام والحريه والغالب سلامة العقل يؤخذ منه ان لو كانت دار الحرب لم يقبل قولها في صوري
الاسلام والحريه (فتخلف) اني (ما كنت كذلك ويحذر) هو وان نكحت حلف وعزير (وكذا)
القول قولها بيمينها (ان قال) لها (أنت الآن أمسهة فاكنت) لان الظاهر الحريه (لا) ان قال
أنت الآن (كافرة) فاكنت فلا تنظر الى عين (بل تصير مسلمة لايمن) لانها اذا قالت أنا مسلمة حكم
بالاسلام وهوها اختيار ولا نشأه الاصل في الدار الاسلام (فوقالت أردت بقولك) لي (وأنت صغيرة)
أو مجنونة أو كافرة أو أمه (وص في بالصغر) أو الجنون أو الكفر أو الرق (وقد في في الحال فاقول
قوله) بينه لان الواو في مثل ذلك للعدل والسابق الى الفهم فليعلق الزبائلك الحاله بصحابة الاصل في ذلك
نعم الشيخ أبي سلمان القول قولها واسمعه ابن الصباغ وغيره فترجع الى الثاني من زبانه المصنف وصوبه
الزكري ويقله عن نص الشافعي في صوره الكفر (ومضى قال) لها (زيت وقال) بعده (أردت وأنت
صغيرة) أو مجنونة أو كافرة أو أمه (لم يقبل) منه وان عهد لها تلك الحاله فلا يحد في الحال ظاهره ويجب
الحد (وان قال صلى الله عليه وسلم اني أردته حلفت على نفي العلم) وحدها وان عهد لها تلك الحاله (ولا يلاعن لاني
ولا مجنونة قد فها) كره العاقلة (فان لاعن) لاني الولد وغيره (وقد ذهبوا عاقلة) أو مجنونة لكن
أضف زبانه الى حاله العقل (ثم أقافت ولم تلاعن حدث) فان لا حد سقاط عنها الحد (الطرف الثاني
في فسفة اللاعن) وله شرطان الاول أهلية اليمين ● لان الاعان عن مؤكدة لفظ الشهادة لاية الاعان مع
قوله صلى الله عليه وسلم لم يلاعن من أتى بيمينه بيمينه الذي لا اله الا هو انك لصادق ولا ينافي ذلك ما يأتي في
الاعان ان لفظ الشهادة كناية في اليمين ولا مطلق القاضي عليه لان القول لهما على نية القاضي فاذا أمره
أن يحلف بالكنية فلفظ أطلق انه قد ثبت عنه اعتبار نية القاضي الواقعة في مجلس الحكم اذا اقر ذلك
(فلا لعان بقذف صبي ويجنون) ومكره (ولا عقوبة) عليهم (ثم يعز المميز) من الصبي والمجنون
(وبسطة) عنه (بيلوغه) واقافته لانه كان لحر من سوء العاد وقد خدش له زحراً قومي منه وهو
التكليف (و يلاعن الغني والفقير) والحدود بالقذف وكذا الذمة والرقبة والحدود بالقذف بالطلاق
الادلة (فرع) لو (قد فز) وجنه الذمة وتوافقه السنو لاعن ودينه احدث ولو كان ذمياً) ولم تعرض
بحكمنا (فان لم يلاعنها عزير) لهما وان لم يرض هو بحكمنا بنائه له وجوب الحكم بينهما ● (الشرط
الثاني الزوجية) ● فلا لعان لاجنبى اذا لم يكن ولد بقرينة ما يأتي اذا ضر وقوله الى القذف بخلاف
الزوج ومن الاجنبى السديم أمه (والرجعية كالزوجة) في جواز الاعان كالحق والملا والاباء وغيرهما
سواء أقد فها قبل طلاقها أم بعدو يترتب على لعانه منها أحكام من غير توقف على رجعتها بخلاف ما لو الى
أو ظاهر منها لان المضاو في الاباء منها تمتنع به حرمتها عليه والاكفارة في الظاهر تتعلق بالعدو وهو ما
يحصل بالرجع أو ما الاعان قد اراد على الفراق لحوق النسب ورجعة فيها كالنكح وحقوقها الأخيرة خطار

الموت بالموت فلم يتوقف أمره على الرجعة (ومن ارتد بعد النكاح) بزوجته (ثم ذفها) (ولاعن في العدول ان أسلم فيها) ولو بعد لعانه لوقعه في النكاح والكاثر يصح لعانه (والا) أي أي ولم يسلم فيها (بان ان لعانه) وقع (في) حال (الدينونة) بعد ان لم ينف به ولها) والا فلا حد وقسدهم ما ذكره بتأخير القذف من الردة كأنه قد تغير به بتمتعها به اذ لم يسلم في الردة لخرج به ما لو قذفه قبل الردة ثم لعن فيها فانه يصح طلاقه وقذفه بوجته ثم بأنها كإبائي ما إذا أسلم فيها فلا فرق بين تأخير القذف عن الردة وتقدمه عليه او بذلك عرف ما في كلامه كاصله * (فرع) * لو (ذفها ثم بأنها) تأخرنا كالزوجهين سواء لعنها الزوج انني لو لم أسقط عقوبة ذلك لانه ان بعلاها ان ذفها ثم ماتت ولو عبر بيات كان أعم وأخصر * (فرع) * لو (ذف) المفسوخ نكاحها أو (المطاعة البائن) بخلع أو طلاق ثلاث أو نقضه عدة ثم ما طلق أو وضاف الى حاله النكاح (أو) قذف (من وطئها) في نكاح فاسد أو (ذنا انما از وجته) أو أمته (لم يلعن) كالاجنبي ولانه لا ضرر ورثا الى القذف هنا ولو دلف لفظا لمكانه كان أخصر وأولى للندول المفسوخ نكاحها بفسخ أو بدونه هذا ان لم يكن هناك ولد ولا حل (فان كان هناك ولد لم ينعزل لانه لم يذم) وكذا (ان كان هناك حل) لانه نسب لاحق لا لعان البين فكان له نسبه بالعان كفي النكاح الصحيح ويسقط عنه حد القذف تبعاً لعان اللعان بجهة ثبتهم الزنا فكيف نقبلها في النسب ووجب الحد معه (ولاحد علم بالعانه) ان لم يكن أضاف الزنا الى نكاحه بقرينة ما يأتي فلا يلعن معارضة لعانه لان لعانه لنفي النسب وذلك لا يتحقق (وتمت بالحرمه) بهذا اللعان خبر البقي المتلاعنان لا يجتمعان أمداران اللعان معني لو وجد في صاب النكاح أو وجد تأبد الحرمه فكذلك اذا وجد خارج كالزنا (فان كان قال زنى في نكاحي وجب) الحد عليه بالعانه لعقوبة نسبه لعانه هنا بلعانه في النكاح لا ضافة الزنا اليه (وتسقطه باللعان فان بان) في صورة اللعان لنفي الحل (ان لا حل في دلعانه) أي يتناصده (وحدوكذا لولاعن زوج) وولده (وبان) بعده لعانه (فساد نكاحه) يتناصده لعانه وحد ولا يشترط شي من أحكامه كتأبد الحرمه وسقوط العقوبة عن الزوج * (فرع) * لو (ذفها في النكاح برأ) أضافه الى ما قبله لم يلعن ولو كان ثم (ولد) لانه ان لم يكن ولد فلا ضرر ورثا الى القذف والا فلا ضرورة بذكر التاريخ وكان عقمان يطاق القذف (د) لكن (له انشاء قذف) مطلق (ويلاعن لنفي النسب) بل يجب عليه ذلك ان تحققه (فان لم يفعل حد) وما ذكره من عدم اللعان اذا كان له ولد هو ما صححه في المنهاج كاصله وقال في الرضه انه أقوى لكن نقل في الشرح الصغير ترجع مقابله عن الأكثرين وقال في المهمات انه الحقني به لانه قد ينفن الولد من ذلك الزنا فينسب به باللعان وعليه لا يجب لعانه على المرأه الذنا في أحد الوجهين وهو الأرجح لانهم لم تطلع فراشه حتى ينتقم منها باللعان ويسقط الحد عنه بلعانه وليس لها ان تلعن معارضة لعانه

* (نصل) * لو (قذف من لعانه عزز) فقط ان ذفها بذلك الزنا أو أطلق لا تادى حد ذفها فيه وانما عزز لادبائه (فان ذفها برأ أو عزز) أيضاً سقط (ان حدث بلعانه) لكونهم لم تلعن لعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبنية لا يجد وانما عزز لادبائه (وحد ان لا عنت) سواء أذفها بذلك بعد اللعان أم قبله في النكاح أم قبله كالحديث واللعان انما سبقها الحصانة اذ لم يعارضه لعانه فاذا عارضه بقيت الحصانة معهما على أن اللعان يحد منه عتة فيختص أثرها بذلك الزنا كيجتص بالزوج (وليس) إسقاط العقوبة عن من عزز برأود (باللعان لأنها بآت بلعان القذف الأول) وولاده (وان حد بالقذف الأول لم يلعن ثم أعاده) أي القذف بذلك الزنا (عزز) نادى بالادبائه لا يجد (ظهور كذبه) بالحد الأول ولا يلعن لا إسقاط التعزير كما عمل مجامير (أو ذفها بغيره) أي برأه بذلك الزنا (فلا لعان) لا إسقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد (وهل يحد) لان كذبه في الأول لاوجب كذبه في الثاني فوجب الحد بدفع العار (أو عزز) لظهور كذبه بالحد (وجهان) الوجهان الثاني أخذ من عموم ما يأتي فيمن قذف شخصاً فحد

(قوله هو ما صححه في المنهاج كاصله الخ) أشار الى تحصيله
(قوله وعليه لا يجب لعانه على المرأه الذنا) أشار الى تحصيله
(قوله ويسقط الحد عنه بلعانه) مثل البقيعي عا لوعنا القذف عن بعض الحد هل يسقط الحد أم لا فأجاب بأنه لا يسقط قال شتاتة تقدم كلام الشارح ما يؤيده وقوله فأجاب بأنه لا يسقط أشار الى تحصيله (قوله أو وجههما هو الثاني) هو الأصح

(قوله لاصداً المقذوف والحد الواحد الخ) ولان قول الزنا اثنا عشر من القذف به وهو لو تكررت زناه ولم يجد حداً واحداً (قوله ومن قذف شخصاً قذفه قذفه ولا يجد) للتصحيح في قذف حدان كما يكون في حدان من الزنا لان حد واحد من الزنا هو المغيرة بالزنا قال أبو بكر: بعد الحد واحد والقذف قذفه فأردع جاده نأبأ فانهما على (قوله وينبغي حمله على ما ذالم يصف الزنا الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وهو يجوز على ما ذالم) أشار الى الخ (قوله) (٣٨٢) وطئها الأول قبل قذفه (أي بان وطئها وهي عذراء فيصدق عليها ان لم يوطئها وهي

قذفها نأبأ) (ويجوز قذفها الاجنبي وما يحدث فيه) بمعنى أي بسببه لان العان صورته تخفى بالزوج في قذفه فترفع له ولا زناه بانها اذا لم يكن العان من الزوج لم يثبت بها فهو كقوله قذفها اجنبي قذفه (فرع) لو تكررت القذف في باب حد الزنا وسواء في الزوج والاجنبي كان ثم لم ينفذ بالحد وبقي أومات أوله يكن * (فرع) لو تكررت الحد بتكرار القذف ولو صرح * فيه (روا آخر) أو فصد به الاستئناف أو غايرين الا لفظاً لاتحاد المقذوف والحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه (يتبني الزوج) في ذلك (لعان) وحده كقوله الزنا (كذا الزنا من ساءم) (وقد الزنا من ساءم) في القذف بان يقول أشهد بالله اني ابن الصادق فيسأله من الزنا بت بفسلان وفلان وفلان (ومن قذف شخصاً قذفه) نأبأ (عز) انظر وكذا به الحد الأول (والزوجة) في ذلك (كثيرها ان وقع القذفان في حال الزوجة) فان قذف اجنبي ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده (ثم قذفها) بالزنا (الأول فالحديث) الواجب عليه (واحد) قذف اجنبي ثم تزوجها لا مقام بل يحتاج الى سبيلاته قذفها بالأول وهي اجنبي (أو) قذفها (بغيره) تعدد الحد باختلاف وجوب القذفين لان الثاني يسقط بالمان باختلاف الأول فصار الحدان مختلفين ولا تدخل مع الاختلاف بدليل انه لو قذفه بكثر ثم زني وهو محسن لا يتدخل الحدان (فان تألم بأحدهما) أي بأحد الزنا من (بينة) بعد طلب الحد القذف (سقط) أي الحدان لانه ثبت أنه غير محسن (والا فان بدأت) بالطلب الحد (بالزنا) (الأول حله) مطلقاً السبق وجوبه مع طلبها (ثم الثاني ان لم يلاعن) والاعطاء عن نفسه (وان بدأت بالثاني فلاعن لم يسقط) الحد (الأول) وسقط الثاني (وان لم يلاعن حد الثاني) أي للقذف الثاني (ثم للأول) بعد طلبها الحد (وان طالب بشيها) أي بالحدين (جميعاً كما بدأت بالزنا) فبطلت ثم للثاني ان لم يلاعن * (فرع) لو (قذف زوجته ثم بأنها) بلالعان (ثم قذفها زناً آخر ثم جدد نكاحها) بل أول يحدده (فان حد الأول قبل التحديد) للنكاح قال الباقر في صوابه قبل القذف (عزروا للثاني كقوله قذف اجنبي ثم قذفها) نأبأ وينبغي حمله على ما ذالم يصف الزنا الى حالة البينة فلا يتكسر بغيره فبطلت القذف اجنبي ثم تزوجها ثم قذفها زناً آخر من ان الحد بتعدد (فان لم تطلب حد) القذف (الأول حتى بأنها) قال الباقر في صوابه حتى قذفها (فان لا عن الأول) قبل القذف الثاني أو بعده (عز) للثاني لا يلام ولا يحد فبطلت سقطت حصانته في حقه وقبل يحد والصرح بالترجيح من زبانه وبه صرح الباقر وغيره وهو ما شوذ عن كلام الاصل فبطلت قذف من لا عنها (والا) أي وان لم يلاعن الأول (الحدين) لاختلاف القذفين في الحكم وقبل يحد حد واحد أو الزوجين من زبانه وصرح به الباقر وغيره وهو يجوز على ما ذالم أضاف الزنا الى حالة البينة أو أخذ ما مر * (فرع) لو (قذف زوجته البكر ثم بأنها) فترجعت غيره قذفها ثم طال بشيها بالحدين (فلا تها) (فرع) وامتنعت فان اقتدحس (الحدين) جازاً (بان لم يهاها) الثاني كاللؤلؤ أو جبابان وطئها الأول قبل قذفه (تدخلها) فقد حد واحد كما لو تكررت زناً أو أخذها ببينة والاخر باقرار أو كلاهما ببينة أو اقرا بل أولى (أو) لم يهاها (الأول فقط) أو وطئها الثاني فقط (وكان قذف الثاني بعد وطئها) أي وطئها لها (حدت) حد الزنا لمان الأول (ثم رجعت) لعان الثاني صانته اعتدة قذفه فلا تدخل لانه انما يكون عند اتحاد الجنس ولو وطئها

بكر (قوله فلا تدخل لانه انما يكون عند اتحاد الجنس الخ) في الحارص الصغير في باب حد الزنا ودخل فيه حد البكر قال ابن السراج لا شك لان المقصود من العان الانتقام لتلطيح الفرائس وكل واحد من الزوجين يريد حق الانتقام منه فلا بد من أن يجادل الحق الأول وتوجب الحق الثاني وفي باب يحد الزنا ليس المقصود حق الاتدي بل هو حق الله تعالى في تداخله اذ هو مبني على المسححة اه وهذا الكلام لا يبعد عليه كلام الامام في قوله لان المقصود من العان الخ أشار الى تصحيحه وكتب أضاف الى ان العمد هذه المسئلة قد تفتتت بمسئلة في الحدود وهي اذا ثبت عليها زنا وهي بكثر أو حقت ثم ثبت عليها زنا وليست زوجة في الموردين فالمرء في هذه المسئلة الاكتفاء بالرجم كالزنا الرجل وهو بكثر ثم زني وهو محسن فانه يتدخل والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة السابقة انها اذا كانت زوجة فقد طلقت فرائس الزوج أو قذفه بادخال العار عليه فيجب الحد اعلاه ثابتة حتى آدمي فلم يتدخل الاول الحدان بل في حد القذف والتصاص وتفتتت في الحارص الصغير على الصواب في المسئلة من غير ما هو جواب الحدين في تصحيحه الرافعي وختم في باب الحدود بالتدخل فقالوا دخل فيه حد البكر يعني الرجيم وقد فعله بعض الناس تنافوا وهو خطأ لان كلامه في الحدود في غير الزوجين اه وقالوا وكذا في كلامه في حد الزنا فيما اذا كان الحد والرجيم شخصين وفي باب العان فيما اذا اتفق كل واحد منهما على

كانت زوجة فقد طلقت فرائس الزوج أو قذفه بادخال العار عليه فيجب الحد اعلاه ثابتة حتى آدمي فلم يتدخل الاول الحدان بل في حد القذف والتصاص وتفتتت في الحارص الصغير على الصواب في المسئلة من غير ما هو جواب الحدين في تصحيحه الرافعي وختم في باب الحدود بالتدخل فقالوا دخل فيه حد البكر يعني الرجيم وقد فعله بعض الناس تنافوا وهو خطأ لان كلامه في الحدود في غير الزوجين اه وقالوا وكذا في كلامه في حد الزنا فيما اذا كان الحد والرجيم شخصين وفي باب العان فيما اذا اتفق كل واحد منهما على

الاول بعد قد فقه وقبل بانته كان الحكم كذلك وان اقتضى تصورهم خلافه (ولو في العدم عتق ثم في غير محسن لزم ما تنجليدها) ويدخل الاقل في الاتحادها جنسا وان اختلفا (ولو زنى البكر) الحر (فخلد خسين وترك لعن ثم زنى) مرة أخرى (وهو بكر جلد مائة وتودخلت الجنون الباقية فيها) لذلك

(قوله كان الحكم كذلك)

أشار الى تصحسه (قوله

أشهد بالله اني اخل) واقتضا

أشهد صريحة هنا وان

كانت كناية في الامام ولو

ادعت قد فاقا وثبتت بالبدنة

فلا يحل من يقل فيما رتبته

بل فيما أثبتت على من رتبته

ايها بالزنا (قوله فان كان

ولقد قال ان هذا الولد اخل)

اذا أنفقت الامة على

ولدها مدة بعد الامان ثم

وجمع الاب عن نفسه

وأكذب نفسه وقائم

بالصحيح المخصوص انما

ترجع على الاب بما أنفقت

من ماله افسد لاختلاف

ما أطلقه الاصحاب من ان

نفقة اقرب لا تصردنا

الابا ذن القاضى في الاتفاق

أو الاندراض فاجاز له

هنا فاجب جوابه ان

الاب تعدي بنفسه وما كان

متوجه لادام طلب النفقة

في ظاهر الشرع فاذا

أكذب نفسه وجعت

حيث لا تعد به كالمشقة

وكما سيأتي ذلك في كلام

الشارح في النفقة

(فصل في بنتي) وفي نسخة بنتي (ولد الامة بالامان بل بدوى الاستبراء) لان الامان من خواص النكاح كالامانة والظهار لانه ضرورة ولا ضرر ورهبة في ذلك اليقين لا يمكن النسي بدوى الاستبراء (وان ملأ من وجهه ووطئها) بعد ملكها (ولم يستبرأ ثم أنت ولد واحتمل كونه من النكاح فقط) بان ولده لدون سنة أشهر من يوم الملاءة أو أكثر منه ولدون سنة أشهر من يوم الوطء ولم تجاوز المدة أربع سنين من يوم الملاءة أى قبله (فله نفسه) بالامان كماله فبعد البيوتة بالامان (أو) احتمل كونه (من الملك فقط) بان أنت به سنة أشهر ما كثر من يوم الوطء وجاوز المدة أربع سنين من يوم الملاءة (فلا) ينفيه بالامان لانه متى عنه بغيره (وكذا لو احتمل كونه منها) بان لم تجاوز المدة فبما ذكرنا أن أربع سنين من يوم الملك فلا ينفيه بالامان أيضا لا يمكن بدوى الاستبراء (وتصير أمرك) للعوق الولد بوطئ في الملك لانه أقرب بمساقه له وخرج بقوله وطئها مالم يطأها فله نفسه بالامان وقوله ولم يستبرأ ثم الملاءة أى بعد وطئها فان أنت به لدون سنة أشهر من الاستبراء لحقة الولد بلك الامان ولا ينفيه بالامان بل بدوى الاستبراء ليكون الولد صالما لا حتم ولا كثر منه بل بقوله الملك في نكاحه لان فراس النكاح قد انقطع بفراس الملاءة وانما في الاستبراء (واعلم ان بعد الملك في أبدا الحرمه) به (كهو بعد البيوتة) فتأيد (العارف الثالث) في كيفية الامان فيه (فصل) ثلاثة (الاولى) كماله وهي خمس (ان يقول الزوج (أشهد بالله اني اهل ادين فيما رتبته من الزنا أربع مرات والحامسة) ويقول فيها (عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين فيما رتبها من الزنا) لا يه ويأتى بدلى ضار القبيحة ضار المشكام فيقول على لعنة الله واتخاذ المصنف ضهادا في الكلام واتباع الامانة وكررت كلمات الشهادة لتأكيد الامر ولا تم القبح من الزوج مقام أربع شهود ومن غيرهم لقيام علمه بالحد وهو في الحقيقة أيمان كاسر وأما الكلمة الخامسة فتؤكدة لحد الاربع (وعبر بها بامها ونسبها) ان غابت عن المجلس (وان حضرت كفت الاشارة) اليها كاسر العوق والفسوخ (فان كان) ثم (ولد) ينفيه (قال) في كل من الكلمات الخمس (وان هذا الولد ان حضر والولد الذي ولدته ان غاب من الزنا) (وليس) هو (منى) لينتفى عنه (ويكتفى بقوله من زنا) لانه لا ينفك الزنا على حقيقة ونفس عن الاكثر من خلافه لا احتمال ان يعتقد ان الولد بالشبهة (لا بقوله ليس) هو (منى) لا احتمال ان يبداه لا يشبهه خلقا فلا بد ان يستدمع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا أو من زوج أو وطء شبهة كاسر تغاير في القذف (فان اهل ذكر الولد في بعض) الكلمات الخمس (انما أعاد الامان) لنفسه ان أراد تنفيه وكذا الحكم في جمعية الزنا ان أراد اعطاء الحد عن نفسه (ولم تعده الزنا) أى لا يحتاج الى اعادته لان لعان الامانة في الزنا (واعلم ان تقول أو بأشهد بالله اني اهل الكاذبين فيما رتبها من الزنا) ان كان قد رماها به لانه المحلوف عليه (والحامسة) تقول فيها (عليه لعنة الله ان كان من الصادقين فيما رتبها من الزنا) لا يه ويأتى بضمير المشكام فتقول على الى آخره وخمس العن مجانبه والنفس مجانبها لان جملة الزنا اتجه من جملة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا يرب ان غضب الله أعظم من لعنة لغضب المرأة بالزنا ثم أعطا العوقين (وتسميه) أى الى الزوج (بما يميزه) غيبة أو حضورا كاسر في سببها (ولا يله هذا ذكر الولد) لان لعان الامانة في الزنا ولو امتنع القذف لا احتمال كون الولد من زوج أو وطء شبهة كاسر قال في تنبيه كمال المارودى (أشهد بالله اني اهل ادين فيما رتبته من الزنا) من اصابه غيري لها على فراس وان هذا الولد من تلك الاصابة لاني ولا تلعن المرأة لاحد عليها من هذا الامان حتى يسقط

فروعه (٢٨٤) ففتحه على ما شمل من الفاصلة (قوله أما الولد ابن لعان الزوجين فلا يشرط كبحرجه الهادي) أشار إلى تصحيحه (قوله يكنى سراً) أوقفه (٢٨٤) ثم قيل أمر القاضي بما لا يثبت به القينة بماها (قوله والظاهر أن السيد

ذلك كلامك أنزل تصححه (فرع) لو كان أحد الزوجين كافراً كان لأبيه كذا (قوله) أربع كذا (قوله) فرع لعان الأخرس ذكرنا نحن أو أنتي الفصل الثاني في التلخيص (قوله) ويلاعن بعد العصر قضيا فلا يثبت له فيه من المسلم أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر وصريحه البديهي وغيره كما ابن الرضا لكن في معنى الماردي وفي كلام النزاهة لم يثبت أن الكافر يظن عليهم وقت أشرف صلواتهم وأعظم أوقاتهم في اعتقادهم قال الأوزي وماله الماردي أوجه والماططاهم في معنى وكلمتهم وغورها وقوله وماله الماردي الخ أنزل إلى تصححه (قوله) وبعد عصر الجمعة (قوله) هذا يخص الجمعة ببل يوم العيد يوم عرفة وعاشوراء ووجوب وشهر رمضان وغيرها من الأوقات الشريفة كذلك في صلح الترتيب وضمة التلخيص بخسروا وقت الصبر لكن قال الماردي ابتداء من بعد صلاة العصر وظلمه جاحلها لا يلتزم

بعد دخول وقت قبل ظهر وقتية أمثاله لا فرق بين المسلم والكافر وهو كما كان ابن الرضا في البديهي وغيره أنه انما ينطق على أن من صدق لا تصحح من صرح الماردي في باب موضع العين بخلافه وكذا في العبري بها بالزوجين المسلمون وقوله لكن صرح بالصحاح أشار إلى تصحيحه

(قوله ولعل عدولهم عن

المجوس انما ثبت ايضا)

(أشار الى تصححه قوله)

ومع ذلك المتأولي) مثل

لنبر المدينة وغيرها (قوله)

والنقل في حق الكافر

بإيمان من غير ما يشرى

الأوقات عندهم (الخ) أشار

الى تصححه (قوله وكان

المراد بالجار والمجر) أشار

الى تصححه (قوله قاله

المتولي) أشار الى تصححه

(قوله قاله المتولي

وكونهم من أهل الشهادة)

(أشار الى تصححه قوله ولا

ينقل على من لا يتصل دينا

من غير تدقيق) قبل ما

ضربه الزيد بن حنيفة

لما ذكر في باب الجماعة

وباب الردغة وبرهانة

الذي يظهر الاسلام ويحق

الكفر قال لركن وهذا

مردود بل لا يتصل بغير

الذي لا يتصل دينا بغير

حاله غالبا فصحت أن يدل

بظهور الاسلام ويحق

الكفر فغير باعتبار ما

نقل من صحيح أن يقال

لا يتصل دينا باعتبار

عقده (قوله غير المجد

الحرام) ساجد جيع

حرم مكة كالجد الحرام

(قوله وظاهره أنه في

الحض والناس الخ)

أشار الى تصححه (قوله قال

لركن وينبغي بحه فيما

ذكر من السنن) أشار الى

تصححه (الطرف الرابع

في أحكام العان) (قوله

وليس مراد) أشار الى

تصححه

عن الجوس انما ثبت ايضا (وعند الحنفية بيت المقدس) لانما شرف بقاعه لانه قبله الانبياء ولا تها من
 الخنزير وما من ماجه (ومع ذلك المتأولي) وان نقل النور لانه صلى الله عليه وسلم لان من بين الجلائق
 وأمر الله على الذب بروده ليهي (د) يلاعن (البود والنصارى في البيع والكائن) أي اليهود
 الكائن والنصارى في البيع لانهم بعظموتهم كاعتقنا المساجد (ومعشرها) أي البيع
 والكائن (الحاكم وكذا بيت النار للحيوس) أي يلاعنون فيه ومعشرها لما كان التصود تنظيم
 لافتموز حركات الكاذب واليمين في الموضع الذي بعظمه الخائف أغلق ويجوز مراعاة اعتقادهم
 لانه لا يترك في قبول الجزية (لا يثبت لاصنام) للوثني لانه لا أمل له في الحرمت ولا دخول به صفة
 بخلاف دخول البيع والكائن واعتقادهم فيه غير مسمى فلاعن ينهم في مجلس حكمه صورته أن
 دخلوا ديارا ما بان وأهدنوا يترافعا السوا والتخليط في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم
 كما ذكره الماوردي (ولاعن المسلم في المسجد) الجامع (وروزته الهمة فيما تعظمه من بيعه
 وكسبه وغيرها (فانروى) زوجها (بالمسجد) أي به انها فيموت فليته (جاز) بخلافها اذا
 لم تضل الحلق في العان له أول مرض هولاء التخليط عليها حتى المرد بالجار لها مستوى الطرفين
 (والخاص) تلاعن (باب المسجد) الجامع لغيره مكثافيه والباب أقرب الى الموضع الشريف
 وشأنه النفس والجنب والمحرمة ثم لم تمهل ورأى الحاكم تأخير العان والزوال ذلك جاز قاله المتولي
 (وبغلقه بحضور جماعة من الصلاة وأهل البلد) عبارة لا مل من أعيان البلد وصلح لأن ذلك أعظم
 لاس (وأقامه أربعة) لثبوت الزناهم بعين كونهم (من يعرف لغة الملاعن) قال الماوردي
 وكونهم من أهل الشهادة (د) يغلق (بالألف وسبأني بيانه في الدعوى ولا يغلق على) من لا يتصل دينا
 من نحو (زبدن ودهري) بشئ مما ذكر (ولاعن) يجلس الحكم) لانه لا يعظم زمانا ولا مكانا ولا يترجر
 (ويحسن أن يخلف بالله الذي خافه ورزقه) لانه وان غلغ في كفره وجد نفسه مدعنة لحاق مدر (ويمكن
 الشركان من المكث) لكان (في المسجد) غير المسجد الحرام (ولومع الحض والجماعة) والناس
 لانهم لا يؤخذون بتفاصيل الأحكام المتعلقة بتحقق الله تعالى لانهم لا يعتقدان حرمة مظاهره من كسبه في
 الحض والناس اذا آمن ثلوث المسجد هما (فرع في قول المدللان رقيه) من عبادة (د) من عبادة
 (ما قاله المدلل عليه وسماع البينة) في قوله لجد رقيه أو مدرا عند المد
 (الفصل الثالث في السنن) أي سنن العان غير ما مر (يحب أن يحقنهما القاضي) أو من يقوم مقامه
 (من الله وبظهوره بقوله) عبارة الأصل ويقول (أن عذاب الدنيا أهون) من عذاب الآخرة (وشرأ)
 عليهما (أن الذين يشتركون الآية ويقول) هما (فالرسول انه صلى الله عليه وسلم للثلاثين) حاسبا
 على الله (أحد كاذب فهل منك من أنب) ويبلغ في الوعظ بعد الفراغ من الكلمة الأربع فيقول
 لكل منكم حاقق الله فان الخاسر متوجبة لمن والغيب يتقدم والكذب علمها يترجر حرا من تركن
 (وأمر بجلأ أن يضع يده على قيسوا مرأ) أن تضع يدها (على قيسوا مرأ) لذلك ولا يشرى في شعرائ
 فادو وأثبتان البجاش وروايتهم كما ذكره الامام والفرائد قاله أبا الالاضي لقتلها الخاصة (د) يسخ
 (أن يلاعن من قيام) ان قد رواه عليه ليراهما الناس ويشهر أمرهما دلا لمره صلى الله عليه وسلم
 فلا به ولاعن كلاً منهما اذا لاعن قائما أو شاهدا الناس دخلته الهيئة الخجل فرما يكون ذلك سبيل رجوع
 الكاذب منهما الى الصدق (وتعقد المرأة أن قام) الرجل يلاعن فاذا فرغ قامت تلاعن وهذا من روايته
 عن الرضا قال الماوردي وينبغي أن تلاعن مع من يثبت روى كل منهما الآخر ويسمع كلاهما ويجوز
 أن لا يكون كذلك لكن ان كان ذلك لغير ذكره أو لا قاله لركن وينبغي بحه فيما ذكر من السنن
 (الطرف الرابع في أحكام العان) غير ما مر (فتفسخ به) أي بلعان الرجل (التكاح)
 لكرضاع (وتأنيبه) (المرأة ظاهرا أو باطنا سواء صدقت أم صدقت) فيمر عليه نكاحا هو وطؤها

قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا دليل لك عليها ففي السبل معاملة الاولين يكن مؤبد البين فانه كما بينا في المعلقة ثلاثا قوله وسقط
 به قد ذهبوا الى الخ نأوا كتب الملائع نفسه حد القذف ولحقه النسب لانهم ما حق عليه وأما سقوط حددها حيث قد يقال في الكفاية انه
 معصية لكن في كلام الامام بايقوم (٣٨٦) سقوطه في حق زعميل وزعمه في المايل فقال فلا تخدروا لاحتياج الى العان ويستقيم

عك الميمن لو كانت أمثله كما وانما لمز الانعان لا يجهت ان ابد السكن ظاهره بقضه توقف ذلك على تلاعنا
 معا وليس مرادا كالفرة بغير العان فانه يحصل وجوده من أحد الحائزين والنا بدهنا صفة تباينة
 ولا مدخل للطلاق في ذلك وروى ان عور اطلق امرأته بعد العان فلانه ظن ان العان لا يجرهما
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا دليل لك عليها أي لا دليل لذي النايق مطلقا قال ابن المنذر وعلى الحاكين
 يعلمها بغير فرق ان كانا جاهلين كما علمها الذي صلى الله عليه وسلم وقوله لا دليل للعان عليها (و يسقط به)
 عنه (حد قذفها) لاية والذين يرون أن واجبهم اظهارها ان اذناه كشهادة الكهود في سقوط الحد
 به (و) يسقط به حد (قذفه لاني ان جهاد امانه) كاسر (ويثبت) به (النسب) عنه (ان نفاها)
 في امانه لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالاراة (ويثبت) به (حد زنا عليها)
 لاية (و يسقط به) (حصانتها في حق الزوج ان لم تلعن) هي أولا عنت ثم قذفها بذلك الزنا وأطلق
 كاسر (ويثبت به) (الصدق قبل المخلول) كالطلاق قبله (ويستقيم) به (سكاح) أختموا رابع
 سراها (وان لم تنقض عدتها كأي الطلاق البائن (ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها)
 بل يحصل بمجرد لعان الزوج (وانما هو) أي لعانها (لدهو الحد) عنها (قطعا) لاية (فان أثبت)
 أي فأما بينة (زناها) أو باقرارها به (لم تلعن) لدهو الحد لان العان محض عينة لا تقاوم البينة
 (وسقط) بذلك (الحد) للقذف (عن موجب) به حد الزنا (عليها) عملا بالبينة
 (فصل يثني) * عنه (النسب عند عدم الامكان) أي امكان لحوته به (باللعان) بخلاف ما اذا
 أمكن وقوعه لا بد من نفيه بالعان فلا ولد له زوجه مستترة أشهر ولحقه نزع الوطء بعد زعم من الامكان
 لحقه والولد والادنى باللعان (ويمكن احيال الصبي اتسع) من السنين (ويشترط كماله) أي
 التاسعة (وعمل من كماله) (ثم) بعد امكان احياله ولحقه النسبه (لا بد من حتى ثبت
 بلوغه) لان النسب يثبت بالاحتمال بخلاف البلوغ (فان ادى الاحتلام ولو عقب انكساره) له (صدق)
 ومكن من العان لان ذلك لا يعرف لامنه (ويمكن) الاحبال (من محبوب الذكر دون الانثيين) لبقاء
 أوصيته المني واما من القوة المحسوسة لا قدم والذكر آفة توصيل الماء الى الرحم بواسطة الايلاج وقد فرض
 وصول الماء بغير ايلاج (وكذا عكسه) أي يمكن ذلك من محبوب الانثيين دون الذكر وان قال أهل
 الخبر فلا يولد له لان آفة الجساع باقية وقد يبالغ في الايلاج فيلذو ينزل مامه ريقا وادارة الحكم على الوطء وهو
 السبب في الظاهر أولى من اذانه على الاثر الخفي (لا) من (ممسوح) بان يكون محبوب الذكر والانثيين
 لانه لا ينزل ولم يجر العادة بان يخاف الله ولد (ومن استلقى حلاته غدر) عليه (نفيه) كأي الولد المنفصل
 (وليس) في أحد التوايمن (وهما اللذان ولدا معا) أو كان بين رضعهم مدون مستأشهر لان الله سبحانه
 وتعالى ليحرم العادة بان يجمع في الرحم ولد من ماء رجل ولد من ماء امرأة لان الرحم اذا اشتغل على المني
 استنفذه فلا ينفذ قوله متى آخر رجبي والولدين انما هو من كثرة الماء فان ثمانين من ماء رجل واحد في
 حمل واحد فلا يشبعان لحوقا ولا تنفاه (فان أثبت ولد فلان لثمة ثم أثبت ما يتولد من ستة أشهر)
 من ولد لا تزال (فهما جل واحد فان لم يبادر لثمة بالعان) بان استلقه أو سكت عن نفيه مع امكانه
 (لحد الاول) تبع الثاني فليجاب الجانب للحوق لان ثبوت النسب أسرع من انتفاء اولها يثبت بالامكان
 وبالاقرار والسكران المشهور بخلاف انتفائه فان يادر لثمة ماني كالاول والمعرفة في ذلك نفيه وان لم يكن
 لعان فقوله بالعان ليس يقيد (وحدها قد ذهبن لثمة) الثاني (باستحقاق) كأي كاذب نفسه (لا) ان

نكح انتشاء الخ ولا تنفقه
 لها ولا سكون وان كانت
 سالما ذنبا فبهاه وارفعها
 فسه الترتيب على قذفها
 واستباحة الرينة اذالم
 يدخل باسمها وكتب أيضا
 كل حكم تعلق بالبينونة في
 الاواب كلها غير عقد
 النكاح وغير المأل آت
 هوانه لا يلقها طلاق ولا
 ايلاء ولا طهر ونسقا
 نفقتها اذالم تكن حامل
 من الزوج وكذا اذا كانت
 حلالا منه اذ انفاها بالعان كما
 جز به في الكافي ويحجب
 فيها التعرض بش لا تصرح
 ولوان أحد هذه انما لم
 يرثه الاخر ولا ينفقه ولا
 يتولى قضاها وأما لعانها
 بعد موتها فتدويز
 المارودي وجاعلة بارت
 منها ومقتضاها ثبات الفعل
 والدفن ورجع البقيتي
 امتناع الارث والفعل
 ونحوهما ويلحق بذلك
 أيضا في نسب نفاها لعانها
 ونشطر الصدق قبل
 الفحول بناء على ان الفرقه
 ثابتة في قوله وقوله آتتها
 أشار الى تحصيله قوله
 وانما هو لدهو الحد قضاها
 ويثني فسقطها فتقبل
 شهادتها واثني ولا يثبت
 وصاية أو تزلز أو نحوها

وهو مدق الحصة فيجوز التام او يجب على الحاشنة ثم اربع كفارات على الاصم (قوله ويشترط كماله التاسعة) لحقه
 الخ) فلا ذل ولا زوجه ستة أشهر وساقع نسح الوطء لحقه والولد لا يحكم بالابوغ بذلك لان النسب يثبت بالاحتمال بخلاف البلوغ (قوله)
 قزلهم لعان ليس يقيد) أشار الى تحصيله

نحوه فانه عاقل مؤتمنه بجهده عنه وعدم انتساب اولاد المنى على تقدير الغيبة (٣٨٧) الى الثاني (فصل) (قوله لنفى وله

لحقه ولم يعترف به على الفور) قال في المطلب وليس المراد يمكن للنفى على الفور ان يوجد عقب العلم بل ان يحضر عند الحاكم ويذكر ان هذا الولد ليس مني مع ما شرط مع ذلك ثم يلاعن اذا امر بالحاكم وقوله وحضور الصلاة حتى يسلم) فقتضيه لانه لا فرق بين ان يسبق وقته او لا وصارفة القول ان كان فرضا وقت الصلاة فله ان يؤخر حتى يسلم وقضيه انه اذا مضى لا يكون عذرا قال الزركشي وقد في القناتر الصلاة بالفرض (قوله ونحو ذلك) أي من الاعتذار التي يجوز تركها للجمعة ويحل اعتبار العرف في الولد اما الاعان فله تأخير، فقلنا بانه عليه صاحب المعن ونقله صاحب الذكرة عن ابن عجل وهو ظاهر (قوله فان كان محسوبا) أي هو محمول على ما اذا لم يتمكن من الخلاص كمن زعمه فخاص لصي أو موعود فخاص ليبلغ أو يفسق أم اذا أمكنه الخلاص فله تأخير، مقررنا.

الحقه (يسكون) عن نفه لانه لم ينفذ قوله الاول والعرف حكم الشرع (الان كان القذف بعد البينة) فانه بعد هذه اركان لطف الثاني بالسكون لان الاعان بعد البينة لا يكون الانفي التنب فاذا لم يكن التنب يبقى الاعان حكم غصب وفي صواب النكاح له احكام اخرها فاذ الحق التنب لا يرتفع لم يجد (وان اثبت به سنة أشهر) فاكتر من ولادة الاول (لحقه) سواء استحقه أم سكت ولا يمنع منه كونها بائنا بالاعان (لا احتمال انه لا عن وقد حلت) به بعد وضع الاول (وفي المذهب خلافه) لحدوث الولد بعد زوال الفرائض (وهو - هو) نفه لا ورده الا نوى وغيره بان القاضي أبا العالبي وغيره جزموا به فهو منقول وان كان ضعيفا (وله نفه) أي الثاني (بالاعان) فتنفي به كالاول (ومن لاعتنق حل) في نكاح أو بعد البينة (انني كل منسوب الى ذلك الحل لبعانه) وذلك بان لم يكن بين ولادة الاول وما عداه - ثمانية أشهر لان الحل ليسم جميع ما في البطن والاشارة اليه اشارة الهماجعا (وماعناه) أي المنسوب الى ذلك الحل بان كان بينهما سنة أشهر فاكتر (ينفي بالاعان) لان النكاح ارتفع بالاعان وانقضت العدة بوضع الاول ونقضت ابراء الرحم فلعان يكون الثاني حادنا بعد زوال الفرائض ومذاقون ذلك من ايام بالاعان أو غير موانع ونقضت عدهم بالاقراء ثم أت ولد يمكن كونه من حيث لا يتيقن عنه الا بالاعان لانما تنقض ثم براءة الرحم لاحتمال انها ساحت على الحل وكانت سلام يوم الابانة (كن ملقت) أو مات عنها زوجها حاملا (فوضعت ولدا ثم) وضعت (آخر لسنة أشهر) فاكتر من وضع الاول فانه يتيقن عن الزوج ان تحقق براءة الرحم وانظر الى احتمال عدوته من وطئه بشبهة لان ذلك لا يكفي للعوف وان كان بمحض ملاته بعد البينة كما لو الاجاب فلا بد من اعترافه بوطئه الشبهة (وله نفى) الولد (الميت) سواء خلف الولد ولدا أم لا لان نسبه لا تنقطع بالوفاة بل يقال هذا الميت ولد فلان وهذا ذوق ولد فلان وفيه فائدة عاقل مؤتمنه بجهده عنه (و) استلمه به بعد نفه حيا وكذا ميتا) سواء خلف الولد ولدا أم لا احتسابا لاتباع الظاهر انه لا يلزم بنفسه الحد ولا يلقى به غير ولده طمعا في المال (فبره) لثبوت نسبه (وتنفذ) له (الغيبه) كما مر في الفرائض

(فصل لنفى وله حق ولم يعترف به على الفور) (لحقه) وتعد نفه لان الولد عاقل التنب وقد ثبت بما ذكر فلا يمكن الملقى به من نفه (ويعذر في الأخير بعد الوصول الى القاضي) الغيبة أو غيرها (وانتظار الصباح) فبأذا بلغه الخبر لا (وحضور الصلاة) حتى يسلم (و) به ذوقه (جائع لا كل دعا وليس) ونحو ذلك (فان كان محسوبا أو موعودا أو موعودا أو موعودا فخاص لصي أو موعود فخاص ليبلغ أو يفسق أم اذا أمكنه الخلاص فله تأخير، مقررنا.

عليه صاحب المعن ونقله صاحب الذكرة عن ابن عجل وهو ظاهر (قوله فان كان محسوبا) أي هو محمول على ما اذا لم يتمكن من الخلاص كمن زعمه فخاص لصي أو موعود فخاص ليبلغ أو يفسق أم اذا أمكنه الخلاص فله تأخير، مقررنا.

والاصحاب أو اكترهم هذا النص بشرا الى الراجح بطلان حقه (قوله أهم ما في الصغير الاول) أشار الى تصحيحه

(وقد اشبهه عدلان وكذا) شخص (مقبول الزاوية) ولو قفعا أو امرأة (لم يقبل) منلوجوب
 عليه بتغيرهم (أو) قال بعد اخبار من ذكر (لم أعلم بحوازه) أى اللعان (وهو عاوى) وان لم يكن
 قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعد قس العلماء (صدق) كظهير من خبر العدة بخلاف ما إذا
 كان قريبا * (تسرع) * لو (دعا) شخص (للمه بأباله فقال) فى جوابه (أسمين ونحوه) بما
 يغضن الأنزاد) به كنتم أو استجاب الله دعاءك (لم ينف) أى ليس له نفسه لرضاه به ان عرف له ولم
 آخر وادعى على التهمة والتأمين أو نحوه عليه فله نفيه لان كان وأشار إليه فقال متع الله به هذا الورقة فقال
 آمين أو نحوه فليس له نفيه لضعف ذلك الأنزاد به (أو) أجب عا (لم يتعفن) انزادرا كقوله عز وجل ان الله
 خيرا وورثك مثله) وأسمعت نبي (المؤثر) فى جوابه نفي لا حتم لانه قد صدقه كافا فالدعاء بالدعاء ومصوره
 ذلك ان يمينه فى وقت العزاد أو يمين لا يسقط حقه بخبره قاله ابن الرفعة وغيره

* (فصل فيه مسائل متشورة) * لو (قال) الزوج بعد نفقه زوجته (قد فئت فى النكاح) فلى اللعان
 (فقلت) بل (قبل النكاح) فلا لعان وعليك الحد (صدق) بيمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت
 القذف ولان حاله انما فى أصل القذف كان هو المصدق فكذلك اذا اختلفا فى وقته (وكذا ان اختلفا
 بعد) حصول (الفرقة فقال قد فئت قبلها فقلت) بل (بعدها) فانه يصدق بيمينه (الا ان أنكرت
 أصل النكاح) فقال قد فئت وانست زوجتي فقلت ما تزوجتني قط (تصدق بيمينه أو) قال قد فئت
 (وانت صغيرة) فقلت بل وأنا باقة (فهو المصدق) بيمينه لان الأصل البراء وظاهر ان عمله اذا اختلف
 انه قد نفقه وهي صغيرة بخلاف ما اذا لم يجعل كان كان ابن عشر سنة وهي بنت أو بعين (وكذا)
 يصدق بيمينه ان قال قد فئت (وانت مجنونة ورقتك كاذرة) فقلت بل وأنا عاقله وحو ومسلمة (ان
 عهد) لها (ذلك) وليس عليه الا التعزير (والقاضي المصدق) بيمينها والرواوى كلامه فى الموصوعين
 بمعنى أو (أو) قال قد فئت (أو ناسي) فقلت بل وانت بالغ (صدق) بيمينه ان اختلف ذلك الظاهر
 ما فتمته (أو) وأنا (مجنون) فقلت بل وانت عاقل (فكذلك) يصدق بيمينه (ان عهده) اجنون
 لان الأصل بقاؤه (والاصدق) بيمينه لان الظاهر والغالب السلامة (أو) قال قد فئت (وأنا نائم)
 فأنكرت قومه (لم يقبل) منه لبعده (وحجت صدقنا القاذف) بيمينه (فنتكل وحلف لا تسر)
 أى المصدق (حد) القاذف (فان كان زواجه اللعان) لدفع الحد (وان أقامت يمينه على بلوغه)
 أو عهده حين قد نفقه (فأعلم) هو (يمينه على صغره) أو جنونه (وأما التار يخ سقطا) أى اليائسان
 (والا) بان كانتا مسلمتين او مختلفتي التاريخ أو احدهما مسلمة والآخرى مؤرخة (حينئذ) وعز
 بيمينته (لانهم قد فئان وان لعنت) بعد لعانه (ثم أقرت) بالزنا (حدث) له لاقرارها به (الم
 ترجيح) عن اقرارها (فان أقرت) بالزنا (قبل اللعان) لم يلان (أو فى اثنتائه يمينه) لسقوط
 الحد عنه كإفلا (وسقط) عنه (حد) ولزمه احدى الزنا (وللعان) له بعد ذلك (الا ان كان) ثم
 (ولم) ينفيه باللعان (وان مات احدهما) أى أحد الزوجين (قبل ان يتم الزوج لعنه توارنا) أى
 ورثه لا استبقاء الزوجية (فان كان الميت الزوج استقر النسب) فليس للوارث نفيه وان كان
 يلحق بالانقار النسب بالورث فان الاستحقاق أقوى من النفي وله ان يجوز الاستحقاق بعده لعنه (أو)
 كان الميت (المراذنه انما له) أى اللعان (لا إسقاط النسب) أى نسب الولد (ان كان) والا فلا
 (وسقط الحد) عنه (ان حاز الميراث) وانكوهه عصبة) بان كان ابن عمها أو عمتها (أو) حازه
 (هو وأولاده) منها وأولاده منها فقط لان الولد لا يستحق حد القذف من أبيه (والا) بان لم يجر الميراث
 هو وحده أو مع أولاده أو أولاده وحدهم (حد) هو وان سقط بعضه عنه فم اذا ورث غيره أولاده
 منها بناء على ان بعض الحد اذا سقط بغير بعض الورثة فلا يثبت استيفاءه (وله إسقاطه) عنه (باللعان
 والاختيار) فى الحد (بعد القذف فلا يغير الحد بعد ورثه حتى أورد أو اسلم) فى القذف أو

(قوله أو لم أعلم بحوازه)
 أو يكونه على الفور (قوله)
 وصورة ذلك أن ينأه فى
 وقت العزاد الخ أشار إلى
 نفسه وكتب أيضا يجوز
 نفيها فى حال فوجها
 إلى الحاكم

● (كتاب العدد والاستبراء) ● وبعد كراهة هذا العلق وما يقتضيه من وجوب هذا الغالب (قوله وشرع صيانة الانساب الخ) فلا
الافعال وقال غير ما علق الزوجين والوالد والنا كالم الثاني (قوله الاول في عدة العلق) في معنى العلق بالمسح والزوج حرانا (قوله
وقد دللوه صغير) يعني وطه العلق الذي لا يحال ووطه طه طه صغيرة كنت شهران الطاهره فلا عدة ذلك قال الاذرى قال الغزوي وهو
منه فبما ائنه (قوله قال الزركشي لكن بشرط الخ) أشار الى تخصيصه (قوله كما (٣٨٩) شرحه) التولي أشار الى تخصيصه (قوله
واستدخال الخ) حلالا

المذوق فيه حتى الاول حد العبد في الثاني حد الاحرار وفي الثالث شه ومن يافته حد القاذف - فغير
الجنم وكذا حد التعزير وبه شرح الاصل في بعض صوره (وان قذف غير محصنة وطالبته) باللعان
(درايلا عن عز ورا لا عن وسكان) عن اللعان (حدث) حد الزنا (الان كانت صغيرة أو مجنونه)
فلا تحسد (وان قتل) اللعان (من نفاذ ثم استلقه) لحقه (وسقط) عنه القصاص ان أوسداه
وليس لاحد) غير صاحب الفراش (استلحق وولد على فراش) صحيح (وان نفق) عنه (باللعان)
لانه وان نفاذ لحق الاستلحاق باله فلا يجوز وتفرقه (فان لم يصح الفراش كره الموطأ أن يشبهه) أو
يكاف - دون ذلك صاحب الفراش (فاسكن) من الناس (استلحقه) لانه لو نازعه قبله قبل النفي
جمعت دعواه (ان أثبت القاذف) أي أقام بينة (زناها وأثبتت) أي أقامت بينة (بالكافة فلا
حد عليها) كما سأتى في كتاب حد الزنا أيضا مع زيادة (وكذا) لاحد علمها (ان أثبت) أي
أقام بينة (بأقرار القاذف) وفي الزنا ثم جرم القاذف عن اقراره نعم ان رجوع قبل القذف لا يوجب
حد القذف ذكره الاذرى (ولو نفق الذي ولد له أم - لم يذبعه في الاسلام) فان استلقه بعد ذنبه فبما
عالم من قوله (فلو لم يولد وقسم براءته) بين برونه الكفار (ثم استلقه) الذي
الذي أسلم (لحقه) في نسبه واسلامه وورثته وانقضت القسمة

● (كتاب العدد والاستبراء) ●

المدحج علقها مأخوذة من العدد لا نسبة لها عليه غلبا وهي مدة تربع فيه المرأة لفرقة زواجها أو
لعدة أو لغيرها مع ما علق الزوج - سأتى والاصل فيه ما قبل الاجماع - بانوال اخبار التي تنبهرت صيانة
لانساب وتخصياتها من اختلاط (وفيه أبواب) خمسة (الاول في عدة العلق ونحوه) كماله ووطه
شبهه (وعلى الزوجة) ولو صغيرة (العدة لكل فرقة بعد الدخول ولو طلق بالطلاق) العلق (براعة
الرحم) يقينا كونه متى تيقنت براءته حرل من مني فأنت طالق ووجدت الصفة العموم الالاف مع مفهوم
الاية التي تقول ان الزنا في مختلف بالاختصاص والاحوال وبعضه فاعرض الشرع عنه واكتفى
ببعضه والوطه كما كفى في الترخيص بالسفر وأعرض عن المشقة (ولا الاول فلا) يجب بالحق) كالاختيار
بدون القول تعالى يا أيها الذين آمنوا اذناكم ثم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تحسن فبالعلم على
من عدة لخطاب لا لزواج وقسم عليهم الواطئ شبهه على منهم أي بوطئهم استدخال الى المحرم كما سأتى
علا غير المحرم بان يكون من زنا (وتعد لوطه صغير) وان كان في - من لا يوطئه لما ذكر قال
الزركشي لكن بشرط ختمه لوطه كذا في الغزالي وكذا بشرط في الصغيرة ذلك كما صرح به المتولي انتهى
(وكذا) لوطه (نحوي) لذلك مع أنه قد يولد في نزل ما موقعا (لا) الزوجة من (مقطوع الذكر)
ولو دون الانثى بل عدم الدخول (لكن ان بانث حامل خلق) الحمل به لامكانه (ان لم يكن محسوما) فان
كان مسوما لم يلحق به كالم في الباب قبله (واحدثت) من مقطوع الذكر وحده (بوضعه) وان نفاذ
علا من المصوح لان الولد لا يلد له كما تقرر (واستدخال الخ) حلالا وشبهة) أي التي المحرم (كالوطه)
لحرج البعد وتوثيق النسب لانه أقرب الى العلق من مجرد الالاج وقول الابطال التي اضطر به الهوام

ولما امر بالبراءة في هذه المسئلة ماؤه محترم من جهته وسئل والذي رده الله عن رجل وطئ زوجته وأمره بما أمره من تركه فامسح ذكره بحجر
فأخذ فذا حجر امرأته فاحسنت به فحملت فعلى يلقه الولد ام لا فاجاب بان الولد يلحق بالوطئ لكونه من ماء حال الازلا محترما وذلك
اول من وطئه اجنبية فلهذا رده الله عنه وهي تعدل له اجنبية فحدها واطلق الولد به وان كانت المرأة تنبت على الاول ان يحكم بطوق قوله
فأستدخال الحصان قال شصاهو كقال وقوله قال النشري الذي يظهر الخ أشار الى تخصيصه (قوله في وجوب البعد وتوثيق النسب) لا في تفرم
المهر واسقاط حكم العنة

(قوله وضبط المتولى الوطء الموجب لعدته الخ) (٢٩٠)

قوله وضبط المتولى الوطء الموجب لعدته الخ (٢٩٠) وتزيمه في الأنوار (قوله بل العمدو زوجها) أشار إلى نصيبه قال خضعا ورايع
لا يستعمله إلا في غايته ظن وهو لا يفي في الامكان فلا يثبت اليه وضبط المتولى الوطء الموجب لعدته بكل وطء
لا يشبهه وهو البات فلا
يحب به (قوله لقوله تعالى
فخلقوهن بعد ذلك الخ)
وخلق ابن عمر امرأة وحى
حاتش فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لم يعمره
فأمر اجملها لم يسكنها حتى
تظهر ثم تحيض ثم إن شاء
أسكنها بعد ذلك شاء طلق
ذلك العدة إلى أمر الله أن
تعلق لواءه قال الثاني
رضي الله عنه فأنه صلى الله
عليه وسلم إن أنقض العدة
المأهولة بالحض (قوله
أوحى ونفاس) أردناه
نفاس (قوله فان طلقها في
المأهر الخ) حكى عبد الوالد
تذكر الرأى أهل طلق حتى
ظهر أوحى وقد قال
المأهولة إنهم تأخذ بالآفاق
وهو أن يكون طلقها في
المأهر وقال شيخنا العمري
تأخذ بالآفاق لأن ما يخرج
من عدتها لا يثبت في قال
الزركشي وهو الاحتياط
والعواب وقوله تأخذ
بالآفاق أشار إلى نصيبه
(قوله والعدة للزوجة ثلاثة
أشهر) سهل ما لو طلقها
زوجها على طهر ما بها
زوجها إلا وكسب أيضا
قد نصت المرأة لطلاق بعدة
حرة وثلاثة أشهر بعد ذلك
في القعدة إذا طلق وأقرت
بالزوجة بعد أن تزوجت
فبأن في العدة ما ذكرناه

عنه (قوله وضبط المتولى الوطء الموجب لعدته الخ) (٢٩٠)

لا يستعمله إلا في غايته ظن وهو لا يفي في الامكان فلا يثبت اليه وضبط المتولى الوطء الموجب لعدته بكل وطء
لا يشبهه وهو البات فلا
يحب به (قوله لقوله تعالى
فخلقوهن بعد ذلك الخ)
وخلق ابن عمر امرأة وحى
حاتش فقال النبي صلى
الله عليه وسلم لم يعمره
فأمر اجملها لم يسكنها حتى
تظهر ثم تحيض ثم إن شاء
أسكنها بعد ذلك شاء طلق
ذلك العدة إلى أمر الله أن
تعلق لواءه قال الثاني
رضي الله عنه فأنه صلى الله
عليه وسلم إن أنقض العدة
المأهولة بالحض (قوله
أوحى ونفاس) أردناه
نفاس (قوله فان طلقها في
المأهر الخ) حكى عبد الوالد
تذكر الرأى أهل طلق حتى
ظهر أوحى وقد قال
المأهولة إنهم تأخذ بالآفاق
وهو أن يكون طلقها في
المأهر وقال شيخنا العمري
تأخذ بالآفاق لأن ما يخرج
من عدتها لا يثبت في قال
الزركشي وهو الاحتياط
والعواب وقوله تأخذ
بالآفاق أشار إلى نصيبه
(قوله والعدة للزوجة ثلاثة
أشهر) سهل ما لو طلقها
زوجها على طهر ما بها
زوجها إلا وكسب أيضا
قد نصت المرأة لطلاق بعدة
حرة وثلاثة أشهر بعد ذلك
في القعدة إذا طلق وأقرت
بالزوجة بعد أن تزوجت
فبأن في العدة ما ذكرناه

لأن عدة المطلقين أربع ورجوع الوفاة حتى تنقض (قوله وان فبارق قرآن) سهل ما لو طلقها زوجها على طهر ما بها
زوجها لعدة (قوله وهذا ما صحه في الوضوء والمأهر الخ) أشار إلى نصيبه

توله أحدهما هو والأوجه تكمل عدة حرة) هو الأصح (توله ومضى أنحن المفسر فراجع الح) لأنها كما مر بمربعين الفسخ في الحال والواحد
المراسمجة (توله) أولها زوجتنا الحرة (الح) قال الناصري بصورة المسئلة بأن بمائة (٢٩١) خلافا لما في زوجتنا الحرة أو غيرها بمائة

يأمل رأيت الدم في خلال الأشهر ووجهه الذي فقال له أشبه التوابين بالقياس حكاية البقي وغيره قال
الزركشي وغيره وهو المختار لأن الاحتياط لأعداءه ولو من الاحتياط للعداء ما عكس ذلك بأن يصير الحرة أمة في
العدة لا لغيرها بل لأجل الحرب فيه وجها في التهمة أحدهما هو والأوجه تكمل عدة حرة وتزنيهما به قال ابن
الحزم يرجع إلى عدة الأمة (وكذا) تتم ثلاثة أقراء ولا تستأنفها (ان عتقت) وهو وجبة (في عدة)
عبد فصحت) نكاحه في الحال كل مطلق الرجعية طاعة أخرى (ومضى أنحن المفسر فراجعها ثم فصحت
عبد المذلول استأنفت) الإقراء (الثلاثة) لأنها فصحت وهي زوجة الفسخ وجوب العدة (فرع) (لو
لو (وطى أمة) غيره (فلما لم تامة عتقت بقره) واحد لها في نفسها ولو كثر الشبهة شبهة ذلك البين
(وان طهناز وجته الاستدقاق) اعتدت اعتبارا باعتاده ولأن أصل الظن يؤثر في أصل العدة
لما كان يؤثر خصوصه في خصوصها (أو) طهناز وجته الحرة (في ثلاثة) من الإقراء اعتدت اعتبارا
باعتقاده (ومضى وطى حرة) فلما لم تامة عتدت ثلاثة أقراء) لأن الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف
وهذا ما قاله في الشرح المعتبران المشهور القطع به ونقاه الأصل عن قطع جماعة ثم قال ولا شبهة أي من جهة
القياس اعتبارا فلهذا لأن العدة خلقه فيعتد بقره واحد ولو طهناز وجته لامة قل عن المتوفى فيها وجهين هل
يجب قرآن نظمه أم لا لتوجب جعل الاستبصار فيها أيضا اعتبارا لظنه فيجب قرآن وقضية المنقول وجوب لا لتوفى
لنجدل قول المصنف أمة أمة في مثل مثل معا

هـ فصل في المستحاضة تعتد بالأقراء المردودة اليهن من العاد أو التيز) والاقول (وعدة المتبرية) ولو
منقطع الدم (تنقضي ثلاثة أشهر) في الحال (لا شئ كل شهر على طهر وحيض) غالبا وللعظم
مئة في انتظار إلى سن الأسر ويغافل الاحتياط في العادات لأن المشقة في الاعتناء عظم مئة في انتظار
إلى سن الأسر (مبتدأة كانت أو غيرها) فمن حقت الأقراء اعتدت ثلاثتها كما ذكر في المحض
سواء كانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل لاشتهالها على ثلاثة أطوار وكذا لو شك في قدر أقوارها
ولكن قالت أم لم يمتلأ بخارج سنة مثلا أخذت بالأكثر وتعمل السنة دورها ذكره الهادي ووافقه
الزوي في مجموعه في باب الحيض (فان بقي من الشهر الذي طلقت فيه أكثر من خمسة عشر يوما
قرأ) لاشتهاله على طهر لا صحة (وتعد بعدة مائة وال) بأن بقي منه خمسة عشر يوما قال
اعتبار تلك البقية) لاحتمال انما حيض فتدبى بالعدة من الهلال وذلك على أن الأشهر ليست مأملة
في حق الأنثى ولكن يحسب كل شهر في عدة أقراء لاشتهاله على حيض وطهر غالبا كما تقره بخلاف
من لم تحض ولا يسهل حيث يمكن لا المنكر كما أتى ويحصل ذلك في الحرة أما غيره فالحال البارز
فقد ثبت وهو راضف وقال الباقي في هذا قد يخرج على أن الأشهر أصل في عدةها وليس معتدا فتوى
على أن ما لحاظ أول الشهر اعتدت بشهرين أو وقدي أكثره فيبقيه والثاني أو دون أكثره
في شهرين بعد تلك البقية

هـ فصل وتعد الحرة التي لم تحض) لصغر أو غيره (ولو ولدت) ورأت نفاسا (والأبسة ثلاثة أشهر)
قوله تعالى واللاتي يشمن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر واللاتي بعض أي
فعدن كذلك (فان انكسرتهم ثلثين من) الشهر (الرابع) سواء كان المنكر ناسا أم أنثى
كتنازله (وان طاطق في أثناءه ليل أو نهار فتكسر ويبدأ الحسابته) أي من حين طلاقه أو بدءه
عامة (د) تعد (الامة) التي لم تحض ولا بسة (الشهر ونصف) لأن الأصل فيما ينقص بالقرن
الاعداد والصف والمبعدة كالأمة (فان حاض الصغيرة) أو غيرها لم تحض (في أثناء العدة) بالأشهر

الدم لا تعد بالأشهر بل بالأقراء كالعالة وقد أطلقوا في الكلام على المتبرية بأن الجنونة تعتد بالأشهر
الحزب أن لا يصح قوله بثلاثة أشهر) قال شيخنا قد تقدم في السلم أنه لو عد في اليوم الأخير من شهر ثم قرأ أجل بثلاثة أشهر من خلاف
الربيع وجادى أو جادى فقط على الأجل عظيم لم توقف على تكميل العدد بشئ من جادى إلا أنه يؤخذ به هنا



قوله قال الذري اموال القاضى والموراث والتولي والامام والقضالى يقتضى الاول قال شيخنا هو الاول وجهه اذ اولها بالثاني لانهم يحكم
على ان امرائه حاشيت بعد سبعين (٣٩٢) سنة وان يعتبر بها نساء العالمين على قول الامتداع اقصاء اثنتان وستون سنة وقوله اموال من هذا
المدة اقصاء عنهم بشرط
ان لا يوجد خلافها ولا
يشكل قولهم انهم اعتبر
بها غيرها بما يقتضى في
الحض من انها لو اوت
اقل من اقله أو أكثر من
أكثر لم يعتبر ذلك في حقها
ولا حق غيرها لانهم جزوا
في الحض ولا كذلك هنا
قوله والمقول خلافه كما
سألت الخ يجب ابانها
اعتد هناك بما وجد من
الافراء اصدور عقد النكاح
بعد وان كان فاسدا
والنكاح مقتضى الاعتدال
باعتدال من الافراء أو
الشهر قوله اعتدت
بوضعه الخ فلو ان الولد
بطنها لم تنقض عدتها الا
بوضعه وكب ان يبايننى
ماذا اقرت بانه من زنا فلا
تنقض عدتها لانهما
اصرفت على وجب علم
عدته بوضعه قوله وان
نفادها الخ قال الزركشى
لو حذف المصنف بالامان
لكان احسن فانه اذا انتفى
بغير العلم بكل ما ثبت به لاكثر
من اربع سنين وادعت
انه راجع او وطئه او زنا
شبهة او علق طلاقها
بولايتها فثبت بولايتها
بينهما أكثر من ستة أشهر
قال في متفق عنون يقتضى
به العدة قوله متفلا او منفلا أى ولو عظمه (قوله من سائر أحكام الجنين) كفى في نور شعوراية العلق الممنع الام
وعلم ان من الكفار وجوب الفرقة على البع أو الهبة أو نحو (قوله وكذا ان مات معوج الخ) بخلاف
المجنين وان رجعته بعد بوضع المهر او فاته وطالته

الاول (فصل وان كانت المعلقة) أرعوها (حاصلها) لا لاحق لى العدة اعتدت بوضع حرة كانت
أو أمته ذات افراء أو أشهر اقره تعالى وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فهو يخص لقوله
والمعلقة تبرز من بانفسهن ثلاثه قرو ولان المقصد من العدة رعايت الرحم وهي حاملة بالوضع (وان
نفادها بالامان) لانه لا ينافى امكان كونه منه ولولا الاستحلف لعلقه (ويوقوف) انقضائها (على وضع
الولد) الاخير من توأمين بينهما اقل من ستة أشهر وضع الوجه بينهما) أى بين ولادتهما بقاها العدة
فان كان بينهما حاشية أشهر فاعرفا ثانيا حتى آخر واستشكله بن الرقة بان كونه حلا آخر يتوقف على
بطله بوضع الاول فاذا وضعت الثانية لسنة أشهر من وضع الاول يسقط منها ما بع الوطء فيكون الذى
دون ستة أشهر ويحجب بابه يمكن تصو بذلك باستدخالها الى حالة وضع الاول وتقيدهم بالوطء في قولهم
بشهر لحقة لوطء جرى على الغالب والمراد لوطء أو استدخال المني الذى هو أولى بالحكم هناك قبل
يمكن الوطء حالة الوضع (ولا أثر لزوج من هذا الولد) متفلا او منفلا (في) انقضاء (العدة) وفى
(غيرها) من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصال وانفاها الآتية ولانه لا يخص به وفاة الرحم لكن
سألت في الكلام على ديتنه ان المندبر لو جوب الفرقة طهر رضى من ان المقصود تحقيق وجوده والله يجب
الفرقة اذا خرج من وقتبه وهو حي ويجب الدية بالخباية على أمه اذا مات بعد صاحبه (فان مات
معي لم يزل وامرأته حامل اعتدت بالاشهر) لا بوضع الحمل لعدم امكان كونه منه (وكذا ان
مات مسوح) وامرأته حامل لذلك (فرع من أشهر وجبته الحامل بولده) لا يمكن كونه
منه بان ولده (لدون) ستة أشهر من حين (العقد) أولا اكثر ودون اربع سنين وكان بين
الزوجين ساقطة لا قطع في تلك المدة ولو فوق اربع سنين من الفرقة لم تنقض عدته بوضعه ولكن لو
ادعت في الابدية انه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة أو ما كن فهو وان انتفى عنه تنقض

به العدة (قوله متفلا او منفلا) أى ولو عظمه (قوله من سائر أحكام الجنين) كفى في نور شعوراية العلق الممنع الام
وعلم ان من الكفار وجوب الفرقة على البع أو الهبة أو نحو (قوله وكذا ان مات معوج الخ) بخلاف
المجنين وان رجعته بعد بوضع المهر او فاته وطالته

قوله وقد يجمع بينهما بعمل (الح) أشار إلى تعميمه (قوله فان تكلمت فالتكاح باحل) وان تبين عدم الرتبة قوله كالأعمال البينة
فلما جابه (الح) الفرق بينهما واضح (فصل) * قوله أكثر مدة الحمل أربع سنين) قال مالك هذه बातنا أكثر من أربع سنين
مدن وزوجها رجل صدق وحملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة كل بطن أربع (٢٩٢) سنين وروى أصحابنا وأما على بن يزيد

القرشي وأبو سعيد
المسيبي رجلا فقال أن أباه
هذا غلب عن أمه أربع
سنين فقلت هذا والله نأيا
وقال رجل مالئك من دينار
يا أبا جهمي ادع لأمر أرحلي
مذاور بع سنين في كرب
شديد فدعها لها فخرج
الرجل فقال أدرك
أمي أنك فذهب الرجل ثم جاء
وعلى رقبته غلام ابن أربع
سنين فداست أخته
قوله من وقت المسكان
العلق قبل الطلاق أو
الفسخ (الح) أطلق الأصحاب
حسب الأربع من الطلاق
وحسب ابن الرضا عن ابن
الطلاق قد يقع مع الإقرار
مخيرا أو بالاعتاق وفي
الزور يبرأ بعين من وقت
الطلاق في الحاضر ومن
وقت المسكان في الغائب
نص عليه في البولي
(تنبيه) * فقدر مدة الحمل
في الجنزة في أكثر مدني من
حديث أبي سعد الخدري
رفع المؤمن إذا اشتبه
الولد في الجنسة كان حله
ووضعوه في ساعة كما
يشتهي ثم قال حدثت
حسن غريب قال وقد
اختلف أهل العلم في هذا
فقال بعضهم في الجنزة جاع
من غير حل ولا يورث

بعده كما يأتي (فان كان المولود لاحقا بغيره) كان وطئها بغيره شبهة (انقضت عدة الشبهة وضعت ثم
انقضت الزوج وان كان من زمانه ذات أشهر انقضت بالاشهر على الحمل أو ذات اقراء اعتدت بها) على
الحمل أيضا (اذ جوده كعدمه) عليه (لورثت في العدة وحالت) من الزنا (لم تنقطع العدة والحمل
المجهول) حله (بحسب زنا) أي يجعل على أنه منه فلا تنقطع بوضع ما قاله نزهة الأصل عن الرزائي وأقره
وقال الإمام يجعل على أنه من وطئ شبهة تحسية: القائل به جزم صاحب التيجير لكن القائل أنفي بالزنا
وجزم به صاحب الإقرار فقال حل على أنه من الزنا ولا حقد يجمع بينهما يجعل لا على أنه كان زنا فإنه
لا ينفق في العدة كما تقرر الثاني على أنه من وطئ شبهة يتبعها عن يجعل لا ثم يبرأ آخر كلامه (فرع
يجوز نكاح الحامل من الزنا وكذا وطئها كالخائل) * اذلا حرمته * (فرع تنقض العدة بقاءه فصل الحمل
حاليا وميتا) لا طلاق الآتية (وبعضة) ولو (شهد) أي أشير (بصورها أربع) من النساء
(وكذا) لو أشيرت (بانها أصل آدمي ولم يداخه) في أخبارهن (شك) حصول براءة الرحم فان
داخه عن شك في أنها أصل آدمي ولا تم تنقض بها العدة (لاعلقة) لأنها لا تسمى حلالا ولا يملك أصله
(والقول قولها) بينهما في أنها (أنقضت حادثة في العدة) فبما لو ادعت ذلك وأنكره وضاع السقط لأنها
مؤنثة في العدة ولا تم اصدق في أصل السقط فكذلك في صفته

(فصل) * لو (انقضت عدتها بالاقراء) أو بالاشهر كما صرح به الأصل (وهي مرابطة بالحمل) لنقل
وحكم تحريمها (حرم نكاحها) على آخر (حتى تزول الرتبة) لأن العدة تقدر بميزتين فلا تخرج
عنها إلا بيمين كلوشة على حالي ثلاثا أو أربعين بغير نكاح باحل للرد في نقضها كما صرح به
الأصل والمراد باحل ظاهر الجواب عن عدم الحمل فالبس الصحة كالأعمال البينة طأنا بية فبان موه كنية
عليه الاستوى (وان انقضت ثم زابت كرم نكاحها) تبس فيه صاحب التبيين والذي في الأصل أنه خلاف
الأولى وذلك لما جرد ما يربك المالا يربك (فان تزوجت مع) لأنها كنية نقضه العدة طأنا فافلا
ينها بالثلث (لكن إن أنث فولدت من ستة أشهر) من وقت النكاح (بان بطلان ولحق بالزول) بخلاف
ما إذا أنث به ستة أشهر كما تقرر فليحق بالثاني

(فصل) * أكثر مدة الحمل أربع سنين) * بالاشهر أو بالاقراء ولان عمر رضى الله عنه قال في امرأة المقردة برأى
أربع سنين ثم تعبد بذلك قال الرافعي وسبب التقدير بالأربع أنها ما بعدة الحمل (فان طأها بائنا وكذا
وجها أو فسخ) نكاحه ولو باعنا (ولم ينف الحمل فولدت لأربع سنين فاعل من) وقت (امكان
العلق قبل الطلاق) أو الفسخ (لحقه) وبان ان العدة لم تنقض ان لم تنكح المرأة آخر أو نكحت ولم
يكن كون الولد من الثاني إقام المسكان سواء أقرت بانقضه أو لم تقبل ولادته أم لا لأن النسب حق الولد
فلا يقع انفارها وأن أنث به ستة أشهر من الإقرار أو بفراقه أو استبراء أمته بعد وطئها فأنث فولدت
الاستبراء ستة أشهر كما تقرر حديث لا يلحقه بان فرائس النكاح أقوى وأسرع بثبوتها لأن النسب يثبت فيه
بغير المسكان بخلافه في الأم لا يثبت بالاقراء بالوطء (ولم ينش النقطة والسكنى) لها في وقت الولادة
(وان ولدته لا أكثر من أربع سنين انثى) عنه (باللعان) لعدم إمكان كونه منه (لكن إن ادعت
أنه حصل بتجديد فرائس جمعة أو نكاح) أو وطئ شبهة كما صرح به الأصل (فانكره أو اعترف) به
(وأنكر الولادة فاقول قوله) ببينة لأن الأصل عدم التجديد ولولادة (فان أقامت بينة) بما ادعت (أو

(٥٠ - استى المال) - ثالث) فلان عن طائوس ومجاهد والنخعي وقال العارضي قال في امرأة من أرواحهم
من حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتبهت المؤمنة بالجنسة كان كاشتهى في ساعة ولكن لا يشتهي قال العارضي وقد روي عن أبي
روان القليل عن النبي صلى الله عليه وسلم إن أهل الجنزة لا يكون لهم فيها ولد قوله انثى (باللعان) سئل الباقين عما لو أسقطه هل يلحقه أم لا
فأجاب عن أبيه في عدة الحامل أنه يلحقه مخرج المارودى بأنه لا يلحقه (قوله أو اعترف بموا نكر الولادة) وأدى أنه النقطة أو استعانة

(نكح) عن العيين (خلفت ثبت النسب) لقيام الحجة بما يقتضيه (وله نفيه بالامان وان نكحت) عن
 العيين الردود (حاشا للولد اذ بالغ) كنفائره (واما عدتها فتقتضى به) أي ولادته (وان حاش
 الزوج على النفي ولم يثبت ما دعته لانما ارتفع من الولد منه) فكان يكون في حمله بالامان فانه وان ثبت الزو
 عنه تقتضي العدته ولادته لزعمها له منسوخ بفارق ما لو ادعت وطء شبهة منه قبل النكاح بان عدة النكاح
 أقوى من عدة غيره والاقرى لا يستعده الاضعف بخلاف العكس اما اذا صدقه الزوج على دعواه اذ لم
 يقتضى تعدية من مهر ونفقة وتكون ولحق الولد به (ثم دعوى التعبد) لا فراش (على وارث) أو
 الزوج (كل دعوى عليه لكن بخلاف عين) نفي (العالم لا ينفه بالامان) اذا ثبت نسب لان النفي بالامان
 مختص بالزوج (وان أقر الوارث بما ادعته) فان كان حاشا) لا دلت (والولد لا يحميه ثبت النسب
 والارث وان لم يكن حاشا) كأحد البنين (لم يثبت النسب حتى تنفق الورثة عليه ويثبت) لها ما دعوى
 التعبد وسبعة أو نكاح (المهر والنفقة) من حصتها المأخر (بحصته لا أرثها) ظاهرا بحصته وامام ارث
 الولد وعده فتقدم في الارثار * (فرع) * لو علق طلاقه بالولادة فانت ولد لم يهاجر) وكان بينهما
 دون ستة أشهر (ملقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني) ولحقها (فان كان بينهما ستة أشهر) كما
 (لم يلق الثاني ان كانت باثنا) لان المعلق لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث
 يلحق الولد بالاول اربع سنين لاحتمال العلق في النكاح (وكذا) لا يلحق الثاني ان كانت (ر. ج. ب.)
 بناء على ان السنين الاربع تعتبر من وقت الطلاق لمن وقت انقضاء العدة (وانقضت به العدة) وان
 لم يلحق بالاحتمال وطء شبهة بعد الفراق اذا ادعت أحدًا عامسا (وان كان الحمل) أي ما ولده (ثلاثة
 انقضت عدتها) بالثالث ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه) أي الثلاثة (وان كان بين
 الاول والثالث ستة أشهر فكثر) وبين الثاني والاخر دونها لحقاه دون الثالث (وان كان بينهما وبين الثاني
 دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاخر ستة أشهر فكثر) وبين
 الثاني والثالث دونها لم يلحقوا وكذا ان كان ما بين كل منهم ونال به ستة أشهر * (فرع من نكحت بعد
 انقضائه) العدت وتولد له دون ستة أشهر) من النكاح الثاني (لحق الاول) وكان الم نكح نكح فتم ان
 يمكن كونه من الاول بان آتت به لاكثر من اربع سنين من طلاقه لم يلحقوا يكون منقضا عنه اولادها
 لئان الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح خلا على انه من وطء شبهة من غيره أو لا خلا على انه من
 زنا أو ان النسبة منه قال الاذرى قال به بعض المتقدمين ونظر والاقر بالثاني قال ثم رأيت في الغالب انه يسفر
 نكاح الثاني انتهى وبه جزم الزركشي وغيره وهو مأخوذ مما صرح الزواي (وان آتت به لستة أشهر
 فأكفر لثاني) وان أمكن كونه من الاول لان الفراش الثاني متأخر فهو أقوى ولان النكاح الثاني قد
 صرح ظاهر افعلا لحق الولد بالاول لجمال النكاح لوقوعه في العدة ولا سبيل الى ابطال ما صرح بالاحتمال
 (وكذا) الحكم في والحق (بالوطء بشبهة بعد العدة) فلو آتت وليد يمكن كونه منه لحقه لقطع النكاح
 والعد عنه ظاهرا (وان نكحت في العدة) سقطت نفقة ما رزقها للنفوس) ويحله اذا رزقت نكاحها
 بقرينة التعليل (فان وطئها) النكاح في العدة (عالم) بالتحريم (فهو) بآية (على عدتها) لانه
 ران (أوجاهلا) بلفظه انقضاء العدة ولأنه محل نكاح المعتدة وكان قريب عهد بالسلام أو بجون نساء
 عامين الصغر ثم بالغ وأفاق فتكسر أو نساء يابدين بعد عن العلماء (انقضت العدة بالوطء) بصدقه
 فرأى الثاني عند انقطاعها (الى ان يفرق بينهما ثمها) ثم تغتسل الثاني والتفرق بان يفرق القاضي
 بينهما ما أو يتفقا على الفراق أو بموت الزوج عنها أو بطلاقها بظن الهمة (وابت الغيبة) منه عنها
 (تفرقا) بينهما فلا تحبس من العدة (الابنتان لا عود) منه لها فخص منها (فان ولدت) ولها
 (وأمكن كونهما أو من أحدهما نكاحا) أي حكمه في باب الآتي * (فرع) * لو (قال طلقك
 بعد الولادة) فانت في العدة (قل الرجعة وقالت) بل طلقته فتأنيها فانت عدتها بالولادة (طافوا قوله)

(قوله) وفارق ما لو ادعت
 وطء شبهة (الحاشا لها
 في تلك دعوى دخول النكاح
 في عدة الشبهة فلا يسمع
 لها بخلاف مسئلتنا (قوله)
 أو لا خلا على انه من زنا (الحاشا
 أشار إلى محجبه

ببين لان الطلاق يبدء فصدق في وقته كاصله سواء اتفقا على وقت الولادة أم لا بشر ينطقوه (الان اتفقا على وقت الطلاق) كزوم الجمعة (و ادعى الولادة قبله) و ادعت اباه (فتصدق بينهما) لان القول في أصل الولادة قولها هكذا في وقتها والمستأله الاولى علمت من باب الرجعة (وان ادعت بتقدم الطلاق) على الولادة (فقال لا أدري) هل كذا كركه تعرض عليه ابن الجازمة) بان الطلاق لم يقدم ولا يتقدم معناه (فان أمر) على عقابه (هل ناكلا) فتخاف هي اذ لو لم يفعل ذلك لم يجر المدعى عليه في سائر الدعوى عن الدفع بما ذكر (فان حلفت الرجعة والعدة وان نكحت فعلمها العدة) وليس هذا قضاء بالسكوك بل لان الأصل بقاء نكاح النكاح فيعمل به ما لم يظهر دافع (وان حزم بتقدم الولادة قال لا أدري) فله الرجعة ولا يقطع منها بما قاله لان الأصل بقاء الرجعة وهي تدعى ما رفته فلا بد لها من دعوى صحيحة ودعوى الشك غير صحيحة (والورع تركها) قال في الأصل وكذا الحكم لو قال لا أدري السابق منهما أي فله الرجعة والورع تركها (وليس لها النكاح حتى ترضى أقراء ثلاثة) علما بالاحتياط

• (الباب الثاني في اجتماع عدتين) •

• (الباب الثاني في اجتماع

عدتين) •

(قوله سواء أطلقها حاملا

ثم وطئها) أو أحبلها

بشبهة ثم تزوجها لمات أو

أطلقها بعد الحول (قوله

وما تبده البارز) وقبره

وصاحب التعلية والاسنوي

وابن الوردي (قوله منعه

التشافي) وغيره وابن

القيس والقيس والزركنسي

(قوله وان نكحت بعد

قرآن ووطئ ولم يفرق

بينهما) قال الفقيه سبق

منه في الباب الاثني عشر

فانه قال اذا أبست بعد قرآن

استأنفت والورع سائلة

من هذا التناقض فانه لم

يذكر فيها الاما هنا ورده

أضاً القيسى بأنه ليس

بالعقد وان الصحيح انها

تستأنف ثلاثة أشهر مثل

ما قاله المصنف هناك

على امرأة قد يكونان لشخص وقد يكونان لشخصين (فان اجتمعا) الاولى اجتمعا (من جنس شخص واحد) طلق زوجته (ووطئها) (في العدة) ولو بلا شبهة (وهي رجعية أو شبهة وهي بان) وعدة كل منهما (بالاشهر أو الاقراء داخلها) اذ لا معنى للعدتين (فتستأنف العدتين) وقت (الوطء) وتندرج فيها عدة الطلاق وقد تملك البقية يكون مشتركا قاعا عن الجهتين (وله الرجعة في وقت الاولى فقط) في الطلاق الرجعي وخرج بالشبهة ما لو وطئ البائن بلا شبهة فلا بد ان لا تكون الرجعة له (أمن جنسين) ككون أحدهما حاملا) أي به والاخرى بالقرء سواء أطلقها حاملا ثم وطئها أم لا ثم أحبلها (فداخلها أيضا) لانهم الشخص واحد فكانا كالنكاحاتين (فتستأنف الباطن) وهو واقع عن الجهتين سواء أراهما مع الحبل أم لا وان لم يتم الاقرار قبل الوضع لان الاقرار انما يقع بعد ما إذا كانت معلقة بالدلالة على براءة الرحم وقد اتفقت في ذلك هذه العلم بلا شبهة تغال الرحم وما تبده البارز وغيره من ان ذلك علم اذ لم ير الدلم وأرأته وقت الاقرار قبل الوضع ولا تنقض عقد غير الحبل بالاقراء منعه للتشافي وغيره قالوا وكانهم اغتر وابطاه كلام الروضتين ان ذلك مفرع على قول التداخل وعدمه بل الحق لهم فرع على القول الضعيف وهو عدم التداخل كما صرح به الماوردي والقزالي والمولي وصاحب المذهب والبيان وغيرهم وهو ما فهموا المصنف حيث أطلق هذا وصرح به في شرح الارشاد وكلام الرافعي في الشرح الصغير وتعليق في الكبير ان قضاء العدة بالاقراء مع الحبل بان الحكم بعدم التداخل ليس الا رغبة صورة العدتين بعد اوقاف حصلت بدلى على ذلك كما قاله الشافعي وغيره (وله الرجعة ما لم تنضم) في الطلاق الرجعي (ولو كان الحبل من الوطء) في العدة لانها في عدة الطلاق وان لم يزوج عدة أخرى (وان اجتمعا الشخصين) كان كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئها غير ذي العدة بشبهة أو نكاح فاسد أو كانشز وحفصة عن وطئها مع طهقت (لم يتداخل) لأنهم جرد على رضى الله عنهم اذ رآه الشافعي لتعدد المسق كفى للدين (فان لم يكن ثم حل فعدت عدة الطلاق على) عدة (الشبهة ولو تداخل الطلاق) على وطء الشبهة اقروا عدة لتعلقها بالنكاح (ثم بعد انقضاءها يتم عدة للشبهة) أو تستأنفها (وله رجعتها في عدة وكذا) (تجدد نكاح البائن) فيها (د) لكن (يجزم استمتاع الزوج بها في عدة الشبهة) التي شرعت فيها لعقب الرجعة والتعبد لقيام المانع (ان لم يعلم الحبل فهو زان لا يقطع وطء العدة وأفهم كلامه كاصله انما لا يقطع بمجرد محسوب من العدة) (ان لم يعلم الحبل فهو زان لا يقطع وطء العدة لان الفاسد لا حرمته) (وان كانتا) أي العدتان (من شبهة نكاح الاولى) لنقدمها (فان نكحها) أي شخص امرأته نكاحا (فاسدا ووطئها غير بشبهة) قبل وطئها أو بعده (ثم فرق بينهما فقدمت عدة الوطئ بالشبهة (لوقوف تلك) أي عدة النكاح (على التفريق)

(قوله ونعقبه الباقي بأنه
كتب بصور الخرج من
عدا الجبل) ودلالة تعداد
بأن من تصور وخرجهما
بجملة الاجتماع عن عدة
غير الجبل تصور وخرجهما
بذلك عن عدة الجبل انما ليس
المراد بالخرج منها انفصالها
عن الجبل أو عن الافراء أو
من الاشهر بل لا يربط
المصدر بعد اعتبار ذلك
الزمن من العدة حتى لا
يترتب عليه نفاؤها عن عدة
الجبل لا تقبل التاميم
بغلاف عدة غيره ولا أثر
لذلك فيما نحن فيه من
(قوله ولو سلمنا رد على
ما اذا كانت له عدة الجبل الخ)
يجب بان افراش أقوى
من العدة فخرج منها
وسمى بالجمع دونها (قوله
وبأنه بسطة) يقال عليه
مقتضى العدة بمعلوم ان
المقتضى من القوم ليس
لمقتضى من (قوله وهذا
جزء جمع منهم المارودي
والقاضي والامام) وهذا هو
الاصح وخرجهما بجملة
من شرع الحادى الصغير
وقسمهم وقال الاندلسي
الوجه انما هو والفرق بين
الرجعة والتجديد انما في
حكم المارود عدة غيره لا
تتلى دوام نكاحه بخلاف
الابتداء اهـ

بغلاف عدة الشبهة فانهم امن وقت الوطء وائس الفاسد فمقتضى الجمع حتى يرجعها بينهما كوطئيهما وطئها بشبه
(وان نكحت فاسد ابد) معنى (قراين ووطئت ولم يفرق بينهما الى) معنى (من الياس أمت) اعد
(الاولى بشهر) بادلان القوم الباقي (واعدت للشبهة) الاولى قول اوله ثم اعدت للعاسد بثلاثة أشهر وار
كان ثم (حل فعدة صاحبهم مقدمة معطافا) أى سواء كان الجبل مقدما أم متاخرا لان عدته لا تقبل التاميم
(فان كانت) أى عدة الجبل وعدة غيره (من وطء شبهة) ومنه الصورة السابقة (فاكل) من الوطئين (التجديد)
النكاح (في عدته) لا في عدة الآخر (وان كان الجبل المعلق) في صورته (فله رجعتا قبل الوطء
فان كانتا) أى عدة الآخر (ليكن بعد التفرق بينهما) في الصورة بين الانه في مداهما اجتماع
الوطئيهما خارجة عن عدته بكونهما افراشا للوطئيهما كما هو الاصل عن الرواية في الاولى وأقره ونعقبه الباقي
بأنه كيف تصور والخرج من عدة الجبل ولو سلمنا رد على ما اذا كانت العدة بالجبل لوطء الشبهة فذلك
لا يمنع الرجعة عند الشجب أى ما دون تبعه وسأني بعلمه (وان كان الجبل الشبهة أمت بقية عدة الطلاق)
أولاً شأنها (بعد الوطء ورجعتها) في تلك التبعة (بعد الوطء ولو في) مدته (النكاح) لانهم من جملة العدة
كأبض الذي يقع فيه الطلاق كذا على به الاصل في كون عدة النفاس والحيض من جملة العدة فتجوز
(و) هل له رجعتا (فيما قبله) أى الوطء لان عدته لم تنقض بعد الوطء لان عدته غيره (وجهاً الاص
الجواز) التصحيح من يادته أخذته من تصحيح الاصل فيما عرفة على ما اذا احتل كون الولد منهم
ومرجه الباقي قال لانهم وان لم تكن الا في عدة الرجعة نفسي رجعية حكوا وهذا ثبت التوارث فلما
وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعة تنبئ بابتداء النكاح ولهذا جزم
جمع منهم المارودي والقاضي والامام لكن سوى الاصل بينهما قال وهل له الرجعة قبل الوطء ان كان
الطلاق رجعياً وتجديد النكاح ان كان باثنا وجهان أحدهما عند الشجب أى ما دون تبعه وهم راجعها
عند المارودي وان يغوى لا قال الباقي به كلامه السابق لكن لم يتعرض الشجب أو حادى المارودي
لخلاف تصور التجديد وانما تعرضه البغوى والخوارزمية فكان ينبغي ان يقال فهل له الرجعة قبل
الوطء وجهان الى آخره وان كان باثنا فهل له التجديد جزم المارودي بالتحريم في التجديد بسببه الوجهان
ويصح التاميم انتهى (ويؤازران) ويعلقوا علاقة قبل الوطء وبعد (لانها في حكم الزوجة (فان كان
الزوج قبل ان تنزع انتقلت بعد الوطء الى عدة الوفاة) فذلك (وان لم تزوجها لحادى عدتها أو
معلقته فراجعها واخبره فله وطؤها ما لم تشرع في عدة الشبهة (الوضع) أى بعده لانها زوجته بائناً
في عدة فان شرع بعد في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تنقض العدة تماماً اذا كان الجبل الواطئ فيعبر
على الزوج وطؤها حتى تضع (ولا تنقض) العدة (الاخرى هنا الحيض) الاولى قول الاصل بالافراء
(على الجبل) قال الامام والغزالي لان في انقضاءها بذلك مصير الى بذل عدتي تخضع وما قاله لا ينفرد
بل منع في المطالب وأشار الى الرافعي به وهذا كله ان أمكن كونه من أحد هما فقط (وان لم يكن كونه
منهما) أى من واحد منهما (بان ولدت لا كثر من أربع سنين من طلاق الاول ولدون سنة أشهر من
وطء الثاني لم تنقض به) أى وضعه (عدة أحدهما) اذ لم تدعها وطئها بشبهة وأن الزوج راجعها
أو جدد نكاحها لانها فيهما بل اذا وضعت تحت عدة الاول لم تستأنف عدة الثاني (وتعديت
بالافراء) لانها اذا لم تعد بالجبل كانت كالحائض (وفي المراجعة معية الوجهان) السابقان ومقتضى
تصحيح الجواز أما المراجعة بعد وضعه فيما بقي من عدة الزوج فمقتضى ما (وعن ابن الصاغ ما يقتضى
انه تنقض به عدة أحدهما) لا يمنع لما كان كونه من أحد هما لوطء شبهة ثم تعدى من الآخر ثلاث
افرا وهذا محله عقب قوله لم تنقض به عدة أحدهما كنهه الاصل وعزوا الى ابن الصاغ ما عودى
كلام الاصل وأما الباب السابق وينبغي حله على ما اذا ادعت ان أحدهما وطئها بشبهة وأن الزوج عد
نكاحها وأرجعها فلا ينافي ما مر (وان أمكن كونه) من كل (منهما) عرض بعد الوضع على الثالث

فإن الحلقه بأحدهما أو لولا نفر دصاحبه بالدعوى) أو كان الطلاق رجعيا (لحقه) وانقضت عدته ووضعه
تفقد لادخوله (فإن فقد القائف) ولو (بان كان على مسافة القصر أو أشكل عليه) الحال (أو ألقى
بهما أو زفاه عنهما أو مات الولد ثم عذر عنه) عليه (انقضت عدة أحدهما بوضعه) لأنه من أحدهما
(ثم تفقد لادخوله) خبر بثلاثة أرواه) لأنه أن كان الولد من الثاني فعليه بعد وضعه بقية عدة الأول أو من الأول
فعلیه بعد عدة كاملة للثاني فيجب الثلاثة (وإن كان قد سبق) الوطء (قرآن احتياطاً) لا احتمال
كزوال الولد من الزوج (وتصح رجعتهم) وجود (هذا الحال) لأن زمنه ما زمن عدته أو زمن
عدته غير الذي تصح فيه رجعتهم (لا بعده) أي بعد وضعه لاحتمال كونه منه وإن عدته انقضت
بوضعه (فلو راجع بعده) في القدر المتعين أنه من الأرواه لأنه ما وجب احتياطاً كالقرآن في تصويره
السابق (وإن أمنا في عدته) بأن الحلقه القائف بالثاني (أو راجع مرتين) مرة (قبل الوضع
و) مرة (بعده في باقي عدته) الأولى باقى العدة (صح) لوجود رجعتهم في عدته بقينا بخلاف ما لو لم
يبين في الأولى لهم في عدته وما لو راجع مرة في الثانية لاحتمال وقوعها في عدة غيره (وإن كانت باثنتين
فتمكها) الزوج مرة واحدة (قبل الوضع أو بعده لم يحكم بهت) لاحتمال كونه في عدة الثاني (فإن
بان) بعد (بالقائف أمنا في عدته صح) كما حصر رجعتهم اعتباراً بما في نفس الأمر أو ليس هو من وقت
العقد وانما هو وقت على ظهور رأسه كان عند العقد (أو تمكها مرتين) مرة (قبل الوضع و) مرة
(بعده في باقي عدته) على ما مر فيه (صح) أيضاً ذلك خلافاً للأمام ولوحذف المصنف مع الأول كان
انحصاراً ودفق بمادة منه في مسئلة الرجعة (وإن تمكها الواطئ بثبته قبل الوضع لم يصح) لاحتمال
كونه في عدة الزوج حينئذ (وكذا) إن تمكها (بعده في باقي عدة الزوج) على ما مر فيه كذلك (فلو
بان) في هذه (بالقائف إن الحمل من الزوج صح) اعتباراً بما في نفس الأمر وخرج به في العدم والو
تمكها الثاني فوجوب مع احتياطاً كالقرآن فيما مر فيه يصح النكاح قطعه لأنما في عدته أن كان الحمل
من الزوج ولا أنغير معدته (و) ينقطع فراش الأول وطء الشبهة بعد انقضاء العدة (كالنكاح) الواقع
حينئذ لا يقطع النكاح الأول والعدة عنه ظاهر أفلو ولدن للأمام منها لم يخفى بالواطئ أو أن النكاح الثاني
كأمر أو إخراج الباب السابق (وأما النفقة) للمعدته (فلا تجب على ذي الشبهة أو الحق) به الولد بناء على
الانطراح من أمهاتجب للعامل لا للعمل (ولا يبطال به الزوج في الحال) لأنما لا يلزم بالمثل في السبب
ويعتمد معاً بينهما (حتى يلحقه) القائف فطالب مدة الحمل الماضية (و) لكن (سقط عنه
مدة اجتهادهما) أي هي وذو الشبهة (في النكاح الفاسد) لشروها به وكذا في حالة الولاء بالشبهة
ولو غير من كاح فاسد كما يجتزأ الأصل على قياس ما مر عن الروايات من أنه لا رجعة في تلك الحالة لخروجها
عن عدته وأول مدة اجتهادهما القاطعة لعدة الأول من وقت الوطء وإن عاشرها قبله كما يعلم مما ساء إلى
صرح به الأصل ولزم الزوج فيها إذا لحق الولد بالواطئ نفقة عدة القدر بعد الوضع في الطلاق الرجعي
وكذا نفقة عدة النفاس كما أنه الرجعة فيها ولا يمنع ذلك كونهم بالتحجب من العدة كدة الحيض صرح
بذلك الأصل (فإن تفقدوا الحان) بأحدهما بان لم يكن قائف أو أشكل عليه الحال أو ألقى بهما أو زفاه
عنهما أو مات وتذر عرضة عليه (فلا نفقة لها) على واحد منهما بالمثل في سببها (إلا أن كانت رجعة
لها) على الزوج (أقل واجب العدتين) وفي نسخة إحدى العدتين أي الأقل من نفقتهم يوم التفريق
في الوضع ونفقتهم في القدر الذي يكمل به عدة الطلاق بعد الوضع وهو قرة فيما مر ليقين وجوب الأقل عليه
فالحال أن كان من نفقة قرة من الحمل عليه أو من الثاني فنفقة من العدته عليه (ويطالبان بنفقة المولود مدة
الاشكال) ونحو مناصرة إلى أن يلحق بأحدهما بالحق القائف أو باتسايه إليه بعد بوعه وطارق ذلك عدم
مبالينهما بنفقة المرأة مدة الحمل لأن وجودهما على أحدهما غير مرتين لجواز أن يكون الحمل من الواطئ
بالشبهة ولا نفقة عليه كما مر بنفقة الولد متيقن وجوبهما على أحدهما وليس أحدهما باناً ومن الآخر (فإن لحق

(بلا نازر وجهها في العدة طائفة قضاءها وتحتلها زوج) يمنع وطؤها ما سبب العدة كالجميع وتوجب ما سبب العدة بغير الحمل أما العدة بالحل فلا يمنع ما سببها انقضاء العدة بالوضع كالحرج به الاصل (فرع) من تزوجت في العدة تجزى عدتها ثم طأ بالشبهة (والانقطاع عدتها)

• (فصل) لو (راجع مطلقته الحائل وطؤها) بعد رجعتها (ثم طلقها في العدة استأنفت العدة) ودخل فيها بقية العدة السابقة لان الوطء يقتضي عدة كاملة لقطع ما مضى من العدة (وكذا ان طأ بالآية وبالملكات يترى من بانفسه ولا يلزم بالرجعة عادت الى النكاح الذي وطئها فيه طلاقا الثاني وقع في نكاح وجدفد الوطء وصارت كالزوجة بعد الوطء وعادت الى الا سلام ثم طلقها (وان كانت) أي التي راجعها ثم طلقها (حامله انقضت) عدتها (بالوضع وان وطئ) لان البقية في الوضع تصلح أن تكون عدة مستقلة (وان) وفي نسخة فان (لم يطلق الا بعد الوضع استأنفت) عده بالانقضاء (وان طأ بالمرء والوضع حصل في النكاح والعدة لا تنقض به (ولو طلق الرجعية في العدة) طلقة (أنكرت) استأنفت) عدها تبنى على العدة الاولى (وان كانت) أي الطائفة (بعض) لانها مطلقا فان لم يتصلها وطء ولا رجعة وصار كالوطء طلقة من طلقين معا ولان الطلاق الثاني يؤكدا لاوله والعدة مستقلة بخلاف الرجعة فانها تضافدة تنقطع العدة (ولو جرى بعد الرجعة فسخ) للنكاح عيبا أو عتق أو غيره (استأنفت) عدها كالحرجي بعد طأ طلاق بل أولى لان الفسخ ليس من جنس الطلاق (فرع) • لو (جدد نكاح مطلقته البائن في العدة ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الاولى) ولم يلزمه الا نصف المهر لان ذلك نكاح جديد فله ما قبل الدخول فلا يتعلق به العدة ولا كمال المهر بخلاف ما سبب الرجعة فانها تدور بالرجعة الى ذلك النكاح فتتقضى الطلاق فيه العدة (وان كان قد دخل بها) قبل خلافها (أومات) عليها استأنفت) عدها ودخلت فيها (البقية) من العدة السابقة (وان اختلف الجنس) لانها من شخص واحد وعلم من كلامه صحة نكاح الحائض به صرح الاصل

• (فصل) لو وطئ مع عدة من وفاء بشبهة فقاتت والد يمكن كونه (الكل منها او ثلث) أو هنالك فأنف وتعتبر الحاقه (انقضت) وضعه عدة أحدهما بقي عليها الاكثر من ثلاثة اقراءه (من) بقية عدة الوفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعليها تمامها الاحتمال كون الحمل من الثاني وان مضت بقية الثانية قبل تمام الاولى فعليها تمامها الاحتمال كونه من الاول (وان وطئ الشريكان المشتركة) في طهر واحد (لزمها استبراء) ولا يتداخلان كالاتحاد داخل العدتان عن شخصين (وان أحبل امرأة بشبهة ثم نكحها فأنف أو طلق) لكن (بعد الدخول) جم (فقد قبل تنقض العدتان) أي عدة الشبهة وعدة الوفاة بالوضع لانها من شخص واحد (وقيل) تنقض (بالاكتمل ومن عدة العالان) في الثانية (أو الوفاة) في الاولى احتياطاً والاول أو وجه

• (الباب الثالث في عدة الوفاة والمفقود)

(فان مات) زوج (عن حامل اعتدت بالوضع) ولو تقدم على تمام الاشهر الاربعة لآية أو لآلان الاحمال (أو) عن (حائل) قارب عدة أشهر وعشرة أيام بيلها) وفي نسخة ولما انها اقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وهو محمول على الغالب من الحرة المراسم بآية على الحائض بقية الاربعة السابقة وهو تابع اقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصلة فلازوجهن متاعاً على الحول وكالحائض الحامل من غير الزوج وتعتبر الاشهر (بالاهل) ما لم يكن (فان انكسر شهر) بان مات الزوج في خلاله (والباقي منه) اكتمل من عشرة) من الأيام (ثم) ما بقي منه (ثلاثين) ويومان الخامس وان بقي منه أقل من عشرة تنجز بقية شهرها من الشهر السادس وان بقي منه عشرة اعتدت بها واربع أشهر بعدها (الموطوءة غيرها) في ذلك سواء (كالمصغرة)

لهما الزائد على ما يمكن فيه
انقضاء العدة لعسائنها
بالمعاصرة والا فبالنفقة
وان طالت المدة اه الراجح
انها بان الا في المطلاق
(قوله الاول أو وجه) هو
الاصح

• (الباب الثالث في عدة

الوفاة والمفقود)

(قوله فان مات زوج الح) في معنى موته ما لو مضى حرجا
(قوله يترصدن بأنفسهن) أربعاً شهر وعشراً
أربعاً عشر يوماً
أحب عشر ليلاً وأياماً
بدليل انه لم يثبت الوفاة
وذلك دليل التأنيت
والعرب تغلب التأنيت
في اسم العدة اذا أرادوا
البائن والايام فتقول سرت
عشراً والاحسن الجواب
بارادة الايام ولا يحتاج
لذكر الزايد لان ذلك مع
ذكر العدة دفع حذفه

يجوز الاسرار

(قوله) وأقام يديه على طين في عدة الحيات (الم) قال القاضي والسرع أو جبا العدى في الوقابل النحول لان الموت في نقر والمهر كاندسرا
فكذلك العدى الجلبع وتبعية صدور القديله كل منها (قوله) قال الزركشي أى وغيره وقوله وتقدم الخ قال شيخنا جندب فو كسب اء
صورة كلام الزركشي له زوجات حرة وأستوطى الاصلنا كونها حرة ثم طلقها ارباب قبل انقضائها فتنتقل الى عدة قوله
وتعبد بعد حرة وتبرأ الزانية بعد الزانية وأما ما يروى عنها من أنها طلقها كذلك واستمر فيها الى مرنه فتعدها الحرة ثم أزالها الى الحال قبل مرنه
فلا ذكر الزركشي في التكدلة أيضا (١٠٠) صورة وانما الابجى معاشلها وهو يحول على ما يولى أمته أو أمة غيره طائفة منهم الزانية

نموده و رفت قبل از آنکه از روی کل واحد آن تعداد کثیر العدين الثانیة من الولد عوس. ده سوار و چهار شکل
 التقدمه من سواران فان كان بينهم ما هنر او حسن ایا او کثیر اعتد من قوم الوالد عوسه. ده سوار و ده سوار افهاد. فدان کل
 بیما افان من ذلک الشکر یخرج من ابل (قوله) لکن قال البقی فی ما ذکره الشیخ الخاضع. (فصل) (قوله) و حدة المرقع (قوله)
 الرکبی الظاهر من سونوه تلقی بوجه و لید که در لغات الزوج قطع خبره افول و زوج اربع سوار او اخن. فمقل
 قاله فی ان یكون حکمها حکم فی عنها کا (تنبیه) امرأه انقطع خبر زوجها قال انه طلق و انقضت عدی و قال انما

زوجي فانكر الملاقاة صدق بيئته فان نكح حلفت وعلمه تزويجه فان أنكره الحاكم وكذا الواعد وعلمه وانكره قال البغوي يوفيه
 اشكال لان زعم الولي الثاني وجلا لا يحل عمل تزويجه فاجتمع عمل أن يقال تزويجه (٤٠١) الحاكم كالأولي وكذلك مثل عبد رجل قال

زوجت بتي من فلان وقد
 مات فخطبها إلى ذلك الزوج
 المبرأ أنكر عقد الولي مع
 الأب ومصدقته المأذونة
 بالزوج من الأب فقلت
 ينبغي أن تزويج الحاكم
 قوله وفيه وقفة قال شيخنا
 الأوجه خلاف ما قاله

وناهيها بالزوج وسائر تصرفات الزوج في زوجته الحكم بحايته سواء كانت قبل الحكم بالفرقة أم بعدها
 ويسقط بشكاحها غيره (نعمتاً عن المفقود) لانها ناشئة وان كان فاسداً (وكذا) نكحها عنه
 انكر في نفسها واعتدت وعادت إلى منزلها وبستر السقوط (حتى يعلم المفقود دعواها في طاعة) لان
 النكاح لا يفسد بغيرها البتة قال البلقيني وحشي تنقضي مدة النفاس لانها من قوايم النكاح الذي صدر
 بقصدها انتهى وفيه وقفة (ولا نفقة) لها (على) الزوج (الثاني) اذ لا زوجة بينهما (ولا
 رجوع) عنها نفقة عليها (ان اشق) لانه منكر (الانفاس كلفه) من الانفاس عليها (بحكم ما حكم)
 فيه جمع عليها (فلو تزوجت) قبل ثبوت موته أو طلاقه (وبان) المفقود (ميتاً) قبل تزويجها
 بمذارة العدة (صح) التزوج بخلوه من المانع في الواقع فاشبهه ولو بأعمال أبيه بغيره (حياته) فبان ميتاً

الباقية (قوله) فلان تزوجت
 وبان ميتاً (صح) قال شيخنا
 لا يقال هذه الميتة تدل
 على خلاف ما رجح الشيخان
 فيما لو زادت في العدة
 ونكحت بعد مضايقة
 زوال الريبة مستخرج
 الشك من عدم الصحة
 وقال فيهما الاثنى وغيره
 خرجنا ذلك على بيع مال
 البعثة ما جابه فثبتت موته
 لانه تزوجت عليها العدة
 ظاهراً بقوله فاذ ما على
 التزوج قبل ترجع انقضائها
 مقتضى إبطال تزويجها
 ولا كذلك هذه المسئلة لم
 تخالف بعد ظاهراً حتى
 نستحب بقاها فاعتبرنا
 ما في نفس الامر كاتبه

• (انقل) • لو (تربست) زوجة المفقود (أربع سنين) ثم نكحت وأنت (ولو) ولم يدع المفقود
 الحق بالثاني عند الإمكان (انتهى) راءة الحرم من المفقود مضي المدة المذكورة (ولو لم تزوج) وأنت
 ولم يدع (أربع سنين) لم يلحق بالمفقود (لذلك) فان قدم المفقود وأدعاه لم يعرض على الفقه حتى يدعى
 وأما (في) هذه المدة بخلاف ما ذم له كان قاله هو الذي ولدته زوجته على فراشها لان الولد لا يثبت في
 الرحم هذه المدة (فان اتفق) (عنه) ولو (بعد الدعوى) به (والعرض) له على القاتل (فله) نكاحها
 من إرضاعه غير الأب (الذي لا يرضع) الأب (ان وجد مرضعة) غيرها ولا انفلا متعانه (فان أرضعته)
 في منزل المفقود (نورا) عايشه (ولم يخرج) منه (ولا قدم خال) في التحكيم (سقطت) نفقتها عنه (ولو)
 خرجت (بأنه) كسفرها لحاجتها (فانه) سقط نفقتها وان (افترق) بآذنه (وبفارق) سقوطها بخبر زوجها
 (لا إرضاع) عدم سقوطها بخبر زوجها (أب) أباً (بارة) أو بعد الإفضال (الحاج) إلى تكرار الخروج عن هنا اليوم
 والليل بخلافه (وفي لروضة) كاصلاها (هنا) المستلثة لان مكانها قد سبق في الباب السابق
 وهي ما لو نكحت ووطئها الثاني ثم عدل ان الأول كان (بأوت) نكاحاً وأنه مانع بعد فعله أعدة للوفاة عنه
 لكن لا تشرع فيها حتى يموت الثاني أو يفرق بينهما فينتدع تعدد الوفاة (لاول) ثم الثاني بثلاثة أشهر أو أشهر وان
 ما لا يثبوت أو لا يثبت (بهن) ما شرت في الأقران ما أنتم ما من الأول اعتمدت عنه للوفاة وان ما قبله (لها)
 انقضت فعدت للوفاة ثم تعدد إلى بقية الأقران وان ما تامة أو لم يعلم السابق منهما اعتمدت باربعة أشهر
 وعشرة أيام ثم بثلاثة أقران لم يعلم موته حتى مضى ذلك فقد انقضت العدة وان ولو جلت من الثاني اعتمدت
 منه الوضوح ثم تعدد ان الأول للوفاة بحسب منها من النفاص لانه ليس من عدل الثاني (فرع) أن أخبرها
 (عدل) ولو بعد أو امر أن (لوفاته) زوجها أن تزوج (سرا) لان ذلك خبر لا شهادة وقد يقال إذا سألها عن حاله
 وعاد ذلك اتجه جواز شهادة ظاهراً أيضاً قلله الأذري عن بعضهم ثم قال وفيه وقفة

• (انقل) • (قوله) في عدة
 الوفاة (أحسن) من قوله
 غيره التي فيها الشبهة
 فرأى حجة تاهود لوفان
 عنها وهي حمل يشتمولنا
 انها تعدد عنه ثم تنقل
 للوفاة فانه لا يحل الإحداد
 في مدتها (قوله) أي يجب
 لإجتماع على إرادته) وان

• (انقل) • (في عدة الوفاة) خبر العدة من لاجل المرأة تؤمن بالله واليوم
 الآخر أن تعدد على ميت فوق ثلاث الأعيال زوج أو أربعة أشهر وعشراً أي فانه يحل لها الإحداد عليه أي
 يجب الإجماع على إرادته والتعديداً على الرأى على الغالب لما أتى (وبسبب) عدة قران
 الزوج) ولا يجب لان المقارنة أن تورث بالمالان فهي بحقوقته أو بالفسخ فالفسخ منها أوله حتى قبلا
 فلا يثبت من ساقه ما يجب الإحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وحمل كلامه البان ولو جعية وقوله
 الأول من أبي ثوري في الرجة من العدة التي تنقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزوج بعد موته
 الزوج بالرجعة منها خرج بفراق الزوج الموطوءة وبشكاح فادعوا والولد فلا يجب إحدادها الإحداد
 (وعدة الرجة) ولو على ذى (والأصحية والجنونة) والرقيقة كغيرهن قال الأذري وحمل في

(٥١ - (أحسن المطلب) - ثالث) القاعدة الأصلية ان ما كان بمنزلة الإحداد وجب قطع البدن والسرقة
 (قوله) ونه الأصل عن أبي ثوري الرجة (الخ) أشار إلى تعيص (قوله) الأعلى زوج أو أربعة أشهر وعشراً (عمل) مقتضى لهذا التقدير وأن الجنبين

(105) λ

(اولی) مذك

(حداد) *

عبد المولى والاحد

وغيرها و زيادة القيمة

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

البابان كل ما في رية

٤٠٠ مع منه (قوله لا المصروع

قال شيخنا أبو خذم ماسياني

أى حيث كانت من قوم

عادة قوم بالتز من الماسود

حرم علیہا وہوظاہر کا

هو الأصم (قوله وإفاهوا)

إذا صدق الذهب

فقطاه و حوازمه للضرب

تعمیم: $\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i = \bar{x}$

الانواع المختلفة

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْقُبُورِ وَيُخْبِرُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

12. ~~_____~~

الطاعري وفيه نظر فانه يتر منه في الشفتين اللتين وعلى الحنك والذقن فيجبرم في جميع ذلك (قوله لمد أو غيره) الدهن للجماحة كالا كصالح
الرمد (قوله ويجوز بالابيض كالنوت) بالاذلار ينقعه (قوله) قال شيخنا ابطار ان هذا ما تقدم (٤٠٣) انه لو كانت من قديم يتر منه من احسن

بكره المهر والمهر لانه يترتب منه فيه (د) يجوز (او الا كتحليله) العيلة والمهر وغيره (للا
تصحيحه) (التهارود) يجوز ذلك (افضرون) الى استعماله (ثم ارا د يجوز) الا كتحليل (بالابيض
كالتوتيا) اذ لا ينفذ فيه (الا الاصغر كاصغر) بفتح الصاد وكسر هاء ساكن الياء وفتح الصاد كسر
الباء لا يجوز وان كانت بيضاء لانه يترتب منه ان احتاجت البهرا والمهر او مهره وما لا يلا وجهه ثم ارا د
ان يرا د ان صلى الله عليه وسلم دخل على أم سارة وهي حادثة على أبي سلمة وقد جعلت على نفسها رقعة
بها ذبا بأم سارة فذات مهره برأطية فقال له يسأل وجهه أبي وزيد ويحسنه فلا يجعله الا بال
وسمها بالتمسار جلق على أنها كانت متحابة الى يسأل فاذن ان افه يلا بالجو ازه عند الحاجة مع أن
الاولى تركه وأما مهره لم يفت أصالي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني تزوجتها
زوجها وقدما شئت عنها أنتكها ما قد لا من أثر ولا نكاح ذلك يقول لاخ لم على انه منى تزبه
أنا من صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف على عنها وأنه يحصل العلة ومهره لكن في رواية زاده عابد الحق
قال اني أخشى أن تنفقه عنها قال لا وان نفقت وقد يجاب عنها بان الراد ان نفقت عنها تزوجت على اني
أعلم انها لا تنفق إذا ما احتاج اليه ثم ارا د يجوز به (ويحرم على الرجل به) لانه صغر الوجه فهو
كالخطاب (وبكل ما يحمره ويصفه) ويبيده كاصفاد (د) يحرم (تصفيف الشعر) أي الطهر (ويجوز
الاصداغ) أي شعرها (والاخضاب بالحمام) أو غيره فغيرها يظهر من البدن كالوجه واليد والرجل (اذما
تغتسل) لانه صلى الله عليه وسلم أذن لم سلمة في الصبر لاخ لم على الا صر كذا ما عفاه ثم ارا د
الاصل والغاية وان ذهب بحسبها كالخطاب (د) فرع (على العمل بالفرش والستور وأما البيت) *
لان الا حداد في البدن لا في الفرش وكثيره وأما لفظه فمقتل ان الزمة الاشبهه كالتابيله لباس قال
الزكي ان يكون لا يفتل يفتل على الخي ثلث الاوجه ما كالتابيله مطلقا (د) لها (التنظيف بالحمام)
ان لم يكن فيه خروج يحرم (غسل الرأس ومعدو وتقليم الاظفار) والا حداد والزلة والاصداغ لا
يضمن لزينة (الدعاية الى الجماع فلا يفي اطلاق اسمها على ذلك في صلاتها) (ومن ترك الاحداد
أو السكينة في كل المدة أو بعضها) (انقضت عدته بمعنى المدة) اذ العز في قضائها بانقضاء المدة حتى لو
بها فوافاة الزوج بعد مضي أربعة أشهر وعشر انقضت عدتها (وعصت) بترك الواجب عليها بشرط
زاد به (ان علمت) حرمة التزكها ذات كانت مكلفه والا فله صان على ولها (د) فرع (على الاحداد
في غير الزوج) * من الموت (الى ثلاثة أيام) فاقول وعزم الزيادة عليها بخبرين السابقين ولان في
نظامها لم يها عدم الرضا بانقضاء الاثني بها التلغ عجاب العبر وانما خص المدة بقدر عدته لم يحسبها
على المقصود من المدة لغيرها في الثلاث لان النفوس فلا تستطيع فيها الصبر وذلك من ضم التزبه
وبعدا تنسك اعلام الصبر فله الامام طه الاذرى والاشبه ان اراد بغير الزوج القربى كما أشار اليه
القاضي فلا يجوز ولا يجنبه الاحداد على اجني وبعض يوم قالو يثبت ان يحرم الاحداد على اجني
انتهى ويثبت ان يكون نسب كالقريب

• (الباب الرابع في الكنى) •

(فجب السكينة) لمعتد من طلاق ولو بانها تجماع أو ثلاثا حملا كانت أو ثلاثا لقوله تعالى انكسكن من
حيث كنتم (وكذا) يعني لمعتد (وقد اذرعهم) ووده أو اسلام أو رضع أو غيرها كاطلاق جميع
زمنه كذا وكذا بغير رغبة بعتك ما تحت في سبيل عذر وجافقت فزالت على صلى الله عليه وسلم ان
رجع الى أهلها وقال ان زوجي لم يتركني في سبيل عذر كذا وكذا لعل الى الجوع قالت فاصرفت حتى اذا
كنت في الجوفاني المسجد على فقال لك في سبيل عذر بام الكحل أحله فاعتدت فيه أربعة أشهر

• (الباب الرابع في السكنى) •

(وكتبه الشيخ) لعنه من طلاق ولو باننا نعلم أولاد حاملا كانت أو لا لقوله تعالى استكوهن من حيث سكنن (وكذا) تحب لعمدة (عن وفاة فسخ) رودة أو سلام أو رضاع أو غيرها كالطلاق بجامع زنة النكاح ولو لم يرفع بعد بنت مائة أنت إلى سعدان وزوجها قتل فأنت التي صلى الله عليه وسلم أتوا أهلها وقال أنز وحمى وتركني في منزل عليك فاخذت لها في الجوع قالت فاضرفت حتى إذا كنت بأمرنا في المسجد دعا فقال امكني في بيتي حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتددت فيه وأربعة أشهر

فرد على القزن عن الميت ثلاثة أيام كان للمرأة أن تلي غبارا وج ثلاثة أيام أم لا ذكر في النهاية ان لا رجولة قال في البهاوت وفي مستحلو فان الناس

فانما يبايع بعضهن عن المصائب بخلاف الرجال * (الباب الرابع في السكنى) *

وعشر اراء الترمذي وغيره وجهه وانما وجبت السكنى للمعتدة عن وفاء دون النفقة لانما لصيانة دار الزوج وهي تحتاج اليها بعد الوفاة كما لا يخفى والنفقة اسلمت على علم او فدا نفقت (لا) للمعتدة (عن) وطه (شبهة) ولو في كفاية فادلان سبب الترخيص في المتأخر كدومته فلا يلحق بالنكاح الصحيح (ولا سكنى) لادام وللمعتدة باقية في سددها وموتها كذلك (ولا غير لافوتها) أي لا سكنى لها (ولا لامة) سقطت نفقة عنها لعدم انقضاء التام كالنفقة لهما (بل لزوج اسكانهم حال الفراغ الخدمة) لا بد لتخصيصها (ولا) سكنى (لن) خلقت (أو) في زوجه (ناشرنا) أو نشرنا في العدة (ولو في عدة الوفاة) بالخرج (من سفره) (حتى) (تطير)

يكون نشرنا في سلب النكاح بل أولى

• (فصل في سببها) • أي للمعتدة أي تسحق (السكنى) يمكن يوم الفراغ (موت) أو غيره نظير ريفة السابق ومما انفصل على حقا ما دام الزوج هذا ان كان المسكن مستغفلا لزوج وهو ظاهر (وعلمه) (اللازم) (من) الى انقضاء العدة فلا يخرج منه ولا يخرجها منه ذرا العدة لا العذر كما يأتي لا يخرج جوهه ومنه العلم بالعدة عن وطه شبهة أو نكاح فادلان تسحق السكنى على الوفاة والنكاح وشمل كلامه كالمسألة التي روي عنه في صرح في النهاية وفي سائر المأثور والمذهب وغيرهما من العراقيين ان الزوج ان سكنها حيث شاء لانها في حكم الزوجية جزم النور في سكنته والاول هو ما نص عليه في الام كما قاله ابن الرضا وغيره قال المسكن (سكن) بالزمنها (الزمانية) فلها ما لم يلقه في الاقرب من الانه قد سمع بالسكنى في الجملة والعبرة وقد زالت ولان ذلك حق فيقيدوها يومايوم فلا تؤثر المصلحة فيه في المستقبل كما أثر الحق (أو) كان (نفسا) بالزمن (الزمن) الرضا به فله نقلها الى لا تقوم بالن و جسد لانه كان متبرعا لها به والتبرع لا يلزم قبل انصافه (فان كان لا نقا) ج او (رضا) بالانتهاء منه (الحاجة) (يجز) لاق في العدة حقا لله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكلا يجوز وايضا لاصل العدة بانقضاءه لا يجوز لابطال الوفاة وميس هذا كما في سلب النكاح حيث يسكنان ويتقربان كقبض الآلات الحق اهما على الخلو ولو كالا لا استقرارا وأما الفرع فانه بخلافه هنا (فان طلقها) أو مات (وقد انتقلت) من مسكنها (الى) مسكن أو (أو) آخر (بلاذن) منه (عادت الى الاول) واعتدت فيه لان باذن هو أو ولو تم لها في الاقامة في الثاني فله فيه (أي) صرح به الاصل (أو) وقد انتقلت (بإذن) منه (اعتدت في الثاني) لانه المسكن عند الفراغ (وكذا) تعتد فيه (ولو طلقها) أو مات (بعد الخروج) الى اليمن المسكن أو عمران ابدا وبعد الاذن في الانتقال اليه (وقبل الوصول اليه) لانها ما وردت بالمقام فيه من عمن الاول بخلاف مالي وقع ذلك قبل الخروج فتعديت الى الاول ولو بعد الاذن في الانتقال لان العدة حيث فيه قال الاذرى وغيره وقضية كلامهم ان ذلك مرتب على مجرد الخروج من البلد والمخاض اعتبار موضع الترخيص (والاعتبار بقوله) (لا) بنقته (أنما) (تخدمها) كان حاضر المسجد الحرام من هو بمكة لامن أنما تخدمها (ولا) (أمرها) (أو) (الاول) (لنقل) (المتاع) أو غيره فلو أذن في الانتقال الى الثاني فانتقلت ثم عادت الى الاول فانتقلت فاعلمها أو مات عنها اعتدت في الثاني بخروجها لحاجة طفلها أو هي خارجة (وان أذن لها في سفر لحاجتها) الاول لانه لا تسكن (ولو حبسها) فيه (فطابقها) وأما تسبق الخروج من عمران (البلد) (سافر) لانها لم تشرع في السفر وقبل تغير لان علمها سرفا ابطال سفرها بخلاف سفر النكاح فانها وتنتهي الى الزوج قال انفي وهو ظاهر النص وقال الباقون بل صريح (أو) وقع ذلك بعده أي بعد الخروج (فعدوها) (أو) من الضحى وانما يلزمها العدة لان قطع السيرة مشقة طاهرة وهي معتددة في سيرة ما مضت أو عادت (فان مضت) والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها) تمام العدة وان انقضت في الطريق (ولو لم تنقض مدة فامة المسافر) التي اقامته فيها لا يفتي من حكم السفر وهي ثلاثة أيام غير يوم الهندول والخروج لان ذلك انما يسفرها ولها ان تقبى الى قضاء حاجتها وان زادت اقامتها على مدة المسافر كما لا يخفى لان ذلك المصروف من السفر

(قره) وعلمه (اللازم) (إذا)

تزوج المسكن بدنسليم أمته

ليسلاون را ثم طلقت أو

مان منها زوجه فان لم يلزمه

تقر بهان المسكن الذي

وجبت فيه العدة تأمل

لكونه متبرعا في الاول

فيه وفعه والاخر الثاني

اه الوجه الاول (قره)

وشمل كلامه كالمسألة

الرجعية الخ أشار الى

تخصه (قره) وبه جزم

النور في سكنته وهو

أوضح ع وبه أفتيت

• (قره) والمخاض اعتبار موضع

الترخيص وهو ما دم

(قوله) فرع البدوية انهم

ينتقل قومها فكان الحضرية

مقتضى القاءها بالحضرية

انها لو اذن لها ان تنتقل من

بيت في الحلة الى بيت آخر

منها فخرجت من بيتها

الى الآخر هل يجب عليها

المضي أو الرجوع وكذا لو

اذن لها ان تنتقل من تلك

الحلة الى أخرى فخلتها

الطلاق أو موته بينهما أو

بعد الحرج من بيتها

وقبل مفارقة بقعة حلتها

هل تضي أو ترجع فجب

الفصل في المقدم ولم

يعد عرض في الشرح

والروضة لذلك ويستفي

من الحافهم امر ومضما

لوانتقل أهلها وبقي غيرهم

تخير في الإقامة بالحضرية

لوانتقل أهلها من البالد

يكن لها الانتقال ومنها

حيث يجوز لها الانتقال

لورثت وبقرية وأرادت

أن تقيم بها جزلا ولا جزها

أن تضي معهم فان المقام

بالقرية أول من السير

لاسيما في ربعين الموضع

الذي وجبت فيه العدة

بمختلف الحضرية (قوله)

فلو ارتحلوا جميعا إلى

ارتحل قومها معهم أو

النساء أو غير أهلها أو

أرادت بعض الحلي ونهم

أهلها فليس عليها أن تقيم

ولوارتحل الرجال دون

النساء أو غير أهلها أو

الزوج أو أهلها أو بقي أهل

الزوج فعلم ان تقيم وان

(أو) والسفر (الفرقة) أو بارأوسا فرجها الزوج لحاجة ثم تزده على) مدة (إقامة السفر ثم تعود)

لا تسمع حكم سفرها ولا تسمعها في الأخيرة كأن يسفر زوجها وينقطع برؤاها لسلطانه هذان لا تقدر

لها مدة (فان قدر لها مدينته في سفرها أو في (غيره) وقوله (أو) اعني مكان (الحاجة اليه

والجواز به كاعتكاف كذا أولى (استوفتها) للآذن (وعاد لتسلم العتقوا انقضت في الطريق) لتسكن

أقرب إلى موضع العدة ولان بارأوسا فرجها أو غيرها أو غيرها (ويعني بالتأخير)

للعودة مدتها ثمانية المدة (الاعتكاف كسوف في الطريق (وعدمه فتنه) ولو جهل أمر سفرها بان

اذن لها ولم يذكر حاجتها ولا زهده ولا أقمى ولا أرحى على سفر النقلة ذكره الروايات وغيره (فرع) (فرع) (فرع)

لو (اذن) لها (في الاحرام) يحج أو عمره (ثم طلقها) أو مات (قبله) وقبل خروجها من البلد

(بإذن الآذن فلا تحرم) ولا تسافر كما بهم الأولى من قوله (فان أحرم لم يخرج فبذل انقضاء العدة وان

فان المخرج لان زهدها سبق الاحرام فهي كالأحرمت بعد الطلاق بغية اذن من تقدم فاذ انقضت آتت

عمره أو جهل حاله في وقته والاحتج بها بالاحرام ولو لم يها القضاة ودم الفوان (وان أحرم باذن أو غيره

ثم طلقها) أو مات (وجب) عليها (الحرج) معسدة إلى ما أحرمته (ان تضاف الفوان)

لضيق الوقت لتقدم الاحرام مع ان خروجها يحصل انقضاء العدة أيضا (والا) أي وان لم تغف الفوان

(جاز) لها الخروج إلى ذلك ما لم تعين الصبر من سنة متصايرة الاحرام (فرع البدوية) (وهي من

بينها من صوف وور ونحوهما (ان) تسكن عن (ينتقل) قومها فكان الحضرية) فبما من لزوم

ملازمة ما سكنها وغيره لعموم الأدلة السابقة (أو) كانت من قوم (ينتقلون) شأن أو بها (فاذا

ارتحلوا جميعا) وهي في العدة (فأما الانتقال معهم) لضرورة (والا لو توفى) أي المكن بمسكنها

(إذا ماتت) نفساء أو ضوا أو بضاد وينتولا (وكذا لو ارتحل أهلها فقط) لها الانتقال معهم لان

مفارقة أهلها لغيرهم مشقة لها الوفاء انما تبان كان في الباقين وقوله الباقيين وحل تغيرها إذا

توفى عنها زوجها أو طلقها غسلا فإنا: أما إذا طلقها رجعا أو في القيمين واختاروا فاستأنف ذلك تعاملا

الحاقا لها بالزوجة في ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما كان التوفى عنها أو المطلقة غسلا فإنا

بدوية ورائي الكلام عليه ثم توفت فيمن جهته أنه قصر بالطلاق وترك الرجعة انتهى لا ينبغي بعد

التفرع السابق ماني كادام المصنف من القصور عن الغرض (ولها) إذا ارتحل معهم (ان تقف

دوم في قرية) أو نحوها (في الطريق) لتعتدل ذلك أقرب مجالها وأقرب إلى موضع عدها بخلاف

الحضرية لما ذن لها في السفر لايجوز لها الإقامة بقية في الطريق لانها لا تملك موضعها ولا تسفر طرقي

عليها فاعتدى في الوطن أو المقصد أو في البداية لا إقامة لهم في الحقة فتولا مقصودا لا لم تلزمهم الجمعة (وان

تأخروا) عن مدونة يومها ينتقلوا (وأمنت) هي (لم يجر) لها (ان تهر به معهم) لانهم يعودون

إذا أمروا (فرع) (لو طلقها ملاح) أسفينة أو مارت وكان (سكنها السفينة) بضم الياء (اعتدت

فيها ان انقضت عتقها مسكن) فيها (بمرافقة أو تساعها) مع اشتغالها على بيتهم فإمرافق لان ذلك

كأبنت في المخان (والا) أي وان لم تنزل ذلك (فان صحبا يحرم) لها (بمقام السفينة) أي

بمكان يقوم بغيرها (خرج الزوج) منها واعتدت هي فيها (فان قدوته) أي الحرم الموصوف

بما ذكر (حرجت إلى أقرب القرى) إلى الشما واعتدت فيما لا يمكن تركها في السفينة لا ملاح

لكن نالها الساردي فيما إذا صحبها الحرم ولم يكن المقام بالسفينة فقال لها ان تعذر فيها أن تخرج من

الزوج (فان تهر) ذوا الحرج) منه ومنها (تسرفت وتعتت) بقدر الامكان (فرع) (فرع) (فرع)

(فان) وقد طلقها أو مات (بمخرجها أو غيرها مسكنها أو بها) (أذنت) في النقلة (فخرجت

للقلة) فأعتدى في المسكن الثاني (وقال الزوج) انما أذنت لك في الخروج (الفرقة) أو لغير ذلك

فأعتدى في المسكن الأول (فأقول قوله) بينه لان الأصل عدم الاذن في النقلة ولا أنه لم يقصد كل حالها

ارتحل أهل الزوج وبقي أهلها فهي بالخيار في الملبودية

(توبه اولها الوارث قال قولها) قال الباقي كل عين ثبت انخص فثبت لوارثه الا في هذه الصورة والفرق بين الزوج والوارث كونه في المنزل الثاني بعد سدها وترج جانبها على جانب الوارث لا يرجع على جانب الزوج اتفاق الحق - والوارث اجنبي عنهما (توبه ولواختافت (٤٠٦) هي الزوج او وارثه في الاذن الخ) قال في الاوار ولو خرجت الى دار غيره او قالت خرجت اجنبي عنهما

بذلك وانكر صدق بيته ولو كان الاختلاف مع الوارث صدق بيته اه وقال في العبا ولو خرجت الزوجه الى دار ارباب غدير الاولى ثم فوتت فقالت للزوج خرجت بذلك فانكره الاذن حلف وان انكره وارثه حلفت في كلوا فتر بالاذن في النكاح وادى ضم الزوجه او التقدربدة وانكرت اه الرابع ان الفول قول الوارث اذا انكرت الاذن (توبه او دين ارمال) أي كوديعة عندها (توبه والبذاعة بالجمعة الخ) البذاعة بفتح الباء وبالهجمة والياء وبالهجمة وبالهجمة (توبه وتعدو منسدة معلقة لا تحبها تفق في الماروج الخ) قال الاذن وبانظر في قولها أهل العبا انها لم تخرج فهذا الوقت عصفت هل تقدم الخ قد تقدم الخ الرب المحض وبما كانت قد توفرت قبل الفرج أو بعد ان تخرج علم كذا فعل الفرق في غير اول طلاق وقوله هل تقدم الخ أشار الى خصمه (توبه وبيع غزل بصرها) كذا فساده والتصدد (توبه ولها

بكتابة طلاق واختلاف في النسبة (أو) قالها (الوارث) ذلك من مورثه (فالقول قولها) بيها لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج ولو اختافت هي وزوج او وارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله بعينه لان الأصل عدم الاذن (فان قال قلت انتقل للزوجه أو شرا) أو نحوها (فانكرت لفظ الزوجه أو شرا) أو نحوها (فالقول قولها) بيها لان الأصل عدم هذه اللفظة (مطلقا) أي سواء كان اختلافها مع الزوج بان قال قلت اني آخره أم مع وارثه بان قال قال مورث قلت اني آخره (اصل الزوج والورثة) بعد موته (منها) أي المعتدة (من الخرج) من مسكن عدنها لقوله تعدل لا تخرجوهن من بيوتهن أي سكنهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قال ابن عباس أي بالذمة على أهل زوجها (فان خافت) على نفس أو عضو أو بضع أو دين أو ولد (انتقلت) لان الخرج لك انك من الخرج للعالم ونحوه (أو اشتد أذا ما بذاء الاجاه) عابها (اخرجوا) عنها من المسكن (مطلقا) أي سواء أضاف أم اتسع والاجاه أثار ب زواج كخبره والبذاه بالهجمة أصله البذاعة بالمفهومها أي الغش تقول منه بذت على القوم وبذأت عليهم وفلان بذى اللسان وفلان بذية ذكره الجوهري (وان بذأتني عليهم) أي على أختائها (فله) أي الزوج أو وارثه (نقلها) من المسكن لم يصر في أية ولا تخرجوهن ولا مرمي الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تعذ في بيت أم مكرم لما قاله عبد رب المسب انه كان في لسانه ذرية فاستطاعت على أختائها (هذان اتحدت لهما واوسع لهما للاجاء) ولم تكن ملكها ولا ملك أوبى (فان ضاقت) عنهم أو كانت ملكها أو مملوكة أو بها (فهي أولى بها فتخرج الاجاه) منها (وتنقل) من مسكنها (ان بذأتني الجيران) وتأذت بهم أو هم بها (أذى شديدا) بخلاف السير اذا لا يغلو منه أحد وقوله بذأت في الموضع صوابه بذت كما جبره أصله لانه معن اللوم كدعت (لا) ان بذت (على أوبى) ان ساكنتها في دارها فلا تنقل ولا يغفلان وان تأذت بها أو هما بان الشر والوحشة لا تأول بينهما طوله ابع الاجاه والجيران (وتعدو معتدة مطلقا) أي سواء كانت عن فرقة حية أو وفاته أو وطه شره فتعدو (لا تحب نفقته) ولم يكن لها من نفسها حاجتها (في الخروج لشراء الطعام والقطن وبيع الغزل) ونحوها العاجزة اليها (نهرا لا يلبس) غلا بالعادة لان لا يمكن ذلك نهرا والأصل في ما قاله قولها يار طاعت سألني ثلاثا فخرجت تجددت فخلاله انضاهها رجل فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اخرجي فخذى ثغلك ولعلك ان تصدق في سنة أو تعدى على جبار وامسلم وأوداد والافغلة قال الشافعي ونقل الانصار في بعض منازلهم والجداد لا يكون الانهار أي غالبا (وله الخروج ليس لالي الجيران للعدو والغزل) ونحوها مما لا تفسد (د) لكن (لا يثبت) عندهم بل في مسكنها لداري الشافعي رضي الله تعالى عنه والبيهقي ان حال الاستشهاد وابطاد نقلت نسأهم بارسلوا الله انك توحش في بيتنا فتأذت عند احدنا فاذن ان يصر على الله عليه وسلم ان يحد من عند احداهن فاذا كان وقت النوم تأوى الى بيتها أو ظاهرها كالدار الأخرى وغيره ان ذلك محله اذا أمست الخروج ولم يكن عندها من بيوتها (ولا تخرج للرجعة والمستبرأة) والباين الحامل لما ذكر (الاباذن) أو اضرة كالزوجة ثلاثين مكسبات بنفقته وهذا ما لا يحق رغبة فيسار بقوله لا تحب نفقته انتم لباين الحامل الخروج لغيره يحصل النفقة كشرافه قن وبيع غزل ونحوها كما ذكره السبكي وغيره (فان لزما احد أو يمين) قد عوى (وهي بررة) أي كسيرة الخروج (خرجت له أو غدرت) حدثت وحلفت (فمسكنها) بان يحضر اليها الحاكم أو يبعث اليها نائبه (وان زنتها المدعى بالحر بها جرح) منها لدار

الخرج الخ الخ قال الاذن قول الولي في زوجة الميت أو المطلق لا تخرج نهرا السابق وأما ان يتهاين بكفة بائنا السلام ممن رضاه ولا تخرج لداره الميت ونحوه وأما ان يتهاين بزوجها من جوارحه أو غيرها ممن رضاه ولا مسكنها ان الخروج لذلك هل يجاب بان فيه بطلان فربان يميل في قوله ويترى ان يجاب ان لا يمتنع

(نوله دلا بوختر بمبا الى انقضاء عهدهم الخ) قال الاذرى سياقي ان المغرب يعمل يومين أو (٤٠٧) ثلاثة للنظر في أمورهم فيظهر ان يقال

هَذَا ذِيْقُ مِنَ الْعَذَابِ مَنْ لَمْ يَدْرَأْ بِأَنَّ
الْعِلْمَ طَائِفَةٌ مِنَ الْغُرَبِ وَبُورَى
وَأَنَّهَا تَقْتَضِيهَا طَعْمًا وَجَوَارِي
الْحَقِّ فِي رَوْحِهِ وَفِي غَيْرِهِ أَنْ
يَقَالَ بِأَنَّ أَشَارَ إِلَى تَصْغِيرِ
(قوله) وَتَخْرُجُ أَنْ جَمَعَ
مَعَهُ الْغُرَبَاءُ (الْغُرَبَاءُ) شَيْءٌ مَالِي
أَعَارَهُ بَعْدَ وَجوبِ الْعِدَّةِ
وَأَعَارَهُمْ وَكَسِبَ بِإِضْطِاقِ حَلِّ
أَنْ تَخْرُجَ مِنْ رَوْحِهِ وَلَمْ
يَرْضَ بِخُرُوجِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ خَلْفَ
وَيَسُدُّ عَنِ الْعِلْمِ بِالْحَالِ
وَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ إِذَا أَعَارَهُ
بَعْدَ وَجوبِ الْعِدَّةِ رَعَاهُ
بِالْحَالِ لَهَا تَلَزِمُ لَهَا
الرَّجُوعُ مِنْ إِطْلَاقِ
اللَّهِ كَالْعَارَةِ لَهَا فِي الْيَسْتِ
الْعِلْمِ أَمْ مِنْ ذِكْرِهِ قَالَ
الزُّكِّيُّ وَدَعَّرَ فِي
عَقْلِهَا أَلَا الْعَارُ بِتَلَزِمُ
أَنَّ لَهَا أَوْضَعَ الْمَجْزَعُ
قوله وَهَذَا جَاءَ الْأَوَّلُ (الْمَحْرَمُ)
أَمَّا الْخَالِ أَوْ مِنْ (النَّسَاءِ)
وَعَرَفُوا بِحَرَمِهِ كَوْنَهُ أُنْثَى
وَمَا ظَهَرَ فِي حَرَمِهِا كَوْنَهُ
كَرَّ الْأَوَّلُ الْأُنْثَى سَلَّ
أَلَا يَكُونُ مَعَهُ أَهْلُ مَعْرِفَتِهِ
أَمَّا الرَّاسِعُ أَوْ أَهْلُ مَعْرِفَتِهِ
فِي (قوله) وَدَعَّرَ أَيْ جَعَلَ
(نَهْ) أَشَارَ إِلَى (نَهْ) قَوْلِهِ
أَلَا الزُّكِّيُّ وَالْأُنْثَى (الْمَحْرَمُ)
لَمْ يَدْرَأْ بِأَنَّ (قوله)
يَنْقَلِبُ بِأَنَّ يَنْهَعَا
(بَعْدَ) أَوْ جَوَارِي

الاسلام (الاتامنت على نفسها) وغيرهما من الحرة (أي فلا تخرجن) اعتدوا زنت معتدة وهي
تخرجت ولا يخرجن من بهالي انقضاء عدتها بخلاف ما ذهب إليه المذاهب والاربعون صاحب الزمان في
المدة يعين على الهلاك والعدلة تنزير في الحد (تخرج) من منزلها (ان يرجع مع المنزل) فيه (أوت
مدة زوجة) (دم برض) المبرأ أو أحر (باجزائل) فاقبل لغير ما يعمل بالامر عليه الا مع طيب نفس
منه وما بان جانب في محبة (فان رضى بالاجزالا لا يزوجت) ان لم يكن (مستوردة) اني الاقل
لجواز رجوع المبرأ (أو) (مستأجرو جوار) أحدهما روى الاقل نقلياً الحكم العراقي فيمنزلهما
روى في مقتضى الثاني نقلياً الحكم الاستقراري. بخلاف ما إذا رضى بالاعارة فلا تروى الا قبلها فمن
تخل الزوج منه العز به فانما وفي معنى الاستأجر المسمى بسكناهة وتؤقت وفي معنى رجوع المبرأ الجز
عليه مطلق أو سواها وجنود وزوال ملكه عنه بغيره أو غيره (ولا تعزفي الخروج لتجاوز زنت) تعزف
الاسلام) ونحوها من الاعراض التي تعين في ابدان دون المهادن

هـ - فصل يرمع على الزوج) * ولأوصي (مسألة العدة) في العار التي اعتدتها وما دخلها به روى
الى الخلوها من غير محرم عليه وان في ذلك ما ضر اربابها فقال تعالى ولا تضاروهن ان يضربوهن ان لا يكونن
واحدة) يجوز ذلك (مع محرم لهما من الرجال) يحرم (لنفسه) (مع زوجة) أخرى
(أو جارية) * وهما لا يزوجان بعد السابق (د) (بكره) لأنه لا يزوج مع الطهر وظاهره بغير
في الزوجة والحال به أن يكونا اثنين أحداً مباحاً وبمحل خلافة في الزوجة عندنا من التبر (ويشترط
في المهر) ويحرم (تغير بلوغ) فلا يكفي غير الميز ولا الميز المبرأ من المكاف لا يلزم ما روي
الفاحشة واعتبار البلوغ في الأصل عن السابق ثم قال وقال الشيخ أبو حامد يكتفي عندني بغير الرافق

وافضة كلام النووي في مهادن كماله الا كفاؤه بل يصرح به في ذاء به مقابل بشرط أن يكون باعاً
علاً أو مراهقاً غير استحيانه قال لا زكوى ولا يضمن أن يكون أصيراً فلا يكفي الإعيى كالأبني في
السفر بل يراه إذا كان محرماً (والنوسة الثقات كالحرم) فيما ذكر (وكذا) المرأة (الواحدة) بائنة
محرماً كانت أو لا كانت بالواحدة هنا بخلاف الحج لنقصان السعر على أنهم أكثر من ذلك للوزن بالناس
المناهل الواحدة فلا فرق (د) يجوز (لرجل) أجنبي (أن يغلو بأمر اثنين) (لعله) أي لا يجوز
لرجلين اثنين أن يغلوا بأمر أولي به دون طهرهم في الفاحشة كاصحبه النووي في جموعه لأن المرأة
تسعى من المرأة فوق ما يسعى الرجل من الرجل لكنه في شرح مسلم لا قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخلن
رجل يدرى بهي هذا على مفيدة لا يورده رجل أو رجلان على جماعة يدرى به دون طهرهم في الفاحشة إصلاح أو
مرء أو غيره ما قال لا زكوى لكن باب التأويل وتكبيره في الغتار وقد كان وجهي في المهر وفي باب
صفة الفاحشة تنسب وفيه بعض الميم من ثبوت أن غالب عن زوجه إذا كره الموهري (فان انفرد كل منهما)
أن الزوج والمعدة (بمحرم من الدار عرقا من المطبخ والمسترأح والمعد والبر والمعد) الى السطح
(جاء) مسأكتها (أو غير محرم) كبيتين من خان ودان من مخدوتين بخلاف ما إذا اتخذوا رفقة حذر
من الخلق (وفاق باب بينهما) أو بسد حذرهما أو الدار والخبرة على طهرين كالمهم ما اختلفوا فيه
الاصل (وعرفوا) (لدار) كدار وبجرة في أنه ان اتخذوا رفقة أو نحوها فلا لأن لا يزوج
ان سكتها العلوي لا يمكنه الاطلاع عليها طاله الهاملي (فان كان بائنة في مسكتها لم يكن) ذلك الا
بحرم أو نحوها بخلاف ما إذا كان خارجاً عن مسكتها ولو كان بائنة مسكتها أحدهما في مسكت الآخر كان أعم
وفذلك أنه بشرط أن لا يكون مرءاً حدهما على التحفظ لذلك التصريح بوضوحه بالاصل (فان لم
يكن) في الدار (الايت وصفه) مسأكتها (ان) معها (بحرم) لانها لا تتبر من السكن موضع (فان
ي) يبينونها (منازل) (أو) (ما يليق بها) سكا (جاء)
وهو لا يصح رسم مسكن المعتدة بغير الاشر) * من آخره أو رجل لم له الفالدة كالأب عارداً واستثنى

(فصل) ﴿ قوله لا يصح بيع مسكن المائدة الخ ﴾ قال الزركشي يستثنى من منع البيع ما لو كان قدوة بين قبل ذلك ثم حل الدين بعد الطائفة يمكنه فوازمه ، موضح آخره في جواز بيع الدين للبيعة ولو أمسثروا

١٠٩
 (فصل في الورثة) • إذا مات الزوج عن ممتلكة السكينة (فصل في مسكن المعتدة بالاشهر بلا اشهر) •
 ينقض أو ينأى بل يخلو طرس (لا) المعتدة (بغير الاشهر) أي بالجل أو بالانفراق فلا تصح قسمة
 مسكنها أو ثلثها القسمة ينسج للجهل بالمدة وهذا مع التقييد بالاشهر من زيارته وإن كانت مسكن مستأجر أو
 مسكن واحد واحتج إلى ثلثها الزم الوارث أن يستأجرها من التركة إن كانت ولا فلا يلزمها مسكنها كالمهر بما
 مر (وإن تبرع الوارث باسكانها الزمها الاجابة) لأنه غير ضايف صوت مامووثه (قال الروابي) تبرعا
 له وادري (وغير الوارث كالوارث) في ذلك (حيث لا يريه) فيه قال في الرضا فيه نظر وجه
 بأنه نقل كالأدبي عن الإمام في القسمة أنه لو تبرع أحد بنين ببيت مفلس لم يلزم المدين قبوله بخلاف
 الوارث وإن لازم فيه به تحمل منسدة مع كون الاجنبي لا غرض له صحيح في صوت مامووثه وأوجب عن الأول
 بأن لزما المعتدة للحسن حق لله تعالى لا بد له فوجب فيه القبول والا فلا يلزم تعاطيه وبأن حفظ الأسباب
 من الملمات المألوفة بخلاف أداء الدين وعن الثاني بأنه اغناصه لو كان التبرع عليه وليس كذلك إذا
 التبرع اغناصه على الميت (والأ) أي وإن لم يورثه منه تبرع (استحب للامان) حيث لا تركه كاسكانها) من
 بيت المال لاسيما إن كانت تهم به بغيرها ملازمته احتياطاً لمن تعدد منسدة الوارث لم يكن لها أحد سكت
 حيث ضاعت (ولو الوارث يشبهه) كسكاح فاسد (اسكانها) وتلزمها ملازمة كإدائته

(قوله فلو كانت باثنا
 سقطت عنهما فبما انظره)
 كلام المصنف كالمهر
 كالمهر فيه (قوله فلا يشبهه
 تصديقها) أشار إلى تصحيحه
 (الباب الخامس في
 الاستبراء) •

• (فصل في مسائل ابتدء العدة) • عن طلاق الغائب أو موته (من حين الطلاق والوفاة) من حين
 (بلغ الخبر) كاستمرار الإشارة إليه (وإن طلقها) زوجها (فانت بقره ثم تزوجت ووطئها)
 (الزوج الثاني) ووطئها (الطلاق يشبهه وقره بينهما) أي بينهما وبين الثاني قبل وطء الطلاق
 (أنتم للمعالي القرن) الباقيين من عدة طلاق (ودخل فمهاقرآن من) عدوتها (بشبهة ثم
 نفذ في ثلثها قرآن ثم) تعدد (بأن عدة) وطء (شبهة للطلاق قره) وانما قدرت قبل وطء الطلاق
 لاسيما إن عدوتها وطء الشبهة المقدم على الفرق مقدم على عدة انكحاح الفاسد فسلطه فرق بالوفاة ولو
 من عطف أمه إليه بشبه (وإن مات زوج المعتدة فقالت) انتعت عدتي في حياته لم تسقط العدة (غيره) (ولو تركت)
 لافترها قال الأذري وهذا قدما للقول بالرجعية ولو كانت باثنا سقطت عنهما فبما انظره أخذ من التقييد
 ذلك قال فلزم له حمل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فادعت أنه كان رجعياً وانما أثبت فلا يشبه عدتها
 لأنها اصل بماء أحكام لزومية وعدم الابانة (ولو أسقطت المعتدة حق السكينة) عن الزوج في المستقبل
 (لأسقط لانها يجب وما يوافقكون) ذلك (اسقاطاً) للسكينة (بأنه لا يوجب له وهو لا يصح) وإن وطئت
 مرة بجهة بشبهة فاعتدت (أي صارت في العدة) (ووطئها الزوج لم تنقطع العدة ولا عدة ووطئها كالزنا)
 • (الباب الخامس في) • بيان (الاستبراء)

سمى بذلك لأنه مقدر باثنا
 ما يدل على البراءة من غير
 تعدد وسبب العدة عدة
 لتعدد ما يدل على البراءة
 فيه (قوله وهو ثلث الأنفراء
 الخ) أسهل عدة إمكان
 الاستبراء إذا جرى السبب
 في الطهر يوم وليلة وخطبتان
 وفي الحبس ستة عشر يوماً
 ولخطبتان (قوله لقوله صلى
 الله عليه وسلم في سببها
 أو طمس الخ) وترك
 الاستفصال في فرائض
 الأحوال مع قيام الاحتال
 ينزل منزلة العموم في المقال

هو التبرع بالمرأة مدة يسبب ذلك العين حدونا أو زوالاً لفرقة المرأة الرجم أو للتعدد وانقضاء ما على ذلك
 لأنه الأصل والأفد بغير الاستبراء بغير حدوث ذلك أو زواله كان وطئاً أم غيره طائناً أم غيره حتى أن
 حدوث ذلك العين ليس بشرط بل الشرط كما سأل في حدوث حل التمتع به لوافق ما ياتي في المكتوبة والمرقة
 ونحوها (وقد ثلاثة أطراف لا تزال في ماهيته) أي الاستبراء (وهو ثلث الأنفراء) يحصل (بعبدة
 كاملة لا شهر) وإن كانت أموله ومات عنها سببها وأعتقه القوله صلى الله عليه وسلم في سببها أو طمس
 أو طمس أو طمس (حتى أتسع ولا غير ذلك) حل حتى تحضر أو يورث أو يورث ويصح ما حكم على شرط
 مسرور أو سبب الشافعي بالمرأة بغيرها بجماع حدوث الملك والحق من لا تحيض من الاستبراء كالعدة حتى يعتبر المهر
 تحيض من اعتبار قدراً للحبض والطهر غائباً أو هو شهر كما سأل في ليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر المهر
 لا الحبض فإن الأنفراء فيها منكر وقد يعرف بخلاف الحبض البراءة ولا يتركها: فاعتبر الحبض في الدال عليها
 (وتنظرها) أي ذات الأنفراء المحبضة الكاملة (إلى) من (الأيام) كالمدة أو ما لم يكن) أو زوال
 ما كسبها (ما زاد) (الأيام) في حصول الاستبراء (من عبدة كاملة أخرى) كالمهر عامراً أيضاً

(قوله ولا اكتفاء بحسب الحامل قرأ من زاده) أشار الى تعصبه (قوله قال الزركشي أخذ من كلام غيره والظاهر ان الحامل الخ) أشار الى
 تعصبه (قوله قالوا فذهبهم الخ) أي كالزكري (قوله والميزوم به في العدة حصرة الخ) أشار الى تعصبه (تنبيه) * قال الباقي وأما الغير
 فمن يتبرأ من الافي الاستبراء وتعرضوا (٤١٠) أهائي العدة وهي من الشكلا ت فام اوان كان له احض وطه والآن ذلك غير معلوم

فنظري الى الزمان بالاحتياط
 المقرر عدم انفاد مضى
 خسة وأز يعرض وما قد
 حصل الاستبراء وبيان
 ذلك أن بقدر ابتداء حصة
 في أول الشهر مثلا فيحسب
 ذلك الحصة فإذا مضت
 خمسة عشر طهرات بعد
 ذلك خمسة عشر يوما
 حصة كاملة حصل
 الاستبراء اه (قوله فمن
 ملك أمنا الخ) قال بان المقتضى
 اعلم أنه يتحصل في قوله
 الشيخ من ملك أمنا في آخره
 مسائل كثيرة فوق الألف
 كما أخصه في الأصل
 وقوله ومن حوت بالكتابة
 (الصحة) ثبت عبارة
 المكتوبة وأما المكتاب
 والمكتبة إذ عجز أو وضعت
 كليهما (قوله ورهن)
 مثل الرهونة أمه المدون
 المأذونه في الغارة قال
 شيخنا سابق أن الراجح
 مخالفتها اه (تنبيه) *
 قال الباقي لم أوس تعرض
 لطريق القراض إذا انفسخ
 واستقل به مال ذلك وكذا
 في كذا التجارة إذا خرج
 الزكوة وثقل المصنف شره
 بالوجع بقدرته في غير
 الجنس كالو يبق أن يجب
 الاستبراء لتقدير اللوغا
 اه هو ظاهر في سارية
 القراض وكلامهم يقتضيه
 وأما في كذا التجارة فلا بد
 لو استأمن الكافر ثم أسلم
 خرج به بالوطاة ما لا يرقب
 ما استبراء اه في العدة فانه يجب استبراءها
 (قوله وهذا ما استدله على أن الطلاق الرجعي يزيل الزنا جنة)
 لا احتياط

الغير السابق فلا يعتبر بقية حصة الموجد طه وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها
 تستحب الحصة فالله على البراءة وهذا استحب الطاهر ولا لاله على البراءة (و الاستبراء (و القارن
 (الانهر) يحصل (بشهر) لانه قد قرء (وليعامل) يحصل (بالوضع) لحله الغير السابق
 في الحصة والافس والاجاع في غيرها هذا (ان لم تكن في عدة) بأن زال فرأى عنها أو لم يسهل بسبب بخلاف
 ما إذا ملكها بشراء أو تحوي وكنت حامل من زوج وهي في شكها أو عدة أو من وطء شبهة فلا يحصل
 استبراءها بالوضع (وبأن) بيانه ويحصل (بعدة من حامل قرنا) لا طلاق الغير السابق (والا)
 بأن يخص (بوضع) أي الحامل ذلك والحصول البراءة بخلاف العدة لا تخاصها بالأن كره بدليل
 اشتراط التكرار في عدم الاستبراء ولان فيه ساق الزوج فلا يكفي وضعه في غيره بخلاف الاستبراء
 الح في فتمه تعالى ولا اكتفاء بحصة في الحامل قرأ من زاده وهو خلاف مقتضى كلام أصله والبنوي
 الذي نقله الباقي وأثره قال الزركشي أخذ من كلام غيره والظاهر أن الحامل الخ الحاد من زنا كالقارن
 لا تم اكتفاء بالحض الحادث لا بالمقارن واكتفاء بالحمل المقارن في الحادث أولى قال وقد يفهم من
 كلامهم أنها لو كانت ذات أشهر وحلت من الزنا لم يحصل الاستبراء بضع شهر والميزوم به في العدة حصرة
 بضع أشهر لان حل الزنا كعدم انتهى وتقدم نفاؤه عما يكون كعدم في العدة في الاستبراء ما لم
 من الفرق بينهما * (الطرف الثاني في السبب) * الموجب للاستبراء (وهو نوعان الأول المالك) أي
 حدوثه (فمن ملك أمنا أو نقص شره فيها بوجتها) من أول أو جهة أو شرها أو وصية أو سوا غيرها
 (أو تحدد ملكه) لها (بشع) بعب أو شيل (أو أقاله أو غير ذلك وان لم يسهلها) منه (أي من ملكه
 أو استبراءها) (لكنه قبل التملك (وجب) عليه استبراءها وان تحقق براعتها كاصغيرة) والآية
 والبركة لا طلاق الغير السابق ولو قال عقب قوله بوجه ما ولو يفسخ كآلة إلى آخره كان أولى وأخصر (وان
 أثرها) ان لا تحلل (فردت) اليه ولو قبل تصرف المقرض فيها (أو باعها) بها فهو با (بغير فسخ)
 البيع في زمنه (وقلنا للملكه) عنها (استبراءها) اتخدها بعد زواله وهذه ذات حمار في قوله
 أو تحدد ملكه بفسخ (ومن حوت) عليه (بالكتابة) الصحة (لا الاحرام ونحوه) كصلا وصوم ورهن
 (تمثلت) له بفسخ الكتابة (وجب) عليه (استبراءها) له لو دخل بعد زواله كإلوا ب أو
 ثم اشترى بها بخلاف الكتابة الفاسدة لأنه الوفاء فيه أو بخلاف الاحرام ونحوه ولا دخل في الملك والتصرف في
 ذلك لعرض سريع الزوال وبقائه ملك التمتع في الرهونة بدليل حل القيلة والنفار بشهوة أو انما حرم الوفاء
 مراعاة حق الرهن حتى لو أذنت له حل (وكذا) يجب استبراء من حوت عليه (برزق أو رزق) ثم عاد
 الرهن منه إلى الاصل المبرق له (ولو اشترى) مثلا (زوجته استحب) له (استبراءها) ليشترى
 الوفاء في ملك العين حلالا في الأصل بخلافه في النكاح وانما يجب عدم تجديد الحل ولا تنشاء شرف الاختلاف
 المباد (لكن يحرم) عليه (وطؤها في عدة الطلار) للتردد في أهيا بالملك الضعيف الذي لا يبيع الوفاء
 أو بالزوجية (فان أراد أن تزوجه) بغيره (وطؤها) وهي زوجها عندئذ منه (قرأين) قبل أن
 تزوجه لانه اذا انفسخ النكاح وجب أن تعد منه فلا تنكح غيره حتى تنقض عدتها بذلك (وكذا) تعد
 منه (قرأين) انما من عقب الشراء فلا يلزمها عدة الوفاة المازدة بقوله (لانه ما نوهي مما لو كتبه وان
 اشترى) مثلا (معدته) ولون طلاق رجعي (وجب) عليه (الاستبراء) لانه ما نوهي مما لو كتبه وان
 عليه بخلاف زوجته وهذا ما استدله على أن الطلاق الرجعي يزيل الزنا جنة كما تم من أثره

لأصل أمنا كافر ثم أسلم هو احتاج الى الاستبراء في الأصح لحديث الخ قال الباقي (قوله ولو اشترى زوجته استحب استبراءها)
 خرج به بالوطاة ما لا يرقب ما استبراء اه في العدة فانه يجب استبراءها (قوله وهذا ما استدله على أن الطلاق الرجعي يزيل الزنا جنة)
 لا احتياط

يجب عليه ان يزوجها ولو اصابه خلل لا يكون الطلاق الرجعي قبل الزوجه (قوله لا تزويجهما الا بشراء) الفريدين الزوج بالشئ ان الزوج اذا أنت ولد أمكنه نفقه بالعان والسيد أو أبغله الوط قبل الاستبراء فيمكن من نفقائه بانه انذفه بدعوى الاستبراء لا بشراء (قوله ويجب للزوج من وطئه بائنه) قال البلقيني فلو (٤١١) أنت وطفقه قال الشئ ومن النكاح

وقال البائع هو من ملك
اليمين فان لم يكن البائع
استعماها قبل البيع
خالقوله قوله بيميننا أعلم
المشتري بأنه وطعنا وأول
المشتري الذي له بذلك
وان استعماها قبل البيع
وأنتبه لائل من ستة أشهر
من حين الاستعما وأول أكثر
من ستة أشهر من حين
العقد صدق المشتري
(قوله بخلاف البيع) لأن
الاستعما يجب على المتك
عند ارادة الوطع وأيضا
استعماؤه الخ فلا يعتد
به (قوله الا ان زحما من
الواطي) لأن من محذور
الخطأ الماعين (قوله
اخرجه ثبوته) افع
عدم ثبوته (قوله وجب
الاستعما) ان الفرج
في الاول من زاده تبعه
المعجم

لا حياط (واعلم ان القاعدة في وجوب الاستبراء حدوث حل الاستمتاع في أمة) ملكيت (ذلك العين) لا حدوث ملك الرقية، فراجع إلى الاستمتاع (فلواشترى) أمة (معتق لغيره) ولومن وطه شفعة (باعتقدها أو مزرعة) من غيرهم كانت مدخولها (مطالقت وانقضت عتقها أو كانت مدخول (ها) وطالقت (أو زوج أمة طالقت قبل الدخول) بها (أو بعد وانقضت عتقها أو كانت تزويجا) للاستبراء (ووجب حقها) حل وطه لها (الاستبراء) لأن حدوث حل الاستمتاع اجتماع جديد (في ذلك) تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة محرما للمشتري واشترته امرأ أو رجلا كان يجب الاستبراء (من المشتري) أمة (غير موطن أو أمة (من امرأة أو صبي أو دن) أي أمة (استبراء) البائع فله تزويجا) بلا استبراء (فإن أعتقه فله تزويجا قبل الاستبراء) لما زاده بقوله (لحدوث حل الاستمتاع في غير أمة) لحدوثه في أمة ملك (بأنها البين) وبذلك أن الرشد يوجب حلقة (سنة للاستبراء) فقال له أبو يوسف من الحنفية: أعتقه فله تزويجا وطه ملك البين في الموضعين فعلق بما ذكرته ويجوز تعلقه بحل ظاهره إن لاجتماع مع من زوجه في غير أمة وقوله بأن ملك البين (ويستحب) ملك (استبراء) الأمة (الموطن البائع) قبل بيعه لها ليكون على صيرتها (ويجب) عليه (التزويج) لها استبراءها (من وطه) لها (ومن وطه بائعا) وفارق عدم وجوبه في بيعها بان (مصد التزويج الوطه فينبى أن يستعقب الحل بخلاف البيع (الا) وفي نسخة لا (التزويج) بها من (لأنه) لها فلا يجب الاستبراء على المجوز للواطئ لأم أن يزوجها قبل انقضاء عتقها قال في الأصل ولو أمكن جارية بقبضها وجدها بغير الصفقة فاشترى وطه فذلك السلم إلى الاستبراء حدثه فلا يستلزمه (بني على ضعف وهو أن الملك في هذه زال فغاد بالرد والاصح أنه لم يزل (فرع) و (باعتجارية لم يخر وطه فظاهر) محل (ادعاء) وكذا ما اشترى (فانقضى قول المشتري) يمينه (أنه لا يبعثه) ولا عبره (بشعري البائع كالأدعي عتق العبد بديعه (وفي ثبوت نسيب من البائع خلاف) إلا وجه ثبوته ألا ضرر على المشتري في المالمات والقائل بخلافه قال بان ثبوته يقطع أثر المشتري الولاء (وإن كان) البائع (قد أنز) وطهها (وباعها بعد الاستبراء) منه (فأنت ولد له) وثبتة أشهر من الاستبراء) سئل من المشتري (كأن في الأصل (لحقه وبطل البيع) لثبوت أمة الولد (ولا) بان ولده لسنة أشهر كما قاله (ملاك للمشتري) فلا ينفى البائع لولاه لو كان في أمة لم يلقه (الان وطهها) المشتري (وأمكن كونه منه) بان أثبتة سنة أشهر كما ثبت من وطه (فإنه) ليس له لو كان في (لحقه) وصارت الامتصاص لولاه (وإن لم ينزها البائع) قبل البيع (فالولاه إن أمكن) كونه منه بان ولده ثلاثين من سنة أشهر من استبراء المشتري ولا كثر ولم يباعها إلى المشتري والبسم بالحل (الان وطهها) المشتري وأمكن كونه منه ما يفرض على القائل (فرع) * (لو وطئ الأمة بشركان في طهر) أوجس (باعتجاء أو أزداد أو جها) وظن أن شأنه موزع بل فلها أمة أو أزداد (حل) (تزوجها وجب استبراء) كالعدتين من شخصين (فصل الاستمتاع بالتقبيل ونحوه) من السيد (قبل الاستبراء حرام) في غير المبيعة كالوطه ويحل في السيد بالتقبيل (نحوه) دون الوطه فلهوم من غير المبيعة قبل الزويج البيني أن ابن عمر قيل التي وقت في سبعة من سبيلها قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وفارقت السيد بغيرها بان غايها أن تكون من سبيلها ولو ذلك لأن غنى ما كان وطهها صانقا لما لا للاختصاص بمخاص في الحرمة

[illegible]

قوله والحق صاحب الاستقصاء بالسيد المشتري من حري أشار إلى بعضه وكتب عليه قال الأذري وهذا ظاهر الآن بل إن التعلق
المنسب لأذري وغيره هو العهد قريب (٤١٢) وينبغي أن يقال في قوله في المسئلة في غير هذه الصورة لانه السابقة

طام الحربي وهذا ما صحه الأصل لكن نص الشافعي في الامم على أنه يحرم التمتع به بغير الوطء أيضا كما كان
المهمان والحق صاحب الاستقصاء بالسيد المشتري من حري (ولا تزال يد السيد) عن أمه السيد
(مدة الاستبراء) وان كانت حسنة له وولدت فيه سرا لا نكاحا ولا وطئا من غير أن يبدى أحدهما
(فصل بعد الاستبراء قبل القبض في الحور ونحوه) أي بعد ما قبل وكذا المبيعة (لان المالك فيها
نام لا يمتنع من غير طهر) ولا يعتد به مدة الخيال ولو ولد المالك للمشتري (أضف
المالك لكن تقدم في خياره أنه إذا شرط للمشتري وجده يحل له الوطء بلزم من حله الاعتداد بالاستبراء
زمن الخيار وتقدم ثم الجمع بينهما على أن الثاني نقل عن نص الامم الاعتداله اذ قبضه المشتري (فرع
لولاك) أمة (مرته أو جوسية أو من اشتراها بعد المأذون) له (وهو مدون غاضت) أو دون
المراد ما يحل به الاستبراء (قبل الاسلام) في الاولين (وقضاء الدين) في الثالث (لا يعتد به)
وان تقدم عليه المالك فيجب الاستبراء بعد ذلك لانه حل الاستمتاع كما رواه جماعة بعد ما يستعقبه (وبعد
باستبراء المرونة) فلا يجب عادته بعد انفساك الرهن هذا ما صحه الأصل عن الروايات وحكمه ما قبله عن
ابن الصباغ قال الأذري وغيره وما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره من العراقيين وما قاله الروايات في غير
مع مواضع لم يلزم في مسئلة المأذون فان تعاقب حق الغرما عما في يد العبدان لم ينقص عن تعاقب حق المهر
بالمرهون لا بد عليه ونفذ في المحامي عن الأصحاب ما يطالبوا به من الاستبراء وهو ان كل استبراء
لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به ومنه ما لا يشترى بجمرة تغاضت ثم تخلت والروايات في مواضع على القاعدة
فكيف يخالف في بعض غيرها لا وجب (فرع وطء السيد) (أمتقبل الاستبراء أولى أمثال
الاقامع الاستبراء) وان أمه أقيم المالك بخلاف العدة (فان حبلت) منه (قبل الحضي في الغريم
حتى تنزع) كولو منها لم تحبل (أو) حبلت منه (في أمثاله) (فان طاعه) لتمامه قال الامام
هذا ان معنى قبل وطء أمه أو الحضي والافلاخل له حتى تضع كولو أحبالا قبل الحضي (النوع الثاني زوال
الفراش) عن موطنه أو تلك الجبين (فان اعتق وطوأنه أو مستولته أو مات عنها) قبل استبراء
والاستبراء لا يعتد به (الاستبراء) لزوال فراشها فاشبهت الحره الزانية لفراشها عن النكاح ولان
وطئا يحرم فيجب الاستبراء كوطئا الشبهة قبل أولى (وان وقع ذلك بعد الاستبراء سقط عن الوطء)
لزوال فراشها قبل ذلك فلما أن تزوج في الحال (ولا سقط عن المستولدة لشبهة فراش الزوجة)
فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (ولهاذا الاستبراء أم الولد ما أنت ولد لأمه أو لغيره) من
حين استبراءها (لحقه بخلاف الامة) وخرج بالوطء والمستولدة لغيره هذا الاستبراء علمه في مسئلة
العتق (وان انقضت عدة المستولدة والامتنع من زوج وأراد الاستبراء) (وان اعتقها أو مات) عنها (بعد انقضاءها) أي
المستولدة لمودعها فراشها بفرقة الزوج دون الامة (وان اعتقها أو مات) عنها (بعد انقضاءها) أي
عتق الزوج (ولو لم يمتنع) بعد انقضاءها (لحقة وأراد تزويجها المستولدة دون الامة) ذلك
وأنما لم يمتنع على لحقة المستولدة فراشها بالاستبراء لان مبيعها فراشا أمر حكيم لا يحتاج إلى زمن حتى
(وان اعتقها أو مات) عنها (ومعه تزوجت أو في العدة من زوج) لامن (شبهة فلا استبراء)
علم حاله ما استأنف فراشه بل الزوج لان الاستبراء حل الاستمتاع وهما متوالتان بحق الزوج
بخلافه ما في عدة وطء شبهة لقصورها عن دفع الاستبراء الذي هو مقتضى العتق والموت ولا يتم بغير ذلك
فراشها لغير السيد (ولو اعتق مستولته وتزوجها في عدة الاستبراء حان) كانه تزوج المقتدته بشك
أو وطء شبهة مستولته الامة وقد قدمه قبل فرع باع جارية فلو تزوجها ثم قال هذا ولو اعتقه ما تزوجها

في المسئلة (قوله فرغ
ويكن أمه مندة الخ)
باقض في أمه إذا كانت
زينة أو جوسية أو
فهرانية من غير طهر
إسرائيل أو تسلمه من
كفر إلى غير دين الإسلام
في هذه الصور
يجب الاستبراء
بعد زوال المنع قاله
البايني في التدريب
(قوله أو جوسية) أي
أو تيسة (قوله فان طلق
حق الغرما الخ) التعلق
في مسئلة المأذون أقوى
منه في مسئلة المرونة من
وجوب أحدهما حتى حق
المأذون بما بينهما عدم
انحصار حق التعاقب فيمن
علم من الغرما احتساب
ظهوره في آخر خلاف
المرهون ولهذا الواؤن
ألا رهن في وطءها جاز
قوله ومنع ما لا يشترى
بجمرة غاضت ثم تخلت
أوامه أو صوم ذرا أو كفارة
أو معصية اشتكاه
منذوا بانفسه لوجوه
المرجوحين من فروصمالي
اشترى بغير طء أو
مطها واستبراءها من طقت
الوطء لا يبرره وطئا
حتى يمتنع ما قال الزكري
وقاله فيما بعد جدا
لا يجب الاستبراء في مسئلة الصوم ما بعد طء قوله وما قاله فيما بعد أشار إلى بعضه قوله قال الامام هذا

انتمى الخ (قوله النوع الثاني والفراش) يحل زوال الفرش زوالا لا بالبيع أو نحوه كالوقوف العتق
والموت ووالفرش ما في الشبهة بالفران وزوال الفرش الابن جاز بقا لان وزوال الفرش أحد الشبهات يكتفي بالموت (قوله وسئل الامة)

قال شيخنا في إتمام الوعدة في أثناء مدة الاستبراء فلهما وحل له تزوجها حيث كانت حصة من غير أن يبرأ منها (قوله) من
لم يغتسل بين المدينتين شهرين وخمسة أيام قال الفقيه جعل الشهرين والخمسة أيام كإحدى (١١٣) في عدم وجوب الاستبراء ولم يرجه

إلى آخره كان أولى وأخصر * (فروع) * لو (ما تبعد المستولدة) المزوجة (م) مات (زوجها)
أزماً ما علمت صحت كالخمر) لتأخر سبب العدة في الأولى واستبطلها في الثانية وقد تعدد في الثانية عدة
أولاً لأنهم لم تكن كاملة الفراش والترحيل فجهان من زباده وصرح به الاستوى أخذنا من كلام المارودي
(ولا استبراء) عليها لأنهم لم تعد إلى فراش السبد (وان تقدم موت الزوج) موت سبدها (اعتدت
عدة أمه شهرين وخمسة أيام بالها) لحاجة لقوله شهرين إلى آخره (ولا استبراء) عليها (ان مات
السبد في العدة) كما قبل الفرع (فان مات بعد) فراغ (العدة) لها (الاستبراء) لعودها
فراشه عقب العدة (وان تقدم أحدهما) الآخر (ونا) (وأشك) المتقدم منهما أولاً يعلم هل مات
مما أوردت (اعتدت باربعة أشهر وعشرين) من موت (آخرهما) (لأنها عدة موت السبد) (ولا
ثم لم يغتسل بين المدينتين شهرين وخمسة أيام وحلقة ثلاثي) أي استبراء (عليها) لأنها عدة موت السبد
زوجة أمه وعدة وذكر العظماء من زباده وهو ضراً إذا ما قبل الفرع (وان تحلل) بينهما (ذلك
أولاً) كذا أوجه قدره فان كانت تحض لمها وحاضنة في العدة لاحتمال موت السبد آخرها وهذا
لأن من الزوج (واختلاف الورثة) أنهم (ما علموا حرمتها عند الموت) لا زوج فان حاضت
فيها ثلاثي علموا وان حاضت أول العدة ما إذا كانت لا تحض تنكحها المدة المذكورة في الصورة الأولى
من صور التحلل وجهان حكمهما حكم ما قبلها والترحيل فجهان من زباده وعلى ما رجحه الثاني كإحدى
الاستوى وقال ان الفتوى عليه

• (فصل) • لو (فالت مشرأة) لسبدها (حضت صدف) فبإباح له وطؤها لان ذلك لا يعلم الانبعاثا لها
(بلايين) لأنها لو نكحت لم بقدر السبد على الحلف وطأه أنه لو كذبها السبد صرح استبراءها فإباح له
الأدعي (ولو قال السبد) وقد صنعتة أمه من وطئها (أخبرني) بأنما حاضت وأنكرت أوقات الوارث وطئ
مورثك) فلا أصل للوكان المورث ممن يحرم موطنه وطئ الوارث (فانكر فاقول قوله) أي قول السبد
الأدعي وقول الوارث في الثانية لان الاستبراء مفقوض في الأولى إلى أمانة السبد ولذا لا يجازي بينهما كما
يجاز بين الزوج والمفسدة شبهة والاصل في الثانية عدم الوطء (واختلعه) فبما لان لها في ذلك
وعلم الامتناع من تنكحها في الثانية فان كانت صادقة وفي الأولى ان تحققت بقائه من زمن الاستبراء
وان أبغضاها في الظاهر ولو ادعى السبد انما حاضت وأنكرت الحصة فقد جزم الامام تصديقها فلا يعلم
الحض الانبعاثا قالوا أراد السبد تصديقها فليس له ذلك الا فائدة في قوله هذا نظر وأشك
لأنه كشي تصديقها في هذه شبهة مستلثا فانه قد تصدق بها أيضاً قال وكان الأصل عدم الحض
فلا علم عدم الاخبار به وجواب ما استدلوا به في هذه إلى ما لا يعلم الانبعاثا في مستلثا

• (فصل) • لو (وطئ) مستولدة في عدة وفان زوجها أو طلاقه ثم انقضت عدتها حل له لعودها
فراشه بخلاف غير المستولدة وانصرج على تعديها بالسنة من زباده (لا غيره) فلا تحلل له (حتى
تخص ولا يكون في حضي العدة) لأنهما واجبان لخصف فلا بد اختلان (ولا تحصى مدة انقراض السبد
من العدة) ان استوفى ما كان في العدة واستفرضا زوج الثاني جاهلاً بهذا المذهب حلالاً (فان
بأن حلالاً) وأنت بولد (وأمكن كونه من كل منهما معارض على القائل فان أحقه بالزوج انقضت
عدته بوضع ولا تزوج حتى تحيض) بعد نفاسها (أو) أحقه (بالسبد) حصل الاستبراء وعده ثم تم
العدة للزوج (وان لم يكن قائل) أو تخبر أو أحقه بما (فعلها به) بالوضع أطول مدتي الحض
والمدة البقية) المعدلان علم انهما بقدر وكون الوعد من السبد والترحيل بحصة بقدر وكونه من
الزوج * (فروع) • لو (اشترى مزرعة) ووطئها بالهلا) بأنما مزرعة أو عالمها فبما نظر (وأن

في الرخصة وانما رجعت في الهما وقال ان الفتوى عليه فقد ناله المارودي عن الام (قوله) وظاهره ان لو كذبها السبد (أو) أشار الى نكحها (قوله) فاقول قوله ولما تخلفه لكن في تعلق القاضي الحسين قولنا لتفسير سبدها انما أخذت من الرضاع ثم فلكما لم يعمل له الاستبراء بها وقلنا لتفسير سبدها انما كان بعد تنكحها لم يقل أو قبله فوجهان ورج القبول في تفسيرهما السكك اذا كانت بكراً وزوجت بغير إذنها ومقتضى هذا طرفة سبدها قال شيخنا هذا يعني ان الأوجه عدم القول وبثـه ذلك جاز ان الخلاف في مستلثا هناك اذ مقتضى عدم قول قولها (قوله) فعلمنا بعد الوضع أطول مدتي الحض وانكاح البقية) لو دعت الحضة في بقية عدة الوفاة كمن فكك قال وقال الباقى لا يستقيم ذلك لان الحصة انما تقبل الوطء على السبد بعد الوضع على تقدير كون الحمل من الزوج وحيداً فلا يتبع عدة وفاة اه وهو على قوله أو علمنا به فبما يظهر أشار الى نكحها * (تبين) • سل

الفتوى من شخص اشترى أمه وزوجها من ياتيه قبل استبراءها فانه لو لم يجز له أن يكون من النكاح وأن يكون من ملك الميراث وانما المشتري والبايع الزوج فقال المشتري ومن النكاح فإليه رفيق لي والميراث يملكه قال شيخنا وقال البايع هو من ملك

قد ظهر بطلان البيع والشك والفسخ والجارية أم ولد والصورة ان البائع اعلم المشتري بانه وطها لم يكن البائع استرها قبل البيع فلهما القول قول البائع بيمينه وعمل بعضه دعواه وان لم يكن اعلم المشتري بانه وطها فاقول قول المشتري وان كان البائع قد استرها قبل البيع وأنت به لا أكثر من ستة أشهر من حين الاستبراء أولا أكثر من ستة أشهر من حين عقد النكاح فالولد للمهرات هذا في المراس في العمان (خ) قال في الحامد مافي الوصية تبس في بعض النسخ السقم في الشرح وهو غلط فاقول سبق هناك قبيل الطرف الثالث في سبب العمان ما فيه اذا لم يفسد بطلان المهر من مستوف أو مضبوط أو غير ذلك بالعان في الظاهر وقيل قطعا وبني في آخر الاستبراء بانه وعادة الرافعي هناك النسخ الصحيح فلما أراد نفسه بالعان قد مران الصحيح في نسب المهرين البين لابن أبي العمان وادعى أبو سعيد التولي في الصحيح في هذا المورد انه أن لا يضمن وكان الشيخ يحكي الذين انتقل نظرهم لهذا الصحيح الاول الى الرافعي أو سقتا ذلك من نصته من الرافعي في قوله وجهاً الطاهران

والذين ما حكمه سابقاً من أنه ان أمكن كونه من كل منهما عرض على القائل في آخره ومن أنه لا تحبس مدة اقتراس السيد من العدة (وان لم يظهر جهل أو ظهر ولم يلق السيد ومات الزوج اعتدت عنه الوفاة) بشهرين وخمسة أيام في الاول وضع الحمل ان كان من الزوج ولا في الشهرين وخمسة أيام في الثانية (ولم يلق السيد ولا غيره الا باستبراء) بعد العدة (وان لم يلق الزوج ولا غيره) وجوبا (حتى تخيض) كالنكاح وطأ بالشبهة (ثم بعد ذلك) تحل للسيد وغيره ان فارقت زوجها (واقتضت عدتها) وان لم تخض نازا قال الباقي وحلها للسيد بذلك بخلاف العدة في العقد الذي تقدم من أن الاستبراء لا يكون الا بعد العدة والاستبراء الذي وجدناها قبلها انما هو عن الوطء لا عن الشراء فالتقدم منه لا يقر بيمينه اذا لم يجبا استبراء آخر فان وجب آخر وأنت به الامنة في محله دخل فيه استبراء الشراء لانها الشخص واحد (فان لم يمتزها حتى ماتت اعتدت للوفاء ثم تحل للسيد ولا غيره حتى تستبرا) وان خاضت العدة لعدم الاعتداد بالخص حيثئذ (فرع) لو (حيث) رجس (في طلاق امرأته أو حتى اعتد المازوجة) كان قال ان تخلت الدار فارأى النكاح أو طافى حرفة دخل (ومات قبل البيان ثم مات زوج الامنة اعتدت) من يوم موته (كالخنة) لا تحل ان السيد حدث في عتقها (ولزم الزوج الاكثر من ثلاثة اقراءه) من (عدة الوفاة) لانما توفي عنها أو طلاق زوجته فلهما ذلك (ولو كان زوج الامنة حلف السيد بعقها أمة أو أضاف عتقها أو طلاق زوجته لامة وما ناقس البيان فعلى كل واحد من الزوجين (الاكثر من أربعة أشهر وعشرو) من (ثلاثة اقراء) لان كل واحد منهما توفي عنها أو طاعة (الطرف الثالث في بصر به الامنة فراقها وهو الوطء) ويجرد ذلك ولو علم بالامانة فوالت ولا يمكن كونه منسباً لطفة بخلاف الزوجتين فاش النكاح أقوى من وراش الثالث لا مقصود النكاح التمتع والولد له المهرين قد يفسد به خدمة أو تجارة ولو هذا لا تنكح من لا تحل وتقال من لا تحل والمراد بالوطء ما يمكن به الاحبال ومثله استعمال المني فان أقر به أو قامت به يمينه فانت فولد اربع سنين فادونها من الوطء (الاكثر) منها يولد بعدها استبراء (لطفة) وان لم يفسد لان الولد للفراس (وان ادعى الاستبراء) بعد الوطء (فانت به ستة أشهر فصاعدا) الى اربع سنين (من استبراءها) لها (لم يلقه) لان الاستبراء قد عارض الوطء فبني مجرد الامكان وهو لا يفي بغير (أو) أنتبه (لهم من) الاستبراء (لطفة) وانما الاستبراء لادبارها كانت حاملا حيثئذ (وله نفيه باللعان) لان من وطئ زوجته في طهر ورماها بالزنا في ذلك المظهر وأنت يرد كان له نفيه باللعان فيكدا أمته (وقال في المهرات هذا بخلاف ما) مر (في العان) من أنه لا يجوز نفيه (فبغيره) أي ان هذا (غير صحيح) بل هو عكس ما في الرافعي هنا (واذا أنتبه لسته أشهر) فاكتر الى اربع سنين من الاستبراء (واقتضى عنه) كابر (وأكثرت الاستبراء فلهما تخلفه) انه استبراء (ويكفي في حاله) (انه ليس بي) من غير تعرض للاستبراء كافي في ولد الزوجة وانما تنكح في المطلب من حيث ان يعلم توافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا انه في الدعوى اذا اجاب بنفي ما ادعى به عليه لم يحلف الا على ما اجاب ولا يكذب ما يحلفه لاحقه عليه الا ان يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق الولد في النكاح ما نفيه لم يمتد دعوى الاستبراء فلهذا لم يشرط تعرض في نفيه الى ذكره قال الزكشي وما قاله ظاهره قال في الاصل واذا حلف على الاستبراء فله قول استبراء قبل ستة أشهر من ولادتها لم يقول ولده بعد ستة أشهر بعد استبراء نفيه وجهان (ومقتضى هذا) المبني به (انه ادعى انه ليس منه أنه نفيه بيمينه) ولا لعان (وان لم يدع الاستبراء فان نكل عن البين) فله (لطفة) الولد يكون له (أو زوجه) الدعوى (على عيم فان نكلت) عنها (فبين الولد) كاف في الدعوى (ان بلغ عتقها وجهان) أو جهما الثاني (والسبب المنكر للوطء) الذي ادعته أمته (لا يخلف) على نفيه (ولو كان) ثم (ولد) لان الاصل عدم الوطء مع كون النسب ليس - قالها وظاهر انه لا بد من حله ان ادعت أمه الولد ما صرح به الامام لان

في قوله وجهاً الطاهران كلامهما كاف في حله لمول المصود به (قوله قول لطفة) انما ارادوا تصحيحه

(قوله وقال ما في الرضعة أصله لا يعرف لاحد من الاحكام) صواب السبكي خل ما في الرضعة وشعرها هل ما اذا كانت ما في الرضعة لا يثبت
 التمس فان كانت لامة الولد لم يثبت من بعدها حتى بعد الموت تختلف قال وقد تعلقوا بخلافه بالذات كبر الكفاية وكذا اذا ذكر التدبير
 وفيما ليس انكاره - وحوا قال في كلام الرافعي في الشرح في آخر الفصل ما تزيل الامام عند قوله وشعره اه (قوله لان هذا الفراش
 الخ) والمراد الفراش في غير البيت - وله لان هذا قبل الولادة لا يولى ما يثبت لها حكم الاستيلاء (قوله في الولادة أولى) لان دلالة الولادة على فراغ
 الرحم فبعضه بولادة الحبس على ذلك نظيفة اذا حملت فتدعيض (قوله قلت بل الاقرب (410) انه لا يلحق الخ) اشار الى تصحيحه بكتب

الاهم احقا وان اتعنى كلامه تبعا لصريح كلام أصله - خلاه منه على ذلك الباقي وقال ما في الرضعة
 وأصلها لا يعرف لاحد من الاحكام (ونما حاشي في الاولى) التي قال فيها لم يتخلفه (لانه سبق من
 اقرار بما يثبت به النسب) وهو الوطء (وان أنت الامة بولدها الحق) أي سدها (ثم) أنت (بأنتر
 وبينهما سنة أشهر فصاعدا لحقها من أثر بوطء جديد) بخلاف ما اذا لم يزل هذا الفراش يعال بالاستبراء
 في الولادة أولى (أو) أنت بالآخر (لا قل من) ستة أشهر (لحقها مطلقا) أي سواء أثر بوطء
 جديد أم لا لان الولد حينئذ محل واحد (ولو أثر) السيد (بوطء الامة فيمادون الفرج أو في الدرر)
 وأنت ولد (للمنفقة) لان سبق الماء الى الفرج بالوطء فيمادون بعدد ويكفي التحصن والتحليل ونحوهما
 (وقال كنت) حالة الوطء (أعزل) عنها (لحقه) لان الماء قد يسبقه الى الرحم وهو لا يحس به ولان
 أحكام الوطء لا يشترط فيها الانزال

• (فصل ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطءها فقولت) وإذا (لزم) بحتم كونه منهما
 لحق السيد - علما بانها مهر (وصارت أم ولد) للحكم بلحق الولد بك العين (ولو اشترى زوجته وأنت ولد
 يكن) كونه (من النكاح والمالك) بان ولده سنة أشهر فاكتمر الوطء بعد الشراء أو قبل من أربع
 سنين من الشراء (لم أم أم ولد) لانتفاء لحوقه بك العين (الان أقر بالوطء بعد المالك) بغير دعوى استبراء
 يكن حدوث الولد بعده بان لم يدع أو ادعاه وولدت لدون سنة أشهر من الاستبراء فتسبر أم ولد للحكم بلحقه
 بآل العين ولا يمنع من ذلك احتمال كونه من النكاح اذا انفاه في ذلك أنه من مال العين • (تبي) قد
 تقرر لامة لا تصير فرشا لا بالوطء أو استئذان الخي فلا كان السيد بحسب الذكر باقي الاثنين وأنت ولد
 فهل يقول لمنفقه يملكه كان من زوجة أو لا وقد خلاهم لحوق الوطء بما اذا كان من زوجة قال الباقي
 المنفقه على تصرجه بذلك والاقرب بغيره أنه لمنفقه لأن يشبهه باليمين قلت بل الاقرب بأنه لا يلحقه فلا تنفاه
 وراش لامة لا غنى ما يثبت بمذاكر وهو مستفها

ينفقه باليمين
 • (كتاب الرضاع) •
 قوله أي دون سائر أحكام
 التمس كالبرن الخ) ولاية
 النكاح والمال ووجوب
 الإعفاف وسقوط حد
 القذف وسقوط القطع
 بصفة أحد ههنا والآخر

• (كتاب الرضاع) •
 يقع الرضاعة كسرها اسم الرضعة وشرب لبنه وقائله جرى على الغالب الموافق لفظة والانه واسم لحصول
 البراءة أو ما حصل من في جوف طفل كإسباني تحقيقه والاصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى
 وأما تمك المات أرضعكم أو أحوالكم من الرضاعة وتحريمه يحرم من الرضاعة ما يحرم من التمس
 وجعل سببا للتحريم لان جزء الرضعة وهو اللبن صار خارا لرضيع باغتذاثه فاشبهه بها وحضوا في التمس
 (وأما بغيره تحريم النكاح) ابتداء ودواما (وجواز انزاله والخلو) وعدم نقض الطهارة باللسان وبالحبس
 للرم وسقوط المهر كإسباني (فعلا) أي دون سائر أحكام التمس كالبرن والتنفقة والعق بالثام وسقوط
 التمس حدود الشهادة (وقه أبواب) أربعة (لأن في أركانه وهي ثلاثة الاول الرضخ فيشترط كونها
 امر متعبد بلفظ من الحبس وان تلد) ولحقك بولوغها سواء كانت مخرجة أم بكرا أم غيرها (لا تحريم

بصفة أحد ههنا والآخر
 ومنع صرف الزكاته
 قوله فيشترط كونها
 امر متعبد
 بشمل الجنينة
 قال الباقي بحتمل أن
 يحرم لبنها لا تمام جنين
 المكافين قال النابري
 يثبت أن يكون ذلك على
 القول يجوز نكاحها فان

قال لا يجوز نكاحها فلا يثبت تحريم كونها من غير جنس من ينسك وقال الأذري الملقوق الوصايات من تعلم عنه بان بلغ الغرغرة أو
 أبيضته وشبهه ونحو ذلك ان حكمه حكم الرضعة في جميع الأحكام وأنه لا حكم لقوله ولا لفعله وقضيت ان الرضعة اذا بلغها أو حدها هذه
 الحكم لم ينعق بالارضاع والارضاع حكمه - ومنع المسئلة في الجنائيات وبيان ما فيها اه وقال بعضهم الاقرب بأنه لا يثبت التحريم بل ين
 الجنينة وقوله وقضيت ان الرضعة الملقوق الخ أشار الى تصحيحه (قوله بالفتن الحش الخ) قال الكوهي كلف ما وقع في بعض الشروح ان
 الرضاعة تقر بآبائنا ليس بصحيح والمراد من التقرىب بأنه لو تنقض عن التسع زمان لا يسع أقل حبس وطهر وهو مستشتر دون التمس حكم
 بالحبس كذا في من أربع سنين - خمسة عشر يوما أو الرضاعة فلا يثبت وان في يوم

بصفة أحد ههنا والآخر
 ومنع صرف الزكاته
 قوله فيشترط كونها
 امر متعبد
 بشمل الجنينة
 قال الباقي بحتمل أن
 يحرم لبنها لا تمام جنين
 المكافين قال النابري
 يثبت أن يكون ذلك على
 القول يجوز نكاحها فان

قال لا يجوز نكاحها فلا يثبت تحريم كونها من غير جنس من ينسك وقال الأذري الملقوق الوصايات من تعلم عنه بان بلغ الغرغرة أو
 أبيضته وشبهه ونحو ذلك ان حكمه حكم الرضعة في جميع الأحكام وأنه لا حكم لقوله ولا لفعله وقضيت ان الرضعة اذا بلغها أو حدها هذه
 الحكم لم ينعق بالارضاع والارضاع حكمه - ومنع المسئلة في الجنائيات وبيان ما فيها اه وقال بعضهم الاقرب بأنه لا يثبت التحريم بل ين
 الجنينة وقوله وقضيت ان الرضعة الملقوق الخ أشار الى تصحيحه (قوله بالفتن الحش الخ) قال الكوهي كلف ما وقع في بعض الشروح ان
 الرضاعة تقر بآبائنا ليس بصحيح والمراد من التقرىب بأنه لو تنقض عن التسع زمان لا يسع أقل حبس وطهر وهو مستشتر دون التمس حكم
 بالحبس كذا في من أربع سنين - خمسة عشر يوما أو الرضاعة فلا يثبت وان في يوم

قوله وهو حلال نعم) قال حنيفة معني كونه حلالا بصحة ما به يرتب عليه أحكام الرضاع والافه وحلال أيضا وان انفصل من ميتة قوله فاستقر
 في الأصل (قوله الرافعي) والأثرى أن به برأيه حال البلوغ لاقتضاء الولادة تقدم الحمل وليس يعتبر تنافا وقوله والسبب هنا في تقريره ببيان
 البارز وقضاء كلام كثير من لكن نقل عن الماوردي أن التسع هنا تحديد بتأثيره

الركن الثاني اللبن الخاف قال
 البلقيني لم يذكر في كرواق الجنب
 ونحوه القدر الذي يثبت به
 التحريم وانقباضه لا يعتبر
 أثبا لكن من ذلك قد روي
 كان لبنا أمكن أن يرضع
 منه شخص رضعا وثلاث
 يكون التفرع موجودا
 في الاشتداد أو الانتفاء ولو
 يضر في كله السبع
 ذلك لما كرهوا العسر بما
 ذكره في اللبن ولو انصرف
 ثوبه داء أو جفا فلا تحريم
 صرح به في الاستقصاء ولو
 انصرف ما في الإيضاح أن
 قال عدلان من أهل العلم
 هو ابن زعفران فإنه ثبت
 التحريم والأثر (قوله ولا
 ابن حنبل) لو لم يولد
 في الرضعة الأخيرة يفتحق
 قول الشافعي وإذا لم يتم
 الخامسة الإجماع في
 يحرم لكن الذي يحرم
 الأصحاب التحريم لأنما
 يصل إلى الحلوب في كل
 رضعة غير مقدور كالأول
 يحصل في جوفه الأخص
 قطراني في كل رضعة قطرة
 حرمه بآتي قوله من تمام
 الانفصال الخ هذا ما قال
 الرافعي أنه انقباض وزن
 به في أصل الرضعة وقال
 الروابي من ابتداء مخرجه
 وحكا التوري في ذلك
 السبعين الصبري (قوله
 فان ارضع قبل تمامه) لم يتعلق به تحريم على
 ان قاله الشافعي في العمد أن أحكام الجنين بأية الانفصال بعضه كنع الأرض يسرا به عتق الأم بعد عدم إخراجها عن الكفة فتور وجوب
 انظر عند الجواب على الامم وتبعيتها في السبع وهو غيرهما (قوله قال الركني) أي كالأرضي (قوله والواجب من لافه) أشار إلى تعبه

بارز وحل حتى يتضح) كونه امرأه لأنه لم يتحقق إغذاء الولد فاشبهه سائر المائعات ولأن اللبن أثر الولادة
 وهي لا يتصور في الرجل والجنين نعم، بركه لهما أن يحكم من الرضعت بلعبهما كإغذائه الأصل من النص في ابن
 الرجل (ابن حنيفة) حتى يورث منه ذكرا أو أنثى لم يثبت بينهما ولأنه لا يصلح إغذاء الولد لاحتياجه
 الأم لبنا ولأن الأخوة فرع الأمومة ومنها ينتشر تحريم الرضاع فإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع (و) لا
 (ابن انفصل) عن ميتة كالأخت ولا يورثها (أي حرمها) (وطيها) وانعقد حرمه بتمت ولأنه من جنس
 منفصلة عن الحمل والحرمه كالميتة ولا يورثها (ابن حنيفة) إلى جوف الميت ثبت الحرمة فكذلك ان انفصل
 منها بعد موتها (فان انفصل) منها (وهي حية) وأورث الصبي بعد موتها (حرم) لأنه انفصل عنها وهو
 حلال بغير حرم ولا تحريم باب من لم تبلغ تسع سنين لأم لا تغضل الولادة واللبن فرع الولد بخلاف ما إذا ولد لها
 كإمرائه وان لم يحكم ببلوغها فاحتتمل البلوغ قائم والرضاع ولو ان نسب كان في فيه بالاحتمال والسبب هنا
 فيه بقرينة كإشارته إليه أولا بقوله من الجنين (الركن الثاني اللبن) وبثبته التحريم وان تغير من
 هـ حالة انفصاله عن الثدي (كالجنين والزيد أو غيره) بصدق أو ضابطا معا (أو نحوهما) (وغالب)
 اللبن على الخلق ما بان ظهور إحدى صفاته لا يتخلو وصول عين اللبن إلى الحلوب وحصول التغذية به
 (وكذا لو كان غلو باره الذي لم يبق من صفاته الثلاث) العام واللون والريح حسا وتغيرا (شي) فإنه
 يثبت به التحريم فلذلك لا يس كالثبابة المستمكة في الماء الكبريتي لا تؤثر في ما يختص بالاشتداد أو وهو
 مدغم بالكثرة ولا كالغير المستمكة في غيره حيث لا يتعلق بمحددات الحدم منوط بالشد من زلة العقل
 (لكن بشرط) في ثبوت التحريم بذلك (شرب الجميع) فان شرب منه حقيقا أنه وصل منه شيء إلى الحلوب
 كان من من الخلو أو أقل من قدر اللبن (حرم) بحد لا فسادا لم يققعه (وبشرط كون اللبن) الخلو أو
 (مقدور ولو كان منفردا (أثر) في التحريم بان يمكن أن يرضع منه شخص ذهات (ولا يضر) في التحريم
 (غلبة إلى بقا لغيره اللبن) الموضوعة في الفم الحاقه بالرطوبة في المعدة (فرع لبن الراتين الحفما
 يثبت أو من ماء الحلوب من اللبنين (التفصيل) السابق فثبت الأمومة غلبة اللبن وكذا الحلوب
 بشرط السابق (الركن الثالث الحلب وهو معدة) (أو دماغ) (الطفل الحية) حية مستقرة سواء أرسل
 إليها اللبن بالارضاع أم بغيره كالإبر أو ولو ناعما (لا) الحلب الميت لخروجه عن التقدي وبنات العمود
 الصبيحتن إنما لرضاعتهم الحماة (ولأن حلوب) لغير لرضاع الامعاق وكان قبل الحلوب زوا
 الترمذي وحسنه لظهور لرضاع الاما كان في الحلوب زوا البهي وغيره وقوله تعالى والوالدان يرثن
 أولادهن لا يقبل تمام الرضعة في الحولين فاشهر بان الحلب بعد هذا اختلافه وما أخرجه الأصحاب أن
 حلوبه ثبت لم قال يارسل الله أنا كآثرى ما لا يارسله وقد زل في الزبي وأجاب ما سألته عن فاذ تارسل
 فقال أرضع من شخص رضعا يحرم من عليك ففعلت فكانت تراءنا فأجاب عنه الشافعي وغيره بأنه مخصوص
 بالمرء قال ابن المنذر ليس بخلو أو يسوسوا وبغير الحلوب (بالأهل من تمام الانفصال) الولد بكل
 نفاظه (فان ارضع قبل تمامه) قال الركني يشبهه ترجع التأثير لوجود الرضعة حقيقة
 وهو قاس ما يحرمه فمن انفصل بعضه فربما يرضع وهو حرم من أنه يرضع بالقرن والألبه وعلمه بحسب
 الدمن حين ارضع انتهى والواجب خلافه لما في من ارتكب ما يحدث قوله ثالث إذا لم يمت حتى ياتيه
 المدعو جهان ابتداء مخرجه وانما أثره بذلك فارق مسألة الحزمع أنهم خارجة عن نفاظها فلا ضار بآب
 فيه استصحابا للشماع في الجلة إذا الجنين يرضع بالقرن (ويتم المنكسر) من الأهلة (لا يرضع) من الشهر

الخاص
 التحريم
 انظر عند الجواب على الامم وتبعيتها في السبع وهو غيرهما (قوله قال الركني) أي كالأرضي (قوله والواجب من لافه) أشار إلى تعبه

الحامس والعشرين كذا نثره (و ثبت) التحريم (بمحموله) أي العين (فيها) أي في العدة (ولو تيمأه) في الماء لوصوله إلى محل التغذية (وفي الدماغ) لأنه محل التغذية كأما إذا لادن إذا وصلت الماء انتشرت في العروق ردت عنها كالأطعمة والواصلة إلى المعدة (ولو) حصل فيها (بجراحة) فإنه يثبت التحريم (ولو ثبت) التحريم (بنتغيره) في أن ردو دبر أو دليل وجراحه لم تصل إلى المعدة والدماغ (وان فطر به) إلا أنه ينفذ منها لم - مما عايناهم المبر وأما لدبر وأدم التغذية بالنقطه فيه وإنما فطر بذلك لتعلق الفطر بالوصول إلى الخوف وان لم يكن معدة ولا دماغ يعتبر حموله فيه ما من منفذ فلا يحرم حموله فيه ابصب في العين وإحاطة السلام صرح به الاصل

هـ (فصل ولا تأكلون خمس رضاء) هـ وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضاء مع - لو بان يحرم فمنه نحن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدر فيها بقرأ من القرآن أي يتلى عليك حكمه أو يقرؤه - لم يبلغه الشيخ اقرب وقدم مفهوم الخبر المذكور على مفهوم خبر مسلم أيضا التحريم الرضة ثلاث لا تضادها للاصل وهو عدم التحريم (الان حكمه) أي التأثير بدون الخس (حاكم) راءه لا ينقض حكمه (ولا يشترط اتفاق صفاتهن حتى لو شرب بعضا راءه ما يضاد بخلاف ذلك) كاجاز (حرم والمعد في العدد العرف) اذ لا تضاد له في اللغة ولا في الشرع (بان لفظا) الرضاع (الندى) في أثناء الرضة (لتقول) من ندى الرضعة تاتي ثديا الاخر لفاذا ناضه وأغيره (أولام أولوى) عن الارضاع في أثناءه (لخطة ثم عاد) السملا (وكذا ان طال) كل من التوم والمو (والندى في فة) أو رضعة من الرضعة لشغل ثم عات إلى الارضاع (فواحدة) للعرف بخلاف ما إذا لم يكن الندى فيه وما إذا قطعت لشغل طول بل كإسرح به بعد وتخصيص بقدر يكون الندى فيه فله طول للمو من يادته وعابه نص الشافعي كآبته عليه في الهمة (فان قطعها) الرضعة (اعراضا واشتغل بشئ) آخر (ثم عاد) وارضاع (أو قطعها الرضعة وأطال الرضعتان) ان ترجع بالقبض الاطالة من يادته وقوله كاسه واشتغل بشئ ليس بشيء ولا يذ كره المنهاج كاسه (ولو حلف لا ياكل في اليوم الا مرة واحدة اعتبر بالعدد) فيه (بمثل هذا) فلو أكل اقمه ثم عرض واشتغل لشغل طول ثم عاد إلى حنث ولو طال اكل على المائدة وكان ينتقل من لون إلى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأكل بالخمر عند خادهم لم يحنث لان ذلك كله يد في العرف كأنة واحدة (فرع) هـ لو (حلبت لبنها دفعة واحدة) المص (خدا وعكسه) بان حلبت لبنها خمس دفعات وأخرجته دفعة (فرضة) نظر إلى انفصاله في الأولى وبجاءه في الثانية (وان تعددا) أي الانفصال والابحار (معامل يخلط الخمس وان خلطها ثم فرق خمس رضاء فكلها يخلط) فيه خمس رضاء (وان خلط لبن خمس) من النسوة (أو جرح خمس دفعات) أو دفعة كإسرح به الاصل (فكل واحد) منهن (رضعة واحدة) منهن (وهو يخلط الخمس) في (لبنه) لبنه (فرع) اذ غلبت استحالة الجنس أو الحولين أو (في دمه) جوفه أولها لبن امرأة أو في حلب في حلماتها (فلا حرج) لان الاصل عدم (وليتورع) في ذلك

هـ (فصل ثبت الاثبات) هـ وفي نسخة ولو لم تثبت الامومة) كعكس في الوداين بكر أو ثيب لا زوج لها ذلك (كمن ارضع من خمس مستولدات رجل أو أربع زوجات) موطأت (ومتولدة) هـ لبنه (رضعة مستولدة متولدة) فيصير ولد الذي اللبن لان لبن الجميع منهن وهن كأم ولد وهن وقد تعددت لرضعات وانما لم تثبت الامومة لان كلامهن لم يرضعن خمسا (ويحرم) أي الجنس (على الطال) لان موطأت آية) وبعضهن في الثانية زوجات آية وقوله رضاء متولدة متولدة المتولدة منهن ولو قال له ولودته كان أولى ليوافق ما قدمته عن تصريح الاصل قبل الفرع (ولو ارضعن زوجته الصغيرة أربعين نكاحا) لانها صارت بنته (ولا غرم على مستولدة) اذ لا يثبت له دنه على ما لو كره (فان ارضعن زوجاته الثلاث ومتولداته فالحال في الاثبات) منهن ان ارضعن أمهاتهن لان الانفساع يشلق

(قوله فحينئذ يخص معلومات) قال حنظلة القاهران الناضج من السنة لانه قرآن ونسخ أيضا بالنسبة (قوله وقد تم مفهوم الخبر المذكور) لان كل سبب يؤيد التحريم اذا عسر عن جنس الاستباحة انقضى الى العدد كالأمان وان لم يعر جنس الاستباحة لم يقتصر الى العدد كالنكاح (قوله فان افطأ الثدي) (فانفة) الثدي يذ كر ووثت وانذ كبراً كثر ويكون للرجل وارتاء وأكتر استعمله لها ومنهم من خصصها (قوله أولوى) لخطبة ثم عاد في التفسيرين والرضعة الاتخاذ في سائمة قطعها للهوية الذي في يعوق الهمة انه لا يشترط وانه تشهد بنص المختصر وقال الزركشي انه الصواب لكن قال في التاور وانما بان من قبضعتان (قوله وانما لم تثبت الامومة) وانما هذا بان الامومة قد تثبت بدون الابوة لان كلامهما أصل (قوله ولو قال له ولودته) كان أولى (الم) لوقاله لم يرضع اذ لا يتصور الهبة في ارضاعه منهن

أقوله قالوا نعم لم نأمر بالحل (الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وتم الحولان) أي وأما (قوله فرع لا يبرء) جدا لما مضى من الحولان
 (قوله قالوا نعم) لعدم التفرع من الأصل (الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وتم الحولان) أي وأما (قوله فرع لا يبرء) جدا لما مضى من الحولان
 (قوله قالوا نعم) لعدم التفرع من الأصل (الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وتم الحولان) أي وأما (قوله فرع لا يبرء) جدا لما مضى من الحولان

بإرضاعها (فتقرم) مهر العفورة (ان كانت زوجة) لان كانت مستولدة (وان) أرضتها
كان (أوجز به البهين معافه) الى الزويان ثلاثة (لأخاها) من مهرها به - مدد رضة اثنين ولاثنين
مستولدة فدل على ان الأخيرة من الصغين أوجهل فيما ذكرنا رضاء الثلاث هل أرضعن معا أو ارضعت
فأظاهر عدم الغرم لان الأصل برأه لامة (ولا ينفك تكا حهن) أي التي وجات لائمن لم يصرن أمهن
الصغيرة (وان أرضها الزوجان) الثلاث الرضة (الخامسة معا) يتوبن في الغرم ولو نقصان في
الأرضاع) لانتوا من في الأرضاع الموجب للغرم بشرط ان يرضي الزوج المرضعة عدة لها
في الأرضاع (ولو أرضته) أحدا أمره صغيرا (أربع مرات) في الحواين (وتم الحلوان في انتهاء
الرضعة (الخامسة صارت أمه) لان ما يصل الى الجوف في كل رضة فغرمه قدر كافا ولو لم يحصل في جوفه
الجنين فطارت في كل رضة فطارت حرم وطأها الرضاع الأم الأصغر أمه (فرع) (لا يرضع) الشخص
جدا (بإرضاع جنس البنات) (ولا عا لأبراضاع جنس الذوات) (مرمرة) أي لا يرضع جدا
من أمه أرضع ثمانية ولا لا يرضع أكثره لان الحد عدمه والحد ثمانية ثمان بوسط الامومة ولا أربعة
مختلفا لأن أربعة ثبت وان ثبت الامومة بكسر (فرع) (لو أرضعت صغيرة) تحت رجل من موطنه
(اناس) أي من كل من (رضعت) والي لغرمه حرم عليه لو كونه امرئته) نقله الأصل عن ابن القاص
بناء على قوله من نبوت الامومة لذلك وهو يخالف الجمهور فيه فكان - في المصنف تركه أو التنبه عليه
(فان كان ثنتين واحدة غير موطنه ولا ترضع) بينهما
(الباب الثاني فيمن يحرم بإرضاع) *

وتعبره يتعلق بالمرضة والفعل ذي النية والرضع ثم تسرى الحرمة منهم إلى غيرهم (انحرط المرضعة إلى
 السائل) الرضع لانها رآها وهو لها معاشتهما النسب والرضاع اجداده وجداته فان كان أبني
 جرحي إلى اجداده نسكها أو ذكر احرهم عليه نسكها الجدات (والفرع أو فرع النسب) فأولادهما من
 نسب أو رضاع أخوته وإخوانه والرضع أو أنشأها من نسب أو رضاع أخواله وأخواته فيحرم النسك التام
 بينهم وكذلك بين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لانهم أولاد أواله وأخواته فلا
 بالفرع ما ينسب إلى الحواشي (فان قولنا لابن) من امرأة (على) وله منسوب (أشخص) (دولين)
 وطه (شبه فأولاد الرضع) وجده جدودهم وعما بناته من أخوه يشترط في حرمة الرضاعي حق من
 نسب إليه والفرع انراه بالوطء قاله ابن القاص ومنه استدلاله اني فان لم يكن ذلك ولحقه الولد جرح الامكان
 ثبتت الحرمة وطاهر كلام الجهر بخلافه (وله) أي الرضع (مع) سائر أصوله وفرعه حكم
 (النسب) الأولى حكم ولدان نسب مع سائر فرعه وأصوله في التحريم (الأنه يجوز) لآبائه ان يتزوج من
 (المرضة) وان كن إخوانه ولده (وأما هنا) وان كن جدات ولده (ولانهما) ينسك (المرضة)
 وبناؤها وأماها (بخلاف) نظير ذلك في (النسب) لا يجوز فيه ذلك (والله) هناك الماهرة
 أي وجودها وهي مبنية على ما تقدم ذكره في الباب السادس من موانع النكاح مع ما به لم ينه عن الفعل
 لا يتعصم بالماهرة وبما ذكره من حرمة الرضع ينشتر من غيره وعن الرضاع والنسب لا إلى أصوله
 وحواشي وان حوشتي المرضعة والفعل تنشران إلى الجميع (فرع) لاسوة لابن (زاني) فلا يحرم
 عليه ان ينسك الصغيرة المرضعة من ذلكا لابن (د) لكن (يكراهه) نكاح بنته منه) أي من
 كبره له نكاح من خلفته من مائة حروم خلاف من حرمه (فرع) ينسقي الرضع - فإنه لا
 بالعالم بلحق (لموت) فلنفي الزوج ولنا بالاعتان فارتفعت صغيرة بليلته ثبتت الحرمة ولو ارتفعت به

البقيّة انه قضى كلام الاصحاب انه، وحكى عن القاضي حسين انه لو نزل الملائكة قبل ان يصبها ثبت
حرمه للزنا في حقها دون الزوج وكان بعد انما اصابها اى دخل تحت المذهب بثوبه في حقها ادونه وقال في زائد حرمه بثوبه في حقها
(قوله فرع يثنى الزوجين المتعاقدين الملائكة) ولحقه ثوبه فقال الملائكة انفسه في حقها ادونه وقال في زائد حرمه بثوبه في حقها

ويحق بقومنا، قال الراقي ولم يذكروا هنا لوجهين في تمسك التي نفاهوا ولا تبعوا،

(قوله ثم هو بعد الوضع ابن

الزنا الخ) سكتوا على

وضع حلال من الزنا قال

ابن أبي القاسم ولم يرضع

ولا يعد ابنه منقطع عنه

عن الزوج من ذلك بل

كالشبهة والنكاح وبمن

الفرق بينهما بان ابن ولد

الزنا لا حرمة في تركه

في تمامه من الحرمة وقال

شيخنا وهذا نص في

ان الزنا اذا وضعت ولها

من الزنا ثم ارضعت لبنه

مبدأ فان حرمة الرضاع ثبتت

بين الرضيع وولده الزنا

• (الباب الثالث في الرضاع

القاطع للنكاح) •

(قوله ورجع على المراجعة

ولو زنها الرضا الخ)

قال الماوردي انما رجعت

الزوجة بالفرق اذ لم يكن لها

في الرضا عاذاً اذ لا

يحرّم ومنه بعد الرجوع

علم انما اذا كرهها له

ابن من الاذن الجرد قوله

فرع لو نكح بعد انقضائه

مفوضة الخ) ينص في المخرج

انما يصور الاول اذا كان

ممسوحاً فله يجوز ان

ينكح لامتنع لقابح

النكاح بعد حصول الرضا

له نكاح الامتنع والثالث

والاربع كماله ابن عبد

السلام وعلم الامن من

ارقان الولد ومنها ان

ذو المنفعة من ثمرة

الزنا لا يرضع من لبنها

صغيرة ثم يرضعها

لشراؤها فله ينكحها

او يزوجها وبها

وتتفرق

الفرق بينهما بان

ابن الرضي رضيع عنه فلا تسقط الوصل في الرضيع أيضاً (وللرضيع) بعد كماله (لا نسب الى أحد
الخصمين) الذين يحتمل كون الولد من كل منهما لان الرضا ع يورث في الطبع ويحلله (بعد موت الولد
و) موت (اولاده) لا أولاده (بنسب) الى من ينسب هو اليه (كقول) بعد تعذر الحلق لقائه اولاد
بان لم يكن غائباً أو لم يمت ما أوقفه عنهما وتغير ولم ينسب الولد لأولاده أو نسب بعض أولاده لهذا
وبعضه لآخر ما قبل ذلك فليس له النسب الى كل من هو تابع للولد (ويجوز) أي الولد وأولاده (عليه)
أي على النسب اضرة النسب (ولا يجزى) عليه (المرضع) والفرق ان النسب يتعلق به حق وقوله
عليه كاللبن والنفقة والعق بالماء وسقوط القودور والشهادة لا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضا ع
حرمة النكاح والامساك عنه سهل فليجوز عليه المرضع (كما لا يرضع على القائف) ويقارن الولد بان
معلم (بما قد اختلف على الاشياء الظاهرة دون الاختلاف وجواز انسابه بان الانسان يرضع على
من لبنه) وإذا نسب الى أحدهما كان له نكاح بنت الآخر ولا يثنى الورع (فان ينسب) اليه
(الرضع) بنت أحدهما لان احدهما أخته فاشبهه بالاختلاف اختبأ عنه
(فصل وثبت الابوة باليمن) ولو (بعد الطلاق والموت) نصر الزمان أو طلق كثر سنين ولو انقطع اللبن
(وقال) أو نكحت غير الاول لم تلد اذ لم يحدث ما يحال اللبن عليه والاصل بقاؤه (والجلى) من النكاح
الثاني (لا يثبت) أي الابوة (لثاني ما تلد) منه وان زاد اللبن على ما كان فان ولد منه فابن بعد
الولادة لان اللبن يسقط للولد والولادة (واذا ثبت مرضع) وفي نسخة مرضعة (مروجة) وله
(زنا) لان الزوج ما لم تضع ثم (بعد الوضع) هو ابن الزنا نظيره لو جلت بغير زنا (وتلد لغيره) لان
زوجت وحديث من الزوج (فابن له) الثاني (الاولى للزوج) (ما تلد) ولأب الرضيع
فان ولد منه فابن بعد الولادة

• (الباب الثالث في الرضا ع القاطع للنكاح) •

ومك الغرمه (وفيه طرغان الاول في الغرم) به (فان ارضعت من ثمره عليه) أي على رجل (بنتها)
لها وأختها من نسب أو رضا ع (أو زوجته) وكذا زوجة أبيه وأبنة أو أخته بلبنهم) أي لبنهم
(الرضا ع) المحرم زوجته الصغيرة بالنسب يرضعت (حرم) له أبداً لانها صارت أخته أو بنت
أخته أو بنت زوجته أو أخته أيضاً أو بنت أبيه أو بنت أخيه فبغير نكاحه لان ما وجب الحرمة الموقوفة
لا يمنع ابتداء النكاح عنهم استدامته بديل ان الابن اذا وطئ زوجته بشبهة انفسع النكاح وحرم
عليه وليس ذلك كالمزوجة والعدة ادم ايجامها التحريم الموقوف اذ كان اللبن من غير الاب والابن
والزوجة لا يزوجون غايته ان نصر بنية أو أبنة أو أخته ولو لم ينكحها عليه (ولم) للصغيرة التي لم يأتها
(نصف المسمى) انصح (أو نصف مهر المثل ان فسد) لان ذلك فرقة قبل الدخول لان جهتها فيشعر
للمهر كالمطالع (ورجع على المراجعة لزنها الرضا ع) بان لم يكن من مرضعة غيرها ولم تعذر ارضائها
فبغير نكاح كالمطالع (ورجع على المراجعة لزنها الرضا ع) بان لم يكن من مرضعة غيرها ولم تعذر ارضائها
اللاجتمع هو ان لا يجمع المسمى ولا نصفه وفارق ذلك (نصف مهر) المثل اعتبار المصلحة به (لا يجمع عليه) (لا يجمع)
ورجع علم من زوج جميع مهر المثل بان فرة (رضاع) ففوقه لا وجب الا لنصف كالمطالع والطلاق في
الزنا هذه النكاح باء بزم الزوج والشهود اذ كنهم يشهدون طوائفهم بين البضع ففرموا فيه كالغائب
المطالع بين المالك والمضروب في حكم نكاح الكبيرة زنها (أو من كسب) الزوج (العبد
نصف المسمى) أمهره بل (زوجت) الصغيرة التي ارضعت من يحرم عليه بنتها (ورجع السيد على
المرضة نصف مهر المثل) وان كان النكاح لم يفت الا على العبد ولا حق للسيد فيه لان ذلك بدل البضع
فكذلك السيد كرض المطلق (فرع) لو (نكح عبداً صغيراً مفوضاً) تفويض سيدها (فارضاها
نسب) مثلاً (لها) تنقضي كسبه ولا يبال (سيدة المرضعة) (الانصاف مهر المثل) وسواء ذلك

قوله والاشواق بان الايضاع لا يدخل تحت البدل الخ قال ابن العود لا يستقيم قياسه على اتلاف مال الغير لان الايضاع لا يدخل تحت الرد حتى يصير عنها بالاتلاف والجليل على ان الايضاع لا يدخل تحت الدانه بضع تزويج المصوبه قطعاً وانما الوضع قياس الايضاع على الاموال لو جيل على قائل الزوج جده غرمه منهم الزوج وانما زوجنا الغرم في مسئلة الرضاع للعلوه والمكره لا تصور منه جاحله قوله وهذا امانة انما اتيان بان القول بان الغرم لا يختص (١٢٠) بالخامسة لو ارضعت أم الزوج الصغيرة اربع رضعات ثم ارضعت الصغيرة منها

وهي ثالثة الخامسة فهل يحل للغرم على الرضعة الاخيرة ويكون الحكم كما لو ارضعت الخس وصاحبه اللبن ثالثة لا يجب عليها غرم ودفع مهر الصغيرة او يحل على الجميع فيسقط من نصف المسمى خمسة ويجب على الزوج أربعة أخامه وجهان أحدهما انزل ويشهد له نص الشافعي في ما لو قالت طافتي ثلاثاً بأداف وهو لا عاك عليها الا واحدة انه اذا طافها يسقط الاغفلان البينة والغصم الذي يتوصل على الجسد انما يحل بالناتلة ولو ارضعتا ثلثة أنفس مرتين أم الزوج واحد مرتين أو آخران في كل واحد مرتين فهل يوزع الغرم اثلاثاً لا أكثرهم في افساد النكاح أو على عدد الرضعات في الرضعة الثانية قال الزركشي في قواعد الصواب يقتضي ما سبق من النص في الخلع ترجيح الغرم على من ارضع الخامسة فليقتل قوله فلا غرم على ذات اللبن ولو أمكها البدع قال في المصنفان

بالمائة لانه لا يصور في الحرة والتصرح بكون المتعة في الكسب من زبانه (فرع) لو (أرضه) أي الصغيرة (أجنبي أم الزوج) سواء أحلبه منها أو غيره (قال جوع) للزوج بالغرم (عليه) على أم الزوج (ولو أكره) الاجنبي (الأم) على ارضاعها (فارضعتا بالغرم عليها) طر بقاؤه لقراره بالكره ليرافق قاعدة لا كراه على اتلاف والفرق بان الايضاع لا يدخل تحت الرد وان الغرم هنا للعلوه وهي متبعة في المكسور مردود بان الحرة لا يدخل تحت البدع دخول اتلاف في القاعدة والقول بان الغرم هنا للعلوه يرد ما مر من الفرق بين اهانها وشهود العاقل ان ارجعوا (وان أرضه واحدة) من الناس (مرة) للعلوه يرد ما مر من الفرق بين اهانها وشهود العاقل ان ارجعوا (وان أرضه واحدة) من الناس (مرة) غرموه (أي ما يلزم به المبيع) (اختصاصاً) ولو كان اللبن من واحدة اعتبرنا بالعدد (أو) أرضه ثلاثاً متفاضلين بان أرضه واحد مرة والاخران مرتين مرتين (فعلى عدد الرضعات) بغرمون (لا) على عدد (الرضع) لان انقضاء النكاح يتعلق بعدد الرضعات فعلى الأول خمس الغرم وعلى كل من الاخرين خساره واما قبله انما اتيان على القول بان الغرم لا يختص بالخامسة فان قلنا باختصاصه بهاء وهو الاصح اختصاص الغرم بالاخير كما س (فرع) لو (أرضت) أم وزوجته الكبيرة وأختها أو بنتها زوجته الصغيرة فبعض نكاحهما) لان ما صارنا في الاولى أختين والكبيرة في الثانية فخله للغرم في الثانية عشرة لاهما ولا يدل على المبيع بينهما (ويشك) بعد ذلك (احدهما) انه شاهدان الغرم عليه جمعهما (فان أرضته بنت الكبيرة وحسب الكبيرة) عليه (أي) لانها صارت جده زوجته (وكذا) الصغيرة ان كانت الكبيرة قد دخل بها) لانها صارت في بيته بخلاف ما اذا لم تكن مدخولاً بها (والغرم) فيه ذكر (كما سبق) فعلى لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل على الرضعة نصف مهر المثل (الان المسوسة طالعاً به كل المسمى) أو مهر المثل (و يرجع) الزوج على الرضعة (مهر المثل) لغرمها مثل منافع البضع عليه ويكره وهذا ما علق بعد الدخول ثم جردوا كما روى انه راجعاً قبل انقضاء العدة فانكرت تصدقها بهيبتها نسكت ثم أقرب بالرجعة لا لا لا يقل قبل اقراءه على الثاني وتقرم لا لا لمهر مثلها لانما ألفت بضعها عليه (وان دبت الصغيرة وأرضعت بنفسها من الزوج وحال بيرة لا غرم على ذات الغرم ولو أمكها الخ) بان تكون مستغفلة ما كتلة الموضع شيئاً (ولاهم للصغيرة) لان الانقضاء حصل ولها وذلك يدفع المهر في الدخول (بل يرجع) الزوج (في ما لو ارضت) بقاغم لك كبيرة) فيرجع فيه مهر مثل الكبيرة ان كانت مدخولاً بها او الا نصف المسمى (وان حلت الرجع اللبن) من الكبيبة قال جوف الصغيرة (فلا رجوع) على واحدة منهما الا لصنع منها (ولو دبت الصغيرة) فلو أرضعت من أم الزوج (مرتبة وأرضته أم الزوج ثلاثاً) من نصف مهرها (الجنسان) وزم الزوج (لثلاثة) أخماسه يرجع على أمه ثلاثة أخماس نصف مهر المثل (وان أرضته) أو بها (ثم دبت إلى الرضعة) الخامسة فأرضتهها (سقط الخس لكن من نصف المهر) بزادنا لكن لا لاجابة وزم الزوج أربعة أخماسه (و يرجع على أمه) بأربعة أخماس نصف مهر المثل (هذا وما قبله انما اتيان على القول بان الغرم لا يختص بالخامسة ولا يصح خلافه كغير نظيره وقد اشاروا الى الأصل في الاخبار وافطعوا من زبانه المصنف وهي مذكورة في نسخ الرافعي المعتمدة (والعارف الثاني في المساهرة المتعلقة بالرضاع ويحرم عليه مرضعته وزوجته) لان أم وزوجته من الرضاع (و) مرضعة (مطابقة للصغيرة) لانها صارت أمهن

تصع التوى وهذا غلطاً فقد حرم في صدور المسألة بان التمكن من الرضاع كالارضاع قالوه والحق فقد جعلوا مثل هذا كتماناً من باله كما اذا ألفت بضعاً بعد بضعته أو سبق جوفه وهو صائم فملا أو حله فدخل به لاداء الحلقف عليها قال الأدرسي هذا التعليق غلطاً فبما أن التمكن أمرًا على السكون لمجرد ان التمكن فيه نوع اعان بخلاف السكون لا يصنع لعله أصلاً في قوله فيسبهم من الود يعوقه ما تنظر بذكره المتامل وفيما قاله وتفقدوا في الجواب ان يقال الضمان بعنفه الفعل وان لم يصح

تصع التوى وهذا غلطاً فقد حرم في صدور المسألة بان التمكن من الرضاع كالارضاع قالوه والحق فقد جعلوا مثل هذا كتماناً من باله كما اذا ألفت بضعاً بعد بضعته أو سبق جوفه وهو صائم فملا أو حله فدخل به لاداء الحلقف عليها قال الأدرسي هذا التعليق غلطاً فبما أن التمكن أمرًا على السكون لمجرد ان التمكن فيه نوع اعان بخلاف السكون لا يصنع لعله أصلاً في قوله فيسبهم من الود يعوقه ما تنظر بذكره المتامل وفيما قاله وتفقدوا في الجواب ان يقال الضمان بعنفه الفعل وان لم يصح

تصع التوى وهذا غلطاً فقد حرم في صدور المسألة بان التمكن من الرضاع كالارضاع قالوه والحق فقد جعلوا مثل هذا كتماناً من باله كما اذا ألفت بضعاً بعد بضعته أو سبق جوفه وهو صائم فملا أو حله فدخل به لاداء الحلقف عليها قال الأدرسي هذا التعليق غلطاً فبما أن التمكن أمرًا على السكون لمجرد ان التمكن فيه نوع اعان بخلاف السكون لا يصنع لعله أصلاً في قوله فيسبهم من الود يعوقه ما تنظر بذكره المتامل وفيما قاله وتفقدوا في الجواب ان يقال الضمان بعنفه الفعل وان لم يصح

كانت زوجته ولا تنظر في ذلك الى التقدم والتأخر (وان أرضعت مطلقاً) من رجل زوجها (الصغير بلين
 المطلق حوت) أبداً (عليه) كونه أزوجة (ولده) وعلى الصغير لانها أم وزوجة أبيه (وان نكحت كبيرة
 نكاح صغير يعيب) فيه (ثم تزوجت كبيرة فارتفع الصغير بلين عنها أو من شرطها حوت عليها أبداً)
 لان الصغير صار ابناً للكبير فهي زوجة تان الكبير وزوجة أبي الصغير بل ايمان كان الابن منها (وان
 زوج من ولدته بعدد الصغير) بناء على الرجوع انه تزوجه (فارتفعت بلينه انفسخ النكاح) لانها
 أمه ووطوءه أبيه (وحوت على السيد) لانها زوجة تان (أو) أرضعته (بلين غير لم تحرم عليه)
 لانه لم يصرا ابنه فلا تكون هي زوجة تان (وان أرضعت أمه أو موطوءة زوجته الصغيرة) بلينه أو
 (بلين غير حوت عليه أبداً) لان الامة أم وزوجة الصغير تان ان كان اللبن له وابنة موطوءة ان كان
 لغيره (وان أرضعت المعلقة الصغير الذي نكحته بغير ابن الزوج) المطلق (انفسخ النكاح ولم تحرم على
 المطلق وان طلق زوجة صغيرة وعمر كبير وتزوج رجل) منها (الآخرى) بان تزوج زيد الكبيرة وعمر
 الصغيرة (ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة بغير ابن غيرهما حوت عليها الكبيرة) أبداً (لانها أم وزوجتها
 وكذا) تحرم (الصغيرة) أبداً (على من دخل) منها (بالكيفية) لانها زوجة تان من لم يدخلها وان
 أرضعها بغير ابن أحدهم أحرمنا عليه لان الكبيرة أم وزوجة الصغيرة بنت موطوءة الكبيرة على الآخر إذا
 وكذا الصغيرة فان دخل بالكيفية (وان طلقها زيد) بان كانت تحت ثم طلقها (ثم تزوجه عمره
 وأرضعها) أي الكبيرة والصغيرة (فالخير كذاك) فحرم الكبيرة عليها وكذا الصغيرة على من دخل
 بالكيفية (لكن ينفسخ نكاحهما) من عمرو (وان لم يدخل عمرو بالكيفية للجمع) أي اجتماع
 الأم وبنتها في نكاحه وفيما لم يرافع ينفسخ نكاح الصغيرة على من لم يدخل بالكيفية (وبغيرم الصغيرة) زوجها
 (ورجع على الكبيرة) كما يجب (فيغيرم الصغيرة نصف المسمى أو نصف الهرم ورجع على الكبيرة نصف
 مهر المثل ولا شيء لأكبيرة على زوجها ان لم يدخل بها لان انفساخ جاء منها
 هـ (فصل) في (أرضعت زوجته الكبيرة) زوجته (الصغيرة) انفسخ نكاحهما (أميرة الصغيرة
 بنتا الكبيرة) وتواضع الاموال للبنت في النكاح ممنع (وحوت الكبيرة) عليه (أبداً) لانها أم وزوجة
 (وكذا الصغيرة ان أرضعها) الكبيرة (بلينه) لانها بنته (والا) بان أرضعها الكبيرة بلين غيره (فهي
 ربية له) (لا تحرم) عليه (ان لم يدخل بالكيفية) والا حوت عليه (وبغيرم الزوج (الصغيرة) نصف
 المسمى) ان مهرها انفسخ مهر المثل (ورجع على الكبيرة نصف مهر المثل) كس (ولا شيء لها)
 عليه (ان لم تكن) مـ وسواء ان كانت مـ أو لم يسهط مهرها) عنه ولا يرجع عليها اذا غرمها وان
 كانت انكح عليه بغير مهرها قالوا لانه يؤدي الى انحلال نكاحها عن المهر نصير كالمهر بغيره لاشئ خصائص
 التي صلى الله عليه وسلم وليس تجوز راجعها في العدة أو كبرت نصيرها بغير مهرها فتنكح زوجها آخر
 صدقت الا في الزوجه حديث بغير مهرها الا في المثل لان نكاحها ثم بان زعموا مهرها الا انما جلت بينه
 وبينها ما بين ولدان لوطا قها الثاني أو ما عادت الى الأول لا يتعد عقد ولا يزوجها الا انما جلت بينه
 والارتضاع لها ما ذكر (بشغل الصغيرة) كان أرضعت من الكبيرة وهي نائمة (فلا شيء لها عليه ولا كبيرة)
 عليه (المسمى) أمه المثل ان دخل بها (أو نصفه) ان لم يدخلها (ورجع) الزوج (بالفرم
 على الصغيرة) كس (فان كانت الكبيرة أمه غيره) فعلى الفرع (وبنتها) لان أرضعها كتبها
 والقباس في المـ نصف النقص على ما قدم من الرق والحريه (أو) كانت (أمته فلا شيء لها) لان السيد
 لا ينسحق على مـ كمالا (الا ان كانت مكاتبه) فعلى الفرع فان عجزها سقطت المطالبة بالفرع كما سقط
 النجوم ولو كانت مـ وتولدها انفس فارتفع زوجها وجنته الصغيرة صارت بنتا له فينفسخ النكاح ورجع
 عليها بالفرع ان أرضع من معها والا فجمع الفرع على الخامسة صرح به الامـ هـ (فرع) لو (أرضعت
 زوجها الكبيرة) ثلاث زوجات له صارت (بلينه أو بلين غيره (حوت الكبيرة) أبداً) لانها أم وزوجة

في التحريم والكسوت ليس
 فعلا كالنوم ش (قوله)
 وان أرضعت مطلقاً زوجها
 الصغير الخ) فبدا لا يرى
 المعلقة بالحر لانها لو كانت
 أمه لم تحرم على المطلق
 لطلان النكاح اذ لا يصح
 نكاح الصغير الامة (قوله)
 بلين غير المطلق انفسخ
 نكاحها أو لم تحرم على
 المطلق (قوله) والقباس في
 المصصة للقباس الخ)
 أشار الى تصحيحه

(وكذا الصغار ان كانت مدشولام أو أرضعتن لبنه) لأنهن بنانه أو بنات موطنه سواء أرضعتن
 مما أم من ثياويله المسمى أو به المثل الكبيرة المدشولم أو نصفه لكل صغيرة وعلى الكبيرة الغرم (ولا)
 باز لم تكن مدشولام أو ليس اللبنه (فيعبر عن الجمع) أي اجتماعهم مع الأم في النكاح والنكاح واحد
 نحو أن يفسد لا مؤيدا (فان أرضعتن الرضعة أو النكاح معهما) كان أو حرمين (أو) أرضعت (واحدة
 ثم ثنتين معا) انفس نكاحهن أم في الأولى فلهما برودة الصغار ونحو أن اجتماعهن مع الأم في النكاح
 وأم في الثانية فلان الصغيرة الأولى صارت بنت الكبيرة والآخرين صارت أمثلهن معا (أو) أرضعت (ثنتين
 معا ثم الثالثة) انفس نكاح الأولين مع الكبيرة لثبوت الأخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الأم في النكاح
 (ويبقى نكاح الثالثة) لانفرادها ووقوع رضاعها به. وان دافع نكاح أمها وأختها (فان تعاقبتن) في
 الرضاع (انفس نكاح الأولى) مع الكبيرة (باجتماعهما الكبيرة) التي صارت أمها في النكاح
 (ويستفح نكاح الثالثة واجتماعهما) أختها (الثانية) في النكاح (وكذا) يستفح (نكاح
 الثالثة) واجتماعهما في النكاح ولا يستفح نكاحها بمجرد رضاعها لأنما استبحرمة ولم يتجمع هي
 وأم ولا هي وأخت (وان أرضعت أجنبية أو جنته معا وكذا امرئها) انفس نكاحها مع الجمع (أي اجتماع
 الاثنين) في نكاحه وتحرم عليه الاجنبية أبدا لأن الأم زوجته (أو) أرضعت (زوجاته الأربع
 معا أو ربي) أي ثنتين معا ثم ثنتين معا (انفس نكاحهن) واجتماع الأخوات في نكاحه (وكذا
 ان ترتبوا) بان أرضعتن واحدة مد واحدة أو واحدة ثم واحدة ثم ثنتين أو ثنتين ثم واحدة ثم واحدة
 فلان فان أرضعت ثلثا معا ثم واحدة أو واحدة ثم ثنتين معا ثم واحدة ثم واحدة ثم نكاح لأمه. وتو انفس
 نكاحهن مع داهاهو لو كان تحتها. فقرة وثلاث كاتر فارضعتها كل كبة مرة ثم انفس نكاح الجميع لان
 الكاتر أمها وزوجته والصغيرة بشزوجاته وحرمات الكاتر أبدا وكذا الصغيرة ان كان دخل بكبيرة
 والا فلا حرج به الاصل (فرع) لو (كان تحتها كبيران وصغيرتان فارضعت احداهما واحدة)
 من اله. فترتين (والأخرى الأخرى انفس) نكاحهن (وحرمين) وبذلك ان كان دخل بالكبيرة والاولى
 بان لم يدخل واحدة منهما (فان نكاح الصغيرتين معا) ومن ثبات قدم اخوتهما بخلاف الكبيرة التي تحرم
 مؤبد لانها أم أزواجه (فان أرضعتها إحدى الكبيرتين مرة) انفس نكاح الأولى مع الرضعة
 واجتماع الأم والبنت في النكاح (فقط) أي دون نكاح اله. فقرة الثانية فلان لم يتجمع مع أم ولم تأت
 (وان أرضعتها) الكبيرة (الأخرى) بعد الرضاع الأولى (على ترتيب) الرضاع (الأولى) لم ينفس
 نكاح (الصغيرة) (الثانية) فلان وانفس نكاح الكبيرة الثانية بالرضاع للصغيرة الأولى (أو عكسه)
 بان أرضعتها الأخرى على عكس ترتيب الرضاع الأولى (انفس) نكاح اله. فقرة ثالثة أنه لو دخل
 كل صغيرة لم يدخل واحدة من الكبيرتين ولا يجوز الجمع بينهما (فرع) لو (أخرجت الكبيرتان
 الصغيرتين معهن فمردفت) بان كان مخلوطا (فانفس نكاح الكبيرتين) وكذا الصغيرتان كان دخل
 بأحدهما (لجتماع البنت مع أمها في النكاح فان لم يدخل لم تحرم الصغيرة) (وعليه نصف المسمى)
 أو به المثل (لصغيرة زوج مع عليهما نصف مهر مثلها أو لها على المسمى) أو به المثل (ان كان دخل
 بهما أو ربع على كل) منهما (نصف مهر مثل صاحبها) لان الانصاف لنكاح كل منهما حاصل بفعلها
 وفعل صاحبها فسقط النصف بفعلها وجب النصف على صاحبها (وان لم يكن دخل) واحدة منهما
 (لنكاح) منهما (ربع المسمى) أو ربع مهر المثل لذلك (ورجع عليهما) أي على كل منهما (ربع)
 مهر مثل صاحبها (وان دخل بأحدهما دون الأخرى فلها تمام المسمى أو به المثل بلا زجرى بعد ربع
 الزوج على التام لم يدخل بها. نصف مهر مثل المدشولم أو على المدشولم أو ربع مهر مثل الذي لم يدخل بها
 (وان أخرجها للبنت في) الرضعة (الخامسة داهاه) فقط (فالآخر يمسك) السابق لان اللبن
 منهما (ولكن) (الرجوع على الزوج) فقط (في غرضه لهما) أي بقرمه للصغيرة وأقربها لأمه وللمعامدة

ولأنه للموجوه) لأنهما عيب القربة (الاذا كانت بمسوسة فها المسمى) أو مهر المثل وخرج بقوله من غير ما لو كان البين منه فحرم الصغيرة مطلقا لأنهما سارت بنته (ولو ثبت الاوقضا) بأن أرضعت كل منهما بعض الخنس (وتفاضلنا) أي الكبيرة تأتي لأرضاع (بأن حبايتها من الزوج احدهما ثلاث دفعات أو أكثر في ثلاثة آنية أو أكثر والآخرى دفعتين أو أكثر في ثمانين أو أكثر ثم يجمع) الجميع (وأخرجنا احدهما الصغيرة) ولو ثبتا لماس أن المخلوط يتعدد بتعدد النساء أو جردضة (غرت وحدها) لأن الانقضاء بفعلها وحرم الصغيرة. وبذلك انتهى (وان أجزأه) لهامه (غرت بالسرية) لا شرا كرهه في إفساد النكاح ولا ينفسخ نكاحه وان أرضعت متفرقا كان أرضعت احدهما لاننا والآخرى مرتين فالفرق على مرضعة واحدة صرح به الأصل * (فرع) * لو (كان تحتها أربع صغيرات فأرضعت ثلاث خالاته من الاو من ثلاثا) منهن بأن أرضعت كل منهن واحدة (المزور) في نكاحهن (لم يوارى اجتماع بنات الخالات في نكاحه فان أرضعت) بعد ذلك (أم أمه أو امرأة أبي أمه لبنته) زوجته (لربعة انفسخ نكاحه) وحرم عليه. وبذلك (لأنه لم يوارى خالتا منهن) أي الصغائر الثلاث ولأحاده في كرميه ورتب حاله ان في المثل ذلك وانما يعال به قوله (وكذا) ينفسخ (نكاح الزوجين لحرمة الجميع بينهما) وبين الرابعة (ولو كن) الانفسخ كانت (الخالات) الثلاث أرضعن متفرقات وأرضعت الصغيرة (لرابعة أم أمه لم ينفسخ نكاح التي أرضعتها الخالة لأب) لأن الرابعة أرضعتها لها (وان كانت مرضعة للرابعة امرأة أبي أمه لم ينفسخ نكاح التي أرضعتها الخالة لازم) لذلك (والحكم كذلك) أي مثل ما ذكر في الخالات (ان أرضعتن) أي المعافرات الثلاث (ثلاث عمات) (وأرضعت) الصغيرة (الرابعة) بعد ذلك (أم أمه أو امرأة أبي أمه لبنته) * (فرع) * لو (أرضعت) بنات زوجته الكبيرة) ومن ثلاث (ثلاث زوجاته صغيرات) بأن أرضعت كل منهن واحدة (وهي) أي الكبيرة (مدخلها بحرم) عليه (الكل مؤبدا) سواء أرضعن مع أمه مرتين لأن الكبيرة بعدة نساء والمعافرات جودها (و يجمع مهر الكبيرة على بناتها ان أرضعن بها) لا شرا كهن في فساد النكاح (والا) بأن أرضعن مرتين (ففي الاولى) منهن لأن المفيدة لنكاحه (و يجمع مهر) الاولى بفهم (كل صغيرة على مرضعتها فان لم تكن) أي الكبيرة (مدخلها بها وأرضعن الزوجة لم تستعما بنفس نكاحهن) لاجتماع الجد مع الخوا في نكاحه (وحرم) عليه (الكبيرة) وبذلك (وما علمنا) علمنا (ولكل منهن) أي من الكبيرة والصغائر (نصف المسمى) أو نصف مهر المثل (ولرجوعه كما سبق) فيرجع بفهم كل صغيرة على مرضعتها أو بفهم الكبيرة على الثلاث على كل واحدة سدس (أو) أرضعن (مرتين انفسخ) النكاح (في الكبيرة في الاولى) ولكل منهما عليه نصف المسمى أو نصف مهر المثل ورجع بالفهم (ففي) أي دون نكاح الباقيتين وهذا من زباده وهو مكر مع قوله (ولا ينفسخ في الباقيتين) سواء أرضعاهما أم مرتين (لأنهما لم يصيرا اختين ولا جفت مع الجدة في النكاح وكانت حقا فان يقول الباقيتين ورضعتا في الأصل ولو أرضعت ثنتين صغيرتين مع أمه أرضعت ثلثة ان شاء الله بنفس نكاح الثالث وانفسخ نكاح الكبيرة والصغائر من الاولى وعلى الزوج نصف المسمى لكل واحدة منهن و يجمع بفهم كل صغيرة على مرضعتها وتفرم الكبيرة على المرضعتين جميعا * (فرع) * لو (زوجة) رجل (ابن) ابنته ابنة فأرضعت حديثا أم أبيهما) أي أي كل منهما (احدهما أو) أرضعت (أم) أو أمه أو ابنة جدها ثبت الحرمة بينهما) لانها ان أرضعت الصغير صار عم للصغيرة أو الصغيرة سارت عنه الصغيرة ذكر الأصل * وانما ذكرها المصنف للعلم بها

* (الباب الرابع في الاختلاف وفي ثلاثة أطراف)

(الاول في دعوى الرضاع) وحكمها (فان أقر أحد الزوجين قبل النكاح برضاع بينهما حرم (يمكن حرم تناكهما) مؤاخذه بقوله فلا رجوع عن إقراره لم يقبل رجوعه بخلاف ما لو أنكرت الرجعة

• (الباب الرابع في الاختلاف) •

قوله وان اتفقتا بعد حكم فساد له **لو قال الزوجان علنا الرضا قبل الوطء دون التحريم** وأقواله الزوجان قالوا الأذى فثبت قبول ذلك
عن يحيى بن عبد الله بن عمار المداودي في معنى العلم بالتحريم أنه كنهه لغير الحدود يعني علمه بالحرمة فثبت قبول ذلك
فمن سبق منه انذاع الخ في الترحيم ولو روضة (١٢٤) قبيل الصدوق ان من زوجت برضاها ثم دعت بحرمته بينها وبين الزوج لا تنزع

دعواها الا اذا ذكرت
هنا كقولنا وان كان قال
الأذى والزوج ههنا
كلام الاحباب سماه
مطلقا والخصم كافي
التمتع وذكر الزكوى
وغیره نحو قوله والا
صدقت بينهما قال الأذى
هذا في الحرة أما الامنة
فالتأهرا لا يقبل اقرارها
على السيد في ذلك ولم
يجز في شيء قوله
وقبل لا يجرم في هذا الخ
قال خضا الوطء بالمجاري
على القواعد عدم التحريم
وتدنى والى رضى الله
تعالى منه ووجه عناهما
حاصله في تصحها لو اقررت
ان سيدها اشهر من
الرضا وكان ذلك قبل
التبرك يقبل ذلك أم لا
فاجاب بأنه لا يقبل قولها
على سيدها وقد قال الأذى
فما اذا ادعت الحرة ذلك
هذا في الحرة أما الامنة
فالتأهرا لا يقبل اقرارها
على السيد في ذلك ولم
يجز في شيء اه وند
علم متأخره لا يقبل
اقرارها عليه بالنسب
مطلقا في الرضا كذلك
قبل الشراء ولا يقبل عليه
بعد فيه مطلقا قوله
وبما رجمه من صاحب
الأقوال قال خضا العباي (قوله لان النسب أصل الخ) ولان النسب لا يثبت بقول النساء والرضا يثبت بقاؤه
فكذلك التحريم (قوله بناء على البت) وهو وجه ضعيف وقد جزم في الأقوال بخلافه (الطرف الثالث الشهادة) (قوله في
طريقنا الخ) أما الشهادة فمما لا يثبت بها النسب (الطرف الثالث الشهادة) (قوله في

واتفقوا الحال تصديقا ثم رجعت حيث تقبل لان سوء الرضا مع بدعة خلاف زرقه البينوني يخرج
بالمعنى غير ما كان قال فلا تنقضه أي منته فانه انما يرد في غير الرضا والزوجين يجوز له قوله (وان اتفقتا
عليه) أي على الرضا المحرم (بعد) أي بعد النكاح (حكم فساد فرق بينهما) علام قوله ما
وقضا المعنى وجوب مهر المثل ان كانت جاهلة ودخل بها الا فلا يجب شيء (وان ادعاه) أي الرضا
(الزوج) وانكرت حكمه فلا بد فرق بينهما) وانكته بقوله (ولزمه المعنى) أو مهر المثل ان دخل بها
(أو نكحه) ان لم يدخل بها (وله تخلفه ان لم يما) ها (أو) وطئها (وكان مهر المثل أن) من
المعنى (فان نكحت حائضا ولا شيء لها ان لم يما) والا فلا مهر المثل (فان ادعته) أي الرضا (فانكر
صدق بينهما ان سبق منها ان) في تزويجها (أو تكذب) لمن وطئها لان ذلك في حق حلوها فلا
يقبل منها تخلفه كالأب اعانته أو دفعها (والا) بان زوجت بغيره انما امره وأمره وأمره
من غير معين ولم تكن من وطئها (صدقت بينهما) لان ما لا يجب مع محرم ولم يسبق منها بلما ينصف
فانته ما ذكرته قبل النكاح (ولا شيء لها ان لم يما) علام قوله والافلا مهر المثل (وان كانت
قد وضعت المعنى) أو بعته (فله حكم ما لو اقررت به وكذبها) فلا بد تزويجها بلما يثبت في دعاه
لزمها لها (والورع) له (أن ياتقها) طاعة لتحل لغيره ان كانت كاذبة (فرج عجم) على
السيد (وطء أمة أقرت بالرضا) بينهما وبينه (قبيل الشراء) منه لها (وكذا) بعده (وقبل
التبرك) وقيل لا يجرم في هذه والترجيح فيها من زيادة وبما رجمه من صاحب الأقوال قال البغوي
وتحالف ذلك لو اقررت بان بينهما أحد ونسب بحث لا يقبل لان النسب أصل بيني عليه أحكام كثيرة
بخلاف التحريم بالرضا (الطرف الثاني في كسب الخلف) في الرضا (والمنكر للرضا يخلف
على نفي العلم) لانه ينفى قول الغير ولا تنظر الى ذلك في الأثر اذ علان كان صغيرا (ومدعيه) بخلافه
الب ولو بعد نكول صاحبه عن العين لانه يثبت قول الغير ولو ادعت الرضا وشك الزوج في يقين
نفسه صدقها لا تكذب الم يخلف بناء على انه يخلف على البت ذكره الاصل (الطرف الثالث
الشهادة عليه) أي على الارضا (يقبل في الرضا) في (حلب ابنه رجل وامرأتان أو أربع نسوة)
لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالولد وقيل تثني رجل وما يقبل فيه النساء وقيل فيه الرجال
والنوعان (ولا يقبل في الاقرار به والابحار) للبن (الرجلان) لانهما باطلان عامهما باطلان في الرجال غالبا
(ويقبل في الرضا شهادة أم المرأة) أي الزوجة (وبنتها) مع غيرها (حسبة بالانضمام دعوى) وان
احتل كون الزوج حشدا فعلة لان الرضا يقبل فيه شهادة الحسبة (كما شهدوا أوهاوا بناتها) أو ابناها
(بالطلاق) لمهر زوجها (حسبة) بخلاف ما لو ادعته (وكذا) تقبل شهادة أم المرأة بنتها (ان
ادعى الزوج الرضا فانكرت) لانها شهادة عايشا (لا عكس) لانها شهادة اداها وانما تصور شهادة بنتها
بذلك لانها شهدت بان الزوج ارتضع من أمها وانحوها آتاشا اداها بان أمها ارتضعت من أم الزوج أو غيرها
فلا يمكن لاخلافها الشهادة العترة في الشهادة بذلك (وتقبل شهادة المرأة ولو ذكرت فعلها) بان قالت
أرضعت لاني لم تغير بشهادتها فعلا ولم تدفع بها اضروا فعلها غير مقصور بالاثبات بخلاف شهادة بنات ولانها
لم يرواها مع النفقة الارث وغيرها بخلاف شهادة الحاكم بعد عزله بحكمه لم يمتهاز كسبته انون
حكمه على العدل ولان فعله مقصور بالاثبات ولا تنظر الى ما يتحقق بشهادتها الرضا من ثبوت الحرمة وحل
الخلفان الشهادة لا تدعى ذلك دليل قبول شهادة الطلاق والعاق وان استفيد بهما حل النكاح (الان

الأقوال) قال خضا العباي (قوله لان النسب أصل الخ) ولان النسب لا يثبت بقول النساء والرضا يثبت بقاؤه
فكذلك التحريم (قوله بناء على البت) وهو وجه ضعيف وقد جزم في الأقوال بخلافه (الطرف الثالث الشهادة) (قوله في
طريقنا الخ) أما الشهادة فمما لا يثبت بها النسب (الطرف الثالث الشهادة) (قوله في

مايتأخر عن الرضاع فلا تقبل شهادته الاثم له بذلك (فرع) لو (شهدوا واحدة) أو أكثر ولم يتم
 الحساب (بالرضاع بن رجل) وامرأة (فالزوج) له (أن يجتمعا) بان لا يتكفها من لم يكن تكفها
 (وإما) أو (أن تكفها) التحليل - يبره ويكره المقام معها لغير البخاري عن عقبة بن الحرث أنه تزوج
 بنت ابن أبي هاشم فأنتم امرأة فقد اشدت رضعتك فقال لها لا أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني إذ كنت
 لرؤس الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد قلة ففارقها وتكفها زوجها (فرع لا يقبح) في
 الشهادة (نظر الشاهد في الثدي وإن تدهاه) وكان نظرها (لا لتحمل) لها (لأنه صغيرة) فلا
 تزده الشهادة (الا ان اعتاد ذلك) يعني أصر عليه مع غير من الصغار بحيث غلبت معاصمها على غائمه
 فصدق في شهادتها
 فصل شرط شهادة الرضاع ذكر شرطه * الآية فلا يكفي فيه إيهامه ارضاعه بحرم لاختلاف
 المذهب في شروط القهر فمما شرطه الفصل ليعمل القاضي باجتهاده (فان شهد) الشاهد بالرضاع
 (وإن قيل فصلها) أي شهادته (قول يترفع القاضي) أولا (وجهان) أحدهما وجوب التوقف
 وكذا الأصل يقتضي أن الوجهين في جواز التوقف والوجه الثاني وجوبه (وبحسن الاكتفاء) في
 الشهادة بالرضاع (باطلاق العقبة) الموقوف بمعرفة (الموافق) المذهب القاضي بخلاف المخالف له
 ثم انما اختلف التراجع في الواقعة في المذهب وجب الفصل من الموافق والمخالف ذكره الأثرى وقال ابن
 رزق وهو يعتبر بكون كل منهما معاد فان كانا يجتمعان فيه فله نظر لانه قد تغير اجتهاده مع عدمه عند الشهادة
 أي فلا يكفي في الأصل ما قالوا التصريح بذكر الموافق من زيادة المذهب ونفيه صريح ابن رزق وغيره
 (واقرار العقبة به معادنا) أي محرم غير متصل (كاف رفق) قرار (غيره) كذلك (وجهان) فالحال
 وزفر ابن الشهادة والاقرار بان القهر يحتاج لنفسه فلا يقر بالاعن تحقيقه وما نقله من الفرق يقتضي ترجيح
 ان اقراره غير العقبة معادنا كافي ويحسن في الفقه تقييده بالوافي كما سرف الشاهد لكونه غيره كبر
 الفقه قال رفق قبول الشهادة المتعلقة على اقرار بالرضاع وجهان اه كلام القاضي والمنزل يقتضي
 ترجيحهم لانكفي ثم نخص في بيان الشروط فقال (فذكر) الشاهد (عدد الرضعات في الحواجر
 وكذا) يذكر (وصول اللبن الجوف) أو الدماغ في كل رضة كما يذكر الإبلاج في شهادة الزوالان
 الحرمة تنقضي بالوصول إلى الثدي وعبر الأصل بخمس رضعات فان قال الرافي هكذا ذكر في التعرض
 لرضعات ما يقتضي من ذكر التفريق وما عدا ابن رزق فقال وقد يكون الشاهد أطلقها باعتبار المصنوع والصلح
 وما عدا الاشتراط ان ذلك يختلف فيه قال وينبغي ان يعارفة الفصل بين كون الشاهد المطلق في كراهية
 قسم أولا قال الأثرى وهذا صحيح وغائب الناس يحول ان الانتقال من ثدي إلى ثدي أو ناع الرضيع
 الرضاع له وهو بنفسه ويحمله ما عود ورثه معواحدة وكلام الجمهور صرح أو كالمصرح باعتبار التفريق
 ولذا طرحت من الرضة كلام الرافي وإعوان الأصل ذكر ان الشهادة المطلقة بان يتم ما رضاء محرم أو
 أخته أو نحوهما من لوازم فعل الرضاع والأرضاع لا يصح إلا بالتفصيل وبما له لانه لا بد من
 ذكر ان كلام الشاهد لا يقرر بفعل الرضاع والأرضاع لا بد من التفصيل وبما له لانه لا بد من
 التفصيل في مجاله وقعا بنفس الفعل وان وقع بالان - وكذلك في الشهادة دون اقرار ورضة كلام المصنف
 وأمر السابق ان ذلك في الشاهد تدون الاخر في الأمرين (وله الشهادة بذلك) أي بالرضاع (لرؤية
 الاستخاص) لابن (وحركة الانزاد) له (ويشترط العلم) منه (بكونه اذ كان لبن) حال الارضاع أو قبله
 فان لم يبره لم يحل له أن يشهد لان الأصل عدم العلم ولا يكفي في اداء الشهادة ذكر اقرار من غير تعرض
 لوصول لبن الجوف ولا للرضاع المحرم وان كان - فتدعاه - فان اقراره بل يعتد به ويجزى بالشهادة ولا
 يفي ربه في شخصه لاطفال تحت ثيابها وإذا دأبوا منها كعبتها الرضة لانهم اقد قبحوا غيرها في شئ كهيئة
 الذي ولا يصح صوت المص فتدعص أصعبه أو أصعبها

(مطلب التفات) قوله وجبنا الخ قيد الاذوق الثلاثة بالشعر وقال اعمالت بالشعر لانه تأديع بالشرط في مسائل كعبه
المال في المقاتلة او غير ذلك واذوق في المهم على اهم الهوى والاضحة المنذور من ينقل اسكحه الى الفقراء مع وجوب
منه على التذوق فبعد اتمامه القول من الشافعي ونزل الامكان يجب الفعل للمالك كما يقتضيه كلامه ورواهما في قوله فقال
ورزقه بماله كروما ولو شهدوا صاحب الحق جماعة على القاضي وخرج اربعة او ثمانية لمداخره وامتنعوا في أثناء الدار بين حدث
لهم اصل التام من رطل وخرجت نفقتهم وكذا اذا دام كره في أصل الرضا قبل التذوق

و يبعد قول الثاني مدبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كقولهم (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) لانه لا وزن
الدين لغيره ولو امكن منع اضرا (قوله أي ليلها) قال الكوهكافي لو كان الحق قولهم الزوج جنة او غاب قولهم للها جنة او
فقتلوه من المرح اعراض الزوج (قوله بان اختلف غالب قول المدلج) او كانا يدين (قوله وعلى المتوسط من صغير يتكلم في الدنيا
مكتبا) قال الزركشي في النظر في الاتفاق الذي لو كسبه لرجع له المدسكين وقضية كلام النروي ومصرحه غيره انه لا ينفذ
الوقت باعباره فيعتبر يومهم لان النفقة تتكرر بشكرهم فهو ياتى بها كالحرل بالثبوت الى الزكاة لا يجوز ان يكون المراد به مفسدة كما
قبل باعباره في صرف كفايتهن الزكوات لان المدلج هناك الاحتياج من غير نظر الى تعدد يومهم اهـ

(قوله نفسه الاكتفاء به) أشار إلى تعصده (قوله والعلم بحسب عادة البلد) فختلف بعادتهم كعلم الأعمام والمعارف ولعلم بعض الأعمام أطيب من بعض فقدم الغنى أطيب من علم البقرة فكيف الزوج أن يشتري علم الإنسان إذا لم يكن بحسب العادة فربما أضر من نفعه بشرًا ومنه جعل على عادتهم (قوله) ويحتمل أن يقال إذا زوجنا على المورس العلم المباح قال الأذري (٤١٧) والأقرب عند الاحتمال أن (قوله)

قال بطلانها فإنه ينفق نفقة العسر (والاعتبار في يسار ومعاذرة) وقوله بطالع الخمر لانه
 ونحوه وجوب ولا عبرة بما يطرأ في أثناء النهار (الواجب للزوجة) (ولم نأكله من غالب
 آدم البلد) من بين وزيت وشمر وغيره هالذات العيش بدونه ولا مأمور بالمعاشرة بالعرف
 وأيسر منها تنكاحها الصبر على الخبز وحده وانما يجب لها وان لم تأكل لانه السبيل ليس له منعه من ترك
 التامد كما ليس له منعها من صرف بعض القوت إلى الأدم لانه ما تصرف في ملكها قال الأذري وانما ينفع
 وجوب الأدم حديث يكون القوت الواجب على الأدم لا ينسأغ عادة الأدم بالخبز ما فاعه أمواله كان لحما ولبنًا
 أو أقطا فيجده إذا غناه إذا جرت عادتهم ما قد تباين به وحده فان اختلف الأدم ولم يكن غالب فالأقرب به
 لها كما يكره في العاد والمختلف ذلك (عسب) اختلاف (الفصول) فيجب في كل فصل ما يليق به
 وبعادة الناس (ون كان فأكسوة بقدره التماسي) باجتهاده عند التنازع إذا تقدره من جهة
 الشرع فينفق في جنبه ويقدر من ماله ما يحتاج إليه المفقير من الأعمار (ويضاغف لليسار) وقوله
 بينهما لولا وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيله زيت أو من أي نوع تقرب كماله للأهلب
 (و) يجب لها (العلم بحسب عادة البلد) وبما يابق يسار وغيره وما ذكره الشافعي من وطل علم في
 الأسبوع الذي حل على العسر وجهه ليعتبر ذلك على المورس ملان وعلى المتوس وطل نصف وأن
 يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع فيه بحمول أكثر من على ما كان في أيامه بمصر من هذه العلم
 فهو لا يعرفه بقدر القاضي كما صرح به في ليلته (وشيعان لأدم) غير العلم (في يوم) أي العلم
 قال في الأصل ولم يتغير ضوؤه ويحتمل أن يقال إذا زوجنا على المورس العلم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون
 أحدهما غداه والآخر عا على العادة قال بعضهم وينبغي على هذا أن يكون الأدم يوم اعطاه العلم على
 النصف من عادته (ولو لم يمت بادم) أي شتمته (لم يلزمه بداله) وتبدله هي ان شاءت لانه ملكها
 فلم تكن سبعة أوزم بميرة وتوايس اهمن يقوم بذلك فالأقرب بالمعاشرة بالعرف انه يلزم الزوج ابداله
 عند امكانه ذكر الأذري (فرع يجب لها) عليه (الآلة) للطبخ ولا كل والشرب (كقدر
 وأنية) من كوز وجرور وقصعة وتنحوها الحاجتها إليها في الماء كل وان شرب ذكرا لا ينفق
 القدر من علف العام على الخاص (ويكنى) أي خشب وخرف وجرور كانت أي الزوجة (شرقة)
 فلا يجب لها إلا من بحسب لانه رعونته وهو أحد احتسابين للامام فانهم يجب لها الثلث من الأقدور جمع
 النصف الأول من ميز يادته وهو قضية كلام الأنوار (الواجب الثالث الخادم فعلى الزوج وان كان معسرا
 أو عسرا أن يخدم حرة) ولو فسد لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (لا) اخذها (أمه وان اعتادت
 بلها بالخدمة لم تنصفها بالزوج وحدها أن تخدم لان تخدم وكلامه المفضة قاله القاضي (ولو) كانت حرة
 (انما أحاط) فعلم ما أخذها ابتداء على ان تنصفها لولا العمل هذا (ان كانت مخدومة) أي بمن تخدم عددا في
 بيت أبيها مثلاً ولا عبرة بتردها في بيت الزوج بحيث صار يلقى بها الخدماء إذا أخذهم زوجته
 (تخدمها ما امرت) حرة أو مملوكة متأجرة أو حرة (أو صغير) أي بمن تخدمها (أو صغير) أي بمن تخدمها (أو
 مملوكة أو أمة) لحصول المقصود بجميع ذلك ولا أخيرة ولا خلاف في الأولى (لا تملكها إذا لم تكن من عدتها)
 البنية وأخرجه النظر والوجه عدم جواز عكسه أيضا لما في المهند ذكره الأذري (ولا) كبير (ولو)
 شغلها (لغيره) النظر والترجيح في الملوكة وفي النعمة والكبير من يادته وصرح به الاستوى قال في

قال بعضهم وينبغي على هذا
 أن يكون الأدم (الخ) وقال
 أو تشكيل الذي يظهر قسط
 بين ذلك وهو ان يجب لها
 مع العلم نصف الأدم المعتاد
 في كل يوم وهذا الفصل
 كالنصفين إذا لم يتغيره
 فقال ان أعطاه من العلم
 ما يكفيها المورس نيلس لها
 في ذلك التهور ادم غيره
 وان لم يعطها الا ما يكفيها
 لوقت واحد وجب لها في
 التقبيل وقوله الذي يظهر
 قسط الخ أشار إلى تعصده
 وكذا قوله فقال ان أعطاه
 الخ قوله فالأقرب بالمعاشرة
 بالمعروف أن يلزم الزوج
 الخ أشار إلى تعصده (قوله
 والاكل والشرب) يؤخذ
 منه وجوب المشرب لانه
 اذا وجب الطرف فكذا
 الطرف وأما قدره فقال
 الميسرى الظاهر انه
 الكفاية قال ويصكون
 اعتناء لا غنى كما في لومفت
 عليه مسدود لم يشرب لم
 فلكه وإذا شرب غالب
 أهل البلد ماله لها
 ونحوها عذاب وجب
 ما يليق بالزوج اه
 ومقتضى كلام الضمين
 وغيره ماله يملك (قوله

فانهم ما يجب لها ذلك منه للعادة قال الأذري ان هذا التعبد هو الصواب الموجود في نسخ الشرع المنقذ لا تعبد بالرضع والاحتفال
 الثاني بقوله ويجب أن يجب للشرقة كافي بعض نسخ العز وقال وقاس الباب اتباع العرف والتشريع بين المورس وغيره وبسط ذلك
 قوله وهو قضية كلام الأنوار ولا محذور في الجازي نعم ان المورس عادة أمثالها يكون اختارها وجبت لها كذلك ان لمول عليه ما يجب لها
 عليه عادة أمثالها (قوله وكامدة المفضة قاله القاضي) أشار إلى تعصده (قوله) والوجه عدم جواز عكسه أيضا (الخ) قال شيخنا من العلم ان

الأصح القول بأن أشرار البعير بن استجار الكافر المسلم جاز ولو في ليلة امتان (قوله وهل أي الخادم لهم) أشار إلى تعصبه (قوله وفقد
الجزء وما يورثهم) أشار إلى (قوله لا الحاشية) أي أو يقال للأعداء ربه، بن لا يتوقف الأمر على الظهور بل يكفي دعواه ولا يضره
منها أي كالكافر الغيب وقوله وشبهه أي أشار إلى تعصبه (قوله ولورثت) أي تقدمت خرم بالله عنه من دأره وأخذه عن أبيه قال
العلامة الأثير باختصاص ذلك بمال (٤٣٨) قيام الزوجة دون المعلقة ولو وجهه القول بالاعتناع لا اختصاص السكن بم قال مالك أن

طرح من عند نساء أهل القرى الخ) أشار إلى تصحيح قوله وقرئ هذا في الشافعية بمقتضى الخ) قال صاحب البيان وان الخلف
 يجهلها كونه وان كانت قد بدت في غلبه ما لا يتم له عرف بلادهم لان الشافعي قالون كانت بدو بمقتضى الخ
 أهل البدو وان كثر وعرفوا ليسون لان الانزعاج ما لا ينظر له من عين عملا لغير الذي عليه مدار الحديث وقوله لربها الخ
 مقتضى الخ) أشار إلى تصحيح كذا في قوله الخ) انه لا ينظر له من عين عملا لغير الذي عليه مدار الحديث وقوله لربها الخ

(قوله قال الزكندی) أي كالأدري وقوله يكون هو الجواب أشار إلى تعينه موكباً أيضاً قال السرشمي إذا لم تستغن في البلاد بالبرود فمن
الزود فيه أو من الحاجة بالزود فمما قد أورد في حجب تقييد ذلك بمن اعتادوا فكم أورد البرادي والقري بالعدين من الحطب
والنعم لا تزدادهم الأزل البردي بر الأزل ولا يكفها ما بارأ لا فما تبارأ قوله (٢٩٩) قال السرشمي أشار إلى تعينه وكذا

والنصف كإثباتي (هات استند لبرديتات) أوردت أن فاكثرة الحاجة (على المورس والمعر لكر
المورس) بكسرها (من جدد القلن ركز السكان والحرر) وانجز (ان اعتادوا) لنسائهم جل بالاعادة
(والعسر) بكسرها (من خشنة ويتوسل) بينهما (المترسوا بان تزداد رقما) بحث (لاستر
وجب سبق بقوله) في الجودة لا يجب لهن ما تزدود من ذلك (فان احتاجت لبردي أي لاله) فغما
أورد ما (لاوردية) (لزم) ذلك بقدر الحاجة قال الزكندی وإذا كان المناط العادة فأكثر البرادي
لا يزدون إلا بالبردي ونحوه فيكون هو الواجب (فرع) وعلى المورس لزوجه (لحقة) بكسر
الطاء والفاء وفتحها وفتحها وبكسر الطاء وفتح العاد وهي بساط صغير تحمله ورة كبر وقوله لها أكساه
(في الشناه) نطع (بفتح النون وكسر هاء) سكن الطاء وفتحها (في الصنف) فتنحصر ماله أو صنف
أفردوا (لأنهم لا يسلطان وحدها) (و) على التوسل (زينة) بكسر الزاي وهي شيء صغير وقيل
بساط صغير في الصنف والشاء (و) على (العسر) صير في الصنف ليد في الشاهو (بج) لها (مرقد)
أي فراش ترقع عليه العادة (كسر) بفتح النون (بالمثلية) أي لينة (أو قفصة) وهي دثار يتخذ كرايا جوهري
(مجدد) بكسر الميم وسبب ذلك لأنه قوضع تحت اليد (ولحن) أو كساه في الشناه (أو) في (بلدانه)
الأول باردي يجب لاه لينة بدل الحاف أو الكساه في الصنف (وكما يحسب العادة) فوفاكبة يعني
قال الروياني وغيره كافر الاعتاد في الصنف أنومهم غلاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك كل
سنة بمعددة وقت تعدد عاده وفوق فبدأ ذكر بين المورس وغيره (فرع) • يجب عليه (للقادم
في صنف وفردة معتد رده للخر وج) صنف أو شاة كان كافر أو قفا اعتاد كس الرأس أو لا احتياجه
الذي يختلف المتعددة في الخلف والراء لأنه منعه من الخروج وهذا القول لكن الأوجه
وجوه المعتمدة أيضاً فافد شجاع إلى الخ وج إلى حمام وغيره من الضرورات وإن كان نادراً
وقد أشار الأذري إلى ذلك ويحل وجوب الخلف لرواه القاد إذا كان نتي ولا يجب السراويل بخلاف
المقدمة أن الغرض منه أن يترك كالستر (وجهة الشناه أوردت) بحسب العادة فان استند البردي
على الجبة أو الفرو يجب الحاجة وجب ما يجب يكون (دون ما لا معدومة) من الكسوة جنسا
وفرا (أو) يجب (وراءه) وكساه يتعلم به لا لا (وجوب) (الفراش وجهان) صحيح منهما الأذري
وغيره لوجوبه بوجه المارودي وغيره (الواجب الخامس) يجب عليه (لزوجته) لقدم الآلات
التنظيف من الأوساخ التي تؤمن وتؤذي بها بخلاف الخادم لأنه لا تنظف له بل الأذن به التفتت
للأندة له المتأخر ذلك كاشفاً) فبهم المبر وكسرها (والسدر والدهن كالعادة) أي على عادة المعتنق
لها عليه أي ما يب الدهن أي الدهن الملب (ان اعتادوا ستر ونحوه لصان) أي لفاعله (ان
ليست بدونه) لتأذيها غيره بالرائحة لكرهه بخلاف ما إذا اشطع بدنه كالأثراب والمرتل بفتح الميم
وكسرها مبر أصلاً له من الرصاص وقطع رائحة لا يلبس بحسب العرف قال الأذري ولعلها تنظف
طوله لعل يجب له آلة للتنظيف كالحاضر وحسب ذلك لما كان الخادم الظاهره الملبس وان ذنا
الغسله كالأكل بغير غنق القنية لوجوبه بحمل أن يجب لها ما يزيل الشئ فقلنا لا تزد عليه فيه
زينة زود وهو غائب عنها والخلق لا يصحب مقتضى عدم الفرق (واحد) جام (عبد) دخوله (مر
لشر) أي سلك شهر لانه راد للتنظيف واعتبر الشرا بغيره من دنس الحيض الذي يكون في كل شهر
مرغابا قال الأذري ويقتضي أن يغفر ذلك العادة مثلاً ويختلف باختلاف البلاد ودواخلها

نحوه لشر بفوتان كان التراب يقوم مقامه إذا لم تفتده وقوله وبشبه أن يختلف الخ أشار إلى تعينه (قوله الظاهره الملب) أشار إلى تعينه
(قوله وفي القنية لوجوب) أشار إلى تعينه (قوله قال الأذري) يعني أن يتطرق ذلك الخ أشار إلى تعينه وكس أيضاً قال وقيل أن يشال
إذا كانت عاده ثيابها من وجوه الناس أن تحلى بها الجام يجب عليه لاختلافها اعتباراً لما لها وسلبت عن يديها في البردي عن من قبل

أجره لهما ولا يكتبه الفصل في البيت لعرف الهلاك فهل له منتهى الى أن يدفع أجرة الحام فاجبت ليس لها ذلك اه ولو علم انه اذا وطأها بالية
لاقتل وقتلها مع وتوفيها قال ابن عبد السلام لا يحرم عا... سوطا هو باصرها بالية... ل وقت الصلاة في ذى الحجة لا يحرم تحريمه وقوله
يجب عليه الصلاة اه لا يركب تحريمه وكذا قوله قال ابن عبد السلام لا يحرم الخ (قوله الانقضاح هو كونه) قال
الاذرى ويخبر من قولها الانقضاح (٤٣٠) هو كونه يجب عليه اذ طهرت من حبس أو فاس من الطيب ما يطعم به أو تاردم ولم أر من

صرح به وقوله انه يجب
عليه اذا طهرت الخ أشار
الى تحميمه (قوله فان
أضره) أى ما ذكر من
الطبخ وما بعده (قوله
وعليه الماء) لعل جاع
وفاس الخ قال الاذرى
ولو احتاج الى تحميم
الماء لشدته أو برد الوقت
فحشمه أن تترجمه أو
أجره لهما وقوله قال الاذرى
ولو احتاج الخ أشار الى
تحميمه (قوله كان لها)
أى أو وقع الجنس بينهما
معاويحتان العداوة
لا يجب لها عليه (قوله قال
الزركشى ونسبة التعليل
ان ذلك لا يجب الخ) أشار
الى تحميمه (قوله وهو تأثم)
أى أو مغمى عليه (قوله
واقباس عدم الوجوب)
أشار الى تحميمه (قوله والا
وجب عليها ذلك) فحاشا
كانت هى السبب في نقض
طهره) أى أولست امرأة
أبدا بيا أو بالعكس (قوله
وظاهر ان محل ذلك فيما
إذا كن الخ) أشار الى تحميمه
(قوله قال الاذرى الظاهر
ان الواجب الخ) أشار الى
تحميمه (قوله وهو الاوجه)

باعتد ذل كانت من قوم لا يتعدون دخوله ولا يجب لها أجره وبما روي في ذلك من بين الأوسر وغيره
(الطيب) فلا يجب لها عليه (الانقضاح) هو كونه (ولا) يجب لها عليه (كله) لا
(خضاب) أو نحو ذلك لان ذلك لا يملكه وذلك الحق والراجع الى اختياره (فان أضره) لها (وجب)
عليها (استعمله ولا دواء) مرض (و) لا (أجرة لطيب وجماعة) وفصد (وختان) ووجه ذلك ان
الزوج كالأكثري فلا يلزمه من حفظ الأصل على لاف الشط والدخن كما رقام... ما للتنظيف وهو لازم
للكثري (ولا تنقية) فترجمه أيا (وعليه الماء) لعل جاع ونفاس وضوءه نقضه هو كان له الهان
ذلك بسببه قال الزركشى وقضيت التعليل ان ذلك لا يجب عليه لو استحدثت كره وهو تأثم كالواحد وأنه
يجب فيها للزوج باصره ولو غير مكره أو وطأها بشبهة أو قبل طاهر وفي الثاني حدث لا كراة انظر لعدم
استحرامه وأما الثالث فقد اتفق فيه الفقهاء لعدم الوجوب لكن القياس فيه في الثاني مع الكراة الوجوب
لا يجب للمهر والمال في بابه والقاس عدم الوجوب لان عقد النكاح معنوي التمسك بالأدلة لا بالجملة
عليها ذلك فيمالي كانت هى السبب في نقض طهره وكانها في ذلك كراهية منه بالليل كفهت منه بالليل
وظاهر ان محل ذلك فيما إذا كان الاحبال في الزوج والا فلا وجوب قال الاذرى والظاهر ان الواجب
من الماء أو غيره ما يكفي المهر وضمنه دون السن (لا) افضل (حيض ولا احتلام) اذ لا منه (وله)
منها من كل شيء وكذا الفهره منعها منه لأنه هلاك للنفس وهو محرم (ومن كل مرض) لحرف
الهلاك وتقدم في النكاح انه له منها من تناول ما له راحة كرجة كزوم (ويجب ترجمه الخادم ان تأذى
بأهواله أو بوج) أو لاجله (وفي تكليفه ونحوه) من مؤن تجوزها إذا مات (وجوهان) صحح منهما
الاذرى عدم الوجوب وجزء صاحب الأنوار بالوجوب كالخادم وهو الأول وجه (الواجب السادس)
الاسكان) لها كالقعدة بل أولى (في ترجمه) له اسكن لا تقيم عاده فالضرورة البع وفارق القعدة والكسوة
حيث اعتبر بحال الزوج كما لم يزل المتبرع فيها التملك وهذا الانتفاع لانه اذا لم يبقها بملكها بالبدن
لا تقي فلا اضطر بخلاف المسكن فانها ملزمة بالزينة فلا زينة فاعبر بحاله وكتفي به (وان استعاده) الزوج
لحصول الأجر به (ولا يثبت) المسكن في الزينة لأنه امتناع لا تملك (الطرف الثاني في كيفية الانفاق) هو
في هذه الواجبات (وقل ما استعان) كلامه وأدم وطيب (يستحق عليك) لها بان يسلم لها بقصداده
ما لزمه كسائر الهديون من غير افتقار الى الخ (وكذا الكسوة والفرش والاشقة) أى آلة الطعام والشراب
والتنظيف كشفا ودهن واعتبر في ذلك التملك لانه من العشرة بالمعروف وقضاء على الكسوة في الكفاة
ولان الله تعالى جعل كسوة الأهل أصلا للكسوة في الكفاة كالطعام والكسوة تجلسه من أفرج
هنا حيث لا بخلاف المسكن فانه امتناع كما لم يزل له لغير الانتفاع كالخادم ولان الزوج يسكنه بخلاف ذلك
الاشياء فانهم يدفع المهر أو نصف ذلك ان الفرش كالكسوة وقد قبل به فيكون ما أو با يتنفع به مع شهادته
لكن الأعم في المنهاج كماله خلافه الترجيع في الفرش والاشياء والآلة الطعام والشراب من زبائنه (ولا
يسقط عنه متاجر وصغار) بخلاف السكن (فلا يثبت المستعار وتلف) بقدر استعمال (فصله)
يلزم الزوج) لانه المستعير وهى نائبة عنه في الاستعمال والظاهر انه عليه في المستأجر أجرة لئلا يثا

المطافاة على زوجته في مسكنه لانه انفاق عليها البيا اذا انفاضا لم يمس من فقهه وليس الزوج ان يبد
منه قال شيخنا تقدم في النكاح عفا الوالد عن ابن عبد السلام انه لو كان لرجل امرأة تنظر من طاق في غرفة أو نحوها الى الجانب وجب
طبعه معها أو بناتها (قوله فيزمن مسكن لا تقي الخ) قال الاذرى الذي يجب القيام به انه لا بد من النظر الى حال الزوج في المسكن لا
يفتح فيمنع في المذهب ولا في غيره فيما ظن (قوله والظاهر انه عليه في المستأجر أجرة لئلا يثا

اعاها

(قوله ونفقة الزوجة خادمة صاحبها بلوع الفخير) لو طاع الفخيرة ومهرتم أو يسرق أو أتته النمارك فحب عليه من بذل على المدلول أن يضع مومرا
ثم يمسح بغير علمه من اعتبار ما زال اليوم وكتب أيضا قال في الموهبات ولو جعل المقدور الكمين وقت الغروب فالتباس الوجوب بالغروب
له أي غروب تلك الألة والظاهر الوجوب بالقسمة فلو حصل ذلك وقت الظاهر فيجب الوجوب كذلك لمن حدث قال ابن العمد والتقدير
بالدور بضعف بل الصواب أن من تكسبت وسلت للزوج في أثناء الليل بحبها النفقة لحصول التمكن وإن لم يكن في قبالة الليل والنهار
إذا كانت زوجة فاما إذا لم تكن زوجة حتى أول الليل وصارت زوجة آخره ماتت ومكنت وجبت نفقة فالتباس الوجوب بأن يرضى تصحبه
وقد اتفقه والظاهر الوجوب (قوله كل يوم) المراد يوم بليلة فان النفقة في مدة ليلة اليوم (٢٨١) والله زادوا فيها ما لا يخفى ومصرح به

الرافعي في التصحیح بالاعمال
(قوله فلو لم تكن في قبالة التمكن بالحاصل في اليوم قالها المأطبة) عند طلوع الفخيرة ولا يلزمها الصبر إذ
الواجب الحب كإتيان فيحتاج إلى طعن ويحتاجه من قال الامام والغزالي ومعنى قواهم ان النفقة يجب
بطلوع الفخيرة لاحتياج به وجوبها مع كمال سلامة أوانه ان قدر وجب عليه التسليم لكن لا يجس ولا
يخاضم قال الغزالي في فتاويه وإذا أراد سفرها ولائها لمطالبة بغيره المذهب وجوبه ولا يخرج
إلى الحج حتى يترك لها هذا القدر وظاهره لو لم يترك ذلك ودفعه إلى نائبه لدفعه إليها أو يوم سكر ولا
يكون إعطاءها مائة مائة واحدة ويجب (حب) ما إذا كان غالب القوت لأنه أكر في النفع كما في الكفاية
(لا بد من قواها) وعينها ومعيها كدوس لعدم صلاحيتها لكل ما يصلح لها الحب فلو طلبت غير الحب يلزمه
ولو بذل غيره لم يلزمه أقوله (وتلك نفقة بلو كها) الخادم أهاذا كرا كان أو أنى كانت نفقة تنفقها (وق)
ملكها نفقة في الحر والخادمة لها غير استجار (وجهان) أحدهم نعم فتأخذها وتنفقها في الحرز وجوبه
فأما التصرف فيها وتعليمه ونفقة الحرز من مالها ونائبه لا بل تلكها الحرز كإتلاف الحرز وجبة نفقة نفسها
(لكن لها) أي الزوجة (المطالبة) له (م) ليتفرق في الخدمة (ولا تطالبه بغيره) لو كنت الخادمة لها
لأنه لا ينفق في عاها بالمالك كس (والنفقة المستأجر) لأنه انما يلزمه أجره كس (وليس ببيع نفقة اليوم
لأنه ينفق) أي من زوجه (قبل القبض) لجواز بيع الدين من هو عليه (لا من غيره) على ما تصححه المناهج
كأصله لكن المصنف كثر وقدم في باب البيع قبل القبض جواز لأن مطلقا أمانة فلو غدر فلا يجوز
بيعها مطلقا لعدم ما كها (ولها التصرف فيها بعد القبض) مطلقا لا بالبيع والبيع وغيرها (فان
سرت) منها أو تلفت بسبب آخر (لم تبدل) أي لم يلزمه بدلها (وتمنع من تقبيل على نفسها) (مصر)
ما حلق لا اجتماع (وعليه) إمام الحب ونية (الطعن والخبر والطعن) وإنه ادعى تعاطي ذلك نفسها
لأنه في حصة بخلاف الكفاية (وليس على خادمه إلا ما يخصها) أي محتاج هي إليه (كمد مالها) إلى
التمتع وتحمي كسبه على يدها وغسل خرق الحبيض والطبخ لا كها أما لا يغسلها لا تغسل كمد وغسل
ثوبها فلا يجس على واحد منها بل هو على الزوج فوجبه بنفسه وغيره (فان باعت الحب) إذا كان مدينا
(في استحقاقه المونة تردد) أي احتملان للإمام أحدهما من لأنه بعض ما وجب عليه وإنهما لا يأتيا لاحتياج
ببها الحب فلا يشترط بالإيجاب وكلام الرافعي بل في هذا كمال الغزالي القياس الوجوب (ولو كانت
مع) على (المادة) وضعا وهي رشيدها أو لم تكن رشيدها أو كانت (بأنه إلى سقطت نفسها) بذلك
لا كفالة الزوج وإنه في الإحصار وجريان الناس عليه قال الامام فكان نفقة أم تدره بين الكفاية
أن أراد من غير التملك على قياس الاوضاع ان طلبت قال وهو حسن غلط وقول الرافعي ولكن السقوط
مصر على جواز احتياض الخبز وإن جدد ما جرى فالتام مقام الاحتياض يعني أن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس

أما هذا الذي من كسوتها (ونفقة الزوجة خادمة صاحبها بلوع الفخير) كل يوم لأنها تستحقها بما
فروا لكوتها في قبالة التمكن بالحاصل في اليوم قالها المأطبة) عند طلوع الفخيرة ولا يلزمها الصبر إذ
الواجب الحب كإتيان فيحتاج إلى طعن ويحتاجه من قال الامام والغزالي ومعنى قواهم ان النفقة يجب
بطلوع الفخيرة لاحتياج به وجوبها مع كمال سلامة أوانه ان قدر وجب عليه التسليم لكن لا يجس ولا
يخاضم قال الغزالي في فتاويه وإذا أراد سفرها ولائها لمطالبة بغيره المذهب وجوبه ولا يخرج
إلى الحج حتى يترك لها هذا القدر وظاهره لو لم يترك ذلك ودفعه إلى نائبه لدفعه إليها أو يوم سكر ولا
يكون إعطاءها مائة مائة واحدة ويجب (حب) ما إذا كان غالب القوت لأنه أكر في النفع كما في الكفاية
(لا بد من قواها) وعينها ومعيها كدوس لعدم صلاحيتها لكل ما يصلح لها الحب فلو طلبت غير الحب يلزمه
ولو بذل غيره لم يلزمه أقوله (وتلك نفقة بلو كها) الخادم أهاذا كرا كان أو أنى كانت نفقة تنفقها (وق)
ملكها نفقة في الحر والخادمة لها غير استجار (وجهان) أحدهم نعم فتأخذها وتنفقها في الحرز وجوبه
فأما التصرف فيها وتعليمه ونفقة الحرز من مالها ونائبه لا بل تلكها الحرز كإتلاف الحرز وجبة نفقة نفسها
(لكن لها) أي الزوجة (المطالبة) له (م) ليتفرق في الخدمة (ولا تطالبه بغيره) لو كنت الخادمة لها
لأنه لا ينفق في عاها بالمالك كس (والنفقة المستأجر) لأنه انما يلزمه أجره كس (وليس ببيع نفقة اليوم
لأنه ينفق) أي من زوجه (قبل القبض) لجواز بيع الدين من هو عليه (لا من غيره) على ما تصححه المناهج
كأصله لكن المصنف كثر وقدم في باب البيع قبل القبض جواز لأن مطلقا أمانة فلو غدر فلا يجوز
بيعها مطلقا لعدم ما كها (ولها التصرف فيها بعد القبض) مطلقا لا بالبيع والبيع وغيرها (فان
سرت) منها أو تلفت بسبب آخر (لم تبدل) أي لم يلزمه بدلها (وتمنع من تقبيل على نفسها) (مصر)
ما حلق لا اجتماع (وعليه) إمام الحب ونية (الطعن والخبر والطعن) وإنه ادعى تعاطي ذلك نفسها
لأنه في حصة بخلاف الكفاية (وليس على خادمه إلا ما يخصها) أي محتاج هي إليه (كمد مالها) إلى
التمتع وتحمي كسبه على يدها وغسل خرق الحبيض والطبخ لا كها أما لا يغسلها لا تغسل كمد وغسل
ثوبها فلا يجس على واحد منها بل هو على الزوج فوجبه بنفسه وغيره (فان باعت الحب) إذا كان مدينا
(في استحقاقه المونة تردد) أي احتملان للإمام أحدهما من لأنه بعض ما وجب عليه وإنهما لا يأتيا لاحتياج
ببها الحب فلا يشترط بالإيجاب وكلام الرافعي بل في هذا كمال الغزالي القياس الوجوب (ولو كانت
مع) على (المادة) وضعا وهي رشيدها أو لم تكن رشيدها أو كانت (بأنه إلى سقطت نفسها) بذلك
لا كفالة الزوج وإنه في الإحصار وجريان الناس عليه قال الامام فكان نفقة أم تدره بين الكفاية
أن أراد من غير التملك على قياس الاوضاع ان طلبت قال وهو حسن غلط وقول الرافعي ولكن السقوط
مصر على جواز احتياض الخبز وإن جدد ما جرى فالتام مقام الاحتياض يعني أن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس

له يستمر لصحة البيع هناك أن يكون الدين حلالا مستقرا ولا يشترط هنا كاتبه (قوله أحدهم) الخ أشار إلى تصحح قوله
لكن قال الغزالي اقتباس الوجوب (وق) الوسيط أنه الظاهر ونقل الأذري عن البخاري أنه اقتباس قال الأذري ومعلوم عندنا ما ذكره
لا يحتاج إلى شرح أما إذا احتاجت إلى ذلك وقد تلفت ما قبضته كلف ذلك طعاما أو طلقا نقل الأذري عنه في الشرع ولو صدق الحق في عنه
ما ذكره (قوله أرم تكن رشيدها أو كانت باذن الولي) أي لو كان لها فيه صحة (قوله وجريان الناس عليها) من عمر النبي صلى الله عليه
وسلم إلى الآن من غير نزاع ولا تكاثر ولا خلاف ولم ينقل أن امرأة طالبت بغيره وهو لو كانت لا تسقط مع من النبي صلى الله عليه وسلم
بالحال منهم عليه لا عليهم بذلك لولا أنه من تركتم ما لم يرووه ولا الشك فيه

قوله وبأنه إذا كانت معه دون الكفاية الخ لو كانت تأكل منه أقل من النذر الواجب لها بقدر ما قصد في العادة فاقباض ان النذر
في ذلك لا يمتنع ان يذكر لانه انما اذا نفي ما فيه (٤٣٢) مصلحة الا ان يرى المصلحة في ترك المتابعة لذلك (قوله قال الزركشي ولازم

التي الخ) انما اشار الى تعصيه
قوله ولا يجوز (مستخرج)
فلا يجوز عليه عليها بشيئا
أكثر من قصد به
عوضا عن نفقته وشغل
نفقته فيما ذكر كسوتها
قوله فيشبهه أن يكون
المعترضا السبد الخ
أشار الى تعصيه قوله صدق
بلا بد من كونه المأبأ
الخ تقدم في ما يشبهه انه
يصدق بينه وقوله وفيه
وقفه تقدم في بيان كلام
المصنف جازوا به أن ثبت
قوله لا يجوز مطلقا الخ
كانت مما لا يمكن فيها
قال في القوت وانما هرا
لا فرق ولا غير ما حصل
الوث أو لا يثبت بالطلاق
في أثناء فصل قبل فيها
الكسوة هل يكون كولو
وقع بعد ثبوتها فتحت
الجميع أو تنقض بالقسا
توقفة ما الشيخ نعم الدين
البالي وابن الفخر قالوا
بصرح ما أحسن الاجابة
وهي كثيرة النوع والازدرب
انما يجب بالقسا وتوزع
على ألبم النصل لانه بعد
أن يتزوج ثم يزل في يومه
وجب عليه كسوة وتصل
كل ذلك فانه الشيخ
نعم الدين القول عن
شرح لاصح اصبري
وقد ادعى النوري ما يقتضي انما تنقض كسوة كملته ولو تجر به لزوايا ما يؤيده ولكن عمل الحكم على
القسا اه وحري الادري على معنى ذلك وذكر بعضهم عن فتاوى الفخا الما يقتضي الكل وقال الباقي انه القاس (الباب الثاني
في مسقط النفقة) قوله ولانه جوب المهر الخ ولان المهر ما جوب باه مقدمة لم يسقطها بالشور ولو كانت النفس

في الاعصار كما قال في المصنفات والنصوير بالا كل مع على العادة بشهر بانها اذا اتمته أو اعطته غيره
لم تسقط وبأنه اذا كانت معه دون الكفاية لم تسقط به مخرج في النهاية وعليه فقولها المأبأ الخ
أو بالذات فقط فقولها قال الزركشي والاقرب الذي قال ابن العداد يعني القطع فأن كان قوله
أكثر من غير ما علم وتنازع في قدر مخرج قوله ان الأصل عدمه فخرج مخرجها ما لو كانت بدنية
فلا تسقط به نفقتها ما ليس له تنكها فلا كل مع مع التام لم يرد به كسوة به الأصل وقوله ومع غيره
على القالب فليس بقيد (والا) أي وان لم تكن زينة ولم يزلها (فلا) تسقط نفقتها بذلك لا في
مستخرج وخالف الباقي فأن في بقوله انه قال وما نسبه النوري غير معتمد وقوله كذا لا يمتنع ان
ما يقتضي ذلك على ذلك جرى الناس في الاعصار والامصار وعلى الاول قال الادري والنظام ان ما من
المرأة ما لا اذا أو جذا نفقتها فثبت به أن يكون المعترضا لسبب المالك التصرف بذلك دون رضاها
كالمرء المحجورة وتعتبر المصنف بالزينة أولى من تعبير أصله بالزينة (خرج) * قال الزركشي لو كان
قصد التبرع فقال بل قصد أن يكون عن النفقة قال في الاحتصاء صدق بلا يمين كقولهم السبا سبا
وادعت انه قصد الهبة وقال بل قصد المهر (ولو اعتاضت) عن نفقتها (دقيق الحسب واجب)
شهر أو سويقه (يجوز لغيرها) بخلاف ولو اعتاضت عنها ادهام أو دنابر أو ثيابا أو شعرا أو كان لولب
بر أو عكسه أو نحوها بغير ذلك لا استقرارها في الذم لمعنيين ولا بالجزاء اعتياض عنها كدبر القرض
واحترز ولا بالاستقرار عن المسخيه ويكون لمعين طعام الكفاية أو قضيت عدم جواز الاعتياض عن نفقة
اليوم بل انقضت لعدم استقرارها الاحتمال وهو ما لا يشور وفيه مفرقة وما ذكر من عدم جواز الاعتياض
في المهر قال الادري وغيره لا يكون على خلافه فقاوسا مع ما لا يجوز جعله سببا لمعاذات
وعليه العمل فتدبر ما يشا قاله بقوى القول به اذا وقع ذلك بغيره بقعة ما عودت أو يؤيده ما من منقود
النفقة با كل مع على العادة (ولو قضت نفقة ما لم يمسكتها) كالجوروز كان الما بجملة (فان ماتت) أدرك
(أو ماتت) بعد قضاء نفقة ما لم في ثباتها (استرد نفقة ما بعد يوم الموت ولا بانه) كان كماله
(ويعتد) فاما اذا قضت نفقة يوم أو كسوة فقول (بالشور) منها أي المخرج من طاعة الزوج (ل
أثناء اليوم) أو قبل كماله ما في الباب الثاني (نفقته أو في أثناء الفصل كسوته) زلا
اوما النصر عيا ثابته من زيادته (لا يجوز مطلقا) وموته وبينوا بغيره مطلق فلا يسترد ولو كثر جره
أول المهر أو الفصل فلو لم يقضه كان بنا عليه

* (نصل) * يجب له عليه (لكل سنة أشهر كسوة وتحدد صفاتها) كسوة الصنف الصنف وكسوة
الشاة للشاة متعاطاها أول كل منها ما عرف فلو عقد عام في ثناء أحد هما فكمعه به لم يما في انقراض
النفقة قول الباب الثاني (لا ما يدوم) سنة فكثر (كالفرش والجبة) أي جرد ما طرز أو الألاب
(تحددان ثلث) الأولى نصف (أو عازي) بتدبير أي أصلي (العادة فلو تلتف الكسوة) أو
تغزفت فيدها (قبل) معنى (الفصل) ولو لا تقصير منها (أو بقيت بعده) لرفقها (المزور)
في ما كمل لا يزل تجوده فاعاد الاية انه قد فرق ما عا. ولم يزم في الاخرة لا تحدد الما جوب وهو الله
الثاني (ويجب) لو ساق الكسوة (التي لا تقصير اوعا به اخطاها ولو بها) لان كمالها (ولو ساق
دونها) (بمعناها) لانه غرضها في تحصيلها (وتثبت الكسوة في الذمة) اذا مضت عليها ولم يكن كمالها
على انما يغفل
وفي معناها (لا يجب النفقة بالمقد) لان ما يجبه له الجملة والعادة لا يوجب ما يجبه ولا ولانه يوجب المهر

به لم يسقط بالتشور ولو وجبت بمجرد التمكن لو جبت له وطوأة بالشتم إذا ما كنت وهي لا تخفى اتفاقا فلا بد على المتعجب بجموع الامرين
(قوله بل بالتكثير) قد سده في التنبية بالتكثير التام وادعوه بما اذا سار الامتثال لانها اذا رأت العجز بنفسه بالامان او العكس اوفى الياد
الفلاقي اذ انزل الفلاقي والبيت الفلاقي لا غير فلا نفقة لها وقد علة الاحتمال في هذا القول لان ذلك لا يسمى تمكنا ولو لم يحتج بذلك عند
العقد على الباش الحاصل أم يستر الوجوب باستصحابا بالنفقة عدم فيه نظر ولولم تسلم نفسها ولا لهما الولي بل فخرها عاشره معاشره الزواج
وتمكن من الاستمتاع مع الزنسه النفقة تعاقلا والامام والتكثير ان يقول السدا أو أهل المحرم وعليها حتى أدبت لعدان دفعتها اليه وحسن
نحوه من الثاني وهل له اسكانها قال ابن الصلاح الذي يظهر ان ذلك وجوب وان امتنعها (٤٣٣) تسليم نفسها والحال هذه لا يسقط

وهو لا وجب عرض من مختلفين في ذلك بالنفقة (بل بالتكثير) يوما وفيما قال في المهمة ولو حصل العقد
والتكثير وقت الغروب بانقياس وجوبه بالغروب اهـ والظاهر ان المراد وجوبه بانقياسا ولو حصل
ذلك وقت الظهور فيبقى وجوبه كذلك من حيث ذلك (والقول) فيه الاختلاف في التكثير فقال مكنت
من وقت كذا وانكر لا يثبت (قوله فيه) يبينه ان الاصل عدمه (لا في الاتفاق) علمه (و) لا في
(التشور) من باب القول في سقوله بان يبينه سواء كان الزوج حاضرا عندها أم غائبا عن الانزال الاصل
عدمها فيموجبها بقاء التكثير في الثانية (ولا تخب) النفقة لها ولا لباشره أو طاعت حتى تعرض وهي
مكاته (نفسها على الزوج) ولو بان تبث اليه في مساهمة نفس البذل أو بعرض الولي للرأفة أو المحنونة
عليه ولو بالبعث اليه لحصول التكثير بذلك نعم لو قال لم أصدق الخبر وكان غير نفقة فانها تصدقه (فان
كان غائبا عن الخلق) أي فلا تخب نفقتها حتى (يعلمه القاضي) بان ترفع الامر الى القاضي ولها وان ظهر
له التسليم ليرسل الى القاضي بالزوج فيحضره ويعل بالحال (وعرضي زمن وصورة التسليم) بنفسه أو نائبه
ان ذلك يحصل للتكثير فان لم يفعل وعرضي زمن الوصول اليه فرض القاضي نفقتها في ماله وجعل كذلك
لان لا امتناع منه وفارقت المرتبة حيث تعود نفقتها بمجرد ادائها وان كان زوجها غائبا بان نفقتها سقطت
زدها فاذا استلمت ارفع السقط فعدل المرحب بحاله والتاخر سقطت نفقتها بالخروج من قبضة الزوج
وطاعته وانما بعد ادائها عدلت الى قبضته وذلك لا يحصل في غيبته الا بما ذكره القاضي قال الاذرع والغفر
شعره بانها لو شترت في المنزل ولم تخرج منه بل منتهى نفسها فانتاب ثم عاد الى الطاعة عدلت نفقتها من غير
وقت على رفع الامر الى القاضي وهو كذلك على الاصح قال الحكماني (الانساب الذين) (تد عليهم القوا من بلده) عادة
الخلي (فان جعل موضعه كتب الحاكم) أي على علم موضعه وجعله (أنفقتها) القاضي أي أعطاها نفقتها
(الباقي باسما) فان لم يظهر في الخلق أي على علم موضعه وجعله (أنفقتها) القاضي أي أعطاها نفقتها
(من ماله) الحاضر وكفالت أي أخذ منها كفضل بما يصرف اليها (ان جعل موضعه لاحتمال موته) وطوانه
(وتسليم المراهقة) نفسها الى الزوج (وتسليمها) أي تسلم الزوج لها ولو بغاها وان كان كلف لحصول التكثير
(لا عرض نفسها) فلا يكفي بل لا بد من عرضها كما مر (وتسليم المراهقة) زوجته (كأن وان كرهه الولي
بغلا) تسلمه المبيع (و) (البيع) لان التصديق ان تصير له ماله مشترى وهي أولى فيما انشأه للمراهقة لاه
(فصل وتسقط النفقة وتشور عالة ومجنونة) هـ بعد التكثير (ولو لها دون الليل أو بعض ايامها)
أؤثر الزوج على دفعها الى الطاعة فهو الا انه علم بحق الجس في مقابلته وجوب النفقة فاذا شترت عليه
سقط وجوب النفقة وانما سقطت كلها لانها لا تنجز ابدل ان تسلم دفعة واحدة وتفرق غدوة وعشية
والنصر يحكم تشورها في بعض الليل من زيادته (و) تسقط (بالامتناع من التكثير) ولو (في مكان

(٥٥) - (استي الطالب) - ثالث
هنا وانما ان ما ذكره من كتاب القاضي لم يصرف حوائه بأنه بشرط فيه
ما شرط في كتاب قاضي الفاضل والظاهر ان ذلك استقصاء منهم بالمراسلة حتى لو بيعت البهائم فتمتع عدل أو عدلين كفي اذا فرض الملاح
الزوج على طاعته اذ قال أو تشكل المقصود اصيل العلم بزوجه وعودها الى الطاعة سواء حصل بكتاب القاضي اليه أو الى قاضي البلد الذي
مؤدب أو غير ذلك من يقول خبره ولكن بكتاب القاضي أكدوا ثبت هكذا ظهر ثم وجدته معر حالي في كتاب الغاية في اختصار النهاية وان كان
ان كلامه ما يدل على اشتراط الحكم وهو بعد قوله فان لم يفعل وعرضي زمن الوصول اليه فرض القاضي الخ وان لم يفعل لعرضه من الجس
والقول ان لم يفرض القاضي كانه لم يجمع (قوله الانساب الذين) هو كذلك في بعض النسخ (فصل) هـ (قوله وتسقط النفقة) لم يعمى
لنفسه انما سقطت حقيقة فانما يكون بعد اقل وجوب (قوله وبالامتناع من التكثير) أي الا لازم كالموطأ وسائر النسخ

(قوله لعدم التمكن التام) خرج بذلك ما لو قالت غيرة المدخول في الأكل مكن من الاستمتاع الا بعد قضى حال صدق في كماله (قوله ولو لم
 له التزوج لو تأبى الخ) أشار الى تعيصه (قوله ولو لم يقدر على ردّها) أو قدر على ردّها ولو ردّها (قوله سقطت نفقتها) أشار الى تعيص
 (قوله قاله الباقى نفقة) وهو ظاهر ينبغي أن يكون محله مادام لا يستمتع بما في ذلك التفرغ ان استمتع بما استحبه وجوب نفقتها أن
 وغيره (قوله وليس مراداً) اذ حياً (١٣٤) في قسم الصدقات وجوب نفقتها عليه (قوله وهو ما يحتمل ان العماد الخ) قال وهو ظاهر لا
 قد اجتمع فيه المقتضى
 والمانع قد قدم المانع
 (قوله والذي يحتمل غيره
 عدم سقوطها الخ) أشار
 الى تعيصه (قوله وهو أوجه
 الخ) لا تخاد الفل وهو
 ان خروج القرض ينفى
 مسئلتنا مع ما يحقها به
 بخلافها مع ما يحق هو
 به على ان المانع لا ينافي
 عدم سقوط نفقتها لان
 الاصل عدم وجوب النفقة
 حتى يوجد المقتضى لوجوبها
 خاليان المانع ولم يوجد
 والاصل هنا بعد التمكن
 عدم سقوط النفقة حتى
 يوجد المقتضى لسقوطها
 خاليان المانع ولم يوجد
 اذا لم يقتضى لسقوطها فيها
 نحن فيه خروجها الفرضها
 وحده (تنبيه) في
 جواهر القهرى انهم انما
 امتنع من النفقة معه
 لم يجب النفقة الا اذا كان
 يستمتع بما في زمن الاستمتاع
 اه ولو لم يدرى تأبى التمكن
 فيشمل على أمرين لا بد لهما
 الا أحدهما تمكنه
 من الاستمتاع بها والثاني
 تمكنه من النفقة بمعصيته
 شافى البلد الذى تزوجها
 فيه ولا يغير من البلاد اذا
 كانت السبل مأمونة فلا يكتفى من نفسها ولم تكن من النفقة لم يعلم يجب عليه النفقة لان التمكن لم يكمل الا الآن يستمتع
 به الى زمان الاستمتاع من النفقة فوجب لها النفقة بصراحتهم مع اعلوا عن النفقة في ذلك الزمان اه (قوله والاقر بان المانع
 هناك سقط الخ) الاقر بما انتصاه كلام المصنف من سقوطها مطلقا (فصل) (قوله لان نفقة ما طاعة لا تختمل الطوابع) وقال البارزى
 الرواد بالصغر والصغيرة من لا يأتى منها جماع ولا يذنبه دون غيره

(قوله لعدم التمكن التام) خرج بذلك ما لو قالت غيرة المدخول في الأكل مكن من الاستمتاع الا بعد قضى حال صدق في كماله (قوله ولو لم
 له التزوج لو تأبى الخ) أشار الى تعيصه (قوله ولو لم يقدر على ردّها) أو قدر على ردّها ولو ردّها (قوله سقطت نفقتها) أشار الى تعيص
 (قوله قاله الباقى نفقة) وهو ظاهر ينبغي أن يكون محله مادام لا يستمتع بما في ذلك التفرغ ان استمتع بما استحبه وجوب نفقتها أن
 وغيره (قوله وليس مراداً) اذ حياً (١٣٤) في قسم الصدقات وجوب نفقتها عليه (قوله وهو ما يحتمل ان العماد الخ) قال وهو ظاهر لا
 قد اجتمع فيه المقتضى
 والمانع قد قدم المانع
 (قوله والذي يحتمل غيره
 عدم سقوطها الخ) أشار
 الى تعيصه (قوله وهو أوجه
 الخ) لا تخاد الفل وهو
 ان خروج القرض ينفى
 مسئلتنا مع ما يحقها به
 بخلافها مع ما يحق هو
 به على ان المانع لا ينافي
 عدم سقوط نفقتها لان
 الاصل عدم وجوب النفقة
 حتى يوجد المقتضى لوجوبها
 خاليان المانع ولم يوجد
 والاصل هنا بعد التمكن
 عدم سقوط النفقة حتى
 يوجد المقتضى لسقوطها
 خاليان المانع ولم يوجد
 اذا لم يقتضى لسقوطها فيها
 نحن فيه خروجها الفرضها
 وحده (تنبيه) في
 جواهر القهرى انهم انما
 امتنع من النفقة معه
 لم يجب النفقة الا اذا كان
 يستمتع بما في زمن الاستمتاع
 اه ولو لم يدرى تأبى التمكن
 فيشمل على أمرين لا بد لهما
 الا أحدهما تمكنه
 من الاستمتاع بها والثاني
 تمكنه من النفقة بمعصيته
 شافى البلد الذى تزوجها
 فيه ولا يغير من البلاد اذا
 كانت السبل مأمونة فلا يكتفى من نفسها ولم تكن من النفقة لم يعلم يجب عليه النفقة لان التمكن لم يكمل الا الآن يستمتع
 به الى زمان الاستمتاع من النفقة فوجب لها النفقة بصراحتهم مع اعلوا عن النفقة في ذلك الزمان اه (قوله والاقر بان المانع
 هناك سقط الخ) الاقر بما انتصاه كلام المصنف من سقوطها مطلقا (فصل) (قوله لان نفقة ما طاعة لا تختمل الطوابع) وقال البارزى
 الرواد بالصغر والصغيرة من لا يأتى منها جماع ولا يذنبه دون غيره

[illegible]

الثالث قد تقدم هذا
 فبقا لم ينع لم اذا كان
 الصوم يضرا او رضعه
 او لم يدر في روزه فان
 الحائض اذا استأنعت حال
 فقال يمنع عز وجل
 الصوم مع حصوره او
 يؤخر عنه وبلى الاذن
 وعدمه او يقال ان كان
 الاستناع بضره اذن لها
 وبسه وان كان بغيره فلا
 بضره فان روزه احتمال
 الضرر وقوله هل يتقدم
 ذلك من يكملها فانه
 اشار الى تحججه
 كالنيل المطلق لانه جمعه
 من التمتع جماعا لانه واجب
 انتبالا للصوم بالاحسان
 قوله ولو اضرها باكل
 او شربه او كان ثابته قد
 تقرر وانما الظاهر انه لا يمنع
 من لعله لم يرها (الخ)
 اشار الى تحججه (الخ)
 سقوط تغتفر بها (ان)
 بغير احد لانه اعتكف
 بغير معنى سابق للتحكك
 او فترت او صرعا او
 اعتكافا للمنفعة بغير
 اذن سداها ثم اعتكف

وَرَزَّجَهَا قَالَ الْإِذْرَى قَاتِلَاهَا إِنَّهُ مَعَهَا بَسْتَنِي إِضْمًا أَذْذَنُتُ قَبْلَ النِّكَاحِ صَوْمُ الْهَرَقِ وَزَّجَّ وَجَعُوا لَهَا كَمَارَ عَمَلِهَا قَاتِلَاهَا
الْمَرْبُ وَتَلَقَّى الْحُجَّ أَيْ سَامِدَهَا الْوَادِعَاتُ فِي ذِمَّةِ صَوْمِهَا مَذْوَاقِ النِّكَاحِ يَمْضِي بِهَا الْأَذَارُ عَقْدُ نِكَاحٍ فِي سَالِ عَقْدِ النِّكَاحِ
قَالَ الْإِذْرَى وَهِيَ قَاتِلَةُ جِلْدِهِ لَا تَنَامُ أَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ ذِكْمٌ مَعْتَوَانِ الْأَصْكَافِ كَالصَّوْمِ وَكَذَا الْفَيْجُ بَاطِنُ (قَوْلُهُ يَفِيضُ امْتِنَانَهُ
مَتَى) أَشَارَ إِلَى تَصَدُّقِهِ (قَوْلُهُ فَتَنْظُرُ إِذَا خَافَتْ الْعُقُوتَ بِالْوُثْقِ الْخ) الْبَسْ هَذَا أَدَمُ (قَوْلُهُ وَتَعْتَمَلُ صَوْمُ الْكُفْرَانِ) تَحِلُّ الْجِبَارِ هَالِي
الْخُرُوجِ مِنْهُ (قَوْلُهُ ذَكَرَ الْمَرْبُوكِي) هُوَ مَا تُؤْخِذُ مِنْ تَعْلَمُهُمْ (قَوْلُهُ وَقَضَى كَلَامَهُ) بَعْجَاهَا (يَرْجِعُ) تَعْلَمُهُمْ أَنَّهُ لَا يَعْجَاهَا

قوله لا من صوم عاشوراء أي وأصوم عاقبته وعرفة قال الأذري ويبنى أن يكون ما استثنى من يوم عرفة وعاشوراء قبحا إذا وقع في غير أيام
الأزواج والاقبال منه إلا عرفة قبحا أيامه بالبحسب فطرها كما سبق في صوم النطاق وقوله ويبنى أن يكون الخ أشار إلى أن صوم
وكسب أيضا قال الكوهك لوني اغتسل (١٣٦) فترتبة الصوم بعرفة وعاشوراء معهما لا يثبتكران في كل سنتين بل يكتف بواحد منهما

اعلم أن يحصل التزوج بما
يتكرر في كل سنة كسنة
شوالان ما من عرفة
ويجب سقوط النفقة وكذا
بما يتكرر في كل شهر
كأيام البض أو في كل
أسبوع كيوم الاثنين
والجيس والجمعة والصوم
تخصر فيها وقوله وقضية
كلام الجمهور وعدم ثبوت
الخيار الخ أشار إلى أنه
قوله وبه صرح صاحب
الذخائر وجرم به صاحب
الأزوار وقوله وسبب
بان هذا في الخ أشار
إلى تصحيحه (تتبعه) هل
له اجبار وزوجه على إزالة
حاشيته إذا كان لها الحية ينظر
في ذلك وفيها إذا كانت خلعة
هل يكون كالاستحدا وسفر
الاباء أم لا وهل في تركها
وقوع التشبه بالرجال
أم لا ويبنى أن عزم الرجل
من أكل المتيعة إرادة
تفيلها بدليل قوله تعالى
ولهن مثل الذي عليهن
بالعرف فقد أشار إلى نحو
ذلك في البيان قال شيخنا
الاجم إنه لا اجبار على
إزالة الخيار إذا حدث
تضررهما ولو أن الزوجان
كانت خلعة كسرا لهما
لا تعلقه ما من له في حقها
ولا يكون بقاؤه نشأها
بالرجال الدم القد كانت
حقت الولية فثبتت نفقة حكم الرافعي في بابها لحاشية في أثناء التعليل عن الشيخ أبي علي وأقره ما عطفه من الروضة (قوله نعم لو كانت

من تطول إلى الواجب من (صوم الاثنين والخميس ونحوهما) كأنه المطلق (لا من صوم عاشوراء
وعرفة) كأنه واثب الصلاة (و) بمعنى (من الخروج لعيد وكسوف لأمن فطرها البيت)
● (فصل) لو (تزوج مستأجرة العين سقطت) أي لم تجب (نفقتها) وإسائه منه ما من العمل كما
في باب الأجرة (وفي الحادوي) للمارودي والجرجاني (في الخبر) في دفع النكاح (أن جعل)
الحال لقول الفقيه عليه السلام ما راع عذره (وأن رضى) (المستأجرة بركبته) منها فيه (لأنه تبرع عليه
وعدا يلزم) وقضية كلام الجمهور وعدم ثبوت الخيار وبه صرح صاحب الذخائر وغيره وقال الأذري إن
ثبوته غير ثابت وأما الجرجاني وروى وسقوط نفقتها ذلك فله الأصل من المتولى وأقره ما من العمل كما
سقطها بنفسه الصوم أو الاعتكاف المعين قبل النكاح قال الأذري وغيره على أن صاحب المذهب صرح
بعدم سقوطها في مستأنسا جعلها أصلا لا في الاعتكاف انتهى وما قاله المتولى تبع فيه البقوي فقد ذكر
في هذا في الأجرة وبه جزم صاحب الأزوار وقد يجب بان هذا في حاله خلاف مستثنى الصوم والاعتكاف
● (فصل للرجعة بالبيان) الحائل (المال للرجعة) من نفقة وكسوة وغيره بما عاين الزوج
لها وسطته وقد روى على التبرع بما للرجعة خلاف الباش (سوى آله التنفق) فلا يجب لها ما تنافع
الزوج عنها سواء كانت أمه أم جرمه فلا يؤخذ بالهوام لا لو خرج وجب لها ما تفرجه كما روى
الحداد ذكره لزم كسوته فقوله ولا يسقط ما وجب لها إلا بما سقط به ما يجب للزوج وتيسر وجوبه (حتى
تقر) هي (بأنقضاء العدة) بوضع الخ أو بغيره وهي الصدقة في استمرار النفقة في بقائه العدة بثبوت
الرجعة (وأن ظن) بها (حل فأنق) عليها (وأن) بعد ذلك (ما لا أقرت بأنقضاء العدة) (سرد)
منها (ما) بأنقضاء عليها (بعد الإقرار) لثبوت عدم وجوب ذلك عليه (والقول قولها في) قدر (مدتها)
ببنيان كذب أو بدو ما أن صدقها فإن هلت وقت أنقضها فقدوت (بعادتها) حضنا وطهرا إن لم
تختلف (فان التخلت فبأفها) فغير تبرع جمع الزوج بما راد إليه التمتع وهي لا تدعى بأدائه (فان
نسبها قبل ثلاثة أشهر) فغير تبرع جمع عازا عليها أخذها بالغال العادات وهذا ما نقله الأصل عن النص ونقل
عن الشيخ أبي حامد وأبي الفرج السرخسي أنه يرجع عازا على أقل ما يمكن أنقضاء العدة فترجع
الأزوار بزيادة المصنف وبه جزم صاحب الأزوار لكن استغرب الأذري النص ثم قال والحكم عن
الشيخ أبي حامد والسرخسي هو ما أورده سلم الرازي والمارودي وقال الرواية أنه أقبس لكنه خلاف
النص (ويسترد) منها الزوج ما أنفق عليه في مدخل (إن انتفى عنه الولد) الذي أنشبه (لعدم
الامكان) لوقوعه بان ولده لا كتمن أو بغير سنين من وقت الطلاق (لكنه أنشأ) على الولد (نفق
تدعى ولده) بنكاح أو غيره (في أثناء العدة) قبل فطرها كالنفقة فتتقها (أي العدة) بعد وقوعه
ويشق عليها (تنتهي) أي العدة وقد تدعى وقوع ذلك بعد ثلاثة أشهر أو قد لا تأخذ بعد ثلاث أعفائها
بأنقضاء العدة (فرع) لو (تزوج رجعية) وضعت ولدا (طلقت قبل الوض) وانقضت عدل
به فلا نفقة لك إلا أن (فقات) بل طلقته بعد في النفقة (وبت العدة) عليها في الوقت الذي رجع
أنه طلقها فيه (والنفقة) لهما الأصل بقاؤه ما زوجها وما بقاء النكاح (وسقطت الرجعة) لأنها بان تفرغ
ومن أقر بشئ قبل فبما بصر غيره دون ما بصر غيره بدليل أنه لو أقر ببيع عبده من يهتق عليه حكم عليه ببعفه
ولا قبل قوله في لزوم الفتن على من زعم أنه اشترى (فان وطئه قبل الوض) في الزين الذي رجعهم وها
معلقة فيه (فلا مهر) عليه لها (لاعترافها بالنكاح) والوطء فيه (فان انتعاشا بالعكس) فقال للطلقت

قوله من نفقة وكسوة وغيرهما لو كانت تستحق الحضانة عاينها بالمطلق الرجعي فاذا
حقت الولية فثبتت نفقة حكم الرافعي في بابها لحاشية في أثناء التعليل عن الشيخ أبي علي وأقره ما عطفه من الروضة (قوله نعم لو كانت
بها لم يزوجها الخ أشار إلى تصحيحه

بعد الوضع في الرجعة قال قبل قبله وقد انقضت عدتي ولا رجعة لك (فله الرجعة) لأنه المصدق في بقاء
 العدة (ولا نفقة لها) لزعمه وفي هذه تفصيل مرفق آخر الباب الأول من أبواب العدة
 * (فصل يجب عليه النفقة) الشاملة للادام (والكسوة لحامل بائن بطلاق) ثلاث (ونخلع)
 لاية وان كن أولان حل ولا نهام شغولة بمناهة فهو مستمتع برجوعه فصار كالاتحاد عا في حال الزوجية
 النسل مقصود بالنكاح كأن الوطء مقصود به (لامون) أي لا يوتنه لخبر ليس العامل التوقيف عا زوجه
 تنفق والدارة فاني باء سنا د صحيح ولان النفقة للحامل بسبب حملها كإساق نفقة القريب سقط ما لم
 فكذلك النفقة بسبب الحمل سقط فحملها بعد موتها كإساق نفقة القريب سقط ما لم
 في الدوام لأنه أقوى من الإبداء (و) يجب ذلك لها (بفرقة بسبب عارض كالزينة والرضاع) (واللعان)
 ان لم ينسأ الولد لانه قاطع للنكاح كالطلاق (لا) بسبب (مقارن) العقد (كالعيب والغرور) فلاب
 لان الفسخ يرفع العقد من أصله وذلك لا يجب المهر اذ لم يكن دخول وقبل بسبب التراجع من زبانه هنا
 وفي كلام الرافعي اشارة لليوم رجعه الاصل في باب الخيلار (وهي) أي النفقة الشاملة الماسر (العامل)
 بسبب الحمل (للعامل) لانها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولانها يجب على المهر والمهر ولو
 كانت له لما وجبت على المهر ولانها مختلفة القدر يسار الزوج واعساره كعوضان نفقة الزوجان
 ولان الولد بعد الإفضال اذا احتاج الى حاضنة يجب النفقة لها من نفقته لانه لا تنقطع عن الحاضنة
 ولانها لا تستعما بمعنى الزمان (فجب على الرقيق) بناء على ذلك اذ لو كانت للعامل لم يجب عليه اذ لا يفرقه
 نفقة القريب سواء كان الحمل حرا أم رقيا (للعامل من) وطء (شبهة) ولو نكاح فسادون كانت
 معسورة كان وطئت ثامة ومكره فلا يجب على الزوج من حين الوطء لغوات التمتع ولا على الواطئ بناء
 على ما ذكر (وتسقط) النفقة المذكور من الزوج (لا) السكينة (بني الحل) لانه انقطع وصارت في
 حقه كالحال قبله سقط النفقة بخون السكينة (فان استلحقه) بعد نفقه (رجعت عليه باجره الارضاع
 د) بدل (الاتفاق) عليها قبل الوضع وعلى ولدها (ولو كان) الاتفاق عليه (بعد الرضا) لانها أدت
 ذلك بظن وجوبه عليها فإذا بان خلافه ثبت الرجوع كالوطئ ان عا بعد بناء أدان خلافه رجوعه وبها
 ولو أنفق على ابيه بظن اعساره فبان مورا رجوع عليه بخلاف المتزوج واستشكل رجوعها بما نفقته على
 الولد باطلانهم ان نفقة القريب لا تصير بنا الا باذن القاضي وأوجب بان الاب هنا عدى بنفقه لم يكن لها
 طابق ظاهر الشرع فلما كذب نفسها رجعت حينئذ * (فرع نفقتها) * أي البائن الحامل (كنفقة
 الزوجة) في التقدير وغيره (فصيرد بنا) على الزوج اذ اترك الاتفاق عليها مدة فلا تسقط بعضها
 (ويصح الإبراء عما وجب منها) لاستقراره في ذمة الزوج بخلاف ما يجب منها كنفقتها (ولا تزني)
 نفقتها (الى الوضع) حينئذ (فسلم) بها (وبما لو) لاية وان كن أولان حل ولا تم الوأخر عنها
 الى الوضع لنضرت (لكن) انما يجب تسليها (بعد ظهور الحمل) لاقبله لعدم ظهور الموجب
 وكظهور اعتراف الزوج به ولو ادهت ظهوره فأنكر فلعلم اليينة (ويكني فيه شهادة النساء) ولو قبل
 ستة أشهر ولو أنفق بظن الحمل فبان خلافه رجوع عليها صرح به الاصل (ولو لمات الرجل) أي زوج
 البائن الحامل (قبيل الوضع لم تسقط) نفقتها بناء على ان العامل والبائن لا تنقل الى عدة الوفاة بخلاف
 الرجعية بل تعد عن فرقة الحائض كأيها لو حب هذه النفقة دفعة فتنصير كدس عليه وهذه تقدمت في باب
 عدة الوفاة والترجع فيها هن من زيادته (والقول في تأخر نكاح الوضع قوله مدعيه) فلوقالت وضعت اليوم
 فلي نفقة مشهورة قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت بغيره لان الأصل عدم الوضع وبقاء النفقة سواء
 أي كانت من أمه (لكن ان ادعت الاتفاق) على ولدها من مالها (لم ترجع بما أنفقته حتى تشهد) أي
 تثبت أنها أنفقت وأما الخا كاذن لها ان تنفق (لترجع) عليه * (فرع لان نفقة الحمل) * منه
 مملوكة (أو متعتها) بناء على انها العامل قاله الباقي نقلا عن النص لو اعتق أم ولده حملها فلي نفقتها

(قوله الشاملة للادام) اذ
 يجب الما يجب للرجعية
 فجب على الابن نفقة زوجته
 أي الما حمل (قوله لانها لو كانت
 له لتقدرت بقدر كفايته
 الخ) ولانها لو كانت للعامل
 لما كانت الابا اذ انما الحمل
 مالا يوصيه وأورثه هي
 تزعم اتفاقا ولزمت الحد
 عند اعصار الاب وهي لا
 تزعم قاله الماردي (قوله)
 ولا على الواطئ) بناء على
 ما ذكر لانها لا تسقط حال
 الاجتماع بعد الزنا في
 أولى (قوله ولو أنفق بظن
 الحمل فبان خلافه رجوع
 عليها صرح به الاصل)
 شمل ما اذا لم يذكر ان
 المدفوع نفقته جهله وكتب
 أيضا لو كان ينفق على طين
 الحمل فبان ان لا حل فبان
 ألزم الخا كره رجوع
 عليها والا فان لم يذكر ان
 المدفوع نفقته جهله لم
 يرجع ويكون مطلوقا
 كذا ذكر بعضهم والمعتمد
 وجوبه مطلقا

• (الباب الثالث في الأصار

بنفقة الزوجية) • قوله
ان لم يرض ذمته أيها
فانقضت بذمتها ما صنعت
وانقضت من مالها ما على
نفسها وانقضت وانقضت
مع مقام نفقة ذمته ويجوز
عن ادائها الى ركن لها الفسخ
بها كما يأتي في قوله ولا
بنفقة زوجية قوله وكذا
لو لم يعلم حاله في البدار
والأصار • قوله ثم ان
انقاع خبر الغائب ثبت لها
الفسخ (الم) هذه المسئلة
دالة في العبارة التي حكاهما
المصنف عن القاضي
العامري وغيره وكتب أيضا
للمصنف انه لا يفسخ ما دام
الزوج وسرا وان غاب
غيبته متعلقة وتعد
استيفاء النفقة من ماله
الزواني في التجربة ع
والفرق بين غيبة المالك
مسافة القصر وغيبة المالك
الموسر اذا كان المال
غائبا كان المهر من جهة
الزوج واذا كان الزوج
غائبا وهو موسر فقد روي
حاصله واليه من جهتها
قال شيخنا سابق في كلام
الشارح عن الغيوبة (قوله
وقال الزاوي وصاحب
العدة ان المسئلة لتدوي
به) الاصح خلافه ففرق
بينهما بان الأصار عيب

(قوله قال ويمكن تفرعه على انه العمل) • أشار الى تبصيره قال شيخنا أي لكنها لها بسبب الحمل فلا نفقة لها على الزوج وكتب شيخنا أيضا
جحد كمال الدين الحامل في أثناءه عن توقف وجوب نفقة على تمكنه جديدا لا تقطاع حكم النفقة الأولى كما يحتمل الزكشي (قوله ولو نشر
الحامل سقطت نفقتها) مثلها لمن (٤٣٨) لا تنقض النفقة حال الزوجية كالأمة التي تسلم لبالا نفقة (قوله وليس مرادا) أشار الى تبصيره
حتى تقع قال ويمكن تفرعه على انه العمل ويحفل الاطلاق وهو الاثر من جهة أن قولنا النفقة للعامل
بسبب الحمل معناه يستمر ما كان قبله والعلقة للنفقة بسبب الحمل بهذا وجود في أم الولد بان نفقتها
كانت واجبة قبل العلق فإذا عتقت وهي حامل لزمه كالباقي الحامل (ولا يلزم الجدة نفقة زوجة ابنها الحامل
منه إلا ان أو جنبها العمل) وهي لا تجب له بل للعامل كما روي في استزوجه لولد ولو ترك الاستئنة
في هذه كتركت في غيرها كان أخصر (ولو نشرن الحامل سقطت نفقتها ولو) كانت (بائنا) كالزوجة
• (نوع) • لو (نكح) امرأته كالحامدا (واسمها) وانفق عليها (ثم فرق بينهما فاقسب) في
الزوج عا أنفق) علم ابل يجعل ذلك في قة الله استمتاعها أو اتلافه من نفقتها سواء كانت حاملا أم لا
قوله الأصل قال الأذري وهذا التوجيه يفهم انه لو لم يستمتع بها لو كان قد تسلمها واسترد وليس مرادا
• (الباب الثالث في الأصار بنفقة قال زوجة وقوله أربعة أطراف) •
(الاول في تبين الفسخ) • (فها) ولو زوجية (فسخ نكاح) زوج لها (عاجز عن نفقتها) يعر بقوله لا
في الطرف الثاني لغير البيهقي باساند صحيح ان سعيه في السبيل من عمل رجل لا يجدي نفقة على أهله فقال
يفرق بينهما فقبل سنة قال نفقة الف سنة قال الشافعي وشبهه له سنة التي صلى الله عليه وسلم لانها اذا سقطت
بالجواز العدة فلا نفقة يجزى عن نفقتها لأن الولي الصبر عن التمتع أسهل ممنع من النفقة هذا (ان لم يرض
ذمته) أي امرأته من تصرفه وليس يصح لها الفسخ وان وضعت بذمته وحاصل كلام الأصل ان
شاعت صرة وانقضت من مالها وانقضت ذمته الى ان يوسر وان شاعت فسخ (لا نكاح) (موسر) فليس
لها فسخ (ولو استنع) من الاتفاق علم (أو غاب) عنها التمكن من تحصيل حقه بالحق أو يدها فان قدر
وكذا لو لم تعلم حاله لعدم تحقق السبب ثم ان انقطع خبر الغائب ثبت لها الفسخ لان تعدد النفقة انقطاع خبر
كسفرها بالافلاس قوله الزكشي عن صاحب المذهب الكافي وغيره ما أقره (بل يثبت القاضي) أي
قاضي بداهة (الى قاضي بلدة بلونه) يدفع نفقتها ان علم موضعه (واختار القاضي الطبري وابن الصاغ)
وغيرهما (جواز الفسخ) لها (اذا تعدت تحصيلها) في غيبته للأصرورة (وقال الزاوي وابن أخته
صاحب العدة ان المسئلة الفتوى به وان أثبت) أي أثبت بينة عندنا كبرلها (بأصا غائب فسخ
ولو قبل اعلامه وتفسخ لغيرته مسافة القصر) ولا يلزمها الصبر ان ضررها بالانتظار الطويل ثم لو قال
أنا أحضره مدة الامهال فانظروا باجتماع ذكره الأذري وغيره فان كان بدون ذلك فلا فسخ وبمصر يستجمل
الاحضار لاه في حكم المسئلة وقرئ البيهقي بين غيبته موسر او غيبته قبله باه اذا غاب حاله فالجزم من جهة اذا
غلب وهو موسر فقد روي حاصله والتعد من جهتها (و) تفسخ (لتأجيله) أي لتأجيل دينه على غيره
(قد روي مضاره) أي احضارها للغائب (من مسافة القصر) بخلاف تأجيله بدون قدر ذلك
(و) تفسخ (اكنونه) أي ماله (عروضه لا يرغب فيها) اكنونه دينه (حالا على معسر) على (موسر حاضر
وان كانت) أي التي علم ادبته (هي) أي زوجها ولها في حاله الأصار لاقتل الى حدتها والموسر ينظر
بمخلافها في حال البسار (فان غاب) مدينة الموسر وماله بدون مسافة القصر (فوجهان) أحدهما لا يفسخ
كل غاب الزوج للموسر وانما تفسخ لضررها وكلام الرافعي يدل الى الأول فان كان ماله عداقة القصر
فله الفسخ جزوا كلفي نظيره من مال الزوج (ولا) تفسخ (بكونه مدونا) وان استقرت الفنون ماله حتى
يصرفها اليها (وتفسخ) يجوز عن نفقتها (ولو تبرع بماله) لوجود القضي الفسخ ولا يلزمها القول بان كان
له دين على غيره فتمنع غيره بدائه لا يلزمه القول لان فيه تحمل من متبرع ثم لمسلم المتبرع للزوج
ثم سلمه الزوج اهلهم تفسخ كمن صرفه الخوازي (لا) تبرع بماله (الاب) وان علا (عن طفله) أو عدو

(قوله قال الظاهر اجابته الخ) أشار الى تبصيره (قوله) كما صرح به الخوازي وفي الحاد من تعليق القاضي الحسين وتعليق فلا
الشيخ ابراهيم الرودي ما يرويه (قوله لا الاب عن طفله أو عدوه) مثله السيد عن ربيعة وكتب أيضا في كان المتبرع الوالد فان كان بحيث يلزمه

والفسخ إنما يلزمها القبول لأن المبرع به يدخل في ملك المؤدى عنه ويكون الولي كانه وهب قبله
وهذا من زبانه وصرح به الاضوي تغلا عن الاصحاب قال الزركشي وبشده نص الامم في أن سيد
الامم لما وقع عن الزوج بالنفقة لا خيارا لها لانما جازدة للنفقة (ولا) تنسخ (بضم) من غيره (بانه
نفقة يوم قدوم) بان يحدد ضمان بن يوم والاضمان اجلة لا يصح تنسخه (فان أنفق المورس) أو
المتوسط (مدام تنسخ) لانه يكفي قواما (وبيق الباقي ديننا) عليه

فصل في تطهير المرأة هـ رجل (مكتسب ما ينفق) علمه لان القدرة بالكسب كهي بالمال ولو كان
يكتسب كل يوم فقدر النفقة لم تنسخ لانها كذا تجب وانس عليه أن يدخل المستقبل (ولو جفته أجرة
أسبوع في يوم منه) وكانت تنفي بنفقة جبهه فأن لا تنسخ لانه غير معسر (بل تستدين) لما يقع من
التأخير السبر فليس المراد أن تنسخها أسبوعا بل نفقة بل المراد كمال المادودي والى وبني وغيرهما
هذا في حكم الواجب لا في مقتضى ما استدانه لانما كان القضاء (فلو بطل) من كان يكتسب في بعض
الاسبوع نفقة جبهه الكسب (أسبوعا لعرض فسخت) لتضررها وتكون قدرته على الكسب
بغيره دين موجب له على غيره بقدر ما رقبه (لا امتناع) له من الكسب فلا تنسخ (كالورس)
المتنع (ولا) تنسخ (بالمخرج من الادم) وان لم ينسخ القوت بذوقه لبعض الناس لانه تابع للنفس
تقوم بذوقه (ولا) عن (نفقة الخادم) لانه ليس ضروريا (ولو مرض مرضا) يجز به عن الكسب
وكان (برأئلا) من الايام فاق (لم تنسخ) الا اذا شق الاستدانة لئلا ذلك (أو) كان (يعول)
زمنه بان لا يبرأ ثلاث (فخست) لاصرح به من زبانه بقوله (لا تقامع كسبو لو عجز عن السكنى
أو الكسوة ففخت) أيضا لتضررها به كسب ما يل لاتبقي النفس بدون الكسوة غالبه قال الزركشي ولو
عجز عن بعض الكسوة فقد أطلق الفارق أن لها الفسخ والختم ما أتى به ابن الصباغ انه ان كان المجهور
ضنه مما لا بد منه كالقميص والنجار وجدة الشاة فلها الفسخ أو ما سنده به كالسرول والنعل فلا قال
ولو عجز عن الاداء والفرش ونحوها فلها الفسخ ما عجز به المتولى انه لا تنسخ لان ما يتحقق للاسبوع والى بنه
لا يبرأ بنافي الذموس بقا في نحو ذلك الاذرى وهذا بناءه على أن ذلك امتناع والاصح انه غلب فلا يولى
ان يعمل عدم الفسخ بذلك بناءه ليس ضروريا كالسكنى (وان كانت تحصل البطالة على الجلاء)
أي الصلة بان لم يجدوا من يستعملهم وتعددت النفقة لذلك وكان ذلك يقع (غالب الاذرى اجاز) لها
(الفسخ) لتضررها (ولو قدر على تسليم نصف المدونة) نصفه (عشاء كذلك) أي وثقه (لم
تنسخ) لوصولها الى فقها (أو كان يحصل روماد أو روماد نصف الفسخ) لتضررها وكذا لو كان يحصل
كل يوم نصف مداد ذوقه أو روماد أو روماد نصف شيأ كانهم بالاولى وصرح به الاصل ولو كان يحصل كل
يوم أكثر من نصف مدالفا هو ان لها الفسخ وان زعم الزركشي من ان قضه فحشده فوالو حاشا لا يتعدى

ولا ينقض في كل زيادة على نصف عاذية انما لا تنسخ قال في الاصل ولا يثبت الفسخ الا بالمخرج بنفقة
المسرقة عجز بنفقة المورس أو المتوسط فلا تنسخ لان واجبه لا ترجح المعسر (ولا فسخ بالمهر) أي
بالمخرج عنه (للمعوضة قبل الفرض) لعدم وجوبه لاقبل فرضه بخلاف ما بعده (ولا مهر وجب)
بالنسبة أو بدونه أي بالمخرج عنه (بعد الدخول) لتلف المعروض بخلاف ما قبله كأي عجز المشتري
عن الثمن ولان كسبه قبل أخذ المهر يدل على رضاها به واذل يكن لها الامتناع بعد تسليم نفسها
انما لا يصح كونها الفسخ بعد ذلك أو يفارق المهر المذكور وان قيله حيث تنسخ بالمخرج ولو بعد
الدخول بناءه في مقابلة الوطء فإذا استوفى الزوج كان المعروض نافذة بعذره بخلاف ما قبله مقابلة
للمكسب فلو قضت بعض المهر كما هو عندنا فلا تنسخ بجزءه عن بقية لانه استقره من البضع مقطعة فلو فسخت
لعدله البضع بكاه لتعذر الشر كذا في يردى الى الفسخ فيما استقر للزوج بخلاف غيره من الفسخ

اعفائه فلا شك في سقوط
الخيار ولزم القبول والا
فلا وجه لذلك وبعضه
قول الامام ان وارث قضاء
الدين من ماله وان لم يكن
تركة ويجب على رب
الدين القبول بسط
(قوله ولو كان يكتسب كل يوم
الخ) أي كسبا لا (قوله)
(قوله والمختار ما أتى به ابن
الصلاح) أي بوقته له القبول
عنواقر (قوله انه ان كان
المجهور عنه ماله بناءه الخ)
وهذا هو المعتمد (قوله)
فانفاها ان لها الفسخ الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله ولا
بمهر بعد الدخول) ولو طهها
مكره أو نحوها مما يجوز
لها مع طهها أن تمنع حتى
تدلم مهر فلها الفسخ بعد
وجود هذا الوطء ع قو

(تقره في ابن الصلاح في فتاويه الخ) قال ابن العباد ما قاله ابن الصلاح من ردود من أوجه أحدها أن المهر في مقابلة البضع فلو سلمت
 على استيفاء بضع البضع قبل المهر لادى إلى إضرار المرأة والضرب لا يزال الصرا والناثي أن أغايب تسليم بعض العوض إذا لم يشر
 تلقى الباقي وسقطت البضع لا كغيره أغايب بعضها إلا بقاءه يختلف الجنس الثالث أن لو جرت نكاحاً لم يأنه لأخذ الأثر وأجر دفعه إلى المهر
 من الرأى من جنس بعضها تسليم بغيره وأحد من مدافق هو أنهم دفعوا وهذا في غاية البعد الرابع أنه منقوض بما إذا استأنس دورا
 بعض الأجزاء لا يلزم أن تسليم البضع قبل المهر ليس على الخاسر أن لو جرت نكاحاً لم يأنه لأخذ الأثر وأجر دفعه إلى المهر
 وهو لا يشرها على التام أعاد البضع بأكمله وأضافته لا يحدو في وجوب البضع المأكلة لأن الصداق يرد على الزوج بأكمله
 لأنه لا يتقدر القسم يجب عليها (٤٤٠) ودان بفضته السادس أن ما ذكره من الرجوع عند التذوّر لا فلاخ ليس وزاناً مستنده

قبل التوصل إلى قبضته المجلد منه وهاض خلاف ذنوبه في الصلاح وحاصله انما هو اذا كان لا بد من قبضه بعضه فلما الفسخ وهي
بالاعسار بالذين باب آلوده الوجه لا معني اه وبه أنقذت قوله وبحمل ما ذكر في نفقة الخادم اذا كان الخادم الخ اشترى ان يصح
الطرف الثالث وقت الفسخ اه قوله بحمل بدوئيل الاعسار ثلاثة أيام قال الاذرى اعلم ان ظاهر كلامهم ان الامهات ثلاثا تنقض
بالنقمة اما الامهات الثلاثة بحسب كون المجهور وعنه يصح الموارد والى واني حيث جعلنا الفسخ في الفور بعد الترفع الى
القاضي وليس ذلك بالواضح في قدسية ان الامهات ثلاثا لا تنقض وتأخير النقمة بخلاف المهر والسبب في ان نقمة النكاح
لا تفرق الا ما له بين النكاح والرجع حيث نقضت بالاعسار اه قال المصنف في شرح ارشاده ذكره واستدل به بظاهر كلام المجهور
حيث جعلوا الخبار هل النوا لان في الامهات العشرة انما اذا رفعت الى القاضي وقت اعسار ما بدت بطلان الفسخ لان تأخير ما عدل على رضاءها

بالعب وشواهبه يعال الفسخ بخلاف النسخة والاموال أمر يلزم القاضي لا يثبت وتحتق الاعراض اذا زاد المذلة عند طلبها المفسخ المنقوع
تضرر بها بالاموال فلا يلزم ذلك عند طلبها المفسخ بالمرور وتضرر هاتبه بالاموال اقل اول ولا تعد الاموال المعصرة الا اذا كان الفسخ
بدها بخلاف المبيع بالعب والفسخ هنا بالحاكم فظهر الفرق اه قال شيخنا قال ابن الرودي في بعضه ومن يعجز عن اقل اتفاق لحاضر
الذين اركبوا وسكن اودهم قبل دخوله فبعد الصبر ثلاثة يفسخه الذي قضى وقوله فيم باقيد الفاهرة لان فرق في الاموال الخ اشارة الى
تصحيحه قوله احدثها المفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق هو الاصح (قوله وحكامه ٤٤١) ابن الرقعة عن البندنجي (وهو ظاهر

وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بعرض أو غيره (فلو تخلف القدرة) على النسخة كان عجز عن نفقة يوم
وجود نفقة الثانية عجز في الثالث وقد في الرابع وعجز في الخامس (لفقت الثلاث) ولا يستأنفها اثلا
تتضرر بطول المدة للاستئناف (وليس اه ان تأخذ نفقة يوم) فتدفع على نفقة (عن يوم قبله) عجز
فيمن نفقة لتفسخ عند تمام المدة لان العرف في الاداء بقصد المودي (وان ترايبا) على ذلك (ففيه)
زود) أي احتسبان احدثها المفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وناهيما لا يجعل القدرة عليها بمصلحة
للموالة قال الاذري عايبا لرجوع الاول قال دروج ابن الرقعة الثاني بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة
الماضية وجباجه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية يحل في الماضية قبل اتمام المدة لا في اتمامها (ثم)
اذا تخلفت المدة فندرة (تفسخ تمام الثلاث بالتلفيق لان سلم) لها (نفقة اليوم الرابع) فلا تفسخ
للبزوال العارض الذي كان الفسخ لاجله (فلو سلمها) لها (وعجز عن) نفقة (الخامس)
الاموال (فصح) ولم يستأنف الموالة) أي مذهب الماسر * (فرع) لو (تكتفه عائلة باعساره
أورضت بالمقامه) ثم تمت فلها الفسخ) لان النفقة تجب يوما يوما والضرر يتجدد ولا ترقاها
رضيت باعساره ابدانه وعدلا يلزم الوفاة بكافي نفقة يرفق الابلاء قال الزركشي ويستفي يوم الرضا فلا
خيار لها فيه كما أفتى به الغوي وحكاما من الرقعة عن البندنجي (ويجود الاموال) اذا غلبت الفسخ
بعد الرضا ولا يعدد للماضى لتعلق الاموال بها لم ينسقط أثر روضها وفارق نظيره في الايلاء حيث لا يعدد
الاموال بطول مدته ثم بعدم توقفها على طلب الماضى عليها ثم بخلافها (لها في مدة الاموال) مدة
(الرضا باعساره اخر وج) من المنزل (لا كتاب) (النفقة) (نهارا) بخلافه فها ليس له منع من ذلك
وان قدرت على الاتفاق بماله أو الكسب في بيتها لانه اذا لم يوف ما عليه لا يملك الجبر عليها (وعايب العود) الى
المنزل (ايلا) لانه وقت الايام دون الا كتاب (ولو منعته الاستمتاع) نهارا (جازا لكن نسفا) نفقة مدة
سنعها منعه ليلا (عن دما لزوج) بخلاف ما اذا لم تمنعه لا يسقط شيء من نفقتها
* (نصل) وفي نسخة نقر عو (عسر بالمر فله المفسخ بالقاضي) أي بالرفع اليه كافي النفقة (قبل
الفتول لاجله) كما روي لا فسخ لها (ان تزوجه عائلة باعساره) بالمر لان استحقاقه لا يتجدد ويكفي
رضيت به في الكاح ثم بدالها بخلاف النفقة قال الاذري وهذا مذهب المذهب فلا يفتقد حكم العرفاني
عن الجدي وذلك عن القديم وقد اعترض في الرضا بما قاله الراعي من عند مدلهما بقف على غيره زادنا بعد
بلاصع قال الزركشي قال ابن الرقعة وعلى المفسخ انتم المارودي والجهور انتهى والاول أو جبه
(واخبار في المهر بعد الطاب) أي الرفع الى القاضي (على الفور) فلان وقت الفسخ سقط لان الضرر
لا يتجدد وقد رضيت باعساره (وقوله على الرضا) لانه قد بوتر الطالب لتوقع اليسار وعدم كونه
على الفور وبعد الطاب انه لا يملك ثلاثة أيام ولا قد نوا به صرح المارودي والرواني قال الاذري
وليس بواضح بل قد يقال ان الاموال هنا أولى لانها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر * (الطرف

٥٦ - (اسخى المطالب) - ثالث) بقدر ذلك في جهة الفسخ الا ان يدعي انها تعلم وتقدر على مطال المفسخ
انما اذا بذلك منبذ كره الفرائي في فتاوه وقوله ذكره الفرائي في فتاوه أشار الى تصحيحه (قوله بل يقال ان الاموال هنا أولى) أشار الى
تصحيحه (قوله ولابد الفسخ لا عدسار بالمر) اما المعضة فليس لها اول لا لبدء الفسخ الا بغير اقامه عليه الاذري قال شيخنا ثم ان
نظرا بكلام الرازي ان المرأة تفسخ بعد بعض بعض المهر كما تفسخ كماله انجب الفسخ لها وان لم واقفها بدها (تسبه) المعضة كالفتنق
النفقة في المهر لها اول لا لبدء ما قال الاذري في ما لو طلب احدثها المفسخ ورضى الاخر بالا عساره فلم ارفعه شيأ وبشأن لا يفسخ به الا
بالوافق سواء كانت بعضه أو بين شرير وكين وأراد احدثها أو ابى الاخر وقد يقال غيره ذاقه أعلم

الرابع فمن حق الفسخ وهي المرأة لا فسخ لولي صغيرة ومجنونة) • باع الزوج بنفقة أو مهر وان كان نفسه مصطنعاً كالأغلق على الصغير والمجنون وان كانت نفسه مصطنعاً كالانفخ بذلك بغلق بالبيع والشهر فلا يرضى إلى غير ذي الحق (بل تبقى النفقة والمهر) لها (دينار) عليه طالب البتة إذا أسير (وينفقها من نفقة) أي وينفق على كل منة ما من نفقة عليها (خلية) خفيق عليها من مالها ما كان لم يكن لها مالاً فنفقة ما على من عاينها نفقة ما قبل النكاح (وأنفق الامة الفسخ للنفقة) كما فسخ يبيع وعنته ولأنه ما صاحب حق في تناول النفقة فان أرادت الفسخ لم يكن لها سد منها (فان ضمن السيد النفقة فهو كالاجنبي) بغيره فان ضمنها لها بعد طلاق غير يومها صاع (ولو كانت الامة صغيرة أو مجنونة أو اختارت اللقاع) مع الزوج (لم يفسخ السيد) لما مر ولان النفقة في الأصل لها ثم رتقاها السيد لان التملك فكان الفسخ لها لا بد لها كانه اذا أوصى للعبد أو وهب منه يكون القبول له وان كان المالك يحصل للسيد (لكن لا يلزمه نفقة الكبيرة العاقلة ما لم تفسخ) بل يقول لها ادخلي أو اصري على الجوع دفعه الأرض وعنته وهذا المار بقوله إلى الفسخ فإذا أصبحت أنفق عليها وأنتم بما أوزر جهنم غير وتوفي نفسه مؤنتها (والسيد الفسخ لا يصار بالمهر) حيث يشبهه الفسخ لانه محض حق لا تعلق للامته ولا ضرر عليها في فوائده ولا في عقابه البضع فكان المالك بالسيد و يشبه ذلك بما إذا باع عبيداً أو أسير المشتري بالثمن يكون حق الفسخ للبايع لا للعبد (وطالب الامة زوجها بالنفقة) كما كانت تطالب السيد (فلأعطاهما) لها (بري) منها (وما كسها السيد) دهن الامة لا تملك كما لم يكن لها قبضه أو تناولها لانه كالأذوية في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف (وتملت) أي الامة (بها) أي بالنفقة المتجوزة (فليس له بيعها قبل ابدالها) لها بغيره لان نفقة وان كانت له بحق المالك لكن لها بحق التوفيق كان كسب العبد ملكا السيد وهو متعلق به نفقة وزوجها ما إذا أجدله فيجزئه التصرف فيما يبيع وغيره (ولها الراؤ من نفقة اليوم) لان الحاجة النازجة فكان المالك لا يثبت للسيد الا بعد القبض أما قبله فيتمض الحق لها وردها للبقي بان الشاقي نص في الام على ان الاراء لا يبع الامن سيدها (الا لاس) أي ابس لها الراؤ من نفقة لاسي كافي المهر (والسيد بالعكس) أي أنه اراؤه من نفقة لاسي لان نفقة اليوم (وان أدى) الزوج (التسليم) للنفقة الماشئة أو الحاضرة أو المستقبلية (فانكرت الامة قال قولها) بينه لان الأصل عدم التسليم (وان صدقه السيد مري من) النفقة (الماضت فقط) أي دون الحاضرة والمستقبلية (إذا انحصرت للسيد في الماضي) كالمهر (لا في الحاضر) والمستقبلية ولو أثرت بالقبض وأنكر السيد قال قولها لان القبض اليها بحكم النكاح أو بصرح الاذن ذكره الأصل • (تنبيه) • لو كانت أمه أو سرور زوجة أحد أصوله الذين يلزمه عاقبتهم فمؤنتها عليه كسأى وحيداً فلا فسخ له ولا لها أو لحقهم انظارها كالأزواج أمته بعده واستخدمه (ون طوب بالنفقة الماضية وأدى الاضرار يوم الوجوب) لها حتى يلزمه نفقة المعسر وادعتى إلى ارفاسه (ككتابا عرف بمال) لان الأصل بقاؤه (والاصدق) بينه لان الأصل عدمه • (فصل) • لو (عجز العبد عن الكسب) الذي كان ينفق منه (ولم يرضه وجهته ففسخت) فان رضى بها صار نفقة ما عاينها • (فصل لوعز) • السيد (عن نفقة أمه وله) أجبر على تخليتها لا لكسب) أي لكسب وتنفق على نفسها أو على ابتجارها ولا يجبر على عتقها أو تزوجها كالأزواج ملكة العين بالجزع الاستمتاع (فان عجزت) عن الكسب (ففي بيت المال) نفقتها

• (الباب الرابع في نفقة الأقارب) •

(وفيها طرفان الأول في شروط الوجوب) في (السكينة) للنفقة (واعتاجب على ذي قرابة بغير) • (وجوب) • (وهم الدروع) وان تزوا (والاصول) وان علوا (فقط) أي دون سائر الأقارب كالأخ والأخت

(قوله ولا يجبر على عتقها)

(الح) ولا على بيعها من نفسها

لما فيه من مقابلة ماله بماله

ومن تأخير قبض الثمن

(قوله فان عجزت ففي بيت

المال) قال القسطلوني ولو

غلب صولها ولم يعلم له مال

ولا لا كسب ولا يثبت

مال قال جوع الوجه أي

زيد بالتزويج المصلحة

وعدم الضرر

• (الباب الرابع في نفقة

الأقارب) •

(قوله وارثين وغير وارثين)

لأنه قد جوب القسرية

الحضرة لا يضرب فيه الذهب

فصلهم كالتقيد بالملك (قوله)

وستثنى المرتدوا على

أذ لا يؤمنون بها وأثنى ابن

الصلاح بالان لا يلزمه

نفقة أباً يجعل مصر على

الحادة كإبليس الماء

لعمري العطفان وكل من

يكفر بيده ذلك (قوله)

فما فضل عن قوت نفسه

وزوجته في حكم زوجة

أم ولد ومزوجة زوجة

قوله الأذرى وغيره (قوله)

وفي معنى القسوة سائر

الواجبات قال القاضي

الحسين ولا يلزم أحد نفقة

أحد من الأقارب ما عسى

يفضل من مؤتمن طعمه

وطعمه وسكته وطعمه

وما ينام عليه يستعمله في

ضربه أو كسره وما لا

عسى لثله عنه فان وقع

خلل من شيء من هذا فلا

يكلف نفقة إن ولأب

لأنهما سائر الواسات إنما

تلقى بمن يصل عن حاجة

للمعاش والافق ومحتاج

للمواساة (قوله ويلزمه)

الكتاب لقرينه الخ)

لا سؤال للناس ولا قبول

عليهم (قوله وقدره لأم

أوليت على النكاح لا

تقتضي ذلك الخ) أشار إلى

تصحيحه (قوله والحق ابن

الرفعة بذلك الخ) أشار إلى

تصحيحه (قوله فلو قدر امتنع

الخ) ذكرنا في قسم

الصدقات أنه لو قدر على

والمراد العمة (ذكروا وأما) وارثين وغير وارثين والأصل في وجوب نفقة المرو ع قوله تعالى فان ارثعن
 لهما كقولهن أجورهن اذا جاب الذرة: رضاع الأولاد ينعى إيجابه وتنتهي قسوة قوله الله عليه وسلم
 لهن ذخير ما يكفلن وذلك بالمهر وفرد وأما الشيطان في وجوب نفقة الأولاد قوله تعالى وما جعلاهما
 في الدنيا معر وفازت عرا طيبا ما كل الرجل من كسبه ولدهن من كسبه فكأن من أموالهم والمرد على
 وجهه والمأكل كوجهه والقياس على الفروع بجمع البضعية والعقود والاشهاد لعلهم أولى لأن
 حرمهم وأعظمهم الفرد بالتعهد والخدمة أبقى وبالجملة تجب على الجميع (وان اختلف الدين فنجس السلم
 على كافر وعكسه) عموم الأدلة ولو جود الموصوب وهو البضعية كالعقود والشهادات فارق الميراث بأنه
 هو الأذى منتف: باختلاف الدين ويستثنى المرتدوا لغيره في الأذى لهما وانما تجب النفقة على من ذكر
 (فما فضل عن قوت نفسه وزوجته وماله) التي تليه سواء أ فضل بالكتب أم بغيره فان لم يفضل
 شيء فلا جوب بها إلا ما وجبت له أو ما سواه هذا ليس من أهائها لغيره مسلم أبداً بنفسه فتصدق عليها فان
 فضل شيء فلا هالك فضل عن أهله شيء فلذلك في معنى القوت سائر الواجبات فلا يعبر به بالحاجة
 كان أولى وفي معنى زوجته خادمها أو مملوكه (وباع فيه المملوكه) من عقار وغيره لانما احتج ماله بالبدل
 (كان كالميراث) ولأنها مقدمة على وفاة الدين ومملوكه يباع فيه فمما هو مقدم عليه أولى (فان كان) ملكه
 (عقاراً) اقترض عليه (ميراث) بهول بيع شيء من العقار له (ثم يباع له) لمانى يبيع كل يوم جزءاً من العقار
 من الميراث: فلو قبل يباع منه كل يوم ذلك جزء من زيادة ثلثي ورثة الذرة في ورثة الدين في نظير من
 النفقة على العبد فليخرج عنها وقال الأذرى أنه الصميم أو الصواب قال ولا يذني قصر ذلك على العقار قال
 الزركشي فلو لم يوجد من يشتري إلا الجميع وتقدر الاقتراض ببيع الجميع كما أشار إليه الرافعي في الصدقات
 في الكلام على الشطير (ويلزمه) اذا لم يكن له مال لكنه ذكوب يمكن أن يكتب ما يفضل عنه ذلك
 (لا كتاب لغيره يوم زوجته كنفه) لغيره في الميراث انما يضع من يعول رواه الشافعي ولان القدرة
 بالكتب كهي بالمال وبغير الدين حيث لا يلزم الا كتابته لانه لا يضبطا والنفقة بسيرة (ولانجب)
 النفقة (لغيره وصغيراً ومجنوناً) وزمنا (ولا فقير يكتب) كفايته لا غناؤه بكسبه: فمما كان يكتب
 دون كفايته ما سحق القدرة المعجوز عنه خاصة وقدرة الام وأوليت على النكاح لانه لا ينفقها بغيره فان
 الرخصة قال الزركشي وكان الفرقان حبس النكاح لانها به يختلف سائر أنواع الا كتابات فلو تزوجت
 ما عانت نفقتها بالمهر ولو كان الزوج معسر الى ان تفيج الا لجمع بين نفقتين (فان عجز عن الكسب
 معسر أو جنون أو مرض أو زمانة) أو نحوها (أو كان) قادراً عليه لكن (لا يليق به وجبت نفقته)
 لان الأول عاجز عن كفايته نفسه والثاني في معناه وألحق ابن الرفعة بذلك الصميم المشتغل عن الكسب
 بالمعسر في مال الولد ومصلحته وهو ظاهر وتقدم به في باب الحجر (فلو قدر) عليه وامتنع منه (وجبت)
 أي النفقة (لأصل لا الفرع) لعظم حرج الأصل ولان فرعه مملوك بما عجزت به فرعاً ومما يكفيه
 الكسب مع كبر السن وكما يجب الاعفاف ومنتج القصاص قال الأذرى ورجع وجوب الاصل فيما ذكر
 منوع عن الشافعي يقتضي خلافه في جواب جماعة قوله المارودي عن الجديد ثم قال فبان لك أن
 منعت الشافعي الجديد انما لا يكتسب كسبه أصلاً كان أو فرقه القدرة على الكسب يجاب بمنع ان النص
 يقتضي ما ذكره فقد نقل الرافعي في ذلك قولين: فعمل ان له فيه نصين وظاهر انما ما جديان (وله) أي الأول
 (حل الصغير على الا كتابات) اذا قدر عليه وينفق عليه من كسبه (فان ترك) الصغيراً لا كتاب
 (لغيره الأيام) أو هر بوجبت نفقته) على ولده

هـ (نقل لا تفر لها) أي لعمدة القريب (بغير الكفاية) فلا يتقدر والام الا انما تجب على مبدل
 الوارثة لندم الحاجة لتجاوز نفقة غيرها الحاجة قد قدرها (فافضل ارضاع حولين) أي مؤنة ارضاعه من
 (نظير) أي ولغالبهم (وغیره) كشع أي لكل منهمها (الاقب به فان شئب) مثلاً (القريب
 الكسب ليكن يشغل باله ولو اكتب لا ينقطع عنه مصلحته الزكاة ليكن هناك مثله ولا يجب على أصله كفايته والغرق بينه وبين الزكاة طاهر

فوله اما الشئ فواجب كالمصرح به ابن تونس اشار الى تعينه وكتب عليه قال ابن عجل وبه الفتوى قال الاذرى وهذا صحيح في حق من
 باكل كما قال غالب الناس اما لو كان باكل فسد عشره نفس او عشر من ... الاقرب اليه لا يحمله الاما يستقل به ويمكن مع من التردد
 والتصرف ففوله الاقرب الى ما اشار الى تعينه فوله ولا يصير بمعنى الزمان دينيا ولا تنقطع نفقة الخادم بها بمعنى الزمان وان فسدت
 نفقة القريب بذلك فيرد بالتابع (٤٤٤) على المتبرع قال البلقيني ويحتمل ان تنقطع والاقل اقرب قال لانها عوض الخدمة بخلاف

نفقة القريب قال الناصري
 وهذا الحق انما يظهر اذا قدمت
 بعوض اما اذا لم توجد
 الخدمة او وجدت من
 لا عوض له لتعينه بذلك
 فيبقى السقوط فوله
 او فرضها القاضي نعم
 ان تعين غرض الحاكم
 الاذن في الاقتراض فانقرض
 الحق صار ذنب لا لاجل
 الاذن فقط ع قوله وما
 وقع في الاصل من انما يصير
 ذنبيا بفرض القاضي تسع
 في الغزالي اشار الى تعينه
 وكتب عليه هذه المسئلة
 تشبه له الجبال فانهر
 وتوكل جهل عند الكسرى
 واذا نه الحاكم في الاقتراض
 فانه اذا انفق جمع وان لم
 يتفق لم يرجع وان قدره
 الحاكم كنفقة كاهن مقتضى
 ما ذكره في الاجل وعلم
 ان ما ذكره متعالفه زالى
 صحيح وصورة ما اقتراض
 القاضي النفقة اى ذنبا
 واذا نال ان ينسحق
 على العطل ما قدره فانه
 اذا انشغل سار ذنبيا
 فمع القرب الغائب وهذا
 هو المراد بفرض القاضي
 وهو غير مسئلة الاقتراض

سقطت نفقته لحصول كفايته بذلك وتختلف نفقته (بسته وصاله) عبارة الاصل وبه قوله
 وزادنه ورغبته (ولا يكتفى سار المق) له ولا يشرط انتهى الى حد الضرورة (بل يعطى ما ياتيه
 للتردد والتصرف قال الغزالي في وجبه ولا يجب اشباعه اى المبالغة فيه اما الشئ فواجب كالمصرح به ابن
 تونس (مع ادم) انما تنقل القوي بالخبر البحت (و) مع مؤنه (خادم ان حاجته) لمرض او زمانة او نحوها
 (و) مع (كسوة وسكنى لاثنتين) به ومع آخره الطيب وثن الادب به كذا كره الرافعي في قسم الصدقات لان
 ذلك من المصاحبة بالمعروف (وهي) اى نفقة القريب مع ما ذكر (اشباع لا يجب على كسرها) لانها مواصلة
 وتقدم في السلام على الاعاق باله هذا تعاق (ولا يصير بمعنى الزمان دينيا) وان تعدى بالاشباع من
 الاقتراض او فرضها القاضي او اذن في اقتراضه الغيبة او امتناع لان مواصلة امتناعه او امتناعه لا يرد به بذلك
 ووقع في الاصل من انما يصير ذنبيا بفرض القاضي او باذنه في الاقتراض تسع في الغزالي والمنقول ما تقدم
 في كماله الا انوى وغيره لاحرم واقفهم المصنف عليه وقد بدلت السلام عليه بعض البسط في شرح البهجة
 (فان انقلها) او تلفت فيه بعد قبضها (أبدلها) المتفق بغيرها (لكن بان لا تفه) لها (بغيرها) نصير
 ذنبيا ذمة قال الاذرى يجب ان يفرض بين الرشد وغيره ضمن الرشد بالاتلاف دون غيره لا تقصير الذن
 بالذم البهجة وهو واضع وسيدله ان يتابعه او يترك بالعامه ولا يسلمه شيئا قال ولا خفاء ان الرشد ولو اقرها
 غيره او تصدق بها يلزم المنفعة ابدلها وهو ظاهر ان كانت باقية
 * فصل يجب النفقة والاكسوتز وجع اصل يجب نفقته * لانهم ان تمام الاعاق (لا لزوجة
 (فرع) اذ لا يلزم الاصل اعاقته اى يجب ذلك لامر ولد له (لا لامر ولد له) (ولده) ذلك
 والتصرع بالآخر من زيادته (فان كن) الاولى كانت نفقة (زوجات) او مستولدات ثنات فكثر (انق)
 فرعه (على واحدة) منهن فقط بخلاف نفقة في ابتداء الاولاد واحدة ذلك بان يدفعه للاب (ولو زوجه الاب)
 عليهن (ولكن) اى لكل منهن (الفسخ) لغوات بعض حقها (الا لا لاخير) اذا تزمت في الفسخ فلا تسع
 لتماحقها (ولا آدم لها ولا نفقة تخدم) لان تقدمها لا يثبت الحبار وقضية كلامه عدم وجوب السكنى ابدا
 والاوجه وجوب الثلاثة وحري عليه الاصل في الاولين حديث نقل عدم وجوبهما عن ابن عباس
 قياس ما ذكرنا من ان الابن يتحمل ما يلزم الاب وجوبهما لانهما واجبان على الاب مع اعاده
 * فصل لو امتنع * القريب (من نفقة القريب) له (أوبال) وله ثم مال (فله أخذها من مالها
 الام) لها أخذها (للعلل) ولو بغير اذن القاضي من مال أبيه اذا امتنع من نفقة أو غلبه ثم مال نفقة
 هند (ولو) كان له (من غير حصة) اى الواجب (ان عدم الجس) والاذا لم يوجد الا منعه ثم مال نفقة
 بهذا القدر في مسئلة الفسخ من زيادته (فان لم يكن) له (فان اذن القاضي) القريب (في الاقتراض
 على) فريته (الغائب اولاد) في الاقتراض على الاب الغائب (والانفاق على الصغير) بشرط اهليته لانه
 كالمصرح به الاصل فان لم يأذن لهما في الاقتراض عليه لم يفرضا عليه وقبل الام لا يمتنع عليه ولا يرجع
 فيما من زيادته أخذ من اقتراض القريب عليه به صرح الاحسنى وغيره قالوا وقد رد في كتابه
 ما يبدله ايضا كايده ما ياتي في الجدة (فان لم يكن ثم فاض فاقترضا) على الغائب (واشهدا) بذلك (رجعا)

واما اذا قال الحاكم ففوت على فلان فلان كل يوم كذا ولم يقبض شيئا لم يصر ذنبيا ولو ليس هو مراد الغزالي فتأمل ت
 فوله نعم ان اقتراضه (الح) اى او اذن في اقتراضها قوله قال الاذرى يجب ان يعرف (الح) اشار الى تعينه * (فصل) * فوله يجب النفقة
 والاكسوتز وجع اصل يجب نفقته قال البلقيني النفقة التي يجب على الفرع هل هي نفقة معسر فنظر الحال اياها بنظر الحال لان
 تعتبر المعذرة الظاهر الاول قوله وقضية كلامه عدم وجوب السكنى ايضا اشار الى تعينه وكتب عليه ما علمهم امتناعا وذكر ما ذكر
 يمكن الاصل فانها تكون سبعة (فوله ثم قال لكن قياس ما ذكرنا من ان الابن (الح) يجب ان يمس من التعليل فلا ضرر وتالى تعينه باله

نوله والا) أي وان لم يشهدوه Johan أمهم الملامير جعان ولو عدما الشهود (١٤٥) قوله قال الأذرى ينبغي أن يفصل بين أن

عليه. افتراضه (والا) أي وان لم يشدها به (فوجهان) قال الأذرى ينبغي أن يفصل بين أن يتمكن من
الإنشاء أولا كقوله في مسئلة هرب الجبال (ولو أنشئت) الأم (على طفلها المورس من ماله بلاذن
من الإبراء القاضي (جاز) لانهم لا تتعدى صلبته قال الأذرى ينبغي أن لا يجوز له ذلك إلا إذا استمع
الأب أو غلب ولعله مراده (أو) أنفقت عليه (من ماله الرجوع) عليه أو على أبيه إن لم يمت نفقة
(وجعت أن أشهد بذلك) عند عجزه عن القاضي (والأذرى Johan) قال الزركشي وغيره قضيه جاور
في المسافة المنع وقال الأذرى ينبغي أن يفصل بين أن يتمكن من الأَشهاد أولا (ولو غلب الأب لم يستقل الجدل
بالافتراض عليه) بل لا بد من إذن القاضي إن أمكن والأشهاد
فصل للاب والجد أخذ النفقة (واجبة لهما على فرعهما (من مال فرعهما الصغير) أرا المحنون
بحكم الولاية (د) لهما (تأخير) أي إمارة (لها) لمساوية من الاعمال (ولأننا أخذنا الأم
من ماله إذا وجبت نفقة عليه (د) لا (الابن) من مال أبيه المحنون إذا وجبت نفقة عليه (الا
بالحكم) لعدم ولايتهما (قوله القاضي الابن الزن اجارة أبيه المحنون) إذا صحت لصنعة (نفقة)
(فصل على الأم الرضاع ولدها اللبأ) وان وجدت مرضعة أخرى لأنه لا يعيش أولا بقوى غالب الأب وهو
الابن النازل أول الولادة ومنه بكرة قال الأذرى وثبت به من رجوعه إلى أهل الخيرة فان قالوا بكفيرة
بلا ضرر لمحقه كفت والاعمال بقوله (وكذا الابن) يجب علم الرضاعه (أن عدمت الرضعات)
فلا يجوز جد لا يجيبه وجب عليها أيضا لقوله على الولد (ولها الامتناع) من الرضاع (أن وجدن) أي
الرضعات ولو واحدة سواء كانت في نكاح أبيه أم لا لقوله تعالى وان تعارضت فرضة أخرى (فان
طالب بالاجرة ولو البان كان مثله أجرة توجب ولو كانت مزرعة أبيه) لقوله تعالى فان أرضعنكم
فأوفون أجورهن ولهن أشقن على ولدهن غير ما لهنه أصله وأوفون وتعين الرضاع علم الأبوجب
التبرع به كإلزام مالك الطعام بده للمضارب بده (فلا وجود متبرعة) بارضاعه (تبرعه) من أمه
ودفعه إلى المتبرعة لفرعه (أن تبرع) أمه بارضاعه لأن في تكليفه الأجرة مع المتبرعة ضار به وقد
قال تعالى ولا مولود له وله ولد وكانتبرة الرضا يسيرون أمرا فليأكل الأم والأب والرضاع باجرة مثل
إذا مرض الأم أو الأب كرمها إذا كرمها الأصل ويمكن أدرجها في كلام المصنف (ولو أدى وجدها)
أي المتبرعة أو الرضا بعباد ذكر وأنكرت هي (مدق يمينه) لأنها تدعى عليه أجرة والأصل عدمه ولأنه
بشق عليه إقامة البينة (والأجرة) تجب (في مال المثل ثم) أن لم يكن له مال فحب (على الأب) كنفقة
(ولا زاد في نفقة زوجة ولا رضاع) وان احتاجت فسه إلى زيادة الغداء لأن قدر النفقة لا يتخلف على
المرأة وحاجتها (وليس له منعها منه) أي من أرضاعه حيث اختارته (ولو أخذت الأجر) لأنها أشق
عليه من غيرها وإنهاله أصله وأوفون ولما في نهان النفر يتيها وبين ولدها هذا إذا كان الولد منه
والأفله منعها قاله الإمام قال ابن الرفعة وهو غايته إذا لم تكن مستأجرة لا رضاع قبل نكاحها أو الانفاس له
منها ولا نفقة عليه فان جهل ذلك تخير في فسخ النكاح ورضى المتأجر ونسب في تخير في فسخ
النكاح الساردي وتقدم برأيه بما فيه قال الأذرى والظاهر أن ما تفرج له في تزوجها ولها الحرين
أموالهم رقيقا ولا امرأته منها يكلو كان الولد من غيره ولو كانت رقيقا أو ولد حر أو تزوج فسد وقال ابن
واقعة السيد منهم ما هو المحبوب ويحمل غيره (لكن) أن أخذتها (أي الأجرة) سقطت نفقتها إن قص
الاستمتاع بارضاعها والأفلا (الطرف الثاني في إجماع الأقارب) من جانب المنفق ومن جانب المحتاج
(فان اجتمع للمحتاج والأفلا) (الطرف الثالث) أو عدمه (وان اختلفا في ذلك كورودها)
كأنين أو بئتين أو ابن وبنت (أنفقا) عليه (بالسواء) وان قلوا تأبوا أو تأبوا أو أسرا حدهما المال
والأخرى كسبلان على إجماع النفقة بينهما ولا تزوج (النفقة طعاما على قدر الأثر) هذا الثاني
مقابل لا نفقة ما بالسواء وترجع الأول من زيادته والذي حرمه صاحب الأنوار الثاني لا شاعر زيادة الأثر

أشار إلى تصحيحه (قوله والذي حرمه صاحب الأنوار الثاني) أشار إلى تصحيحه وقال فيمنهاه الأصح

قوله أو شئروا فمخني هي عليهما (١٤٦) سواء استواهما الخ قال شيخنا له بناء على رأيه وهو اعتبار القرب لا التوريع بحسب

ربادته القربة وهو قاسم رجبين له وان وثقنا نفقة علمها لكن سعة الرزق والادب
تصعبه عن القربا في الخوارزجي وغيره الواحدة القول المصنف وعدها (واحد قسط الغائب) منها
من ماله (ثم) ان لم يكن له ثمن (الترض عليه) ان امكن والا سيما كان الحاضر بالانفاق بقصد الرجوع
في الغائب اوصاله او اجدده على القاضي والمتوفى قال الاذري وهو واضح اذا كان المأمور اهلانك موفيا
والا لا تقرب منه الحاكم وامر عدلا بالصراف على المحتاج بوافيه (فان استوفى القرب بقدم الوارث)
نقوت قرابته بقوله لان القربة المبردة عن الارث موجهة للنفقة والرجوع من زباده وبصرح المتأخر
كساده فان كان احدهما اقرب بقدم وان كان اثني او غير وارثان القرب بأولى الالات: ان سارن الارث
صرح بذلك الاصل (الامته ابن بنت) النفقة علمها سواء استوفى القرب بأصل الارث (بنت
وابن ابن او) (و) (بنت ابن على بنت) اقربها (ابن ابن ابن بنت) هي (على ابن الابن) لانه الوارث
مع مساوئه لا لا تحرقا (بنت بنت وبنت ابن) هي (على بنت الابن) لانها الوارثه مع مساوئها الاخرى
قربا (ابن) (ولد) (خني او بنت) (ولد) (خني) هي علمها (سواء) لاستوفى القرب بالوارث او
أصله (وان اجتمع) المعتاج (الاصول فقط) نفقته (الاب) لان كان صغيرا فلا نفقة
ولنفقة هذا السابقين او باعفا فلا استحباب (ثم الجداون علمهم الام) وقد قدم الاب والابن لانهما
أقدر على القيام بذلك (فان اجتمع اجداد وجدان لزم القرب بولديهم بالاخت) اقرب به (وان اجتمع
له فرع وأصل لزم الولد او والوالد) ان تزل او كان اثني (دون الاب والام) وذلك لان أولى بالقيام
بشان عمله لعظم حرمته (فان ازدحم الاخت) في النفق الواحد (روى ماله بجم ان نفقهم كلهم)
فما نفق في جدهم بغيره بعد (وان ضاق عنهم ما نفقهم ثم زوجته) للغير السابق أوله هذا
بالقربى لزم رجبته في ثلثان نفقتها كدلائل الامة ببقائها ولبعض الزمان ولانها زوجة وضما
والنفقة على القربى موصاة (ثم بولده الصغير) لشدة عجزه ومثله البالغ المنون (ثم الام) وذلك ولأن كد
حماها بالحل والوضع والرضاع والترتبة (ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجدهم أو) (الاولى) ابه وان علا تقدم
ماله تعلق بذلك كذا في الظاهر وترجع تقدم الاب على الولد الكبير من زباده هنا قال البلقي ولو كان الولد
صغيرا والابن جونا وزمنا بنى استواهما (فان كان الابد) (زمن اقدم) على الابن بشدة احتياجه
(وان استويا) أي الاخذان (في الدرجة) كائنا بونتين او بنت وابن صرفهما باليسوية وتقدم بنت
ابن على ابن بنت لضعفهما) وعصو به أي انها تلهي العمل عن الروابي ثم قال وبشأن يجعله كالابن وبأبنت
أي فوسى بينهما ووضف هذا الاحتساب بأنه اجتمع في بنت الابن رحمان الاقرب والرائية تفضل في بنت
ليس فيها الرحمان واحد وهو الاقرب وعرضه بزيادة الارث في الابن قاله الروابي ثم قال وأما به
المأذوري (وان كان أحدهما) في الصور الاربع (وضما او مرضا او عصو او قدم) لشدة احتياجه وذكر
هذا في الصورين الاخيرتين من زباده (وان كان أحد الجداون) المتضمن في درجة (عصو) كآب الابن
أو الام (وقدم ان بعد) له نصيبهما (استويا) لتعاضد العبد والعصو به قال الاذري في اختلاف
الصحيح فقد كفي اعفاف الجداه دافع المعتقان العبد والعصو به ولو كانت في البرد واستوريا
في العصو به أو عدهما فالقرب مقدم صرح به الاصل (وتقدم احدي جدتين في درجاتهن) على الأخرى
(ولادة) أخرى (فان بنت الاخرى) دونها (قدمت) لقرنها (وكذا) الحكم (في الفروع) فلما جفت
بنيت بنت اوهان بن بنت مع بنت بنت ليس اوهان من اولاده فان كانت في درجة ضاحية بالقرابن
أولى وان كانت هي ابنة فلا خير ولا وصى استوى الاخذون وزع الوجود عليهم (فان كثر الوارث)
وكان يجوز ان يشاركوا في التوزيع على كل واحد منهم لا كنف ما ينفقه وذلك قلنا وقد اذرع على نصف
الدار كان لها حق الفسخ (وان اعسر الاقرب) بالنفقة (لزم الابد) والرجوع له (عليه) بما
أنفق (اذا أسرى) به (فروع) • لو (عجز عن نفقة أحد ولديه) وله أبوسه (لزم) أباه نفقة فان

يَجْرَى فِي الدَّرَجَةِ وَالشَّافِي فِي الْقَدْرِ الَّذِي هُوَ بِحَيْثُ إِذَا دُرِعَ سِدُّوهُ هَذَا الْأَقْرَبُ مِمَّا

قوله وهذا ما به الأصل بعد نقله عن الروابي كلامه (وإنه لو كان لاوين المحتاجين ابن لا يقدر الأهل نفقةً لحملها ولا ابن ابن موسى فليس ابن ابن باقى نفقة ما كان نفقة على ابن نفقة أحدهما بالشركة أو يخص كل واحد أحدهما فذلك وإن اختلفا رجلا أو أخيرا إلا بن ابن استوف نفقتهم وإن اختلفا اخص أكثرهما نفقة بن هو أكثر ببارا ١٤٧) وهذا الجوابان في السورتين مختلفان

وأقسام ابن يسوي بينهما بل روي في الصورة الثانية أن يقال يخص الأم لابن تفردها على الأصح وهو تقديم الأم على الأب إذا اختلفت فيه نفس الأب لا تفارق ابن ابن أه قال الأسوي ما يخص في الصورة الثانية غير منتهى تصحيح تقديم نفقة الأم اعتمادا ذكر ومحب لم يكن بعد الأم من يجب عليه نفقة الأم ودله تعليمهم بجز النسوة فامتنع تقديمها على الأب فلم يرد في مورد مثله في حق ابن ابن فكما تقدم الأم على الأب في حق الابن تقدم الجد على الجد في حق ولد الجد لا فرق بينهما في دفع تعين الأب لا تفارق ابن ابن أه قال البلقيني ما يخصه الرافعي بحثه بخلاف تصحيحهم تقديم نفقة الأم في الأصل ذيل يحيى هذه الصورة يدل على تخصيص الابن بها ويكون الأب في نفقة ابن الابن لاخره فانتقل المتأخر وقول العنبري لما لم يكن احتياجه إلى أخو كذا لم يغير منتظم لا يفهم معناه فهو مطرح (باب الخامس في الحضانة) قوله ووثقنا الحضانة في

أخذ كل منه ومن أبيه (واحدا) من الولدين لينفق عليه (بالتراضى) أو انفق على الاتفاق بالشركة (فذلك) واضح (وإن تنازعا أوجب طالب الاختراك) قال البلقيني بل يقرع بينهما ويجوز أن يقال بعين القاضي لكل واحد واحد قطع النزاع (ولو عجز عن نفقة أحد والديه وله ابن موسر فبأي أياينه نفقة باقى أبيه) لاخص الأم لابن تفردها على الأصح من تقديم الأم على الأب وهذا ما به الأصل بعد نقله عن الروابي كلامه (وإنه لو كان لاوين المحتاجين ابن لا يقدر الأهل نفقةً لحملها ولا ابن موسى فليس ابن ابن باقى نفقة ما كان نفقة على ابن نفقة أحدهما بالشركة أو يخص كل واحد أحدهما فذلك وإن اختلفا رجلا أو أخيرا إلا بن ابن استوف نفقتهم وإن اختلفا اخص أكثرهما نفقة بن هو أكثر ببارا ١٤٧) وهذا الجوابان في السورتين مختلفان (فصل فيجب نفقة القربى) * ولو حر (على رقبتي) ولو كان له ابنة ليس أهلا للمواصلة بل نفقة الحر في بيت المال إلا أن يكون في أهله أو فر وعمن تلزمه نفقته (ولا) يجب (زرقبتي) ولو كانت باعلى قربة ولو حر (لا نفقة غير المكاتب على سده ونفقة المكاتب من كسبه فان عجز نفسه فعلى سده (تم) المكاتب أن ينفق من كسبه على ولده من أمته وإن لم يجزله وطؤها) لأنه ان عتق فقد أنفق على ولده وإن زرقبتي الولد يكون قد أنفق مال السيد على عبده (أو) على ولده من (زوجته التي هي أمته) لأنه لا مال السيد فان عتق فقد أنفق على مالك سيدوه وإن زرقبتي فقد أنفق على مالك سده (لا) ولده من (مكاتبه) سيدوه لأنهم قد عتقوا (فيها) الولد المكاتبه علموا ويجز المكاتب فيكون قد وثق حال سده * (فرع) (لأحاج من نصفه حر) ونصفه رقيق (لزم فيه نصف نفقته) بقدر ما فيه من الحرية (أو كسبه) بأن احتاج قريبا لبعض (لزمه القربى الكل) أي كل النفقة لأنه لا حر كافي الكفاية كذا رجحه في الرخصة قال الزركشي وهو غرير قال به المزني وهو خلاف مذهب الشافعي قد نص في مواضع على أنه لا يلزمه نفقة الأقارب بل أنه في حكم العسر ونفقه عن جمع

(باب الخامس في الحضانة)

بلغ الحامن الحضان بكسر هاء وهو الجنب فان الحاضنة ترد اليه المحضون وتنتهي في الصغير بالتبني وما بعده إلى البلوغ فتسقط كماله كذا قاله الماوردي وقال غيره تسقط حضانة أيضا (وهي حفظ من لا يستقل بأمره وقرينته) بماله وهي نوع ولادة وسلطنة (و) لكن (النساء بها ألق) لأنهن أشق وأهدى إلى التربيته وأولى على القيام بها وأشد ملازمة للأطفال وفي الخبر امرأته قالت يا رسول الله إن ابني هذا كانت يعضني له ويحمله ويحمله حواشي يعضني له سقاؤه وأباه طلقني وزعم أنه يزعم مني فقال أنت أشق به عالم تنكحني واه الحاملا كذا الباقى وصحح أسنده (ووثقنا الحضانة في مال) ثم على (الأب) لأن من أسباب الكفاية كالنفقة فيجب على من تلزمه نفقته (وقد طرأ في الأول في معرفتنا الحاضن والمحضون (الطفل) ونحوه (مع أمه) ما دام (في النكاح) بقومان بكفايته الأب الاتفاق والأم الحاضنة أن كان على دينها (فإن انفرا) يفسخ أو طلاق (وارادته الأم فهي أولى) فلو رزقته فقها وانما ثبت الحضانة للاثم من أم أو غيرها (بشرط) أحدها (أن تكون مسلمة) إن كان الطفل مسلما (فلا حضانة لتكافر على مسلم) إلا لولا له لها عليه ولا يراه بما تفقته في دينه أو ما أخبرني داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خير غلامين أبيه المسلم وأمه المشركه قال في الأم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدني لولدك فإنه لا خير فيه فإنه من سخط على الله صلى الله عليه وسلم عرف أنه يستجاب دعاءه وإن عتار الأب المسلم وادع بخبره استماله قلب أمه بانه لا دلالة في ما ذكره كان لا مخرج لآخره على مولدها وإسلام الطفل بحمل بما ذكره قوله (كان أسلم أمه) أو جدته وإذا لم تحضه الكافرة (فحضنته أمه أو غيرها المسلمون على القربى) (ثم) إن لم يجد أحد منهم حضنته (المسلمون) ووثقنا في مال كما مر فان لم يكن له مال

(له) ثم على الأب إذا احتاج الولد في الحضانة والكفاية في خدمته ثم على الجد ثم على الأب واستقل خادم أو غيره على حسب عرف البلد وعرف أمه ولا يلزم الأم مع استحقاقها الجزء الحضانة إن تلزم بخدمة إذا كان ثلها لا يتقدم لأن الحضانة هي الحفظ والمراعاة وتربيتها والتفكير في صلاحه

(قوله ويحزن المسلم الكافر) الفرق بين حسنة وعدم تزويجه من بين الكافر ان القصد الاول في النكاح طلب الكف وفي وجود العلم وتفرقه فاعلم ان قائله ان تصدقه الشقة على الصغرى والمغنون (قوله كيوم في سنين) وعبارة الصغرى كيوم في سنة قال الاذرى وهي احسن اه بل هي الوجه قال الاذرى العواب تعيد ذلك بما اذا كان المحضون ميمرا فغير المعير لا يغتفر في حقهما أي قد سقط حسنة مدة جنونه وان ظلتان (قوله دون من يدور الامور ونظر وبياترها غير) قال في الخادم هو سر ج في ان المراد في الحضانة ان تستدب عنهما من يقوم بامور ذلكان (قوله دون من يدور الامور ونظر وبياترها غير) العبياء الحضانة قال السرط ان يكون الحاض فاعلم ان الحاضون ما ينفسه أو ين وله اوسر ذلكا استنبط البارزى ان (٤٤٨)

يحبين به سواء كان امي أو بصيرا قال في الخادم ووافقه ما ذكره قول الرافعي ان ابن الم يثبت له الحضانة على بنته التي تستحق وله ان يعال تسلمه الامراء تنفقون لانه له (قوله) ويستحق ما لو سلت أم ولد الكافر (الخ) مثل ما لو كان من آثار به مسلم (قوله) تزعم من أبيه أو أمه ما لم ين بعد التبريز فليس تزعم منها قبله (قوله) وتكتفي العدالة الظاهرة كشود الكفر وهو صريح البارودي والرواي فقال لا يترفع منها الا اذا ثبت فسقطها وهو واضح ووافقه قول النوري في الخبر ينبغي أن يكون الزوج في الاب والجد الا كنفه بالعدالة الظاهرة واذا اكتفي بذلك في المال ففي الحضانة أولى (قوله) فان تنازعا بعد ادخال أشار الى تبعية * (تزوج) * اثنى ابن المصالح فين هو ساكن بالبلد فليزوجه وهو ساكنة في القرية ولهما ان يعلى في الكفاين بأنه ينظران فسقط حظ الوالد يسقط القرية فالحضانة

(قوله) كاتفي به النوري سبقه بالبقوى (قوله) فلوزوجه سقطت حضانتها فان لم يوجد بعد هاتر ب

بعض نهي الوصى (قوله) وكذا لو اشتغلت بالحضانة وحدها أو مع غيرها أو استأجرها له أو لولاه كان عم الطفل وعم أبيه) قال في المتاج وابن أخيه اه وانما يتوق في غير الامور أمهاتكم كن تزوج أخته لامرأين أو أخيه لامرأة على الإجماع وقال في الأصل أركعت عنه نه ذكر الشيخ أبو علي وغيره اه خالف الموهام ما ذكر تبعه على في الرضا والصحيح ان الحال الحضانة قال ابن العماد ه ذا عيب فان المراد اذا انتهت الحضانة الى الحال وذلك عند فقد المصائب فاذا نسكتها الممدمد حقها والا فلا التزاع

فعل أمه ان كانت موصرة الا فهو من محارم المسلمين (ويحزن المسلم الكافر) كما يجوز له التقاطه ولا ين فيه له (ويترجم) الاقارب (الذين ينون) ذى (وصف الاسلام) ولا يكون من كفالته وان لم يصح اسلامه احتياطا لمخرجه من الكافة كذا ذكره كامله هنا في باب الهـ وذو قضية وجوب الزرع لكن من في باب التقاطه قال الاذرى والخمار وظاهر النص وجوب (د) نانيها (ان تكون عاقلة تنطق) حضانتها (المجنون) ولو سعة طاعة الام والاب والابن المجنون من أهل اولاد لا يتأق منها الحظ والاهول على في نفسه احتاجة الى من يحضنها (لا) يحضون يقع (انذارا غير) زمنه (كيوم في سنين) فلا تسقط حضانته كترض بطر أو يزول (وكذا) تنسقط (بالرضع العام) كاسل والاعمال (ان عا) أمه (عن نظر الخدم بالحضانة) وهو المحضون بان كانت بحسب بشغله أمه عن كفالته وتدير أمره (أو) عن حر كمن يباشرها أي الحضانة فسقط في حقه دون من يدور الامور ونظر وبياترها غير (د) نانيها (ان تكون حرة فلاحق) في الحضانة (لمن يفرق) ولو مبعضا (وان أذن له السيد) لانها ولاية وليس من أهل اولاد ولا مشغول بخدمة سيده وانما لم يترادفه لانه قد يرجع فديوش أمر الولد ويستثنى ما لو سلت أم ولد الكافر فان ولدها يديرها وحضانته لها ما لم تنسحب كاحكام الأصل في أمهات الاولاد عن أبي اسحق المر وزى وأقره قال في المامان والمعنى في غير اغفال المم من قر بانهم عن وفور شفقتها (ولرجل) حضانة فترقبه وليس أمه وله تزعم من أبيه أو أمه الحر من بعد الغير) وتسلمه الى غيره بانه على جواز الفرق حديث (ومن بعضه حر يشترك سيده وقر به) المصحق للحضانة (في حضانة) بحسب ما فيه من الرق والحرية فان تنفعا على المهاباة أو على استعارة حاضنة أو رضى أحدهما بالآخر فذلك (وان تنازعا) استأجرهما كمن يحضنه والزعم الآخر (و) رابعها (ان تكون أمينة فلا فاقة) لان الفاسق لا يلى ولا يؤمن ولان المحضون لاحظه في حضانتها لانه يشأ على طريقتها وكالغافاة السفينة والصغيرة والمغفلة وتكتفي العدالة الظاهرة كشود النكاح نعم ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من تزويج أحد القاضى كما كتفي به النوري قال في التوضيح به أقيت فيما اذا تنازعا قبل تسليم الولد فان تنازعا بعده فلا يترفع عن تسليمه قبل قوله في الاهلية اه وعليه يجعل ما أتقى به النوري (د) خاصها (ان تخلو من زوج أجنبي) فلو تزوجت بسقطت حضانتها وان لم يتحل لم أو رضى بدخول الولد داره لم يبرأت أحمق به ما لم تنسحب ولانها مشغولة بحسب الزوج قال البارودي ولان على الولد وصيته غار في مقامه مع زوج أمه ثم انرضى الاب معه بذلك يقي حقها وسقط حق الجد وكذا لو اشتغلت بالحضانة وحدها أو مع غيرها فدمه ساقط فتكف في أثنائها الام الجارية لانه ليس الاستحقاق في هذه القرابة بل بالاجارة (لا) من زوج (قريبه) حق في الحضانة) فلا تسقط حضانتها بزوجها منه (ولو بعد نكاح عم العاقل) وعم أبيه لا يملكها وشقيقته تجعل على رعايته فتعززان على كفالته كالأولاد (وهذا انرضى الزوج) الذي نسكه بها بحضانتها ولا تسقط لانه الامتناع منها ويرجع عن حق الحضانة من لاحق له فيها كما جدد في الام والحال تسقط

حضانة

(قوله) ومع سحبه ابن الرفعة) أي والقوى والبارزى (قوله) قال الأفيقي المراد على الأصح أنك ون الخ) أشار إلى ضعفه (قوله) وذهب
 (الهمان) أي تبعه البارزى إلى حضانتهم به أنثبت (قوله) وقاله هومة معنى كلام (149) المصغرة في غير ألف التمهيد لا يصح

حضانة المرأة تزوجها منه (و) سادها (أن تكون مرضعة) لاملل (ان اخرج) الى اوضاعه فكان
 حضانة لها لئلا يورثها من اوضاعه فاحضانة لها العسرا استيجار مرضعة تنزل منزلها وتنقل الى السكن
 المراد كما فهمه كلام الاصل وبه صرح ابن الرقعة وفيه اذ لم يكن اهلها ينظر لثمنها فكانت تكون كلاب
 وهو بمن لا يملك له وذلك لانع الحضانة كلام الامة كما قال الاذرع وغيره ونقض الجزم بأنه لا يشترط كونها
 ذات ابن وعارها محرر وهل يشترط لاستحقاقها الحضانة ان تعرضه اذا كان رضيعا واهل ابن فهو جوهان
 ثاب استمرهم بالاشراط ومن هنا قال البلخي المراد على الاصح ان تكون ذات ابن كما صرح به في الحرر
 وبالله انه ان لم يكن لها ابن فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها ابن ومنعت فلا يصح لاحضانتها اه
 ولا حضانة لغيره الا في ذلك والمالك والقرابة الذين هم ما عطلت الحضانة لا لارص ولا حدم كقوله قواعد الاعلى
 ولا يصح كقائه به بعد الملك بن ابراهيم المقدسي من اغتنا ومن أقر ابن الصباغ واستنبط ابن الرقعة من
 كلام الامام ثم قال وقد يقال بان شره غير وهو مدبر أو هو ولا نسق كقائه في العالج وذهب في المسألة الى
 حضانته اذا بلغ الحاضن تعاطيا بنفسه بل في الاستنباط فيها وقد صرح بجوابه استنباطه في المعنى الجارية
 في ذلك الجارية عين ومقاله هو معن في كلام المصنف وغيره وبالله ياتي في الارض والاحدم * (فرع) ه
 لو (أسلمت) الكافرة (أو اعتقت) الامة (أو طلق) من سقط عنها بالنكاح (ولو رجعا) أو ذات
 الحرية أو ورثت الفاسقة (استحققت الحضانة) زوال المانع (ولصاحب العدول ان منع من ذلك) أي
 الزوجات التي تعده فيه (اكن اذ فرضي به استحققت بخلاف رد الزوج الاجنبي) بذلك في أصل النكاح لان
 المنع لا يمتنع حقيقة التمتع واستهلاك منافعها وفيه الميسر فاذا اذن زوجه من وخرج بقوله من زيادته
 الاجنبي أي الذي لا يملك له في الحضانة تغير وهو ظاهر (ولو غابت الحاضنة أو امتنعت) من الحضانة
 (فولاهن) يستحقها (بدها) كإلزامات أوجبت لاساطان لان المعطوف والقراب لا بعد أخفق منه
 بخلاف لو غاب الولي في النكاح أو عضل حيث تزوج السلطان لا لا بد للولي بكونه المتزوج في القبة
 والتزوج بالهـ بل يحتج الى نظريته وثبوت الكفة فاذا لم يعل نائبه عن السلطان الا لاقى بذلك
 والحاضنة لا يملكها الحاضنة في الغيبة والمقصود من الحفظ وهو حاصل من بعده ما عطلت اليه
 ه (فعل المحضون كل صغير ومجنون) * ويختل ويقتل التميز * وتستخدم الحضانة على من بلغ في التمييز
 نفسه لانه اذا لم ير له اجره بالشرع كان ملحقا بالاطفال في الحكم (على من بلغ بالغ فاقامه بعد النكاح)
 فلو لم عليه الحضانة قبل السكن حيث شاء له ولي أمره نعم ان خشي على الولي فساد الاطفال وما ذكره
 من الفصل هو ما ذكر ابن كبر ان كبر واستحقه لاصل بعد غيبة عن الاطلاق جاعلة لادخال الحضانة عليه لئلا
 استعسكها من الزينة بان العار الاصح بسبب قدره من ادخاله عن الشارع بعد غيبة مانع لاجل من
 الانفراد عن أبو به من المتزوج بغيره قبل النسيء فان قلت من هذا المال أنوي لاعادة الجرح بدون صفه اليه
 قلت ذلك الجرح وكلامنا هنا في حاله النسيء فان قلت من هذا المال أنوي لاعادة الجرح بدون صفه اليه
 ولما جرح على كونه عاذا لغيره من واحد هو ولكن الاول ان لا يفرقهما لخدمتهما ببرهما (وتسكن
 بالهـ) العدة غير الزوجة (حيث شئت ولو تكررت الاول) اهـ (يتأخذ أبو جهان) كل ما فقير
 وبه ما كان كماله من أي سكنها به لانه بعد من التميز وهذا اغراضه الاصل في التيسر كرف
 البكرة ان يكره ما عاقره أبو جهان هذا اذا لم تكن ريسة (فان كانت ريسة فلام اسكانها معها وكذا الولي
 من العبد) اسكانها به (ان كان محررا) اهـ (والا في موضع لائق بها يسكنها) (ولا يلاحظ دعاها لغير
 النسب) كما عفاها نكاح غير الكفة (وتجرح على ذلك والامر عندنا بيمينتها) فبما ذكر (وبصدق

(٥٧ - استی المطالب - ثالث) ونحوهما ونحوه وقد أثبت البغوي والمبارودي ذلك لأمم وأقاليم الجبل وكذلك وإن لم ينسأهوا بمثل ما يخرج فيه وجهان من الوجهين فإن العتق له الحق في الخسنة قال شيخنا قلنا نعم ولكن ولاية الأسكان والأقلام الخاصة بالملك لا كذلك الخاصة بالعمامة خرج ذلك أوالأحوال والعق ونحوهم



الولي به في دعوى الريبة) ولا يكف بينة لانه ان لم يأتى بوضع الجماعة أهون من الفضية لولا علم بينة
 (فصل) (نقل) بعد التبريع بن أبيه بن أخته فاقولها) * العضاة يكون عند من اختاروا منها الآية
 صلى الله عليه وسلم خير لهما من أبيه وأمه وراه الترمذي وحسنه العلامة كما غلام بكى الانتساب (ولو
 تاملنا) أي فضل اجددهم الاخرين انوار لا رجعة له ان العاقل يتخير بينهم ما ولا يتخص به العاقل
 اما ما اصيل اجددهم اقل من غير والحضنة فان عاذه صلاح الاخرين التخير (والجدد) وان علا
 (كالا بن عديدهم) أو عدم أهليته لانه يترتب فيه العاقل بينه وبين الام (وكذا الاخير) (والجدد) وان علا
 بين كل منهما او الام لان العاقل في ذلك العصبية وهي موجود في الحواشي كالاصول (ويشاهدا ابن المني
 حتى المذكرو والام أول منه بالاثني) كذا في روضة نوقله الرافعي عن البيهقي لكن أطلق كثير في ذلك
 وجوبه بالاختصاص بين الذكر والانثى واتصى كلامهم انه لا فرق بينهما في التخير وصرح به الروابي
 وغيره وقال في التنية بعد اطلاق التخير بين الام والعصبة فان كانت العصبية من عم تسمي اليه البنت وانقره
 ان يرضى تصح له زواجه او كده قال الصواب ان ام تسمي اليه البنت العصبية التي لا تنسب
 والمشتقة اذا كانت بنت ممة مرتبة عليه الاسنوي وسأى ما يقتضي ذلك والمادة كلام فيما ذكره
 عددهم أو عدم أهليتها (ويخير بين أبي وأخت أو) (خالة) كما يتخير بينه وبين الابوه ذما سمعه
 المتابع كالمه واقتضاه قول الرمز اذا قدم عليه اقبل التبرير في نسخة ولا يتخير بين أبي وأخت (والعادل هو
 أول وهو ما اقتضاه قول الرضا في ذلك ما عاقل قيل التبرير ان يكون له اولاد لا ولد له الام (وذاخير
 له لا فرق في الاخت بين التي لا يزوج غيرها لكن المأجور في ذهابه بالتي لغير الاولاد لا بالام (وذاخير
 بين الام وبينهم) أي العصبية (فهو) أي التخير (بينهم وبين غيرها) عن نسخ الحضانة من
 الاناث (أول) التصریح بما ذكرناه من زيادة (فان اختار اجددهم مقدمه اختار الاخرين وان تكرر)
 ذلك لانه لا يقدّر في الامر خلاف ما ظنناه أو يتغير حال من اختاره اولاد ان التسميه شهرته كما قد يثبت
 طعنا في وقت وغيره في آخر ولا يقدّر بعد مراعاة الجاهل (الان ظن) بشكر ذلك (عدم غيره)
 فينبى لأم كذا في التبرير قال ابن الرفعة ويعتريه بغيره ان يكون عالما بسبب الاختار وذلك هو كولي الى
 نظر الحاكم انتهى وظاهر كلامهم ان التخير لا يجري بين ذكرين ولا اثنين كما هو بين واثنين ثم رأيت
 الاذني في قوله في الاثنين عن فتاوى البيهقي وفيه عن ابن القفال وعن مفتي كلام غيره بان ذلك بينهم
 وهو وجه لانه اذا خیر بين غير المتساويين فيبين المتساويين أولى * (فرع) لانه ان اختير منع لا في
 منع (الذكر من زيارة الام) لتألف الصبيات في عدم المهر واولى منها بالخرج لانها السها
 وشعرها (لا) من عيادتها لشدة الحاجة اما المذكور لا يمنع من شيء من ذلك الا بانها عقوق ولا
 ليس يعود وهو اولى منها بالخرج (ولازم زيارتها في بيته في يوم من الايام) يومها كقولها اعادة
 لان كل يوم ليس له منعها من الشغل كما صرح به الاصل وغيره ومعار المأجور يلزم الاب ان يكتفي من
 الدخول ولا يولدها على ولدها اللهم عنوى كلام بعضهم ما يفهم عدم لزوم بة أفتى ابن الصلاح فقال
 فان غفل الاب بدخولها الى منزله أخرجه اليها (ولا تطلق المكث) اذا دخلت بيته لزيارة (وتسحق
 تمريضها في بيته) لان الشقاق وأهدى الله هذا (ان رضى بذلك والا فتي بيتها) ويعدو دهما (وتخرج عنها)
 من بيته (عند الزيارة والتمريض) فيه (ان لم يكن) ثم (ثالث) يحرم أو يحرمه لم يكن الولد من بيت
 ورضي البيت احقر اذ اعان الخلق عليهم او الاذ لا يكف الخروج (ولا تمنع من حضوره في بيتها) في بيته (ان
 ما بان من مرضت) هي (مرضتها الانثى ان أحسنت) تمريضه بخلاف الذكر لا يلزم الاب كمنع من ان
 مرضها وان أحسن (وان اختيرت الام والولد انثى كانت عندها البلاط (ارا) لاستواء الزمان في حقها
 (و زودها الاب) على العادة ولا يطالب احضارها عنده وظاهر ان ما كانت مع زوج لها لم يجز دخوله
 به بغير اذنه فان لم يأذن أخرجه اليه بغير اذنه بغير اذنها (ولا تطلقها) بقائه ناديه وتجاهلته

فصل في قوله العاقل

بعد التبريع بن أبيه بن أخته
 الخ اذا كان عاقلًا بسبب
 الاختيار والاخرى حصول
 ذلك الامر فيمضى كولي الى
 اجتماع الحاكم في قوله وادم
 أول منه بالاثني أي اذا
 كانت مشتقة وليس له بنت
 تحمل قوله لكن للمأجور
 قسده الخ وهو ظاهر
 ومثل الاخت لابل العامة
 قوله وهو وجه أشار الى
 تصحبه قوله ولا تمنع من
 حضوره في بيتها من
 المحدث ان يطلب الام
 أن يذهب الوفا في تربتها
 وبطلب الاب أن يذهب في
 تربتها من الجباب لانقل
 فيمضى ظاهر انه يجب الاب
 ان ذكركم في غيره

وأنها

توله فالأثر بان الابل في

حقه كالنار أشأول
تصعبه قوله فالتحفة فكيف
الاب من السفر بالبح
أشار إلى تصعبه قوله أو
لنقله ولودون مسافة
النصر أو إلى بابه فوله
قال أول وان كان هو
المسافر الحلافة مع سفر
المراة العز أو البازي
يجوز السفر بالصبي
المراة والجد فقط وقال
الاسنوي لا يجوز ما قلنا
فما قلنا ما قلنا اه وزعم
بالمصنف في الحرف قال
الزرق وبلغني ان النقة
جمال الدين بن مطير أثنى
به قوله وأثنى ابن الزنقة
أي كالجلبس قوله قال
الازري وهو ظاهرنا
كان الخ أشار إلى تصعبه
قوله والقول قوله في
دعوى القلة وفي الامن
المشروط تيب اذا أراد
حاشية الولاية للعلة ولا
عصبته هنا كانت
أما وجدته لانه لا من
تلهه فنفق من الاقارب
فتمكنها بعد منظر
من نساء الزانية فقلت في
بارله تصعبه لأصحة
ولما قل قولها فقلت
ولول جفنا ما والناظر
الى الوصي ثم القاضي في
تمكنها وزعمه ونسجه
الى ابن عباس نعم
وجوز تصعبه ما بينهما
وان لم يكن له مال لها
تله أو لقيمة أو لوجهان
أصحهما ما بينهما

وتنبا (وكذلك حكم) الصغير (غير المعز والمجنون) الذي لا تستقل الام به بطريقه كونه من عدم الام لا
وإن أراد بزوجه الام لا يلا فلهما بما سمر وزيد المجنون قوله (وعليه ضبطه وأما المذكور) اذا اختارها
(فيكون عندها الا عند الاب انما العلم) الامر والدينية والدينوية على ما يليق به (ويزه) (ولا
يجهل) باختباره الام لان ذلك من مصالحه والحقى كاذب فيما يظهر وقوله عندها الا عند من غير
الاذى جرى على العالب فلو كانت حرة لابل لا لا فلو قال قول بان الابل في حرة كالنار في حرة غير
حتى يكون عند الاب لانه وقت العلم والتعلم وعنده الام ثم ارا كما قال في القسم بين الزوجان (والجد
والوصي والقائم كالاب في وجوب الناذب) والتعلم (ولو غير) ولودين قوله (مثلا فسكت قالام أولي)
لانه لم يترغ غيرها وكانت الحضانة لها يستحب ما كان وكذا واختار غيرها (فان اختارها أفرع)
بينهما يكون عنده من خرجت فترتعه منها * (فرع) * لو (اختار أحدهما فاستغنى من كفايته
(كفالة الآخر) ولا تفرع للولد (فان رجع) المستغنى طلب كفايته (أعد الخبير وان امتنع) منها
(د) كان (بعدهما) مستحقان (لها) كالجدة والجدة (خير بينهما) (ولا) بان لم يكن بعدهما مستحق (أجم)
عليها (من تفرعه النفقة) له لان من جلة الكفاية
(فصل) * لو (سافر أحدهما حاجة) أو نحوها كحج وتجارة وتزونة (فالقائم أولي) بالولد عزاد
غيره عزاد ان به والمسافر وان طال مدة السفر لم يماره مع وقوع المودعة كان القسم الام كذا في
بقائه مفسدة أو ضاع مصلته كالأول كان به العلم القرآن أو الحرف فلهما بالاب يوم غرمه فامع ذلك
فالتحفة فكيف الاب من السفر به لانه لم يلا فلهما بالاب كره لركنك وغيره (أو) سافر (لنقله)
ولودون مسافة قصر قالاب أولي * به وان كان هو المسافر حرة فالتحفة والنسب ورعاية اصله والتأديب والتعلم
وهو لا ينفق عليه هذا (ان لم يكن خوف) في مقصده أو طريقه كان فيها وفي أحدهما خوف
كفارة ونحوها فقيم أولي والحقى ابن الزنقة بالحرف السفر في حرو وشددين قال الازري وهو ظاهر
اذا كان يضرب به الولد أم لوجهه فبما يليه فلا (فان نفقته الام) في طريقه أو رجوع من سفره
(فوى) أي الام (على حقها) وان اختارها مفسدة في الاول فيفيد ظاهر كلام الروضة كذا ان
لزمه ما وجدته مفسدة كما علم سابقا في حق كونه على حقها عند اختلافه ما دام امره فارتفع
فلا ينافي قول الرافعي ولو رافقه في الطريق والمفسد مفسد حقها (واقول قوله) أي الاب (في دعوى
النزلة) بينه لانه أعرف بقصده فان نكل حلفت ومسكت الولد (والعصبة) من المحرم كالجدة والاب
والام (كالب) فيما ذكر (وسبق) حكم غير المحرم) وأما المحرم الذي لا عصبه به كالحال والام
للام فليس له نقل الولد وان سافر لانه اذا لحقه في نسب * (فرع لاب) تله من الام وان أقام الجدة *
بيلها (والجد) فلا عند عدم الاب (وان أقام الاخ) بيلها (الا لاخ مع الحاشية العوان) أي
أوين (الاخ) أي ليس له ذلك بخلاف الاب والجدة لانه أصل في النسب فلا يعتني به غيرها كعنايتها
والحواشي تقار بون فالقيم منهم يعتني بمفعله نقل ذلك الاصل عن المتولي ويخالفه قول الماروداني
اذا انتقل فأور بعصبة بعد الاب وأقام أباء بعدهم فالمستقلون أولي به قال اليلقي وهو الاصح وبشهادة
ظاهر النص والام والمختصر وهو مقتضى المساق الاصحاب وما قلنا المتولي من مفرداته التي هي غير معمول
بها (وان سافر الابوان حاجة) استديم حق الام ولو افرقا طر بقاوم مقصدا * (المطرف الثاني)
ترتب مسقطها) وتبين يستحقه ومن لا يستحقه وانما اجتمع اثنان فأكثر من مسقطها فان تراشا
لواحد ذلك أو تداوا فاعلى من تلهه نفقة كاسر أو طاهيا كل منهم وهو بالصفة العتية (فان تصعبت)
أو الأناث (فالواهن الام) لزمه اورو وشقتها (ثم أمهات المدايان بالاناث) الزواني المشركتين
المبايعات الورث والولادة (ثم أمهات الازب المدايات بالاناث) الزواني لانهن ولادة وتولية كلام
وتمهاتهما قدم (القري فالقري) عن ذكر وانما قدمت أمهات الام على أمهات الاب لان تولادة

(توہ فرع لاحسانہ الجدد ثلاثہ) (۱۵۲) قال فی الامم لدی معنی الجدة السانعة کل محرم ندی بند کرا لپٹ کبنت ابن البنت و بنت

الم لازم قال في الفتوى
 كون بنت الم لازم محرما
 غير معقول وقال في الخلاف
 وهذا المثال هو فان بنت
 الم لازم اولاب ليست
 من المحرم فانه يجعل له
 نكاحها وقد نابعه ابن
 الرفعة في الكفاية على
 هذا التفسير وراودت
 الخالد وغيره والسواب
 القليل بنت الاخ لازم له
 وجوابه ان قوله بنت الم
 معقول في قوله بنت الم
 قوله وحذف المصنف اقوله
 الاخرى انه غير مستقيم
 الخ ليس كما قاله بل هو
 مستقيم وانما سقطت
 حضانة ام الى الم زوجها
 كبت عم لاد وبنان
 بنت لضعفا بادلا لها ذكر
 غير وارث وقرون يلمه اذ
 هو الاب او غيره بخلاف
 في الخ ل فان حضانة
 عندهم من بعدها بها
 النسب وتوجب ميراثها
 بادلا بام الام وان كان
 واسعا لقوله فهي مقدمة
 على الجسد ان اشار الى
 تحصيله قوله والمراد
 باستثناء ما جاءه الخ
 اشار الى تحصيله قوله
 ويكون الترجع فيها من
 زيادته اخذ من العتق
 فيما ياتي قال في المهملات
 راجع عدم الرعان كما
 يحكمه النورى فيما لو كان
 للمعتق قرابة انه لا يرجع
 الى امر يمنعه هو مقتضى
 القواعد قوله بل يمينها بقة كزوجية
 قوله قال الاستوى وبغير كونه باقة اشار الى تحصيله

مقالا

(قوله) قالوا بغيرهم من ان غيرهم على قريتهم او ما يعني عن ذلك قال الاذرى انه ليس بشئ لان غير المعتلا يؤمن ولا يؤمن (قوله) وان اجتمعوا
 قدام اولي الحضانة) الحديث السابق ولانها سأت الابن القريب الشفقة والحنان بالولادة المحقة واللاتقة بالانثى لا تقبلا لحضانة (قوله) نيه
 عليه الاسنوي وغيره وقال البارزي عليه الصواب وكلام الرافعي آخرا مؤول وما هنا تشبهه الرافعي عن الر واني فاعلمه الزورى فوق التناقض
 (باب السادر في نفقة المملوك) (قوله) وكذا ما به طهارته) كذا اختلف في الرخصة فكذلك نقل في المجموع عن البغوي انه لا يجب على
 السيد ان يشترى اموال موكمه الطاهرة في السفر فيحمل حمل ماني في رخصة على الحضر (٤٥٣) وهو الاول وهو محتمل في اوله والحالاته

ومكرت ما قاله البغوي وجها
 في المسألة ش الرابع الثاني
 وحري عليه السني
 والزركني قال الاذرى
 محمل الوجهين اذا كان
 بمسجد من الاعادة ككل
 عليه وجههم ٧ تحمله
 وكتب ايضا وكذا ان يجمع
 وعن الدواء واجر الطبيب
 اذا مرض وأجره الحام
 لزالة الشبهة فيجب
 المشط والدهن للضرورة
 وكذا لو كان لا يملك الغسل
 في البيت لشد بدو أو ضعف
 سواء وجب الغسل عن
 وء أو جيب أو خدام
 وموتهم غسل ثيابه عند
 الحاجة بحسب العرف
 وبإذن السيد ان يعلم رفقته
 المكلف ما يفتن عليه من
 أمور دينه أو يحمله ليعلم
 وبإذنه ذلك ولا بعد ذلك
 الاذرى ان يجي وجوب
 تعليم الرقيق المسلم المرافق
 ما ذكر من الخلاف في تعليم
 البنين والبنات (قوله) وقيل
 بما فهمنا في معناه
 ولان السيد مكسبه
 وأمره فيه فلهزمه كفائته
 (قوله) بخلاف المكاتب
 الخ لان الاحتياج كما يأتي

معلقا حسم بالباب (وان اجتمعوا) في الذكر والاناث (قادم) اولي الحضانة (ثم أمتها كاسبق) في انه
 يعتبر كونهم مدبرات بالاناث وقدم على الاب لاخصصه بالولادة المحقة ولا من الابن بالحضانة كاسر
 ولانه لا يستغنى في الحضانة عن النساء غالبا (فلو تكلمت الام) من لخصانته (ورضى بها الاب والزوج
 فلا حق للجد) لو غور شفعة الام مع رضامن ذكر (ثم بعدهن الاب) زيادة بعدهن اطول الفصل (ثم
 أمهاته) المدبرات بالاناث وقدم عليهن لثلاثين به (ثم الجد) أو الابوان علا (ثم أمهاته) المدبرات
 بالاناث (ثم الرافعي قد قرب) من الحواشي ذكر كرا كان أو أنثى (كاسبق) في انه يقدم ذوالابن على ذى
 الاب وذوالاب على ذى الام (فان استويا) أي اثباتان في القربى وانما لفاذ كور أو أربعة كاخ وأخت (قدم
 بالانثى) لان الاناث أصغر وأصغر (فقدّم أخت ثم أم ثم بنت أخت ثم بنت أم ثم أخ ثم ابن أخ) اعتبارا بمن يحض
 لا بمن ينفق به وبعد الى أنه يبرهان أن عن تعبير أمه بأم بنت أخت ما من ان الذكر غير الوارث لا يحض (ثم
 خاله) تأخر براه عن بنتي الأخت والأخ بخلاف المسام من تقدموا عليها وهو المذكور في المنهاج كاصله
 وغيره فاعتمد به عليه الاسنوي وغيره (ثم عمة ثم عم وارث) بخلاف غير الوارث وهو العالم لا بد التصرح بذكر
 الوارث من زيادته (ثم بنت خاله) ثم بنت عمة ثم بنت عم وارث ثم أولادهم على السابق) ثم خاله الابوين ثم عمهما
 ثم عمة أصغر به الاصل ثم قال اذا استرعى اثنتان من كل وجه كالنور أو اثنتين وتزوجا أو تزوجت بهما فلما
 للزواج (فرع الحديث هنا كذا ذكر) لا يتقدم على الذكر في حمل لو كان أنثى لقدم لعدم الحكم بالانثى
 (فولادى الانثى تقدم بغيره) لانها لا تملك الا نسبا غالبا فيسحق الحضانة وان اشبه لانها تثبت ضمن الام مقصودا
 ولان الاحكام لا تتبعض
 (باب السادر في نفقة المملوك)

(وعلى السيد نفقة مرقية غير المكاتب) ولو أبقا زنا وصغرا وأعى وصره ونا وصغرا وصغارا (وكسونه
 وكذا ما به طهارته) وبنه) أى أو سافر أو ثمة عليه المملوك طعامه وكسونه ولا يكف من العمل بالملاطيق
 وشعره كى بالماء انما ان يمس عن مملوك قوته واهتمامه لم يقس بما فهمنا في معناه بخلاف المكاتب
 ولو فاسد الكتابة لا يجب له شئ من ذلك على سده لاستقلاله بالكسب وهذا يلزمه نفقة طار به وكذا الامسة
 المزوجة حيث أوجبتا نفقة على الزوج ويجب ذلك (من غالب قوت رقيق) أى أرقاه (البلد وأدمهم
 وكسوتهم) من خدمته وشعر وزيت وقطن وكان وصوف وغيرها خيرا الشافعي للمملوك نفقته وكسونه
 بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف له بيلده (فتجب كفائته ولو كان رغيبا) في الا لك بحت تزد
 كفائته على كفائته ماله غالبا (ونسقا) عنه (بعض الزمان) فلا تصد بتاعليه نفقة القريب بجماع
 وجوبه بالمكفاية (ويكسوه ما يليق بحال السيد من الرفيع والوسطا والشن ونفقته) أي بدنفق عليه
 (الشريكان بقدر المال) أى ملكيهما (ولو تشف السيد) بان كان باكل ويا بس دون المتعاذ غالبا يغلا
 أو راضة (لم يتبعها بعد) بل يلزم السيد رعاية الغالة ولو تمت عماره فوق الا لا تبه استحب ان يدفع اليه
 مثله ولو يلزمه بل لا اقتصار على الغالب وقوله صلى الله عليه وسلم انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم
 فن كان أشوه تحبده فليطعمهم من طعامه واليس من لباسه قال الرافعي حله الشافعي على التلب أو على

في بابه ان (قوله) من غالب قوت رقيق البلد أدمهم الخ قال المارودي وعليه أن يدفع له طعامه بخبز أو أدامه مسنونا (قوله) بل يلزم
 السيد رعاية الغالة) استثنى في شرح مسلم منعاد ارضي السيد بذلك (قوله) كنفقة القريب) بجماع وجوبها بالكفاية وسابق من
 استثناء فرض القاضى ونحوه يعنى معناه وتصريح به في البحر (تنبه) لو استحق الرقيق القتل ودفعوا له بسقا وجوب كفائته كما
 اقتضاء الحلافة كغيره لان قتله بغير معصية يعنى من حديث مسلم وإذا قتلت فاحسنوا القتل اب ولان السيد يتكبر من منع وجوبها
 عليه ابا ما لا يملكه عنه وما يقتله لانه لا ولاية قتله بغير الشرع ومنه فان عزم وجوب كفائته فربما اذا كان غير مجرم فيباض بالأصل

أوقاهم ما بين كعاهم قوله
سوا فيه العريه وغيره
كالبجزة فيها ظهر كل رقيق
فيه معنى وقد سمن فرائد
وعدها ش قوله
فلا يشبه ترجع عدم
الكراهة وهو الوجه
ويكن حل كالم الشين
على نفس الذات قوله
فلا يشبه ألقمة أو لقطين
أو أكلة أو كمين قوله
ولو على العبد مفعول
يكن لا يندبه الم
قال الأذرى يجب أن يقال
ان كان مصلحة العبد في
إدله بان علم السبدانه
بضهره أو بالأعضاء فلا يحرر
عبد في أدله وان لم يكن له
فيه مصلحة فهو يجهل لما
فيه من الأذى لا سيما إذا
رأى أدله بدوى قوله
منعه من ارتضاعه أو غير
البأ الذي لا يبعش بدونه
وقبها ذا وجدت مرضعة
غيرها قوله وله طالب الأجر
من أب ولدها الم ولد على
البأ الذي لا يبعش بدونه
قوله فليس لأحد منها
الاستقلال بانقطاعه
مضى الحواين الم لو كان
الانقطاع لهما أصح لو لم
كان حدث أم أو كان بها
مرض ولو لم يمرض
سواء فانهما سكرانه
الأخرى انه يجب لأب إلى
الانقطاع قبل الم أو بوليس
مصلحة كالم الأهل ان
مصلحة لهم يجعل على الغالب ان

انما نيا قوم مناهم وملا بهم مقاربه أو على انه جواب سائل علمه جابب بما انشاء الحل (وذكر به)
لأنه لا بد من مقاربه أى فحق عليه منه من شاء فان لم ينفق فابى على السبدوان شاء أن ينفق
عليه من ستره وله ولا تقتصر كسوته على ستر العورة لأن لم يتأخر ولا مرد ذلك انه قد ستره قال
الفرز وهذا لإدانة الخواص بالبلاد السود وتجرها كلى المطلب وهذا في مقاربه قوله من من الغالب فلو كان
لا يستتروا أصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى
(كره في العبد واستحب في الامام) للعادة سوا فيه السرية
(فصل لوفض نفيس رقيقه) على سبد (كره في العبد واستحب في الامام) للعادة سوا فيه السرية
وغيرها قال في الأصل في العبد قول استحب تفصيل النفس قال الأذرى وهو مقصود الم فوهه أشبل
الصبرى والمأوردى وغيرهما قالوا يختلف حالهم باختلاف منازلهم فليس كسوة الرعي والسبد كسوة
من قام بالتجارة قالوا لا فلا يشبه ترجع عدم الكراهة
(فصل استحب) لسبد (ان أبوا كلى) بان سجد (ولا) أى وان لم يؤا كلبان لم يجل معه
أو متنع هومن جالوسه وقبره (لا بد) أى فله (ف) وفى ستمن (السبد لقمة كبيرة) ند
مسد الأصغر تابع الشوق ولا تقضى النعمة (أو لقطين) ثم يناله ذلك تعلم ان لا يجلس معه أفضل من
القرى وبغ والمأوردى ينال الفرد الذى يشبهه به صرح الأصل (ثم هذا) أى أحد هذين الأمرين (ان
عالم العالم) أكد لاسمائها من (المعج ناهى الصبرين) أى حتى إذا لم يجلس معه أو يجلس معه
فإنه لقمة أو مقصود به وقته وفى حره وعلاجه والمعنى فيه تشوف النفس لما شاهد به هذا ويقطع شوقها
والأمر في الخبر مجمل على التنبذ بالتواضع ومكارم الأخلاق ونقل الاستوى عن الشافعى فصاحبه
الوجوب قوله قالوا ان الرابع عند الشافعى هو جواب على خلاف ما ربه الرافعى ورده الأذرى بان النص
لا يدل على ذلك بل على ما ربه الرافعى (ولو على) السبد (العبد طعمه ما كان لا بد) أى قد يجلس معه
تأخر الأكل) خلاف تديله بما يقتضى ذلك هذا انه لا يدل على المأوردى بعد نقل عن الرافعى
لا يحرره أدله وقت الأكل ويجوز فيه له قال الرافعى وما قتله عن الرافعى أو رده المأوردى مورد
المذهب ثم ذكر ما قتله عندنا
(فصل له اجابته) ولولم ولد (على ارتضاع ولولم ولد) لأن لبنه وسنقه حاله بخلاف الحر (ولو
طلبته) أى ارتضاعه (يجزى له) منعه (منه) لا فيه مقر يقابن الولدة ولدها (لا عذر الا بمتاع) بها
منعه منه ووضع لولده غيره الى فراغ لا بمتاع ولا إذا كان الولد حراً من غيره أو لولو لغيره فلا منعه
من ارتضاعه واسترضعها غيره لان ارتضاعه على ولد أو ما نسكه له ابن الرقة وغيره من المأوردى وقدره
(وله طالب الأجر) على الارتضاع (من أب ولدها الم) ولا يلزم التبرع به كالأب لم الحر لغيره (ولا
يكفه ارتضاع غيره ولدها) ولو بأسر قوله تعالى لا تضار ولدك وتحره وان ماهاه الابن فلا بد منه كقول
(الأخلاق) من لبنا (عن) أى عن ربه ام لمرأته بنها أو لغيره شره أو لأختها بغير القرى أكثر لأن
أرادته فله شكها فله كماله شكها غير من ستر الأعمال التي تأتيتها (وله اجابته) أى لولده
(قول) معنى (الحواين ان اجترأ بغير اللبن) لانه قد ريد القمع بها وهى ملكه ولا ضرر على الولد (ل
(و) تلى (الارتضاع) له (بعد هذا ان لم يضر) هو أو هو بالارتضاع سواء أكله أم لا لأن اللبن لا يفسد
ومناعه له كمره وان لم يضره لا يضره ولا يضره ولا يضره (الحواين) لأن لكل منها ما يقتضى التبرع
أدله (أى أحد الابن المخرى من) على الطعام (قول) معنى (الحواين) لأن لكل منها ما يقتضى التبرع
وقوله تعالى فان أردت ان فصلان تعرض منعهما وتشار رأى لاهل الحرم كان ذلك بضر لولده ولا يضر
عليهما فليس لأحد منهما قتال انقطاعه قبل معنى الحواين لأن ندره الارتضاع فان انقطاعه قبل قتاله بضر
ان لم يضره به كسرح به الأصل (وعليه) أى الأب (الاحرار) وغيره (الاستمتاع) أى اشتاها
من انقطاعه قبل الحواين وان لم يضره به لولده (والكل) منها (لأنه ادبه) أى انقطاعه (بدهما) أى
الحواين (ان لم يضره الولد) بل معنى مدة الارتضاع ولهما زيادة فى الارتضاع على الحواين اذ لم يضره

(توہ نفسہ نظر) واحتمال الراجح تقدم غيرها كقول المالك (توہ) ويجب غيب العلف اذ الحظ طرحه انما تعينوا بما يقع عليه
سحب الخ) بل يجب كل منها (توہ) ويجزم تكليفه لانما يقع (عليه) ولا يلزم ضرب الا بقدر الحاجة فكتب بضائع الاذرى هل يجوز
الحرق على الحائض انه اذا لم يضربها وان الاذرى انما ظهر ان يجب أن يمس الحبل والباله والجميرا بهما من الحرق والعود الشديدين اذا
كان ذلك مضرا لهما انما اعتبر اكسور الزرق ولم يضرهما او رخص ظاهر (توہ) ويجزم حبا من يضر ولها: بل قال الاضاحي لو كان
للمهاود عندها مواجب عليه تكميل (٤٥٦) غذا من غيرها (توہ) قال في الاصل وقد توقف في الاكتفا بم هذا) قال الزركشي

[illegible]

* فهرست الجزء الثالث من اسنى المطالب شرح روض الطالب اشبح الالام ذكرها
الانصارى رحمه الله تعالى *

صفحة	صفحة
٢٥	٢ (كتاب الفرائض) وفيه أبواب عشرة
٣٥	٣ الأول في بيان الورثة وقد راسخه اثمهم وأسباب التوريث
٣٥	٤ فصل الغرض المقدور في كتاب الله تعالى سنة
٣٦	٥ فصل في بيان الجمع على توريثهم من الرجال والنساء
٣٦	٦ فصل وأما ذوى الارحام فهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة
٣٦	٧ فصل ولأب السك بالنعصب
٣٧	٨ فصل والابن اذا انفرد يحوز الجميع
٣٧	٩ الباب الثاني في بيان العصبة وتوريثهم
٣٩	١٠ فصل وان فقد الملتقى فالمستحق عصبته الذكور
٤٠	١١ الباب الثالث في بيان ميراث الجسد مع الاخوة والاخوان لآل بن أولاد
٤٣	١٢ الباب الرابع في بيان الجب
٤٤	١٣ الباب الخامس في موانع الميراث
٤٥	١٤ الباب السادس في موجبات التوقف عن الصرف في الحال
٤٦	١٥ فصل في توريث الحمل
٤٩	١٦ الباب السابع في ميراث ولد الزنا وولد الملاعة
٥٥	١٧ فصل لو اجتمع في شخص قرابتان ورث بأقربهما
٥٦	١٨ الباب الثامن في الرد وكيفيته وتوريث ذوى الارحام
٥٧	١٩ فصل بعمل في توريث ذوى الارحام بذهب أهل التزويج الخ
٥٨	٢٠ الباب التاسع في الحساب
٥٩	٢١ الباب العاشر في المسائل الملفيات ومسائل المعايمة
٦١	٢٢ فصل في المعايمة
٦٢	٢٣ (كتاب الوصايا) وفيه أربعة أبواب
٦٣	٢٤ الأول في أركانها
٦٧	٢٥ فصل الوصية لعبد الغير وصية لبيده
٧١	٢٦ فصل تصح الوصية للكافر ولو حر يساوياً
٧٤	٢٧ فصل الوصية لغير الوارث بالزيادة على الثلث ان كانت من لا وارث له خاص فيها طلبة
٧٤	٢٨ (كتاب الوديعه) *

٧٥	فصل بشرط الايجاب	١٢٦	الباب الرابع في بيان الاول او احكامهم وفيه ثمانية اطراف
٧٥	فصل ودوم الصبي والمجنون والعبد ضامن	١٢٣	فصل وان غاب الولي مسافة القصر وجبها قاضي بلدها
٧٦	فصل في احكام الوديعه	١٢٥	فصل في بيان لفظ الوكيل وظايفه والولي مع وكيل الزوج في عقد النكاح
٧٨	فصل يجوز نقل الوديعتين حرزاً له أو فوته	١٢٩	فصل والكفاه حتى للمهر أو الولي
٨٠	فصل لو خالفوا افعال فلم يميز بينهما	١٤٢	الباب الخامس في تزويج المولى عليه
٨٥	فصل يصدق الوديع بعينه في دعوى التلف	١٤٤	فصل والسفيه تزوجه الولي باذنه
٨٦	فصل ولو تنازع الوديعه ثمان صدق الوديع أحدهما فلا تخلفه	١٤٦	فصل السيد لا يجبر عليه ولو صغر اعل النكاح
٨٦	فصل مسأله مشهوره	١٤٨	الباب السادس في وائع النكاح
٨٧	(كتاب قسم النبي والغنيمة) وفيه بابان الاول في النبي	١٦٠	فصل في صفة الكفاية التي يشكها المسلم
٨٨	فصل و يقسم خمس النبي على خمسة أسهم	١٦١	فصل نكاح الكفاية بضميمة أو حرة بغير مكره
٨٩	فصل وأما الاربعه الاخماس فهي للمرتزقه	١٦٣	الباب السابع في نكاح المشرک
٩٠	فصل يثبت للامام أن يقدم في الاملاء وفي اثبات الاسم في الديوان قريباً لغيره	١٦٩	فصل لا معة تحت عبد الحبار
٩١	فصل وأما غنائم النبي فالامام يوقه	١٧١	فصل في ألقاظ الاختيار وفروعه
٩٢	فصل مسأله مشهوره	١٧٥	الباب الثامن في خيار النكاح وأسبابه
٩٢	الباب الثاني في الغنيمة	١٧٧	فصل خيار عيب النكاح ثبت على الفور
٩٥	فصل السلب ماعلى القتل من ثياب وسلاح ومركوب يقتل عليه	١٨٥	الباب التاسع في بقاء كراهة الزوج
٩٦	فصل تجار العسكر ونحوهم يسهم لهم ان قاتلوا	١٨٦	الباب العاشر في وطء الابحار بالابن
٩٧	فصل يعلى الرجل سهماً والفارس ثلاثة	١٩١	الباب الحادى عشر في احكام نكاح الرقيق وفيه طرافات
٩٨	(كتاب النكاح) وفيه أبواب ثمانية عشر	١٩٥	فصل لو اشترى العبد زوجته لبيده لم ينفسخ نكاحه
٩٨	الاول في بيان خدائهم النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٨	الباب الثاني عشر في اختلاف الزوجين
١٠٧	الباب الثاني في مقدمات النكاح	٢٠٠	(كتاب الصداق) وفيه ستة أبواب
١٠٨	فصل نكاح البكر أو لمن نكاح الثيب	٢٠٠	الباب الاول في احكام الصبي منه
١٠٩	فصل نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من المرأة الى الرجل وعكسه جائز	٢٠٤	الباب الثاني في حكم الصداق الفاسد
١١٤	فصل ويجوز نقل وجه المرأة عند المعاملة	٢٠٥	فصل لو نكح امرأتين معا أو خالعهما معا على عرض واحد فسد العقد
١١٥	فصل تنكح الخطبة بغير محرم النهر يجرى بالمعتدة من غيره	٢٠٧	فصل لو عقدوا امرأتين وجهراً باللفظين لم يفسخ
١١٧	فصل ويختب في النكاح أربع خطب الخ	٢٠٧	الباب الثالث في التفويض وفيه طرافات
١١٨	الباب الثالث في أركان النكاح	٢٠٩	فصل المهر رض الصبي يشترط بالطلاق قبل التنول
١٢١	فصل نكاح التمتع باطل	٢١٠	فصل مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها

٢١١	الباب الرابع في نشأة طائر الصدق وفيه	٢٧٩	فصل لو قال لها أيني نفسك فقالت أيتت وفى طاعتك
٢١٩	أطراف أربعة	٢٨١	فصل يقع طلاق الهازل وعتقه
٢٢٠	الباب الخامس في المنعة	٢٨٢	فصل في طلاق الذكر
٢٢١	فصل المستحب في فرض المنعة ثلاثون درهما	٢٨٣	فصل في طلاق من زال عقله
٢٢٢	أرداف خمسة فذلك	٢٨٦	فصل للمهر طلاقان ثلاث وللعبد طلاقان
٢٢٣	الباب السادس في الاختلاف في الصدق	٢٨٦	فصل طلاق الرضي في الوقوع كالعجم
٢٢٤	(كتاب الولية)	٢٨٦	الباب الثالث في تعدد الطلاق وفيه أطراف ثلاثة
٢٢٦	فصل إذا دعاه جماعة يجيب بالصدق	٢٩٢	الباب الرابع في الاستثناء وهو ضربان
٢٢٧	ثم الأقرب حرام الأقرب دارا	٢٩٣	فصل ولو زاد المعلق على العدد الشرعي
٢٢٨	فصل في آداب الاكل	٢٩٦	انصرف الاستثناء الى اللفظ المذكور
٢٢٩	(كتاب عشرة النساء والغنم والشقاق)	٢٩٦	الباب الخامس في الشك في الطلاق
٢٣٠	وفيه بابان	٢٩٧	فصل لو طلق إحدى امرأتين معها اعتزلها
٢٣١	الأول في عشرة والقسم	٣٠١	الباب السادس في تعاقب الطلاق
٢٣٢	فصل ويقسم الزوج المراهق كالبالغ	٣٠٩	فصل في التعاقب بنى التطليق أو غيره
٢٣٣	فصل عماد القسم الأول والنهار تابع له	٣٢٨	فصل فيما يجري بين الزوجين بالخاصة
٢٣٤	فصل لا يجوز القسم أقل من ليلة	٣٣٧	فصل لو قال ان خالفت أمرى فخالفت نهيته
٢٣٥	الباب الثاني في الشقاق	٣٣٧	لم تطالق
٢٣٦	(كتاب الخلع) وفيه خمسة أبواب	٣٤٠	فصل فيما لو حلف بالطلاق لا يساكنه الخ
٢٣٧	الباب الأول في حقيقته	٣٤٠	(كتاب الرجعة) وفيه بابان
٢٣٨	فصل يصح الخلع بكاتبات الطلاق مع التوبة	٣٤٤	الباب الأول في أركانها
٢٣٩	فصل الخلع قسمان الخ	٣٤٤	فصل الرجعة مختصة بعدة طلاق
٢٤٠	الباب الثاني في أركان الخلع وهي خمسة	٣٤٤	الباب الثاني في أحكامها
٢٤١	فصل يصح كون العوض منفعات الخ	٣٤٧	فصل في الاختلاف في الرجعة
٢٤٢	الباب الثالث في الألفاظ المزمعة وقتها	٣٤٧	(كتاب الإيلاء) وفيه بابان
٢٤٣	الباب الرابع في أسوأها الطلاق بعال واختلاع	٣٥٢	الباب الأول في أركانه
٢٤٤	الأجنبي وفيه أطراف أربعة	٣٥٢	فصل الإيلاء يقبل التعاقب كالطلاق
٢٤٥	الباب الخامس في الاختلاف	٣٥٤	الباب الثاني في حكم الإيلاء وفيه أربعة
٢٤٦	فصل لو طلقها بثوب لم يسقط صداقها	٣٥٧	أطراف
٢٤٧	(كتاب الطلاق) وفيه ستة أبواب	٣٥٧	فصل فيما إذا اختلف الزوجان في الإيلاء أو في
٢٤٨	الأول في السني والبدعي	٣٥٧	انقضاهما
٢٤٩	الباب الثاني في أركان الطلاق وهي خمسة	٣٥٧	(كتاب الظهار) وفيه بابان
٢٥٠	فصل يشترط في الكنية تيمم قرائنة اللفظ	٣٦٠	الباب الأول في أركانه
٢٥١	فصل في مسائل متشعبة متعلقة بالصرح	٣٦٠	الباب الثاني في حكمه
٢٥٢	والكناية	٣٦٠	فصل رجعتن طلاق ولو قبل الظاهر
٢٥٣	فصل كتب الطلاق ولو صرح بكاتبة		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٩٩	الباب الثالث في عدة الوفاة والمفقود	٣٦١	فصل يصح توقيت الظهار كالطلاق
٤٠٠	فصل زوجة المفقود المتيهم موته لا تنزح حتى يتحقق موته	٣٦٢	(كتاب الكفارات)
٤٠١	فصل يجب الاحداد في عدة الوفاة	٣٦٦	فصل الاعتان بمال كالطلاق
٤٠٢	فصل الاحداد ترك الزينة بالثياب والالحى	٣٦٦	فصل انما بعدل الرشيد الى الصوم عند تعسر الرقة عليه
٤٠٣	الباب الرابع في السكنى	٣٦٨	فصل لا يكفر العبد الا بالصوم
٤٠٧	فصل يحرم على الزوج مساكنة المعتدة	٣٧٠	(كتاب القذف واللعان) وفيه أبواب ثلاثة
٤٠٩	فصل فيه مسائل	٣٧١	الباب الاول في القذف وفيه طرفان
٤٠٩	الباب الخامس في بيان الاستبراء	٣٧٧	الباب الثاني في قذف الزوج زوجته
٤١٥	(كتاب الرضاع) وفيه أربعة أبواب	٣٧٧	الباب الثالث في اللعان وفيه فصول
٤١٥	الباب الاول في أركانه	٣٨٤	الفصل الاول في سببه
٤١٨	الباب الثاني فيمن يحرم بالرضاع	٣٨٤	الفصل الثاني في التغايات المسنونة في اللعان
٤١٩	الباب الثالث في لرضاع القاطع للسكران	٣٨١	فصل لو قذف من لاعنها عز
٤٢٣	الباب الرابع في الاختلاف وفيه مسائل	٣٨٥	الفصل الثالث في السنن
أطراف		٣٨٩	(كتاب العدد والاستبراء) وفيه خمسة أبواب
٤٢٦	(كتاب النفقات) وفيه ستة أبواب	٣٩٠	الباب الاول في عدة الطلاق ونحوه
٤٢٦	الباب الاول في نفقة الزوجة	٣٩٠	فصل العدة بالانقراض الا شهر والحمل
٤٣٢	الباب الثاني في سقوط النفقة	٣٩٠	فصل والعدة للبرء ثلاثة أشهر اولهن فيهارق
٤٣٨	الباب الثالث في الاعسار بنفقة الزوجة	٣٩٣	فصل أكنموعدة الحمل أربع سنين
٤٤٢	الباب الرابع في نفقة الاقارب	٣٩٥	الباب الثاني في اجتماع عدتين
٤٤٧	الباب الخامس في الحضانة		
٤٥٣	الباب السادس في نفقة المأول		

(نعت)